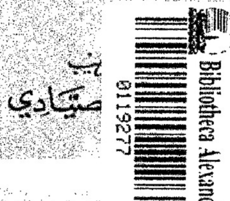
السلسلة
الجامعية

الدولة الأغلبية

التاريخ السياسي

184 - 296 هـ / 800 - 909 م

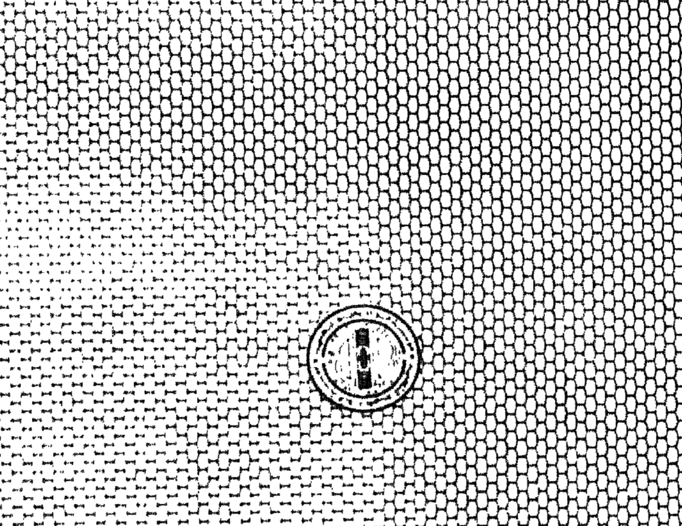
تأليف
محمد الطالبي





مراجعة وتدقيق
حمادي الساحلي







الدَّولة الأغلبيَّة

184~296
800~909

محمد الطالبي

الدولة الأغلبية

التاريخ السياسي

184 - 296 هـ / 800 - 909 م

تعريب
المنجي الصيادي

مراجعة وتدقيق
حمادي الساحلي



الطبعة الاولى : 1405 - 1985
الطبعة الثانية : 1415 - 1995

دار الغرب الإسلامي
ص . ب . 5787-113 بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

توطئة للمترجم[1]

في جمادى الثانية من سنة 184 (يوليو 800)، قامت بإفريقية إمارة وراثية بدأت مع إبراهيم بن الأغلب، وعملت جاهدة للاستقلال عن السلطة المركزية في بغداد.

والملاحظ أن هذه النزعة الاستقلالية قد ظهرت قبل قيام الدولة الأغلبية. وقد تجلى ذلك لما حاول مثلاً عبد الرحمان بن حبيب (127 ـ 744/137 ـ 754) والي إفريقية التملص من سلطة بغداد التي بدأت تتفكك وتتلاشى لشساعة الأقطار الخاضعة لها وعصيان الولاة وقواد الجيش، وكذلك عامل الشعوبية الذي تميزت به الدولة العباسية، والنزاعات الدينية والقبلية المعروفة، وما خيم من اعتقاد اعتبر حتميًا أن «الملك عضوض».

وقد تجسم شمار الدولة الفتية (غ ل ب) في شخص الأغلب الذي كان من أبرز القواد عند أبي جعفر المنصور، وفي ابنه أيضًا إبراهيم (800 ـ 812) الذي أتاحت له الفوضى السائدة في إفريقية فرصة لإقامة الإمارة الأغلبية برعاية الشرعية العباسية، المؤيدة صوريًا بحصوله على عهد بالإمارة على إفريقية من قبل الرشيد. وهكذا تكون هذه الإمارة قد تقبلت ميراثًا مرّ عليه عشرون قرنًا من التاريخ الحافل، وأضافت إليه سجلاً من الأحداث والقلاقل التي لم ينج منها عصر إبراهيم الأول، سواء كان مصدرها القضاة أو الولاة أو الجند. وقد تمكن الأمير من مواجهتها والتغلب عليها ولو إلى حين، بفضل حنكته السياسية وما حصل عليه من معاضدة من الجيش الذي إن ثارت بعض عناصره، فذلك لحمله على الاعتراف بما كان لهم عليه من جميل. فكان أن قلت ثقته في الجند واعتمد على حرسه السود، ونقل مقرّ

---

(1) هذه الترجمة تصدر للكتاب المنشور باللّغة الفرنسية، باريس، Maisonneuve، 1966، بعنوان:
L'Émirat aghlabide, Histoire politique .

إقامته من القيروان إلى العباسية. لكن ما أقامه من أسس للحكم الأغلبي استفاد منه أبناؤه، إذ ترك لهم إبراهيم إمارة متكاملة الأجزاء وسلطة مبسوطة.

وخلفه ابنه عبد الله الأول (196 ـ 812/201 ـ 817) الذي اجتهد في ملء خزائن الدولة بأموال الجباية، تأهبًا لمواجهة كل الطوارىء. فغيّر نظام الجباية إلى حد تأثر فيه رعاياه بذلك وطالبوه برفع هذا الضيم عنهم، وقد أيدهم الفقهاء في ذلك المسعى. لكن عزمه وبقاءه على موقفه جلبا الازدهار للإمارة. ولما خلفه زيادة الله الأول (201 ـ 817/223 ـ 838) مرت الإمارة بفترة من الهدوء، دامت خمس سنوات، قضاها الأمير في اللهو وقرض الشعر، وكأنه يبحث عن متنفس للرد على تكالب شقيقه عبد الله الأول على السلطة، فكسب بذلك صبرًا ومرونة في معاناة الحكم ومشاكله. لكن قادة الجند لم يتركوا له الاستمرار في هذا الخيار، فبدأت المشاكسات من طرف الجند الذي كان دائمًا مناوئًا لحكامه، مدفوعًا إلى ذلك بمطامعه ونعرته القبلية. فكانت ثورة زياد بن سهل سنة 823/207، وقد فتحت عصر الانتقاض على الأمير، وتبعتها ثورة عمرو بن معاوية في القصرين، فانتهى عهد زيادة الله الأول والثورة قائمة، خاصة ثورة منصور الطنبذي (824/208) التي دارت رحاها في مدينة تونس فأدت إلى تفكك الإمارة. وإن التهبت إفريقية كلها حينذاك، فقد آل هجوم منصور على العباسية في القيروان إلى فشل ذريع، لكن نصر الأمير في سبيبة تحول إلى كارثة، فدعي إلى مغادرة إفريقية. فهل انتهى أمر الدولة الأغلبية بعد ربع قرن من قيامها؟

ولما تلاشت أواصر التضامن بين قواد الجند وتحولت إلى مواجهة، صار الموقف لصالحه، فأثر ذلك في مصير الثورة، فسنحت الفرصة ليستعيد زيادة الله الأول المبادرة فاستقام الأمر له، كما كان يقال في ذلك العصر، فاندفع يهدىء الأوضاع في باجة وتونس وجزيرة شريك (الرأس الطيب أو الوطن القبلي). وبذلك تكون الدولة قد خرجت موطدة الأركان من هذه المحنة، بعد أن قضي عليها أو يكاد، وبعد أن شغلت الفتنة الأمير طيلة نصف المدة التي قضاها في الحكم. وهو أمر يثير طبعًا العجب، نظرًا إلى ما اكتسته الانتفاضات من عنف، لكنها كانت بمثابة الموجات الصاخبة التي تنكسر على الشاطىء وقد كان مصدرها كبار القواد المتصفين بالنزوات والتهور. بل إن زيادة الله الأول تمكن رغم ذلك من إقامة الجهاد وفتح صقلية، وهو وضع عاد بالنفع العميم على الإمارة ودوام الحكم الأغلبي فيها، علمًا أن الأمير لم يجد تأييدًا عند طبقة الجند والفقهاء، ولا حتى لدى الرعية التي كانت محل مساومات من قبل الجيش والفقهاء أنفسهم. فلم تجد الإمارة من اختيار سوى اعتمادها المتزايد على المرتزقة والموالي. هذا ولم تلتئم

الجروح بعد والأحقاد لم تصرف، لما تولى أبو عقال الحكم (223 ـ 838/226 ـ 841)، وكان آخر أبناء إبراهيم الأول الثلاثة. فما وجده من هدوء ودعم للسلطة حمله على سن سياسة تحررية سينسج الأمراء الموالون على منوالها بنسب مختلفة من التوفيق. وقد اتجهت تلك السياسة إلى طبقة حملة السيوف وفئة الفقهاء وأهل الفكر والرعايا على حدٍّ سواء. فقد «أمّن» الجند. لكن تلك السياسة لم تكلل تمامًا بالنجاح، إذ جدت اضطرابات سنة 224.

وخلفه ابنه محمد الأول (226 ـ 841/242 ـ 856) فعايش الانتفاضات والمؤامرات داخل القصر، وقد تم ذلك على يدي أخيه أبي جعفر أحمد الذي لم يحصل على تأييد الفقهاء وبيت بني الأغلب، فتمكن محمد من القضاء عليه. وعمل الأمير على تأكيد الاتجاه السني الذي بفضله حصل على ولاء العامة للإمارة. وأتى ذلك كرد فعل على سوء سيرة أبي جعفر أحمد. لكن الفقهاء وعلى رأسهم سحنون لم يؤيدوا كل التأييد مبادرات الأمير. فآل الأمر به إلى الاستفادة من مختلف المذاهب الدينية ومنها الاعتزال، بالإضافة إلى ما عاناه الأمير من متاعب الثورات: ثورة سالم بن غلبون سنة 847/233 ـ 848، وثورة القويبع في تونس سنة 849/234. وهكذا ساد عهده التقلب السياسي المشوب بتفوق العوامل المذهبية الدينية التي نتج عنها لا محالة ترسيخ المذهب المالكي.

ولما تولى أبو إبراهيم أحمد (242 ـ 856/249 ـ 863) الإمارة الأغلبية، كان يجسم حقًا صورة الأمير العادل المثالي بين أمراء بني الأغلب. وقد مارس السلطة مدركًا لقضايا رعاياه، متفانيًا في خدمة الصالح العام، صادقًا في حبه للعدل والعمل بمقتضياته. فعمل بهذه المثل لدعم السلم في الداخل، و «أكثر عطاء الجند»، فعظمه الناس لعنايته الفائقة بالأشغال المائية، وأحبه العامة والخاصة وعلى رأسهم الفقهاء. ولما مات كان في نظرهم بمثابة الشهيد. ورغم ما طرأ من أحداث فإن مدة حكمه كانت شاهدًا على ما تمتعت به إفريقية من سلم ورخاء ومناعة واستقرار، في نفس الوقت الذي بدأت الفوضى تعم الشرق سنة 247/861 بعد مقتل المتوكل. ومن سوء الحظ أن خلفه وأخاه زيادة الله الثاني (249 ـ 863/250 ـ 864) لم يدم حكمه سوى سنة. فلم ينعم إلا قليلاً بفترة الرخاء هذه. فتولى الإمارة بعده محمد أبو الغرانيق (250 ـ 864/261 ـ 875)، «وكان في أيامه حروب وفتن»، كما أكد ذلك ابن خلدون. فكان على محمد هذا القيام بتحصينات وحماية الثغور ومحاربة قبائل هوّارة، وهو أمر هين لحسن سيرته وعدله، ولما ساد عصره من رخاء ورثه عن الأمراء السابقين حتى قيل تجاوزًا، ودلالة على كل ازدهار شامل «إنه عصر أبي الغرانيق». لكن عيب عليه أنه بذّر

كثيرًا، فكان «غاية في الجود»، و «مسرفًا في العطاء». وبذلك تكون إمارة بني الأغلب قد اجتازت طور حياتها الثاني.

وقد فتح إبراهيم الثاني (261 ـ 289/876 ـ 902) الطور الثالث متمتعاً بتأييد الرعية والفقهاء ورضا البلاط وسراة القوم. فسار سيرة عادلة نزيهة صارمة، مطهرًا الوضع النقدي والمالي، وكان همّـه في الجملة ضمان الطمأنينة والعدل والاقتصاد المستقيم والإدارة النزيهة الحكيمة، لكامل رعاياه. فوجب عليه أن يكون شديدًا مع بعضهم إلى حد القسوة المتوحشة، وانزلق، وذلك بقتل وردع من أراد، «بطرًا وشهوة»، إلى هوة القتلة الذين فقدوا توازنهم العقلي، إذ كان يجد لذته في سفك الدماء ظلمًا وعدوانًا. وكأنه استفاق من غفوته المَرَضية الإجرامية في آخر فترة من حكمه، فقرر الخروج إلى صقلية طلبًا للجهاد ورغبة في غسل ذنوبه، ومات بالجزيرة.

بهذه النظرة الخاطفة إلى الأطوار التي مرت بها الدولة الأغلبية نكون قد ساعدنا القارىء على الدخول إلى موضوع السياسة الخارجية الأغلبية التي تجسمت بصورة بارزة في فتح جزيرة صقلية إلى الإسلام، ناشرة لواء الجهاد بها.

وأملنا أننا بالسعي إلى نشر ترجمة الطبعة الفرنسية لدراسة الدولة الأغلبية نكون قمنا بواجب التعريف بأطوار التاريخ المغربي، بحيث يشمل ذلك مراحل الدولة الأغلبية وتاريخ سقوطها الذي مهد للدولة الفاطمية، فيقع الاسترسال على هذه الوتيرة لنشر تآليف الدول الإسلامية التي قامت عبر العصور في المغرب العربي، خاصة منها المؤلفة باللغات الأجنبية.

المنجي الصيادي

تمهيــــد

منذ ثلاثين سنة كانت المؤسسات محل ولع كبير. إذ كانت بمثابة الخيط المتين الذي تعلقت به الأحداث. ثم إن حرب الطبقات والتطور الاقتصادي والتجهيز الصناعي استقطبت كلّ الاهتمام. ثم أتى التاريخ الذي لا يكتفي بسرد الأحداث.

بيار غاكسوت (Pierre GAXOTTE)
عضو بالمجمع الفرنسي، باريس، 1965[1]

لا يتصور أبدًا وجود مجتمع غافل، ذلك أن التأريخ ذاكرة المجتمع. لكن، كيف تعمر هذه الذاكرة؟ هذا هو السؤال المطروح. لقد ساد التأريخ السياسي مدة طويلة وانفرد بالأمر واستبد. واعتبر لمدة طويلة الحدث كمادة فريدة دون منازع في التاريخ لكن، وبما أن كل مغالات تتمخّض عنها بدون هوادة البدع والأهواء وردود الفعل المعاكسة، فقد آل الأمر، مجاراة للرقاص في سياقه إلى الطرف المقابل، إلى اعتبار الحدث مرضًا مشينًا في علم التأريخ، وشفاء له أو إخفاء له، كان أن قتل المريض. فأفضى الأمر إلى ما وراء التأريخ بالقضاء على الحدث في اتجاهه، وأدى الأمر إلى كتابة التأريخ بدون سرد لأحداث الحياة اليومية، وذلك بإزالة ما يحدث أو يطبع أو يحير أو ينفجر. والثابت أنه يحسن التفكير في دلالة المغامرة البشرية، وأن تجرد من قشور كيمياء الحياة والحوادث (لإدراكها أحسن إدراك خلال مسيرتها)، فيقع الاهتمام بالحركات الكبرى

(1) في تأليفه *Aujourd'hui, Thèmes et Variations*، ص 195 ـ 196.

الشاملة، ومتابعة تطور الأفكار والتقنيات. لكن الأهرام لا تشيد لا محالة من قممها، وعند رفع كل بنيان، ينبغي الاهتمام جديًا بالأسس، نعني القاعدة الحديثة، إن لم نشأ بناء قصور فخمة من الورق. ولذا، شُرع اليوم في مقاومة الميل الذي استهدف إقصاء القاعدة عن اعتبارات المؤرخ. لقد كتب ب. تيفيناز[1] (P. Thevenez) يقول: «إن تأريخاً بدون أحداث لا يتصور إطلاقًا»، وشاطره هذا الرأي بيار غاكسوت الذي سبق أن استشهدنا به.

من المستحيل فعلاً اجتثاث الأحداث بكل ثمن من قلب التأريخ. إذ توجد مراصد كثيرة متساوية الأهمية لإدراك الماضي في تراثه الكامل. ولكلّ أمر اعتبار، فيجب البدء من البداية. لكن، إذا كانت الوقائع حسنة الوضع نسبيًا، وإذا كان الهيكل مركبًا تركيبًا متينًا، في خصوص التأريخ الأوروبي، فليس الأمر كذلك إن تحولنا إلى التأريخ الإسلامي. ولذا، ورغمًا عن ميولنا ومشاغلنا التي تجذبنا جذبًا أكبر إلى القضايا الحضارية، فقد منحنا التأريخ السياسي الأسبقية المطلقة، في هذه المرحلة الأولى التي يشكلها هذا التأليف.

ولهذا التأريخ أهمية رئيسية لا محالة. إذ يحتل العصر الأغلبي فعلاً موقعًا حاسمًا في طريق مصير إفريقية التي لم يكن يعدو وجودها العربي الإسلامي قرنًا، لما تولى إبراهيم الأول الحكم، وذلك بعد أن تغذت طيلة ألف سنة بالحضارة الرومانية اليونانية التي توجت بالاتحاد في الانتساب إلى العقيدة المسيحية التي سيطرت على مملكة شاسعة. ولذا، تحتل المرحلة الأغلبية مكانة ممتازة في التطور التاريخي لكيان إفريقية الجديد المتولد عن الفتح العربي. وهي مرحلة التحرّر التي تلت، إثر مخاض عسير أزمة النمو التي جدت في القرن السابع. وبداية من ذلك الوقت، طورت هذه البلاد فعلاً شخصيتها الذاتية، وأثبتت استقلالها، دون أن تفصم عرى الرباط العائلي. قال النويري[2]: «هذه الدولة أول دولة قامت بإفريقية وجرى عليها اسم الدولة». فكانت منذئذ الوجهة التي أخذها قطار تأريخ إفريقية، وجهة حاسمة.

وقد خلفت أيضًا ذكرى لا تمّحي من الأذهان. فلا تعرف القيروان في أيامنا وعلى الدوام أو يكاد، إلا مقرونة بالدولة التي كانت سببًا في عظمتها. فهي في نظر عامة الأمة كما في نظر العلماء والسياح، «عاصمة الأغالبة». فليس الماضي الذي سنعمل على استعراضه إنّما هو ماضيًا معقمًا. ولا ماضيًا في حدّ ذاته،

---

(1) في *L'homme et l'histoire*، وثائق المؤتمر السادس لجمعيات الفلسفة الناطقة باللغة الفرنسية، بعنوان: *Evénement et Historicité*، ص 217.

(2) النهاية، ج 2، ص 62.

وكأنه حاشية لأحداث انقضت، أحداث مطلقة مستوفاة. إنّما هو الحاضر المكثف للوجود، عبر الزمن الحاضر، وهو امتداد للصيرورة.

ولذا، فتاريخ الأغالبة جدير بالبحث المتعمق، وهو يستحق التنقيب بدقة كاملة يسمح بها ما عليه معلوماتنا من وضع. ولا شك أنه تاريخ سبق له أن لفت نظر العلماء. فقد خصه هنري فرنال بمكان واسع في كتابه berbers، واهتم ميكال آماري خاصة بامتداداته في صقلية، في كتابه Storia، وخصص له M. Vonderheyden تأليفًا بعنوان La Berbérie orientale sous la dynastie des Benoû L - Arlab (بلاد البربر في عهد دولة بني الأغلب). لكن معلوماتنا قد تطورت منذ ذلك الوقت. فاقترح مؤرخون كثيرون تجديد البحث في الموضوع[1]. وهذا ما رمينا إليه في التأليف الحاضر.

وقد أوحى بأعظم قسم من هذا الكتاب المأسوف عليه E. Lévi-Provençal. كما استفاد الكتاب كثيرًا من المساعدات المتنوعة التي أتيح لي الحصول عليها. فأتوجّه بعبارات تقديري ومودتي وشكري إلى الأستاذ Robert Brunschvig الذي قبل الإشراف على أبحاثي، وكذلك إلى الأستاذ حسن حسني عبد الوهاب، والشيخ الفاضل بن عاشور، والأساتذة رجيس بلاشار، وكلود كاهن، وشارل بيلا، الذين قدموا لي مساعدتهم في مواضيع مختلفة، وأغدقوا عليّ تشجيعهم الطيب. وأتوجّه بامتناني الصادق إلى السيد محمود المسعدي، كاتب الدولة التونسي للتربية القومية الذي أتاح لي بتعييني في باريس، فرصة استكمال أبحاثي على أحسن وجه.

---

(1) راجع مثلاً كتاب E. Lévi-Provençal، تأريخ إسبانيا المسلمة، ج 3، 7 وكتاب الهادي روجي إدريس، *La Berbérie orientale sous les Zirides*, I, IX ويحتل كتاب آماري (*Storia*) مكانة خاصة. وقد كرمه F. Gabrieli بحرارة، (Un seclo di studi arabo-siculi, *S.I.*, II, 1954, pp. 89-93) واعتبره I. Scaturro (*Storia di Sicilia*, pp. 456-457) تأليفًا جيدًا، لكنه صار قديمًا في خصوص علاقات صقلية بروما وبزنطية، واعتبر J. Gay (*L'Italie méridionale*, P. 6) إنه ينبغي تشديد التحري عن كثب على هذا التأليف. وسنرى أن دراسة آماري التي أثارت الإعجاب لما أبداه المؤلف من تفان وعلم، قد تأثر بطول المدة، فاحتاجت أيضًا إلى التجديد، لظهور وثائق أخرى منذ صدورها.

مقدّمة: المصادر

إن مهمة المؤرخ لأوائل العهد الوسيط في المغرب عسيرة بصورة خاصة، فهو لا يملك أي مصدر تاريخي عاصر الأحداث حقًا. وأجمل أثر خلفه لنا العصر الأغلبي يتمثل في كتاب «في الفقه»، نعني مدونة سحنون. ويمكن أيضًا ذكر «أحكام السوق» ليحيى بن عمر، ومؤلفات أخرى لفقهاء هي قيمة حقًا، لكنها ما زالت مخطوطة[1]. والواقع أن تآليف الفقه ليست ذات قيمة هينة، كما سنرى ذلك. لكنها لا تعوض كتب التاريخ والوثائق التاريخية الصرف بصورة عامة.

ذلك أن الأمر لا يتعلق بعدم ظهور كتب التاريخ العربي، أو إن تلك الكتب بدأت خطواتها الأولى، لما ظهر الأغالبة على سطح التاريخ. وقد ظهر بالمشرق للطبري (توفي سنة 922/311) «تاريخ الأمم والملوك»، فكان من أجمل الآثار في الأدب التاريخي العربي بأكمله، لأنه اتجه بالتاريخ منذ ذلك العصر إلى الاستقصاء والعالمية، اتجاهًا جديًا ناضجًا. وفي نفس الفترة، ألف أبو حنيفة الدينوري (توفي سنة 282/795 ـ 796) كتاب «الأخبار الطوال»، وألف البلاذري (توفي سنة 302/914 ـ 915) «الفتوح»، وألف اليعقوبي (توفي سنة 284/897 تقريبًا) «البلدان» و «التاريخ». وفي كل هذه المؤلفات التي كانت قيّمة وعاصرت الأغالبة، يمكن فعلًا أن نستمد أخبارًا مفيدة ومعتبرة غالبًا. وباستثناء اليعقوبي الجغرافي فهذه الكتب لم تهتم بإفريقية إلا عرضًا. وإن وجب اعتمادها قطعًا، فإنه يستحيل تمامًا تحرير تاريخ الأغالبة. ولذا، وجب الاتجاه إلى مؤرخي المغرب، ولو كانوا

---

(1) مثل بعض الأوراق من الأسدية لأسد بن الفرات، وكتاب الرد على الشافعي لأبي عثمان سعيد بن الحداد (مخطوطة جامع القيروان)، وجزء من تفسير يحيى بن سلّام (مخطوطة جامع الزيتونة بتونس).

من المتأخرين، وإلى كبار المدونين في القرون الموالية.

لقد وجدت حقًا مؤلفات في التاريخ كتبها مؤلفون من إفريقية عاصروا الأحداث، لكنها لم تصل إلينا. وربما اضمحلت منذ قرون عديدة. إذ يبدو أنها لم تستخدم رأسًا من طرف مؤلفي المصادر التي نجت من التلف. وقد ألف أحدها الأمير محمد بن زيادة الله الثاني، الذي تقلّد ولاية طرابلس، وقتله إبراهيم الثاني سنة 283/896. كان رجلاً ظريفًا مثقفًا لبيبًا وربما أريبًا ـ وقد وصفه ابن الأبار بأنه أديب ظريف ـ وقد صنف كتابين في الأدب (كتاب راحة القلب)، و (كتاب الزهر)، وأيضًا (تاريخ بني الأغلب)[1]. وكتب محمد بن سحنون أيضًا (توفي سنة 256/870) تاريخًا في ستة أجزاء، كما أكد ذلك عياض[2]. كما ألّف الفقهاء في العصر الأغلبي كتبًا أخرى، هي أيضًا مفقودة اليوم. ولو بقيت، لوجد بها المؤرخون عامة زادًا كبيرًا من الأخبار. ولنذكر (طبقات العلماء) في سبعة أجزاء، لمحمد بن سحنون[3]، و (كتاب المولد والوفاة) لحسين بن مفرج (توفي سنة 308/920 ـ 921)[4]، و (كتاب أحمية الحصون) ليحيى بن عمر (توفي سنة 289/902)[5]، و (كتاب الأحمية وما يجب على أهل الحصون أن يعملوا به) لأبي الفضل يوسف بن مسرور (توفي سنة 325/936 ـ 937)[6]، و (كتاب أكرية السفن) لمحمد بن عمر (توفي سنة 310/922 ـ 923)[7].

إن مادة هذه الكتب كلها، لا شك أنها شكلت ذخيرة اعتمدها المؤلفون في القرن الموالي، وقد فقدت كتبهم كذلك، إلا كتاب (افتتاح الدعوة وابتداء الدولة) للقاضي القيرواني الذي انضم للشيعة، النعمان بن حيون[8] (توفي سنة 363/974) وطبقات أبي العرب.

كان القرن الرابع (العاشر) بمثابة العصر الذهبي للتاريخ بإفريقية دون منازع.

---

(1) الحلة، ص 269.

(2) المدارك، ترجمة محمد بن سحنون، رقم 34.

(3) المرجع السابق.

(4) المدارك، ترجمة حسين بن مفرج، رقم 157.

(5) المدارك، ترجمة يحيى بن عمر، رقم 58.

(6) المدارك، ترجمة أبو الفضل يوسف، رقم 172.

(7) المدارك، ترجمة محمد بن عمر، رقم 59.

(8) راجع في شأنه IVANOV (*Ismaili literature*, pp. 32-34). لقد ألف «الافتتاح» سنة 346/957 ـ 958. انظر أيضًا A. FYZEE, *J.R.A.S.* 1934 و 1 ـ 32 وبعد فرحات الدشراوي طبعة لهذه المخطوطة التي تمكنا من استخدامها بمساعدة المأسوف عليه لوي ماسنيون.

ففي هذه الفترة، ألف محمد بن يوسف الورّاق[1] (292 ـ 363/904 ـ 974) للمستنصر بقرطبة سلسلة من الأبحاث التي فقدت كلها، وقد اختصت بتاريخ المغرب، وألف أيضًا كتابًا في المسالك لم يصلنا. وفقد كذلك التأليف التاريخي لابن الجزار[2] (توفي طاعنًا في السن حوالي 395/1004 ـ 1005) الذي ألف (كتاب مغازي إفريقية)، و (كتاب أخبار الدولة) (في العصر الفاطمي)، و (كتاب التعريف بصحيح التاريخ) في عشرة أجزاء في الأخبار والتراجم. وأخيراً، فقد تأليف رئيسي في عدة أجزاء لإبراهيم بن القاسم الرقيق[3] (توفي بعد سنة 418/1027 ـ 1028) على أن هذا التأليف المعروف بتاريخ إفريقية والمغرب، أو (تاريخ القيروان) كان متداولاً في مدة كان السخاوي (توفي سنة 902/1496 ـ 1497) مشتغلاً بتحرير كتابه الإعلان. وقد كان تاريخ الرقيق المصدر الأساسي لكل المؤرخين الموالين الذين أوجزوه وشذبوا منه الكثير لسوء الحظ، كما نبهونا إلى ذلك. . ويا للأسف! إن التأليف الوحيد الذي ورثناه عن هذا الكاتب، نعني قطب السرور[4]، أهدي إلى باخوس (الاه الخمر)، وهو لم يتضمن لا محالة ولو سطرًا متعلقًا بإفريقية والمغرب.

وخلف لنا القرن الخامس (الحادي عشر) تأليفًا ثمينًا، هو المسالك للبكري[5] (توفي سنة 487/1094) وهو لم يزر أبدًا المغرب، فاعتمد غالبًا على كتاب محمد بن يوسف الوراق. لكن أهم معلوماتنا استمدت من تصانيف متأخرة، من «الكامل» للمشرقي ابن الأثير (توفي سنة 630/1233) ومن كتاب العيون المجهول، ولا شك أنه من تأليف مشرقي أيضًا، وقد استشهد خاصة بابن الجزار، ومن «الحلة» لابن الأبار (توفي سنة 658/1260)، ومن «البيان» (حرر سنة

---

(1) راجع في شأنه DE SLANE، طبعة المسالك للبكري، ص 15 ـ 16.

(2) راجع *S.I. G.A.L.*/1، 424.

(3) راجع *S.I. G.A.L.*/1، 252؛ وياقوت، معجم الأدباء، ج 1، 216؛ والسخاوي، الإعلان، ص 122؛ والهادي روجي إدريس، 781 ـ 782، ج 2، *Berbérie*. وقد كان الرقيق كاتبًا لبني زيري قبل القطيعة مع القاهرة بمدة، وكان شيعيًا طبعًا. راجع أيضًا ابن الرقيق في *E.I*.², بحث لمحمد الطالبي.

(4) المخطوطة بالمكتبة القومية، باريس، رقم 4829 و 4830 و 4831.

(5) لن نعتمد كثيرًا على هذا المؤلف، كما على من تلاه من المؤلفين، لأن كتبهم تقليدية لا شك في ذلك، بالنسبة للتأريخ العربي. وتكفي مراجعة التآليف المعتمدة المعروفة بخصوصهم مثل *G.A.L.* و *E.I.*؛ و (معجم المصنفين) تأليف كحّالة؛ و (معجم الأعلام) للزركلي؛ وكتاب *Lectures on Arabic*) D.S. MARGOLIOUTH La littérature géographique classique de Musulmans, *Analecta*) J.H. KARAMERS و ؛(*Historians Historians of the Middle East*, Londres,) P.M. HOLT و B. LEWIS و ؛(*Orientala*, 5, pp. 172-204 1962) الخ. . .

706/1306 ـ 1307)، لابن عذاري، و «النهاية» للنويري المصري (توفي سنة 732/1331 ـ 1332)، و «العبر» لابن خلدون (توفي سنة 808/1405 ـ 1406)، و «الاتعاظ» للمقريزي (توفي سنة 846/1442 ـ 1443)، و «النجوم» لأبي المحاسن (توفي حوالي 874/1469 ـ 1470)، و «الأعمال» لابن الخطيب (توفي سنة 776/1374).

والخلاصة أنه يمكننا القول حينئذ، إننا لا نجد عمليًا أي مصدر محلي جوهري عاصر أحداث العصر الذي سنقوم برسم تاريخه السياسي، فحتى (كتاب الافتتاح) القيم، للقاضي النعمان، الذي اختص قطعًا بالفتنة التي أطاحت بالأغالبة، فإنه ظهر بعد نصف قرن من وقوع الأحداث التي رواها. والمؤكد أن المؤلف، نظرًا إلى ما كان له من مهام ومكانة، أتيح له الاقتباس عن مصدر جيد، لكنه لا يعتبر شاهد عيان لما رواه. ومن شأن الفكر المفرط التحري العدول سريعًا في هذه الحالة، عن الإبحار إلى ماض بعيد جدًا، مزودًا بهذه القلة من أدوات الملاحة التي يمكنه الاطمئنان إليها. لكنه سيخطىء الحساب إذ لو كانت المهمة صعبة شاقة دون منازع، فلا يستحيل تحقيقها، بالإضافة إلى كونها مغامرة مثيرة. وينبغي طبعًا أن نعرف كيفية استغلال الوسائل الموجودة، فذلك هو ثمن ارتياد واكتشاف أوائل العهد الوسيط بإفريقية.

حقًا إن النصوص الموجودة بين أيدينا، كلها متأخرة أو تكاد، لكنها لا تعوزها القيمة حتمًا. ولنؤكد فورًا أمرًا جوهريًا. ليست هذه المؤلفات من وحي الخيال ولم تكن محض افتراء. كان مؤلفوها من المصنفين المُجِدّيـن عامة، وقد اشتغلوا بذات الضمير الذي كان للمحدثين. فقد قاموا عمومًا وبطريقتهم بعمل محققي النصوص القديمة. وذكروا غالبًا مصادرهم، وكلما أمكنهم التحري، أتيح لنا التثبت من نزاهتهم في النقل أو التلخيص الذي قاموا به. فقد أوجزوا لنا أو حافظوا جملةً أو تفصيلاً على وثائق سبقتهم وهي اليوم مفقودة.

ويشكل (كتاب الكامل في التاريخ) كما يتضح من عنوانه، جملة تاريخية صهر فيها المؤلف بأسلوب لبيب جدًا، عناصر مستمدة من مصادر مختلفة. وقد استعان ابن الأثير سدًا للفراغات المخصصة للأغالبة، بكاتبين ملتزمين التزامًا متكافئًا لكن متواجهًا، نعني الرقيق الشيعي وأبا محمد عبد العزيز بن شداد[1] المعارض للشيعة (توفي بعد 582/1186). كان من ذرية الأمير الصنهاجي باديس (386 ـ

---

(1) راجع هـ. ر. إدريس، ج 1، الفصل 18 المخصص فيه كلام وجيز عنه. وراجع أيضًا «الكامل» لابن الأثير، ج 6، 125، الذي ذكر تأليفًا له بعنوان (تاريخ إفريقية والمغرب). أما العنوان الكامل لتاريخ ابن شداد، فهو كما ذكرنا، في رأي هـ. ر. إدريس.

406/996 ـ 1016) وهاجر إلى الشرق. ألف كتاب (الجمع والبيان في أخبار القيروان وفيمن فيها وفي سائر بلاد المغرب من الملوك والأعيان)، وألف أيضًا كتابًا عن صقلية. وقد اعتمد ابن الأبار أيضًا الرقيق، واستعان كذلك بمصادر أخرى منها (المغرب في أخبار المغرب، وذكره صاحب الحلة، ص 197 وص 225) للوكيل، والنوفلي (الحلة، ص 200)، وأبو بكر الرازي (الحلة، ص 201). وكان المصدر الأساسي لكتاب البيان لابن عذاري «الرقيق» أيضًا، لكن المؤلف توسع في استغلال تأليف محمد بن يوسف الورّاق الذي ناوأ الشيعة. وأخيراً، كان كتاب الرقيق أساسًا لابن خلدون في تدوين الأخبار (وقد نقل ابن خلدون غالبًا عن ابن الأثير كذلك)، وكذلك الأمر بالنسبة إلى النويري وابن الخطيب. وبذلك، يتبين أن تأليف كتاب بني زيري تمتع بشهرة واسعة وبذيوع في المغرب وفي المشرق أيضًا والأندلس. فكان فقدانه في فترة متأخرة نسبيًا غريبًا مؤسفًا.

وإن استشهد المصنفون صادقين بمصادرهم، فإنهم لا يستشهدون بجميع الكتب، بلا استثناء، فلم يوضح لنا مؤلفو كتب التاريخ انشغالهم بالإيجاز، وهمهم ألا يثقلوا كتبهم التي كانت مجموعات وصفية بنسبة عريضة، وأن يقتصدوا في وقت القارىء وجهده، وأن يوجزوا أكثر ما يمكن[1]. فكيف كانوا يعملون؟ لا شك أن ابن الأثير كان يعيد الكتاب تأليفًا وتحريرًا. . لكن أغلب المصنفين سلكوا طريقة القص والتلصيق، ولم تكن مقصاتهم خرقاء فقط، بل كانت ملتزمة أيضًا، في صورة ما إذا لم يطاوعوا مجرد الاهتمام الذي من شأنه أن يثير فضول القارىء ويروّح عنه، وهذا الشاغل يمنع عنا غالبًا الجوهر ويعوضه بالأمر العارض. ومن النادر فعلاً ألا يكون مؤرخ العهد الوسيط أديبًا بمقدار متفاوت. ومن النادر أيضًا ألا يكون ملتزمًا، ولا نقول متحيزًا، في خدمة صالح مذهب أو دولة. فقد كان ابن الأثير الذي عاش في عصر الأيوبيين، مرتبطًا بالأتابكة في الموصل، وكان لابن خلدون آراؤه وخياراته، وكان للنويري أيضًا أفضليات ورؤية كغيره. إن هذا الاختلاف في الميول والخيارات، بالنظر إلى فقدان مصادر الأخبار المباشرة، هو أمر لا يمكن إلا أن نأسف له طبعًا، لكن ليس لنا إلا التسليم به، وهو بركة إلى حد ما. إذ أن جزات المقصات لم تسلط جميعًا على ذات المواقع. ومن المؤكد أن أخبارنا قد تشكلت حينئذ من أجزاء وقطع لم يحكم ربطها دائمًا إحكامًا جيدًا ولم تقطع تقطيعًا جيدًا من باب أولى. لكن الفسيفساء الملونة

(1) راجع مثلاً «البيان»، لابن عذاري، ج 1، 2، والنويري، النهاية، ج 2، 89.

المعروضة علينا، والتي بانت عليها بقع عائمة لمكعبات زالت أو نقلت إلى الأبد، تركت لا محالة لفطنة المؤرخ وفكره الثاقب، فرصة للتمرس. فالرجل المطلع قد نجا دومًا وأبدًا بنسبة النصف. وهذا هو نصيب المؤرخ لأوائل العهد الإسلامي الوسيط الذي يكاد يعمل في ذات الظروف التي يعمل فيها زميله عالم الآثار. فعليه محاولة إعادة تشكيل خزف الماضي المنكسر الذي تغير شكله بمفعول البشر والزمن، انطلاقًا من قطع تفاوتت عددًا وصيانة.

ومن هنا، اتضحت ضرورة التمسك بكل أنواع الاحتياطات، أي ألا تهمل أية إمكانية مهما صغرت، وأن تنوع وأن تقابل وتراقب الأخبار. فالقطرات الصغيرة تكون الأنهار العظيمة. لكن هذه القطرات كثيرة نسبيًا لا محالة، إذا رمنا العمل على تجميعها.

نحن نملك بنسب مختلفة، أربع أسر روحية من المصادر. فبالإضافة إلى مراجع السنة ـ التي استعرضنا أهمها أعلاه ـ بدأت تظهر المصادر التي كتبتها أقلام الشيعة بعد الظلمة التي أحاطت بها والتي أقصتها مدة طويلة عن تنقيب الباحثين. فباستثناء «الافتتاح» للقاضي النعمان، وكان تأليفًا لا تقدر قيمته، وقد نقل عنه المؤرخون الموالون، يمكن ذكر (أساس التأويل)، و (كتاب الهمة) لذات المؤلف، وأيضًا (سيرة الحاجب جعفر) لمحمد بن محمد اليماني، و (كتاب استتار الإمام) لمحمد بن أحمد النيسابوري[1]. وقد كان لمصادر الخوارج من يدافع عنها بحماس، نعني T. Lewicki، وهو أحسن أخصائي حي لحركة الخوارج في المغرب . وتكتسي مصادر الخوارج قيمة لا تنكر، لأنها تسمح خاصة بإعادة وصف الجو النفساني الاجتماعي، والنفاذ إلى ذهنيات جانب واسع من أبطال المأساة. لكن قيمتها الإخبارية الصرف وقع المبالغة فيها كثيرًا جدًا . وباستثناء (أخبار الرستميين) لابن الصغير[2] الذي عاش في عصر الإمام أبي اليقظان (توفي سنة 281/894 ـ 895) والذي اهتم كتابه الذي اتصف بكثافة كبيرة ، بتاهرت خاصة، وباستثناء (كتاب السيرة وأخبار الأيمة) أيضًا، لأبي زكرياء[3] (توفي في نهاية القرن الخامس / الحادي عشر) فإن أدب الخوارج الذي اكتسى طابعًا تاريخيًا تضمن خاصة كتب الطبقات، مثل (كتاب طبقات المشائخ)

---

(1) في خصوص مصادر الشيعة التي بدأت تتوفر، يمكن الرجوع إلى التوجيه الجيد في المرجع الذي كتبه Ivanov بعنوان *Ismaili Literature* (طهران، 1963).

(2) راجع في شأنه Motylinski، Bibliographie du Mzab، في *Bulletin de correspondance africaine*، ص 5 ـ 72 (1855)، ج 3. ولا يبدو أن المؤلف ذاته انتسب إلى حزب الخوارج.

(3) راجع في شأنه *E.I²*.، بحث Motylinski - T. Lewicki، ج 1، 171 ـ 172.

للدرجيني[1] (توفي بعد 1252/650 ـ 1253) وهو لم ينشر بعد، وخاصة (كتاب السير) للشماخي[2] (توفي سنة 1521/928 ـ 1522) والمذيل بقائمة مجهولة المؤلف، لشيوخ الوهبيّة، بعنوان: ذكر أسماء بعض شيوخ الوهبية. وقد اتضح بالاستعمال أن مصادر الخوارج ـ باستثناء قيمتها الثابتة بخصوص التأريخ للحياة الدينية والفكرية غير المنفصلة بالذات عن الجو الاجتماعي الفكري ـ قد خيبت الآمال إلى حد ما، في صدد متابعة سير الأحداث السياسية وإدراك تطورها. ويشكل الجانب الوعظي الذي اعتمد بكثرة الكرامات والخوارق التقريظية، اللحمة الأساسية لهذه المؤلفات، حتى ولو تعلق الأمر بالأخبار المخصصة مبدئياً للأحداث التاريخية، مثل كتاب أبي زكرياء. وللاقتناع يكفي أن ننظر في تاريخ المهدي، كما كتبه هذا المؤلف، فأتى قصة وعظية في الفروسية والعشق لا غير. إن التواريخ وأسماء المكان نادرة كذلك في مصادر الخوارج، وتكاد تكون مفقودة تمامًا. وإذا ما شعر مؤلف كالشماخي بحاجة إلى سرد حدث رئيسي بالنظر إلى فرقته، مثل معركة مانو (896/283) التي قضت على قوة قبائل نفوسة، لم يجد من منفذ سوى الاقتباس من الزاد المشترك للمؤرخين الموالين، نعني تاريخ الرقيق. وقد كانت المصادر المسيحية أهم من ذلك، لا سيما لإنارة سياسة الأغالبة الخارجية المتأثرة خاصة بفتح صقلية وبالحملات الموجهة إلى جنوب إيطاليا. وقد عرفت هذه المصادر منذ أمد بعيد، واستغلها كثيرًا ميكال آماري و J. Gay و Vasiliev، وغيرهم كثير. وعلى كل حال، فقد تمكنت من الاستفادة من الطبعات الجديدة التي جعلت استخدامها أكثر فائدة وأقوى ضمانًا. وينبغي الإشارة خاصة في هذا الباب، إلى الطبعة الجديدة التي استفاد منها Liber Pontificalis، وقد سخّر لها القس L. Duchesne حياته وعلمه الفريد.

إن الوثائق المتوفّرة لمؤرّخ الأغالبة ليست تعبيرًا عن مختلف النزعات المذهبية فقط، بل إنها تمثل أيضًا أغراضًا متنوعة مستقلة عن بعضها بما فيه الكفاية، فيتيح ذلك القيام بمقارنات مفيدة جدًا، وتنويع زوايا وجهات النظر. وينبغي إفساح المجال الخاص إلى (كتاب صورة الأرض) لابن حوقل الشيعي (القرن الرابع/العاشر) إلى جانب علماء الجغرافيا الذين ذكرنا، كاليعقوبي والبكري. وإن

---

(1) خصص له T. Lewicki بحثًا بعنوان Notice sur la chronique ibadite d'al-Dargini في «Rocznik Orjentalistyczny»، ج 11 (1936)، ص 272؛ وبحث في .*E.I²*، ج 2، ص 144 ـ 145.

(2) راجع في شأنه Motylinski، Bibliographie du Mzab، في *Bulletin de correspondance africaine*، الجزائر، ج 3 (1855)، ص 47 ـ 70، T. Lewicki (La répartition géographique des groupements ibadits) في *«Rocznik Orjentalistyczny»*، ج 21 (1957)، ص 306 ـ 307.

كان كتاب صورة الأرض متأخّراً بالنظر إلى عصرنا، أي العصر الأغلبي، فيمكن استغلاله مع بعض التحريات. وينبغي التأكيد أيضًا على أهمية مؤلفات التراجم، مثل طبقات أبي العرب (توفي سنة 333/944 ـ 945)، و «الرياض» للمالكي (القرن الخامس/ الحادي عشر)، و «المدارك» لعياض (توفي سنة 544/1149)، وقد ألححنا على أهميتها بما يكفي في نشرنا لتراجم أغلبيّة من الكتاب الأخير، فلن نعود إليها في هذا المقام. وينبغي أيضًا لفت نظر الباحثين إلى الأهمية الرئيسية لكتب الفقه التي لا يؤبه بها غالباً، وهذا حيف في شأنها، ومؤلفات النِّحَل، نعني (المقالات) للأشعري (توفي سنة 324/934 ـ 935)، و (فرق الشيعة) لسعد بن عبد الله القمي (توفي سنة 301/913 تقريباً)، و (الفرق) للبغدادي (توفي سنة 429/1037)، ومجموعات الفتاوى مثل نوادر ابن أبي زيد (توفي سنة 386/996) التي تكتسي أهمية أساسية، لا لأن يقتبس منها وقائع معينة ـ مع أن هذه الأحداث لا تعوزها أحيانًا ـ بل للتطلع إلى البعد المذهبي الذي لا يكون التاريخ بدونه إلا مأساة مستحيلة في أحسن الظروف، تمثلها دمى تحركها دوافع غامضة. وفي الجملة، لكل مصدر إخباري أهميته، ويكفي التوصل إلى اكتشافه. فعلم المسكوكات مثلاً لم يقدم لنا زادًا قيمًا للأخبار أو التحري فقط، بل أتاح لنا أيضًا الفصل أحيانًا في قضايا زمنية دقيقة.

وخلاصة القول، إن نوعيّة الوثائق المتوفّرة لمؤرخ أوائل العهد الوسيط في إفريقية، تجعل مهمته شاقة دون مُنازع، ولا يمكنه حل كل الألغاز. لكن، هل يوجد ماض قد سلم لنا كل أسراره؟ وهل توجد وثائق كاملة؟ إن استعمال ما توفّر لدينا منها بحذر وتبّصر، يخول لنا ارتياد الماضي السحيق ارتيادًا عميقًا، ذلك الماضي الذي خصصنا له موضوع دراستنا، إذا ما أبحرنا بين الصخور بقدرٍ كاف من الأمان.

الفصل الاول

إفريقية والمشرق قبل عهد الأغالبة
القرن الثامن

في شهر جويلية من سنة 800 (جمادى الثانية 184) احتلت إفريقية مرتبة الإمارة الوراثية، واتجهت نحو الاستقلال الذي تزايد رسوخه، بالنسبة إلى المشرق، فتحملت مصيرها وشقت الطريق نحو اكتمال شخصيتها، بدون أن تفصم العرى الروحية المنسوجة خلال العقود المنصرمة. كان هذا التحول الحاسم مسبوقاً، بعد سنوات الفتح البطولية، بقرن رئيسي، قرن الانتقال والتمخّض الذي لم توضح معالمه كما يجب، بسبب ازدواج عاملين اثنين، نقصان مصادرنا وقلة تنقيباتنا.

بعد مرور خمس عشرة سنة على وفاة الرسول، بادرت الجيوش الإسلامية التي انتصرت في عدة غزوات ناجحة وتغلبت على النفور الذي جدّ في البداية، بفتح إفريقية في وجه الإسلام. ولا فائدة في التذكير بهذه السنوات الطوال من المعارك الصامدة والمقاومة الصلبة التي خلفت أساطير عديدة تردد صداها. كانت سنوات برزت فيها الأعمال البطولية، وكذلك الإخفاق المؤلم، واستشهاد شجعان عديدين سقطوا إلى آخرهم لنصرة الإسلام وغلبة الدين الحق. وقد وضع مقتل الكاهنة سنة 701 نقطة النهاية لهذه الفترة البطولية، فطلع عهد جديد مع القرن الثامن. وبالفعل، فتحت إفريقية منذئذ للإسلام. قال ابن عذاري: «وفي هذه السنة، استقامت بلاد إفريقية لحسان بن النعمان، فدوّن الدواوين، وصالح على الخراج، وكتبه على عجم[1] إفريقية وعلى من أقام معهم على دين النصرانية»[2].

---

(1) تعني كلمة عجم (أجانب) هنا، الرومان والبربر المتنسبين لهم، بلا ريب.

(2) ابن عذاري، البيان، ص 38.

ولاية نائية غير معروفة كثيرًا:

كيف كانت العلاقات بين إفريقية هذه، كما نظمت وضمّت نهائيًا، والشرق المنتصر؟ ماذا كان ينتظر منها، وما هو التصور المعروف عنها؟

كانت ولاية نائية ومجهولة إلى حد بعيد. ولم يعرف أغلب الشرقيين في القرن الثامن إلا القليل عنها حقًا. ومن هذه الوجهة، فلا نجد أبلغ من كتب تأريخ المشرق إلى حد ما، وإيجازها بشأن أحداث المغرب، باستثناء فترة الفتح، وهو إيجاز غني بالدروس. وتصح نفس الملاحظة إجمالاً بالنسبة إلى الجغرافيا. والواقع أن السلطة المركزية كانت وحدها مهتمة عن كثب بإفريقية، كمصدر للمنافع والشواغل المتعددة. وحصل إن وجهت إحدى رسائل عبد الحميد الكاتب المشحونة كالعادة بالتوصيات والنصائح إلى أحد أهالي إفريقية هو خالد بن ربيعة الإفريقي[1]. هل كانت الحاجة ماسة آنذاك إلى طلب ولاء الكتّاب، والاعتماد على جهاز من الموظفين المخلصين القادرين على كبح الأطماع التي بدأت تثيرها السلطة المتدهورة؟ وضعف اهتمام الإدارة المركزية ذاته بإفريقية بعد ذلك، إذ فقد دوافعه بسبب استقلال الأغالبة ومما يدل على ذلك فعلاً، أن تأليف ابن قتيبة الهام (توفي حوالي 276/889) المخصص لإعداد كتاب الحجابة في الدولة العباسية لم ينبس ببنت شفة أو يكاد بخصوص مملكة القيروان[2]. وعند الحاجة، يمكن أن يستشهد على قلة الاكتراث هذه الصادرة عن الشرق في القرن الثامن تجاه أحداث إفريقية، بحجة إضافية تتمثل في أنه لم يتجاوز أبدًا أي شاعر كبير من دمشق أو بغداد، وأي شاعر إجمالاً الفسطاط، لأن القيروان تعتبر بلا ريب بعيدة جدًا ولا يليق أيضًا إلا قليلاً بحملة المشعل الكبار في الدولة أن تكون محل بلاغتهم.

إن هذا التجاهل لا يعني نقصًا مطلقًا في الاطلاع وفقدانًا تامًا للأخبار. فالأخبار والروايات التي تختلق اختلاقًا يزيد وينقص بلا ريب، قد راجت لتصف بطولات فترة الفتح، التي تبسط في سردها وتزيينها المشاركون فيها الذين قفلوا راجعين مكللين حاملين غنائم مادية. ولا شك أن هذه الأخبار قد نقلت بعض المعلومات عن البلدان والناس.

---

(1) عبد الله البغدادي، كتاب الكتّاب انظر *B.E.O.I.F.D.A.*، XIV، ص 150.

(2) G.W Lecomte: إفريقية والغرب في كتاب المعارف لابن قتيبة، كراسات تونسية، عدد 19 ـ 20، ص 252 ـ 255.

والفكرة الرائجة عن الأشخاص لم تكن مشرفة لهم. إن عقدة الترفع عند العرب، التي تضخمت عند عدد وافر منهم بقدر لا يستهان به من الاحتقار الموجه لأولئك الذين لم يكونوا من سلالتهم، معروفة جيدًا. ومن المعلوم أيضًا أن هذه العقدة أثارت الشعوبية في المشرق، كأنها عامل تحول. لا عجب إذن أن تتجه نفس هذه العقدة أيضًا ضد المغاربة عامة والبربر منهم بالخصوص. وقد وصفهم حسان بن النعمان في كتاب موجه إلى الخليفة عبد الملك بن مروان (المتوفى سنة 707/86)، وذلك بعد انهزامه أمام الكاهنة والحق يقال: «وإن أمم المغرب ليس لهم غاية، ولا يقف أحد منها على نهاية، كلّما بادت أمة، خلفتها أمم، وهي من الجهل والكثرة كسائمة النعم»[1]. والأحاديث من جهتها، ثمرة القرن الثامن خاصة وهي مرايا تعكس لنا جيدًا وبسذاجة مؤثرة الرغائب والمشاعر الجماعية للمجتمع الشرقي في ذلك العصر، وتسمح لنا بتكوين فكرة صحيحة عن الرأي السائد بالشرق تجاه البربر، طيلة القرن الذي ازدهرت فيه. وهاك حديثان لا شك أنهما يرجعان لهذه الفترة التي عاشت وصول دفعات ضخمة من العبيد البربر إلى مركز الخلافة، في النصف الأول من القرن الثامن:

«روى أنس بن مالك قال: جئت إلى النبي ﷺ ومعي وصيف بربري، فقال: يا أنس ما جنس هذا الغلام؟ فقلت: بربري يا رسول الله، فقال: يا أنس بعه ولو بدينار، فقلت له: ولم يا رسول الله؟ قال: إنهم أمة بعث الله إليهم نبيًا[2] فذبحوه وطبخوه وأكلوا لحمه وبعثوا من المرق إلى النساء فلم يحتسوه، فقال الله تعالى: لا اتخذت منكم نبيًا ولا بعثت فيكم رسولاً».

«ويروى عن النبي ﷺ أنه قال: «ما تحت أديم السماء ولا على الأرض خلق شرّ من البربر، ولئن أتصدق بعلاقة سوطي في سبيل الله أحب إليّ من أن أعتق رقبة بربري»[3].

---

(1) ابن عذاري، البيان، ص 36. خلف موسى بن نصير، حسانًا، على إفريقية، ووصفهم بعبارة أحسن لسليمان بن عبد الملك (715 ـ 717)، فقال إن البربر عجم يشبهون العرب كثيرًا، لبأسهم وشجاعتهم، وإتقانهم ركوب الخيل أيضًا، لكنهم يبادرون بالغدر. (كتاب الإمامة والسياسة، المنسوب لابن قتيبة، ج 2، 105). والواقع أن البربر فتحوا عندئذ الأندلس وأضافوها إلى ملك الخليفة.

(2) لعل هذا الرسول كان يسمى الأراشي، وقد ذكر أبو العرب في «الطبقات» (ص 6 ـ 7) الأساطير التي وردت في شأنه.

(3) ورد الحديثان بمعجم البلدان (مادة بربر، ج 1، 369) لياقوت. وردّ البربر الفعل بالطبع، لما وقع التعجيل بحملهم على الإسلام مستخدمين نفس السلاح. فصنفوا الأحاديث بدورهم ومجدوا جنسهم. انظر تأريخ أبي زكرياء، في فصل صدر في *Rev, Afr*، 1960، ص 106 ـ 109، بعنوان Des signes d'élection des =

إن أنفس البربر ذاتها كانت تخشى هذه الأحاديث القاسية الرائجة في شأنهم، فلم يتصوروا مهربًا آخر غير إنكار نسبهم. فلم تهدأ نفس تقية بصورة خاصة كنفس بهلول بن رشيد إلا حين قال: «فسألت عن أصلي من يعلمه»[1]، فأخبرأنه لم يكن ينتسب لهذه السلالة الملعونة. فاحتفل بالأمر ودعا أصدقاءه إلى وليمة كبيرة. إن هذه الشهرة السيئة لم ينج منها أبدًا مجموع أهالي إفريقية عامة، ولو كانوا فرسًا، وحتى عربًا. فقد ناظر زفر بن الهذيل في الفقه، ابن فروخ أصيل فارس ومن أهالي حاضرة تونس، وذلك بمحضر أبي حنيفة (80/700 ـ 150/768). توجه ابن فروخ إلى مراكز العراق الكبرى، طلبًا للعلم، وتكبد الكثير في سبيل ذلك، وقد روي أن أبا حنيفة سخر منه بسبب هيئته المغربية[2]. واشتهر أسد بن الفرات بتعطشه للعلم وقد أخذ عن مالك (توفي سنة 179/796)، فقبل بفريق أهل مصر[3]، وهو شرف أثيل لم يتوان عن المفاخرة به. لا يهم أن تكون هذه النوادر صحيحة أم خاطئة، فالروح التي تعبر عنها أصلية.

إن بلاد البربر ذاتها، وهذا لا يحتاج إلى برهان، لم تكن محل أية مذمة. فمن المعلوم أن المشارقة في ذلك العصر كانوا يتصورون تصورًا رائعًا فتح ذلك البستان الشاسع الذي كان يمتد، قبل تخريب الكاهنة له، كما روي، من قابس إلى طنجة. ولنستجوب الأحاديث النبويّة مرة أخرى في شأن موقفهم، فهي ثمينة ومعبرة في هذا المجال تمامًا كما كان الأمر بالنسبة إلى الميدان السابق. فقد دونت ونقلت لنا تقلبات الرأي، أو كما قال جورج مارسي «تغيرات متوالية للجبهة»[4]، ومن بين هذه الأحاديث التي أرخت بلا ريب في بداية الفتح، ألح على صعوبة هذه المهمة، وعلى صلابة الكفاح، وما وعد به الله الشهداء من مكافآت. وغير هذه الأحاديث ظهرت أيضًا في القرن الثامن وصدحت بمجهود إفريقية، فكأنها دعوة حقيقية للرحيل والهجرة لها، فمثلاً جاء في الحديث التالي: «لا يزال أهل المغرب ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة»[5]، وفي هذا الحديث: «خير الأرض مغاربها»[6]، وفي هذا الحديث أيضًا: «من أتى إفريقية لقي

= Berbères parmi les Gentils هذا ولا توجد هذه الأحاديث بكتب الصحاح.

(1) المالكي، رياض النفوس، ص 139.

(2) عياض، المدارك، مخطوط تونس، الزيتونة، رقم 6509، ج. 1، وجه ورقة 127 ـ ترجمة رقم 5.

(3) عياض، المدارك، مخطوط تونس، الزيتونة، رقم 6509، ج. 2، وجه ورقة 17 ـ ترجمة رقم 6.

(4) G. Marçais, *La Berbérie musulmane et l'Orient au Moyen-Age*, p. 21.

(5) أبو العرب، الطبقات، ص 10.

(6) أبو العرب، الطبقات، ص 11.

خيرًا وخبرًا»[1].

ألا ترنّ هذه الأحاديث كشعارات جيدة لدعاية ماهرة؟ إننا لا نذهب إلى نسبتها أصلاً إلى السلط الحاكمة ـ مع أنه لا يمكن إنكار هذا الأمر وتبريره ـ فمن المظنون أن هذه السلط لم تكن تستنكرها ولعلها كانت تشجع عليها. ولا نشك أن هذه الأحاديث تنبىء لا محالة بالحاجة النابعة من شعور غامض جماعي إلى ترسيخ الفتح بفضل إقرار ضخم لعناصر عربية بإفريقية، وتحويل هذه المنطقة إلى بلاد هجرة. إنها أحاديث تعبر عن الاهتمام بضمان مركز إشعاع للحضارة الإسلامية في هذه البلاد لفائدة الشرق، ومرحلة تنطلق منها الفتوحات البعيدة، إنه حرصٌ قائم على صعيد الضمير الجماعي ـ طبق طريقة تصنيف وتعبير تذكر بضرب الأساطير، وهي معهودة في المجتمعات الإسلامية ـ وذلك في صورة توصيات ينطق بها أعظم شخص في الإسلام حتى يضفي عليها قوة إقناعية أكبر ويضمن لها صدى أعظم.

كان احتقار البربر يلطخ جميع أهالي إفريقية عامة، وكانت أهمية التعلق بالبلاد تظهر قيمتها الكاملة. إنهما القطبان اللّذان يبدو أن الرأي العام الشرقي لم ينفك يتقلب بينهما طيلة القرن الثامن، مع بعض التلونات، وعبر تيارات أخرى أكثر إيجابية سوف ينتهي بها الأمر إلى التفوق وسوف توجه التحول المقبل للعلاقات.

سياسة الإعمار والجهاد والجباية الثقيلة:

لقد نجحت الدعاية القائمة لفائدة الهجرة نجاحًا تامًا. وهي قد نجحت خاصة لأنها ازدوجت بضرورات لم تكن حقًا غريبة عن تنظيمها. إنها ضرورات الحرب، التي غالبًا ما تفرض نفسها. لا لزوم أن نؤكد أننا لا نملك أي رقم ثابت عن عدد الجنود العرب في أول الأمر، ثم العرب والخراسانيين الذين زحفوا جماعات متتالية في اتجاه الغرب. وهذه بعض الأرقام، على سبيل الذكر، أمدنا بها رَاوٍ نزيه، هو ابن عذاري. فقد دخل إفريقية:

سنة 50/670 بقيادة عقبة بن نافع، 000 10 رجل[2].

---

(1) أبو العرب، الطبقات، ص 5.

(2) ابن عذاري، البيان، ج. 1، 19.

سنة 697/78 بقيادة حسّان بن النعمان، 000 40 رجل[1].

سنة 740/123 بقيادة كلثوم بن عياض، 000 30 رجل[2]، عشرة آلاف منهم من خُلَّص بني أمية.

سنة 763/146 بقيادة ابن الأشعث، 000 40 رجل[3].

سنة 171/155 بقيادة يزيد بن حاتم، 000 60 رجل، اقتطعوا من جند الشام والعراق وخراسان.

والجملة 000 180 رجل، لم يستقروا جميعًا بإفريقية، بل إن كثيرًا منهم سقطوا في ساحات الوغى التي امتدت من قابس إلى طنجة، وعاد بعضهم إلى الشرق، وأرغم آخرون على نقل نزاعاتهم وآمالهم إلى الأندلس (وقد اضطرتهم لذل تقلبات المعارك) بإمرة القائد الشامي الشهير بلج. فكم استقر منهم في البلاد في نهاية الأمر؟ لا يمكن لأحد أن يوضح ذلك. يمكن أن يكون عددهم بضع عشرات من الآلاف ويجب ضرب هذا العدد في ثلاثة أو أربعة، اعتبارًا لعدد النسوة والأطفال الذين كانوا يصاحبون الجيوش آنذاك. وينبغي أن نعتبر أيضًا الجمع الذي يصعب تقديره، والمتركب من التجار وحاشية الأمراء المتوالين والموظفين ودعاة الدين والمغامرين، وأنواع اللاجئين الذين تلاحقهم السلط المركزية، وأشخاص آخرين كثيرين جذبهم سراب الغنيمة أو التزامات متنوعة. ومجمل القول، وبدون ارتكاب خطأ كبير، يمكن أن نذكر أن لتوزعهم وكثافتهم وجه شبه بأوضاع الأوروبيين المستقرين بتونس حاليًا (1965) ـ هذا إن خوّل لنا المخاطرة بهذه المقارنة. ومن جهة أخرى، إذا قبلنا بملاحظة روجي لوترنو[4]، الذي يرى أن الفاتحين العرب في القرن السابع كانوا «منحدرين من حضارات القارة القديمة الزراعية في مصر والشام وبلاد ما بين النهرين»، فإنه يجب أن نتخلص إلى أن الفاتحين كانوا بمثابة النخبة ومن عناصر الرقي، لا صلة لهم بجحافل بني هلال الذين قدموا لتخريب ما أنجزوا بعد عدة قرون.

عما جاء يبحث في إفريقية، هؤلاء المهاجرون المشارقة المرغمون أو المتطوعون؟

---

(1) ابن عذاري، البيان، ج. 1، 34.

(2) ابن عذاري، البيان، ج. 1، 54 ـ 55.

(3) البيان، ج. 1، 72. ذكر في تاريخ أبي زكرياء أن عددهم كان يتراوح بين 50 و 000 60 رجل. انظر *Rev. Afr.*, 1960, p. 127.

(4) تحليل لكتاب Louis GOLVIN (*Les Zirides au Maghreb central*). انظر *C.T.*، رقم 19 ـ 20، ص 395.

الجهاد والاستشهاد كأسمى طهر قطعاً. إن ما حرك العرب هو الرغبة في إدخال الدين الحق في كل مكان، وفتح مختلف أقاليم الأرض لهذه الحقيقة، وهذا أمر بديهي إلى درجة أنه لا يجب الإفراط في تأكيده. ومن هذه الوجهة، كانت أرض إفريقية تعتبر حتى بالنسبة إلى الشرق ـ وقد أيدت ذلك عدة أحاديث نبويّة[1] ـ أرض جهاد من المقام الأول، الجهاد الدائم حتى يوم البعث الذي كان يقال إنه قريب[2]، الجهاد الذي كان يتصور عادة منتهيًا إلى نوع من المصائب التي لا تُبْقِي ولا تذر.

ومن بين هذه الأحاديث، حديث رواه أحد الفقهاء العشرة الذين أرسلهم عمر بن عبد العزيز لدعوة الناس في إفريقية، إنه الحُبَلِي[3]، من التابعين الزهاد، الذي كان يظهر بمظهر القاصّ:

قال رسول الله ﷺ: «ينقطع الجهاد من البلدان كلها فلا يبقى إلا بموضع هو في المغرب يقال له إفريقية، فبينما القوم بإزاء عدوهم، نظروا إلى الجبال قد سيرت، فيخرون لله تبارك وتعالى، فلا ينزع عنهم أخلاقهم ـ يعني ثيابهم ـ إلا خدامهم في الجنة»[4].

إن هذه الرغبة في الجهاد لم تكن متصنعة قطعًا. ولا شيء يخول لنا الشك في صدق إيمان أولئك الذين أتوا للإقامة بالرباطات ـ كان رباط المنستير محل تبجيل بصورة خاصة ـ وهي رباطات كان لها في هذه الفترات البطولية دور هجومي أكثر منه دفاعي ـ كما لاحظ ذلك روبار برنشفيغ[5]. ولا شيء يسمح لنا بإنكار الشوق إلى الشهادة الذي كان يحرك عقبة بن نافع، ذلك الذي قدسته فيما بعد التقوى الشعبية، ولا أن نعترض على التضحية الرائعة التي أداها زهير بن قيس البلوي الذي عاد إلى الشرق بعد إقرار النظام من جديد والقيام بالواجب، وذلك حتى لا يتغلب عليه متاع هذه

---

(1) G. Marçais, *La Berbérie musulmane, pp. 20-21; Note sur les ribâts en Berbérie, Mélanges René Basset, II, 395, et s*.

(2) في خصوص حياة الأمة الإسلامية وانتظار قيام الساعة، كما جاء بالقرآن والسنة، والتي كان حلولها قريبًا، انظر P. Casanova (*Mohammed et la fin du monde*, Paris, 1911-1913)؛ وانظر أيضًا R. Blachère (*Le Coran*, Paris, Intr. 22-25) الذي وجه نقدًا سديدًا لرسالة Casanova و«لباقتها المفرطة». فهو يلومها بالخصوص على قلة اعتبارها لمختلف فترات النبوة.

(3) انظر في شأنه، المالكي، الرياض، ج. 1، 64 ـ 66.

(4) أبو العرب، الطبقات، ص 4.

(5) *La Tunisie dans le haut Moyene-Âge*, p. 14.

الدنيا[1]، ففضل سعادة الموت في سبيل الله على عثرات الانتصار، فحمل بحفنة من رجال حرسه على البيزنطيين الذي نهبوا برقة، بعد أن كروا مهاجمين.

لكن نفسية المجاهد ليست بهذه البساطة. لا ريب أنه تقمص الفكرة القوية التي انتزعته من مشاغله البدائية، ومنحته مثلاً أعلى ودفعته إلى الأمام، إنه الإيمان. لكن ما عدد الأرواح التي سكنها الإيمان، فكان بمثابة البلور الصافي كل الصفاء، وكان شعورًا غير نفعي تمامًا؟ إن الدوافع النبيلة لم تغذّ بمفردها الحماس القتالي الذي اتّصف به المهاجرون المشارقة، ولم تترك لنا النصوص أي شك في هذا الأمر. وبصورة غير واعية أكثر من أن تكون واعية، ـ كما هو الشأن في كل قلب عميق الإيمان يبرر الحركة ويسمو بها بفضل النية ـ كان لسحر الكسب جاذبية قوية للعقول، ويمكن أن نقول عن جهل منها، إلى درجة أنها كانت تتغنى بعديد الانتصارات الباهرة السالفة. ولا ريب أن الشرق جاء يبحث عن الشهادة في إفريقية، لكنه لم يكن يهمل الغنيمة. ولا شك أن هذه الغنيمة كانت هامة. فما زالت البلاد غنية رغم المصائب والاضطرابات المتوالية التي مضت. لكن، لنحذر كل تقدير، مهما كان تقريبيًا. إن قصص الفتح التي دوّنت متأخرة جدًا طبق ثلاثة أحاديث نبويّة متشابكة كل التشابك[2]، ما هي إلا حماسة وبطولة رائعة. وإرادة استخراج أرقام دقيقة منها، وهي تقدمها لنا على كل حال، يعني اعتبار نشيد رولان مستندًا وثائقيًا.

وعلى كل حال، فإن إفريقية التي تهمنا في هذا المجال فقط، كانت في فجر القرن الثامن، قد نضبت تمامًا أو يكاد، كمصدر للغنائم. إذ أنها صارت مقاطعة تابعة للدولة، وكانت منظمة بالأحرى كأرض جباية يجب عليها أن تغذي في المستقبل خزينة دمشق ثم خزينة بغداد بموارد ثابتة دائمة. وقد فتحت هذه الأرض عنوة، فوجب أن تخضع من الوجهة الشرعية لنظام أرض الخراج[3]، أي أرض لا يحتفظ سكانها مبدئيًا بمحصولها إلا مقابل أداءات تختلف قيمتها وتدفع للدولة. من المستحيل أن ندخل هنا في تفصيل هذا

---

(1) ابن عذاري، البيان، ج. 1، 32.

(2) في خصوص هذه الأحاديث الثلاثة، انظر LÉVI-PROVENÇAL (Un Nouveau récit de la conquête de l'Afrique du Nord par les Arabes, *Arabica*, I, 17-18).

(3) المصادر متوفرة في موضوع الخراج. ولنشر إلى تأليف LOKEGGARD حول مجموع المسائل الجبائية *Islamic taxation in the classical period*، والتحليل الذي كتبه بخصوصه CL. CAHEN في مجلة *Arabica*، ج. 1، 346 ـ 353.

الصنف من الأداء العقاري المرتب على غير المسلمين من الوجهة النظرية ـ إذ يخضع المسلمون إلى العشر والصدقات التي هي أقل حملاً مبدئيًا ـ لكنه امتد في نهاية الأمر إلى الجميع. هذا ومن العسير تدقيق معنى هذا اللفظ (خراج) المستعمل غالبًا للإشارة إلى مجموع الجزية أو المداخيل الجبائية لإقليم ما. ومن المعلوم لا محالة أن الصعوبات الناجمة عن هذا النظام الذي يؤرخ مصدره في عصر عمر بن الخطاب، أثيرت في الشرق، مثلاً في العراق، بالإضافة إلى المساوىء والتحويرات الطارئة عليه. ونحن أقل اطلاعًا بكثير في خصوص إفريقية، فلم يذكر شيء عن حجم الخراج في القرن الثامن ولا عن كيفية استخلاصه. إننا نعلم فقط أن تنظيمه الذي تمّ بلا ريب حسب نموذج قد جُرِّب فصحّ في بلدان أخرى، يرجع عهده إلى حسان بن النعمان، وتلا مباشرة موت الكاهنة، أي نهاية الفتح. وقد أيد المالكي[1]، وكذلك عبيد الله بن أبي صالح، قول ابن عذاري الذي ذكرناه آنفًا، قال المالكي: «فلما رأت الروم قهرته/ لهم، وعلموا/ أنهم لا قوام لهم به، سألوه الصلح وأن يضع عليهم الخراج / سنة 701/ فأجابهم إلى ذلك»[2].

شهدت منذ ذلك الحين العلاقات الجبائية بين إفريقية والشرق تقلبات متنوعة. وكان من المنتظر أن تتسبب انتصارات حسان في عزله وعودته إلى الفسطاط، إذ كان خاضعًا لأوامره، وكان عبد العزيز شقيق الخليفة عبد الملك بن مروان ووليّ عهده، أميرًا للفسطاط، لكن عبد العزيز لم يتول الخلافة لأنه سبق أخاه إلى الموت. ولم يفز عبد العزيز سوى بنصف الغنائم العظيمة التي نجح حسان في جلبها، وتمكّن من ترحيل جانب كبير منها إلى دمشق ليهبها إلى الخليفة. وكانت مشقته بلا طائل، إذ أنه لم يستعد مركزه الذي عين به أحد أتباع عبد العزيز، وهو موسى بن نصير الذي اشتهر بأمر الخراج في البصرة وباختلاسه الأموال، ونجح في الإفلات من قبضة الحجاج بفضل حماية والي مصر له. ورحل إلى إفريقية بعدما اكتسب تجربة جُرّبت فصحّت في هذا الميدان. وتعوزنا التفاصيل في خصوص إدارته. لكن وصل إلى علمنا أنه تجاوز الآمال المعقودة عليه من طرف صاحب الفسطاط، وبهر الخلافة بالأموال التي أرسلها، بالإضافة إلى الثروات المجمعة التي اعتبرت ضخمة. وهي لم تجمع من إفريقية فقط. ولم يتواصل الوضع طويلاً مرة أخرى، فترتب على ذلك أن استدعي موسى إلى الشرق وعذب وجرد

---

(1) المالكي، الرياض، ج. 1، 36.

(2) ترجمة LÉVI-PROVENÇAL (*Arabica*, I, 41).

بالتمام من جميع أمواله.

وقد ترتب على انتصاب سليمـان بن عبد الملك في الحكم (715 ـ 717) انقـلاب في سياسة الخلافة من الوجهة الجبائية تجاه إفريقية فتم الرجوع إلى الشرعية الصرف.

إن دواعي هذا التحول الذي نتج عنه التخلي عن الاستغلال المنظم الذي أخضعت له إفريقية طيلة العقد السابق، ينبغي البحث عنها في تأثير الأوساط الدينية في الخليفة. إذ كان تأثير رجاء بن حيوت حاسمًا ـ حيث إن نفوذه لم يزل يتصاعد في البلاط، وانتهى به الأمر إلى تعيين مرشح الفقهاء للخلافة، وهو عمر بن عبد العزيز، وهذا أمر لم يكن منتظرًا[1]. وحالما اعتلى سليمان بن عبد الملك العرش، أمر عبد الله بن موسى بن نصير ـ حتى قبل القيام بتعويضه على رأس إفريقية، حيث كان يقوم بنيابة والده، بمحمد بن يزيد، الشخص الذي اختاره رجاء بن حيوت ـ بأن لا يستخلص الخراج إلا طبق الشريعة. فعجل لهذا الغرض بتوجيه رجل ثقة إلى إفريقية ليتسلم الخراج وأدى به الحرص إلى أن كتب ما يلي: «أن لا يوجه بما حصل من ذلك إلا مع عشرة عدول من أهل القيروان يصحبون المال حتى يصل إليه»[2]. ويجب أن يشهدوا لديه بأن عمليات التحصيل تمت طبق ما نصت عليه الشريعة.

ألا نلاحظ أن مثل هذه التحريات كانت استثنائية ولم يترتب عليها شيء؟ وهي تدل على أن الشريعة القابلة لعدة تأويلات تختلف اتساعًا، ولا يعمل بها عامة بل إنها تعوض بالنجاعة. وفي وقت مبكر، وبلا شك، منذ نهاية الحكم المثالي لعمر بن عبد العزيز (صفر 99/ سبتمبر 717 ـ رجب 101/ فبراير 720)، اقتضى الأمر الرجوع إلى الطرق التقليدية. ثم ارتفعت طلبات الجباية إلى الذروة، في إفريقية كما في غيرها، في عهد هشام بن عبد الملك الذي امتد حكمه بصورة استثنائية ـ وهذا عامل تشديد ـ مما رمى برعايا الخليفة «في إفريقية والأندلس، في أحضان اليأس»[3] كما قيل.

---

(1) ابن عذاري، البيان، ج. 1، 47؛ ترجمة (أبو ريدة)، ص 255 ـ 256 لكتاب WELLHAUSEN (*Das Arabische und sein struz*).

(2) المالكي، الرياض، ج. 1، 82.

(3) المرجع المذكور، ص 336.

الجزية وتوفير الرقيق:

الجزية مصدر آخر للمداخيل، وهي أداء فردي ومذهبي مسلط على أهل الكتاب الذين فضلوا المحافظة على معتقداتهم. ومن المعلوم أن هذا الأداء المتواضع نسبيًا من الناحية النظرية، لا يجب أن يسلط إلا على الناس القادرين على تسديده، كما جاء بكتاب الخراج[1] لأبي يوسف مثلاً، وإنه لا يجب أن يتسبب في أي عسف. ومن المعلوم أيضًا أن الواقع مخالف لذلك. فبالنسبة إلى المشرق نجد عددًا من المعطيات الثابتة، والآراء المختلفة التي تسمح بالمقارنة. أما في خصوص إفريقية في القرن الثامن، فنجد أن معلوماتنا قليلة. إذ لم يكد يدور الحديث أبدًا عن الجزية في المصادر التي بين أيدينا. فهل كانت تضم إلى الخراج بوصفه مجموع موارد لمنطقة ما بالمعنى المتسع جدًا؟ لا يظهر أن هذا الأمر محل شك. لكن بعد هذه الملاحظة، يبقى السؤال قائمًا تمامًا: ما هي النسب وطرق التحصيل والمساحة التي يمتد عليها والحجم والصبغة الصحيحة لهذا الأداء؟ وإن لم يمكن لحد الآن الإجابة بدقة على هذه التساؤلات، نظرًا إلى الوضع الراهن الذي توجد عليه مستنداتنا، التي يبدو من جهة أخرى أنها لن تتضخم كثيرًا في المستقبل، فيظهر أنه في الإمكان إيضاح المشكل. هل إن الجزية في المغرب اصطبغت بطابع «الأداء البشري»، أي أداء عين يتمثل في تسليم عدد من العبيد كل سنة؟ أكد J. Wellhausen[2] هذا الأمر، فكتب يقول: «كان البربر يؤدون الجزية، فيسلمون أبناءهم، بدل أن يدفعوا نقدًا». وقد أفادنا أيضًا أنه وجب ترقب حكم عمر بن عبد العزيز للقضاء على هذا الإجحاف. فقد منح هذا الخليفة أمره السخي المفعول الرجعي، ولربما دعا كل شخص حظي بفتاة من البربر بعنوان الجزية، أن يطلبها من والدها ويتزوجها. وقد اعتمد J. Wellhausen عند إثباته هذه الأمور على بعض فقرات من «فتوح البلدان»[3] للبلاذري، ومن المفيد أن نستعرضها. فهي تشتمل على أربعة أحاديث نبوية:

أولاً: محمد بن سعد، عن الواقدي، عن شرحبيل بن أبي عون، عن عبد الله بن هبيرة:

لما فتح عمرو بن العاص الإسكندرية، تقدم بجيوشه إلى المغرب حتى دخل برقة

---

(1) Wellhausen، ص 69 ـ 70.

(2) مرجع مذكور، ص 285 وص 296.

(3) ص 225 ـ 227.

وهي مدينة أَنْطَبْلُس[1]. وصالح سكانها على دفع الجزيرة المقررة بـ 000 13 دينار، «فيبيعون فيها من أحبوا من أبنائهم».

ثانيًا: بكر بن الهيثم، عن عبد الله بن صالح، عن سهيل بن عقيل، عن عبد الله بن هبيرة:

صالح عمرو بن العاص أهالي أنطبلس، وعاصمتهم برقة الواقعة بين مصر وإفريقية، بعد محاصرتهم ومقاتلتهم، فعقد معهم على أساس دفع الجزية، «على أن يبيعوا من أبنائهم من أرادوا في جزيتهم»، وكتب لهم الصلح.

ثالثًا: أبو عبيد القاسم بن سلاّم، عن عبد الله بن صالح، عن الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب:

ذكر عمرو بن العاص الشروط التي أذعنت لها قبائل لواته، وهم أهالي برقة من البربر: «إن عليكم أن تبيعوا أبناءكم ونساءكم فيما عليكم من الجزية». قال الليث: لو كانوا رقيقاً، فإن ذلك محرم عليهم.

رابعًا: بكر بن الهيثم، عن عبد الله بن صالح، عن ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب:

كتب عمر بن عبد العزيز في أمر نساء لواته يقول: كل من ملك عنده لواتية فيجب عليه أن يطلب من والدها التزوج بها أو يردها إلى أهلها. قال الراوي: لواته هم قرية بربرية صالحها الفاتحون.

وردت هذه الأحاديث مع بعض الاختلافات الجزئية في مصادر أخرى، خاصة عند ابن عبد الحكم[2] والبكري[3] وابن الأثير[4]. وكما لاحظنا ذلك، فإننا نجد بها إجراءات ومعطيات تتعلق بقبيلة لواته فقط. ذلك أن القرار السخي الذي اتخذه عمر بن عبد العزيز نفسه، والمقتصر على هذه القبيلة دون سواها، يبدو أنه دليل على أن الإجحاف المذكور لم تكن له تطبيقات أخرى، وإلا لكانت فرصة للحماس الإصلاحي الذي قام به الخليفة الورع لكي يبرز بصورة أجلى. ولذا، فإن تأكيد J. Wellhausen الذي اقتصر على هذه النصوص فقط، يبدو ضعيفًا قليل الإقناع، وهذا واضح بالخصوص في معطيات معينة

---

(1) أي ما عرف قديمًا بـ Pentapolis.

(2) *Conquête de l'Afrique du Nord et de l'Espagne*, pp. 35-36.

(3) المسالك، ص 14.

(4) E. Fagnan, *Annales du Maghreb et de l'Espagne, p. 7*.

يعسر تفسيرها. وبالفعل، نحن نواجه أمورًا لها مظهر عتيق، وهي مواد لم يتميز فيها التاريخ عن الحديث فنسج على منواله، ولذا اقتضت الضرورة أن نضاعف من حذرنا. ولا فائدة في التذكير بالمشاكل الشائكة التي يثيرها أدب الحديث. فالمعطيات التي خلفها لنا البلاذري تقع في كفالة محدثين مصريين اثنين ظهرا بعد الأحداث التي يرويانها ـ على الأقل فيما يتعلق بالثلاثة أحاديث الأولى ـ وقد عاش الإثنان بعد وفاة عمرو بن العاص (المتوفى سنة 42 ـ 663/43 ـ 664) وهما عبد الله بن هبيرة[1]، ويزيد بن أبي حبيب[2] (53 ـ 673/128 ـ 746). ومن المفروض أن يكون هذان المحدثان اللذان لم يذكرا مصادرهما، قد اعتمدا الزاد المشاع للقصص الخاص بالفتح، والذي كان رائجًا بمصر في عصرهما. ويتعلق الأمر إجمالاً بحديث من مصر يمكن أن يكون قد دوّن في النصف الثاني من القرن الأول للهجرة. وقد نقلت ثلاثة معطيات من بين الأربعة المحتفظ بها ، من طرق مختلفة، من طرف كاتب الليث بن سعد (المتوفى سنة 179 ـ 796)، عبد الله بن صالح[3]، الذي يبدو أنه الشخص الذي فرض تكاثر هذه الأحاديث . ولنذكر أن صدق هذا الأخير في نقله كان محل جدال، بدون أن نريد استخلاص نتائج مفرطة فنقوم بتقديرات نعلم أنها ذاتية. إلا أن عبد الله بن صالح اعتمد على عالِمَيْن لا ينازع في تفقههما وهما : الليث بن سعد[4] المنافس لمالك بمصر ، من جهة، وابن لهيعة[5] قاضي مصر من جهة أخرى. ومن بين أسناد صحة الأخبار، نجد أيضًا الواقدي[6]، وهو أشهر مؤرخي الفتوحات، وأبو

(1) في خصوص عبد الله بن هبيرة السبائي المصري، الذي عاصر ابن لهيعة (توفي سنة 781/164) والذي كان مرجعًا له، انظر ابن سعد، الطبقات، ج. 2/7، ص 201، وابن أبي حاتم الرازي، الجرح، المجلد الثاني، جزء 2، رقم 900.

(2) يزيد بن سويد الأزدي المصري بن أبي حبيب (53/673 ـ 746/128)، كان أسود من النوبة، عتقه أزدي. انظر في شأنه ابن سعد، الطبقات، الجزء السابع/ 2، ص 202، وابن حجر، التهذيب، ج. 11، 318، والتذكرة، ج. 1، 121.

(3) انظر في شأنه ابن أبي حاتم الرازي، الجرح، المجلد الثاني، الجزء الثاني، رقم 398.

(4) في خصوص التنافس بين الليث ومالك، انظر R. Brunshevig (Polémiques médièvales autour du rite de Mâlik, *al-Andalus*, 1950, vol, XV, fasc. 2, pp/ 377-387).

(5) ابن لهيعة الغافقي المصري، ولد سنة 97/715، وتوفي بين 780/164 و 787/170. انظر ابن خلكان، الوفيات، رقم 301.

(6) ولد بالمدينة سنة 130/747 وتوفي حوالي نهاية سنة 823/207. انظر في شأنه (الواقدي)، بحث كتبه J. Horovitz (*E.I.*, IV, S.V. art.).

عبيد[1]، المعروف خاصة بتبحره في اللغة. ومجمل القول، نجد في هذه الأسناد كل ما من شأنه أن يوحي بالثقة، والنقد التقليدي الخارجي لا يمكن إلا أن يرضى تمامًا عن الخبر، ولا يتردد في وضعه في صنف الصحيح المتواتر. وهذا سبب آخر يجعلنا نضاعف اليقظة.

فهل نطمئن بالخصوص إلى أنها ليست من الوثائق المنشغلة بالفقه[2] وفقه القضاء؟ بماذا تفيدنا الأحاديث الثلاثة الأولى؟ إنها تفيدنا، اعتبارًا لبعض الاختلافات الشكلية، أن لواته خضعوا لبيع أطفالهم ونسائهم لخلاص الجزية. إنه خبر غامض نوعًا ما، إذ يطرح علينا بالفعل عدة أسئلة. لماذا يباع النساء والأطفال لأداء 13 000 دينار؟ هل كان هذا القدر مرتفعًا إلى درجة أن الأموال المعروفة عند لواته لا تكفي لتسديده؟ طبعًا لا. وقد وصفت لواته بأنهم من الأغنياء خاصة، يؤدون ما عليهم بدون صعوبات[3]. وبالإضافة إلى ذلك، لمن يباع الأشخاص؟ لا ريب أنهم لا يباعون لأهل عشيرتهم. فهل يعرضون على العرب؟ لم يوجد عرب في برقة[4]. ولذا، يجب أن نستخلص بالأحرى أنه كان يسلّم عدد معين من الأطفال والنساء الذين يقوّمون بقدر الأموال المطلوبة، مقابل كل أو جزء من الجزية المفروضة، وهذا ما يفسر استعمال لفظة باع. وخلاصة القول، إنه صنف من الدفع عينًا يقوم على تقدير البضاعة المعروضة، فهو يعتبر بمثابة البيع.

لكننا نعلم أن هذه المسألة أثيرت فعلاً في كتب الفقه في القرن الثامن. فقد كان الفرد مطالبًا بالجزية نقدًا، وهي مقررة مبدئيًا بدينار عن كل شخص قادر على الدفع. إلا أن بعضهم كان يرضى بأن تدفع عينًا[5]، مثل الشافعي (150/767 ـ 204/820) الذي قال في كتاب الأم[6]: «ثم صالح (النبي ﷺ) أهل نجران على حلل يؤدونها. فدلّ صلحه إياهم على غير الدنانير على أنه يجوز ما صالحوا عليه». جاء هذا الرأي في عبارة ألفاظه

---

(1) ولد بالبصرة سنة 154/770 وتوفي بالمدينة سنة 223/837، انظر هذه المادة في *E.I.*

(2) انظر الأحاديث المتعلقة بفتح شمال إفريقيا، اعتبارًا لآثارها القضائية، وذلك في بحث رئيسي كتبه ر. BRUNSCHVIG بعنوان (Ibn 'Abdl-Hakam et la Conquête de l'Afrique du Nord par les Arabes: étude critique, *A.I.E.O.*, VI, 1942-1947, pp. 108-155).

(3) البلاذري، الفتوح، ص 226.

(4) البلاذري، الفتوح، ص 226.

(5) انظر مثلاً أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 69 ـ 72، الذي بين أن البضائع المسلمة يجب أن تكون حلالاً، فلا يقبل مثلاً الخمر أو الخنازير.

(6) باب الجزية، والمجلد 4، ص 190.

عامة وغامضة نسبيًا، فلا يمكن القيام باستنباط محتمل ـ وهذا أمر كان محل جدل في الفقه عمومًا[1] ـ لتشريع يجوز بموجبه تسلم أشخاص ولدوا أحرارًا، إذا ما نص الصلح المعقود على ذلك برضى الطرفين، كرقيق وبعنوان الجزية. وإن لم يكن الشافعي صريحًا لا محالة، فإن الليث الذي سبقه يؤيد ذلك بدون لف ولا دوران، حتى أنه كان يرى في عملية مطالبة لواته باحترام العهد، وتقديم عدد معين من العبيد كجزية، إشارة إلى أنهم بقوا أحرارًا وفي مقدورهم إبرام العقود. وقد أيدت الأحاديث الثلاثة الأولى هذه النظرية، ودعمتها بحجة معروفة تعتمد على الصحابة، والإشارة لما سنّه عمرو بن العاص. أما الرأي المقابل وهو الذي يعتبر أنه لا يجوز المطالبة بتسليم أشخاص ولدوا أحرارًا، واعتبارهم رقيقًا بعنوان جزية ـ إذ أن الأوضاع الناتجة عن الحرب يمكن أن تتسبب وحدها في فقدان الحرية ـ فقد وجد صدى في الحديث الرابع، واعتمده ابن لهيعة قاضي مصر، محتجًا بعمل عمر بن عبد العزيز وورعه الشديد، وقد جعله الحديث نظير الخليفة عمر بن الخطاب[2] ومماثلاً له. وإن ألح هذا الحديث على المفعول الرجعي لإصلاح عمر بن عبد العزيز، فذلك ليدل بقوة أكبر على أن العلاقات المعقودة مع نساء لواته بعنوان الجزية غير شرعية بلا ريب، وكذلك يجب فسخها أو إكساؤها الصبغة الشرعية. وهذا يشعرنا بوضوح بمشاغل الفقهاء.

لكن لا نتخلص رغم ذلك وبسرعة إلى القول بأنها أمور مصطنعة. فقد وصلت إلينا فعلاً أصداء أخرى تنطق بنفس الأصوات، وهذا أمر له دلالته، ويسمح إلى حد ما بالمقارنات. وهكذا، أفادنا ياقوت[3] أن عقبة بن عامر فتح إقليم كوّار جنوب فزان، وفرض على ملكه جزية سنوية قدرت بثلاثمائة وستين عبدًا. ورضي النوبة من جهتهم[4] أيضًا، وبعد الغارات التي أمر بها عمرو بن العاص ونفذها عقبة بن نافع، بتقديم مجموعات من الرقيق للعرب كل سنة، طبقًا للعقود المبرمة بين الطرفين. وقد أيد الليث مرة أخرى بنفوذه هذه العادة المعروفة، في خصوص النوبة، وقد عرفت باسم بَقْط

---

(1) «لا يتغذى الرق إلا من مصدرين شرعيين، يولد الشخص عبدًا أو يؤسر في القتال»، كما قال R. Brunschvig ($E.I^2$. s.v. 'Abd, p. 27).

(2) انظر أطروحة محمد علي مختار *Classification des textes sur 'Umar b. 'Abdl al' Aziz* وهي نسخة مرقونة بالصربون ومعهد الدراسات الإسلامية. يبين هذا البحث كيف أن الأخبار الخاصة بعمر بن عبد العزيز لا يوثق بها إلا قليلاً، وربما كانت متضاربة.

(3) معجم البلدان، مادة كُوّار، المجلد 7، ص 315.

(4) انظر البلاذري، الفتوح، ص 238 ـ 240.

(باللاطينية pactum ?)، كما تساءل عن ذلك روبار برنشفيغ[1]، الذي يعتبره «قطعًا امتدادًا لعادة قديمة». وعلى كل حال، لم يكن الليث يرى أي مانع، «فإن باعوا نساءهم وأبناءهم، فلم أر بذلك بأسًا أن يشتري»[2].

وبالطبع، بقيت هذه الأصداء متفرقة إلى حد ما. وما برز منها، ويبدو أنه لا يقبل الجدال، هو أن الجيوش العربية في نهاية القرن السابع، كانت تنطلق من مصر، وقد تسلمت الجزية في صورة أداء، عينًا بأكمله أو جزءًا منه، وذلك في شكل مجموعات من العبيد. لم يكن المقاتلون من الجند فقهاء[3]. فكانوا يعملون ولعلهم اعتمدوا أمثلة سابقة، دون أن تحيرهم الحجج الشرعية. وقد أمكن للتقاليد التي أقروها وقد أسست على علائق من القوة، أن تستمر مدة دون صعوبات كبيرة. وكان النصف الثاني من القرن الثامن بالخصوص قد شهد لا محالة يقظة المغلوبين واعتناقهم الإسلام بكثرة. فظهرت عند ذلك اعتراضات وترددات. وفي ذلك الحين، أي في عصر عبد الله بن صالح، الذي حاولنا توضيح دوره في نقل الأحاديث الخاصة بلواته، طرحت المسألة على صعيد الفقه. وكما يقع في مثل هذه الصور دائمًا، وجب الاعتناء آنذاك بجميع المواد الضرورية المتعلقة بالمضاربات الفقهية. فجمعت بعض الذكريات، وأضفي عليها شكل الأحاديث في صورتها التقليدية حتى يمكن العمل بمقتضاها. فلا تخلو حينئذ الأحاديث التي نقلها لنا البلاذري ـ وما هذا في الجملة إلا أمر طبيعي جدًا ـ من التضمينات والمؤثرات الفقهية، وهذا لا يعني حتمًا أنها مختلقة اختلاقًا لقضاء مأرب ما، كما يقع في الكثير الغالب. بل بالعكس، إنها توحي لنا بواقع ربما يكون قد ضاع منا على الدوام، لولا الاهتمام بالأمور الفقهية.

ومن البديهي أن هذا الواقع لم يصل إلينا إلا في صورة أصداء خافتة. وهو يكتسي بالخصوص عيبًا أخطر، ذلك أنه مفكك. ولا توجد أية أحاديث من نفس النوع كالتي ذكرت عن لواته، بخصوص إفريقية. ولا ريب أنه يمكن أن نستنبط، وهذا يبدو بمثابة الأمر البديهي ذاته، أنه لا سبب يمنع من أن تكون الطرق المطبقة على النوبة وأهل كوار ولواته لا تمتد امتدادًا آخر، وأن تحدد القائمة. ولذا يمكن أن نستخلص أن هذه الطرق

---

(1) *.E.I².، S.V. 'Abdl, I, 33*

(2) البلاذري، الفتوح، ص 239.

(3) اعتبر الخمر مثلًا جائزًا بإفريقية حتى سنة 718/100. فأرسل عمر بن عبد العزيز من بيّن لأهالي إفريقية أنه محرم. انظر ابن عذاري، البيان، ج. 1، 48.

وجدت تطبيقًا يختلف اتساعًا في أماكن أخرى، وذلك حسب الظروف المحلية والضرورات الآنية، خاصة بإفريقية التي فتحها نفس القائد الذي قاد الغارات على النوبة، ألا وهو عقبة بن نافع. ويتدعم استنباطنا ويتحول إلى يقين، بفضل خبر متعلق بالسنة التي سبقت ثورة الخوارج في سنة 740/122، اقتبسناه عن ابن عذاري، ونقلته لنا عدة مصادر أخرى[1] أيضًا:

جاء في البيان[2]: «ثم إن عمر بن عبد الله المرادي، عامل طنجة وما والاها، أساء السيرة وتعدى في الصدقات والعُشُر، وأراد تخميس البربر، وزعم أنهم فيء المسلمين، وذلك ما لم يرتكبه عامل قبله، وإنما كان الولاة يُخَمِّسون من لم يجب الإسلام».

ولذا، وجدت الجزية فعلاً كأداء يدفع بشراً. وعرفنا وجوده من بلاد النوبة حتى أقصى المغرب، دون أن نقدر على التأكيد أن جميع البربر خضعوا لهذا الأداء، بلا استثناء، أو أنه امتد على منطقة مسترسلة.

والواقع أن المساحة التي امتد عليها كانت بالأحرى متقطعة. وقد قامت عادات سبقت الإسلام بالدور اللازم وكذلك ظروف متعددة لم نعرف عنها إلا القليل. والثابت أن الجزية المسلطة على البربر اكتست في عدة صور شكل اقتطاع بشري. ذلك أن نص ابن عذاري واضح جدًا في هذا الباب. فلم يتعلق الأمر بخمس الأموال بل بخمس الأشخاص. وكان هذا الخمس في البداية يستخلص من غير المسلمين فقط. ويتضح من السياق أن هذا الأمر كان يسير بهذه الصورة المعتادة وبكامل العدالة (طبقًا لرأي الليث؟) ـ ثم شمل بعد ذلك المسلمين. ومن المستحيل أن لا نفكر في هذا الصدد في مقارنته بالخراج. ومن المعلوم أنه تجنبا لانهيار الموارد الجبائية، ولأزمة مالية خطيرة ناتجة عن اعتناق سريع وكبير للإسلام، ارتئي في العصر الأموي ـ وكان الحجاج هو الصانع الأكثر تحمسًا لهذه السياسة ـ أن يصير الخراج أداء لا يرتبط بالعقيدة، أي أداء لا يسلط على الأفراد، بل على بعض أصناف الأراضي، مهما كان معتقد أصحابها. وقد كانت الأراضي التي كانت على ملك غير المسلمين أصلاً تعتبر ملكًا للأمة. ولتلافي النقص الحاصل في عدد الرقيق، كنتيجة لتقدم الإسلام، وقعت في المغرب محاولة لجعل الجزية التي تعني تسليم الأفراد، أداء غير عقائدي يسلط على صنف معين من الأشخاص، مهما كانت

---

(1) ابن خلدون، العبر، ج. 4، 405، ترجمة De Slane، ج. 1، 216 و 217؛ والنويري، تذييل لترجمة De Slane لتأريخ ابن خلدون ج. 1، 359.

(2) ج. 1، 51 ـ 52.

معتقداتهم، واعتبارهم بمثابة الملك الجمَاعي المعروف بالفيء، للمسلمين، تمامًا كما هو الشأن في أراضي الخراج. وبالفعل، نظرًا إلى كون الفقه قد نصّ على تحرير العبيد باستمرار، فإن الرق كما قال روبار برنشفيغ[1]: «لا يمكن أن يبقى قطعًا إلا بفضل تزويد يتجدد باستمرار بعناصر من الأطراف أو من الخارج». ويظهر أن المغرب اختص بتقديم هذا النوع من المساعدة.

كان الشرق حينئذ في حاجة إلى العبيد[2]. وقبل أن يسلم له المغرب ذلك، بعنوان الجزية، فقد كان بالنسبة إليه على أمد طويل ـ بفضل الجهاد أو بوحي منه ـ خزانًا لا ينضب. ومن البديهي أنه لا يمكن الوثوق الآلي بالأرقام المتضاربة التي تقدمها لنا كتب التاريخ. لكن، من المهم أن نعرض الأرقام التي تقدم عامة، وذلك لضبط الأفكار بصورة تقريبية. وقد ذكر أن عقبة بن نافع أسر 000 80 عبد[3]. وأن حسّانًا بن النعمان أرسل 000 35 عبد إلى الشرق[4].

ويبدو أن موسى بن نصير أرسل طبق الشرع، خمس 000 300 عبد إلى الشرق، أي 000 60 «رأس»، وقد قيل إنه أضاف هدية بـ 000 1 عبد[5].

ولا تهمّ الدقة الحسابية لهذه الأرقام التي ربما أفرط في إبراز طابعها الخيالي، فهي تمدنا بتقدير معين. والثابت أنه مهما كان الشك الموجه إلى هذه الأرقام، فإن موسى بن نصير قد فاق في هذا الميدان أيضًا، جميع من سبقه. فهل أراد تهدئة خاطر وحقد الخلفاء الذين لهم ما يبرر غضبهم عليه، وذلك بواسطة أخماس لم يصل أبدًا أحد إليها؟ وهل أراد أن يستفيد ويخدم غيره في نفس الوقت؟ وعلى كل حال، فإن قوافل الأسرى التي بعث بها صفوفًا متراصة إلى الشرق، قد تركت تأثيرًا كبيرًا. وقد انبهر الليث بن سعد الذي كان يتزعم المنهج الشرقي في هذه الوقائع قائلًا: «لم يسمع قط بمثل سبايا

---

(1) *E.I²*., s.v., 'Abd, I. 27.

(2) في خصوص جملة المسائل المتعلقة بالعبيد ووضعهم الشرعي في الإسلام، لا مفر من الرجوع إلى دراسة روبار برنشفيغ في (*E.I²*., s.v., 'Abd) ومن الملاحظ أن تحرير الرقيق يحولهم بسرعة نسبية إلى أحرار يضخمون طبقة الموالي الاجتماعية، التي لا فائدة من الإشارة إلى أهميتها في المجتمع الإسلامي.

(3) حسب G. Marçais (*La Berbérie musulmance et l'Orient*, p. 24)، الذي نقل عن Diehl (*L'Afrique byzantine*, Paris, 1869, p. 579) الذي اعتمد Théophane.

(4) المالكي، الرياض، ج. 1، 38.

(5) وهذا ما تبين من كلام ابن عذاري، البيان، ج. 1، 40 ـ 41، في خصوص تضارب الأرقام التي ذكرها المؤرخون، انظر ابن عبد الحكم، الفتوح، ص 87، خصوصًا الملحوظة 120.

موسى بن نصير في الإسلام»[1].

ويؤيد عدد من الجزئيات في حياة موسى (يروى أنه كان يوزع المال بكثرة على أنصاره من البربر)[2]، إن لزم الأمر، أن الليث لم يكن يبالغ قط. ولذا، فعند تولي الوليد بن عبد الملك (شوال 86/ أكتوبر 705)، لم يبق محتفظًا بمهامه فقط بل استقل عن والي مصر، عبد الله بن مروان، وهو خال الخليفة، وقد كان تابعًا له فيما مضى، ويفهم هذا الإجراء بسهولة، ولا شك أنه كان يهدف إلى تجنب الخسائر لموارد إفريقية في الطريق، عند تحويلها إلى سبل أخرى، زيادة عن مكافأة خدماته الناجعة بصورة خاصة. ففي هذه السنة التي وصل فيها موسى إلى الذروة، كان هذا الأخير يحكم ـ وهذه جزئية لم تدرك في حينها رغم وضوحها الذي لا يحتاج إلى شرح ـ إفريقية التي «كانت أكثر مدنها خالية آمنة باختلاف البرابر عليها»[3]. إذ كانت قمم الجبال فقط تمثل فعلاً ملاجىء ضد غارات الفرسان، وقد ذكر ابن عذاري[4] أن خمسمائة منهم تقدموا لزغوان، وكفاهم ذلك لجمع عشرة آلاف من العبيد.

ولاية لتصدير الجواري:

كانت النسوة مطلوبات بصورة خاصة، تقديرًا لجمالهن. روى ياقوت[5] أنه كان يقال عن البربر في الشرق ما يلي: «تزوجوا نساءهم ولا تؤاخوا رجالهم». وقد كان يعمل بهذه النصيحة، لا أغنياء الأعيان فقط، الذين كانوا يملكون حرمًا عامرة جدًا بل أيضًا الأمراء والخلفاء الذين كانوا لا يترددون عند الحاجة، في مكاتبة ولاتهم بالقيروان في هذا الأمر. روى أبو الفرج الأصفهاني[6] أن هشامًا بن عبد الملك كاتب الوالي[7] بإفريقية قائلاً:

---

(1) ابن عذاري، البيان، ج. 1، 43.

(2) المرجع السابق، 44.

(3) ابن عذاري، البيان، ج. 1، 41.

(4) البيان، ج. 1، 40، وكتاب الإمامة المنسوب لابن قتيبة، ج. 2، 67.

(5) معجم البلدان، انظر مادة بربر.

(6) في كتاب النساء، ذكره أبو عبد الله محمد التيجاني في تحفة العروس، ص 68 ـ 69. انظر أيضًا ابن عذاري، البيان، ج. 1، 52، حيث أشار إلى نفس هذه الأحداث.

(7) هو عبيد الله بن الحبحاب (116/ 734 ـ 126/743) الذي سوف يأتي الحديث عنه بصدد النتائج المترتبة على الطلبات الواردة من المشرق.

«كتب هشام إلى عامله على إفريقية: أما بعد، فإن أمير المؤمنين لما رأى ما كان يبعث به موسى بن نصير إلى عبد الملك (بن مروان) رحمه الله تعالى، أراد مثله منك وعندك من الجواري البربريات الماليات للأعين الآخذات للقلوب، ما هو معوز لنا بالشام وما والاه. فتلطف في الانتقاء، وتوخ أنيق الجمال، وعظم الأكفال، وسعة الصدور، ولين الأجساد، ورقة الأنامل، وسبوطة العصب، وجدالة الأسؤق، وجثول الفروع، ونجالة الأعين، وسهولة الخدود، وصغر الأفواه، وحسن الثغور، وشطاط الأجسام، واعتدال القوام، ورخامة الكلام. ومع ذلك، فاقصد رشدة وطهارة المنشأ. فإنهن يتخذن أمهات أولاد[1] والسلام».

وإلى جانب هذه البعثات الدورية لجموع الجواري، كحق الخلافة مبدئيًا في النصيب الشرعي من الغنائم ـ وهي بعثات تناقصت على مر السنين، بعد مفاخر موسى بن نصير التي لا تعادل، وقد أشار إليها هشام بحنين ـ نظمت متاجرة حقيقية في هذا الميدان. وكشفت لنا ترجمة إسماعيل بن عبيد[2] الزاهد وأحد التابعين، كان أرسله عمر بن عبد العزيز، عن وجود هذه التجارة، ولعلها كانت متسعة ومثمرة جدًا. فقد لقب إسماعيل بتاجر الله ـ وهي كنية كانت ترجع للصدقات التي كان يخصص لها ثلث أرباحه ـ واشتهر في هذه التجارة قبل الاستشهاد في البحر، سنة 107/ 725.

«قال / أبو العرب/ ، حدثني فرات، قال سمعت عبد الله بن أبي حسان يقول: كان إسماعيل بن عبيد المعروف / بـ/ تاجر الله يوجّه المولّدات والأحمال إلى المشرق، قال فوجّه رفقة كلها له، فخرج يشيعهم إلى قصر الماء[3] فسمع بكاء، فقال: «ما هذا؟» / فقيل/ له: هؤلاء المولدات اللائي وجّهت / يبكين مع آبائهن وأمهاتهن وأخواتهن/ فبكى إسماعيل وقال: «إن دنيا بلغت بي أن أفرّق بين الأحبة، إنها لدنيا سوء أشهدكم أن كل من / لها/ أب، أو أم، أو أخ، أو أخت فهي حرة». فأنزل من المحاسن سبعين مولّدة»[4].

---

(1) انظر كلمة و ل د FAGNAN (*Additions aux dictionnaires arabes*, Alger, 1923).
لاحظ المؤلف أن الأمومة تغير من وضع السرية. «فلا يمكن لسيدها أن يبيعها ويمكن عتقها عند وفاته». وأحال على الخرشي، شرح خليل، 1308، ج. 3، 437، ومختصر سيدي خليل، طبعة باريس 1900، ص 117، 133، 223.

(2) انظر في شأنه المالكي خاصة، في الرياض، ج. 1، 69 ـ 72، كذلك، أبو العرب في «الطبقات»، ص 25.

(3) «قصر الماء» على بعد 4 كلم جنوب القيروان، على طريق سيدي عمر الكناني. ما زالت توجد بالمكان بئر إلى اليوم.

(4) أبو العرب، الطبقات، ص 25. أورد المالكي أيضًا في الرياض، ج. 1، ص 70، هذا النص بدون أن يذكر المصدر وقد حذف منه القسم الأول، وأورده ابن ناجي في معالم الإيمان، ج. 1، ص 147.

فمن تكون هذه المولّدات؟ يرشدنا إلى ذلك «اللسان»[1]. ذكر أنها «جارية مولدة تولد بين العرب وتنشأ مع أولادهم ويغذونها غذاء الولد ويعلمونها من الأدب مثل ما يعلمون أولادهم». إن الأمر يتعلق إذن بالجواري اللاتي أعددن خصيصًا لإرضاء الميول الأكثر تفننًا عند الأمراء والأعيان. وقد وجهن إلى الأحرام المخصصة لهن من طرف أولئك الذين كانوا شغوفين بهذا الصنف خاصة، كما هو معلوم. لكن، نعلم أن مؤسسات مختصة حقًا تولدت عن هذه الحاجة، وعملت على إعداد الجواري منذ بداية العصر الأموي بالمدينة المنورة ثم في بغداد. ولذا، من حقنا أن نفكر ـ والنص الذي بين أيدينا يسمح لنا بذلك ـ أنه منذ وقت مبكر جدًا، أي منذ الربع الأول من القرن الثامن، ظهرت بإفريقية « إكز مماثلة منقولة عن النموذج الشرقي وهي تستخدم نفس الفنيات، ولا عجب في ذلك». وفي الجملة، كان الأمر يتعلّق بتشكيل البضاعة البشرية على عين مكان التصدير، بدل وسقها كمادة خام نحو الشرق، وذلك لتحقيق أرباح أوفر. ولعل هذه المتاجرة كانت نشيطة إلى درجة أن ابن حوقل[2] ـ وكان يكتب حوالي سنة 360/ 970 ـ لكنه اعتمد عصر المنصور كما يبدو من السياق ـ عدّ «المولّدات الجميلات» من بين الأصناف الرفيعة التي يصدرها المغرب إلى الشرق.

وأورد ابن فروخ شهادة أخرى بخصوص تنقل الجواري بين إفريقية والشرق، حيث فوجىء وسُرَّ أثناء ذهابه إلى الكوفة في أواسط القرن الثامن، بلقاء جارية باعها أهلها وهي صغيرة بالقيروان، في بيت الأعمش المحدث الشهير. وقد مكّنه هذا اللقاء من التمتّع لا محالة بحظوة خاصة لدى سيدها[3]. ولنلاحظ أخيرًا أن هذه التجارة، مهما عظمت بين المغرب وبين المشرق، فإنها لم تكن وجوبًا ذات اتجاه واحد، إذ أن الجواري اللائي حصلن على إعداد رفيع بصورة خاصة في أحسن معاهد بغداد، كن يوجهن إلى القيروان للالتحاق ببلاط إبراهيم الثاني (261/874 ـ 289/901) مثلاً، فيأتين بالعادات والأذواق الشرقية[4].

---

(1) ج. 3، 469. انظر أيضًا تاج العروس، و (*Sup. aux dict. ar. de Dozy*, s.v.).

(2) كتاب صورة الأرض، ص 94 ـ 95، انظر أيضًا Description de l'Afrique, *J.A.*, 1842, I. 251. هذا ويجب تصحيح الترجمة التي قام بها De Slane.

(3) عياض، المدارك، ترجمة رقم 5، والمالكي، الرياض، ج. 1، 116.

(4) الطالبي، القراءة بالألحان، في (*Arabica*, V. 1958, p. 188).

إخفاق محاولة الاستقلال الأولى

ــ عبد الرحمان بن حبيب (127 ـ 137/744 ـ 754):

لم تكن الخطورة مفقودة من طلبات الشرق. ولم تكن طلبات النسوة بالخصوص دون صلة مباشرة بالانتفاضة العامة التي اتجهت بالعلاقات بين إفريقية والشرق، بداية من أواسط القرن الثامن، في سبل جديدة انتهى بها الأمر إلى الاستقلال.

قال ابن عذاري[1]: «وكان الخلفاء بالمشرق يستحبون طرائف المغرب، ويبعثون فيها إلى عامل إفريقية، فيبعثون لهم البربريات السنيات. فلما أفضى الأمر إلى ابن الحبحاب، منّاهم بالكثير، وتكلف لهم أو كلفوه أكثر مما كان. فاضطر إلى التعسّف وسوء السيرة. فحينئذ عدت البرابر على عاملهم، فقتلوه وثاروا بأجمعهم على ابن الحبحاب».

وقد رأينا أن هشامًا بن عبد الملك الذي ألمحنا إلى حنينه لمآثر موسى بن نصير، هو المشار إليه في هذا النص. لكن الظروف تغيرت. ذلك أن دعوة الخوارج القادمة من الشرق قد وحدت الضغائن وحمست الطاقات ونظمت المقاومة بأن أمدتها بمذهب. بل إن الثورة التي يتحدث عنها ابن عذاري في الفقرة المذكورة، وقد بعثت في جموع البربر مثل هذه الروح، كبّدت العرب هزيمة نكراء في غزوة الأشراف (22/740)، وهو انهزام توج السياسة المتبعة إجمالاً منذ نصف قرن معلنة عن نهاية عصر. ولذا، اكتفى عبد الرحمان بن حبيب (12، ـ 137/744 ـ 754)، وقد حثه واستعجله أبو جعفر المنصور صاحب المملكة الجديد، بأن أهدى إلى الخلافة تحفًا صارت معهودة أو تكاد، فبعث إليه هدايا من الكلاب والبُزَاة، موضحًا في رسالة وجهها إليه، أن إفريقية كلها دخلت الإسلام في ذلك الوقت، فلم يعد ممكنًا السبي بها. «فهل هذا عذر واه لتابع يريد التملص؟»[2]. إنها بالأحرى علامة عن الوضع السائد آنذاك، وهو تحول حاسم لا رجعة فيه في العلاقات بين إفريقية والشرق. ولنلاحظ أننا بصدد الحديث عن فترة خطيرة استقلت أثناءها الأندلس، فبدأت عهدًا جديدًا فتح أمام الولايات القديمة. والمعروف أن

---

(1) البيان، ج. 1، 52.

(2) G. Marçais, *La Berbérie musulmance, p. 26*.

عبد الرحمان بن حبيب قد تآمر بها على بلج، وجرّب حظه قبل النزول بتونس والاستيلاء عنوة على إفريقية حيث تولى البلاد واستقل بأمرها مدة عشر سنوات، على أنه رضي بأن يُضفي الشرعية على سلطته، مهما كان مصدر هذا العمل، سواء قام به مروان بن الحكم المتدهور، أو صاحب السلطة المطلقة أبو جعفر المنصور. وقد كان عبد الرحمان هذا حفيد عقبة بن نافع وابن حبيب بن أبي عبدة الذي برز في الحملات الموجهة إلى صقلية، وقد مات شهيدًا على ضفاف نهر السبو[1] سنة 123/741، وهو يقاتل الخوارج، فكان لذلك ولغيره من الأسباب جديرًا بالقيام بأعباء الحكم بإفريقية التي أراد تنظيمها في صورة مملكة مستقلة ور ثية[2]. وانتهى أمر هذه المحاولة الأولى الاستقلالية إلى الإخفاق، وقد عاصرت محاولة الأندلس المسلمة واستفادت من نفس الظروف. لكنها كانت لا محالة مفيدة، وبينت رفض ابن حبيب الصريح الذي قابل به طلبات الشرق. إن إخفاق ابن حبيب صحبة والده أمام الخوارج، كان يجب أن يفتح بصيرته حتى يعرف أن الوقت الذي كان يمكن فيه استغلال البلاد بكامل الحرية قد ولى وانتهى. وقد فرض عليه طموحه الذي انتهى بقتله، أن يسلك سياسة جديدة، إذ يجب أخذ موقف الأهالي بعين الاعتبار، وإن وصلت في أواسط القرن التاسع بعض الإفريقيات اللائي لم يكنّ من البربر حتمًا إلى حرم بغداد حسب الانتفاضات، فلم يكن ذلك سوى أعمال طائشة قام بها أمير لا يرحم.

وهكذا، كانت الأموال توجه نقدًا وعينًا ومن كل صنف إلى الشرق طيلة النصف الأول من القرن الثامن. وسوف تعوزنا دائمًا التفاصيل والتدقيقات الحسابية حول هذه الأموال، فلا يجب أن نغتر بغير ذلك. وأما عن الإفراط الحاصل الذي امتزج بأسباب أخرى لا تقل عنه عمقًا، فقد ترتب عليه بسرعة وفي الجملة، قتل الدجاجة ذات البيض الذهبي. وبصورة عملية ومنذ انتهاء حكم هشام بن عبد الملك (المتوفى سنة 743)، لم تعد إفريقية صفقة رابحة تمامًا بالنسبة إلى الشرق. فقد أنهكتها الحرب التي كانت أهلية من عدة وجوه أي شنيعة بالخصوص، فصارت عبئًا ثقيلاً على الخلافة، وجبا يبتلع الأموال، ومصدرًا للهموم أكثر منه للمنافع. وبعد نصف قرن من الثورات والحروب بلا

---

(1) ابن عذاري، البيان، ج. 1، 55.

(2) المرجع السابق، 67.

طائل، كان الابتهاج يعم عند طي الصفحة، وذلك حالما يوجد الشخص القادر على تأمين السلم، والمحافظة على العلاقات الروحية، والوعد بدفع جزية مرضية. وهذا الرجل هو إبراهيم ابن الأغلب (سنة 800).

وخلال نصف القرن الذي سبق إقامة إمارة وراثية بالقيروان، بدأت إفريقية، بعد أن كانت تابعة للشرق ومستغلة بصورة، غالبًا ما كانت مخجلة، تتحوّل إلى مرحلة بالنسبة إلى الشرق، قبل أن تصبح أحسن حليف وأحسن مساعد له، في مجال الثقافة والحضارة. فكيف جرى هذا التحوّل؟.

صمود الخوارج، وتطور العلاقات بين العرب والبربر:

من الأدوار الحاسمة في تطور العلاقات بين إفريقية والشرق، الدور الذي قامت به مقاومة الخوارج. وقد نشأت هذه الحركة عن الحرب التي دارت رحاها بين علي ومعاوية، وتولد عن حركة الخوارج سنة 64/65، مذهب الصفرية ومذهب الإباضية، في نفس الفترة تقريبًا، وأول ما ظهر بالمغرب حوالي سنة 735/117، الصفرية وحالفهم النصر العظيم كرّتين وعلى التوالي، في غزوة الأشراف سنة 740/122، بقيادة ميسرة الصفري من إفريقية وكان سقاء بالقيروان، وفي غزوة واد السبو[1] سنة 741/123 بإمرة خالد بن حميد الزناتي. ثم ظهر الإباضيون بعد ذلك، وقاموا بعمل دائم، فحافظوا على كيانهم حتى أيامنا، رغم الأعاصير. وأقدم قادتهم المعروفين في شمال إفريقيا هو عبد الله بن مسعود التجيبي الذي ألقي عليه القبض وضربت عنقه حوالي سنة 744/126، بأمر من عبد الرحمان بن حبيب[2]. وقد كان الإباضيون أعداء الصفرية الألدّاء، يمثلون اتجاهًا أكثر اعتدالاً، وكانوا أقل يسارية، - إن صح التعبير - فواجهوهم في الغالب في عدة معارك يصطبغ وصفها بالرتابة كما اصطبغ وقوعها بالشناعة. وهي معارك برزت جيدًا في مقتلة قريش الكبرى[3]، أي تقتيل أفراد الحزب الحاكم، وقد وقعت بالقيروان وأثارها الصفرية الغالبون لحين، سنة 758/140. والواقع أن أعمال العنف هذه كانت فظيعة. والثابت أيضًا أنها حصلت باسم مذهب ورد من الشرق، أي

---

(1) ابن عذاري، البيان، ج. 1، 55.

(2) انظر ابن عبد الحكم في الفتوح، ص 140، ترجمة ص 141، و LEWICKI (*La répartition géographique des groupements ibadites dans l'Afrique du Nord au Moyen-Age*, p. 322).

(3) ابن عذاري، البيان، ج. 1، 70.

بمساعدته وبإيعاز منه إلى حد ما، وهذا أمر آخر لم يبرز بصورة كافية. وقد طالب الأهالي بإقامة العدل، باسم القيم الأخلاقية التي أعدت في الشرق وآمنوا بها، ولم يترددوا في بث العنف بكل أصنافه، إذ هم يرغبون في تطبيق حقيقي للمثل الإسلامية من أخوة ومساواة في الحقوق والواجبات على جميع المسلمين، بدون ميز في الأصل، حيث إن ممارسة السلطة يجب أن تسلم لا إلى جنس، ومن باب أولى إلى طبقة، ولو كانت من قريش، بل إلى الأفضل والأتقى ولو كان عبدًا أسود كما ورد في الحديث. وكان الثوار يدعون لهذه المثل، وكذلك القادة الذين أعدوا في الشرق، كحملة العلم الخمسة[1] الذين أرسلهم، قبل سنة 757/140، أبو عبيدة مسلم التميمي الزعيم الروحي للإباضية في البصرة، ومنهم العربي القح أبو الخطاب عبد الأعلى المعافري، والعالم الإباضي البربري الشهير أبو المنيب إسماعيل بن درار الغدامسي الذي درس بالعراق. والخلاصة أن الخوارج كانوا يظهرون في مظهر التحرريين في عصرهم بفضل عدة جوانب من نشاطهم ومذهبهم. ولعل نشاطهم لم يكن خاليًا من أهداف سياسية بعيدة، فقد شقوا طريقهم لتحوير العلاقات، وغالبًا ما كانوا يحملون السيف لذلك، وطالبوا بقيام هذه العلائق على أساس آخر غير الوصاية والإخضاع. وأتاحوا أكثر من ذلك، أن تتحقق الأخوة في القتال، تلك الأخوة التي كانوا يدعون إليها. والواقع أن عددًا محدودًا من العرب مزجوا دمهم بدم البربر، وقادوا البربر أحيانًا إلى القتال.

إن هذا التوق الذي تمخض عن علاقات جديدة في إطار من العنف، قد ساعدت عليه نتيجة متوقعة لا مناص منها، تتمثل في تجمع العرب بإفريقية. إنها يقظة العصبية والعداوات القديمة التي ضاعت أصولها الخيالية أو الحقيقية في أساطير صحاري بلاد العرب. فترتب على ذلك ضعف السلطة المركزية وأزمة تغيير الدولة التي ساعدت على ظهور الأطماع، بعد أن كبحت لحين. وإن الخصومات العنيفة التي نشبت بين مختلف فرق الجند التي تتصادق تارة وتتعادى أخرى، حملت العرب مرارًا على البحث عن حلفاء بين الأهالي، أكثر من البحث عن ضحايا. وهكذا، ظهر بعض التقارب، وانتصر القوم أو على الأقل سيطروا على الأوهام.

ولعل جيلاً من المولـدين أو من الشباب الذي مزج بين دم العرب ودم البربر، بدأ

---

(1) انظر Lewicki، مرجع مذكور، ص 322 و 338، وقد اعتمد الشماخي، كتاب السير ص 124، 141 ـ 142.

يلعب دورًا محتشمًا ويقيم منطلقًا لجسر بين جنسين تزايد ارتباطهما. ولا ريب أن الشعور أو بالأخرى تخيل نقاء النسب بقي حيًا أمدًا طويلاً ، وأوحى بشدة، بردود الفعل والمواقف طيلة القرون الموالية. إلا أن الاندماج بدأ منذ النصف الثاني من القرن الثامن، وقد لعبت فيه الجواري من البربر دورًا عفويًا يقينًا، لكنه دور لا يستهان به.

ولذا، فإن إدخال تحوير معين على علاقات إفريقية بالشرق لم يحصل عن طريق العنف فقط، بل إن عدة عوامل ساهمت بقسطها فيه. وهكذا، فإلى جانب الأعمال التعسفية وما نتجت عنها من مردود فعل لا تقلّ عنها تعسّفًا، تواصل انتهاج سياسة ترمي إلى استمالة القلوب؛ وذلك على صعيدين، صعيد رسمي تعرض تبعًا لذلك، للتغييرات والطوارىء، وصعيد خاص كان أكثر استرسالاً وأكثر نجاعة في الجملة، ولو أنه كان أكثر رصانة. فقد كتب جورج مارسي[1] يقول: «بينما كان سيدي عقبة يقدم على غارات ملحمية ومذابح هائلة ويوجه جواري البربر الجميلات إلى الشرق، يبدو أن أبا المهاجر قاد التعاون الذي كان من الممكن أن يتواصل لمدة أطول. فلم يقم بينه وبين كسيلة أي عداء على الصعيد الجنسي، إذ جمع الإسلام بين الخصمين. والمتوقع أن يكون هذا الوضع غير فريد. .» وبالفعل، فإنه لم يكن الوحيد من نوعه. لكن سياسة التعاون الرسمية خضعت لاضطراب حقيقي، وخفت نفسها في نهاية الأمر. فقد خلف حسان بن النعمان عقبة بن نافع، ولم تكن له، كما رأينا، أية مودة خاصة نحو البربر، وفي الإمكان أن نعتبر أنه تمادى يعمل على طريقة أبي المهاجر، وذلك من بعض وجوه نشاطه. فهل كان ذلك لأسباب دينية أم عن دهاء سياسي؟ كان في جيشه اثنا عشر ألفًا من الأهالي. وقد كتب المالكي[2]: «فمن ذلك صارت الخطط للبربر بإفريقية، فكان (حسّان) يقسم الفيء بينهم والأرض وحسنت طاعتهم». وأنهى موسى بن نصير العمل بهذه المحاولة التوفيقية، بالطريقة التي عرفناها. ثم رجع القوم إلى موقف أكثر تودداً. فحاول سليمان بن عبد الملك أن يعود إلى وضع الشرعية. وسعى عمر بن عبد العزيز خاصة، مخاطرًا بالإضرار بموارد بيت المال والتوازن المالي للدولة. وقد وجّه إليه اللوم على هذا الإجراء[3] إلى تطبيق فرائض الإسلام في كل سماحتها، فأعاد تنظيم الخراج والجزية،

---

(1) *Cah. de Tu.*, I (1953), p. 16 («سيدي عقبة، أبو المهاجر وكسيلة»).

(2) الرياض، ج. 1، 36.

(3) من طرف A. VON KREMER (*Kulturgeschichte des Orients*) ج. 1، ص 174 وما بعدها، A. MULLER (*Geschichte des Islam in Morgen-und Abdendland*, I. 439 et s.).

وشملت مساعدات الدولة الجميع[1]. روى أبو العرب[2] أن صاحب الصدقات بإفريقية، يحيى بن سعيد الذي ولاّه عمر بن عبد العزيز، ابتاع جارية سوداء ثم أعتقها، ليتمكن من تسليمها بقية من صدقة لا يدري ما يفعل بها. إن هذه الرواية تكتسي صبغة أسطورية طبعًا، لكنها، ككل الأساطير، لم تكن بلا أساس تمامًا. فهي تلح على المساواة التي أراد تحقيقها بين جميع المسلمين. ولم يكن إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر الذي ولاّه على القيروان إلا أحد مبعوثيه العشرة الذين أرسلهم لحمل البربر على الدخول في الإسلام. فكان يعيش على طريقة الخليفة، وقد روي أنه كان يسكن وزوجته وفرسه حجرة واحدة. واعتنق البربر الإسلام جماعات[3].

وبعد عمر بن عبد العزيز، لم تعد السياسة الرسمية تُعنى بالوصول إلى طريق القلوب. وأحيلت هذه المهمّة إلى المسجد الذي اعتنى من خلال الفقهاء العشرة الذين وجههم هذا الخليفة، وغيرهم من الفقهاء الآخرين الذين انتشروا بإفريقية، باستمالة المسلمين من ذوي الأصول المختلفة، وتبنّي رغائبهم والدفاع عنها. ولم تكن التراجم الواردة في كتب الطبقات سوى سلسلة من الرّوايات حول هذا الموضوع، مع بعض التغييرات. فهل تفطن حزب السنة إلى معنى الدور الذي يلعبه كلّ طرف، وهل شعر بخطورة الرهان؟ هل أدرك أنه لا يجب ترك الخوارج يستفيدون وحدهم من الدفاع عن المثل الإسلامية وعن المظلومين؟ ومن المعلوم أن أهل السنّة يستنكفون من الثورة المسلّحة. وأن عمل التابعين الذين قدموا لتفقيه أهل إفريقية في الدين قد شق طريقًا خاصة بهم، هي نفس السبيل الذي اتّبعـوه بالشرق، أي طريق رفض التعاون والتقريع الأخلاقي والعداء والمقاومة السلبية. وقد ذكر أبو العرب والمالكي أسماء هؤلاء التابعين الزهاد. ويضاف إلى التابعين الذين أرسلهم عمر بن عبد العزيز، ستة عشر تابعًا، يجب أن يضم إليهم كذلك عدد كبير من الفقهاء الذين جاؤوا منذ عهد قريب، وقد استقر أغلبهم، ولا سيما منهم العشرة في القيروان. لكن أقام بعضهم بقلشانة[4] أيضًا ـ قرب العاصمة ـ

(1) ص 289، مرجع مذكور Bellhausen.

(2) الطبقات، ص 26.

(3) انظر المالكي، في الرياض، ج. 1، 69 ـ 72، وابن عذاري في البيان، ج. 1، 48.

(4) المالكي، الرياض، ج. 1، 87.

وبتونس[1] وقسطيلية[2]. ومن المعلوم جيّدًا أن الإسلام تنقصه النعرة التبشيرية فلن نلحّ على هذا الأمر. ولا يجب أن نتصور حينئذ هؤلاء التابعين يتنقلون بين القرى والأرياف للدعوة إلى دين الله. ولا تعكس التراجم المخصصة لهم مثل هذا الوضع، بل إنها تصورهم لنا وهم يؤسسون المساجد[3] الملاصقة لبيوتهم، وهي مراكز للتعليم والدعوة. والواقع أننا بقينا قليلي الاطّلاع على الطريقة المتّبعة بخصوص دخول إفريقية في الإسلام. والأمر الثابت البيّن هو أن عملهم كان ناجعًا، وإن النفوذ الذي حصل عليه الفقهاء تجاه الأهالي في العصر الوسيط لشاهد على ذلك.

وهكذا، ومنذ أواسط القرن الثامن، بدأت تظهر علاقات عديدة تحدد الصلات القائمة بين إفريقية والشرق، سواء بواسطة العنف أم الإقناع. بينما تفككت بصورة جدية الوصاية، تحت تأثير عوامل متنوّعة، في انتظار أن تُلغى نهائيًا، وكانت القيم الثقافية مقبولة متبناة. ألم يزحزح النير الشرقي باسمها؟ إذ لم يوجد أي أثر للشعوبية بإفريقية التي بدأت تتجه وجهة جديدة باعتبارها محطة للحضارة الشرقية، وهو مظهر سوف تحافظ عليه على مر القرون. فكانت تتقبل علوم الشرق ورجاله، وتهيىء لهم بيئة مناسبة تتمثّل في عاصمتها القيروان.

تقدم الحضارة العربية الإسلامية والروابط المنسوجة مع المشرق:

بالإضافة إلى التابعين المعروفين الذين سبق الحديث عنهم، أقام بالقيروان أشخاص مشهورون، كأبي أيوب سليمان بن يسار[4]، أحد رُواة مالك وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة. وأقام بها أيضًا لغويون كالطرماح وعياض بن عوانة[5] ـ وقد عاصروا بني المهلب (171/787 ـ 179/795) الذين اصطحبوا معهم يوحنّا[6]، أول طبيب شرقي مارس الطب في إفريقية. كما درّس بها مفسر يجدر بنا أن نتعرف عليه أكثر، هو

(1) المرجع السابق، 87، 103 ـ 106، 107 ـ 110.
(2) المرجع السابق، 87 ـ 89.
(3) انظر مثلاً، المالكي، الرياض، ج. 1، 69، 77، الخ...
(4) المالكي، الرياض، ج. 1، 94.
(5) الزبيدي، طبقات النحويين، ص 245 ـ 248.
(6) أبو العرب، الطبقات، ص 29.

يحيى بن سلّام البصري[1] (124/741 ـ 200/815)، حيث إننا نملك جزءًا من تأليفه[2]. وقد كانت الأفكار تنتقل بسرعة، وكان النقاش الحامي يدور في نهاية القرن الثامن بالقيروان حول الإرجاء والإيمان. فهل أن الإيمَان وحده ينقذ المؤمن؟ وهل هو فقط اقتناع أو تصريح وعمل كذلك[3]. لم تكن الحاضرة التي أسسها سيدي عقبة في النصف الثاني من القرن الثامن، مركز الثقافة الإسلامية الكبير الذي سوف تصبح عليه، لكنها كانت تستعد لذلك.

كان الأشراف العرب الذين يمثلون كل أنواع القبائل ـ مضر وقيس وتميم وقبائل يمنية وقريش وأنصار وغيرهم كثيرون[4]ـ قد استقروا بالقيروان . وقد لجأ إليها المشارقة عند الحاجة، إذ شعروا فيها بالأنس والطمأنينة أكثر مما وجدوه في ديارهم أحيانًا. وقد اعتبر البعض أن إفريقية مرفأ حقًا، لجأ إليها أبو جعفر المنصور عندما كان بنو أمية يطاردونه، وتزوج بقيروانية[5]، هي أم موسى ابنة منصور بن عبد الله بن يزيد الحميري، والدة الخليفة الموالي محمد المهدي. إن هذا التحالف عن طريق التزاوج[6] قد متّن الصلات طبعًا بين بغداد والقيروان . والغريب أن هذا الزواج عقد حسب العادات القيروانية التي بقيت حية حتى صدور الإصلاح الحديث لمجلة الأحوال

---

(1) المالكي، الرياض، ج. 1، 122 ـ 125.

(2) تحتفظ مكتبة الزيتونة في تونس بمجلد من الرق من تفسيره (رقم 134)، أرخ في 383/933، جمعه تلميذه بالقيروان، أبو داود أحمد بن موسى بن جرير القطان (أو العطار) (182 ـ 798 ـ 274/887). انظر المدارك، ترجمة رقم 71. الخط جميل دقيق يقرأ جيدًا، وتحتوي الصفحة على 32 سطرًا. يبدأ هذا المجلد بالجزء 13، تفسير الآية 48 من سورة النحل وينتهي بالجزء 19، وهو يضم تفسيرًا لسورة السجدة والأحزاب وسبأ وفاطر. وقد اعتمد المؤلف عاصم ومجاهد والحسن بن دينار وأبو العلية الرياحي وبالطبع ابن العباس وغيره. ولم تكن طريقة الحديث المتبعة مسترسلة، بل إنها غالبًا ما تترك المجال للنقل لا غير. وتضمن المجلد الأول القراءات المختلفة، كقراءة أُبَيّ. وهذا بدون استثناء فيما يبدو. ولا فائدة من التدليل على فائدة هذا التأليف الذي كان يدرس بالقيروان حوالي نهاية القرن الثامن.

(3) انظر ترجمة يحيى بن سلام، المالكي، الرياض، ج. 1، 122 ـ 126.

(4) إن الكتابات على مقابر القيروان التي نشرها L. Poinssot et B. Roy بعنوان *Inscriptions arabes de Kairouan*، ثرية بصورة خاصة بفوائد من هذا القبيل، إذ أنها تذكر النسب دائمًا. انظر في خصوص الدور الذي قام به استقرار العرب في تعريب إفريقية، W. Marçais (Comment l'Afrique du Nord a été arabisée *A.I.E.O.*, 1938, IV, pp. 1-28).

(5) انظر ابن حزم، الجمهرة، ص 19.

(6) انظر حسن حسني عبد الوهاب في هذا الموضوع، في «المصاهرات بين العراق وإفريقية التونسية»، مجلة المجمع العلمي العراقي، 1956.

الشخصية، «وكان المنصور شرط لها أن لا يتزوج عليها ولا يتسرى». وأضاف ابن الأبار[1] قوله: «وكتبت عليه بذلك كتابًا فعذب بها عشر سنين في سلطانه ثم أتته وفاتها فأهديت إليه في تلك الليلة مائة بكر». والقول الأخير مضحك بلا شك. ذلك أن الخليفة الذي عرف كيف يتخلص من أبي مسلم الخراساني لم يكن ليحترم شروط عقد الزواج، وأن يفرط في التردد[2]. لما استولى بنو العباس على الحكم، فإن الحظ لم يسعف الأمويين كثيرًا، لما حاولوا بدورهم اللجوء إلى إفريقية. فقد لجأ ابنان من أبناء الوليد بن يزيد (المتوفى سنة 744/126) إلى القيروان. فهل أرادا إعادة الدور الذي نجح فيه أحد أقربائهم بالأندلس، هو عبد الرحمان الداخل؟ هذا ما اتهمها به عبد الرحمان بن حبيب الذي قبض عليهما وضرب عنقهما، بعد أن منحهما الأمان[3]. وكان علي بن الحسين الطاري (المهاجر) «أول أحفاد رسول الله الذي استقر بإفريقية»[4] حوالي نهاية القرن الثامن، ويبدو أنه لم ينله أي سوء. وخلّف أحفاده بالقيروان، ومنهم حفيده الشاعر أبو الحسن علي (توفي سنة 1038/443 ـ 1039) الذي عاش ببلاط المعز بن باديس من بني زيري.

وأهالي إفريقية؟ كيف كانوا يتصورون المشرق؟ ما هو الدور الذي قاموا به هناك؟ رغم الأعيان المرموقين الذين استقروا أو أقاموا بالقيروان، ورغم النشاط الثقافي الذي بدأ يمتد، وقد كان يذكر بنشاط الحواضر الكبرى بالعراق كالبصرة والكوفة، فقد كان الشعور السائد أن القيروان مكان قاص بإحدى المقاطعات. خاطب أبو محمد بن عمران التجيبي[5] (المتوفى عام 125 ـ 743/127 ـ 745) وهو من حاضرة تونس، فقيهين من المدينة، هما القاسم وسالم، وذلك أثناء رحلته، إذا أنهما لم يعجلا إلا قليلاً بإفادته بعلمهما، قال: «إنّا بموضع جفا/ء/ في هذا المغرب، وأنهم حملوني هذه المسائل، وقال لي: إنك تقدم على المدينة وبها /أبناء/ أصحاب رسول الله ﷺ، فسلهم لنا». فاستجاب مخاطباه إلى رغبته بعد لأي.

---

(1) الحلة، 351 ـ 352.

(2) إلا أنه من المهم لفت النظر للملاحظة الغريبة التي أبداها ابن الأبّار (الحلة، ص 195) من أنّ أبا جعفر «مقلوب العادة».

(3) ابن عذاري، البيان، ج. 1، ص 61، وابن حزم، الجمهرة، ص 84.

(4) P. et L. Poinssot, B.Roy، مرجع مذكور، ج. 1، 183. قدم لنا المؤلفون شجرة شرفاء القيروان الأوائل الذين كشفوا عن مقابرهم، انظر في خصوص الطاري، بحثًا خصه به ح.ح. عبد الوهاب في المجلة الزيتونية، ماي 1940.

(5) المالكي، الرياض، ج. 1، 103.

ونحن على علم من جهة أخرى بالرأي السائد في الشرق بخصوص المغاربة. على أن ذلك لم يمنع من أن تتواصل الرحلة، وأن تنسج لا محالة صلات في عدة أوساط، خاصة بين الفقهاء. قدم أسد بن الفرات إلى «البلاط» من طرف تلميذ أبي حنيفة، محمد بن الحسن، وتحصل على «منحة»[1] هامة تسدد نفقاته للدراسة وللسفر. وحتى مالك فإنه كان يظهر بعض التبجيل لطلابه من إفريقية، فكان يستمر في مراسلتهم[2] بعد عودتهم إلى بلادهم وإنهاء دراستهم. وخلاصة القول إن الأوهام قد تلاشت شيئًا فشيئًا، وفرض طلبة إفريقية حضورهم بفضل جدهم وتعطشهم إلى المعرفة. وقد أمدوا العلوم الإسلامية، كما نعلم، ببعض من خيرة أعلامها. إلا أنهم لم يقوموا أبدًا بدور مماثل لدور الفرس في الشرق ذاته على صعيد الثقافة وبالأحرى على صعيد الحياة السياسية والاجتماعية، إذ فقد عنصر التوادد وكانت المسافات بعيدة. وكان أهل إفريقية قليلين جدًا على ضفاف دجلة والفرات، فلم يمكنهم القيام بدور بارز، وكان حضورهم يتمثل أساسًا في قدوم عدد محدود من الطلاب. ولم تشر كتب الطبقات إلى أكثر من عشرين طالبًا من إفريقية حضروا دروس مالك (توفّى سنة 179/ 795).

إلا أن نساء البربر قدمن للشرق بعضًا من أشهر رجالاته، وهذا ناتج عن السبي وعن التقدير الذي نلنه. فولدن من سوف يكون أميرًا وأنجبن ثلاثة خلفاء. فقد أنجت راح أصيلة نفزة، عبد الرحمان الداخل، وأنجبت سلامة أبا جعفر المنصور؟ وولدت قراطيس القاهر؟ وأنجبت قتـول المعتضد.

وقد كان الشعبي[3] (توفي سنة 105/ 724) تابعيًا ومحدثًا شهيرًا بالكوفة، وكان يروي بالخصوص «تواريخ» مغازي الرسول، وهو أيضًا ابن لبربرية أسرت بجلولة. وقد حدث كذلك أن البعض من البربر الأصيلين قاموا بدور من الطراز الأول في نقل العلوم الإسلامية إلى الشرق. وقد كان عِكْرَمَة[4] (توفي سنة 105/ 724) عبدًا أعتقه ابن عباس، فصار أحد أعلام التفسير وهو من البربر. وقد جاء في الحديث أنه قدم إلى إفريقية حيث «بث بها العلم، وكان مجلسه في مؤخر جامع القيروان في غربي الصومعة»، كما قال المالكي[5].

---

(1) المرجع السابق، 176.

(2) انظر ترجمة ابن غانم وابن فروخ مثلاً في «الرياض»، ج. 1، 113 ـ 122 و 143 ـ 155، للمالكي.

(3) ابن خلكان، الوفيات، ج. 2، 227 ـ 229.

(4) انظر أبو نعيم، حلية الأولياء، ج. 3، 245 ـ 326، والمالكي، الرياض، ج. 1، 92 ـ 93.

(5) المالكي، الرياض، ج. 1، 92.

وأمد البربر المشرق أيضًا بالجند الذي قاتل منذ وقت باكر في سبيل الله، وكان عددهم ألفين سنة 684/65 إلى جانب زهير بن قيس البلوي، وارتفع عددهم إلى 12 000 سنة 701/82، بقيادة حسان بن النعمان. وبعد بعض سنوات قدموا الأندلس للخلافة، بقيادة أمير بربري هو طارق بن زياد. وكانوا كذلك حاضرين يقينا في المغازي العديدة التي كانت تخرج من الرباطات وتوجه أثناء القرن الثامن ضد سواحل جزر الحوض الغربي للبحر المتوسط، خصوصًا إلى صقلية وسردانيا. وكانوا سنة 717 في صفوف جيش إفريقية بقيادة المغيرة بن أبي بردة القرشي[1]، عى أبواب القسطنطينية، يشاركون في الحملة[2] التي أخفقت، رغم الأعداد الكبيرة والوسائل القوية، وقد قادها سليمان بن عبد الملك.

لقد نشأت العلاقات بين إفريقية والشرق من فعل عنيف ومن غزوة لم تكن الأولى من نوعها. وإذ تولدت على هذه الحال فلا يمكن أن تلفت من النتائج المنطقية الحتمية لكل غزوة، وهي احتقار المغلوبين والارتباط بقطر أعد ونظم ليكون مصدرًا للموارد وميدانًا يخضع أحيانًا لاستغلال مفرط، لا يخلص منه العنصر البشري عينه دائمًا.

لكن الغزو قد تم باسم عقيدة ومذهب آمن به المغلوبون، وهو مذهب تحول حتمًا ضد الغزاة الذي تناسوه. وقد بدأت إعادة تحويل العلاقات تحت هذا الضغط العنيف أو المقنع، واتخذت سبلاً مؤقتة رسمية أو أنها كانت بالخصوص قابلة لدوام أكبر، وذلك وسط انفجار من العنف لا يتصور، منذ أواسط القرن الثامن، وقد تواصل بدون هوادة. وسلكت إفريقية، بعد أن كانت تابعة للشرق، سبيلاً جعلها ربيبته الروحية، بعد إنهاء ثورتها إلى حد بعيد، باسم القيم الأخلاقية والثقافية المقتبسة من الإسلام. لقد شهد القرن الثامن جميع الانتفاضات، لكنه تميّز أيضًا بكلّ ما تتّسم به الفترات الانتقالية وفترات المخاض الصعبة في أغلب الأحيان، من ثراء وخصوبة.

فقد نشأت الإمارة الأغلبية بالفعل من هذه الانتفاضات التي لم تقتصر على المغرب فقط، كما سنرى ذلك قريبًا. وأنهى الأغالبة الفترة الانتقالية وفتحوا في وجه إفريقية التي تشبعت تشبعًا عميقًا نسبيًا بالروحانيات والثقافة الشرقية، عهد الاستقلال في نطاق الولاء. وارتسم هذا المشروع في إطار تجاوز ولاية القيروان، إلا أنه لم يكن من اليسير تحقيقه.

---

(1) أبو العرب، الطبقات، ص 22، وابن عذاري، البيان، ج. 1، 49.

(2) Ch. Diehl et G. Marçais, *Le monde oriental de 395 á 1031*, p. 338.

الفصل الثاني

تأسيس الإمارة الأغلبية

أولاً: تفكك الدولة العباسية

أ) عوامل التفكك:

كان ابن المقفع[1] (106 ـ 142/724 ـ 759) في أواسط القرن الثامن، ذلك العالِم الأنسي من ذوي الأصل الفارسي، وذلك المفكّر المتبصّر والدسّاس في آن واحد، الذي كان مطلعًا على نوائب عصره ـ ومرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بنكبات السلطة، مما كلفه إزهاق روحه ـ قد اتجه بهذه النصيحة[2] «إلى خليفة لا يمكن أن يكون إلا المنصور»[3] (136 ـ 158/745 ـ 775).

---

(1) في خصوص ابن المقفع، انظر G.A.L., GI, 151, et SI, 233-237. انظر أيضًا: E.I., s.v. راجع بشأن ترجمته: La biographie d'Ibn al-Muqaffa' d'après les sources anciennes, *Arabia*, 1974, I, (307-723.

وفي خصوص تآليفه، انظر:

F. Gabriell, L'Opere d'Ibn-Muqaffa', in *R.S.O.*, vol. XI (1931-1931). pp. 197-247.

وبخصوص أفكاره السياسية، طالع:

E.I.J. Rosenthal, *Political Thought in Medieval Islam, an Introductory outline*, pp. 67-74, ainsi que S.D. Goitten, *A Turning point in the History of the Muslim State, (A propos of Ibn al-Muqaffa's Kitab as-sahaba)*, Islamic Culture, XXIII, 1949, pp. 120-135.

(2) الأدب الكبير، في «الأدب الصغير والأدب الكبير ورسالة الصحابة»، تحقيق يوسف أبو حلقة، ص 86 ـ 88.

(3) D. Sourdel, La biographie d'Ibn al-Muqaffa', *Arabica*, I. 322.

«واعلم أنه لا ينبغي لك، وإن كان الوالي غير مرضي السيرة إذا علقت حبالك بحباله، إلا المحافظة عليه، إلا أن تجد إلى الفراق الجميل سبيلاً.

«تبصّر ما في الوالي من الأخلاق التي تحب له والتي تكره، وما هو عليه من الرأي الذي ترضى له والذي لا ترضى. ثم لا تكابرنّه بالتحويل له عما يحب ويكره إلى ما تحب وتكره. فإنّ هذه رياضة صعبة تحمل على التنائي والقِلى.

«فإنك قلما تقدر على رد رجل عن طريقة هو عليها بالمكابرة والمناقصة، وإن لم يكن ممن يجمع عز السلطان ولكنك تقدر على أن تعينه على أحسن رأيه، وتسدده فيه وتزينه، وتقويه عليه. فإذا قويت منه المحاسن كانت هي التي تكفيك المساوىء. وإذا استحكمت منه ناحية من الصواب كان ذلك الصواب هو الذي يبصره مواقع الخطأ بألطف من تبصيرك وأعدل من حكمك في نفسه. فإن الصواب يؤيد بعضه بعضًا ويدعو بعضه إلى بعض حتى تستحكم لصاحبه الأشياء، ويظهر عليها بتحكيم الرأي. فإذا كانت له مكانة من الأصالة اقتلع ذلك الخطأ كله. فاحفظ هذا الباب واحكمه.

«لا يكونن طلبك ما عند الوالي بالمسألة، ولا تستبطئه، وإن أبطأ عليك. ولكن اطلب ما قبلَه بالاستحقاق له، واستأنِ به وإن طالت الأناة منه ـ فإنك إذا استحققته أتاك عن غير طلب، وإن لم تستبطئه كان أعجل له.

«لا تخبرنّ الوالي إن لك عليه حقاً، وإنك تعتدّ عليه ببلاء وإن استطعت ألاّ ينسى حقك وبلاءك فافعل. وليكن ما يذكّره به من ذلك تجديدك له النصيحة والاجتهاد، وألا يزال ينظر منك إلى آخر يذكّره أول بلائك.

«واعلم أن السلطان إذا انقطع عنه الآخر نسي الأول، وأن الكثير من أولئك أرحامهم مقطوعة وحبالهم مصرومة، إلا عمن رضوا عنه وأغنى عنهم في يومهم وساعتهم.

«إياك أن يقع في قلبك تعتّب على الوالي أو استزراء له.

«فإنه إن وقع في قلبك بدا في وجهك، إن كنت حليمًا وبدا على لسانك، إن كنت سفيهًا.

«فإن لم يزد ذلك على أن يظهر في وجهك لآمن الناس عندك فلا تأمننّ أن يظهر ذلك للوالي.

«فإن الناس إلى السلطان بعورات الإخوان سراع. فإذا ظهر ذلك للوالي كان قلبه

هو أسرع إلى النفور والتغير من قلبك فمحق ذلك حسناتك الماضية، وأشرف بك على الهلاك، وصرت تعرف أمرك مستدبرًا وتلتمس مرضاة سلطانك مستصعبًا، ولو شئت كنت تركته راضيًا وازددت من رضاه دنوًا».

عصيان الولاة:

في الإمكان عنونة هذا النص على النحو التالي: فن معاملة الوالي بمرونة. إنه نص يكشف بوضوح عن الجو الذي ساد طيلة العقود التي تلت سقوط الأمويين، وشهدت تفتتًا، لا يشكل استقلال الأغالبة في نطاقه، سوى مرحلة وحلقة. وهو من جهة أخرى نص هام خاصة وهو شهادة ملاحظ موهوب بصورة بارزة. وهذا النص عبارة عن «وثيقة تاريخية حقيقية»[1] غنية بالأخبار المتعلقة بالفترة التي حرر فيها، كمؤلفات أخرى كثيرة لابن المقفع.

وقد أصبح الوالي أكثر فأكثر صاحب السلطة الحقيقي، وهذه علامة مليئة بالمخاطر وإشارة ثابتة لداء سوف يتضح أنه بلا دواء. فلا يمكن عزل الوالي، ولا يمكن أن توجّه إليه الأوامر توجيهًا، ولم يعد يطالب خاصة بدفع محصول الجباية لبيت المال. بل يجب أن يكون المرء جديرًا بعطفه. ومن فرط المجاملة والاعتناء والمهارة السياسية يمكن بحظوظ مختلفة وبنتيجة تسوء أكثر مما تحسن، إبقاءه في طاعة نسبية ظاهرة أكثر منها حقيقية في أغلب الأحوال. ولا شك أن خلفاء بني العباس قد كافحوا بجهد جهيد أحياناً، خاصة في القرن الأول لقيام دولتهم، للحد من الداء وإنقاذ السلامة الترابية لمملكتهم. وقد أنهكوا قواهم في أغلب الحالات في حروب باهظة لا طائل من وراءها. ولم يحصلوا في أحسن الظروف إلا على انتصارات زائلة. وكان يجب التعامل مع نظام لم تنج منه أية مملكة كبرى في العصور الغابرة وفي العصر الوسيط، وإيجاد الحلول الأقل سوء، التي من شأنها لا أن تقضي على التفكك الحتمي[2]، بل أن تنقذ تصورًا للوحدة والمحافظة على هيبة الخلافة، ولو في مظهرها الخارجي. وقد نشأت إمارة الأغالبة من أحد هذه الحلول.

---

(1) ذكر هذا الحكم F. Gabrieli (L'opere d'Ibn al-Muqaffa', *R.S.O.*, XI, 231) حول «رسالة في الصحابة»، وهو صالح فعلاً كل الصلاحية لهذا النص المستمد من «الأدب الكبير».

(2) انظر الملحوظات المفرطة لكن الموجبة حول هذا التفكك، التي أبداها Gaudefroy-Demombynes (*Le monde musulman et byzantin jusqu'aux Croisades*, p. 317) de Gaudefroy-Demombynes et Platonov.

لم يكن عصر العباسيين قد بلغ الذروة:

خلافًا لما يمكن اعتقاده، فإن حكم بني العباس[1] لم يبلغ فعلاً ذروة العظمة العربية، في مجال الحرب والسياسة على الأقل. بل كان نذيرًا بقرب ساعة التفكك.

فقد كان عصر العباسيين في حد ذاته نتيجة لهنات خطيرة فعلاً، وثمرة لنزاعات دامية ومحصولاً لانتفاضة لعب فيها الحقد على «سيطرة العرب المطلقة»[2] دورًا لا يستهان به. وقد كشف النظام المتولد عن هذه الخصومات التي قضت على الأمويين، منذ البداية عن أسس غير ثابتة، فكانت الأحزاب ذاتها التي عملت لصالحه تهدده، والأطماع تحاصره، وقوى الانفجار تخربه. كما عملت من جهة أخرى عدة عناصر ضد السلطة المركزية في فترة دقيقة من حياة الدولة، مثل انعدام الثقة والدسائس ـ كالتي حيكت مثلاً لأبي مسلم الخراساني ـ والشكوك المتبادلة، والأحقاد الخفية وكثير من العوامل الأخرى من هذا القبيل، كالمصاعب الاقتصادية والفوضى المالية والإسراف للتباهي. فابن المقفع الذي كان على معرفة جيدة بعصره ومحيطه، وكان بلا ريب المؤلف الواعي للنصيحة[3] التي لم توجه أبدًا للأمير، قد نصح الخليفة باليقظة والكتمان

---

(1) لا يمكن طبعًا سرد قائمة بالمراجع في خصوص بني العباس، ولو بإيجاز كبير. إلا أنه يمكن تكوين نظرة شاملة بالرجوع إلى مقال جيد لـ B. Lewis ('Abbassides, *E.I².*)، وإلى المصادر التي أوردها بالبحث. ولمتابعة الأحداث، يمكن الرجوع إلى تأليف تقليدي لـ W. Muir، طبعة ثالثة، لندن، 1898، *The Caliphate, its rise, decline and fall* وقد راجعه T.H. Weir، و Edinburg، 1915 و 1924. ومن بين الأبحاث الأقرب عهدًا والأعمق، يجب ذكر أعمال F. Gabrieli حول الأمين والمأمون، و S. Moscati حول أبي مسلم والمهدي والهادي، و H. Bowen حول الوزير علي بن عيسى، وخاصة البحث الجيد لكلود كاهن (Cl. Cahen) Points de vue sur la révolution *'Abbâsside, la Revue Hist.*, n⁰ 468 (1963), pp. 295-338.

أما تأليف A. Mez الذي نقل إلى العربية «*Die Renaissance des Islam*» فهو أيضًا قيم جيدًا.

(2) Cl. Cahen, Les facteurs économiques et sociaux dans l'ankylose culturelle de l'Islam, dans *Classicisme et déclin culturel dans l'Histoire de l'Islam; Actes du Symposium International d'Histoire de la Civilisation Musulmance* (Bordeaux, 25-29 juin 1956) organisé par R. Brunschvig et G.E. von Grunebaum, p. 300.

وفي خصوص طابع ودوافع الانتفاضة التي قضت على بني أمية، انظر مثلاً 'Abbaside *E.I².*, s.v. (خاصة ص 17 ـ 19) وانظر أيضا J. Wellhausen (*Das Arabische Reich un sein Sturz*) ترجمة أبو ريده إلى العربية. يعتقد اليوم أن ثورة بني خراسان كانت بالأحرى ظاهرة إقليمية أكثر منها قومية.

(3) في خصوص «النصيحة» انظر Erwin I.J. Rosenthal (*Pôlitical though in Medieval Islam, An Introductory Outline*, pp. 67-83).

المشبع بالتسامح، وخلاصة القول بالرضى بأن لا يمارس أية سلطة حقيقية في الولايات التي سلمت إلى الولاة طوعًا أو كرهًا.

أسباب التفكك الطبيعية:

كانت الممالك الكبيرة بناءات ذات أبعاد عظيمة جدًا، فلم تكن غير متينة. وبالفعل، لم يكن يقدر الخليفة على تسيير مملكة كانت تمتد من نهر السند إلى جبال البرنس، وهي تقع في الجملة في منطقة شبه قاحلة وبالتالي فهي محرومة من قواعد اقتصاد متكامل. ولم يسمح تأسيس البريد بإبطال جميع المساوىء الناشئة عن بعد الشقّة واختلاط الأجناس وتباين المشارب والعنف وتعارض الأهواء. وللمحافظة على وحدة ممالك شاسعة في مثل هذه الظروف، تحتم وجود رجال لهم موهبة خارقة وطاقة نادرة الوجود. ويندر وجود مثل هؤلاء الرجال في مسيرة التأريخ. ولذا، كان التفكك مآلاً طبيعيًا لجميع الممالك الكبرى. ولم تنج المملكة العباسية من هذا المصير المشترك.

الجيـــش:

كان التحام المملكة وسلامتها يعتمدان القوة إلى حد بعيد. وبنو العباس كبني أمية لا محالة، لم يقدروا على حل مشكل الجيش[1] الذي كان متركبًا من العبيد والمرتزقة، وكان غير متلاحم يثقل كاهل الميزانية وتتقاسمه عداوات الأجناس[2]، دون أن يعي وعيًا واضحًا أن مهمته ترمي إلى الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة، بل إنه خدم جميع الأغراض الخاصة والمصالح التي قادته في المقام الأول. فقد كان أول شاغل للجيش الموجه ضد المنشقين هو أن يتمرد بالذات بعد الانتصار، وحتى لو أعاد نفوذ السلطة المركزية إلى نصابه، فإن ذلك يتم لفائدة قائده. ذلك أن قادة الجيش، إن لم تزد أطماعهم اتساعًا، فإنهم يهدفون جميعًا إلى الاستقلال وتوارث الحكم في إمارة اقتطعوها من المملكة الشاسعة. وهكذا اكتست الخلافة في الغالب مظهر الحجابة المتخصصة في

---

(1) انظر مثلاً ملحوظات كلود كاهن (مرجع مذكور، ص 21). كان الجيش معزولاً عن المجتمع.

(2) انظر في خصوص هذه المشاحنات الجاحظ مثلاً، «رسالة إلى الفتح بن خاقان في مناقب الترك وعامة جند الخلافة» عند G. VAN VLOTEN (*Tria Opuscula Auctore Abu Othman Amr Ibn Bahr al-Djâhiz*) حاول الجاحظ، بفضل حجج واهية قائمة على علائق النسب وصلات الولاء أن يبين أن هذا الجيش متحد في جوهره، وذلك لغرضٍ سياسي.

منح بيعات فعلية للولاة ولجميع المتمردين الناجحين. وهذا وضع يذكرنا من بعض الوجوه بالوضع الذي نشأ عنه النظام الإقطاعي بالغرب المسيحي[1].

الإقليمية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية:

كان طموح القادة وجميع الأمزجة القوية الباحثة عن المغامرات، يشكل تهديدًا كبيرًا، بالنسبة إلى وحدة المملكة، سيما وقد وجد حليفًا قويًا في الروح العصبية للقبائل والأجناس والتقاليد واللّغات، وهي خاصيات إقليمية تطفو كلّما أتاحت الظروف ذلك، في شكل انقسامات جهويّة وعرقية وقوميّة ولغويّة. فحيثما نزل العرب، كانت تمزّقهم نزاعاتهم القبليّة السّابقة وتحرّكهم روح الفوضى والاستقلال القديمة، تلك الروح التي عهدوها في بلاد العرب مسقط رأسهم، وقد امتحنت امتحانًا عسيرًا، لما انتقل الرسول إلى الرفيق الأعلى، الدولة الفتيّة المتولّدة عن الدعوة الإسلامية، والتي عجزت عن محو الأحقاد الموروثة عن الجاهلية، رغم النداءات الملحّة إلى التآخي. حيث استنفد رؤساؤهم، لا سيما منهم قادة الجند، قواهم في نزاعات بين الأشقّاء، للاستيلاء على الحكم في إفريقية وغيرها. ومن ناحية أخرى كان للتفوّق الذي يدّعيه العرب مفعول تسبّب في ظهور الشعوبية بشتّى أشكالها، سواء اصطبغت بلون النزعة المانوية أو مذهب الشيعة والخوارج أو بأخرى. فكانت مطالب «الشعوب» تعلن أحيانًا عن يقظة القوميات وهيجانها، وكانت تتّصل بمشاغل كبار القوم وجميع المترشحين للاستقلال. وقد كان هذا اللقاء هيّنًا، سيما وأن الناس كانوا يؤمّلون من الثورة على السلطة حياة أرغد، ويمكن أن نقول إن أملهم لم يخب دائمًا. إذ غالبًا ما يكون قيام ممالك مستقلّة ، إشارة إلى التقدّم بالنسبة إلى الوضع السابق. فلم تكن الجباية الجائرة بلا شكّ، والشقاء المصحوب بشتّى التناقضات الاجتماعية والمفضي إلى الفتن، ومشاهد الرعب التي وصفها كلود كاهين[2]، ظواهر خاصة مقتصرة على بلاد ما بين النهرين ليس إلاّ. فقد كانت هذه الإساءات تضعف السلطة المركزية. وكانت بالتالي تهيّىء للتفكّك. ذلك أنّ ثورة بني

---

(1) انظر حول هذه المسألة R. Boutruche (*Seigneurie et féodalité, Le premier âge des liens d'homme* (*á homme*) (خاصة) pp. 262-269.

(2) Fiscalité, propriété, antagonismes sociaux en Haute-Mésopotamie au temps des premiers 'Abbasides, d'après Denys de Tell-Mahré, *Arabica*, I, fasc. 2, pp. 136-152.

كرين في طبرستان، وقد قادها ونداد بن هرمز (138 ـ 190/755 ـ 805) وبلغ بها أقصى حدّها مازيار (194 ـ 224/809 ـ 839) الذي روي عنه «أنه أمر المزارعين بمهاجمة أوليائهم ونهبهم[1]، وثورة بابك[2] (201 ـ 221/816 ـ 836)، وكذلك ثورة الزنج (255 ـ 270/869 ـ 883)، لا يمكن إدراكها تمام الإدراك إلا في سياق عرقي واجتماعي واقتصادي ساعد على النزاعات والانفصالات. وكذلك كان الأمر في المغرب بالنسبة إلى الاضطرابات التي سبقت قيام الممالك المستقلة.

الاعتقاد في حتميّة التفتّت:

كان تدهور شؤون المملكة هذا يعتبر أمرًا لا مرد له، وداء لا خلاص منه، تجب معاشرته. وكانت بعض العبارات التي فاه بها عثمان، وبعض الأحاديث النبويّة التي ذاعت كثيرًا، موضحة جدًا للحالة النفسية السائدة آنذاك[3]. فقد روي عن عثمان أنه قال لما حاصره قتلته: «لئن قتلوني لم يصلّوا بعدي جماعة أبدًا، ولم يقاتلوا عدوًا جماعة أبدًا». وروي في حديث نسب إلى الرسول أنه قال: «تدوم الخلافة بعدي ثلاثين سنة، ثم تصبح «ملكاً عضوضًا»[4].

لقد تجاوزت فعلاً حصيلة النزاعات التي أثارها دم عثمان كل التقديرات، واتضح أنها متناهية. واعتبرت ذلك عقلية العهود الوسيطة التي كانت تسارع بالبحث عن تفسير للأحداث في الغيب، إشارة إضافية إلى دنو الساعة ونهاية الدنيا المتنبأ بها[5]. وكان الشعور متفاوتًا في غموضه بخصوص العجز عن مقاومة ما هو حتمي، وما هو مكتوب ومتنبأ به. وقد لحق الاعتقاد في تدهور متواصل لا مفر منه، عالمًا بلغ الذروة بفضل

---

(1) مادة «مازيار» في *E.I*.

(2) انظر *E.I.*, s.v.

(3) راجع طه حسين، الفتنة الكبرى، عثمان، ص 221.

(4) راجع المآخذ التي ذكر Wensinck (*Concordance*, II. 70)، في خصوص هذا الحديث الذي لم يغب من أي مجموعة من الأحاديث وتقريبًا من أي تأليف في التاريخ.

(5) في خصوص ترقب الساعة والقلق عند أجيال المسلمين الأوال، راجع P. Casanova (*Mohammed et la fin du monde*). وفي شأن الانحطاط انظر:

R. Brunschvig, Problème de la Décadence, dans *Classicisme et Déclin culturel dans l'Histoire de l'Islam, Actes du Symposium International de la Civilisation Musulmance*, organisé, par R. Brunschvig et G.E. von Grunebaum, (Bordeaux, 25-29 juin 1956), pp. 29-43.

وانظر أيضًا «البدع»، لمحمد الطالبي في *S.I.*, T. xii, pp. 51 et 57.

النبوة، فبدأ منذئذ ينحدر بسرعة متزايدة، لربما قام بدور ثابت، وإن يصعب تحديده، في تفكك المملكة، فعمل في شكل تخاذل مؤذ جوهره ما ورائي، وخرب خفية الالتحام، وأبطل تحركات المروءة، فلم يترك من أمل سوى في نوع من الخلاص المدمر. وهكذا كان التقدم إلى القتال مرتبطًا بالاعتراف بالهزيمة مسبقًا، وهذا لم يمنع بعضهم من الكفاح بقوة اليأس، بنيّة صادقة لإنقاذ معتقداتهم وأرواحهم، ولربما أيضًا كان يحدوهم أمل خفي بالاستشهاد في سبيل الدين القويم وفي الطريق المستقيم.

النزاعات السياسية والدينية:

كانت حينئذ الخصومات عنيفة، حتى بين أنصار الوحدة، وكان القتال غامضًا. ولم يكن التفكك فعلاً ثمرة العصبيات والطموح فقط، بل ساعدت عليه النزاعات السياسية والخلافات المذهبية. ولا ريب أن الأحزاب السياسية والدينية الكبيرة التي تواجهت في نزاعات لا هوادة فيها، لم تهدف إلى تقسيم المملكة وتفكيكها. بل إنها كانت ترمي إلى أهداف متعارضة كل التعارض. إلا أن النتائج التي وصلت إليها كانت مخالفة للأهداف المصرح بها والمرغوب فيها.

إن شرعية العلويين التي كانت تتهم جميع النظم الأخرى بالاستيلاء على السلطة، وبالتالي بفصمها لالتفاف الأمة القديم حول الرسول، تلك الوحدة التي استمرت ملتفة حول آل بيته، لم تنجح، بعد سلسلة طويلة من المعارك الدامية في تأريخ الإسلام، ومزيد من التصدعات في جبهة الإسلام، والزيادة من أسباب الخصام، سوى في بعث أوّل خلافة مضادّة. فمن توفي دون أن يعرف الإمام الحق في عصره مات كالكافر، كما صدع بذلك الشيعة الذين كانوا يضعون أساس الإيمان ذاته في الاعتقاد في الإمام الحق. وقد عملوا تارة بطرق خفية وطورًا بطرق علنية، وهي سبل ذات تفريعات متناهية وتحويلات لا تقل عنها عدداً، بمهارة وتحيل وثبات وإخلاص جدير بالإعجاب، على تجنيب المسلمين مثل هذه الموت. وسواء أرادوا ذلك أم لا، فإن عملهم الخفي منه والعلني، خرب المملكة في الواقع وجعلها عرضة للتفتت. ذلك أن شرعية العلويين لم تقدر أبدًا - مهما كانت رغبتها وتحمسها لفرض سيطرتها[1] - على تحقيق وحدة دار الإسلام حولها.

---

(1) انظر: M CANARD (L'Impérialisme des Fatimides et leur propagande, *A.I.E.O.*, Alger T. IV, 1942, pp. 156-193).

وخلافًا لذلك، فقد تولدت عنها كثرة من الفرق المتنافسة التي تتنوع في مدى الهيجان والتطرف، مما زاد في خطورة عوامل الانقسام والتفكك.

وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى مذهبية أخرى معارضة، نعني مذهب الخوارج الذين كانوا يعتبرون مسألة الخلافة، أي السلطة المركزية، ثانوية. فمن حق كل شخص أن يكون خليفة، ولو كان عبدًا حبشيّـاً. والواقع أنهم رضوا جيدًا بالانقسام، ولم يؤسسوا ملكًا متلاحمًا قويًا أبدًا. بل إنهم قاوموا أكثر من ذلك النظام القائم، قبل إقامة نظام جديد ودولة جديدة معينة. وكان المثل السياسي لدى الخوارج نوعًا من الفوضى التي يعدلها وجود دستور هو القرآن، ووجود إمام هو رئيس روحي أكثر منه رئيس دولة. وقد جمعوا أتباعهم من بين كل أولئك الذين كانوا يحنون إلى حياة الجاهلية، دون ضغط من السلطة أو حياة فجر الإسلام، وانتدبوهم من بين كل أولئك الذين بقوا متعلقين ببساطة حياة البداوة، ومن بعض الناقمين الذين وجدوا في مذهب الخوارج أحسن سلاح لمحاربة مساوىء السلطة والتبعية. وقد كان مذهب الخوارج من الوجهة المذهبية وبسبب نوعية تجنيده الخاص، يحمل في طياته طلائع التفكك. فعند انتصاب بني العبّاس، فقدت قوى التفجّر التي كان يمثلها، كثيرًا من قوتها في العراق والشرق عامة، لكنها بقيت محيرة في المغرب.

لقد أنهك الخوارج قواهم فعلاً في حروب دامية ساحقة، خاصة ضد بني أمية، ولكنهم أسهموا بالكثير في إسقاطهم. فشغل السادة الجدد بالدولة المنهارة المتمثلة في شخص أنصارها، وصارت موضوعًا للحيرة. وقد هوجم النظام الجديد من كل جانب، فقاوم على جبهات متعددة، وتناقصت مقاومته للانشقاقات. و «كان لتقديس معاوية في القرن الثالث من الهجرة»[1] من القوة ما جعل المأمون سنة 211 أو 826/212 ـ 827، ثم المعتضد سنة 897/284، يعزمان على الأمر بلعن مؤسس الدولة الأموية من أعلى المنابر، ثم عدلا عن ذلك. إن هذين الخليفتين، إذ قررا الشروع في هذا العمل ثم العدول عنه في فترة سبعين سنة تقريبًا تفصل بينهما، لدليل، كما لاحظ ذلك شارل بيلا، على أن الخطر كبير، وأن الإقدام على إثارة غضب «أنصار معاوية»[2] لعله أخطر من ذلك إلى حد بعيد. وقد اعتبر الجاحظ، بصفته خادمًا أمينًا لبني العباس يشعر بالخطر

(1) Ch. Pellat, SI, Paris, 1956, T. VI, pp. 53-66.

(2) Ch. Pellat, *Le culte de Mu 'awiya au IIIe, de l'hégire*, SI, VI, pp. 55.

المحدق، أنّ من واجبه أن ينبه السلط، «فأدى به الأمر إلى تحرير تقرير حقيقي عن أسباب الانقسامات في الأمة الإسلامية»[1].

مراحل التفكك الكبرى:

خدمت كل الانقسامات وكل هذه النزاعات السياسية والمذهبية في نهاية الأمر وأحيانًا عن جهل، العصبيات وأولئك الذين استفادوا منها بصورة أو بأخرى. وهكذا تمكنت عدة حركات منشقة من نيل أغراضها. فقد انشق عن الخلافة بصورة تزيد أو تنقص وعلى التوالي، مع احترام متنوع للصيغ، بنو أمية بالأندلس (139/756)، والصفرية بسجلماسة (140/758)، وبنو رستم بالمغرب الأوسط (160/776)، والأدارسة بالمغرب الأقصى (173/758)، والأغالبة بإفريقية (184/800)، وبنو طاهر بخراسان (205/820)، وأحمد بن أسر بطبرستان (205/820)، والصفاريون بسجستان (253/867)، والطولونيون بمصر (254/868)، والسامانيون بإقليم ما وراء النهر (261/864)، هذا إذا اقتصرنا على ذكر أشهر الدول التي تقاسمت بين القرن الثامن والتاسع غنائم الخلافة. وكان الأمراء المستقلون أو الموالون شكلا للخلافة في بغداد، يتصرفون بأنفسهم في ممالك اضطرب تاريخها ولم تستقر حدودها على حال، بل كانت تمتد وتتقلص وتزول مع الحروب التي كانت تنشب بينهم. فقد قضى الصفاريون على بني طاهر، ثم أزيحوا بدورهم من طرف بني سامان الذين لم ينجوا من المصير المشترك الذي كان يتربص بهم في أشخاص الغزنويين مواليهم السابقين. وكان الخلفاء العاجزون يشاهدون ذلك ويوزعون التوليات على الغالبين. وفقدوا أثناء ذلك العراق، إذ نافستهم عليه منذ نهاية القرن التاسع أسرة بني حمدان القوية التي تولت حكم الموصل، وبرز ملكها بحلب، بإمرة سيف الدولة الذي خلد ذكره المتنبي. أما بلاد العرب ذاتها، فقد عادت إلى وضع شبيه بما كانت عليه قبل الإسلام تنازع فيها على الحكم، العباسيون والطولونيون (ثم الإخشيديون) والزياديون بزبيد، والجلنديون بعمان والقرامطة. وكانت بلاد الشام في حكم الفسطاط أكثر من أن تحكمها بغداد عاصمة الخلافة التي استولى عليها منذ سنة 334/945 بنو بويه.

وقد انتهت على هذه الحال الفترة الأولى من دولة بني العباس. وهي مرحلة الأفول

---

(1) النابتة لـ Ch. Pellat (*A.I.E.O.*, 1952, p. 305).

التدريجي والتفكك البطيء. وتجسمت المرحلة الموالية (334 ـ 656/945 ـ 1258) في سيادة شكلية صرف للخلفاء، ووجدت خاتمتها الطبيعية لما سقطت بغداد نهائيًا وانهار الملك الذي أقامه أبو مسلم الخراساني. وقد أوضح كل ما وقع أن قوة البداية المتجهة إلى المركز، وهي قوة أتاحت إقامة مملكة عظيمة في بضعة عقود، قد عقدتها منذ أن أبطأ دفع البداية، قوة ابتعدت عن المركز وأدت إلى ظهور أسلوب متسارع في التفكك لا رجعة فيه، وذلك بإطلاق ما اختمر من عناصر الانفجار التي ردعت أو خمدت لحين، كالعصبية القبلية والعرقية والقومية، والخلافات السياسية والدينية والضغائن الشخصية، وطموح القادة، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية، وكثير من العناصر الأخرى التي لا تخضع بسهولة لتحليل واضح ولا يمكن تعدادها جميعًا في هذا المجال. فاستولت على السلطة بالمشرق، دول من الأهالي ـ أو أنها غير عربية على كل حال ـ بينما تكونت بالمغرب الإسلامي الممالك المستقلة الأولى حول أُسر من أصل عربي قح ونسب شريف أحيانًا، ولفائدتها. إلا أن بعض عناصر من الأهالي نجحوا في الانتصار في البقاع الأخرى وسوف يرتفع هذا التطور وهذا الانتصار للمظهر الإقليمي والأهلي والبيئة إلى ذروة خطه البياني، ويجد في الجملة خاتمة له منطقية في إزالة الخلافة (مارس 1924) التي كانت منذ أمد بعيد تلفظ أنفاسها، إذ اعتبر أن داءها عضال[1]، وفي بلورة القوميات تحت تأثير المذاهب الأوروبية الحديثة.

ب) قوى التلاحم

وحدة دار الإسلام:

نطرح السؤال الآتي: لماذا طال احتضار الخلافة قرونًا؟ لماذا دامت هذه المؤسسة عبر الأنواء، مع أن المنطق أوجب عليها أن تتوقف حياتها المضطربة سنة 334/945،

---

(1) حاول بعض الفقهاء منذ العصر الوسيط، وقد تفطنوا إلى الخطر، أن ينقذوا الخلافة، بواسطة علاجات تختلف جسارة، وذلك بالرضى بالتطور الضروري والضرورات التأريخية. ويمكن اعتبار تأليف الماوردي (الأحكام السلطانية) محاولة من هذا القبيل. وكذلك الأمر بالنسبة إلى بعض مؤلفات الغزالي (1058 ـ 1111) (كتاب الاقتصاد في الاعتقاد، كتاب المستظهري)، وابن جماعة (1241 ـ 1333) (تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام)، وابن تيمية (1263 ـ 1328) السياسة الشرعية، وكثير غيرها.

راجع حول كل هذه المسائل E.I.J. ROSENTHAL (*Political thought in Medieval Islam*). وقد ألفت عدة دراسات حديثة على أساس الرغبة في إنقاذ الخلافة وتطويرها.

حتى أنها بعثت أحيانًا من مرقدها، وتشبثت بالحياة حتى سنة 1924؟ الجواب الذي يجب علينا تفصيله هو أن الخلافة رمز حي لوحدة دار الإسلام المقدسة، تلك الوحدة التي لم يقدم الأغالبة ولا الأمراء الآخرون على التخلي عنها أبدًا ـ إلا إذا أرادوا أن ينعتوا قصدًا بأنهم من المنشقين الكفرة. لكن الوحدة كانت الزاد الأعظم الذي أراد المسلمون التعلق به قبل كل شيء، حتى ولو أنها لم تعد تمثل شيئًا ملموسًا محسوسًا، وحتى لو اكتفت بأن تكون مجرد صورة مشجعة منعشة.

الحاضر ينير الماضي:

لوحظ مرارًا أن الحاضر غالبًا ما يكون دليلاً لا مثيل له لفهم الماضي. ولذا، تبين أن المسلمين المتعلقين جدًا بدينهم، تقبلوا القضاء على الخلافة بذعر وبمثابة مصيبة حقيقية، رغم تبلور القوميات، وظهور التيارات العلمانية، والتطور الفكري بأكمله الذي تلا الحرب العالمية الأولى. فقد عبر الهندي مولوي محمد بركة الله من مقاطعة بهوبال في كتابه المخصص لهذا الحدث[1]، عن قلق صادق صادر عن مسلم مثقف مقتنع بالفراغ الروحي الذي تركه زوال الخلافة بعد قرابة ألف سنة. وسبق لرشيد رضا[2]، الذي لم يتوقف نشاطه للدفاع عن الإصلاح الحذر والمطالبة به، حتى وفاته سنة 1935، أن تفطن منذ سنة 1922، «غداة الإعلان عن الخلافة الروحية الصادر عن الجمعية القومية الكبرى»[3]، إلى النهاية المحتومة، فحاول في تأليفه الذي عبر فيه عن انقشاع الوهم وكامل المرارة، إنقاذ المؤسسة المهددة بالزوال، عن طريق إدخال تطوير معين عليها. وكان صوت علي عبد الرازق فقط[4] مخالفًا، إذ أسس نظرية الفصل بين الدين والدنيا، فبقي معزولاً ولم يكن له صدى، وهذا أمر له دلالته. إلا أن زوال الخلافة لم يكن سوى تجسيم لحدث قديم تمثل في تفكك يعود إلى مطلع العصر الوسيط. وإن كان الشعور بهذا الزوال قاسيًا، فذلك لأن المسلمين في قرارة نفوسهم لم يرضوا أبدًا بهذا الانفصال وبصورة تامة في أي فترة من تأريخهم، ولا ريب أن الأمر كان أقل من ذلك في العصر الوسيط أكثر مما هو عليه في عصرنا. وحتى اليوم، ما زال ينحى باللائمة على «الفتنة

---

(1) أي الخلافة.

(2) ترجم H. Laoust كتابه «الخلافة والإمامة العظمى»، بعنوان *Le Califat dans la doctrine de Rasid Rida*.

(3) H. Laoust, *Le Califat dans la Doctrine de R. Rida*, p. 3.

(4) في كتابه «الإسلام وأصول الحكم»، القاهرة، 1925.

الكبرى» التي اهتز لها الإسلام بعد أن بدأ يستقر. فقد ثار طه حسين مؤلف «الأدب الجاهلي» على مخلفات الماضي، ولم يقدر على الخوض في هذا الموضوع[1]، دون أن نشعر معه، خلال سطور كتابه برجفة، ويبدون أن لا يعلمنا، وهذا له معناه، بأنه لم يرجع إلى أي تأليف باللغات الأوروبية في هذه المسألة، باستثناء حوليات Annali Caetani وبعض مقالات بدائرة المعارف الإسلامية. وقد تعاطف معه مالك بن نبي[2] من الجزائر وهو مؤلف يجهل العربية، لكنه مسلم غيور، فكتب يقول: «إن العالم الإسلامي عرف أول انقسام في معركة صفين، سنة 37 من الهجرة، لأنه تضمن تناقضًا باطنيًا تمثل في النزاع القائم بين الروح الجاهلية وروح القرآن»[3]. وما زالت «الفتنة الكبرى»[4] تحتل في القرن العشرين بالذات محور النقاش في هذه المواجهة الدائمة بين المسلمين وأرواحهم وتجاه خلافاتهم المستمرة. ولا زال الجرح الذي ظهر منذ أكثر من ثلاثة عشر قرنًا داميًا، والحنين إلى الالتحام المفقود لم يكل أبدًا. إن هذه الأحداث القليلة تعطينا فكرة عن تعلق المسلمين بالوحدة، وهو تعلق لا ريب أنه كان أقوى في العصر الوسيط، وهو دليل على إخفاق قوى الانفجار بمثل هذه السهولة وهذا الاكتمال.

تأريخ الأفكار السياسية والتفكك:

وبالفعل، فلا الأغالبة ولا أكثر الأمراء الذين تقاسموا غنائم بني العباس، صرحوا أبدًا باستقلالهم شرعيًا، بل اكتفوا باستقلال فعلي، وذهب بهم الأمر إلى أن رغبوا هم أنفسهم من الخليفة توليتهم، لإضفاء صبغة شرعية على سلطتهم في نظر رعاياهم. ولم يصل جهاز التفتت إلى أقصى حد في التطور. لماذا؟ كنّا أشرنا إلى تعلق المسلمين بوحدتهم. ويجب علينا الآن أن نبحث عن إجابة أدق لهذا السؤال في تأريخ الأفكار السياسية في العصر الوسيط. فلم يصنف المؤرخون[5] أبدًا هذا التأريخ، مع أنه جوهري لفهم الأحداث. لكن الأفكار السياسية كان لها، ربما في الإسلام أكثر مما هو عليه في

---

(1) في «الفتنة الكبرى»، 1 عثمان، 2 علي.

(2) في كتابه *Vocation de l'Islam*.

(3) المرجع السابق، ص 23 ـ 24.

(4) انظر كتاب هشام جعيط الأخير الذي يحمل نفس العنوان: الفتنة الكبرى].

(5) إن تأليف E.I.J. Rosenthal (*Political thought in Medieval Islam*) ليس سوى مدخل، كما بينه المؤلف، ولا يبحث في المسائل المرتبطة بالتأريخ.

أي مجتمع آخر، ثقل حاسم أحيانًا على سير الأحداث وعلى النتيجة النهائية للنزاعات. إن غلبة بني العباس تبقى غير مفهومة تمامًا دون خلفية المذاهب التي تنيرها. فالاعتزال الذي لا يمكن إنكار دوره الهام، قد نشأ عن موقف سياسي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى القدر[1] والإرجاء[2]، وكثير من المذاهب الأخرى. وهذا يعني ـ ونحن إنما نخاطر بتكرار قولة أصبحت مطروقة، دون فتح السبيل للدراسات التي كان يجب أن تنجز عنها منطقيًا ـ أن السياسة والدين يمتزجان امتزاجًا عميقًا. ولعل هذا هو السبب الجوهري الذي ضُحِّي من أجله بالمظهر الأول لفائدة الثاني، وقد تعلق الاهتمام أكثر بالأفكار الدينية التي اعتبرت في حد ذاتها حقائق لها ذاتيتها وتجردها، وكادت توضع في سياق هذه الأفكار، إن صح القول[3]. إن هذا الموقف هو موقف الفقيه، وهو مفهوم قطعًا ويكتسي عدة مزايا. لكن، في الإمكان كذلك عكس الاتجاه جيدًا، وتحويل الزاوية والتفكير في نفس الآراء التي تعرض علينا كشواهد للإيمان أو كمبادىء فقهية خالصة، في كنف المنظار السياسي والتأريخي. وسوف ندرك حينئذ أن مجموعة النظريات هذه حية بصورة غريبة، وممتزجة تمامًا بالأحداث. وبالفعل، فإن الأحداث هي التي تدفع بالبشر إلى التفكير واتخاذ موقف، اعتبارًا للمقولات الخاصة التي يفكرون بها ولثقافتهم، ومزاجهم الخاضع لكل أنواع الإحكامات الاجتماعية والاقتصادية، يضاف إلى ذلك إجمالاً، نظرتهم الشخصية المادية والماورائية للعالم. ولئن كانت الأفكار السياسيّة حينئذ تكتسي صبغة دينية في نفس الوقت لا سيما في العصر الوسيط، وذلك بصورة جزئية أو كلية، فإن هذا أمر يضفي عليها في مجتمع يكون فيه كل تأويل مصاغ حتمًا في عبارة ماورائية، صدى ووزنًا معينًا، ويجعل البحث فيها من طرف المؤرخ، أمرًا لا مفر منه وزيادة، لتفهم الحدث وتوضيحه. فهل يمكن أن نتصور فعلاً أن في هذا المجتمع القروسطي، الذي

---

(1) انظر مثلاً بحثًا لـ H.S. Nyberg عَمْرو بن عبيد وابن الروندي (Deux réprouvés) في *Classicisme et déclin culturel dans l'histoire de l'Islam*، ص 125 ـ 136، خاصة ص 126 ـ 127.

(2) يفيد هذا المذهب أنه يجب الإمساك عن تقويم أعمال البشر، ولو كانت من المحرمات، بل إنه يجب تحكيم الله في شأنهم، ومصدر هذه الفرقة ونتائجها الانشغال بتجنب معارضة السلطة، والرضى بشرعية جميع الدول القائمة، مهما كانت سيرة أصحاب السلطة أي بني أمية في هذا المقام.

(3) يجب الإشارة خاصة إلى تأليف H. Laoust (*La profession de foi d'Ibn Batta*)، الذي أبان فيه المؤلف، في مقدمة ثرية، الأهمية الكاملة للأفكار في تطور التأريخ. راجع تحليلاً للكتاب بقلم كلورد كاهن في *Revue Historique*, n⁰ 453, pp. 148-149، وتحليلاً لمحمد الطالبي في *Les Cahiers de Tunisie*, 1959, n⁰ 28. pp. 548-549.

تعلق تعلقًا شديدًا بالإسلام وعج بالقصاص والأولياء والفقهاء والعلماء الكثيرين المبجلين اليقظين، يمكن لسير الوقائع والأحداث أن يفلت من دفع قوة الأفكار ومن الكلمة المتحمسة التي تقام عليها؟ فمهما كانت صيغة هذه الأفكار، فهي تكتسي مظهرًا سياسيًا. ولئن وصلتنا في أغلب الأحيان عن طريق مؤلفات الفقه، فلأن الساسة كانوا فقهاء آنذاك. والثابت هو أن قوة الأفكار وتأثيرها على سير التأريخ، لا يرجع أصلها إلى القرن الثامن عشر والأحقاب الموالية.

الأمـــة:

من أهم الأفكار التي بدونها يبقى تأريخ العصر الوسيط مشوبًا بالغموض، الفكرة التي تستمد جوهرها وقوتها من مفهوم الأمة[1]. فقد كتب C.A.O. van Nieuwnhuijze[2] قائلاً: «يمكن أن يحرر تأريخ الإسلام إلى حد ما، كتأريخ للكيفية التي وقع بموجبها تصور هذا الكيان الوظيفي أساسًا، ألا وهو الأمة، وذلك في الظروف المتفوقة للعصر، وهي ظروف كانت بمثابة إحداثياته المفترضة. ويمكن كذلك أن يدرس موقف الإسلام في فترة معينة بالنظر إلى الكيفية التي يحاول بها المسلمون تفهم الأمة، فيحققونها عند إدراكهم لها ومهما كان المحتوى الذي ضمنه المسلمون لمفهوم الأمة فأنجزوها، فقد عبر هذا المدلول دائمًا عن المطالبة «بقاعدة للحياة» مشتركة، وعن إرادة «العيش معًا» التي اعتبرها L. Massignon[3] بحق، إحدى العلامات المميزة للأمة. فالأمة جماعة، اجتمعت تدريجيًا حول الرسول، فأعدت له الأنصار و «الأمة» ـ كما أن الرسل الآخرين كانت لهم «أمم» ـ وتنبهت فجأة لذاتها في ظروف مأسوية لم تنس أبدًا بعد ذلك، حين تناثرت

---

(1) انظر *E. I.* راجع أيضًا L. MASSIGNON L'Umma et ses synonymes: notion de (Communauté) (Sociale» en Islam, *R.E.I.*, 1941-1946, pp. 151-157.

ويمكن كذلك مراجعة الفصل السابع (Communauté musulmane et Communautés chéretiennes) من تأليف الأب جان عبد الجليل (*Aspects intérieurs de l'Islam*, pp. 182 et s.) الذي كتب يقول (ص 182): «الإسلام هو الأمة الأكثر التحامًا كأمة إسرائيل، وربما بعدها».

انظر أيضًا: Dr. Ilse LICHTEHSTADER (From particularism to Unity: race, nationality and minorities in the early islamic empire, *Islamic Culture*, col, XXIII, fasc. 4, oct. 1949, pp. 251-280).

حيث درس المؤلف مفهوم الأمة (ص 260 ـ 263).

(2) في بحث بعنوان *The Ummah-Analytic Approach*, SI, x, p. 18.

(3) *Introduction á l'étude des revendications islamiques*, *RMM*. xxxIx, p. 5.

صحف القرآن في صفين (26 ـ 7/657)، لإصلاح ما أفسدته القطيعة ـ ولا يهم أن يكون هناك زور أم لا ـ على رؤوس رماح جند معاوية ونودي على المقاتلين بالوحدة والتحكيم تحت حماية الكتاب المقدس. وقد عبّر القرآن عن ذلك بصريح العبارة. قال الله تعالى: ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون. ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البيّنات وأولئك لهم عذاب عظيم﴾[1]. وقال أيضًا: ﴿إنما المؤمنون إخوة﴾[2]. فتجد الأمة إيمانها وميثاقها وشعارها في كتاب وحيد دائم غير مخلوق ـ حسب الرأي الأكثر شيوعاً ـ هو كلام الله المحفوظ عنده، وهو أعظم ذخر للمؤمنين، وهو صلة لا تنفصم وختم لوحدتهم حتى الأزل. وتكتسى هذه الصلة صبغة روحانية. فهي توحّد وتلزم أهل القبلة وجميع أولئك الذين يتجهون إلى مكة، خمس مرات في اليوم، في حركة شعائرية موحدة، وعمل ديني بلا ريب يوحد ويقوي الشعور بالالتحام. إن الأمة هي في آن واحد رمز للالتحام وقوة موحدة. والقرآن قطبها الجاذب، والرسول جامع شتاتها، والمثل الذي اتجهت وتدنت إليه دائمًا هو أن تكون جماعة أصيلة، ومجتمعًا بدون تصدع، ومجمعًا متحدًا. وإن إرادة الإجماع هذه التي اقتفى آثارها ملاحظ مدرك مثل جاك بارك[3]، وتابع انبثاقها وقوتها المهيبة الضخمة حتى في الدول العربية الحديثة وعند العلمانيين المعاصرين، قد أثرت في جميع ميادين الفكر الإسلامي، لا سيما منها الميدان الذي يمثلها أحسن تمثيل، وهو الفقه، في شكل الإجماع[4]. إن هذه الإرادة لهي من أعمق الرغبات وأكثرها دوامًا عند الأمة. وهي أيضًا منقذة وضامنة للعصمة. وقد نسب إلى الرسول حديث شهير يقول فيه: «لن تجتمع أمتي على خطإ»[5]. ولذا، فإن شعور الأمة بالتضامن المادي والروحاني قوي، وهو يوجد بين أفرادها، وكذلك شعورها بدورها

---

(1) سورة آل عمران، 104 و 105.

(2) سورة الحجرات، 10.

(3) انظر كتاب *(Les Arabes d'hier á demain)* ص 29: «تبحث هذه المجتمعات عن قوتها في توترها الحماسي، أو في إجماع الأمة. وحتى تخطيطاتها، فهي تبدو من عدة وجوه كأنها تنقل إلى المجال الاقتصادي مبدأ المركزية القديم في الفقه». انظر أيضًا ص 122.

(4) في خصوص الإجماع ، راجع بحثًا جيّدًا لـــ HouRANI *The basis of authority of Consensus Y.F.* *(sunnite Islam, S.I.*, XXI (1964), pp. 13-60).

(5) انظر WENSINCK *(Concordance, I. 97)*، ذكر WENSINCK بنفس المرجع صيغة أخرى مثبتة: «لن تجمع أمتي إلا على هدى».

ـ فهي شاهدة بمثالية سلوكها الدنيوي عن صدق الرسالة ـ وبفضلها. وفي نهاية الأمر، فسوف تنجو بذاتها جميعًا بفضل شفاعة الرسول. وكل شيء يشعرها بوحدتها ووحدوية مصيرها في الدنيا والآخرة. إن هذه الأمة المتجهة نحو العالمية بفضل الرسالة والمرتكزة على عقيدة مناضلة ممارسة، هي أمة روحانية يكون فيها الرباط دينيًا أساسيًا. إلا أنها لا تظهر في كامل سلطانها ولن يتضح لها الشعور بذاتها إلا إذا برزت على الصعيد الزمني إن صح القول، وتجسمت في بيئة جغرافية واجتماعية هي دار الإسلام، وجسمها شخص هو الخليفة الذي هو القائد الروحي والحاكم في آن واحد، ولذا، فقد اتصفت بميزات معينة خاصة بها وجهت تأريخها بأكمله، وميزتها عن الأمم الأخرى التي لها عقيدة. فقد كتب L. Gardet[1]: «إن وحدة الأمة المسيحية تسمو على الأرض التي يجب أن تعيش فيها، فتكفل بذلك الازدهار للقيم الدنيوية ذاتها، على الصعيد الخاص بها. أما الأمة الإسلامية، في شكلها المثالي، فليست فوق القوميات، بل إنها «الأمة» الوحيدة التي لها الحق في الوجود الكامل على الأرض». ويفسر هذان التصوران المتعارضان تأريخ الحضارتين، الحضارة المسيحية والحضارة الإسلامية، ويفهمان من خلالهما. ذلك أن أتباع الإسلام لم يجرّبوا الحياة الاجتماعية في نفس الظروف التي مارسها رعايا القياصرة الكفّار، مع كل التكييفات التي يتطلبها هذا الوضع. ولذا، فقد جهل المسلمون حتى عهد قريب التشريع الترابي[2] (jus loci). إذ أن الديانة وحدها هي التي تمنح صفة المواطن. وهذا L. Gardet من جديد يلاحظ الشعور القوي جدًا الذي يحدو المسلمين، حتى في أيامنا، بأنهم ينتسبون لنفس «الأمة» ـ أمة محمد ـ التي تجهل الحدود السياسية. فما إن عاش المرء في البلاد الإسلامية وتابع الظواهر الجماعية للإسلام، التي جدت في الماضي والحاضر، حتى يلاحظ حدثًا مزدوجًا، فيجد قبل كل شيء الرابط القوي إلى أقصى حد، الذي يوحد بين المسلمين ويكوّن منهم أمة حقًا، تتمتع بصفتها تلك وبشعور بذاتها جد قوي إذ يوجد عند كل مسلم وعي غامض على الأقل، بالحياة وبالقيمة السامية لهذه الأمة. فيمكن أن يكون المسلم جاهلاً جدًا، وهذا شأنه، ويمكن أن يكون أيضًا «متطورًا» جدًا، وربما متشككًا قليلاً تجاه معتقداته الدينية التقليدية، لكن الشعور بالرباط الذي يشده إلى كل مسلم آخر، وإلى كل المسلمين الآخرين كافّة، لا يقهر لذلك»[3]. إن هذا

---

(1) *La Cité musulmane*, p. 28.

(2) لم تعدل السلطنة العثمانية عن التشريع الديني في نهاية القرن التاسع عشر إلا تحت ضغط الدول الأوروبية.

(3) L. Gardet, *La Cité musulmane*, p. 193.

الشعور بالانتساب إلى نفس «الأمة»، الذي لم يزل رغم ما مارسته مختلف التيارات الحديثة والعلمانية والتقدمية وغيرها من تأثير، لا شك أنه كان أعظم قوة كذلك وأعظم ضغطًا في العصر الوسيط. ومن الثابت أنه كان في مقدور عدد قليل جدًا من المسلمين التعريف بالأمة التي كانوا متعلقين بها. ومن المحقق أن هذا المدلول لم يكن واضحًا جدًا ـ وهو غير واضح أيضًا في عصرنا ـ في جميع الضمائر، لكنه كان حاضرًا في جميع القلوب بلا ريب. إنه يمثل كلمة جوهرية ـ كما هو الشأن بالنسبة إلى كل عصر ـ في لغة الدين والسياسة، وكان يعبر عن اعتناق للدين. فكان مشحونًا لذلك بمحتوى عاطفي شديد له من القوة ما يكفي لاستقطاب الطاقات وتسليح الأيدي عند الحاجة. ولم يكن لأي أغلبي ولا لأي حاكم آخر أن يعترض على هذه الفكرة القوية أو يتجاهلها[1]، ولا أن يخطىء المبدأ المقدس للوحدة الخالصة لدار الإسلام، دون أن يقصي نفسه من الأمة، أي من مجموعة المؤمنين الحقيقيّين، تلك المجموعة التي لا يسلم المرء خارجها، ودون أن يعرض نفسه لأفدح المخاطر.

الشريعة كقانون وحيد، عامل آخر من عوامل الوحدة:

ولذا، يمكن أن يغتصب الأمراء الحكم، لكونهم انفصلوا عن الخلافة التي بقوا لا محالة مرتبطين بها بصورة شكلية، عن طريق تفويض الخليفة للسلطة، ذلك التفويض الذي تصوره الفقهاء طبقاً لمبدأ الضرورة، وذلك لإنقاذ وحدة الأمة مهما كان الثمن. لكن الاستقلال شرعًا لا يتصور عمليًا، لوجود الأمة والجماعة فعلاً. ذلك أنّ هذه الأمة تشعر بوحدتها خاصة وهي تخضع لقانون وحيد هو الشريعة، والشريعة[2] هي الجادّة التي تقود إلى المنهل، وقد صارت في نظر المسلمين طريق النجاة التي سطرها الله ورسوله ﴿ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون﴾[3]. ويلح القرآن على أن

---

(1) كتبه G.E. VON GRUNEBAUM (SI, xiv, 125) بعنوان (*Nationalism and Cultural Trends in the Arab Near East*).
قال: «In the past, various (nationalistic) movements- appearing for the most part in the guise of religious reform or dissent - did threaten or actually disrupt the political unity of Islam but left intact, in the minds of the Muslim communauty, its religious and cultural oneness».

(2) انظر *E.I.* s.v.

(3) سورة الجاثية، 17 ـ 18. انظر ترجمة بلاشار، ص 530، والملحوظة المصاحبة لهذه الترجمة. وقد أصبحت هذه الآية أساسًا للفقه لدى الفقهاء الذين ألزموا بالعمل به.

يتبع المؤمنون شريعة الله. وبالفعل، لا تعترف الأمة إلا بشارع واحد هو الله الذي شاء أن يكون محمد رسوله الأمين ولا يهم كثيرًا ما توصّل إليـه العلم الحديث من نتائج في خصوص التركيب التدريجي للشريعة واقتباساتها العديدة مما وجد في القديم، ومن المؤثرات الأجنبية[1]. ذلك أن الشريعة في نظر المسلم، خاصة في العصر الوسيط، صادرة عن الله بلا منازع، فهي شريعة الله، والسبيل الواجب توخّيـه في جميع فصائل الحياة عامة. فلا ينجو أي مظهر من النشاط البشري من قواعدها وأخلاقياتها. وفي نهاية القرن الثامن، أي في العصر الذي يعنينا، أصبحت طريق البداية، وهي طريق ذات معالم ما زالت غير ثابتة، طريقًا مرسومة بدقة ومتّسمة بشيء من الصرامة، بفضل علم الفقه[2].

«كان فقهاء عديدون محترزون يحرسون في كل مكان من دار الإسلام ـ وقد كانوا متنبّهين ويقظين في القيروان بصورة خاصة ـ اتجاه هذا الطريق وتوجيهها وجهة مستقيمة، وهي متسعة بالقدر الكافي لسلوك ثنايا مغايرة أو موازية، لكنها لا تترك أي شيء للصدفة. فليست الشريعة صيغة من «القانون»[3]. وهي كنظرية للواجبات، معصومة، تتضمن كامل الحياة الدينية والسياسية والاجتماعية والمنزلية والفردية لمن ينتسب إلى الإسلام، في كامل امتداده وبلا استثناء، وحياة غير المؤمنين به المقبولين، بحيث إن ظواهر وجودهم لا تضر بأية صورة كانت بالإسلام»، هذا ما كتبه Schacht[4]. وهي لا تمد الفرد بما يجب تجنبه فقط، ولا تقتصر على نظام من العقوبات الدنيوية، بل تدل على الأمر المستحب والمكروه والحلال وما لا يؤبه به، ولا تتورع في ضبط قواعد الطعام والحياة الجنسية. وتمتدّ تقريراتها الدينية إلى جميع ظروف الحياة، وبفضلها تشترك وتمتزج الحياة الدنيوية وحياة الآخرة. ولذا، فلا يوجد أيّ تنافس بين السّلطتين [الدينية والسياسية]. ولا وجه للمقارنة مع المواجهة التي جدت بين الأمبراطور والبابا[5].

---

(1) راجع في خصوص هذه المسائل مثلاً J. Schacht (*The Origins of Mohammadian Jurisprudence*).

(2) اسم فاعل من فَقَه، يعني حقق في العمق ونفذ تمامًا إلى المعنى. ولذا، فالفقه هو الإدراك الكامل والشرح اللائق لمقصد المشرع، أي الله. والفقيه هو من امتلك ناصية هذا العلم.

(3) الأمر الدال أن مقترح ابن المقفع في «رسالة في الصحابة»، الخاصّ بتصنيف مجلة يصدرها الخليفة لم يعمل به. انظر في خصوص هذه المسألة: E.I.J. Rosenthal (*Political Thought*, pp. 72-74)؛ J. Schacht (*The Origins of Muhammatian Jurisprudence*, p. 95).

(4) انظر مادة شريعة، جـ 4 (في *E.I.*)، ص 332، العمود الثاني.

(5) انظر في خصوص هذه المسائل، مثلا: Pÿcaut . ÿ (*du conception la sur Etude ,III âlexandre pouvoir pontifical dans sa pensée et dans son œuvre: et la théocrathie, l'Église et le pouvoir*).

والشريعة في مبدئها على الأقل، هي القانون الوحيد المودع عند الفقهاء الذين يقومون بشرحه. وقد تطورت والحق يقال، لما رفضت أي تواطؤ مع السلطة، على هامش الواقع وحملت غالبًا على التخلي لفائدة الوقائع الملموسة، وعدلت عن التغلب على حصون العوائد القديمة[1]. إلا أنها أصبحت مثلاً أثّر تأثيرًا عميقًا ولا زال، في عقل كل مسلم. فالشريعة أمدت الأمة بأسلوبها الخاص في الحياة، حتى وإن لم تطبق كلها وفي كل مكان. وهي التي وضعت المميزات النوعية للأمة، وأكسبتها مظهرًا خاصًا يميزها ويحدّد موقعها ويدعم شعورها بنوعيتها ووحدتها. وقد كانت الشريعة العنصر الأساسي للثقافة الإسلامية في العصر الوسيط، فمنحت أفكار المسلمين الذين كانوا متشبعين بها بصور مختلفة، دائمًا في العصر الوسيط، نوعية معينة متشابهة. ذلك أنّ الشريعة أسلوب شامل مثالي للحياة، قرره الله للأمة. وبفضل صوغها للعقول والقلوب، يسرت التأثير، لا سيما وأنه لا وجود لأيّ حدّ يفصل ويعزل مختلف مناطق دار الإسلام بعضها عن بعضها، مهما كان نظامها السياسي[2].

حزب المعتزلة مؤيد لبني العباس:

إن هذا الشعور باتحاد أمة شاعرة بتميزها، وغيورة على وحدتها، ومقتنعة بأنها سائرة في سبيل الله، قد كان بلا شكّ عاملاً كبيرًا لإبطال أو إيقاف قوى التفكك التي كانت تنخر المملكة الإسلامية. وقامت عوامل أخرى أيضًا بنفس الشيء، ولا يمكن تحليلها جميعًا. فقد أيد حزب المعتزلة[3] بني العباس بصورة خاصة، وهو حزب وصل إلى ذروة

---

(1) حتى في أيامنا هذه، أمكن أن يحتفظ البربر في شمال إفريقيا «بقانونهم» العرفي القديم حيًّا، في مناطق معزولة. راجع مثلاً G. Surdon (*Esquisses de droit coutumier marocain*))، حيث لاحظ المؤلف «تعلقًا صوفيًا للبربر بعوائدهم» (ص 5)، وهي عوائد غالبًا ما لا تتفق والإسلام. وكذلك الشأن في الشرق عند بعض القبائل، كقبيلة الشمّار مثلاً، شمال العراق.

انظر: R. Montagne (*La civilisation du désert, nomades d'Orient et d'Afrique*, Paris, 1947, pp. 94-98).

انظر أيضًا في خصوص مسألة العلاقة بين الشريعة وعادات الأهالي الحية، J. Berque (*Structures sociales du Haut-Atlas*, pp. 237-400).

(2) انظر S.D. Goiten (The Unity of the Mediterranean World, in the *"Middle"* Middle Ages, *S.I.*, xii, pp. 29-42).

(3) انظر *E.I.*, s.v. نادر (فلسفة المعتزلة فلاسفة الإسلام الاسبقين)، وأبو ريدة، (إبراهيم بن سيّار النظّام وآراؤه الكلامية)، وأحمد أمين (ضحى الإسلام).

مجده بالفعل في نهاية القرن الثامن [من الميلاد] وبداية القرن التاسع. وقد جمع النخبة المفكرة عهدئذ. وكان اتجاهه عقلانيًا يمتاز باستعمال الجدل، وهو أمر خطير على خصومه. لم يعد يخامرنا شك اليوم أن هذا الحزب قد نشأ، مثل حزب الشيعة وحزب الخوارج، من مشاغل سياسية. فلم يرد بعضهم اتخاذ موقف بين علي وخصومه، بل فضلوا الاعتزال (أي الحياد) فاصطلح على تسميتهم بالمعتزلة. ثم ظهر مذهب، وهو طبعًا علم ديني له انعكاسات سياسية، فأضفى على هذا الحزب كيانه، وقد كان المعتزلة أعداء لبني أمية وللشيعة والخوارج، أي لجميع الأحزاب التي ساهمت في الفتنة وكانت مسؤولة عنها، بدوافع مختلفة. ولذا، أيد المعتزلة بني العباس. كتب شارل بيلا يقول: «إن حماة الدولة [العباسية] الوحيدين هم المعتزلة الذين أجبروا على ذلك بأن أصبح مذهبهم بمثابة دينًا للدولة»[1]. وهكذا دافع المعتزلة حينئذ عن الدولة العباسية، وساهموا في تركيز سلطانها على مملكة شاسعة ومتداعية. واشتهر أحد المعتزلة الذائع الصيت ـ وهو الجاحظ ـ في ذلك الدفاع عن بني العباس الذين أيدهم بلا تحفظ ـ وكل ما كتب عن تقلب رأيه لا أساس له من الصحة[2] ـ في كتبه المختلفة[3].

موقف حزب السنّة:

لقد استفادت الدولة العباسية أيضًا من تأييد غير مباشر وأكثر نجاعة، مصدره السنة[4] وهو حزب الأغلبية الساحقة للأمة. وكان حزب السنة، بعدد أتباعه وحماس العقائد التي كان يوحي بها، يشكل بلا ريب أعظم قوة وأكثرها تنظيمًا ـ بفضل الفقهاء الكثيرين الذين كانوا ينتسبون إلى هذا المذهب ـ من بين القوى القائمة في الدولة حتى في المواضع القاصية ـ وقد كانت القيروان أحد حصونه الأكثر مناعة ـ والمؤثرة تأثيرًا بالغًا في الغالب، في مصير العالم الإسلامي.

إلا أن مذهب السنة لم يكن حزبًا عباسيًا بأتمّ معنى الكلمة. إذ لم يتحالف أي

---

(1) انظر *A.I.E.O.*, 1952, 8, p. 307 النابتة Ch. Pellat اعترف المأمون (198 ـ 218/813 ـ 833) بالاعتزال كمذهب للدولة، ثم تخلى عنه المتوكل حالما تولى الحكم سنة 232/847.

(2) انظر Ch. Pellat (*Le Culte de Mu 'awiyya au IIIe siècle de l'hégire, S.I.*, 1956, vi, pp. 59-60).

(3) مثل النابتة، وكتاب استحقاق الإمامة، ومناقب الترك وسائر جند الخلافة الخ...، انظر E.I.J. Rosenthal (*Political Thought*, pp. 75-77).

(4) انظر *E.I.* s.v.

واحد من المؤسسين الكبار لمذاهب السنة الأربعة مع بني العباس. بل بالعكس، أبدوا جميعًا ودًّا يختلف قوة نحو أعدائهم العلويين، أو عارضوهم بشدة متغيرة في مسائل مذهبية وعقائدية. فقد سجن أبو حنيفة[1] (80 ـ 150/699 ـ 767) عقب الأقوال الطائشة التي أيد فيها العلويين، النفس الزكية وأخاه إبراهيم اللّذين تمردا سنة 145/762 على المنصور (136 ـ 158/754 ـ 775)، وتوفي بالسجن. وفي نفس الفترة (سنة 147/764) ولأسباب مماثلة، جلد مالك[2] (90 ـ 179/709 ـ 796)، وسجن الشافعي[3] (150 ـ 204/767 ـ 820) سنة 187/803، صحبة عدد من العلويين، وذاق ابن حنبل[4] (164 ـ 241/780 ـ 855) الجلد والسجن، لأنه رفض الموافقة على نظريّة خلق القرآن. إنها أشهر الأمثلة وأبلغها، لكنها ليست الوحيدة التي يمكن ذكرها. ويمكن أن يفسر الأصل الشيعي المتطرف لبني العبّاس، وقد أنكروه بعد الحصول على الانتصار، مع عدة عوامل أخرى تختلف تشعبًا، هذا التحفّظ الذي أبداه السنيّون، وقد بلغ حد العداء الصريح، دون أن يفضي أبدًا إلى المشاركة النشيطة الفعلية في العصيان.

ويمكن أن نذكر كذلك عددًا كبيرًا من السنيين الذين عملوا مع بني العبّاس، خاصة بعد أن انفصل المتوكل (232 ـ 247/847 ـ 861) منذ انتصابه في الحكم، عن المعتزلة. وأثناء الفترة السابقة، كانت أهم شخصية من السنة قدمت تأييدها للدولة هو أبو يوسف[5] (113 ـ 182/731 ـ 798) بلا منازع، وهو من أكبر تلاميذ أبي حنيفة، وقد نال لقب قاضي القضاة لأول مرة في الإسلام، وهي خطة برز فيها فعلاً بفضل مهارته ومرونته. إلا أن مذهب السنة بصورة عامة اتخذ موقفًا متغيّرًا ومعتدلاً تجاه العباسيين. وفضل البقاء في موقف، حذر ضروري للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعدم التضامن، وحتى مقاومة «أمراء هذه الدنيا» عند الضرورة. ولم يؤيد أهل السنّة الدولة ـ إذ أن كل خليفة بويع شرعًا وكان نسبه قرشيًا، فهو شرعي ـ بل أيدوا المبدأ المتمثل في واجب حماية وحدة الأمة، وسلامة دار الإسلام، والنظام العام. ولذا، فمن الضروري

(1) انظر .E.I. s.v، بحث لـ J. SCHACHT، وأبو زهرة، وأبو حنيفة، حياته وعصره آراؤه وفقهه، القاهرة، 1945، خاصة ص 160 وما يليها.

(2) .E.I., s.v.

(3) .E.I., s.v.

(4) .E.I²., s.v، أحمد بن حنبل، بحث لـ H. LAOUST، أبو زهرة، ابن حنبل، حياته وعصره، آراؤه وفقهه، خاصة ص 151 وما يليها.

(5) بحث J. SCHACHT (E.I²., s.v.).

تأييد السلطة، حتى وإن لم يمارسها أصلح الرجال، أو على الأقل أن لا يشهر السيف في وجه السلطة، طالما أن قواعد الإسلام الكبرى لم تكن في خطر. وقد استفاد العباسيون بطريق غير مباشر من هذا الموقف، فوجدت قوى التفكك في مذهب السنة أكبر عائق لتطورها الكامل.

عمل الحزب السني تمثل في هيكل مختص بالحكم الإلاهي ملائم للسلطة وللسلامة الترابية:

الولاء والحكم على التمرد: إن أهمية المذاهب الربانية ونتائجها على حياة الدولة بديهية جدًّا، خاصة إذا تعلق الأمر بالعصر الإسلامي الوسيط، فلن نفرط في الإلحاح عليها. وقد لعب أهل السنة أهم دور في بناء الجهاز الخاضع للحكم الإلاهي، ذلك الجهاز الذي عاشت بفضله الدولة الإسلامية طيلة قرون كثيرة، ولم يُلْغَ رسميًا إلا في نهاية الربع الأول من القرن العشرين، وقد اعتمد الكتاب والسنّة كالعادة. ﴿يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله والرسول وأولي الأمر منكم﴾[1]، هذا ما صدح به الكتاب المبين الذي شهّر مرارًا بالاضطراب والفوضى. وتجاوبت عدة أحاديث مع القرآن، ولا يهم هل كانت صحيحة أم لا. فالأحاديث الكثيرة الموضوعة لأن الحاجة كانت ماسة إليها، ملزمة كالأحاديث الأخرى، وتكشف أكثر عن المشاغل الدينية التي أوحت بها. ويوجد كتاب ثمين بصورة خاصة في هذا الصدد، لأنه محرر في الوقت الخطير الذي يهمنا بالذات، وهو يتجه إلى الخليفة، ويشكل حجة سياسية ذات أهمية كبرى، نعني به كتاب الخراج[2] الذي ألّفه قاضي القضاة أبو يوسف، ويتجاوز موضوعه الخراج المشار إليه في العنوان. وقد وردت في المقدمة المعروضة في شكل «نصيحة» للأمير، عدّة أحاديث منسوبة كلها إلى الرسول ومروية بسند كبار الصحابة، وهي تحثّ على الخضوع بلا شرط، وتنكر بلا تردد العصيان. وقد جاء في هذا الكتاب ما يلي[3]: «ليس من السنة أن تشهر السلاح على إمامك»، «من فارق الجماعة والإسلام شبرًا، فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه»، «لا تسبوا الولاة، فإنهم إن أحسنوا، كان لهم الأجر، وعليكم الشكر، وإن أساؤوا،

---

(1) سورة النساء، 59.

(2) أبو يوسف، كتاب الخراج، ترجمة E. FAGNAN بعنوان *La livre de l'impôt foncier*.

(3) أبو يوسف، كتاب الخراج، ترجمة FAGNAN (13 ـ 14). ويمكن وجود نفس الأحاديث وغيرها كثير مشابهة في جميع كتب الصحاح.

فعليهم الوزر وعليكم الصبر، وإنما هم نقمة ينتقم الله بهم ممن يشاء، فلا تستقبلوا نقمة الله بالحمية والغضب، واستقبلوها بالاستكانة والتضرع». ولا يمكن تأييد السلطة بأكثر من هذا. وسواء كانت هذه الأحاديث صحيحة أو موضوعة، فهي مساهمة لا يستهان بها من أهل السنة لفائدة السلطة، وهي تعبر بوضوح عن مفاهيمهم السياسية. ذلك أن التحذير من مغبة العصيان الذي لم يكن في الأصل مختصًا بالإسلام، إذ أنه موجود حتى في العهد القديم[1]، قد أصبح هكذا موقفًا خاصّاً بالسنة، وبين أهل السنة، لم يمثله أحسن تمثيل سوى إمام مذهب معروف مع ذلك بعدم التقيّد، ألا وهو أحمد بن حنبل الذي مارس تجربة الظلم في شخصه، لكنه لم يتوان عن التصريح بأن «الصبر تحت لواء السلطان على ما كان منه من عدل أو جور، ولا يخرج على الأمراء بالسيف وإن جاروا»[2]. ولما غادر إفريقية حوالي سنة 798/182، كان سني آخر أقل منه شهرة، وهو المالكي ابن فروخ قد أزعج أيضًا من طرف الممثلين المحليين لبني العباس، ففكّر في التمرد عليهم وتاب علنًا، كما روي، كأنه مذنب، لأنه أيد لحين شرعية حق الثورة[3].

الخضوع للسلطة عمل إيماني: إن الخضوع للسلطة، الذي نُودِي به في البداية في صيغة حديث، تقرر بعد ذلك كعمل إيماني لا تخلو منه أية عقيدة سنية، سواء كان ضمنيًا أم مؤكدًا بقوة ووضوح. وقد جاء في الجزء الأول[4] من العقيدة المنسوب إلى أحمد بن

---

(1) ورد بكتاب الملوك أن «العصيان أذناب كالتأله وأن المقاومة مشابهة لعبادة الأوثان»، كما ذكر ذلك M. PACAUT في كتابه *La théocratie*، ص 93. لنذكر أيضاً هذه الفقرة من رسالة القديس بولس إلى الرومان: «على كل شخص أن يخضع للسلط القائمة، إذ لا وجود لسلطة إلا من الله، وأن السلط الموجودة أقامها الله. فمن قاوم السلطة ثار على النظام الذي أقامه الله». (*La Sainte Bible*, III, 3562).

(2) ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد بن حنبل، طبعة القاهرة، 1931/1349، ص 176. انظر أيضًا بنفس الكتاب، ص 75.

(3) انظر محمد الطالبي، تراجم أغلبية من مدارك القاضي عياض، ترجمة عبد الله بن فروخ، رقم 5، ص 32 ـ 33 من المخطوط. انظر في خصوص التاريخ غير المؤكد بالمرة لوفاة ابن فروخ، ص 33، ملحوظة 12. راجع أيضًا ترجمة ابن فروخ في طبقات أبي العرب، ص 35، والرياض للمالكي، ص 118. راجع E.I.J. ROSENTHAL, *Political Thought*, p. 44، بشأن ذم العصيان وتفضيل السنة الدائم للسلطة على الفوضى.

(4) رواه أحمد بن جعفر بن يعقوب الإصطخري تلميذ ابن حنبل، في «طبقات الحنابلة» للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء، الجزء الأول، ص 26 ـ 27. اقتبسنا ترجمة المقالة المذكورة عن H. LAOUST (*La Profession de foi d'Ibn Batta*, Damas, 1958, p. 127, note 1). انظر أيضًا تأريخ ابن عساكر، الجزء السادس، 175 ـ 177.

حنبل ما يلي: «والانقياد إلى من ولاه الله أمركم، لا تنزع يدًا من طاعته، ولا تخرج عليه بسيفك حتى يجعل الله لك فرجًا ومخرجًا. ولا تخرج على السلطان، وتسمع وتطيع، ولا تنكث بيعة. فمن فعل ذلك، فهو مبتدع مخالف مفارق للجماعة. وإن السلطان بأمر هو لله معصية، فليس لك أن تطيعه البته وليس لك أن تخرج ولا تمنعه حقه. والإمساك في الفتنة سنّة ماضية واجب لزومها، فإن ابتليت فقدّم نفسك دون دينك، ولا تعن على فتنة بيد ولا لسان، ولكن اكفُفْ يدك ولسانك وهواك. والله المعين». إن ولاء الرعية نحو قائد دار الإسلام يعتبر بهذه الصورة جزءًا لا يتجزأ من الإيمان.

وقد ارتبط بهذا الولاء بالضرورة، عدم إثارة القضايا التي من شأنها أن تزرع الشقاق وأن تسعر أو توقظ خصومات قديمة، خاصة تلك التي قسمت المسلمين عند وفاة عثمان، وامتحنت وحدة الأمة امتحانًا عسيرًا. ولذا، تؤيد كل العقائد[1] السنية ترتيب توالي الخلفاء الراشدين الأربعة على الحكم، وتصرح بأنه مطابق لترتيب استحقاقهم. وتلح بالخصوص على ضرورة الامتناع عن التحيز لجانب المتنازعين في الحرب الأهلية الأولى، وتجنب إثارة رماد الفتنة القديمة. كما ترمي إلى مصالحة الأمة مع نفسها على أساس قبول إمامة قريش، وبالتالي إمامة بني العباس، وإجلال الصحابة، على قدم المساواة ـ وهم الذين لا يجب التحدث عنهم إلا بعبارات المديح ـ بمن في ذلك معاوية. ولا ريب أنه ينبغي فهم تقديس النابتة من ذوي النزعة الحنبلية، لمؤسس دولة بني أمية، من هذه الوجهة.

ولم تتطوّر العقيدة الإسلامية إلا منذ ظهور الخوارج والشيعة، أي بداية من اتخاذ المواقف السياسية. ولذا، تحتوي كل عقيدة على جانب سياسي. ذلك أن سياسة أهل السنة الواردة في عقيدتهم ترمي إلى وقاية وحدة الأمة وسلامة الفضاء الذي تمتد عليه، حتى ولو أدى ذلك إلى الرضى بالجور. ويحرم لا محالة درء الشر بالشر، أي بالسلاح، لكن يكون الفهم خاطئًا، إذا ما استخلصنا أن موقف السنة تمليه خشية ما، أو أنه استسلام

---

(1) لا يمكن تعداد العقائد جميعًا، ولذا راجع *E.I²*., s.v. مادة عقيدة، بحث لـW. MONTGOMERY WATT. أما أقدم النصوص، فهي الفقه الأكبر، ج. 1، حوالي سنة 150/767، ترجمة EENSINCK (*The Muslim Breed*) (خاصة المقال 4 و 5، ص 103 وما يليها)، وصية أبي حنيفة (ترجمة WENSINCK في المرجع المذكور، ص 188 وما يليها خاصة المقال 10 و 11). إن هذه العقائد الثلاث وشروحها جمعت في تأليف نشر بحيدر آباد سنة 1321/1903. ومن بين المؤلفات المتأخرة التي تعكس دائمًا نفس المشاغل، يمكن الرجوع إلى *La Profession de foi d'Ibn Batta* تحقيق وترجمة H. LAOUST، خاصة ص 55، 119، 120، 127، وعمر النسفي، العقائد، 1286/1869، ص 151 ـ 152.

ومحاباة. فلا يعتبر أهل السنة أنه من حقهم فقط، بل من واجبهم إسداء النصح بصراحة قصوى، للسلط، أي انتقادها، وغالبًا ما استخدموا هذا الحق، وعملوا بهذا الواجب، مما تسبب لهم في الحيف.

عقيدة الخلافة: لا توجد عقيدة لا تفسح مكانًا بشكل أو بآخر، لمسألة الخلافة. ولذا، وضعت هذه المؤسسة في مرتبة عقيدة حقيقية. ولربما لم تتسبب أية مسألة أخرى في مثل هذا السيل من المداد والدماء. ذلك أنّ المذهب في مادة الفقه الإسلامي، سواء كان مدنيًا أم عموميًا، لم يعبّر أبدًا عن مجرد الواقع الخالص. وإن المؤلفات النظرية المتعلقة بالخلافة أكثر من غيرها قد تطورت في دائرة مثل هذا التجرد والمثالية التي فضل الفقهاء أن يلجؤوا إليها. ومن ناحية أخرى فإن هذه الكتابات النظرية التي كانت مؤلفات الماوردي[1] (384 ـ 994/450 ـ 1058) والفراء[2] (380 ـ 990/458 ـ 1065) أقدمها عهدًا قد كانت متأخرة بالنظر إلى الفترة التي تعنينا. فهل ينبغي أن نستنتج من ذلك قلة فائدة هذه النصوص للتأريخ عامة وللفترة التي تعنينا خاصة؟ لا شيء يدعو إلى ذلك لسببين اثنين. أوّلهما أنّ هذه النصوص قد شحنت بمبادىء تبلورت في نفس الوقت الذي تبلورت فيه نظريات الفقه الكبرى وطبق نفس الأساليب، أي حوالي نهاية القرن الثاني الهجري. ثم إن هذه المبادىء بقيت قارة أو تكاد في خطوطها الكبرى حتى زمن رشيد

---

(1) سبقت طبعًا تآليف أخرى نظرية، وهي أقل ترتيبًا من أحكام الماوردي. تعالج مؤلفات عديدة للجاحظ بالخصوص موضوع الخلافة. راجع في شأنها Ch. Pellat *L'Imamat dans la doctrine de Ğāḥiz. SI, xv,)* 23-52) الذي كتب ما يلي: «في حين لا يبدو قط أن المعتزلة الآخرين والمسلمين عامة فكروا في ضبط الخطوط الكبرى لنظرية الخلافة، بل بقوا مرتبطين كثيرًا بالأحداث السياسية، يكون الجاحظ قد رسم نظرية بصدد هذه المناظرات، لا ريب أنها مبهمة غير دقيقة وقليلة الأعداد، لكنها مشحونة بالآمال» (ص 51). بخصوص الماوردي، أهم مصنف للتشريع الإسلامي، انظر *E.I.*, s.v. وص 27 وما يليها من كتاب *Political Thought* لـ E.I.J. Rosenthal الذي كتب في موضوع «الأحكام» (ص 236، ملحوظة 9) قال: «إن الأحكام السلطانية» للماوردي نتيجة لمزيج من التفكير القائم على قواعد الشرع التقليدية (القرآن والسنة والحديث والإجماع والقياس)، والاستنتاجات التأريخية والسياسية الناجمة عن فترة تكوين الإسلام والمدعمة بآراء السلف (أي أوائل المسلمين)، وكذلك التقدير الواقعي للحياة السياسية المعاصرة». ويرى L. Gardet (*La Cité musulmance*) ص 153، أن الماوردي مع أنه شافعي، فهو يمثل «الرأي المشترك لفقهاء السنة». نشر M. Enger «الأحكام السلطانية» سنة 1853، بعنوان (Bonn) *Mowerdii Constitutiones politicae* وترجم E. Fagnan الكتاب سنة 1915 بعنوان *Les statuts gouvernmentaux* (الجزائر)، في خصوص «الأحكام».
انظر Sir H. Gibb (Al-Mazardi's Theory of the Khilafah, Islamic Culture, col, xi, 1937).

(2) انظر *G.A.L.*, SI, 686, et E Tyan, *Sultanai et Califat*, p. 263. بخصوص أبي يعلا محمد بن الحسين بن محمد الفراء، مالكي أو حنبلي المذهب وبشأن كتابه «الأحكام».

رضا، أي حتى الفترة المعاصرة، وهي تحتفظ، رغم طابعها النظري البيّن جدًّا أحيانًا، بالإضافة إلى فائدتها كحجة عظيمة، خاصة لفترة مخاضها، بفائدة تفسيرية بدونها تبقى عدة أحداث قليلة الإدراك. فقد ذكر E. Tyan[1] أن «المذهب يعبر عن المشاعر والمعتقدات التي تبقى بصورة كامنة في الذهنية العامة وتوجه إلى حد واسع، التطور التأريخي». ذلك أن الأفكار السياسية والدينية المتعلقة بالخلافة والمنتشرة كثيرًا والتي غمرت جميع الضمائر، لا بد أنها قد فعلت مفعولها عبر جميع عصور التأريخ الإسلامي، وبالأخص في أول العصر الوسيط، مثلها في ذلك مثل الندم الذي وإن يجعل المرء يزوغ ويتردد، دون أن يتحول عن الخطيئة، فهو يثقل اندفاعه ويعوقه، وإن لا يحول أو يصحح سير السلوك. وهذا ما يفسر عدم وضوح التفكك في العصر الوسيط إلى منتهاه المنطقي، ولم يرد أبدًا الاعتراف صراحة بطبيعته، فقدم للخلافة بهذه الكيفية نوعًا من التقدير شبيهًا بما تقدمه الرذيلة للفضيلة في شكل رياء.

لقد تمّ البحث في وقت مبكّر جدًّا عن قواعد كتابية للخلافة، فعُثِر عليها في القرآن[2]. ووجدت لها أسس في الحديث أيضًا[3]. وقد ذكر أنه حتى قبل دفن الرسول، اهتمّ المسلمون بتعيين خلف له قادر على قيادة الأمة وحماية مصالحها. فأصبحت خلافة الراشدين المحاطة بهالة من القداسة والمندمجة في العقيدة، الأنموذج الذي انطلقت منه نظريّة السيادة في الفقه الإسلامي.

هذا وإن الفكرة القائلة بأن الخليفة يستمد سلطته من الله وهو خليفته على الأرض، مثل امبراطور بيزنطه أو فارس، قد ذاعت منذ العصر الأموي وانتشرت انتشارًا واسعًا بفضل المديح. فلم ينشد الفرزدق (741 ـ 732) وحده قوله:

«فـــالأرض لله ولاّهـــا خليفتـــــه وصـــاحـــب الله فيهـــا غيـــر مغلـــوب»[4]

حيث أكّد حديث شهير من جهة أخرى، وهو ليس خاصًّا بالشيعة فقط لأنه موجود في كتب الحديث السنية، أن «من مات وليس في عنقه بيعة، فقد مات ميتة

---

(1) CL. CAHEN تحليـــــل *Institutions du Droit public musulman. II. Sultanat et Califat.* p. 266 .(*Arabica.* 76-70, V)

(2) فهمت الآية 26 خاصة بهذا المعنى (سورة صٓ): ﴿يا داوود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق﴾. وشرحت أيضًا بهذا المعنى الآية 58 من سورة النساء: ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها﴾، إذ أن الخلافة اعتبرت وديعة يجب تسليمها إلى صاحبها الخليفة.

(3) انظر WENSINCK (*Concordance*, II, 70-71).

(4) ديوان الفرزدق، ص 25.

جاهلية»[1]. وبالفعل فإن مبايعة الخليفة تُعتبَر ضرورية لصحّة بعض الفرائض الدينية. فخطبة الجمعة تلقى باسمه، وهو القاضي الأعلى والقائد السياسي وإمام الصلاة. إنه الإمام وقائد الأمة. ولا ريب أنه لم يكن صنوًا للبابا، إلا أنه يجمع بين يديه امتيازات دنيوية وروحية. فهو ملك دنيوي يجب أن يكفل للأمة حياتها الدنيوية بأن يقودها بحزم في طريق الشريعة، وكذلك نجاتها في الآخرة، فيواصل بذلك المنهج الذي بدأه الرسول في الطريق المرسوم بواسطة الوحي. فهو خليفة الله ورسوله، طبق العبارة المعروفة التي تجسم جيدًا نوع سلطته.

وعلى هذا فإن سلطة الخليفة ليست مجرد نتيجة لملكية الأرض، يجب أن تزول بزوال هذه الملكية. وقد تجاهل القانون العمومي الإسلامي إلى عهد قريب التشريع الترابي. ذلك أنّ الخليفة هو أمير للمؤمنين حيثما وجدوا، حتى ولو أقاموا بأراض لا يمارس فيها سلطته قط، بسبب التفكك الذي أفشل عمليًا ممارسته للسلطة، دون أن ينازع في مبدإ السيادة، وليس في مقدوره أن يمنع أهل السنة من أن يعتبروا أنفسهم رعاياه المخلصين على الدوام وعلى كامل امتداد دار الإسلام. ويكتسي تعلق المؤمنين بشخصه عن طريق البيعة طابعًا فرديًا فعلاً، فهو يعتبر عملاً إيمانيًا، وليس من باب الصدفة أن أول انشقاق اندلع في الإسلام قد تبلور حول مسألة الخلافة. هذا وإنّ الطابع الديني لهذه المؤسسة، والتقدير المتزايد الذي أحاطها به أهل السنة أكثر فأكثر، وهو تقدير لم ينفك ينمو كلما استنفدت المؤسسة كل سلطة حقيقية، قد كفل لها حياة مديدة لم تكن متوقعة بادىء ذي بدء، في ظروف تأريخية كان يجب أن تقضي عليها، لولا هيكل الحكم الديني الذي صاغه أهل السنة.

وطالما عاشت الخلافة، فقد ظلّت بحظوظ مختلفة اللحمة الحقيقية للعالم الإسلامي، أو على الأقل الصورة والشعور بالوحدة. ذلك أن تفكك دار الإسلام والتجزئة لا الفعلية فقط ـ التي كان يجب قبولها ـ بل التجزئة القانونية للسيادة لم يقبلها المذهب أبدًا. إذ أن مبدأ وحدوية الخلافة، كرمز لوحدة الإسلام السني وسلامة داره، لم يناقش فيه أبدًا بصورة جدية. ولئن كانت الأمة واحدة، ولئن تابعت نفس الغايات في هذه الدنيا

---

(1) Wensinck (*Concordance*, II, 70-71). ذكر هذا الحديث رشيد رضا أيضًا، وقد اعتبره حتى اليوم بأنه أحد الأسس الخلافية التي حاول إحياءها. انظر H. Laoust (*Le Califat dans la doctrine de Rasid Rida*, P. 16) ويوجد حديث آخر بنفس المعنى يلح على خطر فك يمين البيعة بعد أدائه: «من مات وقد نزع يده من بيعة كانت ميتته ميتة ضلالة» (نفس المرجع، الجزء 1، 255، Wensinck).

وفي الآخرة، فإن السلطة التي تجسمها وتتحملها لا يمكن تشتيتها، هذا ما لم ينفك يؤيده المنظرون بلا كلل. ألم يدع القرآن المسلمين الذين هم جميعًا إخوة إلى الاعتصام «بحبل الله» جميعًا وأن لا يتفرقوا (سورة آل عمران، 103). وقد بقي أهل السنة على هذا المبدأ الوحدوي طيلة قرون استجابة لدعوة الله. وأقام عليه رشيد رضا نظريته منذ عهد قريب[1].

ولا شك أن هذا المبدأ لم يمنع التطورات الضرورية التي كان يمكن أن تتكاثر سرعتها، وأن يتزايد عمقها خاصة، لو لم يعمل بصلابة وعناد جمع من الفقهاء على إخضاع الواقع للمقتضيات النظرية، بعدما استحوذ على الإسلام السنّي برمّته. فاستمد لهذا الغرض من الكنوز التي لا تفنى للحيل الفقهية التي تحول مثلاً بفضلها الاستقلال الفعلي المترتب على استيلاء ناجح، إلى تفويض شرعي كامل الشرعية للسلطة، لا يمس مبدئيًا بسلامة الدولة ووحدتها[2]. وآخر هذه الحيل ما تخيله السنهوري[3] تحت تأثيرات أوروبية، من تحويل الخلافة إلى جمعية للأمم الإسلامية المستقلة. ولا شيء أحسن من ذلك يدلّ على تعلّق المسلمين المتواصل بمبدأ وحدوية دار الإسلام والخلافة. وبالفعل لم تخامر العقول أبدًا فكرة القبول لا الفعلي فقط بل النظري أيضًا، للانقسامات السياسية المطابقة لطلبات البيئة أو للرغبات العرقية أو القومية. ولا تصور الأمة الإسلامية ككيان روحي لا غير يكون فوق القوميات، ويقع على الصعيد الماورائي ليس إلّا لمصير مشترك في الآخرة. وحتى في الوقت الحاضر، لم يفقد المسلمون الأمل في استرداد الفردوس المفقود للوحدة والجماعة، تحت راية سلطة واحدة.

نجاعة الهيكل الديني الذي صاغه أهل السنّة:

وهذا يعني أن مبادىء الحكم الديني التي تقع بلورتها في نفس العصر الذي تمّ فيه

---

(1) أكد فعلاً أن «وحدة الإمامة تتبع وحدة الأمة». انظر H. Laoust (*Le Califat dans la doctrine de R. Rida,* p. 89). انظر أيضًا الملحوظة رقم 20 التي لاحظ فيها H. Laoust أن «ضرورة إعادة وحدة الأمة التي يعبر عنها هنا بقوة، كانت أحد الأغراض الأكثر دوامًا في رسالة رشيد رضا» (ص 253).

(2) يقدّم لنا كتاب الماوردي «الأحكام السلطانية» مثلاً واضحًا لهذا الجهد التوفيقي (عن طريق الحيل) بين الواقع والنظر على أساس الحفاظ على مبدأ وحدوية الخلافة ودار الإسلام. نجد أمثلة أخرى عند الغزالي (كتاب «الاقتصاد على الاعتقاد» وكتاب «المستظهري»)، وكتاب «تحرير الأحكام في تدبير الإسلام» لابن جماعة، وكتاب «السياسة الشرعية» لابن تيمية، ومقدمة ابن خلدون.

(3) في كتابه *Le Califat, son évolution vers une société des nations orientales* نجد ص 274 ما يلي: «كان في مقدور الإسلام أن يبعث أول جمعية للأمم في تأريخ البشرية».

تدوين مجموع النص الشرعي، أي في نهاية القرن الثاني الهجري، لم تنقصها المتانة، حيث إنها ما زالت تفيد المنظرين المحدثين. ولم تكن كذلك عديمة النجاعة تمامًا. فلم يتمّ القضاء على التفكك قطعًا، لكنه لم ينجح كذلك في الحصول على تأييد عميق وعلى موافقة الجماهير. ولم يقدم بالخصوص أي شخص على تحدّي الرأي العام والتلقّب بلقب أمير المؤمنين المقدس والمجيد، قبل الفاطميين (909/296)، ذلك اللقب الذي يمثل رمز وحدة الإسلام تحت سلطة الخليفة، ولو أن تلك السلطة قد أصبحت صوريّة أكثر فأكثر، والحق يقال. وحتى بني بويه الذين لم يخفوا معتقداتهم المتشيعة، قد اضطروا إلى تأييد دعم خلافة بني العباس السنية، التي حرمت عمليًا من القواعد العسكرية فصارت تبعًا لذلك، هدفًا للاستضعاف بصورة خاصة. ولا شيء أحسن من هذا يمكننا من تقدير عظمة العمل المنجز من طرف حزب السنة، وصلابة المؤلفات التي صنفها للدفاع عن استقرار السلطة كعامل للوحدة. إلا أن هذه المؤلفات لم تقدر على منح ما أشار إليه Thomas W. Arnold[1] «إن انحطاط المملكة بدأ في العصر العباسي. ويمكن اعتبار سنة 800، وهو تاريخ تتويج شارلماني بروما وإقامة الإمبراطورية الرومانية المقدسة، أوج ازدهار الدولة العباسية». فبدأ منذ ذلك الوقت التفكك يدب إليها. ففي نفس هذه السنة بالفعل، نشأت إمارة مستقلة جديدة من توافق القوى المتضاربة التي حاولنا النظر فيها.

إن عوامل التفكك وقوى الالتحام التي حاولنا إبرازها، متعددة وكثيرة التشعب، فليس من السهل تفكيكها في عجالة موجزة، ورفع القناع عن تداخلاتها اللطيفة التي تكون اللحمة المرسوم فوقها تأريخ الإمارة الذي يعنينا. ومن جهة أخرى، فلا يمكن عزل هذه العوامل وتحويلها كما في المخبر، إلى عناصر كيماوية صرف. وبالخصوص، لا يمكن فصلها عن بيئتها وعن كثير من الأسباب والظروف الفرعية والمترابطة، الاقتصادية منها والاجتماعية المصاحبة لها، والتي تفرضها وتساعدها أو تعاكسها. إلا أن التحليل الذي قمنا به كان موجزًا لا محالة، لكنه يبدو لنا مدخلاً أوليًا ضروريًا، في انتظار دراسات أعمق تعالج القضية من أصولها، وذلك لفهم نشأة الإمارة الأغلبية التي لم تكن ظاهرة منعزلة، بل إنها نتيجة لمنهاج عام يستطيع المؤرخ إدراك دواليبه وآليته على أكمل وجه ممكن.

---

(1) *The Caliphate*, p. 57.

ثانيًا: تولّي الأغالبة مقاليد الحكم

النصف الثاني من القرن الثامن:

شهد النصف الثاني من القرن الثامن تطورًا لأحداث اكتست أهمية رئيسية، شمال البحر المتوسط وجنوبه. والغريب أنها كانت أحداثًا متزامنة، سوف تؤثر بصورة حاسمة على مصير البلدان المتاخمة لما عرف بـ mare nostrum قديمًا عند اللاّتينيّين. فقد شهدت سنة 750 سقوط دولة الأمويين، فذهب معها نظام حكم بأكمله، ونشأت دولة أخرى - هي دولة بني العباس - التي اتجهت اتجاهًا مغايرًا بصورة محسوسة. ولم يكن هذا التغيير دون تأثير على إفريقية. وفي نفس الوقت تقريبًا، جدت ظاهرة مماثلة بالغرب المسيحي حيث أقدم بيبان الثالث المعروف «بالقصير» سنة 751 على ما لم يقدم عليه جده بيبان الثاني المعروف باسم «دي هرستال» حاجب قصر استرازيا العظيم، ولا والده شارل مارتال الشهير. فألقى بشلدريك الثالث، بعد أن أمر بحلق رأسه، في دير القديس برتان، وقد كان آخر ملوك دولة الميروفنجيين، ثم توج بيبان الثالث نفسه بالإكليل بعد مشاورة البابا زكرياء في الأمر وموافقته عليه، وقد كان البابا مهددًا بسياسة التوسع التي كان يسلكها اللمبار في شمال إيطاليا، فكان يحاول إبرام حلف مع الفرنجة والاحتماء بهم. وعلى هذا النحو نشأت دولة الكارولنجيين، وقد سميت بهذا الاسم تمجيدًا لشارل مارتال الذي انتصر في بـواتيي. فنشأت إذن دولة بني العباس وهذه الدولة في نفس الوقت تقريبًا وتحت نفس الشعار، إن صح القول، وسوف تعملان تباعًا على عقد علاقات سلمية، ثم تتحاربان، خاصة عن طريق محمييهما جنوب إيطاليا وفي حوض البحر المتوسط. وهكذا، شهدت الدولتان ذروة العظمة في نفس العصر. فأثناء حكم هارون الرشيد الذي رضيت الأمبراطورة إيرين بأن تدفع له الجزية سنة 798، وحين استقر التجار

المسلمون في (خان فو) قرب كانتون بالصين، وصل شارلماني إلى ذروة المجد. وقد استفاد من مصاعب البابا، وتدخل في شؤونه وقضى فيها، كما استفاد من وضع ملائم بصورة خاصة، فأعاد لفائدته انتصاب المملكة الرومانية بالغرب بعد أن زالت في عهد ريمولوس أوغستول، منذ سنة 476. ويوم ميلاد المسيح من سنة 800، توّجهُ البابا ليون الثالث بالكنيسة الكبرى للقديس بطرس، طبق الصيغ القانونية المتبعة في بيزنطة، بصفته أمبراطورًا «أوغست» (معظمًا). وقد كانت مملكة الشرق وقتئذ تمر بإحدى فتراتها القاتمة. ففي الوقت الذي تُوِّج فيه شارلماني أمبراطورًا بروما، كان مركز السلطة شاغرًا نوعًا ما في بيزنطة. فقد استولت بالفعل الإمبراطورة الشهيرة إيرين على عرش الشرق الأمبراطوري من جديد، من سنة 797 إلى سنة 802، بلا أي وجه شرعي. ولما وفق وزيرها نقفور إلى تنحيتها وتولي الأمر خلفًا لها، لم يقدر على إقرار الوضع الذي كان متدهورًا جدًا منذ مدة طويلة. إذ كانت تتنازع الإمبراطورية حينذاك ومنذ ثلاثة أرباع القرن، المظالم والخصومات بشأن مذهب محطمي الصور. وقد بدأت هذه الخصومات بأمر من الإمبراطور ليون الثالث، صدر سنة 726، ومُنِعَت بموجبه عبادة الصور، ثم تفاقمت النزاعات كثيرًا بداية من سنة 761، وهو التاريخ الذي شرع أثناءه قسطنطين (740 ـ 775)، مؤيدًا بمقررات مجمع سنة 753، في متابعة المتمردين بحزم، وقد اهتاج هؤلاء بدل أن يهدؤوا، لما أعادت إيرين صديقة الرهبان إلى الوجود هذه العبادة سنة 787، وذلك إثر مجمع أزنيق، وانتهى الأمر إلى إغراق الأمبراطورية في الفوضى. وقد أضيف تهديد خارجي إلى هذه المصاعب الداخلية التي عقّدتها الانتفاضات والدسائس والمؤامرات، وتمثل في الخطر البلغاري. وقد سقط نقفور الأول ذاته في ساحة القتال يوم 26 جوان 811، واستخدم كروم ملك البلغار جمجمته لاحتساء الخمر بصورة فظيعة. تلك هي الحالة التي كانت سائدة في الغرب والشرق حين تولّى الأغالبة مقاليد الحكم.

الأغـلـب:

تلقب الأغالبة بهذا اللقب نسبةً إلى الأغلب والد إبراهيم الأول الذي سيكون المؤسس الحقيقي للدولة. فالحروف الثلاثة غ ل ب المشتق منها هذا الاسم، وهي الحروف التي ستصبح شعارًا للأغالبة وستُنقش على السكة، تشير إلى فكرة النصر والغلبة. إلا أن الأغلب لم يكن «الأكثر انتصارًا» و «الذي لا يقهر»، كما يمكن أن يعتقد

لأول وهلة. فالأمر لا يتعلق باسم التفضيل. ذلك أن صيغة المبالغة (أفعل) التي وزن عليها الاسم انطلاقًا من جذر غ ل ب، تمدنا في هذا المقام ـ مثلما هو الشأن بالنسبة إلى الأعرج أو الأحدب، وهما لفظان استُعملا أيضًا لتسمية بعض الأشخاص ـ بصفة تتعلق بخاصيّة جسدية. «يقال أغلب»، كما جاء في «اللسان»[1]، يعني له عنق غليظة، ثم أضاف: ويوصف السادات عادة بالعنق الغليظة الطويلة. فهل أن الأغلب استحق هذا الاسم لأن رقبته كانت تشبه عنق الثور؟ ليس هذا بالأمر المستحيل، ولو أننا لا نملك أي خبر بخصوص هيئته البدنية. وكلمة الأغلب التي لا تستعمل عادةً كلقب ـ مع أنها استعملت للتعريف بالأغلب العجلي[2] شاعر الرجز، وبعض ذرية إبراهيم الأول الذين لقبوا بهذه الصفة لتخليد ذكرى جدهم العظيم بلا ريب ـ قد استعملت فعلاً كلقب استحقه دون شك مؤسّس الدولة الأغلبية إمّا لخاصية بدنية، أو بسبب مزاياه كقائد.

وقد تمكن العباسيون من فرصة لتقدير صفاته القيادية منذ البداية. فقد كان خادمًا مخلصًا لقضيتهم منذ اللحظة الأولى، وكان أحد صانعي عظمتهم، فساهم إلى جانب أبي مسلم الخراساني في الدعوة لهم في الحروب التي قادتهم إلى الحكم. وأتيحت له الفرصة لتقديم برهان إضافي لأبي جعفر المنصور عن ولائه الذي لا يجارى وإخلاصه وحماسه، وذلك (سنة 137/754 ـ 755) لما قتل رئيسه السابق أبو مسلم، ذلك القتل الذي ساهم فيه الأغلب مساهمة فعالة، حسب رواية ابن الأبار[3] وسوف يذكر له المنصور وأخلافه هذا الصنيع في الوقت المناسب.

وقد كان الأغلب يعمل آنذاك، إن كانت رواية ابن الأبار صحيحة، ضمن الحرس الخاص للخليفة بقيادة عثمان بن نهيك الذي كلف مع بعض الضباط[4] بتنفيذ الخطة. وقد كانت الأحداث الخطيرة جدًا التي كـان المغرب مسرحًا لها سببًا في توجيه مهامه وجهة جديدة، وكان يبدو أنها ستتواصل بالشرق. وفي سنة 137/754 ـ 755، وهي نفس السنة التي قتل فيها أبو مسلم، قتل ابن حبيب (127/745 ـ 137/754 ـ 755) الذي أخطأ الحساب لما عين ابنه خلفًا له، من طرف إخوته الذين تقاسموا الفرصة، ثم بدؤوا

---

(1) لسان العرب، الجزء السادس، ص 652، العمود الأول.

(2) نفس المصدر، الجزء السادس، 652، العمود الثاني، والجمهرة، ص 295، لابن حزم.

(3) الحلة، ص 203.

(4) لم يذكر الطبري في التأريخ، ج. 6، 127 ـ 140؛ ولا اليعقوبي في التأريخ، ج. 2، 368، الأغلب ضمن هؤلاء القواد.

سريعًا جدًا يتقاتلون مستنجدين كل حسب قدرته بالبربر الذين كانوا يترقبون هذه الفرصة السانحة وهذه الإشارة. وقد أحرق بنو ورفجّومة القيروان سنة 140/757 ـ 758 وقتلوا عددًا كبيرًا من القرشيين. ثم سرعان ما غُلب الصفريون من بني ورفجومة من طرف أعدائهم الألداء من الإباضية بقيادة أبي الخطاب الذي نصب في عاصمة إفريقية ابن رستم المؤسّس المقبل للدولة الرستمية، ثم قفل راجعًا إلى طرابلس للاستعداد لردّ فعل المشرق. وقد كان ردّ الفعل هذا سببًا في ظهور الأغلب على الساحة الإفريقية، بصورة غامضة أول الأمر، ثم بصورة بارزة. ذلك أن الأغلب قد قدم فعلاً إلى مصر صحبة ابن الأشعث[1] الذي اصطحب جيشًا عتيدًا لإعادة النظام السني والعباسي والعربي إلى نصابه بالمغرب، فهل شارك في الحملة الأولى التي كانت وبالاً على الجيوش الشرقية التي قادها أبو الأحوص نائب ابن الأشعث سنة 142/759 ـ 760؟ من المحتمل كثيرًا أنه بقي إلى جانب ابن الأشعث في مصر مع أسرته التي أتى بها معه أو ربما كونها على عين المكان، الأمر الثابت هو أن أحفاده لن يستقروا لا بالمشرق ولا بإفريقية قبل تأسيس الإمارة الأغلبية، بل في مصر.

لقد قاد محمد بن الأشعث الخزاعي القتال بنفسه سنة 144/761، بأمر من المنصور. وهزم القبائل البربرية الواحدة تلو الأخرى شرّ هزيمة، مستفيدًا من الانقسامات التي ظهرت في صفوفها. وقد قتل أبو الخطاب في المعارك[2]، وانتصب ابن الأشعث (في جمادى الأولى 144/أوت 761) واليًا على القيروان التي غادرها ابن رستم في الأبان ليؤسس دولة في تاهرت، وعين الأغلب على رأس الزاب على أن يقيم في طبنة، وكانت الزاب بمثابة الدرع الواقي لإفريقية.

وبعد أربع سنوات، طُرد ابن الأشعث سنة 148/765 من طرف جنده[3]

---

(1) بالإضافة إلى المصادر المعروفة، انظر الشماخي، كتاب السير، ص 130 ـ 133 وص 135، الذي أمدنا بوجهة نظر الشق المقابل، وبقي سير الأحداث على حاله، بخصوص حملة ابن الأشعث.

(2) في ورداسة، وهي قرية تقع قرب البحر، على بعد اثنين وأربعين ميلاً شرق طرابلس. انظر النزهة، للإدريسي، ص 90، والنهاية للنويري الذي ذكر «وردانة» خطأ.

(3) طُرد ابن الأشعث من طرف «قواد الجند المصرية»، كما ذكـر في «البيان» لابن عذاري (ص 74). وهذا في رأينا تصحيف، ويجب تعويض «المصرية» بالمضريّة ليستقيم المعنى. فنحن أمام حلقة يتنافس فيها عرب الشمال وعرب الجنوب. وقد كان ابن الأشعث من خزاعة، أي من عرب الجنوب. وطرده جنوده من مضر، أي من عرب الشمال. ولترضيتهم، ولى المنصور الأغلب، وهو تميمي من عرب الشمال، فأغضب ذلك عرب الجنوب. ولذلك، سقط الأغلب بضربة أحد عرب الجنوب من كندة.

القيرواني. فولى المنصور عند ذلك (جمادى الثانية 148/جويلية - أوت 765) الأغلب - الذي أعاد سريعًا الوضع إلى نصابه، ووجّه إليه الخليفة كتابًا: «يأمره بالعدل في الرعية، وحسن السيرة في الجند، وتحصين مدينة القيروان وخندقها»[1]. وسواء صدرت هذه التوصيات حقًا - ونحن نميل إلى اعتبارها صحيحة - أو أنّ الرواة قد اختلقوها، فهي مطابقة تمامًا لوضع التمرد الدائم القائم الذات أو الكامن، الذي كان يميز إفريقية آنذاك. فقد كان من واجب الوالي أن يحتاط باستمرار من خطرين متلازمين، الجند من جهة والبربر الخوارج من جهة أخرى. وقد سقط الأغلب تحت الضربات المتكاثفة لهاتين القوتين. قال ابن عذاري[2]، وكأنه فوجيء بمثل هذا الفراغ: «وسنة 149 (766) لم يكن فيها حركة». لكن السنة الموالية كانت مفعمة أكثر بالأحداث. وكانت أيضًا شؤمًا على الأغلب. فبينما كان يلاحق البربري أبا قرة اليفرني الصفري في الجنوب الغربي من البلاد، على رأس جيوش كان يعوزها النظام، فكانت تفر من حواليه، إذ ثار الجند بتونس بقيادة الحسن بن حرب الكندي. واحتل الثوّار القيروان ثم استرجعها الأغلب الذي سقط على أبواب العاصمة أثناء هجمة قام بها الثوار (شعبان 150/ سبتمبر 768) فاخترقه سهم جندي من جنود العدوّ. ثم عادت دوامة الاضطرابات أشد ممّا كانت عليه.

لم تتميز ولاية الأغلب عن ولاية من سبقه، بل كانت أقل منها حظًا إلى حد ما. فقد أزيح عن السلطة في أقل من عامين. والثابت أن العبارة المنسوبة إلى المنصور مختلف فيها، ويجب مقابلتها بالمصير الاستثنائي الذي خصص لبني الأغلب. فقد روي عنه أنه، لما علم بوفاة الأغلب، قال: «إن سيفي بالمغرب قد انقطع، فإن دفع الله عن المغرب بريح دولتنا، وإلا فلا مغرب»[3].

لكن، لا شيء كان ينبيء عند وفاة الأغلب بارتقاء أحفاده من بعده إلى أعلى المراتب.

المهالبة لم يقدروا على تأسيس دولة:

إذا كان لإفريقية أن تكون من نصيب أسرة، كالثمرة التي أنضجتها الخطوب، فقد كان يبدو أن تكون بالأحرى أسرة أخرى، أي أسرة المهالبة. ذلك أنه سعيًا إلى وضع

(1) ابن عذاري، البيان، ج. 1، 74.
(2) المرجع السابق.
(3) ابن الأبار، الحلة، ص 205.

حد للفوضى التي تلت مقتل ابن الأغلب، بعد مهلة قصيرة، وإخماد نار الحرب الحقيقية التي جمعت بنفس الاندفاع على السلطة العربية، البربر من ذوي النزعات المختلفة، بمن في ذلك أمير تاهرت الإباضي ابن رستم، وأبو قرة اليفرني[1] «الخليفة» الصفري بتلمسان، الذي قاتله الأغلب، قرر المنصور التعجيل بإرسال شخصية مرموقة إلى إفريقية، وهو يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب[2] (جمادي الثانية 155 ـ رمضان 171/ مايو 772 ـ فبراير 788). وقد كان ليزيد مراس طويل بالحكم لما بلغ إفريقية. فقد كان واليًا على أرمينيا والبنجاب وأذربيجان ومصر[3] التي بقي بها من ذي القعدة 144/ فبراير 762 إلى ربيع الأول 152/ مارس ـ أبريل 769. فوصل إلى إفريقية محاطًا بهيبة كبيرة. وقد مدحه الشعراء أعظم مديح، وكانوا على علم بمن يمدحون، إذ كان يضرب المثل بكرمه. وكفى ظهوره تقريبًا لتهدئة إفريقية وإعادة النظام إلى سالف نصابه. وكانت ولايته التي دامت خمس عشرة سنة، فترة سلم. ولم تخرق هذه السلم كذلك لما تولى أخوه المسن روح بن حاتم (171 ـ 23 رمضان 174/ 788 ـ 2 فبراير 791) ـ الذي تولى لمدة طويلة خطة حاجب في بغداد، وقد روي عنه أنه كثيرًا ما كان يغط في النوم لفرط شيخوخته، في الجلسات التي كانت تعقد بالقيروان ـ ولا في ولاية نصر[4] بن حبيب المهلبي (174 ـ محرم 77/791 ـ أبريل 793) الذي كان قائدًا لشرطة يزيد سواء في مصر أو في إفريقية.

---

(1) كان أبو قرة يعتبر أيضًا مغيليًا أحيانًا. وتردد ابن خلدون في شرح هذا الاضطراب، ثم بين أن مغيلة ويَفْرُن (هكذا شكله صاحب البيان، طبعة LÉVI-PROVENÇAL و COLIN، أما في «العبر» فشكله أحيانًا (يِفُرن) كانتا تتقاسمان إقليم تلمسان، وأضاف أن بني يَفُرن كانوا أكثر عددًا وإقدامًا، وكلاهما من زناتة.

كان أبو قرة سنة 743/125 على رأس مقدمة جيش الخوارج الذي كان يقوده عبد الواحد بن يزيد الهواري. وانهزم الخوارجُ شر هزيمة قرب القيروان، بين القرن والأصنام. وقتل عبد الواحد هناك، لكن أبا قرة تمكن من النجاة، وأخضع سنة 148/765 المغرب الأوسط بأكمله لحكمه، ودعا لنفسه بالخلافة في تلمسان، وتقدم نحو إفريقية. وقد روي أن الأغلب أراد مطاردته حتى تلمسان والتقدم نحو طنجة. فرفض الجند الطاعة وتشتتوا. وبعد موت الأغلب أعاد أبو قرة الكرة مع جموع الخوارج. انظر ابن عبد الحكم، الفتوح، 134 ـ 136، وابن عذاري، البيان، ج. 1، 58 ـ 59 و 74 ـ 78، وابن خلدون، العبر، ج. 7، 22 ـ 26.

(2) المهلب بن أبي صفرة الأزدي تولى خراسان (79 ـ 82/698 ـ 701)، وخلفه ابنه يزيد الذي قاتله الحجاج، وقام أحفاد المهلب بدورٍ هام في حكم بني أمية كما في عهد بني العباس. انظر الترجمة العربية، ص 504 ـ 518 لتأليف WELLHAUSEN (*Das Arabische Reich*). وكذلك الفقرات الأخرى التي أشار إليها الفهرس.

(3) أبو المحاسن، النجوم، ج. 2، 1 ـ 5.

(4) نملك قطعة من النقود المسكوكة باسمه في إفريقية سنة 175/791. انظر LAVOIX (*Catalogue*, n° 776).

ورغم توالي الولاة المختارين جميئًا من بين أفراد أسرة المهلب، فإنه لا يمكن التحدث عن أسرة حاكمة مهلبية، بأتمّ معنى الكلمة. ذلك أن الخلفاء قد حرصوا على اجتناب كل مظهر من مظاهر الأسرة الحاكمة. فقد دافعوا كرتين عن حرية الاختيار والقرار، فأبعدوا المرة الأولى داود بن يزيد[1] وعوضوه بروح بن حاتم الذي أرسلوه رأسًا من المشرق، وقد ترك والد يزيد له قبل أن يموت، خطته على رأس الولاية، وأزيح المرة الثانية قبيصة بن روح بن حاتم بصورة مهينة، إذ حمله أمر من الرشيد وجه إليه في الوقت المناسب على ترك الخطة بهدوء لنصر بن حبيب، في حفل التنصيب الذي نظم في الجامع، وقد أقيمت فيه الزينة الفخمة لأجل هذا الاحتفال. والواقع أن الخلفاء لم يقوموا أصلاً سوى باستغلال زاد الاحترام الذي كونه يزيد، للمحافظة على سلطتهم، وذلك عند اختيار الولاة من آل المهلب، وقد سمح هذا الزاد حتى للعجوز رَوْح بالحكم بدون عائق. لكنهم لم يترددوا عند الحاجة في التعبير بكل وضوح وبطريقة مسرحية شيئًا ما عن عزمهم الراسخ على الحيلولة دون ظهور أي تقليد وراثي في إفريقية. ذلك أن الوضع لم ينضج بعدُ وأن الخلفاء لم يقبلوا بعد بخروج مقطاعتهم المغربية عن سلطتهم المباشرة.

فترة جديدة من الفوضى (177 ـ 184)
تمهّد السبيل للأغالبة:

لكن الحالة سوف تنضج بسرعة نسبية بمساعدة فترة جديدة من الاضطرابات التي بينت أن هارون الرشيد المرهق بعدة شواغل في الشرق وحتى في البلاط، قد عجز عن قمعها بصورة حاسمة رغم محاولة جدية. فبفضل يزيد بن حاتم المهلبي خاصة، قدر لإفريقية أن تعيش بداية من سنة 155/772، قرابة ربع قرن من السلم والازدهار، لم تعكّر صفوه أحيانًا إلا بعض انتفاضات الخوارج التي أخمدت بسرعة. وقد قضى يزيد بفضل نجاحه ذاته، على حظوظه كمؤسس دولة من قبل، بلا شرط مسبق، المهمّة الصعبة المناطة به، ولم تكن نتيجة طريقة القيام بها إلا متمثلة في إقناع العباسيين أنه في مقدورهم، إن أرادوا ذلك حقًا، أن يسيطروا على إفريقية، بفضل اختيار حكيم للشخص

---

(1) عين داود بن يزيد واليًا على مصر من 14 محرم 174 إلى 7 صفر 2/175 جوان 790 ـ 15 يونيو 791. وسيستأنف الحديث عنه فيما بعد. انظر «النجوم»، أبو المحاسن، ج. 2، 75 ـ 78.

اللائق. وقد كان من اللازم ظهور فترة جديدة من الفوضى لإزالة أوهامهم، والاتجاه بهم بعزم نحو صيغة جديدة مرنة، في إمكانها أن تجنبهم فقدان آخر ولاية لهم بالمغرب فقدانًا كاملاً. وأصبح من العسير إيجاد الرجل القادر على القيام بنجاح، بخطة شاقة كولاية القيروان، والعمل بها للرفع من شأن بني العباس فقط، دون أفكار مسبّقة. وذلك في الجو السائد في نهاية القرن الثامن. وكان أصعب من ذلك أيضًا الاختيار، بعيدًا عن حقائق إفريقية وفي كنف دسائس البلاط ومناورات الأحزاب المتشاحنة. وهكذا استقرت من سنة 177 إلى سنة 184 (794 ـ 800) فترة جديدة من الفوضى التي كان تتخلّلها فترات خادعة من الهدوء النسبي، وذلك إما لأن الشخص المعتد بنفسه قد عدل عن المهمة وإما لأن الاختيار كان رديئًا، فتمكن مختلف الخصوم المتنافسين من استجماع قواهم، والتفكير في المواجهات الدامية التي لا مفر منها. فقد استعاد الجند مهمته، وثارت من جديد أطماع كبار الضباط بعد أن ركنت لحين. وكانت الاضطرابات التي امتدت على هذا النحو معلنة عن نهاية عصر وبداية عصر آخر. وقد أثبتت هذه الاضطرابات أن الإدارة المباشرة لإفريقية انطلاقًا من بغداد، لم تعد ممكنة، فمهدت السبيل للأغالبة.

إرسال شخصية مرموقة من جديد إلى إفريقية هو هرثمة الذي تخلّى عن الحكم:

بدأت هذه الاضطرابات لما عزل نصر بن حبيب ـ ولعل اهتمام الرشيد بتأكيد سلطته لم يكن غائبًا عن هذا العزل ـ وعين الفضل[1] بن روح بن حاتم (محرم 177 ـ شعبان 178/ أبريل ـ مايو 793 ـ أكتوبر ـ نوفمبر 794) وهو مهلبي عمل على هدم ما بناه الولاة السابقون وكان تعيينه ثمرة للدسائس. ذلك أنه كان على رأس الزاب لما توفي والده العجوز رَوْح. وبينما كان يحاول أخوه قبيصة بلا جدوى الحصول على المبايعة بالسلطة في القيروان، ترك هو مركزه وذهب يتآمر في الشرق، وقد عاد منه بعدما حصل على ولاية إفريقية سنة 177/ 793. وارتكب الوالي الجديد، الذي لم يتصف بمزايا من سبقه، زيادة على ذلك، هفوة أخرى إذ أغضب الجيش ومنحه فرصة الرجوع إلى طريق المغامرة. ويمكن أن نستعرض فيما يلي الأحداث من خلال غموض الوثائق والصمت

---

(1) لنا قطعة من النقود مسكوكة باسمه في إفريقية سنة 177، انظر Lavoix (Catalogue, n⁰ 777).

والتضارب. فقد عين الفضل، حال انتصابه، ابن أخيه المغيرة عاملاً على تونس، وهي خطة صعبة بصورة خاصة. وكان المغيرة فتىً فاقدًا للتجربة، فأغضب وأضجر الجيش الذي طرده وطالب بتعويضه. وكانت قلة تجاربه ومهارته ذريعة وذريعة فقط للانتفاضة التي كان لها سبب أعمق كشف عنه ابن الأبار في «الحلة». فقد كان الثوار بتونس يعبرون يقينًا عن مشاعر جميع الجند الذين طالبوا بالخصوص بالعودة فعلاً إلى «الأسلاف» التي تعودوا على قبضها وقد حذفها الفضل (وهي جرايات إضافية وتسبقات أو «قروض»، وهذا اللفظ غير واضح كثيرًا). فكتبوا له ما يلي: «وواسنا بالأسلاف كما كانت الولاة تصنع بنا قبلك، وإلا فلا طاعة لك علينا»[1].

وافق الفضل على الطلب الأول، لكنه ربما كان ينوي في قرارة نفسه فصل قضية مدبري العصيان في وقت لاحق. فعوّض الوالي المطرود، إلاّ أنه رفض بوضوح وصراحة منح «الأسلاف». واستقبل مبعوثو قائد العصاة الوالي الجديد وصحبه في سهل سبخة[2] تونس، وكانت لهم تعليمات بالاستفسار عن نوايا القادمين، وتجنب القتال. إلا أن هذا اللقاء تحول إلى معركة. فسال الدم، وانتهى الأمر بقائد الثوار عبد الله بن الجارود الأنباري[3]، المعروف باسم عبدويه[4]، إلى «العصيان الصريح»[5] وقضي الأمر. ويبدو أن عبدويه لم يكن يريد الوصول إلى هذا الحد أول الأمر، ولم يكن من بين مدبري العصيان الذين وجدوا صعوبة في ضمه إليهم، وحمله على قبول القيادة التي لم يرض القيام بها إلا بعد الحصول على بعض الضمانات، خاصة يمين الانضباط والولاء. وكان رأس الحركة محمد بن الفارسي، وهو أحد ضبّاط جند خراسان. وكان قد عمل على إغراء مختلف جند الولاية، فوجه إليهم رسائل لحملهم على العصيان. ولم يكن هذا

---

(1) ابن الأبار، الحلة، ص 212.

(2) ابن الأبار، الحلة، ص 213. ذكر ابن عذاري (البيان، ج. 1، ٨٧): «بموضع الزيتون»، ونسج على منواله FOURNEL (*Berbers*, I. p. 403). وذكر ابن الأثير (الكامل، ج. 5، 95): «على مرحلة من تونس»، بدون إشارة إلى اسم الموضع. ولم تذكر المصادر الأخرى كذلك أي اسم مكان. ولنلاحظ أنه ما زالت توجد زياتين قرب سبخة تونس.

(3) أي أصيل الأنبار، مدينة بإيران تبعد 62كلم شمال بغداد على الضفة الشمالية للفرات، احتلها القائد خالد سنة 12/634، وتعرضت لهجمات القرامطة، منذ أواسط القرن الثالث (القرن التاسع)، واضمحلت ببطء، ثم زالت في نهاية القرن الثامن (الرابع عشر). انظر *E.I²*., s.v. art. de M. STRECK et A. DURI.

(4) ورد عبد ربه (ويبدو أنه تصحيف) في «البيان» (ج. 1، 86) لابن عذاري والعبر (ج. 4، 416) لابن خلدون.

(5) ابن خلدون، العبر، ج. 4، 416.

النشاط إلا مثمرًا، ومع ذلك فلم يتسبب في تمرد صريح للحاميات الأخرى. ولما تقدم عبدويه إلى القيروان التي بلغها بلا مقاومة، فتحت المدينة أبوابها في وجهه، بينما كان الفضل، وقد تخلى عنه الجميع، يتحاور بلا جدوى مع أهل بيته، أي مع آل المهلب الذين دعاهم العصاة إلى مصاحبته إلى الشرق، تحت حراسة مشددة (جمادى الثانية 178/ سبتمبر 794)[1]، وبهذا، انتهى حكم المهالبة. وانتصر «المتغلب» صاحب الانقلاب، وكان انتصاره مؤقتًا. وللحفاظ على ثمرة انتصاره، كان عليه أن يواجه هجومات الخوارج الواردين من الشرق، وأن يزيح منافسيه في الداخل، فقد كانوا يترقبون الفرصة. وكان الخطأ في العمل الذي ارتكبه قد جعل جميع القوى تتحالف عليه، مشيرة بانقلاب الوضع. وقد عمل عبدويه بنصيحة بعض الضباط[2] الذين خشوا محاولة الفضل إثارة الناس بطرابلس، فأمر بملاحقته على طريق قابس. فأوقف وأعيد إلى القيروان، ثم قتل في شعبان 178/ فبراير 794[3] عن سن تناهز خمسًا وخمسين سنة ونصفًا.

كان هذا الحدث بمثابة الإشارة إلى دخول المتنافسين الحلبة، فقد اجتمعوا للمطالبة بثأر الفضل. وكان لفعلة عبدويه الذي خان بسببها الأمان الممنوح للقتيل، أثر سيىء قطعًا على المقاتلين الذين اعتادوا العمل بمعنى خاص للشرف، فانضاف إلى النزاع عنصر عاطفي من شأنه أن يثير المشاعر. لكن أساس القضية كان يوجد في غير هذا

---

(1) ابن عذاري، البيان، ج. 1، 88، وابن الأثير، الكامل، ج. 5، 95؛ وابن الأبار، الحلة، ص 213.

(2) هو نصر بن حبيب المهلبي الذي سبق الفضل على ولاية القيروان، كما روى ابن الأبار (الحلة، ص 229 ـ 230)، وقد هجاه بشدة إبراهيم بن الأغلب بسبب سلوكه المريب وهو الذي نصح فيما يبدو بملاحقة الفضل ـ خشية على حياته! ـ وإرجاعه إلى القيروان. وأورد النويري (نص *Berbers*, I. 403, de Slane) رواية أخرى للأحداث. لقد هرب الفضل، فقبض عليه ثم أعيد إلى القيروان، حيث انقض عليه بعض الضباط رغم تدخل الفارسي لإنقاذه، وقتلوه.

(3) هذا التاريخ لابن عذاري (البيان، ج. 1، 88)، ورفضه Fournel (*Berbers*, I. p. 403) الذي حدّد تاريخ قتله قبل شهر من ذلك، أي في جمادى الثانية 178/ سبتمبر 794. وبالفعل، فقد نبه، اعتمادًا على «البيان» بالذات، أن الفضل تولى الأمر، في محرم 177، وحكم سنة و 5 أشهر، مما يقدم تاريخ وفاته إلى جمادى الثانية سنة 178. ولا يمكن اعتماد هذه الحجج. فقد بدأ حكم الفضل من تاريخ توليته حتى سقوط القيروان ـ الذي كان سببًا في أسره ـ وقد اتفقت جميع المصادر على هذا الأمر في جمادى الثانية سنة 178. وانقضى عام وخمسة شهور فعلًا من تولية الفضل حتى أسره. لكن الفضل الذي أسر وطرد من القيروان في جمادى الثانية سنة 178، أعيد إلى هذه المدينة حيث حبس بها بعض الوقت (ابن الأبار، الحلة، ص 213) قبل قتله. فالتاريخ الذي ذكره ابن عذاري محتمل تمامًا.

المجال. حيث اتحد الجند على السلطة للدفاع عن مصالحهم المشتركة، ومن جهة أخرى، كانوا منقسمين بسبب ضغائن قبلية قديمة دفينة اصطبغت بالشعوبية ـ كان الجند والضباط من الفرس كثيرين بإفريقية منذ قيام الحكم العباسي ـ وعمل الجميع بإصرار لخدمة أطماع كانت تترقب المناسبة والذريعة الملائمة لمحاولة تحقيق أغراضها. وكانت الذريعة هذه المرة طيبة بصفة خاصة، وكان الوقت سانحًا. ذلك أن فرصة خدمة الأطماع وخدمة العدل في نفس الوقت لا تتهيّأ كل يوم. فقد اشتغل المنافسون المتحزبون للحق كل لحسابه بلا توافق، وذلك لتلافي قسمة ثمرة النصر المرتقب بلا شك. فلم يكن من غير المعقول فعلاً الاعتماد على اعتراف الخلافة على الأقل، كتعويض لحل أقل شرعية. ذلك أن الخلافة كانت تتراخى في رد الفعل، وهذا دليل على ترددها، فكان من المأمول أن يظهر الاعتراف بحامي الشرعية عن طريق تعيين رسمي لتولي إفريقية. فجرب حظه أول الجماعة وهو مالك بن المنذر الكلبي، وتقدم على رأس جند إيميز المرابط في ميلة لمواجهة عبدويه. فأصابه سهم وقتل في المعركة بينما فرت جيوشه. فعوضه والي الزاب العلاء بن سعيد بن مروان المهلبي الذي لم يحرك ساكنًا أثناء النزاع الذي شب بين عبدويه وصاحب القيروان المهلبي. فتخلى حينذاك عن الانتظار، معتبرًا بلا ريب أن الوقت قد حان، وأن الساعة للأخذ بثأر قريبة قد دقت ويجب غنمها. فاتعظ بما وقع لمالك الكلبي واجتهد في دعم صفوفه. وكانت جيوشه قد حشدت جموعًا كبيرة من البربر، وربطت الصلة بجند الشام المرابط بالأربس، ثم تقدمت من هناك إلى القيروان. ودخلها العلاء في أول صفر 179/26 ـ 4 ـ 795، بعد أن غادرها عبدويه في الوقت المناسب، فصرح بأنه حصل له شرف طرد الغاصب منها.

ولم يكن ادعاء العلاء في غير محله تمامًا، كما سنرى ذلك بعد حين. فلما علم الرشيد بأحداث إفريقية، ولّى على القيروان هرثمة بن أعين، أحد رجالاته الثقات، وكلف وزيره يحيى بن خالد البرمكي بقمع الثورة. وسلك يحيى مسلك الليونة على عادته. فتمثلت «الحملة» التي وجهها ضد عبدويه بالخصوص، في تبادل الرسائل والرسل، واستعمل تباعًا التهديد والتوبيخ وعروض الأمان المرفوقة بعدة امتيازات. وكلف وزير بني العبّاس الفارسي الأصل بمهمة إعادة الثوار إلى الصراط المستقيم، بالإضافة إلى كاتبه منصور بن زياد، الفارسي يقطين[1] بن موسى، «المحله عند أهل

---

(1) ورد في نفس المصدر أحيانًا (ابن عذاري، البيان، ج. 1، 88؛ وابن خلدون، العبر، ج. 4، 417) بعد بضعة =

خراسان»[1]. وقد كان عبدويه بالفعل حامل لواء الثورة وكان محمد بن الفارسي محركًا لها، وكلاهما فارسي، كما يتبين من اسميهما. وكان تأريخ الإسلام في عهد البرامكة ـ ويجب أن نشير هنا إلى تدخلهم في إفريقية ـ خاضعًا قطعًا لشخصيات من أصل فارسي. فتجاهل عبدويه الأمر في البداية، ثم اتخذ موقفًا أكثر مرونة عند تهديد العلاء له، وطالب فقط بأن تترك له مهلة لحسم النزاع معه ومع البربر حتى «لا يقال إنه تخلى عن أرض أمير المؤمنين». وفهم يقطين المناورة، فركز جهوده على محمد بن الفارسي ونجح في توقيفه. وشعر عبدويه بالخطر في إفريقية لما تخلى عنه محمد بن الفارسي وبنو خراسان، وهدده العلاء، وقدر أنه هالك لا محالة. فرضي بالأمان. لكنه قبل أن يتحول إلى بغداد، أوقع محمدًا بن الفارسي في كمين وأمر بقتله. وقد روى الطبري[2] أن يحيى وفّى بوعده لعبدويه وأحسن معاملته، وحصل له على الأمان من الرشيد، وهاداه، وولّاه خطة هامة. وهناك رواية أخرى بكتاب العبر. فقد أكد ابن خلدون أنه ألقي به في الأصفاد. فمن نصدق؟ لعل الروايتين المتناقضتين قابلتان للتوفيق. فلا يستبعد بالفعل أن يكون عبدويه قد عومل معاملة حسنة ما دام البرامكة في الحكم، خاصة حكم يحيى الذي منحه الأمان وصار حاميًا له. إلّا أن نكبة البرامكة التي جرت نكبة محمييهم، قد كانت قاضية عليه. فهل احتفظ الطبري وابن خلدون كل من جهته بجانب واحد من هذه الأحداث؟.

ودعي العلاء أيضًا بدوره إلى التحول إلى الشرق ليجازى قطعًا، وليبعد أيضًا وبالخصوص عن إفريقية. فأنهى حياته بمصر محاطًا بالتبجيل وبالحراسة كذلك بلا ريب. ولذا، أمكن لهرثمة الذي رحل إلى القيروان قادمًا إليها من مصر، أن يدخل ولاية هادئة، مؤقّتًا على الأقل، في أول ربيع الثاني 179/24 ـ 6 ـ 795[3]، بعد رحلة شرع فيها منذ 12 شوال 178/17 يناير 795[4].

إن هذه التهدئة التي تمت بجهد جهيد ـ وقد دامت أكثر من ستة شهور بداية من اليوم الذي تحملت فيه الخلافة مسؤوليتها، بعد أربعة أشهر قضيت في التردد (من جمادى

= أسطر، تارة باسم يحيى بن موسى، وطورًا باسم يقطين الذي ذكره الطبري فقط (التأريخ، ج. 6، 461).

(1) ابن الأثير، الكامل، ج. 5، 96.

(2) الطبري، 461/6.

(3) ابن عذاري، البيان، ج. 1، 89.

(4) أبو المحاسن، النجوم، ج. 2، 88.

الثانية إلى شوال) ـ لم تنجح بقوة السلاح[1]، وهو أمر يجب إثباته. إن الوقت الذي كانت فيه الجيوش الجرارة تقدم لإشعار المتمردين بثقل قوة الخلافة، وفرض احترام سلطة بغداد، قد ولى وانقضى. وعوض السلاح بمحاولات عسيرة قائمة بلا ريب على توزيع حكيم للعطايا، ولو أن المصادر لا تتحدث عن ذلك، فكانت الدواء الناجع الذي عمل على رجوع الطاعة، وضم عدة أنفس مترددة إلى الشرق. لكن محاولات مبعوث يحيى البرمكي لم تنجح إلا بفضل الانقسامات والحزازات الداخلية الخطيرة. فقد كانت إفريقية آنذاك تشبه حلبة يستعد فيها متنافسون كثيرون لمبارزات دامية. وكان الاختلاط عظيمًا إلى درجة أن مدة الفوضى كان من المنتظر أن تطول، قبل أن ينجح المغتصب في السيطرة وحده على البلاد وإقامة حكمه.

وقد انقطع هذا العمل بفضل نجاح محاولات يقطين، وبفضل شخصية هرثمة الوالي الجديد. إلا أن الوالي لم يتمكن إلا من الاعتماد على مهارته ومهابته، لأنه كان يفتقر إلى جيوش قادمة معه، كثيرة العدد، حديثة العهد، ومنضبطة. وكان هذا الرجل المختار لتقويم الوضع صاحب مقدرة ، إذ كان أحد ندماء الرشيد قبل أن يتولى الخلافة. وقد شوهد سنة 170/786 صحبة ثلاثة أو أربعة من الخلان الأوفياء، ليلة وفاة موسى الهادي بالذات، وهو يعمل بجد للمسارعة بمبايعة الناس لمولاه. فولي على فلسطين سنة 178/744، وكلفه الرشيد في هذه السنة بالذات، بقمع ثورة جدت بمصر، فوفق في أداء هذه المهمة، ثم كلف بمهمة جديدة في إفريقية. ثم ساهم إلى جانب الرشيد في تنفيذ التدابير المتخذة ضد البرامكة[2] سنة 187/803. وولي على خراسان سنة 191/806 ـ 807، وحاصر صحبه طاهر، الخليفة محمدًا الأمين في بغداد سنة 197/812 ـ 813. فكان حينئذ رجلاً دلت أعماله على ما كان يتحلّى به من مقدرة وحزم، علاوة على ثقة الخليفة المطلقة فيه. إلا أنه فضل، بعد عامين وخمسة أشهر من توليه القيروان، العدول عن مهمته. روى الرقيق قال: «لما رأى هرثمة بن أعين ما رأى من الخلاف بإفريقية، وسوء طاعة أهلها، طلب الاستعفاء، فكتب إليه الرشيد بالقدوم عليه، فرجع إلى المشرق»، حيث كلفه جعفر البرمكي برئاسة حرس

(1) تحدث كتاب العيون (ص 298 ـ 299) عن معركة نشبت يوم السبت من ليلة السابع من ربيع الأول سنة 179/31 ـ 5 ـ 795، وانتصر فيها أحد ضباط يحيى بن موسى المدعو النضر بن حفص ، قبل وصول هرثمة.

(2) قتل جعفر ليلة السبت من غرة صفر 187/28 ـ 29 يناير 803.

الخليفة[1]. وهذا اعتراف بأن تولي شؤون إفريقية أصبح أمرًا مستحيلاً في حد ذاته، وأن البحث عن صيغة جديدة للحكم كانت تقدر فقط على تجنيبها «حربًا أهلية» طويلة الأمد، وذلك قدر المستطاع، وإنقاذ صلاتها ببغداد.

محمد بن مقاتل العكي صنيعة البرامكة:

قبل إيجاد الصيغة الجديدة وفرضها بالخصوص، تواصل التردد مدة أخرى. وتولى بعد هرثمة وال آخر، فتأكد بنفسه وبمرارة كيف أن التجربة التي قدرها الوالي السابق للوضع لم يبالغ فيها قط. وقد وصل محمد بن مقاتل بن حكيم العكي[2] إلى القيروان في شهر رمضان من سنة 181/نوفمبر 797. وكان والده مقاتل أحد كبار الضباط الذين أسهموا بحد السيف في تفوّق الدعوة العباسية. وروى ابن الأبار[3] أن عبد الله بن علي عم السفاح والمنصور هو قاتل والد العكي، وقد طمع عبد الله هذا في الخلافة، لما انتصب ابن أخيه أبو جعفر المنصور (يوم الأحد 13 ذو الحجة 136/9 ـ 6 ـ 754)، وثار بالشام، وأمر بتقتيل 17 000 جندي من جيوشه من بني خراسان، وذلك احتياطًا، إذ أنهم كانوا متعلقين كثيرًا في رأيه بأبي مسلم، فلن يقبلوا بمواجهته، ولم يمنع هذا الأمر أبا مسلم من الانتصار عليه في جمادى الثانية 137/ نوفمبر 754. فهل كان مقاتل ضحية من ضحايا حيطة عبد الله الباطلة المشؤومة، بسبب ولائه لأبي مسلم وللمنصور الخليفة الشرعي؟ إن الريبة العظيمة تحيط بهذه الحجة إذ يمكن تصور الدوافع التي أوحت بها.

إن جميع المصادر الغربية والمراجع التي نقلت عنها قد ألحت فعلاً على القرابة بالرضاع التي ربطت بين الوالي الجديد «رضيع الرشيد» وهارون الرشيد الذي وُلد بالري سنة 148/765، حسب التاريخ المتفق عليه عامة[4]. ولذا يجب أن نقرر أن أباه عاش على الأقل حتى سنة 147/864، وأنه كان من بين جند وليّ العهد

---

(1) لقد عُهِدَ «بخطة حرس الخليفة» قبل ذلك، سنة 180/796، إلى جعفر نفسه. انظر D. SOURDEL (*Le Vizirat,* I. 149).

(2) ذكر ابن خلدون بالعبر (ج. 4، 418) «الكعبي». وهذا محض خطأ ناتج عن قلب، خاصة أن اللفظ الصحيح قد ورد بالعبر (ج. 3، 486).

(3) الحلة، ص 222.

(4) ذكرت عدة تواريخ، بين سنة 145 و 150، في خصوص مولد الرشيد. انظر JOUMARD، هارون الرشيد، ج. 1، 57 ـ 58.

محمد[1] بن المنصور، الخليفة المقبل الملقب بالمهدي الذي رمـم القصر الزَّينَبَذِي[2] العتيق التابع لملوك الفرس بالري، وأقام به حوالي سنة 145/762. وبه ولد الرشيد وعلى الأرجح محمد بن مقاتل أيضًا، في تواريخ متقاربة بصورة ملموسة. فما هي الظروف التي أتاحت للوليدين أن يرضعا لبنًا واحدًا، وما هي دلالة هذا الحدث؟ لنلاحظ في البدء أن الطبري والمصادر الشرقية عمومًا لا تورد شيئًا، في صورة ما إذا لم تنقل عن التآليف الغربية. بل هي لا تؤكد إلا على النسب المعقود بين هارون بن محمد المهدي والفضل بن يحيى بن خالد البرمكي اللذين أرضعتهما الخيزران زوجة ولي العهد، وزينب بنت منير زوجة يحيى أرضعتاهما، بنية واضحة في ختم أخوة ولديهما عن طريق الرضاع. ويستبعد أن يكون مثل هذا التشريف قد أحرزه أيضًا ولده مقاتل. فلم تتحدث المصادر أبدًا عن أخوة الرضاع بصورة صريحة لا محالة، ولا تذكر «أخوه من الرضاع» أبدًا، بل تكتفي بالإشارة إلى حدث الرضاع المشترك وكان ذلك بصورة متشككة أحيانًا. قال ابن الأبار: «وكان فيما يقال رضيع الرشيد»[3]. فلم يقبل حينئذ التشريف بالأخوة بالرضاع عن طيب خاطر، إلا لفائدة الفضل، أما محمد بن مقاتل، فلم يقاسم الرشيد لبن أمه إلا لأن الأمير الصغير كان في حاجة إلى مرضعة. وبالفعل، تأثرت صحة الخيزران كثيرًا بسبب العناية التي أولتها لبكرها موسى. فأنهكت قواها وقد ولد هارون بعد عامين تقريبًا من مولد موسى. فعرضت عائلة يحيى بن خالد البرمكي ـ الذي كان له ثلاث زوجات، زينب بنت منير أم الفضل، وعتابة أم جعفر، وفاطمة بنت محمد بن الحسن الطائي ـ خدماتها لتربية الأمير الصغير وإرضاعه خاصة. وأرضعت فاطمة[4] هارون الرشيد أحيانًا، لكن زينب هي التي كفلته بالخصوص. ولذا، يحملنا الاستقراء على التفكير أن الصدف شاءت أن يرضع هارون نفس اللبن الذي تغذى به مقاتل، عند زينب. على أنّ إرضاع وليدين في آن واحد ليس بالأمر الهين. فلا ريب أن أم الفضل قد استعانت بمرضعة رسمية ـ وهذا أمر مطابق تمامًا للتقاليد العربية القديمة[5] ـ أو أنها استخدمت من

---

(1) تقبل محمد المهدي البيعة بصفته وليًا للعهد سنة 147/764. انظر Joumard، هارون الرشيد، ج. 1، 53.

(2) رمم سنة 144/761. انظر Joumard، هارون الرشيد، ج. 1، 52 و 59.

(3) ابن الأبار، الحلة، ص 222.

(4) تكفلت فاطمة خاصة بإرضاع جعفر حيث لم تتمكن أمه من إرضاعه. انظر Joumard، هارون الرشيد، ج. 1، 59.

(5) لم تحذف هذه التقاليد تمامًا من البيئة البدوية، كما أشار إلى ذلك Sourdel (*Le Vizirat*, II. 722) ولنضف أنه كانت توجد مرضعة رسمية بقصر البايات بتونس مثلاً، وذلك حتى زوال الملوكية. ولعبت قرابة الرضاع دورًا =

حين لآخر أمّا تعيش في خاصتها، أي أم محمد بن مقاتل. إن مسألة الرضاع المشترك بين هارون ومحمد التي تكتسي أهمية ثانوية وصبغة تكاد تكون في حدّ ذاتها قصصية، تتيح لنا الوصول إلى حدث يكتسي أهمية حقيقية ويتمثل في نوع الصلات التي كانت قائمة بين الوالي الجديد والبرامكة. فقد درج هارون والفضل وجعفر ومحمد في نفس البيت، إن صح القول، هو بيت آل برمك. ويبدو لنا أن أسرة ابن مقاتل قد كانت مرتبطة بأسرة يحيى بن خالد البرمكي منذ بداية صعوده. ولذا، نفهم فهمًا أحسن الظروف التي أحاطت بتولية محمد بن مقاتل العكي على القيروان، وقد روي عنه أن جعفر بن يحيى كان في نصرته[1]. ولا ريب أن هذه التولية تمت إلى حد بَعيد بفضل اعتناء البرامكة الذين لم

= هامًا في الحضارة الإسلامية. وقد أشير إلى ذلك في موضوع أصل الوزارة. انظر D.S. Goitein (The Origin of the vizirate and its true character, *Islamic Culture*, xvi (1942), 255-263 et 380-392). وارتبط البرامكة خاصة من بين أوائل الوزراء، وذلك من وقت جدهم خالد (92 ـ 163/709 ـ 780) بنسب مختلفة، بخلفاء بني العباس عن طريق الرضاع انظر Sourdel (*Le Vizirat*, I. 72 et 144; II, 628 et 688). وقد اعتبر الفقه هذا النسب وشرع له، إلا أننا نلاحظ أن نسب الرضاع ينجر عنه تحريم الزيجات. ومع ذلك فلا يتطوي على نتائج شرعية: فهو لا يخصص أي حق في الإرث. انظر مثلاً، خليل بن إسحاق *Abrégé de la loi musulmane selon le rite de l'Imam Malik* قام بالترجمة الجديدة G.H. Bousquet (vol. II, ch. xviii, Parenté de lait, pp. 129-131)؛ وابن عاصم المالكي، العاصمية، تحقيق وترجمة L. Bercher، ص 69 ـ 71 والملحوظات ص 355 ـ 358.

ولنلاحظ أخيرًا أن نسب الرضاع لم يقم بدور كبير في المجتمع العربي الإسلامي. ولعل دوره كان أكثر أهمية في مجتمعات أخرى. هذا وإن أخوة الرضاع عند البربر، كانت تخول حق الإرث، إذا ما صدقنا رواية متعلقة بالكاهنة (انظر ابن عذاري، البيان، ج. 1، 37).

(1) ابن الأبار، الحلة، ص 228. كلف جعفر سنة 792/176 بغرب مملكة بني العباس بتمامه. ولاحظ الجهشياري فعلاً (الوزراء، ص 190): «ثم ولّى الرشيد جعفر المغرب كله، من الأنبار إلى إفريقية، في سنة ست وسبعين ومئة». وقد أيد علم المسكوكات القديمة تولية جعفر. ولدينا بالفعل قطعتان من سكة مصر ضربت باسم جعفر بن يحيى، إحداهما مؤرخة في سنة 797/181 (عام تولية ابن العكي على إفريقية)، والأخرى في سنة 798/182.

انظر Cat. Lavoix n⁰ 845 et G.C. Miles, *The Mumismatic history of Rayy*, n⁰ 61.

ومن جهة أخرى، ذكر D. Sourdel (*Le Vizirat*, I. 148-150) أن جعفرًا كلف عيسى بن العكي بأن ينوبه في الشام، وأوضح (I, p. 149, note 2) أنه شخص «يظهر اسمه على نقود إفريقية من جهة أخرى» (سنة 180هـ) *B.M.*, I, n⁰ 164 وهذا خطأ. وكلف جعفر عيسى بن العكي فعلاً بأن ينوبه في الشام (انظر الطبري، التأريخ، ج. 6، 467)، لكن الشخص الذي ظهر اسمه على القطعة التي أشار إليها D. Sourdel هو محمد العكي، وهي مؤرخة في سنة 183هـ، راجع St. Lane-Poole, *Catalogue*, p. 52, n⁰ 442; *B.M.*, I, 164 وبها علامة لنفس المؤلف تحيل على (Catalogue of the oriental coins in the British Museum, t. I, n⁰ 164).

يكونوا يألون جهدًا في تولية أتباعهم «في أهم الخطط»[1].

إلا أن اختيار جعفر لم يكن طيبًا بصورة خاصة. للنجاح فيما فضل هرثمة العدول عنه، إذ كان يجب على ابن مقاتل أن يتحلى بخصال فريدة لم يكن يتمتع بها إطلاقًا. ويجب الاعتقاد بأن الوالي الجديد كانت تعوزه الخبرة ـ من المفروض أن سنه كان يناهز ثلاثة وثلاثين عامًا لما وصل إلى القيروان ـ فكان يجهل وضع البلاد بأكمله، بينما كان مكلفًا بتولي أمرها، ولم تكن له أية فكرة عن الجو السائد بها. فتكررت لذلك غباءاته واستثاراته، ونجح في إغضاب جميع الناس، فأغضب الجيش والعامّة. واستولى على أموال الجند واقتطع جزءًا منها وأعاده إلى بيت المال[2]، ومن جهة أخرى، أثار حفيظة الفقهاء[3] ـ الذين كانوا ينتقدون طبعًا سيرته، لكنهم لم يظهروا له أول الأمر عداء أكبر من الذي كانوا يبدونه عادة لكل سلطة زاغت قطعًا عن قواعد الدين الحنيف ـ لما أمر بجلد

---

(1) .D. Sourdel, *Le Vizirat*, I. 170

(2) استعمل النويري (النهاية، ج. 2، 60) هذه العبارة: اقتطع من أرزاق الجند. وقال ابن عذاري (البيان، ج. 1، 89): اقتطع أرزاق الجند. ونقل Fagnan هذه العبارة في ترجمته للبيان (ص 107) كما يلي: «Il s'appropria la solde du jund» وتابعه فيها Vonderheyden (*La berbérie orientale*, 12) و G. Marçais (*La Berbérie musulmane*, 8) واعتمد Fournel هذه الترجمة (*Les Berbes*, i, 410) أيضًا. وهي تبدو معقولة لأول وهلة.

إلا أن النظر فيها يثير عدة صعوبات، ويبدو لي أنه يجب تفضيل عبارة أخرى عليها. فنحن لا نتصور بالفعل كيف أن واليًا مهما كان ظالمًا وعديم التجربة، يستولي بكل بساطة وبلا سبب، على أرزاق الجند. ومن جهة أخرى، فإن فعل اقتطع مشتق من ق ط ع الذي زودنا بكلمات تكتسي معنى فنيًا مدققًا: اقطع (منحه إقطاعًا)، وإقطاع fief. ونجد في العربية الحديثة كلمة إقطاعية بمعنى féodalité. وتدل كلمة أرزاق في العربية على جرايات الجند بلا ريب، لكنها تكتسي معنى مولدًا عامًا هو «أموال».

ومن المعلوم من جهة أخرى أن الجند كان موزعًا بإفريقية، حسب نسبه أو الحامية التي قدم منها، على مناطق معينة من البلاد. ولا شك أن هذا التوزيع كان مرتبطًا، كما هو الشأن في كل مكان، بهبات للأراضي. وقد سبق لحسّان أن وزع (حوالي 699/80) الأراضي على جنده من العرب والبربر (راجع المالكي في «الرياض»، الجزء الأول، 36، وابن ناجي في «المعالم»، ج. 1، 61). ولم يأت حسان بجديد، ولم يكن بلا ريب آخر من قام بتوزيع الأراضي. إن عادة الخلفاء معروفة، وبالتالي عادات أعضادهم، في منح إقطاعات تختلف مدتها طولاً، إذ يمكن أن تسترجعها السلطة المركزية. وكان الجند يملك في نفس الفترة الأراضي بمصر، خاصة في جهة الحَوْف الغنية، أي في الجانب الشرقي من الدلتا. وقد اضطربت هذه المنطقة من سنة 790/173 إلى سنة 794/177، بسبب ثورات الجند على مسائل تتعلق بالخراج. ثار الجند لما شملهم امتداد الجباية على أراضيهم أو ارتفاعها (انظر «النجوم» ج. 2، 71 ـ 88، أبو المحاسن و G. Wiet (*L.Egypte*, p. 63). ولا ريب أن هذه الظاهرة قد تجددت بإفريقية.

(3) لربما حاول عبد الله بن فروخ تلميذ مالك والفقيه الشهير أن يحرض مع فقهاء آخرين على الانتقاض على ابن العكي (انظر طبقات أبي العرب، ص 35 وأيضًا ص 58، 59، 60، 62، 227 من نفس المرجع).

علني لأعظم زاهد في تاريخ إفريقية بأكمله، وهو بهلول بن راشد الشهير الذي حاول هرثمة بفطنته أن يستميله خلافًا لذلك، فسعى إلى حمله على ترخيص توزيع الأموال المخصصة للصدقات[1]. وتوفي بهلول متأثّرًا بالجلد، وعزل ابن مقاتل بعد بضعة أشهر عن الولاية، وقد طرده الجيش وغضب الأهالي.

لقد تمكن ابن مقاتل في بداية الأمر من الانتصار بسهولة نسبية على تمرد أول قام به أهل الشام وخراسان، كان قد أثاره القائد فَلاح الذي كلف مَخْلَدًا بن مرة الأزدي بقيادة العمليات. ونشبت فتنة أخرى أخطر من الأولى التي وقع قمعها. وككثير من الفتن الأخرى التي جدت في السابق وقضت على ولاة القيروان، انطلق هذا العصيان من تونس، بقيادة جد أبي العرب، أبي الجهم تمّام بن تميم التميمي الذي كان قد تولى تونس باسم ابن مقاتل العكي. وقد غادر هذه المدينة في 15 رمضان 183/20 أكتوبر 799 على رأس الشاميين والخراسانيين، وجميع الغاضبين من الجند، فدحر بدون عسر جيوش ابن مقاتل، وتقدم يوم الأربعاء 25 رمضان/30 أكتوبر إلى القيروان التي فتحت له أبوابها، في حين كان الوالي المنزعج قد غادر دار الإمارة وتحصن في بيته الذي شيده منذ مدة. ولما حصل على الأمان الذي رضي الغالب بأن يمنحه إياه مع أمواله وأهل بيته، رحل ابن مقاتل لا يلوي على شيء إلى طرابلس.

فتدخل حينذاك شخص آخر لم يكن معروفًا إلا نسبيًا، وهو إبراهيم ابن الأغلب، ابن الوالي الأسبق الذي قتل قبل بضعة عقود خلت، قرب سور حاضرة إفريقية. وكان قد خرج من الزاب للدفاع عن الشرعية وإعادتها إلى سالف نصابها، ودخل القيروان بلا قتال، ففضل تمّام مغادرة المدينة والرجوع إلى تونس. وقد كان للقادم الجديد على ركح التأريخ في الظاهر، جانب من القوة والهيبة والشعبية حتى أن قائد العصاة فضل التخلي عن القتال. وحالما وصل إبراهيم، أعلم في حفل رسمي أقيم بالجامع، الجموع أنه لا يرغب إلا في إعادة الشرعية الخلافية إلى وضعها، ودعا الأهالي إلى رص الصفوف حول ابن مقاتل وعجل باستدعائه من طرابلس، وقد كان الممثل الشرعي للخليفة. وعلى هذا النحو تمت العودة إلى الشرعية.

وقد غيرت هذه العودة معطيات القضية. حيث لم يكن الوالي يتمتع بشعبية ما،

---

(1) انظر ترجمة بهلول، أبو العرب، الطبقات، ص 52 ـ 61؛ ورياض المالكي، ج. 1، 133 ـ 143؛ مدارك عياض، رقم 4، ومعالم ابن ناجي، ج. 1، 197 ـ 208.

وكان الجند يبغضه. وقضت الظروف التي ذهب فيها وعاد، على ما تبقى من اعتبار لشخصه. وكان للوضع الجديد ولتحالف إبراهيم وابن مقاتل جانب مفتعل لم يكن جديرًا بالبقاء، ولا يمكن أن يدوم طويلاً. وقد أدرك تمّام كل هذه الأمور. ثم إنه عاين كنتيجة طرأ على معطيات القضية، تعدد التجمعات حوله، وتزايد عدد أنصاره. أضِف إلى ذلك أن تقديراته كانت تجعله يتوقع انفصالات كثيرة في صفوف العدو، حين تدق الساعة. فكاتب ابن مقاتل وبين له أنه من السذاجة الظن أن حماية إبراهيم له خالصة لوجه الله. ولم يأل جهدًا في بذر عدم الثقة بين الحليفين، ولم يتوان عن النفخ في ريح الشقاق، عملاً بطريقة تمكن قادة الجند من إنضاجها وتحسينها، لما كانت إفريقية تعيش حالة دائمة من العصيان الصريح أو الكامن. ثم إنه اتجه إلى القيروان في نهاية سنة 183 من الهجرة، حيث قدر أن الوقت قد حان بلا ريب للقيام بهجوم ثان. فهزم ولجأ إلى تونس، فمنحه إبراهيم الأمان الذي طلبه، وأرجعه إلى القيروان يوم الجمعة في 7 محرم 184/7 ـ 2 ـ 800.

وقد روي آنذاك أن إبراهيم، تحت ضغط الأهالي الذين كانوا يكرهون ابن مقاتل، طلب من الرشيد الذي وافقه على ذلك، توليته على إفريقية. ذلك هو التسلسل الآلي للأحداث التي قادت جد الأغالبة إلى الحكم، وسوف نعود إليها بعد حين.

الغموض الذي أحاط ببداية إبراهيم بن الأغلب:

إن التسلسل الآلي للأحداث واضح حينئذ. إلا أن الوضوح يقل، بسبب الصمت والتضارب وصعوبات استنطاق المصادر، كلما حاولنا النظر أكثر في تفاصيل الأمور. وهكذا، كلما بحثنا في سوابق مؤسس الدولة الأغلبية، إلا ودخلنا منطقة تتزايد ظلمة، وذلك كلما حاولنا متابعة سير حياته، بحثًا عن تفسير لمصيره الفريد. وقد اصطدم H. Fournel و M. Vonderheyden بهذه العقبة.

فقد ظن Fournel أنه قادر على استنتاج تاريخ توليه الزاب سنة 174/791، بعد الفضل بن روح، إذ انشغل بنشاط إبراهيم بن الأغلب قبل ظهوره إلى جانب ابن مقاتل العكي. وانطلاقًا من هذا المبدأ حاول توضيح الدوافع التي جعلته يمسك عن التدخل، وقد تردّد اسمه في تواريخ الرواة، في النزاع الذي نشب بين والي إفريقية وعبدويه، وذلك بالاعتماد على اعتبارات نفسانية وسياسية. وقد كتب يقول: «لم يصل إلى علمي أن أي مؤلف ذكر من عوض في الزاب، الفضل بن روح، لما غادر هذا الفتى الطموح فجأة

الولاية المنوطة به، في آخر رمضان 174، ورحل يتآمر في الشرق، لكن الحياد الذي كان والي الزاب قد التزمه، سوف يفهم عن طريق اسمه ومما وقع عند وصول هرثمة. وقد ذكر ابن خلدون أن إبراهيم بن الأغلب الذي كان آنذاك واليًا على الزاب وطبنة، وجه له هدايا، وحاول استمالته فحصل على إقراره بولايته[1]. ولذا، أصبح من الواضح أن نصر بن حبيب قد استدعى إبراهيم بن الأغلب لتعويض الفضل في الزاب، وأن الفتنة التي نشبت سنة 178 ضد الفضل ذاته الذي صار أميرًا وفقد فيها حياته، لم تجعل إبراهيم يحرك ساكنًا بل أمسك عن القيام بأي عمل، ويبدو أنه كان يراقب من أي جانب يأتي الحظّ ليرتب سلوكه على ضوء ذلك. ويدل تزلفه إلى هرثمة على أنه شاعر بأن هذا الموقف مثير لتأويل وخيم، يمكن أن يصير عائقًا للمشاريع التي ربما كان يفكر فيها منذئذ والتي سوف يحققها»[2].

إلا أن Fournel لم يكن راضيًا جدًا عن تفسيره الذي كان قائمًا على الرواية التي دونها ابن خلدون عن سير الأحداث وهي رواية أولت ودرست بصورة خاصة. لكن ابن عذاري والبلاذري بالخصوص (المتوفى قبل سنة 892/302)، وهو إذن مؤلف «سابق جدًا» يكاد يكون معاصرًا نسبيًا للأحداث، يعرضان علينا جزئيات تناقض تمامًا الاستنتاجات المبنية. وتخلص Fournel من هذه الصعوبة بأن نفى رواية البلاذري في ملحوظة مقنعة جدًا في الظاهر، وهي رواية قابلة فعلاً للقدح من عدة وجوه[3].

---

(1) ذكر Fournel في ملحوظة رقم 2 (ج. 1، 407) مصدرًا لـ Devergers (*Histoire de l'Afrique et de la Sicile*, p. 31, 1.8 à 4) (ص 81 من الترجمة). ثم أضاف قائلاً: «إن قول ابن خلدون يفند قول ابن عذاري الذي ادعى أن إبراهيم كلف من طرف الرشيد بحكم الزاب في ولاية العكي بإفريقية (البيان، ج. 1، ص 83، 14 و 15) التي بدأت في النصف الثاني من سنة 181. وقد فضلت اعتماد ابن خلدون الذي أيده أبو المحاسن (النجوم، ج. 1، ص 488، و 15 إلى 17)».

(2) Fournel, *Les Berbers*, I. 407.

(3) لاحظ Fournel (*Les Berbers*, I, 407/3) قائلاً: «يجب القول إن هذا التأويل القائم على رواية ابن خلدون يخالف رواية سابقة جدًا لمؤرخ من أنزه المؤرخين. يرى ابن عذاري أن هرثمة هو الذي ولى إبراهيم بن الأغلب على الزاب، لكن تبين لي أن روايته مليئة بالمتناقضات. ففي رأيه أن إبراهيم بن الأغلب أحد القواد الرئيسيين لجند مصر، انضم إلى اثني عشر من رفاقه لقبض ما يخصهم من أرزاق من بيت المال، لكن دون أن يتجاوزوا هذا المقدار. ثم فروا بعد ذلك إلى الزاب على بعد عشرة أيام من القيروان، حيث إن ابن الأغلب كان يثق في أن الأهالي والجند بهذه البلاد سوف يسلمونه إلى السلطة في الولاية. وسواء كان الاستقبال الذي خص به لم يستجب لآماله، أو إنه أراد تصحيح وضع كان اغتصبه، فقد وجه الهدايا إلى هرثمة الذي كان آنذاك أميرًا على إفريقية، وسلك معه سلوك التملق المؤثر، وكتب له مؤكدًا أنه لم يكن يفكر في أية نية للانتقاض، وأن الحاجة وحدها هي التي دفعته إلى فعل ما فعل. فسلمه هرثمة عند ذلك ولاية الزاب واستوعده بالاكتفاء بذلك (فتوح =

والملاحظ أن Vonderheyden قد نسج على منوال Fournel في هذا التحليل، واعتمد جوهر حججه، ولكن بأقلّ صرامة. وقبل أيضًا بأن يكون إبراهيم بن الأغلب قد خلف الفضل بن روح على رأس الزاب. فقد كتب يقول: «كان الفضل آخر حكام بني المهلب، وقد بدأ الحكم سنة 793، وترك الزاب الذي كان واليًا عليه وقتئذ، إلى إبراهيم بن الأغلب الذي بلغ الـ 36 من عمره آنذاك»[1]. ثم تضاربت أقواله بعد سطور، فلاحظ «أنه ليس من الثابت على الإطلاق أن كان إبراهيم واليًا على الزاب منذ سنة 793، ولا حتى في عهد هرثمة. وادعى ابن عذاري أنه عين بهذا المنصب في حكم ابن مقاتل»[2]. ثم شرع المؤلف في سرد محتوى المذكرات التي اقتبسها عن ابن عذاري والبلاذري وابن الأثير وابن خلدون وابن حوقل، جنبًا إلى جنب، وفي تسلسل لم يكن زمنيًا ولا منطقيًا، ويبدو أنه ترك لنا مهمة التوفيق بينها وصهرها. ولا يتعد Vonderheyden و Fournel بصورة عامة إلا للإكثار من الأخطاء والمتناقضات. وهكذا، فقد مدّد مثلاً في ولاية الفضل بالزاب، دون أن يذكر مراجعه، فتعارض مع جميع المصادر، وذلك حتى قبيل تعيينه سنة 793/177، واليًا على إفريقية. وقرر وفاته كذلك دون أي أساس، «في القتال»[3]، بينما قتل كما رأينا، في السجن غدرًا وبصورة أبسط أيضًا.

وهكذا، نجح Fournel في مسألة بداية إبراهيم بن الأغلب قبل وصوله إلى الإمارة، في بناء نظرية تكاد تكون متماسكة وربما متينة كل المتانة، ذلك أنه تجاهل بالمعنى الحرفي لهذا اللفظ، عدة وقائع، وقضى على البعض الآخر لأنها بدت متناقضة في نظره. واعتمد Venderheyden هذه النظرية وأدخل عليها التضارب وبعض المعطيات التي أهملها

= البلدان، ص 233، 1، 15 إلى ص 234، 1، 2). كيف نتصور إمكانية سرقة بيت المال من طرف ضابط فرّ مع رفاقه بدون عائق؟ ما هي هذه الحاجة إلى المال التي تجعل لمثل هذه الفعلة مبررًا لاحتياج المال؟ كيف أن هذا القدر من المال الذي كان مستحقًا، يمكن أن يكون كبيرًا إلى حد إتاحة التفكير المعقول وإبداء الأمل في أن يساعد على إثارة الولاية؟ هل أن الأمير وصل إذن إلى حد من العجز في الزاب لم يتمكن بموجبه من إيقاف اثني عشر فردًا سلكوا سلوك اللصوص؟ وأخيرًا، كيف تفسر المراسلة التي جرت حسب ابن عذاري بين هرثمة وإبراهيم، وكيف يختم التناقض ويتوج بتسليم ولاية هامة؟.

لقد منع FOURNEL لمدة طويلة الفهم السليم للأحداث التي أدت بإبراهيم بن الأغلب إلى الحكم، بسبب طريقته في تقديم رواية البلاذري ونقدها.

(1) VONDERHEYDEN, *La Berbérie orientale*, p. 9.

(2) المرجع السابق، ص 11.

(3) VONDERHEYDEN, *La Berbérie orientale*, p. 9.

Fournel، فبلغ به الأمر في النهاية إلى مزيج من الأحداث المتناقضة وغير المتماسكة، والغامضة أو الخاطئة تمامًا، والتي تعبر جيّداً عن تردده، فلم تنجرّ عن جهود هذا وذاك أيّة نتيجة، إما لأن المستندات كانت قليلة، وإما لأنهما استفادا منها سريعًا. وسنحاول توضيح هذه المسألة توضيحًا أكبر.

إبراهيم بن الأغلب قبل ظهوره على الساحة الإفريقية:

من هو أولاً إبراهيم، أمير إفريقية المقبل؟ أكّد لنا القلقشندي في «النهاية»[1]، أن شجرة الأغالبة (وهم «بطن من تميم») لم تصل إلينا. إن هذا التأكيد لم يكن صحيحًا كل الصحة. وقد دونها مصدران على الأقل بصورة تكاد تكون تامة، وبالصيغ المعتادة في علم الأنساب العربي الذي اجتهد بفضل وسائل كثيرة التنظيم إلى حد أنها تحتوي على جانب هام من الاختلاق، أن يصل كل شخص في كل صورة معينة، بجد مؤسس يمنح اسمه للقبيلة. وعلى هذا، احتفظ ابن حزم في «الجمهرة» وابن خلكان في «الوفيات» ـ الأول بخصوص زيادة الله الثالث والثاني بشأن ابن القطّاء الفقيه الصقلي المصري حفيد الأمير زيادة الله الثاني ـ بالنسب الكامل الذي يصل إبراهيم بتميم ويصعد به إلى عدنان، أي إلى عرب الشمال. وتتفق أخبار المصدرين، مع اعتبار اختلافات ثلاثة تدرك بسهولة لأنها تقتصر على تحوير الألفاظ، وتحريف محتمل، ومسألة تخص إعجام الحروف. ويستقيم نسب إبراهيم حسب ابن حزم على النحو التالي:

هو إبراهيم بن الأغلب بن سالم بن عقال بن خفاجة بن عبّاد بن عبد الله بن محمد بن سعد بن حرام بن سعد بن مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم[2].

ويرجع ابن خلكان نسبه إلى شجرة أعرق من ذلك:

فهو إبراهيم بن الأغلب بن سالم بن عقال بن خفاجة بن عبد الله .بن عبّاد بن محراث بن سعد بن خَزام بن سعد بن مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم بن مرّ بن عُدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن مَعدّ بن عدنان[3]، وأن أصول إبراهيم هم بنو

---

(1) ص 92.

(2) الجمهرة لابن حزم، ص 210، تميم على وزن فعيل من ت م م، انظر معناه في «تاج العروس»، ج. 8، 213 للزبيدي. يدل اللفظ على الرجل القوي الذي له قامة كبيرة. وهو لفظ صالح أيضًا للفرس.

(3) الوفيات، ج. 3، 11 لابن خلكان، ترجمة رقم 420. يحيل De Slane في ترجمته لفصول من «النهاية» للنويري، متعلقة بالأغالبة (*Histoire de Berbères*, I, 374, note 2) على ترجمة لوفيات ابن خلكان بخصوص نسب إبراهيم الأول (ج. 2، 265).

تميم[1] الذين كانوا يشكلون قبيلة اشتهرت كثيرًا في بلاد العرب في العصر الجاهلي وبقيت لدينا أصداء عن أيامها وخاصيات لهجتها. وقد كانوا بدوًا خلصًا ولم يشتمل ترابهم على أية مدينة. وكانت هذه الأرض تمسح في القرن السادس جزءًا كبيرًا من شرقي بلاد العرب، يكاد يكون بلاد نجد بتمامها. كان يحدها شمالاً شواطىء الفرات، وجنوبًا مشارف صحراء الدهناء، وكانت تشمل جانبًا هامًا من البحرين واليمامة. وكانت قبيلة عظيمة تقيم على أرض شاسعة، وكانت كذلك قبيلة بلا تماسك عرقي كبير، ولا عصبية قوية. فانقسمت تميم إلى بطون متنافسة، كانت متعادية أحيانًا كل العداء، فكانت تتواجه في حروب بين الأشقاء، تماشيًا مع الأحلاف. ونحن على علم من العداء الشهير الذي كان مصدرًا لمساجلات شعرية خالدة، تناظر فيها جرير والفرزدق، وهما من أكبر شعراء القرن الأول/ القرد السابع. كان كلاهما من تميم لكن من بطنين متعاديين، فكان جرير ينتسب لفخذ كليب، والفرزدق لمُجاشع. فتقاتل بنو تميم حتمًا، بأنواع مختلفة من الأسلحة. وتمادت المواجهة بينهم في إفريقية. وعلى هذا، فإن القتال الذي نشب بين التميمي إبراهيم بن الأغلب المنحدر من كتلة سعد بن زيد مناة، والتميمي تمّام بن تميم المنحدر من كتلة دارم المتفرعة عن بني مالك بن زيد مناة[2] غير مفاجىء، بل العكس، فهو يحتل مكانة في تقليد القبيلة الخالصة.

بنو تميم كجميع البدو، يضطربون ولا يتحملون إلا بعسر السلطة. وشاركوا في جميع الانتفاضات تقريبًا وفي جميع الحروب التي قامت في فجر الإسلام، حتى تولى بنو العبّاس الحكم. وقد ساهموا في حروب الردة وفي اضطرابات الخوارج. وكان قطري بن الفجاءة أحد قادة الخوارج الأزارقة، وهي أكثر الفرق تطرفًا، وكان تميميًا. وكذلك كان أكثر أنصاره.

وقد وجدت الخصال الحربية لتميم بالخصوص متنفسًا طبيعيًا لها في غير بلاد العرب، في بلاد فارس القريبة من أراضيهم، فكانت بالتالي صالحة لتوسعهم. وغزت جحافل كبيرة من تميم المجتمعين بالكوفة والبصرة، مدة الفتح، بلاد خراسان، وبها كونوا العدد المهم من العنصر العربي إلى أن تولى بنو العبّاس الحكم. ولا ريب أن جدود الأغالبة كانوا من بين هذه الجموع. وقد سبق لـ Wellhausen[3] أن لاحظ أن بني سعد

(1) انظر *E.I.*, s.v. art. Levi della Vida.

(2) انظر ابن الأبار، الحلة، ص 225.

(3) خاصة ص 406 (*Das Arabische Reich*, trad. ar. pp. 397-403).

بطن من تميم انحدر منه الأغالبة، وقد استقر بمَرْو الرُّوذ[1] منذ بداية الفتح. وأثار بنو سعد الاضطرابات بمرو الروذ، لما توفي يزيد الأول ثاني خلفاء بني أمية سنة 64/683، ثم تحمسوا لمحاربة بكر طيلة الفتن التي أدمت خراسان. وبعد عشر سنوات، أي في سنة 74/693، تقاتل شقيقان من سعد، دائمًا بمرو الرّوذ. وتقع هذه البلدة الصغيرة على بعد خمس مراحل من حاضرة خراسان، مرو أو مرو الشَّهِجان[2]، حسب الجغرافيين العرب الذين عرفوها على هذا النحو لتمييزها عن مرو الروذ، ويبدو أنها كانت المركز الرئيسي لاستقرار سعد، وقد كان الأغلب من هذه البلدة[3].

نقلت قبيلة تميم معها إلى خراسان، مثل جميع القبائل العربية الأخرى، كل أصناف ضغائنها القبلية القديمة العنيدة. ولربما كانت هذه الضغائن القبلية أشد هلاكًا، وأشد عنفًا، وأشد إضرارًا بسلطة بني أمية في هذه البلاد منها في البلدان الأخرى. ولم يكن تأريخ خراسان في ذلك العصر، سوى نسيج من الأحداث الدامية، والعداوات المفصلة بالقتل والانتفاضات. وفي الخضم المتشابك بهذه المعارك، يمكن تمييز النزاع الصلب الذي كان يفصل بين كتلتين كبيرتين بوضوح: فمن جهة تحالفت تميم مع قيس، وتحالفت أزد مع ربيعة من جهة أخرى. وقد كان لهذا العداء طبعًا أصول مبهمة قديمة فتسبّب في مقتل شيخ الأزد بالبصرة مسعود بن عمر الذي قتله تميمي[4]، وذلك في فترة تحسن واضح من الوجهة التأريخية، أثناء الاضطرابات التي نجمت عن موت يزيد الأول (61 ـ 64/680 ـ 683). وفي خراسان التي اعتبرها Wellhausen «مستعمرة للبصرة»[5]، وقد فتحتها بخصوص الجيوش المجمعة بالبصرة، تواصلت النزاعات القائمة في «الحاضرة». ولازمت الأمور أكثر، خاصة لما دخل الأزد الولاية عنوة ووراء أحدهم هو المهلب بن أبي صفرة الأزدي الذي عينه الحجاج واليًا على الإقليم (78 إلى نهاية 82/697 ـ 701) وقد خلفه بنفس الجهة ابنه يزيد[6] بعد موته. وقد ترك بنو المهلب بخراسان ذكرى وُلاة جشعين ميالين نوعًا ما للانتقاض. وفي أقل من قرن

---

(1) معجم ياقوت، هذه المادة.

(2) معجم ياقوت، هذه المادة.

(3) انظر الفتوح للبلاذري، ص 326.

(4) انظر WELLHAUSEN, *Das Arabische Reich*, tr. ar., p. 203.

(5) المرجع السابق، ص 203.

(6) انظر المرجع السابق، ص 283 وما يليها، بخصوص كل هذه المسائل.

بعد ذلك، حلوا بإفريقية حيث رحل إليها التميميون بنفس العدد. وتكفي هذه السوابق التي أشرنا إليها بإيجاز كبير، إذا ما عرفنا صلابة الأحقاد القبلية الدفينة عند العرب، للدلالة على نوع العلائق بين التميمي إبراهيم الذي فر وبين أصحاب البلاد التي لجأ إليها، من بني المهلب. وبالفعل، فقد وصل إبراهيم بن الأغلب إلى إفريقية مدة ولاية بني المهلب، وقد اتفقت جميع المصادر على هذا الأمر. فمن أين قدم؟ وما حمله على اللجوء إلى إفريقية؟ كان أبوه من مرو الروذ، كما رأينا، حيث حمل مد الفتح على إقرار فرع من تميم هو سعد بن زيد مناة، الذي كان ينحدر منه. وقد أعاده جزر الثورة الذي حمل بني العبّاس إلى الحكم، إلى بغداد. وهناك وُلِد إبراهيم سنة 757/140، وهذا تاريخ قد استنتج من عمره الذي ناهز 56 سنة، عند وفاته عام 812/198. وكان لإبراهيم أقرباء في بغداد، فاستعان بهم عند الحاجة لما أصبح أميرًا[1]. ورحل الأغلب سنة 761/144 إلى مصر، وكان ذلك مع أهله جميعًا بلا ريب، واصطحب كالعادة من الجيش الذي كان يحتل فيه المرتبة الثانية بعد ابن الأشعث، مقاتلين كثيرين خراسانيين من تميم، كانوا موالين له. ولقي حتفه سنة 150، قرب القيروان في انتفاضة قادها الحسن بن حرب الكندي وهو أحد قادة عرب الجنوب الذين كانوا معادين عادة لعرب الشمال الذين ينتمي إليهم بنو تميم. وقد أُجبِر بنو الأغلب مع عدد كبير من المقاتلين التميميين، على التقهقر شرقًا آنئذ. وجميع الدلائل تجعلنا نفرض أنهم كانوا قد استقروا بمصر التي كانت بمثابة الوطن الثاني بالنسبة إليهم. وبالفعل، لم نزل نجد في القرن السادس/ القرن الثاني عشر، أحد أحفاد الأمير زيادة الله الثاني، هو النحوي أبو القاسم بن القطاء[2] يقيم في مصر (10 صفر 433 ـ صفر 515/9 أكتوبر 1041 ـ أبريل ـ مايو 1121). وقد أشار أبو المحاسن[3] إلى سالم بن سوادة التميمي الذي كان واليًا على مصر من 12 محرم 164 إلى 11 محرم 165 (17 ـ 9 ـ 780 إلى 5 ـ 8 ـ 781). وسالم هذا إنما هو ابن عم الأغلب[4]. وعند موت الأغلب في القتال، كان سالم يقود ميمنة الجيش[5]. فهل عاد سالم بإبراهيم إلى مصر، وكانت سنّه 10 أعوام آنذاك،

---

(1) انظر «الحلة» لابن الأبار، ص 227.

(2) الوفيات لابن خلكان، ج. 3، 11، ترجمة رقم 420.

(3) في «النجوم»، ج. 2، 46.

(4) ارجع إلى جدول نسب الأغالبة في نهاية هذا التأليف.

(5) الحلة لابن الأبار، ص 206.

وكذلك جميع أهل ابن عمه المتوفى؟ في إمكاننا القول إن بني الأغلب عند خروجهم من إفريقية، لم يتقدموا كثيرًا نحو الشرق، بل أقاموا على ضفاف النيل. فعاش بعضهم في خير وتعلقوا بالبلاد إلى حد أنهم لم يرحلوا جميعًا إلى إفريقية لما واتى الحظ أحدهم. فعبد الله بن الأغلب مثلاً، وهو شقيق إبراهيم استقر بمصر. قد كان رجلاً ثريًا جدًا. وروى ابن الأبار[1] قائلاً: «فلما توفي ارتحل بنوه إلى إفريقية». وهكذا، يبدو أن سلالة الأغلب تهيأ لها الحظ أن تنجب في مصر.

وقد كانت لإبراهيم ميول خاصة للدرس. فتعلق بالليث[2] (توفي سنة 179/795) المنافس الشهير لمالك وشيخ الفقه في مصر دون منازع. وكان الليث يعتبره من أنجب تلاميذه، فأهداه جلاجل تقديرًا له، وهي والدة الأمير زيادة الله الأول، وكان الليث صديقًا للجند بلا ريب. ويكفي للتأكد من ذلك أن نتصفح تأريخ ابن عبد الحكم الذي خصص لفتح مصر والمغرب، وقد رويت فيه مآثر الجند بعبارات شعرية عن الليث الشهير، وقد تلقى هذه الأقوال يقينًا من تلاميذه وغيرهم، إذ أنهم شهدوا الأحداث مباشرة أو كانوا أبناء لهؤلاء التلاميذ. وكان إبراهيم من بين هذا الصنف من التلاميذ، إلا أن الحظ هيأ له مصيرًا آخر بسبب أصله بالذات، مهما كان ميله إلى الدراسة قويًا.

وبالفعل، كانت انتفاضات الجند تجتاح مصر بشدة في نهاية القرن الثامن. فعزل مسلمة بن يحيى وقد ولي في رمضان 172/ فبراير 789، بعد أحد عشر شهرًا، أي في شعبان 173/ ديسمبر 89 ;، وذلك لأنه عجز عن قمع الفتن «وكانت أيامه مع قصرها كثيرة الفتن»[3]. وخلفه ـ‌حمد بن زهير الأزدي فلم يكن أسعد منه حظًا. وهوجم منظوره وصاحب الخراج، من طرف الجند الثائر الذي حاصره في بيته، بسبب الجباية ومخصصات الجيش. فقام الرشيد مرة أخرى بعزل الوالي لضعفه (14 محرم 174/2 ـ 6 ـ 790). ودعي لتعويضه داود بن يزيد المهلبي الذي منع من خلافة والده بإفريقية، فبدا حازمًا، وطرد الثوار الذين هاجموا صاحب الخراج، إما إلى الشرق وإما إلى

(1) ابن الأبار، الحلة، ص 228.

(2) في خصوص هذا الشيخ الذي تتلمذ إليه إبراهيم والذي كان علمًا من أعلام الفقه له نفس المكانة التي تمتع بها مالك،

انظر R. BRUNSCHVIG (Polémiques médiévales autour du rite de Malik, *Al-Andalous*, xv, fasc. 2, 1950, pp. 377-387).

(3) أبو المحاسن، النجوم، ج. 2، 71.

المغرب. وعزل داود رغم نجاحه، في 6 محرم 175/15 مايو 791. ولعله لم يحتط إطلاقًا لما وقع تفويض الأمر إلى بني المهلب في خصوص ولايتي الفسطاط والقيروان. وتواصل تعيين الولاة بعد داود، وهذا أمر أضر بالنظام والاستقرار، خاصة وأن كل تولية كانت تجر تحويرًا مقابلاً في الدواوين، وبالأخص فيما يتعلق بالشرطة والخراج. فتوالى على الحكم من سنة 175/791 إلى سنة 178/794، موسى بن عيسى (5 صفر 175 ـ 28 صفر 176/13 جوان 791 ـ 25 ماي 792)، وإبراهيم بن صالح (28 صفر 176 ـ توفي في 3 شعبان 176/25 ماي 792 ـ توفي في 23 نوفمبر 792)، وعبد الله بن المسيّب (18 رمضان 176 ـ رجب 77/6 جانفي 793 ـ أكتوبر ـ نوفمبر 793)، وإسحاق بن سليمان (رجب 177 ـ رجب 178/ أكتوبر ـ نوفمبر 793 ـ أكتوبر 794)، وهرثمة الذي قدم في 2 شعبان 178/ أول نوفمبر 794، لإعادة الوضع المتدهور عهدئذ إلى نصابه، سواء في الفسطاط أو في القيروان. وكانت مصر تشهد انحلالاً للسلطة من شأنه أن يفسر جميع أنواع الأعمال التي أقدم عليها الجند الذي كان بطبعه ميالاً إلى التمرد. وقد جرت في المنطقة الشرقية من الدلتا التي سماها الجغرافيون العرب بالحَوْف ـ وقد كان الجند يملك بها أراضي بلا شك ـ أعمال عصيان ومعارك سنة 176/793، في ولاية عبد الله بن المسيب، وفي ولاية إسحاق بن سليمان، سنة 177/793 ـ 794، بسبب مسائل الخراج[1].

وقد كان إبراهيم ابنًا لأحد كبار ضباط الدولة، ومن سلالة وال قتل لنصرة بني العباس، ومن أقرباء أحد ولاة مصر، وكان شقيقًا لعبد الله الذي كان ثراؤه مدار الروايات في كتب التأريخ، فكان يحتل مركزًا ممتازًا في البلاد التي تبنت أهله. وقد أكد البلاذري أن إبراهيم بن الأغلب كان «من وجوه جند مصر»[2]، وهو أمر لم يفاجئنا قط. ولهذا السبب، لا غرابة في كون إبراهيم ـ الذي كان من جهة أخرى ينتسب إلى بيت يعادي الأزد الذين منحوا مصر اثنين من ولاتها، هما محمد بن زهير الأزدي وداود بن يزيد المهلبي ـ لم يساهم عن كثب في الانتفاضات التي هزّت البلاد. والواقع أنه تواطأ كثيرًا في هذه الفتن، وأجبر على مغادرة مصر والبحث عن الحظ في غير هذه البلاد.

---

(1) انظر حول كل هذه الأحداث G. Wiet (*L'Égypte arabe*)، ص 63؛ وأبو المحاسن، النجوم، ج. 2، ص 71 ـ 89؛ وابن الأثير، الكامل، ج. 5، 97، الذي أغفل رواية الأحداث التي جدت في سنة 173 و 174.

(2) في «الفتوح»، ص 327.

إبراهيم بن الأغلب في الزاب:

متى وكيف رحل إبراهيم إلى الزاب الذي أجمع الرواة دون استثناء على أنه كان منطلقًا له؟ لا يسمح أي مصدر، إذا اعتبر على حدة، بالإجابة على هذه الأسئلة. فقد احتفظ كل واحد منها بنتفة من الحقيقة التي تختلف في درجة كمالها أو أنها تغيرت بسبب الإبهام الذي لا مفر منه والراجع لعيوب النقل الشفوي، وضعف الذاكرة، وغباء المصنفين، بغضّ النظر عمّا أتلفه الناسخون عن وعي أم عن غير وعي. ولننظر في النصوص التي أمدتنا بها المصادر عملاً بالترتيب الزمني.

فقد قال اليعقوبي (المتوفى بينة سنة 284 وسنة 292/897 ـ 905): «وكان إبراهيم بن الأغلب بن سالم أحد الجند الذين أخرجوا من مصر إلى إفريقية، وكان يتولى شرطة صاحب إفريقية. فلما توفي ابن مقاتل[1] واستخلف إبراهيم على البلد ضبطه وحَسنت طاعة أهله... فدام أمره وأمر ولده إلى هذه الغاية»[2].

وقال البلاذري (توفي قبل سنة 302، وربما سنة 279/842 ـ 915): «وكان إبراهيم بن الأغلب من وجوه جند مصر. فوثب واثنا عشر رجلاً معه، فأخذوا من بيت المال مقدار أرزاقهم، لم يزدادوا على ذلك شيئًا، وهربوا، فلحقوا بموضع يقال له الزاب، وهو من القيروان على مسيرة أكثر من عشرة أيام[3].

«وعامل الثغر يومئذ من قبل الرشيد هارون، هرثمة بن أعين. واعتقد إبراهيم بن الأغلب على من كان من تلك الناحية من الجند وغيرهم، الرئاسة. وأقبل يهدي إلى هرثمة ويلاطفه ويكتب إليه، يعلمه أنه لم يخرج يدًا من طاعة ولا اشتمل على معصية. وأنه إنما دعاه إلى ما كان منه الأحواج والضرورة. فولاه هرثمة ناحيته، واستكفاه

---

(1) روى اليعقوبي بإيجاز ثورة تمّام، قبل ذلك ببضعة أسطر. قال (التأريخ، ج. 2، 411): «وخرج ابن مقاتل إلى العراق وتغلب تمّام على البلد». ولا يذكر أي مصدر آخر أن إبراهيم تولى الشرطة. ولربما يرجع هذا الغموض إلى ارتقاء إبراهيم المرتبة الأولى في جند الزاب، فرأسه في النهاية، وذلك بفضل نفوذه الشخصي وأصله والذكرى التي تركها والده.

(2) التاريخ، ج. 2، 412.

(3) هل هذا خلل؟ هل أن مقص المصنف حذف هنا بعض الأسطر المتعلقة بالظروف التي فر فيها إبراهيم، وبفترة وصوله إلى الزاب؟ يبدو أن النص الموالي اهتم بمرحلة ثانية من نشاط إبراهيم في الزاب، جدت لما تركت هذه الناحية بدون سلطة ـ بعد أن رحل عنها واليها العلاء بن سعيد وخرج يطلب ثأر الفضل بن روح (في شعبان 178/ أكتوبر ـ نوفمبر 794).

أمرها»[1].

وقال ابن الأثير (توفي سنة 630/1233): «وسار هرثمة إلى القيروان، فقدمها في ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة، فآمن الناس وسكّنهم. . .

وكان إبراهيم بن الأغلب بولاية الزاب، فأكثر الهدية إلى هرثمة ولاطفه، فولاه هرثمة ناحية من الزاب فحسن أثره فيها»[2].

وقال ابن الأبار (توفي سنة 658/1260): «والليث وهب له جلاجل أم ابنه زيادة الله. فخرج بها /من مصر/ حتى وصل الزاب، وعلى إفريقية يومئذ الفضل بن روح بن حاتم[3]. فلقي من تعصبه وسوء مجاورته عظيمًا. وأقام أخوه عبد الله بن الأغلب في مصر. . .

وولي الزاب من قبل هارون الرشيد وابن العكي على إفريقية»[4].

وقال ابن عذاري (صنف تأليفه سنة 706/1306 ـ 1307): «وفي سنة 183. . . أقام تمّام مالك القيروان، فنهض إليه إبراهيم بن الأغلب من الزاب، وكان أميرًا عليه. .»[5].

سنة 184 ـ وصله /إلى إبراهيم/ عهد الرشيد في العشر الوسط لجمادى الآخرة من سنة 184، وقال له فيه: «قد تقدم لكم بإفريقية أمر»[6]. وكان الرشيد ولاه بلاد الزاب، وهي بلاد الجريد، وابن العكي على إفريقية»[7].

---

(1) كان هرثمة واليًا على إفريقية من أول ربيع الثاني 179 إلى رمضان 181/24 جوان 795ـ أكتوبر 797). ولا يرجح إلا قليلاً أن يكون وصول إبراهيم إلى الزاب قد تم بين هذين التاريخين. لأن النظام أعيد عند ذلك إلى نصابه في مصر، وتوقفت الاضطرابات التي اندلعت في سنة 173/784 ـ 178/793. وبالإضافة إلى ذلك، لا يتصور إلا بصعوبة كيف أن إبراهيم، وقد وصل منذ قليل من مصر محملاً بأسلابه، تمكن في الحال من تقوية وضعه بالزاب، ووقعت توليته على الناحية وأخذها من رجل ماهر فطن مثل هرثمة.

(2) الكامل، ج. 5، 96.

(3) أي بين محرم 177 وشعبان 178 (أبريل ـ مايو 793 ـ أكتوبر 794). لكن ابن الأبار قال إن إبراهيم شارك فعلاً من الزاب في مقتل إدريس الأول الذي أرخه لسنة 174 أو 175 (الحلة، ص 199، 200، 201، و 235). إن هذه التناقضات الزمنية واضحة جدًا، فلن نلح عليها. وقد سبق أن لاحظنا أن التوقيت الخاص بإدريس غير ثابت إلى حدٍ ما. وسنعود إليها في الفصل المخصص لسياسة الأغالبة الخارجية.

(4) الحلة، ص 228.

(5) البيان، ج. 1، 90.

(6) «قد تقدم لكم بإفريقية أمر». لنلاحظ صيغة الإشارة الخفية قصدًا. وهذا تلميح راجح جدًا، نظرًا إلى الخدمات التي أسداها إبراهيم بلا ريب، بخصوص مقتل إدريس الأول. سنبحث هذه المسألة في حينها.

(7) البيان، ج. 1، 92.

وقال النويري (توفي سنة 1331/732): «فخرج (ابن مقاتل العكي) تلك الليلة، حتى وصل إلى طرابلس... فنهض إبراهيم بن الأغلب من الزاب على تمّام غضبًا للعكي. فلما بلغ تمامًا إقباله خلا عن القيروان»[1].

وقال ابن خلدون (732 ـ 1332/808 ـ 1406): «وسار هرثمة إلى القيروان فقدمها سنة سبع وسبعين[2]. فأمن الناس وسكّنهم... وكان إبراهيم بن الأغلب عاملاً[3] على الزاب وطبنة فهاداه، ولاطفه. فعقد له على عمله. فقام بأمره وحسن أثره»[4].

فلما استعفى هرثمة /من ولاية إفريقية/ ولّى /الرشيد/ مكانه محمد بن مقاتل العكي، واضطربت عليه إفريقية، وكان إبراهيم بن الأغلب بها واليًا على الزاب[5]، وكان جند إفريقية يرجعون إليه، فأعانه /أعان ابن مقاتل/ وحمل الناس على طاعته بعد أن أخرجوه»[6].

وقال أبو المحاسن (توفي حوالي سنة 1469/874: «وسار هرثمة إلى القيروان

---

(1) النهاية، ج. 2، 60.

(2) يجب طبعًا إصلاحه بسنة 179. غالبًا ما أخطأت التواريخ في «العبر». ولم تتصف الطبعة الجديدة لدار الكتاب اللبناني بأي تقدم على طبعة بولاق من هذه الوجهة. وهاك بعض الأمثلة: إن تاريخ بداية إمارة إبراهيم الأول هو سنة 185 (العبر، ج. 6، 228). وأوردت «العبر» من جهة أخرى التاريخ الصحيح، أرخ وصول إدريس الأول إلى وليلى سنة 170 (ج. 7، 51)، و 172 (ج. 4، 23 ـ 25)، و 176 (ج. 4، 13)، وتاريخ موت إدريس الأول الذي سم بإيعاز من الرشيد، أثبت ابن خلدون بشأنه أن إبراهيم الأول «صاحب القيروان» لعب دورًا نشيطًا بخصوصه، عين تاريخه لسنة 175 (ج. 4، 14 و 25). والغموض أعظم في المقدمة (1، 38). وبالفعل، جعل ابن خلدون الخليفة الهادي (22 محرم 169 ـ 14 ربيع الأول 170) يأمر الأغالبة بالقبض على إدريس الأول الذي كان آنذاك قد فر إلى المغرب.

(3) درجت كلمة عامل بإفريقية مع كلمة والي أو أمير التي تكاثر استعمالها بمعنى والٍ. لكن يبدو أن كلمة عامل استخدمت بالأحرى للدلالة على نائب الوالي في الأكثر، وهو مولى لا من الخليفة مباشرة بل ولاه الوالي أو الأمير الذي كان يرجع إليه بالنظر والذي كان يوليه دائمًا الخليفة. وعلى هذا، فإن والي القيروان كان يعرف دائمًا بالأمير، قبل ظهور الأغالبة. أما ولاة تونس طبنة وطرابلس، الذين كانت القيروان توليهم، فكانوا يعرفون دائمًا بالعامل.

(4) العبر، ج. 4، 417 DESVERGERS (*Histoire de l'Afrique et de la Sicile,* texte p. 31, tr. p. 81) ترجمه هذا المؤلف كما يلي: «إن إبراهيم بن الأغلب الذي كان واليًا على الزاب وطبنة، أرسل له هدايا، وعمل على التقرب منه، فعقد له على عمله». وهذه الترجمة غير صادقة وكانت أحد الأسباب التي خطّأت FOURNEL (*Berbers,* I, 406-407) خطأ فادحًا في أمر تأسيس الإمارة الأغلبية.

(5) انظر ملحوظة رقم (169) أعلاه. تحمل كلمة والٍ على التفكير بأن إبراهيم لم يكن ولي من طرف العكي بل الرشيد رأسًا. وسنعود إلى هذه المسألة فيما بعد. وحرر النص العربي كما يلي: «وكان إبراهيم بن الأغلب بها واليًا على الزاب، وكان جند إفريقية يرجعون إليه».

(6) العبر، ج. 3، 485.

فأمّن الناس وسكّنهم. . .

وكان إبراهيم بن الأغلب بولاية الزاب فأكثر من الهدية إلى هرثمة حتى أقره هرثمة على الزاب فحسن أثره فيها»[1].

ويدلّ النظر في هذه المستندات بداهة على أن التاريخ الصحيح لوصول إبراهيم إلى الزاب لم يعد يذكر منذ مدة بعيدة. فمن المحتمل أن هذا التاريخ لم يلاحظ ولم يدون أبدًا. ولا ريب أن المعني بالأمر ذاته لم يعد قادرًا على تعيين الشهر واليوم الصحيح لدخوله إفريقية. وكل هذا ليس سوى أمر طبيعي جدًا. ذلك أن وصول قائد ولو كان مشهورًا، وهو مكره على اللجوء إلى بلاد أخرى، لم يكن في شيء من خوارق الأمور ولا بالأمر الغريب إلى حد أن يؤرخ ويستحق التدوين بعناية في المكان المناسب، وفي كتب التأريخ. ولذا، فلم يتفطن أحدٌ لدخول إبراهيم الزاب، ولم يلفت وصوله على كل حال انتباه المؤرخين الذين كانوا مشغولين بأحداث أكثر أهمية.

وقد بقيت بعض الآثار، كما هي العادة دائمًا، في ذاكرة المعاصرين وأقرباء إبراهيم المُبعَد في مصر آنذاك. فحاول بعضهم إعادة تسلسل الأحداث بفضل هذه العلامات بعدما استقرّ وضع الأغالبة، وذلك بحظوظ مختلفة القيمة. وها نحن نحاول بدورنا سلوك نفس الطريقة، بصرامة أكبر.

الثابت أنه لما وصل هرثمة في أول ربيع الثاني 179/24 ـ 6 ـ 795 إلى القيروان، كان إبراهيم في الزاب منذ مدة، حيث كان يبدو متمتعًا بوضع قار مطمئن، حتى أن ابن خلدون قال إنه كان عهدئذ عاملاً على الزاب وطبنة. ولا بد وأن في الأمر تحريف، لأن المؤلف نفسه أضاف في الحال أن ذلك قد تم له بعد أن عقد له هرثمة عليها. وقد لاحظ مصنفان آخران استقيا من نفس المصدر الذي اعتمده ابن خلدون، وهما ابن الأثير وأبو المحاسن ببساطة أكبر ـ ومقارنة النصوص تدل على ذلك بداهة ـ وبمنطق أكبر، أن إبراهيم كان آنذاك في ولاية الزاب.

فماذا كان يفعل بها؟ لم تكن مصادرنا صريحة. لكن في مقدورنا أن نستنتج مما ذكرته عن نشاطه في الشهور التي سبقت وصول هرثمة مباشرة، وقد تميزت بالفوضى التي عمت إفريقية، قيام سلطة فعلية حولها مبعوث الرشيد إلى تولية قانونية. وكما نعلم، فليست هذه صورة فريدة في العالم الإسلامي لذلك العصر. ولا ريب أن إبراهيم لم يدخر

---

(1) النجوم، ج. 2، 89 ـ 90.

وسعًا في المهاداة وقد عرف كثير يتقرب إلى والي القيروان العظيم الذي كلفه الخليفة بتنظيم شؤون إفريقية التي اضطربت كثيرًا. لكن، إذا كان هرثمة قد اقتنع في نهاية الأمر بحجج إبراهيم، فمن المحتمل بالخصوص أنه لم يكن يقدر أن يسلك مسلكًا آخر بسهولة. فمصادرنا تلح على هذا الأمر المتمثل في أن الشغل الشاغل لهرثمة كان الحرص على توفير الأمن للناس وتهدئة الخواطر. ولذا، فضل أن يعطي لإبراهيم ما كان في حوزته، لإتمام عملية التهدئة التي نهض بها.

إننا لم نتعرف على جميع الولاة الذين تتابعوا على الحكم في طبنة مقر ولاية الزاب. إلا أننا نعلم أن هذه العمالة الهامة بصفة خاصة لأمن البلاد، تولاها أحد أفراد بيت بني المهلب[1]. فعين يزيد بن حاتم ابنه المهلب على رأسها[2]. وحكمها الفضل بن روح بالخصوص حتى يوم 23 رمضان 174/2 ـ 2 ـ 791، وهو تاريخ وفاة والده بالقيروان. فخلفه[3] العلاء بن سعيد بن مروان المهلبي في عمالة تعرّف عليها جيدًا، حيث إنه قاتل فيها، مدة ولاية يزيد بن حاتم[4]. وبناءً على ذلك، هاجم العلاء من هناك عبدويه، بعد قتل الفضل بن روح (شعبان 178/ أكتوبر ـ نوفمبر 794). ولا شك أن خروجه إلى القتال في هذا التاريخ الذي يوجب عليه رحيله عن العمالة، قد زاد في الزاب من خطورة الفوضى التي كانت كل إفريقية ترتع فيها آنذاك.

ولا ريب أنه تحتم على إبراهيم في ذلك الوقت بالذات، أن يستولي على الزاب ويغتنم الظروف لصالحه، في فترة كان شغور السلطة عامًا، وكانت الأطماع الثائرة تتواجه بعنف في كل مكان. وهكذا، وبفضل بعض العلامات، يمكننا الإحاطة بالظرف الصحيح

---

(1) ابن عذاري، البيان، ج. 1، 85 و 86.

(2) ابن خلدون، العبر، ج. 6، 227.

(3) ابن الأبار، الحلة، ص 221. تردد كثيرًا Fournel (*Berbers*, I, 381, 404, note 3, 406-407) بخصوص شخصية العلاء الذي لم يكن يدرك جيدًا الوظائف التي كان يقوم بها. فكتب يقول: «لقد ذكرت ما كان يبدو لي غامضًا في وضع العلاء ابن سعيد هذا الذي كان على رأس جند البربر في الزاب». وأضاف قائلاً: «لم يذكر أي مؤلف، حسبما وصل إلى علمنا، من عوض في الزاب الفضل بن روح ذلك الفتى الطموح الذي غادر في نهاية رمضان 174 فجأة الولاية التي عين بها، ورحل يتآمر بالشرق».

ترجع هذه التوضيحات الخاطئة التي أبداها Fournel إلى نقص في الأخبار. فانطلاقًا من هذه المعطيات، استنتج أن إبراهيم بن الأغلب خلف الفضل بن روح على رأس الزاب وشرح نص ابن خلدون في هذا الاتجاه، اعتمادًا على ترجمة Desvergers، ورفض أقوال البلاذري، وإن كانت أقدم المعلومات الجاهزة، إلا أنها لا تتفق واستنتاجاته.

(4) ابن عذاري، البيان، ج. 1، 79؛ وابن خلدون، العبر، ج. 6، 227.

بدقة نسبية كبيرة، لنعرف كيف استولى إبراهيم فعلاً أول الأمر ثم بصورة شرعية، على الزاب.

فهل يمكن تحديد وقت وصوله إلى الولاية بنفس الدقة، حيث بدأ يمارس فن الحكم؟ ستسمح لنا ثلاثة مصادر هي كتب اليعقوبي والبلاذري وابن الأبار بالتعمق في البحث. ذلك أنّ المعلومات التي تبدو متضاربة كثيرًا لا تقبل التوافق، وقد أمدنا بها هؤلاء المؤلفون الثلاثة، تتيح التقرير بثبات تاريخ وصول إبراهيم بن غالب إلى الزاب، في ضوء الأحداث التي كانت مصر مسرحًا لها. ولن نثق لا محالة بالتواريخ التي هي مفقودة في الواقع، بل ببعض العلامات التي لم تنج تمامًا من عملية الخطأ والتشويه المتصف بها النقل الشفوي الذي سبق التدوين الكتابي. فقد ارتكب اليعقوبي نفسه خطأ مضجرًا إذ التبست عليه الأمور، مع أنه عاصر الأحداث، وربما كانت أشياء تدرك لا محالة لأن الذي ارتكبها من الشرق وكان يروي تأريخ إفريقية النائية. إلا أنه قدم إلينا خبرًا يبدو أنه ثمين في نظرنا بكل يقين، إذ أنه صمد أمام جميع التحريات. فقد ذكر أن إبراهيم بن الأغلب بن سالم كان من الجند المطرودين من مصر إلى إفريقية.

متى وكيف تقرر طرده؟ يحيطنا البلاذري علمًا بأن إبراهيم شارك مع غيره في نهب بيت المال. فارتاب Fournel في ذلك وأبدى سخريته[1]. إلا أن الوضع بمصر كان يسمح بكل أنواع الجسارة، كما أكدنا ذلك. ولنذكر بالخصوص أنه في ولاية محمد بن زهير الأزدي (5 شعبان 173 ـ 14 محرم 28/174 ديسمبر 789 ـ 2 جوان 790) اعتدى الجند الغاضب خاصة على صاحب الخراج بمصر، وقد حوصر في بيته، فصار عاجزًا كل العجز وفقد كل هيبته. وروى أبو المحاسن هذه الاضطرابات[2]، ومن المحقق أنه لم يصرح بنهب بيت المال، لكن في مقدورنا التكهن بذلك بسهولة. وبالطبع، كان بيت المال الهدف الأساسي الذي رمى إليه الهجوم على صاحب الخراج. فقد أسرع داود بن يزيد المهلبي منذ أن تولى الحكم (14 محرم 2/174 يونيو 790) بنفي المذنبين «وأخرج الجند... إلى بلاد المغرب، وأخرج بعضهم أيضًا إلى بلاد المشرق»[3]. ولم يكن إبراهيم يقدر أن يمسك عن التدخل في الأحداث، أو أن يستثني من قرار النفي وهو القائد المكلل بهيبة خاصة بسبب سلالته، بالإضافة إلى أنه تميمي. ولذا، فهو بهذه الصفة

---

(1) *Les Berbers,* I, 407, note 3.

(2) النجوم، ج. 2، 74.

(3) النجوم، ج. 2، 76.

عدو بالوراثة للأزد عامة، ولبني المهلب خاصة. فيمكن أن نقرر أن تاريخ نفيه إلى الزاب تم في محرم 174/ يونيو 790، وقد كان يأمل أن يكون نفيه مؤقتًا. وروي[1] أنه رحل متألمًا بالفعل إلى المغرب تاركًا أهله في مصر.

على أن التاريخ الذي وصلنا إليه يثير عقبات يجب علينا الآن أن نتغلب عليها. فقد تخلص البلاذري فعلاً إلى القول إن إبراهيم بلغ الزاب بينما كان والي ثغر إفريقية هرثمة بن أعين الذي ولاه الخليفة الرشيد هارون، بين أول ربيع الآخر 179/ 24 ـ 6 ـ 795 وبين رمضان 181/ أكتوبر 797. ولربما لم يكتس تأليف «الفتوح» هذا المعنى إلا بسبب خلل أو تشذيب سيء قام به المصنف[2]. ويمكن أن نفكر أيضًا في البلبلة التي من شأنها أن تفهم بسهولة، لأن هرثمة كان أول من أعاد إبراهيم بصورة رسمية إلى الميدان التأريخي، وذلك بأن منحه لقب الوالي. ولذا فإن أمر وصوله إلى الزاب كان مرتبطًا ارتباطًا طبيعيًا بتوليته. إلا أن ذلك جعل الأمور قليلة الاحتمال غامضة. ولا ريب أن متابعة البلاذري في تأليفه بصورة حرفية دون شرح مناسب، يثير عقبات منيعة. وبالفعل، كيف نفسر أن إبراهيم الذي بلغ الزاب في ولاية هرثمة، تمكن بعد حلوله بقليل كمنفي أو طريد، من الاستيلاء في الحال على حكم ناحية إلى حد أن توليته أصبحت أمرًا مقضيًا؟ لقد كان من الضروري أن يمر بعض الوقت.

ونجد عند ابن الأبار غموضًا من نوع آخر. فهو يرى أن إبراهيم بن الأغلب بلغ الزاب وكان والي إفريقية الفضل بن روح بن حاتم، فتألم كثيرًا من «مجاورة» الفضل له. وبالإضافة إلى العامل الزمني الذي يمكن أن نشير إليه من جديد في هذا الصدد، فلا يفهم جيدًا أن يكون إبراهيم الذي استقر بالزاب، قد تألم من مجاورة جار يوجد... بالقيروان. لكن وصول إبراهيم إلى المغرب يتحدد خلافًا لذلك ويتضح كل شيء ويصير مفهومًا تمامًا، عند تصحيح نص ابن الأبار، فيعين في الفترة التي كان فيها الفضل بن روح واليًا لا على إفريقية، بل على الزاب. وهنا يفهم الغموض بسهولة ـ وهو ليس الوحيد من نوعه في «الحلة»[3]. وقد كان الفضل بن روح فعلاً، كما رأينا، واليًا على الزاب حتى تاريخ 23 رمضان 174/ 2 فبراير 791، ثم تولى إفريقية من محرم 177 إلى شعبان 178 (أبريل ـ مايو 793 ـ أكتوبر 794). ومن المعقول أن تكون ولايته السابقة

---

(1) ابن الأبار، الحلة، 228 ـ 229.

(2) انظر أعلاه، في هذا الفصل، الملحوظة (159).

(3) انظر أعلاه، في هذا الفصل، الملحوظة (162).

التي اشتهرت إلى حد بعيد لأكثر من سبب، قد غطت ولايته الأولى إلى درجة أنه لم يعد يفكر فيها. لكن إن لم يفكر فيها، فإنه لم يعد يفهم شيء في نفس الوقت بخصوص تسلسل الأحداث. وخلافًا لذلك، صار نص ابن الأبار يكتسي وضوحًا خاصًا عند التروي في الأمر، وإجراء التصحيحات الضرورية. ويدرك فعلاً كيف أن إبراهيم تأثر من «عصبية» ومن «مجاورة» الفضل بن روح. وقد بلغ إبراهيم الزاب كما أثبتنا ذلك، في يونيو أو يوليـو 790، وكان عليه أن «يتحمل» الفضل طيلة أكثر من ستة شهور، حتى عوضه بداية من 23 رمضان 174/2 فبراير 791، العلاء بن سعيد المهلبي الذي خفف بلا شك من خناق الريبة وإساءة الظن التي أحاطت بالطريد وضغطت عليه أول الأمر. فهل أن المهلبي الذي نفى إبراهيم من مصر، قد كاتب ابن عمه بالزاب يوصيه بمراقبة الضيف غير المرغوب فيه الذي وجهه إليه، بصورة خاصة؟ ليس هذا الأمر بمستحيل. وهكذا، يبدو أن النزاعات الحديثة والأحقاد القبلية القديمة قد اجتمعت على طريد الزاب وعاقته بصورة جدية.

والخلاصة أنه في الإمكان أن نعتبر أن اليعقوبي والبلاذري وابن الأبار احتفظوا لفائدتنا بالأخبار التي لم تنج حتمًا من التشويه بسبب مختلف النوائب والمصادفات، والمتعلقة بالرواية ذاتها بشأن وصول إبراهيم بن الأغلب إلى الزاب. وقد نسيت التواريخ منذ أمد بعيد جدًا، على فرض أن يكون تذكرها بوضوح قد حصل أبدًا، لكن دونت ذكرى بعض المطابقات، كما يقع دائمًا في صور مشابهة، واحتفظ ببعض العلامات التي لم تكن هي ذاتها في مأمن من اللبس تمامًا، وقد استخدم بعض رجالات التأريخ كنقط فاصلة، إذ أنهم قاموا بأدوار مماثلة في أوقات مختلفة. ومن هنا نشأت الضرورة لإخضاع ما ورد بمصادرنا للنقد الدقيق. ويبدو لنا أن هذا النقد أتاح فصل نتف من الحقيقة صمدت في وجه التفتت الزمني، عن غشاء الالتباسات المختلفة المحيطة بها والتي جعلتها غير صالحة في وضعها الخام. وبعد إنجاز هذا العمل التطهيري، لم تعد تتعارض المعطيات المتنوعة المستخرجة من كتب اليعقوبي والبلاذري وابن الأبار. بل الأحرى، تميل جميعها وتتكامل فتسمح برسم بداية إبراهيم، بصورة منطقية متلاحمة كل التلاحم.

وفي الجملة، فقد دخل إبراهيم الزاب بصفته منفيًا، قبل عشر سنوات من ارتقائه إلى الإمارة بالقيروان، وذلك في يونيو أو يوليو من سنة 790 وعاش أوقاتاً عصيبة. فكيف تمكن من التغلب على المحن والاستعداد وتهيئة انتصابه في الحكم؟ لا يمدنا أي مصدر بأي خبر في هذا الشأن. ولذا اضطررنا إلى الاقتصار على عرض الاستنتاجات.

وأول هذه الاستنتاجات ـ وهو منجر عن صمت المصادر ذاته ـ أن حياة إبراهيم كانت في البداية بلا أحداث. فقد اتعظ بنزاعاته في مصر، فحمل على التفكير وأدرك أن أحسن طريق وأكثرها اختصارًا هي تلك التي لا تتحول عن الشرعية لبلوغ ما يطمح إليه. فيمكن التفكير أن هذه الفترة من النضج والتأمل كانت ذات أهمية فاصلة في مستقبل إبراهيم. ولن نجده بالفعل يقدم أبدًا على عمليات بدون ترو. ولذا، وجب عليه أن يخصص وقته لمحو بعض الذكريات بفضل سلوك مثالي، وتهدئة عدة شكوك بتجنب الدسائس، وعقد الصداقات، وتقوية وضعه حتى يفرض نفسه في الوقت المناسب ويكون بمثابة السيد بين الجند، وأبرز شخصية لديهم، والفيصل بشأن وضع الولاية التي أهملها العلاء بن سعيد إذ كان مشتغلاً في المغامرة الكبرى التي بدأت بقتل الفضل بن روح.

ولذا، نجد الشخص الذي نفي في يونيو 790 قد تمتع في الزاب سنة 178/794، بتبجيل عظيم. وكان في نظر زملائه نموذج الضابط المثالي. ومن حكمة إبراهيم أنه تجنب التدخل في الانتفاضة التي جدت بسبب ثورة عبدويه. ولم يقدر فعلاً أن يخرج لنجدة الوالي المهلبي إذ أنه لم يكن بالإضافة إلى ذلك مغتبطًا به، ولا أن ينضم إلى معسكر أعدائه وكان الموقف الوحيد الممكن اتخاذه يتمثل إما في الانتظار والتملص، وإما التدقيق في اتخاذ مواقف شعرية محدودة المخاطر المادية ومحققة الفائدة الأدبية. فبصدد النوائب التي ألمت بالفضل بن روح جاء في قصيد[1] أن إبراهيم قال:

«لو كان ناداني أجبت دعاءه بالخيل أُقحِمها بسعد تميم»

وأنحى إبراهيم باللائمة على نصر بن حبيب المهلبي في نفس القصيد قائلاً: «يا نصر قد أصبحت ألأم من مضى منكم وألأم حاضر معلوم». ونصر متهم بتسليم قريبه للأعداء. فقد أصاب إبراهيم عدة عصافير بحجر. إذ هجا أعداء قبيلته التقليديين، ووقف من الوجهة الأدبية إلى جانب الشرعية، وبرز موقفه الحيادي، ومدح أمجاده وأمجاد آل بيته. إن هذا القصيد لرائعة من روائع الفخر والهجاء المعروفة، لتأدية أغراض سياسية، وهو يكشف لنا أيضًا وبالخصوص أن إبراهيم قد نجح في شعبان 178/ أكتوبر ـ نوفمبر 794، وهو تاريخ مقتل الفضل بن روح، في الحصول على موقع قوي بالزاب حيث لا تزال ذكرى أبيه حية، معتمدًا على مجموعة كبيرة من سعد تميم، عرف كيف يستميلها ويجمعها حوله استعدادًا لكل احتمال.

(1) ابن الأبار، الحلة، ص 229.

إبراهيم بن الأغلب عامل ثم والي على الزاب:

لما هدأت العاصفة، سنحت الفرصة لإبراهيم ليقطف ثمرة سلوكه الحذر الحكيم. فقد كان هرثمة المقيم بالقيروان مشغولاً بتهدئة الخواطر وإعادة النظام والشرعية إلى نصابهما في كل مكان. ونحن نجهل إن كان العلاء قد ترك نائبًا شرعيًا بالزاب، إذ لم يورد ذلك أي مصدر. وخلافًا لذلك، تتحدث جميع المصادر على المكانة الممتازة التي كان يتمتع بها إبراهيم آنذاك، والسلطة الفعلية التي كان يمارسها. فلا عجب بعد ذلك إن حاول رفع بعض العقبات من طريقه، وخطا الخطوات الأولى طبق الصيغ المعتادة في ذلك العصر، حيث حاول تبرير سلوكه تجاه الاضطرابات التي جدت بمصر، فقدم شواهد الولاء لبني العباس، مدعمًا محاولاته بهدايا ضرورية لائقة. ورواية البلاذري، وهي أقدم ما وصل إلينا عن هذه الأحداث، لا تكتسي أية غرابة[1]. ولذا، عين هرثمة إبراهيم عاملاً[2] على الزاب. وكان يجب أن يقرر هذا التعيين أثناء شهر ربيع الثاني من سنة 179/ يوليو 795. فقد وصل هرثمة إلى القيروان في اليوم الأول من هذا الشهر (24 ـ 6 ـ 795) وليس في مقدوره بالفعل أن يترك ثغرًا هامًا مثل ثغر الزاب مدة طويلة بدون أن يولي عليه مسؤولاً شرعيًا[3]. وقد حمله عمل التهدئة الذي شرع فيه على القضاء بسرعة على جميع مخلفات الاضطرابات التي وقع التغلب عليها بمشقة. وهكذا، ختمت المرحلة الأولى من حياة إبراهيم بن الأغلب، ولم تكتس أية صبغة رسمية، ولم تكن

---

(1) لنلاحظ أن هذه الرواية الأكثر وضوحًا، مع أنها ربما كانت منقوصة (انظر أعلاه، الملحوظة (159)) فقد وصلت إلينا عن طريق «أحمد بن ناقد مولى بني الأغلب» (الفتوح، ص 326). ولذا، فهي رواية رسمية إن صح القول، وهي نفس الرواية التي حاول الأغالبة نشرها. وعلى هذا، يفهم الإلحاح الذي ورد بها والمتعلق بإضفاء الصيغة الشرعية على سيرة إبراهيم بشأن اضطرابات مصر. فمن الطبيعي تمامًا أن يحاول تلميذ الليث إضفاء الصبغة الشرعية من وجهة الفقه، على الحدث الذي نال بفضله السؤدد (إن صح القول)، ولفائدته الخاصة ومصلحة دولته. إن النقد المتسرع الذي أبداه FOURNEL (*Les Berbers*, I, 407, note 3) بخصوص هذه الرواية منع طويلاً المؤرخين من أن يولوها كل الاهتمام الذي تستحه وأن يدركوا تبعًا لذلك سير بعض الأحداث الجوهرية في تأريخ الأغالبة.

(2) اعتمدنا هذا اللفظ للتمييز بين نوعين من التولية، إحداهما صادرة عن الخليفة الذي كان يعين واليًا يرجع إليه بالنظر رأسًا، والأخرى صادرة عن والٍ ولاه الخليفة وهو يولي بدوره ممثلين وعمالاً يرجعون بالنظر إليه، في مختلف عمالات الولاية. إن هذا التمييز هام بخصوص إبراهيم.

(3) خاصة وأن سحبا خطيرة تراكمت بأقصى المغرب. انظر فيما يلي ص 118 والفصل الثالث، ص 8، وكذلك الفقرات المتعلقة بالأدارسة في فصل «السياسة الخارجية».

معروفة كثيرًا، وقد انغمست كثيرًا في المتناقضات والغموض من كل صنف.

وحالما استقر إبراهيم في خطته الجديدة، سنحت له الفرصة بتقديم شواهد الولاء لبني العباس، والصعود درجة أخرى. وقد وجد فيه الرشيد بالخصوص أداة طيعة لتنفيذ سياسة القضاء على العلويين الذين كانوا يشكلون خطرًا على أمن الخلافة وسلامتها. فقد أرسل إليه الشماخ محملاً بمكتوب خاص، ومكلفًا بقتل إدريس الأول. فسهل إبراهيم مهمة الرسول وكفل له الوصول إلى أقصى المغرب[1]. لكن لم يتم هذا القتل بالصورة المؤدية إلى النتائج المرجوة، إذ خلف إدريس الأول ولدًا. ولذا، تمادى الخطر على حاله من الوجهة النظرية. فهل فكر الرشيد عند ذلك، في خطة تجعل من الزاب جسرًا متقدمًا للقيام بعمل واسع النطاق ضد المغرب في ع ‍ہر الأدارسة؟ سوف نرى فيما بعد أن بني العباس لم ينفك يزاودهم طيلة مطلع القرن التاسع، حلم استرجاع هذه الولاية. فهل نال إبراهيم بفضل هذا التصميم السياسي والعسكري للرشيد، المتعلق بالمغرب، وهو تصميم لربما أوحى به أو أشرف عليه على الأقل، خطة عامل[2]، أو نائب للوالي يرجع بالنظر للقيروان، ثم في رتبة والي يرجع بالنظر رأسًا إلى بغداد؟ وعلى كل، فقد «ولي الزاب من قبل هارون الرشيد وابن العكي على إفريقية»[3]، أي بين رمضان 181 (نوفمبر 797) ورمضان 183 (أكتوبر 799)، وهذا التاريخ الأخير هو تاريخ ثورة تمّام. وفي اعتقادنا أن ترقية إبراهيم تمت سنة 181/797، بعد أن عوض ابن العكي مباشرة هرثمة على ولاية إفريقية. فمن المحقق أن هذا التحوير صاحب فعلاً إعادة تنظيم الولايات في المغرب بصورة تستجيب أكثر لسياسة الرشيد. والزاب الذي تعين عليه أن يقوم بدور نشيط ضد الأدارسة، تحتم فصله عن القيروان وإلحاقه بالخلافة مباشرة، في حين أنيطت إفريقية ذاتها بابن العكي، لكونها ولاية اشتد فيها الاضطراب الداخلي فلم تهتم بمغامرات بعيدة، وسوف نرى صلات ابن العكي بالبرامكة الذين كانوا محل ارتياب لفتورهم، وحتى لتواطئهم مع العلويين. ولذا، فلما تدخل إبراهيم في شؤون إفريقية

---

(1) الحلة لابن الأبار، ص 199 و 234 و 235؛ والعبر، ج. 4، 25؛ ومقدمة ابن خلدون، ص 38؛ والمقاتل لأبي الفرج ص 491؛ والبلدان لابن الفقيه (تحقيق وترجمة الحاج صادق، ص 34). وهذا يعني بداهة أن مقتل إدريس الأول تم بعد ربيع الثاني 179 (جويلية 795). وسنعود إلى هذه المسألة في الفصل المخصص لسياسة الأغالبة الخارجية.

(2) انظر أعلاه الملحوظة (169).

(3) ابن الأبار، الحلة، ص 228. انظر أيضًا ابن عذاري (البيان، ج. 1، 92) الذي روى نفس الوقائع في عبارة مغايرة قليلاً.

لفائدة ابن العكي، قام بذلك لا بصفته منظورًا أتى لإنجاد رئيسه، بل بصفة واليًا مستقلاً قدم لمساعدة زميل وممثل للسلطة الشرعية، له نفس الرتبة ونفس الصفة[1]. فيتضح سلوكه أكثر، اعتمادًا على هذه الأحداث.

إبراهيم بن الأغلب أمير إفريقية بالوراثة:

لكن هذه الأحداث الهامة بصورة خاصة لم تحظ باعتبار كاف. فقد اتجهت الرغبة إلى اعتبار إبراهيم مثالاً للطموح التقليدي الماهر الأريب. واتجه الظن إلى أن ما حققه كان نتيجة لتقديرات مبيتة وقد عزم عليه قبل مدة طويلة. ولربما طمع في ولاية إفريقية مدة طويلة وفكر مليًا في فعلته. وحتى العلاء بن سعيد الذي غادر هو أيضًا الزاب قبل بضع سنين خلت للهجوم على القيروان، لم يكن سوى «أداة» لطموح إبراهيم الباطن»[2].

ولا ريب أن النوايا الخفية كانت أمرًا رائجًا، إذ لم يكن أي قائد هام في إفريقية أو في غيرها براء منها تمامًا. إذ كان كل واحد يخطط طبعًا لمشاريعه، وهذه ظاهرة بشرية. ولذا، كان المظنون أن مخططات إبراهيم قد كشفت، وهي التي صممت منذ أمد طويل للاستيلاء على إفريقية. وفوجىء تمّام نفسه بعمل غير متوقع لم يكن يقرأ له حسابًا فيما يبدو، فظن أنه يمثل اللص الثالث غير المنتظر. فعجل حالاً في التكرم بإعلام ابن العكي، وذلك حتى يواجه الموقف، محاولاً عبثًا أن يبصره بالأمر[3]. وقد تأكدت هذه النظرية للوضع. وهذا هو التعليل السهل الذي يخطر عفوًا بالبال، لأنه يطابق الصورة التوضيحية

---

(1) انظر «الحلة» لابن الأبار (ص 225) التي وردت فيها أبيات شعرية لتمّام تشير إلى هذا الوضع.

(2) راجع FOURNEL (*Les Berbers*, I, 406-407) في كيفية وصف إبراهيم بن الأغلب، و VONDERHEYDEN (*La Berbérie orientale*, pp. 10-15). قال VONDERHEYDEN (ص 10): «هناك فضلاً عن ذلك افتراض أخير، هو أن العلاء هذا الذي حركته هذه المشاعر، كان بالإضافة إلى ذلك، أداة طموح باطن. وكان والي الزاب الذي قدم منه جيش العلاء، يدعى إبراهيم بن الأغلب». لم يقم VONDERHEYDEN في هذا الباب سوى بتكرار ما أبداه FOURNEL من رأي (*Les Berbers*, I, 406-407) والتوسع فيه بأن قدمه بحذر في صيغة الاستفهام. ولنشر أيضًا إلى الخطأ الناجم عن نقص في الاطلاع الذي ارتكب كذلك بعد FOURNEL، وجعل من إبراهيم واليًا على الزاب في تلك الفترة، في حين عوض العلاء فعلاً الفضل بن روح في الزاب.

(3) لربما وجه تمّام هذه الأبيات الثلاثة إلى ابن مقاتل:

«وما كان إبراهيم من فضل طاعة ... يُردّ عليك الثغر لكن لتقتلا
فلو كنت ذا علم وعقل بكيده ... لما كنت منه يا ابن عكّ لتقبلا
فمهما تشا يمنعْك منه ابن غالب ... ومهما يشا فيك ابن أغلب يفعلا»

(ابن الأبار، الحلة، ص 223)

النموذجية لمؤسسي الدول.

إلا أن الواقع أقل إيجازًا وأقل بساطة من ذلك. فلئن خطط إبراهيم فعلاً ومسبقًا للوضع، إلا أنّ كل شيء يدعونا إلى التفكير في أن هذه المخططات لم تكن متعلقة بإفريقية في بداية الأمر، وأنها نقحت، بسبب التردد الناتج عن الارتجال في آخر لحظة، اعتبارًا لحدث جديد متعلق بسقوط القيروان في قبضة تمّام.

وبالفعل، فقد كان إبراهيم يرنو إلى الغرب، وهذا أمر علم به معاصروه وقدروا له الحساب. وكان يبدو أن مصيره سوف يتحقق في هذه الوجهة. وكانت جميع القرائن تتوقع لوالي الزاب القيام بدور كبير في أقصى المغرب، حيث لم يترك له الخليفة حرية العمل فقط، بل إنه استعجله بالتحرك. وكان يعرف عن إبراهيم أنه بطل سياسة الرشيد الخاصة باستعادة أراضي المغرب المفقودة، التي كمن بها الخطر الذي كان يساور أكثر من غيره عقول أصحاب بغداد، منذ أن لجأ إليه من نجا من فَخّ. وكان هذا المشروع على قدر طاقته وكان يكفي لإرضاء طموحه. وكان يرغب بصدق في مواصلة هذه السياسة، فهل بدأ في صنع أداة التنفيذ، واعتنى - بفضل المنن الوفيرة التي كانت تصل رأسًا من بغداد، بدون أن تجبر على التحول إلى القيروان فتبتز - عناية خاصة بالجند، ذلك الجند الذي تبين أن نشاطه كان سريعًا حاسمًا في اتجاه آخر؟ لا ريب في ذلك. وبالفعل، فقد وصف والي الزاب بأنه كان يتمتع بهيبة عسكرية كبيرة. وكما رأينا، فحتى جند إفريقية «كانوا يرجعون إليه»[1].

إن سياسة إبراهيم هذه، التي لم تكن سوى سياسة الخلافة في عهد الرشيد[2]، ليست قطعًا مجهولة لدى معاصريه. ولم يكن يجهل ذلك رشيد «وصي» إدريس الثاني، فكان يتخذ الإجراءات المناسبة[3]. وكان ابن مقاتل العكي يستمد منها ثقته في إبراهيم، تلك الثقة التي ربما كانت محل استغراب، لو اعتبرت خارج النطاق المغربي. ولذا، فلم يجد في تحذيرات تمّام سوى مناورة متهورة، الهدف منها عزله عن حليف ثمين[4]. ولا شك أن تمّاماً نفسه ضبط مخططاته، أو جزءًا منها على الأقل، طبق هذا الوضع. ثم إنه استفاق ومن المحتمل أنه استغرب تدخل إبراهيم غير المتوقع، إذ ظن أنه يعمل في

---

(1) ابن خلدون، العبر، ج. 3، 485، انظر أيضًا أعلاه، ص 109.

(2) JOUMARD، هارون الرشيد، ج. 1، 172.

(3) ابن الأبار، الحلة، ص 235.

(4) المرجع السابق، 223.

طريق أخرى، فحاول تذكيره باتجاهه إلى المغرب وكتب له يقول:

«ورُدْ في بلاد الزاب ما شئت قادرًا   وإن شئت مُلك الغرب خذه مسلّما»[1]

فلم يحصل على نتيجة. فانطلق منهاج جديد غير منتظر ختم بالارتقاء إلى الإمارة.

ويمكن أن نتساءل عن الدوافع التي أدت إلى تغيير الاتجاه الذي فاجأ حتى أولئك الذين عاصروا إبراهيم. لا شك أن حامي سياسة الخلافة قد تفطن بفضل تجربته للأمور، أن طريق الغرب أعسر منالاً مما كان يتصور. ولم يشعر رشيد بأي وجل، بل بالعكس، كان مهددًا[2]. لكن كانت الفرصة سانحة في ذلك الحين، للقيام بالتدخل في الشرق. ولم يقدر إبراهيم على مقاومة الإغراء «بتخليص» القيروان. إذ كان يأمل طبعًا أجرًا ما عمّا بذل من جهد، إذ لا شك أنه كان لا يميز أصلاً طابعه الصحيح. وكان يترقب قطعًا مزيدًا من المهابة العسكرية، ومزيدًا من الاعتراف بالجميل - والمكافآت؟ - من طرف الخليفة، والقضاء، كلفه ذلك ما كلفه، على متمرد له أطماع وفي الإمكان أن تكون مجاورته خطيرة، خاصة وأنه تميمي وربما أكثر من ذلك. إلا أنه من المستبعد أن يكون إبراهيم قد خامرته نية مبيتة منذ البداية، في أن يحوّل انتصار الغاصب لفائدته. فحالما دخل القيروان، عجل فعلاً باستدعاء ابن العكي وأرجعه لتولي الأمور. فهل هذه مهارة قصوى وحنكة سياسية رفيعة؟ لا، بدون شك. فمن السهل ضبط مخطط عبقري للمعركة بعد الانتصار. إذ كان الواقع أكثر تشعبًا وأكثر اضطرابًا. وفي الإمكان أن تكون لصنيع إبراهيم نتائج متعارضة كل التعارض لما حدث بالفعل، والذي لم يكن أكثر احتمالاً. فيحتمل كثيرًا أن والي الزاب كان يريد أن يثير مجرد الإعجاب بفضل عمله الفروسي الغريب البهيج الاستثنائي الذي يقدر على الرسوخ في الأخيلة، فيكسبه مزيدًا من أصناف التبجيل من طرف الجميع، واعتراف الخلافة بالجميل. ومن الملاحظ أن إبراهيم كان معتنيًا باتخاذ المواقف النبيلة المسرحية طيلة حياته. ويبيّن صنيعه «الكريم» هذا أنه مثمر آخر الأمر، فلا ينجر عن ذلك وجوبًا أنه حسب له حساباً للوصول إلى الغرض المطلوب.

وتحمل كل مواقف إبراهيم بالأحرى على الاعتقاد بأنه كان محتارًا مترددًا أثناء الوقائع التي تقرر بموجبها تأسيس الدولة الأغلبية. فلم يقم بشيء لإبعاد ابن العكي، ويبدو أنه لم يكن متسرعًا في استبدال طبنة بالقيروان. بل إنه بادر، كما روي، بإذاعة خبر

---

(1) المرجع السابق، ص 225.

(2) ابن الأبار، الحلة، ص 235.

خاطىء لم يتأكد حتى من صحته وسوف يأتي الحديث عنه بعد ذلك، وذلك بأن يرحل إلى الزاب، بعد انتصابه بحاضرة إفريقية. فهل هذه مناورة للوصول بصورة أحسن إلى غايته؟ أولاً، إن هذه المناورة غريبة كل الغرابة ومعارضة للعادات في ذلك العصر. ثم إنه من المحتمل أن تؤدّي إلى هزيمة. ولربما لم يخطر هذا الأمر أبدًا على بال شخص مق العزم على الاحتفاظ بفريسة طمع فيها طويلاً، وأمسك بها في النهاية. والواقع أن إبراهيم كان محتارًا. فقد خاض غمار عملية لم يكن يقدّر مراحلها ولا تطورها حق التقدير. وعرف بشيء من التردد والحيرة وربما الإغراء، كيف يتراجع ويستفيد منها تدريجيًا. هذ وإن التفكير في أنه قدّر مسبقًا وبدقة جميع حركاته، وخطّط لأعماله في أصغر جزئياتها. بغرض تأسيس دولته، يعني بعد الأوان، أنه يتصف بعبقرية سياسية مفرطة، فنتجاهل بذلك أن لكل عمل إنساني خطوات متردّدة، وأنه يتبلور كلما تقدم. والواقع أن تنصيب كان ثمرة لكثير من الأمور غير المتوقعة، ونتيجة مظفرة لتكييفات متوالية بمعطيات وضع سريع التطور، والتي لا يكون التكهن بها إلا ناقصًا. ذلك أنّ والي الزاب لم يعزم على المطالبة صراحة بولاية القيروان إلا بعد انقضاء فترة من التطور. فقد كانت ولاية الزاب فعلاً عبارة عن منطقة هادئة. وكانت تفتح له آفاقًا معينة. أما القيروان، فكانت خلافً لذلك، أرض النزاع الذي كلف آخر من حكموها مؤقتًا، كثيرًا من المصائب، فلم يسع إليها بكل ثمن. ولم يقبلها إبراهيم حينئذ إلا بعد إلحاح وبشروط، ولربما كان يأمل سرّ أن يستمد منها قوى جديدة لتحقيق مشروعه المغربي الأول الذي عدل عنه فيما بعد.

روى البلاذري أن الرشيد هو الذي عرض على إبراهيم تولي القيروان، وذلك عندم علم بحدوث قلاقل بإفريقية، وعملا بنصيحة هرثمة. فقد جاء «بالفتوح»[1] ما يلي: «فكتب إليه الرشيد يعلمه أنه قد صفح له عن جرمه، وأقاله هفوته[2]، ورأى توليته بلا المغرب اصطناعًا له ليستقبل به الإحسان، ويستقبل به النصيحة»[3]. وذكر ابن

---

(1) ص 327.

(2) هذه إشارة غير منتظرة للنزاعات التي جدت بمصر. فهل أن الرشيد أراد التذكير إلى أي حد كان يثق بإبراهيم. لما عزم على هذا العمل الحاسم؟ هل نجد بالأحرى صدى للحجج التي أثارتها خاصة الرشيد. ـ كان إبراهيم يحظى بتأييد هرثمة له بلا ريب، على البرامكة ـ وذلك حتى يقف حائلاً دون هذا التعيين؟.

(3) لنلاحظ أن رواية البلاذري هذه، التي نقلها أحد موالي الأغالبة، والتي تعكس تبعًا لذلك الرأي الذي أراد الأغالبة تغليبه، لا تتحدث قط عن تدخل أهل إفريقية، وبالأحرى عن تدخل إبراهيم، في التولية التي قررها الرشيد. وربما تصرف الخليفة تصرفًا حرًا بلا ريب، لخير دار الإسلام، بعد أن تمت كالعادة شورى الأشخاص الأقدر على إسداء النصيحة. ولنذكر أن الفقه يحرم المطالبة بالخطط. فكان يجب على تلميذ الليث أن يعرف ذلك.

الأثير[1] أنه «لما استقر الأمر لمحمد بن مقاتل ببلاد إفريقية، وأطاعه تمّام، كره أهل البلاد ذلك، وحملوا إبراهيم بن الأغلب على أن كتب إلى الرشيد يطلب منه ولاية إفريقية، فكتب إليه في ذلك». ونجد نفس الرواية كرتين عند ابن خلدون[2] بعبارة مغايرة قليلاً. وروى النويري[3] أن إبراهيم لم يقم حتى بمكاتبة الرشيد بنفسه. بل إن صاحب البريد يحيى بن زياد[4] هو الذي تكفل بهذه المهمة، فعبر عن الشعور العام. وعلى هذا يكون النويري قد اتفق، ولو جزئيًا على الأقل، مع البلاذري. وأكد أبو المحاسن[5] من جهته، أنه بعد الهزيمة التي مني بها تمّام، كاتب أهل البلاد الرشيد رأسًا، وكانوا أشد عداء لابن مقاتل العكي، وطالبوا بعزله وتعويضه بإبراهيم بن الأغلب.

لا نجد أي سبب للقول بأن وراء هذه الشهادات، كانت توجد دسائس ويد خفية لإبراهيم. فقد رأينا أن ابن مقاتل العكي لم يكن يتمتع حقًا بشعبية. فلا الجند ولا الفقهاء ولا الخاصة ولا العامة كانوا مبتهجين بتقوية سلطته، وإعادة الوضع القائم إلى ما لا نهاية. ولذا، فلا يستبعد إطلاقًا أن يكون إبراهيم الظافر المكلل بهيبة متزايدة بفضل سيرة حميدة ونزاهة عجيبة، قد أحاطه الجميع، سواء الخاصة أو العامة، بعدة توسلات وعدة تحريضات كانت ترمي إلى دفعه ـ حسب عبارة ابن الأثير ـ إلى المطالبة بولاية القيروان. لقد فرض نفسه فعلاً على الجميع، بوصفه نموذجًا للوالي الطيب الذي تستحب توليته. لكن هذه التوسلات كانت عاملة على التغلب على اعتراضه أو تردده، وتبديد مخاوفه. وعل كل، كان أقل من ذلك كافيًا لإدخال الانتشاء على العقول الأقل تعطشًا إلى

---

(1) الكامل، ج. 5، 104.

(2) العبر، ج. 3، 486 وج. 4، 419.

(3) النهاية، ج 2، 63 ـ 64.

(4) قال ابن الأبار (الحلة ص 236) إن «صاحب بريد المغرب في ولاية العكي» كان يدعى «يحيى بن الفضل بن النعمان التميمي أبو العباس». ودون ابن الأبار بعض عبارات تترجم لهذا الشخص، وثلاثة أبيات من الشعر هدد فيها تمامًا، ناصحًا إياه بطلب الأمان من إبراهيم.

وهكذا، يذكر ابن الأبار والنويري شخصين مختلفين مارسا في نفس الفترة، خطة صاحب البريد. فهل يوحد الشخصان؟ هذا أمر غير محتمل. بل ربما وجد بالأحرى صاحبان للبريد، التميمي يحيى بن الفضل الذي أشار إليه كتاب الحلة والذي أنيط به المغرب وكان تابعًا لإبراهيم، ويحيى بن زيادة الذي أشار إليه النويري، وقد كلف بإفريقية، وعين لدى ابن مقاتل العكي. وهذا الأمر يطابق جيدًا ما أصبحت عليه الزاب، إذ ارتفعت إلى مرتبة ولاية ترجع بالنظر إلى بغداد رأسًا، وقد كان فيها تبعًا لذلك، صاحب البريد المعروف «بصاحب بريد المغرب»، تمييزًا له عن «صاحب بريد إفريقية».

(5) النجوم، ج. 2، 110.

الحكم. فأذعن إبراهيم وطالب بولاية القيروان ـ رأسًا أو بواسطة ـ لا يهم ذلك.

وبما أنه لم يكن مستعجلاً إلى حد كبير لجني ثمرة أنضجتها النوائب، وكانت محل كثير من الأطماع، فقد شرط شروطه واقترح مساومة. فلم يرد قط أن يكون مجرد والي على إفريقية، يخضع لتقلبات السياسة الشرقية والاضطرابات الداخلية. وقد كان واليًا على الزاب وليس له من رئيس سوى الخليفة البعيد عنه، فلم يكن يرى فائدة في أن يتحول إلى مركز أهم قطعًا، لكنه مؤقت أيضًا، لا يستحق هذه المخاطرة. فيجب أن يحصل على أكثر من ذلك للقيام بمهمة ثقيلة تتمثل في تولي إفريقية ببعض الحظوظ من النجاح، وبعض الفوائد القيمة أيضًا. ويجب أن يرتقي أيضًا إلى الإمارة بصفة نهائية ووراثية. فقدم إبراهيم هذا الشرط، وإن لم يعبر عنه صراحة في أي نص وصل إلى علمنا، فهو يبرز ضمنيًا من جميعها، وكذلك من جملة تصور تأريخ الأغالبة[1]. واقترح مقابل ذلك أن يتخلى عن المكافأة المقدرة بـ 000 100 دينار، التي كانت تدفع عادة لإفريقية من خراج مصر، وأن يدفع لبيت المال في بغداد خراجًا سنويًا يقدر بـ 000 40 دينار[2].

---

(1) إن أوضح نص نسبيًا في هذا الموضوع هو نص ابن الأبار الذي قال فيه: «ولاّه (ولّى إبراهيم) الرشيد إفريقية بعد محمد بن مقاتل العكي. فاستقل بملكها وأورث سلطانها بنيه نيفًا على مائة سنة» (الحلة، ص 227).

واستعمل أبو المحاسن بخصوص تولية إبراهيم فعل أَمَّرَ (ولاّه أميرًا)، بدل وَلَّى (عينه واليًا). (النجوم، ج. 2، ص 110). ومن جهة أخرى، سمى جميع المؤرخين الأغالبة أمراء، لا ولاة.

(2) تفيدنا هذه المساومات ثلاثة نصوص ـ تنقل روايتين تختلفان اختلافًا واضحًا، على الأقل في خصوص الأرقام. وأقدم النصوص لليعقوبي الذي قال: «وكان يحمل إلى صاحب إفريقية من مصر» 600دينار في كل سنة، فكتب إبراهيم بن الأغلب إلى الرشيد يعلمه أنه «يقوم بالبلاد بغير مال»، «فولاه إياه». «فدام أمره وأمر ولده إلى هذه الغاية» (التاريخ، ج. 2، 412). وذكر ابن الأثير في «الكامل» (ج. 5، 104): «وكان على ديار مصر، كل سنة، مائة ألف دينار تحمل إلى إفريقية معونة، فنزل إبراهيم عن ذلك وبذل أن يحمل كل سنة أربعين ألف دينار. فأحضر الرشيد ثقاته..».

وروى ابن خلدون نفس الأمور، بنفس عبارة ابن الأثير تقريبًا، في فقرتين مختلفتين من «العبر». أولاً في المجلد الثالث ص 486، أن إبراهيم بتأييد من الأهالي، «كتب إلى الرشيد يطلب ولاية إفريقية على أن يترك المائة ألف دينار التي كانت تحمل من مصر معونة إلى والي إفريقية ويحمل هو، كل سنة، أربعين ألف دينار»، ثم في المجلد الرابع، ص 419: ولم ينفك الأهالي يؤيدون إبراهيم، «فكتب إبراهيم إلى الرشيد في ذلك على أن يترك المائة ألف دينار التي كانت من مصر إلى إفريقية، وعلى أن يحمل هو من إفريقية أربعين ألفًا».

أما المصادر الأخرى، خاصة منها المصادر المغربية، فلم تذكر شيئًا عن هذه المساومة التي نلاحظ بصددها أننا لم نتعرف عليها حينئذ إلا من خلال روايتين شرقيتين فقط، ذكر إحداهما ابن خلدون.

ويجب إبداء ملاحظة أخرى. من الغريب أن تثار في هذه المؤلفات مسألة المساعدة المالية التي تقدمها مصر إلى إفريقية. وبالفعل، لم يعد والي إفريقية يرجع بالنظر إلى الفسطاط بصورة عمليّة، منذ وفاة عبد العزيز بن =

فرضي الرشيد بالمساومة، بعد استشارة أعضاده، خاصة منهم هرثمة الذي بذل الإطراء لإبراهيم وتمكن من تقدير مزاياه مباشرة، أثناء إقامته بإفريقية. فبويع إبراهيم بالإمارة، ووجه له «العهد». ومن المؤسف أن هذا «العهد» لم يصل إلينا. حيث إننا نعلم فقط أن الرشيد أشار في كتاب وجهه إليه، إلى بعض الخدمات التي أسداها إليه إبراهيم في الماضي قائلاً: «قد تقدم لكم بإفريقية أمر»[1].

وهكذا، حصل إبراهيم على ترضية. فقد نال رغبته أولاً لأنه لا يمكن أن تستثنى إفريقية وتنجو من ظاهرة عامة للتفكك الخاضع لقوى نابذة وجاذبة كنا قد حللناها. ثم إن المعطيات الخاصة والدقيقة لسياسة بغداد لسنة 800/184، كانت تساعد على تحقيق أغراضه. وسيتغير الوضع في القرن الثامن بمرور السنين، إذ أنه ينبغي أن لا نغفل أبدًا ما يجري في الشرق لإدراك ما يقع بالمغرب.

لم تقع في سنة 184 و 185 بالخصوص اضطرابات وثورات في إفريقية فقط، بل أيضًا في أرمينيا وأذربيجان وخراسان واليمن[2]. وقد كان الرشيد منشغلاً، لكثرة ما نجم من صعاب من كل حدب وصوب. ومن جهة أخرى، نضبت خزائن الدولة التي تأثرت بشدة بهذه الأحداث. فقد كتب اليعقوبي[3] يقول: «وأخذ الرشيد العمال والتناة[4] والدهاقين وأصحاب الضياع والمبتاعين للغلات والمتقبلين، وكان عليهم أموال مجتمعة، فولى مطالبتهم عبد الله بن الهيثم بن سام، فطالبهم بصنوف من العذاب، وكان سنة 184». وأوضح

= مروان (704/85)، بل أصبح يرجع بالنظر إلى دمشق ثم بغداد رأسًا. فهل واصل الخليفة خصم المساعدة المالية المخصصة لإفريقية من خراج مصر؟

ولنذكر أخيرًا أنه لدينا عينة من الدنانير المستعملة لدفع خراج إفريقية إلى بغداد، كما وعد بذلك إبراهيم الأول، كانت هذه الدنانير تضرب بصورة مخصوصة، وتحمل عبارة «للخليفة». والعينة التي وصلتنا مؤرخة في سنة (189/ 804 ـ 805)، وهي من مجموعة ح.ح. عبد الوهاب.

انظر Farrugia DE CANDIA (Monnaies aghlabides du musée du Bardo, *R.T.*, 1935, p. 272 et 1936, pp. 179-180).

(1) ابن عذاري، البيان، ج. 1، 92. وانظر أعلاه، الملحوظة رقم 165.

(2) JOUMARD، هارون الرشيد، ج. 2، 494 ـ 495.

(3) التأريخ، ج. 2، 415.

(4) التِّنَاءُ، جمع كثرة (قعدة وسحرة ومكرة) من تانِيء وتَنَأ الذي يعني أقام بالمكان. وهو جذر لا يكتسي طبعًا معنى مرضيًا في صورة الحال. فإذا قبلنا أن النص صحيح، فإنه يمكن التفكير في التباس مع أنّيَ الذي يعني أجَّلَ، تريّث، والذي أمدنا بفعل تأنّى.

الطبري[1] قائلاً: «ثم دخلت سنة أربع وثمانين ومائة ففيها قدم هارون مدينة السلام في جمادى الآخرة، منصرفًا إليها من الرقة في الفرات في السفن. فلما صار إليها، أخذ الناس بالبقايا، ووَلِيَ استخراج ذلك فيما ذكر عبد الله بن الهيثم بن سام بالحبس والضرب». لكن إبراهيم ولي فعلاً في جمادى الثانية من سنة 184، أميرًا على إفريقية. ولذا، فقد جاءت المساومة التي اقترحها، في أحسن وقت مناسب. فقد خلص الخلافة من شاغل، وخفف الوطأة على بيت المال، وفعل أحسن من ذلك، إذ أتاح لبيت المال الامتلاء من جديد، في وقت كان في حاجة كبيرة إلى ذلك. ولذا، ندرك لماذا لاقى في بغداد تأييدًا طيبًا.

وقد كان هذا التأييد ملائمًا، لا سيما أن تولية إبراهيم كانت تخدم ضرورات سياسة الرشيد الأشد سرية وعمقًا. إذ كان الرشيد لا يتحمل البرامكة إلا عن مضض وكذلك الأمر بشأن من اتصل بهم من أصدقاء، وذلك رغم المظاهر. وكان البرامكة يسلكون سياسة مرنة تجاه العلويين، أو قل إنها سياسة التوافق الواضح[2]، بينما كان الرشيد يؤيد سلوك سياسة أكثر حزمًا وعنفًا وتقتيلاً[3] تجاه هؤلاء الأعداء الذين جعلت منهم التقية، أي التستر العملي، أناسًا خطرين إلى أقصى حد ومثالاً واضحاً بليغًا في هذا الباب. ويضاف إلى هذا الخلاف السياسي الرئيسي، أذايا أخرى زادت كل يوم في تعميق الهوة التي كانت تفصل بين الخليفة ووزرائه. وقد كان البرامكة أغنياء وعظماء كثيري المال، فكانوا يثيرون الحسد. ولعل امتيازاتهم على الصعيد القضائي لم تكن متسعة جدًا. والواقع أنهم كانوا يمارسون في الدولة «سلطانًا هائلاً، وكانوا قادرين على تشكيل دولة من «حجّاب القصر»، تلك الدولة التي ربما تفوّقت على دولة الخليفة ذاتها»[4]، وذلك بفضل قدراتهم ونفوذهم، وأيضًا بفضل «أقاربهم ومواليهم الكثيرين الذين تولوا الخطط الرئيسية»[5]. إلا أن محمد ابن مقاتل العكي كان فعلاً في حماية البرامكة. وقد حصل كما رأينا، على وظيفة بفضل مساعدتهم. ولذا، فإن عزله والتحوير الذي طرأ على ولاية إفريقية كانا يندرجان تمامًا ضمن السياسة العامة للخليفة وكانا يستجيبان لأغراضه

---

(1) التأريخ، ج. 6، 472. انظر أيضًا «الأخبار الطوال»، أبو حنيفة الدينوري، ص 390.

(2) انظر D. Sourdel (*Le Vizirat*, I, 166).

(3) المرجع السابق، 159 ـ 170.

(4) المرجع السابق، 169 ـ 170.

(5) انظر أعلاه، ص 92 إلى 99.

الخفية. والثابت أن هذا التحوير قد جد سنة 800/184. وسقط البرامكة بصورة مثيرة في ليلة السبت من أول صفر 28/187 ـ 1 ـ 803، وهي الليلة المعينة لقتل جعفر[1]. ولا يجب أن نتوقف بسبب هذا الفارق في التاريخين. وبالفعل، لم يكن سقوط البرامكة نتيجة للتسرع، بل ترتب حتمًا على غضب مكبوت، لكنه تزايد باستمرار حتى بلغ حد الانفصام، وذلك «تبعًا لتطور نفساني طويل»[2]. فبدأت العلامات المنبهة عنه تظهر منذ سنة 796/180، واتضحت بجلاء سنة 799/183[3]، ولذا، فلا يجب ولا يمكن فصل تأسيس الإمارة الأغلبية عن عقدة جد متشابكة لسياسة الخلافة. ولم تكن تولية صاحب مركز القيروان الجديد إلا مرتبطة بشخصه، إذ لم تكن له صلات بالبرامكة، وإنه قدم أكثر من الوعود للعمل على تحقيق سياسة الرشيد تجاه العلويين.

وقد تمت هذه التولية سنة 800/184، أي في عام يبدو أن الخلافة اختارته لتنظيم دار الإسلام، وذلك لاتساع حركة نقل الولاة[4]. ولم نتعرف تمامًا على الشهر بالضبط. فقد ذكر فعلاً شهران من سنة 184، لتحديد تاريخ هذه التولية، وهما محرم/ فبراير وجمادى الثانية/ يوليـو. ويرى ابن الأثير أنها جدت في فبراير (الكامل، ج 5، 104). وذكر ابن عذاري (البيان، ج 1، 92)، وابن الخطيب (الأعمال، ج 2، 834/8) أنها تمت في منتصف يوليـو. وحددها ابن خلدون (العبر، ج 3، 486) في فبراير، أما المجلد الرابع (ص 419) فقد عين التولية في منتصف سنة 184، أي في يوليـو. ولم يذكر اليعقوبي والبلاذري وأبو المحاسن الشهر. وأشار ابن الأبار (الحلة، ص 223 ـ 224، 227، 228 ـ و «الأعتاب»، ص 105 ـ 107)، والنويري (النهاية، ج 2، 63 ـ 64) بالخصوص الذي أورد، صحبة مؤلف كتاب العيون المجهول (ص 302 ـ 303)، رواية تفصل وتدقق أحداث أكبر توليتين جدتا، الأولى في فبراير والثانية في يوليـو.

وقد جدت الأحداث على الصورة التالية، كما رواها ابن الأبار والنويري: لما علم الرشيد بالحزم الذي بذله إبراهيم لإعادة الشرعية والكيفية التي أسر بها تمّام ـ الذي وقع

---

(1) D. Sourdel, *Le Vizirat, I, 151*.

(2) المرجع السابق، 181.

(3) المرجع السابق، 175.

(4) شملت هذه الحركة اليمن ومكة والسند والجبل وطبرستان، فضلاً عن إفريقية. انظر الطبري، التأريخ، ج. 6، 472؛ وابن الأثير، الكامل، ج. 5، 109؛ وابن خلدون، العبر، ج. 3، 486؛ وأبو المحاسن، النجوم، ج. 2، 116؛ وأبو الفداء، التأريخ، ج. 2، 17.

في الأسر في 7 محرم 7/184 فبراير 800 ـ قرر في نفس الشهر أن يولي إبراهيم مكان ابن مقاتل العكي. ولذا، دعي العكي عند وصول العهد بالتولية، «فلما صار إليه العهد أرسل إلى ابن العكي: «أقم ما شئت حتى تتجهز. فأقام أيامًا ثم رحل إلى طرابلس»[1]، وهو في طريق العودة إلى الشرق. ولما كان في طرابلس، زور كاتبه داود القيرواني وثيقة وأدرج بها نصًا يعود بموجبه إلى تولي إفريقية. وأوضح النويري أن حمادًا السعودي رضي بإضافة الوثيقة الرابعة المزورة عند مروره بطرابلس في طريقه إلى القيروان، وضمها إلى البريد الرسمي الذي اشتمل على ثلاث رسائل. فانصاع إبراهيم للأمر حالما تسلم البريد، مع أنه ارتاب في وجود دسيسة ما. فغادر القيروان في الحال، وعسكر مع جنده خارج المدينة قبل الالتحاق بالزاب. ووصلت في الأثناء رسالة بعث بها ابن مقاتل العكي يفوض بموجبها الحكم إلى سهل بن حاجب، حتى وصوله. ولما بلغ الرشيد هذا الاحتيال، بواسطة صاحب البريد دائمًا، وجه رسالة شديدة اللهجة (دوّن النويري جزءًا منها) إلى ابن مقاتل العكي، يأمره بالرحيل إلى الشرق، وجدد تولية إبراهيم في عهد ثانٍ. وتمت هذه التولية الثانية بصورة نهائية في 12 جمادى الثانية 9/184 يوليـو 800. وقد روى النويري أن إبراهيم قال في آخرها: «وإنما اجترأ ابن العكي على الثغر لموضعه من جعفر بن يحيى»[2].

وبما أن الفقرة المخصصة في كتاب العيون لهذه القضية الغامضة غير معروفة نوعًا ما، فيجدر بنا إدراجها. وقد جاء فيها: «وفيها (سنة 800/184) كتب هارون الرشيد إلى إبراهيم بن الأغلب بعهده على إفريقية. وكتب كتابًا إلى محمد بن مقاتل العكي بتسليم العمل إليه، وذلك في يوم الخميس لعشر بقين من المحرم سنة 184»[3]. فأقام واليًا شهرين غير أربعة أيام. ثم زور العكي كتابًا على لسان الرشيد يأمره فيه فيما يظهر بالرجوع إلى إفريقية واليًا عليها، وكتب بذلك إلى إبراهيم بن الأغلب يأمره بالرجوع إلى الزاب. وكتب إلى سهل بن حاجب التميمي يأمره بضبط إفريقية إلى أن يقدم عليه فرحل إبراهيم بن الأغلب إلى تَهُودة[4] يوم السبت لإحدى عشرة ليلة بقيت من شهر ربيع

---

(1) النويري، النهاية، ج. 2، 63.

(2) المرجع السابق، 64.

(3) أي في 20 محرم 20/184 ـ 2 ـ 800. كان ذلك اليوم هو يوم الخميس بالفعل.

(4) انظر ياقوت، المعجم، ج. 2، 64. قتل عقبة بن نافع في هذا المكان سنة 682/63 (ابن عذاري، البيان، ج. 1، 28، وص 30 خاصة) على بعد 12 ميلاً شرقي بسكرة. هذا هو حصن ثابديوس الحصن بالثغر الروماني =

الآخر[1]. ثم ولي سهل بن حاجب على المدينة، وأبو عزيز على الشرطة، فكانت ولايتهما خمسًا وسبعين يومًا. ثم قدم رسول بعثه هارون الرشيد بسجل ولاية إبراهيم بن الأغلب على إفريقية. فكتب إبراهيم من الزاب إلى سهل بن حاجب يأمره أن يقوم بأمر الناس إلى حين قدومه. وقفل العكي إلى العراق، ورجع إبراهيم بن الأغلب إلى القيروان فدخلها يوم الأربعاء لاثنتي عشرة ليلة خلت من جمادى الآخرة»[2].

إن الروايتين للأحداث كما نقلناهما، وإن لم تتفقا في جميع الأمور ـ وهذا يمكن اعتباره كدليل على أن النقل تم من مصادر مختلفة ـ فإنهما تتفقان في الأصل، وتتكاملان إلى حد ما، وتشتركان في الوضوح. ولنستمد من كتاب العيون بالخصوص التوضيحات الزمنية الثمينة المتكاملة كل التكامل[3]، فهي توحي بالثقة وتبدو في نظرنا جديرة

= القديم. انظر G. Marçais (Le tombeau de Sidi Oqba, *Mélanges d'Histoire et d'Achitecture*, I, 151 و S. Gsell (*Atlas archéologique de l'Agérie*) الورقة 49، رقم 1 و 51 و Ch. Tissot (*La Province romaine d'Afrique*, II, 256-528 et s.). اتجه حينئذ إبراهيم الأول إلى هذا الحصن الذي كان في حالة طيبة بلا شك، وقد وصفه المؤلفون العرب بأنه كان مركزًا عظيمًا (البيان، الذي سبق ذكره، ص 30، ومسالك البكري، ص 74، ترجمة de Slane، ص 151 ـ 152)، قبل العودة إلى طبنة حاضرة الزاب.

(1) أي في 19 ربيع الثاني 184/18 ـ 5 ـ 800. وقد وافق يوم الاثنين. ومن جهة أخرى، ذكر المؤلف أن إبراهيم مارس «الولاية شهرين إلا أربعة أيام» قبل أن يعود إلى الزاب. وبما أن عهد تولية إبراهيم أرخ في 20 محرم، فالرجوع يكون في ربيع الأول، لا ربيع الثاني. وبالفعل، وافق 20 ربيع الأول 184/19 ـ 4 ـ 800 (كان ربيع الأول يعد 30 يومًا وربيع الثاني 29 يومًا، وهذا ما يفسر التفاوت) يوم السبت. وهذا يتفق مع ما ورد بكتاب العيون. وبداية من تاريخ رحيل إبراهيم الأول، يمكن كذلك استنتاج التاريخ الذي تولى فيه الحكم فعلاً، أي شهران إلا 4 أيام قبل 20 في ربيع الأول 184، أي في 26 محرم 184/26 ـ 2 ـ 800. ولذا، قضى العهد ستة أيام قبل الوصول إلى المعني بالأمر.

(2) وافق 12 جمادى الثانية 184 يوم الخميس، طبق ما ورد بجدول Cattenoz. لكن لم يرتكب مؤلف كتاب العيون خطأ حتمًا. إذ يوجد بالفعل بعض التردد بشأن بداية الأشهر القمرية وطولها. والمثل البارز على هذا شهر رمضان، شهر الصيام الذي لا يبدأ في نفس اليوم في جميع البلدان الإسلامية، ولا يدوم نفس المدة. ويرتبط مطلع الشهر برؤية الهلال الجديد، فتلعب الأحوال الجوية دورًا هامًا في الحساب. ويمكن القول إذن أن شهر جمادى الأولى عد 29 يومًا بدل 30، في حساب أهل القيروان، وإن شهر جمادى الثانية من سنة 184 قد بدأ بالتالي، يوم السبت لا يوم الأحد، وهذا يعني أن 12 جمادى الثانية وافق يوم الأربعاء.

(3) إن توقيت الفترة التي نوقشت أثناءها تولي إبراهيم بن الأغلب الإمارة يقع كما يلي:
ـ أسر تمّام في 7 محرم 184/7 ـ 2 ـ 800.
ـ تولية إبراهيم الأولى يوم الخميس في 20 محرم 184/20 ـ 2 ـ 800.
ـ وصول العهد إلى القيروان، وتولى إبراهيم الأول الحكم بصورة فعلية في 26 محرم 184/26 ـ 2 ـ 800 (استنتج هذا التاريخ، كما ورد في الملحوظة رقم 227).
ـ غادر إبراهيم الأول الولاية بالقيروان ورحل إلى الزاب، يوم السبت في 20 ربيع الأول 184/19ـ 4ـ 800. =

بالتصديق. ولنلاحظ أيضًا أن التعرض للمكيدة كان أكثر قابلية للاعتبار. ولم يعد إبراهيم بن الأغلب يذكر اسمه إلا بصفته الشخص الذي اتصل بالرسالة المنتحلة باسم الرشيد. ذلك أن ابن مقاتل العكي هو الذي ادّعى أن الخليفة وجّه له بالوثائق التي تدعوه إلى تولي القيروان من جديد، فكاتب إبراهيم ليخبره بما ورد عليه من أوامر، وطالبه تبعًا لذلك بالعودة إلى ولايته الأصلية بالزاب.

إلا أن الأمور لم توضح كلها. وبقيت نقط استفهام عديدة، ويبدو لأول وهلة أن قصة التزوير هذه يمكن أن تكون غير معقولة نسبيًا[1] لكننا نميل بعد التأمّل إلى التخفيف من التشدد تجاه هذه الرواية. وبصورة عامة، فما هو الغريب أن يحاول الوالي المبعد، إثر استفاقة حازمة، أو بسبب عناده، خاصة إذا شعر بدعم قويّ من قبل المقصر، استعادة ما فقده؟ وقد عودنا الولاة على لا مبالاة أكبر تجاه الخليفة. فليس الاحتيال بالذات وفي حد ذاته، بمستحيل أو غير محتمل. ويمكن اعتبار المكيدة لإبراهيم أمرًا ثابتًا فعلاً. فلا دخان بدون نار. لكن يقيننا يقف عند هذا الحد. فلا تبدو التفاصيل والحبائل والخيوط وجهاز هذه المكيدة بالخصوص في مجموعها واضحة. ولذا، نقتصر على إبداء الفرضيات واستقراء السطور.

فهل كان ابن مقاتل العكي بمفرده حقًا؟ وهل كان ذلك من طبعه؟ وهل إن فكرة التزوير قد خطرت عفوًا بباله... حالما وصل الرسول الذي يحمل البريد الرسمي من بغداد إلى طرابلس؟ وكيف يفسر تهاون هذا الرسول؟ فبمشاركته ابن مقاتل العكي، تحقق من المخاطر الثابتة التي لا يمكن أن يجهلها! وكيف أمكن لابن مقاتل العكي الذي كان مهددًا إلى هذا الحد، أن يعود بسلام وعن طواعية إلى العراق، دون أن يخشى فيما يبدو،

= ـ عاد إلى القيروان، ونشأت الإمارة الأغلبية يوم الأربعاء في 12 جمادى الثانية 184/9 ـ 7 ـ 800 (انظر أعلاه، الملحوظة رقم 228). يطابق هذا التوقيت تمامًا معطيات المصادر الأخرى، وما يمكن القيام به من تحريات بفضل ذكر التاريخ، وأيضًا اليوم، وهي تبين صحة ما ورد بكتاب العيون الذي خصص، كما يدل على ذلك عنوانه الكامل، «للأخبار الحقائق»، أي الوقائع الثابتة. ويبدو أن الاهتمام بالحقيقة الذي يعبر عنه هذا التأليف له ما يبرره.

(1) فضل FOURNEL حذف «هذه الرواية المشحونة بالوقائع التي لا تصدق» (*Berbers*, I, 415, note 3) وقد قام بنقدها بالتفصيل. ورفض VONDERHEYDEN بدوره، بعد FOURNEL، قصة «هذه التولية الثانية» لكونها قليلة التصديق، واقترح اعتبارها «التباسًا بأحداث سابقة»، وأضاف أنه «يحسن الموافقة، مع الرواة الآخرين، على أن ابن مقاتل أرسل في الحال إلى الشرق، وكذلك تمّام الذي منحه إبراهيم الأمان»: (*Berbers*, p. 14-15) ولم يذكر VONDERHEYDEN كتاب العيون.

أن يناله، حسبما نعلم، أقل جزاء على جرمه الذي لم يكن هينًا لا محالة؟ ألا يمكن التفكير أنه تمّ حبك القضية بالأحرى في البلاط في بغداد، من طرف البرامكة الحانقين؟ فقد ولي إبراهيم باقتراح تقدم به هرثمة، خلفًا لمولاهم وضد رغبتهم وسياستهم. ومن ناحية أخرى فإن الرسول الرسمي، كان يتوقف عليه الأمر، وكان يرتبط به جناح المكيدة، فهل نقل مقترحات أو تشجيعات، وهل اقترح في نفس الوقت أو عرض عن طيب خاطر خدماته، وهل أن العظماء الذين كانوا يحمون ابن مقاتل العكي أبدوا استعدادهم لإصلاح الأمور عند النجاح؟ وهل اتضح بعد القيام بالعملية، أن هذا الترتيب كان رديئًا عسيرًا؟ لقد اتفقت الرواية، إما صراحة وإما ضمنيًا، على نقطة بدت فعلاً محيرة بصورة خاصة. وهي أن ابن مقاتل العكي لم يسرع في العودة إلى القيروان لتولي الأمور من جديد والتحصن بها، رغم نجاح مناورته في بداية الأمر، بل بقي بطرابلس. وقد ظلّت القيروان طيلة 75 يومًا بين يدي سهل بن حاجب نائبه، وساعده في ذلك أبو عزيز صاحب الشرطة. فماذا حدث أثناء شهرين ونصف من الانتظار، حيث بقي الخصمان هادئين، على مسافة مهمة من الحاضرة التي كانا يطمعان فيها؟ لا شك أن عوامل النفوذ والمساومات والمضاربات قد حفلت بها بغداد ـ فهل أن المساومة التي عرضها إبراهيم قد تمّ التفاوض فيها أثناء هذه الفترة[1] ـ إلى حين قر عزم الرشيد أخيرًا على تجديد التولية المتنازع عليها. فيبدو لنا لا محالة أن في هذه القضية الغامضة إلى حدٍّ ما، لم يكن ابن مقاتل العكي ذلك الشخص الباهت والكثير التردّد، الذي لا يقدر على حبك مؤامرة بمفرده على قدرٍ من الأهمية، سوى منفذ غير ماهر لمكيدة كانت خيوطها تحرك في مكان آخر بجهاز لعل دواليبه وغرضه تتجاوز حدود إفريقية.

وهكذا، يبدو لنا أن ارتقاء إبراهيم الأول إلى الإمارة قد تمّ في نقطة التقت فيها قوى متعددة عبرت المشرق والمغرب أيضًا. ولم يمكن فصل الصيغة الجديدة المنفذة بإفريقية عن مشاغل الخلافة السياسية لذلك الحين، وقد تميزت بترضية الحزبين. فهي تمد صاحب إمارة القيروان بدواعٍ قوية للقيام بمهمته بصورة جدية، ولو للدفاع عن «إرث» لم يعد يخشى فقدانه، وفي إمكانه أن يحيله منذئذٍ إلى ورثائه. إنّ هذه صيغة تضمن له مزيدًا من التبجيل وحرية متسعة للتحرك، لكنها تربطه أيضًا بالخلافة بصورة عميقة إلى حدٍ ما. وبالفعل، كانت الخلافة هي التي تمنحه فعلاً الشرعية وتأييدًا أدبيًا متناهيًا ـ وأحيانًا تأييدًا ماديًا ـ مكّنه من مواجهة المنافسين في الظروف الصعبة والانتصار

(1) انظر أعلاه، ص 123 إلى 127.

عليهم، ولا يمكن لهؤلاء إلا أن يبرزوا، وقد ظهروا فعلاً. ولذا فلم تغالط هذه الصيغة الجديدة في نهاية الأمر أيًا كان من الجانبين. وقد أتاحت لإفريقية، في أحسن الظروف الممكنة آنذاك بالنسبة للطرفين، الفرصة للتمتّع بأكثر من قرن من الاستقرار والعلاقات المسترسلة التي توترت أحيانًا مع الخلافة العبّاسية ولكنها لم تنقطع أبدًا.

الإرث الذي تسلمه الأغالبة:

تأثرت المملكة التي ورثها الأغالبة بالغ التأثّر، بعدة طبقات متوالية من الحضارات الشرقية والغربية التي لا يفهم بدونها تطور البلاد التي خضعت لحكم إبراهيم بن الأغلب وذريته. إلا أن الأمر لا يتعلق في هذا النطاق بالرجوع في بضعة أسطر إلى عصور ما قبل التاريخ[1]، أو حتى القيام حقًا بوضع جدول للتأريخ القديم لشمال إفريقيا[2]، الذي كتبه G. Gsell[3] بصورة جزئية لكن بطريقة جيدة. أما عن الفترات الموالية، وفضلاً عن النظرة الشاملة التي تضمنها كتاب Ch. A. Julien، فإنه يوجد عدد من الوثائق الجيدة في دراسات Ch. Courtois[4]، و Ch. Diehl[5]، و G. Ch Picard[6]، و J. Baradez[7]، وهؤلاء هم بعض المؤلفين ومن أحسنهم.

---

(1) يمكن الرجوع في هذا الموضوع إلى L. Balout (*Préhistoire de l'Afrique du Nord*).

(2) يمكن الرجوع إلى القائمة الجيدة للمصادر التي جمعها Ch. Courtois، وهي متعلقة بالمغرب قبل الإسلام، وذلك بالمجلد الأول من تأليف Ch. A. Julien (*Histoire de l'Afrique du Nord*) (ص281 إلى ص322).

(3) «التأريخ القديم لشمال إفريقيا»، في 8 أجزاء، يشمل تأريخ شمال إفريقيا منذ العصور الأولى حتى عصر يوليوس قيصر. صدر المجلد الأول سنة 1913، والمجلد الثامن سنة 1928، ومنذ ذلك الوقت، من البديهي أن تكون معلوماتنا قد اتضحت واتسعت في عدة نقاط.

(4) خاصة في كتاب *Les Vandales et l'Afrique*، حيث حاول المؤلف التدليل على أن تحويل إفريقية إلى أرض رومانية لم يكن «مطلقًا ولا كاملاً» (ص 7)، وذلك حتى يعلل التحول من الحكم الروماني إلى الإسلام (*De Rome à l'Islam*) راجع أيضًا بحثًا بعنوان De Rome à l'Islam لنفس المؤلف (*R.A.*, LXXXVI, 22-45)، و St. Augustin et le problème de la survivance du punique, *R.A.*, xciv, 259-288.

(5) *L'Afrique byzantine. Histoire de la domination byzantine en Afrique* وهو تأليف أساسي لهذه الفترة، رغم قدمه.

(6) *(La Civilisation de l'Afrique romaine)* تأليف يقف حتى سنة 235، قبل فترة تدهور الإمبراطورية. وهذا التأليف صورة شامخة للحضارة الرومانية بإفريقية، ودفاع ماهر متحمس لتأييدها، ينقض في الغالب آراء Ch. Dcourtois. ويمكن أيضًا أن يطالع لنفس المؤلف *Les religions de l'Afrique antique*، و *Carthage à l'époque d'Hannibal* بمشاركة Colette Picard.

(7) *Fossatum Africae*. امتاز هذا التأليف بتوضيح القضايا التي أثارها موضوع الحدود وتجديدها، بفضل التصوير الجوي.

انتشار الدولة الرومانية وتقهقرها

أولًا : الانتشار

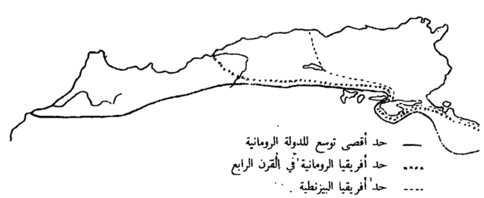
.... حد الخندق الملكي – السيطرة الرومانية من 146 إلى 46 ق.م.

حد أفريقيا الرومانية عند موت قيصر ، 44 ق.م.

حد أفريقيا الرومانية في نهاية القرن الأول ب.م.

—— حد أقصى توسع للدولة الرومانية في أواسط القرن الثالث

ثانيًا : التقهقر



ملحوظة : وضعت هذه الخرائط اقتباسًا عن ش.آ. جوليان ، تأريخ شمال أفريقيا ، الجزء الأول ، ص 190 – 191
(Ch. A. JULIEN, *Histoire de l'Afrique du Nord*)

لكن من المفيد استعراض بعض الأحداث الجوهرية بسرعة. فقد نشأت إفريقية في التأريخ تحت دفع الشرق الذي كان يمثله البحارة الفينيقيون الذين كانوا يبحثون دومًا عن مراكز بعيدة لتوسعهم التجاري، وذلك قبل 1200 سنة من الميلاد تقريبًا. وكانت البلاد غير واضحة ولم تتميز إلا بصعوبة عن الأسطورة التي كانت تحيط بكل شيء، حتى تاريخ تأسيس أعظم حاضرة حوالي 814 قبل الميلاد، في تاريخ إفريقية، وهي قرطاجة أوقرت حدشت، أي المدينة الجديدة في اللغة البونيقية. وقد كانت هذه «المدينة الجديدة» تعيش أول الأمر في وئام مع روما، ثم ما لبثت أن دخلت في نزاع معها بصقلية وإسبانيا ـ وسوف يقاتل بها الأغالبة بدورهم بعد أكثر من ألف سنة. وهذا الأمر يبرز بعض الاتجاهات الدائمة. وعبر حنبعل جبال الألب بفيلته وأدخل الرعب على روما. وبما أنه لم يوجد مجال كاف على ضفتي المتوسط لسيطرتين مختلفتين بصورة محسوسة، إذ أن إحداهما سيطرة تجارية والأخرى سيطرة عسكرية، وجب هدم قرطاجة. وقد جاء بالعبارة اللاتينية الشهيرة (Delenda est Charthago). والواقع أنه كان أعظم تهديم عرفته العصور القديمة بلا ريب، وذلك سنة 146 قبل الميلاد بعد حصارٍ دام ثلاث سنوات.

لم يبسط الفينيقيون نفوذهم قط إلا على ثلث تونس الحالية، في الشمال الشرقي، فضلاً عن سلسلة المراكز التي كانت في الغالب متواضعة، وقد امتدت كل ثلاثين كيلومترًا، على طول السواحل. وكان البربر الذين لم نعلم عنهم شيئًا إلا عن طريق غير مباشر، بفضل مؤلفين من اليونان واللاتين ـ إذ لم يكشف النقاب بعد عن أسرار النقوش اللوبية التي كانت قليلة العدد من ناحية أخرى ـ قد احتلوا بقية البلاد. أما سقوط قرطاجة التي تحالفوا عليها مع الرومان، فقد كان لهم نصيب فيها. ولا منازع في أن القرن الثاني قبل الميلاد، كان عصر ماسنيسا (238 ـ 148 ق.م.) أعظم أمير في تاريخهم، وكانت عاصمة ملكة سيرتا (قسنطينة). وقد كان سيد بلاد البربر كلها، وحليفًا لشيبيون الإفريقي (238 ـ 183 ق.م.)، ولا ريب أن حلم تولي الحكم وتعويض الحكم الفينيقي بقرطاجة قد راوده. وقد مات قبل أن يقهر شيبيون اميليان المدينة. وحرصت روما منذئذ على أن لا يصبح «حلفاؤها» البربر أقوياء أبدًا. لكن تبين سريعًا أن يوغرطه حفيد ماسينسا، مع أنه حظي في البداية بتأييد شيبيون إميليان، قد كان حليفًا طموحًا صعب المراس، مهتمًا بإعادة تكوين مملكة جده، فوضع العقبات في وجه روما. وأسر في كمين، بعد عدة حروب فاشلة، وقتل في جانفي 104 ق.م. وخلفه أمراء نوميديا، مثل يوبا الثاني (مات حوالي سنة 23 ب.م.) الذي نشأ عند أخت أُكتاف نفسها، وتربى تربية معتبرة، ومثل ابنه

بطليموس، فقد قدما شواهد الولاء والطاعة إلى روما، دون قيد أو شرط. إلا أن بطليموس قاتل سنة 40 من طرف كليغولا الذي استحوذ على أمواله. فحكمت روما منذ ذلك الوقت ولاياتها الإفريقية بدون واسطة. وبالفعل، كان سقوط قرطاجة قد مهد لإدماج إفريقية بالغرب. وكانت المنطقة التي احتلتها روما تقتصر في البداية على الشمال الشرقي من تونس الحالية، ثم إنها ما انفكت تتسع على مراحل متوالية، حتى مدة حكم ديوكليسيان (284 ـ 305)، فبدأ عند ذلك ظهور حركة معاكسة[1] أدت بعد نوائب متنوعة إلى سقوط قرطاجة من جديد سنة 698، وإقحام المغرب مرة أخرى في مجال الحضارة الشرقية. وعرفت إفريقية في الأثناء، أي من سنة 146 ق.م. إلى سنة 238، الحسنات الحقيقية للسلم الرومانية. ولم تهدد أبدًا طيلة هذا العصر السيطرة الرومانية إفريقية بصورة جدية. وقد كان عصرًا ذهبيًا ارتقى فيه إلى رتبة الإمبراطور، إفريقي أصيل، هو سبتيم سيفار (193 ـ 211) من لبدة. ثم إن مبايعة غورديان الأول العجوز إمبراطورًا سنة 238 من طرف العصاة بولاية إفريقية الرومانية، فتح عهدًا من الاضطرابات التي شقت الطريق، بعد عدة تقلبات، لغزو الوندال (429 ـ 533). وتم الاحتلال البيزنطي من جديد بلا صعوبة، لكنه لم يقدر على إعادة السلم الرومانية القديمة ولا النظام إلى البلاد. أما عن تأريخ الإسلام بإفريقية قبل عهد إبراهيم الأول، فقد تحدثنا عنه في فصل سابق.

وهكذا، ورث الأغالبة سنة 800، مملكة خلفت وراءها ألفي سنة من التأريخ المجيد المضطرب، وهي مملكة صنعتها أيضًا عدة حضارات. كانت الألف الأولى، من سنة 1200 ق.م. إلى 146 ب.م. عصر الحضارة الفينيقية. ونحن على علم بالرحلات الأسطورية التي قام بها هميلكون وحنّون. وطبع الفينيقيون إفريقية بديانتهم وعاداتهم خاصة، ونشروا لباسهم ولغتهم. وإلى اليوم، ما زالت عبادة تانيت «وجه بعل عمّون»، كما جاء بأنصبة مقبرة سوسة Tophet[2] تظهر عبر بعض العادات في الصلاة. ورمز الآلهة المماثل في كل شيء للرمز الذي يعلو جرار الجنائز ما زال يزدان به أعلى الأبواب بورقلة وبالساحل[3]. أما اليد القائمة المفتوحة المنقوشة على الأنصبة البونيقية ـ يد فاطمة ـ فهي لا تزال تذكر فضائلها العلاجية ـ وذلك برسمها في أي مكان، على الأبواب والجدران

---

(1) انظر ص (133)، الخرائط التي رسم بها مختلف الخطوط المتوالية للحدود.

(2) انظر Cintas (Le sanctuaire punique de Sousse, *R.A.*, xci (1947), pp. 1-80).

(3) ما زال في الإمكان مشاهدة هذه الزخارف. راجع E.F. Gautier (*Le passé de l'Afrique du Nord*, p. 148).

وواجهات الدكاكين وجوانب العربات، أو بالتزين بها. فإذا كان الأمر على هذا النحو بتونس في القرن العشرين، فإنه يمكن التخلص إلى القول، بدون الوقوع في الخطأ، إن تأثير حضارة قرطاجة لا بد وأنه كان أكثر إدراكًا وأكثر عمقًا بصورة ملحوظة، في إفريقية في القرن التاسع. أما مسألة بقاء اللغة البونيقية، ففيها أكثر نظر. فهل بقيت البونيقية حتى الفتح العربي، وهل ساعدت على التعريب، لكونها لغة سامية؟ هذا أمر كثير الاحتمال[1]. غير أن Ch. Courtois أبدى رأيًا مخالفًا، وقدم توضيحات مفيدة[2]. فقد تصدى لخصومه، لكن يبدو لنا أنه لم يلحق ضررًا جديًا بمواقفهم. إذ لم يساهم القرطاجنيون في صنع الروح الإفريقية على شاكلتهم فقط، بل إنهم جددوا أيضًا اقتصادها. ولقد أقحموا إفريقية في تيارهم الاقتصادي الواسع، وأدخلوا استعمال الفِلِّز والحديد. وتعرف الرعاة البربر بالاحتكاك بهم، على الوسائل الزراعية الجيدة التي خصص لها ماغون العالم الزراعي القرطاجني، رسالة بقيت معروفة لمدة طويلة في العصور القديمة. وبالفعل، تمثل ما افتخر به البربري ماسينيسا في الاستفادة من دروس قرطاجة. قال بوليب: «هذا أعظم وأعجب ما فعل. كانت بلاد نوميديا قبله غير صالحة واعتبرت عاجزة عن إنتاج المزروعات بسبب طبيعتها. وكان ماسينيسا الأول والوحيد الذي بين أنها أرض قادرة على الإنتاج، مثل جميع المناطق الأخرى، لأنه عمل على إحياء أرض شاسعة إحياء تامًا»[3].

وقد واصلت روما عملها الحضاري وطبعته بطابعها الخاص، فتركت منقوشًا حتى أيامنا، بأرض إفريقية، مرات «لأعظم معلم من بين المعالم التي أقامتها على أرض إفريقية، وأقلها فناء، ألا وهو مسح الأراضي»[4]. وتقدم العمل التمديني إلى درجة لا تصدق، فشيد أكثر من خمسمائة مدينة في الولاية الإفريقية الرومانية وحدها، ومعالم ضخمة كحمامات أنطونيوس وقصر الجم، عاصمة الزيت، و 20 000 كلم من الطرقات، وامتدت أشغال هندسية عديدة في البلاد وكانت إفريقية بلا ريب في أواسط القرن الثالث،

---

(1) أيد هذا الرأي St. Gsell و H. Basset و Toutain وأجمله جيدًا E.F. Gautier في كتابه *Le passé de l'Afrique du Nord*, pp. 130-146.

(2) انظر St. Augustin et le problème de la survivance du punique, *R.A.*, 1950, pp. 259-282.

(3) رسالة St. Gsell (*L'Histroire ancienne de l'Afrique du Nord*, V. 187).

(4) G. Picard (*La civilisation de l'afrique romaine*, p. 3). انظر بخصوص مسح الأراضي هذا ونقله على الخرائط *Atlas des Ceinturiations romaines de Tunisie*.

أكثر الولايات التي احتلتها روما واتصفت بالطابع الروماني. وقد أشعت الثقافة الرومانية المشركة والمسيحية إشعاعًا لامعًا، بفضل فرنتون (المتوفى حوالي سنة 175)، وآبولي المادوري (عاش في القرن الثاني)، وترتوليان (عاش حوالي 160 ـ 240)، والقديس أغستينوس (354 ـ 28 أوت 430). لكن، عند موت هذا القديس وصل الوندال إلى أسوار مسقط رأسه بعنابة. وقد بدأت إشارات التدهور منذ قرن. وتضخمت الاضطرابات السياسية التي بدأت عند تولية غورديان الأول (سنة 238)، بخطر شديد الوطأة تمثل في الأحداث الدينية التي واجهت الكاثوليكيّين فيها، مع أنصار دونا الأكبر (المتوفى سنة 355). وفي الوقت الذي اعتنق فيه قسطنطين الدين وأوقف بفضل مرسوم ميلانو (313)، الاضطهادات التي أمر بها ديوكليسيان (284 ـ 305) ضد النصارى، اجتاح البلاد انشقاق دام نشأ عن مسألة وضيعة تمثلت في انتخاب أسقف قرطاجة. واتسع مذهب دونا إلى ثورة حقيقية للطبقات الكادحة، وهو المذهب الذي التحقت به جماهير الفلاحين الذين كانوا يحومون حول المطامير. ولذا، لم يلاق الوندال إلا مقاومة ضئيلة، وقد وجدوا البلاد مخربة إلى حدٍّ ما. ونوافق Ch. Courtois في رأيه القائل بأن الوندال لم يكونوا لا أكثر ولا أقل تهورًا من بقية الجرمان، وأنهم لا يتصفون بميزات خاصة، بسبب ما يلصق بصفة «وندال» من معان. لكنهم لم يكونوا قادرين على القضاء على تدهور تمادى وتسارع شوطًا كبيرًا في عصرهم. فقد جلبوا معهم المذهب الآرياني فترتبت عليه الاضطهادات التي شعبت القضايا الدينية، وعجل تخاذل أخلاف جنسريق بانحلال المملكة. ولذا، كفت «معركتان وحملة دامت بضعة أشهر»[1] لتسليم البلاد إلى بليزار. وأقيمت في العصر البيزنطي حصون شامخة بسرعة كبيرة، حتى أنها لم تكن متينة[2]، في هذه المملكة المكلومة التي تقلصت حدودها، وكان عددها «خياليًا لا يصدق»[3] كما ذكر بروكروب ذاته. وتشهد إلى اليوم بصورة بليغة، المدن المحصنة والقلاع، و «الحصون الصغيرة الأقل أهمية التي تعترض المرء في كل خطوة، بتونس والجزائر، والتي كانت

---

(1) Ch. Diehl, *L'Afrique byzantine*, I. 34.

(2) جاء في «فتوح إفريقية» (ص 58 ـ 59) لابن عبد الحكم، أن حصن جلوله الذي أقيم على بعد بعض فراسخ من الموضع الذي شيدت فيه القيروان، سنة 34/654 ـ 655، قد انهار، وذلك بحضور الفاتحين العرب الذين ظنوا أنها معجزة. والملاحظ أنه يوجد بفارس مدينة بهذا الاسم. انظر، أبو حنيفة الدينوري، الأخبار الطوال، ص 127 ـ 130.

(3) المرجع Ch. DIEHL. L'Afrique byzantineU61f5ع(٦٠

منعزلة في مخرج أحد الأحراج تارة، أو مشيدة بجوار إحدى القرى أو إحدى المزرعات تارة أخرى، وهذا أمر كثير الوقوع»(1). على أن السلم الرومانية لم تكن في القرن السادس سوى ذكرى بعيدة. وقد استُخدمت هذه الحصون التي كانت أحيانًا بسيطة في بعض الأوقات كمتاريس وملاجىء للأهالي الذين لم يعودوا يشعرون بالطمأنينة بلا شك. إذ لم يعد ممكنًا ارتشاء قادة البربر بصورة ناجعة، ولو بدفع معاشات باهظة، فأصبحوا يسطون بالفعل، خاصة منهم الرحل أصحاب الجمال، بوقاحة متزايدة، لا على الحدود فقط، بل في قلب البلاد كذلك. وسوف يجدهم الفاتحون العرب بالخصوص في طريقهم، لا الجيوش البيزنطية النظامية. وعلى هذا، فقد خلّف لنا بروكوب في تأريخه السري، صورة مغالى فيها بلا ريب، لكنها بليغة، لمصائب إفريقية التي قال بشأنها: «إنها قد دمّرت تدميرًا تامًا، حتى أن المسافر يعجب لملاقاة شخص على مسافات طويلة»(2). لكن البلاد استيقظت رغم مصائبها، بمظهر يكتسي جانبًا من الاخضرار، ابتهج له الفاتحون العرب الأوائل.

وطويت بلا شك صفحة الغرب عند وصولهم، وفتحت صفحة الشرق من جديد، ولم يتم ذلك عند نهاية العصر القرطاجني بالتدقيق. وأدخل شكل ثقافي جديد وتحقق بلا ريب تحوير في الاتجاه. لكن التأريخ واصل مسيرته، ويستحيل بالخصوص مجاراته بصورة مفهومة في اتجاهه الجديد، إن لم نعتبر بما سبق. لأن القطيعة لم تكن فعلاً بمثل هذه الصورة الفجئية ولا بمثل هذا العمق. كما تفطن إلى ذلك G. Ch. Picard فكتب يقول(3): «إن إفريقية في عهد الأغالبة، كما وصفها لنا السيد جورج مارسي، بمدنها الكبيرة، وبواديها المزدهرة، وأهاليها النصارى العديدين الذين ما زال لهم نفوذ، لم تختلف كثيرًا عن إفريقية في زمن القديس أغستينوس، شبيهة في ذلك بفرنسا في عهد الكارولانج، وبلاد الغول في زمن القديس مارتان، ولا تقع القطيعة التأريخية الكبرى في القرن الخامس ولا في القرن السابع، بل في القرن الحادي عشر، بحلول غزوة بني هلال. وقد شاهدنا وجود بعض الأماكن الممتازة في الساحل ما زالت إلى اليوم تعيش عيشة قريبة جدًا من نمط الحياة القديمة».

ولذا من المهم أن لا ننسى الإرث الذي تسلمه الأغالبة، لفهم تأريخهم.

---

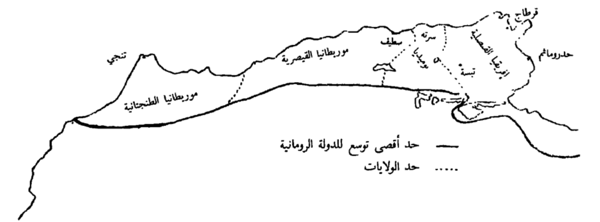
(1) Ch. DIEHL, *L'Afrique byzantine, I, 20*.

(2) عن Ch. DIEHL (*L'Afrique byzantine*, II, 282).

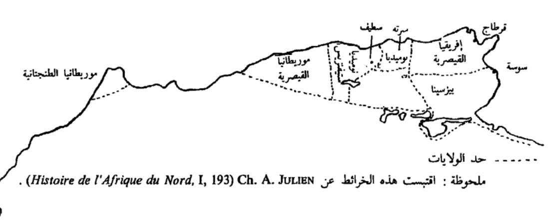
(3) في تأليفه *La civilisation de l'Afrique romaine*, p. 357.

تنظيم الولايات

أولًا : ولايات شمال المملكة



ثانيًا : ولايات جنوب المملكة



ملحوظة : اقتبست هذه الخرائط عن Ch. A. Julien (*Histoire de l'Afrique du Nord*, I, 193) .

إفريقية: اسمها وحدودها:

كتب Ch. Courtois[1] يقول: «إن إفريقيا في عصر الرومان تمثلت أصلاً في ولاية إفريقية وبيزاسان[2] ونوميديا، أي أغنى الجهات التي بقيت كذلك حتى غزو بني هلال في القرن الحادي عشر». إن «إفريقيا الرومانية» هذه كانت «إفريقيا الأغلبية»، كما سنرى ذلك، وهي تندرج على هذا النحو في الإطار الذي سطرته وأعدته روما، بسبب تسميتها التي لم تكن تنقح وحدودها ذاتها.

نبدأ أولاً بالاسم: من المعلوم أن اليونان سموا ليبيا، امتدادًا للمعنى، باسم قبيلة اللبو التي كانت تعيش بين النيل وخليج سرت، أي ما كان يعرف بالجزء الشمالي من إفريقيا. كانت اللوبية لغة السكان ولم يحتفظ الرومان بهذا الاسم. فقد منحوا الجزء الترابي الذي احتلته قرطاجة سنة 149 ق.م.، أي في بداية الحرب البونيقية الثالثة، وهو جزء كان يحده «خندق الملوك»، وأصبح ولاية رومانية، اسم ولاية إفريقيا Provincia Africa، أو أنهم بسطوه، فصار الموصوف مقدرًا واستبقيت الصفة Africa. فماذا تعني هذه اللفظة، وما هو أصلها؟ لقد اقترحت عدة اشتقاقات[3]. وظن بعضهم أنهم وجدوا

---

(1) في بحث بعنوان (Rapports entre l'Afrique et la Gaule au début du Moyen-Âge, *C.T.*, 1954, p. 140).

(2) في خصوص تنظيم الولايات الرومانية، انظر الخرائط على الصفحة الموالية. هل انتقل لفظ بيزاسان إلى العربية في شكل «مُزَاق» الذي كان يدل على ناحية القيروان، راجع ح.ح. عبد الوهاب في (Du nom arabe de Byzacène, *R.T.*, 1939, pp. 199-201).

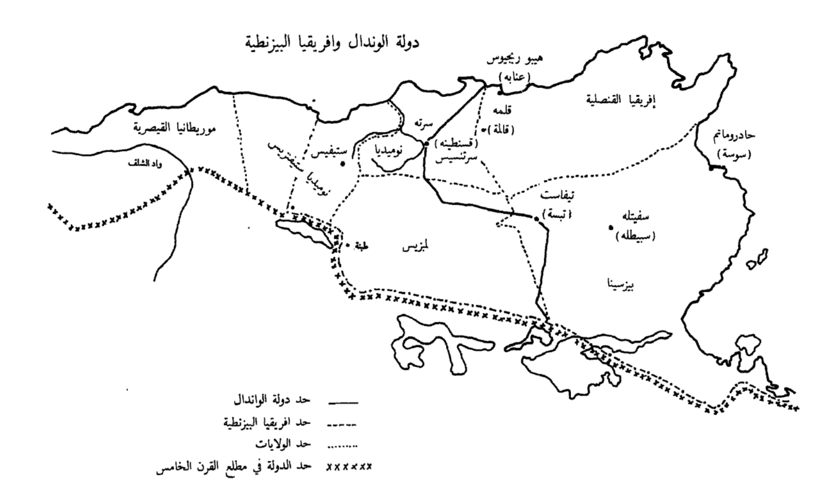
(3) عرض St. Gsell (*Histoire ancienne de l'Afrique du Nord,* VII, *1-5*) هذه المشتقات ونظر فيها بوضوح كبير. انظر أيضًا Fournel (*Les Berbers, I, 23-32*). وذيل de Slane (ص 564 ـ 583) من ترجمته لكتاب العبر لابن خلدون، ببحث خصصه لأصل البربر وقبائلهم، فعرض بصورة نافذة مستقصية معطيات الروايات التأريخية العربية في هذه القضية. انظر أيضًا E.F. Gautier (*Le passé de l'Afrique du Nord,* pp. 125-126). وخصص Ch. Tissot لاشتقاق هذا الاسم بحثًا استقصى واستعرض فيه جميع الحلول المقترحة حتى فترة تحرير تأليفه (1884). ومن بين ما رفضه الاشتقاق الذي اقترحه d'Avezac (*Afrique ancienne,* p. 5) والذي لاحظ، اعتمادًا على فقرة كتبها Suidas الذي رأى أن قرطاجة كانت تسمى إفريقيا في القديم، فقال: «أما بخصوص اشتقاق جذر التسمية المعروفة بقرطاجة، فإن لغة قرطاجة ذاتها تمدنا بها، بصورة بسيطة طبيعية، فترشدنا إلى أن إفريقية تدل على مؤسسة منفصلة ومستعمرة تابعة لصور. وجاء العرب، واشتقوا اشتقاقًا صحيحًا، فسموا إفريقية البلاد التابعة لإفريقيا القديمة». ورفض Tissot هذا الاشتقاق القائم على أصل سامي، واشتق هذا الاسم، «كما اقترحه M. Carrette (*Recherches sur l'origine et les migrations des principles tribus de l'Afrique septentrionale et particulièrement de l'Agérie,* p. 306) من اسم قبيلة الأُوْرِغَة الكبيرة، أي الأفارق عند النسابين العرب، و Ifuraces عند Corippus». =

لفظًا لاتينيًا aprica أي «الساخنة». وغيرهم، ومنهم De Slane الذي اقتبس عنه E.F. Gautier، اعتبروا أنها كلمة مشتقة من أصل سامي هو ف ر ق الذي يدل على فكرة الانفصال. وظن آخرون أيضًا أنه اسم لجماعة أو آلهة أو جد سمي باسمه. وانطلق التفكير بخصوص كل هذه المشتقات من صفة africus (áfrica في المؤنث). إلا أن الموصوف afer (afri في الجمع) يدل أحيانًا، وكذلك Poeni على الفينيقيين، لكن ينطبق خاصة على الأهالي الخاضعين لقرطاجة، وهو مستعمل في اللاتينية منذ أقدم العصور. وبما أن الشروح المقترحة لم تتحدث عن الموصوف، فإن المسألة تبقى قائمة برمتها. ولذا، تخلص St. Gsell إلى القول إنه «يحسن الاعتراف بجهلنا بأصل هذا الاسم»[1].

ويجب الاعتراف قطعًا بجهلنا، إلا إذا لم توقفنا كثيرًا الصعوبات الفنية لهذا الاشتقاق. وبالفعل، فالظواهر اللغوية كثيرة التشعب، فلا تقبل دائمًا بأن تستخرج استخراجًا يوافق قواعدنا. وفي صورة الحال، يكفي أن نتمكن من ذكر الصفة التي صارت موصوفًا في النهاية (africa)، وذلك بكيفية معقولة منطقية نسبيًا. أما لفظ afri (مفرده afer) الذي يدل على سكان Africa، فلا شيء يمنعنا من اعتباره لفظًا مصاغًا انطلاقًا من اسم البلاد ـ إذ أن إسقاط المقطع الأخير يمدنا بجمع لاتيني ـ ليدل في نوع من الاختصار على سكانها. وعلى كل حال، فالأمر الثابت هو أننا بإزاء اقتباس، دون أدنى شك ممكن، كما يقع غالبًا إذا تعلق الأمر بأسماء الشعوب والبلدان الأجنبية. فلم يقتبس الرومان اللفظ اليوناني الذي لم يكونوا يجهلونه قطعًا، فعمن أمكنهم اقتباس اللفظ الواصف الذي يدل تبعًا لذلك، على التراب الذي احتله خصومهم، إن لم يكن عن خصومهم أنفسهم؟ ولذا، يبدو لنا لأول وهلة أن الأصل البونيقي للفظة قد فرض نفسه منطقيًا. ذلك أنه لا يمكن فعلاً اقتراح أي اشتقاق لاتيني جدي. أما معطيات التأريخ العربي المتعلقة بجد سمي باسمه أفريقش فمن البديهي أنه مجرد اختلاق مطابق للصورة التقليدية لشعب مولع بالأنساب. فيجب أن نرضى بالأصل البونيقي، عن طيب خاطر، خاصة وأن البلاد ارتقت إلى التأريخ بفضل البونيقيين، وتحصلت منهم على تسميتها، إن صح القول. وكما يقع غالبًا، لما يتعلق الأمر بالأعلام، كان هذا الاسم صفة أول الأمر. وعرفت المدينة المؤسسة داخل الخليج الذي يحمل اليوم اسم تونس، من طرف

= انظر Tissot (*Géographie comparée*, I, 388-391).

(1) *Histoire ancienne de l'Afrique du Nord.* VII, 5.



ملحوظة : حد دولة الواندال رسم عن Ch. Courtois (*Les Vandales*, p. 182) . ورسم حد الدولة البيزنطية حسب ما جاء عند Ch. Diehl (*L'Afrique Byzantine*) و Ch. Courtois (*Les Vandales*, p. 326) .

دولة الأغالبة



ملحوظة : رسم جبل نفوسة نقلاً عن J. DESPOIS في تأليف *Le Djebel Nefousa*, p. 2 .
أما خريطة شمال افريقيا في القرن التاسع ، فيمكن الرجوع إلى Ch. A. JULIEN كتابه : *Histoire de l'Afrique du Nord*, II, 25 .

المهاجرين الفينيقيين، بمجرد نعت، ودون أية إجراءات أخرى أو أية بحوث. فسميت قرت حدشت، أو «المدينة الجديدة»، وذلك بالنظر إلى الحاضرة الأم صور أو العتيقة. فهل يوجد مجال للتعجب من أن المهاجرين المؤسسين أنفسهم قد عرفوا أو دلوا على أنفسهم بنعت آخر يشير إلى الانفصال أو إلى مفارقة مهد الأجداد، مؤكّدين على صفتهم كمهاجرين؟ فقد قابلت «المدينة الجديدة»، «الجالية المهاجرة». وبالفعل، يدل الجذر السامي (ف ر ق) الموجود في العربية كما في العبرية، على هذه الفكرة. وانتقلت الصفة المشتقة منه إلى اللاتينية في شكل أفريقا Africa الذي صار في العربية أَفْرِيقِيَا أو إِفْرِيقِيّة حسب الاستعمال الأكثر رواجًا. ويبدو لنا أكثر معقولية وأكثر مطابقة لمنطق الأحداث، الاشتقاق الذي أدركه De Slane[1]، والذي لم يوافقه عليه المؤرخون مثل Fournel[2]، و St. Gsell بالخصوص.

وترتبط إفريقية أيضًا في عهد الأغالبة، بروما، بفضل حدودها. ويبرز هذا الاستنتاج بسهولة، بفضل مجرد دراسة مقارنة للخرائط[3]. فقد كانت الحدود الرومانية والوندالية والبيزنطية محل بحوث ومناقشات عديدة. أما الحدود الأغلبية، فهي تتبين بدقة نسبية من خلال خط المقاومة الذي واجه به إبراهيم الأول وذريته الاضطرابات والهجمات التي سوف يأتي الحديث عنها في الوقت المناسب. لكن في الإمكان أن نوضح بادىء ذي بدء أن حد إمارة الأغالبة الذي ينطلق من البحر، غرب جبل كتامة، أي بلاد القبائل الصغرى، ينحدر أولاً إلى الجنوب. ثم يمر غرب سطيف ويصل إلى أربه، وهي آخر بلاد

---

(1) كتب في تذييل الجزء الرابع من (*Histoire des Berbères*, pp. 571-572): «لا ريب أن الكلمة الفينيقية كانت تعني مثل الكلمة العربية (فِرقة) فصلاً وكسرًا وفريقًا منفصلاً. ولذا، اختيرت اختيارًا جيدًا للدلالة على جمع من المعمرين غادروا الوطن الأم». وكذلك الأمر في «الفتوح» لابن عبد الحكم (ص 40) الذي اقترح أيضًا اشتقاقًا ـ اكتسى مظهر السخرية، والحق يقال ـ لإفريقية انطلاقًا من جذر (ف ر ق) العربي. وروي أن عمر لما سئل عن هذا الفتح، قال: «لا، إنها ليست بإفريقية، ولكنها المفرقة غادرة مغدور بها». ولم نجار A. Gateau في ترجمته التي لم ترتبط بالنص بما فيه الكفاية.

(2) الذي لا بد وأنه اطلع على الأفكار التي أبداها DE SLANE. وانتهى FOURNEL إلى نفس النتيجة التي سوف يبلغ إليها St. GSELL فيما بعد. فقد كتب يقول (*Berbers*, I, 23) «من أين أتى اسم إفريقيا؟ لا أتردد في القول إننا نجهل ذلك مطلقًا».

(3) انظر الخريطتين ص 144 و 145. لاحظ بقاء التقسيم الكبير إلى ولايتين في إفريقية الأغلبية، الولاية الرومانية القديمة ونوميديا التي خضعت في عهد سلالة إبراهيم الأول، إلى نظام إداري خاص يتماشى ووضعها.
انظر G. MARÇAIS (La Berbérie au IXe siècle d'après El-Ya'qoûbi, *R.A.* 1941, pp. 40-61, et *Mélanges G. Marçais*, I, 44).

على ملك الأغالبة غربًا ـ كما ذكر اليعقوبي[1] الذي زار المغرب في عهد الأغالبة وألف كتاب «البلدان» سنة 276/889 ـ على مرحلتين من طبنة[2]، وهي قاعدة الزاب الذي يحتلّه جبلا الأوراس والنمامشة ثم يمتد الحد إلى ناحية الشواطىء، وينعرج بعد ذلك نحو الشرق ويحيط بهما. فيشمل بسكرة وتهودة ـ في اتجاه الساحل المساير له ـ ويكون ممشى يختلف اتساعًا على طريق البحر، ويميل إلى الانحناء جنوبًا والإحاطة ببلاد نفوسة ـ ويبلغ نهايته مبدئيًا على بعد أربعة فراسخ من برقة[3]. والواقع أن لَبْدَة كانت آخر ما يملك الأغالبة وأبعد حصن يحمي الإمارة شرقًا. ولا يعرف بوضوح أي فاصل[4]، ولم يجسم أي خندق معين الحدود على عين المكان. والواقع أن الحصون البيزنطية قد رممت واستخدمت من جديد، وواصلت القيام بدور الدفاع عن الإمارة، تلك الإمارة التي كانت مثل جميع الإمارات التي أفرزتها الحضارة العربية الإسلامية، وكانت محاطة بلا شك، بشريط من البقاع التي تختلف في اتساعها والتي ليست لها مشارف قارة، وهي نوع

---

(1) اليعقوبي، البلدان، ترجمة G. Wiet. انظر توطئة G. Wiet (P. VIII, IX). حرف اسم أُرْبَه في «المسالك» (ص 144) للبكري، إلى أُذْنَه. وأرشدنا البكري إلى أن أربه تقع على بعد مرحلتين من طبنة، في اتجاه المسيلة، وسيأتي الحديث عنها فيما بعد، عند الكلام عن حكم محمد الثاني.

(2) يرى سحنون أن هذه المدينة ربما كانت آخر ممتلكات بني الأغلب غربًا، ولربما قال: «حد إفريقية من اترابلس إلى طبنة». انظر ح.ح. عبدالوهاب وفرحات الدشراوي Le Régime Foncier en Sicile au Moyen - Âge تحقيق وترجمة لكتاب الأموال للداودي، في *Études d'Orientalisme dédiées à la mémoire de* (*Lévi-Provençal,* II, 409, trad. II, 428). لكن قول سحنون لا يناقض حتمًا قول اليعقوبي. فقد كانت طبنة آخر المدن الكبيرة، ولم تكن أربة حصن متقدم، أو نوع من الثغور.

(3) لاحظ الطبري (التأريخ، ج 8، 254) بشأن الرسول الذي وجه سنة 300/912 إلى بغداد من طرف والي برقة، أن هذه المدينة من عمل مصر، وكذا أربعة فراسخ تليها. ثم تبدأ مملكة المغرب. وقد زالت دولة الأغالبة سنة 330/912 بلا شك، لكن العبيديين الذين خلفوهم لم يكونوا قد تجاوزوا بعد نحو الشرق، حدود المنطقة التي افتكوها منهم. وضمت ولاية برقة سنة 149/766 إلى ولاية مصر، في الوقت الذي كان الأغلب يحكم بالقيروان، وذلك لأول مرة حسب أبي المحاسن (النجوم، ج. 2، 3). انظر أيضًا G. Wiet (*L'Égypte arabe,* p. 61) الذي ربط هذا الحديث باضطرابات الخوارج التي كانت تجتاح المغرب آنذاك. ولاحظ ابن عبد المنعم الحميري (الروض، ورقة 75) من جهته أن إفريقية امتدت من برقة شرقًا إلى طنجة غربًا. وتمتد في العرض من البحر إلى الرمال التي هي بداية بلاد السودان. ويتعلق الأمر هنا طبعًا بالحدود المثالية النظرية. وتبدأ حدود المغرب في برقة حسب اليعقوبي (البلدان، ص 130، ترجمة G. Wiet, *Les pays*). وفي رأي نفس المؤلف (نفس المرجع، ص 141، والترجمة ص 215) «أنها (مدينة أربة)، وهي آخر مدن الزاب مما يلي المغرب، في آخر عمل بني الأغلب، ولم يتجاوزها المسودّة». ولربما تقع مدينة أربة التي لم يعين موقعها حسب G. Marçais (*La Berbérie au IX^e s. d'auprès El-Ya'qoûbi. Mél, G.* Marçais, I, 45) في اتجاه المسيلة.

(4) انظر مثلاً J. Bardez *(Fossatum Africae)*، بشأن هذه الفواصل.

من المنطقة الحرام الحامية والتي كانت تراقب باستمرار، أكثر من أن تكون خطًا محددًا، رسم بوضوح وبدقة. إنها منطقة الثغور[1] التقليدية، والمسافات أو بمعنى أكثر تدقيقًا، ثغرات محتملة مهيأة كانت محل حراسة دائمة. ولم تكن تضمن هذه اليقظة الانسداد. ولربما لم تكن تبحث عنه لا محالة، إن الحدود الأغلبية كجميع تلك التي كانت تحيط بدار الإسلام في العصر الوسيط، كانت مائعة و «مسامية». إذ كانت قائمة لصد الهجمات والتعديات، فلم تكن تعترض على المرور ولا حتى على التسلل. ولم نجد لها والحق يقال، أي أثر دقيق دامغ في مراجعنا، للرقابة التي كانت ربما تمارس من طرف أعوان الجباية بلا ريب، فكانت تهتم بالبضائع أكثر من اهتمامها بالأشخاص، ويبدو أنه حتى الأفراد المراقبين والملاحقين، مثل ذلك الذي اشتهر باسم عبيد الله المهدي، كانوا يتنقلون فعلاً بدون موانع ولا إزعاج، خاصة إذا ظهروا بمظهر التجار الوديعين أو المسافرين المسالمين. ذلك أن التحول من دولة إلى أخرى داخل دار الإسلام، بما في ذلك إفريقية، لم يكن يتطلب إجراءات أكثر من مجرد الانتقال[2].

إلا أن إفريقية كانت لها ذاتية خاصة بها. فقد كانت هذه البلاد توافق في الجملة، ما سمي بإفريقيا القنصلية[3] ونوميديا، أي البلاد التي أنجزت روما بها أعمق عمل حضاري وأطوله أمدًا. ولم يكن هذا العمل الحضاري الذي شرعت فيه قرطاجة قبل ذلك «تركيبًا سطحيًا»[4] مجردًا. بل إن روما صاغت الأرواح والقلوب، ومزجت إلى حد بعيد نسبيًا، بين مختلف العناصر البشرية، فمنحت البلاد وحدة لا تنكر. ومن الواضح أن الوندال ثم البيزنطيين وأخيرًا العرب، حتى في أوقات الكروب، تمكنوا دائمًا من الحفاظ على نفس الحدود تقريبًا. وكانت البلاد الواقعة بين هذه الحدود، أي إفريقية تتميز

---

(1) جمع ثَغْر الذي يعني منفذ. ومن معانيه الأخرى الإضافية، «والثغر ما يلي دار الحرب»، كما جاء في اللسان، ج 4/103.

(2) انظر أعلاه، الملحوظة رقم 54.

(3) قسمت Africa Proconsularis على جزأين، عند تحقيق النظام الجديد للولايات الذي قرره Dioclétien (284 ـ 305). وحافظت ولاية الشمال على هذه التسمية، بينما سميت ولاية الجنوب «بيزسان». فهل انتقل هذا الأخير إلى العربية في شكل مُزاق؟ انظر أعلاه، الملحوظة رقم 253.

(4) دافع عن هذا الرأي P. Monceaux و W. Frend و Ch. Courtois، ورفضة G. Ch. Picard في كتاب *La civilisation de l'Afrique romaine*, p. 355.

ويكفي للاقتناع بصحة رأي G. Ch. Picar مطالعة بحث G. Marçais (La Berbérie ai IXᵉs. d'après El-Ya'coûbi, *R.A.*, 1941, pp. 40-61) وسنعود في الوقت المناسب للنظر في آثار الحضارة الرومانية في إفريقية، في عصر الأغالبة. ولنذكر الآن أن اللاتينية بقيت كلغة، في بعض النواحي، حتى القرن الثاني عشر.

بالتمصير[1] وبأكبر إقرار للسكان عرفته إفريقيا الشمالية جمعاء. وقد ترتب على هذا الوضع مظهر خاص، ونمط معين من العيش، وأخلاق وعادات مشتركة، كانت تتميز عما كان يحدث في موضع آخر، ومن بين ما تعبر عنه، رغبة عميقة في السلام. ولم يكن ينقص البلاد الوحدة الداخلية والالتحام، بسبب ماضيها ذاته، فكانت تخضع للإدارة بدون صعوبات كبرى وتخضعها حكومة لها ما يكفي من القوة ولا يعوزها الحس السياسي. ذلك أن النزاعات والصعاب كانت بالأخص في الخارج تمامًا، أو على الأقل في الأطراف، وفي جهات الحدود التي لم تندمج كل الاندماج في المجموع، خاصة في تلك الجبال التي لم تعمل موجات المحتلين المتلاحقين، من الرومان والوندال والعرب، لما انتشرت «على طريقة المياه»، حسب عبارة Ch. Courtois[2]، إلا على عزلها وحراستها. فلم توجد بلا شك أمة داخل حدود إفريقية بالمعنى الصحيح ـ كما لم توجد بأية بلاد أخرى فقظ ـ لكن من الثابت أنه وجدت مجموعة واعية وعيًا كافيًا بأصالتها ونوعيتها ومصالحها المشتركة. إن دوام نفس الحدود التي لا تقدر أية ظاهرة في الجغرافيا الطبيعية على شرحها في نظم متباينة جدًا وطيلة قرون، هو حدث يكتسي دلالة معينة.

وعلى هذا، فلم تحمل إفريقية في عصر الأغالبة الاسم الذي خلفته لها روما فقط. بل إنها تجمعت بصورة محسوسة داخل الحدود ذاتها التي ميزت الإقليم الأكثر اتصافًا بالصبغة الرومانية في إفريقيا الشمالية جمعاء، وهو الإقليم الذي تبلور فيه جنس، بفضل ألفي سنة من التأريخ المشترك، أي أنه مجموعة قائمة على ميزات حضارية مشتركة.

---

(1) انظر (ص 22 G. Ch. Picard (*La civilisation de l'Afrique romaine*) الذي قال: «وخلافًا لذلك بإفريقيا تكاثر سريع حقًا للمدن». ويقدر عدد هذه المدن بأكثر من مائتين، بالنسبة إلى الولاية الرومانية بإفريقية وحدها. انظر نفس المرجع، ص 109 ـ 223.

(2) *Les Vandales*, P. 113.

الفصل الثالث

صُعوبَات النظام الجَديد وَترسيخه

إبراهيم الأول ومصاعبه:

قال النويري[1]: «وكان فقيهًا، عالمًا، خطيبًا، شاعرًا، ذا رأي وبأس وحزم وعلم بالحروب ومكائدها، جريء الجنان، طويل اللسان، حسن السيرة». وقال الرقيق: «لم يل إفريقية قبله أحد من الأمراء أعدل منه سيرة، ولا أحسن سياسة، ولا أرفق برعية، ولا أضبط لأمر». وجملة القول، كان يتصف بجميع الخصال التي كانت تصنع القائد المثالي في نظر من عاصره.

وإلى جانب هذا الحكم الشامل الذي أبدته رواية الوقائع العربية بالإجماع في شأنه، فقد دوّن الرواة وأصحاب التراجم عدة حكايات بخصوصه تسمح لنا بالنفاذ أكثر فأكثر إلى نفسيته، ورسم صورة له أكثر دقة وأكثر إحاطة.

فقد كان إبراهيم الأول، كما ذكر النويري، «عالمًا» أصيلاً على طريقة العصر الإسلامي الوسيط، أي أنه كان متضلعًا كل التضلّع في جميع العلوم الإسلامية المعروفة في ذلك العهد. فكان يحفظ القرآن عن ظهر قلب[2]. وكان يتقن أيضًا علم الفقه. وكان

---

(1) النهاية، ج 2، 66. اقتبس النص من الرقيق الذي لم يكن محابيًا للأغالبة بصورة عامة. وقد نقله أيضًا ابن الأبار حرفيًا، في «الحلة»، ص 227 ـ 228، وابن الخطيب في «الأعمال»، ج 2، 8/434، وابن عذاري في «البيان»، ج 1، 92.

(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 93.

الليث، وهو من أشهر أعلام الفقه، يكنّ أكبر تقدير لإبراهيم الذي تتلمذ إليه في مصر[1]. ولربّما قال عنه شيخه يومًا: «ليكونن لهذا الفتى شأن»[2]. وهكذا، بدأ إبراهيم الأول حياته متمتعًا بثقة أوساط الفقهاء وتقديرهم، إذ لم يكن غريبًا عن هذه الأوساط بالمرة، نظرًا إلى تكوينه. وهذا امتياز لم يكن يستهان به في العالم الإسلامي في العصر الوسيط. وكان إبراهيم الأول شاعرًا أيضًا. ولم تكن تعوزه الموهبة، إذا ما طالعنا الأشعار التي دونها عنه ابن الأبار[3]. فكان يعرف كيف يدخل النغمة المتينة التي تليق بالفخر، وكذلك الوصف الجارح الذي يهين ويصفع، فيمنح الهجاء قرنه وطعمه، ولم تكن تنقصه الحساسية أيضًا، فكان يجد الكلمات الخالصة الصادقة للتعبير عن شقائه. فقد خاطب زوجته التي تركها بمصر حين رحل إلى المنفى، قائلاً[4]:

«ما سرت ميلاً ولا جاوزت مرحلة إلا وذكرك يثني دائبًا عنقي
ولا ذكرتك إلا بتُّ مرتفقًا أرعى النجوم كأن الموت معتنقي»

لا تخلو هذه الأبيات من حساسية، ومن نطق بها شخص لا تنقصه قطعًا خصال فكرية وعاطفية. ولذا، كان إبراهيم الأول يجمع في شخصه الخصال الحربية والسياسية التي مكّنته من الارتقاء إلى الإمارة، فضلاً عن ثقافة أصيلة كانت تشمل جميع فروع المعرفة في عصره، وقد جعلت منه أديبًا حقيقيًا رقيقًا، وهذا أمر يندر وجوده إلى حد ما عند الأمراء، وهو جدير بالتنويه.

فلم يكن إبراهيم الأول رجلاً سياسيًا ماهرًا وربّما داهية فقط، إنه لم يكن يتصف فقط بهذه المظاهر التي لا تخلو من تيه، وقد كانت تعجب الجند وتحملهم على الطاعة، وهو لم يكن يجسم المروءة العربية لا غير، بما فيها من مظهر مسرحي، بل اتّصف بصفات عادية عميقة في إنسانيتها كانت تبعده خاصة عن التكلف والرياء والمغالاة. فلم يخضع أبدًا مدة الحكم بأكمله للحدّة، ولم يطلب النجاعة عن طريق إهراق الدم. وكان أساسًا رجل الاعتدال والقرارات المتزنة. وقد عرف المقاتل المظفر الذي كان يتملق، كيف يحافظ على الاتزان. فقد مدح ابن الأبار في «أعتاب

(1) ابن الأبار، الحلة، ص 228؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 92.
(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 92.
(3) الحلة، ص 225 ـ 233، 239.
(4) ابن الأبار، الحلة، ص 229. وأورد ابن عذاري (البيان، ج 1، ص 92) هذه الأبيات ذاتها. أما عن اختلاف الروايات التي تتصل بمسائل الإعجام، فلم تكن سوى إمكانات متعددة لقراءتها.

الكتاب»[1] بصورة حاصة ـ وهذا مفهوم! ـ عطفه الذي قدمه كأنموذج إلى الأمير الحفصي. فقد عفا عن داود القيرواني صاحب الرسالة المزورة المعروفة التي سبق الحديث عنها. إن «رحمة أوغست» هذه، التي أراد الأبطال العرب التحلي بها دائمًا، لم تكن بلا ريب منزهة تمامًا. ومع ذلك، ليس من السهل دائمًا الاقتدار على العفو، حتى ولو كان لمنفعة. وكان إبراهيم الأول يعرف كيف يسيطر على نفسه، فينتزع بهذه الصورة السلاح من أعدائه. ومن بين هذه الخصال التي تضاف إلى تبصر كبير بالأمور، كان في حاجة كبيرة إلى تركيز سلطته التي كانت قابلة كثيرًا للتفتت ورهيفة.

وقد تنغصت السنوات الأولى من تولي إبراهيم الأول الحكم، فتحمل الضيم أكثر من مرة، دون أن ينجح في تجنب الأذى. وقد كان يواجه صنفين من المعارضين المتصفين بعناد كبير، فكانوا يتربصون بثلمات المشك للضرب. فكان الجند من جهة، أي طبقة الأعيان بالولادة أو بالسيف، والفقهاء من الطرف الآخر، أي أعيان الفكر في المدن، خاصة بالقيروان، وكان على إبراهيم الأول أن يراعي هؤلاء وأولئك.

وقد اعتنى عناية كبيرة بالجيش، فمنحه أعطية، وكرّر علامات التقدير والإكرام إلى الضباط[2]، وكان عمران بن مجالد من خاصته ورفيقه في كل وقت، فكان يقاسمه القصر، وكان حمزة بن السبّال يتمتع لديه بحظوة «فكان لا يدانيه عنده أخ ولا ولد ولا أحد من عشيرته»[3]، وولّى عامرًا بن المعمّر على الشرطة[4]، الخ.. إلا أن علامات التقدير والمناصب والأعطية لم تقدر على إرضاء رغبات ضباط الجند. ولم يزد ذلك إلا في إثارة صلفهم، كما سنرى ذلك.

ولم تكن المصاعب أقل تفاقمًا ولا أقل خطورة من جانب الفقهاء. فقد اجتهد ابن غانم قاضي إبراهيم الأول، وكان ثريًا وسبق له أن تولّى القضاء في فترة سبقت حكم إبراهيم، في العمل على إهانة سيده الجديد ـ وقد قدر ملبوسه عند موته بألف دنار، وكان يرفض تارة مجالسته، ويتحدى تارة أخرى جهارًا سلطته ويمس بوضوح بكرامته[5].

---

(1) ص 105 ـ 107، انظر أيضًا «الحلة»، ص 228.

(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 92؛ والنويري، النهاية، ج 2، 65 ـ 66.

(3) ابن الأبار، الحلة، ص 244.

(4) ابن الأبار، الحلة، ص 242.

(5) وفي خصوص ما يلي وما يتعلق بابن غانم، انظر ترجمته، الرياض، ج 1، 143 ـ 155، للمالكي؛ والمدارك لعياض، ترجمة رقم 1، وأبو العرب، الطبقات، 43 ـ 44.

فمثلاً، قدم إليه مرة إبراهيم الأول زجاجة ملئت سمًا ـ لنذكر أنه اتهم بالمشاركة في تسميم إدريس الأول ـ وتباهى بثمنها المشط جدًا. فتسلمها القاضي وهشمها ببرودة على سارية، صائحًا: «أفأترك معك ما يقتل الناس؟»[1]. فترك إبراهيم القاضي يوبخه صامتًا ساكتًا. وتمادى ابن غانم مرة أخرى في وقاحته إلى أبعد من ذلك. فقد روى بنفسه، قال: «دخلت مجلس إبراهيم بن الأغلب، ولم يكن حاضرًا، فلما أشرف إبراهيم على المجلس قام إليه كل من كان في البيت غيري، فجلس مغضبًا ثم قال لي: «يا أبا عبد الرحمان ما منعك أن تقوم كما قام إخوانك؟» ـ فقلت: أيها الأمير! حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: من أحب أن يتمثل له الرجال قيامًا فليتبوؤ مقعده من النار». فنكس إبراهيم رأسه وأطرق»[2]. وهكذا، تسلّح ابن غانم بعدة من الفقه لا تفنى ـ ولا تقل نجاعة عن أسلحة الجند ـ وهي عدة متجددة عند الحاجة، كان يجدها تحت طلبه، فكان يخول لنفسه كل الحماقات، بصفته ناطقًا باسم الفقهاء. ويسمح لنا عدم تعرضه للقصاص وحرية أقواله بتقدير مدى رهافة الإمارة في بدايتها، وإلى أي حد تحتم على الأمير أن يراعي دائرته، ومدى تفننه وما بذل من رباطة جأش لتلافي الاصطدام بالصخور.

وتوجد ملامح أخرى كثيرة تؤيد هذا الشعور. ولم يفعل الخليفة، عكسًا لذلك، شيئًا من جانبه، ما دام الهدوء والنظام مستتبَّين إلى حدّ ما، فلم يدعم سلطة ممثلة ويدعّمها ويبدو أن الرشيد كان بالأحرى مهتمًا بالموازنة بين سلطته ـ التي اعتبرت متسعة كثيرًا بلا شك ـ وذلك بأن لطف منها بالتعظيم في منصب القاضي، وبإبداء علامات متكررة من التبجيل والاعتبار التي أسداها إلى إبراهيم. فقد دوّن المالكي وعياض شهادات كثيرة تجسم هذه السياسة المطابقة كل المطابقة لوجهة نظر الخلافة. حيث أكدا أن الرشيد لا يكاتب الأمير أبدًا، دون أن يكاتب رأسًا وعلى حدة القاضي في نفس الوقت. ولم يرد أيضًا أن يقبل أبدًا أي بريد لم يكن يحتوي على مراسلة لكليهما. وقد روي أنه كاتب إبراهيم الأول قائلاً: «وأنا أعلمك أني لا أفك لك كتابًا حتى يكون مع كتابك إليّ كتاب ابن غانم»[3]. وتم الأمر على هذا النحو، فكأن الخليفة أراد أن يقسم سلطته بصورة عملية في إفريقية، بالتساوي بين ممثليه الاثنين، الأمير والقاضي، فالأمير

(1) المالكي، الرياض، ج 1، 150.
(2) عياض، المدارك، ترجمة ابن غانم، رقم 1.
(3) المالكي، الرياض، ج 1، 152.

يمارس السلطة التنفيذية والزمنية، والقاضي يمارس السلطة القضائية والروحية. ولذا، جد نوع من النزاع المصغّر على الحكم بين إبراهيم الأول وابن غانم. فقد كان ابن غانم يتمتع بصيت كبير إلى حد أن بعضهم ظن أن الخليفة هو الذي ولاه القضاء مباشرة، وكان يرجع إليه بالنظر لا غير. وكان أبو عثمان حاتم المعافري يعرف جيدًا ابن غانم، فقد كان من أحسن أصدقائه، وكان مقتنعًا بهذا الوضع إلى حد أنه ذهب به الأمر، أثناء نقاش دار حول هذا الموضوع، أن أقسم بطلاق زوجته وجواريه وصرف جميع أمواله، إن أخطأ، وأن الأمر كما يقول، وأنه لا يمكن أن يكون غير ذلك. فخسر وعوض عليه إبراهيم ما فاته بصورة سنية، لأنه صديقه العظيم الثري. والواقع أن إبراهيم الأول وجد ابن غانم في القضاء لما تولّى الحكم. فقد ولاه القضاء روح بن حاتم سنة 788/171، وأوصى بذلك أبو يوسف قاضي القضاة لدى الرشيد. وكان ينتسب من جهة أخرى إلى إحدى بيوتات الجند العريقة، فضلاً عن أصدقائه وصيته ـ إذ كان أبوه أحد الضباط الذين اشتهروا كثيرًا في معركة القرن والأصنام (742/125 ـ 743) الخطيرة الحاسمة ـ فلم يكن من السهل إزاحته عن قضاء إفريقية. ولذا، وجب احتماله حتى وفاته (في ربيع الثاني 190/ مارس 806)، التي تقبلها إبراهيم الأول بجميع مظاهر الحزن والأسى الواجبة في هذا المقام، وبكامل الارتياح العميق الحقيقي الذي في الإمكان تصوّره. فقد روي عنه أنه قال[1]: «والله! ما ولينا إفريقية ولا آمنا حتى مات». وعمل على تعويضه بشخصية أبي محرز الذي لا يجادل أحدٌ في علمه، لكنه كان من نسب متواضع. ورغمًا عن اعتداله وعلمه وبساطته، ورغمًا عن عنايته بالعدل والتقوى ـ إذ كان يؤدي الصلوات بالجامع، طالما أقام بدار الإمارة ـ فإن إبراهيم الأول لم يحصل على مودة أوساط الفقهاء، ولا حتى على حيادهم. إذ قاموا بنشر دعايات مغرضة ضده، نجد صداها في تراجم الفقهاء، خاصة في ترجمة ابن غانم. وقد رفعته حمية الأهالي إلى الإمارة، لكنه حرم من ذلك التأييد تدريجيًا، بسبب هذه الدعاية المنظمة بمهارة، وقد ركزت من بين ما ركزت عليه، على غرضين، كان رأي جموع المسلمين ـ وما زال إلى اليوم ـ حساسًا إليهما بصورة خاصة، إلا وهما احترام الأموال واحترام النساء. ولذا، روي عن إبراهيم الأول وهو يدعو القاضي ابن غانم عبثًا طبعًا، إلى عبور حقل مزروع صحبته، أو هو يحثه على اللحاق به إلى أعلى صومعة الجامع، مخاطرًا بالتكشف على

(1) عياض، المدارك، ترجمة ابن غانم، رقم 1.

مكان مقدس إلى أبعد حد، وهو حرم أهل القيروان. فأنكر عليه ذلك ابن غانم غاضبًا، ودعا الناس قائلاً: «يا قوم! ألا تعجبون من هذا الأمير ما يريد مني؟ مرة يقول أركب معي في العمارية ويشق السماط كهيئة المجلودين. . . ومرة يشق في زرع الناس بدوابه، ويريد أن أمشي فيه، ومرة يقول: اصعد معي الصومعة، وفي صعودي إليها تشرف على حرم المسلمين ونظر إلى عوراتهم. والله لا أفعل ذلك»[1]. وهكذا، يقابل القاضي الطيب الفاضل بالأمير الشرير الفاسق، وذلك في مقارنة نموذجية عجيبة. وقد حدث مرة أخرى في إحدى الأمسيات أن كان إبراهيم الأول يفكر، فعثر وسقط في الجامع، حيث كان يذهب بانتظام لأداء الصلوات الخمس كل يوم. وكان منزعجًا أن يساء الظن به وأن يقال أنه سكران، فاستدعى في الحال ـ هل يتصور خشوع أكبر، وخشية أعظم من الفقهاء، واحترام أكبر للرأي العام؟ ـ ابن غانم القاضي، وعرض عليه فاه، طالبًا إليه أن يعاين ويشهد علنًا أنه عف من كل رائحة خمر[2]. وسيكون ابنه زيادة الله أقل منه تعففًا.

كان إبراهيم الأول مفكرًا، كما رأينا. فماذا كان يشغله، وهو الأمر الذي تسبب له في المغامرة المؤسفة المهينة التي رويناها؟ لا ريب أن شواغله كانت متعلقة بالمشاكل التي كان يثيرها أمنه الخاص، واضطراب وضعه، ومستقبل ملكه غير الثابت. فقد كان العداء الخفي الصادر عن الجند والفقهاء، والذي أتينا على كثير من مؤشراته، يهدد بتعريض كل شيء للخطر. وكان عداءًا لم يزد الرغائب إلا نماءًا واتّساعًا. عوض أن يستسلم للامتيازات والضمانات التي عرضت على هؤلاء وأولئك. فكان يجب أن يدفع باستمرار وأكثر فأكثر. كان يجب التيقظ الدائم حتى لا يبدي الرقباء الذين لم يكونوا على حسن نية باستمرار، انتقادهم. وكان يجب العدول عن كل حركة حرة وكان الوضع غير ملائم، وكان لا يطاق أحيانًا بالمرة. ومما زاد الطّين بلة أن واجهت الإمارة منذ البداية مصاعب مالية، كانت لا محالة متوقعة. فلم تعد تقدم يد المساعدة لإفريقية، فضلاً عن أنه كان يجب عليها أن تدفع الجباية. ولما ارتقت الإمارة إلى الاستقلال، كان عليها أن تحتل مركزًا معينًا وأن تموّل بعض الخدمات. لكن، لم يكن للأمير مال، حتى أنه روي عنه أن بؤسه كان كبيرًا. فقد حدث يومًا أن بيت المال لم يجد فعلاً ما يواجه به بلا تأخير المصاريف التي كانت متواضعة في الجملة، وكانت تتعلق بشراء 500 بغل، ممّا تسبب

---

(1) المالكي، الرياض، ج 1، 151.

(2) المالكي، الرياض، ج 1، 152، والمدارك، لعياض، ترجمة ابن غانم، رقم 1؛ وابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 8/434.

مرة أخرى في تدخل القاضي ابن غانم بصورة مهرجة، لا تخلو من العناية بالدعاية. فقد طلب وحصل على الدفع في الحال، رغم اعتذارات الأمير الذين بين أن عائدات الجباية قد تأخرت[1]. فكانت القضية المالية قائمة الذات حينئذ بحدة. لكن، كيف يحور نظام استخلاص الجباية، أو يرفع من قيمتها، أو يوسع في عدد الأشخاص المسلطة عليهم، دون إثارة غضب الجماهير وهيجانها، ودون أن يتحالف على الدول الفتية الفقهاء والمصالح الخاصة؟.

العباسية والحرس الأسود:

لم تظهر هذه الصعوبات طبعًا في وقت واحد. بل بالأحرى اتّسع نطاقها بمرور السنين. وكان يبدو أول الأمر أن الأمير لم يكن يشغل باله سوى أن يجسم توليته بعمل معروف[2] عند مؤسسي الدول المسلمين، كان يتمثل في إنشاء المدن. «فابتنى[3] إبراهيم القصر الأبيض الذي في قبلة القيروان على ميلين منها. وخط للناس حوله، فابتنوا. ومصرّ ما هناك، وبنى مسجدًا جامعًا بالجصّ والآجرّ، وعمد الرخام، وسقّفه بالأرز، وجعله مائتي ذراع في نحو مائتي ذراع. وابتاع عبيدًا أعتقهم. فبلغوا خمسة آلاف، وأسكنهم حوله، وسمّى تلك المدينة العباسية». وقد أورد البلاذري هذه البيانات في كتابه الذي هو أقدم مصدر لدينا[4]. فمن الطبيعي أن تكون كل هذه الأشغال وكل هذه التحضيرات قد امتدت على مر الأيام وتحول اتجاهها وربّما خطها، طبقًا للتطور العام للوضع. وسنحاول في فصل لاحق توضيح المسائل الزمنية[5].

ولنذكر منذ الآن أن الأمر لم يكن في البداية سوى حركة لتثبيت النظام الجديد، ومبايعة بني العبّاس. فقد أنشأ إبراهيم الأول العبّاسية كما يقام المَعْلَم للاحتفاء بحدث

(1) المالكي، الرياض، ج 1، 148 ـ 149. انظر أيضًا «المدارك» لعياض، ترجمة ابن غانم، رقم 1.

(2) يمكن بالنسبة إلى المغرب ذكر مثل الرستميين والأدارسة.

(3) يمكن أن يكتسي (ابتنى) معنى الترميم والتطوير. وليس من النادر أن نجده بهذا المعنى. فقد شيدت العباسية على أرض ابتيعت من بني طالوت (ابن عذاري، البيان، ج 1، 92 ـ 93)، ويحتمل أن هذه الأرض لم تكن يبابا. وإلا فكيف يفسر أن إبراهيم الأول تمكن من ضرب النقود بها منذ سنة 184؟ فلا يشيد قصرًا، مهما كان متواضعًا، في بضعة شهور، ولا يقبل في مثل هذا الوقت القصير، مصنعًا لضرب السكة.

(4) الفتوح، ص 328.

(5) لكن لنوضح منذ الآن أن هذا التوقيت غير ثابت إلى حدٍّ ما. وقد وردت تواريخ كثيرة لتأسيس العباسية، 800 و 801 و 802 و 805.

هام. وكذلك اعتنى بتسجيل تاريخ الحدث الذي أراد أن يخلد ذكراه. فعجل منذ سنة 184، بضرب السكة. لكن لا نغامر بالمرة إذا قلنا، بالرغم من شهادة علم المسكوكات، أن العباسية لم توجد في ذلك التاريخ بصورة عملية إلا على قطع النقود التي كانت مخصصة لإذاعة الخبر السعيد، والتعريف في الشرق باعتراف أمير إفريقية وولائه لمخدوميه الذين سميت باسمهم المدينة، وقد وضع حجرها الأساسي، إن صح القول، وهو حدث احتفي به في ضرب خاص للسكة. وحتى في أيامنا هذه، تنتظر بالفعل المدن الجديدة أكثر من بضعة شهور للظهور، وكانت هذه الظاهرة مجهولة تمامًا في العصر الوسيط.

لم تكن العباسية حينئذ، سنة 184، في بداية ارتقاء إبراهيم الأول إلى الإمارة، سوى مشروع بكل تأكيد، ومقصد وبرنامج للسياسة الخارجية بالخصوص. وبمرور الوقت، وتطوّر الوضع وظهور المصاعب، لا بد أن الأمير اكتشف بالتدريج أن المدينة المزمع بناؤها، والتي كانت بصدد الإنجاز، في الإمكان أن تكتسي منفعة أقل رمزية وأكثر حسًا. وقد رأينا أن إبراهيم واجه كثيرًا من الفشل في القيروان. فتحتم أن تكون له إقامة منيعة وحرس آمن يضمن له الاطمئنان ويرسّخ بعونه أقدام دولته، فيخرج من وضع عسير يمكن أن ينقلب إلى مأساة عند اندلاع أول حادثة جدية. فتقررت منذئذ مهمة أنيطت بالعبّاسية، واكتست شكلاً جديدًا. لم نعلم ذاك في أي تاريخ صحيح، لكن من الثابت أنه بدأ عند ظهور المصاعب الأولى مع الجند الذي سيأتي الحديث عنه فيما بعد. فصارت العبّاسية مقرًا حصينًا[1] وارتفع عدد الحرس الأسود إلى 5000 رجل، كما ذكر البلاذري، وتجمع بها استعدادًا لكل الطـوارىء. وحصنت البناية الرئيسية، أي القصر، وخزن به في سرية كبيرة السلاح والعتاد الضروري، كما بيّن ذلك ابن عذاري والنويري[2]. وبعد إنهاء هذه التحضيرات التي ارتبطت بكل تأكيد بالمصاعب المالية التي أشرنا إليها، شعر إبراهيم الأول بما يكفي من الأمن، بفضل الحماية الممكن الحصول عليها حين يندلع الخطر، من إقامة أسوار القصر، وولاء حرّاسه «الصامتين» الذين لا يمكنهم الاتصال والارتباط بأهالي البلاد، فلا تنفذ إليهم الدسائس تبعًا لذلك. إلا أن مغادرة القيروان لم تكن بالأمر الهين. فلم يجعل الأمير من القصر إقامة دائمة في الحال بالتنبه إليه. بل إنه سار بكثير

(1) لنذكر أن رقادة التي أنشأت من بعد، في فترة كان يعتبر الأمن مكفولاً، لم تصمم إلا كإقامة للاستجمام.
(2) البيان، ج 1، 93؛ والنهاية، ج 2، 64 ـ 65.

من الحذر وتدريجيًا وعلى مراحل[1]. ورغم الحيطة التي أبداها فقد أثار مشروعه الشكوك لا محالة، وأزال الثقة، ومنح خصومه الذين أدركوا أنه سيفلت من قبضتهم وفهموا تمامًا دوافعه ومناوراته، أسبابًا إضافية لإبداء الغضب. فلم يزل الأمير يقيم لا محالة بالقيروان في سنة 802/186، حيث فاجأته ثورة خُرِيْش. ولم تكن توجد في هذا التاريخ أي علامة تسمح بالتأكيد أن العباسية مع قصرها الأبيض قد أصبحت ذلك الحصن المنيع القريب من العاصمة والذي يمكن استخدامه عند الحاجة كملجأ أمين، يمكن الوصول إليه بسرعة وسهولة، ثم إنها كانت تستعد لتعويض القيروان، كما يقتضي ذلك تطور الأحداث، بصفتها إقامة رسمية للأمراء. ولم تقم العباسية بأي دور أثناء أول تمرّد جد في عهد إبراهيم الأول، وسوف تلعب هذا الدور فيما بعد.

ثورة خُرَيْش ـ سنة 802/186:

أسعر لهيب هذه الانتفاضة الأولى، شخص غير معروف كثيرًا، أطلقت عليه المصادر اسم حمديس[2]، وقد احتفظ باسمه الصحيح الكامل ابن الأبار بمفرده، ويبدو أنه حمل حقًا هذا الاسم، أي خريش بن عبد الرحمان بن خريش الكندي. وكان خريش هذا صهرًا لكندي آخر هو الحسن بن حرب الكندي الذي كثر الحديث عنه قبل بضعة عقود. وقد كان الحسن من أهم قواد الجند بتونس، وأثار فعلاً الحرس سنة 767/150، على الأغلب والد إبراهيم الأول الذي مات ضحية للثورة التي قادها

---

(1) روى النويري في «النهاية» (ج 2، 64 ـ 65) بكثير من التفاصيل، جميع المحاذير التي احتاط بها إبراهيم، وجميع المراحل المتوالية التي قطعها لتحويل إقامته. وقد تم هذا التحويل آخر الأمر خفية وليلاً.

(2) سماه ابن الأثير (الكامل، ج 6، 63) على هذا النحو، وكذلك ابن خلدون (العبر، ج 4، 419). وعرفه ابن عذاري (البيان، ج 1، 93) بنسبه فقط، من كندة، وجعل ثورته توافق الحرب التي دارت رحاها بين الأمين والمأمون (195 ـ 811/198 ـ 813)، وهذا خطأ طبعًا. وسماه النويري (النهاية، ج 2، 64) حمديس بن عبد الرحمان الكندي. ودون ابن الأبار (الحلة، ص 237) بمفرده أتم رواية وأكثرها معقولية لهذه الثورة، فنقل الاسم الصحيح الكامل لهذا المتمرد، وهذا هو رأينا. وبالفعل فإن خريش تصغير مشتق من خَ رَ شَ، يعني حكّ، وهو جذر أمدنا بسلسلة من أسماء الأعلام أوردها اللسان (ج 6، 294، مادة خَرَشَ، خرش، خُرَاش، مُخَارِش). وقد تسببت الصيغة غير المتداولة نسبيًا لهذا الاسم، في تحريفات وتصحيفات من جانب الناسخين ولربما المحققين كذلك، تسمح بها الكتابة تمامًا، وترتكب بسهولة، خاصة وأن اسم حمديس اشتهر بداية من القرن الحادي عشر، بفضل الشاعر الصقلي الذي كان يحمل هذا الاسم (ابن حمديس، 474 ـ 527/1081 ـ 1132، وانظر 474، *G.A.L.*, SI, 474)، وعلق بجميع الأذهان. ومن الأفضل أن تختار هنا أصعب صيغة، إذ أنها تمتاز بصحتها.

الحسن[1]. وقتل هذا الأخير بعد ذلك، وصلب بالقيروان يوم 29 شعبان 150/29 سبتمبر 767. ولنلاحظ أن الحسن بن حرب الكندي لم يطع الخليفة الذي حثه عبثًا على الرجوع إلى الطاعة[2]. ولم يعمل صهره خريش في الجملة، لما رفع راية الثورة، إلا على اتباع التقاليد العائلية، والفارق أنه لم يكن قد انضم إلى الجند. وقد ألحت جميع المصادر على هذا الأمر الغريب نوعًا ما الذي تمثل في قيام تمرد منفصل عن الجند المتمتع وحده في العادة بهذا الامتياز. وقد كان خريش من أصل عربي قح، فكان ينتمي إلى بيت عريق استقر بتونس[3]، قبل قيام حكم الأغالبة بمدة طويلة. ومن المهم أن نلاحظ أنه لم يكن من أولئك العرب المؤيدين لحزب بني العباس الذين دخلوا إفريقية بداية من سنة 761/144، بإمرة ابن الأشعث، بل كان من بين أولئك الذين قدموا قبل مدة طويلة تحت راية بني أمية وضمن صفهم. لقد حافظت أسرته على ذكرى معاوية والولاء له[4] ؟ وقد أجمع الرواة لا محالة على تأكيد الأمر التالي: كانت هذه الثورة موجّهة ضد الخلافة في بغداد أكثر منها ضد أمير القيروان.

فقد جمع خريش حينئذ أنصارًا عديدين حوله، من العرب وكذلك البربر، وألقى السواد، ودعا إبراهيم الأول إلى اللحاق بسيده في بغداد. وقد دوّن ابن الأبار[5] نص الرسالتين المتبادلتين بين الأمير والثائر حول هذا الموضوع، واللتين لم تكونا محل شك وجوبًا. وتمثل هاتان الرسالتان لا محالة الوثيقة الوحيدة المشتملة على العناصر الكفيلة بإلقاء بعض الضوء على ظروف ودوافع هذه الثورة العجيبة في مبدئها والمبهمة نسبيًا. فيجدر بنا إدراج نص الرسالتين، رغم طولهما النسبي، خاصة وأنه لم يتفطن إليهما كل التفطن أيّ أحد إلى يومنا هذا[6]:

«من خريش القائم بالعدل إلى إبراهيم بن الأغلب:

أما بعد فإني أقمت عن الخروج قبل يومي هذا، لأني كنت أنتظر أن تفنيكم[7]

---

(1) انظر ص 83.

(2) انظر ابن الأبار، الحلة، ص 206 ـ 207؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 74 ـ 75.

(3) ذكر VONDERHEYDEN (*Berbérie*, pp. 87-88) أنه كان يمثل الأمير بتونس؟! وبذلك تضارب مع جميع المصادر.

(4) انظر Ch. PELLAT بشأن دوام الولاء لمعاوية في *Le culte de Mu'awiya au III*^{e}*s.h., S.I.*, vi, pp. 50 et s.

(5) الحلة، ص 237 ـ 239.

(6) لم يذكرها فعلاً FOURNEL و VONDERHEYDEN.

(7) يعود الضمير هنا، لا على إبراهيم الأول، بل على أنصار بني العباس عامة، كما يتبين من بقية النص.

الحرب. فلعمري لقد أرانا الله فيكم ما قوّى به أهل دعوة الحق عليكم. فلما ولّيت أنت وعلمت أنهم مقسومون بين خوف منك ورجاء لك، عرفت قلة طمعهم فيك. ولو كان أحد ممن ولّي هذا الثغر ممن لا نرى طاعته، يستحق أن نرضى بولايته لكنت أنت ذلك.

«وقد كان علي بن أبي طالب رحمة الله عليه يقول: إذا وَلّى عنكم عدوكم من أهل الملة، فلا تتبعوهم. ولست أطلبك إن خرجت عن الثغر، فلا تُرِدْ أن تَصْلى بحربي، وليكن رأيك طلب سلمي والسلام».

«وكتب في آخر كتابه:

قـل جهـرةً لأبـي إسحـاق تنصحـه	هـذا فـراقُكُـمُ للغـرب قـد حـانـا
فـلا يعـود إليـه منكُـمْ أحـدٌ	حتـى يعـود مـن الأجـداث مـوتـانـا
فـارجـعْ مـن الغـرب أو ألْـقِ السـواد	بـه لا تخترمْـك المنـايـا حيـن تلقـانـا
وسـوف تعلـم أن المـوت يسمـع	لي إذا التقت بنواحي الفحص خيلانا

«فلما قرأ إبراهيم كتابه كتب إليه:

من إبراهيم بن الأغلب إلى خريش رأس الضلال. سلام على من اتّبع الهدى[1].

أما بعد، فإن مَثَلك مَثَلُ البعوضة التي قالت للنخلة وسقطت عليها: استمسكي، فإنّي أريد الطيران. فقالت النخلة: ما شعرتُ بسقوطك فيكربني طيرانك؟ فأما انتظارك في الحرب فناءً، فلو لم يبق في المغرب من أهل الطاعة غيري ما وصلت أنت في من معكم بخلافكم إليه، ولرجوتُ أن أظفر بكم بطاعتي ونصرة دولة أمير المؤمنين، أطال الله بقاءه. فكيف وعندي من شيعته وأبناء أنصاره من يعلم الله إنّي أرجوه أن ينتقم منك على يدي. وأما ما ذكرت عن عليّ بن أبي طالب رضوان الله عليه، فذاك أمر غاب عنك. وإن كان كما ذكرت، فلست منهم، لأنّ أهل الملة خلافهم خلاف هوًى في نقمة على جور، وخلافكم خلاف فرقة دين وشقّ عصى المسلمين. ونقمتهم ما هو لله رضى.

«وستعلم أنت وأصحابك، إن لقيناكم غدًا، أنّا ستتّبعكم. وإن صبرتهم إنّا سنُفنيكم. وأمّا ذكرك الفحص، فإن تركتك حتى تصير إليه، فأنا في مثل جلدك».

«وكتب إليه:

بَلِّغْ خريشًا بأنّي سوف أُصْبِحه كَأْسًا	سيقـرع منهـا سِـنّ حَيْـرانـا
تُهْـدِي الطعـان لـه سُمـرٌ مثقّفـةٌ	تفـري أسنّتهـا فـي الحـرب أعـدانـا

(1) صيغة الترسل هذه كانت مستعملة عامة لمراسلة الكفار، وهي تدل على أن خريشًا اعتبر في المقام كافرًا.

مــن كــلّ أزرق يغتــال النفــوس بــه يضحـي بـه مـن دم الأجـواب مـلآنـا
وســوف تعلــم هــل أُلقــي الســواد إذا أرْسَتْ إليك المنايا حين تلقانا
إنّي سأُهدي إليك الموت في عطب فـأشْـرَبْ منيّتـه مـن كـفِّ عمـرانـا»

لم تفاجئنا المباهاة ولا الأشعار في هاتين الرسالتين، إذ أن ذلك يندرج تمامًا في عادات ذلك العصر، وإن كانت هذه المراسلة صحيحة ـ كما هو اعتقادنا ـ فقد أنقذها الأسلوب الذي كتبت به من التلف ووقع الاحتفاظ بها كنموذج للبلاغة الجيدة. وعلى كل حال، فمهما اعتبرنا مبناها، فإن المضمون لا يمكن أن يختلف كل الاختلاف.

إن انتفاضة خريش، على ضوء المراسلة التي أدرجناها آنفًا، تتخذ بهذه الكيفية مظهرًا معينًا. فهي تتميز فعلاً عن الإطار المألوف للانتفاضات. فقد اندلعت خاصة لأن منظمها يئس من مواصلة الاضطرابات التقليدية لتخريب البلاد. وتبيّن له أن الحكم العباسي بدأ يثبت جديًا وبصورة خطيرة، فاعتبر أن الوقت قد حان للظهور، وظن أنه لم يعد في مقدوره أن يتجنب ضرورة الانتقاض والانتقال إلى القتال جهرًا. ولنلاحظ إلحاحه على عدم معاداته شخصيًا لإبراهيم الأول، فعمل على أن يقدم له علامات التقدير. وإن صحت هذه الاستنتاجات، فيجب التخلّص إلى القول بوجود حزب معارض لبني العباس في إفريقية، لم نعلم إلا القليل عن تركيبه ودعايته، كان يجمع أفراده يقينًا من كل الناقمين، خاصة بين العرب الذين دخلوا إفريقية ـ مثل خريش ـ في العصر الأموي، والذين لم يناصروا القضية التي انتصر فيها أبو مسلم. إلا أن المرء، إن لم يكن في العصر الوسيط الإسلامي مناصرًا للعبّاسيين، فإنه يكون أحيانًا متحزبًا لبني أمية ـ فالولاء لمعاوية الذي عرفنا به اليوم Ch. Pellat، بقي على حاله، وقام فرع لدولة دمشق بالأندلس بدعاية كبيرة في إفريقيا الشمالية، تدعمت بفضل توزيع أموال هامة، وكانت لا تخلو من النجاعة ـ إلا أن الانتساب لحزب علي كان الغالب بالخصوص، وكان يتلوّن بنزعات مختلفة جدًا.

يجب أن نلحق خريش بهذا الحزب الأخير الذي يبدو أنه قد أدرج نشاطه لا تحت راية الشيعة، بل تحت الراية العلوية بصفة عامة. وفي الانتفاضة التي قادها «باسم العدل»، كان يعتمد فعلاً أقوال علي، لتسيير القتال، لكنه لم يكن يكفّر خصومه من أهل الملة. إلا أن هذا الاعتدال لعله لم يكن أيضًا سوى حذر لبق، أملاه الوعي بضعف الثوار. وبالفعل، لم يعرهم إبراهيم الأول وزنًا أكثر من وزن برغوث. ولذا، عجل باعتبارهم كفارًا، ولم يترك لهم من خلاص إلا في الإبادة التي تمت بسهولة لفائدة عظمة أمير المؤمنين، حيث إن الأمير كان سعيدًا بأن يقدم إليه مثل هذه الضمانات البارزة لولائه

التي لم تكلفه إلا قليلاً. ولم تدر معركة بالمعنى الصحيح إذ تقدم الثوار صائحين: «إلى بغداد»[1]، فكرروا بذلك الدعوة جهرًا لإبراهيم الأول بالرحيل. فلم يتمكنوا من تجاوز سبخة تونس وتقهقروا بسرعة، فلاحقهم بدون هوادة في مدينة تونس ذاتها، جيش بقيادة عمران بن مجالد وقام بتقتيل جميع المعارضين، أي 000 10 رجل، كما قيل.

إن هذه الانتفاضة والجو الذي دارت فيه، والقمع الذي تلا ذلك، ذكرتنا تمامًا بفتن العلويين التي كانت تندلع بالشرق من حين لآخر، وقد كان يثيرها جمع من الأشخاص الذين كانوا يستجيبون لدعوة أحد أفراد ذرية علي، أو أحد أعضاده المتخفين.

ويجب أيضًا تدوين تاريخ الانتفاضة. فلا ريب أن رشيدًا المولى المخلص لإدريس الأول و «ولي» إدريس الثاني، قد ترك المجال السياسي سنة 802/186. ونجح إبراهيم بن الأغلب لما كان واليًا على الزاب بلا شك، في العمل على قتله[2]، بفضل المكائد التي دبرت بأقصى المغرب. فبعد الانتفاضة التي جدت بتونس مباشرة، كثّف إبراهيم فعلاً جهوده بأقصى المغرب، لسبب معقول بلا ريب، ثم وجهها لا ضد رشيد، بل ضد خلفه لدى إدريس الثاني، أي ضد بهلول بن عبد الواحد المطغري، ونجح في الإطاحة به، كما سنرى ذلك في الوقت المناسب. ويبدو أن الرواة الذين قصوا الانتفاضة بتونس، ربطوها بما وقع من بعد، وقد كان أقصى المغرب مسرحًا له. وتوالى صنفا الأحداث في النصوص. قال ابن الأثير[3]: «ثم بلغ ابن الأغلب (أي بعد القضاء على الانتفاضة بتونس) أن إدريس بن إدريس العلوي قد كثر جمعه بأقاصي المغرب، فأراد قصده...». إن هذه الصدفة محيرة. فقد كان إبراهيم الأول يتآمر بأقصى المغرب، كما هو معلوم. فهل أراد إدريس الثاني، أو بالأحرى من كان يحكم باسمه، القتال على ميدان إبراهيم بالذات، المتمثل في الدسائس والفتنة الداخلية المؤيدة بالضغط والاستعداد للحرب في الخارج؟ وروي[4] أن رشيدًا، لما تقرر قتله، كان يتهيأ قبل قليل لغزو إفريقية، ولا ريب أن بهلولاً

---

(1) انظر الكامل، ج 5، 104، لابن الأثير. جاء حسب قصيدة يناسب المقام لشاهد عيان هو عامر بن المعمر الذي سيأتي الحديث عنه فيما بعد، حث فيه الثوار على التقدم إلى بغداد. وقد جاء بالقصيد المذكور: «لا تثني حتى نحدّ الخُلْد من بغداد». لكن ليس هذا سوى مغالاة شعرية طبعًا، نصح بها أعلام شعر الفخر، وتأويل متحيز مقصود لصيحة الثوار في القتال. انظر ابن الأبار، الحلة، ص 243.

(2) تاريخ مقتل رشيد محل خلاف. سنعود إليه في الفصل المخصص للسياسة الخارجية.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 104. انظر أيضًا ابن خلدون، العبر، ج 4، 419 ـ 420؛ والنويري، النهاية، ج 2، 64.

(4) ابن الأبار، الحلة، ص 235.

واصل الاستعدادات العسكرية التي شرع فيها من سبقه. وجملة القول، إن ثورة تونس التي اكتست الصبغة والأسلوب العلويَّيْن، هل كانت لها علاقة ما بالدعاية والسياسة التي رد بها الأدارسة على مكائد الأغالبة بالمغرب الأقصى؟.

يبدو أن الجواب سيكون إيجابيًا. لكن الخط المتّبع والجزئيات والحجج الحاسمة أفلتت منّا وليس لدينا سوى علامات. فلم نمسك بخريش وهو متلبس بالتواطؤ مع الأدارسة. لكن الظنون القوية كانت تحوم حوله. ولربّما كان من صالحه إخفاء عمله. ولعل حركته القائمة على جمع الجماهير - إذ لم يكن قائدًا للجند لديه جيوش على أهبة - حول «دعوة الحق»، بدأت في الخفاء وجوبًا، في أول الأمر، مثل كل أنواع الحركات المماثلة التي ظهرت في العصر الإسلامي الوسيط. وحين ظهرت هذه الحركة إلى النور، محقت بسرعة كبيرة حتى أنها لم تقدر على إثبات مبادئها بوضوح، والكشف عن صلاتها، والغموض الذي كان يحيط بها هو نصيب جميع الأعمال التي نشأت في الخفاء. وليس من المحتمل جدًا أن يكشف عن هذا الغموض تمامًا في يوم ما. ومهما كان الأمر، فإن نقمة جميع أولئك الذين كان لهم سبب معين، مذهبي أو غيره، لعدم الرضا على النظام الجديد، قد تجمعت حول بعض المبادىء المعهودة لدى جماهير العصر الوسيط، أو حول شخص ما، وعبارة «دعوة الحق» التي تلخّص مذهب الثوار، لها صدى ونكهة معروفان وبليغان.

الاضطرابات بطرابلس - 189/805:

حالما قضي على انتفاضة خريش، وهدأ التوتر بأقصى المغرب، اتّجه نظر إبراهيم الأول إلى أقصى شرق الإمارة، حيث جدت الاضطرابات بطرابلس[1]. وقد كانت طرابلس مدينة صعبة المراس لأكثر من سبب، نظرًا إلى وضعها الخاص ومزاج سكانها.

---

(1) انفرد ابن الأثير في «الكامل» (ج 5، 121) برواية هذه الاضطرابات؛ وأبو المحاسن في «النجوم» (ج 2، 125)؛ وابن خلدون (العبر، ج 4، 420) الذي أوجز الأحداث. انظر أيضًا FOURNEL (*Les Berbers*, 459-460) و VONDERHEYDEN (*La Berbérie, p. 88*) الذي اعتمد ابن خلدون فقط، وأفرد ثلاثة أسطر لرواية هذه الاضطرابات، هذا نصها: «أقصى أهل طرابلس في ماي 805، سفيان بن المضاء والي الأغالبة، وعوضوه بتميمي. وهذه ظاهرة مخيفة لروح الاستقلال المضرية، وقُمِعت هذه الثورة بمشقة». لم يدرك VONDERHEYDEN يقينًا أن الأغالبة من تميم، وأن مضر ضمن شجرة نسبهم، إلى جانب تميم، فأدى به ذلك إلى تفسير الأحداث بصورة خيالية حتى رأى أنها «ظاهرة مخيفة لروح الاستقلال المضرية»؟.

وتتابع ولاة عديدين عليها منذ سنة 184/800، فكانوا ينزلون بعد توليتهم بقليل. ولم يظفر أي واحد منهم بجمع ما يكفي من التأييد حوله للبقاء على رأس الولاية. وكان الولاة يغضبون هؤلاء وأولئك، أي جميع الناس في وقت واحد، فكانوا يستدعون في الحين بعد وصول تشكيات الأهالي، هذا في صورة عدم طردهم لا غير.

وازدادت الاضطرابات حدة سنة 189/905. قال ابن الأثير[1]: «في هذه السنة، كثر شغب أهل طرابلس الغرب على ولاتهم». فقد ولي أحد أقرباء إبراهيم الأول سفيان بن المضاء[2]، للمرة الرابعة على المدينة. واتّفق «أهل البلد» على طرده وإرجاعه إلى القيروان. فهوجم «هو وجماعة ممّن معه»، فركن إلى اللجوء بجامع المدينة التي تواصل بها القتال. فمنح الأمان وأخرج من طرابلس بعد أن قُضي على أنصاره، وذلك بعد أن حكم الولاية مدة لم تتجاوز 27 يومًا. وقد جدت هذه الأحداث في شعبان من سنة 189/ يوليو 805.

واتّخذ الجند موقفًا سلبيًا أثناء هذه الأحداث، وكان موقفه غير معتاد. فهل عجز عن إظهار ولائه للأمير في كامل هذه القضية، فبقيعلى الحياد؟ وهل كان احترازه إشارة تنبىء بإبداء العداء الذي لم يزل مترددًا؟ لعل الظرف كان بالأحرى على جانب من التشعّب والغموض إلى حد أنه أملى على الجند اتخاذ مثل هذا الموقف الذي كان في صورة الحال، ربّما الموقف الوحيد القادر على أن لا يزيد في تسميم الوضع. لكن الجند اتخذ موقفًا بعد طرد سفيان بن المضاء ـ فهل كان ذلك لسدّ الشغور في الحكم الذي من الممكن أن صاحبته مخاطر كبرى، في وضع اضطراب بصورة خاصة؟ ـ وكلف إبراهيم بن سفيان التميمي[3] بتولّي المدينة، ويحتمل أنه كان ابن عم إبراهيم الأول وشقيقًا

---

(1) الكامل، ج 5، 121.

(2) اعتاد الأغالبة، كما سنرى ذلك، اختيار ولاتهم من بين أقربائهم، خاصة من ذرية عم إبراهيم الأول سفيان بن سالم ابن عقال، شقيق الأغلب. ولا يسمح لنا نسب سفيان الناقص في صورة الحال، إذ لم نتعرف إلا على اسم أبيه المضاء، بوضع مدى قرابته لإبراهيم الأول وضعًا صحيحًا. ولم يدون الرواة جيدًا إلا اسم ابن أخي إبراهيم الأول، ويدعى المضاء بن سوادة بن سفيان بن سالم بن عقال. لكن من المستبعد بسبب السن، أن يكون الوالي المذكور ابنًا لابن الأخ هذا. انظر شجرة أسرة الأغالبة.

اسم المضاء ـ مادة م ض ي بمعنى «فضل» و «أنْجز» قليل الاستعمال في أعلام الأشخاص، لكنه شاع منذ الجاهلية (انظر اللسان، هذه المادة، ج 15، 284). ويشير هذا الاسم إلى فكرة النشاط والعزم. وقد أورده Vonderheyden بلا سبب (*Berbérie*, pp. 41-90) وشكله المُضَى، ثم المَضَى.

(3) إذا قبلنا أنه كان ابن عم إبراهيم الأول، فإن اسمه الكامل الذي لم تورده المصادر، ربما كان، إبراهيم بن سفيان بن سالم بن عقال التميمي.

لإسماعيل بن سفيان الذي سوف يأتي الحديث عنه فيما بعد. يبدو أن الأمير وافق على هذا الاختيار، إذ أننا نفسّر على هذا النحو على الأقل صمت المصادر بخصوص رد فعله على هذه التولية.

وتدخلت عند ذلك ثلاث عصبيات وأحدثت قلاقل خطيرة جدًا، نعني الأبناء وبني أبي كنانة وبني يوسف. ويبدو أن الحزبين الأخيرين كانا يمثلان بطنين من عظماء الوجوه المتعارضين في المدينة. أما وضع الأبناء[1]، فهو أقل وضوحًا. إذ أن هذا اللفظ الذي يدلّ على جموع مختلفة بين الأهالي والجند، يمكن أن يشير هنا إلى صنف معيّن من الجند العباسي يتركب من العساكر المنتخبين من أصل فارسي والذين تخصصوا في معارك الحصار وفي الحملات الخطيرة. هذا على الأقل ما ذكره الجاحظ[2] الذي كتب بعد بضعة عقود من وقوع الأحداث التي نرويها. ولذا، يمكن أن يدل هذا اللفظ على بعض عناصر من الجنود المستقرين بطرابلس. لكن جميع الظروف تدلّ على أن الجند لا يبدو أنه شارك على الإطلاق في القلاقل المذكورة. وإذا أردنا رغم ذلك أن نعتبر أن للجند ممثلين، فإنه يمكن التفكير في بطن منحدر أصلاً من جند الأبناء الذين ربّما شاركوا في هذه الجيوش التي بعث بها في عدة مناسبات خلفاء بني العباس لتهدئة إفريقية أو لإعادة فتحها، لكنها لم تكن تعمل في الجندية.

ويمكن أن يدل لفظ الأبناء كذلك على «ذرية سعد بن زيد مناة بن تميم، باستثناء ابنيه كعب وعَمْرو»[3]. وتبعًا لذلك، في الإمكان أيضًا ـ وتبدو لنا هذه الفرضية الأخيرة طيبة ـ أن الأبناء المذكورين ينتسبون كتميميين إلى قبيلة إبراهيم الأول ذاتها.

وعلى كل حال، لا يوجد أي شك إطلاقًا في أن القلاقل المذكورة كانت من فعل ثلاث عصبيات متنافسة. وقد طبق Fournel في هذ الصورة بالذات التصميم التفسيري للتمرد التقليدي، فتحدث عن «الانتفاضة الكبرى التي اندلعت بطرابلس»[4]. لكن القضية كانت من نوع آخر تمامًا. فهي تندرج بالأحرى في إطار تلك «الحركات الشعبية» التي هي

(1) انظر .E.I².، s.v بحث لـ K.V. Zettersteen أضف إلى قائمة المراجع، الفقرة الهامة جدًا لابن حزم، التي أغفلت (الجمهرة، ص 204 ـ 205)، وكذلك «اللسان»، هذه المادة.

(2) رسالة الفتح بن خاقان في مناقب الترك وعامة جند الخلافة، طبعة de Vloten، في *Tria Opuscula*، ص 6 وما بعدها.

(3) .*E.I²*، مادة أبناء، ج 1، 104.

(4) .*Berbers*, p. 459

ظاهرة «للذاتية الحضرية» التي وصفها Claude Cahen[1] بشأن آسيا الإسلامية في العصر الوسيط. وهكذا، نكتشف عبر قلاقل طرابلس ظواهر من نفس نوع الظواهر التي جدت في اتجاه الشرق، ونرفع القناع عن حياة حضرية أقل ركودًا ممّا كنا نميل إلى الظن. فنكتشف بالمدينة «برجوازية» قوية مهتاجة، إلى جانب وجوه السيف من الجند، وقد كانوا أكثر قربًا منا. وقد كانت هذه «البرجوازية» متحدة، وفي مقدورها أن تجمع قوى كافية ـ من العبيد والموالي المحاطين بأسيادهم؟ لإقصاء والٍ غير مرغوب فيه، ولو كان من أقرباء الأمير، مثل سفيان بن المضاء. إلا أنها لم تلجأ في أغلب الأحوال إلى العنف، بل كانت تستخدم «الضغط» للحصول على نقل أو عزل الولاة الذين لا يروقونها. وهذا سبب انعدم معه الاستقرار إلى حد ما، وجد الاضطراب الذي تحدثت عنه مصادرنا وسبق أن أشرنا إليه، وانعدام الاستقرار هذا قد عجل بتعفن الوضع واندلاع الحوادث، في صورة الحال التي تعنينا. وتحدثت مصادرنا عن «الشغب»، أي عن القلاقل. ويمكن أن تؤول هذه القلاقل، إذا ما وصل الأمر بالعصبيات المتزاحمة إلى القتال، إلى اكتساء قدر من الخطورة من شأنه أن يخرب المدينة.

وبالفعل، فقد بلغ الأمر هذا الحد في آخر سنة 189/805. قال ابن الأثير: «فسدت طرابلس»[2]. فعزم إبراهيم الأول عند ذلك على الضرب بشدة. فأرسل إلى طرابلس «جمعًا من الجند»، وأذِن لهم بالحضور بين يديه صحبة الأبناء وبني أبي كنانة وبني يوسف، فلم يبدوا أية مقاومة. ولما نقلوا إلى القيروان في ذي الحجة 189/ نوفمبر 805، طلبوا العفو من الأمير. فعفا عنهم، وأذِن لهم بالعودة إلى ديارهم. وبهذا، انتهت الاضطرابات في طرابلس، ولنشر إلى أنها لم تتطلب أي تدخل عسكري، بل إنها اكتفت بما نسميه اليوم بالقيام بعملية تهدئة[3].

---

(1) انظر *Arabica*، ج 5، (1958)، ص 225 ـ 250، وج 6، (1959)، ص 25 ـ 56، و 233 ـ 265.

(2) الكامل، ج 5، 121.

(3) أورد أبو المحاسن في «النجوم» (ج 2، 125) نفس النص الذي رواه ابن الأثير، لكنه حاد عنه، فأضاف مقطعين إلى جملة إضافية، وذلك في موضعين: ذكر أن إبراهيم الأول استنجد بأحمد بن إسماعيل (187 ـ 89/803 ـ 805) والي مصر، لقمع القلاقل التي أثارها الأبناء وخصومهم، وذكر أن الأمير الذي سيعفو عنهم في نهاية الأمر، كان في الأول مقرًا العزم على قتل مدبري الاضطرابات. ويبدو أننا إزاء تأويلات في هذا الباب. ولا يمكن الاحتفاظ بالتأويل الأول خاصة. فمن غير المحتمل كثيرًا أن يكون إبراهيم الأول قد عرض على جاره، دون أية ضرورة، أن تستقر جيوشه بأرضه.

أول عصيان للجند ـ 810/194:

إن أول إنذار جدي هدّد حقًا النظام، قد تمّ سنة 810/194، أي بعد عشر سنوات من بدء حكم إبراهيم الأول، وقد تسبب فيه عصيان[1] قام به جزء هام من الجيش وقاده عِمْران بن مُجَالِد الذي كان يبدو أنه مارس القيادة العليا لجيوش الأمير قبل القيام بالثورة.

ولم تكن ثورات الجند نادرة قبل حكم الأغالبة، كما رأينا. وللاحتماء من مثل هذه الطوارىء التي كانت كثيرة التوقع، اتخذ إبراهيم الأول احتياطات جدية، منذ ارتقائه إلى الأمارة. فقد خلص إفريقية فعلاً وتمامًا من جميع العناصر المريبة المهتاجة الذين «كان شأنهم الوثوب على الأمراء»[2]. فقد خرج هؤلاء إلى الرشيد تحت حراسة مشدّدة بقيادة حمزة بن السّبّال[3]، وكان قائدًا كلّله النصر وصديقًا مخلصًا للأمير إبراهيم الأول ولذريته. ولم يُبْقِ الأمير معه إلاّ أصدقاء كان يعتبرهم أوفياء، فأغدق عليهم الخطط والعطايا. وقد ظهر الخطر الذي وضع الدولة في حالة تهددها، من جانبهم.

ثار عمران بن مجالد الذي تعرضنا إليه آنفًا، على ولي أمره، وقد كان الصديق الحميم والرفيق الدائم لإبراهيم الأول. قال النويري[4]: «وكان سبب خروجه أن إبراهيم لما بنى قصره المعروف بالقصر القديم، ركب يومًا وهو يفكر في الانتقال إليه، ومعه عمران بن مجالد. فجعل عمران يحادثه من حيث ركبا إلى أن بلغ مصلى روح[5]، فلم يفقه إبراهيم من حديثه شيئًا. فقال لعمران: ألم تعلم أني لم أسمع من حديثك شيئًا،

---

(1) روى هذا العصيان بإيجاز كبير، البلاذري، بدون تاريخ، (الفتوح، ص 327 ـ 328)؛ وابن الأثير في «الكامل» (ج 5، 104 ـ 105) بدون بيانات زمنية، ثم في (ج 5، 141)، فأرخه سنة 194، مع ذكر بعض التواريخ، وأورد ابن الأبار في «الحلة» (ص 240 ـ 248) معلومات ثمينة حول القادة الرئيسيين للعصيان، وذكر النويري في «النهاية» (ج 2، 65 ـ 66) بدون تاريخ، رواية مخالفة قليلاً لرواية «الكامل»، وحدد ابن خلدون (العبر، ج 4، 420 ـ 421) هذا العصيان بسنة 195، راجع أيضًا «الطبقات»، أبو العرب، ص 79، و «المدارك» لعياض، ترجمة أسد، رقم 6.

وذكر اسم عِمْران بصيغ أخرى أيضًا، تبدو لنا خاطئة، ذكر «الكامل» (ج 5، 104) عِمْران بن مُخَالِد، ثم أورد الصيغة الصحيحة (ج 5، 141). وجاء بالنهاية (ج 2، 65) عِمْران بن مُخَالِد. وفي غير هذا الموضع، نجد الصيغة التي ذكرناها.

(2) ابن الأبار، الحلة، ص 227.

(3) ابن الأبار، الحلة، ص 244.

(4) النهاية، ج 2، 65. صححنا اسم عِمْران الذي ورد في النص كما يلي: عِمْران بن مُخَالِد.

(5) هو مصلى في الهواء الطلق مخصص لبعض الصلوات والأعياد الرسمية، الخ.. ويرجع هذا المصلى إلى روح بن حاتم الذي تولى إفريقية من سنة 788/171 إلى سنة 791/174.

أعده عليّ. فغضب عمران وقال: أحدثك من حيث خرجت وأنت لاه عني؟ وتغير من ذلك اليوم وألّب على إبراهيم. فلما انتقل إبراهيم إلى قصره وأقام مدة، ثار عمران في جيشه».

والنظر إلى الأمور بهذه النظرة المتساهلة، يعني الخلط بين الأسباب والتعليلات، وهذا اللبس رائج عند الرواة. والمعتقد أن أسباب الفتنة أقل بساطة طبعًا ممّا يقول النويري. فهي لا تقتصر على مجرد حركة صدرت عن قائد اغتاظ وتعكر مزاجه. إن نقمة الجند، لا نقمة قائده فقط، كانت لها بالفعل أسباب أعمق وأبعد مدى، ولم تقم رواية النويري سوى بكشف القناع عنها والجهر بها، والتمثيل لها بحادث نوعي دال. فقد كان عصيان جانب كبير من الجيش الذي ائتمر بأوامر أوعز بها بعض قادته المطاعين، نتيجة لعملية بطيئة تحول الجند بموجبها عن الأمير، وقد أشرنا آنفًا إلى هذا التحوّل، ويجب أن نتبسط في شرح دوافعه في هذا المقام.

لم تنفك علاقات الأمير «بأصدقائه» من الجند تسير فعلاً ومنذ البداية، في جو من الالتباس وعدم الثقة، زادت السنوات في تعفنها ووطأتها يومًا بعد يوم. فقد ورث إبراهيم الأول مخلفات الماضي الطويل، ولم يقدر على شيء، مهما كانت مهارته، ورغم اعتداله ولطفه. فكان يرى أن من واجبه أن يبقى أميرًا مستقلاً محترمًا مهابًا مطاعًا في إفريقية. وكان يعمل بحزم لبلوغ هذا الغرض، ولو كان يقبل الرضوخ عند الحاجة، ويتقبل النوائب عن طيب خاطر، فكان يصنع يومًا بعد يوم الأسلحة اللازمة لأمنه واستقلاله. وخلافًا لذلك، فإن «صحبه» من الجند لم يريدوا اعتباره سوى «أميرهم» ـ أو سجينهم ـ أي الشخص الذي ارتقى إلى الحكم بفضل مساعدتهم. فكان سوء التفاهم المبدئي قائمًا من الأساس حينئذ. وهذا وضع عادي غالبًا ما تكرر في التأريخ، هذا إذا ظهرت الغربة في التحرر والحكم فعلاً. وبالفعل، حصل إبراهيم الأول على مساعدات كانت بمثابة الدين الثقيل في عنقه، وكان دائنوه بالطبع أناسًا مرتابين دؤوبين. وكان الثلاثي ـ المتكوّن من عِمْران بن مجالد وعامر بن المُعَـمَّر، وعَمْرو بن معاوية ـ الذي قام بقيادة العصيان على الأمير، متركبًا من أناس كانوا من أحسن أعضاده وحلفائه الذين أعانوه على التغلّب على تمّام.

فالأول، عمران الذي قاد جيش إبراهيم الأول في انتفاضة خريش، كان تميميًا. والنظر في اسمه كاملاً، أي عمران بن مجالد بن يزيد الرَّبعي[1]، يدل على أنه ربّما كـان

(1) أي من ذرية ربيعة التي تقيم بالشمال وتكون مع مضر أحد الفرعين الرئيسيين لعرب الشمال. وربيعة هي أيضًا =

ينتسب إلى تميم عن طريق بطن مالك بن زيد مناة بن تميم. ولذا، ربطته الصلات القبلية بإبراهيم الأول الذي كان ينحدر من بطن تميمي آخر، هو بطن سعد بن زيد مناة بن تميم[1]. ولا شك أن عمران كان بالزاب حين تولى إبراهيم هذا الإقليم الذي ربّما جذب واستوقف ناسًا كثيرين من تميم، منذ مرور الأغلب من طبنة. ومن هناك، شارك في القتال الذي دار بين إبراهيم بن الأغلب وتمّام، وقد برز في المعارك بأشعاره ـ التي دوّن البعض منها ابن الأبار[2]ـ، وكذلك ببطولته.

أما القائد الثاني للعصيان، عمرو بن معاوية، فكان قيسيًا. والجدير بالذكر أن قيسًا كانوا حلفاء تميم على الأزد حلفاء ربيعة بخراسان[3]. وكان من ذرية شريفة، فكان من بين أجداده عُمَيْر بن الحُباب[4] أحد الأبطال العظام في المعارك التي دارت رحاها في فجر الإسلام، وكان قد «اقتطع» ناحية القصرين[5]. وقد شارك هو أيضًا في المعارك ضد تمّام بسيفه وشعره. ويبدو أنه قام بدور رئيسي في العصيان. فإذا كان عمران رئيسًا رسميًا للفتنة، فإن روحها كان عمرو الذي يمثل الفكر المدبّر لدى عمران، أو حسب عبارة ابن الأبار[6] «وزيره الغالب عليه في أموره».

وكان عامر بن المعمر بن سنان التيمي القائد الثالث للعصيان، وكان ينتسب إلى تَيْم الرباب[7]، أي تيم التحالف. والتحالف المشار إليه في هذا المقام لعله تكوّن ضد

= إحدى القبائل الهامة بالجنوب، وكانت بخراسان محالفة للأزد على تميم المتحالفة مع قيس (انظر WELLHAUSEN، ص 304 الترجمة العربية لكتاب *Das arabische Reich*).

وكان يعرف باسم ربيعة أيضًا ثلاثة بطون من تميم (الربائع من تميم) من ذرية مالك بن زيد مناة بن تميم: وهي ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن تميم؟ وربيعة بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، وربيعة بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم (انظر الجمهرة، ص 211، لابن حزم. وانظر أيضًا القلقشندي. النهاية، ص 259). ولعل عمران كان ينتسب إلى ربيعة بن تميم؛ وكان من سلالة فرع مالك بن زيد مناة، بينما كان إبراهيم، كما رأينا، من سلالة فرع سعد بن زيد مناة من نفس القبيلة.

(1) انظر، ص 101 و ص 102.

(2) الحلة، ص 241.

(3) انظر الترجمة العربية، ص 304 لكتاب WELLHAUSEN (*Das arabische Reich*).

(4) من معاني الحُباب، إنه لفظ يدل على نوعٍ من الحيّات.

(5) ابن الأبار، الحلة، ص 247.

(6) الحلة، ص 247.

(7) من بين معاني تَيْم «سادن» الآلهة. ولذا، كان هذا الاسم يدل على عدة قبائل وعدة بطون، أشهرها تيم بن مرّة المتفرع عن قريش وقد انحدر منه أبو بكر أول خليفة في الإسلام. (انظر *E.I.*، مادة تيم بن مرّة، بحث كتبه Levi DELLA VIDA). =

تميم في غابر أزمنة العصر الجاهلي، وشمل فضلاً عن تيم المذكورة، قبائل أخرى لم تتفق الروايات في شأنها. وهكذا، تشعب العصيان المعلن على إبراهيم الأول بذكرى لم تمح تمامًا وأبدًا، بأحقاد قبلية قديمة دفينة، كانت قد خمدت أو دفنت في أعماق ما تحت الشعور، ولم تتوان أبدًا عن البروز عند الحاجة. وهذا أمر وجب أن يكون حقيقة في خصوص عامر، خاصة وأن أسرته كانت متشبّعة بقصص قديمة للصحراء المتوارثة. فقد قدم أبوه المُعَمَّر إلى إفريقية وكان راكبًا نفس الناقة التي امتطاها يزيد بن حاتم المهلبي (155 ـ 171/772 ـ 788) الذي لم ينفك ينصت إلى حكاياته، وقد بيّن ابن الأبار[1] أنه كان «من أعلم الناس بأيام العرب وأخبارها ووقائعها وأشعارها. وعنه أخذ أهل إفريقية حرب غَطَفَان وغيرها من وقائع العرب».

وكان عامر واليًا على قسطيلية لما اندلعت المعارك بين إبراهيم بن الأغلب وتمّام. فبقي مواليًا للأمير، لكن لا يبدو أنه شارك في القتال، على الأقل، بواسطة السلاح. كما كان شاعرًا، فأسهم بأشعاره، مباهيًا بالدعم الذي قدمه والي الزاب إلى والي إفريقية. فأنشد يقول[2]:

«إذا كــربــةٌ شــدت خنــاق محمــد   فليــس لهــا إلا ابــن أغلــب فــارج»

ولما تولى إبراهيم الأول الإمارة، تذكر هذا الشاعر، وظن أنه يقدر على استمالته واستخدامه. فولاه الشرطة. ولاحظ فعلاً أنه شاعر فحل أصيل لا تخلو أشعاره من متانة[3]، وذلك قبل أن يثور عليه.

والخلاصة أن إبراهيم الأول لم يفز بمفرده بالإمارة، إذ استفاد من مساعدات ومساندات متنوعة. ولأسباب مختلفة، ظن الجيش وقواده أنهم حقيقون كل الاستحقاق بالحصول على معروفه. لكن إبراهيم الأول لم يكن ليقبل بأن يكون مدينًا على الدوام لدائنين مستمرين. ولنكرر القول إن الالتباس الخطير كان يكمن في هذه النقطة، مما

= ويتعلق الأمر في هذا المقام بتَيْم الرِّباب ـ من ر ب ب ومن بين معانيه، اتحد والتصق ـ أي تيم الحلف. وقد جمع هذا التحالف قبائل اختلفت في شأنها الأخبار، وتوجد تيم دائمًا من بينها، ويذكر إلى جانبها عَدِي وعُكَل وضَبَّة. «وقال أبو عبيدة، سموا ربابًا لترابُهم أي تعاهدهم وتحالفهم على تيم». (انظر تاج العروس، مادة رباب، ج 1، 264، للزبيدي). وكون تيم الرباب فرعًا من أُدّ، فانتسبوا إلى عدنان، أي إلى عرب الشمال. انظر «اللسان»، مادة تيم، ج 12، 75، والجمهرة لابن حزم، ص 188 ـ 189، والنهاية للقلقشندي، ص 35.

(1) الحلة، ص 243.

(2) ابن الأبار، الحلة، ص 242.

(3) انظر مثلاً ابن الأبار، الحلة، ص 243.

شعب وضعًا كان مضطربًا عادة. فمن المحتمل أن يتسبب أقل حادث ـ مثلاً أقل تعطيل في بيت المال ـ في إشعال النار عندئذ.

ويبدو أن الجيش كان مخلصًا جسمًا وروحًا لأميره، في فرحة البداية، وذلك حتى سنة 186/802. وقد أتاح إجماعه وقوة ردعه، ولا مبالاته بالاستثارة، الفرصة للقضاء على ثورة خريش في المهد. أشاد قادة الجيش جميعًا بهذا الحدث، وبعظمة الأمير المظفّر، وهو الدعامة التي لا تتزحزح، لشرعية حكم بني العبّاس في إفريقية[1]. لكن الجيش أبدى حيادًا محيرًا، سنة 189/805، عند حدوث القلاقل بطرابلس، دون أن يتحول جهرًا عن ولائه. ومنذ ذلك الحين، ومن يوم إلى يوم، وبصورة تزايدت سرعة، بدأت العلائق بين الأمير والجند تسوء أكثر فأكثر. والروايات التي توجد بين أيدينا والتي لم تتحدث إلا عن الوقائع البارزة، لا تسمح لنا بالمتابعة المفصّلة لمراحل هذا التدهور البطيء المتواصل للوضع. لكننا ندرك فقط من خلال الروايات أنه كلّما أكّد الأمير وجهته نحو العبّاسية، وكلما تزايد عدم ثقته وتأكّد اتجاهه إلى جعل القصر إقامة له دائمة، وكلما سلم أمر المحافظة على أمنه إلى حرسه الأسود، إلا وتحول الجند تدريجيًا من الولاء إلى الحياد والتحفظ أو العداء الذي بدأ يتضح أكثر فأكثر، حتى فاضت القلوب وظهر العذر الذي وصفه النويري، وقد مكن الحقائد من الانتشار، والنزاع من الانفجار. وانتهى الأمر حتمًا إلى القطيعة بسبب المنافسات الحادّة ونزاعات المصالح التي لا تنتهي. فتآمر عندئذ قائد الجند وقاهر خريش على أميره، ووجد آذانًا صاغية أنصتت إليه.

لقد كان الجند يقظًا منتبهًا لنداء قادته، لا سيما وهو يملك أسبابًا أكثر تجسيدًا وأكثر استعجالاً تجعله في حالة غضب. فلم يزعج الجنود السود[2] فقط أناسًا كانوا لا يقدّرونهم بصورة خاصة، ولم يتعرف مؤسّسو الإمارة الأشاوس على الإهانة والإقصاء عن السلطة فقط، بل إن أرزاقهم ـ كنتيجة مباشرة للمصاريف العسكرية التي اعتمد جانب

---

(1) انظر ابن الأبار، الحلة، ص 240 ـ 249.

(2) أدرك إبراهيم الأول صعوبة العملية التي عوض بموجبها الجند بالسود لحمايته، فاتخذ مختلف أنواع الاحتياط، وهيأ سلسلة كاملة من المراحل. وهاك الطريقة التي وصف بها النويري (النهاية، ج 2، 64) هذه العملية، بعد إعداد القصر: «ثم جعل ينقل إليه السلاح والأموال سرًا، وهو مع ذلك يراعي أمور أجناده، ويصلح طاعتهم، ويصبر على جفائهم. وأخذ في شراء العبيد، وأظهر أنه يجب أن يتخذوا في كل صناعة من بغيته (كذا) على استعمال الرعية في كل شيء. ثم اشترى عبيدًا لحمل سلاحه، وأظهر للجند أنه أراد بذلك إكرامهم عن حمله.

ولما تهيأ له من ذلك ما أراده، انتقل من دار الإمارة، وصار إلى قصره بعبيده وحشمه وأهل بيته. وكان انتقاله ليلاً. وأسكن معه من يثق به من الجند».

منها لتشييد تحصينات مخيفة وتجهيزها، وجانب آخر لاستخدام دخلاء بمال كثير ـ لم تصرف لهم. تلك هي حالة من العصيان التقليدي. ولا ريب أنه ليس للبطون الجوعى آذان تصغي بها لصوت الحكمة. وليس الأمر كذلك إذا تعلق بصوت الثورة «فانضم إليه جند الثغر وطلبوا أرزاقهم»[1]. وبما أنها لم تدفع لهم، فقد فتح الجند آذانهم تمامًا لصوت العصيان.

وقد كان الظرف ملائمًا كل الملاءمة للعصيان عند ذلك. ولم ينحصر الغضب فعلاً في الجند. بل امتد أيضًا إلى جماهير المدن التي أثارها «زعماؤها» الطبيعيون ـ الفقهاء ـ على السلطة[2].

فتزعّمت القيروان حينئذ حركة العصيان، وشرعت في القتال (جمادى الثانية 194/ مارس ـ أبريل 810)[3] وتم الاصطدام وقتل بعض الأفراد. وتواجه في هذه المعارك جيوش الدولة و «أهل القيروان»[4]، وهي عبارة مبهمة إلى حد ما، ولا يدرك الواقع الذي تعنيه بوضوح ودقة. فهي لا تشير بداهة إلى الجند، لكن لا يعقل أن ترمز كذلك إلى أهل البلد الحذرين، ولا إلى صناع الأسواق المسالمين. ولذا، وجب أن نقبل بأن المدن كانت تملك قوات ليس لنا عنها إلا أخبار قليلة، وكان في مقدورها عند الحاجة أن تضيق الخناق على السلطة. والملاحظ مرة أخرى بصورة عابرة أن المدينة في العصر الإسلامي الوسيط لم تكن بالمرة ذلك الكيان الجامد الذي يتصور عامة. إلا أن هذه القوات ربّما لم تقدر على القيام بمقاومة جدية ناجعة للأمير، لو لم تتدخل حالاً جيوش عمران بن مجالد.

فقد لجأ عمران إلى تونس بعد أن تخاصم مع إبراهيم الأول، وكانت تونس مدينة مهتاجة، كان قد وجّه إليها جنده قبل بضع سنوات خلت. وتحالف فيها مع شخص يدعى قريش بن التونسي، وأعد العدة للحرب. وعندما علم بأحداث القيروان، تحرك نحو هذه المدينة، واستولى عليها في 10 رجب 194/19 أبريل 810. ولحق به بعد أيام قريش، فهجم في منتصف رجب على العباسية، حيث تحصن إبراهيم الأول وأنصاره. وفشل هذا

---

(1) البلاذري، الفتوح، ص 327 ـ 328.

(2) انظر أعلاه، ص 2 من هذا الفصل والصفحات الموالية.

(3) نقل هذا التاريخ والتواريخ الموالية عن ابن الأثير (الكامل، ج 5، 141) الذي انفرد ببعض التوضيحات الزمنية في خصوص هذه الأحداث.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 141.

الهجوم الأول. فتبعه هجوم ثان في 20 رجب (29 أبريل)، فلم يكن أسعد حظًا من الأول. وجدت محاولة ثالثة دائمًا في شهر رجب، فكانت لصالح الأمير الذي أحاط العباسية عند ذلك بخندق، فلعبت العباسية الدور المنتظر منها، وحمت الدولة من غارة سريعة بارعة.

إلا أن الانتفاضة أحرزت انتصارات سريعة لا تنكر. وانضم أغلب أهل البلاد إلى عمران الذي تلقب بلقب الأمير، كما روى ذلك أبو العرب[1]. لكن هذا الانضمام، لم يكن صريحًا كاملاً. ذلك أن فقهاء القيروان الحذرين بصورة خاصة، والذين كان يوجد من بينهم شقيقٌ عمران[2]، اختاروا نهائيًا أن يقفوا موقف الحياد بين المعسكرين، وسلطوا عليهما حكمًا صارمًا، وذلك رغم عدائهم المتزايد لإبراهيم الأول، ذلك العداء الذي أسهم كثيرًا في خلق جو ملائم للثورة. وحاول عمران الحصول على موافقتهم الصريحة العاملة لفائدة قضيته، لبلوغ الانتصار. فطلب إلى أسد بن الفرات أكبر ممثل لهم، الالتحاق بصفوفه. فتعلل أسد بالمرض. فألح عليه عمران وهدده. فبعث أسد عند ذلك، وأمام الإلحاح والوعيد، برده لقائد الثوار، وبيّن له أنه إذا أُجْبِر على اتخاذ موقف، فسيُصرح جهرًا للجميع أن المتحاربين التابعين للفريقَيْن، سواء منهم القتلى أو قاتليهم، سوف يدخلون جهنم معًا[3]، فعدل عمران عن مطالبته بذلك.

فتحولت المعركة عندئذ إلى حرب إبادة دامت سنة كاملة. وتوالت المناوشات عبثًا، خاصة غارات الفرسان بلا طائل، في جو من الرتابة وبلا نتيجة تذكر. واستمرت الانتفاضة ولكن الوقت لم يكن يعمل لفائدة الثوار. فكلما تقدمت الأيام متشابهة وبلا نتائج دائمًا، إلا وتسرّب الضجر بصورة أعمق كل يـوم إلى الأنفس والأجساد، فتهيأ الجو للثوار ورغبوا في إيجاد مخرج لهم، خاصة وأن عدتهم لم تكن بلا تصدع. فما هو هذا المخرج؟وأين النصر؟ فبعد سنة من القتال لم يروا النصر قد لاح في الأفق.

وحدث في الأثناء ما لم يكن في الحسبان، إذ وصلت من الشرق مساعدة مالية هامة. وقد كانت جيوب الجند خاوية بعد شهور طويلة من الجهود العقيمة، فكانوا مستعدين لكتم أحقادهم بشرط مدهم بما يكفيهم من المال. ولم يكن إبراهيم الأول

---

(1) الطبقات، ص 79.

(2) كان يدعى أبو نجدة يزيد بن مجالد. أبو العرب، الطبقات، ص 79.

(3) انظر ابن الأثير، الكامل، ج 5، 141؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 421؛ وعياض، المدارك، ترجمة أسد بن الفرات.

يجهل هذا الأمر بلا ريب، وقد جرب في الماضي بنفسه الثورة لأسباب مالية. فهل طالب الخلافة بمساعدة مالية؟ لم تؤكّد مصادرنا ذلك[1]. وعلى كل حال، فقد بعث الخليفة برسل محملين بالأموال الضرورية لإعادة الهدوء إلى نصابه، وقد أوضح البلاذري[2] أن هذه الأموال أخذت من خراج مصر. فأرسل إبراهيم الأول في الحال ابنه عبد الله إلى طرابلس لتسلّم المال، ثم قام باستعراض العساكر استعراضًا عظيمًا قرب أسوار القيروان، حالما جمع المال في خزائنه. ثم رتب الجند للقتال وتحرك نحو المدينة بجميع قواته المتركبة من الحرس الأسود والفرسان والمشاة من الجند الموالي له. فهل سيشرع الأمير في شنّ المعركة الفاصلة؟ وهل كان يقبل في النهاية بالمراهنة على مستقبل إمارته في ساحة القتال، بعد سنة من الحصار؟ كلا. إنها كانت مناورة للإزعاج ليس إلّا، خصصت لتأييد موقف من نوع آخر. إذ كان الأمير يريد الظهور بكامل قوته ليؤثر بها، فيتجنب قدر المستطاع استخدامها. وما كان يريده، هو أن يرفع عن المهاجمين كل وهم يمكن أن يراودهم، رغم فشلهم، بخصوص إمكانية الانتصار بحدّ السلاح. وقد كان الأمر يتمثل إجمالاً في تهيئة نفسانية ترمي إلى تجنيب الجند الثائرين ارتكاب هفوة مؤسفة، بشأن معنى التصريح الذي سيوجهه إليهم، وهو أمر محتمل دائمًا، من شأنه أن يقضي أو يضر بالخطة التي رسمها الأمير إلى حد ما، إذ أراد الأمير أن يضع إلى جانبه جميع فرص النجاح. ولما بلغ أسوار العاصمة، على تمام الاستعداد للقتال، اقتصر على تكليف مناد بأن ينادي: «من كان له اسم في ديوان أمير المؤمنين فليقدم لقبض عطائه». ثم انصرف إلى قصره ولم يحدث شيئًا[3]. وبعد ذلك عاد إلى قصره بلا قتال. ونجحت هذه الخطة نجاحًا تامًا. وكان النصر سريعًا كاملاً إلى حد أنّ قادة الثوّار اغتنموا ظلمة الليل للفرار، إذ أنهم تأكدوا بعد ذلك أن جندهم سيسلمهم.

لقد كان نضوب خزائن الدولة المفجر الذي أشعل النار في الأحقاد الدفينة التي تراكمت على الأمير، وكان وصول المال هو الدواء المقدم في الوقت المناسب وبالإعداد

---

(1) «بلغ الخبر إلى الرشيد الذي أرسل إلى إبراهيم خزانة مال»، كما ذكر ابن الأثير في «الكامل» (ج 5، 105). وأيد قوله ابن خلدون في «العبر» (ج 4، 421): «ثم إن الرشيد بعث المال إلى إبراهيم». والملاحظ أن الرشيد توفي سنة 193/809، وأن الخليفة الحاكم في مدة الثورة كان الأمين.

(2) الفتوح، ص 328.

(3) النويري، النهاية، ج 2، 66. انظر أيضًا ابن الأثير (الكامل، ج 5، 105)، الذي ذكر أن العصاة تشتتوا أمام الحملة التي شنها إبراهيم الأول.

الدولة الأغلبية، مهما كانت مساعدة البربر لها، قد كانت مقرة العزم على التمادي في سياستها التقليدية المعتمدة على الجند وعلى العناصر العربية بطرابلس، وذلك للحفاظ على نفوذها في الجهة. وهكذا، شعر البربر بأنهم حرموا من ثمار «انتصارهم». فبدؤوا القتال في الحال. لأن الظرف بدا لهم ملائمًا بصورة خاصة، غداة انتصارهم على الجند الذي غادر حتمًا هذه المحنة منقوص القوى المادية والمعنوية. فحملت هوارة السلاح بقيادة أميرهم عياض بن وهب الهوّاري الذي هزمه هرثمة[1] في الماضي سنة 170/ 795. فاتجه الجند لملاقاتهم. فهزم ولاحقه العدو، فتراجع إلى المدينة، وغادرها في الحال ولجأ عند الأمير. فاستولت هوارة على طرابلس وهدموا أسوارها. وأصبح الوضع على غاية من الخطورة. فهل أن مذهب الخوارج الذي أسال الدماء في البلاد طيلة عدة عقود، وكاد يقضي على النفوذ العربي في المغرب، سيستعيد حدته القديمة ويحيي من جديد أطماعه السابقة؟.

لقد رد إبراهيم الأول الفعل بقوة. وروى ابن الأبار[2] أنه فكر في قيادة العمليات بنفسه، فحوله كاتبه داود القيرواني عن قصده، وقد خدم داود في السابق محمدًا بن مقاتل، ذلك الذي زور الرسالة وسبق الحديث عنه، وقد احتج بأن ولاء الجند محل شك وأنه من واجبه تبعًا لذلك أن يتلافى كل مخاطره. فوجه إبراهيم الأول من جديد ابنه عبد الله إلى طرابلس مع 1300 رجل. فمزق عبد الله جحافل البربر، وقتل عددًا كبيرًا منهم، واسترجع المدينة وأعاد بناء أسوارها.

وفجأة اتخذت الأحداث عند ذلك وجهة جديدة، ودخل أمير تاهرت عبد الوهاب بن عبد الرحمان بن رستم (168 ـ 208/784 ـ 823) بغتة الميدان فعلاً. وقد روى أبو زكرياء[3] أن هذا الأمير كان صدفة في جبل نفوسة منذ مدة قريبة، لما جدت هذه الأحداث، إذ كان في طريقه أول الأمر إلى مكة لتأدية فريضة الحج، فبقي سبع

---

(1) انظر ابن الأثير، الكامل، ج 5، 96؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 417.

(2) في «الأعتاب»، ص 107.

(3) ترجم E. Maqueray، ص 121 ـ 127، «السيرة وأخبار الأيمة»، أبو زكريا (*La Chronique d'Abu Zakariya*) وقام R. Letourneau بترجمة جديدة في *R.A.*، 1960، رقم 104، ص 155 ـ 158. ونقل الشماخي في كتاب السير، ص 159 ـ 161، عن أبي زكرياء، بخصوص هذه الأحداث. وتعرض ابن الصغير، في كتابه «أخبار الرستميين»، ص 16 ـ 17، بإيجاز كبير، لهذه الأحداث، بدون تفاصيل ولا معلومات زمنية. فذكر أن عبد الوهاب شعر بقوته إلى حد أنه هجم على طرابلس. وروى الدرجيني أيضًا في «الطبقات»، حصار طرابلس.

سنوات قضاها في الدعوة والتدريس، بعد أن حوله علماء الإباضية المحليون والشرقيون عن قصده، خشية على حياته. ونحن محمولون على الشك في هذه الرواية للأحداث، تلك الرواية التي اكتست صبغة إخبارية دينية واضحة إلى حدٍّ ما[1]. وقد أيّد ابن خلدون رواية ابن الأثير[2] الذي أوضح ببساطة أكبر وبصورة منطقية أهم، قائلاً: «وبلغ خبر هزيمة البربر إلى عبد الوهاب بن عبد الرحمان بن رستم، وجمع البربر، وحرضهم، وأقبل بهم إلى طرابلس، وهم جمع عظيم، عصبًا للبربر ونصرة لهم». فحاصر المهاجمون طرابلس، وحوصر عبد الله في المدينة، فسد باب زناتة، وخرج عدة مرات من باب هوّارة[3]. وتمادى الحصار حسب رغبة المهاجمين الذين توقعوا بلا ريب الحصول على انتصار أسرع وأقوى. وقد ألحت سيرة الإباضيين لأبي زكرياء على ضراوة القتال ومصاعبه. وجاء في السيرة المذكورة أن المهدي[4] أحد كبار علماء الفرقة، استشهد في تلك المعركة. ويبدو أن الخطط الحربية المرسومة في سرية كبيرة، قد كشفت سريعًا من جهة أخرى، ووصل الأمر إلى حد اعتبار الجواسيس في كل مكان. فروي أن الإمام حدد لذلك عدد مستشاريه أكثر فأكثر، حتى لم يعد يتشاور إلا مع شخص واحد،

---

(1) سيرة أبي زكرياء جديرة فعلاً بدراسة مماثلة للبحث الذي خص به R. Brunschevig تأريخ ابن عبد الحكم. ولربما هنا أيضًا، أكثر مما كان عند ابن عبد الحكم، تفوقت المشاغل الفقهية والتقريضية، وصبغت روايات الأحداث. ويتعلق الأمر في صورة الحال، كما شعر بذلك Masqueray (*Chronique d'Abu Zakaria,* p. 125, I)، بتوضيح الظروف التي لم تعد فيها فريضة الحج واجبًا فرديًا، حتى في نظر الإباضيين المتشددين، بل يمكن التفويض في أدائها. وتشهد الصورة التي سلم فيها الإمام الأموال اللازمة إلى شخص آخر، ليقوم مكانه بأداء فريضة الحج، وتفصل بصورة حاسمة، المسألة في نظر جميع أتباع هذه الفرقة. وفي الوقت نفسه، بقي الإمام يدرس طيلة سبع سنوات، للذكر الحسن الواضح ـ يجب ملاحظة حتمية هذا الرقم ـ في قبيلة نفوسة، فيقوم على هذا بنفسه بأعظم صنيع في نظر الإباضيين.

[انظر «السيرة وأخبار الأئمة» تحقيق عبد الرحمان أيّوب، تونس، 1985].

(2) الكامل، ج 5، 157، وانظر ابن خلدون في «العبر»، ج 4، 421، وج 6، 286 ـ 287.

(3) لم يزل هذا الباب موجودًا في القرن السادس عشر، في عصر التجاني الذي تحدث عنه في «الرحلة» (ص 245 وص 264 و 268)، وانظر أيضًا الترجمة الجزئية لهذا الكتاب التي قام بها Rousseau (*J.A.*, 1853, I, 149). وجاء بالعبر لابن خلدون: «وسدّ عبد الوهاب باب زناتة، وكان يقاتل من باب هوّارة، ثم جاءه الخبر بوفاة أبيه. . .». هذه رواية مستحيلة، لأن الضمير في (أبيه) يعود من الوجهة النحوية على عبد الوهاب. وبالفعل، كان الأمر متعلقًا بموت إبراهيم الأول والد عبد الله فوجب تصحيح عبارة «وسد عبد الله باب زناتة. . .»، طبقًا لرواية ابن الأثير (الكامل، ج 5، 157)؛ والشماخي (السير، ص 161). وانتقل الخطأ المطبعي إلى ترجمة N. Desvergers (ص 93)، وأدى الأمر بـ Fournel (*Berbers,* I, 470) إلى رواية الأحداث بصورة خاطئة. وفضل Vonderheyden (*Berbérie,* pp. 41 et 90) أن لا يتحدث عن تفاصيل هذه الرواية.

(4) أصيل نفوسة، قام بدور كبير لمقاومة الواصلية. انظر، أبو زكرياء، السيرة، (*R.A.*, n° 104, p. 146-155).

هووزيره مَرْوَز بن عِمْران. ولما يئس من الأمر، قال لأتباعه أن تراجعوا، فلن أضرب الحصار على المدينة برجل واحد[1]. وجملة القول، وكما كان يرمي إليه صاحب السيرة، فقد منع الله النصر على الإباضيين، رغم حضور الإمام بينهم، بسبب سيرتهم المشينة.

ويمكن أيضًا تصور تأويل أقل صبغة ما ورائية وأكثر بساطة تأريخية. فقد كان المغيرون يتركبون من أهل بلد طرابلس وجبل نفوسة، وكل بربر الناحية وغيرهم[2]. ولم يكونوا في الواقع مستعدين إلا قليلاً لحرب الحصار. ولم يكن بإقليمهم مدن حقيقية، وكانوا متعوّدين على الصحراء، وعلى الغارات الشديدة الخاطفة، وكانوا يجيدون يقينًا المعارك في الأراضي المنبسطة، وكانوا قادرين على أن يهزموا جيش ما شرّ هزيمة، بفضل هجمات خاطفة قوية، غير أنهم لا يحسنون الاستيلاء على مدينة منيعة الحماية، وفي إمكانها تحمل حصار طويل، لأنها كانت تمون عن طريق البحر بيسر. ولنتذكر أن أول عمل قام به البربر لما دخلوا طرابلس المرة الأولى، إثر عبد الله، كان تهديم الأسوار، ولم يبقوا عليها لاستخدامها في الدفاع عن أنفسهم.

وكان الوضع على هذا النحو لما توفّي إبراهيم، يوم الاثنين في 21 شوال 196/5 جويلية 812. فقد أكّد ابن الأثير[3] أن الرسول المكلف بنقل الخبر إلى طرابلس أسره البربر وقدم إلى الإمام الذي بادر بإعلان الخبر، فأبلغه المنادي إلى علم عبد الله الذي استعد للرحيل عاجلاً إلى القيروان، وأسرع عند ذلك إلى إبرام الصلح.

وقد اعتمد Fournel[4] مغاليًا هذه الرواية للأحداث، وكذلك Vonderheyden[5]، مع أنها لم تكن ثابتة تمامًا. ولم تذكر سيرة الإباضية التي كتبها أبو زكرياء هذه الأحداث قط، ومن باب أولى، فإنها لم تتحدث عن النصر، خلافًا لكل احتمال. وهي توحي كذلك بوضوح بأن القضية فشلت وأن الإمام عاد إلى جبل نفوسة، بعدما يئس من اغتصاب المدينة عنوة[6]، إذ كان يرى أن صفوف جنده امتلأت بالجواسيس والخونة الذين كانوا

(1) أبو زكرياء، السيرة، (*R.A.*, n° 104, p. 157).

(2) أبو زكرياء، السيرة، (*R.A.*, n° 104, 1960, p. 157).

(3) روى ابن الأثير في «الكامل» هذا الحديث بمفرده (الكامل، ج 5، 157). إلا أن ابن خلدون قال: «ثم جاءه الخبر بوفاة أبيه» (يعني عبد الله)، (العبر، ج 4، 421). لم يورد أبو زكرياء هذا الحديث الذي كان له أن يفتخر به لصالح الأباضيين، لو بلغ إلى عمله.

(4) *Berbers*, p. 470.

(5) *Berbérie*, pp. 42 et 90.

(6) أبو زكرياء، السيرة، (*R.A.*, n° 104, 1960, p. 157).

يخبرون العدو بخططه. ومن جهة أخرى، نعلم بالخصوص، بفضل شهادات متطابقة[1]، أن عبد الله لم يستعجل أبدًا في الرجوع إلى القيروان، حين علم أن والده توفّي، كما أسلفنا، في 21 شوال 196/5 ـ 7 ـ 812. وقد أبدى الأمير بطئًا عجيبًا، إذ قضى قرابة أربعة شهور لبلوغ العاصمة التي لم يدخلها إلا في صفر 197/23 أكتوبر ـ 20 نوفمبر 812. وإذا ما تذكّرنا صعوبات خلافة الملك في البلاطات في العصر الوسيط، وجو الدسائس والريبة التي تجري فيها، لا يمكن إلا أن نعجب لقلة إسراع[2] عبد الله في الرحيل إلى القيروان. ويجب الاعتقاد أن مشاكل ذات خطورة قصوى لا يمكن تأجيل حلها، قد حتمت على الأمير الجديد البقاء على عين المكان وسبقت الاهتمام المشروع بالذهاب لتلقي ميراث والده. فبدل أن يتخلص «من أعدائه ويبرم معاهدة سلم هي مشينة لا محالة»، كما اعتقد ذلك Vonderheyden[3]، كان من حكمة عبد الله الأول أن بقي مدة طويلة على عين المكان في ظروف دقيقة لإنهاء النزاع، وإعادة النظام إلى نصابه في تلك الناحية.

والواقع أنه لم تتح للبربر أية فرصة للاستيلاء على المدينة، إذ أنهم لا يملكون البحرية والفنيات الخاصة، ولم يأمل الأغالبة الوصول إلا إلى تركيز نفوسهم بصورة واقعية دائمة في داخل البلاد التي يعسر دخولها وقد كانت تنتمي إلى فرقة الإباضية. ولذا، انتهى القتال بلا انتصار، ونحن نجهل أصلاً تعقيداته وأطواره، كما كانت تفرضه بكل بساطة طبيعة البلاد والأسلحة. ورضي الجانبان بنص المعاهدة التي مكّنت عبد الله من الاحتفاظ بمدينة طرابلس والسيادة على البحر، والتخلي عن داخل البلاد للبربر. وقد كان من شأن هذا الاتفاق أن يرضي الجانبين، إذ كان يساوي أصلاً العودة إلى الوضع السابق.

---

(1) النويري، النهاية (ج 2، 66 ـ 67)؛ وابن خلدون (العبر، ج 4، 422)؛ و«الأعمال» لابن الخطيب في (*Centenario Amari*, II, 434-435) أكدوا بالفعل أن عبد الله لم يعد إلى القيروان إلا في صفر 197/ أكتوبر ـ نوفمبر 812، أي بعد 4 أشهر من موت والده. وأرخ ابن عذاري هذا الحدث بسنة 197 (البيان، ج 1، 97) دون أن يذكر الشهر، ولم يورد ابن الأثير أي تاريخ (الكامل، ج 5، 157).

(2) هذا الأمر لم يمنع Fournel أن يقول (*Berbers*, I, 470) بشأن عبد الله الذي علم بخبر وفاة والده: «ولم يفكر الفتى الأغلبي منذئذ إلا في التفاوض في الصلح، ورغم أن الشروط التي وردت في معاهدة السلم التي نجح في إبرامها، نصت على احتفاظه بطرابلس وبالسيادة على البحر، فقد تخلى عن بقية أراضي طرابلس لأمير بني رستم. فدفع غاليًا ثمن ما أرضى به نفاذ صبره لتولي ملك إفريقية، إذ كان يخشى بغير أساس أن يستولي أخوه زيادة الله على الحكم، بينما كان هو يقاتل هوارة».

(3) *Berbérie*, p. 42.

وهكذا، انتصرت الحكمة تحت تأثير الضرورة. فرغم تدخل الإمام الرستمي بنفسه، لم يكتس النزاع شكل الحرب بين الإمارتين، أي إمارة تاهرت وإمارة القيروان اللتين كانتا ترغبان معًا في تلافي الشر، فالأولى كانت تشلها الخصومات الداخلية والشقاقات، أما الثانية، فقد تغلّبت منذ حين بشق الأنفس على ثورة خطيرة للجند.

لا شكّ أن الأيام الأخيرة التي عاشها إبراهيم الأول قد كدّرتها بعض الخيبات. إلا أن الأمير المتوفى لم يترك لخلفه إمارة مصابة أو سلطة منتقصة وغير ثابتة. ذلك أن الرجات الحتميّة التي كانت تصحب لا محالة قيام الأنظمة الجديدة، قد تمّ التغلّب عليها في نهاية الأمر بصورة طيبة إلى حد ما، وبأقل التكاليف، وتمخضت عن عشر سنين من السلم التي تمتع بها أبناؤه.

عبد الله الأول
(21 شوال 196ـ 6 ذو الحجة 2/501 يوليـو 812ـ25 يونيو 817):

خلف حينئذ أبو العباس عبد الله الأول والده بلا مصاعب ولا مشاكل، فتمكن، كما أسلفنا، من إعطاء الأسبقية للقضايا الإقليمية وقضايا الحدود، بينما كانت أزمة الخلافة قائمة تمامًا، وهذه علامة ثابتة على النظام والاستقرار الداخلي، وقد أكّد الرواة بالإجماع على الهدوء الذي اتصف به حكمه، قال ابن خلدون[1] موضحًا هذا الأمر: «بما مهد له أبوه». فاستفاد عبد الله من ذلك، ولعله بالغ فيه كذلك.

لقد شارك في تسيير شؤون الدولة كل المشاركة، لما كان أبوه على قيد الحياة. فواصل لذلك سياسة تدعيم الدولة التي مارسها أبوه، لكنه تصلب فيها، إذ بدا له بلا ريب أن الظرف ملائم، بعد إخضاع الجند وفض قضية طرابلس، للقيام بخطوة أخرى لتقمص سلطة الحاكم المطلق.

فقد ذكر ابن الخطيب[2] في حكم يبدو أنه عرف كيف يضع شخصية عبد الله الأول في إطارها الصحيح، أن الأمير كان «سديداً، قائمًا على أمره جمّاعًا للأموال».

وقد مارس يقظته ونشاطه ضد الثوار القدامى ومخاطر اندلاع ثورات جديدة. وكان مطلعًا كل الاطّلاع على حقيقة الوضع، بفضل ماض قريب العهد، لعب أثناءه دورًا

---

(1) العبر، ج 4، 422.

(2) في «الأعمال» (*Centenario Amari*, II, 434).

لا يستهان به. وحالما تسلّم مقاليد الحكم، جدد عبد الله الأول الأمان لعمران بن مجالد المعروف، والذي سبق الحديث عنه ـ وهذا صنيع حكيم ومهدىء لا شك أنّ أباه لم يكن لينكره عليه ـ وأسكنه بالعباسية مدينة الأمير، وقرّبه منه في القصر بالذات، بقصد تبجيله بلا ريب، لكن أيضًا وبالخصوص ربّما لمراقبته بصورة أحسن. وكشفت الحراسة والوشايات، عن حق أم عن باطل، عن موقف غامض للثائر الذي عفي عنه، وعن علاقات مريبة، لا سيما منها الاتصالات بالضباط. فلم يتردد الأمير في الأمر بقتله غيلة، في أول محرم 200/ 11 أغسطس 815[1]، طبق العادات المعمول بها في ذلك العصر، وفي صورة مماثلة: أي بأن دعاه على حين غرة، وأمر مولى وقف في مكان مناسب، مزودًا بالأوامر اللازمة، بضرب عنقه فجأة[2]. فتأثّر المفسر الكبير يحيى بن سلاّم الذي قام بدور بارز في التفاوض للحصول على الأمان، من هذا السلوك، وفضل مغادرة البلاد[3].

واشتغل الأمير بالجباية لتعبئة خزائنه بالمال. وقد برهن عبد الله الأول عن يقظة أكبر في هذا الميدان. إذ علّمته التجربة أن الخزائن الخاوية يمكن أن تفضي بالدولة إلى شافة الهاوية، فالمال كفيل بإنقاذ أسوإ الأوضاع بمعجزة. فقرر قبل مدة من موته، أن يقوم بإصلاح جبائي من شأنه أن يضمن للدولة مداخيل ثابتة مهمة. فعزم على استبدال العُشُر المرتبط بالمحاصيل، أي الخاضع للتقلبات المناخية بصورة خاصة في إفريقية، نظرًا إلى التغييرات الطارئة على الأحوال الجوية بصورة كبيرة من سنة إلى أخرى، وتعويضه بجباية عقارية ثابتة تقدر بثماني دنانير عن كل مساحة قابلة للحرث «جوز»[4] من طرف دواب الحراثة سوار أثمر الزرع أم لا. فتأثر الأهالي بهذا الإجراء تأثرًا كبيرًا. وقد كانت إفريقية بالفعل بلدًا زراعيًا أساسًا. ولذا، تفاقمت القطيعة التي حصلت بين قصر

---

(1) ورد هذا التاريخ في «كتاب العيون»، ص 352.

(2) انظر «الكامل»، ج 5، 105، لابن الأثير؛ والنهاية، للنويري، ج 2، 66؛ و«الحلة»، ص 240 ـ 241 لابن الأبار؛ وكتاب العيون، ص 352.

(3) انظر ابن الأبار، الحلة، ص 241؛ والمالكي، الرياض، ج 1، 123. توفي يحيى بن سلاّم في مصر لدى عورته من الحج في ذي الحجة 200/ جويلية 816.

(4) ذكر ابن الأثير في «الكامل» (ج 5، 184) أنه حدد 18 دينارًا عن كل فدان! وقال ابن عذاري في «البيان» (ج 1، 95) إنها 8 دنانير عن كل قفيز (انظر حول هذا الكيل M. Legendre, *Mesures Traditionnelles*, pp. 44-49)، وقال النويري في «النهاية» (ج 2، 67) إنها 8 دنانير عن مساحة حرثها جوز من دواب الحراثة. (انظر حول هذه المساحة R. Brunschevig, *Berbérie*, II, 253). وقال ابن خلدون وابن الخطيب بغموض أكبر إن عبد الله الأول أراد فرض مظلمة كبرى.

العباسية والقيروان، أي بين السلطة وجموع أهالي المدن، وقد استقرّ هذا الوضع، كما أسلفنا، في عهد إبراهيم الأول ذاته، وتفاقم بانفصال جديد عن عالم الريف. فانضافت هذه المرة إلى الأسباب الدينية الرئيسية التي كانت متعلقة بكره أيّة سلطة لا تجسم المثل الإسلامي الخاص بالتقشف والتزهد كما يتصوره الفقهاء، دواع ملموسة ومحسوسة أكثر بصورة مؤلمة، اكتست طابعًا اقتصاديًا، وخرقت كلها بصورة صريحة الشريعة الإسلامية السمحة.

فتأثر الرعايا تأثّرًا عميقًا وشعروا بما لحقهم في ظروف حياتهم بالذات، ووجّهوا بعثات إلى الأمير من جميع مناطق إفريقية بلا شك، لمحاولة ثنيه عن عزمه، وإقناعه بجور صنيعه وما ستترتب عليه من عواقب وخيمة في الدنيا والآخرة. وقد دونت كتب التأريخ بالخصوص، لأسباب وعظية جلية، قصة وفد الجزيرة (الوطن القبلي حاليًا)، الذي كان يقوده ولي من تلك المنطقة خلد التأريخ اسمه، إذ نُسِبَت إليه وفاة الظالم استجابة لتضرعاته. وهذا الولي هو حفص بن حُمَيْد[1] الجَزَري الذي قدم على رأس الأعيان والصالحين من منطقته، لإقناع الأمير بالتخلي عن عزمه. فخاطبوا الأمير بلغة الوعظ، ونبّهوه إلى أن هذه الدنيا فانية، وأشار إلى العذاب الذي ينتظر الأمراء الظالمين، واعتمدوا كثيرًا على حجج دينية. ملاحظين له أن خيرات الدنيا لا تقهر الجور. وبالفعل، ألم يقل الله: ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾[2]افكان قولهم بلا جدوى. ولم يستجب الأمير للتوسلات ولا للتوبيخات. وفي طريقه إلى القيروان خائبًا، توجّه الوفد إلى الله. وصلّى في مصلّى رَوْح[3]، كما قال ابن عذاري[4]، وتضرع إلى الله بنجدة خلقه.

وتوفي الأمير بعد ستة أيام، من أثر دمّل تحت أذنه. «وقال من حضر غَسْلَه أنّه، لما كُشف عنه ثيابُه، ظُنَّ أنه عبد أسود بعد جماله، وذلك بسوء فعاله»[5]. وهكذا، توفي عبد الله الأول يوم الخميس في 6 ذي الحجة 201/25 يونيو 817، ومن المحتمل أنه قد أصيب بداء الجمرة، فترك في ذهن رعاياه صورة وذكرى طاغية عديم الشفقة ذي روح شرّيرة.

---

(1) سماه ابن الأثير فقط (الكامل، ج 5، 184) حفص بن عمر.

(2) سورة الرعد، 11.

(3) انظر أعلاه، الملحوظة رقم 54.

(4) البيان، ج 1، 96.

(5) المرجع السابق.

لكن عهده القصير كان زاهرًا. فقد لاحظ ابن الأثير قائلاً: «وكانت أيامه أيام سكون ودعة. وبقي أميرًا رخي البال، وادعًا والدنيا عنده آمنة»[1]. لكن هذا الأمير الذي لم يكن أسوأ سيرة من غيره، قد عُرِف عنه أنه «كان من أجمل الناس وجهًا[2]، وأقبحهم فعلاً، وأعظمهم ظلمًا»[3]. يصعّب العفو فعلاً، ويعسر من باب أولى تناسي الأمير، إذا ما لحق المال ضيم. فوجب لإدراك تعاقب الأحداث، القول إن الهوة التي كانت تفصل في عهد عبد الله الأول، الدولة الأغلبية عن الشعب، لم تنفك تتسع، وأن القطيعة ما انفكت تتفاقم.

زيادة الله الأول

(6 ذو الحجة 201ـ 14 رجب 223/25 يونيو 817 ـ 11 يونيو 838):

بويع أبو محمد زيادة الله بن إبراهيم بن الأغلب بالإمارة «ساعة»[4] لفظ شقيقه عبد الله الجميل أنفاسه. وكانت السنوات الخمس الأولى من حكمه هادئة. قال ابن الأثير[5]: «ولما مات ولي بعده أخوه زيادة الله بن إبراهيم وبقي أميرًا رخي البال وديعًا، والدنيا عنده آمنة».

وقد كان الميل إلى تسويد ذكراه كبيرًا[6]، وكانت تنشئته تبدو فعلاً مهيّأة لحياة

---

(1) الكامل، ج 5، 105 و 157.

(2) كان يدعى عبد الله الجميل. انظر ابن الأبار في «الحلة»، ص 252.

(3) ابن عذاري، البيان، ج 1، 95.

(4) ابن عذاري، ج 1، 96، أي ليلة الخميس في 6 ذي الحجة 201/25 ـ 6 ـ 817، وهو تاريخ وفاة عبد الله الأول. إلا أننا نجد بعد ثلاثة أسطر في «البيان»، ما مفاده: «بويع يوم الجمعة لسبع بقين من ذي الحجة». يعني ذلك أن شهر ذا الحجة لسنة 201 عد 30 يومًا، فوافق 24 من الشهر، وهو يوم الاثنين. ولا يتصور فضلاً عن ذلك أن مبايعة زيادة الله الأول لم تتم إلا بعد 18 يومًا من موت عبد الله. ولذا، يجب تصحيح نص «البيان»، وتعويض «بقين» بـ «خلون». ولذلك، يقابل 7 ذو الحجة، يوم الجمعة، ويوافق غداة موت عبد الله الأول. وقد ذكر كتاب العيون (ص 254 ـ 255) من جهة أخرى أن «زيادة الله الأول بويع من الغد، أي يوم الجمعة في 7 ذي الحجة»، وهذا يؤيد الاستنتاجات السالفة.

(5) الكامل، ج 5، 184. ونقل E. Fagnan (*Annales*, p. 182) هذه الفقرة على النحو التالي: «خلفه أخوه زيادة الله بن إبراهيم، وهو أمير عديم الأخلاق، كان يطمئن إلى معاشرة الخلعاء». واعتمد Vonderheyden هذه الرواية، ونقل ترجمة Fagnan (*Berbérie*, p. 212) ، فاعتبر زيادة الله الأول «سكيرًا متهورًا لكنه كان رحيمًا».

(6) انظر Fournel (*Berbers*, pp. 480-496). تحدث Vonderheyden عن «هذا الأمير الفاسد السكير الظالم» =

بهيجة فارغة في البلاط، أكثر من أن تكون قد أعدته للقيام بمهام الحكم. فقد تربى أخوه عبد الله تربية عسكرية، بينما قام بتأديب زيادة الله البلغاء. قال ابن الأبار[1]: «وكان أبوه إبراهيم بن الأغلب، إذا قدم عليه أحد من الأعراب والعلماء بالعربية والشعراء، أصحبهم ابنه زيادة الله هذا، وأمرهم بملازمته. فكان أفضل أهل بيته، وأفصحهم لسانًا، وأكثرهم بيانًا، وكان يعرب كلامه ولا يلحن دون تشادق ولا تقعّر. ويصوغ الشعر الجيد». ومجمل القول، كان زيادة الله الأول ظريفًا تحلّى بكل ما أحبته وفضلته الطبقات المسلمة المثقفة في العصر الوسيط.

كان يحب نظم الشعر بالخصوص. إلا أنه كان ينكر أن يكون مؤلفًا للقصائد، فكان يخفي إنتاجه الأدبي، وذلك تدللاً وأيضًا لأنه لا يليق بالأمير أن يكون شاعرًا، خاصة في الغرض المحبب لديه. ويذكرنا شعره الذي دون منه ابن الأبار[2] بعض العينات، بشعر المولدين، خاصة شعر بشّار. إذ كان شعره يتضمن النسيب اللطيف الذي عرف به الظرفاء في القرن التاسع والوصف المتكلف المكرر، وشيئًا من التحذلق الذي لا ينفي حتمًا صدق المشاعر.

وكان زيادة الله الأول ميالاً بوضوح إلى الملذات والخمر، مثل جميع الشعراء العرب في عصره[3]. وهو لم يجدد أبدًا شيئًا في هذا الباب، لا سيما في البلاط. ويمكن الافتراض أنه لو عاش عبد الله الأول، لرضي بذلك زيادة الله، رغمًا عن بعض الخدشات التي كانت ستلحق بكبريائه، إذ لربّما قنع بحياة الأمير الظريف المحب للشعر اللطيف.

وبالفعل، كان زيادة الله الأول غير طامع في الحكم بأيّ ثمن، بل إنه اتصف بالولاء الفائق - الذي لاحظه لا محالة جميع الرواة - تجاه أخيه، فقدم إليه خدمات معتبرة جدًا،

= (*Berbérie*, p. 91)، وحاول بعد ذلك أن يشرح سيرته اعتمادًا على سكره أساسًا (ص 211 - 213).

(1) الحلة، 252 - 253. انظر أيضًا النويري في «النهاية»، ج 2، 73 - 74؛ وابن الخطيب في «الأعمال» (*Centenario Amari*, II, 435).

(2) الحلة، ص 256.

(3) يجب أن يلاحظ في هذا المقام، لتقدير الوضع تقديرًا صحيحًا نزيهًا، أن المشروبات المختمرة والكحولية لم تكن محرمة كلّها، خلافًا للرأي السائد اليوم، فقد كان السكر في العصر الوسيط حلالاً مُحَلَّلاً. وكان زيادة الله الأول ميالاً بوضوح إلى الشراب، فكان يجب أن يجتمع في بلاطه الفقهاء الممثلون للاتجاهين المتعارضين، ويثير بينهم المناظرة في موضوع يبدي بخصوصه اهتمامًا رئيسيًا. انظر صنفًا من ندوات النقاش من هذا القبيل في «المدارك» لعياض، ترجمة عبد الله بن أبي حسن اليَحْصُبي، وانظر أيضًا «الرياض» للمالكي، ج 1، 202 - 203.

لكن كان لزيادة الله من الأسباب ما حمله ربّما على ذم عبد الله. فقد استلم فعلاً لفائدته تركة والدهما بخشوع، وسلما إليه كاملة بكل صدق عند عودته من طرابلس، حيث كان منغمسًا في حل قضية شائكة عسيرة. إلا أن الإغراء يكون كبيرًا، بوجه عام، عندما يتولى المرء مقاليد الحكم طيلة عدّة شهور بالنيابة، للعمل على الاحتفاظ به، لا سيما إذا كان له ما يسمح بالمطالبة بالعرش. ويبدو أنّ زيادة الله الأوّل لم يتأثر تمامًا بمثل تلك الإغراءات المعهودة في بلاطات العصر الوسيط. فاستأنف حياة الفراغ الخاصّة بأبناء الذّوات، وتحمّل عن طيب خاطر الإهانات التي تعرّض لها، كما أكّد ذلك الرّواة.

وقد أثار عليه أخوه من الأب عبد الله بوجه خاصّ حفيظة حاشيته وتفنّن في إيذائه. فهل هذه كراهية طبيعية لأخ أرفع منه ثقافة، قد أسعفه الحظّ كثيرًا، وكان مطبوعًا بطبع مغاير، وفضلاً عن ذلك أنجبته أمّ ولد، هي جلاجل المعروفة التي كان قد وهبها اللّيث بن سعد في مصر لتلميذه إبراهيم بن الأغلب؟ وهل هذه عداوة مفهومة جيّدًا بسبب خلاف محتمل كان من شأنه أن يلحق الضرر بمصلحة الذريّة الأصليّة؟ ومن المحتمل أن تكون كلّ هذه الأسباب قد اجتمعت فترتّبت عليها تلك الإهانات التي أبرزها الرواة الذين كانوا ينقّبون دومًا وأبدًا عن حكايات وأحاديث من هذا القبيل، لكنها لم تتمخّض في الواقع إلا عن نتائج محدودة جدًّا، فضلاً عن كونها قد أفسحت المجال وقتئذ للأقاويل في البلاط. وبالخصوص فقد خلف زيادة الله الأول أخاه بلا صعوبة ولا صدام. والواقع أنّ بعض الأقرباء، وهم: ابنا الراحل، أبو الفهر محمد، وأبو الأغلب إبراهيم، وأخوه من الأمّ الأغلب، قد فضّلوا التماس الرحيل إلى المشرق لأداء مناسك الحجّ، واحتاطوا بعدم التسرّع في العودة. لكنّنا سنجدهم بعد ذلك بإفريقية في عهد زيادة الله الذي استدعاهم[1] لما بدأت المحن، فتولّوا قيادات هامّة وخدموا الأمير بصدق[2].

---

(1) انظر ابن خلدون، العبر، ج 4، 422. ولنشر بالمناسبة إلى أن أبا فهر محمد، سماه المؤلف، أبا محمد بحر، وهذا محض خطأ من الناسخ. وجاء في الكتاب أيضًا أن زيادة الله الأول استوزره أخاه الأغلب، وهذا خطأ. انظر العبر، ج 4، 423. يتعلق الأمر بغلبون الذي سيأتي الحديث عنه.

(2) مثل أبي الفهر محمد الذي قاد فتح صقلية. انظر ابن عذاري، البيان، ج 1، 104 ـ 105.

الفتنة الكبرى
النزاع بين الأمير والجند

التمهيد للفتنة ــ زياد بن سهل:
207/822 ـ 823:

وهكذا، لم يحدث أي تصدع خطير في بناء الدولة التي كانت في حاجة إلى الجميع، وإلى كامل قدرتها، وكامل وحدتها لمواجهة الخطر الذي كان تارة كامنًا وطورًا حادًّا، ولم ينفك يهدد الأغالبة منذ أن تولوا الحكم. وقد كان هذا الخطر متمثلاً أساسًا في الجند. ولم يكن النزاع القائم بين الجند والسلطة حديث العهد. بل كان بمثابة الهدية التي وجدها الأغالبة بإفريقية في المهد، إن صح القول. ولم يمكن ضمان أي استقرار قبل حل هذا النزاع.

واصل زيادة الله الأول العمل بسياسة من سبقه، لكن زاد في الجملة في تصلبها، بعدما مارس بنفسه تجربة فشل فيها مسلك الاعتدال. فتجاوز بذلك وبوضوح كبير، الاحتياطات والمرونة والمراوغة التي استخدمها والده في الماضي، وهي وسائل تبين بعد التحليل أنها لم تعمل إلا على تأخير ساعة الإصداع بالحقيقة، دون أن تحل المشكل. ولربّما كان في الإمكان حل هذه القضية بطول المدة، بصورة تنسجم ومصالح البلاد والدولة، رغم تشعبها الهائل، لو أن أخلاف إبراهيم الأول عرفوا كيف يستخدمون مهارتهم، والتمسك خاصة بالصبر، كما كان الأمر بالنسبة إلى قائدهم. لكن الأمر لم يكن على هذا النحو، فلحق الضيم تأريخ الأغالبة بأكمله.

لقد تشبّع فكر زيادة الله الأول بذكريات الماضي، وامتلأ بالتخوفات على المستقبل، فعزم على تطبيق سياسة القوة في نهاية الأمر. فلئن فضل إبراهيم الأول نفي الأشخاص غير المرغوب فيهم فتلافى إسالة الدم، إلاّ أن ابنه أساله

أنهارًا[1].

قال النويري[2]: «أغلظ على الجند.. فسلك فيهم غير سبيل أبيه». والحقيقة أن هذه الطريقة لم تحل شيئًا حين تولّى الحكم، ولم يشعر بأنه يمكن أن تؤدي إلى نتيجة. إذ لم يحصل إبراهيم الأول بالفعل على أن يلتحق الجند بصفّه تمامًا وبلا نوايا مبيتة، ولم يتغلب عليه أو يخضعه. إنه استماله فقط... لحين. ولم يفضّ النزاع. واعتبر زيادة الله الأول أن وضعه أحسن، وظن أنه قادر على فضّه بحدّ السيف، وذلك بأن تمادى بإصرار وإلى النهاية في السبيل الذي أرشده إليه عبد الله الأول. فتسبب في انفجار كاد أن يودي به.

قال ابن خلدون[3]: «فاتحة الخلاف زياد بن سهل بن الصقلية، خرج سنة سبع ومائتين». أما بخصوص زياد بن سهل، فليس لنا من علامة سوى اسمه، لتوضيح أصله ونوع عمله. كان ابنًا لصقلية حسب ابن خلدون وابن عذاري[4]، ولربّما كان ابن الصقلبية حسب ابن الأثير[5]. وعلى كل حال، لم يكن ثائرًا من أصل عربي صميم، ولا يمكن ربط حركته بالعصيان المزمن الذي لازم الجند. بل إن الأمر كان يتعلق بأحد ضباط الحرس، إذا ما رمنا الاعتماد على عامل الجنس، أي أنه كان أحد الموالي المنحدرين من فئة هامة من العبيد المعتوقين الذين أراد الأغالبة تكليفهم بأمر خدمتهم والسهر على أمنهم كأكثر الأمراء المسلمين المعاصرين لهم، وذلك لعدم ثقتهم في رعاياهم وخاصتهم المضطربين من العرب. ولذلك، كان هذا العصيان قليل الخطورة، بسبب الصدى الضعيف الذي ربما تركه في البلاد، والعطف الضئيل الذي ربما لاقاه. وعلى كل، فقد قضي عليه بدون عسر. لكن هذه الانتفاضة كشفت على أن الداء الذي أصاب الجند، قد امتد ولو جزئيًا إلى حرس المرتزقة من السود وغيرهم الذين أراد الأغالبة، حال انتصابهم في الحكم، أن يجعلوا منهم الدرع الواقي لنظامهم، من السيف المسلط من طرف محترفي الحرب والفوضى، وهو سيف لم ينفك يرتعد منه الولاة والأمراء الماسكون بزمام الأمر في القيروان منذ عدة عقود.

---

(1) انظر ابن عذاري، البيان، ج 1، 96؛ والنويري، النهاية، ج 2، 68 ـ 69.
(2) النهاية، ج 2، 68.
(3) العبر، ج 4، 423.
(4) البيان، ج 1، 96 و 97.
(5) الكامل، ج 5، 185، لربما لم تكن الروايتان المختلفتان سوى اختلاف في قراءة نفس الكلمة.

إن هذا الثائر الذي لم نعلم شيئًا عن دوافعه وقد شق عصا الطاعة في فحص أبي صالح[1] ـ حيث كان يقاتل؟ أو يرابط؟ أو كان فقط في طريقه إلى وجهة ما؟ ـ اتجه إلى باجة واقتحمها لبضعة أيام. ولنفهم موضوع الرهان جيدًا، والغرض الذي كان يرمي إليه، يجب علينا أن نتذكّر أن المدينة لم تكن تشبه في شيء المركز الفلاحي الهادئ المتواضع الذي هي عليه اليوم. وقد احتفظت باجة[2] التي كانت تُسمّى Vaga باللغة اللاتينية، بتحصيناتها البيزنطية التي بقيت سليمة تقريبًا في ذلك العصر. وكانت باجة حصنًا هامًا يقع في بلد غني، فكانت تكتسي بلا ريب مزايا محققة في نظر ثائر مقدام. وقد ظن زياد بن سهل أنه يمكن بلا ريب الاستيلاء بسرعة وبغتة على المدينة والتحصن بها. لكن الحامية دافعت عن الموقع، خاصة الأبناء[3] الذين قاموا بشن هجوم مظفر، وهزم الثائر الذي لم يقدر على احتلال باجة والتحصن فيها في الأبان، بسرعة فائقة من طرف جيوش زيادة الله الأول بقيادة سالم بن سوادة[4] ابن عم الأمير، وقد أسرع إلى فكّ الحصار على

---

(1) راجع المالكي، ج 1، 37، بشأن فحص أبي صالح. هو سهل الفحص الواقع بين تونس وزغوان، وسمي كذلك تخليدًا لذكرى أحد قادة حسان بن النعمان الذي قيل إنه توقف به سنة 84، أثناء القيام بحملة على زغوان. كانت تحتلّ هذا الموقع مدينة طبربوماجوس. ودون ابن عذاري بمفرده (البيان، ج 1، 96) اسم المكان الذي جدت به انتفاضة زياد بن سهل، وتحدث عنه في موضعين، مرة أولى في شكل مدخل قصير خاص بتقدير عام لحكم زيادة الله الأول (البيان، ج 1، 96)، ومرة ثانية في سنة 207 (البيان، ج 1، 97). وفي رأينا، ترجع الأخبار الواردة في المقالتين ـ خلافًا للتحفظات التي أبداها E. Fagnan في ملحوظة على ترجمته لكتاب الكامل لابن الأثير (ص 182) ـ لنفس الثورة. وتحدث أيضًا ح.ح. عبد الوهاب (Un tournant de l'histoire aghlabide, *R.T.*, 1937, pp. 343-344) طبقًا لآراء E. Fagnan، عن ثورتين للجند العربي قادهما زياد بن سهل، إحداهما سنة 201، والثانية سنة 207. إلا أن كل المؤرخين أجمعوا على القول بأن مدة حكم زيادة الله اتسمت بالهدوء التام حتى سنة 207، تاريخ الثورة الأولى.

(2) انظر Ch. Diehl (*L'Afrique byzantine*, pp. 220-222, et 284). لقد بين المؤلف في ص 583، كيف أنه بعد سقوط قرطاجة، تجمعت سنة 695، «أشلاء الجيوش البيزنطية»، «في جهة بنزرت، محتمية بأسوار Vaga»، أي باجة التي احتفظت قطعًا بتحصيناتها لمدة طويلة، بعد زوال البيزنطيين.

(3) جاء بكتاب العيون، ص 368: «ثم خرج عليه جماعة من الأبناء فطردوه...» وأورد رواية أخرى في الحاشية، عوضت «الأنباذ» بـ«الأنبار»، يجب تصحيحها بـ«أبناء»، كما يخول ذلك الرسم والسياق. انظر أعلاه، الملحوظة رقم 45 و46، بخصوص «الأبناء» الذين سبق الحديث عنهم بطرابلس أثناء حدوث القلاقل سنة 189.

(4) لا شك أنه سالم بن سوادة بن سفيان بن سالم بن عِقال. وقد كان سوادة ابن عم لإبراهيم بن الأغلب بن سالم بن عقال، وسيأتي الحديث فيما بعد أيضًا عن ابن آخر لسوادة هو سفيان بن سوادة الذي قاد جيوش زيادة الله الأول في ظرف دقيق. وقد كلف أمراء الأغالبة بصورة عامة أبناء عمومتهم من سلالة سفيان بن سالم بن عقال، شقيق الأغلب، بقيادات مهمة.

المدينة وتطهير الناحية. وقُتِل أنصار الثائر وأعيد النظام إلى نصابه، لكن لحين فقط.

انتفاضة عَمْرو بن معاوية بالقصرين 208/823 ـ 824:

هل كشفت ثورة زياد بن سهل تصدعات النظام للجند؟ وهل رفعت القناع على أن جيش المرتزقة الذي يقوده الموالي والمعتبر مخلصًا إلى حدّ ذلك الوقت لم يعد يتصف بالولاء التام في الواقع؟ وهل استنتج من ثورة هذا المولى أن الوضع كان ملائمًا لاستئناف القلاقل، نظرًا إلى كون ولاء حماة الدولة كان محل ريبة؟.

وعلى كل حال، لقد بدأ بركان الجند، بعد هذه الإشارة الأولى المعلنة بالخطر ذاته، يدخل فجأة ومن جديد في فترة من النشاط الخطير، وذلك بعد أن هدأ منذ أكثر من عقد من السنين. وقد علل ابن عذاري والنويري[1] هذه الفورة المفاجئة، بالمعاملة السيئة التي سلطها الأمير على الجنود العرب. لكنهما لم يوردا أي اسم، ولم يذكرا أي مثال. فهل فكرا، عند عرض شرحهما، في المصير الذي خصص لعمرو بن معاوية؟ عند ذلك الحد، يحصل الالتباس بين العلة والنتيجة، إذ لا ننسى أنه، إذا فقد زيادة الله الأول بلا منازع، كل اعتدال، وأبدى كما سنرى ذلك، غلظة لا مراء فيها، فلم يكن ذلك بلا مقابل ولا سبب. لقد سبق العفو التام التفنن في العقاب.

وبالفعل، نجد سنة 208، ثائرًا قديمًا، كنا قد تعرفنا عليه، هو عمرو بن معاوية القيسي[2] الذي طالت أخباره كثيرًا في عهد إبراهيم الأول، وقد تولى القصرين التي ولاّه عليها زيادة الله الأول[3]. ولنلاحظ أن عمرو بن معاوية القيسي كان أصيل القصرين[4]، حيث كانت قيس كثيرة الأفراد بلا شك. وقد قاد الثورة مرة أولى من هناك، قبل اثني عشر عامًا، على إبراهيم الأول. وها هو من جديد في ناحية كان يعرفها جيدًا وحيث ـ وهذه مغالاة خطيرة في منح الثقة ـ كان في مقدوره الاعتماد على دعم قوي. وكان عبد الله الأول قد قتل رئيس عمرو السابق، عمران بن مجالد، كما رأينا، وكان عمرو قد أسدى له

---

(1) البيان، ج 1، 86؛ والنهاية، ج 2، 68.

(2) لا يتحدث ابن الأثير وابن خلدون عن فتنته التي لم يروها إلا ابن عذاري، البيان، ج 1، 96، و97 ـ 98، والنويري، النهاية، ج 2، 68؛ وابن الأبار، الحلة، ص 247.

(3) انظر ابن عذاري، البيان، ج 1، 97؛ والنويري، النهاية، ج 2، 68؛ وابن الأبار، الحلة، ص 247.

(4) ابن الأبار، الحلة، ص 247.

النصح وأساء[1]. أما هو، فقد عفي عنه ونجا، واستعاد أيضًا ثقة الأمير ومننه.

ولم يمنعه ذلك من رفع لواء العصيان، غداة فتنة زياد التي أعطت الإشارة للثورة. ويبدو أن ذلك كان بلا سبب، سوى حب المغامرة، ووجود أطماع قديمة، وأيضًا أحقاد قديمة لم تخمد كما ينبغي. فهل ألقى بنفسه في عملية انتحارية؟ لا ريب أن عمرو بن معاوية الذي لم يكن من المبتدئين. «كان من شجعان الجند ورؤساءهم وأهل الشرف منهم»[2]. وقد قدر قطعًا حظوظه من النجاح قبل الشروع في العمل، ولعله اعتبر أنها لم تكن هينة، فحاول مرة أخرى أن يغامر. وهنا أيضًا، كما في وقعة باجة، يجب تصوّر المكان الذي دارت فيه المعركة، حتى ندرك نوعية الحركة جيدًا. إن جهة القصرين المعروفة بسيليوم (Cillium) قديمًا[3]، كانت منفذًا عسيرًا نوعًا ما، وقد حصنها البيزنطيون. ويمكن مشاهدة آثار هذه التحصينات إلى يومنا هذا، ولا ريب أنه تواصل استخدامها في عهد الأغالبة. ولذا، كان الإغراء شديدًا في هذا السياق، إلى حد أن حاول قائد حازم من جديد كان قد تدرب على العصيان، لما كان الحرس المرتزقة يبدون إشارات الاضطراب، نقض حكم السلطة المركزية وتحصن بناحية كانت تملك إمكانات جدية للمقاومة. لقد كان هذا قرار عمرو بن معاوية رغم أن ابنه الأكبر (واسمه حُباب) قد نصحه بالتخلي عن هذا العزم، فجلد مائتي جلدة بالضبط، كما قيل، ثمنًا لتحريض والده على البقاء في الشرعية.

وكان رد فعل زيادة الله الأول فيما يبدو أقوى مما توقعه الثائر. فقد كُلِّف بإخضاعه أبو هارون موسى الذي عُيّن والياً على القيروان منذ عهد قريب، وكان أبو هارون من موالي إبراهيم الأول، أي أنه كان من أولئك الرجال الثقات وأصلهم من الخدم الذين شرع في تكليفهم بالمهام التي كانت تتطلب أقصى الولاء. فحاصر جيش كبير الثائر أيامًا. «فلما ضاق به الأمر، ألقى بيده، ونزل معه، وسار إلى زيادة الله هو وولداه»[4].

وحبس عمرو بن معاوية أول الأمر، ثم قتل الثائر وابناه، بعد حبسهم بقليل، في

---

(1) انظر ابن الأبار، الحلة، ص 247.

(2) النويري، النهاية، ج 2، 68.

(3) انظر Ch. Tissot, *La province romaine d'Afrique. II, 636-643 et Ch.* Diehl, *L'Afrique byzantine, pp. 234 et 293.*

(4) النويري، النهاية، ج 2، 68.

ظروف قاسية أطال ابن عذاري[1] وحده في وصفها، بوفرة من التفاصيل غير المعتادة، من المناسب أن تدرج في هذا المقام حتى يحسن فهم بقية الأحداث، وذلك باستثناء أي مؤرّخ آخر. فقد جمع زيادة الله الأول أقاربه وخواصه المفضلين للتمتع معًا بمسرات ندوة مخصصة للملذات، عملاً بعادة تشترك فيها جميع البلاطات الإسلامية في العصر الوسيط. وأخبر أثناء الجلسة بوصول الأسرى عمرو بن معاوية وابنَيْه حُباب وسُكاب[2]. فأمر بحبسهم في الحال بسجن وزيره غلبون الذي كان محل ثقة لدى الجند، وقد قيل إنه كان يقبل الدفاع عنهم عن طيب خاطر، ثم تمادى الأمير في الشراب. ودخل في الأثناء المهرج أبو عمّار. فقال له زيادة الله: «ما يقول الناس، يا أبا عمّار؟» فقال: «يقولون: إنما منعك أن تقتل عمرو بن معاوية مخافة أن تثب القيسية على عمك بمصر»[3]. لم يكن لزيادة الله عم تولى مصر[4]. ولذا، كان قول المهرج مجرد نكتة ودعابة تضمنت إشارة شديدة المفعول قصدًا، تهدد قيس داخل البلاد، وقد كانوا رفاقًا للثائر المحبوس. إن هذه الإشارة المصحوبة بالتحدي الذي كون منها عبوة ناسفة، لم تذهب سدى، خاصة وأن الأمير وجد ما شحذ سمعه بما يكفي من الخمر إلى حد خطير. فقرر زيادة الله أن يقبل التحدي حالاً، وأمر غلبون قائلاً: «انقل عمرو وولديه من حبسك إلى حبسي!»[5]. وذهب في نفس الليلة، وهو تحت تأثير الخمر، للحبس، وضرب بنفسه عنق عمرو بن معاوية. ثم استقدم ابنيه. فقال له حباب أكبر الولدين، إنه لم تكن له يد في الانتفاضة، وإنه جلد لاستنكاره إياها. فاعترف الأمير بذلك وقال: «أجل! قد كان ذلك! ولكني أعلم

---

(1) البيان، ج 1، 98. وانظر أيضًا ابن الأبار، الحلة، ص 247.

(2) لم يدقق هذا الاسم جيدًا. هذه رواية «النهاية» (ج 2، 68). أما ابن عذاري، فقد سماه في «البيان» (ج 1، 98) سَجْمَان، وأضاف في الحاشية، سَمْجان وسِمْعان. انظر أيضًا ابن الأبار، الحلة، ص 247، حيث يصعب تبين اسمه لفقدان الإعجام. ولربما يمكن قراءته سَكَبان، وقد ورد في «الحلة» أيضًا (مخطوطة، 149) سلَتان.

(3) لم يتبين VONDERHEYDEN أنها دعابة فاه بها المهرج على سجيته، فظن أنه ينبغي تحوير النص مستندًا إلى قول AMARI، فترجم على النحو التالي (*Berbérie*, p. 92): «قيل إن السبب الوحيد الذي منعك من قتل عمر بن معاوية القيسي، هو الخوف من قيس». أما الترجمة من «البيان»، ج 1، 121، التي قام بها FAGNAN، فقد كانت أكثر مطابقة للنص العربي.

(4) كان واليًا على مصر، بداية من شعبان 206/ جانفي 822، عبد الله بن السَّري الحَكَم، وخلفه، بداية من ربيع الأول 211/ جوان 826، عبد الله بن طاهر بن الحسين بن مُصْعَب. انظر أبا المحاسن، النجوم، ج 2، 181 ـ 191.

(5) ابن عذاري، البيان، ج 1، 98.

أنك لا تخلص لي!»[1]، ثم أمر بقتله. ووضع الرأسين من الغد على درع وقدمهما لسكاب الذي بهت. وأمر بضرب عنقه أيضًا. ثم استمتع كامل اليوم رفقة ندمائه بتناول الشراب بصورة فظيعة مرعبة، وهو يشاهد الرؤوس الثلاثة المجموعة فوق درع واحد[2].

وهكذا، قام زيادة الله الأول بإعدام دوق انغيان[*] على طريقته. إذ كان يريد أن يؤثر في الأذهان، بالقيام بعملية لافتة للأنظار واتخاذ قرار لا رجعة فيه، آملاً من وراء ذلك أن يضع الخوف والدهشة حدًا للفوضى.

لقد كانت هذه الوسيلة، أكثر من الفعلة ذاتها، إذ أثارت الحفائظ، وانقلبت النتيجة إلى ضد ما كان في الحسبان، في نهاية الأمر. فقد كان عمرو بن معاوية بلا ريب معتادًا على التمرّد، فاستحق جزاءه تمامًا. إذ أنه ردّ على العفو والثقة بالخيانة. لكن لما قتل ابناه؟ وماذا كان يرجى من مشهد وحشي نسبيًا، حتى ولو كانت الأنفس قد عاشتها في العصر الوسيط، وكانت تتصف بحساسية أقل من حساسيتنا تجاه فظاعة بعض المشاهد؟ لقد كان هذا القائد مذنبًا، لا ريب في ذلك، لكنه كان مبجلاً، وقد أذل عن قصد وبصورة مشينة، صحبة ولديه، لما تقرر قتله. والحقيقة أن العدل والانتقام في العصر الوسيط لم يتميزا عن بعضهما تميزًا واضحًا. وقد عرف ورثة شعراء الصحراء العربية القدامى حقّ المعرفة، أن الثأر يعني الانتقام المسترسل الذي لا ينقطع، تحت تأثير العاطفة واللامعقول. وبما أن زيادة الله الأول أذعن له بتفنن كان ملازمًا له، في وقت لم يكن يسيطر على نفسه كل السيطرة، فقد ارتكب خطأ خطيرًا بلا مراء، وهفوة سياسية فادحة. فمن خلال عمرو بن معاوية وابنيه، الحق إهانة خطيرة جدًا بالشرف الجماعي، لا بشرف قبيلة قيس فقط، بل بالجند العربي بأكمله. وكانت الصفعة مؤلمة جدًا، في نظر أناس

---

(1) المرجع السابق.

(2) احتفل شاعر البلاط عبد الرحمان بن أبي مسلمة بهذا الحديث، فأنشد شعرًا مدح فيه زيادة الله الأول بهذه المناسبة، قال:

«أزرتَ عِمْرانَ عَمْرًا في مُعَصْفَرَةٍ	من الدماء ارتدى من حوكها ابناه
وظنّ أن دخول الحصن مانعه	من الجيوش إذا ما سُدَّ باباه
فاستنزلته العوالي ملقيًا بيد	ووجهه لهب النيران يغشاه»

انظر ابن الأبار، الحلة، مخطوطة، وجه ورقة 149، الترجمة المخصصة لمنصور الطنبذي. قتل عمران من طرف عبد الله الأول. انظر أعلاه، ص 21.

(*) كان هذا الدوق أمير كوندي (1772 ـ 1804). وقد أمر بونبارت باختطافه من ألمانيا، ونقله إلى باريس، ثم إعدامه (المترجم).

كانوا دائمًا على أهبة لمواجهة التحدي في مجال الشرف، لأقل من ذلك بكثير. فقد تدخل عنصر عاطفي عظيم النتائج وقادر على استقطاب جميع الأحقاد، في النزاع القائم بين الجند والسلطة. فهل أن ترويج الرواية التي نقلها ابن عذاري[1] عن عمرو بن معاوية الذي منح الأمان ثم وقع الغدر به، كان عنصرًا في ذلك الظرف لتضخيم الوضع أكثر ممّا يجب؟.

انتفاضة منصور بن نصر الطّنبذي:

وهكذا، تحول حادث بسيط كان من المفروض أن يكون مجرد قضيّة عدليّة، إلى جريمة نكراء تناقل اللاحقون فظاعتها، فأثارت السخط.

وقد كان حنق القيسي منصور بن نصر[2] الجُشمي[3]، المعروف بالطنبذي[4]، عنيفًا بصورة خاصة. وكان جُشَم يتفرعون عن هوازن المنتسبين إلى تجمّع عظيم يتكون من قيس عيلان الذين كانوا يقيمون بشمال بلاد العرب، عند ظهور الإسلام[5]. وقد مهدت لهم الفتوحات دخول مختلف أقاليم المملكة. وكان منصور الطنبذي من سلالة جشم بن

---

(1) النويري، النهاية، ج 2، 68، تحدث عن استسلام الثائر وابنيه بلا قيد أو شرط. قال ابن الأبار (الحلة، ص 247): «فلما ظفر به زيادة الله قتله وولديه الحباب وسكاب». ثم ذكر في الفقرة المخصصة لمنصور الطنبذي (الحلة، مخطوطة، وجه ورقة 149)، نبذة من قصيد في مدح عمرو بن معاوية الذي أجبر على الاستسلام، لأن النيران التهمت قصره (وانظر أعلاه الملحوظة رقم 146). وذكر ابن عذاري (البيان، ج 1، 18) وحده أن الثائر شرط منحه الأمان قبل استسلامه. لكنه ذكر بعد ذلك أن الثائر أسر مع ابنيه ونقل إلى القيروان وأنه حبس لدى وصوله، ويبدو أن هذا الكلام لا يطابق إلا بعسر الاتفاق على الأمان.

(2) سماه ابن الأثير (الكامل، ج 5، 185) فقط، منصورًا بن نُصَيْر (انظر في هذا الصدد ملحوظة نقدية لـ FAGNAN (*Annales du Maghreb et de l'Espagne,* 182, note 3). وأيد علم المسكوكات هذه الرواية. وبالفعل، ظهر اسم الثائر منصور بن نصر على درهم مؤرخ في 210/825، وجد قرب منزل تميم، في ناحية الوطن القبلي. ونظر في هذه القطعة ح.ح. عبد الوهاب في (Un tournant de l'histoire aghlabide, *R.T.*, 1937, 350-352) وانظر أيضًا *R.T.*, 1935, p. 275، حيث تأسف F. DE CANDIA لعدم وصول أية قطعة عن منصور الطنبذي. وراجع أيضًا *R.T.*, 1938, p. 55، حيث أثير من جديد موضوع الدرهم الذي أشرنا إليه.

(3) انظر ابن الأبار، الحلة، ص 247، والمخطوطة، وجه ورقة 149 التي بها ترجمة مخصصة لمنصور الطنبذي، لم يدرجها AMARI في *Biblioteca*، ولا MÜLLER في *Beiträge*.

(4) حرف كثيرًا اسم منصور الطنبذي. وجاء بالعبر لابن خلدون منصور «التِّرْمِذِي» (ج 4، 423)، ثم منصور «الطُّبْنِذِي» (ج 4، 424). وجاء بالرياض للمالكي، منصور الطُّنْبَذِي (ج 1، 185)، وفي «المعالم» لابن ناجي، منصور «الطبري» (ج 2، 3) ويمكن وجود تحريفات أخرى، لكن لا فائدة من ذكرها جميعًا.

(5) انظر *E.I.*، مادة قيس عيلان (ج 2، 692 ـ 698، بحث لـ A. FISCHER)، وهوازن (ج 2، 312، بحث لـ J. SCHELEIFER).

معاوية بن بكر الذين رحلوا جموعًا إلى المغرب[1]. فلا بد أن استقرارهم بإفريقية كان كثيفًا إلى حد ما. فلم تكن إشارة مهرج البلاط إلى تهديد قيس مجرد دعابة ومجرد مباهاة بلا أساس.

وكاد هذا التهديد أن يتجسم في الحال، فقد «كان منصور الطنبذي على طرابلس»[2]. فلما علم بخبر قتل القيسي عمرو بن معاوية، صاح في سورة من الغضب: «يا بني تميم، لو أن لي بكم قوة أو آوي إلى ركن شديد!»[3]. ونقلت هذه الأقوال المتهورة حالاً من طرف «صاحب الخبر» إلى زيادة الله الأول الذي عزل الوالي وأمره بالعودة إلى القيروان. فتدخل الوزير غلبون لفائدته وحصل على الأمر بإطلاق سرحه. وبعد أيام قضاها في البلاط لتبديد ظنون الأمير، طلب منصور الإذن له في العودة إلى بيته، فأذن له في ذلك. فرحل إلى تونس والتحق بقصره الذي كان يحمل اسمه، في طنبذة.

كان قصر طنبذة[4] يقع على بعد أربعة فراسخ جنوب تونس، في موضع المحمدية حاليًا[5]، واتفقت المصادر على هذا الأمر. فهل كانت بناية من العصر الإسلامي؟ كلاّ،

---

(1) القلقشندي، النهاية، ص 214.

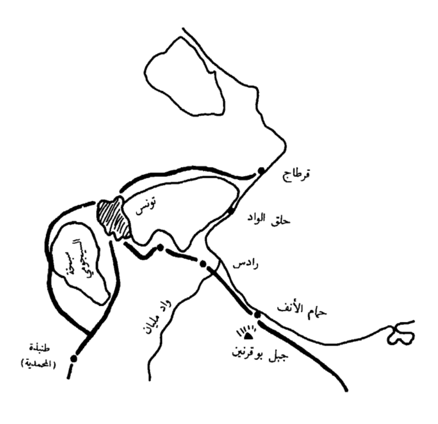
(2) النويري، النهاية، ج 2، 69. أورد النويري وابن الأبار فقط في «الحلة» (مخطوطة، وجه ورقة 149، ترجمة مخصصة لمنصور) هذه المعلومات، حول تطور ثورة منصور وحول بداية هذا الأخير بطرابلس. وجاء بالحلة (مخطوطة، وجه ورقة 149): «كان واليًا على طرابلس».

(3) النويري، النهاية، ج 2، 69. وترجم VONDERHEYDEN العبارة (*Berbérie*, p. 93) كما يلي: «يا بني تميم، لو ساندتموني، لكنتم ركنًا لي بمثابة العمود الراسخ!» ثم شرح قوله: «إن تميمًا أعداء للأغالبة من قديم، فكانوا فعلاً معدين لحماية شرف مضر المهان». وأغفل المؤلف أن الأغالبة هم من تميم. ولا تحتاج هذه الطريقة في معالجة التأريخ الأغلبي إلى تعليق. انظر أيضًا ابن الأبار (الحلة، مخطوطة، وجه ورقة 149) الذي أورد نفس التعجب بنفس العبارة.

(4) راجع «المسالك» للبكري، ترجمة DE SLANE ص 94؛ والرياض، ج 1، 37 للمالكي؛ والنهاية، ج 2، 69، للنويري؛ والمعجم، لياقوت، مادة طنبذة، ج 4، 42 ـ 43، وقد ذكر كذلك موقعًا بنفس الاسم في صعيد مصر، وشكله طَنْبَذة. واعتمد G. WIET أيضًا هذا الشكل في ترجمته لكتاب البلدان لليعقوبي، ص 211. وبخصوص طُنْبُذة بإفريقية، ذكر ياقوت ابن الجزار (المتوفى سنة 395/1004 ـ 1005) الذي لم يصل إلينا تأريخه. انظر أيضًا «الرحلة» للتجاني، ص 8. اعتمدنا الشكل الذي أورده ابن الأثير في «الكامل»، ج 5، 186. إن كاسحة مثل تُ أو ثُ موجودة فضلاً عن ذلك، في كثير من أسماء المدن العتيقة مثل Tubernuc (عين طُبُرْنُقْ)، و Tubunae (طبنة)، و Thuburbo Majus، و Thuburbo Minus (طُبُرْبَة)، و Thuburnica، و Thubursicum Bure (طُبُرْسُقْ) الخ...

(5) تشاهد حاليًا آثار في هذا المكان، وهي بمثابة قصر «فرساي» بالنسبة لأحمد باشا باي الأول (1253 ـ 1271/1837 ـ 1855).

قطعًا. فقد أفادنا المالكي[1] فعلاً أن حسّانًا بن النعمان، لما هجم على قرطاجة سنة 84/703، ترك قسمًا من جنوده مرابطًا هناك. وكان القصر حصنًا عتيقًا، بلا أي شك ممكن. ويحتمل كثيرًا أنه كان حصنًا بيزنطيًا. وبالفعل، فقد حصّن البيزنطيون الخط الذي كان يمر بالرأس الطيب، بين حمام الأنف والحمّامات، لأنه كان مصدرًا للاضطرابات[2]، وأكثروا من تهيئة التحصينات داخل البلاد ذاتها، لأسباب تخص الأمن. ولذا، يجب أن نعود مرة أخرى إلى التأريخ البيزنطي ليتضح لنا تأريخ الأغالبة. لكن لم نجد بأية خريطة، والحق يقال، أقل أثر لطنبذة القديمة. غير أن البلدان القديمة غير المحددة كانت كثيرة.



(1) الرياض، ج 1، 37. الملاحظ أن توقيت فتوحات حسان بن النعمان غير ثابت كثيرًا، وأن التاريخ الذي ذكره المالكي ليس صحيحًا بالمرة. انظر A. GATEAU (*Conquête de l'Afrique du Nord et de l'Espagne*)، لابن عبد الحكم، ص 160، الملحوظة رقم 97.

(2) انظر Ch. DIEHL (*L'Afrique byzantine*, pp. 270-271).

فقد خصص لها[1] Ch. Tissot فصلاً كاملاً. ولربّما يجب البحث عن Thunuba أو Thanutada في كلمة طنبذة العربية، وقد أورد Ch. Tissot الكلمتين دون أن يقدر على تحديد موقعهما. وبصورة أبسط، لربّما أفلت قصر طنبذة من تنقيب التأريخ اللاتيني دون أن يجرد كما ينبغي. على أن هذا الموقع يكتسي فائدة حربية لا محالة. ويقع قصر طنبذة بأعلى ربوة، وكان يراقب الطريقين المؤدّيتَين إلى قرطاجة وتونس[2].

كان هذا القصر ملكًا لأحد عظماء الأعيان سنة 208/823، هو منصور بن نصر الجشمي من طنبذة، وكان منصور يملك بلا ريب أراضٍ كثيرة مجاورة[3]، كان يقيم بها الموالي والأنصار الكثيرون. وكان هذا السيد واليًا على طرابلس، ومن سلالة شريفة من قيس. وكان يعد بالفعل من بين أجداده «فارسًا من أشجع فرسان»[4] جشم بن معاوية بن بكر بن هوازن، الشاعر المحارب دريد بن الصِّمّة الجشمي الذي منحه بعضهم مرتبة تفوق مرتبة عنترة البطل الأسطوري لبلاد العرب قبل الإسلام. وحالما استقر منصور بقصره، شرع في مكاتبة مختلف قواد الجند لحملهم على الانتقاض على الأمير الذي قسا في قتل عمرو بن معاوية وابنيه، وقد كان يقدر، إن لم يحتاطوا لذلك، أن يعد لهم ولأبنائهم مصيرًا يكتسي نفس الفظاعة. وأخبر زيادة الله الأول مرة أخرى بما كان يحاك له، والثابت أن العفو لم يفده. فعزم على العمل بسرعة وقوة، للقضاء على الحركة، ومحق الثورة في المهد.

الإخفاق في تونس ـ صفر 209/ يونيو 824:

استعرض الأمير الجيش كالعادة. ثم استدعى في الحال القائد محمدًا بن حمزة وأمره بالرحيل إلى تونس في الحين في تكتم تام، صحبة جنده، كما تقدم للاستعراض، لمباغتة منصور وجلبه في الأصفاد. وكان عدد الجنود ثلاثمائة أو خمسمائة من

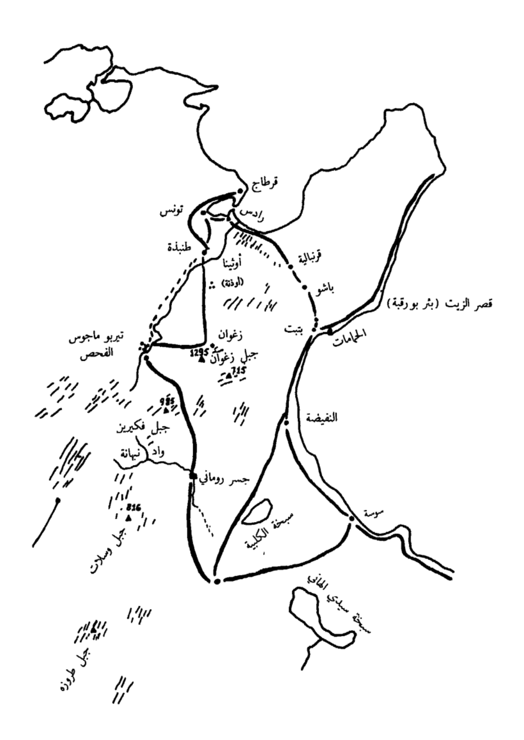
---

(1) *La province romaine d'Afrique*, II, 763-783.

(2) انظر الرسم.

(3) انظر ابن الأبار، الحلة، مخطوطة، ورقة 149، الذي تحدث عن منازل منصور في ناحية تونس.

(4) E.I.، مادة دريد بن الصمة، ج 1، 115، بحث لـ T.H. Weir. مات دريد بمعركة حنين سنة 8/629 ـ 630 وهو يقاتل الإسلام. راجع أيضًا النويري، ج 2، 69، بخصوص نسب منصور.


قرطاج
تونس
رادس
طنبذة
قربالية
أوثينا
(أوذنة)
باشو
قصر الزيت (بئر بورقبة)
ببت
الحمامات
تيربو ماجوس
الفحص
زغوان
جبل زغوان
1295
715
985
النفيضة
جبل فكيرين
واد نبهانة
جسر روماني
816
سبخة الكلبية
سوسة
جبل وسلات
سبخة سيدي الهاني
جبل طروزة

الفرسان(1)، وكانوا من الموالي كما روى ابن الجزّار ونقل الخبر ياقوت(2). وتسلّم القيادة ضابط من بيت لا يقدح في ولائه للأمير. وكان أبوه حمزة بن السبّال يعرف بهارون، وكان من أشهر قادة الجند، فأغدق عليه إبراهيم الأول المنن وكلّفه بأصعب المهام وأعسر الخطط(3). وقد قدم هذا الرفيق منذ الساعة الأولى أعوانًا مخلصين اشتهروا بولائهم التام للدولة، منهم محمد بن حمزة مدار حديثنا. وهكذا، كانت العناية كبيرة في اختيار القائد والجند المكلفين بمباغتة منصور. وتبدو هذه الأمور كلها عادية تمامًا، إذ كان موالي(4) الدولة وأعوانها يكلفون لحنكتهم بالمهام الخطيرة، كما هو معلوم.

فتحول محمد بن حمزة إلى تونس(5)، لكنه لم يجد بها منصورًا الذي كان «عائشًا»

(1) 300 حسب ابن الأثير (الكامل، ج 5، 185)؛ وابن عذاري (البيان، ج 1، 98)؛ وابن الأبار (الحلة، مخطوطة وجه ورقة 149)، و500 حسب النويري (النهاية، ج 2، 69).

(2) انظر المعجم، مادة طُنْبُذَة، ج 4، 42 ـ 43.

(3) انظر ص 148. راجع أيضًا «الحلة» (ص 244) لابن الأبار، ترجمة حمزة بن السَّبّال الذي رافق إلى الشرق، الجنود غير المرغوب فيهم، وكان واليًا على طبنة أيضًا. وقال ابن الأبار في ترجمة خصصها لأحد حفدة حمزة الذي كان حاجبًا لإبراهيم الثاني: «وابنه محمد بن حمزة هو الذي وجهه زيادة الله بن إبراهيم للقبض على منصور الطنبذيّ بقصره بالمحمدية، فكاده، وقتل محمد هذا». ثم أضاف ابن الأبار أن محمدًا بن حمزة قتل في معركة سبيبة التي سيأتي الحديث عنها (الحلة، ص 275).

(4) انظر في هذا الشأن ملاحظات G. Marçais (La Berbérie au IXe siècle d'après al-Ya'qubi, *Mél. d'histoire et d'archéologie*, I. 43).

(5) لم يوضح أغلب الجغرافيين العرب بدقة، المسلك المتبع من القيروان إلى تونس. فهم اكتفوا بالقول إن المدينة الأولى تبعد عن الثانية «بمرحلتين يقطعهما بغل» (انظر ابن خرداذبه، المسالك، ص 7، وابن الفقيه، البلدان، ص 31، وانظر أيضًا ملحوظة الحاج صادق، رقم 3، ص 87). وأشار المقدسي في «أحسن التقاسيم»، ص 64، إلى ثلاث مراحل (انظر الملحوظة رقم 183 لـ Ch. Pellat الذي لفت النظر إلى أن تقدير المسافات التي قام بها المؤلف «لا يتفق دائمًا والواقع»). واكتفى اليعقوبي في «البلدان»، ترجمة Wiet، ص 210، بأن لاحظ أن (الرحلة كانت تقع أيضًا من القيروان إلى تونس). وذكر الإدريسي في «النزهة»، ص 81، أن القيروان تبعد عن تونس بأكثر من مرحلتين لقافلة. كل هذا لا يرشدنا قط إلى الطريق المتبعة. ومن حسن الحظ أن البكري (المسالك، ص 37) كان أكثر دقة. قال: «ومن القيروان إلى مدينة تونسماية ميل وهي ثلاث مراحل: فإلى فندق شَكْل مرحلة، وإلى منستير عثمان مرحلة، وإلى القيروان مرحلة، وطريق أخرى إلى منزل باشو إلى الدواميس إلى القيروان».

أثبت ح.ح. عبد الوهاب موقع منزل باشو الذي اشتهر في عهد إبراهيم الثاني (Villes arabes disparues, dans *Mèl. W. Marçais*, pp. 2-10) وكان يوجد بمكان يعرف اليوم بالجديدة، على بعد 7كلم تقريبًا من الجنوب الشرقي من قرنبالية. ولم يحدد في علمنا، أي موقع للدواميس، لكن يحتمل أنه كان يقع بين النفيضة والحمامات. ولم يكن هذا المسلك فعلاً إلا متصلا ـ في مكان ما شمال النفيضة؟ ـ بالطريق الرومانية القديمة الكبرى على الساحل. انظر Ch. Tissot (*La province romaine d'Afrique*, pp. 108 et s.)، التي تفرق عند Putput (انظر *Atlas des ceinturiations romaines de Tunisie*, planche XXXVII) وتنحني غربًا، =

في قصره، كما ذكر النويري[1]، أو أنه «توجّه» إليه، كما قال ابن الأثير[2]، وصحح ابن عذاري[3] القولين، فقال إنه غاب عن تونس لخروجه إلى قصره.

ما القول في هذه التأكيدات المختلفة؟ من رأينا أن منصورًا الذي كان يقدر دائمًا على اللحاق بملجئه بسرعة، عندما يبلغه أقل إخطار، كان يعيش أساسًا وفي الأغلب، لإعداد المؤامرة التي كان يحيكها بتونس، حيث أمل زيادة الله الأول الذي بلغه الخبر بعوائده ومشاوراته، أن يتمكن من مباغتته. إن هذا الظن الذي يوضح وحده مناورة الأمير، كان بلا طائل. إذ لا يمكن فعلاً أن تنجح هذه المناورة إلا عند ضمان مفعول المباغتة. ولم يكن الأمر كذلك. ويمكن الافتراض أن منصورًا أخطر في الإبان، رغم الاحتياطات المتخذة. ولما أخطر، تمكن من الالتحاق بمأواه حيث كان من العبث أن يؤمل إخراجه منه بواسطة حفنة من الفرسان الذين كانوا يقاتلون في بلاد معادية لهم، كما

= فتتصل بتونس عن طريق Ad Aquas (حمام الأنف) ورادس و Ad Decimum (مقرين). إن هذا المسلك الذي كان يمر «بهذا الجزء من السهل، الذي بقاعدة شبه الجزيرة، وصل بسهولة في كل زمان، ناحية تونس قرطاجة بساحل بيزسان والبادية بالداخل» R. Brunschevig (à propos d'un toponyme tunisien du Moyen-Âge: Nûba Nûbiya, *R.T.*, 1935, p. 153). كان هذا المسلك يفرضه وضع الأرض ولم يتغير منذ آلاف السنين.

وأشار البكري كذلك إلى طريق أخرى أكثر وصلاً للقيروان بتونس. فأشير إلى مأوى المرحلة الموجود على طريق هذا المسلك، وهو فندق شَكْل الذي يمكن تحديده بدقة نسبية، بفضل البكري (المسالك، ص 46)، وقد أتاح لنا البكري أن نضعه في ضاحية زغوان، فوصفه بأنه أرض زراعية مزدهرة، وهو «المحلة المعروفة» بأسفل الجبل قطعًا، أمّا المحلة الثانية منستير عثمان، فيصعب تحديدها بدقة. ومكننا البكري (المسالك، ص 55 ـ 56) من تحديدها في نقطة تفترق فيها طريقان، إحداهما تؤدي إلى تونس، والثانية إلى باجة. وذكر أيضًا أن منستير عثمان كانت مدينة زاهرة تشتمل على معالم عتيقة. وتدل هذه المعلومات على أن الطريق المعنية كانت تصعد رأسًا إلى الشمال، وتخترق واد نبهانة على الجسر الروماني الذي ما زالت آثاره قائمة، وتمر بين جبل فكيرين غربًا وجبل زغوان شرقًا، لتتصل بتونس مرورًا بطنبذة. إنها طريق رومانية قديمة أيضًا، لأن وجود الجسر الروماني حجة دامغة. ونعلم من جهة أخرى أن الطريق القديمة كانت تصل طنبذة بـ Thuburbo Majus، وهو فحص أبي صالح عند المؤلفين العرب، عن طريق زغوان (انظر «الرياض»، ج 1، 37، للمالكي، حملة حسان بن النعمان على قرطاجة، وانظر أيضًا Ch. Tissot (*La province romaine d'Afrique*, pp. 545-567).

وقد مكنتنا هذه المعلومات المتنوعة من رسم مختلف المسالك الممكنة بين القيروان وتونس على خارطة. فما هو المسلك الذي اتبعه محمد بن حمزة؟ لم يكن يجهل قطعًا أن منصورًا كان يملك قصرًا يراقب بالفعل مدخل تونس عن طريق زغوان وطنبذة. ولعله سلك طريق الساحل، لأنه أمر بأن لا يثير شكوكه وأن يباغته.

(1) النهاية، ج 2، 69.

(2) الكامل، ج 5، 185.

(3) البيان، ج 1، 99.

سنرى ذلك. فلم يبق عند ذلك إلا توخي حل واحد هو محاولة الحصول على اتفاق بواسطة التفاوض والسياسة لأنه لا يمكن الحصول عليه بحد السلاح.

وهكذا، حط محمد بن حمزة وجنوده رحالهم بدار الصناعة[1] بتونس، وأرسل إلى طنبذة وفدًا يتركب من أربعين شيخًا بقيادة قاضي المدينة شجرة بن عيسى المعافري[2] الذي كان يتمتع بثقة الجميع وبتقديرهم، بسبب مركزه السامي وعلمه. ولما قدم الوفد على منصور، وقد كان مكلفًا بالضغط أدبيًا على الثائر وحمله على الرجوع إلى الطريق المستقيم، بيّن له «الحظ في دينه ودنياه»[3]، بشرط أن يعود إلى طاعة الأمير. واستقبل منصور الوفد باحترام وتبجيل، وعبر له عن براءته من نية العصيان المنسوب إليه، وعرض أن يذهب بنفسه إلى محمد بن حمزة وأن يصحبه بعد ذلك إلى مقر الأمير. وطلب من ضيوفه الترقب إلى حين يبعث لمحمد بن حمزة وصحبه بما يليق بهم لاستقبالهم. ثم وجّه في الحال إلى تونس قطيعًا من الغنم والبقر اقتطعه بلا ريب من أراضيه، ومعه خدم له، وقربًا من النبيذ، وأصناف متنوعة من المأكولات. فلم يشك محمد بن حمزة في المقاصد السلمية والاستعداد الطيب الذي أبداه الثائر الذي كلف بجلبه إلى القيروان. فأقبل هو ورجاله على الوليمة التي تكرم منصور بها، وشربوا كثيرًا بالخصوص.

---

(1) أشار النويري في «النهاية» (ج 2، 69) إلى دار الضيافة. وهذا تصحيف قطعًا، لأن نفس المكان سمي، بعد سطور، دار الصناعة، كما ورد بكتب التأريخ الأخرى. ورسم الكلمة يتيح الخطأ بيسر. لقد هيأ حسان بن النعمان دار الصناعة بتونس. فنقل ألفًا من الأقباط المختصين في الصناعة البحرية من مصر إلى تونس. ووصل البحر بالبحيرة التي شيدت على ضفافها المدينة. قال البكري في «المسالك» (تحقيق وترجمة DE SLANE، ص 95): وكما تم العمل به، فصارت دار صناعة تونس متصلة بالميناء والميناء متصل بالبحيرة والبحيرة متصلة بالبحر». انظر أيضًا ابن عذاري، البيان، ص 34 ـ 35. ودون كذلك الإدريسي (انظر تأليفًا في وصف إفريقيا، ص 81 ـ 82، تحقيق H. PÉRÈS (*Description de l'Afrique*) وصفًا شيقًا دقيقًا لمرسى تونس وللقناة الضيقة التي تصله بالبحر. ويذكر هذا الوصف ببعض المظاهر الراهنة لميناء تونس، خاصة فيما يتعلق بالقناة.

(2) كان شجرة بن عيسى المعافري فقيهًا بتونس حيث استقر بها أبوه الذي قدم من الأندلس وقد درس أبوه عيسى على مالك. ومن شيوخ شجرة، فضلاً عن أبيه، ابن زياد وابن أشرس وابن كريمة، وكلهم من إفريقية. وكثيرًا ما تولى قضاء تونس. وقد اشتهر بنزاهته، وكان يتأنق في لباسه، وكان فارسًا ماهرًا. ولد سنة 169/ 785 ـ 786، وعمر طويلاً، وتوفي سنة 262/875 ـ 876. كان ابنه أبو شجرة عمر بن شجرة قاضيًا لتونس أيضًا. واتهم بالمشاركة في ثورة اندلعت بتونس في حكم إبراهيم الثاني، فقتل برقادة سنة 284/897. ويدل هذا الأمر على أن شجرة الذي مارس القضاء مرارًا، وخلف الخطة لابنه من بعده، كان بلا شك شخصية مرموقة بحاضرة تونس، فعايش كل المعايشة تأريخ هذه المدينة. انظر عياض، المدارك، ترجمة رقم 23 و 24، وأيضًا أبو العرب، الطبقات، ص 248 وص 241. وراجع القلقشندي حول قبيلة معافر من قحطان، في «النهاية»، ص 423.

(3) ابن عذاري، البيان، ج 1، 99.

وحبس في ذلك الوقت منصور الطنبذي ضيوفه الكرام بالليل، واستولى على رحالهم، وهجم بجموع جنده وأنصاره على تونس. قال ابن الجزّار الذي نقل عنه ياقوت[1]، إن منصورًا «حشد عليهم أبناء يونس»، أي على محمد بن حمزة ورجاله. ويحتمل أن أبناء يونس كانوا بطنًا مهتاجًا بصورة مخصوصة وغاضبًا لأسباب نجهلها. وقد وصل المهاجمون إلى دار الصناعة في صمت كبير، ثم دقت الطبول بشدة، وانقضوا على أعدائهم الذين كانوا مشمولين، فبوغتوا، وقتلوا عن آخرهم، ولم ينج منهم إلا من ألقى بنفسه في الماء، وفر سابحًا. كان الالتحام مضطربًا، وقد شاركت العامة في القتال، هذه جزئية تستحق الذكر، فقد أمطرت موالي الأمير بالحجارة. إن هذه العملية الخاطفة التي ستكون لها عواقب وخيمة، وقد وقفت فيها العامة مرة أخرى إلى جانب الثوار، جدت يوم الاثنين في 25 صفر 27/209 يونيو 824[2].

---

(1) المعجم، ج 4، 42، مادة طنبذة.

(2) قال ابن عذاري (البيان، ج 1، 99)، وابن الأبار (الحلة، مخطوطة وجه ورقة 149): «يوم الإثنين لخمس بقين من صفر» سنة 209، وهو يوافق بالضبط يوم الإثنين في 25 صفر 209. وحدد ابن الأثير تأريخ هذه الأحداث بسنة 208 في صفر (الكامل، ج 5، 185)، ثم أضاف في الصفحة الموالية (ص 186) أنه روي أن هذه الأحداث المؤرخة في سنة 208 وسنة 209، يصح أنها جدت في سنة 209 و 210. وعاد بعد ذلك (الكامل، ج 5، 208) إلى الحديث عن ثورة منصور التي أرخ بدءها في سنة 209. وأرخ ابن الجزار الذي نقل عنه ياقوت في «المعجم» (مادة طنبذة، ج 4، 42 ـ 43) هذه الثورة في سنة 208. لكن البكري حددها في «المسالك» (ترجمة DE SLANE، ص 63) بسنة 209، ولا يذكر ابن خلدون في «العبر» (ج 4، 423) التاريخ، وقد لخص بإيجاز كبير الأحداث، وحرفت الأسماء في كتابه تحريفًا كبيرًا (منصور صار «التِّرمذي»، وطنبذة «طبنة») بسبب المحقق، لا ريب في ذلك. ولا يذكر النويري التاريخ أيضًا.

ولذا، فالتردد موجود في موضوع اندلاع ثورة الطنبذي. لكننا نرى أن التاريخ الذي ذكره ابن عذاري وابن الأبار هو الصحيح، لأنه دقيق بصورة خاصة. ومن المعلوم فعلاً أن سنة 208 قد شهدت ثورة عمرو بن معاوية الذي أسر وقتل. وقد تحتم أن يمر وقت ما حتى يعزل منصور الطنبذي من ولاية طرابلس أولاً، ثم يعاد إلى القيروان، ويعفى عنه، ويؤذن له في «الرحيل إلى طنبذة. فيجب أن تعود بنا كل هذه الأمور منطقيًا إلى بداية سنة 209، كما لاحظ ذلك ابن عذاري وابن الأبار. ومن جهة أخرى، أيد علم المسكوكات التاريخ الذي ذكره ابن عذاري. وبالفعل، يوجد بحوزتنا درهم ضربه منصور مؤرخ في سنة 210. (انظر ح.ح. عبد الوهاب (Un tournant de l'histoire aghlabide, *R.T.*, 1937, pp. 305-351) وكما أوضح ذلك ح.ح. عبد الوهاب، لا ريب أن هذا الدرهم ضرب في القيروان أثناء الاحتلال الثاني الذي سلطه منصور على المدينة، بعد الهزيمة النكراء بسبيبة. وأرخ ابن عذاري هذا الانهزام في سنة 210، وأضاف قائلاً: «وملك منصور جميع عمل زيادة الله، وضرب السكة باسم نفسه». (البيان، ج 1، 101). فيجدر الإبقاء على تاريخ ابن عذاري الذي أيده علم المسكوكات.

هزيمة سبخة تونس وتفكك الإمارة:

لقد قضي الأمر عند ذلك الحد. وأصبح الصدام أمرًا لا مفر منه. إذ أثبت منصور الطنبذي أنه كان يملك صفات القائد المقدام الشجاع. وقد حقق له هذا النصر بلا ريب هيبة كبيرة في نظر الجند، فكان من نصيبه أن يقود الحملة على الأغالبة، وقد كان دعي إليها كتابة.

إلا أن الجند كان متشككًا، فلم يرد أن يقف إلى جانبه إلى أبعد حد، قبل الحصول على عدة ضمانات لا رجعة فيها، وقبل أن يحدث ما لا تحمد عقباه. روى ابن عذاري[1] أن الجند، يعني حامية تونس أساسًا وبالطبع، اجتمع غداة معركة دار الصناعة، وخاطب منصورًا قائلاً: «نحن لا نثق بك، ولا نأمن من أن يستنزلك السلطان، السلطان بدنياه وماله، فتميل له، ولكن إن أحببت أن نقوم بنصرك، فاخضبْ يدك في دماء أصحاب السلطان وأهل بيته!». فأمر منصور عند ذلك بإيقاف إسماعيل بن سفيان بن سالم بن عقال[2] والي تونس وابنيه. كان سفيان شقيق الأغلب، وجد الكثير من أعوان الدولة الأغلبية، خاصة في الجيش. وكان الوالي الموقوف عمًّا للأمير. فأعدمه منصور هو وأكبر ابنيه، وترك الابن الصغير محمدًا[3]. وعلى هذا، أمكن لعَمْرو بن معاوية القيسي وابنيه أن يأخذوا ثأرهم وأن يغسلوا العار الذي لحق قيس في أشخاصهم، بدم أحد الأمراء. ونلاحظ مرة أخرى أن عرب إفريقية كانوا يردون الفعل مثل أجدادهم في

---

(1) البيان، ج 1، 99. وانظر أيضًا ابن الأثير، الكامل، ج 5، 185، الذي روى نفس القصة بعبارة مغايرة قليلاً. وأورد اليعقوبي (ترجمة *les Pays*, G WIET، ص 211) اسمين «للقائدين الرئيسيين»، حسين التوجيبي وكُرَيْغ البلوي اللذين ساعدا منصورًا في نشاطه بتونس.

(2) ابن الأبار، الحلة، مخطوط، وجه ورقة 149؛ والنويري، النهاية، ج 2، 70. وسمي في «البيان» لابن عذاري (ج 1، 99) إسماعيل بن سالم بن سفيان، بسبب قلب في الكلمات. إنه ولا شك الشخص المذكور في «المعجم» (ج 4، 43) لياقوت، الذي روى عن ابن الجزار، إسماعيل بن شيبان. هذا تحريف قطعًا سمح به الرسم بيسر. وتحدث ابن الجزار في نفس الترجمة التي ذكرها ياقوت في «المعجم»، عن قتل ابنت محمد بن حمزة وعن قتل أخيها أيضًا.

(3) ابن الأثير (الكامل، ج 5، 185)؛ وابن خلدون (العبر، ج 4، 423) لم يتحدثا إلا عن مقتل إسماعيل فقط وتحدث النويري (النهاية، ج 2، 70) عن مقتل إسماعيل وابنه، دون ذكر الاسم. وتحدث ابن الأبار في «الحلة» (مخطوطة، وجه ورقة 149) عن مقتل إسماعيل وأكبر ولديه، وعن نجاة الابن الاصغر، دون أن يذكر الاسم. وروى ابن عذاري فقط (البيان، ج 1، 99) أن إسماعيل وابنه محمدًا قتلا. لكننا نجد محمدًا بن إسماعيل يقاتل البربر بالزاب، في عهد أبي الغرانيق. ولذا، خيرنا رواية ابن الأبار، ولا ريب أن الابن الأصغر الذي لم يقتل، هو محمد الذي ستتحدث عنه فيما بعد.

الجاهلية، رغم الانتقال إلى أرض أخرى ورغم مرور أكثر من قرنين على ظهور الحضارة الإسلامية.

لكن هذا التقتيل كان له أيضًا وبالخصوص دلالة سياسية. فقد رضي منصور بطلب الجند الذي أبدى تشككه، فقطع حبل الوصل وأحرق مراكبه، إن صح القول. فركب رأسه منذ ذلك الوقت. فانطلقت المعركة حقًا إلى منتهاها، في طريق أفسحت مجالاً عريضًا للعنف، دون أي تفكير في التراجع أو أي إمكان للعدول. وقد اجتمعت كل الظروف ليبدأ الصدام فعلاً بلا هوادة. إذ كان الغضب قد بلغ منتهاه عند الأهالي، ووجد الجند الذي أهين قائدًا مغوارًا مقدامًا، والتهبت العواطف من الجانبين.

ولما علم زيادة الله الأول بأخبار تونس، قرر التدخل الواسع العاجل ضد الثائر. فجمع عسكرًا مهمًا، أُسندت قيادته لشخصية من أعلى طراز كانت تتمتع بثقة الجند[1]، هو الوزير غلبون، ذلك الذي تدخل مطالبًا بالعفو لمنصور الطنبذي وإطلاق سراحه، بعد أن عزل من ولاية طرابلس وحبس. ويبدو أن غلبون الوزير الذي كان يتمتّع أيضًا بثقة الأمير الكاملة، ومارس أوسع السلط، و«كان وزير زيادة الله والقائم بأمره»[2]، كان شقيق زيادة الله الأول. وكان يدعى الأغلب بن عبد الله بن الأغلب[3] ـ فغلبون إنما هو تصغير يدل على المودة ـ وكان أبوه، لا ابنًا لإبراهيم الأول، بل أخاه الثري الذي مر الحديث عنه، وقد بقي بمصر. وكان الجيش المناط به يتركب من جنود بقوا مخلصين أو أنهم عرفوا بهذه الصفة.

بدأت الحملة بداية سيئة منذ اللحظة الأولى. وكان غضب الأمير قد بلغ أشده. فرافق بنفسه الجيش عند خروجه، وقبل أن يقفل راجعًا، اتّجه إليه ببعض النصائح المعتادة، وتوعد بالموت كل من يقبل بالهزيمة. فهل كانت له شكوك؟ وهل كانت لديه أسباب محسوسة للتخوّف؟ لا ريب أنه كان لا يجهل مشاعر الجند، والرسائل الموجهة إلى قوّادهم، والإغراءات الخفية أو المكشوفة التي كان يعرضها عليهم منصور الطنبذي،

(1) انظر النويري، النهاية، ج 2، 70.

(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 97.

(3) انظر ابن الأبار، الحلة، ص 228. يبدو أن ابن عذاري، التبس عليه أمره، إذا اعتبرنا السياق، وأراد أن يعتبره ابنًا لعبد الله الأول. ويوجد لبس من نوع آخر يرجع أيضًا إلى الاشتراك اللفظي، ورد بالعبر. فقد ذكر ابن خلدون بخصوص زيادة الله الأول أنه استوزر أخاه الأغلب (العبر، ج 4، 422). ثم قال في الصفحة الموالية: «وسرح زيادة الله العساكر من القيروان مع غلبون ابن عمه ووزيره، اسمه الأغلب بن عبد الله بن الأغلب». (العبر، ج 4، 423). وأورد ابن الأثير في «الكامل» (ج 5، 185) نفس النسب.

وتأثيره عليهم للاقتداء بانتصاره. ولم يكن وعيده، كما لم يكن قتله لعمرو بن معاوية الذي أراده أن يكون موعظة لغيره، ليحمل الجنود على الخشية، في الظروف التي صرح بها. فارتكب الأمير الغاضب خطأ سياسيًا جديدًا بلا طائل، لا أكثر ولا أقل. وبلغ حنق الجند الذي كان غير مستعد إلى حد ما لقبول هذه الأقوال، أشده، فوجد ذريعة للتشتت. وروي أن غلبون كاد أن يقتل في الحال، كردّ فعل على تهديدات سيده. وأنقذ الموقف في آخر لحظة قائد دوّن النويري[1] اسمه، هو جعفر بن معبد، فلاحظ لرفاقه الثائرين أنه لا يمكن من الوجهة الأخلاقية أن يدفع إهانات الأمير، صديق أنقذ حياتهم بفضل تدخلاته.

وانطلق الجيش في هذه الظروف، في 10 ربيع الأول 11/209 يوليو 824، قاصدًا تونس، وقد سرى فيه الهيجان، وحرّكته ريح الثورة بشدة، فكان يفكر في الفرار. وكان عليه أن يختصر الطريق، فاتبع رأسًا طريقًا تمتد مباشرة إلى الشمال، وتصل تونس بطنبذة[2]. وحصل الصدام بالفعل جنوب سبخة تونس في 20 ربيع الأول 21/209 يوليو 824[3]. «فاقتتل مليًا» الجانبان، كما روى ابن عذاري[4]، ثم أدّت الحملة التي قام بها منصور، إلى انهزام المغيرين. وأوضح النويري أن القواد الذين كانوا تحت سلطة غلبون، تواطؤوا مع منصور، وأخبروه بنيتهم في التقهقر منذ الصدام الأول.

من نصدّق؟ فمن جهة، لا شك أن جيش غلبون لم يكن متحمسًا ولا مخلصًا إلى حد المغالاة. ومن جهة أخرى، من الثابت أيضًا أن هذا الجيش لم يكن متركبًا فقط من وحدات من الجند العربي[5]. إذ لا شك أنه تضمن أيضًا مرتزقة من الموالي أو غيرهم. ولا يصعب القول إن هؤلاء قاموا حقًا بمهمتهم مليًا. وبالفعل، لا ريب أنهم قاتلوا حتى دحرتهم هجمة منصور بسهولة، بينما أقبل الجنود العرب على الفرار بدل أن يناصروهم، وقد كانوا يتألفون على أغلب احتمال من وحدات من الفرسان. فيبدو لنا أنه بالإمكان

---

(1) النهاية، ج 2، 70.

(2) انظر الخارطة، ص 199.

(3) ذكر ابن عذاري هذا التاريخ (البيان، ج 1. 100). وحدد ابن الأثير تاريخ هذه الهزيمة بيوم 10 ربيع الأول، ولم يشر إلى أي تاريخ لخروج الجيوش من القيروان. ومن المعلوم، كما لوحظ ذلك، أن ابن عذاري كان يرى أن تاريخ 10 ربيع الأول هو تاريخ خروج الجيوش للقتال. فوجب أن يكون ابن الأثير قد وقع في الالتباس، لأنه لم يذكر إلا تاريخًا واحدًا.

(4) البيان، ج 1، 100.

(5) استعمل الرواة عند التحدث عن الجيش بأكمله، كلمة عسكر أو جيش، لا كلمة جند أبدًا.

تصوّر الحقيقة على هذا النحو تقريبًا.

لكن يطرح السؤال الآتي عندئذ. لماذا كلّف الأمير، وقد احتاط عند مواجهته لعمرو بن معاوية بجيش من المرتزقة، الجيوش العربية التي لم يكن يثق بها مطلقًا ـ والدليل الكبير على ذلك التهديدات التي وجّهها إليه ـ بالقضاء على منصور الطنبذي؟ حريّ بنا أن نبحث عن الأسباب في غير هذا المكان، إذ سنجدها في حرص الأمير على عدم إخلاء العباسية من الجند، في حين شعر بخطورة الأمر واستعدادًا لكل الطوارىء، لا سيما إخلاءها من حرس المرتزقة. وقد عمل على إبقائهم بين يديه لأسباب ندركها جيدًا تتعلق بالأمن، خاصة لما اكتسى الخطر صبغة مخيفة. وسنرى فيما بعد كيف أن العبّاسية لم تقض عليها العاصفة بالفعل، وذلك بفضل ولاء حرسها إلى حد بعيد بلا ريب، فحققت بذلك وبالتمام آمال مؤسسها وتخميناته. وقد فشلت لا محالة الحملة على تونس ـ وسواء كانت الهزيمة حقيقة أو متصنّعة، وهذا له معنى أخطر ـ فإنها تمخضت عن إفلاس تام للأمير، فعزل عزلاً كاملاً. وتجمّع القواد بعد «هزيمتهم»، حول غلبون، وأدّوا الإيمان المغلظة أنهم قاتلوا بلا هوادة، فلاحظوا له بكل ورع أن «قضاء الله لا يُرَدُّ»[1]، واعتذروا له عن عدم تمكنهم من العودة معه إلى القيروان، إذ أن خشيتهم كبيرة من أن ينجز الأمير ما وعدهم به من عقاب، وكلّفوه بالعمل للحصول على الأمان اللازم لهم، وفي انتظار نتيجة مسعاه، اتّخذوا بعض الاحتياطات الجيدة العملية، فانقضوا كل حسب مقامه، واستولوا على النواحي وتحصّنوا بها جيّدًا وراء أسوار متينة، مترقبين ما عسى أن يحدث.

وهكذا، أفضت هزيمة سبخة تونس، إلى تفتت الإمارة لا غير. ذلك أن وجوه كبار الجيش، أي جميع أولئك الذين بإمكانهم الاعتماد على عصبية ملتحمة نوعًا ما ومتينة إلى حد ما، أي في الجملة كل كبار أسياد البلاد، قد تمكّنوا لحين من إرضاء أعمق رغباتهم، أي التمتع بحرية كبيرة جدًا في حماية حصن منيع، في ناحية تولاها أقرباؤهم بصورة عملية، حسب صدف الفتح والغزوات المختلفة التي تلته. وكان من الممكن إقامة توازن على أساس تفتت التراب في شكل «إقطاعات» كثيرة مستقلة تختلف اتساعًا. فيقام عندئذ نوع من نظام ملوك الطوائف. ويبدو أن هذا التوازن ـ إذا أقصى منذئذ كل رد فعل خارجي، أي أن يكون صادرًا عن الخليفة، بصورة عملية ـ قد تحتم تحقيقه وجوبًا، على

---

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 100.

الأقل لمدة معينة، لأنه كان قادرًا وحده على بعث حل معين للمشكل القائم منذ عقود من السنين، وكان موضوعه الجنود وقوادهم المتكبرين الموغلين في جبروتهم، وقد كانوا لا يتحمّلون إلا بعسر الخضوع للسلطة. وقد أكثر البيزنطيون من بناء الحصون داخل البلاد فلا فائدة حينئذ من تشييدها، بل يكفي الانتصاب بها والتحصّن داخلها. وكانت ظاهرة من النوع الإقطاعي تحاول بغموض البحث عن طريقة للبروز، لكنها لم تتحقق. ولم توجد الصيغة المناسبة، ولم يمكن النقل عن أي نموذج. فلم توجد الصيغة المرنة للتبعية التي يمكن أن ترضي رغبة السيطرة لدى العظماء، فتضمن في وقت واحد شيئًا من الاستقلال لمن كان أقل عظمة. إن النظام الوحيد المعروف المقلد بغير وضوح، والذي أريد تحطيمه، كان مركزيًا شديد المركزية. والحركة التي يمكن أن يتولد عنها نظام من النوع الإقطاعي - إذ أن جميع الظروف النفسانية والمادية كانت كلها مُهيَّأة - انغلقت بهذه الصورة في دائرة التسلسل، فلم تقدر على تحطيمها أو التفصي منها، فأخفقت هذه الحركة. أما شبكة الصلات بين الناس، فلم تحصر الجند في حلقاتها، إذ أن عصبياته بقيت مؤقتة بلا لحمة، لأنها بغير هياكل ثابتة. لكن البلاد قد عمرت لحين قصير جدًا، والحق يقال، بعدد من المقاطعات يساوي عدد الحصون الهامة التي كانت بها، مثل باجة (Vaga)، والوطن القبلي، وصطفورة (بنزرت Hippo diarrhytus)، والمنستير[1] (Ruspina)، والأُرْبُس (Laribus)، ومدن كثيرة غيرها، وقد فضل ابن الأثير[2] قصدًا أن لا يذكرها. ووقعت في قبضة القواد الذين خيّروا الهزيمة على القتال في معركة السبخة بتونس. فهل كان الاتّجاه يتمثّل في قيام حكم الطوائف بدل قيام النظام الإقطاعي؟

الانتصار بالقيروان

15 جمادى الثانية 209/13 أكتوبر 824:

«واضطرمت إفريقية نارًا»[3]. وتحالفت جميع الأحقاد المتراكمة على الدولة. واعترف الجند بالقيادة لمنصور. ووجّه زيادة الله الأول عبثًا رسائل الأمان المطلوبة.

---

(1) ورد (منير) بالطبعة القديمة لبولاق، وأيضًا بطبعة «الكامل» لابن الأثير، الجديدة (ج 5، 185). وانظر في هذا الصدد ملحوظة Fagnan (*Annales*, p. 184). ولم يذكر ابن خلدون في «العبر» (ج 4، 423) هذه المدينة.

(2) في «الكامل»، ج 5، 185، وانظر أيضًا ابن خلدون، العبر، ج 4، 423.

(3) ابن عذاري، البيان، ج 1، 100.

وتجمّع الثوار بتونس حيث «اجتمع إليه جميع الجنود والحشود والوفود»، كما ذكر ابن عذاري[1]. وفي كنف البهجة العامة التي أثارتها هزيمة الأمير المدهشة، لا شك أن الحشد كان بالفعل ضخمًا والتطوّع كان بصورة تزيد وتنقص، وأن الحشود تكاثرت وطمعت في فوائد النصر الذي اعتبر مفروغًا منه. ولا شك أن الأخيلة قد اهتاجت لما توقعت القيام بجولة عسكرية تختم بنهب العباسية. وهكذا، انطلق جمع متحمس مختلط للجيوش التي التأمت على هذا النحو، في اتّجاه القيروان، فوصل إليها في 5 جمادى الأولى 3/209 سبتمبر 824. ولم تبد المدينة بالطبع أية مقاومة.

لقد أقام منصور معسكرًا محصّنًا في الجنوب الشرقي من القيروان، أي أنه واجه العباسية ولم يقتحمها بصورة خاصة[2]. واستقبل هناك قاضيا العاصمة، ابن أبي محرز وأسد ابن الفرات[3]. وذكر ابن عذاري[4] دون إيضاحات أخرى أنه «كان بينهما وبينه كلام لم يفد». وتبسط عياض[5]

---

(1) البيان، ج 1، 100.

(2) ذكر المالكي في «الرياض» (ج 1، 186) موقع المعسكر. وجاء في المعالم (ج 2، 12) لابن ناجي الذي قال إنه روى عن المالكي: شرقًا غربًا. لكن ليس لدينا طبعة محققة «للمعالم». ولذا، يمكن التفكير في خطإ ارتكبه ناسخ أو أنه تصحيف. وبالفعل، كانت العباسية تقع على بعد 5كلم ونصف في الجنوب الشرقي من القيروان (انظر أعلاه ص 152 وص 250)، ولا يعقل أن منصورًا أقام معسكره في مكان آخر غير الملجأ الأخير لزيادة الله الأول. ومن الملاحظ أن ابن عذاري (البيان، ج 1، 100) ذكر، بدون تحديد للموقع، أن منصورًا، بعد أن أقام معسكره المرة الأولى، نقله بعد ذلك لمكان آخر لأسباب لا نعرفها. ولم يتحدث أي مؤلف عن حصار بالمعنى الصحيح. إلا أن ابن خلدون (العبر، ج 4، 423) ذكر بخصوص زيادة الله الأول، أن منصورًا «حاصره في العباسية»، لكن لا شيء في النص يؤيد هذا القول. ولا شك أن المؤلف لم يستعمل فعل (حاصر) بمعناه الفني الدقيق، بل كمرادف لـ(قاتل) بصورة عامة. ومن بين أصحاب التراجم، تحدث المالكي أيضًا عن الحصار. فقال بشأن زيادة الله الأول أن منصورًا «حاصره في القصر القديم قرابة 12 سنة» (الرياض، ج 1، 185 ـ 186). لكن هذا تأكيد واضح الخطأ. وقد ذكر ابن ناجي في «المعالم» (ج 2، 13) هذا القول نقلاً عن المالكي.

(3) أبو العرب، ارجع إلى «الطبقات»، ص 84 ـ 85، بخصوص أبي محرز (المتوفي سنة 829/214). وقد كان قاضيًا «للمذهب» الحنفي؛ والمالكي في «الرياض»، ج 1، 189 ـ 196. وبخصوص أسد (توفي سنة 829/214)، فقد إعتبر قاضيًا «للمذهب» المالكي، انظر («الطبقات»، أبو العرب، ص 81 ـ 83)؛ والمالكي، في «الرياض»، ج 1، 172 ـ 189؛ وعياض في «المدارك»، ترجمة رقم 6: ذكر عياض أن أسدًا ولي القضاء سنة 203 أو 204، وقال المالكي في «الرياض» (ج م1، 173) إنه ولي القضاء سنة 203، لكن نفس المؤلف قال بعد ذلك (الرياض، ج 1، 185) إنه ولي سنة 204. ولذا، ساد الغموض بخصوص التاريخ الصحيح لتوليته القضاء.

(4) البيان، ج 1، 100.

(5) في ترجمة أسد، المدارك، رقم 6.

والمالكي[1] بالخصوص في الحديث، لكنهما لم يوضحا قطعًا طبيعة هذه المحاولة وموضوعها، وقد كانت بكلّ وضوح شك شبه رسمية أكثر من أن تكون رسمية، ويحتمل أنها خصصت لإنقاذ القيروان. لكنهما رويا لنا أن منصورًا دعا مخاطبيه بكلّ وضوح إلى الوقوف في صفه، فقال: «اخرجا معنا، أما تعلمان أن هذا البائس[2] ظلم المسلمين»[3]؟! واتّضح أن منصورًا الطنبذي طلب من أسمى السلط الدينية في البلاد الإعلان عن أن زيادة الله الأول إمام ظالم، وأنه يحلّ قتله، طبقًا لما أمرت به الشريعة. فطلب في الجملة أن يعزله ممثلا الشرع. ونحن على علم من احترازات حزب السنّة في هذا الباب. ولذا، فإن أسدًا الذي كان يبدو أقلّ من زميله، لم يرفض هذا العرض رفضًا باتًا فحسب، بل استنكره أيضًا. وروي أنه أجاب قائلاً: «قد كنتم إخوانًا له قبل هذا الوقت، وأنتم وهو على مثل هذه الحال، وكما وسعنا الوقوف عنه وعنكم فكذلك يسعنا الوقوف عنه وحده»[4]. وليس في مقدورنا أن نؤكّد أن أسدًا وجّه فعلاً هذا الكلام الصارم - الذي قيل إنه كان يكلفه غاليًا - لرئيس الثوار، لكن من الثابت أنه لم يلتحق هو ولا زميله بالفتنة. ولا يهم على كل حال أن برهن على شجاعته أم لم يبرهن. وسواء فاه بهذه الأقوال المنسوبة إليه أم لا، فهي تعكس لا محالة تفكيره وتفكير جميع أهل السنّة الذين كان يتحدث باسمهم. لقد عملوا الكثير ليكره الأهالي الأغالبة، فساعدوا بصورة غير مباشرة على انطلاق الفتنة، وذلك بنسف السلطة وعزلها، وقد قرروا أيضًا أن لا يتورطوا مباشرة في ثورة صريحة، وفاء لمبادئهم التي كانت تحجر عليهم الثورة المسلّحة. وقد كان حيادهم العدائي موجّهًا في الواقع ضد الطرفين، ولو أنه ساعد الثورة بصورة موضوعية.

تصادم جيش زيادة الله الأول ومنصور عدة مرات دون أنْ يسفر ذلك التصادم عن نتيجة فاصلة. ثم إن منصورًا لم يحرز النصر، فتوقع حرب استنزاف محتملة بطيئة وغامضة، فشرع في ترميم حوزة القيروان التي هدمها إبراهيم الأول، كما هو معلوم. فهل أكسبه هذا الصنيع مودة أهل القيروان؟ وهل جرت بعض المفاوضات التي لم تبلغ إلى علمنا؟ وعلى كل حال، بدأ أهل القيروان في ذلك الوقت يقدمون مساعدتهم إلى

(1) الرياض، ج 1، 185 - 186.

(2) هذه رواية «المعالم»، ج 2، 13، لابن ناجي. ونجد في الرياض، ج 1، 186، للمالكي، اليابس، وأورده Amari في (*Biblioteca*, I, 82) البائس. ومن الواضح أنها روايات مختلفة للفظ واحد.

(3) المالكي، الرياض، ج 1، 186. وانظر أيضًا عياض، المدارك، ترجمة أسد، رقم 6.

(4) المصدران المذكوران.

منصور، وقاتلوا في صفوفه، فلم يتبعوا الفقهاء في تأويلاتهم المجهولة لديهم.

وكان منصور منصرفًا إلى إعداد العدة للحرب حين باغته هجوم واسع قام به زيادة الله الأول بجيوشه من فرسان ومشاة، كان قد رتبهم للمعركة في نظام دقيق مدروس من قبل. فبعد أربعين يومًا من التردد والمناوشات، رمى الأمير في 15 جمادى الثانية 209/13 أكتوبر 824، بحرسه وجنده الاحتياطي في القتال فجأة، فقبل بذلك الشروع في المعركة الفاصلة. واضطرب منصور الطنبذي الذي تمّ تطمينه أو التمويه عليه بخصوص الجبن الذي اشتهر به[1] زيادة الله الأول، فلم يكن يتوقع مثل هذا الرد، فهزم هزيمة كاملة وقتل رجاله بلا رحمة، وهرب هو نفسه لاجئًا «القصره بتونس»[2]، حيث لم يتفطّن الناس إلى دخوله.

ولما بلغ زيادة الله الأول القيروان، أمر بإيقاف القتال في الحال، فأنقذ بذلك العاصمة التي وقفت مرة أخرى إلى جانب الثوار.

ثم جمع فقهاء المدينة واستشارهم بشأن الجند الثائر عليه[3]. وقد كان هذا اللقاء بمثابة الصورة المطابقة في شكل أبلغ وأوسع، للمجلس الذي التأم قبل بضع عشرات من الأيام خلت، بخيمة منصور، وحضره إلى جانبه القاضيان ابن أبي محرز وأسد. وكان يرمي أيضًا إلى ذات الغرض، وبهذا، رُفعت قضية جديدة لدى محكمة الشرع من طرف الخصم الثاني. وسوف تصرح هذه المحكمة مرة ثانية بعدم اختصاصها وتشير بالوفاق. وكان الأمير يؤمل طبعًا أن تحكم لفائدته، حتى أن عطفه على القيروان قد أملاه عليه بلا ريب وإلى حد كبير، هذا الشاغل. ولا يثير الحكم على العصيان أي مشكل من الوجهة المذهبية الصرف. لكن كانت توجد اعتبارات أخرى لم يصرح بها بوضوح. فأمسك الفقهاء عن الحكم لهم أو عليهم، ودعوا جميعًا باستثناء فقيه واحد، إلى العمل بمقتضى خصال العفو والرحمة. وأشار عبد الله بن أبي حسان اليحصبي فعلاً بمفرده بالتشدّد، مستندًا ومحتجًا بالأحاديث والأمثال، إذ أنه تألم كثيرًا من جور الجند. فعنفه القاضي أبو محرز في الحال تعنيفًا شديدًا، موجّهًا إليه اللوم لأنه أراد أن يدفع الجند حياتهم ثمنًا لفقدانه «نعجاته العزيزة». ووجد اليحصبي المسكين من الغد على باب داره، الكراسات

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 185.

(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 100.

(3) انظر «المدارك» لعياض، ترجمة عبد الله بن أبي حسان، رقم 7؛ والرياض، ج 1، 203 للمالكي؛ وأبو العرب، الطبقات، ص 76؛ والكامل، ج 5، 185 ـ 186، لابن الأثير؛ والبيان، لابن عذاري، ج 1، 100.

التي نقل فيها الطلبة مذكرات دروسه ممزقة. وقد كان هذا الصنيع يكتسي دلالة كاملة. ذلك أن الضمير القيرواني، ممثلاً في علمائه وطلبته، كان يرفض الحكم على الجند. ودون أن يذهب به الأمر إلى الاندماج معه صراحة والدفاع بوضوح عن قضيته، فقد كان يشعر لا محالة بما يكفي من «التفهّم» تجاه ثورته إلى حد أنه أشار بالعفو عن جرائمه. وعلى كل، فإن هذا الضمير كان ينكر أن يُسلَّط عليه أي عقاب.

ولذا، كان عفو زيادة الله الأول عفوًا شاملاً. ولم يكن يقدر أن يفعل غير ذلك في الوضع الذي وجد نفسه فيه. وبما أن للضرورة أحكام، فقد اكتفى بهدم سور القيروان الذي شرع أبوه في هدمه قبل ذلك مرة أولى في ظروف مماثلة، هدمًا تامًا هذه المرة.

نكبة سبيبة:

لقد كان لانتصار القيروان غير المتوقع أن بعث الفوضى في صفوف الثوّار وفتح بابًا للتصدعات التي سوف تقضي عليهم بطول المدة. إذ أنهم لم يكونوا ليتصوروا مثل هذه النهاية. بل إنهم كانوا يتهيّأون للاستقرار بالقيروان على أُسس متينة. وقد رأينا كيف أن منصورًا تقهقر ورجع إلى تونس خفية، ولم يعلم بعودته إلا قلة من الناس. ويمكن أن نستنتج من ذلك أن غالبية الجيوش لم تقتف أثره، على الأقل في الحين، وقد اكتست هذه العودة الباهتة إلى عاصمة الثورة مظهر حظوة زائلة. فماذا جرى؟.

لا ريب أن الشقاق قد دب في صفوف الجند. لكن مصادرنا لم تكن صريحة كثيرًا في هذا الباب. فلئن سمحت لنا بالتعرف على التصدعات الأولى، وجعلتنا نتوقع الشقاقات الخطيرة، إلا أنها كانت شحيحة جدًا في الجزئيات الدقيقة المعللة. وكان ابن الأثير أقلهم صمتًا، وإن لم يكن صريحًا جدًا. فقد قال[1]: «ورجع عبد السلام بن المفرج الى مدينة باجة، وبقي عامر بن نافع بمدينة تونس». ولنذكر اسمي هذين الشخصين الأخيرين، ولنلاحظ جيدًا رد فعلهما. فسوف يتوفر الحديث عنهما فيما بعد. لذلك تبدو الثورة منذ البداية كأفعى بثلاثة رؤوس تختلف أهمية ولها تصورات مختلفة. وسوف يكون ذلك نقطة ضعفها الكبيرة. فقد فَقَد منصور لمدة، مهمة القيام بالدور الأول، وتضررت هيبته كثيرًا وزال رونقها في المحنة، وذلك بلا ريب من أجل عدم احتياطه وعدم تبصّره اللذين اعتبرا السبب الأصلي لإخفاقه. فأفسح المكان لعامر بن نافع قائد

---

(1) الكامل، ج 5، 186.

الجنود الذين اختاروا «الثيارة والتمنع»[1]، بعد الهزيمة التي جدت بسبخة تونس. وأصبح عامر قائدًا للمنشقين، قبل أن يصير بطل معركة سبيبة[2] التي أنزلت هزيمة نكراء بجيوش الأغالبة.

لا نعلم شيئًا عمّا جرى طيلة النصف الثاني من سنة 209 الذي تلا انتصار زيادة الله بالقيروان. ولا شك أن المدة انقضت في المداولات بالنسبة إلى الفريقين، وكذلك في الانتظار والاستعداد. وقد أغفل زيادة الله الأول الاستفادة من تفوقه لفرط حذره، وترك الفرصة تمر، فلم ينتفع من حيرة أعدائه. فلربّما عول كثيرًا على انقساماتهم، وبنى آمالاً عريضة على فضائل الزمان لإصلاح الأمور. والواقع أنه منحهم ستة شهور للتغلب على خصوماتهم، ولـمّ صفوفهم والتجمّع، ثم إنه استأنف الهجوم بغتة في ناحية لا تساعد إلا قليلاً على هذا النوع من العمليات. والمشاغل التي أملت على الأمير اختيار الموقع وساعة الصدام، معلومة. وقد تمّ الانتصار في القيروان في أكتوبر. فهل ترقب زيادة الله الأول نهاية فصل الشتاء وبداية الربيع لاستئناف القتال؟ وهل كان اختياره للموقع بسبب إخضاع أعنف مركز للثورة وأخطره، إذ يبدو أن محوره قد تحول، بعد هزيمة منصور الذي فقد سمعته، من تونس إلى الوسط الغربي من البلاد؟ فقد بدأ عامر بن نافع يبرز فعلاً على حساب منصور وقد رأينا كيف أن عودة منصور إلى تونس كانت مجهولة. وفي تلك الأثناء، جمع عامر بن نافع حوله أكثر العناصر عزمًا، واختار سبيبة مركزًا لنشاطه، بعد هزيمة القيروان حيث كان أنصاره كثيرين بلا شك.

ولتفهم أسباب هذا الاختيار، ينبغي أن نوضح أن سبيبة كانت في القديم تعرف عند الرومان باسم Sufes، فكانت تملك قصرًا يمتد على طول 45 م وعرض 40 م، وقد تمكّن Ch. Diehl من دراسة هندسته[3]. ولا شك أن سبيبة (Sufes) قد حافظت على حيويتها الكاملة ووسائل دفاعها في القرن التاسع. وبالفعل فقد دوّن البكري في القرن العاشر، ثم تلاه الإدريسي في القرن الثاني عشر، وصفًا يشهد بأن سبيبة العربية حافظت، حتى عصرهما، على المعالم المشيدة في العصور القديمة. قال البكري[4]: «ومنها (تبسّة) إلى مدينة سبيبة أزلية مبنية بالصخر، لها جامع وحمّامات. تطرد فيها المياه العذبة تطحن

---

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 100.

(2) وردت (سبتة) ص 39 من طبعة الفصول المنتقاة من «العبر»، لابن خلدون، التي حققها N. DESVERGERS.

(3) Ch. DIEHL, *L'Afrique byzantine*, pp. 196 et 202; Rapport, dans *Nlles Arch. des Missions*, Iv, 119-123.

(4) المسالك، ترجمة DE SLANE، ص 324.

عليها الأرحى. وهي كثيرة البساتين، ويجود فيها الزعفران». وقد كان الزعفران يمثل في نظر الجغرافيين العرب، في العصر الوسيط، علامة ورمزًا ممتازًا للازدهار، ويمكن التخلّص إلى القول إن سبيبة وناحيتها كانتا تشهدان نهضة كاملة في القرن العاشر. وقد لاحظ الإدريسي كذلك[1]: أن «سبيبة مرحلة، وهي مدينة أزلية كثيرة المياه والجنات وعليها سور من حجارة حصين ولها ربض فيه الأسواق والخانات». كانت سبيبة حينئذ زاهرة ومحصّنة جيدًا، وكانت تتميّز أيضًا بموقعها الطيب، فكانت تحتل موقعًا حربيًا جيدًا في ناحية يعسر دخولها. وقد أبدى Ch. Diehl بملاحظة تيّمة، فقال إنها شيدت لقطع الطريق الممتد بين سبيطلة ومكثر، «على تلٍ يعلو السهل ووادي نهر الروحية، ويسيطر منه كذلك على الفضاء الواسع الذي ينفرج إلى لجنوب، والنجود الممتدة شرقًا حتى جبل مغيلة، وغربًا المنبسط الجبلي الذي يمرّ منه مسلك ينطلق من تالة»[2]. واستمرت سبيبة في العصر العربي على وضعها أيضًا، كمفرق هام للمرور على الطرقات الكبرى من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب[3] . ولذا، كان اختيار عامر بن نافع لهذا الموقع في محله تمامًا.

وعزم زيادة الله الأول منذ بداية سنة 210/ أبريل 825، على الهجوم في ذلك الاتّجاه، آملاً بلا شك أن ينال بسبيبة نفس الانتصار الذي كسبه قبل سنوات مضت تقريبًا من هذا المكان، بالقصرين. فكلف محمدًا بن عبد الله بن الأغلب ابن عم الأمير وشقيق غلبون الذي هزم شر هزيمة في سبخة تونس، بقيادة جيش قوي اشتمل على وحدات من الحرس الأسود والموالي وعناصر موثوق بها. وانقلب الصدام سريعًا إلى كارثة، وقد جدّ في 20 محرّم 13/210 مايو 825. ولم ينج القائد المهزوم بحياته إلا حين فرّ[4]، بينما

---

(1) النزهة، ص 88.

(2) Ch. Diehl, *L'Afrique byzantine*, pp. 280-281.

(3) انظر البكري، المسالك، ترجمة DE SLANE ، ص 120 وص 324ـ325، والإدريسي، النزهة، ص 88.

(4) انظر ابن الأثير، الكامل، ج 5، 186، لم يتحدث ابن خلدون في «العبر» (ج 4، 423) عن هذا الأمر، ولخص الأحداث بإيجاز كبير. وجاء في «البيان» لابن عذاري (ج 1، 101): «فانهزم ابن الأغلب وقتل وتمادت الهزيمة إلى القيروان...»، مما جعلنا نفكر أن القائد المذكور قتل في المعركة، خلافًا لما رواه ابن الأثير. ومن المعلوم أن الرواة العرب يرون نفس النص الأصلي، فيقتطعون ويلصقون ويركبون ويلخصون أجزاء من الجمل بصور مختلفة. ونشعر عند مطالعة «النهاية» للنويري، بأن أمرًا ما قد أغفل في نص «البيان» الذي وصل إلينا، وأنه بالاقتباس من «النهاية»، يمكن تصحيح هذا النص على النحو التالي: «فانهزم ابن الأغلب، وقتل / جماعة من وجوه أصحابه، منهم محمد بن غلبون، وعبدالله بن الأغلب، ومحمد بن حمزة الرازي/ ، وتمادت الهزيمة...»
لكن يجب الإشارة إلى أن نص «النهاية»، ج 2، 70، المتحدث عنه، لا يوجد في مكانه الزمني، ولم يرو =

قتل في المعركة الأمراء وأحسن القواد، كمحمد بن غلبون، وعبد الله بن الأغلب، ومحمد بن حمزة الرازي[1]. وقتل المشاة عن آخرهم. أما بقايا الفرسان، فقد دحروا بالسيف في فوضى كبيرة إلى القيروان منذ الفجر حتى ساعة متأخرة من الليل.

لقد ذعر الأمير لهول الكارثة وفداحة الخسائر، و «خاف منها على ملكه»[2] للمرة الأولى. وكان شاعرًا، فأودع أفكاره وقلقه في أبيات تستحق الذكر، إذ تضمنت أحسن وصف للأسى الذي تسببت فيه فداحة الهزيمة:

«أفنت سبيبة كل قرم باسل ومن العبيد جماجمًا أبطالا[3]
فإذا ذكرت مصائبًا بسبيبة فابكي جلاجل واندبي أعوالا
يا ويح نفسي حين أركب غاديًا بالقيروان تخالني مختالا
في فتية مثل النجوم طوالع وتخالني بين النجوم هلالا
فاليوم أركب في الرعاع ولا أرى إلا العبيد ومعشراً أنذالا»[4]

ويمكن إعمال الرأي في احتقار الأمير أولئك الذين وصفهم بـ «جماجم أبطال» تارة، وازدرى بهم طورًا، فسيحافظ هؤلاء على عرش الأمير في النهاية، لأنهم أخلصوا له النية حتى النهاية، لما تخلى الجميع عنه. ولنكتف في هذا المقام بتسجيل نبرات اليأس المؤلم التي سرت في الأبيات السابقة، ومشاعر اللوعة والعزلة المؤثرة التي تتصاعد

= بصفته متعلقًا بكارثة سبيبة، بل وقع بالأحرى بين فقرات تتحدث عن هزيمة سبخة تونس من جهة، وفقرات تروي انتصار زيادة الله الأول بالقيروان من جهة أخرى. ومن الواضح أننا أمام نقل فقرة، وبإزاء جهود ملتوية لناسخ أراد أن يضعها قدر الإمكان في غير مكانها ولا يوجد بها اسم سبيبة الذي فقد من نص «النهاية» كله. لكن جميع الجزئيات المدرجة تشهد بداهة أن الأمر متعلق بمعركة سبيبة. والتبس على (*Berberie*, p. 95) VONDERHEYDEN موضوع هذه الأحداث ـ وقد حدد موقع سبيبة شمالاً!

(1) لا شك أن محمدًا بن غلبون كان ابن الأغلب بن عبدالله بن الأغلب المعروف بغلبون الوزير وابن عم زيادة الله الأول الذي مر الحديث عنه بخصوص معركة سبخة تونس. وأن عبدالله بن الأغلب هو ابن الأمير المقبل الأغلب بن إبراهيم الأول المعروف بأبي عقال. ولربما كان ابن أخي زيادة الله الأول وكان محمد بن حمزة الرازي قائدًا هزمه منصور الطنبذي في دار الصناعة بتونس، وقد كان مكلفًا بأسر منصور. وحدثنا النويري وحده (النهاية، ج 2، 70) عن موتهم في معركة سبيبة. وروى ابن الأبار (الحلة، ص 275) من جهته موت محمد بن حمزة في هذه المعركة.

(2) ابن الأبار، الحلة، ص 255.

(3) بالإضافة إلى معنى جماجم العام، وهو أدمغة، فإن هذه الكلمة تعني أيضًا «السادات والرؤساء» (انظر «تاج العروس» للزبيدي ج 8، 233، مادة جمجمة) ويستعمل لفظ جمجمة (ج. جماجم) غالبًا في العامية الحالية بتونس، بمعنى الرأس الكبير للإنسان الضخم.

(4) ابن الأبار، الحلة، ص 255 ـ 256.

منها. وبالفعل، كادت الدولة أن تهلك، وإن أنقذت آخر الأمر، فذلك بفضل حيرة أعدائها خاصة، إذ أنهم لم يعرفوا كيف يستغلون في الحال وإلى النهاية انتصارهم الذي كان كاملاً شاملاً. فقد رمى الأمير في المعركة بالجيش الاحتياطي كله، أي بحرسه الأسود ومواليه، فاستنفد أحسن ورقة كانت لديه وخسرها. ولما فقد جيوشه، لم يبق سوى مورد واحد افتقده والده بصورة مؤلمة، هو بيت المال العامرة بفضل جباية ثقيلة كانت قد ساهمت كثيرًا لا محالة في مصائب الدولة، كأحد عناصر الغضب. ففتح زيادة الله الأول خزائنه على مصراعيها، كما روي[1]، وعمل على حشد عساكر جدد.

وبينما كان الأمير يحاول أن يجدّد بكامل اسرعة قواته، حاول الجند الذي رجّته الزيمة التي مُنِيَ بها في القيروان، أن يعمل على التحام صفوفه. وقد ظهر منصور الطنبذي من جديد في المقدمة فعلاً. فكيف تمكّن من استعادة المرتبة الأولى غداة انتصار لم يكن له فيه يد؟ وكيف تمخضت المساومات؟ لا نعلم شيئًا عن هذه الأمور. ولنلاحظ فقط أن الجند اتّجه إليه، لا إلى عامر بن نافع، غداة انتصار عامر الباهر بسبيبة. وطالبوه بإجلاء ذويهم عن القيروان، إذ خشوا بلا شك أن يستخدم الأمير ذويهم كرهائن، بعد هزيمته النكراء وإهانته. ولربّما أرادوا أيضًا إخلاء الجو من حوله لإخطاره أكثر بعزلته. وقد كان من حكمة زيادة الله الأول أنه لم يمسّ بأذى عائلات الجند التي بقيت في القيروان، ولم يعترض كذلك على إجلائها. فقدم منصور لمراقبة العمليات بجيوشه، وضرب الحصار على العبّاسية استعدادًا لكل الطوارىء. ودام الإجلاء ستة عشر يومًا. فكان هذا الأمر بمثابة نزيف حقيقي. إذ جلا عن القيروان وجوهها من العرب، فتألم الأمير كثيرًا لذلك، ولم يشاهد بها حسب قوله سوى «سقط الرعاع».

فانقسمت البلاد عندئذ إلى جزأين. «ولم يبق بيد زيادة الله من إفريقية كلّها إلا قابس والساحل ونفزاوة وإطرابُلُس»[2] أي سهل البلاد والنواحي الفقيرة التي رغب عنها الجند دائمًا والعرب عامة. وكان خط الانفصال حينئذ عسكريًا وعرقيًا واقتصاديًا. وبقي أهل السواحل بعيدين عن الهيجاء، وأيّدوا الأمير، إذ كانوا بالطبع مسالمين عاملين. أما النواحي البعيدة بالغرب والشمال والوسط الغربي، حيث أكثر البيزنطيون التحصينات والحصون لأسباب خاصة بالأمن، فقد كانت خلافًا لذلك بمثابة الملاجىء المعتبرة

---

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 101.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 186. وانظر أيضًا ابن عذاري، البيان، ج 1، 101. وجاء في «العبر» لابن خلدون، تونس بدل قابس، وهذا تصحيف محض يسمح به الرسم العربي للمخطوطات تمامًا.

بالنسبة للسادات، لا سيما وأن الأراضي المجاورة ـ حيث اقتطع أجدادهم مناطق شاسعة غنية تماشيًا مع حظوظ الفتح والنوائب التي تلته ـ كانت مزدهرة. وهكذا، أفلت أكبر جزء من الإمارة من سلطة الأمير.

فضرب قائد الثوار عند ذلك ـ كرمز للسيادة ـ السكة باسمه[1]. وعوض شعار الأغالبة (غ ل ب) الذي كان يشير إلى الظفر والكبرياء، بشعار (ع د ل) الذي وعد بإقامة العدل ـ وهذا منهج قائم الذات بأكمله ـ دون أن يمتنع عن التلاعب باسمه، وأن يتقدم كشخص أرشده الله إلى طريق النصر. ويمكن إبداء الشك في أحقية سلطته وهل أن الجميع اعترفوا بها فعلاً على امتداد الأراضي التي خرجت من يد زيادة الله الأول. كان منصور قائدًا فعلاً على أكبر تقدير ـ مهما كانت رغبته في الظهور بمظهر الأمير ـ لجمع متحالف من الأسياد الثائرين الذين اتحدوا لحين، خاصة لأنهم عزموا معًا على طرد صاحب القيروان. وقد كاتبوه على كل حال، بعد انتصارهم بسبيبة وإجلاء العاصمة، وطلبوا إليه أن يرحل إلى الشرق، عارضين عليه الأمان لشخصه وأمواله. فهل دقت الساعة الأخيرة للدولة الأغلبية، بعد ربع قرن من قيامها؟ لقد كانت الساعة حاسمة.

تدارك الوضع وانتصار تقيوس:

فقد الأمير معنوياته وجيوشه، فضيّق عليه الجند المظفر الوقح، الخناق تضييقًا كاملاً. والأنكى من ذلك، وفي ذات الوقت الذي اتصل بإنذار الثوّار، بلغه أن عامرًا بن نافع الذي سحق جيوشه بسبيبة، كان في طريقه إلى نفزاوة، وهي ولاية بقيت إلى حدّ ذلك التاريخ مخلصة تطلب مساعدة الأمير وتدخله[2]. فهل أريد بذلك إشعاره بأنه، إذا

---

(1) انظر ابن عذاري (البيان، ج 1، 101) الذي أشار وحده إلى هذا الحدث. لم تكن هذه السكة وفيرة. فقد وصلتنا فعلاً قطعة واحدة باسم منصور الطنبذي. وهي عبارة عن درهم من فضة يزن غرامين و 70، مؤرخ في سنة 210. وكتب على الوجه وفي الوسط ما يلي: لا إله إلا الله وحده ـ بخ بخ ـ لا شريك له.

أما الكتابة الدائرية، فهي: باسم الله ضرب هذا الدرهم بإفريقية سنة عشرة ومائتين». وكتب بوسط الظهر ما يلي: عدل ـ محمد ـ رسول الله ـ منصور بن نصر.

أما الكتابة الدائرية، فهي الآية 33 من سورة التوبة. انظر ح.ح. عبدالوهاب (Un tournant de l'histoire aghlabide, *R.T.*, 1937, pp/ 350-352).

(2) أورد ابن خلدون هذا التوضيح في «العبر» (ج 4، 432 ـ 424). ولم يتحدث ابن الأثير في «الكامل» (ج 5، 186)، ولا ابن عذاري في «البيان» (ج 1، 101)، ولا النويري في «النهاية» (ج 2، 71) عن طلب النجدة هذا الذي صدعت به قبائل نفزاوة، بل إنهم ألحوا على النجدة التي وجدها الأمير لديهم لفائدة قضيته. ولا تتضارب الروايتان، بل إنهما متكاملتان. وقد أجمع الرواة على أن قبائل نفزاوة بقيت فعلاً مخلصة للأمير، فمن الطبيعي =

لم يغتنم عاجلاً هذه الفرصة السانحة، ربّما سدّت في وجهه طريق الرحيل إلى الشرق؟ فعقد زيادة الله الأول مجلسًا بأهل بيته وخدمة دولته. وقد كان الظرف دقيقًا والاختيار فاصلاً.

فكيف يمكن الدفاع عن ولاية نفزاوة بينما لا يوجد ما يكفي من الجيوش للدفاع بنجاعة عن العبّاسية آخر معقل للدولة؟ وقد رأينا أن الأمير فتح خزائنه تمامًا، لكن يبدو أنه لم يحصل على تجنيد يرضيه كمًا وكيفًا. ولذا، لا شك أن النقاش في خصوص الموقف الواجب اتخاذه والأسلوب الواجب توخيه، كان حاميًا عويصًا. وفي نهاية الأمر، اقترح سفيان بن سوادة[1]، وهو أحد أبناء عمّ زيادة الله الأول، أن يسمح له باختيار مائتين من نخبة الفرسان[2] لا غير، وأن يؤذن له في القيام بمغامرة لتنظيم المقاومة في بلاد نفزاوة، وللأمير أن يقرر بعد ذلك ما يشاء، في صورة ما إذا أخفق في المهمة. فقبل هذا المقترح، وأذن لسفيان بن سوادة في ذلك. فسلّم إليه زيادة الله الأول سجلات الجيش. وأمكن له اختيار الرجال كما شاء، فمنحهم بالخصوص الأرزاق بسخاء، وخرج معهم.

ولما بلغ ولاية نفزاوة استدعى البربر، خاصة قبائل زناتة، للعمل معه على الدفاع عن ناحيته ولتأييد الأمير. فلاقى نداؤه حماسًا كبيرًا. وأقبل الناس من كل صوب وحدب، وبعد قليل، قاد سفيان بن سوادة جمعًا من المقاتلين. ولم يكن هذا الموقف قد أوحت به فقط ولا حتى أساسًا، مشاعر الولاء نحو الدولة. إنه يشبه قليلاً الموقف الذي جمع حول الأمير عبد الله، قبل خمس عشرة سنة خلت، الإباضيين من نفوسة لمواجهة جند طرابلس. ولم يكن للجند سمعة طيبة بين البربر إذ كان يمثل بلا شك الأوهام المتعلقة بالجنس والصلف العربيّين في أوقح مظهر لهما، وكان يخشى أيضًا وبالخصوص تعدياتهم. وكان البربر يتعلقون بالدفاع المشروع عن أنفسهم، وقد أثير حماسهم أيضًا وبلا شك، ولو أن المصادر لم تتحدث عن ذلك، نظرًا إلى توزيع مناسب للأرزاق[3]، فاغتنموا هذه الفرصة السانحة وتكتلوا وراء الممثلين الرسميين للسلطة. وأحاط بهم المائتا فارس بقيادة سفيان بن سوادة، وتقدموا لمواجهة الثائرين الغزاة.

= أن يكونوا قد استنجدوا بالأمير لما شعروا بالخطر، ومن الطبيعي كذلك أن يكون الأمير قد وجد لديهم العون، فقدموا إليه حشودًا من البربر.

(1) هو سفيان بن سوادة بن سفيان بن سالم بن عقال. لا شك أنه شقيق سالم بن سوادة الذي قضى سنة 207 على عصيان زياد بن سهل.

(2) ذكر ابن عذاري (البيان، ج 1، 101)، خلافاً لابن الأثير والنويري، إنهم كانوا 100 فارس فقط.

(3) لنذكر في هذا الصدد كيف أن عبد الله الأول الذي أساء الجند معاملته وطرده من طرابلس، تمكن من استرجاع هذه المدينة وأنزل بهم هزيمة شنيعة، لا لسبب إلا لأنه جند البربر بالناحية، فقدموا لنجدته، وقد جذبتهم عطايا الأمير أساسًا.

وصل آنذاك عامر بن نافع إلى قسطيلية[1]، على رأس جنوده، فجنّد بها ألفًا من «الأسواد» المسلحين بالمجارف والفؤوس وواصل طريقه إلى تقيوس[2] حيث أقام معسكره. ولا ريب أنه فكر ـ تجنبًا للمرور بقابس التي بقيت وفيّة لزيادة الله الأول ـ في عبور شط الجريد، فاختصر الطريق وسلك الخط المباشر، ودخل بغتة إلى بلاد نفزاوة. فهل أنه جند ألفًا من السود توقّعًا لهذا العبور الذي لم يزل صعبًا لحد ذلك التاريخ، وكأن ذلك نوع من الهندسة العسكرية لجيشه؟ أو أنه محاولة لضمان أمن جيوشه في أرض العدو، بفضل تقنية المعسكر المحصّـن المنتشرة جدًا؟ وعلى كل حال، لم يترك له سفيان بن سوادة الوقت لتنظيم أحواله، بل بادره بالهجوم وعبر الشط قبله على رأس البربر الذين امتازوا على الغزاة بمعرفتهم المدهشة للبلاد، وباغته فيما يبدو، وقاتله أمام تقيوس، فهزمه شرّ هزيمة.

---

(1) أي توزر (Thusuros). انظر Ch. Tissot (*La Province romaine, d'Afrique*, II, 30 et 684).

كان قسطيلية هو الاسم الذي دل، طيلة القرون الوسطى بأكملها، على هذه المدينة وعلى الولاية التي كانت مقرًا لها في نفس الوقت. ونجد ما يلي في كتاب البلدان لليعقوبي (ترجمة G. Wiet ،*Les Pays*، ص 212): «ومن قفصة إلى مدائن قسطيلية. وهي أربع مدائن في أرض واسعة لها النخل والزيتون. فالمدينة العظمى يقال لها توزر، وبها ينزل العمّال، والثانية يقال لها الحامة، والثالثة تقيوس، والرابعة نفطة».

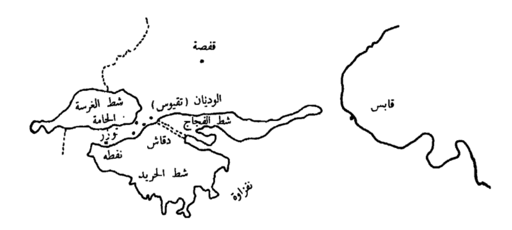
(2) أي تقيوس (Thiges). انظر Ch. Tissot (*La Province romaine d'Afrique*, II, 31 et 682).

كان اليعقوبي يعتبرها في القرن التاسع، إحدى الواحات الرئيسية الأربع لقسطيلية (انظر الملحوظة السابقة). ووصفها الإدريسي (النزهة، 75) في القرن الثاني عشر كمدينة لم تزل زاهرة، وحدد موقعها على طريق قفصة، على بعد 20 ميلاً من الحامة التي تقع على محلة صغيرة إلى الجنوب (هكذا) الشرقي من توزر. ومن المعلوم أن المسافات التي ذكرها الجغرافيون العرب تقريبية نسبية. أما تحديد موقع الحامة، إلى الجنوب الشرقي من توزر، فهو تصحيف بلا شك يجب أن يقرأ (شمال) مكان (جنوب) لموافقة وضعية الأرض. وتقيوس هي أيضًا إحدى المدن التي كان من المظنون أن كهف الفتية السبعة (أصحاب الكهف) قد وجد بها. وهذا ما ذهب إليه Fagnan لما اقترح رواية أخرى. قال: «فإن ارتبط هذا الاسم بوجود كهوف، حيث أقام، كما قيل، الفتية السبعة، فمن الأفضل قبول دقيوس (Decius)». (انظر *Extraits* ص 53، الملحوظة 6). والأكثر منطقًا مقابلة تقيوس بـ Thiges في العهد الروماني. ولم تعد تقيوس أو تقيوس تذكر على الخرائط المعروفة حاليًا. لكن الموقع وجد وبقي يحمل هذا الاسم سنة 1860، أثناء رحلة V. Guérin في إيالة تونس. قال Guérin (*Voyage*, I, 262): «الواقع أن المسافة الفاصلة بين تقيوس التي اتفق على تحديدها بموقع Thiges، وتوزر التي وافق اسمها اسم Thusuros، تقرب من أحد عشر ألف ميل روماني»، فصحح بذلك جدول Peutinger الذي تحدث عنه مسافة خمسة وعشرين ألفًا. وتفوق بعد ذلك اسم الوديان للدلالة على نفس المكان (انظر Pélissier *Description de la Régence de Tunis*, p. 144; et P. Pelet, *Nouvel Atlas des Colonies Françaises*, pp. 3-5). ولا تشير خرائط الطرقات إلى تقيوس ولا إلى الوديان. لكن تقيوس كاسم مكان بقي معروفًا في المنطقة، ويوجد موقعه قرب الشمال الشرقي من دقاش، حيث تتحول الطريق رقم 16 إلى الجنوب الشرقي، وتعبر الشط في اتجاه بلاد نفزاوة.



ـــــ: حد تقريبي لإمارة الأغالبة

.........: حد تقريبي للبلاد الباقية تحت سلطة زيادة الله الأول بعد كارثة سبيبة في 13 مايو 825.



واتّجه عامر بن نافع بكامل السرعة إلى قسطيلية، وقد تكبّد خسائر فادحة في الرجال، وبها «جبى أموالها» طيلة ثلاثة أيام وثلاث ليال بلا انقطاع. وينبغي أن يفهم من هذا القول أنه نهب البلاد نهبًا. ثم تركها دون أن يغفل عن تولية وال عليها[1]، وفرّ بعد ثلاثة أيام، بسبب عداء الناس له، وهو عداء يفهم جيدًا، وقد وجّهوا نداء إلى سفيان بن سوادة بالقدوم والقيام بأعباء الولاية. وهكذا بدأت تهب ريح جديدة.

وكان لفشل عامر بن نافع أمامَ تقيوس تحوّلاً حاسمًا وبداية لقلب الوضع. والسبب العميق لهذا التحوّل هو أساسًا بدء شعور الأهالي، كما شهد بذلك بصورة بليغة ما جد في قسطيلية، بأن الثوّار أشنع وأجشع من ممثلي النظام الذين أرادوا قلبه. وبعد قسطيلية، أي الجريد، استرجع زيادة الله الأول الزاب مهد الدولة، حسبما أخبرنا به ابن خلدون[2]، دون أن يوضح كيفية استعادة الزاب، وبعد أي تطوّر وأي مغامرات تم ذلك.

---

(1) لم يورد هذا الخبر إلا ابن الأثير (الكامل، ج 5، 186). واكتفى ابن عذاري (البيان، ج 1، 101) بالإشارة إلى أن عامرًا بن نافع رجع إلى القيروان. وأوجز النويري وابن خلدون القول أكثر من ذلك. ولنذكر بالخصوص أن النويري روى أن سفيانًا بن سوادة «فتح البلاد بلدًا بلدًا حتى قسطيلية. ثم قدم على زيادة الله في سنة 218 (هكذا) (النهاية، ج 2، 71)».

(2) ورد في «العبر»، ج 4، 424: «واسترجع زيادة الله قسطيلية والزاب وطرابلس». وذكر طرابلس في هذه الجملة أمر غريب، لأن المؤلف أكد بالاتفاق مع مجموع المصادر الأخرى، قبل ذلك بستة سطور، أن هذه المدينة بقيت وفية لزيادة الله الأول. والواقع أن أسماء المكان محرفة كثيرًا في الطبعات الحالية للعبر. ألم نجد بها أن تونس (هكذا) بقيت أيضًا وفية (العبر، ج 4، 423)، وأن قصر منصور الطنبذي كان بطبنة (هكذا) (العبر، ج 4، 423)، وأن عامرًا بن نافع انتقض سبتة التي ترجمت إلى Ceuta! (في منتخبات من «العبر» حققها N. Desvergers، ص 38 في النص، وص 101 في الترجمة). ولذا، فلربما وجب أن يقال (طبْنة) مكان (طرابلس) في المقال المذكور بالعبر.

ومن جهة أخرى، لم يُذكر التاريخ الصحيح لهذه الأحداث التي جدت كلّها خلال سنة 210/825 ـ 826، وهي السنة التي بدأت بكارثة سببية (20 محرم 210/13 ماي 825) الهائلة المخيفة، تلك الكارثة التي كان بالإمكان أن تقضي على الدولة في كنف الصخب الذي انجر عنها. لكنها انتهت بحادثة تكاد تكون خارقة للعادة، تمثلت في تقويم الوضع لفائدة الأمير. أما عن أطوار هذا التقويم، وأسبابه العميقة ومراحله ووسائله، فلا نجد شيئًا سوى حكاية المائتي فارس بقيادة سفيان بن سوادة ـ أولئك الفرسان الذين لم يُؤوَّل انتصارهم إلا كبركة غير متوقعة شيئًا ما[1]ـ وبعض الإشارات التي كشفت عن أسباب انقلاب الناس على الجند الذين كانوا في الأول يحظون بتأييد العامة، كما هو معلوم. ذلك أن التفاصيل التي اعتبرها الرواة غير هامة بلا شك إلى حد أنها لا تستحق التدوين، ومراحل استعادة الأمير السيطرة على الوضع، لم تصل إلينا.

تشتت عصبة الجند (211/826 ـ 827):

ما لا نزاع فيه، هو أن السيطرة على الوضع لم تكن ممكنة ودائمة، إلا بفضل تفرق خصوم الدولة. فالثورة التي ضيعت فرصة الانتصار، انهارت فعلاً بسرعة، وما لبث أن أخذ الشقاق يدب داخلها. وبدأت تظهر علامات هذا الشقاق التي كنّا قد أشرنا إليها، منذ سنة 209، غداة فشل الثوار في القيروان. وأمكن بعد ذلك للثوار جمع صفوفهم قدر الإمكان. لكن المشاحنات بدأت في سنة 211، تتخذ فجأة شكلاً أكثر حدة، قال ابن الأثير[2]: «وفي هذه السنة وقع الاختلاف بين عامر بن نافع وبين منصور بن نصر بإفريقية، وسبب ذلك أن منصورًا كان كثير الحسد».

وقال ابن الأبار[3]: «وكان الذي بينهما غير جميل، وربّما استراح فيه منصور بمجالس أنسه وتوعّده».

وقال ابن عذاري[4]: «وفي سنة 211، قام عامر بن نافع على منصور الطنبذي.

---

(1) ذكر النويري (النهاية، ج 2، 71) أن شخصًا يدعى سعيد قال: «والله ما رأيت أعظم بركة من تلك المائتي فارس». وهكذا اعتبر الانتصار بركة.

(2) الكامل، ج 5، 214.

(3) الحلة، مخطوطة، وجه ورقة 149، في الترجمة المخصصة لعامر بن نافع.

(4) البيان، ج 1، 101.

وكان حاسدًا له لأن منصورًا كان يتوعده على الشراب»[1].

وقال النويري بوضوح أكبر[2]: «ووقع الشتات والحسد في الجند، ووقع الخلاف بين منصور عامر بن نافع».

ولاحظ ابن خلدون[3]: «ثم وقعت الفتنة بين منصور والطنبذي[4] وبين عامر بن نافع، لأن منصورًا كان يحسده ويضغن عليه».

وهكذا، اكتفى الرواة بملاحظة الشقاق الذي اندلع في صفوف الجند، أو أنهم أقدموا على أكثر تقدير، على تعليله بالحسد والحقد. ولم يدوّن أي واحد منهم العناصر التي كانت ربّما ستساعدنا على إعادة تسلسل الأحداث، والنفاذ إلى مسار الأفكار والنوايا التي تمخض عنها انفجار العصبية في ذات الوقت الذي كان يبدو أنها بلغت الهدف. لكن يمكن التكهن بها بيسر أو يكاد.

والواقع أن الثورة وقعت في مأزق وتهيأ لها الفشل حتمًا، إن صح القول، بسبب نجاحها ذاته. فمن سيجمع الحصيد في الأهراء، عند نضج الزرع؟ هل هو منصور الطنبذي باعث الحركة ورئيس الثورة المعترف به؟ أم هو عامر بن نافع الذي كفل نجاحها إلى حد كبير، بفضل انتصاره في سبيبة بالخصوص؟ هذا هو السؤال المطروح، وقد أثير من جديد المشكل الدائم الذي أدمى كثيرًا إفريقية في السابق، وذلك بنفس الصيغ التي كان عليها قبل قيام الأغالبة. وبالفعل، لم يكن يكفي الإطاحة بالحكم، فهذا أمر ميسور نسبيًا، لكن كان يجب تعويضه، وهذا أمر أكثر صعوبة. وبالأحرى، تكاثر المترشحون للحكم الصريحون منهم والمتخفون بالفعل وعند الاقتضاء دائمًا. إذ كان لكل سيد شعر بسطوة ما الأمل الكبير في أن يكون جني الثمار من نصيبه. وعلى هذا، نجد منصورًا الطنبذي المهزوء به والمهزوم في القيروان، يعجل، غداة الانتصار بسبيبة الذي ظفر به عامر بن نافع، بالفوز بقصب السبق على منافسه. فاستغل الفرصة لما كلفه الجند بمهمة إجلاء ذويهم عن القيروان ـ وهذه طريقة لتثبيته في منصب قائد للثورة ـ وعجل بضرب

(1) ترجم VONDERHEYDEN العبارة الثانية في (*Berbérie*, p. 97): «روي أن منصورًا كان يعنّفه على سكره» (هكذا).

(2) النهاية، ج 2، 71.

(3) العبر، ج 4، 424.

(4) جاء في العبر: «الطَّبَنْذي». وقد نبهنا على أن أسماء الأعلام محرفة كثيرًا في هذا الكتاب، نظرًا إلى فقدان طبعة محققة.

السكة باسمه[1]، مظهرًا بذلك بوضوح، نيته بتعويض زيادة الله الأول الذي كان يبدو للجميع في ذلك الحين، أنه هالك في العبّاسية بصورة نهائية. ولا شك أن هذا الصنيع قد أساء بالخصوص لعامر بن نافع الذي سلب سلبًا، الانتفاع بثمار انتصاره. وبداية من ذلك الوقت على وجه الخصوص بلا شك، ولأسباب بديهية متعلقة بالشحناء والتسابق إلى الحكم في حين كانت تبدو الطريق الموصلة إليه مفتوحة تمامًا، بدأ حينئذ عامر بن نافع في الكيد لمنصور الطنبذي والتشهير به في نظر الجند. ولما علم منصور بدسائس منافسه، سمح لنفسه قطعًا وتحت تأثير الشراب، بالتلفظ بعبارات تتوعده بصورة خطيرة. فازدادت العلاقات توترًا، وفشلت عندئذ الثورة بصورة عملية، وأنقذت الأمارة في الظاهر. ولم تقدر الثورة، بعد انتصار سببية الهام، أن تحقق أي فوز، إذ أنها تعرقلت داخل متناقضاتها. فبدأت تهدم كيانها.

وساءت العلاقات بين منصور الطنبذي وعامر بن نافع، وبلغت حتمًا إلى ما لا مفر منه، أي إلى الحرب بين الأشقاء، وذلك بعدما شلت الثورة وحرمتها من الاستفادة من انتصاراتها. وفي سنة 211 (13 أبريل 826 ـ 29 أبريل 827) ـ من المحتمل أن يكون ذلك جد في مطلع السنة، لأن الرواة لم يذكروا التاريخ ـ نجح عامر بن نافع في ضم أغلب قسم من الجند إلى صفه، فتحرك فجأة من تونس، وباغت منصورًا الطنبذي واقتحم قصر طنبذة. ولما نقص الماء، تقدم منصور بعروض للصلح وطالب أحد وسطائه بالأمان، لنفسه وأهله وحشمه وأمواله. وعرض مقابل ذلك أن يرحل إلى الشرق على مركب. فتمّت المساومة وحصل الاتفاق، ورضي عامر بن نافع. لكن منصورًا اغتنم فرصة الليل، ـ فعمل بنصيحة صديق له، فيما يبدو[2]، وقد استحلفه أن لا يقبل مثل هذه الإهانة ـ وفرّ إلى الأربس (Laribus) إذ أكّد له أنها موالية له. ولما اكتشف فراره في الصباح، طورد ولحق به الجند. وبدأ القتال، فتمكن الهارب من حماية فراره، مع أن المعركة لم تكن في صالحه، فبلغ الأربس وتحصّن بها في الحين. وعند ذلك، حاصر عامر بن نافع هذه المدينة، وأقام المنجنيق. وبما أن أهالي المدينة لم يقبلوا حقًا بتحمل مصائب الحصار طويلاً ترضية لمنصور، إذ أن الأمر أصبح لا يطاق، فقد خيروه ـ أي الجند بالخصوص طبعًا ـ بين أن يغادرهم أو أن يسلموه إلى المغيرين. فطلب منصور

(1) انظر أعلاه، ص 217، الهامش 1.

(2) انفرد النويري بهذا التوضيح. انظر النهاية، ج 2، 71.

مهلة. ثم رغب في مقابلة عبد السلام بن المفرج، أحد القادة البارزين في الجند، وقد سبق لنا أن تحدثنا عنه. فدافع منصور عن أمره من فوق الأسوار، وعدد الخدمات التي قدمها لفائدة الجند، وطالب من جديد بالأمان والخروج إلى تونس وجمع أهله وحشمه والرحيل نهائيًا إلى المشرق. فعقد الاتفاق من جديد، ووافق عليه عامر هذه المرة أيضًا، ولكن بكامل الاحتراز. وكلفت كوكبة من الفرسان رسميًا بمرافقة منصور إلى تونس. لكن قائدها أمر سرًّا بالتوقف بـ Coreva، وبتسليم منصور إلى السلط بهذه المدينة.

كانت Coreva مدينة صغيرة تشتمل على حصن منيع. وكانت تقع بالطريق الرابطة بين الأربس وتونس وقرطاجة، مرورًا بـ Thuburbo Majus. وكانت جزءًا من عدة حصون تتضمن Thignica و Bir Tersas و Thubursicum Bure و Agbia و Tucca، وهي مجموعة مخصصة لحماية «مشارف مجردة وكذلك للاحتماء من الهجمات القادمة من الغرب أو من الجنوب»[1]. ومن رأي Ch. Tissot أن «أي مركز عربي لم يقم أبدًا على موقع Coreva، وأن آثار المدينة العتيقة، وكذلك آثار Thignica استخدمت كمقاطع عند تأسيس مدينة تستور الأندلسية الصغيرة»[2] فزوال Coreva التي كانت موجودة في عصر الأغالبة، والتي احتفظت بحصنها، يفسر تحريف اسمها في كتب التأريخ العربية، حتى أنه يعسر التعرّف عليها. فقد وحّد الناسخون بالفعل وعن حسن طوية، والمحققون المتعجلون، جهودهم لتشويش أفكارنا. فقد ورد في الكامل لابن الأثير[3] أن عامرًا بن نافع أمر بأن يرافق منصورًا، «فسيّره مع خيل إلى تونس، وأمر رسوله سرًّا إلى مدينة جربة». وجاء الأمر لقائد كتيبة الفرسان بأن «يعرج به إلى مدينة جربة»، كما ذكر ابن عذاري[4]. وصار اسم هذه المدينة (جَرِيسَة) في «العبر»[5] لابن خلدون، ولنقل مرة أخرى أن أسماء الأعلام غالبًا ما تكون محرفة في هذا الكتاب. ويبدو أن بعض المحققين المجهولين الآخرين «للعبر» كانوا غير راضين عن هذه الرواية ـ لسبب لا نعلمه ـ فعوّضوا اسم المدينة بفعل

---

(1) Ch. Diehl (انظر أيضًا ص 277 وص 285) (*L'Afrique byzantine*).

(2) وانظر أيضًا ج 2، 539 (*La Province romaine d'Afrique*, II, 452).

(3) ج 5، 215.

(4) البيان، ج 1، 102. شكك Fournel (*Berbers*, 493, note 1) في هذه الرواية، لأن التعريج على جربة بدا له خياليًا، وهذا حق، إلا أنه لم يقدر على حل المشكل. وكانت جربة لا محالة تنتمي إلى مذهب الأباضية، ولم تكن تخضع أيضًا للأغالبة وأعدائهم من الجند. انظر الشماخي، السير، ص 161.

(5) Extraits éd. par N. Desveroers, texte ar. p. 30; trad. p. 102.

(يُغْرِيه)[1]، فحوروا دون سابق علم معنى النص تمامًا. وأفلتت «النهاية» للنويري[2] وحدها من حسن الحظ، من النوايا الطيبة للناسخين وحماس المحققين، ودونت الرسم الذي كان في صيغة (قَرْنَة) وقد أرشدنا إلى الطريق لتعريف المدينة وتحديد موقعها. وتسمح هذه الكتابة فعلاً بأن نقول (قُرْفَة) أو (قَرْفَة) أي Coreva. وأيضًا قُرْبَة (أي Coreba)، وهي صيغة وردت[3] أيضًا للدلالة على المدينة المعروفة بالأخصّ باسم Coreva. وتقريبًا في نقطة التقاء واد سليانة بواد مجردة، على الطريق العتيقة الرابطة بين الأربس وتونس، قام حصن Coreva[4]، وذلك على الطريق العادية التي مرت بها كوكبة الفرسان المكلفة رسميًا بتوجيه منصور إلى تونس، لكنه سجن في هذا الحصن.

إن قائد قلعة Coreva ـ وهي قلعة تقع في منطقة حرب، حيث كان حشد الجنود هامًا، بسبب كثرة التحصينات ذاتها التي جهّزها البيزنطيون، كما أسلفنا ـ كان ابن عامر بن نافع بالذات، أي حمديس بن عامر[5]. فعلم بخبر حبس رجل كان في حمايته هو عبد السلام بن المفرج صاحب الأمان الممنوح لمنصور في باجة، حيث استقر مع رجاله. فغضب لأن الأمان الذي فاوض من أجله، وكفله تبعًا لذلك، قد نزع منه ومن شرفه كمقاتل وقائد للثورة له نفوذ معين، وكانت تحركه كذلك مطامع خفية دون شك، فأمر بأسر هاشم في الحين، وكان والي باجة وشقيق عامر، ثم كاتب عامرًا وأخبره أنه إذا لم يخل سبيل منصور، فإن هاشمًا سيدفع حياته ثمنًا لخيانة عهد الأمان. فلم يتأثر عامر

---

(1) طبعة بولاق، ج 4، 198، وطبعة دار الكتاب، ج 4، 424. ورد ما يلي: «وبعثه مع ثقاته إلى تونس، وأوصى ابنه، وكان يغريه، أن يقتله إذا مر به».

(2) جاء فيها (ج 2، 71): «وأمر صاحب الخيل أن يأخذ به على طريق قَرْنَه...» وفضل VONDERHEYDEN (*Berbérie*, 97) قرنه، بدون إثارة المشكل، أو ذكر الروايات الأخرى، أو التساؤل عن موقع هذه المدينة.

(3) انظر Ch. TISSOT (*La Province romaine d'Afrique*, II, 452).

(4) لم ترد في أية خارطة معروفة هذه المدينة. لكن موقعها الصحيح ورد في: *Atlas des Ceinturiations romaines de Tunisie*, planche XXXIII في نقطة تقاطع الإحداثية 462 والإحداثية 356. ويمكن مشاهدة آثارها إلى الآن. وقد أشار إليها المقدسي في «أحسن التقاسيم»، ص 19، فقال: (إنها تسمت قرنة باسم نهر عذب يشقها، وبها سور من حجارة). ولا بد أن النهر المذكور هو واد سليانة.

(5) نقلنا رواية ابن الأبار (الحلة، مخطوطة، وجه ورقة 149. ترجمة مخصصة لعامر بن نافع) التي أيدها النويري (النهاية، ج 2، 71)، وابن خلدون (العبر، ج 4، 424). فقد كان والي المدينة التي سجن بها منصور، شقيق عامر، حسب ابن الأثير (الكامل، ج 5، 215). ولم يورد ابن عذاري أي توضيح في هذا الموضوع، لكنه أخبرنا أن والي باجة الذي ذكر اسمه، كان أخًا لعامر. ولذا، نرى أن ابن الأثير قد التبس عليه أمر والي Coreva ووالي باجة، وأن رواية ابن الأبار التي أكدتها مصادر أخرى، هي الرواية الصحيحة.

بذلك. وأجاب عبد السلام قائلاً: «اصنعوا بهاشم ما شئتم! فستعلمون عاقبة أمركم»[1]. فأذعن عبد السلام للأمر، وأطلق سبيل هاشم، وقتل منصور وأخوه حمدون[2]. وتخلّص ابن عذاري إلى القول: «واستقامت الأمور لعامر بن نافع»[3].

فشل الفتنة ـ زيادة الله الأول صاحب البادرة (212 ـ 213/827 ـ 828):

كان الشعور خادعًا، فصححه النويري الذي لاحظ بحكمة ودقة قائلاً: «وصار أمر الجند إلى عامر بن نافع، فظن أن الأمور تستقيم له»[4]. وقد كان هذا الظن خاطئًا، وكان لا يخلو كذلك من سذاجة غريبة لأنها صادرة عن أحد قدماء الثوّار، إذ أنه لم يكن يجهل المشاعر التي كانت تحرك أنداده. ولذا، تطورت أمور الثورة من سيء إلى أسوأ. فلمّا أمر عامر بن نافع بقتل منصور الطنبذي وقتل أخيه، خان العهد ـ لأن العهد المقطوع كان

---

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 102. وانفرد «البيان» برواية أمر هاشم.

(2) لم تتفق المصادر على مكان القتل، ولا على الشخص المكلف بهذه المهمة، ولا بشأن الأشخاص المقتولين.

وذكر ابن الأثير أن منصورًا وأخاه حمدون قتلا بنفس المدينة (التي سميت جربة أي Coreva، الكامل، ج 5، ص 215) من طرف شقيق (انظر أعلاه ص 226 هامش 5) عامر بن نافع وبأمر من هذاالأخير. وأورد من ناحية أخرى ابن الأثير بعض التفاصيل حول موت منصور الذي طلب ورقة وقلمًا لتحرير وصيته، ثم عدل عن ذلك لشدة جزعه.

وروى ابن الأبار (الحلة، مخطوطة، وجه وظهر ورقة 149، في الترجمة المخصصة لعامر بن نافع) وأحيانًا بعبارة ابن الأثير ذاتها ـ استعمل المؤلفان مصدرًا واحدًا بدون أدنى شك ـ أن منصورًا مات بيد حمديس، بمقتضى تعليمات كتابية من أبيه عامر بن نافع. ولم يذكر أي مكان. ووجه رأس منصور إلى عامر. وهلك أخو منصور أيضًا بيد حمديس، لكن لم يذكر اسمه. ودفن الاثنان في مزبلة. ونجد عند ابن الأبار نفس التفاصيل التي رواها ابن الأثير، وهي تتعلق بمنصور الذي حاول عبثًا تحرير وصيته.

وروى النويري (النهاية، ج 2، 71) أن منصورًا قتل بـ Coreva بيد حمديس بن عامر بن نافع، وقتل عامر بن نافع نفسه حمدونًا.

وذكر ابن خلدون في«العبر» (ج 4، 424) أن منصورًا قتل مع ابنه، من طرف ابن عامر بن نافع، ووجه رأساهما إليه. لكن نص ابن خلدون محرف قطعًا. ولا شك أن التصحيف تسبب في تعويض اسم أخيه باسم ابنه.

وتحدث ابن عذاري (البيان، ج 1، 102) فقط عن الأمر الذي أصدره عامر بن نافع بقتل منصور وأخيه حمدون، دون توضيح للمكان، ولا لمن وجه الأمر.

(3) البيان، 102.

(4) النهاية، ج 2، 71. توجد نفس الفكرة بنفس العبارة في «الحلة» (مخطوطة، ظهر ورقة 149، ترجمة مخصصة لعمر بن نافع)، ابن الأبار الذي أضاف قائلاً: «فكان الأمر على الضد».

أمرًا مقدّسًا وموجبًا بصورة خاصة في شريعة الشرف لدى الجند ـ فارتكب نفس الخطأ السياسي الذي ارتكبه في الماضي عبد الله بن الجارود، ووقع في نفس الوضع أو يكاد، الذي وقع فيه زيادة الله الأول لما قتل عمرو بن معاوية وابنيه. وبذلك، تنكرت الثورة لذاتها، وأنكرت جوهرها ومبادئها، وجحدت حتى سبب وجودها.

فجعل عامر بن نافع في آن واحد، من قائد له نفوذ وطموح وعزم، هو عبد السلام بن المُفَرِّج[1] الربِّعِي، خصمًا لدودًا سلّمه أسلحة جديدة، أتت بنتائج في ظروف أخرى، ليقوم عليه باسم الشرف المداس. ولذا، كان دم منصور قضاءًا مبرمًا على وحدة الجند التي امتحنت كثيرًا قبل ذلك. وبما أن عامرًا بن نافع أراد إعادة هذه الوحدة لصالحه وحول شخصه فقط، فقد قضى على منافسه قضاءًا جسديًا، واستعمل الوحشية[2] في ذلك، إذا صدقنا التفاصيل المثيرة التي رواها ابن الأبار، فإنه لم يعمل إلا على شحذ الأحقاد والإسراع بالانحلال النهائي للثورة. ولربّما تغيرت أدوار الأطراف بعد موت منصور. لكن معادلة الجند القائمة على المشاحنات الدائمة لم تتغير. بل كل ما في الأمر أنه طرأ مجرد تحوير. فقد خلف عامر بن نافع منصورًا، وترك لعبد السلام القيام بدوره الذي صار شاغرًا. فتواصلت المأساة، وأدّت بالثورة إلى الجدب باستمرار، وإلى الفشل الذريع في آخر الأمر، وذلك بعد تراكم التخريبات التي لم تكن تنتهي إلا إلى ملل أكثر العناصر اندفاعًا، واستنكار تكاثر الضحايا.

لقد أجّج عامر بن نافع خاصة بصنيعه، نار العداء القديم والتقليدي بين عرب الشمال والجنوب، ذلك العداء الذي كبحته في فترة ما الحاجة إلى الاتحاد. فاستعادت العصبية في الحين كامل قوتها، وطغت على كل الاعتبارات الأخرى. وقد لاحظ ابن الأبار[3] أن «قواد المضريّة لما صنعوا بمنصور وأخيه، وأنزلوا ذلك على العصبية، فنافروه وحاربوه». ولننصت كذلك إلى النويري يقول[4]: «ثم اختلف الجند على عامر، وانتقض عليه أمره، ووَجَدَ عليه قوّاد المضرية لما صنع بمنصور وأخيه، فنافروه

---

(1) عرف أحيانًا باسم عبد السلام بن الفَرَج. انظر النويري، النهاية، ج 2، 72؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 102.

(2) روى ابن الأبار (الحلة، مخطوطة، ظهر ورقة 149، ترجمة مخصصة لعامر بن نافع): دفنت جثة منصور وجثة أخيه حمدون بمزبلة.

(3) المرجع السابق، جاء بالنص: «المصرية»، ويجب أن يصحح «المضرية».

(4) النهاية، ج 2، 72.

وحاربوه. وخالفه عبد السلام بن مفرّج ـ وكان قد استولى على باجة ـ وبايع له جماعة من الجند، وزحف إلى عامر فاقتتلوا، فانهزم عامر، ومضى إلى قرنة. وتفرّق شمل الجند، وأمر زيادة الله يعلو».

ولنستنتج من هذه الأقوال أولاً أن التصدّع الذي تسببت فيه العصبية وظهر في تجمّع الجند، قد اتّبع الخط الفاصل بين مضر والقبائل الأخرى. لماذا؟.

يجب علينا لتفهم الأحداث، أن نتذكر بعض الوقائع المعروفة قطعًا[1]، لكن يجدر بنا إيجازها في هذا المقام. فمن المعلوم أن النسابين المسلمين تصوّروا نظامًا نظريًا سيئًا لكنه متكامل نسبيًا، يبدو فيه العرب لا شعبًا فقط، بل جنسًا حقًا يتفرع إلى قسمين كبيرين: بنو قحطان أو عرب الجنوب، وبنو عدنان أو عرب الشمال.

ولا نعلم إلا القليل عن شخص قحطان الخرافي الذي يرجع نسبه المحتمل إلى سام بن نوح. ولم يوجد جميع أولئك الذين ظنّوا أنهم من ذريته بجنوب الجزيرة في اليمن، عند ظهور الإسلام. ذلك أن قبائل لخم وغسّان وكندة كانت تعتبر من الجنوب، إلا أن ديارها كانت بشمال شبه الجزيرة العربية، وذلك قبل الإسلام بكثير. وأقام الأوس والخزرج، وهم فروع من الأزد، بالمدينة المنوّرة حيث اشتهروا بأنهم من أنصار الرسول. وكان بنو الأزرق الذين نهتم بهم بصورة خاصة، مقيمين أيضًا حسب الطبري[2] بالمدينة المنوّرة، وكانوا فرعًا من جاسم الذين اعتبروا من أقوام الجنوب. وقادتهم الفتوحات إلى المغرب مع قبائل أخرى ربطتها شجرة القبيلة بقحطان. لكن ابن خلدون ذكر[3] أن عامرًا بن نافع من بني الأزرق. أما ابن الأبار فنسبه إلى مَذْحِج[4]. ومهما يكن

---

(1) انظر *E.I².*، ج 1، ص 560 ـ 563، مادة جزيرة العرب، الفقرة 6.

(2) ذكره القلقشندي في «النهاية»، ص 202. انظر أيضًا ص 91 ـ 92.

(3) ابن خلدون (العبر، ج 4، 423) أورد نسبته من خلال نسبه القبلي، وسماه بالفعل، عامرًا بن نافع الأزرق.

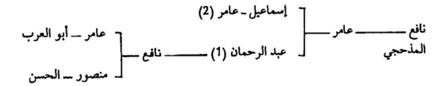
(4) خصص له ابن الأبار، ترجمة لم ينقلها AMARI في *Biblioteca*، ولا MÜLLER في *Beiträge* فيمكن الرجوع إليها في مخطوطة «الحلة»، وجه ورقة 149. فقد روى ابن الأبار في هذه الترجمة وكذلك في الترجمة المخصصة لابن أخيه الحسن بن منصور بن نافع (الحلة، ص 275 ـ 277) أنه من ذرية مذحج، وهو الجد المحتمل (حسب رواية «اللسان»، مادة مذحج، ج 2، 364) لقبيلة يمنية يتصل نسبها كما يلي: مذحج بن يُحَابِر بن مالك بن زيد بن كَهْلان بن سبأ. وقد أتاح لنا ابن الأبار، بفضل هذه الأخبار، رسم الشجرة على النحو الآتي:

=

من أمر فإنه يمثل لا محالة أبناء قحطان بإفريقية.

ولم تكن معلوماتنا أصح بخصوص عدنان جد عرب الشمال المحتمل الذي يبدو أنه لا يقل مظهره الأسطوري عن مظهر قحطان. وعدنان الذي أرجع النسابون المسلمون شجرته إلى إسماعيل بطرق متنوعة[1]، قد يكون والد معدّ الذي قيل إنه أنجب بدوره نزارًا. وقيل أيضًا إن مضر وربيعة اللذين منحا اسميهما لفرعين كبيرين من عرب الشمال، قد أنجبهما نزار وتفرع المضريّون[2] الذين سرعان ما احتلّوا المرتبة الأولى من بين عرب الشمال، بدورهم إلى بطنين اثنين هما: بطن قيس عيلان الذي ينتمي إليه منصور الطنبذي، وبطن خندف الذي يضمّ من بين ما يضمّ بني تميم الذين ينتسب إليهم بنو الأغلب، وبالخصوص بني كنانة الذين ينحدر منهم القريشيّون، وهم سدنة بيت الله الحرام في مكة ثم أبناء قبيلة الرسول. ويحقّ للمضريّين حينئذ الافتخار بأكثر من لقب شرف. وقد كان الرسول يوصف بالخصوص بالمضريّ قبل أن يوصف بالعدناني بوجهٍ أعمّ.

=



وروى ابن الأبار أيضًا أن عبد الرحمان (رقم 1) وابن أخيه عامر (رقم 2) وصلا إلى إفريقية مع جيش محمد بن الأشعث الخزاعي (سنة 761/144)، أي مع الأغلب جد الأغالبة. ومن المعلوم أن خزاعة فخذ من الأزد، وكانوا من قحطان. ولذا طرد محمد بن الأشعث، قواد من مضر، أي من عرب الشمال (يجب تصحيح ما ورد في «البيان»، لابن عذاري، ج 1، 74، وتعويض «المصرية» بـ«المضرية»). وهلك الأغلب بدوره، بعد أن خلفه، وكان ينتسب إلى عرب الشمال، وذلك في الثورة التي شنّها الحسن بن حرب الكندي قائد من عرب الجنوب. ويجب التذكير بهذه الأمور لفهم المشاحنات التي كانت بين بني قحطان وبني عدنان بإفريقية.

وخلاصة القول إن جدّ عامر الثائر الذي يعنينا في هذا المقام، قد وصل إلى إفريقية سنة 761/144 صحبة الجيش الذي قاده زميل له وهو ابن الأشعث من عرب الجنوب.

(1) انظر القلقشندي، النهاية، ص 352 ـ 353.

(2) غالبًا ما اعتمد VONDERHEYDEN العصبية «المضرية» لتفسير تأريخ الأغالبة. لكن استخدامه لهذا العنصر يدل بداهة على أنه لم يكن متمكنًا بوضوح من الواقع الذي يتضمنه لفظ «مضرية». انظر مثلاً ص 93 و 94 و 99.

وكان منصور الطنبذي وعبد السلام بن المفرج يمثلان بني عدنان في إفريقية.

ولا شكّ أن نظام الأنساب الذي وضعه النسّابون المسلمون، كما أسلفنا كان يعتمد على سلسلة من الأوهام. إلا أنه قد أثّر تأثيرًا بالغًا في التاريخ الإسلامي، لا سيما خلال القرون الثلاثة الأولى، لأن الناس آمنوا به إيمانًا صادقًا وقويًّا. ومع ظهور الإسلام تضخّمت العداوة الشديدة ذات الأسباب المعقّدة والغامضة، التي كانت قائمة منذ العصور الغابرة بين بني قحطان وبني عدنان. وانضافت إليها النزاعات التي نشبت بين القريشيّين الشماليين والأنصار الجنوبيّين. ومن المعلوم أن تلك العداوة بين عرب الشمال وعرب الجنوب قد أثقلت كاهل تاريخ المشرق والأندلس. والغالب على الظن أنها أثّرت تأثيرًا أقلّ في تاريخ إفريقية، لأن المصادر كانت أقلّ وضوحًا. ومع ذلك فمن البديهي أن إفريقية الآهلة بالعرب بكثرة من الجانبيْن، لم تسلم من مثل هذه الظاهرة الهامّة والعامّة.

ذلك إن تنافس القيسي منصور الطنبذي والمذحجي عامر بن نافع، والتصدّع الذي فصل بعد ذلك بين المضرية، أي أغلب عرب الشمال، وبين بقيّة القبائل التي كان أغلبها إن لم نقل كلها، من الجنوب بلا شك، ورد فعل عبد السلام بن المفرج الربعي - من ربيعة[1]، الشمالية قطعًا - واليشكري[2]، وأخيرًا، العجز المتأصل في الجند، عن الاتحاد لمدة طويلة بصورة عامة، كلّ ذلك قد كان من العوامل التي تفسّر إلى حد بعيد وعلى التوالي، بروز وكبت تلك الظاهرة المتشعبة ذات المسالك المتشابكة من ردود الفعل النفسانية والاجتماعية التي يعسر عزلها والإحاطة بها. فبالقضاء على منصور، أي بالقضاء على القيادة المضرية، وبالتالي العدنانية للثورة، واستبدالها في شخصه بقيادة قحطانية، قسم عامر بن نافع الجند، طبق الخط الفاصل التقليدي، إلى قسمين متعاديين،

(1) وصف ابن الأثير (في فقرة واحدة من «الكامل»، ج 5، 231)، وابن خلدون (في فقرة واحدة أيضًا من «العبر»، ج 4، 424) عبد السلام الربعي، وذكرا نسبه، فأتاحا لنا التعرف عليه أكثر. لكن بقيت صعوبة قائمة. إذ تشكل ربيعة فعلاً قسمًا هامًا من عرب الشمال. «كان مضر وربيعة ولدا نزار، اسمين لفرعين رئيسيين من عرب الشمال» ($E.I^2$. I, 562). ومن جهة أخرى تسمت عدة قبائل وبطون قبائل، باسم ربيعة، وكانت تنتسب إلى عرب الشمال أو الجنوب. (انظر القلقشندي، النهاية، ص 258 - 261، واللسان، مادة ر ب ع، ج8، 112). وكان عبد السلام بن المفرج الربعي ينتسب قطعًا إلى ربيعة الشمال، فصار قائد المضرية الثائرين على عامر بن نافع.

(2) جاء في الترجمة التي خصصها ابن الأبار (الحلة، مخطوطة، ظهر ورقة 149) لعامر بن نافع ما يلي: تسمى بطنان باسم يَشْكُر، الأول كان ينتسب إلى لخم أي قحطان، والثاني عوان فخذ من قيس قبيلة منصور الطنبذي. فلربما انتسب عبد السلام إلى منصور، إذا صح ما قاله ابن الأبار. انظر القلقشندي، النهاية، ص 451 و 354.

وقد تغذت تذمراتهما الراهنة كثيرًا بأحقاد الماضي القديمة. فلما أمر عامر بن نافع بضرب عنق منصور، قضى على الثورة. وقد أدرك زيادة الله الأول ذلك جيدًا، كما سنرى ذلك. لقد كان هذا هو الوضع بعد مقتل منصور، ورغم أننا نجهل التاريخ الصحيح لقتله، فالغالب على الظن أنه ربّما جد في آخر سنة 211/ بداية سنة 827. وهكذا، بدأت سنة 212/827 ـ 828، بحظوظ طيبة لفائدة زيادة الله الأول. فتقهقرت الثورة في كل مكان، أو أن الانحلال التام دب إليها، فبدأت تذوي تحت تأثير تناقضاتها ذاتها. ولم يحتفظ الثوار إلا بشمال البلاد، على خط يمر جنوب الأربس التي صارت مقرًا عامًا وحصنًا رئيسيًا للثوّار، ولم يعد هؤلاء قادرين على المبادرة بالقتال، إذ شلتهم مشاحناتهم وخصوماتهم الداخلية. وقد كشف عن ذلك نص النويري الذي ذكرناه آنفًا، فبيّن لنا كيف أن عبد السلام بن المفرج تحالف مع عامر بن نافع، ثم قاد الحشود المضرية التي تحالفت معه وتألبت على عامر، واستولى على باجة، وقد سبق له أن أقام[1] بها مع جنده، ثم إنه قام بمهاجمة عامر، وأجبره على التراجع إلى قرنة. وهكذا، اقتسمت سلطتان من الثوّار شمال البلاد.

وفي هذه الظروف بالذات، تمكّن زيادة الله الأول من إعادة تهيئة جيشه الذي سحقته الهزائم الأولى، واستأنف القتال. وغداة قتل منصور وبعد الاضطرابات التي أثارها هذا القتل في صفوف الثوّار، تقدم بعروض للصلح والعفو، إذ اعتبر أن الظرف ملائم للقيام بمثل هذه المحاولات. فكتب إلى عامر بن نافع في هذا المعنى، وحرّضه على الرجوع إلى الشرعية وعرض عليه الأمان، وكفل له استعادة المركز الذي كان يحتله في الماضي لدى إبراهيم الأول وعبد الله الأول. لكن عامرًا قطع شوطًا بعيدًا، فلم يقدر على الرجوع إلى الوراء، فأجاب بالرفض. وقد عجب معاصروه لوضوح جوابه وبلاغته وأسلوبه المنمق، وهذا ما أبقاه لنا مدوّنًا بصورة جزئية. فقد روت جميع كتب التأريخ أهم ما جاء فيه، وانفرد ابن الأبار في كتاب «الحلة» الذي ألفه بالخصوص ككتاب منتخبات أدبية، بتدوين فقرتين طويلتين من أول الرسالة وآخرها. ويجدر بنا أن نوردهما لأنهما توضّحان تمامًا المظاهر النفسانية للمأساة. فقد بدأ عامر رده على النحو

---

(1) رأينا فيما سبق ذكره أن عبد السلام بن المفرج، لما علم بخيانة عامر، أمر بحبس هاشم شقيق عامر ووالي مدينة باجة. وقد أطلق سراح هاشم بعد توعد عامر بن نافع له. ثم إنه اتخذ موقفًا ثوريًا صريحًا بعد أن بايعه المضرية بالقيادة. فبادر بالهجوم حتى يمنع على عامر كل نية في القدوم إلى باجة وإخراجه من ناحيتها. ونحن نجهل ما وقع لهاشم.

الآتي[1]:

«أما بعد، فقد أتاني كتابك، وفهمت ما ذكرت أنك شفيق على ذرية وعيال صيرتها مضيعة، وعدو مكتنف، وفتنة أوقدها من صيّره الله جزاء لها، وصيّرت نفسي مكانه فيها. وقد كنت أنا الشفيق عليها والناظر لها في أيّامٍ قطعت بالتهديد قلوبها وحرصت على أيتامها وكشف سترها، إذ كنت أغدو وأروح علىٰ بابك متوقّعًا لأمرك بسفك دمي من وراء حجابك، وإذ كان شعري سيفي اعتدّ به دون دثاري مكتتمًا به من الخوف، لا يظهر إليّ منك إلا أقبح قطوب، ولا يبلغني عنك إلاّ تجني الذنوب. وقد كان نظرك ونصرتك لتلك الحرم أحق منك قبل اليوم بها، وتسكينك لروعتها أولى وأجدى..».

وختم رسالته قائلاً:

«ثم ذكرت أنه لا حقد ولا أحنة ولا تِرَة إلا وذلك مضمحلّ مع الألفة والإنابة. فقد ـ والله! ـ حقدت بلا ذنب، ووترت بلا ترة، وحلفت بعهود ومواثيق وأيمان مغلّظة قلّدتها عنقك وأخفرت بها مرارًا ذمتك، وما بيني وبينك هوادة إلا ضرب السيف، حتى تضع الحرب أوزارها ويحكم الله بيننا وهو خير الحاكمين».

ولا شك أن أسلوب هذه الرسالة يتّسم بالحزم والنبل والعزة، لكنه اكتسى أيضًا صبغة يائسة. وهو يكشف عن الشعور بكلل كبير. فلم يوعد، وبالأحرى لم يعد يصدح بالانتصار، لكنه لم يقدر كذلك على ترك بؤرة الثورة، لأن العار والخزي كانا ينتظرانه في النهاية، وأن الثقة ستنعدم، وأن الطريق المؤدية إلى التصالح قد انسدت. ولذا ترك الأمر لله. فاستأنفت جيوش زيادة الله الأول الهجوم، لكن يبدو أنها لم تقم بعمليات واسعة النطاق.

وقد كانت يقظة الأمير تتجه فعلاً في مطلع سنة 212 إلى الخارج، إذ أن الثورة في الداخل كانت بصدد التقلص. وفي ربيع الأول 212/ يونيو 827، اغتنم زيادة الله الأول جملة من الظروف المؤاتية غير المنتظرة، فاستفاد من الفرصة التي أتاحها له أوفيميوس (Euphemius) الثائر على ملك بيزنطة وغزا صقلية. فرفع ذلك من مقامه الذي كلّله الجهاد بعد أن كان شديد الهوان. ولئن تمكن الأمير في هذا التاريخ من فصل جانب من جيوشه والدفع به إلى مغامرة صقلية، فذلك دليل على المسافة التي قطعها منذ كارثة

---

(1) ابن الأبار في «الحلة»، مخطوطة، ظهر ورقة 149، حرّف نصف هذه الرسالة كثيرًا، فقمنا بتصحيحه عدة مرات.

سببية. ولذا، فإن الريح قد تحولت بوضوح آنذاك. وبدون هذه الريح التي نفخت في قلاع مراكب زيادة الله الأول، فلا شك أنها لم تكن لتقدر على الاتجاه نحو شواطىء صقلية. وخلافًا لذلك، كان الانطلاق نحو سواحل صقلية قد ترتبت عليه نتائج طيبة لا تنكر على الوضع الداخلي. فقد مكّن من إتمام النتائج الحاصلة وتقويتها. فإذا كان من المغالاة والتناقض فعلاً القول بأن غزو صقلية هو الذي قرر هزيمة الجند ـ لم يكن زيادة الله الأول ليتخلى أبدًا عن أي جندي للقيام بمغامرة بعيدة، لو لم يكن متأكدًا أن عرشه صار أخيرًا متين الأُسس بعد أن هددته الأيام الحالكة بالتمايل ـ ولا شك كذلك أن هذه الغزوة أسفرت عن نتائج سعيدة تتمثل في عودة الهدوء، وعجلت به قطعًا، فقدمت في الوقت المناسب التحوّل المنشود، ومنحت لأكثر من شخص ذريعة كان يبحث عنها، أو مخرجًا يرغب فيه، للخلاص من وضع غير مريح. ذلك أن الجهاد وإمكان الرجوع في الوقت المناسب إلى الطريق المستقيم، للقيام بالقتال الصحيح، ومرامي المغامرة التي رحّب بها الجميع لأنها كانت مثيرة مثمرة مشروعة، قد كانت كلها عوامل تدخلت قطعًا لفائدة تصالح الخصوم، وتوجيه أمزجة الجميع عدائية نحو السواحل الجديدة. ففي الوقت الذي أخفقت فيه المغامرة الداخلية في مستقع الفرق والخيانات والمرارة، جدت مغامرة أخرى في الخارج، وبدأت تظهر أقل فشلاً. وقد عرف أكثر الناس واقعية وأكثرهم يقظة بسرعة كبيرة أين يوجد الظل وأين توجد الفريسة. فرتبوا حتمًا سلوكهم طبق هذا الاكتشاف الهام. وهكذا، ومن الوجهة الموضوعية، ترتب على غزو صقلية تأثير مفيد لا ينكر، في تطور الوضع داخل إفريقية. غير أن القول بأنها إنطلقت قصدًا وبإيعاز من زيادة الله الأول بهدف حل مصاعبه الداخلية ـ مثلما وقع لشارل العاشر ـ وفك ضغط الدمل بإفريقية، ما هو إلا تسرّع في التفكير تمثل في نسبة خطة عمليّة حديثة بصورة غريبة إلى هذا الأمير الذي عاش في العصر الوسيط ـ أو حتى اعتبار تفكيره يكتسي صبغة حاليّة ـ أو أن يعترف له بعمق النظرة السياسية التي لم يكن يتمتع بها قطعًا. ولذا، يجب الاحتياط من الإغراء الذي يؤدي إلى القيام بمقارنات جذابة، لكنها لا تتطابق مع التاريخ[1].

---

(1) «يبدو أن حرب صقلية هذه، كانت أصلاً حيلة فرضتها السياسة الداخلية أكثر منها عملية فتح وقع التفكير فيها طويلاً»، هذا ما قاله FOURNEL (*Berbers*, p. 99). ولا شك أن ذلك لم يكن غزوًا وقع التفكير فيه مليًا، لكن لم يكن حيلة كذلك. قام تأويل VONDERHEYDEN (*Berbérie*, pp. 98-100) على تقدير خاطىء للوضع بإفريقية، مدة فتح صقلية.

لم يوقف النزول بصقلية لا محالة المعارك في الحال وبصورة سحرية. بل تواصل القتال، وتواصلت المعارك المحدودة بلا نتيجة، والحق يقال، بين الجند الموالي لعامر بن نافع الذي تجمع بالأربس، وجيوش زيادة الله الأول بقيادة مطيع السُّلمي الذي تمركز بأُبَّه[1]، وهي مدينة عتيقة قامت بدور معيّن في الحروب البونيقية. وتوفي في الأثناء عامر بن نافع بغتة، وقد كان مريضًا ورحل إلى تونس حيث مات مكلولاً متحسّرًا يائسًا، يوم الأربعاء في 29 ربيع الأول 213/17 ـ 6 ـ 828[2]. ولما شعر عامر بقرب موته، روى النويري[3] أنه جمع أبناءه وخاطبهم قائلاً: «يا بني! ما رأيت في الخلاف خيرًا فإذا أنا متّ ودفنتموني فلا تعرّجوا على شيء حتى تلحقوا بزيادة الله، فهو من أهل بيت عفو، فأرجو أن سرّ بكم ويقبلكم أحسن قبول». وسواء نطق حقًّا بهذه الأقوال حرفيًا أم لا، فهي جديرة بأن تدرج، لأنها تفسر فعلاً وتمامًا مشاعر الشخص الذي خابت آماله بعد سنوات طويلة من المعارك العقيمة، وقد اتّضح الوضع جيّدًا. فقد رفض عامر الاستسلام، لأن ذلك لم يكن في مقدوره. لكنه تذكّر بلا شك قبل موته، عروض زيادة الله الأول، فلم يجد أحسن من إسداء النصح لأولاده بالاستسلام. فعملوا بالنصيحة «وجعلوا يتسللون[4] إلى زيادة الله أو يستأمنون، وهو يؤمنهم ويحسن إليهم»، فاتجهوا متخفين إلى العبّاسية، ومن حقنا أن نقول إنه وقع الاقتداء بهم، وتبعهم كثيرون. وبهذا، غيّر كثيرون اتجاههم في صمت. وبموت عامر دقت الساعة معلنة عن انتهاء الثورة بصورة

---

(1) أورد هذه التوضيحات «كتاب العيون» فقط، ص 372. راجع FOURNEL (*Berbers*, 495, note 1) و Ch. TISSOT (*La Province Romaine d'Afrique*, p. 459)، بخصوص أبّه. وأشار الإدريسي إلى أن هذه المدينة كانت في زمنه خربة إلى حدٍ كبير (*Description de l'Afrique*, p. 86).

(2) ورد هذا التاريخ بكتاب العيون، ص 372. وأرخ ابن عذاري (البيان، ج 1، 103) موت عامر في سنة 213، دون أن يذكر الشهر. ولم يشر النويري (النهاية، ج 2، 72) إلى أي تاريخ. وذكر ابن الأثير (الكامل، ج 5، 231) آخر شهر ربيع الثاني سنة 214، وأورد ابن خلدون (العبر، ج 4، 424) سنة 214 دون أن يذكر الشهر. وقد فضلنا رواية كتاب العيون لأنها أدق من كل الروايات الأخرى، وأكدها من جهة أخرى ابن عذاري الذي كان يؤرخ بدقة مناسبة بصورة عامة.

وذكر ابن الأثير وابن خلدون صراحة أن عامرًا مات بتونس. ولم تذكر المصادر الأخرى أي مكان. واستنبط VONDERHEYDEN (*Berbérie*, p. 100) أن عامرًا مات بالأربس، لأن الجند الموالين له واصلوا القتال بهذه المدينة، من غير أن يعتبر المرض هو الذي أرجعه إلى تونس قطعًا. وروى ابن الأثير (الحلة، مخطوطة، ظهر ورقة 149) أن عامرًا مرض إثر انهزامه أمام عبد السلام.

(3) النهاية، ج 2، 72.

(4) النويري، النهاية، ج 2، 72.

عملية، إذ أن هذا القائد أمضى على عقد الاستسلام العام، إن صحّ القول، لما نصح أولاده بذلك. وقد روي أن زيادة الله الأول، لما تذكّر أقوال خصمه، حين علم بموته، قال: «اليوم وضعت الحرب أوزارها»[1].

الانتفاضات الأخيرة ـ القضاء على آخر مراكز الثورة (213 ـ 218/828 ـ 833):

انقضت عدة سنوات قبل أن يتبلور الوضع نهائيًا، وقبل أن تكون مخلفات الثورة قد محيت. والتحق أكثر أنصار عامر بن نافع إقدامًا، عند موته، بعبد السلام بن المفرج[2]، وهو الوحيد الذي استقطب ما تبقّى من الثورة منذئذ. فاستعاد الثوّار الوحدة والقيادة الموحدة. لكن صفوفهم صارت أقل تماسكًا من ذي قبل. وبقي حول عبد السلام الرجال الذين كانوا أشد شكيمة. وواصلت جيوش مطيع، المتمركزة بأُبّه، مراقبتهم والإحاطة بهم من غير أن تواجههم أو تصطدم معهم. وكانت الحال على هذا النحو لما تحتّم على الثوّار أن يتحملوا عاقبة غزو صقلية. وبالفعل، نزل التسكانيون التابعون للكونت بونيناص القائم بأمر لوك، بين أوتيك وقرطاجة[3]، ونهبوا الناحية. فأقبل عبد السلام على رأس الجند و«غيرهم من

---

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 103.

(2) ورد هذا الإيضاح بكتاب العيون فقط، قال: «ولى الجند عبد السلام بن المفرج بعد موت عامر». لكن لم يكن هذا «الانتخاب» سوى تجميع جديد لأصلب العناصر، حول عبد السلام، أما الآخرون فقد اغتنموا فرصة التحول الذي تطلبه الوضع، فعادوا إلى الشرعية.

(3) جاء في «كتاب العيون» أن ذلك تم بـ «سُرْت»، ص 372. ولاحظ Fournel (*Berbers*, 459, note 2) بدقة، أنه محض خطأ. ولم يحفظ لنا علم أسماء المكان بالفعل أي أثر لمدينة بهذا الاسم في شمال إفريقية، ولا يمكن أن نؤكد من جهة أخرى أن عبد السلام أسرع إلى طرابلس لرد الهجوم الذي قام به القرصان.

ومن حسن الحظ مكنتنا المصادر اللاتينية من الخلاص من هذه الصعوبة بالذات، إذ يوافق النزول الذي أشار إليه «كتاب العيون» دون أي شك، النزول الذي قام به بين أوتيكا وقرطاجة، الكونت بونيفاص حاكم لوك والذي رواه Eginhard (*Les Annales Royales*, I. 396-397). انظر أيضًا (*Mas Latrie, Traités...*, 6)، كما يشهد بذلك تطابق التواريخ وتفاصيل الأحداث. ولنشر في هذا الصدد إلى أن Amari (*Storia dei musulmani di Sicilia*, 1e éd., 1977) ومن بعده Fournel (*Berbers*, p. 495) ربطا هذا النزول بالأحداث التي رواها المالكي (الرياض، ج 1، 348) والتي كان بطلها محمد بن سحنون ـ الذي اعتبره Fournel «أحد أعضاد عبد السلام». ولنتذكر أنه خطأ واضح. فقد كان محمد بن سحنون فقيهًا شهيرًا، ولد سنة 202/817 ـ 818، وتوفي سنة 256/870. وقد جرت الأحداث التي شارك فيها، كما ورد بالرياض للمالكي، بعد مدة طويلة من وقوع هذا النزول المتحدث عنه، وجدّت بناحية سوسة.

المسلمين»[1]، وهزم الروم، وقتل منهم كثيرًا، وأجبرهم على ركوب البحر والتخلي عن غنائمهم وأموالهم، وتم ذلك في آخر جمادى الأولى 213/ منتصف أغسطس 828[2].

فهل أراد عبد السلام مواصلة الهجوم الذي شرع فيه، دون انتظار، بجميع رجاله الذين ارتفعت معنوياتهم بالنصر، ومواجهة الجيوش النظامية، إذ أن الظفر أيّده، وزاده بلا شك هيبة، وكفل له عددًا آخر من الرجال الذين انضموا إليه؟ هذا ما يستمد من النص الموجز جدًا والمشوب قطعًا بعدة هنات، والذي ورد في «كتاب العيون»[3]. إنه الكتاب الوحيد الذي دوّن بعض التفاصيل بخصوص هذه الأحداث. فقد جد الصدام، ولم يذكر تاريخ وقوعه ولا مكانه، لكن قيل إنها كانت مقتلة حامية انهزم فيها مطيع الذي تقدم نحو المغيرين.

ولم يقدر هؤلاء على استغلال تفوقهم. ولا شك أن عبد السلام لم يكن يملك عددًا كافيًا من الجنود للقيام بهجوم حقيقي. ولما زال خطر الروم، لا بد وأن المتحالفين رجعوا لأشغالهم العادية. فرغم التفوّق الحاصل، كانت الثورة في الواقع في تقهقر مستمر كل يوم. ومن جهة أخرى، لا بد أن مغادرة صفوف الثورة قد تواصلت واستفحلت. وأخيرًا، جدت انتفاضة قام بها البربر، واندلعت بصطفورة (بنزرت) في بداية شعبان 213/ أواسط أكتوبر 828، أي بعد شهرين من الانتصار على الروم وعلى مطيع، وقد تغلب عليها وقمعت، لكنها شلت أكثر عمل الجند وأضرت بوضعه في شمال البلاد.

ومنذ ذلك الوقت، وطيلة خمس سنوات متوالية، لم يعد يسمع خبر لعبد السلام الذي استقرّ في باجة، وعاش بها سيّدًا منفصلاً عن السلطة المركزية. وهذا وضع عادي نوعًا ما، قد تكرّر كثيرًا في العصر الوسيط، سواء في الشرق أو في الغرب الإسلامي، خاصة في النواحي البعيدة أو التي يعسر الوصول إليها. ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة إلى باجة. لكن لا شك أن أسوار المدينة كانت منيعة إلى حد ما، وأن الوضع بقي مضطربًا بما فيه الكفاية، حتى تمكّن ثائر مقدام لم يعد يخشى شيئًا، من الاستخفاف بالسلطة، وأن يعمل أيضًا الماسك بزمامها على إبداء الحكمة والتروي، فيترك الفرصة للزمن يعمل

---

(1) كتاب العيون، ص 372. من هم هؤلاء المسلمون الآخرون؟ هل هم جنود محايدون لم ينضموا إلى الثورة؟ أم هم جنود متطوعون؟.

(2) ذكر EGINHARD (*Annales*, I. 396-397) أن انتصار بونيفاص كان تامًا، وأنه لم يخسر سوى بعض الرجال الذين ذهبوا ضحية لشجاعتهم.

(3) ص 372.

عمله، خاصة إذا مرت به تجارب قاسية.

ومن جهة أخرى، لم تكن باجة قطعًا الموقد الوحيد للثورة الذي تبقى، وقد اختفى تحت الرماد المتزايد كثافة، للعودة التدريجية إلى الهدوء. ولا شك أن عدة «إقطاعات» للأسياد، تتفاوت أهمية، قد تمخضت كلها عن الثورة، وغطّت شمال البلاد، أي ما سمي بزوجيطان (Zeugitane) في العهد البيزنطي، وهي ناحية غنية بالقِلاع التي صارت «أغراضًا» رمى إليها الجند بعد الفتح العربي. فمثلاً، هلك سنة 831/216، في مكان ما من إفريقية ـ كما انفرد برواية ذلك ابن عذاري[1]، دون أن يذكر المكان ـ مُطيع السُّلَمي في قتال هزمه أثناءه شخص يدعى إسماعيل بن الصَّمْصامَة وهو بلا شك أحد أولئك «الأسياد» التابعين للثورة، وقد كان يعمل منعزلاً. وقد تضمنت هذه المقتلة خاصة علامة موحية. ولئن ذكرت بمفردها، إلا أنها لم تكن الوحيدة من هذا القبيل. ذلك أن المعارك المحدودة من نفس النوع، التي جدت ضد قادة أو «أسياد» منعزلين، لا بد وأنها كانت كثيرة نوعًا ما، لكن، بما أنها اكتست صبغة ثانوية، فإن الرواة المولعين بالإيجاز، فضّلوا بلا شك عدم تدوينها. ومن الثابت جدًا أن معركة ابن الصَّمصامة لم تكن لتروى إلينا أبدًا، لو لم يقتل أثناءها مطيع. ومجمل القول، إن بعض العلامات تدعونا إلى التفكير في أن مهلة الخمس سنوات التي مُنِحَها عبد السلام لم تكن مجرد أجل لم يتغير. ولا يمكن أن نتصور أنها مرت بلا نشاط أو قضيت في مجرد الترقب من طرف جيوش زيادة الله الأول. وخلافًا لذلك، من رأينا أن هذه الجيوش بدأت بـ «الأسياد» الصغار، وتجنبت مؤقتًا الكبار منهم، فقامت خلال هذه السنوات الخمس، بسلسلة من عمليات التطهير ـ ومنها العملية الموجّهة ضد ابن الصَّمصامَة ـ التي شرع فيها في الوقت الملائم. وقد شعرنا بوضوح كبير فعلاً، أنه بعد موت عامر، فقدت الثورة عمليًا كل إمكانية للعمل المنسّق الذي وقع التشاور فيه والموحّد، رغم جهود عبد السلام الذي لم يقدر في الواقع أن يظهر أبدًا في مظهر القائد الأعلى المعترف به بالإجماع، فبقي بحصنه. ومنذ ذلك الوقت، لم تبق سوى بعض المواقع للمقاومة المتفرقة التي كانت تتفاوت أهمية. وقد اجتهدت في إطالة وجودها المحكوم عليه، إلى أقصى حد. ولا نملك التفاصيل بخصوص الأحداث التي تم أثناءها القضاء عليها أو زوالها تدريجيًا. على أن الاحتضار الأخير بالنسبة إليها وإلى كامل الثورة الكبرى التي كادت في وقت ما تطيح في خضم

---

(1) البيان، ج 1، 104.

الزوبعة التي أثارتها، بعرش أقامه إبراهيم الأول، قد دام خمس سنوات، من عام 828/213 إلى عام 833/218.

فقد وجّه زيادة الله الأول في هذه السنة جيشًا إلى الوطن القبلي (جزيرة شَرِيك)، حيث واصل فضل بن أبي العنبر[1] حياة العصيان. وكان بلا شك أحد كبار الأسياد الذين تركوا وشأنهم إلى حدّ ذلك الوقت. فاستنجد فضل في الحين بعبد السلام الذي استجاب لطلبه. وجدّ الصدام بين الثوّار الذين نجحوا في الاتصال ببعضهم من جهة، والجيوش النظامية من جهة أخرى، بجزيرة شريك قرب مدينة اليهود. فسحق الثوّار تمامًا أثناء المعارك التي لم نحصل إلا على تفاصيل قليلة بشأنها. وقتل عبد السلام ذاته في ظروف غامضة[2]، وأرسل رأسه إلى الأمير. أما فضل، فكان أسعد حظًا. إذ انتصر على فرسان[3] زيادة الله الأول، وكانوا مكلفين بقطع الطريق عليه ومحاصرته، فتمكّن من التسلل إلى تونس والتحصّن بها.

---

(1) دعي هذا الشخص في «العبر» (ج 4، 424) فضل بن أبي العين. وهذا تصحيف بدون شك. ولم يذكر النويري اسمه، وقد أوجز القول كثيرًا في أمر نهاية الثورة. إن اسم بني العنبر أو بلعنبر تسمى به بطنان، أشهرهما انتسب إلى تميم والآخر بطن من قيس عيلان. وبهذا، ارتبط الأول بقبيلة الأغالبة، والثاني بقبيلة منصور الطنبذي.

وبلعنبر تميم من سلالة عنبر بن عمر بن تميم. وقد رأينا فيما سبق ذكره (الفصل 2) أن الأغالبة من ذرية سعد بن زيد مناة بن تميم، وأن مختلف بطون تميم تقاتلت بعنف. أما بلعنبر قيس، فمن ذرية يُرْبوع، فخذ من ذبيان، وهم جزء من غطفان (فرع من قيس). انظر القلقشندي، النهاية، ص 68 و 188 و 254 و 373 و 388 و 450، و «اللسان»، مادة عنبر، ج 4، 610.

ومن حقنا أن نقول إن الثائر المذكور كان قيسيًا مسيطرًا على «جزيرة شريك» منذ بدء الثورة. وجزيرة شريك، كما أسلفنا، كانت فعلاً من بين الولايات التي أشير إليها صراحة بأنها خرجت عن سلطة زيادة الله الأول، منذ بدء الثورة. قال فعلاً ابن الأثير (الكامل، ج 5، 231): «وجه زيادة الله... جيشًا لمحاربة فضل بن أبي العنبر، وكان مخالفًا لزيادة الله، فاستمد فضل بعبد السلام، وكان أيضًا مخالفًا من عهد فتنة منصور...». ولنلاحظ كلمة (أيضًا) التي وقع النظر بها إلى الرجلين بنفس المنظار. أما ترجمة FAGNAN (ص 208) فورد بها: «أرسل زيادة الله الأول سنة 218/26 ـ 1 ـ 833) جيوشًا على الفضل بن أبي العنبر الذي ثار...» ـ فقلبت معنى النص، إذ حملت على الظن أن الثورة حديثة العهد، بينما ذكر بوضوح أنها وضع قديم للعصيان. والواقع أن ابن خلدون قال في «العبر» (ج 4، 424): «إلى أن انتقض فضل»، وروى ابن عذاري في «البيان» (ج 1، 105) «وفي سنة 218 قام بمدينة تونس فضل...» لكن في الصورتين، نجد ملخصًا موجزًا متعثرًا تقريبيًا بلا وضوح، لأحداث فضل النويري الصمت عنها تمامًا. ورواية ابن الأثير هي أكثر الروايات تفصيلاً، ولذلك خيرناها.

(2) ابن الأثير (الكامل، ج 5، 231) وابن خلدون (العبر، ج 4، 424) ذكرا أنه قتل في المعركة. وروى النويري (النهاية، ج 2، 72) أن جيوش زيادة الله الأول طاردته ولاحقته، فوجدته ميتًا، وأنه مات بسبب العطش.

(3) انظر ابن عذاري، البيان، ج 1، 105.

وقد قاد الجيوش أبو الفهر محمد بن عبدالله بن الأغلب ـ ابن عم الأمير، الذي هُزم المرة الأولى بسبيبة، ثم وُجّه لتولي صقلية[1]، قبل أن يستدعي لمواجهة الأحداث بإفريقية ـ فقدم لضرب الحصار في الحال أمام مركز اندلعت منه الثورة، قبل تسع سنوات خلتت (صفر 209/ يونيو 824)، وهي أفظع ثورة عرفتها إفريقية في عهد الأغالبة.

وكانت تونس أكثر المدن هيجانًا وأكثرها مناوءة للأغالبة، في إفريقية قاطبة بلا منازع. وغالبًا ما شارك أهلها الثوّار في العصيان[2]. وقد فتحها عنوة، في رمضان من سنة 218/ سبتمبر ـ أكتوبر 836[3]، قائد كان يحلم بأخذ الثأر، فأذن في تقتيل أهلها بلا رحمة، فقتل كثير من سكّانها[4]، وهرب آخرون. واقتحمت البيوت وقتل الناس بلا تمييز. وذكر أبو العرب[5]، أن فقهاء كثيرين قتلوا. واقتحم بيت أبي الوليد عبّاس بن الوليد الفارسي وقتل به، وهو فقيه شهير بتونس، ومحدث ثقة بصورة مخصوصة. وقد تتلمذ إلى أعلم مشايخ الشرق، فبقيت جثته بخربة، ولم تمسسها بسوء الكلاب ولا السّباع طيلة أسبوع كامل، كما ذكر أبو العرب[6]، بعدما رواه له شاهد عيان وابن عم أبيه. ثم قدم رأس أبي الوليد في الشارع الكبير بالقيروان، وقد غطي بقلنسوة حتى أذنيه. فإذا كانت هذه حال الناس المحترمين المفضّلين بصورة عامة، فإنه يمكن تصور ما لحق الآخرين. وقد شاع الخبر وتأكّد بفضل هذا الإفراط، أن الأمير عزم على إبادة الذكور من أهالي المدينة واسترقاق النساء[7]. فاستولى الفزع على عدد من الناس ففرّوا وغادروا

---

(1) ولي أبو الفهر على صقلية سنة 216/831 ـ 832، بعد فتح بالرمو بالذات، فالتحق بمركزه سنة 217/832 (ابن عذاري، البيان، ج 1، 104 ـ 105). ولم يذكر هل دعي مع جانب من الجيش سنة 218/833، كما هو محتمل، لكن ينجرّ ذلك حتمًا عن وجوده على رأس الجيش الذي استولى على تونس. وقد حرّف اسمه بالرياض للمالكي، فورد أولاً «أبو فهد بن عمرون»، ثم «أبو فهر» (الرياض، ج 1، 168) بعد أسطر. ولم يشر المحقق حتى إلى هذا التضارب.

(2) لنذكر أن تونس كانت قاعدة ساعدت على اندلاع الفتن، وذلك خلال فترة قصيرة دامت 24 سنة مضت على قيام الدولة حتى اندلاع ثورة الجند الكبرى، فكانت ثورة خريش في سنة 802، وثورة عمران بن مجالد في سنة 811، وثورة منصور الطنبذي في سنة 824.

(3) لم يرد بالروايات إلا سنة حدوث هذه الأمور. وقد ذكر المالكي (الرياض، ج 1، 168) الشهر، ودون ترجمة أحد مشاهير الفقهاء، هو أبو الوليد الفارسي الذي قتل خلال معارك تونس المتحدث عنها. انظر أيضًا، أبو العرب، الطبقات، ص 254.

(4) انظر ابن الأثير، الكامل، ج 5، 231؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 424.

(5) في «الطبقات»، ص 255.

(6) في «الطبقات»، ص 254، وراجع أيضًا المالكي، الرياض، ج 1، 169 ـ 170.

(7) المالكي، الرياض، ج 1، 169.

المدينة. وهكذا، أسدل الستار على هذه المشاهد من الشقاء والرعب، فاختفت المغامرة الكبرى في نفس الموضع الذي بدأت فيه، بمشاركة العامة المبتهجة التي قذفت رسل الأمير بالحجارة.

وفي السنة الموالية، منح زيادة الله الأول الأمان لجميع الذين رغبوا في العودة إلى بيوتهم، وذلك بلا شك لإحياء المدينة التي بقيت مشدوهة جامدة لهول الصدمة. ولم يكن ذلك قطعًا على سبيل مجرّد العطف الذي أوحى فعلاً بهذا الصنيع للأمير، وقد قيل إنه ندم واستنكر بعض الأعمال المفرطة كمقتل أبي الوليد[1]. لكن الشعراء الذين كانوا في الماضي في المعسكر المقابل، اتّجهوا لبلاط الأمير ومدحوا سخاءه[2]. لقد اقتلعت حقًا بذور الثورة لمدة معينة.

تدعيم النظام بعد المحنة:

مضى على قيام الدولة الأغلبية ثلث قرن، فلنلخص ما حدث خلال تلك الفترة. إن ما يلفت النظر هو أن النظام، بعدما أشرف على السقوط، تدعم آخر الأمر إثر المحنة. وقد اجتاحته ثورات تصاعدت باستمرار بداية من سنة 802 بصورة قوية. كيف تأتّى له أن نجا وأن الهزّات لم تقض عليه، مع أنها اتّصفت أحيانًا بعنف نادر، وسرت في كيان إفريقية في العهد الأغلبي؟ يتمثّل السبب العميق الأساسي في عدم وجود حل بديل. فقد أخفقت أمواج الثورة التي تركزت دائمًا في الجند أو كادت، أي في أعيان المقاتلين العرب، ولم تستثن موجة منها، هذا إذا لم تكن قد أجهضت في الطريق، لما اقتربت من الساحل. ذاك هو نصيب الأمواج المتعثرة التي ليس لها محتوى واقعي. وبلغت العاصفة أوجها في عهد زيادة الله الأول، واحتكرت أكثر من نصف المدة المطولة، بصورة استثنائية. وتضخمت العاصفة بكل النقمات المتراكمة خلال العهود السابقة، فأحيت الآمال في الرعايا، واستفادت أحيانًا من مساعدتهم النشيطة. لكن الثورة خيبت الآمال، فقضت بذلك على نفسها. وقد أعوزها أيضًا الالتحام، فصارت فريسة لمنافسات هائلة. وقد سأل زيادة الله الأول سنة 214/834، الشاعر أبا العزّاف عن السبب الذي منعه من

---

(1) انظر الرياض، ج 1، 170، للمالكي. لنوضح لا محالة أنه إذا اعتبرنا أنه لم تكن يد للأمير في مقتل أبي الوليد الذي اقترف في خضم المعركة، فلا نتصور إلا بعسر كيف أن رأس القتيل شنع به في القيروان دون رضاه. ولئن كان الندم الذي صرح به حقيقيًا، فإنه يبدو مكتسيًا صبغة سياسية ولا يخلو من رياء.

(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 105.

الانفصال عن الثورة قبل ذلك، فأجاب: «أيها الأمير! كنت مع قوم حمقى، يولون كل يوم واليًا، ويعزلون آخر. فرجوت أن تكون لي معهم دولة!»[1]. ومع أنه من المحتمل أن تكون هذه الكلمة التاريخية مختلقة، فهي تتيح لنا لا محالة تشخيص الداء الذي قضى على الثورة، وذلك بصورة معبّرة، وهو الداء المتمثل في روح الأجداد التي ما انفكت تنفخ بقوة كبيرة في نفوس الجند. ولن نلح أكثر من ذلك على عجزهم الجلي إلى أبعد حدّ، على أن يقدموا إلى الجماهير شيئًا آخر غير منظر شقاقهم، واحتقارهم للأهالي، وجشعهم الذي كان أعظم من جشع الأسياد الذين كانوا يرومون طردهم. والتف البربر بالخصوص حول الأسياد الأقل إعاقة، وقد اضطروا للخيار بين داءين، فأنقذ تدخّلهم الوضع في أدق ظرف. وكان الأهالي من العاملين بالساحل، وكانت قدرتهم الاقتصادية وربّما العسكرية هامة، فكانوا موالين بلا تردد للنظام، والحدث الذي اكتسى أهمية رئيسية أنهم «لم ينقصوه شيئًا من جبايته»[2]. وباستثناء بعض الأفراد الذين دفعوا حياتهم ثمنًا لاختياراتهم، فقد أمسك الفقهاء عن مساندة الثوّار، ولم يكن لموقفهم تأثير قليل في القضاء على شعبية الأغالبة. وقد اجتهدوا من جهتهم في مضايقة الجميع، حتى بني جنسهم. وقد خلف لنا في خصوصهم الفقيه ابن أبي حسّان اليحصبي الذي تألم كثيرًا من أذاهم، حكمًا بليغًا، فقال في أبيات مريرة ومفعمة بالنقمة:

«أباح طغامُ الجند جهلاً حريمنا	وشقوا عصا الإسلام من كل جانب
وعاثوا وجاروا في البلاد سفاهة	وظنّوا بأن الله غير معاقب
ولو أنهم عُرْب كرام لدافعت	نفوسٌ كرام عن حريم الأعارب
ولكنهم أوباش كل قبيلة	وقبط وأغنام لئام المناسب»[3]

هذه هي قضية الجند دونت شعرًا، وها هو الحكم قد صدر. ويبدو أنه حكم سوف تحتفظ به محكمة التأريخ. ومن البديهي فعلاً أن صنيع الجند لم يأت إلا بالدمار والاعتباط والفوضى والتدمير. ولذا، سيطرت الرغبة في السلم والنظام ولو كانا جائرين، وعملت لفائدة تدعيم النظام الوحيد الذي قدر على التكفل بهما، ألا وهو نظام الأغالبة.

حصل هذا الدعم، حالما شرع فيه، على التأييد المترتب على الانتصار في الجهاد ضد الكفار، وقد خدمه جانب من الازدهار الذي خلقته هذه الحرب بالذات. وكان غزو

---

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 105.
(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 105.
(3) المالكي، الرياض، ج 1، 203.

صقلية رابحًا لأكثر من سبب. فقد أتى بالغنائم فغذى بذلك بيت المال والخزائن الخاصة، وشجّع تجارة الرقيق، ورفع من حجم الحركة النقدية، لعدة أسباب متضافرة، فأضفى، تبعًا لذلك، حيوية أكبر على المعاملات، وطهر إفريقية، وكلل جبين الأمير بهالة الجهاد. فلم يحتفظ زيادة الله الأول آخر الأمر بالتراث الذي تلقّاه كاملاً فقط، بل تركه عند وفاته التي جدت يوم الثلاثاء في 14 رجب 11/223 يونيو 838، متّسعًا وأكثر ثراء. وقد خاضت مراكب هذا الأمير البحـار مظفرة ـ وبالتالي مستفيدة ـ وكانت خاتمة حكمه هادئة كل الهدوء.

فمن العبث أن لا تخلد ذكراه سوى في صورة سكير[1] معربد سفّاك للدماء متهور، مع أنه كان حاكمًا برهن على طاقة غير عادية وعرف كيف يواجه إحدى العواصف الهائلة التي عرفتها إفريقية أبد الدهر. ومن الثابت أنه كان شاعرًا يحب، كجميع الشعراء، تناول الشراب، لكنه عرف كيف يسمو إلى مستوى المسؤوليات الجسام التي أثقلت كاهله، إذ أن المصائب أنضجته، فواجه وضعًا يكون من الظلم أن نحمّله مسؤولية وقوعه على أخطائه دون سواها. لقد تعلّم كيف ينمي معرفته بالناس، وكيف يتولى أمورهم بصورة أحسن. ولم تنج الثورة كذلك من المغالاة، لأن عادات ذلك العصر تفسّر كثيرًا من الأمور. لكن التجربة كشفت أن الحلم، أي العفو الذي يقدر له الحساب، والذي يمنح في الوقت المناسب، يمكن أن تصير أنجع من الشدة، إذا أحسن استخدامه، فعرف كيف يستخدم هذا السلاح الذي هو أكثر مسالمة، وكيف يقاوم أكثر تحريضات خاصته الخرقاء[2]. ولربّما لم تكن أقل مزاياه، كما كان يحلو له أن يشير إلى ذلك هو نفسه[3]، كما قيل، هو أنه أناط القضاء في ولاياته، برجلين منزهين في عصرهما أكثر من غيرهما على صعيدي العدل والعلم، وهما ابن أبي محرز وأسد. وسنعود فيما بعد للحديث عن أعماله. وكيف نختم الحديث في هذه الآونة؟ من الصعب إبداء حكم، وليس التأريخ بمحكمة. لكن يبدو أن زيادة الله الأول قد حاكم نفسه بنفسه. فقد وصفه ابن عذاري[4]

---

(1) انظر: Vonderheyden، بلاد البربر، ص 211 ـ 213.

(2) انظر ابن عذاري، البيان، ج 1، 105.

(3) انظر ابن عذاري، البيان، ج 1، 106، والمالكي، الرياض، ج 1، 305 ـ 309. يبدو أن زيادة الله الأول حرص كل الحرص وبشيء من التكلف، على أن يسود القضاء الجميع بالتساوي، حتى ولو أضر ذلك بعلية القوم. وهذا ما يستنتج بالخصوص من رواية المالكي.

(4) البيان، ج 1، 106، وانظر أيضًا المالكي، الرياض، ج 1، 308.

ـ وهذا يدل على وجود تألم حقيقي قطعًا ـ أنه قام في آخر حياته بمحاسبة النفس، فتساءل عن ماضيه، وقدر أعماله، ووازن بين أخطائه ومنجزاته، فأبدى في النهاية الرأي بأن النتيجة بدت له إيجابية لا محالة.

ولذا، تدعمت الدولة الأغلبية بلا منازع، وعظمت بعد العاصفة. فهل مكّنها ذلك من الحصول على انضمام رعاياها إليها انضمامًا عميقًا حارًا، وهل رضيت بها البلاد؟ كلاّ، بالمرة.

ولا شك أن الفقهاء استمرّوا في الحضور بالبلاط. وقد شوهد هؤلاء الأتقياء المتزهدون ـ ما عدا واحدًا منهم انفرد بالرفض ـ وهم يتقاسمون بسرور كيسًا مليء بجميع أنواع المصوغ والدنانير، وقد أخبرهم الأمير عن مصدرها المريب تمامًا، بشيء من الهزء والرياء بلا شك، إذ قدمت له بحضورهم، ولم يكن ذلك من قبيل الصدفة قطعًا[1]. وقبل بعض الفقهاء على الأقل وعند المناسبة ـ وقد انقادوا للإغراء ـ أن يقتسموا سرًا موارد الدولة غير المشروعة. لكنهم لم يستسلموا بسبب ذلك. فقد واصلوا جميعًا جهرًا العمل على إبداء أكبر الاحترازات تجاه السلطة، على أن يكون موقفهم قدوة لمجموع رعايا الأمير. وكانت الجنائز بالخصوص مناسبة على الدوام تقريبًا لمظاهرات استنكار صامتة مؤلمة، كان لها تأثير هائل مفاجيء، بفضل الظروف المؤلمة، ووضع الميت، والأصداء النفسانية، والنتائج الماورائية. فقد كانت جنازة ابن أبي محرز قاضي الأمير ذاته، الذي مات في جمادى الأولى 221/ أبريل ـ مايو 836[2]، مناسبة للقيام بمظاهرة من هذا النوع. ولم يكن ابن أبي محرز إلا مبتهجًا بالتأييد[3] الذي قدمه إليه الأمير مدة قضائه، ومع ذلك فقد طلب أن تبقى وفاته مكتومة، كما قيل، وأن يدفن سرًا بدون أي حضور للسلطة، وذلك خشية أن يحضر زيادة الله الأول، أو أن يرأس موكب الدفن[4]، وهذا أشنع. ويعادل هذا الموقف إنكارًا للأمير وحكمًا عليه.

لكن الأمير بذل جهودًا كبيرة بعد هدوء الثورة، ليصبح شعبيًا، فقد شوهد مثلاً في

(1) أبو العرب، الطبقات، ص 86، والرياض للمالكي، ج 1، 161؛ والمدارك لعياض، ترجمة أبي يحيى زكرياء، رقم 13.

(2) استنتج هذا التاريخ انطلاقًا من تولية ابن أبي محرز القضاء في رمضان 220/ سبتمبر 835، إذ كانت وفاته بعد تسعة أشهر. انظر «الرياض»، المالكي، ج 1، 305 و 309. ولم يذكر ابن عذاري في «البيان» (ج 1، 106) إلا سنة الوفاة، بدون ذكر الشهر.

(3) انظر المالكي، الرياض، ج 1، 307 ـ 308.

(4) انظر ابن عذاري، البيان، ج 1، 106؛ والمالكي، الرياض، ج 1، 309.

القيروان إلى جانب ابن أبي محرز الذي تولّى القضاء في رمضان 220/ سبتمبر 835، وهو يهين جهارًا وفي حفل فخم، أحد كبار الأعيان، لنصرة العدل قطعًا، لكن للدعاية لنفسه ولاسترضاء العامة أيضًا.

وقد بلغ مبتغاه لا محالة. فقد روى المالكي[1] أن هذا الصنيع كان له بالفعل الأثر العميق بالعاصمة. قال: «فكان من ذلك بالقيروان رجة عظيمة». إلا أن زيادة الله الأول لم يقدر على الحصول على مودة رعاياه، الصريحة المخلصة الصادقة. فقد رضي الناس على أكثر تقدير باحتمال الدولة التي بقيت قائمة الذات بعد ثلث قرن من قيامها، بلا أسس شعبية حقًا. وقد عوض الملل بسرعة حماس المدة الأولى الذي استقبل به إبراهيم الأول، ثم جدت الثورة، ثم الاستسلام الكئيب. وفقد الجند سمعته وانهارت قواه، فصار هنا مثلما كان الأمر في الشرق وفي نفس الفترة تقريبًا، لا مُدَجّنًا، بل مُبْعَدًا ببساطة عن كل دور في البلاد، و«مُصدَّرًا» إلى ما وراء البحار. وخابت آمال جمع الأمة، فشكوا تعاستهم إلى الله، وتقبلوا أسيادهم عن مضض.

وبما أن الدولة الأغلبية لم تقدر في النهاية على الحصول على التأييد لا لدى الأعيان العرب الذين تم إقصاؤهم، ولا في صفوف الشعب الخاضع، والمحترز وربّما المعادي، فلم يكن لها من خيار سوى الاستناد أكثر فأكثر إلى المرتزقة والموالي للبقاء. وكان أمير القيروان يوجد لذلك وفي نفس الوقت، في وضع مماثل بصورة غريبة لوضع مخدومه في بغداد. وهكذا، برزت الدولة التي أسسها إبراهيم الأول، مظفرة مدعمة معظمة، من المحن والنزاع مع الجند خاصة. لكنها بدت أيضًا منعزلة ومحرومة من التأييد الحقيقي في البلاد، فصارت قابلة كثيرًا للعطب.

---

(1) الرياض، ج 1، 308.

الفصل الرابع

عصر النضج

العهود الهادئة

لقد دعم آخر انتصار أحرزه زيادة الله الأول، نظام الدولة الأغلبية، ومع ذلك، فقد ترك ـ كما رأينا ذلك ـ القلوب مكلومة والدولة معزولة بصورة خطيرة. ومن الثابت أن قاهر الجند قد ترك وضعًا مطهرًا لأخلافه، لكنه صعب، إذ كان يجب عليهم أن يضمدوا الجراح، ويحافظوا على الانتصارات المكتسبة، ويسرعوا بالخصوص لإعادة العلاقات الطبيعية الآمنة بين الدولة ومجموع الرعايا. وسيكون ذلك هو البرنامج السياسي بالفعل، لمن تولى الحكم بعد زيادة الله الأول، وذلك ابتداء من أبي عقال حتى أبي الغرانيق، وهو البرنامج الذي عمل في النهاية على تعريض النتائج المكتسبة خطوة فخطوة، للخطر. فقد اشتغل أولاً أبو عقال بدراية وحذر، بهذه المهمة. وبدأ معه فصل جديد في تاريخ الأغالبة.

حكم أبي عقال (223 ـ 226/838 ـ 841)

سياسة الانفراج:

كان أبو عقال[1] الأغلب ثالث مَن يعتلي العرش مِن أولاد إبراهيم الأول وآخرهم. وقد روى المؤرخون عنه أنه كان ضيق العينين، فلقب بالخَزَر. وأضاف النويري[2] أنه كان

---

(1) جاء بالكامل (ج 5، 253) لابن الأثير، اسم آخر، هو أبو عفّان، وهذا تصحيف قطعًا.

(2) النهاية، ج 2، 75.

يشبه كثيرًا جده الأغلب. وذلك في «الخَلْق والخُلُق». واعترف له ابن الأبار ببعض المواهب الأدبية التي أتاحت له نظم بعض الأبيات الشعرية، («وكان له حظ من الأدب يصوغ به مقطعات من الشعر»[1]).

تولى الإمارة إثر وفاة أخيه زيادة الله الأول. وباشر الحكم يوم الثلاثاء في 14 رجب 223/11 يونيو 838. وكانت هذه السنة بمثابة الذروة التي بلغها تأريخ القيروان وكذلك تأريخ بغداد. وقد شرع أبو عقال، بفضل دعم نفوذ الدولة والتهدئة اللتين حققهما من سبقه في الحكم، في تطبيق سياسة تحرر النظام، التي سوف يعمل أخلافه على الاستمرار فيها بحظوظ متفاوتة، إذ أن شبح الفتن قد اجتثّ بصورة نهائية. في حين حصل الخليفة المعتصم بالشرق على انتصارين باهرين. فأحرز الانتصار الأول لما تغلب على الفتنة وسيطر عليها هنا أيضًا، والثاني لما قهر الأعداء بالخارج. وبالفعل، تم في هذه السنة قتل الثائر بابك[2] المعروف، في 3 صفر 223/4 يناير 838، وقد أرهب بابك الخلفاء طيلة أكثر من عشرين سنة، وتم أيضًا فتح عمورية[3] ونهبها، مما أضفى على المعتصم هيبة كبيرة، وأتاح للشعر العربي في العصر الوسيط أن ينظم بعضًا من أشهر قصائده[4].

ولذا، كانت سنة 223/838 سنة حافلة في تأريخ الخلافة العباسية وتأريخ أمرائها. ويبدو أن الحظ كان مؤاتيًا لهم فهيأ لهم أيامًا هادئة رغدة، إذ أنه قُضِي على الأعداء بالداخل والخارج بنجاعة وبقوة. والأمير الذي ارتقى العرش بإفريقية، في كنف الحظ الملائم، بدأ يمارس السلطة فضلاً عن ذلك، وقد حنكته التجربة والسنون، وهذا ضمان آخر للمستقبل. وبالفعل، قام أبو عقال، كما رأينا[5]، خلال إمارة أخيه زيادة الله الأول، بتدريب إجباري مطول في الشرق. ثم استدعي إلى إفريقية لما بدأت تنزل المحن على الدولة، فأتيح له ربما بدون أن يشارك مباشرة في ممارسة الحكم[6]، التفكير في النتائج

---

(1) الحلّة، ص 257. وردت في الكتاب على سبيل المثال ثلاثة أبيات في النسيب، استعملت فيها استعمالاً جيدًا فعلاً، القوالب الأدبية المعتبرة في ذلك العصر، والتي ولع بها الناس وروجها المولدون.

(2) انظر .$E.I^2$، مادة بابك، ج 1، 867، بحث لـ D. SOURDEL.

(3) انظر .$E.I^2$، مادة عمورية، ج 1، 462، بحث لـ M. CANARD.

(4) خلد أبو تمّام بالخصوص انتصار عمورية، فصار القصيد المخصّص لهذا الحدث، قطعة معروفة، لم تنفك تثير الإعجاب.

(5) انظر ص 180.

(6) جاء في العبر (ج 4، 422) لابن خلدون، أن الأغلب كان وزير زيادة الله الأول، لكنه ارتكب خطأ كنا قد أشرنا إليه (انظر ص 205، الملحوظة رقم 3). وذكر النويري أيضًا (النهاية، ج 2، 74) أن زيادة الله الأول «جعل =

المؤلمة المترتبة على الخطإ في الحسابات السياسية. وهكذا، بلغ العرش وقد أنضجته الرحلات والتجربة والسنون. ولما تولّى الحكم، كان قد بلغ من العمر خمسين سنة[1].

لقد أراد الإسراع بالانفراج، لأنه اتعظ بالأحداث، وأراد الاستفادة من الظروف الملائمة. ولا شك أن حكمه لم يسجل تحولاً مفاجئًا كاملاً، وانفصامًا مدهشًا عن الماضي، ونوعًا من «المراجعة المؤلمة». ففي ميدان السياسة، وباستثناء الفتن، يوجد دائمًا استمرار معين. لكن عهده سجل لا محالة وبوضوح بدء اتجاه فكر فيه وأقر العزم عليه، على طريق التحرر. فلا شك أن أبا عقال اتخذ عن وعي قطعًا، ومنذ انتصابه بالإمارة، جملة من التدابير المثيرة قصدًا، فهيأ لحدوث صدمة نفسانية حقيقية من شأنها أن تضم إليها أعيان الجند وأصحاب الفكر من الفقهاء وجموع الأهالي.

وقد ترك الجند المحنة وهو محل ريبة. فعمل أبو عقال على إعادة الثقة إليهم، و «أمّن الجند»، وبدد جو الريبة وعدم الاطمئنان الذي كان يخنقه. وتجسدت سياسة ضم وجوه العرب من الجند، وهي التي ربطت الاتصال إلى حدٍّ ما بسياسة إبراهيم الأول، كما هو معتاد، في شكل عطايا وزعت على الجند. واتجه الأمير في نفس الوقت إلى النظر في وضع العامة. والثابت أن الفوضى ساعدت على الإفراط. ولذا، اتخذ أبو عقال التدابير الضرورية لحماية رعاياه من جور الولاة الذين أخضعوا لمراقبة أشد صرامة، لكن الأمير كان يعلم أنه لن يبلغ هدفه إلا عن طريق الجبر. وبدون أن يكون قد تأمل ربما في نصائح ابن المقفع للخليفة، فقد حصل على ما يكفي من التجربة وأدرك أنه يجب معاملة الوالي باحترام. فلجأ لذلك إلى الإقناع أيضًا خاصةً في شكله الأكثر تأثيرًا. قال النويري[2]: «وأجرى على العمال الأرزاق الواسعة والعطايا، وقبض أيديهم عن أموال الناس، وكفهم عن أشياء كانوا يتطاولون إليها». وبذلك تحصل على أمرين، فأرضى الراعي والرعية في آن واحد. فلا شك أن خزائن الدولة كانت ملآنة بما يكفي من المال ـ ولا شك أن حرب صقلية ساهمت في هذا الإثراء ـ وأتاحت تطبيق مثل هذه السياسة، فكان ينبغي تقديم بعض الترضيات للفقهاء. فقد حرم أبو عقال المشروبات الكحولية بالقيروان، وعنف

= أمور دولته بيده». لكن لا يمكن ذكر أي حدث يؤيد هذا القول إذ لم يظهر الأغلب أبدًا طيلة إمارة زيادة الله الأول، وهذا أيضًا خطأ بسبب الاشتراك اللفظي. فقد كان الوزير غلبون في عهد زيادة الله الأول يدعى الأغلب أيضًا. انظر المرجع السابق.

(1) استنتج هذا التوضيح انطلاقًا من سن الأمير عند موته. انظر «البيان»، ج 1، 107، لابن عذاري.

(2) النهاية، ج 2، 74.

«الباعة والشاربين»[1]. لكن العباسية والبلاط لم يشملهما التحريم المقرر للقيروان. فهذا إجراء منقوص استثني منه الأمير وخاصته. وككل حل وسط، لم يكن بلا شك سوى نصف ترضية. غير أنه كان يشكل جهدًا جادًا محسوسًا للتقرب من الأوساط الدينية التي لها وزنها. فبدون أن يتحول أبو عقال إلى حياة الزهد، فقد عمل بنشاط لمنح النظام قاعدة شعبية، وحاول في نفس الوقت الحصول على تأييد وجوه العرب. وكان حكمه قصيرًا جدًا، بحيث لا يمكن إبداء رأي قائم على النتائج المترتبة على سياسته.

قلاقل سنة 224/839:

لم تنقذ هذه السياسة الأمير تمامًا من الخيبات لا محالة. فقد روى ابن القطان[2] أنه في سنة 244/849، أي بعد سنة من توليه الإمارة، واجه انتفاضة قبائل لواتة وزواغة ومكناسة بالناحية التي كانت تمتد بين قفصة وقسطيلية. وقد ظن T. Lewicki[3] أن الأمر يتعلّق بنزاع بين إمارة القيروان وإمارة تاهرت. والواقع أنها لم تكن سوى قلاقل ـ تحدث ابن الأثير[4] عن «فتنة» ـ أثارها الخوارج. وكان ابن خلدون واضحًا تمام الوضوح لا محالة، فقال[5]: «وخرج عليه بقسطيلة خوارج زواغة ولواتة ومكناسة، وقاتلوا عاملها بها». فهي إذن انتفاضة الخوارج بالداخل. ومن المعلوم أن إفريقية عاشت فتنًا هائلة للخوارج. ولربما ستعيش أشنع منها بعد الأغالبة. وهذا يعني أن المذهب الخارجي لم ينقرض من إفريقية في القرن التاسع، مع أنه أُخضِع وتمّت السيطرة عليه جديًا. ففي الناحية التي جدت بها الانتفاضة، بقي حضور الخوارج كثيفًا بصورة خاصة، كما اتضح ذلك بكتاب السير[6] للشماخي، فلا غرابة إذن أن تكون ريح الخوارج قد أثارت زوابع جديدة في الناحية. لكن تحت أي مفعول؟ ما هو الأمر الذي أثار بالتدقيق العاصفة بعد

---

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 107.

(2) في «البيان» لابن عذاري، ج 1، 107.

(3) انظـــــــر La répartition géographique des groupements ibadites dans l'Afrique du Nord au Moyen-Âge, dans *Rocznik Orientalistyezny*، (المجلد 21، 957، ص 310 ـ 311) وراجع Les Ibadites en Tunisie au Moyen-Âge, dans *Accademia polacca di Sxienze e lettere*, Biblioteca di Roma, conferenze, fasc. 6، وسنعود إلى هذه المسألة في الفصل المخصص للسياسة الخارجية.

(4) الكامل، ج 5، 259.

(5) العبر، ج 4، 428.

(6) انظر مثلاً ص 203 و 261.

فترة الهدوء الطويلة التي عاشتها الأعوام السابقة؟ وما هي الدوافع بالضبط التي أثارت في تاريخٍ معين انتقاض أناس اكتفوا منذ عشرات السنين بالكتمان أو بالقعود، أي أنهم اقتصروا بصورة عملية علَى الخضوع للحكم القائم؟ وكما يقع غالبًا، لم تجب مصادرنا على هذه الأسئلة، بل تركتنا نقوم بالافتراضات. فقد أيد البربر الأغالبة، بما في ذلك الخوارج، على عصاة الجند. والتقارب الذي تم بين الأمر ووجوه العرب الذين كانوا موجودين خاصة في صفوف الجند، هل تمخض عنه تصلب في موقف السلطة تجاه البربر؟ وهل ترك الحبل على الغارب للوالي العربي؟ إذ يجب أن يكون للثوار ما يتظلمون به على الوالي ليقوموا بقتله. فهل أن الأمير أراد تقديم ضمانات أخرى واستعدادات أحسن لفقهاء السنة، فضاعف من تشدده على فرقة الخوارج، وأثار بذلك انفجارًا، وأجبر أتباع المذهب الخارجي على الظهور المرتجل الذي لم يكونوا مستعدين له قط؟ كان بالفعل انفجارٌ سرعان ما قمع. وتحول القائد عيسى بن رَيْعَان الأزدي على عين المكان، ويبدو أنه لم يلاقِ مقاومة خطيرة جدًا فقام بواجبه، «فقتلهم عن آخرهم»، بين قفصة وقسطيلية[1]. وقفل راجعًا إلى القيروان.

وباستثناء هذا الحادث، تواصل حكم أبي عقال الأغلب بن إبراهيم في سلامٍ كامل. لكنه كان قصيرًا جدًا أيضًا. فقد توفّي الأمير يوم الجمعة في 22 ربيع الثاني 18/226 فبراير 841، بعد حكمٍ دام سنتين وتسعة شهور وسبعة أيام[2]، تاركًا السلطة لابنه محمد.

---

(1) انظر ابن عذاري، البيان، ج 1، 107، وانظر أيضًا ابن الأثير، الكامل، ج 5، 259.

(2) يستدعي تاريخ موت أبي عقال بعض الملاحظات. قال ابن الأثير (الكامل، ج 5، 263)، وابن عذاري (البيان، ج 1، 107) أنه توفي يوم الخميس، لسبع بقين من ربيع الثاني سنة 226. لكنه كان يوم جمعة. وذكر ابن عذاري في فقرة أخرى من نفس الصفحة بصورة أكثر غموضًا، أنه مات في العشرة أيام الأخيرة من ربيع الثاني وعمره 53 عامًا. أما النويري، فقال (النهاية، ج 2، 75) أنه مات يوم الخميس لتسع بقين من ربيع الثاني سنة 226. وكان ابن خلدون (العبر، ج 4، 428) أقل وضوحًا. فروى أنه مات في ربيع 226. وتوجد نفس الاختلافات بخصوص مدة إمارته. وذكر النويري (النهاية، ج 2، 75) أن حكمه دام عامين و 9 شهور و 9 أيام. وذكر ابن الأثير (الكامل، ج 5، 263) سنتين و 7 شهور و 7 أيام، وكتاب العيون (ص 407) عامين و 7 أيام فقط. تفهم هذه الخلافات بيسر، بسبب عدم ثبات الشهور القمرية عند المسلمين، وبسبب التصحيف، إذ أن نفس الكتابة يمكن قراءتها 7 أو 9، ويمكن تصحيحها بسهولة وبثبات الرواية، انطلاقًا من حساب تاريخ الانتصاب بالإمارة. لكن لا توجد لدينا طبعات محققة.

محمد الأول (226 ـ 242/841 ـ 856):

كان عمره عشرين سنة لما تولى الحكم[1]. وسنرى أنه لم يكن يتمتع فقط بخصالٍ خارقة. كان شابًا صغيرًا لم يقدر على تحمل أعباء الحكم بجد ونجاح. فكانت سنه لا تجلب الاحترام لا محالة. وكذلك خَلْقُه. وكان أمرد في مجتمع لم يتعرف على استخدام الموسى، وبه تجعل اللحية من الشخص رجلاً. والأنكى من ذلك أن «وجهه كان وجه خصيّ ليس فيه إلا شعرات يسيرة»[2]. والذي زاد الطين بلة أنه كان عاقرًا، بين أناس يعتبرون الفحولة والصبيان جزءًا من مميزات القائد الطبيعية. والخلاصة أن محمدًا الأول كان مصابًا بأكثر من عيب مطلق.

فهل استبدل عيوبه البدنية الحقيقية بخصال أخلاقية وفكرية ممتازة؟ كان قطعًا «موصوفًا بالحلم والجود»[3]، ووصف أيضًا أنه كان «مظفرًا في حروبه». لكن، لم يخف علينا كذلك أن مزاياه الفكرية كانت ضئيلة. فكان «قليل العلم»، كما ذكر ابن عذاري[4]. ولم يتوقف النويري لتلطيف القول، بل ذكر بكلّ وضوح: «وكان من أجهل الناس، لكنه أعطي في إمارته ظفرًا على من ناواه»[5]. ويبدو أن المؤلف لم يفهم جيدًا انتصاراته. ولنوضح إلى أي حد كان الأمير «قليل العلم». روى ابن عذاري حكاية يتّضح منها كيف أن معرفته بالرسم والفقه، وهما ميدانان أساسيان في القرون الوسطى، كانت بدائية مبهمة. فقد لوحظ له يومًا بلطف أن (ظبي) تكتب بظاء مشالة، لا بضاد، فرد قائلاً مقلدًا أقوال الفقهاء: «قد علمنا فيه اختلافًا: فأبو حنيفة يجعله بالظاء، ومالك يجعله بالضاد»[6]. وانتصر الأمير طبعًا للمذهب المالكي الذي بدأ يتفوق في إفريقية بفضل عناية الأمير به إلى حدٍّ ما. وأغلب الظن أنها دعابة مختلقة بلا شك، لكنها توضح جيدًا الفكرة التي خلفها محمد الأول لدى اللاحقين الذين جعلوا من جهله أمرًا أسطوريًا.

---

(1) استنتجت سنّه عند تولّيه الحكم. وتوفي محمد الأول وعمره 36 سنة بعد حكم دام 15 سنة و 8 شهور و 12 يومًا. انظر: ابن الأبار، الحلة، ص 258؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 112.

(2) ابن الأبار، الحلة، ص 258.

(3) ابن الأبار، الحلة، ص 258.

(4) البيان، ج 1، 107.

(5) النهاية، ج 2، 75. ترجم DE SLANE (*Hist. des Berbères*, 415) هذه العبارة كما يلي: «كان أعجز الرجال، لكنه تغلب على كل من أقدم على مقاومته». ولاحظ FOURNEL (*Berbers*, 510) بحكمة أن في هذا القول، «ليس من السهل التوفيق بين اللفظين». ومن هنا جاءت الضرورة لاستخدام النصوص المترجمة بحذر.

(6) ابن عذاري، البيان، ج 1، 108.

وجملة القول، لا شيء هيأ محمدًا الأول لتحمل أعباء الإمارة بنفوذ وعزة. ويمكن التساؤل لماذا اختير هو من بين جميع إخوته لخلافة أبيه. فهل كان الابن الأكبر؟ لا يمكن تأكيد ذلك، بل يمكن افتراض العكس، استنادًا إلى عدّة علامات. لما ولد محمد الأول، كانت سن أبيه ثلاثًا وثلاثين سنة بالفعل[1]. ولذا، يمكن الافتراض أنه لم يكن ابنه الأول. وفضلاً عن ذلك كان لمحمد الأول أخ يحمل اسمه، وقد تولى طرابلس، ومات سنة 233[2]. ولي هذا الأمير على ولاية صعبة المراس وكانت ذريته مهيأة لاستلام إرث الإمارة، والمظنون أنه لم يكن أصغر سنًا من الأمير، وقد سبقه إلى الموت. وكان لمحمد أخ آخر أيضًا، هو أبو جعفر أحمد الذي دون التأريخ كذلك ذكراه. والدور الذي قام به والذي سيأتي الحديث عنه لا يبدو لنا أنه مطابق أيضًا للأخ الأصغر. ولذا، من رأينا أن ارتقاء محمد الأول للإمارة يبقى غامضًا إلى حدٍّ ما. ولربما يجب البحث عن الأسباب الحقيقيّة في مجال لا يخضع للعقل، إنه العطف الأبوي، ولربما أيضًا في الدسائس بالقصر، وحتى في أسرار الحريم. وجملة القول، كان يبدو أن محمدًا الأول لم يتميّز بخصلة معينة، ولا بنفوذٍ واضح، قد هيأه لتولي المصير المقرر له مكان غيره.

كان شابًا عديم التجربة، قليل العلم، لم تسعفه طبيعة خَلْقه إلا قليلاً، وكان من المرجح أن لا يسجل التأريخ اسمه، وأن يقنع بحياة اللهو الرخيص الذي هيأته له نشأته. كان اتجاهه يبدو على هذا النحو حتى أنه تخلص حال انتصابه من مشاكل الحكم على كاهل أمتن. «وقد اشتغل باللهو، واللعب، وانهمك على الملاذ»[3].

ثورة القصر سنة 231/846:
أبو جعفر أحمد يستولي على الحكم:

خلف له والده أبو عقال الأغلب بالفعل إمارة هادئة كل الهدوء. فلم يهتم محمد الأول إلا بتوزيع اختصاصاته توزيعًا عادلاً، بين بني حُمَيد الذين كان يولي الوزراء من بينهم، وبين أبي جعفر أحمد.

كان علي بن حميد تميميًا. فكان ينتسب إلى قبيلة الأمير. وولاه زيادة الله الأول

---

(1) استنتج هذا التوضيح اعتمادًا على عمر الأغلب عند موته (53 سنة، انظر ابن عذاري، البيان، ج 1، 107)، وعلى عمر ابنه محمد الأول عند توليه الحكم (20 سنة، انظر الملحوظة رقم 19).

(2) ابن الأبار، الحلة، ص 258.

(3) النويري، النهاية، ج 2، 75.

الوزارة[1]. وكان يملك ثروة من أعظم ثروات القيروان، كان قد كسب جزءًا منها في تجارة العاج[2]. واختلفت حظوظ أولاده، وقد تعرفنا تقريبًا على أربعة منهم. ولا نعلم شيئًا عن أبي جعفر محمد بن علي بن حميد المتوفى في شوال 242/ فبراير 857، وقد عرف فقط بفضل ما كتب على قبره[3]، لكن لا يمدنا ذلك بأي شيء عن حياته. وخلافًا لذلك، تعرفنا أكثر على أبي الفضل أحمد بن عليّ بن حميد التميمي المتوفى بين سنة 865/251، وسنة 874/261 ـ 875. فقد كان زاهدًا وفقيهًا مالكيًا نزيهًا. قال عياض[4]: «كان أبوه وزير ابن الأغلب وخاصته، وكذلك إخوته، ولم يدخل هو في شيء من هذا». وكان أسد أحد شيوخ أبي الفضل أحمد، ولكنه كان ينتمي بالخصوص إلى سحنون، وقد تخلى عن أكثر من ألف دينار من ميراث أبيه لتورعه. ولم يكن من جهة أخرى، أثرى شخص في أهله بسبب منحاه وورعه. إلا أنه كان يعيش في بحبوبة، وكان ينصب الموائد، ويجلب المتاع من الشرق. ويمكن الافتراض أن إخوته لم يكونوا فقهاء، وكانوا أقل ورعًا منه، وكانوا يملكون ثروات أعظم. فقد ساعدتهم الخطط الرابحة على تجميع هذه الثروات. ذكر البكري[5] أنهم كانوا يفضلون ولاية باجة الخصبة على جميع الخطط. ولم يكن هذا التفضيل غير قائم على أسباب قوية. نذكر أن أبا عقال الأغلب قدر لدى انتصابه بالحكم أنه من المستعجل إصلاح أخلاق الولاة الذين استفادوا كثيرًا من الوضع، أثناء القلاقل، فتجاوزوا كل احتشام. هذه هي الأسرة التي جدد لها محمد الأول ثقته، والتي سلم لها جانبًا من مقاليد الدولة، حالما تولى أمورها.

صار أبو عبد الله بن علي بن حميد وزيرًا له. ولا نعلم الكثير عن الخطط الدقيقة التي تقلّدها أخوه أبو حميد الذي يبدو أنه شاركه في الحكم. ولم يتضح لنا كذلك الدور

---

(1) انظر عياض، المدارك، ترجمة سحنون، رقم 16. وانظر أيضًا «الرياض»، ج 1، 285، للمالكي، حيث نقل المحقق حسين مؤنس عن «المدارك».

(2) انظر عياض، المدارك، ترجمة أبي الفضل أحمد بن علي بن حميد، رقم 89.

(3) انظر L. Poinsot et B. Roy (*Les inscriptions arabes de Kairouan*, n°52, I, 112). عرض المؤلفان جدولاً لأنساب هذه العائلة المتركبة من كبار الأعيان. ولنضف إلى هذا الجدول أبا الفضل أحمد. وكان المؤلفان يجهلان أن عياضًا دون الترجمة بالمدارك تحت رقم 89.

(4) المدارك، ترجمة رقم 89، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حميد.

(5) يبدو أن أبناء الوزير علي بن حميد كان لهم ولع هام بصورة مخصوصة، بولاية باجة. قال البكري: «ولم يزل الناس يتنافسون في ولاية باجة. وكان المتداولون فيها لذلك بنو علي بن حميد الوزير. فإذا عُزِل منهم أحد لم يزل يسعى ويتلطف ويهادي ويتاحف حتى يرجع إليها، فقيل لبعضهم: لم ترغبون في ولاية باجة؟ فقال: لأربعة أشياء: قمح عندة وسفرجل زانة وعنب بلطة وحوت درنة» (المسالك، ص 57).

الذي لعبه أخوهم الثالث أبو جعفر أحمد. لكن يمكن القول إن هذا الدور لا بد وأنه كان فاترًا نوعًا ما، مما مكن هذا الشخص من النجاة من التقتيل، والعيش حتى سنة 857/242.

وإلى جانب أبناء علي بن حميد، سلمت مقاليد الدولة بيدي شخص ثان هو شقيق الأمير بالذات، إنه أبو جعفر أحمد بن الأغلب. وبالفعل، ومنذ توليه، «قلد (محمد الأول) أحمد بن الأغلب كثيرًا من أموره»[1]. ولم تذكر المصادر توضيحاتٍ أكثر بشأن الاختصاصات المتخلي عنها.

وهكذا، ترك الأمير الحكم، ويبدو أنه لم يكن مهتمًا به، فتقاسم السلطة أخوه من جهة، وأسرة قوية ثرية من الخاصة، من جهة أخرى. وقد اشتغل هذا الثنائي بالحكم، إن صح القول، من سنة 226 إلى سنة 841/235 ـ 849، دون كثير من الصدامات الظاهرة. لكن لا يمكن لهذه الحالة أن تدوم إلى ما لا نهاية له. ولا يمكن أن تدوم كذلك، لأن ثراء أبناء علي بن حميد الفاحش لا يمكن إلا أن يثير الأطماع. فوقع الذي لا مفر منه. قال النويري[2]: «فساء ذلك أبا جعفر أخاه، وعظم عليه وعلى أصحابه، وحسدوهما على مكانهما من الأمير محمد». ولذا، بدأ أبو جعفر أحمد يتآمر[3].

فاعتمد على شركاء داخل القصر بالذات، «وصنع رجالاً من مواليه»[4] (موالي محمد الأول)، وجمع فريقًا صغيرًا من الأنصار العنيدين. ثم تقدم «وقت الظهيرة»، من يوم السبت في 16 شعبان 231[5]/17 أبريل 846، صحبة رجاله، أمام أبواب القصر

---

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 107.

(2) النويري، النهاية، ج 2، 75.

(3) النهاية، النويري، ج 2، 75 ـ 78 (ترجمة DE SLANE (*Hist. des Berbères*, I. 415-419) هي المصدر الذي أفاض القول في هذه المؤامرة. ولخّص ابن عذاري (البيان، ج 1، 108 ـ 109) جوهر الأحداث بصورة مطابقة لرواية النويري. وقد لخّص ابن الأثير بصورة أوجز الأحداث في «الكامل» (ج 5، 275). وأشار إليها ابن الأبار فقط في «الحلة» (271). وعرض ابن خلدون في «العبر» (ج 4، 429) الأحداث بصورة واضحة الخطأ. ومن رأيه أن محمّدًا الأول استعاد الحكم من أخيه أحمد سنة 243، ونفاه إلى مصر سنة 246. وبعد سطر بالضبط، لم يتردد ابن خلدون في أن يؤكّد أن محمّدًا الأول ذاته مات سنة 242. وروى ابن الخطيب في «الأعمال» (10 ـ 2/11، 436 ـ 437) الأحداث بصورة تكاد تكون مفصّلة. لكن أسماء الأعلام والتواريخ لم تضبط جيدًا.

(4) النويري، النهاية، ج 2، 75. لنلاحظ الدور الهام الشبيه بالدور الذي قاموا به في الشرق، وقد صار منوطًا بالموالي.

(5) اقتصر ابن الأثير وابن عذاري والنويري على ذكر سنة الفتنة (231). وانفرد ابن الخطيب (الأعمال، 2/11، =

التي غادرها الحرس، بالاتفاق مع الثوار قطعًا[1]. فتمكن هؤلاء من التسلل باطمئنان داخل القصر، وأقفلوا جميع أبوابه. ثم هجموا في الحال على الوزير أبي عبد الله بن علي بن حميد الذي قتل في الحين بأمر من أبي جعفر أحمد. فأطلق عند ذلك الإنذار. والتحم القتال بين رجال الأمير ورجال أخيه. وفوجىء في ذلك الوقت محمد الأول بهجوم المغيرين، ولجأ إلى القبة[2] التي بناها عمه زيادة الله الأول. وتواصل القتال بعض الوقت. وأمام المقاومة التي لاقاها المغيرون، خاطبوا خصومهم قائلين: «ما لكم تقاتلوننا؟ نحن في طاعة محمد ابن الأغلب. إنما قمنا على أولاد علي بن حميد الذين أفقروكم واستولوا على أموال مولاكم دونكم!»[3]. وهكذا، احتلت الثروات الفاحشة لعائلة ابن حميد مركز الصدارة. وبتجميعها، جمع هؤلاء أكداسًا من الضغائن التي كانت تريد التشفي. فكانت الحجة دامغة، وفترت همة المدافعين في الحال، ورجعت السيوف إلى أغمادها. وأمام هذه الحالة، رضخ محمد الأول واستسلم.

وقد كان محتارًا، فجلس «بمجلس العامة»، حيث استقبل أخاه ورجاله الذين دخلوا عليه مسلحين. قال أحمد: «إن أولاد علي بن حُمَيْد كادوا الدولة، وأرادوا زوال ملكك، فقمت غضبًا لك وحذرًا على أيامك»[4]. فتظاهر الأمير بتصديق هذا التعليل وتبادلوا جميعًا اللوم، وحلفوا بأن يتعاهدوا، ثم تصالحوا. حتى أن الأمير ضحى في سبيل هذا التصالح بالابن الثاني لعلي بن حُمَيد، وهو أبو حُمَيد الذي لجأ عنده وسلم لأبي جعفر أحمد بشرط أن يبقى على قيد الحياة، فقتل غدرًا[5]. وأكثر من ذلك، تجرد

= 437) بذكر اليوم والشهر. وما ورد من أن الفتنة جدت «يوم السبت لثلاث عشرة ليلة بقين من شعبان 236»، هو تصحيف بلا شك. ويجب تصحيحه طبقًا لما جاء بالمصادر الأخرى، أي سنة 231. وبعد هذا، يقابل يوم السبت التاريخ الذي ذكره المؤلف.

(1) لا يتحدث الرواة صراحة عن هذا التواطؤ. وذكر النويري فقط أن أحمد رشا موالي أخيه للمشاركة في المؤامرة. لكننا نعلم أن خدم القصر، وبالتالي حرس الأبواب، كانوا يختارون من بين الموالي على وجه الإطلاق أو يكاد. واكتفى ابن عذاري بأن لاحظ (البيان، ج 1، 108) أن الحراس تركوا الباب، فقال: «وقد خلا الباب من الرجال». وقال ابن الخطيب في «الأعمال» (11/2، 437): «ركونا إلى الأمن والهدنة»، ليعلل قلة اليقظة هذه.

(2) النويري، النهاية، ج 2، 75. جاء في «الأعمال» لابن الخطيب (11/2، 437): «عُلِيّة في القصر مرتفعة».

(3) ابن عذاري، البيان، ج 1، 108. وأرجع أيضًا إلى النويري (النهاية، ج 2، 75) الذي روى نفس النص بعبارة مخالفة قليلاً.

(4) النويري، النهاية، ج 2، 76.

(5) تقرر نفي أبي حميد إلى مصر. فعذبه أبو جعفر، وسلبه جميع أمواله. ثم سلّمه إلى أبي نصر أحد موالي إبراهيم الأول، للخروج به رسميًا إلى طرابلس. لكن أبا نصر أمر سرًا بقتله عند الوصول إلى قلشانة. خنق أبو حميد. =

الأمير رسميًا من جميع مشمولاته، كثمن لهذا التصالح. وتسلم أبو جعفر أحمد السلطة المطلقة على كل شيء. «وقبض أحمد على من شاء، واستصفى من أراد، وعذب من أحب، وأعطى الرجال، وجبى الأموال»[1]. واستوزر نصرًا بن حمزة الجروي الذي ساعده كثيرًا على إعداد المؤامرة، ووضع تحت نظره إدارة الإمارة. وعزل أيضًا حجاب محمد الأول وعوضهم بآخرين ولوا من قبله رأسًا. وأخيرًا، كلف بحراسة أبواب قصر الأمير حرسًا يتركّب من خمسة أشخاص اختارهم من بين رقيقه ومواليه بالذات. فكان يبدو أن جميع الاحتياطات قد اتخذت جيدًا حتى يتمكن الغاصب من ممارسة الحكم بلا مباغتة.

ولا شك أن الحكم كان باقيًا بيده بيسر، لو عرف من جهة كيف يكون في مستوى مسؤولياته وكيف ينفذ سياسة سليمة، وأن تقبله أسرة الأغالبة من جهة أخرى. لكنه أخفق على الصعيدين. وبالفعل، قام أبو جعفر أحمد بكل أنواع الغلو، وعمل بصورة جعلت كل أصناف المعارضين يقومون في وجهه، وانغمس سريعًا بدوره في الملذات التي شجعه عليها حتمًا مزاجه ووجود إمارة هادئة كل الهدوء.

لقد قام بانتزاع الأملاك، فلم يمكنه ذلك من الحصول على سمعة طيبة بين الطبقات المالكة. والأشخاص الذين خدموا النظام في السابق كانوا مهددين بصورة خاصة، فلم يمنحوا أي مخرج للنجاة، قادر على تجريدهم من عدائهم، أو على الأقل على ضمهم إلى صفه.

لا بد أن أوساط الفقه من السنة، والمالكية بالخصوص، ذعروا من المصير الذي نال بني حُمَيد، وقد كانوا حماتهم في البلاط فعلاً، وعلى اتصال وثيق بهم. فقد أنقذ مرة علي بن حُمَيد وزير زيادة الله الأول، سحنونًا من الجلد[2]. وكان بيته مفتوحًا للفقهاء من السنة الذين لم يستنكفوا من طعامه، وهذا شرف فريد في نوعه، خاصة وأن شهرة طبخه طبقت القيروان[3]. ومن بين أولاد علي بن حميد، أبو الفضل أحمد الفقيه المالكي الأصيل الذي كان بلا شك مبجلاً من طرفْ زملائه، خاصة وأن مائدته كانت شهيرة هي

= ثم أذيعت رواية مفادها أنه مات لدى سقوطه من على راحلته. انظر النويري، النهاية، ج 2، 76.

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 109.

(2) انظر عياض، المدارك، ترجمة سحنون رقم 16، أدرج حسين مؤنس هذا المقال في «الرياض» للمالكي، ج 1، 285.

(3) قال أبو العرب في «الطبقات» (ص 183): «إنه بإحكام دار علي بن حميد للطبيخ يضرب المثل بالقيروان».

أيضًا وقد دعي إليها الفقهاء. وقد كان أخيرًا له أخت متزوجة بفقيه من تلاميذ سحنون، هو أبو جعفر أحمد بن حسان البغدادي[1]. ولذا، يمكن تصور الصدى الذي تركه مقتل أبي عبد الله بن علي بن حميد الذي تم عاجلاً، في أوساط السنة خاصة المالكية منها، وكذلك مقتل أخيه أبي حميد المخجل، وقد وصف زيفًا بأنه مات على إثر حادث. فكان عداء أوساط السنة منذ البداية حاميًا تجاه الغاصب.

وبدل أن يهدأ الجو، تفنن الغاصب في تغذيته بمظالم جديدة وبإثارة هذا العداء. كان الخلاف القائم بشأن خلق القرآن حـادًّا، سواء بالشرق أو بالغرب الإسلامي، كما هو معلوم. واشتدت هذه الخصومة[2] فجأة سنة 231/846 فتم فعلاً في هذه السنة استشهاد عالم من أهم علماء أهل الحديث في الشرق، هو أحمد بن نصر بن مالك الخزاعي الذي أثار بمواقفه العلنية المؤيدة لنظريات أهل الحديث، والمعادية بعنف للواثق (227 ـ 232/842 ـ 847)، بسبب تأييده وتصميمه الذي جدده للمعتزلة، حركة مودة وتأييد تسببت، فيما يبدو، في ظهور مؤامرة كانت ترمي إلى اندلاع انتفاضة شعبية في بغداد باسمه. وفشلت المؤامرة، إذ أنها كشفت في الوقت المناسب، وقضي على رؤوس المؤامرة الذين وجد عندهم الألوية الخضراء، شعار العلويين. وأوقف أحمد بن نصر أيضًا. ولم يترتب أي أمر مريب على تفتيش بيته. لكنه أحيل على المحكمة في يوم الخميس 28 شعبان 231/23 أبريل 846، برئاسة الخليفة نفسه، ومن بين من حضرها، أحمد بن أبي دؤاد قاضي القضاة المنتسب إلى المعتزلة. ولم يتهم بالتآمر، أو على الأقل لم يدر الحديث حول هذا الأمر. ودارت القضية حول موضوعين، خلق القرآن وصفات الله في الآخرة. وقد دافع أحمد بن نصر بقوة عـن نظريات أهل الحديث والسنة عامة، وقد تهيأ للاستشهاد، فتزين وتعطر. وأكد أن القرآن غير مخلوق، وأن المؤمنين سوف يرون الله يوم القيامة. فتشاور الواثق مع أعضاء المحكمة الذين أجمعوا ـ مع بعض الاحترازات التي أبداها ابن أبي دؤاد، ويبدو أنه استنكف من الحكم بالموت ـ أن أحمد بن ناصر كافر[3]، فحل دمه تبعًا لذلك (حلال الدم). فأخرج الواثق في الحين من

---

(1) انظر عياض، المدارك، ترجمة رقم 101.

(2) انظر في خصوص هذه الأحداث، الطبري، التأريخ، ج 7، 326 ـ 330، و ج 7، 368؛ وابن الأثير، الكامل، ج 5، 273 ـ 274.

(3) انظر B. Lewis *Some observations on the significance of heresy in the History of Islam*, SI, I,) 43-63)، وراجع بالخصوص إلى ص 58 ـ 60.

خزانته متأهبًا، الصمصامة سيف الصحابي الكبير عمرو بن معديكرب الزبيدي[1]، قام فضرب بنفسه عنق المشرك ثم شق بطنه[2]، ليتيقن من الإثابة على ما فعل (احتسابًا). ثم عرض الرأس في بغداد وصلبت الجثة. ولم ينزل أحمد بن نصر من الصاري إلا سنة 852/237. لربما كان هذا الاستطراد طويلاً جدًا. لكن يبدو ضروريًا في رأينا حتى تستعيد الأذهان الجو الذي دار فيه النقاش بين السنة والمعتزلة، وبالخصوص لإيضاح قضية أخرى مماثلة للقضية الأولى تمامًا، ولو أن نتيجتها كانت أقل حتمية، وقد كانت القيروان مسرحًا لها في نفس المدة، وهي قضية لم تكن سوى صورة مصغرة لما وقع في بغداد.

جرت محاكمة أحمد بن نصر في آخر شهر شعبان. وليس من باب الصدفة بلا شك أن تكون محاكمة سحنون قد بدأت في الشهر الموالي. ولمجاملة الخليفة ـ أو عملاً بتعليماته؟ ـ لكن وبالخصوص لتوثيق أكبر لصلاته بالمعتزلة أيضًا وبلا شك، إذ كان يبحث عن تأييدهم، وفي نفس الوقت لمواجهة السنة قطعًا، فهو لم يكن ليغفر لهم عداءهم، اغتنم أبو جعفر أحمد الفرصة لبعث النزاع حول القرآن من جديد، وذلك اقتداء بأعلى سلطة روحية وزمنية في الإسلام، وقام أيضًا بدوره، باضطهاد الناس[3]. وهكذا، تطابقت مشاغله المتعلقة بالسياسة الخارجية والسياسة الداخلية تطابقًا كاملاً. فحالما نجح صنيعه، نادى من أعلى منابر المساجد بمذهب خلق القرآن[4]. لقد كان هذا القرار بمثابة إعلان للحرب. فلجأ سحنون شيخ السنة بإفريقية إلى الناسك الشهير عبد الرحيم الزاهد بقصر زياد. فأوقف في شهر رمضان 231/ مايو 846، ونقل إلى القيروان وقدم إلى مجلس انعقد برئاسة القاضي المعتزلي ابن أبي الجواد. وطلب أن يحكم عليه بالقتل والتمزيق، لكن الحكم النهائي نص على أن يُمنَع عليه التدريس. وكانت هذه التهيئة عبارة عن مأساة، لكن من المحتمل أن أبا جعفر أحمد لم يكن يــودّ ـ أو لعله لم يقدم على ذلك ـ تجاوز حد التخويف للتغلب على خصومه، وقد أخبروا بلا شك بالمصير الذي نال

---

(1) انظر .$E.I^2$، المادة، ج 1، 466، بحث لـ Ch. Pellat.

(2) البطن موطن الجن حسب الذهنية السامية. وتعكس التقاليد المتعلقة بموت يهوذا، من بين ما تعكس، هذه الطريقة في التفكير. ولم تزل هذه الأفكار تمامًا وهي موجودة في المعتقدات الشعبية.

(3) انظر عياض، المدارك، ترجمة سحنون، رقم 16، حول هذا الاضطهاد، والفقرة التي أدرجها حسين مؤنس في «الرياض» للمالكي، ج 1، 285 ـ 287. وانظر أيضًا «الطبقات»، أبو العرب، ص 227.

(4) نادى بمذهب خلق القرآن رسميًا في الشرق كمذهب للدولة، المأمون سنة 833/218. انظر ابن الأثير في «الكامل»، ج 5، 222 ـ 226، و .$E.I^2$، مادة قرآن.

قبل شهر المدافع عن أفكارهم. وكفى الإنذار قطعًا لأن يدفنوا أو يكتموا ضغائنهم ضد الغاصب. وقد روي عن سحنون أنه خاطب أبا جعفر أحمد قائلاً: «قد كنت خائفًا حتى دخلت عليك فأمنت»[1]. لكن الأحقاد الدفينة تنفجر لذلك بعنف، في الوقت المناسب.

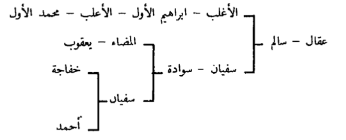
لقد أضجر صاحب القيروان الجديد أصدقاءه أيضًا، عند اقتسام الغنائم المنهوبة. فأبعد داود بن حمزة الرادري عن الوزارة لفائدة منافس له، وقد كان أحد العناصر العاملة في المؤامرة. وكان هذا المنافس نصرًا بن حمزة الجروي. فانقلب داود على أبي جعفر أحمد. ويدأ يتآمر من جديد لفائدة محمد الأول هذه المرة. وهكذا، تسرب الدود إلى الثمرة حالما قطفت.

ولم يحصل أبو جعفر من جهة أخرى على رضى أفراد بيت الأغالبة، الذين تعلقوا قطعًا بالشرعية تجنبًا للمغامرة. وقد رفض سالم بن غلبون والي الزاب الاعتراف بسلطته. وألقي في السجن خفاجة[2] بن سفيان بن سوادة، وكان أبوه قد أنقذ الدولة في أحرج الظروف، وذلك بسبب عدائه بلا شك، فبقي به سبعة شهور قبل أن يطلق سراحه أثناء الفتنة المضادة التي أطاحت بالغاصب.

وهكذا، لم يتمكن أبو جعفر أحمد من التعويل على أي سند متين. وأكثر من ذلك، اتضح أن المبادرات المعدة بلا شك في رأيه لدعم موقفه، كانت بالأحرى كارثة. واستعاد محمد الأول قواه في الأثناء واستفاد من أخطاء أخيه، فبدأ يتآمر بدوره. ولضمان الغلبة لنفسه أكثر، تظاهر بأنه مواصل العيش بين لذائذ بنت الكرم. فلم يره رسل أخيه المكلفون بحراسته إلا وهو ماسك بقدحٍ كبيرة من الخمر. اطمأن أبو جعفر أحمد لهذه

(1) عياض، المدارك، ترجمة سحنون رقم 16، أدرج حسين مؤنس هذا المقال في «الرياض»، للمالكي، ج 1، 287.

(2) أتاح لنا ابن الأبار في «الحلة» (ص 271) ضبط نسب خفاجة ونسب أخيه أحمد بصورة يقينية، وكذلك نسب ابن عمه يعقوب الذي سيأتي الحديث عنه.



المظاهر الوديعة، ولم يعد ينتبه للإنذارات المعلنة بالخطر التي قدمت له. وهو لم يلتفت إليها خاصة وأن ضباب الخمر الذي تكون منه بسرعة كبيرة جوه اليومي، لم يحمل عقله على التفكير قط.

وتمكن محمد الأول بهذه الصورة من التفرغ لجمع أصدقائه وإعداد خطته بدقة. فضم إلى صفه، مجددًا للجميع وعوده، كبار وجوه الدولة، وقواد الجند، ومواليه، وحتى رقيقه. وقدم له ابن عمه أحمد بن سفيان بن سوادة شقيق خفاجة الذي حبسه أبو جعفر، عونًا ثمينًا ناجعًا بصورة خاصة، ثم شرع في تنفيذ الخطة المرسومة بنظام، لليوم المحدد من سنة 232/846 ـ 847، إذ لم يدون أي تأليف التاريخ الصحيح[1].

وأدخل أحمد بن سفيان إلى مدينة العباسية المحصنة، ثلاثمائة من الرجال المتنكرين في هيئة حمالين لقلال الماء، وكانوا «رقيقًا وموالي وغيرهم»، ولما تجمعوا في بيته، وزع عليهم السلاح. وأمر فريقًا آخر من أنصار محمد الأول بالتجمع ليلاً بقصر الماء، وترقب الإشارة لبدء القتال، وهي دق الطبول وإضاءة قبة زيادة الله الأول بالشموع. وأخبر أبو جعفر بهذه الاستعدادات في الظهيرة. فوجه إلى قصر الماء كوكبه من الفرسان لم تلاحظ أي أمر مريب. وقضى الغاصب أغلب نهاره في الحمام، وتزايد يقينه ولم يصدق ما كان يحاك ضده.

وأبلغ محمد الأول عند الغروب رجال الحرس الذين أوكل إليهم أخوه مراقبته، بأنه يدعوهم إلى وليمة. فبادروا بقبول الدعوة. ولما أكلوا مريئًا وشربوا كثيرًا بالخصوص، أبلغهم أنه يرغب في مجازاتهم وتوشيح أسيافهم بالذهب، فتسابقوا لتسليمها إليه. ثم جاء الليل وأغلقت أبواب القصر، فقدم القائد عَمْرو بن عون القرشي صحبة رجاله، وقتلهم عن آخرهم. فدقت الطبول، وأشعلت الشموع، فأقبل أنصار الأمير بقيادة أحمد بن سفيان بن سوادة، وبدأ القتال، وتواصل كامل الليل. وللفوز بالغلبة دعا أحمد بن سفيان أهل القيروان الذين ما زالوا يذكرون الحرب التي شنها الغاصب على أهل السنّة، فأقبلوا جموعًا غفيرة، وعبروا عن طاعتهم للأمير الشرعي، فقضي الأمر عند ذلك.

أسرع أبو جعفر أحمد إلى اللجوء إلى بيته، وترك أنصاره وشأنهم. وكان شقيق

(1) وردت إشارة غامضة نوعًا ما والحق يقال، من خلال مدة حبس خفاجة. ومن المعلوم أنه قضى 7 شهور في سجن أبي جعفر أحمد، قبل أن يترك سبيله، لما اندلعت الفتنة المعاكسة. وعلى فرض أنه حبس في الشهور الأولى من فوز الغاصب، فإنه يجب تحديد تاريخ الثورة المعاكسة حوالي بدء الثلاثة أشهر الثانية من سنة 232/ آخر 847.

قائد المتآمرين، خفاجة بن سفيان بن سوادة سجينًا عنده. فأطلق سراحه ورجاه التدخل لدى محمد الأول حتى لا يهدر دمه. وكان لخفاجة ابن عم يقال له يعقوب بن المضاء بن سوادة، وكان يعقوب يميل إلى «النسك»، «ونزع إلى السواد وأعرض عن الدنيا»[1]، وكان طبعًا نفوذه الروحي في تزايد. ورافقه خفاجة إلى الأمير. وحصلا معًا على الأمان المطلوب. وتبع ذلك لقاء مؤثر بين الأخوين، أمر في نهايته أبو جعفر أحمد بالرحيل إلى الشرق. وهكذا، قضى بقية حياته بالعراق، ولم يذكر الرواة التاريخ. ولم يسعف الحظ وزيره وشريكه نصرًا بن حمزة الجَرَوي، وقد وقف إلى جانبه وقفة إيجابية في المؤامرة، فقتل ثمنًا لمشاركته. وقد أضفيت على مقتله صفة العمل البطولي، فكان ذلك موضوعًا لقصيدة عصماء في الفخر اعتمد فيها الأمير على بلاغة عبد الرحمان بن أبي مسلمة شاعر البلاط، للتغني بعظمته. ومنها:

أنمت به ابن حمزة حين دبّت عقارب غدره وسعى فخابا
أسلت به دم الأوداج منه فصار لشيب لحيته خضابا[2]

وأنشد الأمير من نفس القصيد:

أظل عشيرتي بجناح عزي وأمنحها الكرامة والثوابا
وأصطنع الرجال وأصطفيهم وأغفر للمسيء إذا أنابا[3]

هذا برنامج سياسي بأكمله أعلن عنه غداة استرجاعه للحكم. وقد تلاه التنفيذ في الحال. وقدم أحمد وأخوه خفاجة عونًا ثمينًا لابن عمهما الأمير الذي عهد إليهما بخطط هامة. فولي أحمد بالفعل على الزاب، ثم على طرابلس[4]. أما أخوه خفاجة، فقد تولى قيادة الجيش[5]. ولم ينس أيضًا أهل القيروان، وقد ابتهج محمد الأول باستعادة الحكم، فوزع على الذين قدموا لنجدته جميع الخلع التي كانت بمخازنه، وانتهى به الأمر إلى إفراغ خزائن نسائه.

---

(1) ابن الأبار، الحلة، ص 271.

(2) انظر ابن الأبار، الحلة، ص 259. ترجمة VONDERHEYDEN (*Berbérie*, pp. 214-215) قصيدة الفخر هذه بأكملها، ولم ينتبه لأهميتها التأريخية الوثائقية ولا لصلتها باسترجاع الحكم من طرف محمد الأول. وهو لم يوردها بالفعل إلا ليبيّن إلى أي حد «تضاربت الأحكام بخصوص هذا الشخص».

(3) ورد بالنص: «واصطنع الرجال وأُطَبِهم»، ويجب أن يصحح قطعًا: واصطفيهم.

(4) انظر «الحلة» لابن الأبار، في *Biblioteca d'Amari*، ص 328.

(5) سنجده فعلاً في القريب على رأس الجيش المكلف بقمع ثورة سالم بن غلبون. ثم ولاّه الأمير أبو إبراهيم في جمادى الأولى 248/ يوليو 862، على صقلية. انظر ابن الأثير، الكامل، ج 5، 306.

وهكذا، انتهى في جو من البهجة العامة، بعد أقل من سنة من انتصاره، الاغتصاب الوحيد للحكم الذي عرفه التأريخ الأغلبي. وتضافرت جميع العوامل على فشله النهائي، ومنها قلّة ذكاء الغاصب، وأخطاؤه السياسية، وتعلق العائلة المالكة بالشرعية، وولاء الجماهير للسنة.

الاتجاه السني الجديد لسياسة الإمارة:

اتضح ولاء الجماهير للسنة، من خلال الفتنة المعاكسة، كعامل فاصل في حياة الإمارة. فهل استمد محمد الأول من هذا الوضع نتائج مفيدة عملية، ارتبطت لا محالة بتطور عام آني للعالم الإسلامي الشرقي[1]؟ لقد سجل حكمه بالفعل تحولاً حاسمًا في اتجاه السياسة الدينية بالإمارة التي تبنت الاعتزال كمذهب رسمي للدولة، في ظروف سنعمل على استجلائها فيما بعد.

كان للقيروان سنة 232/846 ـ 847، قاض معتزلي هو ابن أبي الجواد[2]. فكان قائمًا بخطته منذ ثماني عشرة سنة. وقد أصدر حكم الإعدام على سحنون الذي رفض قبول مبدإ خلق القرآن[3]. وأوضحت هذه الجزئية أنه قدم عونه ومساعدته للغاصب، ودعم دعمًا قويًا سياسته، ولربما أوحى له بها. أما محمد الأول الذي انتصر بفضل ما لاقى من تأييد حاسم لدى جموع السنة، فقد قلب طبعًا الاتجاه، واستخلص غداة ظفره، النتائج من تطور توازن القوى، فعزل القاضي[4] وحصل بذلك على غرضين في آنٍ واحد. فقد عزل فعلاً عونًا لم يستحمد ولاءه، وأرضى في نفس الوقت ممثلي القوى التي ساعدته. فاتصل حالاً بالتهاني الحارة من سحنون المتكلم باسم السنة، وقد كاد أن

---

(1) علّل القاضي النعمان الذي كان يكتب حوالي سنة 350/961، التطوّر الديني الذي حصل لمحمّد الأول، وتولية سحنون قضاء السنّة، بمقتضيات السياسة الداخلية، التي تلت ثورة أبي جعفر أحمد، فكتب يقول: «وكان محمد بن الأغلب قد ولّى سحنون بن سعيد القضاء، وكان مالكيًا، أراد أن يسترضي بذلك عامة أهل القيروان لما كان بينه وبين أحمد أخيه ما كان»، (الافتتاح، ص 63).

(2) لم يدون أي تآلف من كتب الطبقات ترجمة حقيقية لابن أبي الجواد. وأشار إليه أبو العرب (الطبقات، ص 227، 236) بدون تفصيل، في طبقاته لقضاة القيروان. ومن جهة أخرى، لم يظهر إلا في تراجم خصومه بمناسبة نزاعاته معهم. ولذا، فالأحكام الصادرة بشأنه كثيرة التحيّز. كان ابن أبي الجواد قد تزوج إحدى بنات أسد، فحاولت المستحيل لإنقاذه من أيدي سحنون.

(3) عياض، المدارك، ترجمة سحنون، رقم 16. أورد المقال حسين مؤنس في «الرياض» للمالكي، ج 1، 286.

(4) ابن عذاري، البيان، ج 1، 109.

يذهب ضحية للاعتزال المناضل المتمثل في شخص القاضي المعزول. وكان سحنون آنذاك أشهر الفقهاء، لا في إفريقية فحسب، بل في الغرب الإسلامي قاطبة[1]. فخاطب مؤلف «المدونة»، الذي ضبط للأجيال القادمة الفقه المالكي، محمدًا الأول، بحضور ابن أبي الجواد الذي كان في اضطراب شديد، قائلاً: «أيها الأمير، أحسن الله جزاءك! فقد عزلت فرعون هذه الأمة وجبّارها وظالمها!»[2]. لقد كان أهل السنة يتمنون منذ سنوات أن يتاح لهم القضاء على ابن أبي الجواد[3]. فحصلوا أيضًا على هذه الترضية التي وافقت بلا شك مشاعر الأمير الخفية، وخدمت سياسته. فسلم ابن أبي الجواد إلى سحنون الذي تولى بعده القضاء بإفريقية، فعذبه وقتله[4].

لقد حاول أمراء الأغالبة، منذ أن صار الاعتزال مذهبًا رسميًا لدولتهم، ولأسباب تخص السياسة الداخلية، المحافظة على توازن معين بين المعتزلة القليلي العدد قطعًا والمختارين أساسًا من أوساط المجتمع العليا، وبين السنيين الأكثر عددًا والذين كانوا يجدون أنصارهم بالخصوص بين الجماهير المعادية للتدقيقات. وعلى هذا، كانت الوزارة من نصيب المالكية، فكانت لبني حميد في عهد زيادة الله الأول ومن جاء بعده، لأنهم كانوا حماة للسنة وارتبطوا بهم بصلات كثيرة، بينما تولى القضاء معتزلي طبعًا. وانخرم هذا التوازن مع محمد الأول. فقد عرض الأمير على إمام السنة في المغرب الإسلامي قاطبة، أي على سحنون الذي كان آنذاك محملاً بالسنين والمجد، خلافة ابن أبي الجواد. ولم يكن تولية قاضية الإمارة بالأمر الهين. وكان جميع الحاكمين المسلمين في القرون الوسطى يقومون بهذا العمل بكامل النزاهة، وطبق طقوس ثابتة شديدة التعقيد، وذلك كلما دعت الضرورة أو المزاج إلى الحرص، على النزاهة أو مجرّد الشهرة، والبحث عن أركان متينة لدولهم. ولم يكن القاضي فعلاً كفيلاً بالعدل، بل كان أيضًا الرمز الحي لاستقامة الإيمان. ولذا، استبدل محمد الأول ابن أبي الجواد طبق الصيغ المعهودة. قال عياض: «ولما أراد محمد بن الأغلب أن يولي سحنون، / جمع/ العلماء / والفقهاء/ للمشورة. فأشار سحنون بسليمان بن عمران، وأشار سليمان

---

(1) انظر محمد الطالبي (Kairouan et le Malikisme Espagnol, dans *Etudes d'Orientalisme dédiées à Lévi-Provençal*, I. 317-337).

(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 109.

(3) عياض، المدارك، ترجمة سحنون رقم 16. وانظر أيضًا الرياض، للمالكي، ج 1، 278.

(4) عياض، المدارك، ترجمة سحنون رقم 16؛ والمالكي، الرياض، ج 1، 278.

بسحنون، وأشار غيرهما بسليمان. فأدخلوا فرادى، فقالوا كقولهم الأول. وذلك أن أكثر الفقهاء إذّاك كانوا على رأي الكوفيين، وكان سليمان يرى رأيهم. فقال سليمان: ما ظننت أنه يشاور في سحنون. حججت فرأيت أهل مصر يتمنون كونه بين أظهرهم، وما يستحق أحد القضاء وسحنون حي»[1].

وقد كان أتباع أبي حنيفة يعرفون بالكوفيين أو أهل الكوفة، خلافًا لأهل المدينة الذين كانوا موالين لمالك، وهكذا، انقسم أهل السنة إلى فريقين غير متكافئين في العدد. فكان الحنفية أكثر عددًا، لكن المالكية عدوا من بينهم أعظم شخصية في الفقه لذلك العصر. وقد تركزت الأصوات في النهاية على سحنون، بفضل إمام المذهب الحنفي بإفريقية سليمان بن عمران[2] الذي خلف أسدًا في هذه الخطة.

لكن وصوله إلى القضاء تطلّب جهدًا جهيدًا. ولم تنته المساومات إلا بعد سنتين. فقد عزل ابن أبي الجواد فعلاً سنة 232/846 ـ 847، بعد القضاء على أبي جعفر أحمد بالضبط، ولم يتولّ سحنون القضاء إلا يوم الاثنين في 4 رمضان 234/ أول أبريل 849[3]، وكان يبلغ من العمر آنذاك أربعًا وسبعين سنة. فماذا جد خلال هاتين السنتين؟ هل بقيت خطة قاضي القيروان شاغرة؟ وهل قضي كل ذلك الوقت للتغلب على ترددات الحنفية، أو ترددات سحنون؟ ذكر أصحاب التراجم أن سحنون لم يتسرع في قبول

---

(1) عياض، المدارك، ترجمة سحنون. وأضاف حسين مؤنس هذا المقال مع كثير غيره، في طبعته للرياض، للمالكي، ج 1، 272 ـ 273. لكن هذا المقال مثل كثير غيره، اقتبسه حسين مؤنس من «المدارك»، وحرّف كثيرًا في «الرياض». فيصحح كما يلي: ص 272 «جمع العلماء والفقهاء»، بدل «جمع الفقهاء»، وأشار سليمان بسحنون، وأشار غيرهما بسليمان»، بدل «وأشاروا وأشار سليمان بسحنون وأشار غيرهم بسليمان»، ص 273: «ما ظننت أنه يشاور في سحنون»، بدل «ما ظننت أنه يشاروني (في) سحنون».

(2) كان سليمان بن عمران (183 ـ 799/270 ـ 884) أشهر تلميذ من تلاميذ أسد، فعوضه على رأس المذهب الحنفي بالقيروان. وسمي (خروفه) لأنه لا يشاهد أسد بدون أن يكون دائمًا وراءه سليمان الذي كان يتبعه كالخروف الصغير. انظر الطبقات، أبو العرب، ص 180 ـ 183؛ وابن ناجي، المعالم، ج 2، 99 ـ 104.

(3) روى ابن عذاري (البيان، ج 1، 106) أن سحنون ولي القضاء سنة 847/244 ـ 848، بعد أن حصل على السلطة المطلقة التي طلبها. وذكر ابن خلدون في «العبر» (ج 4، 429) أنه تولّى القضاء سنة 848/234 ـ 849، وسكت الرواة الآخرون عن هذه التولية. وأيّد أصحاب التراجم التاريخ الذي ذكره ابن خلدون، مثل أبي العرب في «الطبقات» (ص 102) الذي لم يذكر إلا السنة، وعياض في «المدارك» (ترجمة سحنون، مقال أقحمه حسين مؤنس في «الرياض» للمالكي، ج 1، 273) الذي ذكر الشهر واليوم، نقلاً عن ابن سحنون، واعتمدنا هذه الرواية الأخيرة، وصحّحنا ما وجب تصحيحه وجاء فعلاً بالنص، يوم الاثنين ثالث يوم من رمضان سنة 234. لكن يوم الاثنين في 4 رمضان هو الذي ورد في تلك السنة. كان هذا النوع من الخطأ شائعًا ولا زال، وهو راجع إلى رؤية القمر بالعين بصورة غير ثابتة.

الخطة المعروضة عليه، وأن قلة إقباله لم تكن مجرد شكليات قطعًا. ولا شك أن سحنون لم يرد أن يكون قاضيًا لقسم من أهل السنة فقط، ومتعرضًا لعداء الآخرين، أي أغلب الفقهاء. لكن ما لم يرضَ به قبل غيره، بأي صورة كانت، هو البقاء في حالة تبعية بالنسبة للأمير والبلاط. وقد سلطت عليه ضغوط متنوعة، ومن جانبه، فقد عرض أيضًا شروطه. وروى ابنه محمد الظروف التي جعلت والده يقبل آخر الأمر الخطة المعروضة عليه قائلاً:

«ولي سحنون القضاء بعد أن أدير عليه حولاً، وأغلظ عليه أشدّ الغلظة، وحلف عليه محمد بن الأغلب بأشدّ الإيمان. فولي يوم الاثنين الثالث[1] من رمضان سنة 234 أربع وثلاثين ومائتين. فأقام أيامًا ينظر في القضاء، يلتمس أعوانًا، ثم قعد للناس يوم الأحد بعده في المسجد الجامع، بعد أن ركع ودعا بدعاء كثير.

«قال سحنون: لم /أكن أرى/ قبول هذا الأمر حتى كان من الأمير معينان، أحدهما: أعطاني كل ما طلبت، وأطلق يدي في كل ما رغبت، حتى إني قلت له: ابدأ بأهل بيتك وقرابتك وأعوانك، فإن قبلهم ظُلامات للناس وأموالاً لهم منذ زمن طويل، إن لم يجترىء عليهم /من كان/ قبلي ـ فقال لي: نعم، لا تبدأ إلا بهم، وأجر الحق على مفرق رأسي ـ فقلت له: الله! فقال لي: الله! ثلاثًا. وجاءني من عزمه مع هذا ما يخاف المرء /معه/ على نفسه. وفكرت فلم أجد أحدًا يستحق هذا الأمر ولم أجد لنفسي سعة في ردّه»[2].

فارتقى سحنون إذن لى القضاء في ظروف مخصوصة تمامًا، وتمتع بسلط لم تمنح لأي أحد قبله أبدًا وبلا شك، وذلك منذ أن قوّى الأمراء وضعهم. وللزيادة في تركيز سلطته، استعان بإمام المذهب الحنفي بإفريقية، سليمان بن عمران، وكلفه أول الأمر بالكتابة، قبل أن يوليه قضاء باجة والأربس. «ابتليتني، فوالله! لأبتلينّك»[3]. فرضي سليمان بن عمران بذلك، لا بغير تردد فقط، بل كذلك بشيء من الحرص، فيما يبدو. واحتفظ بحرية القضاء طبقًا لمبادىء مذهبه. فتهيأ بذلك تحالف حقيقي للسنة أخرج القضاء من ظروفه الخاصة. ولن يدوم هذا التحزب بعد موت سحنون، لكن تحولاً

---

(1) راجع الملحوظة السابقة.

(2) عياض، المدارك، ترجمة رقم 16 لسحنون، مقال نقله حسين مؤنس في «الرياض» للمالكي، ج 1، 273. يصحح (مُعِينًا) بدل (صَمِينًا)، و (أَعْوَانِكَ) بدل (أَعْوَانِهم).

(3) عياض، المدارك، ترجمة رقم 16 لسحنون، مقال نقله حسين مؤنس في «الرياض» للمالكي، ج 1، 275.

حاسمًا لا رجعة فيه قام منذ ذلك الوقت، رغم بعض المحاولات اللاحقة للرجوع إلى الوراء. فانضمت إفريقية رسميًا إلى مذهب السنة وستختار بعد مدة قصيرة، وبفضل التحول المتخذ بدفع من سحنون، أحد الأشكال وأنقاها وأصلبها في السنة، ألا وهو المذهب المالكي.

وسنعود إلى هذا التغيير بتفصيل أكبر في حينه، وهو تغيير اعتُبِر حقًّا نتيجة مخاض طويل سابق، ووقع قطعًا تحت تأثير ضرورات السياسة الداخلية، وكرد فعل على ما فرط في الاتجاه المخالف من العهد القصير لأبي جعفر أحمد، ولضمان تأييد العامة. لكن متطلبات السياسة الخارجية التي لم نعلم منها إلا القليل، والتي لنا أكثر من سبب للشك فيها، لا بد وأنها قـ ـت بدور لا يقل فاعلية عن ذلك. وقد قطعت إفريقية في مذهب السنة شوطًا مهمًا، لنفس الأسباب التي قبلت بها الاعتزال كمذهب للدولة، دون أن يوجد ما يعدها لذلك بصورة مخصوصة سوى محاكاة الخلافة. وستأتي مناسبة الحديث عن علاقات الإمارة بالخلافة، وقد كانت فعلاً أوثق مما يتصور مبدئيًا، في بعض المجالات. قال الطبري[1]: إن المتوكل (232 ـ 247/847 ـ 861) منع حال توليه الخلافة، المناظرات في القرآن ومسائل الدين الأخرى. ولا منازع أن المتوكل كان مدفوعًا بوضوح إلى التهدئة والبحث عن التحالف مع الفقهاء ضد الحرس الأتراك، وحمله هذا الشاغل على تقرير التدابير المتخذة ضد أهل الذمة سنة 235/850. فأدى به في النهاية إلى التخلي عن آراء المعتزلة بصورة رسمية[2]. فلوحظ بالشرق منذ سنة 232/847، تحول واضح سوف يتزايد في اتجاه رياح السياسة الدينية. كما لوحظ في نفس الوقت تغير في نفس الاتجاه بإفريقية. ولم يكن هذا التطابق محض صدفة قطعًا. إذ كان مركب الخلافة وزورق الإمارة يعبران نفس المياه وخضعا في نفس الوقت لذات المناورات.

وهكذا، وبسبب تطور الوضع الداخلي على نحو يشبه تطوّر الوضع الذي ساد في نفس العصر في بغداد، وبسبب دوافع السياسة الخارجية كذلك، وضعت إمارة إفريقية سنة 234/849 في طريق لم تَحِدْ عنها بعد ذلك، رغم بعض النزوات التي لم تتمخض عن شيء. فكانت سنة 234/849، من السنوات الحاسمة في تأريخ إفريقية.

---

(1) التأريخ، ج 7، 368.
(2) انظر .$E.I^2$، ج 1، 19، مادة (عبّاسيون)، بحث لـ B. Lewis .

الصعوبات الناجمة مع أهل السنة:

لكن الإصلاح الطارىء لم يقدم للأمير كل التأييد الذي كان يترقبه. فقد رأى أهل السنة أن هذا الإصلاح لم يكن سوى نصف تدبير، لأنه لم يُفِض إلى قيام مملكة الفقه بأرض إفريقية. هذا وقد صنف الفقهاء منذ النصف الأول من القرن الثالث (القرن التاسع) في شكلٍ مدروس جدًا، نظامًا كاملاً للحياة والحكم والتنظيم الاجتماعي، قادرًا على التعبير عن المثل الإسلامي بصورة محسوسة، وتحويل سير التطور التأريخي على الأرض إلى نموذج إلاهي، أي نموذج عادل بصورة فائقة، ومفروض على الجميع، ومستمد من القرآن والسنة[1]، وكل حكم لا يضمن تمامًا دخول الدين في سير التأريخ، بمعنى أنه لا يعمل لتحقيق عملي لهذا النموذج الإلاهي الذي وضعه الفقهاء، لا يمكنه في الواقع الاعتماد على مساعدتهم الصادقة وتأييدهم الفعلي. ولذا، احتفظت السنة بإفريقية بمواقفها تجاه محمد الأول، أي أنها لم تقدم له سوى مساعدة محدودة ممزوجة باحترازات معادية وتعبيرات اعتراضية كانت أحيانًا عنيفة، لكنها لم تُفِض أبدًا إلى فتنة واضحة صريحة، تتعارض ومبادىء أهل السنة. كان القاضي مصدرًا للاحترازات والمظاهرات العدائية أول الأمر. فلئن طلب سحنون فعلاً ومنذ البداية، الضمانات التي تقرر منحها له في نهاية الأمر، فذلك لأنه كان يشك في السلطة. والأنكى من ذلك أنه كان يرى أن الحكم نجس كموارده. وبالفعل فمن شروطه، رغم تسامح الفقه في هذا الموضوع، لقبول القضاء، هو أن لا يتقاضى رزقًا[2]. وقد كان يريد بلا شك بهذا الصنيع، المحافظة على حريته، لكنه أراد كذلك ولربما أكثر، أن يبوح بطريقته وبصورة استفزازية مثيرة مقصودة. فرفض الموارد المالية التي منحه إياها الأمير، إذ هي غير مطابقة للنموذج الجبائي الإلاهي الذي وضعه الفقه، وأودعه سحنون بالمدونة في مكانه الخاص، وكذلك بكراسات المذكرات الكثيرة التي تمادى الطلبة في أخذها عنه، حتى

---

(1) تجسد هذا الاهتمام بالتعبير عن المثل الإلاهي في الحياة العملية، من بين ما تجسد، في مكافحة البدع بدون هوادة، وهي تلك التجديدات المخالفة للقرآن والسنّة. انظر في هذا الأمر، محمد الطالبي، البدَع (79 ـ 43، SI, XII, 43-79).

(2) انظر عياض، المدارك، ترجمة سحنون، رقم 16، مقال أقحمه حسين مؤنس في «الرياض» للمالكي، ص 275، مع بعض التصحيفات. ولم يكن الفقه متشددًا في هذه المسألة. فهو يأذن للقاضي كباقي الموظفين بتقاضي جراية، دون أن يخشى مصدر موارد الدولة. وكان سحنون على علم من هذا الأمر، وقد ذكر ذلك في مقاله. لكن كان لصنيعه اعتبار سياسي على وجه الخصوص.

بعد توليه القضاء. فكان صنيعه يكتسي صبغة سياسية بالخصوص. وفي ذات الوقت مكنه من الموافقة بين أفعاله وأقواله، فقد كان يشكل صنيعًا تضامنيًا إزاء الجماهير التي كانت ضحية للجباية الثقيلة غير المشروعة في رأي سحنون وغيره وفي نظر الفقه.

وكل ما ورد في الموقف الذي اتخذه سحنون يدل فعلاً على توضيح مفاده قبل كل شيء أنه لم يكن يفكر إطلاقًا ـ لا بصفته قاضيًا للإمارة، ولا بالخصوص كإمام بلا منازع للمذهب المالكي في المغرب ـ في تأييد بعض الأعمال بنفوذه أو بمشاركته في الحكم. فقد عمل على إزالة كل وهم في هذا الأمر، فلم يترك أبدًا فرصة تمر دون إبداء احترازه تجاه الحكم واستنكاره له. لقد بقي فقيهًا وشيخًا في العلوم المالكية، مهتمًا بتبرئة موقفه في نظر طلابه. فإذا التف حوله الطلبة لشدة إعجابهم به وضيقوا عليه يومًا، فخشي أن يصاب ببعض الأذى، اغتنم الفرصة حالاً، وخاطبهم موضحًا بعض النقاط، قائلاً: «إنما غايتكم أنا أحتاج إلى هؤلاء!» ـ وأومأ إلى السلطان ـ «فإذا أخذنا منهم فما تصنعون بكتبكم هذه ارموها في ذلك الماء»، وأشار إلى ماء بين يديه»[1]. كان هذا هو ثمن التواطؤ، وهو يتمثل في فقدان الثقة والتقدير. واستقرار الازدراء بالماسكين بزمام الحكم كجزء من تعاليم سحنون، وربما كان مصحوبًا ببعض المغالاة بعد توليه القضاء، لأن عنايته كقاض ازدادت، في امتناعه عن التواطؤ. وقاده تعليمه حتمًا إلى رسم مقارنة دائمة بين كمال المدينة الإسلامية المثالية التي تصورها الفقه، بدون خدش، وعتمة الجور اليومي. وكانت دروسه كدروس الفقهاء الآخرين السنيين، مدرسة دائمة لتخرج المعارضين، بدرجات متفاوتة.

ولم يكتف سحنون بتدريس المعارضة، بل عمل بها. فقد استعاد القضاء بواسطته مظهره وحيويّته والمتطلبات التي كان يكتسيها في عهد إبراهيم الأول. وفوض إليه كل الفقهاء بالإجماع القضاء، بصفته قائدًا لحزب السنة، فعزم على مراقبة سياسة الأمير وتعطيلها في الميدان الذي اعتبره من مشمولاته. وكانت حملات محمد الأول على تونس التي ثارت مرة أخرى، فرصة للإفراط التقليدي الناجم عن القمع في العصر الوسيط. وحدث بالخصوص أن وقع استرقاق مسلمين كانوا أحرارًا أصلاً ـ ولم يكن هذا أول اعتداء من نوعه قطعًا ـ وفي فترة الثورات الكبرى، عاشت نساء إفريقية بلا شك فترات عصيبة أخرى. لكن، إذا لم يرتفع أي صوت قبل ذلك، على ما نعلم، للتشهير بمثل هذه

---

(1) المالكي، الرياض، ج 1، 266 ـ 267.

التجاوزات، فلم يكن الأمر كذلك في عهد سحنون الذي كان يتمتع بتأييد حزب السنة وبالعهد الذي أبرمه مع الأمير، فلم يخش سلوك منهج المعارضة، وتعطيل الحكم وجعله يسلم إليه، فحصل في النهاية على إطلاق سبيل الضحايا، كما سنرى ذلك.

وكان مثل سحنون قد تسرب، وساعده على ذلك طبع محمد الأول والظروف الملائمة. فتشجع الفقهاء وانطلقت ألسنتهم. ويحتمل كثيرًا بالفعل أن يكون محمد بن سحنون (المتوفى سنة 870/256) قد وجه تعنيفه الطويل ـ وقد دوّن المالكي هذا النص ـ ولفت نظره بصفته ابنه البار، إلى العذاب الدائم الذي كان يترقب الأمير، إن لم يضع سلطته الزمنية في خدمة الشريعة، ليسود النظام الإلاهي الأرض، ومعتذرًا أن يكون قد وجه إليه هذا العلاج المر. ثم ختم قائلاً، في نبرة تنبىء بالنفوذ الذي صار للفقهاء: «وأنزل كتابي هذا منك بمنزلة من مرض أبوه فهو يسقيه من الدواء ما يكره رجاء منفعته، وهو به بار وعليه شفيق، والسلام عليك ورحمة الله وبركاته»[1]. وهكذا، طمح الفقهاء في أن يصيروا موجهين لضمائر الأمراء.

ولم تكن تحركهم دائمًا «الرحمة الدينية» التي يشعر بها الابن نحو الأب العجوز المريض. ولم يكونوا يخشون أن يظهروا بمظهر الحدة والجد. فقد دعي مروان بن أبي شحمة، وكانت سنه تكاد تساوي سن سحنون، إلى البلاط من طرف محمد الأول، بسبب معتقداته التي كانت تبدو للبعض مشوبة بالشرك، فشرع حال وصوله إلى باب القصر، يراقب الأخلاق. فاعترضه خصي بيده عود أو طبل، فافتك منه الآلة المحرمة بشدة، وحطمها أمامه، فحزن لذلك خادم الأمير حزنًا شديدًا، وأسرع لإعلام سيده الذي فضل أن لا يثير الموضوع. بل اتعظ بالدرس وأخلى سبيل الشيخ وبجله[2].

واضطرّ محمد الأول إلى مواجهة وقاحات أخطر. فقد كان لأبي الربيع اللحياني لحية طويلة جدًا. فقصد يومًا محمدًا الأول، وبدأ في الحال، «فكلمه ووعظه»، كما تعوّد بلا شك أن يفعل جميع الفقهاء بحرية. فضجر محمد الأول ولاحظ له قائلاً: «ما طالت إلا حمقت»، فقال له أبو الربيع: «لا تفعل أيها الأمير فإن الله عز وجل يقول: ﴿والبلد

---

(1) المالكي، الرياض، ج 1، 349.

(2) أبو العرب، الطبقات، ص 115؛ والمالكي، الرياض، ج 1، 303. ولنلاحظ أيضًا أن محمدًا الأول امتنع خلال شهر رمضان على الأقل، عن أي عبث، تحت ضغط رقابة الفقهاء والرأي العام، وتفرغ إلى التعبد. فأشار عليه سحنون عند ذلك بالإنصات لقصص وعظية يقولها الزاهد إسحاق الملشوني، وذلك لتقضية الوقت. انظر المالكي، الرياض، ج 1، 310 ـ 311.

الطيب يخرج نباته بإذن ربه والذي خبث لا يخرج إلا نكدًا﴾[1]. وقد سبق أن رأينا أنه لم يكن للأمير سوى بعض الشعرات بذقنه. فكانت الإشارة موجهة إليه مباشرة وكانت ذات وقاحة نادرة. لكنه لم يحرّك ساكنًا ولم يعاقب المذنب على وقاحته، وهذا يدل إلى أي حد اعتاد الفقهاء المغالاة في الوقاحة دون أن يصابوا بأذى.

فجلبت سياسة التقارب مع السنة لمحمد الأول ثمارًا مرة بالخصوص، ولم تعمل إلا على تشجيع القول الصريح ورقابة أعمال السلطة وكذلك قلة الحياء. فقرر محمد الأول يائسًا في نهاية ولاية سحنون القضاء، إدخال بعض التعديلات على سياسته التي دلت التجربة على أنها غير مثمرة. فلم يقدم على عزل سحنون، ولكن عيّن شريكًا له في القضاء أكثر تفهّمًا بلا شك وهو القاضي الطبني المشهور بجهله. وتوفّي سحنون بعد مدة قصيرة، يوم الأحد في 7 رجب 240/2 ديسمبر 854[2]، على شعور بالمرارة والخيبة. ولا بد أن الأمير وخاصته تقبلوا موته ـ وقد رفض الأمير حضور موكب الجنازة ـ بارتياحٍ شبيه بالذي حصل عند موت ابن غانم في عصر إبراهيم الأول.

ومنذ ذلك الوقت، حاول محمد الأول الاستفادة من المشاحنات الموجودة بين مختلف المشارب الدينية التي كانت تتقاسم البلاد، لحاجته إلى ذلك في تنفيذ سياسته. ولم ينقرض الاعتزال فعلاً، ولم تكن صفوف السنة بدون تصدعات. وقد استفاد من الشقاق الذي جد في صفوف السنة حالما توارت شخصية سحنون القوية، فلم تعد حاضرة لضمان الالتحام والحفاظ على التحزب. فأمكنه عندئذ أن يصير حكمًا في النزاعات التي احتدت بين أنصار المذاهب والأئمة المتواجهين، وأن يحصل على الاعتراف بالجميل من بعض الأئمة أصحاب النفوذ، كمحمد بن سحنون، إذ منحهم حمايته من خصومهم[3].

---

(1) سورة الأعراف، 58. وقد روى هذه النادرة أبو العرب في «الطبقات»، ص 124 ـ 125.

(2) انظر عياض، المدارك، ترجمة سحنون؛ والمالكي، الرياض، ج 1، 228. وحدد أبو العرب في «الطبقات»، ص 102، موته في نفس التأريخ، لكن ليوم الثلاثاء، وهذا خطأ. وأشار ابن عذاري في «البيان»، ج 1، 111؛ والنويري، في «النهاية»، ج 2، 78؛ وابن خلدون في «العبر»، ج 4، 429، إلى السنة فقط.

(3) انظر ترجمة سحنون، ومحمد بن سحنون، وسليمان بن عمران. وسنعود إلى كل هذه المسائل بتفصيل أكبر في تأليف قادم.

ثورة سالم بن غلبون (233/847 ـ 848):

لم يواجه الأمير مصاعب مع حزب السنة فقط. وقد كاد حكمه أن يكون هادئًا قطعًا، لكنه عاش انتفاضتين لم تتسما بالخطورة حقًا.

أثار الأولى أحد الأمراء، سالم بن غلبون، وكان أبوه قد قام بدورٍ بارز في عهد زيادة الله الأول. وكانت الفتنة الوحيدة التي أثارها أحد أفراد الأسرة الحاكمة، الذين اتصفوا بولاء كبير، باستثناء هذا الأمير.

فقد ولي سالم بن غلبون[1] الزاب من قِبَل محمد الأول. ولما اغتصب أبو جعفر أحمد الحكم، رفض سالم مبايعته وشق عصا الطاعة في وجهه، و «خالف سالم على أحمد ولم يطعه»[2]. فماذا جرى بعد ذلك، لما عادت الشرعية إلى نصابها؟ وما هي الأسباب التي دفعت بسالم إلى الانتقاض؟ لم يجب على سؤالنا أي مصدر بوضوح وبصورة مرضية. وروي فقط أن سالمًا بن غلبون عزل سنة 233/847 ـ 848 من طرف محمد الأول، وأنه عزم على العصيان بغتة، وكان في طريقه إلى القيروان. لماذا؟ أخبرنا ابن الأبار بالأمر فدلنا إلى الجواب. وأوضح هذا المؤلف، كما رأينا[3]، أن أحمد بن سفيان بن سوادة ولي الزاب، وهو الذي عمل في المقام الأول على أن يستعيد محمد الأول حقوقه. وقد تقلّد بلا شك هذه الولاية، بعد إزاحة الغاصب أبي جعفر أحمد سنة 232/846 ـ 847، وذلك مجازاة له على الخدمات الثمينة التي أسداها. فلا بد وأن سالمًا بن غلبون الذي أخلص في سلوكه، شعر بالحيف والحرمان لما فضل عليه فرد آخر من الأسرة، فألحق به الضيم. وقد شعر بذلك الحيف والحرمان، لا سيما وأن ولاية الزاب كانت مهدًا للدولة، وكانت محلاً لأكبر الأطماع. وكانت حاضرتها طبنة، «وليس من القيروان إلى سجلماسة مدينة أكبر منها»[4].

لكن سالمًا أذعن لأمر العزل وقصد القيروان، ولم يخضع قطعًا عن طيب خاطر.

---

(1) المصدر الأقل إيجازًا حول هذه الثورة، هو «البيان» لابن عذاري (ج 1، 109 ـ 110). ووردت بالكامل (ج 5، 281) لابن الأثير، رواية أكثر إيجازًا من نفس القبيل. ولم يذكر شيء في «العبر»، لابن خلدون. وروى النويري (النهاية، ج 2، 76) فقط أن سالمًا الذي ولّاه محمد الأول، رفض مبايعة أبي جعفر أحمد الذي اغتصب الحكم.

(2) النويري، النهاية، ج 2، 76.

(3) انظر ص 253.

(4) البكري، المسالك، ص 51.

ويمكننا أن نتصور أنه حسد ابن عمه أحمد بن سفيان على المنة التي مُنِحَها مكانه، فصار يشعر بالمرارة والخيبة، ولم يستقر على الموقف الواجب اتباعه. فإذا سلك طريق الثورة منذ البداية، فلربما تحصن بقصر طبنة، وهو قصر «أولي كبير جليل مبني بالصخر، عليه أزاج كثيرة، ينزله العمال»[1]. فلم يكن يقدر أي حصن، ولا أية ولاية على مده بمزايا أحسن وفرص أطيب للمقاومة، ولو لسبب البعد. ويعني التخلي عن مثل هذه المزايا عدم التفكير منذ البداية في العصيان. فما هي المؤثرات والأسباب الثابتة التي جعلته يختار العصيان بغتة في الطريق، في ظروف لا بد وأنها لم تترك كبير أمل في إمكانات نجاح مغامرته؟ ومن المحتمل أن يكون هذا الصنيع قد تمّ بلا تروّ، وأن قراره قد اتخذ بلا تدبر في العواقب، وفي سورة من الغضب والغليان. وعلى كلٍ، فلما بلغ قلعة الديك[2]، على بعد مسافة قليلة من سبيبة، في طريقه إلى القيروان، تحول بغتة إلى الأربس، و «أضمر» منذئذ سرًا، حسب رواية ابن الأثير، أو «مظهرًا» منذ ذلك الوقت جهرًا، كما قال ابن عذاري، ونوايا في «الخلاف». فرده أهـل الأربس على أعقابه، فاتجه إلى باجة التي أغرت دائمًا المنشقين بتحصيناتها المتينة، كلما فتشوا عن مركز للمقاومة. وقد كانت الأربس قلعة أساسًا. وكانت أهم موقع محصن في النظام الدفاعي القائم في الشمال الغربي من الإمارة. وكانت حاميتها كثيرة ومتركبة من جيوش وفية، فلم يعسر عليها تخييب آمال المترشح للمغامرة. وكانت باجة مقـرّ الولاة. وقد

---

(1) البكري، المسالك، ص 50.

(2) ذكر ابن الأثير فقط المكان الذي غير فيه سالم بن غلبون اتجاهه وقصده فجأة. وعرف هذا الموقع في طبعات «الكامل» التي بين أيدينا بقلعة بَلْبِسِير (طبعة Tornberg، ج 7، 27)، وقلعة بَلْبَسِير (طبعة بولاق، ج 7، 16)، وقلعة يَلْبَسِير (طبعة القاهرة، 1357/1938، ج 5، 281). وسمّي المكان الذي تم فيه تحويل الاتجاه، الأندلس (هكذا) في طبعة بولاق وطبعة القاهرة، وصحح Tornberg «الأربس»، وذكر في الحاشية رواية المخطوطة (الأندلس). وهذا يدل إلى أي حد حرفت الأسماء في المقال الذي يهمنا. وقد سمحت المراجع الأخرى برواية الأربس مكان الأندلس. لكنها غير مجدية قطعًا في خصوص قلعة بلبسير أو يلبسير، التي لم توردها. واقترح Fagnan (*Annales*, p. 223#) أن تقرأ بَلْزَمة. لكن لا يمكن موافقته على ذلك بسبب الكتابة وخصوصًا الموقع والمسافة. ومن رأينا أنه يجب بالأحرى أن تقرأ قلعة الديك. وبما أن الأربس صارت الأندلس، وهذا أمر غير معقول، فكذلك يمكن قبول فكرة تصحيف (قلعة الديك) قبولاً تامًا، بسبب إهمال مزدوج أجمع عليه الناسخون والمحققون، فصارت قلعة بلبسير أو يلبسير. ويتضح من الكتابة بدون مصاعب كبيرة أن أخطاء النطق أدت إلى تحريف اسم القرية. وقد حملنا على قبول هذا التصحيح، أسباب خاصة بموقع وإمكان حصول الأحداث. فقد كانت قرية قلعة الديك توجد فعلاً على الطريق المعتاد الرابط بين القيروان وطبنة. وذكر البكري في «المسالك» (ص 49) أنها كانت محلة على بعد مرحلة غرب سبيبة، وبالضبط جنوب الأربس التي اتّجه إليها سالم بن غلبون بغتة، بدل أن يواصل طريقه إلى القيروان.

رأينا[1] أن بني حميد احتلوا المقام الأول في بلاط محمد الأول، قبل أن تنزل بهم المصائب، وكانوا يفضلون باجة بقوة واهتمام كبير. وكان لسالم بن غلبون حظ أكبر في هذه المدينة التي لم يكن لها دوافع كثيرة للتباهي بحكم الولاة. فقد تمكن من دخولها والاستيلاء عليها بحزم. فهل كان يأمل بهذه الصورة أن يحمل محمدًا الأول على أن يوليه باجة، فيعوض له الولاية التي فقدها؟ ومهما كانت تقديراته، فقد اتضح أنها غير مجدية. وقدم جيشٌ عتيد عاجلاً لمحاصرة المدينة. وكان قائد هذا الجيش خفاجة بن سليمان بن سوادة أخا أحمد بن سفيان الذي ولي الزاب خلفًا لسالم الذي خابت آماله فثار. ولذا، ندرك حماس خفاجة في قيادة العمليات. وبعد أيام مرت على الحصار، اغتنم قدوم الليل وفر. فلحق به خفاجة عند الفجر وقتله، وأرسل رأسه غنيمة إلى الأمير الذي أمر أيضًا بقتل ابنه الأزهر الموجود بحبسه. وهكذا، انتهت أو بالأحرى أجهضت المحاولة الوحيدة للانتقاض التي قام بها أحد أفراد أسرة الأغالبة.

انتفاضة القُوَيْبِع في تونس
(234 ـ 236/849 ـ 850):

كانت الفتنة التي اندلعت السنة الموالية بتونس[2] أكثر خطورة. وقد أثارها شخصٌ يدعى عمر بن سليمان التُجيبي المعروف أكثر باسم القويبع[3]. ويدل نسبه على أنه عربي من بني تُجيب، ينحدر من مجموعة قبائل كندة، أي من عرب الجنوب[4]. ولا نعلم شيئًا آخر عن شخصه وسوابقه وخططه. وتحملنا كنيته على الافتراض أنه كان بالأحرى شخصًا

---

(1) انظر أعلاه، ص 255، الملحوظة رقم 1.

(2) أخبرنا ابن الأثير عن هذه الفتنة (الكامل، ج 5، 282) فقط، وكانت رواية ابن عذاري (البيان، ج 1، 110) لها، أكثر تفصيلاً، وعياض (المدارك، ترجمة سحنون، وفقرات أدرجها حسين مؤنس في طبعته للرياض، للمالكي، ج 1، 279 ـ 284)؛ وابن ناجي، المعالم، ج 2، 58 ـ 59.

(3) ورد بالكامل لابن الأثير اسم القَوِيع. وكذلك الأمر في مخطوطات «البيان» لابن عذاري. وصحح المحققون القُوَيع، إذ يبدو أن التصحيح المستعمل في هذه الكنية (قنبرة، انظر Dozy (*Supplément*)، مادة ق ب ع) فرض نفسه. وسمي هذا الشخص في «المدارك» لعياض (في «الرياض» للمالكي، ج 1، 280) القُوَيْبِع، وفضلنا هذه الرواية لأنها امتازت بورودها واضحة. وفضلاً عن ذلك، فهي تفهم جيدًا. أنه تصغير للاستنقاص كشاعر وشويعر، مشتق من ق ب ع، ومن معانيه، أدخل رأسه بين كتفيه مثل القنفذ، اختبأ، جر أذياله، تحرك كالخنزير. انظر «اللسان»، مادة ق ب ع، ج 8، 258 ـ 259.

(4) انظر القلقشندي، النهاية، ص 138.

مخمورًا، ربما أساء له خَلْقه قليل الحسن. فماذا كان يفعل قبل أن دوّن التأريخ اسمه عن طريق الفتنة؟ وما هي الدوافع التي حملته على الإقدام على المغامرة؟ لم تذكر المصادر شيئًا هذه المرة أيضًا. وأتاح لنا خبر فقط ورد في «المدارك» لعياض الافتراض أن الفقهاء لم يستنكروا صنيعه وكذلك الرأي العام، وأن عمله لاقى عطفًا في غير تونس أيضًا، وهي مدينة ميالة بطبعها إلى الانتقاض، وغالبًا ما أتعبت الأمراء. وقد جاء بالمدارك[1]: «ولما ثار القويبع على محمد بن الأغلب قال بعض القواد: اليوم يستمكن من سحنون، إما / أن/ يخسر دينه أو دنياه!» فقالوا للأمير: «سحنون داعية مطاع، فمره ينصرك على هذا الخارجي». فبعث فيه الأمير، وأعلمه بالأمر واستشاره في قتاله، وأن يعلم الناس / و/ يعرض ذلك عليهم، فقال سحنون: «غشك من دلك على هذا، متى كانت القضاة تشاورها الملوك في صلاح سلطانها؟ ونهض من عنده».

ويفهم من هذا المقال أن سحنون فضل المخاطرة بوضعه في هذه الدنيا، بسبب إجابته والموقف الذي اتخذه، فلم يقدم للأمير التأييد الأدبي المطلوب منه. ونفهم كذلك أنه لو فعل غير ذلك، ولو صرح بأن مقاتلة الثائر فرض، فلا مفر من أن يكون قد أضر بدينه وبمستقبله الروحي. ولذا، لـم يكن الثائر مذنبًا تمامًا في نظر الفقه. وانجرّ لا محالة عن النص أنه لا يمكن الحكم عليه بدون أن يخاطر بدينه في نفس الوقت، حيث أن الموقف الوحيد الممكن اتخاذه في ذلك الوضع، هو الاحتراز والحياد لا غير. وبهذه الصورة، نصل إلى الافتراض وحتى استخلاص القول بأن عمل القويبع أوحى به شاغل الدفاع الشرعي ضد الجور، وحق يجادل فيه كثيرًا على صعيد الفقه ـ وهذا ما يفسر جزئيًا احتراز سحنون ـ هو حق الانتقاض بالسلاح على «أيمة الجور». والخوارج هم الذين وضعوا هذا الحق في أوضح صورة من الوجهة المذهبية، وجعلوا منه واجبًا حتميًا معمولاً به إلى حدٍّ بعيدٍ. أفلهذا السبب وقعت محاولة وصف القويبع بأنه خارجي؟ إنها مغالاة في التمثل، وهو أمر بديهي تمامًا، ونوع من الخلط لا يمكن الاغترار به من طرف أي إنسان، ومن طرف سحنون خاصة. فلم نجد لا محالة آثارًا بتونس ولا بناحيتها، لجموع من الخوارج القادرين في وقتٍ معين على الشعور بما يكفي من القوة للانتقال إلى مرحلة الظهور والقتال علنًا. وخلافًا لذلك، لم يتحمل أهل تونس إلا على مضض منهم، سيطرة

(1) في ترجمة سحنون، مقال أدرجه حسين مؤنس في «الرياض»، ج 1، 280 للمالكي. يصحح «بِفَرْض» بدل «ويَعْرض».

أعوان الأغالبة، الثقيلة الجشعة ـ وقد كانوا غالبًا من أقارب الأمير ـ فردوا الفعل في السابق بعنفٍ نادر أحيانًا، وتعرضوا من أجل ذلك لمحن شديدة. ونحن نذكر فظاعة آخر قمع جد سنة 833/218. فقد ترك قطعًا آثارًا أليمة في القلوب. ولا يوجد أيضًا أي أثر كذلك لمذهب خارجي منظم في الوطن القبلي، حيث وجد الثائر عطفًا وتأييدًا، كما يشهد بذلك القمع الذي امتد إلى هذه الناحية.

وقد كانت شبه الجزيرة هذه معروفة بميل سكانها بالأحرى إلى حياة الزهد والتقشف. فقد رأينا مثلاً أن موت عبد الله الأول الذي أذنب لما قرر العمل بالتدابير الجبائية الجائرة بصورة خاصة، منسوبة إلى نجاعة التضرعات التي قام بها وفد من الأولياء الصالحين بهذه الناحية. وأوضح البكري[1] من جهة أخرى أن تلال أقصى شبه الجزيرة كانت عامرة بالزهاد من العامة العائشين في أقصى العوز. وأكدت لنا كل هذه العلامات وكذلك التأييد المطلوب من «الإمام المطاع» الذي هو سحنون، أن ثورة القوبيع كانت ثورة الشعب على الجور. فهي لم تكتس بالمرة مميزات الثورات الكبرى السابقة التي حركها الجند وقادها[2]. وقد دلت جميع الإشارات على أن ثورة القوبيع كانت أساسًا حركة أوحى بها الشعب، وحركة اعتبرها صانعوها طبعًا، وكذلك الرأي العام بالإجماع أو يكاد، ثورة عادلة حلالاً، وهذا ما يفسر من جهة الخيار الذي أريد لسحنون أن يقع فيه، ومن جهة أخرى، يوضح الموقف الذي اتخذه، وما فعله بعد ذلك لفائدة ضحايا القمع.

وأرخ ابن الأثير وابن عذاري هذه الثورة بسنة 848/234 ـ 849، وهما الوحيدان اللذان لم يعملا على إغفالها. أما الفقرة التي نقلناها عن «المدارك» لعياض، فهي تسمح لنا بتحديد تاريخها بأكثر دقّة. فقد اندلعت هذه الثورة فعلاً خلال فترة قضاء سحنون، بمعنى أنها لم تقع قبل الرابع من رمضان 234/ أول أبريل 849.

وقد كلف خفاجة بن سفيان بالجيش، وهو القائد الذي انتصر قبل سنة، على سالم بن غلبون، فحاصر الثائر طيلة «بقية هذه السنة» (234)[3]، أي مدة شهرين أو ثلاثة. ولا شك أن خطورة الحالة لم تقدر حق قدرها، لأن هذا الجيش لم يكن بلا شك كثير القوة، فعاد إلى القيروان بلا نتيجة، ويبدو أنه لم يحاول الاستيلاء على المدينة. ولم يشر الرواة إلى المعارك. وخرج في السنة الموالية جيش آخر، قاده هذه المرة محمد بن

(1) المسالك، ص 84.

(2) يمكن تشبيه هذه الثورة بثورة خريش.

(3) ابن عذاري، البيان، ج 1، 110.

موسى المعروف بالعُرْيان، وقصد الثائر. فالتحمت المعركة قرب تونس[1]. «وفزع» عدد كبير من موالي محمد الأول إلى القويبع وعزّزوا صفوفه. فانقلب القتال عند ذلك ولم يعد في صالح الجيوش الحكومية، ولم يذكر أي مصدر تاريخ وقوعه بالضبط. وقد شاهد محمد بن موسى العريان، أحد أعضاده يموت أمامه حالما وقع في الأسر، إذ قتله ابن القويبع بنفسه، وهزم العريان هزيمة كاملة، وأجبر على العودة إلى القيروان صحبة أشلاء جيشه. واستخلص ابن عذاري العبرة من ذلك قائلاً: «واشتدت شوكة القويبع»[2]. وبالفعل، اتضح أن الوضع صار خطيرًا، ودخلت الأحداث فجأة طورًا جديًا. فوجد محمد الأول نفسه فعلاً في وضعٍ ألزمه بتغيير ما يجب تغييره، وهو وضع عرفه زيادة الله الأول سنة 824/209 بنفس الناحية وعاد إلى الأذهان بصورة حادة، لكن مع فارق هو أن سبب الانهزام هذه المرة تمثل في تخلي الموالي الذين كانوا وقتئذ يتصفون عامة بولاء لا غبار عليه. فهل أن التقارب مع الجند، الذي جسده أبو عقال بالخصوص، ثم على حساب الموالي؟ وهل أراد هؤلاء أن يدفع سيدهم ثمن التقتيل، خلال الثورة المعاكسة التي قامت على أبي جعفر أحمد، الذي أصاب رفاقهم، لما قتلوا غيلة وعن بكرة أبيهم، بقرار من الأمير الذي تسبب قصدًا في سكرهم وجردهم غدرًا من سيوفهم، ووعدهم وعودًا كاذبة؟ يحتمل أن يكون السببان قد أثرا وازدوج مفعولهما، فأدى إلى فشل جيش الأمير، وهذا أمرٌ له مخاطره. ولما شعر الأمير بالخطر، وجه بداية من السنة الموالية، أي عام 850/236 ـ 851، إلى تونس، خفاجة من جديد. ومن المؤكد أنه خرج بقوات متزايدة هذه المرة. وقد كانت المعركة ضارية، وانتهت بسحق الثوار، وقتل منهم خفاجة خلقًا كثيرًا، ولجأ القويبع إلى الفرار، فلحق به جندي وضرب عنقه. وأرسل رأسه غنيمة إلى الأمير الذي جازى الرجل بسخاء. وترك خفاجة المظفر جنوده يعملون سيوفهم في أهل تونس، يوم السبت في 9 ربيع الأول 20/236 سبتمبر 850[3]، ووقعت نساء

---

(1) يحتمل أن يكون قد وقع ذلك في نفس المكان الذي تقاتلت فيه سنة 824/209، جيوش منصور الطنبذي وجيوش زيادة الله الأول، أي في مكان يقع جنوب سبخة تونس، في منتهى إحدى الطريقين القادمة من القيروان. انظر أعلاه، الفصل الثالث، الخريطة والصفحات الموالية.

(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 110.

(3) جاء في «البيان» (ج 1، 110) لابن عذاري ما يلي: «يوم السبت لعشر خلون من ربيع الأول». وبما أن اليوم العاشر وافق يوم الأحد، قمنا بتصحيح ذلك. وكما أشرنا إلى ذلك مرارًا، وهذا الصنف من الخطأ طبيعي تمامًا. وقد حدد ابن الأثير (الكامل، ج 5، 282) هذا الحدث، في جمادى الأولى دون أن يذكر اليوم. ووافق العاشر من هذا الشهر يوم الأربعاء.

المدينة في السبي، ثم عاد بالجيش إلى القيروان حيث خلع عليه الأمير خلعًا.

وبهذا، عوقبت تونس بشدة مرة أخرى، نظرًا إلى حبّها المفرط للعدل والحرية، وراحت نساء تونس في السبي بالحرم، لتكفرن عن حمق أقاربهن وأزواجهن، فنقل الجنود بالفعل، كل حسب مقامه ورتبته، نصيبًا من السبايا الجميلات. وتسمح الأصداء التي دونها عياض في «المدارك» بالقول بأن عدد النسوة من السبايا كان كبيرًا وقد تفرقن في مختلف أنحاء البلاد، حسب هوى المساومات وبمقتضى موانع الجنود العائدين إلى بيوتهم.

فوجدت حمية سحنون قاضي الأمير في هذه القضية. أرضًا مثالية للعمل. وقد كان سحنون قاضيًا للبلاد، وبالتالي كان ضامنًا للعدل، فاجتهد وأقدم على القيام بمهمة إعادة حقوق ضحايا القمع المفرط، فدخل في نزاع علني مع السلطة. وقيل إن الأمير وافقه على ذلك لما ولاه القضاء، فقال: «اعمل للقضاء حتى ولو حكمت بضرب عنقي». فاجتهد سحنون في ذلك. وأخبر يومًا أن شخصًا يدعى منصور، ومن المؤكد أنه كان قائدًا، بجيش خفاجة، عاد من تونس ومعه عدد من السبايا، وقد «دخل من تونس بالحرائر»[1]. فركب فرسه في الحال، وذهب ليفكهن منه. فشكاه منصور إلى الأمير الذي أمر القاضي بإعادتهن إلى صاحبهن. فرفض سحنون ذلك. وغضب الأمير غضبًا شديدًا، لما رأى أن أمره غير مطاع، لكنه لم يقدم على تسليط غضبه على القاضي الذي أشهر عليه سلاحًا رهيبًا هو القرآن، وبالفعل، اكتفى سحنون، لما وردت عليه الأوامر والتهديدات من محمد الأول، بأن كتب: ﴿يا قوم ما لي أدعوكم إلى النجاة وتدعونني إلى النار﴾[2]. ففضل الأمير بحكمة أن يصغي إلى صوت الرسول يهديه إلى سواء السبيل.

ولم يكن حال منصور منعزلاً بلا شك، ولا بد أن رفاقه كانوا أكثر عددًا منه. ولذا، تشجع سحنون بهذا النصر، وعمل على تخليص ضحايا القمع اللاتي أودعن الحرم. وقد كان يقاوم الحيف، واستعان بالصّوفيّين في البلاد للقيام بهذا الأمر. واختار من بينهم عددًا صغيرًا[3] كان يأتمر بأوامره، وذهب بغتة يزور قائدًا آخر، ذكر في «المعالم» لابن

---

(1) عياض، المدارك، ترجمة سحنون رقم 16، مقال أقحمه حسين مؤنس في «الرياض» للمالكي، ج 1، 281.

(2) سورة غافر، 41.

(3) ذكر عياض في «المدارك» (ترجمة سحنون رقم 16) مقالاً أدرجه مؤنس في «الرياض» للمالكي، ج 1، 282 ـ 284، أن سحنون جمع ما يقرب من 1000 صوفي، واختار منهم 100 للقيام بالمهمة المقررة. وروى ابن ناجي (المعالم، ج 2، 58) أنه انتقى منهم 200. لكن لا بد أن هذه الأرقام مبالغ فيها وضخمت لتمجيد سحنون.

ناجي ـ وقد أورد رواية أكثر تفصيلاً، نقلها عن أبي العرب الذي ذكر أحد تلاميذ سحنون المسمى يحيى بن عمر توفي سنة 289/902[1] ـ أنه يدعى زُكَاي بن زُرَيْخ. وباغته الصوفيون في بيته، ورغم احتجاجاته ـ إذ صاح قائلاً: «خدمي أخذتهن بسيفي»[2] ـ فقد حرروا السبايا، وعددهن سبع عشرة، كما قيل، أُتِيَ بهن من الوطن القبلي. ورُوي أنهن كن جميعًا عربيات. وأكثر من ذلك، كان بعضهن من وجيهات قريش. وتمثل الظرف الخطير بصورة خاصة في كونهن قد وقعن في حريم قائد بربري، كما يستنتج من اسمه. ولذا، فالغضب الذي أحاط ببعض الأوساط مفهوم. وقدمت شكاية جديدة للأمير. فأمر من جديد بإعادة النسوة إلى صاحبهن. ورفض سحنون ذلك مرة أخرى وقدم استقالته. فأذعن الأمير مرة أخرى وفضل تهدئة قائده بتعويض مالي. وقد زادت هيبة سحنون بعد هذا الامتحان وهنأه الناس زرافات. فقال لمن أظهر له المودة: «إن الله قد أحب الشكر من عباده، فتقدموا إلى باب الأمير واشكروه على تأييد الحق، ففي ذلك صلاح الخاصة والعامة»[3]. وتم العمل بهذه النصيحة. ولا شك أن محمدًا الأول تأثر بهذا الصنيع، وبمظاهر المودة، وهذا المزيد من الشهرة.

وواصل القاضي من جانبه عمله لفائدة الضحايا، إذ شعر بتأييد الرأي العام له. فهل فضل المستفيدون من السبي بتونس والوطن القبلي، البيع لتلافي المصاعب؟ وبالفعل، تطور عمل سحنون تجاه باعة الرقيق. ورأى يومًا حاتمًا الجزري، وهو بائع أسود للرقيق أصيل الوطن القبلي، يمر بعدد من السّبايا القادمات من تونس. فأمر سحنون أعوانه بتحريرهن في الحال، وحبس «الأسود» مدة[4]. فوقع تدخلٌ جديد لدى الأمير الذي أمر كذلك بإعادة السبي. فرفض القاضي رفضًا باتًا بالطبع، محتجًا بأنهن من الحرائر. فاتضح لمحمد الأول مرة أخرى أن سلطته تعطلت، وروي أنه غضب غضبة شديدة. وبدأت

---

(1) كان أبو العرب فعلاً قد ألّف «حياة سحنون»، وهو كتاب لم يصل إلينا. فهل كان هذا التأليف موجودًا عند تحرير «المعالم»؟ انظر محمد الطالبي، مقدمة، ص 26، تراجم أغلبيّة.

(2) ابن ناجي، المعالم، ج 2، 58.

(3) عياض، المدارك، ترجمة سحنون رقم 16، مقال أقحمه حسين مؤنس في «الرياض»، للمالكي، ج 1، 284.

(4) تدخل في الأمر صديق لسحنون. فقبض حاتم سبعة دنانير، وتخلّى عن السبي، فأطلق سراحه. ويبدو لنا أن هذا القدر ضئيل جدًا. فهل هو خاطىء؟ وهل انهارت أسعار السبي في تونس بسبب الخطر والفضيحة والاستنكار العام الذي جعل الزبائن المحتملين يفرون؟.

المحادثات ـ المؤيدة بالوعيد من الجانبين، الوعيد الدنيوي العاجل من جهة، والوعيد الروحي الآجل من جهة أخرى ـ بواسطة رسل تبادلهم الأمير والقاضي. وختمت هذه المحادثات من طرف القاضي بمكتوب لم نتعرف على فحواه، لكن صبغته كانت حازمة إلى حد المخاطرة، كما ذكر. وقد ازداد محمد الأول غضبًا لما بلغه المكتوب. وروي أنه قال: «ما أدري هو علينا أم نحن عليه»[1]. ثم اختلى بقية الصباح وبعد الظهر للتفكير.

ثم جمع أصحابه وأخبرهم بقراره المتعلق بمطالبة القاضي بدعوة المحتسبين وإرسالهم إلى القصر، لتوزع عليهم السجلات التي كانت تخول لهم البحث عن الحرائر وعتقهن، وذلك بكامل تراب الإمارة، إذا وقعن في الرق بوجهٍ غير مشروع، وكان الأمر كذلك. وسهر سحنون بنفسه على تنفيذ هذه الأوامر تنفيذًا حسنًا.

فهل حاول عند ذلك باعة الرقيق توجيه «بضائعهم» القادمة من تونس أو الوطن القبلي، ولا بد أنها اشتريت بثمن بخس[2]، نظرًا إلى الظروف، من الأسواق الخارجية[3] ؟ يجب اعتقاد ذلك. فقد أمر سحنون فعلاً وبصورة خاصة شخصًا يدعى أبا زكير البربري ـ وهو محتسب مختص في مراقبة التجارة مع الخارج؟ ـ «أن يفتش الرفاق، فاعترضها وكشف البراقع، فمن زعمت أنها من سبي تونس رفعها إلى سحنون، فأطلق منهن عدة»[4].

وهكذا، وبعد حوادث متعددة، أنهى الأمير الفضيحة التي أثارها سبي تونس والوطن القبلي، فحكم لفائدة الضحايا وفضل القضية بصورة جذرية.

سياسة محمد الأول ونهاية حكمه:

ساعدت هذه الحوادث على توضيح التضارب الكامل في سياسة محمد الأول التي تبدو لنا سياسة غير ثابتة لشخص لم يقدر أبدًا على السيطرة على الوضع وعلى تحديد

---

(1) عياض، المدارك، ترجمة سحنون رقم 16، مقال أقحمه حسين مؤنس في «الرياض»، للمالكي، ج 1، 280.

(2) انظر الملحوظة رقم 108.

(3) هذا الافتراض أكثر احتمالاً، خاصة وأن الوسيلة استغلت كثيرًا جدًا، بفضل ما لها من نجاعة كانت محل اعتبار دائمًا، من طرف اللصوص وقطاع الطرق، كما تشهد بذلك مؤلفات الفقه لذلك العصر، أي قانون العصر الذي حاول إصلاح الأوضاع. فقد كان سحنون يميّز مثلاً بين الرقيق المسروق المباع بالأسواق الخارجية وبين المنقولات الأخرى. وكان يطلب الإرجاع في الصورة الأولى، ولم يكن يمنح المالك إلا الحق في الغرامة، بالنسبة إلى المنقولات الأخرى. انظر ابن أبي زيد، النوادر، ج 4، ظهر ورقة 143، وجه 144.

(4) عياض، المدارك، ترجمة سحنون رقم 16، مقال أقحمه حسين مؤنس في «الرياض»، للمالكي، ج 1، 280.

موقفه. فكانت تتقاذفه مقتضيات متضاربة، فسلك سياسة متقلبة أفقدته في النهاية الفائدة المرجوة من جميع أعماله، سواء وجهها هذه الوجهة أم تلك. وأذعن تباعًا لضغوط خاصته، ولضغوط جيشه بالأخص، وضغوط الرأي العام التي كان يمثلها القاضي. ولا بد أنه اتخذ دائمًا قراراته طبق المعقول، بعد مرور أزمات الغضب وبعد التروي. ولم يكن يعوزه العزم الصادق، وكان يرضى بالاقتناع بالحجج القائمة على العدل والإيمان. لكنه لم يسلم أبدًا شيئًا إلا إذا حمل على الإذعان. وبهذا، خسر جزءًا هامًا من ثمار سياسة التقارب مع أهل السنة، أي مع العامة والضعفاء المتعطشين إلى العدل، لأنه لم يعرف، أو لم يقدر على تحويل هذه السياسة إلى أعمال، بصورة متلاحمة مسترسلة. وتركت جهوده المضطربة المتضاربة آخر الأمر أهل السنة، أي الجماهير بصورة عامة، مقتنعين بأن الحكم في يد الأمير الأغلبي لم يكن في خدمة المثل الإلّهي من عدل وفضيلة دعا إليهما القرآن والحديث. وقدر عمله لما دعا سحنون إلى تولي القضاء، وأيَّدَ في بعض المناسبات لتلافي المصيبة، لكن التحول عن النظام لم يلطف كثيرًا. وتواصل العمل على الأقل باتخاذ موقف الاحتراز واليقظة.

توفي محمد الأول وسنه 36 عامًا، بعد أربعة شهور قضاها في المرض، وذلك يوم الإثنين في 2 محرم 11/242 مايو 856[1]. فدام حكمه خمس عشرة سنة وثمانية شهور واثني عشر يومًا، وانتهى بدون أن يكدره أي غيم. لكن، لا شيء هيأ هذا الأمير للنجاح في مهمته، سواء كـان سنه أو أي نفوذ شخصي. ولا بد أنه لم يمسك المقود بيد حازمة ماهرة، لكنه جنب زورقه الغرق. وبالفعل، مرت فترة الفتن الكبرى، وكل أولائك الذين ما زالوا يحلمون بالمعارك والمغامرات كان في مقدورهم منذئذٍ ممارسة مواهبهم في مكانٍ آخر. إلا أن المصاعب لم تعوز الأمير الذي مات شابًا، مثل جميع أفراد سلالته، ولا شك أن المشاغل قضت عليه مثل الملذات أو أكثر من ذلك. وكان عهده يقع في الوسط بين قيام الدولة وسقوطها، وقد احتل في تأريخ الأغالبة مكانًا مركزيًا كان حاسمًا لأكثر من سبب. وتقرر التحول الفاصل الذي صار لا مفر منه بلا شك، بتشجيعٍ منه

(1) أورد ابن الأبار هذا التاريخ في «الحلة» (ص 258)؛ وابن عذاري في «البيان» (ج 1، 112)؛ والنويري في «النهاية» (ج 2، 78)؛ وابن الخطيب في «الأعمال» (11/337). ولم يشر ابن خلدون في «العبر» إلا إلى السنة (ج 4، 429). وذكر ابن الأثير في «الكامل» (ج 5، 263) تاريخين، يوم الاثنين في أول محرم 242، وهو يوم أحد، ويوم 10 يوم 242 (الكامل، ج 5، 297).

وبإشرافه. وقد وفّر الحظ للمذهب المالكي، لمّا ولّى سحنون القضاء، وهذا أمرٌ يكتسي أهمية بالغة.

أبو إبراهيم أحمد (242 ـ 249/856 ـ 853):

كان محمد الأول عاقرًا، فمات ولم ينجب أولادًا. لكن، كان له أخٌ يحمل نفس الاسم، وهذا مصدر للالتباس، وكان أخوه واليًا على طرابلس حيث مات بها سنة 233/847 ـ 848، وترك ابنًا اسمه أحمد، فخلف أحمد عمه[1]، وكان يبلغ من العمر عشرين سنة[2].

ارتقى الأمير الجديد إلى الحكم، وهو شابٌ مثل الأمير السابق، مع فارق هو أن الطبيعة أسعفته. فلو أن ثقافته لم تسترع انتباه الرواة، فقد علمنا بفضل ما ذكره أبو بكر التجيبي[3] (المتوفى سنة 422/1031) أنه كان بهي الطلعة، ولم يكن يجهل ذلك الأمر. وكانت له بالخصوص خصلة من الشعر عنيدة («شِغْرَةٌ») تحتم تزيينها بالجواهر قبل أن يتأمل من نفسه أمام المرآة، وهو محاط بجواريه اللائي وضعن أكاليل مثله. وقد حلقت بالموسى بعد عدوله عن المعاصي. لكن خصال الأمير الجديد هي التي كانت خارقة، حسبما تناقلته العامة. فقد مارس أبو إبراهيم أحمد الحكم، وهو متفهم لمشاكل رعاياه، وقد أخلص للصالح العام وعدل، وكل هذه الفضائل لم يعمل بها أبدًا أي أمير أغلبي آخر، بمثل صدقه، وحسه السياسي، وروح الاستمرار.

---

(1) انظر ابن الأبار، الحلة، ص 258؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 112؛ وابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 438. ولا بد أن الاشتراك اللفظي قد أوقع في الخطإ بعض الرواة، فجعلوا من أبي إبراهيم أحمد ابنًا لمحمد الأول. انظر ابن الأثير، الكامل، ج 5، 263؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 429؛ والنويري، النهاية، ج 2، 79. وفضّل FOURNEL (*Berbérie*, p. 234) هذه الرواية الأخيرة وتبعه في ذلك VONDERHEYDEN (*Berbers*, I. 516).

(2) انظر ابن عذاري، البيان، ج 1، 112.

(3) ذكره ابن ناجي في «المعالم»، ج 2، 96. كان أبو بكر بن خلف التجيبي من أهل القيروان. ومات في 22 جمادى الثانية 422/18 جوان 1031. ومن مؤلفاته: «كتاب الافتخار في مناقب شيوخ القيروان»، وهو تأليف مفقود اليوم. وقد أتاح لنا الوزير السراج تحقيق المقال الذي ذكره ابن ناجي، فاعتبر مستمدًا من هذا الكتاب. ونقل الوزير السراج فعلًا وبصورة جزئية نفس المقال عن «صاحب كتاب الافتخار». انظر «الحلل السندسية»، ج 1، 83. وانظر المعالم، ج 3، 198، بخصوص التجيبي. وكشف أيضًا ما كتب على قبره. انظر B. ROY et L. POINSOT (*Les Inscriptions arabes de Kairouan*, I, 394-395) تؤيد ما جاء بها تمامًا، أقوال ابن ناجي.

الأميـر الصالــح:

فجسم في نظر رعاياه كما في نظر من جاء بعد ذلك، نموذج الأمير الصالح. والواقع أنه استمرّ في العمل بسياسة عمه، والأمر الرئيسي أنه أدخل عليها تناسقًا أعوزها قبل ذلك، فمنعها من الإخصاب تمامًا.

وعمل أبو إبراهيم أحمد أول الأمر على حماية السلم بالداخل ودعمها. ومن المؤكد أن ذكرى مغامرة الجند الكبرى، وأخطاء زيادة الله الأول التي أثارتها، ما انفكت تراود عقول الأمراء. وللاحتماء من هذا الجانب، واصل أبو إبراهيم الطريق التي سطرها أبو عقال. ومنذ انتصابه، «أكثر عطاء الجند»[1] بدوره، وقد رفع أسلافه قيمتها بصورة محسوسة. وهكذا، تظهر نفس المشاغل بالقيروان، ويستخدم لتهدئتها نفس العلاج الذي جرب بالشرق في نفس الفترة. ولذا، نفذت نفس السياسة لحل مشاكل مماثلة من طرف الخلفاء وأعضادهم بإفريقية. ولم يكن ذلك محض صدفة قطعًا. فقد كانت أنظار أصحاب القيروان متجهة دومًا إلى بغداد، مصدر وحيهم. لكن أمير القيروان، عكس الخليفة، كانت له وسائل متسعة في ذلك العصر لتنفيذ سياسته. وبالفعل، لم تكن أبدًا خزينة الأغالبة أكثر ازدهارًا. وسيستفيد من هذه السعة المالية كثيرًا أبو إبراهيم أحمد في مختلف الميادين، ويجب حملها على حساب ورود الذهب من صقلية، وقد ترتب على الانتصارات الهامة التي أحرزتها جيوش الأمير الحاكم ومن سبقه. فواصل الجند حياته الهادئة، لما غمره من نعم. وزيادة في الحيطة، زاد الأمير في عدد الحرس الأسود، بفضل ما اشتراه من رقيق[2]، وجعل منه القوة الرادعة في جيشه. قال ابن خلدون[3]: «واتخذ العبيد جندًا».

ولما اطمأن الأمير كل الاطمئنان من هذه الناحية، عمل على وقاية البلاد من هجمات الخارج أيضًا. فلا بد أن سياسة المحاربة التي سلكها مع بيزنطة قد عرضت سواحل البلاد لغارات البحرية المعادية. ولم نحصل إلا على بعض الإشارات بخصوص هذه الغارات التي كانت عبارة عن هجمات خاطفة محدودة الأهمية، فلم يعن بها المؤرخون. غير أنها كادت تكون مستمرة بلا شك. وإلا فكيف يعلل دور الرباطات؟ ولا

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 263؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 429.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 263.

(3) العبر، ج 4، 429.

يعلل إلا بصعوبة أكبو البرنامج الواسع لبناء الحصون الذي قام به أبو إبراهيم. وروي أنه «بنى بإفريقية نحوًا من عشرة آلاف حصن بالحجارة والكلس وأبواب الحديد»[1]. ومن البديهي أن هذا العدد مغالى فيه جدًا. وليس له من قيمة إلا توضيح مدى مفعوله على أذهان معاصري الأمير الذي اعتبر أنه قد بذل مجهودًا ضخمًا في البناء لضمان أمن رعاياه. ويعبر هذا الرقم أيضًا، وبصورة ما، عما حصل عليه صاحبه من شكرانٍ عظيمٍ على صنيعه. لكن الأمر الذي صنع بالخصوص شهرة أبي إبراهيم وصيته، هو سياسته المائية ـ أي الاجتماعية والدينية.

فمن بين كل أعمال الورع وأكثرها جدارة في نظر التقوى العامة، الصنيع الذي أقيم لسقي العطشى. فالإسلام دين المنطقة القاحلة[2]. فلا عجب حينئذ أن يكون الأمير قد نمّى في قلوب أتباعه تقديس الماء. فوجه أبو إبراهيم جهوده للأعمال المائية. وما زالت الأحواض التي وهبها للقيروان تثير إعجابنا إلى اليوم. وقد كان صاحبها محل اعتراف عظيم بالجميل. «ولم يزل أهل القيروان وممن دخلها يترحمون عليه»[3]، بعد موته بمدة طويلة. وهكذا، تخلدت ذكرى الأمير الصالح وخلدت التواريخ أعماله. فقد صورته فعلاً المؤلفات التأريخية وهو على فراش الموت، غير منشغل بمصيره، بل بإتمام وتشغيل آخر حوض شيّده، وهو حوض القصر القديم. وأخبر قبل وفاته بقليل، بأن الماء بدأ يجري أخيرًا في البناء، «وأمرهم أن يأتوه بكأس مملوءة منه، فشربها وقال: «الحمد لله الذي لم أمت حتى كمال أمره، ثم مات إثر ذلك»[4]. وقد أدركته المنية بعد أيام.

قوبلت سياسة الأمير المائية وكل جهده في التمصير برضى من أهل إفريقية خاصة، واعتبرت ظاهرة مباركة لعدوله عن المعاصي، وبهذا التحم مرة أخرى بصورة وجدانية المظهر الاجتماعي والمظهر الديني، كما كان يقع غالبًا في الحضارة الإسلامية خلال العصر الوسيط، وذلك لفائدة عظمة الأمير. ولننصت إلى أبي بكر التجيبي (المتوفى سنة 1031/422) وقد ذكره ابن ناجي في «المعالم»[5]: «كان أبو إبراهيم أجمل بني الأغلب. وكان له شعرة. وكان إذا جلس مع الجواري للشرب، نظمت شعرته بالجوهر المصنف،

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 263؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 429.

(2) انظر Xavier DE PLANHOL (*Le Monde Islamique, Essai de Géographie Réligieuse*).

(3) النويري، النهاية، ج 2، 79.

(4) النهاية، النويري، ج 2، 79.

(5) ج 2، 96 ـ 98.

ويجعل من فوقها التاج المكلل بالدرّ والياقوت الأحمر. وكذلك يفعل الجواري.

«فنظر إلى وجهه في المرآة، فتكلم بكلمة كفر. فلما أفاق، أخبر بذلك. فبكى وندم، وأمر برأسه، فحلق شعرته، وتاب، ووجه في طلب القاضي سليمان وجميع علماء المدنيين والعراقيين، فسألهم، فصعبوا عليه. وركب إلى الدمنة، إلى الضرير المتعبد، وكان مستجابًا، فأخبره، وسأله في الدعاء. ثم ركب إلى قصره في قضاته ووزرائه، حتى دخل عليهم محمد بن يحيى بن سلّام[1]. / وقد بين له ابن سلّام قبل ذلك، أنه، إن نطق حقًا عن نية باطنة لما كفر، فقد أذنب ذنبًا كبيرًا في حق الله، وإن لم يصدر منه ذلك عن نية حقيقية، فالتوبة طريقها مفتوح أمامه. وقال: تب إلى الله تعالى، و «تقرب إليه بالصدقة». فأجابه الأمير: جازاك الله خيرًا عما صنعت من ذلك على الخير، فكفيتني اليأس من رحمته الواسعة التي شملت كل شيء/ [2].

«وذكر ما تقدم، ثم قال: وأمر بإخراج ثلاثمائة ألف دينار من بيت مال المسلمين. فأمر ببناء ماجل باب تونس وبناء في جامع القيروان[3] القبة الخارجة عن البهو مع الصفتين اللتين تليانها من جانبيها جميعًا وبلاطها الذي بين يديها مفروش.

«وعمل المحراب جلبت له تلك القراميد اليمنية[4] لمجلس أراد أن يعمله. وجلبت له من بغداد خشب الساج ليعمل له منها عيدان، عملها منبر للجامع. وجاء بالمحراب مفصلاً رخامًا من العراق، عمله في جامع القيروان. وجعل تلك القراميد في وجه

---

(1) توفي في 15 ذي القعدة 262/10 ـ 8 ـ 876. واتهم والده بالدعوة إلى الإرجاء. انظر «الطبقات»، ص 37 ـ 38، أبو العرب؛ والمعالم، لابن ناجي، ج 2، 95 ـ 98. وخصص المالكي في «الرياض» (ج 1، 122 ـ 125) ترجمة لوالده أبي زكرياء يحيى بن سلام فقط.

(2) سبقت رواية العبارة الواقعة بين حاجزين، بإيجاز لنفس الأحداث. وقدم المؤلف بعد الحكاية الأولى، حكاية ثانية أطول، فعوض الفقرة التي أدرجناها من جديد بين حاجزين لفهم النص، بعبارة «وذكر ما تقدم».

(3) هذه الفقرة الخاصة بجامع القيروان، سنعود إليها في تأليف لاحق، عند الحديث عن هذا المعلم. وستدرس بعض الألفاظ الفنية دراسة خاصة. وقد اقتصرنا في الطبعة الفرنسية على ترجمتها بدون تبرير تلك الترجمة.

(4) لم يرض G. Marçais على هذه الرواية التي وردت بالنص بعنوان «اليمنية»، وذلك عند استعماله له في بحثه بعنوان: (*Les Faiences à reflets métalliques de la Grande Mosquée de Kairouan*).

وكتب في الملحوظة (2) من الصفحة 9 ما يلي: «ذكر بنص تونس «اليمنية»، فرأيت أنه يجب تصحيحه». فصحح (اليمنية) وعوضها بـ (الثمينة)، فوافقه على ذلك K.A.C. Creswell في ترجمته إلى ص 297. لكن سمح تأليف آخر، لم يتنبه إليه G. Marçais و Creswell بتجنّب التصحيح التقريري، وإعادة الرواية الأولى التي يحتمل كثيرًا أن تكون هي الصالحة. وذكر الوزير السراج (توفي بعد سنة 1137/1724) في تأليفه (كتاب الحلل السندسية، ج 1، 83) مباشرة، «صاحب الافتخار»، ونقل المقال المذكور، وذكر (الصينية) مكان (اليمنية). وسنعود إلى هذا التصحيح الذي فتح آفاقًا واسعة.

المحراب. وعمل له رجل بغدادي قراميد زادها إليها، وزينه تلك الزينة العجيبة بالرخام والذهب والآلة الحسنة.

«وبنى ماجل باب أبي الربيع. وأمر ببناء ماجل القصر الكبير بسوسة، وبنى[1] جامع مدينة تونس، وبنى سور سوسة، وبنى دار الملك بسوسة، وبنى قصر لمطة، وبنى سور صفاقس، وتصدق بباقي المال على الفقراء والمساكين».

وبدأت الأشغال الكبرى التي أمر بها أبو إبراهيم أحمد سنة 245/859 ـ 860[2]. وصادفت أن جدت سلسلة من الكوارث الطبيعية من المقام الأول في تلك السنة. فامتدت الزلازل[3] القوية جدًا على طول عرق الاهتزاز الذي يمتد من بحر قزوين إلى أغادير. وقد تهدمت أنطاكية بصورة تكاد تكون تامة. وتضررت طيسفون بصورة متفاوتة ومكة ومدن كثيرة بالشام وإفريقية. فلم يمكن للأمير، أمام فداحة الأضرار والتأثر الذي تسببت فيه بلا شك، إلا أن يتأثر لذلك، خصوصًا وأن سيده الخليفة كان على غاية من السخاء والعطف. فقد وجه المتوكل فعلاً 000 3 درهم نجدة توزع بإفريقية على المتضررين. لكن المصادر المغربية لم تذكر شيئًا من ذلك. وعند شرحها للأسباب التي دفعت إبراهيم إلى القيام بحملة الأشغال، لم تعلل ذلك إلا بكونه قد تخلى عن المعاصي لأسباب دينية محض. ولا شك أن تقوى الأمير قد فترت قطعًا، لكنها لم تنطفىء، بل استيقظت وشحذتها الصدمة النفسانية. وقد كانت الزلازل وما زالت تثير في الشعور الإسلامي، صورة لتقويض الدنيا ونهايتها، وهي علامة ممهدة.

ولكن وفي نفس الوقت، لا شك أيضًا أن الأمير قد أراد استخدام التحول الحاصل إلى أقصى حد ولأكثر من سبب، لفائدة نفسيته وسلوكه، لأغراض سياسية. فأحاط تحوله بالدعوة والأبهة. وقد كان في مقدوره فعلاً الاحتفاظ به سرًا، كما جاء في الحديث: «إذا عصيتم فاستتروا»، كما روي عن الرسول فعلاً، وأن يستر ندمه ويخفي ذنبه، وأن لا يبوح به بخشوع كامل وبعيدًا عن كل المراسم، إلا لله. وقد فضل الأمير الاعتراف علنًا وسياسيًا، بمحضر مجلس جمع علماء الدين لأهم مذهبين في العلوم الدينية، ضمتهما مملكته. ووقع الحفل بالقصر وتلاه موكب آخر أكثر تظاهرًا جرى في الطريق العامة.

---

(1) غالبًا ما استعمل فعلى (بنى) في العربية بمعنى رمم، وسّع، أضاف زخرفًا أو جزئية هندسية، فنجم عن ذلك الإبهام والالتباس.

(2) انظر ابن عذاري، البيان، ج 1، 113.

(3) انظر حول هذه الزلازل، الطبري، التأريخ، ج 7، 383؛ وابن الأثير، الكامل، ج 5، 298 ـ 299.

ولا بد أن أهـل القيروان أبدوا رضاهم لرؤية الأمير الذي توجه كئيبًا ذليلاً إلى مستشفى البرص، حتى يزوده «الضرير المتعبد» بمساعدة روحية.

وفي نفس السياق، وبنفس النظرة السياسية، فتح الأمير المراسم الخاصة بشهرين مقدسين، هما شعبان ورمضان، وذلك بعد تحوله قطعًا. واعتاد أبو إبراهيم كل ليلة، وطيلة هذين الشهرين، الخروج في موكب[1]، من القصر القديم، أي من العباسية، إلى جامع القيروان، مسبوقًا بالمشاعل ومتبوعًا بدواب محملة بالدراهم التي كانت توزع طوال المسيرة على الفقراء. وكانت تطرق أيضًا أبواب الأولياء وتسلم إليهم مناباتهم من عطايا الأمير. وقد كانت نجاعة هذه الوسيلة في تغذية الشهرة والمداومة عليها، ثابتة إلى حدٍّ أنها استخدمت بأشكالٍ مختلفة حتى عهدٍ قريب. ولم يستنكف منها البايات [في تونس]. لكن كراهية أنزه الفقهاء لهذا الأمر معروفة أيضًا، فلم يقبلوا مال الأمير. ولم يرد سحنون أبدًا أن يتقاضى رزقًا. ومن جهة أخرى، شحنت تراجم الأولياء في القيروان برفضهم المشهود للهدايا التي كان يقدمها لهم الحكام[2]. لكن لم يرو أن ما وزعه أبو إبراهيم من مال أثار أقل رد فعل عدائي. ولذا ينبغي القول إن ماله لم يرد عليه، حتى من طرف أنزه الزهاد، وذلك كتقدير ضمني لطهارة هذا المال، وعلامة ثابتة على ما كان الناس يكنّونه من تبجيل لصاحب هذه العطايا.

وهكذا، بلغ أبو إبراهيم إلى حدٍّ كبير الغرض السياسي الذي كان يروم الوصول إليه. ولا منازع في أن نخبة الزهاد بإفريقية كانت راضية عن أبي إبراهيم بصورة خاصة، وكذلك العامة، فصار بمثابة عمر بن عبد العزيز في الدولة الأغلبية. فمثلاً، مما يلاحظ أنه وجد مكانًا ممتازًا في كتاب أخبار الصالحين، مثل كتاب «المعالم» المخصص لتخليد ذكرى أولياء المالكية. وقد ذكره المؤلف عرضًا بلا شك، بمناسبة تدوين خلاصة تترجم مبدئيًا لمحمد بن يحيى بن سلاّم، وهو شخص قليل الشهرة كان محل شك[3]، وقد تجنب عياض ذكره في كتابه «المدارك»، لنزاهته، وكذلك المالكي في «الرياض». فهل أفسح ابن ناجي المجال لمحمد بن يحيى بن سلاّم حتى يتمكن من إدراج اسم أبي إبراهيم؟.

---

(1) النويري، النهاية، ج 2، 79 ـ 80؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 112.

(2) أشهر مثال على ذلك هو بهلول بن راشد الذي رفض بوقاحة الصرة التي قدمها له هرثمة بن أعين لتوزيعها على الفقراء. انظر المالكي، الرياض، ج 1، 136.

(3) انظر أعلاه، ص 285 الملحوظة رقم 1.

وبالفعل، فقد احتل الأمير أكبر نصيب من الترجمة، وغمر تمامًا الفقيه الذي يبدو أنه كان تعلة لذكر اسم أبي إبراهيم وتقديمه. وهكذا، اكتسى أبو إبراهيم شكلاً أسطوريًا نوعًا ما، وقد ساهم هو في رسم ميزاته إلى حدٍّ كبير. فصار في نظر الفقهاء ورعاياه الرمز بعينه للأمير الذي جاد عليه الغوث الرباني، إن صح القول، والذي حوله التدين. وقصته كما بلغت إلينا، ليست فعلاً سوى تجسيم لصورة معروفة وعظية للمذنب المحظوظ الذي استمد من ذنبه ومن سقوطه أسباب استقامته وسلامته. فما هو ذنبه؟ لقد اكتفى بأن قال «كلمة كفر» أفلتت منه وهو في حالة سكر. فمن هو الذي لم يتلفظ بهذه الكلمة بصورة أو بأخرى في حياته؟ وقد تسبب له النبيذ في السكر، فلم يكن في حد ذاته ذنبًا من جهة أخرى، وذلك طبقًا لما نص عليه «المذهب» المنتسبة إليه الدولة الأغلبية، بل إنه قام بدور الظرف المخفف. ولذا، نجد في صورة الحال الغرض المعروف عند الأولياء، وهو غرض الندم الذي يفجر قداسة «المذنب»، نظرًا إلى انعدام النسبة الكبيرة بين الذنب الذي اقتصر في الواقع على زلة، وبين قهر النفس والتكفير المسلم بهما. وهكذا، ازدانت جبهة أبي إبراهيم بهالة خفية من القداسة. وقد تحدث أبو بكر التجيبي عن موته، فمنحه لقب (الشهيد)[1].

واعتبره أهل إفريقية أميرًا لطيفًا تقيًا تهواه قلوبهم تمامًا. فكان حكمه هادئًا كل الهدوء، باستثناء المصاعب التي لاقاها مع البربر بولاية طرابلس، وهي مصاعب تشهد لا محالة على ما وصل إليه الحكم الأغلبي من انتشار.

الصعوبات مع البربر بولاية طرابلس (245/859):

لقد نصت المعاهدة التي أبرمها عبدالله الأول بطرابلس سنة 196/812، مع بني رستم، على أن تكون سيادة المدينة والبحر للأغالبة، وأن يترك داخل البلاد للبربر[2]. فكم دام هذا الاتفاق على التعايش من الوقت، وقد توصل إليه المتحاربون بعد قتال غير ثابت؟.

لا يسمح لنا أي نص بتقديم إجابة دقيقة على هذا السؤال، فنجد أنفسنا محمولين

(1) في «المعالم»، لابن ناجي، ج 2، 98.
(2) انظر ص 175.

على الافتراض. إن الأغالبة لم يعدلوا أبدًا وبكل تأكيد عن اعتبار البربر بصورة نهائية رعاياهم من الوجهة القانونية، إذ كانوا مقيمين داخل البلاد بولاية طرابلس، والواقع أن البربر أفلتوا من رقابتهم في أغلب الأحوال. والبربر كبقية الذين كانوا يشاركونهم في الانتساب إلى المذهب الإباضي أينما كانوا، لم يعتبروا أنفسهم إلا مقيدين بالبيعة التي أدوها إلى الإمام الذي اختاروه، ويعني ذلك إمام تاهرت، إلا في صورة حدوث شقاق. فترتب على ذلك نزاع مزمن دائم مع الإباضيين، خضعت أطواره للمقتضيات الدينية في القعود والظهور. فهل أن الخلافات التي ظهرت عند موت السَّمْح[1]، في صفوف الإباضية بطرابلس، قد أخضعتهم للقعود، مع كل ما يتضمن ذلك من خضوع للأغالبة؟ من المعلوم أن الإمام عبد الوهاب (168 ـ 208/784 ـ 823) قبل التحاقه بتاهرت، وبعد فض قضية طرابلس، ولّى وزيره السمح بن عبد الأعلى أبا الحطاب على قبائل نفوسه، وكان السمح يتمتع بقدر كبير في طرابلس بالذات، بفضل الدور الذي قام به أبوه خلال فترة عز الإباضية. وعند وفاته، بايع جانب كبيرٍ من الإباضية بولاية طرابلس، ابنه خلف. ولم يؤيد الإمام عبد الوهاب، ثم ابنه من بعده أفلح (208 ـ 258/823 ـ 871) هذا الاختيار. فنجم الشقاق والمعارك الدامية. فهل نجح الولاة الأغالبة بطرابلس في ظل هذه الأحداث، على جبر البربر بولايتهم، أو جانب منهم على الأقل، على ترك سيوفهم ومعتقداتهم، والاكتفاء بدفع الجباية، وانتظار وقتٍ أكثر ملاءمة لإظهار استقلالهم وعقيدتهم؟ يجب اعتقاد ذلك.

ويبدو على كل حال أن بني لهان[2]، وهم قسم هام من هوارة مقيم في شرقي ولاية طرابلس، كانوا على هذا الوضع. وقد أخبر فعلاً ابن الأثير[3] أن بني لهان رفضوا سنة 245/859، دفع العشور وغيرها من الصدقات لوالي الأغالبة بطرابلس، فتطور الأمر إلى نزاعٍ مسلح. ويمكن الاستنتاج من هذا الخبر أنهم دفعوا ما وجب عليهم بانتظام، خلال فترةٍ غير معينة سبقت هذا التاريخ. فما هو سبب التحول الطارىء على موقفهم؟ لم يوضح لنا أي مصدر هذا الأمر؟ ولم يذكر ابن خلدون والنويري حتى السبب المباشر للنزاع، أي رفض دفع الجباية. أما ابن عذاري، فقد أغفل القضية بأكملها. لكن في

---

(1) راجع الشماخي، كتاب السير، ص 161، و 180 ـ 187، وأبو زكرياء (*Chronique, R.A.*, 196, n° 104, pp. 158-172) بخصوص السمح والقلاقل التي تلت موته.

(2) انظر اليعقوبي، ترجمة G. Wiet، ص 206 ـ 207، في خصوص بني لهان.

(3) الكامل، ج 5، 300.

الإمكان البحث عن إجابة على سؤالنا في الحياة الداخلية للخوارج. ولا نبدو مغامرين إن استنبطنا أن البربر من بني لهان وقفوا وثاروا، لدوافع متناقضة كل التناقض، كانت في وقت ما قررت إذعانهم. أما هزيمة خلف، والتهدئة التدريجية للقلاقل التي تلت الشقاق الناجم عنها، فقد أعادتا للخوارج قوتهم واتحادهم، ولا شك أن ذلك قد فتح لهم من جديد طريق المقاومة والانتقاض[1].

وقد انهزمت جيوش عبد الله بن محمد بن الأغلب[2] والي طرابلس وشقيق الأمير. «فقصد لبدة فحصنها»[3]، ثم رجع إلى طرابلس، وأخبر أخاه أبا إبراهيم بالوضع، وترقب المدد. فأرسل زيادة الله الأمير اللاحق عاجلاً، على رأس جيشٍ دمر صفوف البربر وقتل منهم خلقًا كثيرًا. وطارد الفرسان الأفراد الفارين. وقتل كل من قبض عليهم. وقتل الأسرى، وأشعلت النيران في معسكرات العدو. فاستسلم البربر وسلموا رهائن، وأذعنوا لحكم أعضاد العباسيين الملحدين.

---

(1) ثار خلف عند موت السمح ـ ولم يوضح أي مصدر تاريخ هذه الوفاة لأن الإمام عبد الوهاب فضّل عليه أبا عبيدة لخلافة السمح على نفوسة. وجد بعد ذلك الشقاق، فتشتت الإباضيون بولاية طرابلس، في آخر إمامة عبد الوهاب، وكامل مدة ابنه وخلفه أفلح. إن كتب التأريخ الإباضية المتجهة خاصة إلى الوعظ، لا تهتم إلا قليلاً بالتأريخ، فيعسر لذلك متابعة تطور النزاع. وقد ذكر تاريخ واحد خاص بهزيمة خلف أمام أبي عبيدة، يوم الخميس في 13 رجب 221/2 يوليو 836. انظر أبا زكرياء، (Chronique, R.A., 1960, n⁰ 104, p. 170)، والسير، للشماخي، ص 189. وتمخض الشقاق عن هذه الهزيمة، وقامت هدنة فعلاً بين المعسكرين، تخللتها أعمال حربية متقطعة. فتفرق أنصار خلف شيئًا فشيئًا، ولما مات في تاريخ غير معروف لدينا، ترك لابنه وضعًا غير مُرْضي. ولم تنفك قوة نفوسة تتزايد أثناء ذلك، وذكر أبو زكرياء (Chronique, R.A., 1960, n⁰ 104, p. 333) أنها أقلقت المتوكل (232 ـ 247/847 ـ 861). ولا بد أن رفض دفع الجباية للأغالبة وافق هذا المزيد من القوة. حول نهاية ابن خلف، راجع أبا زكرياء (Chronique, R.A., 1960, n⁰ 104, p. 330-339).

(2) كان أبو محمد شقيق محمد الأول، وكان واليًا على طرابلس، وتوفي سنة 233/847 ـ 848 (انظر ص 21 من هذا الفصل). ولا يجب أن يلتبس اسم هذا الوالي بسميه عبد الله بن محمد بن عبد الله بن الأغلب بن سالم بن عقال، الذي كان جده عبد الله أخًا لإبراهيم الأول. وقد تولى طرابلس هو أيضًا، في عهد أبي الغرانيق، انظر ابن الأبار، الحلة، في *Biblioteca d'Amari*، ص 327.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 300. جاء به بَلَدِهِ عوض لَبْدَه. فهل هذا خطأ ناسخ، أم تصحيف، أم خطأ مطبعي؟ ذكر LEWICKI (La répartition géographique des groupments ibadites dans l'Afrique du Nord au Moyen-Âge, dans *Rocznik Orientalistyczny*,. t. XXI, 1957, p. 324) لما روى ثورة بني لهان التي اندلعت سنة 245/859، أن الأغالبة «حملوا على إجلاء مدينة لبدة» بعد ذلك. ومع ذلك، فهو يحيلنا على ابن الأثير!.

حكم أبي إبراهيم ـــ ذروة التقرب من العامة:

كانت أحداث طرابلس التي أعدناها إلى الأذهان غنية بالمواعظ. فهي توضح لا فقط أن الإمارة تمكنت من التمتع بالسلم في الداخل، بل أن الأمراء نجحوا أيضًا في دعم نفوذهم، فبسطوه خاصة على أراض وشعوب لم يريدوا الاعتراف بسلطتهم بأي ثمن. ولا يبدو أن الجيوش الأغلبية لاقت أقل صعوبة للقضاء على البربر المتمردين، وذلك عن طريق حملة اكتست مظهر «تهدئة» سهلة قاسية، فزرعت الرعب والإرهاب بين الثائرين، ودمرت أرضهم تدميرًا. فتمخض عن الأحداث شعور بالقوة الرهيبة والطمأنينة والاستقرار القائم على العظمة. وبلغت إفريقية هذه القوة وهذا الاستقرار بالذات في الوقت الذي دخل الشرق، سنة 861/247، فترة من الفوضى، بدأت بمقتل المتوكل، ودامت تسع سنوات، تربع خلالها على كرسي الخلافة أربعة خلفاء في وقتٍ قصير، وخضعوا لنزوات الحرس الأتراك.

واتصفت علاقات الأمير بشعبه، بالاتزان والانسجام أيضًا، باستثناء المشركين والمنشقين طبعًا. ولم يجدد أبو إبراهيم شيئًا في الواقع. بل إنه نظم فقط حياته الرسمية وكذلك الخاصة طبق سياسة تعتمد على الفقهاء، وقد سبق للأمراء المتقدمين أن انتهجوها، إذ اقتنعوا بأن دولاب الدولة، الذي كانوا يديرونه، لا يمكنه أن يتبع طريقًا أخرى. وعرف الأمير بالخصوص، عند تأكيده المشهود لهذه السياسة في موكبٍ حافل، كيف يخلق صدمة نفسانية ضمت إليه بدون لبس الجماهير وممثليهم من العلماء. فهل قدرت أخيرًا الدولة الأغلبية بفضله، على أن ترمي جذورها بعمق في التربة الساخنة للرضى الشعبي وتعمل على أن تتقبلها البلاد؟ لقد أثار أبو إبراهيم الحماس، فأفاد منه الأمراء اللاحقون القريبون من عهده، وكان من الممكن توقّع هذا الأمر وبالفعل، فقد ترك هذا الأمير بعد وفاته، التي جدت يوم الثلاثاء في 13 ذي القعدة 28/249 ديسمبر 863[1]، لا فقط ذكرى رجل مشيد لا يكل، ديدنه في ذلك الصالح

---

(1) حسب ابن عذاري، البيان، ج 1، 113؛ والنويري، النهاية، ج 2، 80؛ وابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 438/12. وجاء بالكامل (ج 5، 263) لابن الأثير «يوم الثلاثاء 13 يومًا بقيت من ذي القعدة» بدل «خلت»، كما ورد بالمصادر السابقة ـ وهذا يوافق يوم الأحد في 18 من الشهر ومن السنة المذكورة. وعاد ابن الأثير بعد بضع صفحات (ص 314) إلى الرواية الصحيحة التي ذكرتها المصادر الأخرى. ولم يذكر ابن خلدون في «العبر»، ج 4، ص 430 إلا السنة.

العام، بل أيضًا ذكرى أمير وضع الحكم، أي الدولة، في خدمة الشعب، ويبدو أنه تقرر لمدة طويلة مصير الحاكمين والمحكومين الذين اتحدوا في خدمة مثل موحد. وقد اعترفت له أمته بأنه يجسم جميع مثلها، بمعنى أنه «كان حسن السيرة، كريم الأخلاق والأفعال، من أجود الناس وأسمحهم وأرفقهم بالرعية، ومع دين واجتناب ظلم»[1]. فبلغ الالتحام بين الدولة والأمة منتهاه في عهده.

زيادة الله الثاني (249 ـ 250/863 ـ 864):

مات أبو إبراهيم في وقت مبكر، وسنه ثمانية وعشرون عامًا، ولربما قضى عليه بعدما أصيب بداء القرح، دمل بيده اليسرى[2]. وكان عهد أخيه وخلفه[3] زيادة الله الثاني أقصر من عهده، فلم يتجاوز سنة هجرية وسبعة أيام.

كان الأمير الجديد حسن النوايا. فواصل العمل بسياسة سلفه التي شارك في تنفيذها في العهد السابق. ونذكر أنه قاد القمع المسلط على البربر الإباضيين في طرابلس. قال ابن خلدون[4]: «فجرى على سنن سلفه». وتسمح الأحكام التي أجمع على ذكرها كل المؤرخين بالتفكير أنه استحق لقب الأمير المثالي الذي ترك له الحكم. وكان بالفعل صالحًا عادلاً مثقفًا سخيًا، كما روي عنه. حتى أن القاضي سليمان بن عمران قال: « ما ولى لبني الأغلب أعقل من زيادة الله الأصغر »[5]، وذلك ليقابله بعمه زيادة الله الأول.

ومات زيادة الله الثاني، بعد حكم قصير انقضى بدون مشاكل، يوم السبت في 20 ذي القعدة 250/24 ديسمبر 864.

---

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 112.

(2) أورد هذا الإيضاح أبو بكر التجيبي، وأضاف أن أبا إبراهيم مات شهيدًا. وأشار ابن ناجي للحديث، وشكك في هذه الصفة، إلا إذا قتله الوباء. انظر ابن ناجي، المعالم، ج 2، 97.

(3) انفرد ابن خلدون، خلافًا لجميع المصادر الأخرى التي أجمعت على أن زيادة الله الثاني أخ لأبي إبراهيم، بقوله إنه ابن أبي إبراهيم (انظر «العبر»، ج 4، 430). وهذا خطأ بديهي. وقد تحدث ابن خلدون نفسه، قبل سطور، عن زيادة الله الثاني الأمير القادم، بصفته أخًا لإبراهيم، في الترجمة التي خصصها لهذا الأخير (انظر «العبر»، ج 4، 429).

(4) العبر، ج 4، 430.

(5) ابن الأبار، الحلة، ص 269. انظر أيضًا ابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 438/12.

محمد الثاني أبو الغرانيق
(250 ـ 261/864 ـ 875) ـ «تطهير» الزاب :

وخلفه بدون عائق ابن أخيه[1]، محمد بن أحمد بن محمد بن الأغلب، وكان يكنى بأبي عبد الله[2]. لكن التأريخ عرفه باسم أبي الغرانيق.

كان عهده هادئًا زاهرًا، لكن لم يكن خالصًا من كل صعوبة. «وكان في أيامه حروب وفتن»، كما ذكر ابن خلدون[3] الذي لم يقل شيئًا بعد ذلك، ولم يشر إلى أقل عملية. وصمت المؤرخون الآخرون، باستثناء النويري، صمتًا أكبر عن هذا الأمر. فلا نجد في تواريخهم أقل إشارة إلى أية قلاقل مهما كان نوعها. ما القول؟ يبدو لنا أنه يمكن تفسير صمت أغلب المؤرخين ببعد مسرح الأحداث، كالزاب، التي لم تؤثر عمليًا على سير الحياة بإفريقية ذاتها، ولم تجعل النظام في خطر. وقدمرت بدون أن يتفطن إليها على الإطلاق، البلاط الذي سيطر عليه أمير شاب كانت له مشاغل من نوع آخر، كما سنرى ذلك. وما لم يهتم به البلاط، لم يهتم به المؤرخون.

ووجب على محمد الثاني دعم الدفاع عن السواحل بفضل تشييد سلسلة من الأشغال، كالحصون والمحارس[4]، التي أتمت الجهاز المقام من طرف الأمراء السابقين. فهل تم ذلك بسبب عودة الروم إلى الهجوم، وقد أغاروا بإقدام أكبر على السواحل الإفريقية؟ وقد مُني الأغالبة فعلاً بهزائم في صقلية في عهد أبي الغرانيق.

وتحتم على حكومة محمد الثاني بالخصوص القيام بعمليات عادية متكررة، وصفت بأنها «حروب»، وذلك حتى تظهر قوة الأمير ويحافظ على نفوذه خاصة في المناطق النائية. ولا شك أن هذه العمليات كانت جزءًا من الطرق العادية للحكم. ولم تغب واحدة من هذه العمليات عن سجل التأريخ تمامًا، بفضل النويري. فقد قال هذا المؤرخ[5]: «وكان في أيامه (محمد الثاني) حروب منها اضطراب ثغر الزاب عليه».

---

(1) اعتبره ابن خلدون وحده (العبره، ج 4، 430) ابنًا لزيادة الله الثاني الذي قيل إنه ابن لا أخ، لأبي إبراهيم أحمد.

(2) أورد أبو العرب في «الطبقات»، ص 140، الكنية الصحيحة لمحمد الثاني، وكذلك النويري في «النهاية»، ج 2، 80.

(3) العبر، ج 4، 430.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 263؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 430.

(5) النهاية، ج 2، 80 ـ 81.

ولم تدون بوضوح أسباب هذا الهيجان، وهذه الحرارة التي استولت على هذه الولاية الحساسة النائية. لكن يمكن الاطلاع عليها بين السطور. لقد عوقب البربر على ما قاموا به من اضطراب عقابًا شديدًا، وعرضوا فعلاً وعدة مرات دفع كل أنواع الجبايات، للنجاة من «التطهير» الذي خضعوا له. ويمكن أن نستنبط من هذا التوضيح أن عمل الحكومة في هذه الصورة، كما في صورة أحداث ولاية طرابلس سنة 245/859، ناتج عن رفض الأهالي أول الأمر، الوفاء بما عليهم من جباية لبيت المال. ومن المعلوم أن استخلاص الجباية يتطلب في الغالب، مساعدة الجيش المقنعة، في العصر الوسيط، وحتى في فترة قريبة العهد نسبيًا، وهي الفترة التي سبقت الحماية [1881].

فكان الإقناع المسلح الدائم اليقظ ضروريًا، خاصة في وضع الزاب تلك الولاية الصعبة نظرًا إلى هياكلها الطبيعية والاجتماعية. ويحتل جبل الأوراس الولاية وكذلك جبل النمامشة، وقد مهد للمقاومة والثورة دائمًا، في كامل التأريخ القديم والوسيط والحديث المعاصر. وكان محاطًا محروسًا بسلسلة من الحصون، أهمها حصن باغايه[1]، وغالبًا ما حوصر وأخضع، لكنه لم يرضخ في الواقع أبدًا، طيلة العصور القديمة والعصر الوسيط. ولما زار اليعقوبي المغرب، في منتصف القرن الثالث الموافق للقرن التاسع م، كان يقطن بهذا الجبل بربر هوارة[2]. وكانت هوارة تحتل كذلك سلاسل الجبال التي يمتد معها الأوراس إلى الشمال الغربي، أي جبل الحضنة[3]. ولا بد أن هياكلهم الاجتماعية لم تتغير كثيرًا منذ العصور القديمة. وقد بقي تنظيمهم القبلي خالصًا بصورة خاصة، في ناحية لا يستقر بها إلا قليلاً جدًا، فتمكنوا من التحرك بقوة، والإفلات بصورة عملية. وقد كانت روما أو بيزنطة تشتري تارة بأثمان باهظة طيلة العصور القديمة، الأقلّيد، أي شيوخ القبائل أو ملوك البربر، وطورًا تضغط عليهم بشدة وتفرض عليهم سيطرتها فيحاولون التخلص منها باستمرار. فورثت القيروان بيزنطة، واضطرّت إلى مواجهة وضع مماثل، في ناحية خلفت فيها الإباضية مذهب الدّونانيّة[4]، بصفته مذهبًا للمطالب والمعارضة.

---

(1) انظر البكري، المسالك، ص 144، حول هذا الحصن والحصون الأخرى.

(2) اليعقوبي، ترجمة G. WIET، ص 214، وأشار البكري كذلك إلى أن جبل الأوراس كانت تقيم به هوارة، لكن ذكر أيضًا أنه يوجد معهم مكناسة (المسالك، ص 114).

(3) البكري، المسالك، ص 144.

(4) [نسبة إلى دونا وهو أسقف قرطاجة في القرن الرابع الميلادي].

فاستولى الاضطراب على جيش الزاب، وقد هيأه طبعه لتحمل أزمات الغليان. فوجه محمد الثاني أبا خفاجة محمدًا بن إسماعيل[1] لإعادة الوضع إلى نصابه، ولم يذكر أي تاريخ في هذا الشأن. ولا علم لنا بالطريق التي سلكها بالضبط. وذكر النويري[2] بمفرده ما يلي: «فأخرج إليه أبا خفاجة محمد بن إسماعيل في عسكر، ففتح فتوحات في طريقه، وخافه جميع البربر، ولم يقم أحد له، إلى أن وصل إلى تهودة وبسكرة. وأعطاه تلك النواحي أزمّة أمورهم».

على أنه يوجد مسلكان فقط لبلوغ تهودة[3]. وهما الطريق المحيط بالأوراس جنوبًا، والطريق التي تخترق الجبل.

وكانت هذه المدينة تقع فعلاً على الطريق العادية المحيطة بشط الحضنة جنوبًا، وكانت تربط القيروان بوهران عن طريق قسطيلية، أي عبر الجريد الحالي[4]. وكانت هذه الطريق تمر خاصة بنفطة، ثم تتواصل إلى تهودة وبسكرة، اللتين ذكرهما النويري، حيث التعريج على طبنة والوصول إليها كان ممكنًا. فهل سلك أبو خفاجة هذه الطريق؟ هذا أمر مستبعد جدًّا. فالميزة الوحيدة لهذه الطريق الطويلة المحولة، تتمثل في تجنيب جبل الأوراس والنمامشة، وذلك بالإحاطة به من الجنوب. لكن لم تكن تلك رغبة القائد، وقد وجه لإعادة النظام إلى الزاب. ويعني سلوك هذه الطريق تجنب المهمة التي كلف بها، لا القيام بها. وسنرى أن القائد كان يغالي في الإقدام أكثر مما كان يغالي في الاحتياط.

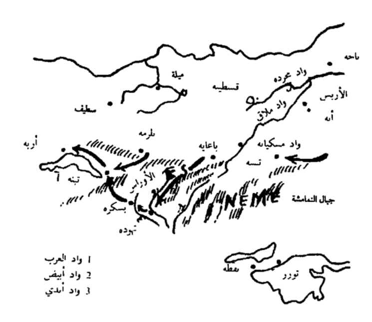
---

(1) لا بد أنه كان ابن إسماعيل بن سفيان بن سالم بن عقال والي تونس الذي قتله الطنبذي. وانظر فيما يخصّه الفصل الثالث، انتفاضة منصور الطنبذي. فهذا القائد هو أحد أفراد الدولة الأغلبية.

(2) النهاية، ج 2، 80.

(3) تسمى اليوم ثودة، وهي قرية فقيرة صغيرة تبعد 5 كلم شمال سيدي عقبة، وهي واحة خلدت ذكرى الفاتح العظيم في القرن السابع، وتبعد 20 كلم عن الجنوب الشرقي من بسكرة، Vescera أو Bescêra قديمًا، التي سميت أيضًا Ad Piscinam بسبب العين المحتوية على البخارة والموجودة في مكان قريب، وقد نشأت عنها الحنايا. وانظر Ch. Tissot (*La Province Romaine d'Afrique,* II, 518, 522-523). وعوضت تهودة Thabuedos القديمة، وهو مركز عسكري كان يحتل موقعًا قتاليًا في منفذ واد الأبيض الذي ينحدر من جبل الأوراس في اتجاه الصحراء (انظر المرجع السابق لـ Ch. Tissot (526-528 ,II). وصف البكري بسكرة في القرن الحادي عشر (المسالك، ص 72 ـ 74)، واعتبرها مدينة عظيمة عامرة بالعرب، كان جمع منهم من قريش، وكان يحميها خندق لا يمكن عبوره بسبب مياه واد الأبيض التي كانت تملأه عند ظهور الخطر، وكانت هذه المدينة معرضة فعلاً لغارات هوارة ومكناسة الإباضية.

(4) انظر البكري في «المسالك»، ص 71 ـ 75، بخصوص هذه الطريق. وكانت توجد 43 مرحلة من القيروان إلى وهران، عبر هذه الطريق التي لم تكن تمر عادة بطبنة.



وسلك سالم بن غلبون لما طلب منه محمد الأول[1] العودة، أقصر طريق من القيروان إلى طبنة وقد كانت هذه الطريق تمر بسبيبة وتبسة وباغاية، وتعرج على مسكيانة شتاء، لأن عبور واد ملاق كان أيسر[2]. فهي لا محالة الطريق الرومانية القديمة المتجهة إلى Tubunac، والتي أقيمت بها حصون Sufes (سبيبة)، و Theveste (تبسة)، و Bagoi (باغاية). ولا بد أنها كانت الطريق التي سلكها أبو خفاجة لما وصل إلى باغاية، ولا شك أنه تعمق في جبل الأوراس لإعادة البربر الثائرين إلى الصواب، وتطهير الجبل. وبعد إنهاء المرحلة الأولى من حملته، نميل إلى التفكير أنه التحق بتهودة عبر وادي واد الأبيض الذي يشكل منفذًا طبيعيًا نحو الصحراء. وقد ذكر البكري[3] فعلاً أن باغاية كانت تفصلها عن بسكرة عبر الأوراس، مسيرة أربعة أيام. وأتاح لنا Ch. Tissot[4] ضبط هذه الطريق

---

(1) انظر ص 272.

(2) انظر البكري، المسالك، ص 49 ـ 50 وص 144 ـ 146، بشأن هذه الطريق. وتمر الطريق إلى حد الآن، وقطار السكة الحديدية بمسكيانة، وهي مدينة تضم أكثر من ثلاثين ألف ساكن، وتعلو واد مسكيانة بـ 836 مترًا، وهو أحدالفروع الرئيسية لواد ملاق الذي غالبًا ما يلتبس اسمه.

(3) المسالك، ص 51 ـ 52.

(4) قال Ch. Tissot في (*La Province Romaine d'Afrique*, II, 527): «كان موقع Thabudeos كمركز عسكري حسن الاختيار، خاصة وأنه وجد بمنفذ واد الأبيض، أحد كبار مجاري المياه المنحدرة من جبل =

بدقة أكبر. ونعلم بدقة أن طريقًا رومانيًا عبدت سنة 145، ووصلت فعلاً باغاية بـ Thabydeos (تهودة)، عبر وادي واد الأبيض، وهي تقع فعلاً على ضفاف هذا الواد، وقد كانت مياهه تأتي من الأوراس وتضيع في الصحراء. ولا بد أن هذه الطريق التي سلكها الجيش الفرنسي أيضًا سنة 1850، قد مكنت أبا خفاجة، بعد إتمام التطهير، من النفاذ إلى تهودة، ثم التقدم نحو بسكرة، على بعد عشرين كيلومترًا إلى الشمال الغربي، ومن هناك الالتحاق بطبنة عاصمة الزاب. وبذا انتهت المرحلة الأولى من الحملة.

فانضم بطبنة إلى أبي خفاجة، «خيل حصن بلزمة» الذي قدم بقيادة حي بن مالك البلوي لدعم صفوف الجند. فانطلقت المرحلة الثانية من الحملة، بعد وصول هذه القوة، فاتضح أنها أقل . جاحًا. واتجه أبو خفاجة إلى أربه[1]، وهي آخر مرحلة تحد الإمارة الأغلبية غربًا. وما زالت 936/324 هذه المدينة التي كانت هدفًا لغارات البربر من هوارة، وقد كانوا يقيمون بجوارها، وغالبًا ما أغاروا عليها، وسبوا نساءها، ونهبوا أموالها[2]. فهل ردت السلطة الفعل لاستمرار هذه الهجمات بالإضافة إلى أسباب أخرى؟ وأوجس البربر خيفة من قدوم الجيوش الأغلبية الجرّارة، «فخاف البربر، وسمعوا له وأطاعوه. وبذلوا له الرهائن والخراج والعشور والصدقات. فلم يقبل منهم»[3].

وقد كان يستهدف من هذه الحملة فعلاً معاقبة البربر. فلم تحتج إلى الخضوع الذي كان يعرف مسبقًا أنه لن يدوم. وكانت ترمي بلا شك إلى إشعار البربر أولاً بوزن الجيوش

= الأوراس، من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي. ويشكل خطًا طبيعيًا للمواصلات، ولو أنه عسير نسبيًا، وذلك بين سهول التل الكبيرة، وناحية الواحات. ولم يتردد الرومان في جعل هذا الخط صالحًا للعبور. ولقد تعرفت قافلة فرنسية سنة 1850، عند عبورها لهذه الأحراج لأول مرة، وذلك عن طريق كتابة منقوشة على الصخر، في حرج تِغَنِمِنْ، أنها كانت تسلك طريقًا خطتها سنة 145، فرقة من لفيف Ferrata السادس».

(1) أورد النويري في «النهاية»، ج 2، 81، أبَّه وأبُّه. تقع هذه المدينة على بُعد بضعة كيلومترات جنوب الأربس. فلا يمكن أن تكون هي بالذات. ولا توجد أية مدينة أخرى بنفس الاسم بجوار طبنة. فوجب التصحيح. ومن رأينا أن ناسخ «النهاية» أغفل حرفًا وأسقط الراء، فكتب أبَّه بدل أرْبه. وقد ذكر اليعقوبي فعلاً، (ترجمة G. Wiet، ص 215) «ومدينة أربه، وهي آخر مدن الزاب مما يلي المغرب، في آخر عمل لبني الأغلب، ولم يتجاوزها المسودّة». ثم صارت أرْبه، دائمًا بسبب أخطاء الناسخين، ولربّما أيضًا أخطاء الناشر، أذْنَه، في «المسالك» للبكري (ص 144). وتسمح الكتابة العربية فعلاً بقراءتها أرْبَه. وحدّد البكري موقع هذه المدينة بين المسيلة وطبنة، على بعد محلتين من هذه القرية الأخيرة. وهذا يطابق تمامًا حركة أبي خفاجة ومسرح العمليات. انظر أيضًا أعلاه، الفصل الثاني، تأسيس الإمارة الأغلبية. وانظر أيضًا ابن حمّاد، تحقيق وترجمة Vonderheyden (*Histoire des rois abaidites*, p. 50, note 2).

(2) انظر البكري، المسالك، ص 144.

(3) النويري، النهاية، ج 2، 81.

الأغلبية، لتحصل بعد ذلك على نتائج أقل زوالاً من الوعود ـ حتى ولو كفلتها الرهائن، إذ أنها وعود تنسى حالما يبتعد الجيش. ولذلك، انطلقت جيوش أبي خفاجة مطمئنة البال، لأنها أحست بنشوة انتصاراتها السابقة، بصورة خطيرة، وقدم لها خيل بلزمة مساعدة ثمينة، وقد كان يعرف الناحية جيدًا ـ كان حصن بلزمة يراقب فعلاً منفذ جبل الحضنة ـ في اتجاه بني كَمْلان وهو قسم من هوارة، وكان كبيرهم آنذاك المهلب بن صَوْلات. ومن الغريب أن هذا الاسم عربي، وهو يذكر بالمهالبة الذين تنازعوا مع الأغالبة حتى قبل وصول ممثلي الحزبين إلى إفريقية. وكان من أبرز ممثلي الأسرتين من تولي طبنة كذلك. فهل أن المهلب هذا من ذرية بني المهلب، ثم صار أُقليدًا بربريًا؟ ولا يكتسي هذا الافتراض أي نوع من الاستحالة. فقد اختار البربر بالمغرب الأوسط فعلاً إمامًا فارسيًا، وذلك لأنه لم يكن ينتسب إلى حزب يمكن أن يساعده، أو يفرضه، أو يحميه، وهذا سبب هام. واختار البربر بالمغرب الأقصى عربيًا إمامًا من ذرية علي. و «تحرز» بنو كملان ـ يجب أن نفهم من هذا :اقول إنهم التحقوا بالملاجىء الأكثر مناعة في الجبال ـ ثم بعثوا برسل إلى أبي خفاجة لمفا ـضته على الأمان، وعرضوا عليه، مقابل ذلك، الخضوع لجميع شروطه. فرفض القائد الأغلبي مرة أخرى عروضهم. إذ كان مقرًا العزم بلا شك على الانتصار في القتال. فجدت المعركة وهزم أثناءها. «وجر الهزيمة عليه حي بن مالك في أهل بلزمة»[1]. كيف كان ذلك؟ لم يذكر شيء في هذا الصدد. فهل تخلى عنه، فغدر به[2]؟ أو أنه ارتكب خطأ قتاليًا، لما ترك الجيش يتقدم ويغامر في الجبل، وهو دليله الطبيعي في ناحية معهودة لديه؟ أم بالأحرى، وبصورة أكثر معقولية، لأنه رفض متابعة أبي خـ ـاجة في مناورته التي اعتبرها مغامرة، لأنه كان على علم فعلاً بمخاطر العملية ومن الفخاخ التي كانت تترقبها؟ من رأينا أن الخلافات بخصوص الطريقة الواجب توخيها، نجمت بين قائد خيل بلزمة الذي علمته التجربة الحذر، وأبي خفاجة المتيقن من نفسه، وبذلك حدث الفشل. وقتل أبو خفاجة في نهاية الأمر مع كثير من قواده وجنده. وتراجع الباقون إلى طبنة. ونجهل بقية الأحداث التي لم يدونها أي

---

(1) النويري، النهاية، ج 2، 81.

(2) أمر إبراهيم الثاني سنة 280/893 ـ 894، أي بعد أكثر من عشرين سنة مرت على حملة أبي خفاجة، بقتل عدد كبير من جند حامية بلزمة غدرًا، ولا يمكن بأي حال، كما فعل VONDERHEYDEN (*Berbérie*, p. 59) أن نستنتج من هذا الحادث أن إبراهيم الثاني أراد بذلك المعاقبة على جرم مر على وقوعه أكثر من عشرين عامًا، فنتخلص ونجزم بالغدر. ولإبراهيم الثاني لا محالة أسباب خاصة سنعمل على توضيحها في الوقت المناسب.

مصدر. ونرى أن رقابة الجبال العامرة بالبربر الذين كانوا يحتلون الزاب، تركت مجددًا القيام بها للحصون التي حرست وحاصرت منذ العصور القديمة المنافذ بنجاح متفاوت، أي بالخصوص، حصون باغاية وبلزمة وطبنة وتهودة، وهي التي كانت تشكل الحزام الواقي للولاية، ولم ترضخ في النهاية إلا لسيوف العلويين. وسيتعرف أهالي الزاب بشدة أكبر، على قوّة الشكيمة الأغلبية، في عهد إبراهيم الثاني الذي خلف محمدًا الثاني.

الاستعمال السيىء للرخاء:

ويبدو أن ال شل النسبي الذي مُنيت به حملة أبي خفاجة لم يكن له أي مفعول على السلم داخل الإمار ة، ولم يكن ليقلق الأمير. فقد كانت إفريقية آنذاك مزدهرة، تعيش نهضة كاملة، وكانت خزائن الأمير عامرة. وبلغ الازدهار الذي شهدته إفريقية في عهد أبي الغرانيق، حدًّا عبرت به شهرته ثغور الإمارة. وبقي يضرب به المثل مدة طويلة بعد انقراض دولة الأغالبة. قال الأندلسي ابن الخطيب في القرن الثامن الموافق للقرن الرابع عشر: «والناس يقولون اليوم عندنا إذا ضربوا المثل بأيام هادنة، ووصفوا دولة العدل والعافية أيام أبي الغرانيق»[1]. وهكذا، اشتهر عهد أبي الغرانيق كشهرة بلد النعيم، فصار رمزًا للوفرة والحياة الرغيدة الناعمة.

ومن المؤكد أن هذا الرخاء كان يرجع إلى حدٍّ كبير على الأقل، إلى الميراث الذي خلفه السلف، والسياسة الخارجية التوسعية، والظروف الجوية أيضًا، ولو أنه لم يصلنا أي خبر في هذا الباب، لأن كتب التأريخ لم تدون طبعًا إلا الكوارث الطبيعية، وسنجد مثالاً على ذلك قريبًا. لكن هذا الرخاء كان ينسب إلى العدل وحسن سيرة الأمير. فنتساءل لذلك هل أن المؤرخين لم يغتروا ولم يخلطوا بين الأسباب والنتائج، ولم يستخدموا قوالب مجمدة تنساب من أقلامهم، كلما لاحظوا أن السلم لم تضطرب، وأن الرخاء لا ينازع فيه منازع.

وبالفعل، فإن كان محمد الثاني عادلاً طيبًا نحو رعاياه، ربما أكثر مما ينبغي، فلا يمكن التصريح خلافًا لذلك، بأنه سلك سياسة حكيمة جدًا، إلا إذا اعتبرنا أنه من الحكمة التفويت في الرصيد الذي جمعه أسلافه، دون التفكير في المستقبل والأخلاف. وقد مدح المؤرخون ـ نظرًا إلى كون أسطورة «السيد» الذي يعطي كل شيء حتى يصير معدمًا، قد

---

(1) الأعمال، ج 2، 439/13.

رسخت في أعماق ما فوق الشعور، ولم تنفك تؤثر في تمثل سلم القيم ـ قلة عنايته بأمواله. ولا بد أن رعاياه قدروا ـ ولربما بحثوا أحيانًا عن الإفراط في ذلك أيضًا، كما جد في الزاب ـ هذه الخصلة التي ترتّبت عليها بلا شك وسائل جبائية أقل قساوة وأقل ضغطًا من الوسائل التي استعملت عامة، فمن المحتمل أن يكون محمد الثاني قد اشتهر لذلك السبب بالعدل والرفق. فقيل إنه «لم تكن له همة في جمع المال»[1].

وخلافًا لذلك، فقد أجاد إنفاق المال في الحماقات. فأعطى بلا حساب، وعمل بأسمى «فضيلة» عربية توجد في سلم القيم التقليدية وتكلف الدولة الإفلاس، خاصة إذا تعلق الأمر بأمير. قال النويري[2]: «وكان غاية في الجود، مسرفًا في العطاء، حسن السيرة في الرعية، رفيقًا بهم». ولا بد أنه لم يكن من العسير بناء الشهرة الواسعة بفضل صرف الدنانير بسخاء، خاصة وأن الشهرة نسج خيوطها الشعراء والخاصة، كما هو معلوم. ومكن الرخاء والذهب المكدس في خزائن الدولة والمجلوب إلى حدٍّ كبير من صقلية، أبا الغرانيق من أن يكون محل تملق وأن يحكم بدون عائق. لكنه ترك بيت المال خاويًا عند موته[3].

والواقع أن الأمير الشاب انقاد بالخصوص في ميدان الحكم، للذة العيش. وقد أجمعت كل المصادر على القول بأنه كان لا يبالي بالأمور إلى أقصى حد. فكان يجد متعته الوحيدة في صيد الغرانيق التي تلقب باسمها كما ورد علينا الخبر. وقد أنفق صديق الغرانيق أموالاً طائلة لتعاطي صيد الطيور المحببة لديه. فأمر لهذا الغرض بتشييد سرادق فخم بالسَّاحْلِين[4] بدون شك، بين غديرين قرب سوسة، وروي أنه رصد لذلك ما لا يقل

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 114؛ والنويري، النهاية، ج 2، 81.

(2) النهاية، ج 2، 81.

(3) ابن عذاري، البيان، ج 1، 114.

(4) جاء في النهاية للنويري (ج 2، 80) «السَّاحِلَيْن»، وهو الوحيد الذي دوّن اسم هذا المكان غير المعروف لدينا. وخلافًا لذلك يوجد بين المنستير، على بعد عشرة كلم من سوسة، قرية ما زالت تسمّى السَّاحْلِين. ومن رأينا أن «السَّاحِلَيْن» يشير إلى «السَّاحْلِين»، خاصة وأن رسم الكلمة يحمل على التصحيف، فيقود إلى التصحيح.

وهذا التصحيح ـ وبالتالي تعريفنا للموقع ـ يفرض نفسه خاصة وأن «السَّاحْلِين» تجمع كل الشروط لبناء سرادق للأمير، خصص لصيد الغرانيق التي هي أولاً كثيرة في الناحية، وما زالت تصطاد بها إلى يومنا. وبالفعل، تستطيب الغرانيق الإقامة بالغدران. وتقع السَّاحِلين بالفعل بين غديرين مالحين، يحميهما رأس المنستير، وهي تقع فضلاً عن ذلك، قرب الساحل، وهذا ظرف ملائم آخر. وتهاجرالغرانيق شتاء من أوروبا إلى إفريقيا، وتقيم بالقرية بصورة طبيعية. والأمر الثاني، هو أن السَّاحْلِين تقع قرب مدينتين كبيرتين ـ إحداهما سوسة التي يبدو أن الأمير غالبًا ما أقام بها أفراحه (انظر الصفحات الموالية) ـ ولا يبعد كثيرًا عن عاصمة =

عن ثلاثين ألف مثقال ذهبًا[1]. وكان الأمير متعطشًا فعلاً إلى الملذات. وقد ذكر النويري مثالاً يشهد تمامًا على ما كانت عليه حياته، قال[2]: «غير أنّ اللهو والطرب، والاشتغال بالصيد والملذات والشراب، غلب عليه حتى أنه مرة سكر، وهو بمدينة سوسة، وقد ركب في البحر حتى صار إلى جزيرة قوصرة. فلما ذهب عنه السكر انصرف وهو خائف. وما زال عليه الانهماك طول عمره، ولم تكن له همة في جمع المال».

لكن هذا الأمير لم يكن قاسيًا، بل من المؤكد أنه كان طيب القلب. ولا شك أنه وقع الاعتناء بتربيته طالما عاش أبوه الذي كان يعيش عيشة مثالية. واعترفت المصادر فعلاً بأنه كان عاقلاً أديبًا(2). وذنبه الوحيد أو مصابه، أنه ارتقى إلى الحكم في الثالثة عشرة والنصف من عمره[3]، أي في سن كان يميل فيها إلى اللعب، أو أنه كان يحتاج إلى الرعاية ونفوذ الأهل لعبور فترة المراهقة والبلوغ الخطيرة. فلم تتح له هذه الفرصة، ولما كان في حاجة إلى الأب، وجد الخاصة حوله. ولم يوجد أي مجلس للوصاية عليه. وحين بلغ سنّ الرشد، وجد الأمير وضعًا هادئًا زاهرًا، ووجد أيضًا ثروات طائلة تحت طلبه ومفاتن لا تحصى ولا تُعَدّ فغلب على أمره. وقضى على صحته، فمات في سن الرابعة والعشرين، بعد أن ذاق سكرات الموت مدة طويلة، فسُمِّي «الميت» ـ لأن خبر وفاته شاع مسبقًا عدة مرات ـ يوم الأربعاء في 6 جمادى الأولى 261/16 فبراير 875، بعد حكمٍ دام عشرة أعوام وخمسة شهور وستة عشر يومًا[4].

الإشارات الأولى لتحول الرأي ونهاية عصر النضج:

ما القول في النهاية بشأن شخصه وحكمه؟

كان محمد الثاني أبو الغرانيق في الجملة ابن الدولة المدلل. وكان مثال الشاب الوديع المنتسب إلى أسرة عريقة. وقد أساء التصرف في أمواله. فبذر في الحماقات

= الأغالبة. ولم يكن اختيار الأمير صديق الغرانيق ليقع على موقع أحسن من ذلك.

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 114؛ وتحدث النويري (النهاية، ج 2، 80) عن 000 30 دينار.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 263.

(3) استنتج هذا الرقم بناء على أن محمدًا الثاني مات فعلاً في سن 24 عامًا، بعد حكم دام 10 سنوات و 5 شهور و 16 يومًا. انظر النويري، النهاية، ج 2، 80.

(4) انظر ابن عذاري، البيان، ج 1، 116؛ والنويري، النهاية، ج 2، 81؛ وابن الأثير، الكامل، ج 6، 5. كان ابن خلدون (العبر، ج 4، 430) أقل إيضاحًا. فقد ذكر فقط أن محمدًا الثاني مات في أواسط سنة 261: بعد أحد عشر عامًا من الحكم.

الميراث الذي جمعه الأجداد بمشقة، نظرًا إلى ولعه بالملذات التي يميل إليها كل من كان في سنه.

وكان حكمه يتميز بالتفتح. فكان يؤيد تمامًا الصورة الدورية ذات الثلاث مراحل، التي رسمها ابن خلدون عند التأريخ للدول الإسلامية. فإذا تمكن الشاب الصغير أبو الغرانيق من تولي الحكم، أو بالأحرى من التمتع بدون هرج ولا هموم بملذات الحكم، فذلك يبين إلى أي حد كان هيكل الدولة التي شيدها أسلافه متينًا. فتمكنت الدولة من التغلب على المصاعب المتولدة عن مزاج الجند الحاقد والضغائن القبلية، ووصلت إلى أن رضي بها وجهاء العرب، ونجحت كذلك في الحصول على ثقة رعاياها وعطفهم. وجملة القول، كان يبدو منذئذٍ أنها اطمأنت على مصيرها وتركزت جيـدًا.

لكن رؤوس الأموال، مهما كانت وفيرة مضمونة، سواء كانت من القوة أو من الذهب أو من العطف، فهي لا تقاوم التبذير. وإن لم تَنْمُ، فهي تقلّ حتمًا. وقد بلغ أبو إبراهيم أحمد الذروة بفضل سياسة التقرب من الأهالي، فوجد رغم صغر سنه، في حدسه وخصاله الفكرية والعاطفية الممتازة، الفضائل القادرة على حمل رعاياه على احترامه. وعاش ابنه على هذا الرصيد فاستفاد بلا شك من هذا التحويل العاطفي الحقيقي، إذ تحولت إليه المحبة كلها التي كانت الأمة تكنها لأبيه. ولربما كان معذورًا لحين نظرًا إلى شبابه، بل قُلْ طفولته. لكن حياته العابثة المتواصلة لا شك أنها أضجرت بطول المدة، رغم الرخاء الذي كان يسود النظام، لا فقط الفقهاء الأتقياء الذين كانوا ينادون سريعًا بالويل والثبور كلما وقع المساس بالأخلاق، لكن أيضًا جميع الناس المجدين الذين كانت تضمّهـــم الإمارة. فبدأ الرأي العام يتحول عن الأمير وبالتالي الدولة. ونجد بالخصوص هذا التحول الذي عادةً ما صمتت كتب التواريخ عنه، إذ أنها كانت مخصصة للنتائج الخطيرة المنفصلة عن أسبابها، إشارة في ترجمة التقي محمد بن إبراهيم بن عبدوس (المتوفي سنة 260/873 ـ 874). فقد روى أبو العرب أن هذا الفقيه كان زاهدًا وكان زهده يعادل زهد أعظم التابعين، «وكان مجابًا الدعوة»[1]. ودعا على أبي الغرانيق، فأمكن بذلك معرفة حقيقة ما وهبه الله، بفضل هذا الدعاء. ولم يكن أبو العرب أكثر إفصاحًا، ولم يقل شيئًا عن المصيبة التي نزلت بالأمير، ولربما كان المرض الذي أصابه

(1) أبو العرب، الطبقات، ص 133. وروى ابن عذاري (البيان، ج 1، 116) أيضًا أن محمدًا بن إبراهيم بن عبدوس عرف بأن دعاءه مستجاب، لكن دون أن يذكر دعاءه على محمد الثاني.

ومدد في فترة اقترابه من الموت. لكن هذا الأمر لا يهمنا قط. والمهم أن الأمر بلغ حد التضرع إلى الله من الأمير، وهذه علامة ثابتة على أنه فقد مودة شعبه وتأييده. ونطق صوت الأمة بلسان محمد بن إبراهيم بن عبدوس الذي كان يمثل الضمير القيرواني، وهو صوت الله، كما علمنا ذلك المثل اللاتيني.

وبهذا، انتهت أخيرًا المرحلة الثانية للدولة الأغلبية، إذا ما جارينا ابن خلدون في الصورة التي رسمها، بنزول قضاء من الأمة، ومن الله. ونزلت المصائب بهذه الدولة. فقد فقدت أحسن أمرائها وهم شبان صغار، خاصة أولائك الذين كانت حياتهم قدوة في التقشف والاعتدال[1]. فترتب على ذلك إفراط في تخفيض سن الوراثة على العرش، كانت عواقبه وخيمة.

ونزل الستار أخيرًا على نهاية حكم ظهرت أثناءه المجاعة والوباء الذي اجتاح إفريقية والغرب الإسلامي بأكمله[2]، سنة 260/873 ـ 874، فكان ذلك طالع سوء. وبعد الإشارات الأولى لنهاية فترة الود مع الأهالي، فهل أن الرخاء الذي أسيء استخدامه كثيرًا، قد تجاوزته الأحداث، وهل سيبدأ العصر الثالث الذي حدده ابن خلدون في حياة الأمم، أي العصر الذي يسوق الدول العاجزة عن الاستيقاظ والتجدد، إلى نهايتها المحتومة؟.

---

(1) يرى Vonderheyden (*Berbérie*, pp. 224 - 225)، أن الدولة الأغلبية صارت هزيلة، مثل دولة الميروفنجيان والكارولنجيين نظرًا إلى حياة الملذات والبذخ غير المعتادين. والتأويل الذي فسر بموجبه موت الأمراء المبكّر، أمر مشكوك فيه كثيرًا. فلم يكن أولاً الأغالبة بدوًا قدموا من الصحراء، فبهرهم بذخ مجهول لديهم، ولا كانوا من البرابرة أو سكان الجبال الذين عوضوا فجأة أكواخهم بقصور. وفضلاً عن ذلك، فقد عُمِّر من كان حولهم وقاسمهم حياة مماثلة بصورة محسوسة. وبالخصوص، كلّما سمحت لنا علامة بتشخيص تقريبي للأدواء التي أفنت الأمراء، إلاّ ووجدنا أنها أمراض معدية، كما وقع لإبراهيم الأول مثلاً، وأبي إبراهيم أحمد، وإبراهيم الثاني. والملاحظ أيضًا ومن جهة أخرى، أن الذين ماتوا شبّانًا بصورة خاصة، مثل أبي إبراهيم أحمد وأخيه زيادة الله الثاني ـ باستثناء محمد الثاني الذي ربما لم تكن وفاته بدون علاقة بالوباء الذي جد سنة 260/ 873 ـ 874 ـ كانوا فعلاً من الذين لم يُسرِفوا في الحياة، بل قضوا حياة اتّصفت بالاعتدال.

(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 116؛ وابن الأثير، الكامل، ج 5، 373.

الفصل الخامس

عصر إبراهيم الثاني

العظمة والجنون. الذروة والأفول:

اعتنى أسلاف زيادة الله الأول بإقامة علاقات منسجمة وديعة بين الدولة ورعاياها. وفي الوقت الذي بدت فيه هذه السياسة تدنو من الهدف، جاء حكم أبي الغرانيق، كما رأينا، فأساء لكل شيء. لكن الوضع لم يصر ميؤوسًا منه تمامًا. فقد جمع أبو إبراهيم أحمد رصيدًا متينًا من المودة. وتحولت المحبة التي كنها له رعاياه إلى أبنائه، عن طريق ظاهرة الانتقال الطبيعي اللاشعوري. فاحتمل أبو الغرانيق الأحمق، وعذره لصغر سنه، ثم وقع التضرع آخر الأمر إلى السماء، لتستجيب للدعاء وتعجل بموته، عند اليأس منه.

وهكذا، بدأ العصر الثالث للدولة بحكم الابن الثاني لأبي إبراهيم الذي بقيت ذكراه حية خالصة في قلوب أهل القيروان بعد انقراض الدولة الأغلبية بكثير. فهل ستظهر خصال الأب عند الابن الثاني هذا؟ وهل ستصلح الأخطاء المرتكبة؟ وهل سيبدأ شهر عسل جديد؟ كان ذلك الظن قد تأكد في البداية، فكانت الذروة.

بدأ الحكم بالفأل السعيد:

ولد الأمير إبراهيم بن أحمد بن محمد بن الأغلب بن إبراهيم بن الأغلب يوم عيد الأضحى، سنة 235[1] / 27 يونيو 850. وكان أكبر إخوته، كما أثبت ذلك

---

(1) حسب النويري في «النهاية»، ج 2، 89. وذكر نفس المصدر أن إبراهيم الثاني توفي يوم السبت في 17 ذي القعدة 289، وسنه 53 عامًا و 11 شهرًا وبضعة أيام. وذكر ابن عذاري (البيان، ج 1، 132) أنه ولد سنة 237، وتوفي في نفس التاريخ الذي ذكره النويري، أي وسنه 52 عامًا. وقد فضلنا رواية النويري الذي أوضح بدقة أكبر، من شأنها أن تكون أصح تبعًا لذلك، سن إبراهيم الثاني عند موته. ولنشر من جهة أخرى إلى =

الحساب[1]. وأكدته كنية والده. وناهزت سنه الثالثة عشرة[2]، لما ولد إبراهيم. فتكنى أحمد بن محمد بن الأغلب، عند ذلك وحسب العرف الجاري به العمل، بكنية أبي إبراهيم، اسم ولده الأول.

وأقصي إبراهيم عن الحكم، وهو الابن الأكبر، لأسباب مجهولة، لفائدة أخيه الأصغر محمد الذي اشتهر بأبي الغرانيق. فهل كان هذا الاختيار مطابقًا لإرادة الأب؟ ليس هذا بالأمر الثابت تمامًا. فقد خلف زيادة الله الثاني فعلاً أخاه أبا إبراهيم أحمدَ مباشرة، لأن أبناء إبراهيم كانوا صغار السنّ عند موته. ولم يبق زيادة الله الثاني سوى سنة في الحكم، ولا شك أنه توفي دون أن يخلف ولدًا تسمح له سنه بتولي الحكم بعده[3]. ومن المحتمل أن يكون زيادة الله الثاني قد حرم إبراهيم من الإمارة لفائدة ابنه الأصغر. وقد جرت العادة فعلاً أن يولي الأمراء المباشرون أخلافهم وهم على قيد الحياة. ولذا، لم تتسم العلاقات بين الأخوين بمودة كبيرة، ولا بد أنها لم تعمل دسائس ابن عمهم القاضي ابن طالب الذي أساء لإبراهيم لدى الأمير، كما روى ابن الحارث[4] (المتوفى سنة 371/981 ـ 982)، على انفراج هذه العلاقات.

ومن جهة أخرى، كان الأميران يتعارضان في كل شيء. وقد رأينا أن أبا الغرانيق الشاب أذعن للمغريات التي لا تحصى في قصرٍ غني بجميع مفاتن الشرق. وخلافًا لذلك، اشتهر إبراهيم بجده. وأجمع المؤرخون على وصفه بالأمير الشاب الفاضل العادل النزيه في بدايته. وقد كان واليًا على القيروان في عهد أبي الغرانيق، وبرز بإدارته الحكيمة، فحصل على ود جميع أهالي القيروان المعروفين بتشددهم في الرضى

= روايتين وردتا في «البيان»، ج 1، 132، وحددنا تاريخ ولادة إبراهيم الثاني بسنة 230. انظر الملحوظة الموالية أيضًا.

(1) توفي محمد الثاني أبو الغرانيق بالفعل في 6 جمادى الأولى 261/16 ـ 2 ـ 875 وسنه 24 عامًا (انظر ص 258) وهذا يعود بتاريخ وفاته إلى سنة 237.

(2) نستنتج سن أبي إبراهيم أحمد من تاريخ ولادة إبراهيم. فقد ارتقى أبو إبراهيم إلى الحكم في سن العشرين، يوم 2 محرم 242، مما يمكننا من ضبط تاريخ ولادته في سنة 222. ونحصل عمليًا على نفس النتيجة اعتبارًا لعمره الذي هو 28 عامًا، وتاريخ وفاته في 13 ذي القعدة 249. وبما أن إبراهيم ولد سنة 235، فمن الواضح أن عمر أبيه ناهز 13 عامًا في هذا التاريخ.

(3) ترك ابنًا على الأقل، هو محمد الذي قتله إبراهيم الثاني في طرابلس سنة 283، ولا نعلم شيئًا عن عمره. وسيأتي الحديث عنه فيما بعد.

(4) ذكره عياض في «المدارك»، ترجمة ابن طالب، رقم 52. وأقحم هذا المقال حسين مؤنس في طبعته للرياض للمالكي، ج 1، 377. انظر أيضًا «الطبقات»، أبو العرب، ص 140.

بالأوضاع القائمة. وعلى هذا الأساس من رصيد الود، اعتلى كرسي الحكم[1]، إذ تراءى لأهل القيروان في صورة والده الفاضل المأسوف عليه.

لقد عيّن أبو الغرانيق فعلاً ابنه أبا عقال الأغلب وليًا للعهد، أثناء حفل أقيم بجامع القيروان. وولى بنفس الحفل أخاه إبراهيم، كما روى ابن الأثير وابن خلدون، وصيًا محتملاً[2]، «وأمره أن يتولى الأمر إلى أن يكبر ولده»، و «يكون نائبًا عنه إلى أن يكبر»[3]، أي حتى بلوغ سنّ الرشد بصورة عملية، طبقًا لما نص عليه الفقه. وكان أبو الغرانيق متحيرًا، فأمر أخاه بتأدية اليمين خمسين مرة، بين يدي قاضي قضاة القيروان والفقهاء وأمراء الأسرة المالكة، وكبار وجوه البلاط، وقال أخوه لهم: «واستحلفني خمسين يمينًا ألا أنازع ولده ولا أدخل قصره»[4]. فلم هذه الاحتياطات الاستثنائية المتخذة تجاه إبراهيم فقط؟ من المؤكد أن ذلك تم لأن ولي العهد المعين ما زال صغيرًا جدًا. ومن الثابت أيضًا أن الوصي إبراهيم تمكن من منافسته بصورة خطيرة، لأنه ربما ظهر بمظهر الوريث الطبيعي الشرعي في ذلك الظرف، وأنه كان يخشى أن يستظهر بأحقيته بالحكم في الوقت المناسب.

لكنه لم يكن في حاجة إلى هذا الأمر لتبرير تخوفات أبي الغرانيق. فحالما توفي هذا الأخير، رفض أهل القيروان بالفعل الموافقة على قراره، لأنهم ضجوا من إناطة مصيرهم بالأطفال. فثاروا، ولم يتردد ابن خلدون في الإشارة إلى ما يلي: «عدا عليه أهل القيروان وحملوه على الولاية عليهم»[5]، و «حملوا» إبراهيم على نقض يمينه، وأوعزوا إليه «حيلة» يبيح له الفقه بموجبها نقض العهد الذي قطعه على نفسه رسميًا. فقيل له: لن تنازع أبا عقال الأغلب الحكم، سنقوم بذلك، ولن تدخل قصره، بل اقتصر على الإمارة في بيتك. ثم أضافوا قائلين: لم نبايعه على أمر، ونبايعك أنت. ولا شك أن الأهالي لم يتصوروا هذه الحيل الفقهية، بل إن ذلك من عمل الفقهاء الذين لعبوا دورًا حاسمًا بلا شك، وقد عقد إبراهيم الثاني معهم علاقات وثيقة حتى آخر حياته، ولم تقدر

---

(1) انظر، في خصوص تولي إبراهيم الثاني الإمارة، «الكامل» لابن الأثير، ج 6، 5؛ و «الحلة» لابن الأبار، ص 260؛ و «البيان» لابن عذاري، ج 1، 116؛ و «النهاية»، للنويري، ج 2، 82؛ و «العبر» لابن خلدون، ج 4، 434؛ و «الأعمال» لابن الخطيب، ج 2، 439/13.

(2) الكامل، ج 6، 5.

(3) العبر، ج 4، 434.

(4) ابن عذاري، البيان، ج 1، 116.

(5) العبر، ج 4، 434.

قساوته المعروفة على تحطيمها تمامًا.

وهكذا، أذعن إبراهيم لرغبات أهل القيروان، بعدما أبدى طبعًا بعض المقاومة، كما كان متوقعًا، وخرج على رأس «أكثر أهل القيروان»، إلى القصر القديم، وبويع بالإمارة دون صعوبة تذكر[1]. ولم يجد أبو عقال الشاب من يدافع عن قضيته، أو من يستغلها على الأقل باسم الشرعية، لأغراض شخصية، وهذا يدل على مدى فرض اختيار إبراهيم على الجميع وقد بدا أنه لا يقبل الجدال مطلقًا.

ارتقى إبراهيم إلى الحكم، وبيده كل العناصر التي أمكن لأمير أغلبي جمعها أبدًا. فوقف إلى جانبه الأهالي، وبارك له الفقهاء، ورضي به البلاط والوجهاء. وكانت الإمارة هادئة من جهة أخرى، وقد اجتث منها بمشقة داء الفتن. واشتهر عن الأمير الذي تولى الحكم في ظروف طيبة جدًا، أنه عادل صالح، ولا تعوزه التجربة. فبدأ عهده بهيجًا.

العدل والإدارة الحكيمة ــ الإصلاح النقدي:

وهكذا خلف إبراهيم الثاني محمدًا الثاني أبا الغرانيق، في 6 جمادى الأولى 261/16 فبراير 875. وقد كان ابن الأثير مؤيدًا لإبراهيم الثاني بصورة خاصة، فقال: «وكان عادلاً، حازمًا في أموره، أمّن البلاد، وقتل أهل البغي والفساد»[2]. وأكّد النويري أنه «كان أنصف الملوك للرعية، لا يرد عنه متكلم بحق»[3]. ويمكن ذكر عدة أقوال في مدح الأمير. ولا شك أن الإمارة عرفت في عهده الأمن في الطرقات، مما ساعد على المتاجرة لخير الجميع، وأنه حكم البلاد بحزم، فتمتعت بالسلم والرخاء، في البداية على الأقل.

واشتهر إبراهيم الثاني بعدله الذي كان لا يرحم غالبًا ـ حتى أنه كان قاسيًا، إذ تجاوز العقاب الذنب أحياناً ـ ولم يستثن حتى الكبار من قصاصه. وقد بدا اهتمامه الدائم بالعدل في العناية القصوى التي أبداها في اختيار القضاة.

وعرف حتى كيف يكبت أحقاده الشخصية ليمنح رعاياه، لا أحسن القضاة فقط، بل أيضًا القاضي الذي منحوه ثقتهم ورضاهم. ولم يكن إبراهيم الثاني يحب ابن عمه ابن

---

(1) تحدث ابن عذاري والنويري فقط عن مقاومة حرس القصر القديم. لكنهما لم يشيرا إلى الموتى. إذ لا يمكن للقصر القديم أن ينهار، وقد تصدى لهجمات الطنبذي، كقصر من الورق، أمام هجوم وجهاء القيروان وأهلها.

(2) الكامل، ج 6، 5.

(3) النهاية، ج 2، 89.

طالب، ولم يكن ذلك بلا سبب[1]. ولما وجده على رأس القضاء أقرّه في منصبه رغم ذلك. ثم استبدله بسليمان بن عمران، واستدعاه بعد ذلك من جديد، رغم كرهه له، وذلك إرضاء لفقهاء القيروان[2]. ثم ولى ابن عبدون خلفًا له[3]، بعد سنة 888/275، ولم يكن المالكية يرغبون فيه قط، نظرًا إلى معتقداته، لكن الحنفية اعتبروه من أحسن الممثلين لهم. ثم ولّى القضاء ـ في فترة أجمعت كتب التأريخ بالمغرب على وصف الأمير في أقسى صورة وأظلمها ـ عيسى بن مسكين، وهو شخص لا ينازع في كونه أعدل وأنزه قضاة عصره. وقد أبدى الأمير خلال ثمانية وعشرين عامًا من الحكم، طيلة الفترة السعيدة كما طيلة الفترة الأكثر ظلامًا، انشغالاً دائمًا بأن يضمن لأمته عدلاً نزيهًا لا يقدح فيه، وسنرى من بعد أنه لم يخول إلا لنفسه الحق الاستثنائي في أن يكون جائرًا عند الاقتضاء.

ولم يكن هذا الاهتمام بإشاعة العدل مجرد مظهر. فلم يحاول الأمير فعلاً إعادة سير العدل أو المطالبة بأن يكون القضاة طيعين له. فقدم لابن طالب جميع الضمانات المطلوبة[4]. وأكثر من ذلك، فقد سهر بنفسه على أن لا يتهرب هذا القاضي من القيام بمهمته بنفسه، وأن يقضي فعلاً بكامل الحرية، طبق مذهبه وضميره. ولم يقبل عيسى بن مسكين القضاء فعلاً إلا مجبورًا. وقد قيل[5] إنه كان محبًا للصمت قليل الكلام، وساعده على الكتابة ابن البنّاء الذي كان قاضيًا على قسطيلية قبل ذلك، وكلف هذا الكاتب بالاستنطاق في القضايا والقضاء فيها بحضوره. وقد تخوف إبراهيم الثاني لما علم بأن عيسى بن مسكين تمادى في صمته، فقال: «ما أرى إلا أنه لم يقبل القضاء»[6]. ثم طلب من ابن البنّاء القضاء طبق مذهب مخالف لمذهب عيسى، لاختبار صدقه، فرد عيسى بن مسكين الفعل حالاً وصحح الحكم. ولما أخبر إبراهيم الثاني بذلك، حمد الله، وشكر السماء على أن يكون في خدمته رجل ورع نزيه مثل عيسى بن مسكين، ذلك الرجل الذي رفض المهام واستمر على العيش برغيفٍ كان يقوم على طبخه بنفسه، وقد رفض تقاضي

(1) انظر أعلاه ص 306 الملحوظة رقم 4.

(2) انظر ترجمة ابن طالب في «المدارك» لعياض رقم 52، وأورد حسين مؤنس فقرات من «المدارك» تخص قضاء ابن طالب، في طبعته للرياض، للمالكي، ج 1، 377 ـ 379.

(3) انظر «الطبقات»، أبو العرب، ص 187 ـ 189، وانظر أيضًا الفهرس الذي يحيل على فقرات أخرى.

(4) المالكي، الرياض، ج 1، 378.

(5) انظر ترجمة عيسى بن مسكين، عياض، المدارك، رقم 53؛ وأبو العرب، الطبقات، ص 142 ـ 143، و 238.

(6) انظر عياض، المدارك، ترجمة عيسى بن مسكين، رقم 53.

ولو درهمًا من رزقه، رغم أنه تولى خطة من أهم خطط الدولة. وقام عيسى بن مسكين بمهام القضاء من سنة 280 إلى سنة 289/893 ـ 902، أي طيلة الفترة التي تم الاتفاق على اعتبارها أحلك فترات حكم إبراهيم الثاني وأكثرها جورًا. والخلاصة أن عناية الأمير بالعدل لم تفارقه أبدًا، حتى ولو أن جوره حمل على الشك في عقله.

كان إبراهيم منشغلاً بالعدل حتى أنه لم يتردد في تقديم القضاة المكلفين بإحقاق الحق، إلى المحاكمة عند الضرورة، ومن المؤكد أن القضية المعلقة بابن طالب، كانت خاصة ذات صبغة سياسية، وسيأتي الحديث عنها فيما بع . ولم يكن الأمر كذلك أبدًا، فيما نعلم، وباستثناء هذه الصورة. كان الأمير يست ع كثيرًا إلى شكايات الأهالي، ويشهد هذان المثالان على هذا الموقف. ولّى إبراهيم الثاني حسن بن البنّاء[1] قاضيًا على قسطيلية قبل أن يصير كاتبًا لعيسى بن مسكين. وقدمت عدة شكايات ضده، فعزل وأحيل على محكمة رأسها ابن عبدون الذي كان آنذاك قاضي القضاة بالقيروان، وحضرها الأمير نفسه. فأمكن لابن البنّاء الدفاع عن نفسه دفاعًا بارعًا، فبرّأ ساحته، وترك سبيله، ولم تكن مقاضاته بلا شك غريبة عن ارتقائه اللاحق، وقد قضي له فيها. وخلافًا لذلك، لم يكن الأمر كذلك بالنسبة لقاضٍ آخر كان تلميذًا لسحنون ويدعى موسى بن عبد الرحمان، وقد عرف بأبي الأسود القطّان. ولاه إبراهيم الثاني على طرابلس في قضاء عيسى بن مسكين، أي بين 280 و 289، فاغتنمها فرصة للإكثار من الظلم والشر[2]، كما قال أبو العرب. وأجمع أهل طرابلس على شكايته للأمير الذي لم يتردد في إيقافه وحبسه[3].

كان إبراهيم الثاني يصغي دائمًا بانتباه إلى صوت الأمة، فحرص بصفته أميرًا مثاليًا طبق الأخلاق الإسلامية، على سماع مظالم رعاياه بنفسه. وكان القاضي الأول للإمارة طبق الفقه الإسلامي، فكان يقضي بنفسه. وروى النويري أنه كان يعقد مجلسًا رسميًا للقضاء مرة كل أسبوع، أو مرتين حسب ابن الأثير، بالجامع الأعظم في القيروان[4].

---

(1) انظر الطبقات، أبو العرب، ص 161 ـ 162؛ والمدارك لعياض، ترجمة رقم 128.

(2) أبو العرب، الطبقات، ص 159.

(3) عياض، المدارك، رقم الترجمة 128. لم يقدم عياض إلا بعسر على رواية مثل هذه التهم ضد فقيه مالكي، كان فضلاً عن ذلك تلميذًا لسحنون، في كتابه «المدارك»، المخصص لإطراء المذهب المالكي، فحاول التخفيف منها، بأن أورد أيضًا رواية أخرى للأحداث، فأوعز صرامة إبراهيم الثاني إلى رفض القاضي بالخصوص إعطاءه أموال اليتامى. ولم يذكر في «الطبقات» لأبي العرب، شيئًا، وهو أقدم مصدر، وقد اتهم به أبو الأسود، بدون تردد، بأنه كان قاضيًا سيء القضاء جدًا.

(4) ذكر ابن الأثير في «الكامل»، ج 6، 5، أن إبراهيم الثاني كان يعقد مجلسين للقضاء كل أسبوع، يومي الاثنين =

وكان المؤرخون شديدي الاهتمام عامة بتقسيم حكم إبراهيم الثاني إلى فترتين، إحداهما ناصعة البياض والأخرى مسودة حالكة السواد، ولم يذكروا لنا أن الأمير تخلى عن هذه العادة في القسم الثاني من حياته. فهل يجب أن نستخلص من هذا الصمت المدعم ببعض العلامات الأخرى، أن إبراهيم الثاني لم يهمل مهمة القضاء الأكبر لأمته طيلة حكمه بأكمله؟ ألم يعمل فعلاً بكل حرصٍ وعناية على اختيار قضاته حتى آخر أيام حياته؟ وكان ينبغي أن ينال دور القاضي الأكبر الذي يمنحه الإسلام للقائد الأعلى للأمة، إعجاب الأمير، خاصةً وأن مزاجه المحب للحكم المطلق، كان ينحو به بشدة هذا المنحى بلا شك.

كان طبعه ينحو به بصورة أقوى في هذا المنحى، لأن مجالس العدل هذه، إذا ما جارينا مصادرنا، كانت تبعث الرعب والرهبة في قلوب أسياد القوم، وهو أمر لم يكن ليكدر صاحب القيروان المطلق. وروي أنهم كانوا يحاولون بجميع الوسائل أن لا يقفوا أمام هذا المجلس في وضع المتهم. ويؤمر سراة القوم، بمن فيهم الأمراء، بالبحث عن كل شخص ينوي التظلم منهم، في أطراف المدينة، قبل يوم من انعقاد هذه المجالس القضائية الرسمية، فكانوا يحاولون فصل النزاع قبل أن يصل إلى مسامع الأمير الذي كان يتشدد بالأخص مع خاصته وأهل بلاطه. روى النويري مثالاً يصور هذه الشدة بصورة خاصة. فقد استقبل إبراهيم الثاني يومًا في مقصورة جامع رقادة. متظلمَيْن من القيروان، جاءا يتظلمان على «السيدة» والدة الأمير ذاتها. وكان هذان المتظلمان شريكين لها في المتاجرة بالجمال والدواب الأخرى، وطالباها بستمائة دينار. فاعترفت «السيدة» بالدين، لكنها لاحظت أنها كانت تنتظر تصفية الحساب معهما. فأمرها ابنها قائلاً: «والله لئن لم توجهي بالمال، وإلا أوقفتك الساعة معهما بين يدي عيسى بن مسكين»[1]. وهذا العنصر الأخير يتيح تحديد تاريخ هذه الأحداث بين سنة 280 وسنة 289، أي خلال الفترة التي وصف فيها المؤرخون إبراهيم الثاني في صورة وحش فاقد الشعور الإنساني. فعجلت «السيدة» بتنفيذ الأمر، ونصح الأمير المتظلمين بتصفية حساباتهما معها في أقرب الآجال. وهكذا، قضى الأمير بنفسه في هذا النزاع سريعًا.

ولم يجتهد إبراهيم الثاني فقط في تقديم قضاء فوري لرعاياه، يتساوى فيه الجميع.

= والخميس. ولم يتحدث النويري في «النهاية»، ج 2، 89، إلا عن مجلس أسبوعي للقضاء، بعد صلاة الجمعة. انظر ابن خلدون، العبر، ج 4، 434.

(1) النويري، النهاية، ج 2، 90.

بل حاول أيضًا ـ حالما قدر على ذلك ـ أن يكفل لهم حياة اقتصادية سليمة. فقد أصاب الخلل ضرب الدراهم، ولم يبين أي مصدر سبب ذلك. قال F. di Candia: «لم تصلنا نقود فضية مسكوكة بإفريقية، بعد عهد محمد الأول بن الأغلب»، ثم أضاف: «وضربت سكة جديدة من الفضة بعد ذلك، في عصر إبراهيم الثاني»[1].

ووجد إبراهيم الثاني عند توليه الإمارة، ورغم الرخاء السائد بها، أن بيت المال قد نضب، وقد أفرغه التبذير الأحمق الذي ارتكبه سلفه. ومن المؤكد أن عدم استقرار الأموال الحكومية قد أثر أيما تأثير في السكة. ثم استفحل الوضع عند حدوث الغزو الطولوني الذي باغت إبراهيم الثاني سنة 287/880 ـ 881، فحمل على تحويل كل معدن ثمين، وحتى مصوغ نسائه، إلى دراهم ودنانير[2]، وذلك لمواجهة الحاجات المتزايدة المباغتة إلى النقود. فهل وقع أيضًا اللجوء آنذاك إلى تخفيض عيار الدراهم، في نفس الوقت الذي كان كل شيء يحول إلى نقود؟ بمعنى هل كان نوعًا من تخفيض العملة لتغذية بيت المال بالقطع النقدية، بصورة أوفر، عندما اشتدت الحاجة بصورة ملحة إلى النقود، للقيام بدفع الأرزاق، وحشد جيوش جديدة وتسديد نفقات الحرب؟ يجب اعتقاد هذا الأمر. وعلى كل حال، فالوضع النقدي الذي لم يكن جيدًا منذ مدة، كما دل على ذلك توقف ضرب السكة، تزايد تدهوره. وبما أن النقد الرديء يطرد النقد الجيد، فلم تكن توجد إلا الدراهم الزائفة، وجميع أنواع القطع. وأيد علم المسكوكات[3] الرواية التأريخية، فتبين أن القطع الفضية هي التي خضعت خاصة لجميع أصناف التغييرات. ويبدو أن النقود الذهبية لم تخضع لأي زيف. ولا ريب أنه لم يقع التجاسر على ذلك، لحماية المعيار الذهبي الذي كانت تقام عليه جميع المبادلات، فوقع تلافي كارثة

---

(1) Monnaies Aghlabites du Musée du Bardo, *R.T.*, 1935, p. 273. لم تبد لنا أسباب هذا الخلل، والقلاقل الغامضة التي أشار إليها المؤلف، مقنعة.

(2) ابن عذاري، البيان، ج 2، 119. ولنلاحظ في هذا الصدد أن النويري (النهاية، ج 2، 83) أرخ غزو الطولونيين في سنة 265. وسنرى في الوقت المناسب أن هذا التاريخ خاطىء.

(3) يوجد بسجل Lavoix 21 دينارًا (من رقم 858 إلى رقم 878)، سكت 4 دراهم منها في عهد إبراهيم الثاني (من رقم 879 إلى رقم 882). ويبدو أن ضرب السكة الفضية قد توقف بعد حكم محمد الأول، ولم يعد إلى العمل بصورة مطهرة إلا في عهد إبراهيم الثاني.
انظر J. Farrugia di Candia (Monnaies Aghlabites du Musée du Bardo, *R.T.*, 1935, p. 273).

اقتصادية[1].

ولذا، قرر إبراهيم الثاني معالجة مشكل الدراهم سنة 888/275 ـ 889، لتطهير العملة الفضية التي كانت كثيرة التدهور. فلماذا اختار هذا التاريخ؟ أجاب F. di Candia، بعد Vonderheyden[2] الذي كان لا محالة أكثر حيطة، بأن «إبراهيم الثاني صاحب ثروات الطولونيين، تمكن من تحقيق إصلاح نقدي هام سنة 888/275»[3]. لكن من العسير اعتبار الإصلاح الأساسي الذي نجح في تحقيقه إبراهيم الثاني، مجرد غنيمة ـ وسنرى أن الخاصة استولوا على جزء كبيرٍ منها ـ جُمِعت قبل ثمان سنوات خلت. فيجب البحث عن أسباب معقولة وجدية أكثر للإصلاح الذي لا يمكن أن يكون سوى علامة ونتيجة للإصلاح الاقتصادي. ومن المعقول أن لا يكون الإصلاح سوى ظاهرة لتطهير الأموال العامة، وكذلك لإعادة التكوين وللزيادة في مخزون بيت المال الذي اضمحل في وقتٍ ما بصورة خطيرة. ولذا، كان إصلاح إبراهيم الثاني نتيجة أولى لسياسة اقتصادية مزدوجة ـ كانت مصاريف الأمير أقل من مصروفات أسلافه ـ وصرامة جبائية لم تظهر نتائجها حتمًا إلا بعد فترة ما.

لكن الإصلاح الاقتصادي لا يكفي لشرح كل شيء. فهو شرط ضروري، لكنه غير كافٍ للإصلاح. وبالفعل، في إمكان علم المسكوكات أن يحملنا على التفكير بأن ضرب السكة الفضية عرف تباطؤًا كبيرًا جدًا، وربما عاش توقفًا تامًا، بداية من عهد أبي إبراهيم أحمد، أي بداية من سنة 856/242، في فترة كان بيت المال مزدهرًا إلى أقصى حدٍّ لا محالة. وقد لاحظنا أن F. DI CANDIA قال إنه «لم تصلنا نقود فضية مسكوكة بإفريقية، بعد عهد محمد الأول». ولا يسمح أي مصدر بتوضيح غموض هذا التباطؤ أو هذا التوقف الذي لا ينسب إلى إفلاس اقتصادي[4]، وذلك بصورة واضحة لا تقبل الدحض.

---

(1) اتصف الدينار الإسلامي فعلاً وبدون وهن، بمتانة عجيبة، خلال العصر الوسيط بأكمله. انظر في هذا الشأن البحث الجيد لـ A.S. EHRENKREUTZ (Studies in the Monetary history of the Near East in the middle ages, the standard of fineness of some types of dinars, *J.E.S.H.O.*, mai 1959, II, 128-161).

(2) *Berbérie*, p. 211.

(3) Monnaies Aghlabites du Musée du Bardo, *Rev. Tun.*, 1935, p. 274.

(4) ولنلاحظ في هذا الصدد أن G.C. MILLES قال إنه توجد ظاهرة مماثلة في الأندلس في العصر الإسلامي، جدت من سنة 275 إلى سنة 300/888 إلى 912، في عهد عبد الله، ووصفها بالغرابة. وتحدث عن العملة الفضية، فقال ما مفاده:

= «After the strange lapse in the coinage during the rule of 'Abdullah (275-300 A.H. -/888 -

فربما يكون من واجبنا ربط هذه الظاهرة أيضًا بالنضوب، ثم بتقاطر المعدن النفيس، ومن المحتمل أنه يجب البحث عن سر النضوب والتقاطر في الغرر الناجم عن استخراج المعدن ونقله. وقد تم كل شيء وكأن عصر وفرة معدن الفضة خلف فترة النضوب. فصار الإصلاح قابلاً بذلك للإنجاز من الوجهة الفنية.

واستفاد إبراهيم الثاني من الظرف الذي صار ملائمًا، فقرر سحب الدراهم الزائفة وجميع القطع التي لا قيمة لها والتي غزت المعاملات. وتقرر ضرب الدراهم الجيدة من جديد، وقد سميت «العَاشِرِيَّة»، نظرًا إلى العلاقة العشرية التي كانت تربطها بالدينار فقامت بذلك مقام المعيار الذهبي الثابت القيمة. فنشبت في الحين «هيجاء» في شكلها الشرقي الخالص الذي ما زال يلاحظ إلى اليوم، وسميت «ثورة الدراهم». وبفضلها أمكننا ـ عن طريق ابن عذاري وحده[1] ـ الاطلاع على إصلاح لم يفكر أي مؤرخ آخر في إفساح صفحات كتابه لتدوينه.

فلم هذه الهيجاء التي تبدو غير مفهومة مبدئيًا؟ من المؤكد أن غضب الأهالي تضمن جانبًا كبيرًا من سوء الفهم والريبة تجاه عملية لم تكن تدرك فائدتها تمامًا حتى تسير الحياة الاقتصادية سيرًا حسنًا. لكن لا بد وأن هذه العملية أضرت أيضًا بعدة مصالح. والأخبار التي وصلتنا لا تسمح بالتعرف على القاعدة التي سحبت العملة الزائفة بموجبها، وأبدلت بعملة جيدة. ولا بد أن أناسًا كثيرين خسروا في هذه الصفقة. فقد كانت الدولة تحتكر ضرب السكة، ومن المؤكد أن دار الضرب لم تقبل بالمساواة، بمعنى أنه عند تساوي الوزن، تقع مبادلة الدراهم الزائفة التي تقرر سحبها بالدراهم الجيدة المسكوكة سكًا جديدًا، وربما نتج عن المعادلة وبصورة حتمية نزيف ضخم من معدن الفضة الجيد الذي من شأنه أن يترك بيت المال منهكًا بصورة خطيرة، على فرض أنه كان قادرًا على مواجهة الوضع.

= 912 A.D.) 'Abd-Rahman III introduces new elements in the legends on the dirhems...».

أما عن الوضع بإفريقية، فإنه يمكن التساؤل، إذا لم تفهم ملاحظة F. di Candia بزوال القطع التي ضربت في فترات تلت سنة 850/242. وفي الإمكان، تبعًا لعمليات مختلفة «للتخفيض»، جدت في سنوات انعدم خلالها الاتزان المالي، وقد جدت بعد حكم أبي الغرانيق، أن تعرفت هذه القطع على عدة إعادات وتزييفات انتهى بها الأمر نهائيًا إلى أن سحبت من التداول بدون أن تترك آثارًا. لكن، يمكن أيضًا التساؤل طبعًا لماذا أفلتت من هذا المصير، القطع المسكوكة قبل سنة 850/242. وهذا ما يحملنا على البحث عن تعليل آخر.

(1) البيان، ج 1، 120 ـ 121.

وقد لحق الضرر التجار في المقام الأول بسبب الإصلاح ونظرًا إلى متاجرتهم ذاتها التي كانت تملأ صناديقهم نقودًا. ولذا، بدأت الهيجاء بغلق الدكاكين. انتظمت مظاهرة عفوية قام بها أصحاب الدكاكين بالقيروان. فقصد المتظاهرون قصر رقادة وقاموا بتظاهرة عدائية وهزؤوا بإبراهيم الثاني. جاء في البيان لابن عذاري[1]: «وغلقوا الحوانيت، وتألفوا، وصاحوا على إبراهيم». فأمر بحبسهم في المسجد. وتدل هذه الإشارة على أن عدد المتظاهرين لم يكن يتجاوز بضع مئات في البداية. إلا أنه لما بلغ خبر سجنهم إلى القيروان، حمي الجو سريعًا جدًا، واستولى الاضطراب على الناس. واتجه عددٌ كبيرٌ من أهل القيروان إلى باب العاصمة المؤدي إلى رقادة، وأبدوا نيتهم في الاعتراض على الإصلاح بالقوة. فأرسل الأمير على عجل، وزيره أبا عبد الله بن أبي إسحاق الذي قوبل بالحجارة والشتائم. فرجع أدراجه وأخبر الأمير الذي اصطحب حاجبه نصرًا بن الصمصامة، وخرج في الحال إلى القيروان على رأس فرقة من الجيش. واستعد أهل القيروان من جانبهم للمعركة. لكن الأمير أمر جنده بالإمساك عن استعمال أسلحتهم، وقصد المصلى حيث اتخذ مكانه. ولما عاد الهدوء إلى نصابه، تقدم لملاقاته باسم المتظاهرين، الزاهد الفقيه أبو جعفر أحمد بن مُغيث. ودار حديث طويل بين الأمير ومخاطبه، كان بودنا لو عرفنا مضمونه. وفي نهاية هذه المحادثة، أمكن للوزير أبي عبد الله بن أبي إسحاق دخول القيروان، رفقة أبي جعفر أحمد بن مغيث، وشق سماطها، وتهدئة الأهالي. وعاد إبراهيم الثاني من جهته إلى رقادة، وأمر بإطلاق سراح أصحاب الحوانيت الذين كانوا محبوسين في المسجد.

وبذلك، انتهت هذه الهيجاء بدون إراقة دماء، وكان في الإمكان أن تؤول إلى ما لا تحمد عقباه. ولنلاحظ مرة أخرى بشأن هذه المظاهرة، حيوية المدينة في عهد الأغالبة. فلم تكن المدينة خاملة خاضعة، بل تبين أنها كانت قادرة على رد الفعل بصورة عنيفة من شأنها أن تغير سياسة الحكومة. ونحن نجهل طبعًا مضمون الحوار المتبادل بين الأمير وممثل المتظاهرين. وقد قيل فقط: «فكان بينهما كلام كثير»، ويمكن أن نستنتج من ذلك أنه كان حوارًا جادًّا أيضًا، وأن الفقيه نائب أهل القيروان لم يأت فقط للمطالبة بالعفو لدى الأمير. ولا شك أن الأمير رضي بتقديم تنازلات لم تقتصر قطعًا على إطلاق سراح المحبوسين، ومن المؤكد أن الوزير ذهب لعرض هذه التنازلات على أهل

---

(1) ج 1، 120.

القيروان. ولم يذكر شيء عن نوع هذه التنازلات، لكن الدلائل تشير إلى احتمال وقوعها حول عدة ضمانات من شأنها حفظ مصالح ماسكي العملة الزائفة التي تقرر سحبها. وعاد الهدوء إلى نصابه لا محالة بفضل التفاوض، ودون أن يقع اللجوء إلى العنف. فلا يمكن أن ننكر أن إبراهيم الثاني أبدى في كل هذه القضية، تبصرًا سليمًا شجاعًا في المجال الاقتصادي، واعتدالاً كبيرًا، وكثيرًا من ضبط النفس لحل الأزمة التي ربما كانت تؤول إلى نتيجة أليمة. والظالم الذي كان يوصف لا محالة بأنه غضوب متعطش إلى الدم، عرف في هذا المقام، كيف يسير بحذر وحكمة، لم يكن لينكرها الأمراء الذين خلفوه سمعة أحسن من سمعته بكثير.

ويبدو إبراهيم الثاني لذلك، متصفًا بصفات الأمير المهتم بأن يكفل لأمته الأمن والعدل وحياة اقتصادية سليمة، وإدارة حكيمة. وقد لاحظنا ملاحظة عابرة مفادها أن بعضًا من هذه المشاغل كانت شواغل دائمة عنده، لم تغادره طيلة المدة التي قضاها في الحكم. لكن هذه الميزات ليست سوى عنصر من هيئة إبراهيم الثاني. فقد قدم لنا التأريخ فعلاً عنه وجهًا مزدوجًا، أحدهما يتكون من الأضواء التي تزايدت ندرة كلما مرت السنون، والوجه الآخر يتشكل من الظلمات التي اشتدت سماكتها.

وتحتل سنة 888/275 ـ 889 في هذا التحول من النور إلى الظلمات، مكانة ممتازة. فقد جد أثناءها حل حكيم للأزمة المتولدة عن ثورة الدراهم. وتعتبر سنة تحول، وتشكل تاريخًا فاصلاً في حكم إبراهيم الثاني، فتقسمه إلى جزأين متساويين متعارضين كل التعارض. وأغلقت حواليها صفحة طيبة نسبيًا واستدارت، وانفتحت صفحة أخرى، لم ينفك سوادها يتزايد، ولذا، آن الأوان لفحص الوجه الآخر لإبراهيم الثاني.

مذهب الاستبداد ونتائجه:

كان إبراهيم الثاني مستبدًا بأمره فعلاً كل الاستبداد. وأكثر من ذلك، كان من بعض الوجوه صاحب نظرية واعٍ تمامًا للاستبداد.

قال النويري[1] بخصوص إبراهيم الثاني:

«وكان يقصد ذوي الأقدار والأموال فيقمعهم[2]، ويقول: لا ينبغي أن يظلم إلا

---

(1) النهاية، ج 2، 89.

(2) ورد بالنص (يَقْتَعُ)، لكن معناه غير مرضي، ولا يطابق السياق.

الملك، لأن هؤلاء إذا أحسوا من أنفسهم قوة بما عندهم من الأموال، لم يُؤْمِن شُذّهم[1]. فإذا كفّ الملك عنهم، وآمنوا، دعاهم ذلك إلى منازعته وإعمال الحيل عليه.

وأما الرعية فهم مادّة الملك، فإن أباح ظلمهم لم يصل إليه نفعهم، ولحقه الضرر، وصار النفع إلى غيره».

هذا نص رئيسي لفهم شخصية الأمير المتشعبة المتميزة بشدة، يسمح بإدراك سياسته. وقد انتهج إبراهيم الثاني فعلاً سياسة خاضعة على الدوام لنفس الخط المسير، ولم يكن يعوزها التآلف. ونجد في هذا النص عرضًا مدعمًا لنظرية الاستبداد المطلق. فقد وضع الأمير نفسه فوق الشريعة لا غير ـ له وحده الحق في الظلم ـ حيث إن الشرع ليس سوى تعبير عن إرادته أو عن رغبته. ونحن نجهل الفترة التي ظهرت فيها بالتدقيق صياغة هذا المفهوم للحكم، وهو تصور استجاب بلا منازع للطبع العميق الذي كان عليه الأمير. ولا بد أنه تجسم وبان بوضوح تدريجي عند الاتصال بالأحداث. ولا بد أنه كان بالخصوص محل تنفيذ تزايد دقة، وحتى مجانية وطيشًا، كلما تصلب الموقف الاستبدادي الطبيعي للأمير تحت تأثير عوامل متشعبة، سنعمل على تحليلها، وهي متصلة بالتطور الباطن لعقل الأمير وللأشياء. وهكذا، قطع شوط عظيم منذ الوقت الذي كان فيه إبراهيم الأول لا يملك إلا سلطة غير آمنة مضطربة. ووصل صنوه المهاب المخيف إلى ذروة العظمة، فبلغ به الأمر إلى اعتبار نفسه السيد المطلق بلا منازع للبلاد والعباد.

وكان كامل العظمة، فحدد مبدئيًا لنفسه منهجًا سياسيًا تمثل في أن يكون عادلاً رحيمًا بالضعفاء ـ وهي مادته ـ وبلا شفقة مع الكبار المنافسين له، وجملة القول أن يكون حقًا لا مجازًا، راعيًا صالحًا يعمل على حماية رعيته وإخصابها. وهكذا، حرص بشدة واقعية متزايدة وبتمييز متناقض، على أن لا يترك الرعية فريسة للذئاب الحقيقية أو الموهومة. فكان استبداده مصدرًا للأمور الحسنة كما للأمور الشنيعة، لأنه من النادر أن لا يكتسي الاستبداد وجهين. ويندر كذلك أن لا يتطور الاستبداد أكثر فأكثر من الحسن إلى السيء. ولم ينج إبراهيم الثاني من القانون المشترك. وقد تتبعنا الأمور الحسنة، وبقي علينا استجلاء الأمور السيئة. لأنه يمكن لإبراهيم الثاني إجمالاً أن يعرف نفسه كمستبد نيرٍ واعٍ من العصر الوسيط، تناقص عنه نور العقل شيئًا فشيئًا. فيجب متابعته الآن على طريق تزايدت ظلمتها وترددها، وقادته من ارتكاب شطط الجنون، إلى

---

(1) ورد بالنص (نَظَرَهُمْ) لكن، لا يستقيم به أي معنى.

قتل الزهاد والأولياء الذين استشهدوا في سبيل الدين.

كان أول ظل بدا على حكمه مع الموالي من حرس القصر القديم، الذين تمّ تقتيلهم بلا تردد عن آخرهم غدرًا[1] سنة 264/877 ـ 878. وقد روي أن إبراهيم الثاني أمر بقتل أحد الموالي المدعو مطروح بن أم بادر، لسبب مجهول. فتضامن مجموع الحراس مع رفيقهم، وصاروا في حالة عصيان، فقطعوا المواصلات بين القيروان ورقادة التي أنشئت سنة 263/876 ـ 877، وكانت مقرًا يقيم فيه الأمير. فهل سبق أن كان الحراس الموالي محل شك؟ فمن الغريب فعلاً أن الحرس لم يتبع الأمير في إقامته الجديدة. ولم يحتج الأمير إلى قمع هذا العصيان. فقد نابه في ذلك أهل القيروان الذين اتجهوا بالفعل جماعات إلى القصر القديم. وكفت هذه المظاهرة الضخمة التي قاموا بها تأييدًا للأمير ـ ولم تنشب المعركة ـ لأن يرتدع الموالي. فطلبوا الأمان، ومنحهم الأمير ذلك، وعادوا إلى ما كانوا عليه. لكن الأمير لم يعف عنهم إلا على مضض منه. فأمر يوم تقدموا لقبض أرزاقهم، أن يجرد العصاة السابقون واحدًا واحدًا من سيوفهم. ثم أمر بقتل أكثرهم تحت السياط وصلبهم، بعد تجريدهم من السلاح، ومات غيرهم في حبس القيروان، وشرد من نجا منهم إلى صقلية.

خرق تقتيل الموالي الغادر عهد الأمان المقدس، ولم يضطرب له كثيرًا الرأي العام الذي ما زال مؤيدًا للأمير كل التأييد. وقد رأينا كيف تظاهر هذا الرأي عفويًا وبصورة ناجعة لصالح الأمير عند نشوب الأحداث. فقد كان الموالي يشكلون فعلاً فئة منعزلة، لا روابط لها مع بقية الأهالي. ومن جهة أخرى، جرت العادة أن تنالهم شدة السلطة التي كانوا يسبحون في فلكها، والتي كانوا بالنسبة لها الأدوات الطبيعية المزعجة. وقد أمر محمد الأول هو أيضًا وفي ظروف أخرى، بقتلهم غدرًا، بعد تجريدهم من السلاح وخيانة العهد. ولم يكن هذا الصنف من القساوة استثنائيًا كثيرًا، ومن المؤكد أنه كان يثير الحنق في أيامنا أكثر مما هو الأمر في العصر الوسيط. فلم تكن للموالي ككل المرتزقة سمعة طيبة لا محالة. وغالبًا ما كان الرعايا ضحايا لهم. ولم يكن أسيادهم ينجون دائمًا من ضرباتهم. فلم يخف مثلاً في إفريقية كيف قتل المتوكل سنة 247/861 من طرف حرس من الموالي الأتراك. وقتل أيضًا محمد بن خفاجة والي صقلية سنة 257/871،

(1) روى النويري في «النهاية»، ج 2، 83، أكثر التفاصيل حول هذه القضية. واقتصر ابن عذاري في «البيان»، ج 1، 117، على القول بأن إبراهيم الثاني قام بتقتيل «للموالي بالقصر القديم لأنهم ثاروا عليه». ولم تذكر المصادر الأخرى شيئًا. وأورد M. Amari في (*Biblioteca*, p. 450) الفقرة المذكورة في «النهاية».

من طرف خدمه[1]. وقتل كذلك والٍ آخر بصقلية سنة 264/877 ـ 878، هو جعفر بن محمد، من طرف غلمانه[2]. ويكفي أن يقع أقل من ذلك لأحداث أزمةٍ نفسية. وإذا ما وضع صنيع إبراهيم الثاني في جو العصر الوسيط، فإنه يستعيد دوافعه ومنطقه الخاص به، فلم يعد يكتسي صداه سوى صبغة متأسية متناقصة. ولا بد أنه لم يتأثر له الأهالي ولم يزعزع ثقتهم في أميرهم الذي لم يعمل إلا على الاتقاء من مؤامرة ممكنة، حسب الطريقة المعمول بها في القرون الوسطى. وقد أجمع المؤرخون لا محالة على مدح مدة السبع سنوات الأولى من حكم إبراهيم الثاني، بلا تحفظ.

ولذا فلم تحدث القطيعة إلا بعد ذلك، أي في سنة 268/881 ـ 882. واعتبارًا من هذا التاريخ، صار استبداد إبراهيم الثاني لا يطاق، لأنه لم يعد يمارس ضد الموالي الذين لم يكونوا سوى جهاز أجنبي، ولم يشكلوا في الجملة سوى مادة اقتنيت بأثمان باهظة، بل امتد إلى مجموع الرعايا، تلك «المادة» التي لم يستغلها الأمير لحد ذلك الوقت إلا باعتدال. وغير إبراهيم الثاني سياسته تحت وطأة الضرورة، فقرر أن يكون الاستغلال منذئذٍ بصورة أعمق. ففُرضت على الإمارة جباية شديدة، لم تلبث أن أثارت قلاقل خطيرة، سنعود للحديث عنها، وفي انقلاب الرأي العام.

لقد أُنشئت رقادة سنة 263/876 ـ 877. فتحتم تعويض من قتل من الموالي سنة 264/877 ـ 878، فابتيع عدد ضخم من العبيد. ومن المؤكد أن هذه المصروفات استلزمت مبالغ طائلة. ولقد رأينا أن بيت المال كان خاويًا سنة 267/880 ـ 881، إلى حد أن الأمير حمل على تحويل مصوغ نسائه إلى عملة. ويمكن اعتبار هذه المصاعب المالية علامة على أن الجباية ما زالت معتدلة بصورة نسبية. لكن إبراهيم الثاني تمكن عند ذلك من فرصة لمقارنة فقره بثراء الغزاة الطولونيين. وقدر أيضًا خطورة هذا الغزو.

فلم لا تكفل إفريقية لصاحبها مثل هذه الموارد العظيمة؟ وبدأ إبراهيم الثاني باسترجاع ما استولى عليه قطاع الطرق من غنائم، وكان قسم كبير منها قد افتك من الغزاة. ثم فكر بلا شك في ملء خزانته وزيادة. ولذا، نرى أن السياسة الجبائية الجديدة دخلت حيز التنفيذ بكل صرامــة، بداية من سنة 268/881 ـ 882. ومن الثابت أن المصادر لم تمدنا بأي تاريخ، لكن توجد ثلاثة أسباب تسمح بهذا الافتراض. أولاً، مدح

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 115.

(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 117.

جميع المؤرخين بدون احتراز، السنوات السبع الأولى من حكم إبراهيم الثاني الذي ارتقى إلى الحكم سنة 261/875، وحددوا تحوله عندما أبدى ولعًا مفرطًا بخزن المال، وجلب المنافع[1]. وقد جدت قلاقل خطيرة سنة 268/881 ـ 882 بإفريقية، وهي قلاقل ارتبطت وثيق الارتباط بكل تأكيد وإلى حدٍّ كبير، بالطلبات الجبائية الجديدة، وأخيرًا، يبدو لنا أنه من الطبيعي أن تكون السياسة الجبائية الجديدة قد بدأت، بعد الإنذار بخطر الغزو الطولوني بالذات، إذ قدر الأمير بهذه المناسبة، الخطورة التي كان يكتسيها فراغ بيت المال. لكن كما في كل مرة دائمًا، لم نجد أي تفصيل عن طابع الجباية الجديدة، ونسبها، وطرق استخلاصها.

فتحول إبراهيم منذئذٍ وأكثر فأكثر عن طريقته الأولى في الحكم التي حصل بها على تأييد الأهالي. وتزايد الحكم الاعتباطي استفحالاً. ولا شك أن طلبات الجُباة وأساليبهم، صارت تمتاز بتهور متزايد. وصارت الأعمال الجائرة بغير حساب. وبالطبع، لم يدون كل شيء. بل قيل فقط إن إبراهيم الثاني كان يرغب دائمًا في الزيادة في تكديس الأموال، «فنظر ما شرعه إبراهيم بن الأغلب من الفسوق والجور والاستطالة على المسلمين»[2]. وذكر مثال نموذجي على ذلك. فقد أراد الأمير اشتراء «إبيانة»[3] من أصحابها، وهي مزرعة كبيرة، لها مساحة قرية، كانت تقع على بعد خمسة كيلومترات إلى الجنوب الشرقي من تونس، في سهل مرناق. فرفضوا بيعها. فاستولى الأمير على المزرعة عنوة وسلمها إلى عبيدة الذين قاموا بتخريبها، واعتدوا على النساء. ولم يقدر قاضي القضاة ابن طالب الذي رفعت إليه أمّ تأثرت بالاعتداء الذي كانت ابنتها ضحية له، القضية، إلا على استنكار الأمر. وقد روي عنه أنه قال: لا أحسب أن هذا الرجل مؤمن بالله واليوم الآخر[4]. فكان في هذا القول هلاكه. ولما روي قوله إلى الأمير، عزله وعذبه، ورفس الحباسون العبيد بطنه، فمات عن نزيف داخلي، سنة 275/888 ـ 889[5].

---

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 132.

(2) عياض، المدارك، أورده حسين مؤنس في طبعته للرياض، للمالكي، ج 1، 384.

(3) راجع عياض، المدارك، ترجمة ابن طالب رقم 52، مقال أورده حسين مؤنس في طبعته للرياض للمالكي، ج 1، 384. وانظر أيضًا ابن ناجي، المعالم، ج 2، 115. ووقع تحريف اسم القرية في «الطبقات»، ص 228، أبو العرب. فذكر (لِسَانَة). وللتعرف هذه القرية، انظر ح.ح. عبد الوهاب (Villes arabes disparues, dans *Mélanges W. Marçais*, pp. 11-13).

(4) أبو العرب، الطبقات، ص 228.

(5) انظر عياض، المدارك، ترجمة ابن طالب رقم 52، مقال أورده حسين مؤنس في طبعته للرياض، للمالكي، =

وتم في هذا التاريخ انتزاع إبيانة، وقتل قاضي القضاة ابن طالب، ويشكل هذا التاريخ مرحلة جديدة في تطور سياسة إبراهيم الثاني. وقد سجل تحولاً أوضح على طريق الاعتباط. فأمكن بفضل ما ساد من استبداد، الحصول على تسارع جديد للأحداث. ولم يقدم إبراهيم الثاني سنة 888/275 ـ 889 فعلاً على قتل قاضي القضاة صراحة. بل إنه احتاط في الأمر ووجه إليه تهمة، وقدمه للمحاكمة، ثم مسخ مقتله في النهاية موتة طبيعية. لكن مثل هذه الأفكار لم توقفه بداية من هذا التاريخ. ولم يعد في حاجة إلى قناع. فكان التقتيل منذئذٍ بلا حساب. وقد أوضحت جميع كتب التأريخ أنها لم تذكر سوى بعض الأمثلة. ولم تعد المحاكمات تقع كذلك. ولم تعد تذكر أسباب تكتسي صبغة جدية أيضًا. وألحت المصادر على الصيغة المجانية للتقتيل، وإنما هو تعبير عن قوة الأمير القاهرة وعن مجرد استبداده. قال ابن عذاري[1]: «كان يقتل بطرًا وشهوة».

وحدث سنة 889/276 ـ 890 أن غضب الأمير على فتى استكتبه، وهو محمد بن حيون المعروف بالبريدي، وقد اعتبره ابن الخطيب[2] كاتبًا قديرًا. ولما حبس، كتب في السجن رسالة طريفة، دوّن ابن الخطيب نصها كاملاً، وقد طلب من الأمير أن يرحم شبابه وقلة تجاربه. وختم الرسالة بهذه الأبيات:

«هبني أسأتُ فأين العفو والكرم ... قد قادني نحوك الإذعان والندمُ
يا خير من مدت الأيدي إليه أما ... ترثي لمن قد بكاه عندك القلمُ
بالغت في السخط فاصفح صفح مقتدر ... إن الملوك إذا ما استرحموا رحموا»

فصحح الأمير قوله قائلاً: «إن الملوك إذا ما استرحموا قتلوا»[3]. وأمر بقتله، فدفن في تابوت[4].

وقتل سنة 890/277 ـ 891، حاجبه نصرًا بن الصمصامة، وهو نفس الشخص الذي رافقه قبل سنتين إلى القيروان لوضع حدٍّ لثورة الدراهم. وكان نصر بن الصمصامة

= ج 1، 385. وقيل في رواية أخرى إن ابن طالب وقع تسميمه.

(1) البيان، ج 1، 122.

(2) الأعمال، ج 2، 440/14. كان ذلك الكاتب قد عرفته «الأعمال» باسم أحمد القديدي. وقد عملنا برواية ابن عذاري في «البيان»، ج 1، 121.

(3) الأعمال، ج 2، 442/16. وروى ابن عذاري في «البيان»، ج 1، 121، نفس الأبيات مع بعض التحوير المنسوب لفروق في النطق.

(4) ذكر كتاب العيون أنه أحرق حيًا في التابوت، سنة 276. وأن اسمه ابن القديدي.

محل إعجاب لشجاعته. وروي أنه جلد خمسمائة سوط بدون أن ينطق بصرخة أو يتحرك من مكانه، ثم ضرب عنقه، وطلب الأمير أن يؤتى بقلبه ليكشف عن أسرار شجاعته[1].

وفي سنة 278/891 ـ 892، حل دور شخص مسيحي للخضوع لوطأة استبداد الأمير القاتل. فقد عرض إبراهيم الثاني في تلك السنة ديوان الخراج على سوادة النصراني، بشرط أن يعتنق الإسلام. فأجاب سوادة قائلاً: «ما كنت لأدع ديني على رياسة أنالها»[2]. فقطع على اثنين وصلب. فكانت كل سنة تأتي منذئذٍ بحصاد من القتلى بوفرة تزايدت باستمرار، وسنعود إلى ذلك.

لكن في الإمكان منذ الآن تحديد مدى خيبة كل أولائك الذين حملوا إبراهيم إلى الحكم بفضل مبايعتهم له. فلم يكونوا يتوقعون قطعًا هذا التطوّر نحو الاستبداد الذي كان يتم عن وعي تام، فلا أقل من أن يقال إنه تخلص أكثر فأكثر من كل رقابة، بما في ذلك رقابة العقل السليم. لكن هذا التطور لم يكن يكتسي أية غرابة على الإطلاق. ولم يكن أول ولا آخر خيبة في التأريخ نالت الشعوب بسبب الاستفتاءات. ولما خابت آمال الأفارقة، ردوا الفعل، إلا أن ردودهم جاءت متأخرة أو ناقصة التنسيق، فأخفقت ولم تتمخض إلا عن الزيادة في الجور.

ردود الفعــل:

كان البربر أول من تحركوا، ربما لأنهم تعودوا على ذلك، وأيضًا لأنهم كانوا عرضة للخطر. فظهر اضطرابهم أول ما ظهر بالزاب، ثم بشمال إفريقية، وبدأ سنة 268/881. وقد دونت المصادر كالعادة الأحداث دون تقديم أي شرح لها. ولذا، ينبغي علينا، كالعادة دائمًا في مثل هذه الصور، استعادة الأسباب المحتملة، انطلاقًا من بعض المعطيات، لفهم الوقائع. ومن بين هذه الأسباب، توجد بعض الكوارث الطبيعية التي لا بد وأنها هيأت العقول للثورة. فقد جدّ الزلزال سنة 267/880 ـ 881 في كل مكان تقريبًا من العالم الإسلامي، بما في ذلك إفريقية والأندلس[3]. ولا يمكن الاستهانة بالمفعول النفسي لهذه الإشارة للغضب الإلّهي، أكثر من الخسائر. وهي علامة لا يمكن إغفالها، خاصة وأن الجفاف الذي اجتاح البلاد سنة 260/873 ـ 874، وتسبب في

---

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 122.

(2) المرجع السابق.

(3) انظر ابن الأثير، الكامل، ج 6، 36.

مجاعة هائلة[1]، ظهر من جديد سنة 266/879 ـ 880 ـ وهو عام ظهر فيه «القحط العظيم والغلاء العظيم بإفريقية»[2]ـ وبيع قفيز القمح سنة 268/881 ـ 882، بثمانية دنانير، وقلت الأغذية «فهلك الناس حتى أكل بعضهم بعضًا»[3]. وكانت موارد الدولة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بإنتاج الأرض، فانخفضت تبعًا لانخفاض مستوى اقتصاد البلاد الذي كان زراعيًا أساسًا. وقد رأينا أن إبراهيم الثاني حاول تلافي مصاعب بيت المال، فأثقل الجباية. فهل نعجب أن يكون الكيل قد طفح وتسبب في الانفجار، بعد اتخاذ مثل هذا الإجراء، غير الموفق والمضر أيضًا بالأهالي الذين نزلت بهم مصائب شديدة؟ فطويت صفحة السنين السبع الأولى السعيدة للحكم. وفتحت الصفحة الجديدة على فصل المظالم والقمع. وقد رد الأمير على غضب الأهالي بقوة السلاح.

واستخدم الحيلة ضد أهالي الزاب الذي تمت تهدئته بقساوة في عهد سلفه. وقد بقيت ذكرى أليمة جدًا وحديثة العهد نسبيًا في نفوس الأهالي بشأن هذه التهدئة.

ولم يقم إبراهيم الثاني بحملة جديدة باهظة الثمن في هذه الناحية الصعبة المراس[4]. ولم يتحدث أي مصدر عن الحملة، ولا عن الجيوش، ولا عن مكان القتال. وقد أشار إلى ذلك ابن عذاري[5] فقال ما مفاده: «وفي سنة 268، كان فتك إبراهيم بن الأغلب بأهل الزاب، فقتلهم وقتل أطفالهم، وحملوا على العجل إلى الحفر، فألقوا فيها». هذا قول غامض شيئًا ما لكثرة ما هو موجز. وكان ابن الأثير أكثر وضوحًا، فقال[6]: «وفيها / سنة 268/ أوقع إبراهيم بن أحمد بن الأغلب بأهل بلد الزاب، وكان قد حضر وجوههم عنده، فأحسن إليهم، ووصلهم، وكساهم، وحمّلهم، ثم قتل أكثرهم، حتى الأطفال، وحملهم على العجل إلى حفرة فألقاهم فيها». ويطابق هذا المنهج الذي سار على هديه إبراهيم الثاني مزاجه كل المطابقة. ولنتذكر تقتيل الموالي، الذي جد سنة 264/877 ـ 878. ولنقل أيضًا إنّ أهل بلزمة، الذين سيأتي الحديث

---

(1) انظر ابن عذاري، البيان، ج 1، 116.

(2) المرجع السابق، 117.

(3) النويري، النهاية، ج 2، 83.

(4) إلا أن VONDERHEYDEN (Berbérie, p. 50) أشار إلى الحملة التي نظمت في عهد أبي الغرانيق محمد الثاني، فقال: «لم يتوان إبراهيم الثاني عن التشفي من الفشل الذريع الذي أصاب أبا خفاجة. فهاجم جنوده الزاب بغتة سنة 268 (881 ـ 882)، وقتلوا البربر وأطفالهم». لكن هذا القول خاطىء كل الخطأ.

(5) البيان، ج 1، 119.

(6) الكامل، ج 6، 39.

عنهم قريبًا، سيقتّلون في ظروف مماثلة.

ولم يذكر ما هي النتيجة التي تمخضت عنها هذه الوقيعة في الزاب. ويمكن الافتراض أنها لم تساهم في تهدئة النفوس. ولا بد أنها أغضبت كثيرًا وقطعًا الأهالي الذين واجهوا قسوة الأمير والحظ وكانوا على شافة اليأس، فزادت سببًا إضافيًا لحنق الجميع واضطرابهم. وكان ينتظر من مفعول الدهشة بكل تأكيد شل الجماهير وقوادهم عن طريق الرعب، فتبين أنه عمل غير ناجع لا محالة.

وامتد الاضطراب إلى شمال إفريقية[1]. واكتسى شكل الرفض بالخصوص في هذا الهيجان، الامتناع من دفع الجباية، والقيام بأعمال النهب واللصوصية. ودخل الميدان على التوالي أبناء قبائل وَزْدَاجَة وهَوَّارَة ولُوَاتَة[2] الذين كانوا يحتلون مواقع مختلفة من ناحية باجة الزراعية الغنية. وقد روى اليعقوبي[3]: «ويلي مدينة باجة قوم من البربر يقال لهم وزداجة ممتنعين لا يؤدون إلى ابن الأغلب طاعة». إلا أن وزداجة، كجميع قبائل البربر التي حافظت على نظامها الخاص بها، كانت متعلقة لذلك بقوة، بنسبها، فثبت أنها لم تكن ترغب في طاعة سلطة اعتبرتها أجنبية حتمًا. وفضلاً عن فترات القلاقل، ومهما كانوا «ممتنعين» يتوقون إلى التحرر، فقد كانوا مجبورين على الطاعة. وكان لوزداجة سنة 268/881 ـ 882، والٍ ولته عليهم السلطة المركزية وهو الحسن بن سفيان الذي تمّ تعريبه بقوة أو ربما كان من أصل عربي، إذا اعتبرنا اسمه. وثارت وزداجة في هذا التاريخ، و «منعوا صدقاتهم». فقاتلهم الحسن بن سفيان ـ كانت لديه إذن جيوش لحكم هذه القبيلة التي كانت تنزع إلى الاستقلال ـ ولما هزم، لجأ إلى باجة.

فكلف عند ذلك إبراهيم الثاني الجيش الذي كان بقيادة حاجبه محمد بن قُرْهُب،

---

(1) المصدر الرئيسي حول هذا الاضطراب هو كتاب «النهاية» للنويري، ج 2، 83 ـ 84. وقد أفرط ابن خلدون في «العبر»، ج 4، 435، في تلخيص الأحداث، فأساء إلى فهمها. وانظر أيضًا اليعقوبي، البلدان، ص 211.

(2) يبدو أن مساكن وَزْدَاجَة (أو يَزْدَاجَة أو أَزْدَاجَة) تقع أصلاً بناحية وهران. وقال ابن حوقل بالفعل في خصوص وهران في القرن العاشر ما يلي: «والغالب على باديتها البربر من يزداجة». (صورة الأرض، ص 79) ولم يشر إلى وزداجة بإفريقية إلا بناحية باجة.

قال اليعقوبي (ص 207): «ومنازل هوارة من آخر عمل سرت إلى طرابلس». لكننا نجد هوارة أيضًا بجهة لبدة (اليعقوبي، ص 206)، وبجهة باغاية، بالأوراس (اليعقوبي، المرجع المذكور، ص 214)، وبالزاب (اليعقوبي، المرجع المذكور، ص 215)، وبناحية باجة.

أما بقاع لواتة، فتقع بالخصوص بجهة برقة (اليعقوبي، المرجع المذكور، ص 201 ـ 203)، ونجدهم أيضًا بناحية قابس (اليعقوبي، المرجع المذكور، ص 208)، بالإضافة إلى ناحية باجة.

(3) البلدان، ترجمة G. Wiet، ص 211.

بمهمة إعادة نفوذ الدولة على وزداجة. وأقام ابن قرهب مركز قيادته على جبل المنشار بأرض الثوار. ثم وجه إليهم من هناك صباح مساء، غارات متواصلة من الخيالة ترتبت عليها قطعًا تخريبات متعددة، وكل أنواع العسف، فغلب وزداجة سريعًا على أمرهم، وتيقنوا أن التبعية والجباية الثقيلة أقل ضررًا لا محالة، و «عادوا إلى الطاعة والإذعان»، وكما جرت العادة، سلموا الرهائن لضمان هدوئهم.

أنهى الحاجب ابن قرهب القيام بهذه المهمة الأولى بنجاح، فتوجه لمقاتلة هوارة الذين قاموا بالنهب لدوافع من المؤكد أنها قامت إلى حدٍّ كبيرٍ على الكوارث الطبيعية والجبائية القائمة الذات. وقد أشار إلى ذلك النويري قائلاً[1]: «وكانت هوارة قد عاثت في البلاد وقطعت السبال». ويتّضح من هذا القول أنهم نهبوا المزارع بسهل باجة الغني. وعرض عليهم ابن قرهب العفو ومنحهم الأمان بشرط أن يتوقفوا عن الأذى ويعودوا إلى الطاعة، فرفضوا ذلك. فهزمهم ابن قرهب، ثم أباح أرضهم لجنوده الذين نهبوا البيوت وأشعلوا فيها النار. فجعلت هذه الوسائل الحازمة المقنعة هوارة أخيرًا تفكر، وأدركت بدورها أن الطاعة أقل ضررًا لا محالة. فأذعنوا وطلبوا الأمان، فحصلوا عليه، بعد أن منع عليهم أول الأمر.

وهكذا، انتهت هذه الحملة الأولى على البربر بناحية باجة.

لكن حالما عاد ابن قرهب إلى القيروان، اندلعت ثورة أكثر اتساعًا وإعدادًا. وكان لواتة هم الذين دبروها هذه المرة. فنسقوا عملهم وحاصروا مدينة Coreva[2]، واستولوا عليها بعد بضعة أيام من المقاومة، ونهبوها. وبعد هذا النصر الأول، هجمت لواتة على باجة ـ إذ كانت مطاميرها ذات جاذبية لا تقاوم في فترة من المجاعة والقحط ـ وعلى قصر الإفريقي[3].

وأمر ابن قرهب من جديد بالخروج للقتال. لكنه كان أقل حظًا هذه المرة، مما كان

---

(1) النهاية، ج 2، 84.

(2) روى النويري في «النهاية»، ج 2، 84، أنها قَرْنة. انظر في خصوص هذه المدينة، ص 226، وص 229.

(3) ذكر ابن حوقل (صورة الأرض، ص 87) والبكري (المسالك، ص 53)، أن قصر الإفريقي يقع على الطريق الرابطة بين القيروان والمسيلة، شمالاً، على بعد محلة غرب تيفاش التي حدد موقعها جيدًا على خرائطنا الحالية. وصفه ابن حوقل قائلاً: «ومنها إلى قصر الإفريقي مدينة لا سور عليها. والغالب على غلاتهم القمح والشعير، وتحتها واد يجري ينتفع به من كان في أعالي عملها ومنه شربهم مرحلة». ولذا، يفهم بسهولة اختيار لواتة لهذا الموقع.

عليه في هجومه السابق، فهزم وفر. ومات إثر وقوعه من على ظهر فرسه. فلحق به الأعداء وضربوا عنقه، بينما تمكن رفاقه من الفرار. وقد جدت هذه الأحداث في ذي الحجة سنة 268/ يونيو - يوليو 882. فتألم إبراهيم الثاني كثيرًا لهذه الهزيمة، وأمر باستعدادات هامة. وقرر حشد الجند والموالي، ووضعهم تحت قيادة ابنه أبي العباس عبد الله. وخرج أبو العباس إلى القتال سنة 882/269 ـ 883. فعلمت لواتة بهذه الإعدادات الخطيرة، فتفرقوا وأخلوا المكان أمام الجيش المأمور بمقاتلتهم. فطوردوا وحوصروا قرب باجة، وتمّ تقتيلهم بلا رحمة. وفر كل من تمكن من النجاة من الموت، في كل حدب وصوب.

وهكذا، قضي ـ في أمواج من الدم وبين النيران ـ على الهجمة التي خرجت من جبال البربر، وكانوا من الجياع الذين امتصتهم الجباية، متجهة إلى سهول مجردة الثرية. وينبغي أن لا تعتبر كل هذه الاضطرابات وأعمال السلب وانتفاضات البربر التي جدت سنة 268 ـ 881/269 ـ 883، سوى فترة حادة للنزاع التقليدي القائم بين الجبل والسهل، وقد استفحل أمره نظرًا إلى المجاعة ومطالب بيت المال. وكان النزاع يكتسي صبغة اقتصادية بالخصوص.

وقد جدت ثورة[1] بعد اثنتي عشرة سنة، واتجهت اتجاهًا سياسيًا. وقد أثارها كبار «الإقطاعيين» بالمملكة. واندلعت الثورة سنة 893/280[2]، وكان السبب الرئيسي لها

---

(1) المصادر الرئيسية عن هذه الثورة هي: «النهاية» للنويري، ج 2، 84 ـ 85؛ و «البيان»، لابن عذاري، ج 1، 123 ـ 124. وخصص ابن خلدون لها نصف سطر وسمى الثوار بالخوارج، وينبغي فهم هذا اللفظ في معناه العام، أي بمعنى ثوار. ولم يذكر ابن الأثير شيئًا في «الكامل». ويراجع كذلك: اليعقوبي، البلدان، ص 211؛ و «المسالك» للبكري، ص 45؛ و «الافتتاح» للقاضي النعمان بن حيون، ص 71 ـ 75؛ و «الروض» لابن عبد المؤمن الحميري، ص 141، و «المعيار» للونشريسي، ج 9، 433؛ و «المدارك» لعياض، ترجمة رقم 24 و 54؛ و «الرياض» للمالكي، طبعة حسين مؤنس، ج 1، 390 ـ 392، ومخطوطة، ظهر ورقة 60.

(2) أرخ النويري (النهاية، ج 2، ص 85) هذه الثورة في سنة 278، وأرخها ابن عذاري (البيان، ج 1، 123) في سنة 280 ويوجد فارق سنتين بين المصدرين كذلك، بخصوص الغزو الطولوني الذي حدده الأول بسنة 265، والثاني بسنة 267. وقد رأينا في الصورة السابقة أنه يجب اختيار التاريخ الذي ذكره ابن عذاري (انظر أعلاه، الملحوظة رقم 26).

ويبدو أن رواية ابن عذاري أحسن هذه المرة أيضًا. وقد أيدها فعلاً ابن خلدون في «العبر» (ج 4، 435) فقال: «وفي سنة 280، كثر الخوارج». وأورد كذلك عياض في «المدارك»، تأكيدًا أصح لأنه غير مباشر. ومن بين ضحايا قمع الثورة، أبو شجرة عمر بن شجرة، قاضي تونس الذي قتل برقادة سنة 281 (المدارك، ترجمة رقم 24). وقد دافع عيسى بن مسكين قاضي القضاة عن ضحايا القمع. وولي قاضي القضاة سنة 280 (المدارك، ترجمة رقم 54).

=

سياسة إخضاع الكبار التي سبق أن حللناها.

فأهرق إبراهيم الثاني الدم بصورة أكبر مما فعل قبل ذلك أبدًا، وجد ذلك سنة 279/892 ـ 893، حين عمل على تنفيذ هذه السياسة بإقدام أعظم. فتعاطى في تلك السنة التقتيل بدون وازع و «بشهوة»، كما قال ابن عذاري[1]. ومن بين الضحايا الطبيب إسحاق بن عمران الذي صلب، والحاجب فتح الذي يتضح من اسمه أنه كان من الرقيق، وقد هلك تحت السياط. ثم حل دور الفتيان الذين أفنوا عن بكرة أبيهم وعوضوا بالسود الذين لاقوا نفس المصير بعد ذلك بقليل. وبالفعل، فقد تنبأ المنجمون وأخبروا الأمير أنه سيقتل بيد فتى يعرف بمهارة حركاته. فاتخذ إبراهيم الثاني بالطبع ما ينبغي من احتياطات.

ثم قام سنة 280/893 ـ 894، بتقتيل جماعي آخر، شمل أحسن المقاتلين بحصن بلزمة. وكان هذا الحصن يحتل موقعًا دفاعيًا حيويًا في النظام الدفاعي للإمارة الأغلبية. وكانت حامية الحصن تتركب من ذرية الجند الذين توالى زحفهم على إفريقية منذ أن بدأ الفتح. لكنها اشتملت بالخصوص على القيسيين والتميميين من بطن مالك، أي البطن الذي كانت دولة الأغالبة ذاتها تتسبب إليه[2]. ونظرًا إلى اتصالهم الدائم بالقبائل البربرية الجبلية التي كان عليهم أن يصدوها ويخضعوها، احتفظت ذرية الفاتحين هذه في بلزمة بجميع خصالهم القتالية. وإلى جانب هذه الخصال، كان الصلف، والكبرياء العابسة، وروح التمرد الذي نـاوأكل خضوع عضوي وثيق للسلطة، وقد سادت دائمًا هذه الروح أجدادهم الحانقين. ولذا، فلا شيء كان يهيئهم للتفاهم مع إبراهيم الثاني. ولذلك لاحظ اليعقوبي حينما كان يؤلف، أي سنة 276/889 ـ 890، أن أهل بلزمة كانوا «قد خالفوا على ابن الأغلب في هذا الوقت»[3].

= ولنلاحظ من جهة أخرى أن FOURNEL (*Berbers*, I, p. 573, note 8) حاول التوفيق بين المصدرين، فاعتبر أن التاريخ الذي ذكره النويري هو لبداية الأحداث، وتاريخ ابن عذاري لنهايتها. ولا يستقيم هذا الرأي. وبالفعل، أرخ النويري الثورة من أولها إلى آخرها بين شهر رجب وشهر رمضان 278.

وعمل VONDERHEYDEN (*Berbérie*, p. 62 et 106-107) أخيرًا بتواريخ «البيان»، دون أن يشير إلى تواريخ النويري، أو يقدم شروحًا في ذلك.

(1) البيان، ج 1، 122.

(2) انظر ص 101.

(3) البلدان، ترجمة G. WIET، ص 214.

لكنه لم يتحدث عن أي عمل قام به هذا الأخير ضدهم. وخلافاً لذلك، ذكر القاضي النعمان[1] والنويري وابن عذاري أن إبراهيم الثاني قاتلهم بنفسه ولم يظفر بطائل. لكن لم يذكر أي واحد من هذه المصادر أي خبر عن القتال الذي جد والذي أشير إليه إشارة عابرة لا غير. فيمكن التفكير أنها كانت على الأكثر مجرد محاولة وقع التخلي عنها سريعاً.

وفضل إبراهيم الثاني ضمان النصر ـ على فرض أنه حصل عليه ـ بأقل التكاليف. فعاد إلى العمل بالطريقة التي انتصر بها سنة 268/881 ـ 882، على البربر في الزاب، فأوقع بأهل بلزمة. فاستمالهم بمختلف العطايا، واستقدمهم إلى البلاط. وأعطوا بيوتاً فسيحة، داخل حوزة واحدة لها باب وحيد، وأجريت عليهم الأرزاق، وخلعت عليهم الحلل، وأغدقت عليهم الهدايا. وقصد البلاط أحسن المقاتلين في بلزمة وأبرز وجوه هذه القلعة، وقد شجعتهم معاملة الأمير على ذلك، وبلغ عددهم قرابة الألف[2]. وكان في مقدور إبراهيم الثاني الاقتصار على ترويض مقاتلي بلزمة المتكبرين كثيرًا، وإقحامهم في بلاطه. لكن هذا الأمر كان يكلف بيت المال الكثير الكثير قطعًا، ولا يوافق فضلاً عن ذلك طبع الأمير الذي كان يريد فرض سلطته المطلقة وتأسيسها على إخضاع الأعيان، لا عن طريق اللين، بل بالرعب. ولما تيقن أنه لم يبق في بلزمة أي شخص له وزن ولم يأت إلى البلاط، وضع أحسن جنوده بقيادة ابنه أبي العباس عبد الله، يوم دفع الأرزاق، وكلفهم بمهمة سرية. وفي الليل، أحاط الحرس الأسود ببيوت البلازمة الذين قاتلوا قتال الأشاوس حتى بعد ظهر اليوم الموالي، فقتلهم ابن الأمير عن آخرهم.

فشاع خبر هذه المقتلة التي اعتبرها الناس في ذلك العصر السبب الأول في انهيار كيان الأغالبة، وقد فقدوا سند جند بلزمة. ولم يكن ضحايا المكيدة التي جدت سنة 267/881 ـ 882، إلا من البربر لا محالة. أما هذه المرة، فقد أريق غدراً دم أبرز وجوه العرب، وهم الذين حافظوا على قيم أبطال الفتح. ولم يعد أي إنسان يطمئن على

---

(1) روى القاضي النعمان في «الافتتاح» (ص 71) أن السبب والذريعة المباشرة للنزاع كان متعلقًا باللجوء. فقد لجأ شخص يدعى كريم بن زرزور من باغاية، بعد فراره من حبس إبراهيم الثاني، إلى بلزمة، وطلب الحمى من بني مالك، فاستجابوا له. ولم يستطع الأمير أن يستلم اللاجىء، فخرج بنفسه لقتال أهل بلزمة.

(2) روى ابن عذاري (البيان، ج 1، 123) أن سكان بلزمة لم يتجاوز عددهم 700. لكن ذكر في المصادر الأخرى أنهم ألف، وتأيد ذلك في قصيد تأبيني لرثاء البلازمة، نظمه شاعر بني مالك محمد بن رمضان، ورواه القاضي النعمان في «الافتتاح» (ص 72).

نفسه منذئذٍ، من الطبقات العليا.

إن هذا الشعور بعدم الاطمئنان الذي استولى على علية القوم تأكد في الحين وبرره قرار جديد خطير اتخذه الأمير وشمل كل الذين كانوا يملكون الاسطبلات والرقيق، أي كل أسياد الإمارة، كبارًا وصغارًا. فقد طلب منهم إبراهيم الثاني ـ إذ أراد قطعًا الحصول على نتيجتين بعملٍ واحدٍ، حتى يضعفهم ويدعم جيشه ـ تسليم رقيقهم وخيولهم، ثم واجههم بطلبات أخرى جائرة اعتباطية، لم يقع تفصيلها[1]. وكانت المصالح المتضررة متعددة في آنٍ واحد، حتى أن الرعب لم يعد يكفي لشل العقول والأيدي. فاندلعت الثورة في النواحي التي جتاحتها عاصفة هوجاء كادت تطيح بملك زيادة الله الأول، قبل سبعة عقود خلت، في ،ناطق عامرة بذرية الجند، بمعنى أنهم كانوا أسيادًا حقيقيين اقتطعوا من إرث البيزنطيين، إقطاعات تتفاوت اتساعًا، حسب الظروف التي أحاطت بالرجات المتعددة التي كانت إفريقية مسرحًا لها منذ بدء الفتح. فعاشت إفريقية من جديد التهاب الأيام الكبرى. وثارت في نفس الوقت تونس والوطن القبلي وصطفورة (بنزرت) وباجة والأربس وبلاد قمودة، أي كامل الشمال والوسط الغربي. وبدأت الحركة في رجب[2] 280/ سبتمبر ـ أكتوبر 893. ولم توظب القيادة الموحدة. فترأس الجيش قواد مختلفون لم يكونوا جميعاً متخرجين من صفوف الجند. ولم يبق لإبراهيم الثاني إلا ناحية الساحل وولاية طرابلس. وامتدت الاضطرابات، كما سنرى ذلك في الإبان، إلى ولاية صقلية. وبهذا، كان الشبه عجيبًا[3] بالوضع الذي عرفه زيادة الله الأول قبل ذلك، مع فارق هذه المرة، تمثل في أن الثورة فقدت حدتها بوضوح، ولم تعرف كيف تولي قائدًا حازمًا يجسمها ويهاجم النظام.

إلاّ أنّ خوفًا حقيقيًا انتاب الأمير. فقد عزل رقادة عن باقي البلاد بخندق. وسدت أبواب من حديد منافذها، وكلف بالدفاع عن القصر خمسة آلاف من السودان. لكن هذه الاحتياطات كانت زائدة.

---

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 123.

(2) نقلنا اسم الشهر عن النويري (النهاية، ج 2، 85).

(3) من المؤكد أن الحكاية التالية رويت للتعبير عن هذا الشبه، ومفادها أن إبراهيم الثاني استشار شيخًا من بني عامر بن نافع ـ أحد قواد الثورة على زيادة الله الأول ـ بخصوص الموقف الواجب اتباعه. فأجاب الشيخ الأمير بأنه، إذا لم يهجم خصومه جميعًا حالاً، فإن الشقاقات التي ستنجم في صفوفهم، ستنقذ الدولة. فأمر إبراهيم الثاني بأن يحتفظ بالشيخ حتى لا يشيع شيئًا من هذه النصائح الثمينة (النويري، النهاية، ج 2، 85).

بقي خصوم إبراهيم الثاني في موقف دفاع لأنهم كانوا حائرين متخوفين. فقضى عليهم هذا الموقف الذي أملته قلة اتحادهم وقلة إيمانهم. قال النويري[1]: «ولم يجتمع أهل هذه الكور بمكان واحد، بل أقام كل رئيس بمكانه». وهكذا، واجه الثوار متفرقين وعلى التوالي الصدام مع جيوش الأمير الذي رد الفعل في الحال وبأكثر ما لديه من قوة.

وأخمد صالح الخادم[2] انتفاضة ناحية قمودة سريعًا.

ثم إن إبراهيم الثاني، بعدما اطمأن على مؤخرته بهذه الصورة، تحول إلى تونس المركز الرئيسي التقليدي للثورة[3]. وقامت الحملة الأولى أول الأمر بمهمة فتح الطريق إلى عاصمة الثورة المعتادة.

ولبلوغ هذا الغرض، كان ينبغي إخضاع ابن أبي أحمد[4] قائد الثورة بالوطن القبلي. فمن هو هذا القائد؟ لا يعرف إلا القليل بشأنه، لكن القليل المعلوم لدينا ثمين لأنه يسمح برفع القناع قليلاً عن الطابع العميق للنزاع. ولم يكن ابن أبي أحمد الوالي[5] بالوطن القبلي. بل كان بالأحرى أعظم صاحب إقطاع بلا شك، ولهذا، فقد كان أول من تضرر وثار على طلبات الأمير الوقحة، وكانت سياسة الأمير المعروفة بوضوح والمصرح بها، ترمي بالفعل إلى منعه هو وأمثاله من الاستفادة، على حساب «الملك»، من تلك «المادة» المتكونة من الرعايا، والتي يجب أن تؤول أرباحها إلى الملك دون غيره. فاتضح على هذا النحو وضوحاً أكبر رهان المعركة. ويدرك أيضًا لماذا بقيت «المادة»

---

(1) النهاية، ج 2، 85.

(2) سماه ابن عذاري، (البيان، ج 1، 123) ميمون الحَبَشي.

(3) لم نعرف معرفة اليقين قائد الثورة بتونس. لكن ابن عذاري ذكر أسماء الأشخاص المقتولين لتشيعهم لأبي عبد الله الداعي الذي قتل بأمر من عبيد الله المهدي، وذكر سنة 912/299. وأشار قائلاً: «وقتل أبو إبراهيم المعروف بابن البجاري القرشي الفهري، وهو القائم على إبراهيم بن أحمد بن الأغلب مع أهل تونس» (البيان، ج 1، 167). ولا بد أن أبا إبراهيم استفاد من العفو الذي منحه الأمير لعدد كبير من العصاة بفضل تدخل الفقهاء.

(4) سمي أحمد بن عيسى في «المسالك»، للبكري، ص 45.

(5) كانت عاصمة الوطن القبلي بالفعل (نوبة)، وهي مدينة تأكد من وجودها برنشفيك: à propos d'un toponyme tunisien du Moyen - Âge, Nuba - Nubiya, *Rev. Tun.*, 1935, pp. 149 - 153).

فكتب يقول في خصوصها: «يفهم أنها كانت الحاضرة الإدارية في نهاية القرن التاسع لشبه جزيرة الوطن القبلي». وشهادة اليعقوبي الذي كتب سنة 276، صريحة في هذا الموضوع، فقال فعلاً بشأن الوطن القبلي: «وعاملها ينزل مدينة يقال لها النواتية (أي نوبة)». انظر البحث المذكور لـ R. BRUNSCHVIG بالقرب من أقليبية التي يركب منها إلى صقلية، (210، البلدان).

المتنازع بشأنها جامدة من باب أحرى، وهو جمود استفاد منه النظام القائم آخر الأمر. فيفهم سبب اقتصار الثورة على الدفاع، لأنها عجزت عن إثارة الحماس والتأييد الشعبي. ولم يكن قلب الأهالي ينبض معها، ولم يتمكن الثوار حقًا إلا من الاعتماد على الرجال الذين كانوا في خدمتهم، وجموع مواليهم. وتأيد هذا الشعور الذي توحي به مطالعة مجموع المصادر، بالقليل المعروف عن ابن أبي أحمد، بالإضافة إلى دلائل أخرى غيره. وسنرى مثلاً أن جميع الأسرى كانوا من كبار القوم.

كان ابن أبي أحمد سيدًا محترمًا، وكان يملك طبعًا قصرًا، أشار إليه البكري الذي كان يكتب سنة 1068، فوصفه للقراء بأنه أعجوبة تستحق الذكر. وكان هذا القصر يقع في باشو[1]، وكان بالفعل يستحق الذكر إلى أقصى حد، لسببين. كان أولاً وبكل تأكيد، مشيدًا بالجنادل المتينة[2]، فكان يبدو لمالكه منيعًا بدرجة كافية، مما حمله على الاستخفاف بالسلطة، مع أن المدينة ذاتها لم تكن تملك أسوارًا. وفضلاً عن ذلك، كان القصر يتمتع بموقع خارق، فكان يحتل فعلاً، كقصر طنبذة الذي انطلقت منه الشرارة التي ألهبت البلاد على زيادة الله الأول، موقعًا دفاعيًا على طريق كانت موجودة منذ ألف سنة، وكانت هذه الطريق تربط تونس بكبريات المراكز بالساحل والجنوب. قال R. Brunschvig عن حق: «كانت المحاولة ترمي ـ عبثًا ـ إلى قطع طريق تونس على أمراء القيروان»[3]، وذلك بصدد قضية ابن أبي أحمد، كما كان في قضية منصور الطنبذي.

وهكذا، كانت المهمة المناطة بابن أبي أحمد حاسمة حيوية بالنسبة إلى مصير الثورة. فكان عليه أن يتصدى وحده لصدمة الجيوش الحكومية، وهذا دليل على أن الثورة أعوزها التلاحم والتنسيق. وقد سُلِّط عقاب شديد على ولاية الوطن القبلي وأسر ابن أبي أحمد، ونقل إلى القيروان حيث صلب. وفتح هذا النصر الحاسم الطريق إلى تونس. قال النويري[4]: «وكان سبب ظفره أنه بعث عسكره إلى الجزيرة، فقتل منهم خلقًا كثيرًا».

---

(1) في خصوص التعرف على هذه المدينة، راجع R. Brunschvig (A propos d'un toponyme tunisien du Moyen-Âge, Nûba-Nûbiya, *Rev. Tun.*, 1935, pp. 135-154).

وح.ح. عبد الوهاب (Villes arabes disparues, dans *Mél. W. Marçais*, pp. 1-10).

(2) لم يكن الجندل مفقودًا من آثار باشو، مما حمل ح.ح. عبد الوهاب على القول (المرجع المذكور، ص 5) إن «الأغالبة كثيرًا ما بنو على طريقة الرومان، حتى أن الأمر كان محل التباس».

(3) R. Brunschvig (A propos d'un toponyme tunisien du Moyen-Âge, Nûba-Nûbiya, *Rev. Tun.*, 1935, p. 154).

(4) النويري، ج 2، 85.

وتمكن جيش عتيد بقيادة ميمون الخادم والحاجب الحسن بن ناقد، من الرحيل إلى تونس التي لم تقدر على مواجهة جند الأمير مدة طويلة، رغم مقاومة عنيدة يائسة. فتحتم على أهل تونس تسليم مدينتهم في 20 ذي الحجة[1] 2/280 مارس 893، ونقل الخبر إلى الأمير في الحال، عن طريق الحمام الزاجل، فأمر الأمير أن لا يضرب عنق أية جثة. وكان قد رسم خطة لذلك. وعاشت المدينة المتعودة على العصيان، فظائع التقتيل بلا هوادة من جديد، والتدمير، والاعتداءات على النساء والبيوت. لكن الغالب على الظن أن العامة لم تدفع هذه المرة ثمن الثورة.

كان إبراهيم الثاني مظفرًا، فقرر تقديم حفل مزدوج بهيج ومعبّر لعاصمته. ووجه العجلات إلى تونس لنقل جثث المهزومين، فتمكن أهل القيروان من مشاهدة عرض جنائزي لا يمكن أن يكون سوى موعظة لهم، وقد تم ذلك في الشارع الكبير بالمدينة. وقدمت أيضًا صفوف طويلة من الأسرى شملت ألفًا ومائتي شخص، «وهم أكابر القوم ورؤساؤهم»[2]، لعرض مشهد بؤسهم على أهل القيروان. وعلى هذا النحو، بلغت السياسة المقررة رسميًا والعاملة على إخضاع لكبار، وإهانتهم واسترقاقهم، نهايتها المحتومة، فوجدت أحسن تجسيم لها.

وعوقب الأسرى عقوبات متنوعة. فحبس بعضهم في دواميس سوسة[3]. ثم أطلق سراحهم لما تدخل أبو الأحوص[4] (المتوفى سنة 897/284)، وكان زاهدًا كبيرًا بسوسة، وكان إبراهيم يجله إجلالاً عجيبًا. ووجهت بعض الأسيرات، من أجمل النساء قطعًا، إلى بغداد، لإثراء مجموعة جواري الخليفة المعتضد (279 ـ 892/289 ـ 902). وبعد مدة، رفع أهل تونس شكاية إلى الخليفة، فكتبوا إليه قائلين: أهديت نساؤنا وبناتنا[5]. وروي أنه غضب لذلك، وقد ساهم هذا الأمر في فقدان إبراهيم الثاني

---

(1) أرخ النويري هذه الأحداث في رمضان (النهاية، ج 2، 85). وقد عملنا برواية ابن عذاري (البيان، ج 1، 124) الذي كان أكثر دقة في تواريخه عامة، فأفاد كتابه من طبعة محققة حديثة.

(2) النويري، النهاية، ج 2، 85.

(3) هل هي دواميس سوسة؟ إن موقف الاستنكار الذي وقفته هذه المدينة، أي فقهاؤها وأولياؤها، كاد أن يتسبب لها في الخضوع للمصير الذي نال تونس، كما روى ذلك المالكي في «الرياض» (ظهر ورقة 60، ترجمة ابن أبي حمّود).

(4) انظر المالكي، الرياض، ج 1، 392؛ وعياض، المدارك، ترجمة رقم 68.

(5) النويري، النهاية، ج 2، 87.

الحكم. واستفاد أخيرًا عدة أسرى من تدخل الفقهاء. فتدخل مثلاً قاضي القضاة عيسى بن مسكين لعتق بعض الأميرات، وقد سمع عيسى استغاثتهن بينما كان في جامع رقادة[1]، وبذلك، فقد سلك نفس المسلك الذي سار عليه شيخه سحنون. وبصورة عامة، اتخذ الفقهاء من جهة أخرى، مواقف مبدئية صارمة جدًا ـ ومن المحتمل أنها كانت قليلة الجدوى أساسًا ـ لتلافي توزيع محصول ما نهب من تونس[2]. ووجدت هذه المدينة مرة أخرى الفقهاء إلى جانبها، كما جد في عهد محمد الأول. .

ولم يجد إبراهيم الثاني، بعد فض قضية تونس، أية صعوبة في القضاء على الفتنة في جميع الأماكن الأخرى. وكانت فتنة تونس انعكاسًا باهتًا جدًا للثورة التي اندلعت قبل سبعين سنة بقيادة منصور الطنبذي، ولم تهدد حقًا في أي وقت ملك الأغالبة. والشعور الذي كان سائدًا هو أن الجماهير لم تسهم قط هذه المرة في الحملة التي نظمها الأعيان، في انتفاضة أخيرة غير منظمة، لحماية مصالحهم. ولم يترتب في نهاية الأمر على محاولتهم المفككة الضعيفة التي تمت بلا إيمان مفرط، سوى دعم الاستبداد الذي خرج من هذه المحنة أقوى مما كان عليه أبدًا.

ثم واجه إبراهيم الثاني فتنًا أخرى، لكنها كانت أكثر هامشية، ومتقطعة. فثارت تونس من جديد سنة 281/ 894 ـ 895. فأمر إبراهيم الثاني ـ هل كان ذلك على إثر الشكاية التي رفعها أهل تونس إلى الخليفة؟ ـ ميمونًا الخادم بالعودة إلى المدينة صحبة الجيش للقيام بمهمة محدودة تمثلت في قتل وصلب عددٍ معين من تميم، ونقل عدد من وجوه المدينة إلى رقادة. وكان من بينهم القاضي أبو شجرة عمرو بن شجرة الذي قتل[3]. وبعد إنهاء مهمته، رجع ميمون الخادم مظفرًا إلى البلاط بالقيروان حيث احتُفِي به، وخلعت عليه الحلل، وملابس الحرير والديباج المطرزة، وقلادةٌ من الذهب، وخيول أصيلة. ثم تلقى الأمر من الغدِ بالرجوع إلى تونس حيث لحق به الأمير في 8 رجب 281/ 13 سبتمبر 894، وجعل من المدينة الإفريقية الأكثر أنفة وهيجانًا، عاصمة مؤقتة له.

وثار بنو بَلْطيط في بسكرة[4] سنة 286/ 899، لأسباب لم يوضحها أي مصدر،

(1) عياض، المدارك، ترجمة رقم 54.

(2) الونشريشي، المعيار، ج 9، 433.

(3) عياض، المدارك، ترجمة رقم 24.

(4) ابن عذاري، البيان، ج 1، 131.

ولربما كانت ثورة ذات ضبغة جبائية. واكتست هذه الحركة أهمية ما، لأن الأمير عجل بإرسال ابنه أبي العباس على عين المكان، فشتت أبو العباس بني بَلْطيط، وقتل خلقًا كثيرًا في صفوفهم، وأعاد النظام إلى نصابه في الولاية. وأخيرًا، أرسل إبراهيم الثاني سنة 901/288 جيشًا هامًا إلى الزاب، بقيادة ابنه عبد الله[1]. ولم يذكر ابن عذاري الذي روى الخبر، شيئًا آخر.

تلك هي ردود الفعل التي أثارتها سياسة إبراهيم الثاني داخل الإمارة. وما يجب ذكره بالخصوص هو أن هذه السياسة سجلت مرحلة جديدة هامة جدًا في المجهود الدائم للدولة الذي كان يرمي إلى تحسين نفوذها وتركيزها. وقد أقصى زيادة الله الأول بصورة عملية الجند عن الحياة السياسية في البلاد التي أنيط الدفاع عنها بجيوش من الرقيق أكثر فأكثر، فأراد أخلافه استمالة القلوب إليهم، فقرر إبراهيم الثاني، لما أراد أن لا يشاركه أحد في الحكم، والقضاء على الأرستقراطية (أسميناها كذلك إلى أن يوجد لها اسم آخر)، سواء كانت على الأرض «إقطاعية»، أم حضرية في الدواوين وغيرها. وأشعرت الانتصارات الحاصلة بأن عظمة الأمير المطلقة التي لا ينازع فيها، قد بلغت ذروتها. لكنه شعورٌ خلاب، إذ لا أكثر رهافة فعلاً من الاستبداد والظلم إذا بلغا الذروة. والواقع أن الدولة لم تكن أبدًا أكثر وحدة وأكثر عزلة مما كانت عليه آنذاك. فقد منعت على نفسها كل تأييد محتمل، لما أرادت دعم كيانها، مثل تأييد الجند والأرستقراطية والعامة التي نزل مقامها إلى رتبة المادة المجردة. لكن أبا عبد الله الصنعاني قد دخل بلاد كتامة في منتصف ربيع الأول 280/ أوائل يونيو 893، وقد تنبأ للجميع بقرب ظهور المنقذ. فلم يسعه اختيار موقع أو وقت أحسن من ذلك.

النزاع مع نفوسة ومقتل والي طرابلس:

لم تثر سياسة إبراهيم الثاني ردود فعل في الداخل فقط، بل إنها كانت في الخارج أيضًا مصدرًا لمصاعب جدية، خاصة مع الخلافة. فهي لم تكن غريبة بالخصوص عن النزاع الذي تواجه فيه أمير القيروان وقبائل نفوسة، بصورة عرضية إن صحّ القول[2].

---

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 131، لم نتعرف على هذا الابن لإبراهيم الثاني.

(2) انظر في خصوص النزاع بين إبراهيم الثاني ونفوسة ونتائجه: «النهاية» للنويري، ج 2، 86؛ و «البيان» لابن عذاري، ج 1، 129 ـ 130؛ و «العبر» لابن خلدون، ج 4، 435 (كثير الإيجاز)؛ و «الحلة» لابن الأبار، ص 268 ـ 270؛ و *Chronique*، أبو زكرياء، ترجمة R. LE TOURNEAU في *Rev. Afr.*، 1960، ص 333 ـ =

لم يكن الأمير عازمًا فعلاً وفي البداية على مهاجمة قبائل نفوسة. فقد روي أن غرضه الواضح المصرح به، كان غزو مصر. لماذا؟ هل قرر ذلك لينتقم من الإهانة التي تعرّضت لها مملكته سنة 267/880 ـ 881، والتي وجهها لها أبو العباس بن طولون؟ لا، قطعًا. ولئن كان إبراهيم الثاني قد عزم حقًا على التشفي، فلا شك أنه لم يكن لينتظر طويلاً. إذ مات في ذلك الوقت ابن طولون وابنه الأحمق. فوجب البحث عن تفسير لذلك في مكان آخر.

ولقد ساعدنا ابن الأبار على كشف الأمور، إذ لم يهتم مباشرة بالغرض النهائي الذي كانت ترمي إليه حملة إبراهيم الثاني، وقد أوضح في الترجمة المخصصة لأبي العباس محمد بن زيادة الله الثاني، أن الحملة تمخضت عمليًا عن مقتل هذا الأخير ومقتل أهله بكثير من القساوة التي لم يسبق لها مثيل. ثم شرع المؤلف في استعراض الدوافع التي أدت بالأمير إلى هذا التعصب الأعمى. فذكر أن ذلك يرجع إلى الحسد أول الأمر، وهذا محتمل. فلربما كانت قساوة إبراهيم الثاني قد أملتها عدة أسباب، من بينها كراهية قديمة وحسد وضغائن تعود إلى فترة الصبا. ويبدو أن إبراهيم بن أبي إبراهيم أحمد لم يحب أبدًا حبًا جمًا، ابن عمه محمدًا بن زيادة الله الثاني الذي كان أكثر اقتدارًا منه. لكن هذا الأمر لا يفسر كل شيء. بل إنه يمكن القول إن إبراهيم بن أبي إبراهيم أحمد، لما صار أميرًا، عرف كيف يتغلب على مشاعره، إذ أنه ولي ابن عمه على طرابلس. أما الدافع الثاني الذي ذكره مؤلف «الحلة»، فهو أكثر جدية. وهو يدلنا كذلك أكثر وبيقين أكبر إلى طريق الدوافع الحقيقية المباشرة التي تسلح من أجلها إبراهيم الثاني. فقد روى ابن الآبار أنه وجه رسولاً إلى بغداد. وكان ذلك بلا شك لمحاولة الاعتراض على شكاوي ضحايا القمع الذي جد بتونس، وقد استنجدوا بالخلافة، وكذلك للاطلاع على تطور الوضع في عاصمة الإسلام. فكاتبه هذا الرسول، وأخبره بغضب المعتضد على سياسته، وإقدامه على مقارنة غير لائقة به حيث قارن عهده الملطخ بدم الأبرياء، بعهد ابن

= 338 (أرخ أبو زكرياء الأحداث في خلافة المتوكل (232 ـ 847/247 ـ 861)، الذي ربما أرسل إلى إفريقية قائده إبراهيم بن أحمد، فاعترضت نفوسة سبيله. وباستثناء هذا اللبس المقتبس عن الصورة التقليدية للمعارك التي واجهها الخوارج بالمغرب في الماضي، فإن رواية أبي زكرياء، التي نقلتها مصادر الخوارج الأخرى، مكنتنا من الاطلاع على الأخبار التي رواها من بقي منهم على قيد الحياة، أي أنها معلومات موثوق بها). وانظر أيضًا الشماخي، كتاب السير، ص 215 و 229 و 237 و 267 و 275 و 320 (نقل الشماخي، من بين ما نقل، عن الرقيق مطولاً)؛ والدرجيني، الطبقات، ج 2، ورقة 93 ـ 94.

عمه محمد بن زيادة الله الثاني المطبوع بالعطف والرحمة. ثم أضاف ابن الأبار قائلاً:

«وقرأت في تاريخ أبي إسحاق إبراهيم بن القاسم المعروف بالرقيق أن المعتضد كتب إلى إبراهيم من العراق: إن لم تترك أخلاقك في سفك الدماء، فاسلم البلاد إلى ابن عمك / محمد بن/ زيادة الله صاحب طرابلس.

فخرج إبراهيم إلى طرابلس في خفيّة وأظهر أنه يريد الخروج إلى مصر حيلة منه، إلى أن ظفر به فقتله وصلبه. وكان بين خروجه ورجوعه خمسة عشر يومًا»[1].

فهل أخفى إبراهيم الثاني قصدًا نيته الحقيقية؟ وهل وقع فعلاً التحيل؟ من المؤكّد أنه لم يصرح ـ وهذا مفهوم ـ بنيته في قتل ابن عمه. لكن لا يعني ذلك حتمًا أن نيته التي صرح بها عاليًا للهجوم على مصر كانت مجرد حيلة. وقد دلت لا محالة الاستعدادات التي قام بها على أنه ليست له نية القيام بمهمة سرية. ومن جهة أخرى، سنرى كذلك أن الحملة دامت أكثر من خمسة عشر يومًا. لكن باستثناء هذين التحفظين، فإن نص الرقيق الذي أورده ابن الأبار جدير بكامل عنايتنا. ويعني رفض شهادته مسبقًا، الإذعان لحلّ يسير، وذلك عملاً بالصورة الصحيحة في جملتها، دون تمييز ولا إدراك، ومفادها أن الخلافة تحولت منذ أمدٍ طويل عن إفريقية ولم تعد تهتم بهذه الجهة، لكن الواقع أقل بساطة من ذلك.

ولتقدير إمكانية وقوع ما ذكره الرقيق، وتقدير ما يكتسيه وعيد المعتضد من جدية، والخطر الحقيقي الذي كان يتهدد الأمير في هذا الوعيد، ينبغي أن نعنى بتطور الوضع والقوى في الشرق. فقد اعتبرت بغداد في رجب 279/ أكتوبر 892، أن المعتضد خليفة مقدام وصاحب عزم، وكان قد تدرب منذ سنين على ممارسة الحكم حقيقة. وقد ذكر B. Lewis[2] أن «المعتضد وخلفه المكتفي كانا خليفتين مقتدرين نشيطين». وقد أبرم الطولوني خُمارويه بن أحمد بن طولون (270 ـ 282/884 ـ 896) الصلح منذ بداية حكمه، مع المعتضد وزوّجه ابنته قطر الندى الشهيرة. على أن حسن الاستعداد الذي أبداه ابن طولون لم يمنع الخليفة من التآمر بمصر لإعادة نفوذه إلى سالف عهده، وذلك حالما اعتبر أن الظرف صار ملائمًا. وبالخصوص، في سنة 283/896 ـ 897، حيث استقبل وشجع الضباط الثائرين على جيش ابن خمارويه[3]. فليس مستحيلاً إطلاقًا أن يكون

(1) الحلة، ص 269.

(2) *E.I*². I. 19، مادة (عباسيون).

(3) انظر ابن الأثير، الكامل، ج 6، 82. أدت جهود المعتضد سنة 286 إلى استرجاع جزء من أراضي ابن طولون. =

المعتضد أمّل امتداد نشاطه إلى إفريقية، مستفيدًا من الظرف الملائم، ومن الفرصة التي سنحت له. فنفهم لذلك رسالة التوعد الموجّهة إلى إبراهيم الثاني، والدعوة التي كادت تكون صريحة للثورة، المعروضة على محمد بن زيادة الله الثاني.

فهل كان هذا الأخير يستعد للقيام بعمل ضد الأمير، بتأييد وتشجيع من الخليفة الذي كان يريد بلا شك أن يجعل منه أداة لسياسته؟ لا شيء يخول لنا الإجابة اليقينية على هذا السؤال. لكن لا شك أن محمدًا بن زيادة الله الثاني صار يجسم أمل كل أولائك الذين كانوا يتمنون الإطاحة بالطاغية الذي فقد ود الأهالي. وسواء أراد ذلك والي طرابلس أم لم يرده، فقد وجد نفسه في محور الغضب والدسائس التي تحالفت على إبراهيم الثاني، وكان من شأنها أن تقضي عليه عند اندلاعها. وقد كانت شهرة محمد بن زيادة الله الثاني خطيرة. فقد اتصل بالتأييد الأدبي والرسمي للخلافة في شكل إطراء مثير، وكأنه في الجملة نوع من المبايعة. وكان ذلك كثيرًا. وكانت الجدلية القائمة بين الريبة والقتل لا ترحم، فأقدم إبراهيم الثاني على ذلك، ورد الفعل بطريقته المعتادة.

لكنه كان يستهدف الخليفة من خلال محمد بن زيادة الله الثاني. فكان قراره بغزو مصر التي كانت مبدئيًا ولاية تابعة لأمير المؤمنين، وقد شرع في تنفيذه، من جهة أخرى، للردّ على رسالة الخليفة التي تطاول فيها عليه. فكان النزاع مع نفوسة عارضًا، وجد بغتة عند ملتقى سياسة إبراهيم الثاني في الداخل والخارج، فحول هذه السياسة عن المجرى الأصلي الذي كانت تنوي سلوكه.

ونجم الحادث الطارىء، نظرًا إلى تضافر عفوي للظروف الملائمة. وبالفعل، فقد وافقت مسيرة إبراهيم الثاني في اتجاه الشرق فترة الظهور عند الخوارج بجبل نفوسة. قال أبو زكرياء: إن الخوارج بلغوا مبلغًا عظيمًا من القوة[1]. فصار من الواجب عليهم التخلي عن الدفاع لفائدة الهجوم، طبق ما نص عليه المذهب. فتمكنوا سنة 267/880 ـ 881، من تقدير قوتهم، لما انتصروا على ابن طولون الذي غزاهم. فهل أن الحلم الخارجي القديم الرامي إلى بسط نفوذهم على المغرب بأكمله، سينهض من رقدته، نظرًا إلى النهضة الخارقة التي شهدتها نفوسة؟ إن العمل على استغلال الفرصة السانحة، وإعادة

= وفضلاً عن ذلك، فرض على هارون بن خمارويه دفع جزية قدرها 000 450 دينار إلى الخلافة. انظر ابن الأثير، الكامل، ج 6، 91.

(1) *Chronique*، ترجمة R. LE TOURNEAU في (*Rev. Afr.*, 1960, p. 333). وانظر أيضًا كتاب السير للشماخي، ص 266 ـ 267، وقد علل هو أيضًا معركة مانو بما بلغته نفوسة من قوة.

المأثرة التي نجحت ضد أبي العباس بن أحمد بن طولون، والانتصار على إبراهيم الثاني المنبوذ ـ فلم يكونوا يجهلون قطعًا إفراطه ـ يمكن أن يكون فاتحة عهد جديد يتمثل في «ظهور» مظفر. غير أن القرار «بالظهور» لم يلاق تأييدًا جماعيًا. بل إنه اصطدم بمعارضة المسؤولين السياسيين، كالأمير أفلح بن العباس، وسعد بن يونس والي قِنْطَرَارَة، وسعيد الجَنَاوِني، وقد شعروا بالخطر المحدق، فاستنكفوا من الدخول في مغامرة. لكن علماء الفرقة فرضوها، ودفعوا حياتهم لا محالة ثمنًا لتعلقهم الصارم بالمبادىء. فقد رتب الدرجيني أشهر علمائهم في المرتبة السادسة في كتابه «الطبقات» وقد خصصت هذه المرتبة، كما قال، لمن عاشوا عصر الظهور، وهو أجمل العصور[1].

غادر إبراهيم الثاني تونس في 10 محرم 283/28 فبراير 896، وكان قد جعل منها عاصمة مؤقتة له، بعد أن قام بإعدادات دقيقة للقتال، وحشد ـ قسرًا أكثر مما هو عن رضى طبعًا ـ «المتطوعين». وتوقف مدة طويلة برقادة، وكان في طريقه لإتمام عدته بلا شك، ولم يغادرها إلا يوم 22 صفر/ 10 أبريل. وتدل هذه التفاصيل على أن الحملة أعدت بعناية، وبالتالي لم يكن لها هدف محدود. وأخيرًا انطلق الجيش إلى الشرق. ولا بد أن جهازه الثقيل فرض عليه مسيرة بطيئة، لأنه لم يصل إلى جنوب قابس إلا في منتصف ربيع الأول الموافق لبداية مايو. وسارت نفوسة وحلفاؤها من جانبها، ووجهتهم الكافر. فلاقوه بمكان يقال له مانو، وهو حصن قديم على شاطىء البحر[2].

كان الموقع الذي تصادمت فيه قوات إبراهيم الثاني وقوات نفوسة قد شهد معارك أخرى كثيرة عبر التأريخ. فيمكن أن يشار مثلاً إلى حملة سنة 547، التي قامت بها القوات البيزنطية على قبيلة الأَسْتَرِيس ـ هل كانوا أجدادًا لنفوسة؟ ـ وكانت هذه الناحية مسرحًا لها، وقد شكلت فعلاً نوعًا من البرزخ القائم بين شط الفجاج وخليج سرت الصغرى، وهي طريق عادية للعبور ولغزو بيزسان ثم إفريقية. وهكذا، اعتنى الرومان والبيزنطيون والعرب على التوالي بتحصين هذه الناحية[3]. وقد أتاحت المصادر ضبط موقع مانو جنوب قابس. ومن المحتمل أن تكون هذه «القلعة القديمة» التي ورثها الأغالبة، واقعة قرب

---

(1) ج 2، ورقة 90.

(2) أبو زكرياء *Chronique*، ترجمة R. Le Tourneau في (*Rev. Afr.*, 1960, p. 334).

(3) في خصوص تحصينات هذه الناحية في العهد البيزنطي، انظر Ch. Diehl (*L'Afrique Byzantine*, I. pp. 231-232; et II, 371-381).

Marta[1] الرومانية ـ إن لم تكن تشتبه بها ـ وهي الموقع الحالي لبلدة مارث، وقد تسمى باسمها خط التحصين المقام في الجهة مدة الحرب العالمية الثانية. وبذلك يتضح أن التقاليد قد بقيت مرعية.

وقد جدت بهذه الناحية المحكوم عليها بالحرب والغزو، إحدى المعارك الحامية في تأريخ إفريقية في العصر الوسيط ولم يكن لنفوسة خيالة، فهيّؤوا عشرين ألفًا من المشاة. وجد الالتحام الشامل بعد نشوب المعارك الفردية. قال أبو زكرياء إن القتال اشتد، وحصد الموت الكثير في المعسكرين، وتكاثر الموتى والجرحى في نفوسة، ففكروا في العودة. وكان الرجال يتساقطون كشبقة حائط في خطي القتال. ولما رأى أفلح بن عباس رئيس نفوسة ذلك، أمر حامل الراية برشقها في التراب ومسكها قائمة، وفي رأيه أنه لن يتخلى أي رجل عن الراية[2]. ولم ينفذ هذا الأمر من طرف حامل الراية إلا على مضض منه، وقد كان قاضيًا على نفوسة، وعنف أفلح بعد ذلك من أجله. وقاومت نفوسة مقاومة يائسة حول رايتهم القائمة، وقتلوا عددًا من وجوه جيوش الأغالبة، كالقائد ميمون الخادم. وطالما بقيت الراية قائمة، فلا يجوز للخارجي أن يدبر عن القتال. ثم إن أفلح اتهم بالخيانة وعزل. قال الشماخي[3]: «وكان أفلح قد أضمر للأشياخ إيجاس سوء، لأنهم أكرهوه إلى الخروج». ويبدو أنه فر بمفرده، وترك رفاقه يموتون حول الراية. ومن المحتمل أن يكون من شأن فرارهم إلى الجبل الحدّ من الخسائر، مع أنه لم يكن لهم خيول قادرة على تخليصهم من الملاحقة. وقد أضفت مقاومتهم العنيدة الباطلة على هزيمتهم، حجم الكارثة المدمرة. روى الشماخي[4] ما يلي: «وفيها مات اثنا عشر ألفًا ومن العلماء أربعمائة. وحمل منهم أسرًا ثمانين عالمًا. وفيها مات أبو ميمون وعمروس وماطوس وشَيْبَة وجانا ومَيَّال ومَعبَد وغيرهم من الأشياخ. وكانت في الإسلام فلة لم تترقع إلى يومنا هذا». كانت الكارثة كاملة بالفعل. فلم يعد إلى جبل نفوسة سوى شيخين، نَجَوا من المعركة، لتعليم المؤمنين دينهم، والحرص على تنفيذ الشريعة تنفيذًا صحيحًا. فكانت مقتلة فظيعة. وروي أن نفس أمواج البحر الذي لجأ إليه بعضهم، قد كساها الدم. ولم ينج أي شخص من إبراهيم الثاني الذي

(1) انظر Ch. Diehl، المرجع المذكور، ج 1، 230 ـ 232.

(2) أبو زكرياء *Chronique*، ترجمة R. Le Tourneau في (*Rev. Afr.*, 1960, p. 334).

(3) كتاب السير، ص 268.

(4) المرجع المذكور، ص 268.

كان بلا رحمة. وبعدما اطلع الأمير جيدًا على معتقدات المهزومين، وتأكّد لديه أنهم من الكفرة، عزم طبق منهجه المتمثل في التقرب إلى الله بوجه خاصّ. فنُصِب له سرادق، وكان يمسك رمحًا بيده، فطعن بها القلوب المنزوعة من ثلاثمائة من الضحايا. ودعي عمروس أشهر علماء نفوسة وبطل المعركة إلى الارتداد عن مذهبه، فرفض ذلك. فأخذت كلابتان وشرع في تفكيكه، بداية من إبهامه. ومات لما تم الوصول إلى الإبطين.

وقد فتحت هزيمة نفوسة البلاد لجيوش الأغالبة التي قامت بغارات وتدميرات في جبل نفوسة وقنطرارة ونفزاوة. وهاجم أبو العباس ابن الأمير، في العام الموالي، أي سنة 284/897، البلاد من جديد، وقتل خلقًا كثيرًا، وعاد بما يقرب من ثلاثمائة من الأسرى إلى القيروان، وذبح إبراهيم الثاني أحد الأسرى واستخرج قلبه بيده. ثم أمر بأن ينال الأسرى نفس المصير، فصفت قلوبهم بحبل صغير ورشقت بباب تونس. فانتهى منذئذٍ أمر قوة نفوسة واستقلالها. وتحتم عليهم الخضوع ودفع الجزية. ولم تقم إمارة تاهرت، وقد كانت تمر بفترة من عدم الاستقرار[1]، ومصاعب داخلية خطيرة، بأقل حركة لرد الفعل. والواقع أن نفوسة عزلوا تمامًا في محنتهم، ولم يفد عمليًا ولاءهم لإمامة بني رستم في شيء. وكان القضاء على قوتهم نتيجة أكثر تجسيدًا لحملة كانت تستهدف مصر، ولو أنها كانت من باب الصدفة.

وواصل الجيش الأغلبي طريقه شرقًا، بعد انتصار مانو. وتوقف في طرابلس. وكان الوالي محمد بن زيادة الله الثاني عكس إبراهيم الثاني، ولم ينفك ابن الأبار يكيل له الإطراء كيلاً. فوصفه قائلاً إنه رجلٌ اتصف بلطفٍ كبيرٍ وثقافة واسعة. فقد ألف «تأريخ بني الأغلب» ـ فهل دوّن به شعور ابن عمه، فزاد لذلك من غضبه؟ ـ و «كتاب راحة القلب»، و «كتاب الزهر»، ومن المحتمل أن يكون التأليفان الأخيران من المنتخبات الأدبية. وكان هذا المؤلف، فضلاً عن ذلك، شاعرًا رقيقًا حساسًا قليل التكلف، إذ اعتبرنا بعض أبياته المدونة في كتاب الحلة[2]. فأمر إبراهيم الثاني بقتله حال وصوله إلى طرابلس، مع أهله، بفظاعة متناهية، وقضى على أولاده، ولاحق ذريته حتى في بطون نسائه، إذ استخرج كل جنين وجد بالأرحام. وقد سبق أن حللنا أسباب حقده. غير أنه من المستبعد أن يكون محمد بن زيادة الله الثاني قد فكر في تخليص إفريقية من ابن عمه

(1) توالى على إمارة تاهرت من سنة 281/894 إلى سنة 294/901، أبو حاتم يوسف (عزل)، ويعقوب بن أفلح (عزل)، وأبو حاتم يوسف (أعيد إلى الحكم)، ويعقوب بن أفلح (عاد إلى الحكم).

(2) ص 270.

الغادر. ومن المؤكد أنه لم يكن نادرًا أن يثور والٍ على السلطة المركزية، وقد جاءت التشجيعات من الشرق. لكن محمدًا بن زيادة الله الثاني، مهما كانت خصاله الإنسانية ـ ولربما بسبب تلك الخصال بالذات ـ لم يكن بلا شك الشخص المناسب للوضع. وكل الأمور تدفعنا إلى التفكير بأنه كان بالأحرى ضحية للإطراء المسموم الذي أغدقه عليه الخليفة وعرضه لضغينة الأمير المتوقي من الشر بسرعة، ولو كان وهميًا، بإراقة أمواج من الدم، وقد كان يفضل إهداره غدرًا.

فواصل إبراهيم الثاني سيره من جديد بعد الفراغ من هذا الشغل. وقد روى ابن خلدون أنه بلغ سُرْت[1]. وذكر النويري وابن عذاري أنه تقدم حتى تاورغة. وقد مر بنا أن بلاد الأغالبة كانت تنتهي في لبدة، وهي آخر حصن للإمارة ومركز على الحدود. وكانت تاورغة تشكل من جهتها «أقصى ولاية برقة»[2] الخاضعة للطولونيين. ولذا، فقد وصل إبراهيم الثاني فعلاً إلى البلاد التي كان ينوي غزوها. ولا بد أنه واجه في تاورغة أول مقاومة للعدو، كما وقع في الماضي للعباسي أحمد بن طولون في لبدة. ولا بد أن يكون القتال قد نشب متسببًا في بعض الضحايا..

ولم يذكر شيء عن هذه المعركة التي لم تكن ذات بالٍ قطعًا. وروي خلافًا لذلك، أمر أثر في العقول لشدة فظاعته، وكان إشارة لتشتت الجند، كما قيل. فقد طلب إبراهيم الثاني، حسب ابن عذاري، أن تطبخ رؤوس خمسة عشر شخصًا أمر بقتلهم، ليلتذ بها وصحبه. ومن المحتمل أن يكون التغذي بلحم البشر غير مجهول في جيش الأمير الذي كان يعد في صفوفه خلقًا كثيرًا من سودان إفريقيا الاستوائية. إلا أن الوليمة من الأموات التي أمر بها إبراهيم الثاني لم تكن بلا شك سوى حيلة استغلت كثيرًا في القرون الوسطى[3]، خصصها لتحطيم معنويات العدو وإنزال الرعب به، حين بلغ أبواب مصر.

---

(1) انظر بخصوص سرت (Syrte) مدينة بساحل برقة *E.I.*، مادة سرت، ج 4، 603، بحث لـ E. Rossi؛ وانظر أيضًا ابن عبد الحكم، الفتوح، ص 61، 143، 154، الملحوظة رقم 60؛ واليعقوبي، البلدان، 203 ـ 204؛ وابن حوقل، كتاب صورة الأرض، ص 70 ـ 71؛ والبكري، المسالك، ص 17 وما بعدها؛ والإدريسي، النزهة، ص 27، 90، 198، 101.

(2) اليعقوبي، البلدان، ص 204. ولنتذكر أن اليعقوبي كان يكتب سنة 276/889 ـ 890. وانظر كذلك بشأن تاروغة التي تبعد عن سرت مسيرة يومين تقريبًا، ابن خرداذبه، المسالك، ص 5، الملحوظة رقم 46؛ والبكري، المسالك، ص 45؛ والإدريسي، النزهة، ص 90.

(3) في خصوص التغذي بلحم البشر المتصنع، لتحطيم مقاومة العدو؛ انظر G. Levi della Vida (Il motivo del cannibalismo simulato, *Rivisto degli studi Orientali*, XXXII, 1957). =

وقد كانت لهذه الحيلة نتائج غير منتظرة من الأمير، عاكست كل المعاكسة النتائج التي كان يتوقعها. حيث ذاع الخبر فعلاً أن الأمير «قد خُلِطَ». ولم يكن الحشود («المتطوعون») الذين جندوا قهرًا دون رضى، يترقبون سوى فرصة للعودة قافلين إلى مسقط رأسهم. ولم يكن الجيش النظامي متحمسًا قطعًا وبصورة مفرطة للمغامرة. فهل تعنّت الأمير رغم التخلي عنه، في التقدم إلى سِرتْ، كما أكد ذلك ابن خلدون؟ هذا أمر محتمل. لكن وبناء على هذا، تبين له الأمر، ولا بد أنه أمر بالعودة. وبالفعل، فقد انفضّ الجنود من حواليه، ولم يبق معه بعد ذلك سوى ا‌ا‌ٰ من نصفهم وهكذا، لم يمكن استمرار الحملة لقلة المقاتلين، فأجهضت المحاولة آخر الأمر.

وقد كان إبراهيم الثاني يطمع دائمًا في الحصول على المال، فاكتفى عند عودته إلى تونس، بفرض غرامة بثلاثين دينارًا على كل واحد فر من الجيش، فسميت «غرامة الهاربين».

إبراهيم الثاني أمير خرافي مختلّ العقل:

غالبًا ما سنحت لنا الفرصة للإشارة إلى الأعمال الجنونية الدامية التي قام بها إبراهيم الثاني. لكن قائمة الجرائم التي نسبتها إليه كتب التأريخ[1] أطول من ذلك بكثير، ولم تستوف بأكملها، كما قيل. وأغزر مؤلف في هذا الباب كان النويري الذي نبهنا أنه لم يعمل إلا على تزويدنا ببعض «اللُمع» من حماقاته. قال: «ونحن نذكر لمعة من محاسن

= فقد استعمل مثلاً طارق بن زياد هذه الحيلة خلال فتح الأندلس. لكن التغذي بلحم البشر من طرف الجيوش الإسلامية كان حقيقيًا أحيانًا. فقد ذبح الخدم في ذي القعدة 282/ يناير 896، أبا الجيش خمارويه الطولوني، فأوقف خدمه وقتلوا وصلبوا. قال المسعودي: «ومنهم من شرح لحمه من أفخاذه وعجزه، وأكله السودان مماليك أبي الجيش». تحقيق وترجمة Barbier de Meynard لكتاب مروج الذهب، ج 8، 147 ـ 148. وذكر مثال آخر للتغذي بلحوم البشر بإفريقية في عهد بني زيري. وأوقف الأمير المنصور الداعي أبا الفهم الذي أثار كتامة. «وانتزعت كبده وشويت وأكلت. ومزق الصنهاجيون و«عبيد» المنصور الجثة وافترسوها. ولم يتركوا إلا العظام وأقيمت هذه الوليمة الفظيعة يوم الثلاثاء في 3 صفر 378 هـ/ 23 ماي 988». H.R. Idris (*La Berbérie Orientale sous les Zirides*, I, 77).

(1) انظر بخصوص هذه الفقرة، «الكامل» لابن الأثير، ج 6، 6 ـ 7؛ و«الحلة» لابن الأبار، ج 2، 260 ـ 263 و 268 ـ 270؛ و«البيان» لابن عذاري، ج 1، 132 ـ 133؛ و«النهاية» للنويري، ج 2، 89، 92؛ و«العبر» لابن خلدون، 436؛ و«الأعمال» لابن الخطيب، ج 2، 440 ـ 443/14 ـ 17؛ و«كتاب السير» للشماخي، 271، 272؛ و«الطبقات»، أبو العرب، ص 139، 140، 142، 143، 145، 149، 162، 187، 192؛ و«الرياض» للمالكي، ج 1، 268 ـ 269، 387، 390، والمخوطة ظهر ورقة 60، وجه ورقة 61؛ وعياض «المدارك»، التراجم رقم 56، 63، 66، 68، 127، 131.

أفعاله ومساويها تدل على ما كان عليه، ونترك الإطالة جريًا على القاعدة في الاختصار»[1].

ولنستعرض بدورنا عينات من الجرائم والفظائع من كل نوع، التي تكون الألوان الأصلية المتركبة منها الصورة التقليدية لأشهر أمراء دولة بني الأغلب. كان اسم إبراهيم الثاني يذكر منذ أجيال بأفظع الأعمال المفرطة، لا غير أو يكاد، فكان بطل الاضطراب العقلي والشر، ولم يكن شهريار الكريه بطل ألف ليلة وليلة، سوى صورة شاحبة وباهتة بالنظر إليه.

وقد وُصِف إبراهيم الثاني كشخص تفنن في التقتيل، يعشق القتل والتأنق فيه والتلذذ به، فكان يبتهج لاستنشاق رائحة الدم، ويتذوق بلذة الآلام الفريدة التي كان يسلطها على الآخرين. فقد قتل كثيرًا، كما مر بنا ذلك، لإرضاء حاجات استبداده، وتماشيًا مع المنطق الباطن لسياسته التي كانت تتطلب دائمًا مزيدًا من الدم. لكنه لم يقف عند حل القتل، وحتى عند حد الجرائم السياسية. بل نسبت إليه جرائم قتل أخرى لا تحصى كانت أكثر مجانية.

فقد فاجأه يومًا مطر غزير، فلجأ هو وصحبه عند أحد رعاياه المتواضعين، وقد كان له بستان به شجر التين. فاجتهد المسكين في ترضية ضيوفه الكبار، وكان جزاؤه الجلد.

ولم يجد إبراهيم منديلاً صغيرًا كان يستخدمه لمسح فمه، لما كان يتناول الشراب. فأفلت المنديل من يد جارية، فحمله خادم ودفع حياته ثمنًا لما سرق، وقتل ثلاثمائة من الخدم الآخرين معه.

وسدت مرة حجرة على جمع آخر من الخدم الصقالبة، لأسباب لم تذكر، على فرض أن تكون هناك أسباب، كان الأمير يريد أن يموتوا جوعًا. فوجد أحدهم سيفًا، فحرر رفاقه المساكين من التعذيب وانتحر. «وحزن الملك إذ لم يموتوا جوعًا»[2].

وقال الأمير يومًا لأحد الأعوان بدواوينه، بعد أن عذب رئيسه عذابًا فظيعًا وضرب عنقه لهفوة ارتكبها: «إن لك خدمة وقديم صحبة، وأقتلك قتلة مريحة»[3].

وأقدم فقيه من الحنفية هو أبو عقال بن الرعناء، على التشدد في القول بخصوص زملائه الذين كانوا يقبلون التردد على بلاط إبراهيم الثاني. فطلب الأمير بأن تعد له حفرة

(1) النهاية، ج 2، 89.

(2) الشماخي، كتاب السير، ص 272.

(3) الشماخي، المرجع المذكور، ص 272.

مرحاض ويحبس فيها. فمات تحت النجاسات التي لم يعلم بوجوده بينها، كل أولائك الذين كانوا أدوات لهذا التعذيب الشنيع، دون وعي منهم.

وقد تضرر أقارب الأمير أكثر من غيرهم، من حماقاته القاتلة، كما روته المصادر. فقد أمر بقتل إخوته الثمانية بحضوره، وكان أحدهم كسيحًا أو يكاد، فكان يترجاه العفو نظرًا إلى عجزه بالذات، فأجاب: «لا يجوز أن تخرج عن حكم الجماعة»[1] وأنزل به نفس المصير.

وقد روي أنه أمر بقتل ابنه أبي الأغلب[2]، وذنبه انه ارتاب في صحة عقل والده صاحب القدر العظيم.

لكن يبدو أن إبراهيم كان يكره البنات خاصة، فكان يأمر بقتلهن عند الولادة بصورة منتظمة. فعملت والدته المستحيل لتجنيبهن مثل هذا المصير الفظيع. وذكر أنه كلما ولدت جارية بنتًا، إلا وأخذتها منها وربتها خفية. وعلى هذا النحو اجتمع في بيتها ست عشرة من الفتيات. قال النويري[3]: «فقالت له ذات يوم ـ وقد رأت منه طيب نفس ـ يا سيدي! قد ربّيت لك وصائف ملاحًا، وأحبّ أن تراهنّ ـ فقال: نعم، قرّبهنّ منّي. فأدخلتهنّ عليه، فاستحسنهنّ. ـ فقالت: هذه ابنتك من جاريتك فلانة، وهذه من فلانة... حتى عدّتهنّ عليه.

فلما خرج قال لخادم له أسود كان سيّافًا، يقال له ميمون: امض فجئني برؤوسهنّ. فتوقف استعظامًا منه لذلك. فسبّه وقال: امض وإلاّ قدمتك قبلهنّ. فمضى إليهن، فجعلن يصحن ويبكين ويسترحمن. فلم يغن ذلك عنهن شيئًا، وأخذ رؤوسهن وجاء بها معلقة بشعورهن فطرحها بين يديه».

كان إبراهيم الثاني يعشق الأولاد الصغار أيضًا، فكان محاطًا بستين من الأحداث[4]، لإرضاء رذيلته التي كانت شائعة في بلاطات العصر الوسيط، وقد أعد لهم مبيتًا يشرف عليه وكيل. «فبلغه أن بعضهم يمشي في الليل إلى بعض»[5]. فجلس الأمير على عرشه وأمر بإحضارهم بين يديه. فاعترف بعضهم بما جرى وأنكر آخرون. فأنزل

---

(1) النهاية، ج 2، 91.

(2) الشماخي، كتاب السير، ص 272، سماه أبا عقال.

(3) النهاية، ج 2، 91.

(4) ذكر الشماخي (كتاب السير، ص 271) أنهم أربعة وستون.

(5) النويري، النهاية، ج 2، 91.

على رأس الحدث المفضل لديه الذي أكد براءته، ضربة بدبوسه، أطارت مخه من دماغه في الحين. ثم تفنن في تقتيل الآخرين. فأمر بإعداد فرن وإلقاء خمسة أو ستة من المذنبين فيه كل يوم، ولم ينج بعضهم من النار إلا ليموتوا مختنقين في الحجرة الساخنة لحمامات القصر التي سجنوا بها.

ولم تلق الجواري مصيرًا أفضل من مصير الأحداث فكان سيدهن العظيم يلتذ ببناء حائط عليهن وهن على قيد الحياة أو أن يخنقن أو يذبحن. ولم يجد إبراهيم الثاني نفسه آخر الأمر إلا في قصرٍ خالٍ كانت الذكرى وأطياف ضحاياه المتعددين، تراوده لا غير. فكأنه ذلك القصر الحقيقي المعروف في الأساطير الشرقية الحالكة، وقد كان يذكّر بالرعب والأشباح التي ملأته. واستمر تمثيل المشاهد الفظية رغم ذلك في هذا الإطار الخالي الأليم، بقوة مأسوية متزايدة وبمفعول مدروس أقوى.

قال النويري[1]، وقد وهب حقًا القدرة على التأليف المسرحي:

«فدخل على أمه في بعض الأيام، فقامت إليه، ورحبت به، فقال لها: إني أحب طعامك. فسرت بذلك، وأحضرت الطعام، فأكل وشرب وانبسط. فلما رأت سروره قالت له: إنّ عندي وصيفتين ربيتهما لك، وادّخرتهما لمسرتك، وقد طال عهدك بالأنس بعد قتل الجواري، وهما يحسنان القراءة بالألحان، فهل لك أن أحضرهما للقراءة بين يديك؟ ـ فقال: افعلي ـ فأمرت بإحضارهما فأُحْضِرَتَا، وأمرتهما بالقراءة، فقرأتا أحسن قراءة. ثم قالت له أمه: هل لك أن ينشداك الشعر؟ ـ قال: نعم ـ فغنيتا بالعود والطنبور أبدع غناء، حتى عمل فيه الشراب وأراد الانصراف. فقالت له: هل لك أن تمشيا خلفك حتى تصل إلى مكانك، وتقفا على رأسك، وتؤانساك، فقد طال عهدك بالإنس؟ ـ قال: نعم. فمضى وهما خلفه.

فلم يكن إلا أقل من ساعة حتى أقبل خادم وعلى رأسه طبق وعليه منديل. فظنت أنه وجّه إليها بهدية، فوضع الخادم الطبق بين يديها ورفع المنديل، وإذا برأسيهما. فصرخت أمه وغشي عليها، وأفاقت بعد ساعة طويلة وهي تدعو عليه وتلعنه. وأخباره في مثل هذا طويلة» .

وبالأحرى يمكن أن نقول إنها خرافات، لأن القصة التي أوردناها منذ حين لا تشوه بلا شك أساطير ألف ليلة وليلة. وليس من الضروري أن يكون للمرء عقل ثاقب بنقده

---

(1) النهاية، ج 2، 92.

بصورة خاصة، للتعرف على المادة التي غذت القصة، كما اشتهرت في العصر الوسيط. أليس من الغريب من جهة أخرى أن وجد المؤرخون خصبًا كله أدب لوصف إبراهيم الثاني، وقد عرفوا بمثل ذلك الإيجاز ومثل تلك الضحالة؟ ومن الثابت أنهم كانوا، مثل زملائهم الجغرافيين، يحبون تسلية القراء بقصص مثيرة، لكن عملهم كان محض خيال في أغلب الأوقات. وهذا لا يعني حتمًا أنهم كانوا يختلقون. بل كانوا يقتصرون على الاقتباس من التراث المشترك لجميع القصاصين، وقد غذّاه وأثراه الخيال الشعبي الذي لا يفنى. وقد أسهم العمل الشعبي بكل تأكيد في رسم صورة إبراهيم الثاني الذي وُصِف بكل أوصاف بطل الرواية المفرط القسوة، أو بطل قصص العنف.

ويوجد لا محالة أكثر من ذلك لزرع الشك في عقولنا، فامتنع علينا منح الثقة الكاملة أو المفرطة لكل ما يروى بشأنه. ألم يؤكد لنا أنه قتل ابنه أبا الأغلب؟ غير أننا وجدنا هذا الأمير حيًا في صقلية سنة 289/902، وكان يقاتل في حصار طبرمين[1] بقيادة أبيه، وعاش بعده، ورفض خلافته على رأس الجيش، فترك القيادة لزيادة الله الثاني الأمير المقبل، ولم ينتبه أي مؤرخ لهذا التناقض.

ويوجد حدث آخر يثير الاستغراب لا محالة، ومن الواجب ذكره. فقد اقتبست جميع الألوان الحالكة المستخدمة لرسم صورة إبراهيم الثاي ـ وقد صرح بذلك المؤرخون ـ عن الرقيق (المتوفى بعد سنة 418/1027 ـ 1028). والرقيق الذي نقل عن مصادر أخرى لم تصلنا، قام عمومًا بعمل الناقل النزيه وهو لم يختلق قطعًا الحكايات التي وصلتنا عن طريقه. لكنه قام بلا شك بالانتقاء والتقدير. فقد ذكر بصورة مجملة موجزة خصال إبراهيم الثاني، وفضل الإطالة بخصوص عيوبه. ولا بد أن الحكايات السوداء كانت أكثر عددًا في «تأريخه»، لأن المؤلفين الذين نقلوها، قالوا إنهم اقتصروا على ذكر مجرد عينات منها. لكن تشيع الرقيق، وهو الذي كان رئيسًا للحجاب في عهد بني زيري طيلة ربع قرن، وقبل القطيعة[2] مع القاهرة، لم يكن بالأمر الخفي. ولذا، يتضح معنى الانتقاء الذي قام به. ومن المحتمل جدًا أنه كان على حسن نيّة، ومع ذلك فقد تأثّر باختياراته ونظرته إلى الأمور، فأفسح المجال للأدب «الأسود» الذي كان إبراهيم

---

(1) انظر النويري، النهاية، ج 2، 88؛ وابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 443/17.

(2) حول هذه القطيعة، انظر R.H. Idris (*Zirides*, I. 172, et s.). وجاء في الكتاب خاصة: «ولذا، يجب تأريخ ذروة القطيعة الدبلوماسية حوالي سنة 439 ـ 440/1047 ـ 1048. والمظنون أن مظاهرها المتلاحقة امتدت على عشر سنوات، من عام 433 إلى عام 443/1041 ـ 1052». (I. 193).

الثاني بطله. ومن المحتمل جدًا أن يكون هذا الأدب قد تغذّى إلى حدّ كبير بدعاية الشيعة، ثم انتشر لأسباب سياسية، ومن الجدير بالتذكير في هذا الصد د أن الداعي قد وصل إلى بلاد كتامة سنة 280/893.

ومن المؤكد أن هذا الأدب قد اختفى فيما بعد لأسباب سياسية أيضًا، بلا شكّ إثر ظهور تأليف أحد أعقاب بني زيري، وهو ابن شدّاد المتوفّى في الشرق بعد سنة 582/1182، والذي كان والد جدّه المعزّ بن باديس (407 ـ 457/1016 ـ 1062) قد انفصل عن القاهرة «وجدّد العهد بتقاليد بني الأغلب الموالين لبني العباس»[1]. وبناءً على ذلك فإن ابن الأثير الشامي (ت. 630/1233) الذي كان ينقل عن ابن شدّاد على وجه العموم، لأن تأليفه كان أسهل منالاً بالنسبة إليه بسبب القرب في الزمان والمكان ـ إذ كان ابن شداد يعيش في دمشق ـ لم يذكر شيئًا عن قساوة إبراهيم الثامن. إنه لصمت محيّر! ولا نجد سببًا خاصًّا من شأنه أن يحمل الناقل المشرقي على تخليص كتابه الكامل من كلّ الشوائب والتطوّع لمدح أمير قيرواني توفّي قبل ذلك بعدّة قرون. وهكذا يتسنّى لنا ملاحظة وجود روايتَيْن مختلفتين حول إبراهيم الثاني، الأولى مناهضة في الجملة للأمير، وهي منقولة عن الرقيق الشيعي، وقد وردت مرارًا وتكرارًا في كتب التاريخ المغربية، وانتقلت من الاستنكار في «**أعمال**» ابن الخطيب إلى اللّعنة الصريحة[2]. في حين أيّدت الثانية الأمير الأغلبي ونقلها عن ابن شدّاد المؤرخ المشرقي ابن الأثير في كتابه «**الكامل**» دون سواه. ونظرًا إلى نسب ابن شداد فقد توفرت لديه وثائق غزيرة ومتنوّعة تمتد بلا شكّ إلى تأليف الرقيق. ولذلك فإننا نعتقد أنه تعمّد ـ بالنظر إلى تغيّر الظروف السياسيّة ـ إهمال المآخذ المنسوبة إلى إبراهيم الثاني. فإليه يرجع بلا شكّ ردّ الاعتبار المقصود لهذا الأمير، وقد ورد صداه في **الكامل**.

ولكن هناك سؤال يطرح نفسه، وهو كيف أمكن للتاريخ المغربي أن يجاري الرقيق الشيعي عوض ابن شدّاد السنّي؟ ولعل سبب ذلك أن المؤرخين المغاربة قد نسوا ربما

---

(1) R.H. Idris, *Zirides*, I. 203.

(2) ابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 14/440. كان هذا الاستنكار أيضًا أكثر تسترًا في بعض الأحيان، لكن لم يكن أقل بلاغة ولا أقل مفعولاً. وقد ظهر عبر صمت المؤرخ عن فتوحات إبراهيم الباهرة في صقلية، التي يمكن أن تمحو جرائمه في نظر العامة في العصر الوسيط. ولم يذكر ابن عذاري مثلاً شيئًا عن هذه الفتوحات، ولم يخصص لها ابن الخطيب سوى ثلاثة سطور باهتة جدًا وموجزة جدًا بلا ريب. ولذا، فلا شك في كره كتب التأريخ بالمغرب، لإبراهيم الثاني، فيجب أن يحملنا ذلك على الحيطة حتى لا نتمادى بدورنا وبصورة لا شعورية أيضًا، في موقف ذاتي إلى حد بعيد. لم ينج فعلاً Fournel ولا Vonderheyden من هذا الإغراء.

بسرعة أن الرقيق الذي أحرز تأليفه نجاحًا كبيرًا كان شيعيًا. ومهما يكن من أمر، فإنهم لم يشعروا بأيّ ارتياب تجاه تأليف هو قبل كلّ شيء غير ديني، وبالتالي لا يستدعي أيّ تيقّظ. ولا شك أن صورة إبراهيم الثاني التي تضمنها الكتاب كانت مطابقة للصّورة التي ارتسمت بوجه عام في أذهان المؤرخين فلم يشكّوا في إمكانية التزوير ولا في إمكانية صنع تلك الصورة من قِبَل الدعاية الشيعيّة. إذ لم يكن مؤرخ العصر الوسيط ناقدًا، باستثناء ابن خلدون. وفي الجملة فإنهم لم يشكّوا في ذلك. أضف إلى ذلك أن كتاب ابن شدّاد الذي كان مجال رواجه في المشرق، لا يبدو أنه كان معروفًا بصورة مباشرة في المغرب. كما لا يبدو أن ابن خلدون مثلاً قد اطلع عليه رأسًا. ذلك أنه قد قارن بين الرقيق من جهة وبين ابن الأثير من جهة أخرى بخصوص الآراء المتضاربة التي أُبدِيت حول إبراهيم الثاني، وتركهما وجه لوجه دون أن يتّخذ شخصيًّا أيّ موقف. فلو اطلع على كتاب ابن شدّاد كما اطلع على كتاب الرقيق لما تأخّر قطعًا عن الرجوع إلى المصدر والإشارة إليه بصريح العبارة. وهكذا فقد وُجدت روايتان مستقلّتان ومتضاربتان حول إبراهيم الثاني، الأولى مغربيّة والثانية شرقيّة. كما تتّخذ الرواية الشفهيّة هي أيضًا في أغلب الأحيان شكلاً قصصيًّا. ولكن الأمـر يتعلّق هذه المرّة بقصّة ممتعة. ونقدّم فيما يلي صورة منها.

قال ابن الأثير[1]: «فمن ذلك أن تاجرًا من أهل القيروان كانت له امرأة جميلة صالحة عفيفة، فاتصل خبرها بوزير الأمير إبراهيم، فأرسل إليها، فلم تجبه، فاشتد غرامه بها، وشكا حاله إلى عجوز كانت تغشاه، وكانت أيضًا لها من الأمير منزلة، ومن والدته منزلة كبيرة، وهي موصوفة عندهم بالصلاح، يتبركون بها، ويسألونها الدعاء، فقالت للوزير: أنا أتلطف بها، وأجمع بينكما. وراحت إلى بيت المرأة، فقرعت الباب وقالت: قد أصاب ثوبي نجاسة أريد تطهيرها، فخرجت المرأة ولقيتها فرحبت بها، وأدخلتها، وطهرت ثوبها، وقامت العجوز تصلي، فعرضت المرأة عليها الطعام، فقالت: إني صائمة، ولا بد من التردد إليك، ثم صارت تغشاها، ثم قالت لها: عندي يتيمة أريد أن أحملها إلى زوجها، فإن خف عليك إعارة حليك أجمّلها به فَعَلْتِ. وأحضرت جميع حليها وسلمته إليها، فأخذته العجوز وانصرفت، وغابت أيامًا، وجاءت إليها فقالت لها: أين الحلي؟ فقالت: هو عند الوزير، عبرت عليه وهو معي فأخذه مني، وقال: لا يسلمه

(1) الكامل، ج 6، 67.

إلا إليك. فتنازعتا، وخرجت العجوز، وجاء التاجر زوج المرأة، فأخبرته الخبر، فحضر دار الأمير إبراهيم وأخبره بالخبر، فدخل الأمير إلى والدته، وسألها عن العجوز، فقالت: هي تدعو لك، فأمر بإحضارها ليتبرك بها، فأحضرتها والدته، فلما رآها أكرمها وأقبل عليها وانبسط معها. ثم، إنه أخذ خاتمًا من إصبعها وجعل يقلّبه ويعبث به، ثم إنه أحضر خصيًّا له وقال له: انطلق إلى بيت العجوز، وقل لابنتها تسلّم الحُقّ الذي فيه الحلي، وصفته كذا، وهو كذا وكذا، وهذا الخاتم علامة منها. فمضى الخادم وأحضر الحقّ، فقال للعجوز: ما هذا؟ فلما رأت الحق سقط في يدها، وقتلها، ودفنها في الدار وأعطى الحقّ صاحبه، وأضاف إليه شيئًا آخر، وقال له: أما الوزير فإن انتقمت منه الآن ينكشف الأمر، ولكن سأجعل له ذنبًا آخذه به، فتركه مدة يسيرة، وجعل له جرمًا آخذه به فقتله».

من الواضح أن هذا العدل هو عدل الأساطير، كما هي الحال في عهد سليمان. وقد جمع بين الفطنة والحكمة، وهو أيضًا عدل مخيف سريع محاط بالغموض. لكن مر بنا فعلاً أن عدل إبراهيم الثاني كان محل مديح جماعي، وكان مضرب الأمثال والأساطير كعدل سليمان تقريبًا. وكذلك شأن قساوة الأمير. وما يبدو لنا غير مشكوك فيه هو أن الخيال الشعبي الذي حمي بسبب جو الهول الذي تميز به نهاية حكم هذا الأمير، قد توسع كثيرًا في الغرضين المفضلين في الحكايات الشرقية. ألم يبدأ النويري قصص فظاعاته بعبارة «يقال إنه»؟ فهكذا تبدأ الحكايات عامة.

لكن لم يكن كل شيء أسطوري قطعًا فيما قيل عن إبراهيم الثاني. فكيف نميز بين أوصاف الأمير الحقيقي وأوصاف الأمير الخرافي كما وُصِف لنا، سواء في قصة محزنة أو ممتعة؟.

لقد ثبتت صحة حدثين بصورة جيدة، فقد احتفظ إبراهيم الثاني بصداقات متينة في أوساط الفقهاء حتى آخر حياته، وتألم بلا منازع من اضطرابات عقلية خطيرة.

وغالبًا ما تحدثت عنه كتب المناقب السنية، والملاحظ أنه لم ترد فيها أيّة إشارة إلى فظاعاته، ولم يذكر اسمه بأيّ استنكار خاص. وحجة الصمت لم تفقد كل قيمة في هذا الشأن. وبالفعل، لا يفهم إلا بعسر كيف أن ما ارتكبه الأمير من فظاعات جسمية وشنيعة، لم تثر أقل غضب عند أناس كانوا يتأثرون عامة لأمور أقل من ذلك بكثير. والمحير أكثر هو التقدير الممنوح لإبراهيم الثاني من بعض كبار الفقهاء والزهاد. لكن إذا كان الإنسان فقيهًا أو زاهدًا، فلا يصرح بأنه صديق لوحش دون أن يكون محل انتقادات الرفاق المتربصين بما يجد من تصدعات، والأنكى من ذلك أن يتعرض المرء لفقدان

مقامه في نظر الجماهير. لكن أحمد بن مُعْتِب المتوفى يوم السبت في 7 ذي القعدة 20/277 فبراير 891، كان من أشهر زهاد عصره، وكان صديقًا لإبراهيم الثاني. وكان غارقًا في الوجود بمسجد السبت، وهو المكان الذي كان يلتقي فيه الصوفيون في ذلك العهد. وكانت الصداقة قوية بين الرجلين إلى حدٍّ أن الأمير كان يستهل رسائله إلى أحمد بن معتب بعبارة «أخي في الإسلام وصديقي». ولئن توترت هذه الصداقة بعد ذلك، فذلك لأسباب سياسية دينية لا علاقة لها بسيرة الأمور. وقد تخلى الأمير فعلا عن حمايته لابن معتب في النزاع الذي واجه فيه قاضي القضاة المعتزلي ابن عبدون، مع بعض السنيين الآخرين. وحتى بعد هذه الخيبة، لم يقدر ابن معتب إلا على البوح بكامل المحبة لصديقه القديم العظيم.

ومن جهة أخرى، نجد أن الفقهاء كانوا يترددون على بلاط الأمير، ويتنافسون مثل ابن الحداد المعروف (توفي في رجب 302/ يناير ـ فبراير 915)، في مجالس المناظرات التي كانت تلتئم، بمحضر الأمير. وهكذا نجد الجو التقليدي لبلاطات جميع أمراء الأغالبة مع إبداء الاحترازات والتحفظات المعتادة طبعًا. ولا نشعر عند مطالعة كتب الأخبار، أن إبراهيم الثاني كان وحشًا فريدًا. بل خلافًا لذلك، نجده يبدي تقديرًا واحترامًا أكبر مما أبداه عدة أمراء سابقين، تجاه الأشخاص المشهورين بعلمهم وزهدهم. فقد رافق الفقيه الولي عبد الجبار (المتوفى في أول رجب 6/281 سبتمبر 894) حتى باب القصر، وساعده على ركوب فرسه. ونجده أيضًا يتحوّل إلى سوسة لزيارة الزاهد الكبير الأعمى أبي الأحوص (توفي سنة 897/284)، وقد جلس متواضعًا على الأرض لسماع نصيحته. ولما تدخل أبو الأحوص لديه بعبارة جارحة، حرر الأمير أسرى تونس. ويبدو أن تأييد «أهل البصائر»[1] لم يعوزه حتى آخر حياته، إذ نجدهم مجموعين تحت رايته في صقلية.

ومجمل القول، فالأمر المحير هو أن أوساط الزهاد الذين كانوا يقومون بدور مقياس الأخلاق أو يكاد، لا يبدو أنهم أظهروا تحفظًا إزاء إبراهيم الثاني، أكبر مما واجهوا به أسلافه، بل بالعكس. ولذا، فهذه شهادة هامة بصورة خاصة، أولاً لأنها غير مباشرة، أي أقل ارتيابًا، ثم لأنها تمثل أخبارًا على حدة وتتميز عما اشتهر من أخبار عند الرقيق، لأنها تكتسي طابعًا مخالفًا لما ورد بكتب التأريخ.

---

(1) النويري، النهاية، ج 2، 88.

فبماذا نحتفظ حينئذ؟ لا يقرض إلا الأغنياء قطعًا (كما يقال في المثل). لكن إبراهيم الثاني لم يكن بلا شك بمثل ذلك السواد ولا بمثل تلك النصاعة التي حاولت روايتان متناقضتان إقناعنا به. ومن المؤكد أنه لم يكن وليًا صالحًا ولا شخصًا قبيحًا للغاية.

ومما لا شك فيه أنه لم يكن متزنًا كل الاتزان. لكن الحكم لم يكن أحسن علاج لصحة العقول المريضة، وبالطبع فهو يضاعف الوسائل التي يضعها في خدمة النزوات، ويثير المخاطر بصورة جدية، وقد أملاها انخرام الاتزان العقلي. فما هو الداء الذي أصاب إبراهيم الثاني؟ من المحتمل أنه لا يمكن الإجابة على هذا السؤال إلا من طرفٍ إخصائي. وما يمكن أن نفعله هو توضيح المراحل المرافقة لتطور مرضه، ومحاولة إبراز النزعات والأعراض.

فلنوجز القول ، لما ولد إبراهيم الثاني ، كان عمر والده ثلاث عشرة سنة . غير أن هذا الأمر لم يكن استثنائيًا جدًّا، بالنسبة إلى حضارة كان الاتصال الجنسي يبدأ فيها عند البلوغ، وربما قبل ذلك، في أعلى طبقات المجتمع على الأقل. وقد ارتقى إلى الحكم في سن السادسة والعشرين، في 6 جمادى الأولى 261/16 فبراير 875. ولم تكن تشوبه شائبة طيلة سبع سنوات، أي حتى سنة 268/882، كما أجمع مؤرخو المغرب على تأكيد ذلك. وبعد سبع سنوات أخرى، أي في سنة 275/889 ـ 890، برهن إبراهيم الثاني على كثيرٍ من ضبط النفس والاتزان ، في ثورة الدراهم . وكانت سنه أربعين عامًا آنذاك . لكن، بدايةً من هذا التاريخ، وهذه السن، اكتست سياسة إبراهيم الثاني صبغة أكثر استبدادًا بلا شك ، وأكثر قساوة ، وأكثر تقتيلاً ، وتجسمت في تعدد القتلى . ولا شك أنه شرع بداية من ذلك الوقت ـ وقد ساعدت على ذلك دعاية الشيعة التي اشتدت وطأتها بداية من سنة 280/893 ـ في الظهور بوجهٍ مرعب. فأصبح من العبث تمييز الأوصاف الحقيقية في الصورة من الأوصاف التي رسمتها الأسطورة.

والذي لا مراء فيه، هو أن المراحل التي حاولنا تحديدها، بفضل العلامات، لا بد أنها طابقت تدرجًا واقعيًا كان بلا منازع تدرج منحني الداء الذي أصاب الأمير، وذلك رغم ما لوحظ من حتمية في تكرار عدد سبعة.

لأن إبراهيم الثاني لم يكن متزنًا قطعًا. وكان معاصروه على علمٍ من ذلك، وقد أشاروا إلى هذا الأمر. ودونت المصادر التي لدينا أصداء لتشخيصاتهم. قال ابن الأبار:

«كان كثير الملل، شديد الحسد»[1]. وقال ابن عذاري: «وكان كثير الملل، شديد الحسد. . .، ثم غلب عليه خلط سوداوي، فتغير، وساءت أخلاقه»[2]. وقال ابن خلدون: «وأنه أصابه آخر عمره ماليخوليا»[3]. وقال ابن الخطيب: «فسد فكره لغلبة مزاج سودوي عليه»[4]. واعتبر الشماخي الذي لم يعطل التأريخ للوقائع قط، مشاغله بيوم البعث، إن الداء الذي أصاب إبراهيم الثاني، كان بمثابة العقاب الإلّهي الذي تلا الفطائع المسلطة على قبائل نفوسة، قال: «وكذلك ابتلى الله ابن الأغلب، واستحال طبعه، وغلب عليه سوء المزاج، فتغير عقله»[5].

لقد كان إبراهيم الثاني مصابًا بمرضٍ عقلي، وصورة مرضه تخص الطب النفسي. ولإيضاح الطريق التي شارف فيها الجنون، وهي طريق لم تكن متوقعة في البداية، حتى أن معاصريه أفتوا بشأنه، وأكدوا أنه أحسن حاكم ممكن، يجب علينا تفحص نفسيته استنادًا إلى جميع المعلومات والملاحظات المدونة التي كانت صحيحة لا مراء فيها، أو أنها كانت على الأقل معقولة تمامًا. غير أنه من نافلة القول ملاحظة النقص في التوضيحات، ومن المحتمل أنها ستعوزنا دائمًا، إلا إذا كشفت أمور غير متوقعة قليلة الاحتمال أيضًا. فمثلاً ليست لنا وسائل كثيرة للنفاذ إلى حساسيته. وليس لدينا منه إلا بيتين من الشعر. فلنحاول تحليلهما. وهاك البيتين:

«نحن النجوم بنو النجوم وجدّنا قمر السماء أبو النجوم تميم
والشمس جدتنا فمن ذا مثلنا متواصلان كريمة وكريم»

روى ابن الأثير هذه الأبيات[6]، وقد أسف لكون مؤلفها لم يصب وحده بجميع

---

(1) الحلة، ص 261 ورد بالكتاب «المال» مكان «الملل». فصححنا الرواية، لأنها مطابقة للسياق، حسب ابن عذاري، البيان، ج 1، 132.

(2) البيان، ج 1، 132.

(3) العبر، ج 4، 436. في خصوص الاضطرابات العقلية المعروفة باسم مالخولياء.
انظر H. Ey, P. Bernard et Ch. Brissot *(Manuel de Psychiatrie)*.
يعالج الفصل الثالث (ص 215 ـ 231) «أزمات المالخولياء»، وقد ورد به أن الشخص المصاب بها يتعرض «لنقص عام في الذوق وبالخصوص لأرق يزداد خطورة. فيصير منشغلاً، ويريد مزاجه، ويتناقص نشاطه المهني والمنزلي» (ص 216). ولنذكر في هذا الصدد أن إبراهيم الثاني كان مصابًا بالأرق، وروي أن رقادة سميت كذلك لأن موقعها مكنه من النوم أثناء نزهة.

(4) الأعمال، ج 2، 440/4.

(5) كتاب السير، ص 271.

(6) الحلة، ص 261.

النوائب التي نزلت على دولته، عقابًا له على هذا النظم «الغث»، وتخلص أيضًا إلى أن إبراهيم الثاني كان فظًّا بلا ثقافة. ولنفهم من هذا القول أنه لم يكن يملك وجاهة القلب والعقل، التي كان يتصف بها من تثقف ثقافة أدبية أساسية، وكانت هذه الثقافة تشكل الحلية الضرورية للأديب والإنسان في القرن التاسع الإسلامي، مثل ابن عمه محمد بن زيادة الله الثاني الذي كان يقارن به. وكانت أبياته تتضمن الكبرياء الصبياني للضعيف لا غير. وقد اكتفى للتعبير عن ذاته ـ لأن القضية مسلمة مسبقًا بالطبع ـ بلوك ما اقتبسه من أسمى الصور من الوجهة المادية. فأقحم بها جميع الأجرام السماوية. ولا مراء في أنه لم يكن لإبراهيم الثاني أي إحساس شعري. فلم يكن صاحب خيال ولا صاحب عاطفة. ولم يكن يتذوق بالمرة المجاز اللطيف المتكلف الذي كان يضفي قيمة على القصيدة المزهرة في عصره، وغالبًا ما كانت القصيدة متصنعة لكثرة ما شحنت حساسية ورقة. ولتأكيد أو إثبات رأيه في نفسه وفي أجداده الذين كانوا من طينة رفيعة، جمع في هذين البيتين كل الكواكب، في نظم موجز سهل رتيب، لكنه أيضًا بات. فينكشف من خلال هذه الكيفية في العمل، فكر مادي حسي وعملي في جوهره.

وينعكس هذا التكوين الفكري المتجه نحو الشيء النفعي العملي، في عناصر أخرى من ثقافة الأمير وشخصيته. فقد كان إبراهيم الثاني يحذق اللغة «السلافية». فهل أن ذلك علامة على تطلع معين إلى الثقاقات الأجنبية؟ لا، قطعًا. إن مثل هذا التطلع لم يكن موجودًا في عصره لا محالة. وكان اهتمامه يقتصر بالأحرى على معرفة اللغة التي كان يتخاطب بها مع خدمه وبعض فرق الحرس، مما مكنه في بعض الحالات، من كشف دسائسهم، أو من إبلاغهم مشاعره وأوامره، دون أن ينتبه خواصه إلى ذلك. فكان مثلاً يخاطب بالصقلبية[1] الفتى بلاغ أثناء القضيتين المرفوعتين على قاضي القضاة ابن طالب، ثم على ابن البناء قاضي قسطيلية. ولنلاحظ استعدادات الأمير للشك، وميله للتستر الـذي كشف عنه هذا المظهر من ثقافته وسلوكه.

وتأكدت هذه الميزات بغيرها من نفس القبيل، وهي تكشف عن الطبع القلق المرتاب للأمير، وقد كان مهتمًا بكشف أسرار القدر للهروب من مصيره الذي لم يكن يوحي له بأية ثقة. فاعتنى إبراهيم الثاني بعلم التنجيم، وولع به. ويبدو أنه كان يعتقد فيه

(1) انظر الطبقات، ص 162، أبو العرب؛ والرياض، للمالكي، ج 1، 387؛ والمدارك، لعياض، ترجمة رقم 52 و 131.

عن اقتناع. لكن الاعتقاد في التنجيم لم يكن يدل حتمًا على عقل ضعيف في العصر الوسيط، ولو أن أكثر العقول اتزانًا لم تكن توليه لا محالة أي اعتبار، حتى إن الشعراء عرفوا كيف يتندرون عند الحاجة على علم المنجمين، الذي أنكره الإسلام، خاصةً إذا أخطؤوا. وقد أنشد أبو تمام (190 ـ 232/806 ـ 846):

«السيف أصدق أنباء من الكتب   في حده الحد بين الجد واللعب»[1]

لكن، كان لعدة خلفاء منجمون رسميون، ومن بينهم المعتضد[2] (270 ـ 289/892 ـ 902) الذي عاصر إبراهيم الثاني. وكان لأمير إفريقية منجمون أيضًا، وقد كانوا مكلفين بكشف القناع عن المستقبل، ليتمكن من اتقاء مخاطره. ولم تكن تكهنات هؤلاء المنجمين وإنذاراتهم غريبة عن بعض جرائمه السياسية التي ذهب ضحيتها الفتيان خاصة، إذ اتهموا بأنه يريدون اغتياله، كما ورد بطالع النجوم[3]. وقد أشار ابن الأبار إلى ضحالة معرفته بالأدب، لكن إبراهيم الثاني كان متضلعًا كل التضلع في علم التنجيم المفيد جدًا والعملي جدًا، فكان يعرف بصفته إخصائيًا حقيقيًا، قراءة الطالع بصورة صحيحة. وقد وصف[4] وهو يراقب بنفسه الحسابات الدقيقة التي كان يقوم بها منجمه الطَلاّء المنجم الذي درس هذا العلم في العراق، وذلك في معركة طبرمين.

تلك هي دائرة تفكير الأمير. ولم تكن هذه الدائرة تهيّئه للصحة العقلية. لكن الظرف الذي ساد، بداية من منتصف فترة حكم إبراهيم الثاني، كان يتطلب وجود عقلٍ سليمٍ متين الأساس، لمقاومة دوامة التنبؤات المنظمة حول الظهور القريب للمهدي المنتظر، والمعلنة عن زوال الأغالبة في أقرب الآجال. وسنرى أن إبراهيم الثاني انتبه لذلك انتباهًا شديدًا، ومن المؤكد أن ذلك لم يكن مفيدًا لعقله القلق بطبيعته. فعاش على هذا النحو، في مناخ ملائم لنمو حالة من عدم الاطمئنان الملازم له، نظرًا إلى دائرته الفكرية الطبيعية، وانتابه خوفٌ مرضي بالسقوط وبانهيار البناء الذي شيده أجداده بأناة. فترتب على ذلك أن طرأ عدم الاستقرار على مزاجه، وحدة تجسمت في صورة الحسد، وملل من كل شيء كان يشعر به سريعًا، ومالخولياء كان قد لاحظها معاصروه. ومن الثابت أو يكاد أنه نمّى بهذه الصورة، عقدة الذُهان الهذياني التي برزت في عدة جرائم

---

(1) من قصيدة بائية، بعنوان «فتح عمورية».

(2) استعان هذا الخليفة سنة 284/897، بالسحرة مثلاً. انظر ابن الأثير، الكامل، ج 6، 89.

(3) انظر ابن عذاري، البيان، ج 1، 122 ـ 123.

(4) انظر الزبيدي، الطبقات، ص 263 ـ 264.

سياسية اكتست طابعًا وقائيًا.

وكان التقدير المفرط الذي أبداه نحو الفقهاء والأولياء خاصة، للتوقي بلا شك. وكان خشوعه أمام أبي الأحوص الزاهد الأعمى المقيم برباط سوسة ـ وقد تدخل للإفراج عن أسرى تونس، فتقبل منه الأمير تعنيفات شديدة جدًا[1] سنة 284/897، دون أن يرد الفعل ـ قد أملاه عليه اعتقاده الخرافي أكثر مما كانت تقوى حقيقيّة، وهو اعتقاد تغذى أيضًا بالقلق وعدم الاطمئنان للمستقبل. وقد حرص على المحافظة على صدقات دائمة مفيدة في بيئة الأتقياء، خشية من النفوذ الباطن للأولياء المبرورين على العامة، لأنه كان يأمل أن يتدخلوا لصالحه عند الحاجة. وقد كان كثير التهيب من ولي صالح. هو ابن معتب (توفي سنة 277/890 ـ 891)، وقد كان محل تقديس ومات منجذبًا، وكان الأمير شديد الانزعاج وكثير الندم لأنه لم يحمه كما ينبغي من قاضي القضاة ابن عبدون[2].

وتنير لنا كل هذه الأوصاف المتوافقة إنارة مفيدة، نفسية الأمير، وتوضح السبيل الذي فقد فيه صوابه. ويمدنا سلوكه الجنسي بعنصر نفساني مرضي آخر مبين، ينبغي مقابلته بالأعراض الأخرى السابق ذكرها. ولا شك فعلاً ـ مهما فكرنا بشأن صحة الرواية التي أفادت أنه أمات ميتة قاسية أحداثه ـ أن إبراهيم الثاني كان يعشق الأطفال[3]. لكن

---

(1) انظر ترجمة أبي الأحوص في طبقات أبي العرب، ص 146 ـ 147؛ والرياض، المالكي، ج 1، 390 ـ 394؛ والمدارك، عياض، ترجمة رقم 68. وصف إبراهيم الثاني في هذه المؤلفات أنه كان كامل الخشوع أمام أبي الأحوص، فكان يزوره كثيرًا، ويجلس على الجلد الذي كان يستخدمه أبو الأحوص لجمع الدقيق من الرحى التي كان يطحن بها الحبوب لإعداد خبزه، أو أنه كان يجلس على الأرض. وذكر أن الأمير كان يستجيب لطلبات الولي، أو يتحمل تقريعه دون أن يرد الفعل. وقد أنذره أبو الأحوص، فأذن أن تكتب لإبراهيم الثاني، وتوجه إليه مثلاً سورة القارعة، وقد ورد بها العذاب الذي يترقب الظالمين. وخصصت في «البيان» لابن عذاري أيضًا (ج 1، 130) فقرة لـ «حكاية ابن الأغلب والولي الشيخ أبو الأحوص». وقد اكتست تعنيفات الولي بها طابعًا أكثر تشدّدًا. وروي أنه كتب لإبراهيم الثاني سنة 284/897: «يا فاسق! يا جائر! يا خائن! قد حِدْت عن شرائع الإسلام وعن قريب تُعاين مَقْعَدَكَ من جهنم، وستَرِد، فتَعْلَم». فلم ينج الوليّ من غضب الأمير إلا بفضل الرحمة الإلهية. ونلاحظ مرة أخرى كيف أن مؤرخي المغرب كانوا يغالون في إبراز عيوب إبراهيم الثاني، ويغفلون المظاهر الأخرى.

(2) انظر الطبقات، أبو العرب، ص 139.

(3) انظر أيضا، ص 33 وبخصوص النتائج المتعلقة بالشذوذ في الطب النفسي، انظر Eÿ . ÿ *âtudes Psychiatriques*، ج 2، 278 ـ 340، وقد درس موضوع شذوذ خيار الغرض (Anomalies du choix objectal)، وخاصة ص 294 ـ 298. و ص 335، حيث أثار في نفس السياق موضوع مرض الضمير الأخلاقي (La pathologie de la conscience morale).

اللّواط يمكن أن يَكشفِ عن خشية للمجهول، بمعنى الخوف من العالم، واللجوء إلى الذات نوعًا ما، وإلى الجسد الأكثر إيناسًا والأكثر طمأنة[1]. ويجب القول إن كثيرًا من الأشخاص «العاديين» كانوا يسلكون يوميًا نفس السلوك الذي سار عليه إبراهيم الثاني في إفريقية خلال العصر الوسيط. وسنعود إلى الحديث عن الحب الإغريقي في تأليفٍ لاحق. ويجب أن نضيف أيضًا أن إبراهيم الثاني كان يميل إلى الجنس المغاير. وبالطبع لا علم لنا البتة بأمر زوجاته ـ لأنهن لم يثرن اهتمام كتب التأريخ عامة ـ لكن، كانت له زوجات أنجبن له أطفالاً. غير أن الأخبار توفرت أكثر بخصوص جواريه. وروي أنه كان يقضي حياة بهيجة صحبتهن في بساتين رقادة، فكان يجازي بسخاء الشعراء من أجلهن. وكان ذلك بلا شك قبل أن يفقد صوابه وقبل أن تصيب عقله المالخولياء التي تحدث عنها ابن خلدون.

لكن الجنون بالمعنى الصحيح لم يصب إبراهيم الثاني. فقد كان الشخص الذي تخلى عن الحكم سنة 902/289 وخرج للجهاد، رجلاً واعيًا، ثم إنه انتقل من طرف إلى نقيضه. فكان تائبًا وقد غمر الندم نفسه، فلبس الخشن[2] وتذلل وراح يطلب الشهادة لنصرة الإسلام. لكن، أليس هذا الموقف فرارًا من الواقع أساسًا، وقد وخزه سيف الآخرة بمنكبيه؟ إذ أن الآخرة عمرها بضحاياه. وفي الجملة، فهل كان هذا الرجل القوي ضعيفًا كامل حياته؟ وهل كان جلادًا لأنه ضحية لرعبه الدنيوي والأخروي إذ يطرح أكثر من تساؤل بشأنه.

لكن، مهما بذل من جهد، فلا يمكن النفاذ حقًا إلى الغموض المحيط به، إذ تنقصنا التوضيحات. وقد نسبت إليه أعظم الخصال وأشنع الرذائل. ومن المؤكد أنه كان حاكمًا عبقريًا ومستبدًا لا يرحم. ولم تحكم إفريقية بمثل هذا الحزم، ولربما أيضًا بمثل هذا العدل، من بعض الوجوه. لكن رعايا الأمير لا سيما منهم أكابر القوم، لم يدفعوا أبدًا جزية أكبر من الدم. إنّه كان يغالي في كل شيء، وقد ارتكب جرائم كثيرة قطعًا، ولربما نسبت إليه جرائم أكثر من ذلك. وقد غمط هذا المظهر الأمور الأخرى بصورة نهائية. فجسم الشر المطلق. وعلى هذا، فقد صار خاصة ذلك البطل الأسود المعروف في

---

(1) انظر مثلاً في هذا الموضوع تأليفًا للدكتور H. Giese مدير معهد البحوث الجنسية بجامعة هامبورغ *L'homosexualité de l'homme*، ترجمة D. Mazé، وتقديم A. Hesnard، رئيس الجمعية الفرنسية لعلم التحليل النفسي.

(2) النويري، النهاية، ج 2، 87.

الحكايات الشرقية المدهشة، بمعنى أنه صار نوعًا من شهريار الرهيب الذي لا مراء في قيمته التأريخية.

التخلي عن الحكم والاستشهاد:

قدم مبعوث فوق العادة وجهه الخليفة إلى إفريقية، في بداية سنة 902/289[1]. واستقبل في مخيم نصب في سبخة تونس، وكانت تكسوه الأولان العباسية، أي اللون الأسود. ولم يكن يحمل هذا الرسول أي رسالة خطية من أمير المؤمنين. وكان مكلفًا بمهمة شفوية. وكانت هذه المهمة تهدف، حسب النويري، إلى دعوة إبراهيم الثاني إلى الشرق، وتولية ابنه أبي العباس إفريقية، مكانه، حيث أن المعتضد كان غير راضٍ بصورة خاصة على سيرته[2]. وقد تحدث ابن خلدون بوضوح، أكبر من غيره، فذكر «العزل».

فما القول في رواية الأحداث على هذا النحو؟ الثابت أنه لم ينفرد بروايتها إلا النويري وابن خلدون، لكن صمت المصادر الأخرى يمكن تعليله بيسر بانشغالها المفرط بالإيجاز[3] ـ ندرك آثار الحذف في هذه الكتب ـ ولا يكفي لرفضها. وقابلية تدخل الخليفة بمثل هذه المباغتة والنجاعة في شؤون إفريقية الداخلية، هي مسألة أعوص. ولا يوجد أي شك في أن المعتضد لم تكن له أية وسيلة للحصول على الطاعة، وذلك مهما بذل من جهد بالنظر إلى من سبقه مباشرة من الخلفاء، ولم يكن إبراهيم الثاني رجلاً

(1) كما روى النويري في «النهاية»، ج 2، 87. وحدد ابن خلدون هذه الزيارة بسنة 288. ولم تتحدث عنها المصادر الأخرى. لكن صمتها الذي تواصل في «البيان» حتى فتوحات إبراهيم الثاني في صقلية، يمكن أن يعزى بيسر، عند حذفه من طرف مؤلفي هذه المصادر، في الكتب المصنف عنها والملخصة طبقًا لاهتمامهم الدائم بالإيجاز، فالمهم في نظرهم هو خروج إبراهيم الثاني. وانظر في خصوص هذه الفقرة، القاضي النعمان، الافتتاح، ص 76 ـ 78؛ وابن الأثير، الكامل، ج 6، 5 ـ 6 و 98؛ وابن الأبار، الحلة، 263؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 131 ـ 133؛ والنويري، النهاية، ج 2، 87 ـ 88؛ و AMARI، *Biblioteca*، 452 ـ 453 (منتخبات من «النهاية» للنويري، مع تصحيحات مفيدة)؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 436 ـ 437؛ وابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 443/17.

(2) نسب النويري غضب المعتضد إلى شكاوي ضحايا القمع بتونس. لكن هذا القمع جد قبل تسع سنوات مضت، ولا يتصور إلا بعسر كيف أن الخليفة ترقب كل هذا الوقت ليبوح بغضبه. وهنا أيضًا يمكن إرجاع تضارب النص إلى ارتباك الحذف. وقد عدد النويري أسباب غضب الخليفة ـ الذي ظهر فعلاً منذ قمع تونس، كما رأينا، ولكن ما انفك يزداد قطعًا منذئذ، كلما تعددت جرائم إبراهيم الثاني ـ واعتقد أنه ينبغي عليه التوقف في أول هذه القائمة، لأنه افترض أن الباقي معروف.

(3) ارجع إلى الملحوظة رقم 142.

ترهبه هيبة الخلافة. وقد مر بنا كيف رد على هذا الخليفة، سنة 283/896، لما أقدم عند ذلك على الإشارة إلى استنكاره فقط للطريقة التي كان يحكم بها الأمير. فهل أن توجيه رسول فوق العادة إلى إفريقية سنة 289/902، هو مجرد اختلاق لا غير؟.

ولا يبـدو أن ذلك هو الشأن. بل الأنسب أنه وقع التكهن بسرعة بنوع المهمة الموكولة إليه. ولم يكن الرسول يحمل معه رسالة خطية ـ ويعني ذلك أنه لم يأتِ بكتب للعزل ولا بعهد للمبايعة ـ وأنه تحادث طويلاً وعلى انفراد تحت الخيمة مع إبراهيم الثاني، وانتهى الحوار بظهور التحول التام في موقف الأمير. ولم يكشف قطعًا عن سر هذه المحادثة، ولم تكن الروايات المتعلقة بتخلي إبراهيم الثاني عن الحكم لفائدة ابنه بأمر من الخليفة، سوى استنتاجات قام بها ـ انطلاقًا من النتائج العملية للمحادثة ـ أناس بقيت صورة الخلافة المعظمة في نظرهم، كاملة، أو على الأقل حية جدًا. ولربما لا يستبعد أيضًا أن يكون هذا التأويل قد شجع رسميًا، لأسباب سياسية كانت ترمي إلى حرمان دعوة الشيعة من حججها، وذلك بالسمو بهيبة الخليفة الذي اكتسى صورة الشخص العليم الحازم القادر على إقرار النظام والعدل في ولاياته، وذلك بالقيام وحده عند الحاجة، بعملية البتر الضرورية.

وتحل هذه الاعتبارات مشكل تأكيدات النويري وابن خلدون. فهل في مقدورنا التقدم أكثر مما فعلنا، والتنبؤ بموضوع المفاوضات السرية التي جدت بسبخة تونس؟ ليس المشكل بمستعص على الحل. ولا شك أن موضوع المفاوضات وجب أن يتم في ملتقى الشواغل المتحدة للخلافة والإمارة في سنة 289/902. فلا يبدو أن تدخل الخلافة أمر مشكوك فيه. لكن لم يقع التصادم ولا فرضت الأوامر تحت الخيمة التي جمعت بين رسول الخليفة وأمير إفريقية. وقد استهدفتها الندوة التي جمعت بين هاتين الشخصيتين قطعًا البحث معًا عن مخرج لوضع خطير إلى أقصى حدٍّ، بالنسبة إلى الخلافة والإمارة. فقد تعلق الأمر دون شك بضبط خطة مشتركة لمواجهة أفدح خطر كان يهدد أبدًا بني العباس، وبدأ يجتاح أبواب إفريقية، ألا وهو مذهب الشيعة. وكان الداعي أبو عبد الله الصنعاني قد وصل إلى بلاد كتامة سنة 280/893، وبدأ يحير فعلاً وبصورة جدية الأمير ومولاه الخليفة، سنة 289/902. لكن إبراهيم، بسبب ما ارتكب من أخطاء، وأيضًا بفضل تضخيمها إلى حدٍّ بعيد من طرف دعاة الشيعة، وتهويلها والاستفادة منها بمهارة، فقد من الحظوة ما جعل وهما قيامه بتنظيم المقاومة بصورة ناجعة. غير أن الظرف لم يكن مناسبًا للشتائم. ومن المؤكد أن مبعوث الخليفة لم يقدم لمقاضاة الأمير،

وتحديد مسؤولياته، وعزله. فلم يكن قادرًا على ذلك. ولا شك أنه قدم لإقناعه أنه من صالح الإمارة كما أنه من مصلحته ومصلحة دولته، أن يرحل. وجاء لمفاوضته في التخلي عن الحكم للصالح المشترك. ولا شك أن الرجلين اتفقا على التدابير المناسبة القادرة على خلق صدمة نفسية وتهيئة الظروف الأخلاقية القادرة على تقويم الوضع وإعادة الثقة في الحكم للبلاد. ولم يفت لا محالة معنى المناورة على من كانوا أنبه من غيرهم، ولربما ساعدتهم على إتقان الحكم والتبصر، دعوة الشيعة. فلننصت إلى ابن عذاري[1] يقول: «وفي سنة 289، أظهر صاحب إفريقية إبراهيم بن أحمد التوبة لما استقام أمر أبي عبد الله الداعي بكتامة. فأراد إبراهيم بن أحمد أن يرضي العامة، ويستميل قلوب الخاصة بفعله، فرد المظالم، وأسقط القَبالات، وأخذ العُشْرَ طعامًا، وترك لأهل الضياع خراج سنة، وسماها سنة العدل، وأعتق مماليكه، وأعطى فقهاء القيروان ووجوه أهلها أموالاً عظيمة ليفرّقوها في الضعفاء والمساكين، فاستُؤْكِلَتْ وأُعْطِيَتْ من لا يستحقُّها، وأُنفقت في اللذات، وصرفت في الشهوات. وقدم ولده أبو العباس من صقلية مُسْتَدعًى، فأسلم إليه أبوه المُلْك».

ثم أضاف ابن عذاري وكأنه أراد الإشارة إلى إخفاق مناورة إبراهيم الثاني التي كانت واضحة للعيان، أن العامة سموا تلك السنة «سنة الجور»[2]. فكان الشعار الأول يرد على الشعار الآخر في الحرب النفسية التي كانت تدور رحاها آنذاك بإفريقية، بين مذهبين متعاديين، خارج الجيوش. وينبغي أن يوضع في هذا السياق تخلي إبراهيم الثاني عن الحكم، لإدراك معنى العملية وخفاياها، وإلا بقيت ربما غير مفهومة تمامًا.

والخطة التي اتفق عليها مبعوث الخليفة والأمير معًا، لا بد أنها كانت تتضمن، بعد تخلي الأمير عن الحكم، رحيله إلى الشرق، لأنه من المفيد أن لا يبقى في إفريقية بلا مهام، حتى تنجح الخطة. وكانت الذريعة المختارة لتبرير هذا الرحيل هي الحج. لكن من البديهي أنها لم تكن سوى ذريعة، لأن المرء لا يخرج إلى الحج في ربيع الأول/ 3 فبراير ـ 14 مارس، وهو التاريخ الذي تسلم فيه أبو العباس الحكم، أي قبل تسعة شهور من بدء المراسم واختيرت ذريعة الحج رغم ذلك لأنها كانت تكتسي ميزة لا تنكر، نعني التثبيت والتمثيل بأقوى صورة تؤثر على فكر المسلم، لمبدأ الانفصال عن

(1) البيان، ج 1، 131 ـ 132.
(2) البيان، ج 1، 133.

الماضي وصدق توبة الأمير، وقد ارتدى للسفر لباس الزهاد المرقع حتى يزيد في التأثير. لكن ربما أيضًا، إذ يجب أن لا يستثنى أبدًا في هذا الميدان المداراة والنوايا، أن مكة كانت مهيّأة للانغلاق على الأمير، إذ لم يكن الخليفة راضيًا عن سياسة مضرة بأمن الإمارة، ولم ينس فضلاً عن ذلك ما أبداه الأمير من وقاحة.

ولذا، كان إبراهيم الثاني في طريقه من تونس ـ التي غادرها في 21 ربيع الأول/ 5 مارس ، بعد أن سلم الحكم إلى ابنه ـ إلى مكة ، فتوقف بسوسة . وهناك تدبر الأمر وغير رأيه . فبعث برسول إلى الخليفة ، وأخبره أنه عدل عن الحج ، وعزم على الجهاد، «خشية بني طولون ولئلا تسيل بينهما الدماء»[1]. ثم دعا الأهالي حالاً إلى الجهاد، وأعطى بسخاء لكل من استجاب لدعائه. وعاد ووجهته النوبة[2] في 17 ربيع الثاني / 31 مارس ، والنوبة مرسى حربية كانت همزة الوصل بين إفريقية وصقليّة. وهناك قام باستعدادات دقيقة هائلة للحرب دامت شهرين ونصف الشهر ، فوزع الخيل والسلاح على جنوده. وأخيرًا، أبحر في 6 رجب/ 16 يونيو[3]، متجهًا إلى

---

(1) النويري، النهاية، ج 2، 87. وروى ابن الأثير في «الكامل» (ج 6، 5) أن إبراهيم الثاني لم يعدل عن الحج، بل غير اتجاهه فقط، لتلافي إراقة الدماء، فاختار الطريق البحرية التي كانت تمر بصقلية للجمع بين عملين صالحين، الحج والجهاد، وأكد ابن الأثير بعد قليل (ص 7) أن إبراهيم الثاني لم يكن يستهدف شيئًا آخر سوى الاستيلاء على بيزنطة. فهل كان ذلك في طريقه دائمًا إلى مكة؟ وهل يجب اعتبار رواية ابن الأثير دليلاً يبين أن معاصريه احتاروا في تعليل تحول الأمير، فنسبوا إليه كل أنواع المقاصد، لجهلهم أغراضه الحقيقية؟.

(2) «نوبة» قديمًا هي قرية سيدي داود اليوم. انظر بزنشفيك، (à propos d'un toponyme tunisien du Moyen-Âge, Nûba-Nûbiya, *R.T.*, 1935, pp. 149-155).

وانفرد النويري بأن قال (النهاية، ج 2، 87) نوبة. وروى ابن الأثير (الكامل، ج 6، 5) أن إبراهيم الثاني أبحر من سوسة، ولم تذكر المصادر الأخرى موضعًا معينًا.

(3) استنتج هذا التاريخ وترتب على المقارنة. قال النويري في «النهاية»، ج 2، 93 (وأيده ابن الأثير، الكامل، ج 6، 103؛ وابن الأبار، الحلة، ص 264؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 134): «فكانت إمارته من حين خروج أبيه إلى أن قتل، سنة واحدة واثنين وخمسين يومًا».

لكن أبا العباس قتل يوم الأربعاء في 28 شعبان 290/27 يوليو 903، فيمكن تحديد تاريخ إبحار إبراهيم الثاني لصقلية في 6 رجب 289/16 يونيو 902. وبعد الحصول على هذا التاريخ، يمكن التأكد من صحته بفضل أخبار أخرى متعلقة بحملة إبراهيم الثاني في صقلية. وبالفعل، ذكر النويري (النهاية، ج 2، 88) أنه وصل إلى بالرمو في 28 رجب/ 8 جويلية 902، بعد أن قضى 17 يومًا في طرابنة. وقد أيد كتاب العيون من جهة أخرى (مخطوطة، ظهر ورقة 46) التاريخ الذي ضبطناه، مع فارق بعض أيام، وحدد تاريخ وصول إبراهيم الثاني إلى صقلية بيوم 3 رجب 289/13 يونيو 902.

والملاحظ أيضًا أن القاضي النعمان (الافتتاح، ص 77) أرخ إبحار إبراهيم الثاني في رجب، بدون ذكر لتاريخ معين، ونسب خروج الأمير قريبًا من سنة 290، وهي سنة ستشهد سقوط الأغالبة، حسب التنبؤات =

طَرَابِنَة[1].

ولم ينفك الشخص الذي أبحر على هذا النحو، محاطًا بأهل البصائر، ومرتديًا الثوب المرقع، لباس الزهاد التائبين، أميرًا لإفريقية. ولنلاحظ أنه لم يتمّ عزله، بل إنه تخلى فقط عن الحكم، و «كتب بذلك كتابًا تأريخه يوم الجمعة لثمانٍ بقين من شهر[2] ربيع الأول سنة 289» (مارس 902). وقد خلفه ابنه، و «ولاه عهده». وفي الجملة، لم يقم سوى بقيادة الجهاد بنفسه، لكنه بقي أميرًا شرعًا وفعلاً. وقصد صقلية بصفته أميرًا. فهل كان يأمل، بعد أن يكون ابنه وولي عهده قد أخمد خطر الشيعة، في العودة إلى تونس وقد طهرته التوبة، وكلله مجد الجهاد، فيكون بذلك قد استعاد حظوته في نظر رعاياه، فيمسك ن جديد بمقاليد الحكم ويبدأ عهدًا جديدًا من الحكم؟ لا يستبعد أن يكون هذا الأمل ن راوده وارتبط بتغلب جيوش ابنه على الشيعة[3].

لكن الموت فاجأه بعد قليل وسنه ثلاث وخمسون سنة وأحد عشر شهرًا وبضعة أيام[4]، وقد جد ذلك على أبواب كسنتة، كما سنرى، فانتهت بذلك حساباته ومشاريعه، والاضطرابات الفظيعة لعقله المريض.

= المعروفة، وسنعود إلى هذا الموضوع.

(1) ورد بالنهاية (ج 2، 88) للنويري، طَرَابلُس. لكنه محض خطإ صححه AMARI في *Biblioteca*، ص 452. وذكر ابن خلدون (العبر، ج 4، 436) اللفظ الصحيح (طَرَابِنَةُ) Trapani.

(2) انظر ابن الأبار، الحلة، ص 263، وقد دون بمفرده التاريخ الصحيح لهذا العهد. وجاء بالحلة: «يوم الجمعة لثمان بقين من ربيع الأول»، وهذا يوافق يوم السبت في جداول Cattenoz. وما نلاحظه من اختلاف أمر عادي. ولا بد أن شهر ربيع الأول من سنة 289 كان بعد آنذاك 29 يومًا لا 30 يومًا. فقمنا لذلك بالتصحيح.

(3) ومع ذلك، روى القاضي النعمان أنه قال (الافتتاح، 77) عند الرحيل: «لن أرجع أبدًا إلى إفريقية». وسنعود لهذا الأمر.

(4) انظر أعلاه، ص 305، هامش 1.

الفصل السادس

السياسة الخارجية

طويت صفحة التأريخ الداخلي للأغالبة، إن صح القول، بإبعاد إبراهيم الثاني عن سواحل إفريقية. وفتحت صفحة أخرى على الصعيد الداخلي هي صفحة سقوطهم، وسنعود إليها. أما صفحة الختام على الصعيد الخارجي، فهي صفحة الجهاد.

فقد حان الوقت للوقوف عندها، ومحاولة وضع حصيلة للسياسة الخارجية لدولة مر عليها أكثر من قرن في الحكم بإفريقية. ولم يتبق لزوالها سوى سبع سنوات سوف تخصص بلا استثناء حتى الانهيار الأخير، لمحاربة يائسة لسرطان كتامة الذي دفع غصبًا بأورامه الفرعية حتى كانت له الغلبة.

أقام الأغالبة بأرض كانت إسلامية منذ قرن فقط، عند انتصابهم بالحكم، وقد باركها الرشيد، لكن مصيرها ارتبط قبل ذلك، طيلة ما يقرب من ألف سنة بروما، ثم بيزنطة، فوجدوا أنفسهم مرتبطين بعلاقات متشعبة مع أجوارهم من المسلمين والنصارى. وكان لعلاقاتهم مع بغداد نفس التشعّب أيضًا. وقد مر بنا أن تدخل الخليفة لم يكن غريبًا عن التخلي عن الحكم من طرف أعظم أمراء الأغالبة وأكثرهم تكبراً، ممّن أنجبتهم الدولة التي أسسها إبراهيم الأول. ولذا، ينبغي الإجابة في هذا الفصل المتعلق بالسياسة الخارجية على السؤال التالي، قبل تفحّص الميادين الأخرى: ما هي الصلات والعلاقات التي ربطت القيروان ببغداد، خلال القرن الثالث الموافق للقرن التاسع؟

أ. القيـروان وبغـــداد

الأميـر ووضعيتـه:

يبدو القيام بالتعريف بالصبغة الشرعية للصلات التي أقامها عهد سنة 184/800، بين القيروان وبغداد، أمرًا متسرعًا. وبالفعل، لم تصلنا أية معاهدة ولا أي تأليف للقانون العام لذلك العصر، ولم يحددا لنا تلك الصيغة. ولم تتضمن مقدمة كتاب الخراج لأبي يوسف، إلا مواعظ للتقوى، توفرت شواهدها من الأحاديث وكثير من النصائح الأخلاقية المبهمة. لكن سنرى أنه يمكن التغلب على هذه الصعوبة. وبالفعل، وكما هو الشأن دائمًا في هذه الصورة، كما في غيرها كثير، سبقت النجاعة تصنيف المذهب، لا غير.

وهكذا، كان تحوّل سنة 184/800، كبير الأهمية لوضع تأريخ المؤسسات الإسلامية، ولم يتفطن إليه نمامًا في ذلك العصر. والواقع أنه لم يقع تحوّل فجئي، بل كان انحدارًا لا رجعة فيه ولم تدرك أهميته في الحين. ولم يقع ما يشير إلى هذا المنعرج. فمثلًا، لم يطرأ أي تغيير في التسمية. إذ استمر إبراهيم الأول على التلقب بالأمير، كما كان يفعل أسلافه[1]. ولم يتلقب من تولّى الحكم بعده بلقب آخر غيره أبدًا. ومن جهة أخرى، فإن إبراهيم الأول كان يتلقب بلقب الأمير لما كان واليًا على الزاب. أما لقب والٍ، الـذي كان يتضمن رتبة أقل، فلم يتلقب به أصحاب القيروان أبدًا. وقد تلقب به العمّال دائمًا إذ تولوا باسم القيروان مختلف الولايات بإفريقية، ما عدا ضرب السكة الذي

(1) يمكن تكرار الأمثلة، لكن يكفي الرجوع إلى «البيان» لابن عذاري (ج 1، 58 و 85 و 86). فقد كان لإبراهيم ابن الأغلب لقب الأمير لما كان واليًا على الزاب (البيان، ج 1، 90). ولنذكر أيضًا أن مقر الولاية عرف دائمًا بدار الإمارة بالقيروان، حتى في المدة الأولى من حكم الأغالبة. انظر بخصوص لقب الأمير والذين تلقبوا به، بحثًا لـ A. Duri مادة أمير، في *E.I²*، ج 1، 461 ـ 452.

طرأ عليه بعض التغيير. وقد بلغ إلى علم أهل إفريقية أنهم أصبحوا يتعاملون مع دولة قارة هي دولة الأمراء من سلالة أبناء الأغلب، بفضل شعار غ ل ب الذي ازدانت به النقود الأغلبية، والذي أوحى لعقولهم بأفكار الغلبة والعظمة. واشتهر فعل غ ل ب ذاته في ظروف أخرى وبعد قرون عديدة، وأمد بني نصر (636 ـ 1238/896 ـ 1492) بغرناطة، بشعارهم الشهير: «لا غالب إلا الله».

لكن الأطراف المتقابلة اتفقت معًا بصورة ضمنية أنه ليس لها رغبة أكيدة في إدخال أي تغيير على اللقب المذكور. وفضلاً عن ذلك، لم يكن للأمير الأغلبي أي سبب يرغب بموجبه في إبدال لقب الأمير بغيره. فقد ارتبط هذا اللقب بحظوة كبيرة[1] فعلاً. وكان هناك لقب الخليفة، لكنه كان يختصّ قطعًا بلقب عرف بعبارة أمير المؤمنين[2]. وتضمن اللقب تأكيدًا بهذه الصيغة التي كانت تضفي عليه قيمة مطلقة، أو على الأقل المطالبة

---

(1) لنشر إلى أن عدة مؤلفين أرادوا اشتقاق اللفظ الفرنسي amiral من كلمة أمير. وقد ورد هذا الاشتقاق بمعجم لاروس. وجاء كذلك بالطبعة الجديدة لـ *Encyclopaedia Britannita* (1965) ما يلي:

«The title has an ancient lineage. It apparently originated with Muslim Arabs who combined amir (commander) the article al, and bahr (sea), to make amir-al-bahr, before the 12th century. Shortened to amiral it was adopted for naval use by the Sicilians. The French copied the word from the Genoese during the crusade of 1249».

(مادة admiral، ج 1، 158). ودافع L.R. Ménager أيضًا عن هذا الاشتقاق (Amiratus, *L'Émirat et les origines de l'amirauté,* XI^{2}*-*$XIII^{e}$ *siècles*). بدون أن يخفي المصاعب التي يثيرها. وبالفعل، فإن اللاحقة (الّـ) تثير مشاكل تكاد تستعصي على الحل. ولا شيء يدل على أنها أداة التعريف العربية (الـ)، لأن عبارة (أمير البحر) وعبارة (أمير الماء) لم تردا عمليًا في الأدب العربي المدون. ولذا، لم يتعلق الأمر إلا باستعمال شفوي على التدقيق. وتوجد بالأحرى عبارة (قائد الأسطول) في النصوص المدونة للدلالة على amiral. وقد ذكر L.R. Ménager من جهة أخرى تسعة اشتقاقات أخرى (نفس المرجع، ص 9، الملحوظة رقم 1) اقترحها فقهاء اللغة. ورفض V. Serres هذا الاشتقاق العربي رفضًا باتًا، وقد بقي بحثه مجهولاً من طرف L.R. Ménager فقال: «المتفق عليه عامة أن كلمة "أميرال" مشتقة من "أمير البحر" العربية التي تعني "قائد البحر"، وهو الاشتقاق الذي درجت على ذكره المعاجم. ويدل البحث المدقق للمسألة المذكورة على أن هذا التأويل التقريبي لا يستند إلى أي مرجع... وإنه إذا رمنا الوصول إلى توضيح هذه المسألة، فيجب البدء بالتخلي عن هذه الفرضية التي لا تستند إلى أي أساس جدي إطلاقًا» V. Serres (Des rapports entre le mot français «amiral» et le mot arabe «émir», dans *R.T.*, 1917, pp. 215-219).

(2) لنذكر أنه لم يقدم أحد على اغتصاب هذا اللقب قبل قيام الفاطميين. وأول من تلقب به من الأمويين بالأندلس، هو عبد الرحمان الثالث، واكتفى المرابطون بلقب أقل حظوة، هو أمير المسلمين. انظر بحثًا لـ H. Gibb، مادة أمير المؤمنين، (ج 1، 458، *E.I*^{2}.)، M. van Berchem (Titres Califients d'Occident, *J.A.*, 10e série, 1907, pp. 269-275)؛ و E. Lévi-Provençal (Le titre souverain des Almoravides, *Arabica,* II, 266-288).

ببسط النفوذ على مجموع المؤمنين، وعلى امتداد دار الإسلام بأكملها. وبالفعل، لا يمكن للمملكة الإسلامية إلا أن تخضع لسلطة واحدة، هي سلطة أمير المؤمنين، كما أنها لا تخضع إلا لدين واحد. لكن بلا تحديد يستند إلى المؤمنين، وبالتالي، دون المطالبة بالإشراف الكامل، والإشارة إلى الإرث الشامل الزمني والروحي بالمدينة، يمكن أن يمنح اللقب لمختلف الممثلين لسلطة الخليفة العليا. وفي الإمكان، إن لزم الأمر، أن يغتصبه الثوّار أو المنافسون الذين لا يريدون أن يقصوا عن أمة السنيّين. ولنذكر في هذا الصدد أن نفس المشاغل ونفس المصاعب كانت قائمة من الجانب الآخر للحد المذهبي الفاصل بين الدولتين العظيمتين لذلك العصر. فكان ملك بيزنطة يطالب أيضًا بالتمتع وحده بلقب امبراطور الرومان (Imperator Romanotum)، ولم يكن ذلك الأمر إلا متسببًا في نزاع مع منافسه وزميله من أسرة الكارولانج[1]. ويمكن القول إلى حد ما إن لقب الأمير، مثل لقب الامبراطور نوعًا ما، إذا استعمل بلا تعريف ـ لأن التعريف كان يتضمن في صورة أولى إشارة إلى ميراث المدينة ومحمد ﷺ، وفي صورة ثانية ميراث روما

---

(1) بدون أن نقوم بالمطابقة، فإنه من المناسب تذكر تأريخ بيزنطة في نفس المدة، لندرك جيّدًا ما كان يجد بالمملكة الإسلامية. وبالطبع، فلا نروم الإطالة في هذا الباب. لكن، لنذكر أن شارلماني تلقب سنة 800 بلقب الإمبراطور. وكتب G. Ostrogorsky في هذا الصدد قائلاً: «كان لتأسيس امبراطورية شارلماني نفس الأهمية الثورية على الصعيد السياسي، كما وقع من بعد على الصعيد الديني، عند فصل الكنائس. وكانت القاعدة البديهية في العالم آنذاك أنه لا يمكن أن تقوم إلا امبراطورية وحيدة، كما أنه لا يمكن أن توجد إلا كنيسة مسيحية وحيدة». (*Histoire de l'État Byzantin*, p. 214). ومع تغيير ما يجب تغييره، فلم يكن التفكير في الإسلام مخالفًا لذلك. ومن هنا جدت مقاومة التفتت، والصور الخيالية والتلفيقات. وكانت بيزنطة وروما واكس لا شبال تسلك نفس المسلك أيضًا، وتأريخ الممتلكات البيزنطية والكارولنجية بإيطاليا في فترة أول العصر الوسيط، يمدنا عند الاقتضاء لإقناعنا، بأمثلة متعددة. واكتست مسألة الألقاب أهمية كبرى، بالنسبة إلى المسيحية في مطلع العصر الوسيط، خاصة في بلاط بيزنطة اللي اشتهر بكثرة مراسمه. وقد رضي ميشال الأول سنة 812 بالاعتراف بشرلماني بوصفه امبراطورًا. قال G. Ost.rogorsky «لم يعترف ملك الفرنجة إلا بلقب الإمبراطور، لا بلقب الإمبراطور الروماني، أما شارلماني، فقد تجنب قصدًا وعلى الدوام، كما لوحظ ذلك كثيرًا، التلقب بلقب امبراطور الرومان». (المرجع نفسه، ص 228). وهكذا، توجد نفس الشواغل من الجانبين. فقد كان ملك بيزنطة يعتبر نفسه فعلاً، المتولي الأوحد للميراث الروماني المسيحي، مثل الخليفة، بالنسبة إلى ميراث محمد ﷺ. ولذا، انصب الاهتمام على إقحام هذا الامتياز في اللقب. ولاحظ G. Ostrogorsky (نفس المرجع، ص 215): «أن مجموعة من الدول شملت العالم المسيحي بأكمله وبلغت ذروة امبراطورية واحدة، وكان هذا هو النظام الكوني المعقول في نظر روما كما في نظر بيزنطة». وتأريخ بيزنطة ما هو إلا جهد مضن لتجسيم هذا المثل في الواقع. وقد أفرغت كذلك الخلافة جهدها عبثًا في القيام بنفس الكفاح. وكان يبدو أن مثل هذا النظام له بعض الحظ للقيام سنة 800، بفضل سلسلة من التكييفات، قدم الأغالبة نموذجًا منها، وسيضفي الماوردي على هذا النظام الصبغة الشرعية فيما بعد.

والقديس بطرس ـ لم يسيء لمن ائتمن على السنّة. واكتفى الأمراء الأمويون الأوائل في الأندلس بهذا اللقب، معتنين بتأكيد استقلالهم، دون أن يحطموا لذلك العرى بدار الإسلام، على الأقل حتى عهد عبد الرحمان الثالث. لكن لم يقع أي تفاوض لإضفاء أساس شرعي على هذا الاغتصاب الجزئي للقب، وشبه الشقاق هذا. وخلافًا لما جد في بيزنطة وآكس لا شبال، تجاهلت بغداد وقرطبة بعضهما بعضًا، فلم تقم أية محاولة لإيجاد حل شرعي لوضع قائم الذات. لكن نشأت عن التفاوض وللمرة الأولى، إمارة وراثية، تمتعت بذاتية متسعة، سنة 184/800. فهذا تاريخ هام، لا بالنسبة إلى إفريقية فقط، بل أيضًا بالنسبة إلى مجموع تأريخ الإسلام وتأريخ تطور مؤسساته. وسيؤثر المثل الأعلى بعد ذلك تأثيرًا كبيرًا على سن التشريع العمومي. وقد منح هذه المرة لقب أمير وراثي ومستقل عمليًا، بصورة رسميّة وحرّة إلى حدٍّ ما. ولا يوجد أي شك في الصبغة الرسمية لهذا اللقب. فقد ورد فعلاً لا في مؤلفات التأريخ باللغة العربية فقط، لكن أيضًا في التآليف باللغة اللاتينية الثمينة عند الاستشهاد بها، خاصة وأنها تستخدم عادة عبارات مثل rex saracenorum (الملك العربي)، و arabum princeps (أمير العرب)، و arabum dux (قائد العرب). وقد أشار Eginhard في تأريخه (Annales) بالنسبة لعام 801، عند روايته لتأريخ البعثة التي وجّهها الرشيد إلى شارلماني، إلى وجود ممثل لإبراهيم أمير القيروان، إلى جانب سفير الخليفة. قال: «Abraham qui in confinio Africae in fossate Praesidebat»[1].

وكما قال H. Gibb[2]، فقد أبرم بصورة رسمية، نوع من «العهد» بين بغداد والقيروان. واعترف لإبراهيم الأول بلقب أمير (= قائد) وراثي له كامل النظر، في حدود إمارته، على الإدارة المدنية والعسكرية، مقابل اعترافه بالسلطة العليا التي كانت روحية أكثر منها زمنية، للقائد الأعلى لجميع المؤمنين بدون ميز في الحدود. وهكذا، رسمت معالم الكيان الجديد للملكة الإسلامية في الشرق، بالذات في الوقت الذي بدأ النظام الإقطاعي يظهر في الغرب. واستهدفت هذه الهندسة بصورة غامضة وبعيدًا عن كل عمل مذهبي واعٍ كل الوعي، الحرص على إنقاذ المبدأ الموجود في الدين والمتعلق بوحدة الأرض الإسلامية ولو شكليًا. ولذلك، لم تنفصل الإمارة الأغلبية، وتمادت في الرجوع

---

(1) EGINHARD (Annales, dans *Œuvres Complètes*, éd. tr. A. Touchet, I, 250; ou dans *M.G.H. Scrip*, I. 160).

(2) في *Studies on the civilization of Islam*, p. 162.

بالنظر إلى ديوان المغرب، في بغداد.

ولقد مر بنا أن جعفرًا البرمكي-سير شؤون المغرب بداية من سنة 176/792[1]، وأن اسمه ظهر على نقود مصر بهذا العنوان. وبقيت هذه العادة، بالنسبة إلى المناطق الراجعة بالنظر إلى العبّاسيين، حتى بعد سقوط الأغالبة. ومن سنة 814/829 إلى سنة 300/913، يمكننا اقتفاء أثر هذه العادة، بفضل بعض التوليات التي لفتت نظر المؤرخين. وتكشف لنا هذه التوليات أن شؤون المغرب التي استمرت منوطة بشخصية مرموقة ـ من صنف أمير في الأكثر ـ كانت تسير في بغداد بالذات. وها هي النصوص التي أمكن لنا جمعها.

قال اليعقوبي[2]: «وعقد المأمون لأخيه أبي إسحاق على مصر والمغرب، ولابنه العبّاس على الجزيرة سنة 214».

وعقد المتوكل البيعة في 27 أو28 ذي القعدة 235/12 ـ 13 يونيو 850 لثلاثة من أولياء عهده، وقاسمهم بهذه المناسبة مسؤوليات الدولة. قال الطبري[3]: «فكان ما ضم إلى ابنه محمد المنتصر من ذلك إفريقية والمغرب كله، من عريش[4] مصر إلى حيث بلغ سلطانه من المغرب...».

---

(1) هل خلف المأمون جعفرًا؟ فقد ورد اسمه فعلاً سنة 186/802 وسنة 187/803 على ثلاثة دراهم في إفريقية. (انظر فيما يلي ص 378. الملحوظة ،رقم 2). وبخصوص التنظيم الإداري عامة عند بني العباس، انظر A. MEZ (*Die Renaissance des Islam*, p. 198) (نقله إلى العربية أبو ريده). وجاء في الكتاب بحث للدواوين الإدارية الكبرى. وانظر بخصوص عهد الرشيد A. JOUMARD *Haroun al-Rashid,*) (II. 345.

راجع أيضًا مادة ديوان، بحث لـ A. DURI في *E.I*[2]، خاصة ج 1، 324. وخلافًا لما ذكر A. DURI، الذي لم تؤكد النصوص ملاحظاته دائمًا، كانت أهم دواوين المشرق والمغرب قائمة، كما سنرى ذلك قريبًا، قبل الإصلاح الذي سنّه المستكفي بكثير (333 ـ 334/944 ـ 946).

(2) التأريخ، ج 2، 464.

(3) التأريخ، ج 7، 358. وروى ابن الأثير (الكامل، ج 5، 284) نفس الوقائع، واستعمل لفظ «أقطع» (ترجمه FAGNAN بعبارة «attribuer à titre de fief»): «فأما المنتصر فأقطعه إفريقية، والمغرب كله، والعواصم...». ويبدو لنا أن الأمر لا يتعلق في هذه الصورة إلا بتقسيم المسؤوليات الإدارية. ومن المستبعد أن يكون المتوكل أراد تكرار صنيع الرشيد. ولا تفهم إلا بعسر وعند الاقتضاء، كيف أمكن للمنتصر الإقامة بالقيروان. غير أن أبا المحاسن أوجز سرد نفس الأحداث (النجوم، ج 22، 280)، فقال إن المتوكل، اقتداءًا بالرشيد، أمر بوضع عهد لتقسيم الدنيا بين أولاده، من ذلك أن المغرب كان من نصيب المنتصر.

(4) هي مدينة رينوكولرا (Rhinokolura) القديمة، على حدود مصر وفلسطين. انظر *E.I*[2]. مادة عريش، ج 1، 651 بحث لـ F. BUHL.

وجاء بالكامل[1]: «عقد المستعين لأُتَامِش على مصر والمغرب واستوزره سنة 248» (802).

وقال الطبري[2]: في سنة 261 (874 ـ 875) «لاثنتي عشرة مضت من شوال منها (20 ـ 7 ـ 875)، جلس المعتمد في دار العامة، فولّى ابنه جعفرًا العهد وسمّاه المفوّض إلى الله، وولّاه المغرب، وضمّ إليه موسى بن بُغا، وولّاه إفريقية ومصر والشأم. . .» ثم قال الطبري بعد أسطر: «فعقد جعفر المفوض لموسى بن بغا على المغرب في شوال، وبعث إليه بالعقد مع محمد المولد».

وقال ابن خلدون[3]: وفي سنة (279 ـ 892/289 ـ 902)، قلّد المعتضد، حالما تولّى الخلافة، محمدًا بن داود بن الجرّاح، ديوان المشرق مكان أحمد بن محمد بن الفرات، وقلد علي بن عيسى بن داود بن الجرّاح، ديوان المغرب.

وقال أيضًا الطبري[4]: مات محمد بن عبد الحميد الكاتب في 11 ربيع الثاني سنة 287 (15 ـ 4 ـ 900)، «متولّي ديوان زمام المشرق والمغرب». وفي الثالث عشر من هذا الشهر، وَلِيَ جعفر بن محمد بن حفص هذا الديوان. ودخله في نفس اليوم وتسلّم خطته.

وقال ابن خلدون[5]: وفي سنة 300 (912 ـ 913)، قُلِّدَ أبو العبّاس ابن المقتدر مصر والمغرب وعمره أربع سنين.

ومن الثابت أن كلمة ديوان لم تظهر للمرة الأولى في النصوص التي جمعناها، إلا بداية من حكم المعتضد (279/892) عند ابن خلدون الذي أغفلها هو نفسه، فضلاً عن ذلك في النص الثاني المقتبس عنه، وقد ورد فيه أن هذا التقليد يرجع تاريخه إلى سنة 300/912 ـ 913. وقد تأكّد أن هذه النصوص التي جمعناها، يعسر تأويلها. ويبدو لنا أن لغتها فقدت الدقة الفنية الحقيقية المضبوطة. وهي لا تكتسي لا محالة، وبأية صورة كانت، القيمة المقنعة للوثائق المحفوظة. وهل ينبغي أن نذكر أيضًا أنها ظهرت في فترة

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 312.

(2) التأريخ، ج 8، 20. روى ابن الأثير في «الكامل»، ج 6، 3، نفس الوقائع بنفس العبارة تقريبًا. وبويع الابن الثاني للمعتضد أيضًا كثاني ولي للعهد، وولي الولايات الشرقية بالمملكة. وساعده أيضًا في مهمته عامل.

(3) العبر، ج 3، 354. أرخ ابن الأثير في «الكامل» (ج 6، 33) هذه التوليات لسنة 286/899.

(4) التأريخ، ج 8، 199.

(5) العبر، ج 3، 387.

متأخرة؟ وما تكرر فيها من عبارات في أغلب الأحوال، هي (عقد على)، و (ضمّ إلى)، و (ولّى)، وهي عبارات يمكن فهمها بكونها جدت في سياق معين، وتعلقت بتولية وال. لكن من البديهي أن ذلك لم يقع. ولذا، لم يكن الأمر يعني إلا توليات على الدواوين المُتابعة لشؤون الولايات والمشرفة عليها من بغداد. والشعور العام المتبين من النصوص التي توجد بين أيدينا ـ ولنذكر أنها مؤلّفات أناس كانوا لا يهتمون إلا قليلاً بدواليب الإدارة، ولا يعرفونها إلا معرفة سيئة جدًا بدون أي ريب ـ يتمثل في أنه لم يقع إنشاء الدواوين المركزية الكبرى المختصة في إدارة الولايات، كما يبدو من قول H. Gibb[1]، في منتصف القرن الثالث الموافق للقرن التاسع، ومن باب أولى في عهد المستكفي (333 ـ 334/944 ـ 946)، بل كانت الدواوين قائمة بلا شك في مدّة وزارة البرامكة ـ وقد مر بنا أن جعفرًا قُلِّدَ ديوان المغرب ـ وحتى قبل ذلك قطعًا. لأنه من العسير قبول فكرة تأسيس هذا الجهاز بالذات في الوقت الذي كانت الخطة تتدهور. ويعني مثل هذا الوضع التعطيل أو البقاء المتكلف لأسباب متعلقة بالهيبة والرتابة.

فشعورنا هو أنه وجد دائمًا ديوان أو دواوين ضمن الإدارة المركزية العبّاسية، ثم أدخلت عليها تحويرات تماشت مع الظروف، وتمثل دورها في تسيير شؤون الولايات. وإناطتها بولي أو بولاة العهد المحتملين، إنما هي طريقة لتشريكهم في الحكم، وتعويدهم على شؤون الإمارة. لكن الإدارة الفعلية لهذه الدواوين كانت موكولة بلا شك إلى العمّال الموجودين لدى أوصياء العهد، والكتّاب المحترفين.

فما هو نوع هذه الرقابة التي أمكن لديوان المغرب ممارستها على الإمارة الأغلبية؟ لم يوضح أي مصدر ذلك. فلا يمكن إلا إبداء عدة فرضيات. ولا شك أن استخلاص خراج إفريقية في العهد الأغلبي، كان راجعًا في البداية بالنظر إلى هذا الديوان. لكن من المؤكّد أن هذا الخلاص قد توقف سريعًا جدًا، فتحتم على بغداد تقديم مساعدة مالية للإمارة[2]، أي للولاية التي تحررت منذ عهد قريب، لتلافي ما لا تحمد عقباه. فعوض سريعًا الخراج بهبة سخية شاملة في تاريخ غير محدد لكنه بلا شك قريبًا من فترة الاستقلال، وكانت قيمة الهبة تقدر بما يعن للأمير من كرم، وهي رمز للولاء أكثر منها مساهمة مالية حقيقية في موازنة الخلافة. ولم تذكر المصادر التي لدينا هل كان إرسال

---

(1) *E.I²*.، مادة ديوان، ج 1، 334، أسفل العمود الأول.

(2) انظر ص 174.

مثل هذه الهبات يتم بصورة منتظمة، ويمكن بالأحرى الافتراض بأنه كان متقطعًا. ولا بد أن الانتهزاية ـ كارتقاء أمير آخر إلى الحكم مثلاً ـ والتقديرات، والغرر الحاصل، قد فرضت الإيقاع اللازم. وقد اجتهد الوزراء من جانبهم في التحريض على دفعها بفضل تفننهم في الترسل. وسنرى من بعد[1] كيف حمل تضافر معين للظروف بغتة زيادة الله الثالث على السخاء والعطف على «مولاه». فجدد عهدًا قديمًا بموجبه كانت تضرب سكة معينة بمناسبة الخراج. لكن من الملاحظ أن المبعوث ذاته الذي حمل الهدايا الموجّهة إلى الخليفة، حمل مالاً أكثر لشراء الغانيات لمولاه، ممّا يبرز جيّدًا العلاقات القائمة بين القيروان وبغداد.

وهكذا، زالت عادة الخراج سريعًا، فلم تعد تحدد وضع الأمير بالنسبة إلى الخليفة، ولم تعد تشكّل القضية الرئيسية في ديوان المغرب. والبيعة؟.

لم تخف المصادر أن البيعة كانت عمليًا قضية داخلية محض. واعترفت بغداد بالطابع الوراثي للدولة القائمة بالقيروان، فلم يكن من حقها، وليس لها بالخصوص الوسائل التي تمكّنها من التدخل بصورة جدية. غير أنه تمادى العمل بتوجيه عهد البيعة بصورة شرعية إلى الأمير الجديد، في كل تولية جديدة، ولا شك أن ذلك كان يتم عن طريق ديوان المغرب. وقد انفرد مؤلّف متأخر هو ابن وادران[2]، بالإشارة بانتظام والحق يقال، إلى توجيه البيعات، واعتنى جيدًا بذكر اسم الخليفة الذي منح البيعة. وقد صمتت المصادر الأخرى عن ذلك في أغلب الأوقات. ذلك أن الأمر لم يتعلق بلا شك إلا بعمل شرعي صرف يكاد يكون آليًا، بمعنى أنها كانت شكليات بلا أهمية عملية حقيقية. ولا يمكن طبعًا أن تحتل مكانًا بين المؤلفات المعروفة بأنها مخصصة للحدث البارز الغريب. ووجدت بيعة الخليفة للأمير مرة واحدة صدى في عدة مصادر، نظرًا إلى المظهر الخاص التي أضفته عليها الظروف. فقد قلّد المأمون[3] زيادة الله الأول الإمارة،

---

(1) انظر الفصل السابع، فقرة بعنوان (سياسة النعامة)، ثم فقرة أخرى بعنوان (سقوط سطيف).

(2) انظر M. Amari؛ *Biblioteca*، الباب السابع والخمسون من تأريخ تونس، ص 540 ـ 544، ترجمه Ch. Cherbonneau بعنوان *Précis historique de la Dynastie des Aglabites*, pp. 1-14 في *Rev. de l'Or. de L'Alg. et des Colonies*, déc. 1855, pp. 1-14 ولم يذكر Cherbonneau مصادره، وهو يرى أن ابن وادران كان يقوم «بخطة وزير بفاس، بعد مدة قصيرة من حكم الأغالبة» (نفس المرجع، ص 1) والواقع أنه مؤلف متأخر إلى حد ما، وقد وضعه Brockelmann في القرن الثامن عشر، بدون ذكر تأريخ دقيق.

[نشر د. المنجي الكعبي الكتاب المنسوب إلى ابن وادران تحت عنوان: تاريخ العباسيّين، د. غ. إ. بيروت، 1993].

(3) كان لهذه التولية صدى عند ابن خلدون في «العبر»، ج 4، 422؛ وأبو المحاسن في «النجوم»، ج 2، 169؛ =

وتمّت التولية في ظروف صعبة، بعد الخروج من أزمة ودخول أزمة أخرى، وقد لعبت الإمارة الأغلبية دورًا واتخذت موقفًا في الأزمتين، كما سنرى ذلك قريبًا. والأهمية التي اكتستها هذه التولية ناتجة عن تمكينها من إقامة علاقات عادية بين بغداد والقيروان، ولربّما جنبت خطر الانفصال الذي كان متوقعًا في وقت ما. وبقي الأغالبة آخر الأمر مخلصين للخلافة العبّاسية، رغم كراهيتهم للمأمون.

فهل كان هذا الولاء يتضمن التزامات عسكرية؟ لقد أشير إلى وجود حشود كبيرة من الجنود المغاربة في بغداد، كانوا قادرين إلى حد ما على ترجيح الكفة عند نشوب قتال مع جند المرتزقة[1]. لكن يحتمل أنهم جندوا مباشرة، مثل منافسيهم الأتراك، من طرف الخلافة، واقتصر دول الأغالبة في ذلك على تسهيل التجنيد.

وفي الجملة، لم تحدد أية صلة عضوية وضع الأمير بالنسبة إلى الخليفة. ولم يوجد خراج منتظم، ولا التزامات عسكرية مدققة، ولا تقليد فعلي من طرف السلطة المركزية. لأن عهد البيعة في الواقع ـ ولو أن مصادرنا أغفلت الأمر ـ كان يوجه قطعًا بانتظام إلى القيروان، ولم يكن يشكّل على أكثر تقدير، إلا نوعًا من الإقرار وإضفاء الصبغة الشرعية اللاحقة. وكانت العهود العبّاسية تشبه إجمالاً الفرمانات التي تمادى آل عثمان في توجيهها بصورة مستمرة إلى البايات في تونس، وقد كان البايات مستقلين عمليًا[2].

ومن جهة أخرى، لم يكن هذا الوضع خاصًا بالعالم الإسلامي. فقد كانت امبراطوريتان كبيرتان قائمتَيْن في ذلك العصر، هما بيزنطة وامبراطورية الكارولنجيين، وكانتا تقاسيان من نفس الأدواء، وتستخدمان علاجات من نفس الاستيحاء، لكنهما

= والقلقشندي في «الصبح»، ج 5، 120. وسمي عهد التولية الموجه إلى الأمير (تقليدًا). وقد أرخت المصادر هذه التولية حال انتصاب زيادة الله الأول، وأكد أبو المحاسن أنها تمت سنة 201، أي قبل عودة المأمون إلى بغداد بكثير ـ ولم تجد عودته إلا سنة 204 ـ بينما كانت الدولة تجتاز أزمة أثارتها سياسة الخليفة المناصرة للعلويين.

ولنلاحظ كذلك أن ابن عذاري أشار إلى أن الأمين «أقر» حال انتصابه، إبراهيم الأول في مهامه (البيان، ج 1، 94) وأن المأمون قام بنفس العمل تجاه عبد الله الأول (البيان، ج 1، 95).

(1) انظر ابن الأثير، الكامل، ج 5، 311 مثلاً، حيث تكفل المغاربة إلى جانب الأتراك، بتنصيب المستعين (866/252). وانظر أيضًا فيما يلي الدور الذي قام به أهل إفريقية في الحرب الأهلية التي تواجه فيها الأمين والمأمون.

(2) انظر R. Mantran (L'évolution du XVIe au XIXe siècle, dans *Cah. de Tu.*, ne 26, 27, (1459), pp. 319-333; et *Inventaire d'Archives Turces du Dar El-Bey*, pp. XXII-XXIV).

تطورتا تطورًا مختلفًا. وأحسن مثال يمكن ذكره في هذا الباب هو مثال جنوب إيطاليا في القرن التاسع. فقد حاول جميع أمراء بينيفنت (Bénévant) وسالرنة (Salerne) ودوكات نابولي (Naples) وغايت (Gaëte) وآمالفي (Amalfi) وقلورية (Calabre)، وكونتات قابو (Capoue) وحاكم صقلية، دعم استقلالهم بالموازنة الماهرة بين المسافات، للإفلات من جاذبية القطبين الكبيرين في العالم المسيحي لذلك العصر، وقد تمركز فيهما ملك بيزنطة والإمبراطور الكارولنجي[1]. وكان مثال الأمير أريكيس (Arichis) (774 ـ 787) صاحب بينيفنت جيدًا. فقد عزم على الاعتراف بالملك البيزنطي البعيد عنه، للنجاة من شارل ملك الفرنجة الذي كان يهدد استقلاله مباشرة. قال J. Gay[2]: «بادرت الإمبراطورة إيرينا بالاستجابة لطلب الأمير، فأرسلت إلى جنوب إيطاليا اثنين من حرسها الخاص (spathaire)، وكانا مكلفين مع نائب الأمير (procurateur) بصقلية، بتسليمه شعارات منصبه الجديد، المتمثلة في سيف البلاط والملابس الموشاة بالذهب. وكان البلاط البيزنطي يقدّر كثيرًا التفوّق الظاهر، لفقدانه العظمة الحقيقية. ولم يكن لبلاط بغداد مثل هذه الطلبات الكبرى، فكان يكتفي هو أيضًا بنفس المظاهر. وكان يستخدم أيضًا نفس الرموز. وكانت «الخلع» بمثابة «الملابس الموشاة بالذهب» عند بني العبّاس.

لكن، إذا كانت المقارنات، أي الأحداثيات الأفقية والعمودية للحدث، مفيدة لضبط الأفكار وتأريخ الأحداث، فينبغي علينا أيضًا تلافي الاتّجاه إلى الإبهام، نظرًا إلى المغالاة في المقارنة. وخلاصة القول، كانت المملكات الثلاث الكبرى المتقاسمة للعالم في مطلع القرن التاسع، قد أقامت هياكل مختلفة جدًا مطابقة لحركيتها الداخلية الخاصة بها، وذلك رغم تشابه مصاعبها. وبالخصوص، لم يعرف العالم العربي الإسلامي في العصر الوسيط، النظام الإقطاعي بالمعنى الدقيق[3].

---

(1) انظر بشأن هذه المسألة كتابًا جيدًا لـ J. GAY (*L'Italie Méridonale et l'Empire byzantin*).

(2) نفس المرجع، ص 36.

(3) أحسن عرض شامل لهذه المسألة كتبه R. BOUTRUCHE في pp. 262-269 (*Seigneurie et Féodalité*).
وعرض R. BOUTRUCHE كان قائمًا أساسًا على أبحاث (Cl. CAHEN).

L'évolution de l'iqtâ' du IX^e au XIII^e siècle. Contribution à une histoire comparée des sociétés médièvales, dans *Annales, E.S.C.*, 1953, pp. 25-52; Notes pour l'histoire de la himayam dans *Mél. Louis Massignon*, pp. 287-303; Le régime de la terre et l'occupation turpue en Anatolie, dans *Cah. d'Histoire Mondiale*, II, (1955), 566-580; Fiscalité, propriété, antagonismes sociaux en Houte-Mésopotamie au temps des premiers 'Abbasides, d'après Denys de TELL-MAHRÉ, dans *Arabic*, 1954, pp. 136-152; L'Histoire économique et sociale de l'Orient = Musulman médiéval, dans *S.I.*, III, (1955), pp. 93-115.

ولذا، ينبغي «تجنّب المغامرة عند القيام بالمقارنات، حتى لا يعرّف وضع الأمير بالنسبة إلى الخليفة، خاصة في القرن التاسع بعبارات متعلقة بالتبعية والسيادة، إلاّ إذا أردنا إفراغ هذه العبارات قصدًا من كل مضمون دقيق، والاحتفاظ بمبدأ مبهم لتبعية نسبية، تضمنتها تلك العبارات. إذ لا يمكن مقارنة الأمير الأغلبي فعلاً بمأمور تسلم «عاري الرأس وبدون سلاح»[1] من سيده، مملكة اقتطعها له. إن الإقطاعية ظاهرة متشعبة، وشبكة من التبعيات المتّصفة خاصة بسيطرة الصلات بين البشر. وتعرّف عند F.L. Ganshof[2] «كمجموعة من المؤسسات المنشأة والمسـ ـرة لالتزامات الطاعة والخدمة

= وانظر كذلك A.N. Poliak (La fèodalité islamique, *R.E.I.*, 3 , (1936), pp. 247-265).

ويمكن الرجوع أيضًا إلى M. Belin (Du régime des fiefs militaires dans l'Islamisme et principalement en Turquie, dans *J.A.*, 1870, pp. 1-116).

وقد لاحظ بعض الشبه الذي يحمل على التفكير في الإقطاع الغربي، وأضاف عن حق أن «هذا الشبه ظاهر أكثر منه حقيقي ولم يلبث أن زال، نظرًا إلى الفارق في الأسس المكونة لكل مجتمع من المجتمعين». (نفس المرجع، ص 2). وعمل R. Boutruche أحدث وأكثر جدية في هذه المسألة، وقد انتهى أيضًا إلى نتيجة مماثلة. ورد في الكتاب ما يلي: «سواء كان الشرق الأوسط المسلم أمويًا أم عباسيًا أم بويهيًا أم سلجوقيًا أم عثمانيًا - بدون الإشارة إلى الدول المصرية - فإنه كان مجالاً لتبعيات شرع فيها ثم زالت». و «ناهضت قوى ضخمة الإقطاعية» (نفس المرجع، 268) ومن المؤكد أنه كان في مقدور «الحماية» والإقطاع خاصة المرور بتطور إقطاعي. واكتسى الإقطاع خاصة طابعًا إقطاعيًا دقيقًا، في القرن الثاني عشر، وفي عهد الأيوبيين بالخصوص. لكن هذا المنهج أخفق في النهاية. ولذا، لاحظ Cl. Cahen قائلاً: «يمكن إذن أن نترك جانبًا وقسرًا مسائل كثيرة، ونتخلص إلى القول بصورة مجملة جدًا، إنه لا يمكن التحدث عن الإقطاعية الإسلامية بالمعنى الفني الدقيق للكلمة، لكن من حقنا لا محالة التوسع في الحديث عن تطور في اتجاه الإقطاع». (*Cahiers de civilisations médièvales*, II, 48) وبالطبع، لم يرتسم هذا التطور زمن الأغالبة، ولن يتحقق لا محالة في نهاية الأمر.

فينبغي التحري في مصطلحات تواريخنا - إذ يمكن أن لا تكون إلا نتيجة لوضع لاحق - وأن لا نفكر في الإقطاعية كلما وجدنا كلمة إقطاع. وقد استعمل ابن الأثير مثلاً عدة مرات، فعل أقطع، وهو من مؤلفي القرن الثالث عشر، وذلك عند حديثه عن إعادة تنظيم الدواوين الذي شرع فيه المتوكل سنة 850/235. «فأما المنتصر فأقطعه إفريقية والمغرب كله... وأما المعتز فأقطعه خراسان... وأما المؤيد فأقطعه جند حمص...» (الكامل، ج 5، 284). ومن البديهي أن الأمر لا يتعلق في صورة الحال إلا بامتيازات من النوع الإقطاعي. أما ترجمة Fagnan التي أدت أَقْطَعَ بعبارة «attribuer à titre de fief» (انظر أعلاه، الملحوظة 3)، فهي مسؤولة بلا شك عن عدة تناقضات والتباسات. فينبغي المزيد من التحري عند استغلال المصادر التي لا تتصف إلا قليلاً بما للوثائق المحفوظة من دقة، وغالبًا ما كانت المصادر تزيغ عن مشاغل العصر التي كتبت فيه، فتعطي بذلك صورة فادحة الخطأ للفترة التي كانت تروم وصفها.

(1) R. Boutruche (*Seigneurie et Féodalité*, p. 7).

(2) F. L. Ganshof (*Qu'est-ce que la féodalité?* p. 12).

ـ خاصة منها الخدمة العسكرية ـ من طرف رجل يقال له «صاحب إخاذة» (vassal)، نحو رجل آخر حرّ يقال له «مولى» (Seigneur) ، والتزامات حماية ورعاية من طرف «المولى» تجاه «صاحب الإخاذة»، ويكون في الأغلب مفعول التزام الرعاية، تسليم المولى إلى من يتولاه، مالاً، يعرف بـ (الإقطاع)». ولا فائدة في القول إنه لا مثيل لذلك لوصف علاقات الخليفة والأمير. ويجب الإلحاح على هذه النقطة، خشية إثارة ما لا طائل من ورائه، لأن لفظة «إقطاعية» مثل لفظة «تعصب»، وعبارات أخرى مماثلة، لها رجع نفساني اجتماعي شديد، وكثيرًا جدًا ما تواصل استعمالها استعمالاً خاطئًا، حتى من طرف المتبحرين في الموضوع[1].

ويقع وضع الأمير بالنسبة إلى الخليفة في ميدان آخر غير الإقطاعية التي هي غريبة كل الغرابة عن الذهنية الإسلامية في العصر الوسيط. فقد كانت هذه الذهنية مشبعة بالفقه، وتغذت بالقرآن والحديث. وقضية وضع الأمير الأغلبي ضمن دار الإسلام التي كان يسيرها أمير المؤمنين، تطرح إذن، لا بعبارات التقدير وصلات رجل بآخر، بل بعبارات الفقه، أي بنظام الحكم الإلاهي. ويحسن بنا أن نتذكّر في هذا المقام ما كنا كتبناه في بداية هذا التأليف[2]. لم يكن الخليفة المولى الأسمى. بل كان يجسّم الأمة، ودار الإسلام. وقد وهبه الله السلطة[3]، فأمسك بها، أي أنها ملك مشروع له، وهذا

---

(1) نجد مثلاً E. Tyan يقول في كتابه (*Institutions du droit public musulman, tome deuxième, Sultanat et Califat*, p. 40): «إنه يوجد في الإسلام إقطاعية من نوع أصيل لا يبدو أنها حللت في جملتها بصورة مرضية». وتحدث عن «الإقطاعات»، و«ملوك الإقطاع»، وصلات الولاء، الخ... بدون أن يميز بدقة التواريخ والمواقع، وحدد أصل هذا النظام في بداية العصر العباسي. ثم قال: «والحركة التي أدت خلال القرن الرابع/العاشر إلى تعميم النظام الإقطاعي، بدأت باكرًا جدًا، لما ارتقت منذ بداية العصر المذكور، أجزاء متزايدة من نواحي المملكة، إلى إمارات مستقلة، لكنها استمرت على مبايعتها للخلافة...» (المرجع المذكور، ص 39). فحملت هذه الاعتبارات وغيرها من نفس القبيل، Cl. Cahen على القول: «إن الصفحات التي بحث فيها Tyan... هذا (النظام الإقطاعي)، اكتست غموضًا كان كاملاً بكل أسف» (CR. dans *Arabica*, V. 1958, p. 75). وكان G.E. von Grunebaum أكثر حيطة، فتجنب المقارنة بالغرب المسيحي في العصر الوسيط، لكنه رسم مقارنة بين بيزنطة وبغداد. فقال: «Islam and the Byzantine Empire Know feudalism outside the border provinces...» (*Medieval, Islam*, p. 10). لكن، لا يمكن التحدث عن الإقطاعية الإسلامية كما عن الإقطاعية البيزنطية. وقال R. Boutruche: «لم تلحق الإقطاعية بالركب في بيزنطة، طيلة قرون. ولحقت به بعد سنة 1204، بدفع من غزاة الحرب الصليبية الرابعة . . . الذين أدخلوا تنظيمهم في أجزاء المملكة الخاضعة لقانونهم» (*Seigneurie et Féodalité*, p. 279).

(2) انظر الفصل الثاني: تولي الأغالبة مقاليد الحكم.

(3) لنشر مرة أخرى في هذا الباب إلى ما كان يجد في نفس العصر بالغرب المسيحي. قال L. Halphen: «كان =

لا يعني أنه يمارسها حتمًا. وتكمن القضية بأكملها في هذه النقطة. ولم يناقش أبدًا ـ ضمن السنة طبعًا ـ ملك الخليفة، لكن القوم اجتهدوا بنجاح متفاوت في ممارسة السلطة باسم الخليفة ودون علم منه، قدر المستطاع. وقدمت الإمارة الأغلبية أحسن مثال في هذا الميدان حتى صارت النموذج المقتدى به لبناء النظريات المذهبية اللاحقة. ولم تتحقق هذه الصيغ فعلاً في عالم المجردات، خارج الوقائع وفوق الكائنات البشرية. «فلا نظرية بدون سوابق، أما بناء التأويل الشامخ للمصادر بأكمله، فهو مجرد تبرير لاحق لما تقدم من أمور أقرها الإجماع». هذه هي النتيجة التي استخلصها H.A.R. Gibb من تحليله لنظرية الماوردي[1]. ولذا، سنتجّه آخر الأمر إلى صاحب النظرية، ويبدو أنه

= الملك الكارولنجي يستمد سلطانه من الله. وجعل منه التتريج الرئيس الذي اختاره الله لقيادة الشعب الجديد المختار إلى طريق النجاة، أي الشعب المسيحي. فهو شاول آخر وجوزياس آخر. وكما هو الأمر زمن إسرائيل، اتجهت حدود مملكته إلى الاشتباه بحدود الأراضي التي أقام بها أتباع ربه، لأن كل من أخضعهم ملزمون بالانتماء إلى دينه، إن بقوا أجانب عنه عند الغزو. فبتبسيط بررته الوقائع جزئيًا بطول المدة، وقع الاقتناع بأنه كان يحكم الشعب المسيحي بأكمله (omnius populus christianus) ـ على الأقل الشعب الموجود بالغرب ـ الذي التأم حوله في جمع متماسك اتحد مع قائد في أمة لها نفس المعتقدات ونفس النشاط. وتجد وحدة الجميع هذه حول الملك المسؤول عن المصير المشترك، بما لهذه الكلمة من معنى مادي وروحي، تعبيرًا واضحًا في أداء يمين الوفاء، كما عمل على تعريفه شارلماني سنة 802، بعد فترة طويلة من التأمل خضع لها غداة تتويجه امبراطورًا». (L'idée d'état sous les Carolingiens, dans *Rev. Hist.*, n^{0s} 185-186, (1939),) .(p. 61

وبعد أن بين L. Halphen كيف تمتزج الدولة والكنيسة، أضاف قائلاً: «وهنا تكمن المأساة، لأنه، بينما يكون الجواب بلا تردد لصالح الملك عند شارلماني، إذ أنه صار ملكًا قسًا من نفس ملوك التوراة، المذكورين كثيرًا كقدوة، فإن الجواب الآن صار يومًا بعد يوم، أكثر لصالح الأساقفة الذين لا يتوانون عن الملاحظة بأنّ لهم وحدهم سلطة «الحل والعقد». ولهذا، فإن الملوك أنفسهم يخضعون لهم». (نفس المرجع، ص 67).

وعند مطالعة هذه السطور، لا نتمالك عن تذكر المناقشات التي كانت تشغل في نفس الوقت ضمائر المسلمين. ونحن نلمح إلى مثال الخلفاء الراشدين، والبيعة، والرشيد الذي عاصر شارلماني، وإلى تطور المملكة الذي تلا موته، والتقسيم المؤلم الذي تم بين ابنيه، والتدهور التدريجي والتفكك، الخ. . . وقد حاول الفقهاء ـ ولو أنهم كانوا أدوات طيعة للمرتزقة ـ الانسجام ضمن هذا التطور، مع «أهل الحل والعقد». ولنلاحظ التشابه بين العبارتين اللتين دلتا في عهد الكارولنجيين كما في عهد العباسيين، على جهاز اجتماعي يتوق إلى القيام بدور سياسي ديني. وينجر هذا الدور رأسًا عن السلط التي منحها عيسى للقديس بطرس. ولنذكر بالآيات المعروفة: «أنت بطرس وسأشيد كنيستي على هذا الحجر، ولن تقدر أبواب جهنم عليها شيئًا. وكل ما تعقده على الأرض معقود في السماء، وكل ما تحله على الأرض محلول في السماء (*Evangiles, Mat.*, XVI, 18-19) وتشابه العبارات، وكذلك التضمينات السياسية التي اشترك فيها العالم المسيحي والعالم الإسلامي، غابت عن محرر بحث «أهل الحل والعقد» (*E.I²., öI, 272*). ولم يكن الأمر من باب الصدفة قطعًا، فوجب الإشارة إليه في هذا المقام.

(1) انظر *Studies on the Civilization of Islam*, p. 162.

استوحى تأليفه من النموذج الفريد المستمد من الأغالبة[1] ـ وهو مثال أقره الإجماع، بمعنى أنه الاتجاه الذي اتخذه تأريخ الإسلام[2] ـ ونطالبه بتحديد مكان الأمير في نظام الخلافة.

يميّز الماوردي[3] نوعين من الإمارات، إمارة استكفاء وإمارة استيلاء. وتقلد الأولى بعقد عن اختيار، وتوافق مهام الوالي التقليدي المولّى والمراقب والمنقول والمعزول، بحسب ما تبديه السلطة المركزية من رغبة. وتطابق إمارة الاستكفاء إجمالاً الوضع السابق لانتصاب الأغالبة في الحكم. وهي النوع الذي يكتسي تمامًا الصبغة الشرعية المرضية. وتناط الإمارة الثانية بعقد عن اضطرار، وترمي إلى إضفاء الصبغة الشرعية قدر المستطاع على وضع سيء في الواقع، طبقًا لمبدأ الضرورة الذي يعني أن أخف الضررين خير نسبي ينبغي على كل عاقل تفضيله[4]. وقد حددّ الماوردي هذا المبدأ كما يلي: «أن يستولي الأمير بالقوة على بلاد يقلده الخليفة إمارتها، ويفوض إليه تدبيرها وسياستها. فيكون الأمير باستيلائه مستبدًا بالسياسة والتدبير، والخليفة بإذنه منفذًا لأحكام الدين، ليخرج من الفساد إلى الصحة، ومن الحظر إلى الإباحة»[5]. وكأن الماوردي كان يفكّر في إبراهيم الأول، فأضاف قائلاً: «فإن كملت فيه شروط الاختيار كان تقليده حتمًا استدعاء لطاعته، ودفعًا لمشقته ومخالفته، وصار بالإذن له نافذ التصرّف في حقوق الملة وأحكام الأمة»[6]. ومن المعلوم أن اختيار مؤسسي الإمارة الأغلبية فرضته الظروف القاهرة والخصال و «استكفاء» المترشح الذي عرف كيف يقدم نفسه،

---

(1) قال H.A.R. Gibb بخصوص نظرية الماوردي في إمارة الاستيلاء:
"At the same time it was no new thing: the situation had been in existence for well-nigh two centuries, ever since, in fact, Harun had recognized the hereditary amirate of the Banul-Aghlab in Ifriqiya" (*Studies on the Civilization of Islam*, p. 172).

(2) قال H.A.R. Gibb (المرجع المذكور، ص 162): «كانت النظرية السياسية للسنة تتمثل في الواقع، في العمل بالعقل لتصنيف تأريخ الأمة». (The "Sunni political theory was, in fact, only the rationalization of the history of the community".

(3) الأحكام السلطانية، الفصل الثالث، الطبعة العربية، ص 45 وما يليها، والترجمة بالفرنسية، ص 59 وما بعدها. وأورد القلقشندي أفكار الماوردي في «الصبح»، ج 9، 400 ـ 402.

(4) L. Gardet (عن الغزالي «في الاقتصاد» ص 98) *La Cité Musulmane*, p. 178.

(5) الأحكام، ترجمة E. Fagnan، ص 66 ـ 67.

(6) الأحكام، ترجمة E. Fagnan، ص 68 والنص العربي، ص 52.

لا بصفته ثائرًا، بل كمدافع ناجع عــن القضية العبّاسية التي كانت محل تهديد هائل. فكانت إمارته إمارة استكفاء واستيلاء في نفس الوقت. وتحصل الأمير الأغلبي على اعتراف الخلافة بسلطته، وعلى استقلال حقيقي ناجز ضمن دار الإسلام، بفضل الوراثة المعترف له بها.

وتتلخص التزاماته تجاه الخلافة، كما نظمها الماوردي[1] من بعد بصورة قليلة الكلفة، في سبع نقاط، الاعتراف بالخلافة العبّاسية، «أحدها، حفظ منصب الإمامة في خلافة النبوة وتدبير أمور الملة، ليكون ما أوجبه الشرع من إقامتها محفوظًا. . .»، «والثاني، ظهور الطاعة الدينية. . .»، «والثالث، اجتماع الكلمة على الإلفة والتناصر، ليكون للمسلمين يد على من سواهم». وممارسة السلطة عملاً بالشريعة، واستخلاص الجباية طبق الشروط الشرعية، وتنفيذ الأحكام الشرعية، وحماية الدين. والملاحظ أن كل هذه الالتزامات لا ينجر عنها أي خضوع حقيقي. فلا تتحدث عن الرقابة، ولا عن الجزية، ولا عن المهام العسكرية، ولا عن خضوع حقيقي مع ما يتضمن من إمكانية النقل والعزل. ولم يكن الأمر يعني أساسًا إلا إنقاذ وحدة الإمامة وإبقاءها، عن طريق «الطاعة والتقوى»، بمعنى أنه ينبغي أداء مراسم الاحترام أكثر من القيام بواجبات محددة. هذا هو الجوهر. وأحسن ميزة تحدد وضع الأمير الأغلبي إنما تكتسي طابعًا روحيًا. وقد كانت إمارة استيلاء معترفًا بها لشخص له استكفاءات كبيرة، وكانت إمارة مستقلة غير منشقة. وكان الأمير الأغلبي أمير استيلاء، فتمتع باستقلال ناجز كامل لم ينفك يدعمه على مر السنين، ولن ينجر عن التقدير الذي أولاه للعبّاسيين عن طيب خاطر أي عائق، فكان عهد مبايعة قبل أن يكون عهد تبعية. وقد وجدت هذه المبايعة كل يوم جمعة تعبيرًا رسميًا عن نفسها من أعلى المنابر، في الخطبة الموجّهة إلى الإمارة كلها، لكنها لم تنقش على النقود[2]

---

(1) الأحكام، ترجمة E. Fagnan، ص 67 ـ 68.

(2) لكن اسم المأمون ظهر بصورة استثنائية على خمسة دراهم أغلبية ضربت بإفريقية. كان الأول والثاني مؤرخين في سنة 186/802، والثالث والرابع سنة 187/803، والخامس سنة 190/805 ـ 806.
La voix, *Catalogue*, II, n^os 824, 825 et 827; C.M. Fraehn, *Numis Kuficis*, pp. 35 et 36; et S. Lane, *Catalogue of Oriental Coins*, II, 56, n° 88.

ولم نتمكن من تقديم أمثلة أخرى ثابتة. ومن جهة أخرى، ينبغي الإشارة بالخصوص وفي هذا الأمر إلى أن المأمون لم يرتق إلى الخلافة إلا سنة 198/813. ولنذكر كذلك أن جعفرًا البرمكي كلفه الرشيد، بداية من سنة 176/792، بالمغرب الإسلامي كله، فكان اسمه منقوشًا لهذا السبب على سكة مصر (انظر صفحة 368، =

بل إنها بقيت مسألة ود وخطب فقط. وكان هذا الوضع الاستقلالي بالذات والارتباط الروحي المقبول عن رضى، لكن بلا مقابل مادي، بالأرض التي كان يجسمها شخص الخليفة العبّاسي، يميّز النظام الذي أقامه إبراهيم ابن الأغلب، ذلك النظام الذي أقره الإجماع، أي التحوّل الذي اتخذه تأريخ الإسلام، وقد ارتقى إلى صف النموذج وأسس في فترة لاحقة من الوجهة النظرية، من طرف أهل النظر في الشرع الإسلامي العمومي.

لكن هذا الوضع ترك أيضًا الباب مفتوحًا لتدخل الخليفة المحتمل. فلو أن الخلافة العبّاسية جددت شبابها، بدل أن تزايد ذبولها، لصار تأريخ الإمارة الأغلبية مخالفًا لذلك كل المخالفة دون ريب. وبالفعل، واصلت بغداد، وإن لم تشعر بالفشل المتوالي، المحافظة على المستقبل، وقد مر بنا كيف أنها لم تنفك أبدًا تعتبر إفريقية، وحتى المغرب بأكمله، راجعًا بالنظر إلى سلطتها، فقامت تبعًا لذلك وبصورة دورية، بالتوليات الملائمة التي كانت تفرضها هذه السياسة، على رأس دواوينها. وبقي أن نرى الآن كيف تجسمت الأمور في الواقع.

الائتلاف والاختلاف

في العلاقات بين بغداد والقيروان:

بدأت العلاقات بين الرشيد وإبراهيم الأول في ظروف جيدة، كما بيّنا ذلك. وكان الاتفاق المبرم مرضيًا بالنسبة إلى العاصمتين اللتين وجدتا كلتاهما ما كان مرضيًا لرغباتهما. ولذا، فطالما عاش الرجلان، لم تكدر أية شبهة العلاقات الطيبة القائمة بين بغداد والقيروان. وقاومت بعد ذلك هذه العلاقات بصورة عجيبة آخر الأمر، التوترات

= الملحوظة رقم 1). فهل أن المأمون خلف جعفرًا على رأس ديوان المغرب؟ وأفادت المصادر (انظر مثلاً ابن الأثير، الكامل، 107 و112 ـ 113، ج 5) أنه قلّد سنة 182/802، عند تحرير العهد الذي رتب بموجبه تولي الخلافة والذي حفظ بالكعبة. وأنيط الجزء الغربي من المملكة، بما في ذلك المغرب، كما أوضحت المصادر هذا الأمر، بالأمين. ولذا، تثير الدراهم الثلاثة التي أشرنا إليها مشكلة. لكن لا يمكن أن يكون لظهور اسم المأمون لا محالة، أي اعتبار بخصوص الإشارة الدقيقة المتحتمة إلى الخلافة. إنما هو حادث طارىء لا طائل من ورائه. إذ لم يوجد في هذا الميدان قاعدة ثابتة أو التزام صارم.

لكن نلاحظ أن دولاً أخرى بالمغرب، أقل ارتباطًا بالعباسيين ـ مثل المرابطين أو ملوك الطوائف ـ عملت بكل غرابة وبصورة كبيرة على إبداء ولائها على عملاتها.

انظر M. VAN BERCHEM (Titres Califiens d'Occident, dans *J.A.*, 1907, pp. 269-275)؛ E. LÉVI-PROVENÇAL (Le titre souverain des Almoravides, *Arabica*, II, 266-288).

والمصاعب الحتميّة التي لم يستثن منها أي تأريخ.

وقد تبنّى الأغالبة الأسود، وهو اللون الرسمي لبني العبّاس، ولم يتخلّوا عنه أبدًا. ودافعوا في الداخل[1] كما في الخارج وغالبًا ما كان ذلك بشجاعة وعن قناعة دائمًا، عن راية الخلافة. فكانوا الحماة الأوفياء لها في المغرب الإسلامي بأكمله، وذلك حتى سقوطهم. وانضمت القيروان باستمرار وحزم ونزاهة إلى بغداد في ميدان السياسة الخارجية، كما سنرى ذلك قريبًا. فحين حصل تقارب بين بغداد وآكس لا شبال، شارك الأغالبة مشاركة وثيقة في السياسة التي سنّها الرشيد. واتّخذوا تجاه بني أمية في الأندلس، والأدارسة والعلويين عامة[2]، والرستميين وبيزنطة، نفس الموقف الذي اتخذه بنو العبّاس، وإن لم يستعيدوا النواحي التي نجت من سلطة الإمام الشرعي، فلم يمنع ذلك أن رغبتهم كانت ملحة في هذا الأمر.

وعملوا بنفس السياسة الدينية التي سار عليها أسيادهم، والملاحظ في هذا الباب أنه جد تزامن معين[3]، لا يثير إلا العجب. فقد كانوا وبقوا حتى سقوطهم، معتنقين مذهب الاعتزال ـ وهو المعتقد الذي جسّمه المأمون (198 ـ 218/803 ـ 833) في مأساة ـ لكن موقفهم تطور في نفس الاتجاه وبنفس السرعة المعمول بها في الشرق إزاء مذهب السنّة.

وأخيرًا، وحتى تجيد القيروان مجاراة بغداد، تمادت على مراسلة الخلافة بانتظام. ومن المعلوم أن الرشيد كان يكاتب إبراهيم الأول باستمرار وبصورة شخصية[4]. ولا شك

---

(1) انظر، ص 159 وما يليها، ثورة خريش.

(2) انظر بخصوص موقفهم تجاه العلويين، المطابق كل المطابقة لموقف الرشيد، فقرة قادمة بعنوان «دخول الشيعة والعلويين إلى المغرب»، وكذلك القسم المخصص للأدارســة ص 30 وما يليها.

(3) انظر ص 256 وما يليها، وص 262 وما يليها، وحتى لو أنهم سلكوا سياسة سنية، فقد بقي الأغالبة وبلاطهم متعلقين بالاعتزال تعلقًا عميقًا. فقد ولى محمد الأول سحنون القضاء، وطلب منه حزب السنة عند وفاة سحنون، خاصة أنصار محمد بن سحنون، أن يؤم صلاة الميت، فقبل ذلك وخرج في حشد، محاطًا بكامل خاصته من القصر القديم. واتجه إلى المقبرة. قال القاضي النعمان: «فلما انتهوا إلى الهارونية، نزلوا إليه، فوقف لهم، وقال: ما الذي أنزلكم؟ قالوا: خرجت لتصلّي على سحنون فلم يمكننا التخلف عنك، وقد علمت ما بيننا وبينه وأنه يكفرنا ونكفره، فإن صلينا عليه رأى الناس أنّا قد رضينا حاله. قال: فما تريدون؟ قالوا: تعفينا من الصلاة عليه». (الافتتاح، مخطوط، ص 65). فرضي الأمير بذلك، وتأيدت هذه الحكاية في ترجمة سحنون (راجع المالكي، الرياض، ج 1، 288؛ وعياض، المدارك، ترجمة رقم 16) حيث ذكر أن البلاط كان أغلبه من المعتزلة.

(4) انظر ص 150.

أن تبادل الرسائل هذا تناقص مع مرور الزمن، لكنه لم ينقطع أبدًا. وبالطبع، لم تدون كتب التأريخ خروج البريد الرسمي ووصوله. لكن ذكرت رغم ذلك معلومات من محلة إلى أخرى، تشهد بدوام العادات، بمعنى أنه تواصل العمل بتيار تبادل الرسائل بين الأمراء والخلفاء. فقد أخبر زيادة الله الأول المأمون بغزو صقلية[1]، وأذاع المعتصم (218 ـ 227/833 ـ 842) بين شتى نواحي الإسلام، خبر انتصاره على بابك[2]، دون إغفال إفريقية بالطبع. وليست هذه سوى أمثلة. وسنعمل على ذكر أمثلة أخرى. ومن البديهي أن تواتر المبادلات ينمو عند حدوث أزمات. فلقد مر بنا[3] كيف أن سياسة إبراهيم الثاني حملت بغداد على الاهتمام عن كثب بشؤون إفريقية. وسنرى أن هذا الاهتمام سينمو بعد ذلك، عند نشوب ثورة الشيعة. وستعيش حركة الرسائل والوفود عند ذلك تواترًا أسرع. فتتوالى الرسائل ذاكرة أوصاف المهدي وتأمر بالقبض عليه. وهكذا، لم ينقطع الحوار أبدًا بين بغداد والقيروان، سواء كان حارًا أم متوعدًا، منتصرًا أم متخوفًا.

وقد استفاد الأغالبة بصورة تكاد تكون مسترسلة، مقابل ولائهم، من التأييد الكلي الذي كانت الخلافة قادرة على مدهم به، وقد كثر ضعف وسائلها. ولم يكتف بنو العبّاس بقبول وفود البربر التي بعث بها حماتهم من إفريقية، للتصريح بخضوعهم وولائهم[4]. وكان الشرق أيضًا موضعًا للحبس أو النفي في الساعات الحرجة، وفي خدمة الحكم الأغلبي المهدد. فقد أودع إبراهيم الأول بحبس الشرق أعداءه السياسيين، ورحل لاجئًا إلى الشرق ابنه الأغلب الذي تنازع مع أخيه زيادة الله الأول، وفي ذلك بلا شك نفع كبير للدولة وللسلم الداخلية، وحمل آخر هو أبو جعفر أحمد الذي تسبب في اندلاع ثورة خطيرة[5]، على الرحيل إلى آخر حياته، فجنّب الإمارة قطعًا اهتزازات خطيرة جدًا. وقد ساند دائمًا النفوذ الأدبي الذي كان لبني العبّاس ـ وسيظهر أكثر، عند قيام ثورة الشيعة ـ الدولة التي أقامها الرشيد بالقيروان. ولنذكر أيضًا أنه عنّ للخليفة مساندة الأمير ماليًا، وقد كان يمر بصعوبات ما ـ حصل ذلك لما اندلعت ثورة عمران بن

---

(1) ابن الأبار، الحلة، AMARI (*Biblioteca*, p. 332).

(2) القلقشندي، الصبح، ج 6، 400 ـ 404. وانظر بخصوص (بابك)، مقال لـ D. SOURDEL، في *E.I*^{2}.

(3) انظر مثلاً ص 331 وص 333 وما يليها وص 355 وما يليها.

(4) انظر ابن الأبار، الحلة، ص 246.

(5) انظر ص 249 وما يليها، وخاصة ص 261.

مجالد[1]ـ وإغاثة رعاياه بإفريقية عند حدوث بعض المصائب[2]. وجاء بكتابة نقشت تحت قبة جامع الزيتونة بتونس، أن هذا الجزء من أقدس المباني الدينية بإفريقية شيد سنة 864/250، بأمر من الخليفة المستعين[3] (248 ـ 862/252 ـ 866) وساعدت بلا شك العلاقات الطيبة القائمة بين البلاطين على التزاور والاتصالات الوثيقة التي لم نتحصل بشأنها على أخبار كافية. ولم تتوفّر لدينا في هذا الميدان إلا معلومات ضئيلة. وهكذا، علمنا مثلاً أن ابن الخليفة المهتدي (255 ـ 689/256 ـ 870) عبد الوهاب، قد استقر في بلاط القيروان، فزوّجه الأمير إبراهيم الثاني ابنة أخيه[4]. ونجحت هذه الزيجة نجاحًا باهرًا، خاصة على صعيد الإنجاب، إذ أن عبد الوهاب لم ينجب أقل من خمسة عشر طفلاً، منهم ست بنات. وكان أحد أبنائه إسحاق بن محمد بن عبد الوهاب قد رحل متّجهًا إلى المغرب، ومات بقرطبة سنة 944/333 ـ 945، ومن المحتمل أن يكون انتصار الفاطميين بإفريقية قد تسبّب في طرده من البلاد.

لكن خطوط بغداد والقيروان لم تكن دائمًا متآلفة. فلا يمكن أن يمر قرن من العيش المشترك بلا أزمة ولا توتر. فقد اشتعلت الحرب الأهلية في الشرق بين الأخوين المتعاديين الأمين والمأمون، وكان أبوهما الرشيد قد قسّم مملكته بينهما، دون أن يحتاط للأمر، وذلك عند موت إبراهيم الأول (21 شوال 5/196 ـ 7 ـ 812). واستولى على بغداد جيشان للمأمون بقيادة طاهر بن الحسين المعروف، وهرثمة بن أعين الذي كان معروفاً بين أهل إفريقية، وذلك في ذي الحجة 196/ أغسطس 812. وأقر الأمين (193 ـ 809/198 ـ 813) حال انتصابه، تولية إبراهيم الأول في منصبه وامتيازاته[5] وبادر، رغم مصاعبه، بإنقاذ ولايته مدة ثورة عمران بن مجالد (194 ـ 810/195 ـ 811)، فمنحه مساعدة مالية هامة، جاءت في وقتها. فلا يمكن تناسي مثل هذا العطف. ولذا،

---

(1) انظر ص 174.

(2) انظر ص 384.

(3) انظر G. Marçais (*Manuel d'Art musulman*, I, 13) و (*La Berbérie musulmane*, p. 63). لنفس المؤلف. و Creswell (*Early Muslim archiecture*, II, 323).

(4) توفي المهدي في 18 رجب 21/256 ـ 6 ـ 870، بعد ثلاثة أيام من عزله (الكامل، ج 5، 335). ويبدو أن يهدد ابنه عبد الوهاب حتمًا وبصورة مخصوصة، فقد فضل الرحيل. واختياره القيروان يدل على أنه كان يأمل أن يجد بها بلا شكّ القبول الحسن، نظرًا إلى الصلات التي عقدت بين الدولتين والعاصمتين، ولربما أكثر ما يمكن من الأمن، فلم يخب أمله.

(5) ابن عذاري، البيان، ج 1، 94.

وجدت جيوش إفريقية في بغداد، بقيادة ابن الأمير ذاته، محمد بن إبراهيم بن الأغلب، وانضمت بعزم إلى جانب الأمين في محنته. قال ابن الأثير[1]: «لما دخل محمد إلى مدينة[2] المنصور . . . علم قواده وأصحابه أنهم ليس لهم فيها عدة الحصر، وخافوا أن يظفر بهم طاهر، فأتاه محمد بن حاتم بن الصقر، ومحمد بن إبراهيم بن الأغلب الإفريقي (والهرش)[3] وغيرهما، فقالوا: قد آلت حالنا إلى ما ترى، وقد رأينا رأيًا نعرضه عليك». فعرضوا عليه محاولة الخروج والاجتهاد في اللحاق بالشام. وبعد كثير من التردد والنصح المتضارب الصادر عن أصدقاء السوء، فضّل تسليم نفسه إلى هرثمة، فكان في ذلك هلاكه. ولم يكن هذا الأمر من خطإ ارتكبه الأغالبة وقد ساندوه ـ وهذا هو المهم في هذا المقام ـ حتى النهاية. لأنه من المستبعد أن يكون ابن إبراهيم قد سلك مع جند إفريقية سلوك المتنطع، فخالف بذلك سياسة القيروان في هذا الموضوع.

ومع أن إفريقية قد وقفت في الحرب الأهلية في صف الأمين، فإن المأمون تظاهر بالوفاق، لاهتمامه بوقاية وحدة الدولة وإعادتها إلى وضعها. فحالما انتصب المأمون بالحكم، إثر مقتل أخيه (في ليلة 24 إلى 25 محرم 198/24 ـ 25 سبتمبر 813)، بادر بإقرار[4] أبي العبّاس عبد الله الأولُ (196 ـ 201/812 ـ 817) الذي خلف إبراهيم الأول في القيروان، وهي طريقة عمل بها للعفو عمّا سلف وتأكيد سلطته على إفريقية. ولم يصب محمد بن إبراهيم بن الأغلب من جانبه بسوء حتى أننا سنجده في خدمة الخليفة الجديد لمدة، وهو لم يتب توبة كاملة.

وبالفعل، لم تكن الحرب الأهلية بلا امتدادات. فبعد مقتل الأمين بالذات، اندلعت الثورة في الشام، وقد تسبّب فيها نصر بن سيّار بن شَبث من بني عقيل، وقد كان يحرّكه شاغلان، الانتقام للخليفة المقتول والدفاع عن امتيازات العرب

---

(1) الكامل، ج 5، 161 و163. لم يقم ابن الأثير إلا برواية ما جاء بتأريخ الطبري وتلخيصه. وانظر أيضًا ابن خلدون، العبر، طبعة بولاق، ج 3، 238 ـ 240 و247 ـ 248، وقد روى نفس الأحداث بذات العبارة تقريبًا.

(2) انظر .*E.I²*، ج 1، 921 ـ 936، مادة بغداد، خاصة ص 923 ـ 924، بحث لـ A. Duri، قدم الباحث تصميمًا واضحًا ملائمًا. أما عن الموقع وتاريخ بغداد، فيمكن دائمًا الرجوع إلى تأليف Le Strange (*Baghdad during the Abbasid Caliphate*). وهو أحسن تأليف في هذه المسألة، صدر حتى الآن.

(3) لكن الهرش انقلب عليه وتحول إلى خدمة طاهر لما رأى أن الأمين كان يستعد للاستسلام، وقد تسبب إلى حدٍ ما في موته، لما كان له من دسائس (ابن الأثير، الكامل، ج 5، 164).

(4) ابن عذاري، البيان، ج 1، 95.

المهددين[1]. ولم يعد نصر إلى الجادة إلا في صفر 210/ ماي ـ جوان 825[2]، وقد حمله على ذلك عبد الله بن طاهر ابن القائد المنتصر على الأمين. وترتبت على الثورة الأولى، ثورة أخرى كانت بغداد مسرحًا لها، وكان بطلها إبراهيم بن المهدي المعروف بابن شِكْلَة، وقد ولّاه بنو العبّاس الخلافة في الحاضرة، إذ كانوا حانقين على سياسة المأمون المؤيدة للعلويين[3]. ونجد أن إبراهيم الأول وإفريقية من ورائه مهتمين في القضيتين إلى حد ما. وكان محمد بن إبراهيم بن الأغلب مع قواد آخرين في بداية سنة 202/ آخر سنة 817، بقصر ابن هبيرة[4]، على بُعد اثني عشر فرسخًا من الكوفة، في خدمة والي المأمون. فتآمر مع قواد آخرين وانضم الجميع إلى ابن شكلة وسلّموا إليه الموقع. ثم نجد ابن إبراهيم الأول في واسط، يقاتل لصالح منافس المأمون، ثم وقع التخلي عن ابن شكلة، فتنازل عن طلباته واختفى (ذو الحجة 203/ يونيو 819)، ولم يعد هو أيضًا إلا للخروج في صفر 210/ ماي ـ يونيو 825، حين غلب نصرًا ونقل إلى بغداد. فكان عند ذلك يريد قطع الجسر الذي كان مقررًا أن يمر نصر فوقه، صحبة إبراهيم بن عائشة ومالك بن شاهي ـ وقد كان ماضيهما مليئًا بالمكائد. فوشي بهم وأسروا، وقدموا بين يدي المأمون. فقتل ابن عائشة ومالك، ودفعا حياتهما ثمنًا لما قاما به من مغامرات. أما محمد بن إبراهيم بن الأغلب فلم يعرف مصيره.

والأمر الذي لا مراء فيه هو أن المرحلة الثانية من حياته التي بدأها بالانضمام إلى ابن شكلة، لم تعد تتفق وخط القيروان السياسي. فلم تعد سوى حياة قائد ثائر تآمر، مثل كثير غيره ممّن تدربوا على الحرب الأهلية في الجهة الخاسرة، ولم يقدروا على الاقتناع بالقيام بدور ثانوي، فقضي عليهم بأن يستمروا في التآمر.

---

(1) انظر ابن الأثير، الكامل، ج 5، 171 ـ 209، و *E.I*.², مادة عبد الله بن طاهر، بحث لـ E. Marin. وجاء في الكامل، ج 5، 176، أن نصرًا قال: «وإنما هواي في بني العباس، وإنما حاربتهم محاماة على العرب لأنهم يقدمون عليهم العجم».

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 208.

(3) انظر اليعقوبي، التأريخ، ج 2، 454 ـ 458؛ وابن الأثير، الكامل، ج 5، 189 ـ 209؛ وابن خلدون، العبر، طبعة بولاق، ج 3، 247 ـ 248؛ و *E.I*.², مادة إبراهيم بن المهدي بن شكلة، بحث لـ K.V. Zettersten و (*herausgege ben von a. Fischer*, II, 1, pp. 5-62)؛ و E.F. Gabrieli (al-Ma'mun e gli 'Alidi) في (*Morgen ländische*, Texte 4, Ferschungen) بين فيه المؤلف كيف أن العلويين فرطوا في الفرصة ولم يساندوا المأمون في جهوده مساندة كافية، بين عام 198 وعام 204، لحل قضية الشيعة.

(4) انظر اليعقوبي، البلدان، ص 139.

ومهما كانت مشاعر أمير إفريقية الباطنة، فقد امتنع عن السير في نفس الطريق. ولم يكن شيء يدفعه عليها. وبالأحرى، كان من صالحه تحسين سلوكه مع الخليفة مصدر شرعيته والمنتصب في الحكم. وكما أن المأمون اعترف بعبد الله الأول، فقد بادر بالاعتراف بزيادة الله الأول[1]، حال توليه الحكم، فقطع بذلك كل نية في المغامرة. وكان هذا الصنيع ضروريًا خاصة وأن تولي زيادة الله الإمارة (6 ذو الحجة 201/25 يونيو 817) قد وافق مبايعة ابن شكلة بالخلافة (5 محرم 202/24 يوليو 817)، مع فارق شهر. ولم يعترف به زيادة الله الأول، وقد شكر له المأمون جميله، كما صرحت المصادر بذلك. قال ابن الأبار[2]: «وكان زيادة الله يدعو للمأمون، وابن شكلة وهو إبراهيم بن المهدي ببغداد، قد ادّعى الخلافة بعد قتل الأمين، إلى أن قدم المأمون بغداد، فكاتبه وشكر له فعله».

واستقر الأمر أخيراً للمأمون في بغداد (15 صفر 204/16 أغسطس 819)، فعمل على الإسراع بتضميد جراح المملكة ـ فاتخذ خاصة اللون الأسود وتخلّى عن الأخضر لون العلويين ـ واجتهد لإعادة سلطة الخلافة إلى نصابها. وقد سبق له سنة 198/813، غداة مقتل الأمين، أن وضع الموصل، وبلاد ما بين النهرين، والشام، والمغرب[3] تحت نظر طاهر بن الحسين الخزاعي المنتصر ببغداد، وأمره بالقضاء في الأول على نصر بن سيّار بن شَبَث. لكن طاهرًا لم يحصل بالخصوص إلا على الهزائم، ولم تزد مبايعة ابن شكلة بالخلافة الحالة إلا غموضًا بعد ذلك. وكلّف طاهر بمهمة جديدة بالشرق، في ذي القعدة 205/ أبريل ـ مايو 821 ـ فرحل إلى خراسان لتأسيس دولة حملت اسمه ـ ثم عوضه ابنه عبد الله بصورة رسمية في المغرب بعد بضعة أشهر، وقد كان نائبًا عنه أول الأمر. وجدد له المأمون نفس البيعة التي ولي بها أبوه منذ سنة 198/813. قال اليعقوبي[4]: «وولّى المأمون عبد الله بن طاهر الجزيرة والشأم ومصر والمغرب، وصيّر

(1) انظر أعلاه، الملحوظة 20.

(2) الحلة، ص 355؛ ابن الخطيب (الأعمال، ج 2، 9/453) قال من جانبه، إن زيادة الله «لم ينحرف عن الدعاء للمأمون ابن الرشد أيام توثب على خلافته إبراهيم بن المهدي، فلما خلصت الخلافة إلى المأمون شكر له ذلك». وقال Fournel (Berbers, I, 48, note 2) عاكسًا معنى هذه العبارة: «طالعت عند ابن الخطيب أن زيادة الله بايع المأمون، ثم بايع إبراهيم بن المهدي بن شكلة».

(3) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 172.

(4) التأريخ، ج 2، 456؛ وانظر أيضًا ابن الأثير، الكامل، 197 ـ 203. يتضح من هذا النص أن المأمون كان مهتمًا باسترجاع السلطة على الولايات. واتّضح هذا الشاغل أيضًا عبر دينارين متعلقين بالمغرب، كانا مؤرخين =

إليه جميع أعمالها، وأمره بمحاربة المتغلبين بها، فنفذ عبد الله في سنة 206 بعد نفوذ أبيه إلى خراسان بشهرين، فصار إلى الرقة، فواقع نصر بن شَبَث النصري المتغرب بكيسوم وما والاها من ناحية الجزيرة، وكتب إلى سائر المتغلبين في النواحي من الجزيرة والشأمات، وأنفذ إليهم الرسل في المَعَاوِن، فكتب القوم جميعًا أنهم في الطاعة، وسألوه أن يكتب لهم الأمانات، فقبل ذلك منهم».

ولا شك أنه ـ في نطاق هذه السياسة العامة لاستتباب سلطة الخلافة المتدهورة بسبب الحرب الأهلية ومخلّفاتها ـ لما جاء أمر المأمون عندئذ[1] لزيادة الله الأول، بأن يذكر بخطبة الجمعة دعاء باسم عبد الله بن طاهر بن الحسين بن مصعب الخزاعي، فليس ذلك سوى محاولة لدعم نفوذ الخلافة على إفريقية، وذلك بإخضاع أمير هذه البلاد إلى نوع من الوالي الصوري المشرف على مجموع ولايات المغرب، وقد كان له جيش هام حتى يؤخذ مأخذ الجد عند الاقتضاء. ولئن كانت نتائج هذه السياسة إيجابية في الشرق حتى مصر ـ ميطرد عبد الله بن طاهر في ربيع الأول 211/ يونيو ـ يوليو 826، عبد الله بن السري والي هذه البلاد المستعصي ويحتل

= سنة 202/817 ـ 818 وسنة 204/819 ـ 820. وذكر بالدينار الأول المغرب كموضع للضرب، وقد نقش عليه معًا اسم الفضل ذي الرآستين والسَرِي. وقد أمر المأمون بقتل الفضل وزيره في شعبان 202/ فبراير ـ مارس 818، وتولى السري مصر سنة 200/815 ـ 816، ثم ما بين سنة 202/817 ـ 818 وسنة 205/820 ـ 821. ونقش بالدينار الثاني مكان الضرب، في مصر والمغرب في آن واحد، ونقش معًا اسم طاهر والسري. وبالطبع، الإشارة إلى المغرب وإغفال اسم الأغالبة على هذين الدينارين أمر محير. فهل كشف ذلك عن نية المأمون في إلحاق إفريقية بمصر من جديد ـ كما كان الأمر في ماض بعيد، من المحتمل أن يكون الحنين إليه قد بقي حيًا ـ وبذلك توثق صلاتها بالشرق؟ هذا أمر كثير الاحتمال لأن المأمون، كما سنرى ذلك، بدأ بعد بضع سنوات، في تنفيذ هذه السياسة فانجر عنها أن العلاقات القائمة بين بغداد والقيروان شارفت على الانقطاع.

ونشر س. ن. النقشبندي الدينارين المذكورين في تأليفه (الدينار الإسلامي في المتحف العراقي)، ص 122، رقم 121 ورقم 123.

(1) لم يذكر أي مصدر التاريخ. لكن الارتباط كان وثيقًا بين الأمر الموجه إلى زيادة الله الأول وتولي عبد الله بن طاهر جميع الولايات التي تقع غرب بغداد. وحدث في نفس الوقت، أي في بداية سنة 206/ آخر سنة 821، هذا الأمر. وبالفعل، من الثابت أن المأمون لم ينتظر إطلاقًا طرد عبد الله بن طاهر والي مصر لعبد الله السري، واحتلال منصبه (ربيع الأول 211/ جوان ـ جويلية 816) لإبلاغ أمره إلى زيادة الله الأول. وأثبت الأمير برده فعلاً أنه رجل واثق من سلطته وليست له مشاغل. فلا بد أن الأمر قد جد قبل اندلاع الثورات الكبرى، أي قبل سنة 207/822 ـ 823 (انظر الفصل الثالث، ص 188 وما يليها). ولنا دليل آخر أيضًا، لما قيل إن المأمون استوحى من الاشعار التي وجهها إليه زيادة الله الأول، عند قتل ابن عائشة (صفر 210/ مايو ـ يونيو 825). انظر ابن الأثير، الكامل، ج 5، 208ـ 209؛ وابن الأبار، الحلة، ص 255.

مكانه[1] ـ فإنها كانت فاشلة تمامًا بإفريقية، كما كان الأمر متوقعًا. ورد زيادة الله الأول الفعل بوقاحة وغطرسة. وهذا المشهد الموحي جدًا جدير بأن يدرج في هذا المقام. قال ابن الأبار[2]: «إنّ المأمون كتب إليه (إلى زيادة الله) أن يدعو على منابره لعبد الله بن طاهر بن الحسين. فأنف من ذلك. وأمر بإدخال الرسول عليه بعد أن تملأ من الشراب، وحلّ شعره ونار عظيمة بين يديه في كوانين. وقد احمرت عيناه. فهال الرسول ذلك المنظر، ثم قال (الأمير): قد علم أمير المؤمنين طاعتي له. وطاعة آبائي لآبائه، وتقدُّم سلفي في دعوتهم، ثم يأمرني الآن بالدعاء لعبد خزاعة. هذا والله أمر لا يكون أبدًا!». ثم مدّ زيادة الله يده إلى كيس بجانبه، به 1000 دينار، وسلّمه إلى الرسول ليسلمه بدوره إلى المأمون ـ كانت الدنانير مسكوكة باسم إدريس الحَسَنِي ـ لافتًا انتباهه بهذه الصورة إلى الخطر الذي كان يواجهه و «ليعلمه ما هو عليه من فتنة المغرب ومناضلة العلويين». فكتب جوابه للخليفة، وهو لم يزل سكران، وختمه بهذه الأبيات:

---

(1) أبو المحاسن، النجوم، ج 2، 191.

(2) الحلة، ص 254. وقد وردت نفس الحكاية بصورة أكثر إيجازًا، في «النهاية» للنويري، ج 2، 73؛ وفي «الأعمال»، لابن الخطيب، ج 2، 435 ـ 436/9 ـ 10. وأوجزها ابن خلدون في «العبر»، ج 4، 422، أكثر من ذلك.

وترجم هذه الحكاية VONDERHEYDEN (*Berbérie*, pp. 30-31)، لكنه لم يفهم آخر الفقرة تمامًا، ولذا، نقلها نقلاً سيئًا. وقد عكس المعنى متأثرًا بابن خلدون الذي قال: «وبعث مع الرسول بدنانير من سكة الأدارسة يعرض له بتحويل الدعوة». (العبر، ج 4، 422) ترجمة DESVERGERS، (ص 96). لكن ليس هذا سوى مجرد تأويل خاص بابن خلدون. واقتصر ابن الخطيب على القول إنه «فهم مغزاه»، ولم يبد النويري أية ملاحظة. أما ابن الأبار، فقد رأينا أنه أورد رواية مخالفة كل المخالفة. وجارى FOURNEL ابن خلدون في تأويله، فاعتبر أن ذلك خبر عن «درجة القوة التي بلغتها الدولة الحاكمة بفاس، منذ سنة 202» (*Berbers*, I, 481). وأبدى G. WEIL (*Geschichte der Califen*, II, 247) نفس الملاحظات، واتخذ VONDERHEYDEN (*Berbérie*, pp. 30-31) نفس التأويل مع بعض التردد.

غير أن التعليل الذي اقترحه ابن خلدون خاطىء كل الخطأ. وبالفعل، كانت العلاقات بين الأغالبة والأدارسة على نحو لا يسمح بأي تقارب. لكن لا يفهم إلا بعسر سبب ارتماء الأغالبة في أحضان خصومهم، متخلين عن الخليفة البعيد عنهم والذي لن يطولهم. ولا يفهم إلا بصعوبة ما هو الشيطان القادر على دفعهم إلى الخضوع لأسياد جدد، بعدما تحرروا من ربقة العباسيين. فلا بنو أمية بالأندلس، ولا أجوارهم من بني رستم شعروا بمثل هذه الحاجة، ولم ينلهم سوء. ولذا، فالتفسير الذي قدمه ابن الأبار يؤيده احتمال وقوعه وصبغته المنطقية. وهو المعقول وحده، لأنه مطابق كل المطابقة لتأريخ الأغالبة. وقد هدد الأمير فقط ـ وبين كذلك ما قام به هو وأجداده من خدمات، بمعنى أنه ولاء قديم يستحق بعض التكريم ـ بمحاكاة صنيع الدول الأخرى المتقاسمة للمغرب الإسلامي، خاصة الأدارسة الذين كانوا علويين، وكانوا يمثلون فضلاً عن ذلك، خطرًا ما على الخلافة. فوجب على الأغالبة أن يقاوموه فعلاً. وعمل بهذه المناسبة على تذكير الخليفة بكل هذه الحقائق التي لا ريب وأنها حملته على التفكير.

«أنـا النـار فـي أحجـارهـا مستكنّـة　　فـإن كنتَ ممـن يقـدح الـزنـد فـأقـدح
أنـا الليـث يحمـي غَيلـه بـزئيـره　　فـإن كنـت كلبًـا حـان مـوتـك فـأنبـح
أنـا البحـر فـي أمـواجـه وعبـابـه　　فـإن كنـت ممـن يسبـح البحـر فـأسبـح»

من الصعب أن يتجاوز المرء مثل هذا التهور وهذه الوقاحة. فلما صحا، حاول عبثًا اللحاق بالرسول وإصلاح غلطته. فحرر مكتوبًا ثانيًا أكثر احترامًا في لهجته. وروي أن الخليفة أبدى طيبة نفسه، فأغفل الرسالة الأولى ولم يهتم إلا بالثانية وأجاب عنها إجابة لطيفة. والواقع أنه لم يكن قادرًا على غير ذلك، أو أن يبدي حكمة أكبر. وكان مجال نشاطه مفقودًا. إذ لا يمكنه ألبتة التفكير في القيام بمغامرة في المغرب، والأمور كما هي. ولا يمكن للتصلّب والسيطرة إلا الزيادة في عدد أولائك الذين كانوا في المغرب ـ كالأمويين والأدارسة والرستميين ـ لا يعترفون بشرعية العبّاسيين وسلطانهم. ولذا، فبقاء الأغالبة في الفلك الروحي لخلافة بغداد، كان يستحق بعض التنازلات المتعلقة بالناموس. لأن العمل على إسقاطهم، على فرض إمكان وقوعه، كان يعني إسقاط أناس خدموا من قديم جدًا الدولة، وكانوا في جملتهم مخلصين لها، كما عمل الأمير على تذكير الخليفة بذلك، ويعني أيضًا الارتماء في المغامرة.

فأخفق حب المأمون للسيطرة. وبقي الوضع على ما كان عليه واستفاد منه الطرفان، وكان هذا الوضع يمثّل أقصى ما يمكن من الولاء المطلوب من أمير إفريقية. غير أن شقيق المأمون وخلفه، المعتصم (218 ـ 227/833 ـ 842)، قد راوده، كما روي[1]، حلم العودة إلى فتح المغرب والأندلس خاصة، فاستعد لذلك، لكن الموت عاجله قبل البدء في تنفيذ مشروعه. فإن صحّ هذا الخبر، فلا يمكن اعتباره إلا كترجمة عن رغبة واضحة في ذلك. ولم تعدل بغداد أبدًا عن تنفيذ هذا الحلم وقد تبين أنه مشروع خيالي، وهو متمثل في العود إلى تكوين المملكة حتى حدودها، لما ترامت أطرافها إلى أقصى غاية. وكانت بيزنطة من جهتها تبني نفس الأحلام التي اتّضح أنها خيالية أيضًا.

ثم إن مجرى الأمور الطبيعي جعل الصلات القائمة بين بغداد والقيروان تمتدّ بصورة تدريجية. وكان على الخليفة أن يعالج مصاعبه الداخلية الخاصة به. ففتح مقتل المتوكل سنة 247/861، فترة من الفوضى دامت تسع سنوات توالى خلالها أربعة خلفاء على الحكم، وتقدم الزنج سنة 264/877، حتى سبعة وعشرين كلم من بغداد. ولم

(1) السيوطي، التأريخ، ص 336 ـ 337.

يقض عليهم إلا سنة 883/270 من طرف المعتمد (256 ـ 870/279 ـ 892) الذي كان عليه محاربة الطولونيين من جهة، ومقاتلة أخيه الموفق من جهة أخرى. فوجب انتظار نهاية الحكم المعتضد (279 ـ 892/289 ـ 902) والمغالاة التي أبداها إبراهيم الثاني، حتى يظهر توتر جديد بين بغداد والقيروان، وكما هو معلوم، انتهى هذا التوتر، بتخلي إبراهيم الثاني عن الحكم[1].

ثم إن الخطر الشيعي وعجز زيادة الله الثالث أيقظ حلم الخليفة في التدخل المباشر. والواقع أن جيوش الخليفة لم تتجاوز حدود مصر، واقتصرت على إزالة ملك الطولونيين (ربيع الأول 292/ يناير ـ فبراير 905). وكما سنرى ذلك من بعد[2]، فقد اكتفى الخليفة آخر الأمر، بتقديم التأييد الأدبي للأمير الذي نجح في جلب ثقة ما، بفضل هداياه واطمئنانه، كما هو محتمل ولم يكن لا محالة الظرف ملائمًا قط للخصومات الداخلية.

وفي الجملة، فقد تغلب الائتلاف على الاختلاف. ولم يكن ليقع غير ذلك. وصيغة الاتحاد المتصورة بين بغداد والقيروان، إنما هي نوع من الزواج المتعقل المبرم في نطاق نظام تفريق الأموال، وقد تبيّن أنه متين الأركان. وبقي الاتحاد حتى النهاية رغم الصدامات التي لا مفر منها، والنوائب. وكانت الخطبة ـ وهذا هو الجوهر في نظر ذلك العصر ـ تلقى دومًا باسم الإمام العبّاسي. وهكذا، لم «يقص» الأغالبة أبدًا، خلافًا لجيرانهم الطولونيين مثلاً[3]، عن الأمة. ومن رأي الماوردي أن «عهد الود والتعاون» كان عليه الربط بين الخليفة والأمير، وقد قام تمامًا بمُهمته بين العاصمتين، في الساعات الحرجة، وباستثناء بعض فترات التوتر. ولذا، فقد دوّن الفقه أحسن الذكريات عن هذه التجربة التي كانت ناجحة في جملتها. وبتأسيسها من الوجهة النظرية، أراد الفقه اقتراحها، بإشراف مؤلّف الأحكام السلطانية، كنموذج وكحل لمصاعب الخلافة، المتجددة باستمرار.

---

(1) انظر ص 334 وما بعدها، و ص 355 وما بعدها.

(2) انظر الفصل السابع، فقرة بعنوان سياسة رفض مجابهة الخطر، وفقرة بعنوان الأغلبية السنية المضادة.

(3) أمر المعتمد سنة 882/269 ـ 883، بلعن ابن طولون من أعلى منابر المساجد، لأنه حذف من الخطبة، الدعاء باسم العباسيين (انظر ابن الأثير، الكامل، ج 6، 50).

ب) الأغالبة وجيرانهم المسلمون

الأغالبة ومصر:

كادت إفريقية أن تعتبر بمثابة المنفى. وقد روى ابن الأثير[1] فرار زيادة الله الثالث المؤلم، فذكر أن الأغالبة كانوا يتنبؤون بالخروج إلى مصر والشام، وربط خيلهم بزياتين فلسطين. وليست هذه النبوءة التي يحتمل أنها سرت فعلاً في أوساط الأغالبة، غريبة في شيء. ولا بد أن أبناء إبراهيم الأول الذي غادر مصر وكله أسى، قد راودهم حلم العودة يومًا كفاتحين، وسيحقق أخلافهم هذا الحلم بالقيروان. لكن، مهما كان إغراء التوسّع شرقًا والعودة إلى الأصول، فإنهم لم يقوموا أبدًا بأية محاولة جدية حقًا لتجسيم أخيلتهم المودعة فقط في نبوءة أضفت لا محالة عليها بعض الصلات الأخروية كساءًا مخيفًا لما وصلتها بنهاية العالم.

لكن شب نزاعان خلال القرن الذي تواصل فيه الأغالبة على الحكم، بين مصر وإفريقية. واندلعا معًا عرضا نوعًا ما. فكانت لهما عواقب غير منتظرة. وقد كان النزاع الأول امتدادًا لأزمة داخلية بمصر، والثاني امتدادًا لأزمة داخلية بإفريقية. إذ غادر أحمد بن طولون مصر في يوم 22 شعبان 264/29 أبريل 878 ـ وكان واثقًا من قوته، فأراد الاستفادة من صعوبات الخلافة التي شلتها ثورات الزنج والخصومات الداخلية التي

(1) الكامل، ج 6، 124. قال E. Fagnan في ترجمته، بشأن هذه النبوءة، «جاء بالحديث أنها إحدى الوقائع الموافقة لظهور المهدي في النهاية»، وأحال على مخطوطة الجزائر رقم 857، ظهر ورقة 22.

جدت بين المعتمد وأخيه الموفق القائد الأكبر الذي جعله يقتصر على القيام بدور ثانوي ـ وقصد ابن طولون طرسوس للدفاع عن حدود الإسلام، وكان البيزنطيون يهددونها بآسيا الصغرى. وكان ينوي الجهاد والغنيمة قطعًا. ولا شك أنه كان يرمي إلى أكثر من ذلك أي إلى فتح الشام، فنجحت خطته أول الأمر، ولم يكن الجزء الأول من الحملة سوى جولة عسكرية. لكنه أخفق في النهاية لازدواج مفعول المصاعب التي لاقاها بالثغور، والمصاعب التي هزت مؤخرته[1].

وقد ترك أحمد بن طولون الفسطاط، وكلّف ابنه العبّاس بنيابته، وساعده في ذلك ـ وراقبه أيضًا ـ الوزير أحمد بن محمد الواسطي. وتواصلت الدسائس والمؤامرات في غياب أحمد بن طولون. وأساء القوم النصح إلى العبّاس، وأحاطت به بطانة السوء، فجرته إلى التفكير في تعويض والده. فأخبر الواسطي أباه بذلك، فانزعج الأب، وقرّر العودة، ووجّه الأوامر إلى وزيره بكتمان الأمر والحذر والتسويف إلى أن يعود. إلا أن العبّاس علم بذلك، وفهم الأسباب التي دفعت والده إلى العودة. فأمر بالقبض على الوزير واصطحبه معه بعد وضعه في الأصفاد، وقرر العمل بنصح أصدقائه، والفرار وترقب ما يجد من أحداث. فتذرع بأمر صادر عن أبيه يطلب منه الخروج إلى الإسكندرية اتقاءًا لهجوم النصارى، فأقام معسكره بالجيزة قرب الأهرام الكبرى، يوم 8 شعبان

---

(1) انظر بخصوص هذه الأحداث، التآليف الأساسية، وهي أيضًا أقدم الكتب، «سيرة أحمد بن طولون»، ص 252 ـ 255، للبلوي؛ و«ولاة مصر»، ص 246 ـ 250، للكندي. وألف البلوي كتابه حوالي سنة 330/941 ـ 942، كما أثبت ذلك المحقق محمد كرد علي. وقد أدرج تأليف ابن الداية الذي كان غلامًا لأحمد بن طولون. أما مؤلف «ولاة مصر»، فقد عاش بين سنة 283 وسنة 350/896 ـ 961. وأيدت روايته رواية البلوي، لكن يبدو أنه لم يستق معلوماته من نفس المصدر.

أما المؤلفات الأخرى، فهي تأريخ الطبري، ج 8، 44 و 92؛ و«المروج» للمسعودي، ترجمة Barbier de Meynard، ج 8، 71 ـ 72؛ و«التهذيب»، لابن عساكر، ج 7، 219 ـ 220؛ و«عيون الأخبار»، مخطوط مؤرخ في سنة 283؛ و«الكامل»، لابن الأثير، ج 6، 21؛ و«البيان»، لابن عذاري، ج 1، 118 ـ 119؛ و«النهاية»، للنويري، ج 2، 83؛ و«العبر»، لابن خلدون، ج 4، 434 و 644 ـ 646؛ و«الخطط»، للمقريزي، ج 2، 101 ـ 102؛ و«الأعمال»، لابن الخطيب، ج 2، 13/439؛ و«النجوم»، لأبي المحاسن، ج 3، 21 و 41؛ و«كتاب السير»، للشماخي، ص 225، الذي أوجز كتاب الرقيق؛ و«معجم الأدباء»، لياقوت، ج 7، 182 ـ 186. وانظر بخصوص الطولونيين عامة، G. Wiet (*L'Égypte arabe*)، الفصل الثالث؛ و«الطولونيون»، لزكي محمد حسن؛ وبحث عن أحمد بن طولون لنفس المؤلف (*E.I²*., I. 287) حيث استعمل مصطلحات غير مناسبة مستمدة من لغة الإقطاعية، وكتاب «مصر في عصر الطولونيين والأخشيديين»، لحسن أحمد محمود وسيد إسماعيل كاشف، وهي دراسة تمجيدية خصصت فيها بعض السطور لثورة العباس، ص 48.

5/265 أبريل 879. ثم أفرغ بيت المال واقترض مبلغًا كبيرًا من التجّار، ضمنه صاحب الخراج، على أن يكون تسبقة على ما يجبي من خراج بعد ذلك. وقيل إنه جمع بذلك 1 200 000 دينار[1]. وخرج على رأس أنصاره متّجهًا إلى الإسكندرية، ثم إلى برقة، حيث لحق به رسل والده المكلفون بتهدئة خاطره. وعاد أحمد بن طولون إلى الفسطاط في 4 رمضان 30/265 أبريل 879، فبادر فعلاً بتوجيه وفد هام إلى ابنه، شارك فيه القاضي أبو بكر بكّار بن قتيبة والقاضي الصابوني، وكذلك معمر بن محمد الجوهري، وزياد المعدني[2]، وكلّف الوفد بتسليمه رسالة ود وعد فيها بالصفح والعفو عنه. وقد تأثّر العبّاس لذلك أول الأمر، وعبّر عن استعداده للرجوع إلى الجادة والوثوق بأبيه، ثم إنه اتّخذ موقفًا صلبًا في النهاية، عملاً بنصيحة صحبه الذين كانوا يخشون خاصة على أنفسهم. فرجع الرسل بردّ سلبي لأحمد بن طولون في أول ذي الحجة 25/265 يوليو 879. وقالوا: «فكتب لنا جوابًا للكتاب، وشرط فيه شرائط مجحفة، وأغلظ في خطابه لأبيه، بإنشاء ابن حُذار[3] الكاتب، وانصرفنا إلى أبيه، وعرّفناه ما جرى بيننا وبينه. ولم

---

(1) لاحظ ابن عذاري (البيان، ج 1، 118) أن هذا المبلغ قسم إلى 800 حمل من الذهب، وبين ابن خلدون (العبر، ج 4، 645) أن العباس أخذ 000 000 1 دينار من بيت المال، واقترض 000 200. وكانت كتب التأريخ تميل إلى الإطناب في الحديث عن ثراء الطولونيين ـ وقد اتضح حجم هذه الثروة في زواج ابنة خمارويه قطر الندى من المعتضد ـ وقد اشتهر هذا الأمر وأكده علم المسكوكات.

انظر A.S. Ehrenkreutz (Studies in the monetary history of the near east in the middle ages, the standard of fineness of some types of dinars, *J.E.H.S.O.*, II, 1959, 128-161).

وقد تخلص المؤلف إلى القول إن نوع الدنانير الطولونية (ص 149 ـ 150) كان من أعلى طراز في ذلك العصر.

(2) ذكر الاسم على هذا النحو، في كتاب «الولاة»، ص 247 للكندي، حيث أشار المحقق (ملحوظة رقم 6) إلى رواية أخرى (زياد المَعْمَري). وقد ورد بالعبر، ج 4، 645، لابن خلدون، زياد المُرّي.

(3) جاء بسيرة أحمد بن طولون ما يلي: ابن حِدار. وذكر الكندي اسم هذا الشخص (الولاة، ص 247) جعفر بن جَدار، وذكر المحقق (الملحوظة رقم 4) أنه وردت صيغ أخرى كذلك، جَرّار وخَدار. وذكر ياقوت الصيغة الصحيحة، وقد خصص ترجمة لهذا الشخص الذي لم يتعرف عليه جميع الذين اهتموا بالبحث في عصر الطولونيين. وسماه ياقوت (معجم الأدباء، ج 7، 182 ـ 186) أبا القاسم جعفر بن محمد بن أحمد بن حُذار. وقد سمي حُذار (من حَذَرَ) أشخاص مختلفون اشتهروا في العصر الجاهلي، من بينهم «أبو ربيعة بن حذار، قاضي العرب في الجاهلية» (اللسان، ج 4، 177).

كان ابن حذار، كما ذكر (كتاب أخبار شعراء مصر) للصولي، الذي نقل عنه ياقوت، أكبر شعراء مصر في زمانه. وكان أيضًا «وزير العباس وصاحب أمره» (ياقوت، معجم الأدباء، ج 7، 183). وقبض عليه آخر الأمر مع العباس، فجلد 300 سوط. وقطع العباس بنفسه وبمحضر أبيه، معصميه ورجليه، قبل أن يلقي به من أعلى سطح كان قد بناه أحمد بن طولون، لتعذيب كل من أيد ابنه في العصيان.

تزل بينهما مكاتبات ومراجعات»[1].

ثم واصل البلوي حديثه، فذكر أن «حماقته» دفعته إلى غزو إفريقية. والحقيقة أنه أقدم فعلاً على اتخاذ هذا القرار، وعزم على ذلك تحت ضغط الأحداث وضغط أصحابه الذين كانوا يخشون بالخصوص على أنفسهم. فعملوا على استنقاص قوة إبراهيم الثاني، وأوحوا للعبّاس بأن يثق في الإمكانات التي كانت لديه. فقطع نهائيًا كل صلة بأبيه، وركب رأسه، مؤملاً إيجاد مخرج لمصاعبه بغزو إمارة الأغالبة. فغادر برقة في جمادى الأولى 266/ ديسمبر 879 ـ يناير 880، وكان عازمًا على أن يباعد بينه وبين أبيه أكثر ما يمكن، فيستفيد إلى أقصى حد من مفعول المباغتة لمنع أعدائه من تنظيم الدفاع بصورة ناجعة. فخرج العـ اس بن طولون بـ 800 من الخيالة و 000 10 من المشاة السود، كان قد جمعهم من جيش أبيه. وكانت تحملهم 000 5 من الجمال. وقدر أن هذه الحشود غير كافية. لكن الأمير الثائر كان يملك كثيرًا من الذهب. فحاول تجنيد البربر في الطريق. وكاتب رؤساءهم. قال البلوي إن بعض الفرق الصغيرة التي كانت بلا قيمة حربية تذكر استجابت لندائه، وتقاسمت الذهب. وخلافاً لذلك، اعتذرت الجموع الكبرى لعجزها على مساندته، نظرًا إلى الأحقاد التي كانت تفرقها وتحجر عليها الابتعاد عن أراضيها. لكن العبّاس اعتبر رغم ذلك، أن القوات التي جمعها كانت مرضية، فوجّه تهديدًا إلى إبراهيم الثاني، وأخبره بأن المعتمد ولاّه حكم إفريقية، ودعاه تبعًا لذلك إلى الاستعداد لاستقباله وترك الحكم له. ثم شرع في الهجوم على لبدة.

وأخبر في الأثناء أمير أفريقية بالخطر الذي كان يهدد حدوده مع مصر، فقام جديًا بإعداد العدة للقتال ـ وحتى مصوغ نسائه[2]، فقد حوّله إلى دنانير ودراهم ـ وأرسل على عجل في اتجاه الشرق، دفعة أولى للنجدة كانت متركبة من 1600 فارس، بقيادة أحمد بن قرهب الذي أمر بقطع المراحل والسير حثيثًا ليلاً نهارًا. وبلغ أحمد بن قرهب طرابلس، فجنّد الجيوش واتّجه مسرعًا إلى لبدة فوصلها قبل العبّاس بن طولون، وخرج إليه في الحال. وروى ابن عذاري[3] أن الصدام تمّ على بعد 15 ميلاً شرقي المدينة، وقال النويري إنه جد بورداسة[4].

---

(1) البلوي، سيرة أحمد بن طولون، ص 252.

(2) انظر ص 301.

(3) البيان، ج 1، 118.

(4) قال اليعقوبي (ص 206، البلدان): «ومن آخر عمل برقة، من الموضع الذي يقال له تورغة، إلى طرابلس ست =

فتقدم العبّاس مع 900 من الخيالة و 5000 مشاة، وتبعته على بعد مسافة، 5000 جمل كانت تحمل 5000 لواء، ووقع أحمد بن قرهب في الفخ، فقد كان يظن أنه سيواجه مقدمة جيش عرمرم، فتراجع بعد المناوشات الأولى، إلى طرابلس وفضّل والي لبدة الاستسلام تلافيًا لما لا تحمد عقباه. وخرج من الحصن مصحوبًا بوجوه المدينة، وخصّ العبّاس بأحسن استقبال. فأجاب العبّاس على حسن استعداده بمكيدة. وأمر بنهب المدينة. وهكذا، فوجىء أهالي لبدة، بإباحة مدينتهم للتقتيل والنهب، ولم يكونوا يترقبون هذا الأمر قط، فقتل الرجال، واعتدي على النساء ووقعن في الأسر.

ولا بد أن نهب لبدة قد جدّ بلا شك في بداية سنة 267[1] (12 أغسطس 880 ـ 31 يوليو 881). وأغلب من نجوا كانوا من البربر، فحاولوا طبعًا اللجوء إلى نواحي قريبة، أي عند أقاربهم وبني جنسهم في الداخل. واستغاث كثير منهم بأعظم قائد بربري بالجهة، هو إلياس بن منصور النفوسي من الإباضية[2]

= مراحل. وينقطع ديار مزاتة، من تورغة ويصير في ديار هوار . فأول ذلك ورداسة ثم لبدة وهي حصن كالمدينة على ساحل البحر». وانظر أيضًا ابن خرداذبه، المسالك، 4 ـ 5؛ والإدريسي، النزهة، ص 35 وص 90. وأبدى FOURNEL بشأن ورداسة اعتبارات متشعبة غامضة (*Berbers*, I, 560-363) وذلك بإخضاع الوقائع لتعليله.

(1) علم أحمد بن طولون بهزيمة ابنه قرب طرابلس، فعجل بتوجيه جيش إلى الإسكندرية في رمضان 267/ أبريل ـ مايو 881 لإعانته (الكندي، الولاة، ص 249). ولذا، ينبغي تأريخ هزيمة طرابلس حوالي منتصف 267/ يناير ـ فبراير 881، وبالتالي يؤرخ نهب لبدة في بداية نفس السنة (سبتمبر ـ أكتوبر 880).

ولنشر في هذا الصدد إلى أن بعض الشك يسود من الوجهة الزمنية، بشأن الغزو الطولوني، عند FOURNEL و VONDERHEYDEN ولم يتمكنا من الاطلاع على تأليفين أساسيين في هذا الموضوع. وخير FOURNEL (*Berbers*, I, 558) سنة 265، استنادًا إلى خروج ـ كان قد درسه طويلاً ـ أحمد بن طولون إلى الشام. وحدد VONDERHEYDEN بدون تعليل، الغزو، مرة أولى سنة 267 (*Berbérie*, p. 43)، ثم في سنة 265 (*Berbérie*, p. 270). واختار G. WEIL في (*Geschichte der Chalifen*, II, pp. 429-430) بداية ما، أواسط عام 267/ يناير ـ فبراير 881.

وسبب هذه الشكوك يرجع إلى التناقضات الظاهرة أكثر منها الحقيقية الموجودة عند المؤرخين. وذكر ابن الأثير فعلاً (الكامل، ج 6، 21)؛ والنويري (النهاية، ج 2، 83)؛ وابن خلدون (العبر، ج 4، 434؛ وانظر الملاحظة الموالية)؛ وأبو المحاسن (النجوم، ج 2، ص 21 و 41)، سنة 265. ويبدو أن ابن عذاري (البيان، ج 1، 119) انفرد بذكر سنة 267. وقال ابن خلدون إنه تاريخ هزيمة العباس، بعدما ذكره (العبر، ج 4، 646).

والواقع أن ثورة العباس التي بدأت فعلاً سنة 265، غداة خروج أبيه إلى الشام، لم تنته إلا في جمادى الثانية 268/ يناير 882. وقد حدد البلوي والكندي بالخصوص، مختلف مراحلها التي أرخت بدقة، فتمكنا من متابعة تطورها المنطقي خطوة خطوة. والملاحظ أخيرًا أن الطبري (التأريخ، ج 8، 44 و 92) أرخ هو أيضًا بداية ثورة العباس بسنة 265 وحدد نهايتها في سنة 268.

(2) أرخ ابن عذاري (البيان، ج 1، 119)؛ وابن خلدون (العبر، ج 4، 434) وحدهما نداء النجدة الموجه إلى =

. ولا بدّ أن رواية الفظائع المرتكبة، خاصة الاعتداء على النساء، قد أثارت قطعًا غيظه، وأهاجت الغضب في صدر زاهد إباضيّ مثله. لكن حنقه كان قد تغذّى بلا شك أيضًا، بأسباب أقل صبغة خلقية وأكثر حسية. والمغامرة الطولونية التي بدأ يلوح طابعها بعد المصير المسلّط على لبدة، كانت بالفعل تهدده مباشرة. ومن المحتمل أن يكون العبّاس بن طولون غداة انتصار لبدة، «قد كاتبه يأمره بالسمع والطاعة له، وإلا رحل إليه، ووطىء بلده»[1]. وبما أن أحسن طريقة للدفاع هي الهجوم، فقد أجاب إلياس رسول العبّاس قائلاً: «قل لهذا الغلام، إنك أقرب الكافرين مني وأولادهم بمجاهدتي، وقد ظهر من قبيح فعلك ما لا يمكنني معه التخلف عنك وعن جهادك، وأنا على أثر رسالتي إليك»[2].

= رئيس نفوسة حين ضرب أبو العباس الحصار على طرابلس. وعللِ ابن عذاري ذلك بالإهانات التي لحقت نساء البدو بالأماكن المجاورة، من طرف جيش الغزاة. وروى ابن خلدون من ناحيته الأحداث في مقالين متناقضين كل التناقض (العبر، ج 4، 434، و 644 ـ 646). المقال الأول جزء من الفصل المخصص للأغالبة، وتضمنه القسم المتعلق بإبراهيم الثاني وهذا نصه: «وفي أيامه كان مسيرا العباس بن أحمد بن طولون مخالفًا على أبيه صاحب مصر سنة خمس وستين. فملك برقة من يد محمد بن قرهب قائد ابن الأغلب، ثم ملك لبدة، ثم حاصر طرابلس، واستمد ابن قرهب نفوسة فأمدوه ولقي العباس بن طولون بقصر حاتم سنة سبع وستين فهزمه، ورجع إلى مصر (هكذا)».

ولا حاجة إلى الإلحاح على تناقض هذا المقال المروي فيه أن ابن قرهب هو المستغيث بنفوسة، وهو الذي وضع كذلك برقة تحت سلطة الأغالبة! وفي الفصل الثاني المدرج بالقسم المخصص لتأريخ الطولونيين، أورد ابن خلدون رواية أكثر منطقًا، وهي تطابق ولو بإيجاز أكبر في جزئياتها، الرواية التي ذكرها البلوي والكندي. ولا يعتمد إلا هذا المقال الثاني الذي هو أكبر حجمًا لا محالة، وهو الجدير بالاعتبار. وقد بقي مجهولاً من طرف Fournel و Vonderheyden.

ولنلاحظ أخيرًا أن رئيس نفوسة سماه الشماخي (كتاب السير، 224) أبا منصور إلياس النفوسي. وقد روى هذا المؤلف أنه ولي عاملاً على نفوسة وطرابلس (هكذا) من قبل الإمام الرستمي محمد بن أفلح. وكان من تَنْدَنْمِيرَة، وقد اقترح Lewicki أن تقرأ تِيْن دَنْمِرَة (*Études Ibadites Nord-Africaines*, pp. 59-60, n° 38; et p. 75; et 86). ثم أضاف قائلاً: «كانت قرية قديمة تقع بأرض الحرابة، في الجزء الغربي من جبل نفوسة. وكانت بلدة قديمة جدًا، ومكان ولادة ابن منصور إلياس العامل الرستمي على جبل نفوسة في النصف الثاني من القرن الثالث الموافق للقرن التاسع، وبقي مسجدها الكبير حتى أيامنا، ولا زال يحج إليه الإباضيون من الجبل». ويرى Lewicki أن أبا منصور إلياس قتل في معركة مانو، عند محاربة إبراهيم الثاني سنة 283/896 ـ 897 (المرجع المذكور، ص 48 ـ 49، رقم 29). ولم يزل مسقط رأس أبي منصور إلياس من الوجود. وقد ذكر Despois (*Le Djebel Nefousa*, p. 258, fig. n° 28, et p. 288) أنها قرية مرتفعة، لأسباب خاصة بالدفاع والأمن، بوادي واد شروس، الذي كانت به في القديم، شروس عاصمة نفوسة.

(1) البلوي، سيرة أحمد بن طولون، ص 254.

(2) المرجع المذكور، ص 254.

ثم واصل العبّاس زحفه في الأثناء، وضرب الحصار على طرابلس. وروى ابن عذاري أنه أعد المنجنيقات وحاصر ابن قرهب في المدينة طيلة ثلاثة وأربعين يومًا[1]. وسمحت المقاومة التي أبدتها طرابلس بتنظيم رد الفعل. وعبأ إلياس 000 12 من البربر لمواجهة جيش العبّاس، وهوجم العبّاس كذلك من الخلف من طرف نجدات كبيرة قدمت من إفريقية، بقيادة بلاغ[2] أحد موالي الأمير، وذلك غداة وصول نفوسة. وعم الرعب والفوضى والهزيمة، رغم شجاعة العبّاس الذي شارك بشخصه في المعركة لحثّ أتباعه على القتال، ولم ينج إلا بمعجزة. وترك في ساحة القتال أحسن جنوده، واستولى العدو على كامل معداته وأمواله[3]، وتراجع في حالة مزرية إلى مصر حيث كان أبوه في انتظاره.

وهكذا، أخفق المشروع الذي قال البلوي عنه إنه لا يمكن أن يتصوره إلا أحمق. وتسبّب فضلاً عن الشقاقات العقائدية والعنصرية، ورغم قوة الذهب المقنعة وقد كان مصدره ابن طولون، في تحالف عفوي موضوعي بين الأفارقة ضد التدخّل الشرقي، ومن المؤكّد أن أحدًا لم يكن يرغب فيه.

وقد روى النويري وحده هذا الأمر، فقال إن إبراهيم الثاني قصد بنفسه طرابلس مع جيوش أخرى، وعلم بخبر الانتصار في قابس. ولا بد أن هذا النصر قد جدّ في منتصف سنة 267 (12 أغسطس 880 ـ 31 يوليو 881). وبالفعل، لما علم أحمد بن طولون بهزيمة ابنه، وجّه في شهر رمضان من تلك السنة (أبريل 881)، جيشًا إلى الإسكندرية ليأتيه بالأمير الثائر، ولم يقبض عليه بعد كثير من المداولات، إلا يوم الاثنين في 20 جمادى الثانية 268/15 يناير 882، إثر معركة دارت بين الجيش وآخر جمع من أنصار الأمير. ونجا العبّاس من الموت، لكنه أُجبِر على تعذيب أصدقائه القدامى بيديه، خاصة وزيره الشاعر جعفر بن حُذار.

---

(1) البيان، ج 1، 119. وروى الشماخي أيضًا (كتاب السير، ص 225) عن الرقيق، أن الحصار دام 43 يومًا. وذكر النويري (النهاية، ج 2، 83) أن الحصار لم يدم إلا بضعة أيام. ولم تتحدث المصادر الأخرى عن مدة الحصار.

(2) كان (بلاغ) مولى من أصل صقلبي، وكان يتمتع بثقة إبراهيم الثاني الكاملة. وضرب اسمه بالخصوص على النقود المسكوكة من طرف هذا الأمير، ولم يتبين اسمه أحيانًا إلا بعسر. وانظر مثلاً (القطعة رقم 858، LAVOIX *Catalogue*). وانظر كذلك ابن الأبار، الحلة، ص 262.

(3) انظر ص 307، نهب بيت مال ابن طولون، ولم تأخذ نفوسة وحدها شيئًا منه بل انسحبت. فاسترجع إبراهيم الثاني أكبر جزء منه آخر الأمر. انظر ابن عذاري، البيان، ج 1، 119.

وكاد أن ينشب نزاع ثان بين الطولونيين والأغالبة، بعد خمس عشرة سنة، في عهد إبراهيم الثاني بالذات. وقد مر بنا[1] كيف فشل هذا النزاع في الأثناء، إذ ارتبط وثيق الارتباط بمشاغل السياسة الداخلية بإفريقية. فلن نعود إلى ذلك.

وباستثناء هذين الحدثين المتمخضين عن نتائج محدودة جدًا، لم يعكّر أي غيم آخر صفو العلاقات بين إفريقية ومصر. ولم تدون كتب التأريخ شيئًا مخصوصًا، وهذا دليل طيب. ومن ناحية أخرى، دلت بعض الإشارات على أن العلاقات بين الرعايا، كانت مستمرة ودية. وكانت مصر فعلاً مرحلة هامة في طريق الرحلة والحج والتجارة مع الشرق. ومن شأن إشعاع علماء الفسطاط أن يشد إليه أهل إفريقية من طلبة العلم، ذهابًا وإيابًا. وقد أقام أشهر علماء القيروان مدة طويلة، ومنهم أسد وسحنون وابنه محمد، وهذه بعض أسماء ممتازة، وقد تأثروا بذلك بالغ التأثّر نظرًا إلى المدة التي قضوها في مصر[2]. ومن المؤسف أننا لم نعرف إلا القليل، إن لم نقل شيئًا[3]، عن المبادلات التجارية. لكن، لا بد أن الرخاء الذي ساد العصر الطولوني، قد استفاد شيئًا من تيار المبادلات الموجود آنذاك ـ عبر مصر ـ بين الشرق وإفريقية وباقي المغرب الإسلامي.

الأغالبة والمغرب الأوسط:

كان جانب كبير من هذا المغرب الإسلامي يشكّل في القرن الثالث الموافق للقرن التاسع ميلادي، فسيفساء شاسعة محيرة، يكاد تشعبه وعدم استقراره وتشابكه يتحدى الإدراك. وقد اصطبغت هذه الفسيفساء بألوان مذهبية دينية متعددة، كانت تتّسم بكثير من «المكعبات» العلوية، وسنعود إلى هذا الموضوع[4]، وحتى المعتزليّة أحيانًا من نزعة واصل الناشزة، وقد كانت تبدو تائهة في هذا الوضع لسبب غير واضح وبفعل سخرية

---

(1) انظر من ص 335 إلى ص 342.

(2) في خصوص العلاقات الثقافية مع مصر ـ سنبحث فيها بصورة مفصلة في تأليف قادم ـ انظر محمد الطالبي، البدع (St. XXI, 1960, 43-77)؛ و Kairouan et le Malikisme espagnol, dans *Études d'Orientalisme* (*dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal,* I, 317-337) خاصة ص 321 ـ 324. وقد شاركت مصر بصورة وثيقة فعلاً، في تصنيف الفقه بالقيروان وفي المغرب الإسلامي قاطبة.

(3) من المؤسف أن كشوف الجنيزة بالقاهرة لم تفدنا في شيء، بخصوص العصر الذي ندرس. وقد تأكدنا من ذلك، بعد حديث أجريناه مع الأستاذ S.D. GOITEN.

(4) الفصل السابع، فقرة بعنوان دخول العلويين والشيعة إلى المغرب.

الأقدار[1]. لكن اللون المتفوق كان حزب الخوارج المنتشر في نواحي ممتدّة الأطراف ومتقطعة، من مشارف تلمسان إلى مشارف برقة، وهو مذهب أقل هيجانًا وتهجّمًا إلى حد بعيد، ممّا كان عليه في القديم، لما كانت أمواجه الزاحفة تهدد بالسيطرة على المغرب بأكمله[2].

---

(1) انظر ابن خرداذبه، في «المسالك»، ص 9 ـ 10؛ وابن الفقيه، البلدان، ص 32 ـ 33؛ وأبو زكرياء *Chronique* (*Rev. Afr.*, 1960, pp. 145 et s.)؛ وابن الصغير، أخبار الرستميين، ص 44 ـ 45. وقد وجه واصل بن عطاء فعلاً «إرساليات» إلى عدة نـواحٍ، بما في ذلك المغرب. انظر ابن المرتضى، طبقات المعتزلة، ص 32، وانظر كذلك Cheikh Bekri (Le kharijisme berbère, quelques aspects du royaume rustumide, dans *A.I.E.O.*, XV, (1957), 92-93).

(2) انظر ص 43 وما يليها. ولا يمكن طبعًا رسم تأريخ المذهب الخارجي في هذا المقام، مع أنه أمر لا مفر منه لفهم ما يلي فهمًا تامًا. ولنقل فقط إنه نشأ بعد الحرب الأهلية التي نشبت بين علي ومعاوية. وقد وجد هذا المذهب أرضًا خصبة في إفريقية، خاصة النزعة الإباضية. ولا يمكن مقاومة الإغراء في هذا الموضوع، لذكر بعض الملحوظات الموحية لدوزي الذي قال: «لم يجد علماء (الخوارج) المتحمسون المقتنعون في أي مكان آخر، مثل هذه الاستعدادات للانتماء إلى معتقداتهم. فقد وجد مذهب (كَلْفَان) الإسلامي أخيرًا بلاد اسكتلندا. . . وتقبل سكان إفريقيا الشمالية كل أمر بحماس لا يتصور. لأنهم كانوا بسطاء أميين، ولا شك أنهم لم يكونوا يفهمون شيئًا من المجادلات والتدقيقات المذهبية التي كان يرتع فيها أصحاب الأفكار الأكثر تثقفًا. . .، لكنهم تفهموا ما يكفي من هذه المذاهب واعتنقوا أفكارها الثورية الديمقراطية، وقاسموا علماءها الآمال الخلابة في المساواة الكونية الحافزة لهم، واقتنعوا أن ظالميهم كانوا من الغاصبين غير المؤمنين. وليس من الجرم أن يثور الناس على الظالم الذي استولى على أموالهم ونسائهم، بل إنه حق، وأحسن من ذلك، إنه لواجب» (*Histoire des Musulmans d'Espagne*, I, 149) وقام خوارج المغرب في القرن الثامن بهذا الواجب، وقد دفعهم القنوط إلى ذلك. غير أن حملات الخوارج قد توقفت في القرن التاسع، وهو القرن الذي ازدهرت فيه إمامة تاهرت أيضاً، وإمارة سجلماسة بدرجة أقلّ. فكان العصر الذهبي للإباضية.

ولا يمكن أن نورد هنا قائمة بمراجع المذهب الخارجي في المغرب. لكن يمكن وجود المصادر الأساسية، فضلاً عن مختلف الأبحاث الواردة في دائرة المعارف الإسلامية حول هذا الموضوع، وذلك بالمراجع التي ذكرها A. Bel في أول الفصل الرابع من تأليفه (*La Religion Musulmane en Berbérie*, pp. 137-140). أما قائمة المراجع التي ذيل بها R. Le Tourneau تأليف Ch. A. Julien (*Histoire de l'Afrique du Nord*, II, 332-333)، فهي محدودة جدًا ولم تفسح المجال إلا قليلاً جدًا لمصادر الخوارج. ويمكن الرجوع خاصة إلى أبحاث العالم البولوني T. Lewicki المختص المعاصر للمذهب الخارجي في المغرب. وغالبًا ما كانت أبحاثه مسبوقة بمراجع متسعة للخوارج. لكن ينبغي الإشارة إلى أن المؤلف رد الفعل، ويبدو أنه أفرط في الحيطة من مصادر السنة، فلم يعتمدها إلا بصورة استثنائية. وفي خصوص مؤلفات هذا العالم، يمكن الرجوع إلى بحث M. Canard (Les travaux de T. Lewicki concernant le Maghreb et en particulier les Ibadites, dans la *Rev. Afr.*, T. 103, 1959, 3e et 4e tri)؛ ولنذكر كذلك بحثًا لـ J. Margat (Note sur la morphologie du site de Sigilmasam das *Hespéris*, 1959).

وقد يكون مفيدًا جدًا لحفريات قادمة؟ وأبحاث J. Schacht (Bibliothèques et manuscrits=

فلا «إقطاعات الأسياد» العلويين، التي كانت قائمة هنا وهناك في المغرب الأوسط، والتي لم تضف عليها أية صلة بين شخص وآخر، بمعنى أنها كانت صلة ذات طابع إقطاعي، أدنى علامة على الوحدة والقوة، ولا إمامات الخوارج قد كونت تهديدًا حقيقياً لأجوارها من أهل السنّة الخاضعين للعبّاسيين. وغذّت النزعات بين الأحزاب والمصالح، والدسائس، والخصومات الداخلية والفرق[1]، متاعبهم. وحوّلتهم عن جيرانهم. وتجنّب الأغالبة أيضًا، وقد انشغلوا بشؤونهم، الانغماس في أحداث كانت تقع خارج حدودهم. وهكذا، فرض اتزان ما، نفسه، ولن ينقطع إلا بذات الموجة العميقة القاضية مستقبلاً على هؤلاء وأولئك.

ولم يدون التأريخ فعلاً إلا محاولة واحدة، أو بالأحرى محاولة أبداها الأغالبة بقصد نصب الراية العبّاسية على أراضي تاهرت. فقد روى البلاذري[2] أن أبا العبّاس محمد الأول قام سنة 239/853 ـ 854، بما يلي: «وكان محمد بن الأغلب بن إبراهيم بن الأغلب أحدث في سنة 239 مدينة بقرب تاهرت، سمّاها العبّاسية أيضًا، فخرّبهـا أفلح بن عبد الوهاب الإباضي (208 ـ 258/823 ـ 871)، وكتب إلى الأموي صاحب الأندلس يعلمه ذلك تقربًا إليه به. فبعث إليه الأموي مائة ألف درهم». ولم يذكر شيء آخر بعد ذلك. ولا نعلم شيئًا عن الموقع الصحيح لهذه المدينة، ولا عن الظروف التي سبقت تشييدها ولحقت تخريبها. أما عن الرستميين، فقد انفرد الشماخي بالإشارة إلى أن الإمام عبد الوهاب بن عبد الرحمان بن رستم (168 ـ 208/784 ـ 823)، قد وجّه شخصًا يدعى قُطْعان بن سَلَمَة الزُّواجي لمحاضرة قابس. ولم يضف إلى ذلك شيئًا

= (abâdites, dans la *Rev. Afr.*, 1956, pp. 375-398.

(1) انظر، أبو زكرياء، بشأن هذه النحل (*Rev. Afr.*, T. 104, 1960, Chronique). وقد أمدنا بصورة مضطربة جدًا للتأريخ الداخلي لتاهرت. ويمكن أن نعتبر مع G. MARÇAIS (*La Berbérie musulmanem* p. 107) أن هذا التأريخ كان أشد اضطرابًا «أكثر مما أراد المؤرخ المادح أبو زكرياء أن يصوره لنا». ولذا، ينبغي إتمام معلوماتنا عند ابن الصغير (أخبار الرستميين، ص 16 ـ 23، 27، 37، 38، 50 ـ 57) الذي كان مؤرخًا أجنبيًا عن الفرقة، فسلط نورًا ساطعًا مخصوصًا على تطور الإمامة». (G. MARÇAIS، المرجع المذكور، ص 108). وانظر أيضًا اليعقوبي، البلدان، ص 221.

(2) الفتوح، ص 328. وأورد كذلك هذه الحكاية بعبارة مماثلة، ابن الأثير في «الكامل»، ج 5، ص 263؛ وحدد ابن خلدون بسنة الحديث 227 (العبر، ج 4، 429)، بعد ارتقاء محمد الأول الحكم مباشرة؛ والقلقشندي في «الصبح»، ج م5، 121 في سنة 37ـ2. وكانت العباسية اسمًا لأحد أحياء بغداد. انظر اليعقوبي، البلدان، ص 19؛ و Cheikh BEKRI (Le Kharijisme berbère, quelques aspects du royaume rustumide, dans *A.I.E.O.*, XV, 1957, pp. 101-102)، وقد أبدى شكه في صحة الأحداث المتعلقة بتأسيس العباسية.

آخر[1].

ونشبت نزاعات أخرى بين الإباضيين والأفارقة السنيين، ولم تتواجه فيها رأسًا إمارة تاهرت وإمارة القيروان. ولم يشارك فيها الإمام الرستمي عرضًا أو يكاد، إلا مرة واحدة، سنة 196/811 ـ 812. فلم يحرك ساكنًا وتخلّى عن رعاياه من نفوسة سنة 283/896، فسحقوا، مع أنهم كانوا من أخلص مسانديه وأحسن من قدم له الأموال[2]. وبالفعل، كانت ترجع هذه النزاعات على الأكثر إلى سياسة الأغالبة الداخلية[3] قبل أن تعود إلى العلاقات الخارجية. لكن ليس من السهل رسم حد بينهما.

وبالفعل، لم تكن للإمامة الإباضية الرستمية والإمارة السنيّة الأغلبية حدود مائعة فقط ومائعة جدًا ـ وهذه ظاهرة اشتركت فيها جميع ممالك العهد الإسلامي الوسيط ـ بل إنها حدود تشابكت إلى حد اعتبر معه أخصائي معروف للمذهب الخارجي بالمغرب، مثل T. Lewicki، أن ولايات قابس ونفزاوة وقسطيلية وحتى الساحل جزء مندمج في أراضي تاهرت[4].

---

(1) كتاب السير، ص 161، والشخص المدعو هنا قطعان بن سلمة، لربما لم يكن سوى سَلَمة بن قَطَفَة عامل قابس. وسيأتي الحديث عنه بعد سطور.

(2) انظر ابن الصغير، أخبار الرستميين، ص 27، 31 و 46، حيث ذكر مثلاً أن نفوسة بالجبل كانوا يخصون أبا اليقظان بتقديس حقيقي حتى أنه كان بينهم في أمر الدين والتحليل والتحريم، بمثابة عيسى ابن مريم عند النصارى. وانظر كذلك الدرجيني، الطبقات، مخطوط ص 68، حيث دار الحديث عن المال الموجه إلى تاهرت «ليقوى به بيت مال المسلمين».

(3) ولذا، بحثنا في هذه النزاعات في الفصول المخصصة للسياسة الداخلية، انظر الفصل الثالث والفصل الرابع والفصل الخامس.

(4) انظر T. LEWICKI (*Les Ibadites en Tunisie au Moyen-Âge*) حيث عاد إلى الحديث عن المواضيع التي درسها في بحث بعنوان (La répartition géographique des groupements Ibadites dans l'Afrique du nord au Moyen-Âge, *Rocznik Orientalistyczny*, XXX, 1957, pp. 301-343). وقد جاء في هذا البحث (ص 310 ـ 311) خاصة: «كانت الميادين الشرقية للدولة الإباضية تشمل، في مطلع القرن الثالث الموافق للقرن التاسع، كامل جنوب البلاد التونسية، أي قفصة حاليًا، وبلاد الساحل (الساحل حاليًا)، وبلاد الجريد (التي سماها المؤلفون الإباضيون بالقصور)، وأعماله قسطيلية وقنطرارة ونفزاوة وحرث نفاثة، وجبال الجنوب الشرقي التونسي، وأيضًا ولاية طرابلس كلها، باستثناء المدينة ذاتها. وهكذا، نرى أن ممتلكات الإمامة الرستمية كانت تطوق دولة الأغالبة من كل جانب. وكانت سلطة هذه الدول مقتصرة في الربع الأول من القرن الثالث الهجري، على شمال البلاد التونسية وعلى الشمال الشرقي من الجزائر». وقد عزا المؤلف إلى الحرب التي جدت سنة 224/838 ـ 839. مع الرستميين، فك هذا الحصار. وهذا تأويل خاطىء كل الخطأ، وقائم على نظرة سريعة «للبيان» لابن عذاري فقط. وقد سبق لنا أن دحضناه (انظر ص 250). ولنلاحظ أن Cheikh BEKRI (Le kharijisme berbère, quelques aspects du royaume rustumide, dans *A.I.E.O.*, XV, 1957,) :

ويمكن لمصادر الخوارج التي اعتمدها T. Lewicki بلا استثناء تقريبًا، أن تخلف لنا فعلاً هذا الشعور، بعد النظر فيها سريعًا. والواقع أن بعض الحجج الدقيقة بقيت مجهولة من هذا المؤلف ذاته، وهي مستمدة من كتاب السير للشماخي الذي قال:

«سلاّم بن عَمْر اللواتي، عامل الإمام عبد الوهاب [168 ـ 208/784 ـ 823] على سرت وما جاورها»[1].

وأبو منصور الياس «عامل الإمام أبو اليقظان محمد بن أفلح [المتوفى سنة 281/894] على نفوسة وطرابلس»[2].

ومحمد بن إسحاق «عامل الإمام عبد الوهاب على نفزاوة»[3].

وميّال بن يوسف «عامل الإمام أفلح [208 ـ 258/823 ـ 871] على نفزاوة أيضًا»[4].

وسَلَمَة بن قَطَفَة «عامل الإمام عبد الوهاب على قابس»[5].

وزَقّون بن عُمَيْر «عامل الإمام عبد الوهاب على قسطيلية»[6].

ووكيل بن درّاج «عامل الإمام عبد الوهاب على قفصة»[7].

= (pp. 76-82) بحث في الحدود الجغرافية للمملكة الرستمية، فلاحظ طابع «الغرابة» في هذه المملكة، حيث إن «سلطة الإمام المبسوطة على ولايات نائية، لم يعترف بها الرؤساء الثائرون الصغار، وقد كانوا يعسكرون قرب تاهرت» (ص 77).

(1) الشماخي، كتاب السير، ص 161 وص 203 وص 596. ولنذكر أن سُرْت التي احتفظت إلى اليوم باسمها، مدينة على ساحل ليبيا، في منتصف الطريق بين طرابلس وبنغازي. وكانت تابعة لولاية برقة الراجعة بالنظر إلى الفسطاط، وكانت تبعد مسيرة يومين عن تاورغة، وهي أقصى حد لهذه الولاية. وقد رأينا أن إبراهيم الثاني تقدم حسب بعض المؤرخين حتى سرت، خلال حملته على مصر. انظر اليعقوبي، البلدان، ص 203 ـ 204، و ص 328.

(2) المرجع المذكور، ص 224؛ وانظر أيضًا في هذا الفصل، ص 394 الملحوظة رقم 22.

(3) المرجع المذكور، ص 203.

(4) المرجع المذكور، ص 203 و ص 596.

(5) المرجع المذكور، ص 203. انظر أيضًا ص 161 حيث أوضح الشماخي أن بلدة مطماطة (كما حددت اليوم على الخرائط) وزِنْزَاقَة ودَمَّر (جبل دَمَّر على الخرائط)، وزواغة (زوارة أو زواقة على خرائطنا) تقع غرب طرابلس وصبراطة قديمًا، وانظر LEWICKI (*Études Ibadites Nord-Africaines*, pp. 52 et 110) وكذلك جزيرة جربة، كانت ترجع كلها بالنظر إلى سلطة الإمام عبد الوهاب.

(6) المرجع المذكور، ص 161.

(7) المرجع المذكور، ص 203. وأشير كذلك إلى مدينة بهذا الاسم في الساحل، ولم يعد لها أثر اليوم. انظر ح.ح. عبد الوهاب (Villes arabes disparues, dans *Mél. W. Marçais*, p. 14) وأشار الشماخي إلى هذه المدينة أيضًا (كتاب السير، ص 261)، عند حديثه عن شيخ إباضي هو «أبو حاتم بقفصة الساحل، شرق القيروان».

وبالتوسع قليلاً في هذه الملحوظات، يمكن طبعًا التخلّص بسرعة إلى أن ولاية قفصة وقسطيلية وقابس ونفزاوة ونفوسة وطرابلس كانت جزءًا مندمجًا في مملكة تاهرت، وقد تولاّها عمّال رستميون. ولربّما كان الطابع الغريب لهذا الاستنتاج كافيًا لدحضه دحضًا مبدئيًا، أو على الأقل لحملنا على الحذر، فنمتنع عند الاقتضاء من إضفاء بعض الثقة عليه، إلا بعد أن نقوم بجرد صارم دقيق. ويثير هذا الاستنتاج فعلاً مصاعب قاهرة، ويصطدم بالبداهة ذاتها. وتأريخ الأغالبة بأكمله الذي قمنا برسمه يسفه هذا الادّعاء. فهو يبيّن بالفعل أن جميع الولايات التي عددناها، باستثناء ولاية نفوسة ـ بالرغم من أن نفوسة كانوا محمولين في النهاية على الرضوخ ودفع الجزية في عهد إبراهيم الثاني ـ كانت خاضعة بلا منازع لسلطة القيروان. ولئن جدت ثورات بهذه النواحي، فقد اندلعت ثورات أخرى أعنف من ذلك في الشمال، في نواحٍ لم يفكّر أحد في منازعة الأغالبة عليها. وأكثر من ذلك، حين نزلت أكبر مصيبة على الدولة عند مواجهتها لثورة الجند في مدة زيادة الله الأول، بقي الساحل والجنوب فقط مخلصين للقيروان. وقد أنقذ الأمير بربر نفزاوة بالخصوص، لما تغلّبوا على الجند العربي الثائر بتقيوس، وكان الأمير على قاب قوسين أو أدنى من الهلاك، فكفلوا بفضل انتصارهم الشروع في تصحيح الوضع.

ولذا، يصعب في هذا الظروف القول إن الجنوب التونسي كان يتبع تاهرت، على أساس نظرة سريعة لما قدمه الشماخي وحده من أخبار. ولا تسمح مصادر الخوارج الأخرى ذاتها، وتأريخ الرستميين من جهة أخرى، بمثل هذا الاستنتاج.

وعند مطالعة كتاب ابن الصغير (القرن الثالث الموافق للقرن التاسع) وأبي زكرياء (توفي سنة 471/1078)، تبدو لنا حدود إمامة تاهرت كثيرة الاضطراب، وربّما غير معول عليها. وقد كانت نزاعات العصبيات والدسائس والفرق بالخصوص، تغيّر باستمرار الشكل الترابي لمملكة اشتبهت معالمها الجغرافية بمعالم الإيمان. والتنظيم الديمقراطي الأول للإباضيين قد أملاه لا محالة الوسط وكذلك الخاصيات القبلية وتقاليد البربر، وكان يتضمن استقلالاً ذاتيًا متّسعًا جدًا، وكان قانعًا كثيرًا بالتفكك والتقطّع الترابي لمملكة كانت حدودها المثالية في القلوب خاصة. والواقع أنه باستثناء بلاد تاهرت وبلاد نفوسة، لا يبدو لنا أن الرستميين مارسوا السلطة في غير تلك البلاد بنجاعة واستمرار. وحتى نفوسة، فقد كان يجند منهم أنشط مؤيدي الرستميين. ولم يكن هذا الحكم قد نجا من

الفرق[1]. فلم يتردد بعض الناس من نفوسة أن «أنكروا إمامة عبد الوهاب [160 ـ 874/208 ـ 823] من غير حدث. وزعموا أن إمامهم خلف. وأعلنوا أن حوزة طرابلس منقطعة عن حوزة تهرت وبعيدة منها»[2]. وعلى هذا، بدت الإمامة الإباضية متركبة من «حوزات منقطعة» عن بعضها، لا تنفك تصوغها وتعيد تركيبها فرقة الخلفية والوهبية والنكارية. وغيرها.

فينبغي إخضاع شهادة الشماخي لبحث دقيق يمهد تأويلها، إذا ما أردنا اعتبارها لا محالة، رغم طابعها الفريد المتأخر ـ توفي المؤلف سنة 928/1521 ـ 1522. ولا يمكن فعلاً استعمالها في وضع خام إن صح القول، إلا أن يؤدي إلى ارتكاب التباسات مؤسفة، ويزيد من تشويش تأريخ متشابك إلى حد ما.

واللفظ الجوهري الذي يقوم عليه شرح النصوص المقتبسة من كتاب السير هو كلمة عامل. فإن قلنا إنه الوالي، كما يبدو من السياق الذي يدعونا إلى ذلك، من أول وهلة، فالمجال مفتوح لجميع الالتباسات. ومن المؤكّد أن لفظ عامل[3] لم يتخلص من بعض الغموض في معناه، لارتباطه بتطوّر تأريخ المؤسسات الإسلامية، وقد دل أحيانًا على الوالي، وكان يشار إلى هذا الأخير بلفظ والٍ وأمير. وكان لفظ عامل يدل خاصة على مَـن كان **يجبي المال**، ويوجد بهذا المعنى في صورة الجمع (عاملون) كما ورد في القرآن (سورة التوبة ، 60) . وكان العمّـال لدى الرسول مكلفيـن بجميع الجباية أصلاً ، وعند الاقتضاء كان يناط بهم مهام إدارية أو عسكرية أخرى . لكن تعلـق الخوارج والإباضية خاصة بالبساطة البدائية كانت معروفة. ودون الذهاب بتحليل الأمور شوطًا بعيدًا، يمكن التكهن أن العامل الرستمي كان قبل كل شيء يجبي الصدقات القرآنية.

وقد أيّد الشماخي نفسه هذا الاستنتاج. فذكر للموعظة حكاية شيخ إباضي غني وزاهد كان يدعى يبيب بن زَلْغِين، وكان يملك ثلاثين ألف إبل، وثلاثمائة ألف شاة، واثني عشر ألف حمار، ثم قال: «وإذا جاءه العامل وقت الصدقة، قال للرعاة: اختاروا

(1) انظر الفصل الرابع، صفحة 289، (الشقاق الذي تسبب فيه خلف بن السمح).

(2) الشماخي، كتاب السير، ص 81. جعلت صبغة التفكك بمملكة تاهرت العلاقات عسيرة جدًا طبعًا. وهكذا، ينبغي مصاحبة القوافل بحرس عتيد للنجاة من عداء زناتة، خاصة إذا كانت تحمل ثروات نفيسة موجهة إلى بيت المال. انظر ابن الصغير، أخبار الرستميين، ص 50.

(3) انظر .*E.I*², مادة عامل، ج 1، 447 ـ 448، بحث لـ A.A. Duri.

أخيار الإبل، فغيبوها، فيأمر العامل بأخذها»[1]. فمن الواضح أنه كان يقصد صاحب الجباية.

كان العامل الرستمي إذن خلفًا لعامل الرسول، فكان يجمع الصدقات في البداية وكان يتولى حسب الظروف مهامًا إدارية إضافية. ومن المعلوم أن مسألة الجبايات ونوعيتها وطريقة استخلاصها، كانت مدارًا لمناقشة طويلة في الفقه. ويجب تسليم الصدقات إلى ممثلي الإمام الشرعي. وإذا استحال ذلك، فإلى شخص قادر على التصرّف فيها، طبقًا لتعاليم القرآن (سورة التوبة، 60)، وذلك حتى يكون المؤمن قد أدّاها شرعًا. وذكر الشماخي في هذا الصدد حكاية ذات مغزى، فقال إن أبا عبيدة الأعرج كان شيخًا اشتهر بتقواه: «وكان أهل المغرب كلهم مشغوفين به، ويرسلون إليه بزكاة أموالهم يصرفها حيث شاء»[2].

وكانت تعيش في كل مكان، خارج الأراضي الخاضعة للرستميين، جماعة وفيرة نوعًا ما، من الإباضيين، فكانت مسألة الجباية وإيصال الصدقات تطرح لا محالة على ضمير المؤمنين. ولا بدّ أن هذا الوضع كان يعرض باستمرار في إفريقية، خاصة في الجنوب، حيث بقيت جماعات عديدة من الإباضيين، كشهود باقين للزحف الخارجي الهائل الذي أثار المغرب بأكمله في القرن الثامن. والتضامن الموجود بين الأقليات الطائفية والعنصرية وغيرها معروف، وكذلك التضحيات المالية التي كانت قادرة على تحملها، بفضل قوة الإيمان، أو أيّ عقيدة أخرى. ودون الرجوع إلى العصر الوسيط، يمكن أن يمدنا التأريخ المعاصر بأمثلة عديدة حية. وحتى في الوقت الحاضر، نعجب لوحدة مجموعات الخوارج التي كادت أن تكون بلا تصدع، كما نعجب لنجاعة تنظيمها الداخلي. فما الغرابة، والحالة هذه، في تكليف عامل ولّاه أو بالأحرى رضي به الإمام، وكأنه نوع من رئيس لجمعية الإباضيين بالمكان، للسهر على المصالح الأدبية للأمة، والقيام خاصة بجمع الصدقات، حتى يتاح لهذه المجموعة المنعزلة، العيش طبق عقيدتها؟ والعمّال الذين أشار إليهم الشماخي في الأراضي الأغلبية دون منازع، لم يكونوا يمثّلون قطعًا شيئًا آخر أكثر من ذلك.

وبالتالي، كان الإباضيون في إفريقية يدفعون بلا شك جباية مضاعفة، لأن صاحب الجباية الأغلبي ليس له أي مبرر لإعفائهم من ذلك. فوجدوا أنفسهم خاضعين لنوع من

---

(1) كتاب السير، ص 204. اقرأ (فَقَيَّدُوهَا) بدل (فَغَيَّبُوها).

(2) كتاب السير، ص 223 ـ 224.

السيادة المضاعفة، وقد خضعوا لإحداهما وطالبوا بالأخرى. فكانوا بمثابة دولة في الدولة، نظرًا إلى اتحادهم وعدائهم وتنظيمهم. وعلى هذا، ذهب الأمر بإمارة الأغالبة ومملكة الرستميين، المعروفتين باختلاف جوهرهما، إلى التطابق ـ إذ كانت الأولى مملكة زمنية أكثر، فرسخت في الأرض، وكانت الثانية مملكة أكثر روحانية، فطبعت الأرواح. ولربّما كان هذا الوضع يتسبب في نزاعات خطيرة، لو لم ينتبه الأمر إلى بعث نمط من العيش صار متفوقًا، وهو نمط نتوقعه، لكن تعوزنا تمامًا الأخبار بخصوصه، خاصة لو لم تشلّ الخصمين، الشواغل الخطيرة للسياسة الداخلية، بالإضافة إلى مخاطر المغامرة.

ولهذا، فإن أمكن الإقدام على إبداء مقارنة، فمن المؤكّد أنها خاطئة، لكنها قادرة على أن تجعلنا نفهم الأمور أكثر. ويمكن التحدث تقريبًا عن «أسقفيات» خاضعة للسلطة السياسية الدينية للعامل، و «مرسمة» من طرف الإمام. وكانت هذه «الأسقفيات» تشكّل حوزات طائفية خاضعة لسلطة سياسية أجنبية. وكان ذلك وضع «الأسقفية» الاباضية في قفصة وقسطيلية وقابس ونفزاوة وطرابلس، وقد ذكرها الشماخي ـ وهذه لا محالة قائمة مستوفاة ـ وكذلك سرت الموجودة بالتراب المصري.

أما وضع نفوسة، فيتصف بالخصوصية النسبية. فقد كانوا تابعين مبدئيًا لولاية طرابلس الأغلبية. ولم يعترفوا عمليًا بسلطة الأمراء، ولم يدم فرضها عليهم. وقد لاحظ مؤرخ أجنبي هو البلوي[1] الذي ألف كتابه حوالي سنة 330/941 ـ 942، بشأن المغامرة الطولونية التي جدت سنة 267/880 ـ 881، أن بلاد إلياس النفوسي «بمعزل عن الناس، ممتنع لنجدته وكثرة أهله وقوتهم»، وختم البلوي قوله: «ولم يؤد النفوسي إلى ابن الأغلب طاعة قط»، ويمكن أن يتضمن ذلك أنه وجب عليه القيام بالأمر مبدئيًا. ولنلاحظ أن الأبحاث الحديثة تؤكّد الملاحظات القديمة التي أبداها المؤرخ المصري. وقد لاحظ J. Despois أن تكاثر العمارة بجبل نفوسة قد شهد به علم الآثار، ويحتمل أنه يعود إلى عصر ما قبل التأريخ، لما كان الجبل «ملجأ مثل الواحات، ووادي النيل، والوديان الصحراوية، بالنسبة إلى مخلوقات العصر الحجري الجديد، الذي تخلّوا عن المساحات الكبرى المستخدمة في العصر الحجري القديم، بسبب الجفاف»[2]. وكانت

(1) سيرة أحمد بن طولون، ص 254. وانظر أيضًا اليعقوبي (البلدان، ص 207) الذي قال: «ولا يؤدون خراجًا إلى سلطان، ولا يعطون طاعة إلا إلى رئيس لهم بتاهرت، وهو رئيس الإباضية يقال له عبد الوهاب بن عبد الرحمان ابن رستم».

(2) *Le Djebel Nefousa*, p. 280.

طبيعة هذا الجبل قد دعمت صبغته كملجإ وزادت في انعزاله. وجبل نفوسة عبارة عن هلال شاسع يحيط ـ من قابس إلى لبدة ـ منحدره المنقوش الذي يرتفع من ستمائة إلى ثمانمائة متر، بسهل الجفّارة نصف الدائري. وهو يشكّل حسب عبارة J. Despois[1]، «جزيرة جبلية» وسط الصحراء. وقد كانت هذه الجزيرة ملجأ آمنًا كثير السكّان، وكانت تحتوي على إمكانات محدودة جدًا[2]، وكانت في حاجة إلى سهل جفارة الممتد جنوب زوارة على عمق يزيد عن مائة كلم، للنهوض بمعيشة أهاليه الكثيرين. لكن هذا السهل لم يحتوِ على أي عائق طبيعي، وكان بلا ريب تحت رقابة لأغالبة. وكانت عاصمتا نفوسة شاروس[3] وجادُو، مبسوطتين في الجبل فعلاً، بعيدًا عن الساحل. وهنا أيضًا، لا بد وأن نمطًا من العيش[4] قد استقر بجفارة، فمكّن نفوسة، باستثناء فترات التأزم، من العيش وتنظيم أمة على حدة في بلاد أفلتت تمامًا من رقابة الإمام السياسية[5]. ولذا، تكتسي خارطة إفريقية الأغلبية ـ خاصة في الجنوب، وأيضًا في الشمال[6] ـ، مظهرًا متشعبًا

(1) *Le Djebel Nefousa*, p. 6.

(2) درس J. Despois بدقة هذه الناحية «حيث يجد البشر أنفسهم تجاه إمكانات محدودة إلى أقصى حد، وينبغي على سكانها الخضوع كل الخضوع للأوضاع الطبيعية التي كانت تحدد إلى أدنى قدر نصيبهم من المبادرة وحرية التكيف» (المرجع المذكور، ص 6). ولم يهتم المؤلف بحاضر هذه الجهة فقط، بل حاول عبر علم الآثار، استقراء مدى ازدهارها في الماضي، أثناء القرون الوسطى والكشف عن سر هذا الرخاء. (المرجع المذكور، ص 138 وما بعدها، ص 253 وما بعدها، ص 285 وما بعدها.

(3) انظر J. Despois ورسم 28، ص 258، في *Le Djebel Nefaousa*, pp. 256-260.

(4) انتهت محاولة نفوسة بالاستيلاء على طرابلس سنة 196/812. باتفاق ترك لهم بموجبه جفارة (انظر ص 218 ـ 219). وخلافًا لذلك، كسّر إبراهيم الثاني شوكتهم فيما بعد وفرض عليهم دفع الجزية.

(5) مكن تنظيم المجموعة هذا في موقع ملائم، نفوسة، والخوارج الآخرين، من أحسن فرصة لاستقلال ناجز وللبقاء. وزال الأغالبة والرستميون من الخارطة السياسية في المغرب، لكن نفوسة حافظت دائمًا على ذاتيتها وعاشت حتى أيامنا. وعند البحث في مذهب الخوارج، لا يمكن إغفال القضية الجغرافية، أي قضية «الرجل الساكن». ولا يمكن فعلاً أن لا نتساءل، مع أن الجواب عسير المنال، رفقة X. de Planol قائلين: «هل أن مثل هؤلاء المارقين لجؤوا إلى الجبال وطوروا نمطًا أصيلاً للعيش لكونهم ملحدين، أو أنهم صاروا وبقوا ملحدين لأنهم من أهالي الجبال، كانوا يعيشون عيشًا معينًا بمعزل عن التيارات الفكرية الكبرى؟» (*Le Monde Islamique, essai de géographie réligieuse*, p. 1).

(6) ذكر أن مجموعات من الإباضيين توجد فعلاً بالساحل، في سوسة (الشماخي، كتاب السير، ص 261)، وحتى في جبال قبائل كتامة (القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوطة ص 114) ـ كما سنرى ذلك من بعد. لكن الجموع الإباضية كانت كثيرة مكثفة بالقيروان وضواحيها خاصة. انظر الشماخي، كتاب السير، ص 260 ـ 262. كان جبل وسلات إباضيًا وبقي كذلك، على بعد 35 كلم غربي القيروان، حتى قضى عليه البايات في عهد قريب ومحوه من الخريطة.

انظر J. Despois (Le Djebel Ousselat, dans les *Cah. de Tu.*, XXVIII, 408 et s.).

نوعًا ما، اتّصف بمواكبة السيادة إلى حد ما.

لقد كانت الأموال المجموعة من طرف العمّال الإباضيين بصورة متخفية متفاوتة حسب النواحي، تفلت فعلاً من رقابة الأغالبة. ومن المؤكّد أنه ربّما أتيح استخدامها على عين المكان وإعادة توزيعها على أمة الإباضيين، طبق تعاليم القرآن (سورة التوبة، 60). لكنها كانت أيضًا وفي غالب الأحيان توجّه إلى تاهرت بصورة جزئية متفاوتة. وقد أشير فعلاً إلى أن الإباضيين بالشرق كانوا يفضّلون أيضًا توجيه صدقاتهم إلى الرستميين[1]. فيكون من الغريب أن يتخلّى الإباضيون بإفريقية عن نفس السلوك، رغم صمت المصادر حول هذه النقطة.

ويعتبر تدفق هذه الأموال أحد العوامل الممكن تفسيرها برخاء ساد تاهرت في القرن التاسع. لكن ينبغي اعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية. وقد مر بنا أن العلاقات بين تاهرت والقيروان لم تضطرب بصورة جدية إلا نادرًا. وقد استفادت قطعًا من السلم تيارات المبادلات وتنقّل الأشخاص. وقد كانت تاهرت في القرن التاسع موقعًا هامًا لتجارة الشرق، التي كانت تمر حتمًا بإفريقية. وكانت أيضًا مدينة مضيافة

= وانظر كذلك T. Lewicki Le Culte du Bélier dans la Tunisie musulmane, *R.E.I.*, 1935, II,) (pp. 198-199؛ و H. R. Idris (*Les Zirides*, II, 430-432).

كانت تسكن جبل وسلات قبائل مزاته الذين واصلوا التكلم بالبربرية حتى طردهم البايات في القرن التاسع عشر. وأشار البُرْزُلي (وقد ذكره H.R. Idris في المرجع المذكور، ج 2، 431) إلى أن مزاتة «لا تنالها الأحكام الشرعية».

وتمكن الخوارج والإباضيون بالخصوص الذين كانوا من أكثر الأفراد تسامحًا في المذهب، من البقاء في بيئة السنة بفضل مرونتهم ـ فضلاً عن وحدتهم وعبقريتهم في التنظيم ـ (انظر الأشعري، المقالات، ص 104). فلا يميزهم خاصة شيء فيما يتعلق بالزواج والإرث ودفن موتاهم. واستوحى السنة موقفهم إزاءهم فعلاً من قول علي: لكم علينا ثلاثة حقوق، لن نبادئكم بالهجوم، ولا نحرمكم نصيبكم من الغنيمة طالما عاضدتمونا، ولا نحرم عليكم دخول المساجد إذا كان ذلك لذكر الله (البغدادي، كتاب أصول الدين، ص 332ـ333)، ترجمة H. Laoust La classification des sectes dans le Farq d'al Bagh'dadi, dans *R.E.I.*, XXIX, 1961,) (Cahier I, 31). وشرح H. Laoust هذا القول كما يلي: «إن هذا المقال الرئيسي لتوضيح موقف الدولة الإسلامية تجاه الخوارج، كما تصورها البغدادي، يسمح فعلاً بالتوفيق بين حكم نظري لهؤلاء المنشقين على صعيد العقيدة وبين إمكان التعايش السلمي معهم، وحتى العمل المشترك. ولم تقبل أقليات الخوارج فقط في حياة الأمة، طالما أنها امتنعت هي نفسها قولاً وفعلاً، عن التظاهر بالعداء، بل صار ممكنًا استخدامهم في كل عمل موجه ضد أعداء الدين» (المرجع المذكور، ص 31).

لكن هذا التسامح لم يكن دائمًا معمولاً به. فلما ولي سحنون القضاء، طرد بالفعل الخوارج من جامع القيروان ومنعهم من الاجتماع فيه كالعادة (ترجمة سحنون، رقم 16، في «مدارك» عياض).

(1) انظر ابن الصغير، أخبار الرستميين، ص 50.

متسامحة[1]. ولذا، فكما أن جاليات إباضية كثيرة كانت مستقرة بإفريقية وفي القيروان بالذات، فإن كثيرًا من أهالي إفريقية السنّيين كانوا يقيمون بتاهرت. فكان يوجد بها خاصة ممثلون للجند، لا شك أنهم طردوا بسبب سياسة إخضاع الجنود العرب التي عمل بها الأغالبة. ويبدو أن المهاجرين أسهموا في ازدهار المدينة واتّساعها العمراني. فقد ذكر ابن الصغير[2] أن النصارى بنوا قصورًا، وبنت نفوسة حارة بالعدوة، وبنى الجند الذي غادر إفريقية، مدينة /جديدة/ زاهرة. ووصف اليعقوبي تاهرت بأنها مدينة غنية، وسمّاها «عراق المغرب»[3]. وقد جعلت منها تجارتها مع السودان إحدى المراحل الهامة على طريق الذهب[4]، وزادت من ثرائها. فقد ذكر الشماخي[5] في هذا الباب أن الناس كانوا يفدون عليها من كل جهة، من مصر وإفريقية والمغرب. وقد دفعهم إلى ذلك خشية استيلاء «أيمة الجور» على أرزاقهم. فيمكن القول إن تيارات المبادلات قد ساعد عليها التعايش السلمي في الجملة، بين نظامين شديدي الاختلاف، في القيروان وتاهرت، فلا بد أنها كانت قوية ومفيدة في الاتجاهين.

---

(1) توجد ميزة دالة خاصة على هذا التسامح. فقد جمع الإمام أبو حاتم فعلاً ولما تولى (سنة 281/894) شيوخ المدينة، من إباضيين وغيرهم، لمشاورتهم في تولية القاضي (ابن الصغير، أخبار الرستميين، ص 56). وتعايش في تاهرت بسلام أهل السنة، ولا سيما منهم الحنفية والمعتزلة، والنصارى، الخ... وانظر ابن الصغير، أخبار الرستميين، ص 12 ـ 13، و 26 ـ 27، و 44 ـ 45، و 50 ـ 51 و 52. وتواجدت هذه المشارب المختلفة، فأتيح لأهالي تاهرت الولع بالمناظرات والجدل (انظر ابن الصغير، المرجع المذكور، ص 44 ـ 47، و ص 57 ـ 59).

(2) ابن الصغير، أخبار الرستميين، ص 27.

(3) البلدان، ص 217.

(4) جاء بأخبار الرستميين، ص 13، لابن الصغير، بخصوص الرخاء السائد في تاهرت، أن سبلاً ربطت تاهرت بالسودان وببلدان المشرق والمغرب، وفتحت لضمان تطور التجارة وتبادل البضائع المختلفة. وفضلاً عن ذلك، كان الأمير حريصًا على إقامة علاقات طيبة مع ملك السودان. فوجه إليه أفلح (208 ـ 258/823 ـ 871) سفيرًا وهدايا. قال ابن الصغير (المرجع المذكور، ص 31): «وكان بالبلد رجل يعرف محمد بن عرفة وكان وسيمًا جميلاً جوادًا سمحًا. وكان قد وفد على ملك السودان بهدية من قبل أفلح بن عبد الوهاب. فعجب ملك السودان ما رآه من هيبته وجماله وفروسيته».

وارتبط قطعًا هذا الاهتمام الذي أبدته تاهرت نحو السودان، بتجارة الذهب. لكن تاهرت لم تجد مكانًا، إلى جانب سجلماسة، في تأليف E.W. Bowill (*The Golden Trade of the Moors*).

(5) كتاب السير، ص 158.

الأغالبة والأدارسة:

كانت العلاقات بين الأغالبة والأدارسة أكثر اضطرابًا. وبالفعل، فقد سطرت السياسة الأغلبية تجاه الأدارسة، في إطار عام لسياسة بني العباس المقررة إزاء العلويين، فلم تكن سوى انعكاس لها. ولئن لم يعد المذهب الخارجي، في مطلع القرن التاسع، يشكل خطرًا على الخلافة، فلم يكن الأمر كذلك بالنسبة إلى المذهب الشيعي في جميع أشكاله. فينبغي أن لا نهمل المآسي التي كان الشرق مسرحًا لها، وذلك لندرك كل الإدراك جوهر العلاقات القائمة بين الأغالبة والأدارسة، وقد اختير أبطالها في وقتٍ ما، بين ممثلي طائفة الحسن بالخصوص، وهي ستطوق بأفنانها المغرب الأقصى وجانبًا من المغرب الأوسط، بداية من العقد الأخير من القرن الثامن[1].

ولم يحرر بعد تأريخ قيام المملكة الإدريسية المتشبع بالغموض، ولا يجب فصله عن الغليان السياسي والديني المسيطر على المغرب آنذاك ـ والذي لا يقل غموضًا ـ مثلما كان الأمر في الشرق. ولا نرى أن نجاح إدريس الأول في المغرب الأقصى كان ثمرة فرصة سعيدة راجعة إلى مفعول فضل البركة، كما كان يصور بصورة عامة[2]، وهو المفعول الذي كان يؤثر في العقول المغلقة للبربر، الباطلة معتقداتهم، وقد كانوا يعملون بأشكال تقديس الأولياء والصالحين. ومن المؤكد أن تقديس شخص من ذرية الرسول كان يقوم بدورٍ هام، لكن هذا لا يكفي. فلا ننسى فعلاً أن ذرية الرسول قتلوا بلا رحمة في الشرق، وفي إفريقية أحيانًا. ولا ننسى خاصةً أنه لم يكن لذرية علي صيت حتمًا، في بلاد الخوارج، بلاد ميسرة المدغري ـ بطل الانتفاضة الهائلة التي انطلقت من المغرب الأقصى سنة 122/740 ـ. ومن جهة أخرى، لا بد أن الخوارج قد أذاعوا أفكارًا متعارضة كل التعارض مع أفكار العلويين، بخصوص الإمامة، وقد كانت أفكارًا أكثر مطابقة للمثل الديمقراطي الأولي عند البربر.

ولذا، فمن شأن فوز إدريس الأول أن يبقى لغزًا بدون تفسير، لو لم يرتبط بتأريخ ذيوع الأفكار عبر الإسلام خلال القرون الوسطى عامة، وبالنزاع الذي تواجه فيه

---

(1) انظر الفصل السابع، فقرة بعنوان دخول العلويين والشيعة إلى المغرب، وكذلك G. MARÇAIS (*La Berbérie musulmane et l'Orient au Moyen-Âge*, pp. 118-120).

(2) انظر E.F. GAUTIER (*Le Passé de l'Afrique du Nord*, p. 300)، و G. MARÇAIS (*La Berbérie musulmane et l'Orient au Moyen-Âge*, p. 118).

بالخصوص العلويون والعباسيون، أو بواسطة أشخاص آخرين، فقد سبق دائمًا الظهور في القرن الثامن والتاسع، وأكثر من ذلك، انتصار الداعي، وخضعا لفترة طويلة من كمون البدع، بمعنى أنه كان كمونًا مذهبيًا مهد للاستيلاء على الحكم عن طريق الثورة. ودام الأمر كذلك، سواء بالنسبة إلى المذهب الخارجي أو بالنسبة إلى المذهب الشيعي. وستكون الحال كذلك بالنسبة إلى الإسماعيليين بالخصوص. ولا نرى إلا بصعوبة كيف يستثنى من ذلك الأدارسة الذين كانوا من العلويين الزيدية[1]. فلم تنبت بذرتهم في تربة الخوارج قطعًا.

ولا بد أن هيأت الدعوة الملائمة، الفرصة للسنّيين، وخلقت بيئة تقبل بالنظريات التي كانوا يدافعون عنها. ولبلوغ هذا المأرب، كان يجب عليهم انتزاع البلاد من المذهب الخارجي الذي كاد أن يغمر المغرب قاطبة. ومن المؤكد أن ذلك لم يتم في يوم واحد. ولا نستغرب البتة إن كانت المصادر لم تخبرنا إلا قليلاً، أو أنها تكاد لم تذكر شيئًا عن هذه الدعوة. ولم تورد بصورة عامة إلا ظواهر الشر بدون الاهتمام بصورة مفرطة بأسباب وقوعه، خاصة إذا تعلق الأمر بناحية لا يعرفها مؤرخو الفرق المشارقة إلا قليلاً، كالمغرب الأقصى. لكن مؤلفات الفرق حررها كتاب شرقيون لا غير. ولم تخل هذه المؤلفات تمامًا من هذا الأمر. بل إنها دونت بعض النتف من الأخبار المحرّفة قطعًا، لكنها كانت قابلة للاستعمال ونفيسة إلى أقصى حد.

وقد أفادتنا هذه المؤلفات أن الاعتزال دخل المغرب بفضل واصل بن عطاء[2] (المتوفى سنة 131/748 ـ 749) وأنه ازدهر غربي تاهرت أكثر مما ازدهر بالقيروان حصن السنّة المحمي جيدًا. وترتب على ذلك ظهور إمارات للمعتزلة، مثل إمارة البربري إبراهيم بن محمد المعتزلي وعاصمتها أَيْزَرَج[3]. وقد أكدت مصادر الخوارج هذا الخبر.

---

(1) انظر بخصوص الزيدية، هذه المادة في .E.I²؛ والملل، ج 1، 315 وما بعدها، للشهرستاني؛ والفرق، ص 43، للبغدادي؛ وبالخصوص المقالات، ص 65 ـ 85، للأشعري، الذي رتب فعلاً الأدارسة (المقالات، ص 65 ـ 85) بين الشيعة والزيدية الذين كانوا يكونون الطائفة الثالثة للفروع الكبرى الثلاثة لمذهب الشيعة. وتعرف ثوراتهم (المقالات، ص 79) بأنها تعتمد على العناصر الزيدية والمعتزلة. وعرف إدريس الأول ذاته في وليلى، وهو يناظر في المذهب، أحد مشاهير أعلام الزيدية سليمان بن جرير الزيدي الذي كان رئيسًا لاتجاه تسمى باسمه (المقالات، ص 68)، وقيل إنه قام بتسميم إدريس الأول (انظر ابن الأبار، الحلة، ص 199؛ وأبو الفرج، مقاتل الطالبيين، ص 487 ـ 491).

(2) انظر أعلاه، ص 397، ومادة واصل بن عطاء في .E.I.

(3) انظر ابن خرداذبه. المسالك، ص 8 ـ 9. وانظر اليعقوبي بشأن أَيْزَرج (البلدان، ص 221) قال إن هذه الإمارة =

وذكرت أن الإباضيين ناقشوا في المناظرات ودمغوا بحججهم جيرانهم المعتزلة[1].

والأمر الأكثر دلالة الذي لم يبرز لحد الآن كما ينبغي، هو أن رئيس الأوربة بوليلي، أبا ليلى إسحاق بن محمد بن عبد الحميد[2] كان سببًا في نجاح إدريس الأول وكان معتزليًا. فمن جهة، كانت الاتصالات بين الاعتزال والزيدية قائمة تمامًا[3]، ومن جهة أخرى، رتب الأدارسة من طرف مؤرخ ثبت للفرق كالأشعري[4]، ضمن الزيدية. ويبدو لنا أن اختيار الأمير المعروف بإدريس الأول، بدا في مظهر جديد. فيبدو لنا عند ذلك أقل غموضًا، ولم يكن الخوف فقط قد أملى هذا الاختيار، ولا الاهتمام بالخروج إلى بلاد نائية، فيمكن تناسيه.

ويتضح الأمر أكثر من ذلك، عندما ننبه إلى ملاحظة أبداها الأشعري الذي روى ثورة محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، المعروف بالنفس الزكية. فبعد أن أشار إلى أن محمدًا قتل في المعركة[5]، وقتل كذلك أفراد آخرون من أهله، أضاف الأشعري قائلاً: «ووجه محمد بن عبد الله أخاه (إدريس بن عبد الله) إلى المغرب ولولده هناك مملكة»[6]. والأشعري مؤلف جاد، لكنه شرقي، ولذا، فهو أقل ثباتًا عندما يكون الأمر متعلقًا بالمغرب. وفضلاً عن ذلك، كان يؤلف في بداية القرن

= مدينة هامة تقع غرب تاهرت.

(1) أبو زكرياء (Chronique dans la *Rev. Afr.*, 1960, pp. 145 et s.)، وابن الصغير، أخبار الرستميين، ص 44 ـ 45.

(2) انظر ابن الفقيه، البلدان، ص 40 ـ 41؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 24. وقد سمي هذا الشخص أحيانًا إسحاق بن عبد الحميد (ابن عذاري، البيان، ج 1، 210؛ وابن القاضي، جذوة الاقتباس، ص 8)، أو عبد الحميد فقط (ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص 7) وقتله سنة 192/807 ـ 808، إدريس الثاني «لما أحس منه بموالاة إبراهيم بن الأغلب». انظر ابن خلدون، العبر، ج 4، 26؛ والبكري، المسالك، ص 123.

(3) انظر مادة زيدية في *E.I.* وانظر كذلك الأشعري (المقالات)، ص 79؛ والشهرستاني، الملل، ج 1، ص 322. لكن المُقَدَّسِي (توفي بعد سنة 378/988) في «أحسن التقاسيم»، ص 46 ـ 47، رتبهم ضمن الباطنية والقرامطة. ولا شك أنه تأثر بانتصار الفاطميين في عصره. وخلافًا لذلك، أوضح ابن الفقيه (توفي بعد سنة 290/903) في «البلدان»، ص 40 ـ 41، أن إدريس كان متفقًا مع إسحاق بن محمد بن عبد الحميد رئيس الأوربة في خصوص الدعوة للاعتزال.

(4) المقالات، ص 79 ـ 80.

(5) دارت هذه المعركة سنة 145/762 ـ 763. وانظر ابن الأثير، الكامل، ج 5، 2 ـ 13. ويبدو أنها نشبت قبل الأوان، فوجب تنسيقها مع ثورة إبراهيم أحد إخوة محمد النفس الزكية الذي انتفض بالبصرة بعد أشهر. وكانت هذه الانتفاضة أكثر خطورة.

(6) المقالات، ص 79.

العاشر، أي حوالي سنة 291/903 ـ 904[1]. وأخيرًا، فإن روايته الخاصة بمهمة إدريس المكلف من طرف أخيه النفس الزكية، لم يؤيدها أي مصدر آخر تأييدًا كاملاً[2]. ومن جهة أخرى، من الثابت أن إدريس كان بالمدينة حين وقوع ثورة فخ سنة 169/785 ـ 786. ولا يستبعد قطعًا يكون قد رجع إلى الشرق بعد القيام بمهمة أولى في المغرب. لكن هذا الأمر قليل الاحتمال. غير أن قول الأشعري لا يحتمل أن لا يكون بدون أساس أيضًا، رغم ظهور التباس في الأشخاص. وبعبارة أخرى، لا يستبعد أن يكون محمد النفس الزكية قد وجه داعيًا آخر إلى المغرب[3].

وقد ظهر فعلاً في القرن الثامن والقرن التاسع، دعاة كثيرون حقًا، فكانوا محاطين حتمًا بالسرية. ولذا، لم يمكن التعرف عليهم جميعًا. ويمكن التيقن أن كثيرًا من المشوشين السياسيين والدينيين جالوا في المغرب الأقصى لتعويض المذهب الخارجي بالدعوة إلى الاعتزال، وحتى إلى الزيدية. ولا دليل أحسن على ذلك من قيام الاعتزال في هذه الناحية التي حملت قديمًا المشعل لفائدة مذهب الخوارج، والنجاح الذي لاقاه حفيد الحسن. فلا يوجد فعلاً مثل لذلك في العهد الإسلامي الوسيط المتقدم، لمملكة من نوع مملكة الأدارسة القائمة دون سابق دعوة.

وملحمة إدريس الأول أقل شهرة من ملحمة عبيد الله المهدي. لكنها تمت ـ فهل هذا مجرد صدفة؟ أم هل هي موازاة أملاها تماثل معين؟ ـ طبق نفس الصورة، وغمرها

---

(1) انظر مقدمة H. Ritter لمقالات الأشعري، (ص. ي، ط).

(2) غير أن ابن الأبار قال في «الحلة» (ص 198): «وقد قيل إن إدريس هرب إلى المغرب في أيام أبي جعفر المنصور عند قتال أخويه محمد وإبراهيم القائمين عليه بالمدينة والبصرة، وأن أبا جعفر بعث إليه من سمّه». لكنه أضاف بعد ذلك: «والصحيح أن ذلك كان في خلافة الهادي بالعراق (169 ـ 170/875 ـ 876)، وبعد عشرة أشهر وأيام منها».

(3) قال ابن أبي زرع في «روض القرطاس» (ص 4): «وكان له (لمحمد النفس الزكية) ستة إخوة وهم يحيى وسليمان وإبراهيم وموسى وعيسى وإدريس، فبعث أربعة منهم دعاة إلى الأمصار يدعون إلى طاعته وبيعته. وبعث عيسى إلى إفريقية. فأجابه بها خلق كثير من قبائل البربر. وبقي هناك إلى أن توفي، ولم يتم الأمر» (روض القرطاس، ص 4).

ولنذكر كذلك أنه ظهر في المغرب أبو سفيان والحلواني المكلفان بتهيئة الجو للدعوة الإسماعيلية، سنة 145/762 ـ 763، وهو عام انتقض فيه محمد النفس الزكية. ولم يجنيا هما أيضًا ثمرة جهودهما، فماتا دون بلوغ مأربهما. وينبغي طبعًا التأكيد على توازي الحركتين، الحركة الإدريسية والحركة الفاطمية، وقد انطلقتا في نفس السنة وفي نفس الاتجاه وبنفس الوسائل. وانظر بالفصل السابع، فقرة بعنوان دخول العلويين والشيعة إلى المغرب.

الغموض ذاته. لقد طورد بعد فشله في فخ[1] (8 ذو الحجة 169/11 يونيو 786) من طرف العباسيين الذين أمروا بالقبض عليه، وأبلغوا صفاته لجميع نقط الحراسة المعروفة «بالمصالح». فدخل إدريس مصر أول الأمر، ثم رحل من هناك إلى أقصى المغرب عبر الزاب[2]، ومن المحتمل أن يكون ذلك قد تم بفضل مساعدة (واضح)[3] صاحب البريد، وقد كان واضح من الشيعة.

فأين توقف، وفي أي تاريخ؟ لقد قيل بصفة عامة إن إدريس الأول بلغ رأسًا وليلي سنة 172/788 ـ 789، أي بعد سنتين أو ثلاث من فراره من فخ. ويبدو أن هذه المدة التي قضاها في الطريق مغالى فيها. ومن جهة أخرى، فكل التأريخ الإدريسي غير ثابت كثيرًا، وقد نقح بصورة هامة أحيانًا، وخلافًا لما كان يعتقد من رأي شائع. فلا نتردد لذلك، في اختيار الخبر الذي جعل إدريسًا الأول يصل إلى المغرب سنة 170/786 ـ 787[4]، وهو خبر ـ مهما كانت الخيبة اللاحقة بمن اعتقد متشبثًا بأن المملكة الإدريسية

---

(1) انظر بحثًا لـ Vecca VAGLIER (*E.I^2^*., s.v., I, 763) بخصوص ثورة فخ. وانظر أيضًا جدول الأنساب المصاحب لهذا.

(2) وخلافًا للمصادر الأخرى، فقد جعله «الروض» (ص 6) يمر من القيروان ويقيم بها بعض الوقت، وهو أمر قليل الاحتمال إلى حد بعيد.

(3) (واضح) هو جد اليعقوبي الجغرافي (انظر توطئة G. WIET لترجمته لكتاب البلدان لليعقوبي، والمراجع التي ذكرها). وكان واليًا لبضعة شهور على مصر سنة 162/779، ثم تولى بعد ذلك خطة صاحب البريد، وقتل لما أسداه من خدمة لإدريس الأول. وهذه الرواية التي جعلت واضحًا يقوم بدور حاسم في فرار إدريس الأول، هي التي اعتمدها النقد الحديث بصورة عامة. وقد نقلها إلينا صالح بن علي الذي روى الأخبار عن شيوخه. وذكر ابن الفقيه صالحًا بن علي، وكذلك المقدسي الذي لم يسمه صراحة. وقد ارتكب الحاج صادق خطأ (*Description du Maghreb et de l'Europe au III^e^/IX^e^* siècle, p. 109, note 38) إذ اشتبه عليه اسمه باسم صالح بن علي [بن عبد الله بن عباس الحاشمي] المولود سنة 92/710، والمتوفى سنة 151/768. وأورد نفس الرواية أحمد بن الحارث بن عبيدة اليماني كذلك، وقد ذكره البكري.

وتوجد رواية ثانية لها صبغة قصصية واضحة. وقد وصفت إدريسًا خاصة بأنه كان مصحوبًا بمولى له اسمه رشيد، وكانا يتجولان في شوارع الفسطاط، وكانا في خشية من اكتشاف أمرهما والقبض عليهما. وقفا أمام بيت جميل وجعلا يتعجبان منه. فخرج إليهما صاحب الدار وتعرف عليهما من نطقهما الحجازي، فوثقا به، فطلب منهما أن يقصا عليه أمرهما، وعرض عليهما أخيرًا أن يقود إدريس إلى الحدود من مسالك غير مطروقة، لحمايته من مراكز الحراسة، واتفق مع رشيد على ملاقاته في برقة. وتنكر إدريس أيضًا، فوضع بالخصوص عمامة كبيرة، الخ... ونقل هذه الرواية أبو الحسن علي بن محمد بن سليمان النوفلي مستشهدًا بأبيه وبشهود عيان آخرين، كان بعضهم من موالي العلوين، ورواها الطبري والبكري، وأبو الفرج الأصبهاني في «مقاتل الطالبيين» (ص 487 ـ 491)، وابن أبي زرع.

(4) انظر ابن الأبار، الحلة، ص 198، الذي قال إن وصول إدريس الأول إلى المغرب تم في عهد الهادي (169 ـ 170/785 ـ 786)، بالضبط بعد 10 شهور وبضعة أيام من بدء هذا الحكم. انظر أيضًا ابن عذاري، البيان، =

ولدت عفوًا بتأثير العصا السحرية للبركة ـ يوضح الأحداث بصورة أهم. واتجه إدريس في بداية الأمر إلى طنجة. وهذا اختيار طبيعي جدًا. كانت طنجة مقرًا للوالي البيزنطي، ثم صارت مقرًا للوالي المسلم. وكانت تعد بلا شك أهم مجموعة سكنية وأكثرها تطورًا بالمغرب الأقصى، فكان من شأنها تبعًا لذلك، أن تتفهم أكثر نظريات الزيدية العقلانية. ولنلاحظ في هذا الصدد أن الثورات الحسنيّة ـ كثورة محمد النفس الزكية بالمدينة، وثورة أخيه إبراهيم بالبصرة، وثورة ابن عمهما الحسين بالمدينة أيضًا ـ استندت دائمًا إلى أوساط حضرية متطورة. فهل أرسل أعوان حسنيون إلى طنجة؟ لا نعلم شيئًا عن ذلك. فقد ذكر لا محالة أن إدريسًا «لم يجد بها مراده»[1]. لكن، لا بد أن إقامته في طنجة امتدت نسبيًا. ولما خاب أمله آخر الأمر، اتجه مع مولاه رشيد إلى ولِيلى[2]، أي إلى أعظم تجمع حضري في بلاد تنجيتان، بعد طنجة. وتنبىء هذه الاختيارات المتوالية بمعرفة طيبة جدًا بالبلاد، فلم تترك للصدفة.

= ج 1، 82، فقد قال: «اتفق جماعة المؤرخين دخول إدريس بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ إلى المغرب كان في سنة 170». وانظر كذلك ابن خلدون، العبر، ج 7، 51 الذي أورد نفس التاريخ.

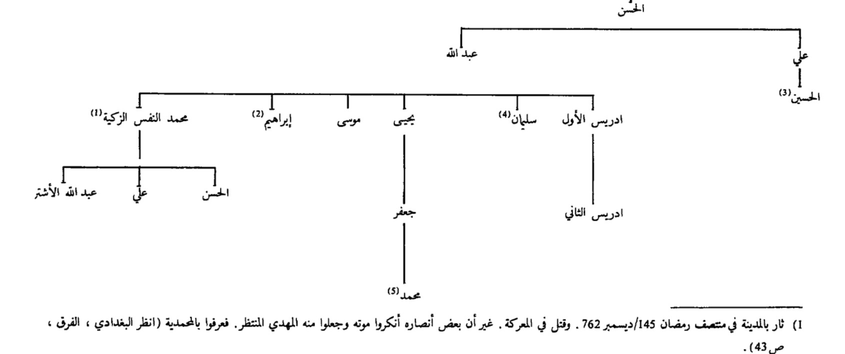
غير أن وصول إدريس الأول إلى المغرب قد أرخ كذلك في الغالب، في سنة 172، من طرف نفس المؤلفين أحيانًا، فقد ذكروا تاريخ وصوله في سنة 170. قال ابن الأبار: «إن إدريس بن عبد الله دخل المغرب سنة 172 في شهر رمضان، هاربًا بنفسه من أبي جعفر [المنصور]» (الحلة، ص 201). والملاحظ أن أبا جعفر المنصور حكم من سنة 136 إلى سنة 158/754 إلى 775. ولا لزوم إلى الإشارة إلى التضارب الزمني. وذكر ابن خلدون (العبر، ج 4، 24) أنه بلغ أيضًا وليلى سنة 172. وكان أخوه أبو زكرياء يحيى بن خلدون (بغية الرواد، ج 1، 78)؛ وابن أبي زرع (الروض، ج 1، 7)؛ وابن القاضي (جذوة الاقتباس، ص 8)، أكثر دقة. فأرخوا وصوله إلى وليلى في اليوم الأول من ربيع الثاني 172/ سبتمبر 788.

وليست هذه الخلافات إلا في الظاهر وينبغي أن تضاف إلى مساوىء طريقة القص والإلصاق. وهي صادرة عن غموض أحاط بتاريخ وصول إدريس الأول إلى المغرب، وتاريخ قبوله بوليلى من طرف إسحاق [بن محمد] بن عبد الحميد رئيس الأوربة. قال ابن عذاري (البيان، ج 1، 210) في صفحة لم تتأثر كثيرًا بمقصات المصنفين: «واحتل إدريس بن عبد الله بالغرب سنة 170، واستوطن وَلِيلَى، وكانت مدينة أوليّة. وكان وصوله مع مولاه راشد، ثم نزل على إسحاق بن محمد بن عبد الحميد سنة 172».

وذكر Jean-Léon L'Africain (*Description de l'Afrique*, I, 181) أن تاريخ فرار إدريس الأول إلى المغرب تم في عهد السفّاح (132 ـ 136/750 ـ 754)، وروى المقدسي أنه أقام مملكة بالأندلس (البدء والتأريخ، ج 6، 99 ـ 100). ولا حاجة بنا إلى الإشارة إلى خطإ هذه الأقوال.

(1) ابن أبي زرع، الروض، ج 1، 7.

(2) انظر بخصوص وليلى (Volubilis)، J. Carcopino (*Le Maroc antique*, pp. 288-304) حين بلغ إدريس وليلى. كانت هذه المدينة هامة، وبقيت فيها تمامًا الحضارة المسيحية. وقد أكدت التنقيبات الأثرية الحديثة ما جاء بكتب التأريخ من هذه الناحية.



1) ثار بالمدينة في منتصف رمضان 145/ديسمبر 762. وقتل في المعركة. غير أن بعض أنصاره أنكروا موته وجعلوا منه المهدي المنتظر. فعرفوا بالمحمدية (انظر البغدادي ، الفرق ، ص 43).

2) ثار بالبصرة في آخر ذي القعدة 145/وسط فبراير 763 ، وقتل بعد بعض الانتصارات.

3) ثار بفخ (8 ذو الحجة 11/169 جوان 786).

4) روى بعضهم أنه مات بفخ ، وقال آخر إنه خرج الى تلمسان. وكانت ذريته تحكم مدنا هامة بالمغرب الأوسط ، في عصر اليعقوبي. (انظر الفصل السابع ، فقرة بعنوان دخول العلويين والشيعة الى المغرب).

5) لجأ الى المغرب الأوسط حيث مات مسموما (الأشعري ، المقالات ، ص 80). وكانت ذريته تحكم سهل متيجة في عصر اليعقوبي (نفس المرجع السابق).

بلغ إدريس الأول وليلى في غرة ربيع الأول 9/172 أوت 788[1]. فاستقبله المعتزلي عبد الحميد رئيس قبيلة الأوربة. وبعد ستة شهور، جمع عبد الحميد أهله وأعيان قبيلته، «وعرفهم بنسب إدريس وفضله وقرابته من رسول الله ﷺ وشرفه»[2]. فبايعته الجماعة. وخلاصة القول، تمت الأمور في جملتها، كما تمت للداعي الفاطمي. وتحقق الاستيلاء على الحكم بفضل مساندة قبيلة قوية، سبقت تهيئتها تهيئة مناسبة من الوجهة المذهبية. والفارق الوحيد أننا تصورنا الأخبار حول نسب الأدارسة أكثر مما هو الحال مع الفاطميين، إذ أنه لم يبلغ إلى علمنا وجود شخص لديهم شبيه بالقاضي النعمان، قبل بأن يسخر نفسه وقلمه في خدمة مؤسس دولتهم. لكن الطريقة المتوخاة كادت تكون هي نفسها، حتى بخصوص المعارك التي نشبت مع القبائل المناوئة. وسجل إدريس الأول انتصارات متوالية. فأدخل ذلك الرضى على قبيلة أوربة، وقد كانت بمثابة كتامة بالنسبة إليه. هذا ولا يمكن الإطالة في هذا الباب. ولنذكر فقط أن امتداد انتصاراته بلغ حدًا أبدت معه الخلافة قلقها.

ويبدو أن الاستيلاء على تلمسان[3] خاصة، كان له صدى كبير بالشرق. وروي أن الرشيد قال: «وفتح مدينة تلمسان وهو باب إفريقية، ومن ملك الباب يوشك أن يدخل الدار»[4]. لكن أنباء خطيرة بلغت الخلافة، فذكرت انتصارات إدريس الأول بالمغرب الأقصى، وخضوع جميع القبائل لسلطته، ونيته في غزو إفريقية. ولم تعمل هذه الشائعات إلا على إثارة مخاوف العباسيين. وكانت المؤامرات ـ مؤامرة الحسين بفخّ ـ التي ساهم فيها إدريس الأول، تستهدف الاستيلاء على الخلافة. وبموت هذين الرئيسين، كان يحق لإدريس الأول، بعد انتصاراته، أن يعتبر نفسه الوريث الشرعي لهما. وفي الجملة، كان في إمكانه تمامًا تحقيق مأثرة الفاطميين، قبل قرن من ذلك. فهل أن هذه المخاوف وغيرها، هي التي حملت الرشيد على توجيه هرثمة إلى إفريقية؟ وكان من أعظم رجالاته، في الدولة، إذ أنه صار من المستحيل عمليًا ومنذ أمدٍ بعيد، توجيه جيش

---

(1) انظر ص 413، الملحوظة رقم 4.

(2) ابن أبي زرع، الروض، ج 1، 7.

(3) استولى على تلمسان بدون قتال، وأرخ ابن خلدون هذا الحدث بسنة 173 (العبر، ج 4، 23 ـ 24)، ثم أرخ بعد ذلك بسنة 174 (العبر، ج 7، 157). وكان ابن القاضي (جذوة الاقتباس، ص 9) أكثر دقة. فذكر أن المدينة استقبلت إدريس الأول في 15 رجب 8/173 ديسمبر 789، وأقام فيها حتى صفر 19/174 يونيو ـ 17 يوليو 790.

(4) ابن أبي زرع، الروض، ص 8.

إلى المغرب الأقصى في نفس الوقت، مهما كانت رغبة الخليفة في ذلك، ومهما كانت الأخطار. ولذا، تقرر اتخاذ تدابير أخرى.

فحالما التحق هرثمة بمنصبه (أول ربع الثاني 179/24 يونيو 795)، ولّى على باب إفريقية رجلاً حازمًا هو إبراهيم بن الأغلب[1]، إذ كان يشعر بخطورة الزوبعة التي كانت تهدد بالاندلاع غربًا. ولقطع دابر الفتنة، لجأ الرشيد من ناحيته وفي نفس الوقت، إلى استخدام علاج أعطى في السابق ـ ضد يحيى مثلاً[2]، شقيق إدريس الأول ـ بعض النتائج الطيبة في الشرق، نعني السم. فأعدت خطة دفاعية هجومية منسقة جيدًا. وللقيام أحسن قيام بالعلاج المقرر الذي اعتبر ضروريًا لصحة دار الإسلام، اختار الرشيد ـ وهذا أمر طبيعي جدًا ـ طبيبًا، هو الشمّاخ اليماني، أحد موالي المهدي (158 ـ 169/ 775 ـ 785). وحمل الطبيب رسالة من الرشيد، وقصد أول الأمر والي الزاب إبراهيم بن الأغلب[3] الذي سهل بلا شك عبوره إلى المغرب. ولما وصل، نال الشماخ ثقة إدريس الأول، وقدم نفسه على أنه من أشياعه الفارين من الشرق، لحاقًا به. ورحب لا محالة بالطبيب الشرقي الشهير حتمًا، في بلاط مغربي. ويبدو أن إدريس الأول لم يتردد في الاستعانة بدرايته لعلاج ألم بأسنانه. فكان معجون الأسنان الذي قدّمه له قاضيًا عليه[4]. «وطُلِبَ الشماخ فلم يُظفَر

---

(1) انظر الفصل الثاني، ص 117 ـ 120.

(2) سلم يحيى نفسه إلى الرشيد بعدما حصل على الأمان، ثم سم في نهاية الأمر. انظر الطبري، التأريخ، ج 6، 449 ـ 457؛ والمقريزي، الاتعاظ، ص 9 ـ 11.

(3) انظر أعلاه: إبراهيم بن الأغلب عامل ثم والي الزاب، ص 118. لم يذكر بعض المؤلفين كابن أبي زرع وابن القاضي، أي شيء عن الدور الموكول إلى إبراهيم بن الأغلب في هذه القضية. وخلافًا لذلك، اعتبر الإصطخري في «المسالك»، ص 37، أن تولية الأغالبة على إفريقية أملاها أساسًا اهتمام الخلافة بمقاومة الأدارسة.

(4) رواية مقتل إدريس الأول التي أوردناها هي التي تبدو لنا أكثر منطقًا. وقد ذكرتها أيضًا أكثر المصادر. انظر الطبري، التأريخ، ج 6، 416؛ وابن الفقيه، البلدان، ص 34 ـ 35؛ وابن الأثير، الكامل، ج 5، 76؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 83 و 210؛ والنويري، مخطوطة رقم 1576 بالمكتبة القومية في باريس، ظهر ورقة 16؛ وأبو المحاسن، النجوم، ج 2، 9.

وحسب رواية أخرى، يبدو أن إدريس الأول قتله سليمان بن جرير الزيدي، الفقيه الشيعي الشهير، وكان رئيس نزعة مستقلة ضمن مذهب الزيدية. غالبًا ما ورد اسم سليمان خاطئًا في الطبعات الحالية التي بين أيدينا ـ ومن بين ما ذكر، ابن حُرَيْز الجَزَري ـ وقد نال سليمان ثقة إدريس الأول نظرًا إلى ذيوع آرائه المؤيدة للأدارسة. وقيل إنه وضع قدرته على المناظرة في خدمة إدريس الأول بوليلى. ومع ذلك، فقد عارضه أحيانًا في بعض نقاط المذهب وأهدى له يومًا زجاجة (غالية) مسمومة. فاستنشقها إدريس الأول، وساءت حاله، فمات بعد مدة. ولوحظ في الأثناء أن سليمان غاب عن الأنظار. وأريد اللحاق به، وقيل إن رشيدًا لحق به وجرحه. غير أن سليمان تمكن من الوصول إلى الشرق. ذكر هذه الرواية أبو زكرياء يحيى بن خلدون في «بغية الرواد»، ص 79؛ وابن أبي زرع في «الروض»، ج 1، 9؛ وابن القاضي، جذوة الاقتباس، ص 9. وفضل LE=

به» . ذلك أنه بعد قيامه بالمأمورية الموكولة إليه، قدم من جديد على إبراهيم بن الأغلب وأخبره بما صنع. وإثر قدومه جاءت الأخبار بموت إدريس الأوّل فكتب بذلك إلى الرشيد[1]. وهكذا، استخدم الزاب وقد تولاه إبراهيم بن الأغلب، كرأس جسر، ذهابًا وإيابًا، لتنفيذ خطط الخلافة بأقصى المغرب. وقد ظهر المؤسس القادم للدولة الأغلبية بمظهر الخادم الأمين لسياسة مولاه.

فارتبط اغتيال إدريس الأول بولاية إبراهيم بن الأغلب في الزاب. وتطرح عند ذلك مسألة محيرة متعلقة بالتأريخ. وقد أجمع التأريخ النقدي الحديث فعلاً على تحديد تاريخ موت إدريس الأول بأوّل ربيع الثاني 16/177 يوليو 793[2]، وأحيانًا بسنة 791/175[3]. ولا يمكن لاختلاف هذين التاريخين اللّذين لم يقوما على أي دليل مقنع

= TOURNEAU (Fès avant Protectorat, p. 31) هذه الرواية.

وأوردت بعض المصادر الروايتين: البكري في «المسالك»، ص 120 ـ 121؛ وأبو الفرج الأصبهاني في «المقاتل»، ص 489 ـ 490؛ وابن الأبار في «الحلة»، ص 199 و 234.

ولنلاحظ أخيرًا أن أقدم مصدر كان أقل ذكرًا للأحداث. وروى أبو جعفر محمد بن حبيب البغدادي، المتوفي سنة 245/859 ـ 860 (كتاب أسماء المغتالين من الأشراف، ص 197 ـ 198)، أن هرثمة، بعد أن ولاه الرشيد على إفريقية، بعث إلى إدريس الأول سرًا رجلاً من المدينة، ووعده بجائزة تقدر بـ 100 000 درهم، أن تمكّن من اغتياله. وقيل إن الرجل القادم من المدينة سمم إدريس الأول بسمكة، ثم فر إلى إفريقية.

وذكرت أيضًا تنقيحات لمختلف هذه الروايات، من ذلك أن تسميم إدريس الأول تم عن طريق البطيخ الأصفر أو الأحمر.

ومن المحتمل أن يكون اغتيال إدريس الأول قد أثار حيرة كبيرة، وأن الشكوك والافتراضات تكاثرت. وما اختلافات المصادر وترددها إلا من أثرهما.

(1) ابن الفقيه، البلدان، ص 35، ترجمة Ch. PELLAT. انظر أيضًا ابن الأبار (الحلة، ص 234)، الذي ذكر نفس الرواية وقال الطبري من ناحيته: أتى الشماخ إبراهيم بن الأغلب وأخبره بما صنع. وبعد وقت من قدوم الشماخ، وصل خبر موت إدريس (الأول) إلى إبراهيم. فكتب إلى الرشيد بذلك. فولى الرشيد الشماخ بريد مصر. وقيل إن شاعرًا يدعى الهنّازي فيما أعلم، قال هذه الأبيات بهذه المناسبة:

«أتظــن يــا إدريــس أنــك مفلــت	كيــد الخليفــة أو يقيــك حــذار؟
إن السيــوف إذا انتضــاهــا عــزمــه	طــالــت وتقصــر دونهــا الأعمــار
هيهــــات إلا أن تكــــون ببلــــدة	لا يهتــــدي فيهــــا إليــــك نهــــار
ملــك كــأنّ المــوت يتبــع أمــره	حتــى يقــال: تطيعــه الأقــدار»

وبما أن اغتيال إدريس الأول صار غرضًا للمديح في البلاط العباسي، فيمكن اعتبار ذلك دليلاً ثابتًا على أن الخلافة نسبته إلى نفسها رسميًا كمأثرة كبرى.

(2) FOURNEL (Les Berbers, I, 488)، وتبعه R. BASSET (E.I.)، مادة إدريس الأول)، و VONDERHEYDEN (Berbérie, p. 260)، و LE TOURNEAU (Fès avant le Protectorat, p. 122).

(3) H. Marçais, La Berbérie musulmane et l'Orient au Moyen-Âge, p. 122.

إقناعًا كافيًا، إلا أن يجعلنا نتعثر مرة أخرى أمام عدم ثبات التأريخ الإدريسي. ومن ناحية أخرى، لا يمكن قبول هذين التاريخين، لصبغتهما الاعتباطية، خاصة وأن محتوى مصادرنا أثرى من ذلك. فقد أمدتنا على التوالي بعدة تواريخ لموت إدريس الأول، فذكرت سنة 169/785 ـ 786[1]، وتاريخ 14 ربيع الأول 170/13 سبتمبر 786[2]، وسنة 174/790 ـ 791[3]، وسنة 175/791 ـ 792[4]، وسنة 176 في أول ربيع الثاني/26 يوليو 792[5]، وأول ربيع الثاني 177/16 يوليو 793[6]. وهذا التاريخ الأخير قد لاقى أكبر تأييد لدى النقاد المحدثين، وقد وصل إلينا لا محالة عن طريق ابن أبي زرع لا غير. وتكاثر مثل هذه التناقضات لا يمكن منطقيًا إلا أن يؤدي بنا، إما إلى إبداء افتراضات تتفاوت مجانية، وإما إلى الشك المطلق، إلا إذا وجدنا أرضية آمنة. غير أن هذه الإمكانية متوفّرة، وتتمثل في علم المسكوكات، وقد سبق لهذا العلم أن مكن Lévi-Provençal من إثبات التاريخ الصحيح لتأسيس مدينة فاس، بصورة بارعة يقينية. فقد وصلت إلينا فعلاً قطع عديدة من النقود ضربت باسم إدريس الأول. وكانت تحمل

---

(1) أبو المحاسن، النجوم، ج 2، 59.

(2) اليعقوبي، التأريخ، ج 2، 404 ـ 405. وأقحم اليعقوبي (الهادي) (169 ـ 170/785 ـ 786) في هذا الاغتيال بدل الرشيد (170 ـ 193/786 ـ 809).

(3) ابن الأبار، الحلة، ص 201 و ص 235.

(4) البكري، المسالك، ص 122؛ وابن الأبار، الحلة، ص 235؛ وابن الأثير، الكامل، ج 5، 90؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 210؛ والقلقشندي، الصبح، ج 5، 180؛ وأبو زكرياء يحيى بن خلدون، بغية الرواد، ج 1، 79؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 14 و 25. ولنلاحظ في هذا الصدد أن «العبر»، ج 4، 23، حددت تاريخ ثورة فخ بسنة 196 في عهد المهدي (158 ـ 169). وهو خطأ محض دون شك. لكن ليس الأمر كذلك قطعًا بالنسبة إلى الأمثلة التالية. ذكر ابن خلدون المرة الأولى أن إدريس الأول دخل وليلى سنة 176 (العبر، ج 4، 13) أي بعد موته، ثم مرة ثانية سنة 172 (العبر، ج 4، 24). وروى أيضًا أن مبايعة إدريس الثاني تمت عام 188، وسنه أحد عشر عامًا، كما قال (العبر، ج 4، 14 و 25)، فأدى ذلك إلى أن مولد الطفل جد بعد سنتين من موت أبيه، نظرًا إلى التاريخ الذي قرره لوفاة إدريس الأول، ولم يمنع ذلك ابن خلدون من الدفاع مرارًا وبحماس عن صحة نسب إدريس الثاني (العبر، المقدمة، ج 1، 36 ـ 41، وج 4 ـ 27)، فشهر بالنميمة الدنيئة التي روجها الأغالبة ومفادها أن رشيدًا كان أبًا لإدريس الثاني.

وهذا دليل على مدى صعوبة تخليص تأريخ الأدارسة من الغموض المسيطر عليه، وإلى أي حد جعلت الكتب الموجودة مهمتنا شاقة، إذ التقت فيها الأغلاط وفقدان روح النقد.

(5) ابن القاضي، جذوة الاقتباس، ص 10.

(6) ابن أبي زرع، الروض، ج 1، 10؛ وابن القاضي، جذوة الاقتباس، ص 10، وقد تبعهما: أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، الاستقصاء، ج 1، 144؛ وكذلك FOURNEL (*Les Berbers*, I, 488) و R. BASSET (*E.I.*، مادة إدريس الأول) و VONDERHEYDEN (*Berbérie*, p. 260).

تواريخ سنة 173 و 174 و 175 و 176 و 177 و 178 و 179[1]. ثم ظهرت سنة 180[2] مباشرة، في سكة باسم إدريس الثاني. وتجاه تناقضات المؤرخين، وقد جاءت أحيانًا بعد عدة قرون من وقوع الأحداث، يمدنا علم المسكوكات بمعلومات دقيقة ثابتة. ولربما دوّن التأريخ بالذات ذكرى التاريخ الصحيح لا محالة، لاغتيال إدريس الأول ـ أي سنة 179 ـ وحرفها خطأ ارتكبه ناسخ، أو خطأ قراءة. ويسهل في الخط العربي قراءة سبعة مكان تسعة.

وتمتاز المعلومات النفيسة الواردة في علم المسكوكات، بإدخال المنطق على تسلسل الأحداث، فتتضح منذئذٍ الأحداث اتضاحًا أكبر، وتخرج من الغموض الذي خلط بينها وجعلها غير مفهومة تقريبًا. فمشاركة إبراهيم الأول في مقتل إدريس الأول خاصة لا تنكر، ولم تعد تصطدم بمصاعب زمنية. إذ أن الذاكرة كانت أكثر أمانة في تسجيل المطابقات، وقد احتفظت احتفاظًا أحسن بالدور الذي قام به، أكثر مما احتفظت

---

(1) انظر G.S. Colin (Monnaies de la période idrisite trouvées à Volubilis, *Hespéris*, xxII, (1936), pp. 113-127). تحدث هذا المؤلف عن مصنع تدغة، فقال: «ضرب هذا المصنع بعد ذلك دراهم باسم إدريس الأول (ضربت في سنة 174 ـ 175 ـ 178 ـ 179)، وباسم خلف بن المضاء (ضربت سنة 173 ـ 175 ـ 176 ـ 177)، وباسم إدريس الثاني (سكت سنة 183 ـ 184 ـ 185 ـ 188) (المرجع المذكور، ص 121). ولاحظ G.S. Colin في الحاشية أن موت إدريس الأول أرخ رغم ذلك في سنة 177، ولم يقدم على تصحيح هذا التاريخ، بل ذكر احتمال تمادي ضرب السكة باسمه بعد موته، ويبدو لنا أن هذا الأمر مستبعد جدًا، لأنه لا يفهم حقًا لماذا تواصل ضرب السكة باسم الميت مدة عامين بالضبط.

وأول سكة ضربت باسم إدريس الثاني ظهرت فعلاً سنة 180 S. Lane-Poole (*Catalogue of Oriental coins*)، القطعة رقم 186، 54، ج 2)، والقطعة رقم 4 J.C. Tornberg (*Nuini Cufici*, p. 127)، والقطعة رقم 620 J.D. Berthes (*Contribution à l'Histoire du Maroc par les recherches numismatiques*, p. 77) وترتب على ذلك أن هذا الإمام ولد في ذلك التاريخ، فيجعل تأريخ موت والده قبل ميلاده، أي في سنة 179. وهكذا، يؤيد ما أفادت به السكة المضروبة باسم إدريس الثاني، ما أفادت به السكة المضروبة باسم إدريس الأول. وقد مر بنا من ناحية أخرى أن نقد المصادر التأريخية يؤدي بنا إلى نفس النتائج أو يكاد.

وقد رفعت شهادة أخرى لابن خلدون، القناع عن التأثر الذي تسبب فيه اغتيال إدريس الأول، وهو تأثر أدى إلى ضرب السكة باسم خلفه حالما ولد، بدون ترقب أن تتهيأ الظروف الشرعية الخاصة بمبايعته. قال ابن خلدون: «وبايعوه (يعني إدريس الثاني) حملا ثم رضيعًا ثم فصيلاً إلى أن شب واستتم، فبايعوه بجامع وليلى سنة 188» (العبر، ج 4، 25).

وكما أنه بويع حتى قبل أن يولد، فكذلك ضربت السكة باسمه حالما منحوه اسمًا. وتضافرت الأقوال المختلفة على تحديد تاريخ موت إدريس الأول بسنة 179.

(2) انظر الملحوظة السابقة.

بالتواريخ. ودونت لا محالة ميزات أخرى أيضًا تتعلق بشخصيته، مؤيدة بذلك الدربة الحاصلة له في استخدام السم[1].

إلا أن نجاعة هذا السلاح لم تكن كاملة. فقد ترك إدريس الأول امرأة بربرية حامل منه كما روي، وكان اسمها كَنْزة. وبذلك، تمادى الخطر، ومع ذلك لم يكن حينيًا قطعًا، بل كان دائمًا مهددًا. ومن ذلك الحين، وكل سياسة إبراهيم الأول متجهة إلى بعث الاضطراب في المعسكر المقابل وإشغاله بما يكفي من الداخل، بقصد تحويله عن كل عمل خارجي، وذلك اعتمادًا على المهارة والمكافآت والغدر والمكائد.

فحاول إبراهيم بن الأغلب أول الأمر إخضاع مملكة الأدارسة بالسلاح، انطلاقًا من الزاب، وبعد نصف الانتصار الذي تمثل في قتل إدريس الأول، ولا شك أنه قام بذلك، بمساعدة الخلافة له بالمال وبتشجيع منها. فقد أخبرنا ابن خلدون، نقلاً عن الرقيق أن إبراهيم بن الأغلب، قبل أن يتولى الحكم في القيروان، تقدم في فتح المغرب، وضرب الحصار على تلمسان[2]. ومن المؤكد أن هذه الحملة لم تسجل نجاحًا كاملاً. ولم يرو أي مصدر لا محالة سقوط تلمسان في قبضة مؤسس الدولة الأغلبية.

غير أنه أحرز انتصارًا من نوع آخر تحصّل عليه بواسطة الاغتيال[3]، وذلك بأن دبر بلا شكّ عن بعد مؤامرة قضت على أحسن سند بالنسبة إلى إدريس الثاني وهو لا يزال طفلاً: أعني رشيدًا. وإذا ما جارينا إبراهيم بن الأغلب - إن صحت الأبيات المنسوبة إليه، كما هو محتمل - في أقواله، فإن رشيدًا قتل أثناء المعركة. وهاك التقرير المنظوم شعرًا الذي وجهه والي الزاب المظفر إلى الخليفة، كما ذكر ذلك ابن الأبار وابن أبي زرع[4]:

«ألم ترني أرديت بالكيد راشدًا   وإني بأخرى لابن إدريس راصد!
تناوله عزمي على نأي داره   بمختومة في طيّهن المكايد[5]

---

(1) انظر الفصل الثالث، ص 151. ولنلاحظ كذلك أن إبراهيم الأول عرف عند الحاجة كيف يعمل عن بعد على تسميم أعدائه في بغداد بالذات. وانظر ابن الأبار، الحلة، ص 227.

(2) ابن خلدون، العبر، ج 7، 156 - 157.

(3) ابن الأبار، الحلة، 233 - 246؛ والبكري، المسالك، ص 122؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 25؛ وأبو زكرياء يحيى بن خلدون، بغية الرواد، ج م1، 80؛ وابن أبي زرع، الروض، ج 1، 13؛ وابن القاضي، جذوة الاقتباس، ص 11 - 12؛ وجامع تواريخ مدينة فارس، ص 4.

(4) الروض، ج 1، 13؛ وابن الأبار الحلة، ص 233.

(5) «بمختومة قد هيأتها المكايد» (رواية الروض، ص 13). وتبدو لنا رواية «الحلة» (ص 233) محرفة: «بمختومة في طيّهن المكايد». وأغفل ابن أبي زرع الأبيات 3 و 4 و 5.

وقد كان يرجو أن يفوت مكايدي	كما كان يخشاني على البعد راشد
ثلاثون ألفًا سُقتهن لقتله	لأصلح بالغرب الذي هو فاسد
فأضحى لدينا راشد يتبذنه	بنات المنايا والحسان الخرائد
فَتَاهَ أخو عكّ بمهلك راشد	وقد كنتُ فيه ساهرًا وهو راقد»

وعلق ابن الأبار على هذه الأبيات، فبين أن إبراهيم بن الأغلب، بعدما أمر بقتل رشيد من طرف أصحابه الذين وقع ارتشاؤهم كما ينبغي، وجه رأسه إلى محمد بن مقاتل العكي لنقلها إلى الرشيد. وقد نسب العكي هذه الفعلة إلى نفسه، فحمل ذلك والي الزاب على توضيح الأمور. وانجر طبعًا عن ذلك أن كان موت رشيد في جمادى الثانية 184/ يوليو 800. لكن كتب التأريخ العربية أرخت موته تارة في سنة 802/186، وطورًا في سنة 804/188. وهكذا، واجهنا مرة أخرى غموضًا محيرًا في تأريخ الأدارسة. فلم نجد هذه المرة أرضًا أمينة نضع عليها أقدامنا. لكن لربما وجب علينا تفضيل شهادة الشعر على شهادة الأرقام التي لا تحتفظ بها الذاكرة إلا قليلاً والتي يحرفها الناسخون بسهولة[1].

ويحتمل أن يكون بث الفتنة قد أجابت عليه حكومة إدريس الثاني بالمثل، فأثارت بعض الصعوبات الداخلية[2] في وجه إبراهيم الأول بعدما تولى إمارة إفريقية. وذلك بفضل الجيش المكون في الزاب والذي كلف مبدئيًا بالخدمة في أقصى المغرب[3].

واستمر إبراهيم الأول من ناحيته على السياسة المقررة بالزاب. واتهم ابن خلدون في مقالة قدح مطولة[4]، الأغالبة بعنف وغضب، بالمس بشرف أهل البيت، وذلك لما أشاعوه من أخبار نسبت إلى رشيد أبوة إدريس الثاني. ولم يكن ذلك السلاح الغادر الوحيد ـ الذي سيشهر من بعد على المهدي ـ وقد استخدم في النزاع بين الأغالبة والأدارسة. وعمل إبراهيم الأول على استمالة بهلول بن عبد الواحد المطغري الذي عوض رشيدًا لدى إدريس الثاني[5]، وضمّه لصف بني العباس. وبعد أن أخمد إبراهيم

---

(1) انظر الفصل الثالث، ص 162. وتربط كتب التأريخ عامة موت رشيد ببيعة إدريس الثاني. فتارة تؤرخ موته قبل هذه البيعة، وطورًا بعدها، وتاريخ وقوعها غير ثابت كذلك. انظر في خصوص المصادر الفصل الخامس.

(2) انظر ص 160 إلى ص 164.

(3) انظر ص 121 إلى ص 127.

(4) العبر، المقدمة، ج 1، ص 36 ـ 41.

(5) بعدما روى ابن الأثير في «الكامل»، ج 5، 104، ثورة خريش، أضاف مباشرة قائلاً: «وكتب إلى القيم بأمره من المغاربة، واسمه بهلول بن عبد الواحد...» غير أنه كان قد روى أن أبا خالد يزيد بن إلياس العبدي خلف=

الأول ثورة خريش سنة 802/186، فكر أول الأمر في الهجوم على المغرب الأقصى، حيث حشدت الجيوش بصورة خطيرة، فحوله عن قصده مستشاروه وعلى رأسهم قواد الجيش بلا شك. وأشير عليه بأن لا يبادر بالهجوم[1]. فلجأ عند ذلك إلى «الدبلوماسية». وبدأ في مراسلة بهلول الذي «قام بأمر إدريس بعده (بعد رشيد)[2]، فكانت الرسائل موشاة بالأشعار الجميلة التي أوجزت الأغراض الأساسية المعروفة في العصر الوسيط الإسلامي. ودعا إبراهيم الأول مخاطبه إلى مبايعة هارون الرشيد الخليفة الشرعي، ووعد ببذل مكافآت كبيرة. قال له شعرًا:

«وبـائـع لهـارون الإمـام بطـاعـة تجـده علـى الإسـلام خيـر مكـافـي»[3]

فأجابه بهلول شعرًا كذلك:

«فعجّـل علـيّ ردّ رأيـي فـإننـي أردّ الهـوى للحـقّ حتـى يـوافـي»[4]

وتم الاتفاق. واعترف بهلول بالحقيقة. فوجه أسلحته على إدريس الثاني ـ الذي لاحظ أن أنصاره انفضوا من حوله ـ وبعث عبر القيروان سفارة لمبايعة الخليفة في بغداد. وقدم إبراهيم بن محمد الشيعي (هكذا)، وهو صديق قديم شارك في تأسيس الإمارة الأغلبية، إلى الرشيد، أفراد الوفد، باسم إبراهيم الأول، «سيف الخلافة»[5] بالمغرب. وهكذا، وبفضل إبراهيم الأول، يبدو أن سياسة الرشيد المتصفة بالشدة على العلويين، وصلت إلى نتائج ملموسة مشجعة. وكان بهلول المطغري بلا شك ـ يعني رئيس مطغرة[6]، الذين قادهم ميسرة، وحملوا في الماضي عاليًا مشعل المذهب الخارجي ـ

= مباشرة لدى إدريس الثاني رشيدًا ـ الذي أرخ تاريخ موته بسنة 186 أو 188 ـ (في خصوص المصادر، انظر ص 421 الملحوظة رقم 4).

ويحتمل كثيرًا أن يكون أبو خالد لم يول فعلاً «قيّمًا» إلا سنة 186، لكن جد ذلك بعد تخلي بهلول، لا بعد رشيد السابق للحدث المذكور بعدة سنوات. وخلاصة القول، خلف بهلول رشيدًا، وخان سنة 186، فعوضه أبو خالد. ونسي أمره. فكان في كتب التأريخ بمثابة «الحلقة المفقودة» التي ترتبت عليها الالتباسات الزمنية المتعلقة بموت رشيد كما رويناها.

(1) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 104.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 104. وانظر أيضًا ابن خلدون، العبر، ج 4، 419 ـ 420؛ والنويري، النهاية، 64؛ وابن الأبار، الحلة، ص 201 و 248 ـ 249.

(3) ابن الأبار، الحلة، ص 249.

(4) ابن الأبار، الحلة، ص 249.

(5) يشير إبراهيم بن محمد الشيعي في هذه العبارة إلى إبراهيم الأول. انظر ابن الأبار، الحلة، ص 246.

(6) وصف ميسرة بأنه مدغري (ابن عذاري، البيان، ج 1، 52). لكن مدغرة ومطغرة تشيران بدون أدنى شك إلى =

أحد الأغِلّيد[1] المتحالفين تارة مع روما وبيزنطة وطورًا أبدوا عداءهم نحوهما، وقد برزوا في جميع العصور القديمة في المغرب. وتجاه «ملوك» القبائل هؤلاء، استمرت نفس السياسة في الجملة، وكانت قائمة على المكافآت والمراتب. لكن لم تعد تتجه السبل إلى روما أو بيزنطة، بل إلى بغداد.

وتكفل وصي جديد هو أبو خالد يزيد بن إلياس العبدي، وكان عربيًا، بالنظر إلى نسبه، بشؤون إدريس الثاني. وسيشرع دون شك في المفاوضات التي انتهت إلى وقف الحروب والفتن بين الدولتين. وبعد تخلي بهلول عنه، وما انجر من عزلة لإدريس الثاني، قال ابن الأثير[2]: «وكتب إليه (إدريس) يستعطفه بقرابته من رسول الله ﷺ، فكف عنه».

فهدأت فعلاً العلاقات بين المملكتين. وسيشير بعد ذلك زيادة الله الأول إلى خطر الأدارسة مذكرًا الخليفة المقدام كثيرًا، بأنه كان أحسن درع له في المغرب، ولم يحتج لراية العباسيين السوداء، للاستقرار والازدهار، بل إن ذلك راجع لأسباب بديهية خاصة بالسياسة الداخلية[3]. ونسب أيضًا موت إدريس الثاني إلى زيادة الله الأول، فقيل إنه ناوله السم في حبة عنب[4]. ولم يكن هذا القول سوى انعكاس لمشاغل خيال قلق مرتاب شحذته الذكرى القاسية لمصير إدريس الأول. ومن المؤكد أن إدريس الثاني كان ضحية لحادث بسيط[5]. فقد اختنق، لا غير، عند ابتلاعه حبة عنب.

= نفس القبيلة في المغرب الأقصى.

(1) انظر Ch. A. Julien (*Histoire de l'Afrique du Nord*, I. 61-62).

(2) الكامل، ج 5، 104. انظر أيضًا ابن الأبار، الحلة، ص 202؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 402.

(3) انظر ص 387ـ 388 من هذا الفصل.

(4) ابن الأبار، الحلة، ص 200 و 250.

(5) يعترينا الشك بخصوص تاريخ موته، وهو نفس الشك الذي اتصف به تأريخ الأدارسة بأكمله. وحدد تاريخ موته عامة بسنة 213/828 ـ 829 (ابن عذاري، البيان، ج 1، 211؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 27). وأوردت مصادر أخرى توضيحات أكثر، روى البكري في «المسالك» (ص 123)؛ وابن الأبار في «الحلة» (ص 200)، أنه مات سنة 213 وسنه 33 عامًا، مما يعود بتاريخ ولادته إلى سنة 180. ويمكن أن يكون ذلك حجة أخرى لتحديد سنة 179 لموت أبيه إدريس الأول. لكن ابن الأبار ذكر بعد صفحة (الحلة، ص 201) أنه ولد في ربيع الثاني من سنة 175 (أغسطس ـ سبتمبر 791)، وروي عن الرازي أنه مات في ربيع الأول 213/ مايو ـ يونيو 928. وذكر ابن أبي الزرع أن موته جد في سنة 213، وأن سنه كانت آنذاك 36 عامًا، ثم ذكر رواية أخرى بعد بضعة سطور (الروض، ص 30) نقلاً عن البرنسي، وحدد تاريخ موته في 12 جمادى الثانية 213/28 أغسطس 828، عن سن 38 عامًا، بعد حكم دام 26 سنة. وقد حدد أيضًا «جامع تواريخ فاس»، ص 4، موته بيوم 12 جمادى الثانية 213، لكن سنه بلغت كما قال 36 عامًا، وبعد حكم دام كذلك 26 عامًا. وأورد أبو زكرياء=

وقد شغلت اهتمامات متعددة الجانبين، فضلاً عن ذلك. وكان على أمير إفريقية فعلاً مكافحة خطر أكثر تجسمًا وعاجل، لما اندلعت ثورة الجند الكبرى، مما كان يمثله عند الاقتضاء الخطر الإدريسي البعيد الذي لم يعد يخشى إلا قليلاً. واتجهت أنظار الأمير الإدريسي إلى فاس أكثر مما اتجهت إلى القيروان، وقد علق اسمه بمدينة فاس. كان ابنًا لبربرية، ونشأ في بيئة البربر بدون أب، ولم تكن له بلا شك إلا فكرة غامضة جدًا عن الشرق. ولم يكن قادرًا على الادعاء، وليست له بالأحرى العزيمة بقيادة حزب العلويين للهجوم على بغداد، صحبة جيوش البربر. وفضلاً عن ذلك، كان أخلاف الرشيد أكثر تسامحًا تجاه ذرية علي. حتى أن المأمون خاطر بصورة فادحة جدًا، عندما حاول العمل بنشاط لفائدة الطالح. ومن ناحية أخرى، تقاسم أبناء إدريس الثاني ملكه عند وفاته، فكانت تلك القسمة إشارة للنزاعات الداخلية. فلم تعد المملكة الإدريسية منذئذ تخيف الخلافة بصورة نهائية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى من تولى تنفيذ سياستها بالمغرب.

وسخرت فاس جهدها، لا لشحذ الأسلحة القادرة على إعادة الإرث المغتصب من طرف أبناء عمومتهم من العباسيين وإعادته إلى العلويين المحرومين منه، بل لتعريب المغرب وإتمام اعتناقه للإسلام، فقدمت القيروان في هذا الميدان، بصورة غير مقصودة

= يحيى بن خلدون أيضًا، نفس التاريخ، لكن دون ذكر معلومات أخرى.

وهنا أيضًا يمكننا الاستعانة بعلم المسكوكات، لكن تبين أنه أقل مساعدة مما توقعنا. إذ لدينا قطع من النقود مضروبة باسم إدريس الثاني في سنة 180 (انظر ص 420 الملحوظة رقم 1). ويمكن اعتبار هذا التاريخ يقينًا مثل تاريخ ولادة هذا الإمام. ولدينا قطع أخرى مسكوكة باسمه في سنة 181 (G.S. COLIN, Monnaies de la période idriside trouvées à Volubilis, dans *Hespéris*, XXII, 1936, p.116)، وسنة 182 ـ 183 ـ 207 ـ 208 ـ 210 (LAVOIX, *Catalogue*, II, pp. 172-173) وأشار E. LÉVI-PROVENÇAL من جهة أخرى أنه يملك أربع قطع غير معروفة مسكوكة باسم إدريس الثاني، ومؤرخة على التوالي في سنة 198 ـ 206 ـ 209 ـ 214 (La Fondation de Fès, dans *Islam d'Occident*, p. 11).

ولم تكن سنة 214 عامة هي التاريخ المعتبر في موت إدريس الثاني. لكن أيدتها كتب التأريخ (ابن الأثير، الكامل، ج 5، 219؛ وأبو الفداء، التأريخ، ج 2، 152).

ولذا، كان يمكن اعتبار هذا التاريخ لتحديد موت إدريس الثاني، لو لم يظهر أن علم المسكوكات أمدنا بعدد كبير من القطع المسكوكة، فيما يبدو، باسم هذا الإمام، وكانت مؤرخة من 214 إلى 218 (J.D. BARTHES, *Contribution à l'histoire du Maroc par les recherches numismatiques*, pp. 81-82, pièces n^{os} 712 à 745) هذا، وقد ظهر ضرب منذ سنة 216 باسم خلف إدريس الثاني، محمد بن إدريس (LAVOIX, *Catalogue* II, pièce n° 906) ويقل الاحتمال لو كان الضرب تواصل باسم الإمامين الميت والحي على حد سواء. فهل كان خطأ في القراءة؟ ويسمح فحص دقيق للقطع التي ذكرها J.D. BARTHES، باستثناء مؤلفي السجلات الآخرين الذين رجعنا إليهم، بحل اللغز وحده عند الاقتضاء.

نسبيًا، تأييدها ومساهمتها. فقدم خمسمائة من الخيالة[1] سنة 189/805، من قيس والأزد ومدلج وبني يحصب وصدف، ومن الأندلس المسلمة وإفريقية، لعرض خدماتهم على إدريس الثاني وهو لم يزل طفلاً، وكانت تجربة حظهم في مملكة جديدة قد أبدت اهتمامها بصورة ما، لقبول إطارات عربية وضمان أرزاقهم، وذلك حتى تشجع على هذه الهجرة. ولفهم الأحداث ينبغي التذكير بأن أحداثًا خطيرة إلى أقصى حد جدّت سنة 189/805، وكانت طرابلس مسرحًا لها، وقد تواجهت في هذه القلاقل، أحزاب عربية متشاحنة[2]. وفضل كثيرون الهجرة، وقد كانت كذلك نتيجة بلا شك للسياسة التي سنها «وصي» الأدارسة الجديد، أبو خالد يزيد بن إلياس العبدي، ويحتمل أن يكون من أصل عربي، كما رأينا ذلك. وخصص إدريس الثاني أحسن قبول لضيوفه، واختار من بينهم مستشاريه والأعضاء الأوائل لحكومته. وتلا هذا الدفع الأول غيره كثير، فكانت موجات متوالية جارت الهزات السياسية بالأندلس وإفريقية. وفي سنة 210/825 ـ 826، أي في سنة سبيبة[3]، لجأت إلى فاس ثلاثمائة عائلة من إفريقية، طردها اتساع ما خربه الجند. فأقرها إدريس الثاني في مدينة العالية بالضفة الشرقية من واد فاس، تلك المدينة التي أسسها واستخدمها كقاعدة لملكه. قال R. Le Tourneau[4]: «وكثيرًا ما عرفت منذ ذلك الوقت بمدينة القرويين»، ولاحظ اليعقوبي (في القرن التاسع)، وكأنه أراد إبراز ما قام به الأفارقة من تعمير للمدينة وتطوير لها، فقال إن فاس عرفت «بعاصمة إفريقية»[5]. وهاجرت من القيروان فاطمة بنت محمد الفهري[6] وقامت بتأسيس جامع بعاصمة الأدارسة خاصة سنة 245/850، في عهد يحيى حفيد إدريس الثاني، فكان جامع القرويين الذي صار جامعة شهيرة ذائعة الصيت.

وهكذا، صارت فاس صنوًا للقيروان في أقصى المغرب. وكانت عاصمة مولاي

(1) ابن أبي زرع، الروض، ص 14؛ وابن القاضي، جذوة الاقتباس، ص 12.

(2) انظر الفصل الثالث، ص 162 ـ 168.

(3) انظر نكبة سبيبة ص، 212.

(4) *Fès avant le Protectorat*، ص 47. انظر في خصوص مساهمة أهل إفريقية في تعمير المدينة، المرجع المذكور أيضًا، ص 47 ـ 49. وانظر كذلك G. MARÇAIS (*La Bebérie musulmane et l'Orient au Moyen-Âge*, p. 123)؛ و E.F. GAUTIER (*Le passé de l'Afrique du Nord*, pp. 307-316).

(5) البلدان، ص 223.

(6) انظر ابن أبي زرع، الروض، ص 33؛ و «جامع تواريخ مدينة فاس»، ص 16؛ و LE TOURNEAU (*Fès avant le Protectorat*, p. 49).

إدريس مثل عاصمة سيدي عقبة، أقوى عامل على التشريق في هذه الناحية. ويمثل تشابه الدور هذا رمزًا للعلاقات السلمية القائمة بين طرفي المغرب في نهاية الأمر، وذلك على هامش الهزات والمعارضات السياسية، ورغمًا عنها.

القيـروان وقرطبـة:

كانت العلاقات بين القيروان وقرطبة أقل اضطرابًا مما هي عليه مع وليلى وفاس وتاهرت. وقد عملت بنفس المبادىء العامة التي وجهت دائمًا السياسة الأغلبية الخارجية، بمعنى أنها اندرجت في إطار النزاع الكامن الذي تواجه فيه العباسيون والأمويون، في سورة الأندلس المسلمة بالخصوص. وتجاهل البلاطان بعضهما بعضًا بصورة رسمية. فلم تذكر المصادر التي لدينا أقل أثر للاتصال بين ممثلي بني العباس بالمغرب وذرية خلفاء بني أمية بقرطبة.

إلا أن سياسة قرطبة لم تكن عاطلة في المغرب. وتجاه عداء الأغالبة، الذي نشب لأسباب مختلفة، من ناحية، وعداء الأدارسة[1] ـ الذين عجزوا عن نسيان النزاع لما تواجه جدهم علي مع معاوية، وسلسلة المصائب المنجرة عن ذلك ـ من ناحية أخرى، سلكت قرطبة سياسة ماهرة قامت على توزيع ملائم للمساعدات وأيدت النظام الزائغ بتاهرت، ومنحت حمايتها للإمارات المستقلة الأخرى بالمغرب، كإمارة الصالحيين في نكور بالريف[2]. وقد رأينا كيف جازى الأمويّون بسخاء الإمام أفلح بن عبد الوهاب الذي أشعل النار في العباسية سنة 853/239 ـ 854، وقد أقدم على تشييدها أبو العباس محمد الأول، قرب تاهرت[3]. وهكذا وجد تحالف حقيقي بين أيمة تاهرت، وكان يرمي إلى القضاء على تقدم بني العباس في المغرب ـ فجدد في الجملة صلات الولاء القديمة التي ربطت في الماضي بين جدودهم الفرس وبني مروان في الشام ـ وبين الأمويين في قرطبة. وتم هذا التحالف في نفس الوقت على حساب الأغالبة والأدارسة، واستمر بفضل تنظيم البعثات باستمرار، وساهم إلى حدٍّ ما في ضمان توازن القوى في المغرب، وبالتالي ضمان السلم.

---

(1) انظر E. Lévi-Provençal في خصوص العلاقات بين الأدارسة والأمويين بالأندلس (*Histoire de l'Espagne musulmane*, I, 246-249).

(2) انظر E. Lévi-Provençal، المرجع المذكور، ج 1، 247 ـ 249.

(3) انظر ص. 398، الأغالبة والمغرب الأوسط.

وقد ترتب على السياسة الأموية في المغرب أن اتجه الثوار في شبه الجزيرة بأنظارهم إلى خصوم أصحاب قرطبة. وقد نشر G.C. Miles[1] عددًا من القطع النقدية التي أصدرها الثوار بالأندلس ونقشوا عليها شعار غ ل ب، وهو الشعار ذاته الذي ميز العملة الأغلبية. وجاء في كتب التأريخ[2] من ناحية أخرى أن عمر بن حفصون من بوباسترو كان أشهر هؤلاء الثوار، ولما كان في أوج عظمته، تحالف مع إبراهيم الثاني، وهدد قرطبة من قلعته في بولاي سنة 278/891 ـ 892، وقد وجه إليه وفدًا وهدايا وكلفه بالحصول على ضمان بني العباس، إذ كان يروم منذئذ الاستمرار باسمهم في مكافحة الغاصبين الأمويين[3]. وكان لأمير إفريقية نصيبه من المصاعب الداخلية الواجب حلها، فلم يقدر على تقديم دعمه للثائر، واكتفى بأن وجه إليه تشجيعات فاترة.

وكانت المسافات تمنع فضلاً عن ذلك كل تدخل ناجع. فاقتصرت العلاقات بين الإمارتين على تحفظ معاد على صعيد السياسة الرسمية، لم يُفْضِ أبدًا إلى نزاع صريح مباشر لا محالة. وقد أجاب عبد الرحمان الثاني (206 ـ 238/822 ـ 852) بالرفض على عروض الإمبراطور تيوفيل (829 ـ 842) الذي انشغل لانتصارات الأغالبة في البحر المتوسط، فوجه إليه سنة 225/840 سفارة هامة مشيراً عليه بأن الوقت قد حان لاستعادة تراث أجداده من أيدي الغاصبين[4]. وأكثر من ذلك، قام تعاون فعلي دام فترة قصيرة، بعيدًا عن كل تحالف رسمي، بين المقاتلين الأفارقة والأندلسيين في صقلية، وسنعود إلى هذا الأمر. ولذا، يمكن القول إن الرعايا قليلاً ما انشغلوا في العصر الوسيط بالخصومات والنزاعات التي نواجه فيها حكامهم.

فلم تسجل لذلك أدنى قطيعة على صعيد العلاقات الاقتصادية والبشرية والثقافية، بين القيروان وقرطبة، ولا كذلك بين القيروان وناهرت وفاس. وبقيت القيروان بالنسبة

---

(1) *The coinage of the Umayyads of Spain*, pp. 48 et 230-231.

(2) ابن خلدون، العبر، ج 4، 293، و ج 7، 51.
وانظر أيضًا E. Lévi-Provençal (*Histoire de l'Espagne musulmane*, I, 372).

(3) أخبرنا ابن حزم من ناحية أخرى أن ابن حفصون أمر بإلقاء الخطبة باسم الإدريسي إبراهيم بن القاسم بن إدريس بن إدريس صاحب البصرة (الجمهرة، ص 44). وانظر في خصوص مدينة البصرة D. Eustache (El-Basra, capitale idrisite et son port, dans *Hespéris*, I-2 tr.). وقد كانت هذه الانتهازية مندرجة تمامًا في خطة ابن حفصون، وقد أوضح E. Lévi-Provençal أن طبعه كان «كثير التردد وكثير الانسياب»، فكان فيه هلاكه (المرجع المذكور، ج 12، ص 368 ـ 369).

(4) انظر E. Lévi-Provençal، المرجع المذكور، ج 1، 250 ـ 251.

إلى جميع هذه الحواضر التي اختلفت كثيرًا نظمها السياسية والدينية، المرحلة التي لا مفر منها على طريق الشرق. فكانت تمرّ عن طريق القيروان وفي الاتجاهين، منتجات الصناعة والفكر. وتقاطر الطلبة من الأندلس على عاصمة الأغالبة، ولم يتجاوزوا القيروان أحيانًا في طلب العلم. وقد مر بنا في بحثٍ سابق مدى ما كان عليه سحنون من مهابة في كبريات حواضر الأندلس المسلمة. وكيف تأثّر المذهب المالكي في الأندلس بما كان عليه في القيروان[1].

(1) انظر محمد الطالبي (Kairouan et le Mâlikisme espagnol, dans *Études d'Ori. dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal*, I, 317-337).

ج ـ الأغالبة والعالم المسيحي
فتح صقلية ومحاولات التوسع في إيطاليا الجنوبية

نـــزاع قديـــم:

لما ارتقى الأغالبة إلى الحكم في القيروان، سنة 184/800، كان النزاع الذي تقابل فيه الإسلام والمسيحية قد فات عليه أكثر من قرن ونصف القرن.

وقد سبق أن قام النزاع بالخصوص بين طيسفون وبيزنطة، أي بين ملك الملوك وملك بيزنطة. وكانت حضارتان تتصادمان، وكانتا هما أيضًا عرضة لضربات البرابرة. فوقعت بيزنطة في قبضة البرابرة الصقالبة والأفَر من ناحية، والفرس المتمدنين من ناحية أخرى، فكادت تقهر في بداية الأمر. واعتبارًا من سنة 605، تواصلت انتصارات كسرى الثاني (590 ـ 628). وأحرقت القدس سنة 614، وحمل الغزاة أنفس المقدسات، منها الصليب المقدس، إلى طيسفون. واستمرت الهزائم، وتحدث القرآن عن مصائب الروم وأعلن عن أخذهم بالثأر[1]. وقد قام بأخذ الثأر أحد كبار قياصرة بيزنطة، وهو هرقليوس

(1) القرآن، سورة الروم، من الآية 2 إلى الآية 5.

﴿ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣ فِى بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ۝٥ ﴾.

ويمكن طبعًا الحديث مطولاً عن الإشارات الواردة في هذه الآيات. حتى أنه يمكن بمنطق نسبي، ملاحظة وجود إشارة إلى المصائب التي نزلت بالمسيحية سنة 614. قال G. Ostrocorsky: «نزلت ضربة قاسية جدًا على النصارى سنة 614 من الوجهة الروحية، نعني أن مدينة القدس المقدسة سقطت في قبضة الفرس، بعد=

(610 ـ 641) إكْسترخس قرطاجة السابق الذي قدم لخلع فقـاس (5 أكتوبر 610)، بينما كانت الإمبراطورية على شفة الهاوية، وشرع في العملية التي أدت في النهاية إلى تصحيح الوضع لفائدة الروم. ثم «غادر العاصمة بعد أداء الصلاة الرسمية، يوم الاثنين في 5 أبريل 622، يوم عيد الفصح»[1]. وترتبت على الحملة التي بدأت في ذلك التاريخ، عند موت كسرى الثاني سنة 628، هزيمة الفرس الكاملة.

وقد جد في نفس السنة حدث أدى إلى إدخال تغيير كامل على معطيات النزاع ومعناه، ذلك النزاع الذي دخلت فيه بيزنطة في الشرق. فقد كانت المدينة تستعد عهدئذ للقبض على السيف الذي تخلت عنه طيسفون. وكان قد لجأ إليها سنة 622، تاجر ادّعى النبوءة مع جمع من رفاقه. ولم يكن هذا الحدث طبعًا إلا عاديًا، وكان أكثر تفاهة من حدث الصلب، قبل بضعة قرون مضت، وكان يسلط على أي مسكين في عهد تيباريوس، وهو لم يؤثر في بيزنطة إذ كانت تواجه آنذاك أعداءها المتوالين، وقد هيأها لذلك هرقليوس رجل السياسة والحرب العجيب.

لكن اعتبارًا من سنة 622، صار النزاع يدور لعدة قرون، وبعدما كان مقصورًا على الشرق، ومنذ عهد الإسكندر (356 ـ 323 قبل المسيح)، بين ممثلي ديانتين موحدتين ترجعان كلاهما إلى إبراهيم الخليل، ولم تنجحا في اكتشاف بعضهما بعضًا فتجدا تبعًا لذلك، أرضية للاتفاق[2]. ومن البديهي تمامًا أن الصواب والخطأ لا يمكنهما التعايش،

= حصار دام ثلاثة أسابيع». وكانت المدينة المفتوحة، مجالاً للحرق والقتل طيلة عدة أيام. وأحرقت كنيسة القيامة التي بناها قسطنطين الكبير. وكان الشعور الذي ساد بيزنطة مؤلمًا، خاصة أن من بين النفائس التي وقعت بين أيدي الغزاة، ونقلت إلى طيسفون، الصليب المقدس». (*Histoire de l'État byzantin*, p. 124) ولا بد أن هذا الحدث لم يمر مر الكرام في مكة، خاصة بين طوائف النصارى، وقد كانت لمكة علاقات تجارية مسترسلة مع الشام. فلا عجب أن يكون القرآن قد تضامن مع النصارى، في محنتهم. فقد بُذِل عهدئذ جهد كبير لاسترضاء النصارى الذين كانوا مؤمنين حقيقيين نزل عليهم كتاب، بالنسبة إلى الفرس الكفرة المجوس. ولنلاحظ أيضًا أن الآيات القرآنية ألحت على الصبغة التي لا تدرك لمقاصد الله الذي «ينصر من يشاء»، وله «الأمر من قبل ومن بعد».

(1) انظر أيضًا ص 115 ـ 132. G. Ostrocorsky (*Histoire de l'État byzantin*, p. 129).

(2) تمادت المسيحية في العصر الوسيط في القول بأن الإسلام ليس سوى بدعة. ولم يرد المسلمون اعتبار النصارى سوى مشركين. وقد خصص M.T. d'Alverny بحثًا جيدًا في الموضوع المذكور الذي لم يستوف بعد. انظر:

«La Connaissance de l'Islam en Occident du IX^e^ siècle au XII^e^ siècle», dans *les Actes de*) *la XII^e^ semaine internationale, consacrée, à Spolète, sous l'égide du Centre Italien d'Études sur* = *le Haut Moyen-Âge*, à «L'Occident et l'Islam dans le Haut Moyen-Âge», 2-9 avril 1964).

فوقع الاحتكام إلى السيف، فكان حكمه فيما يبدو هو حكم الله. وهكذا، استعاد النزاع القديم فتوة جديدة. وكان إكسير الذهب مولدًا لقوى جديدة لم تكن معروفة بعد. وكان هرقليوس القائد العبقري الذي عرف كيف ينظم الأمور ويخضع ملك الملوك، أقل حظًا ضد العرب. وربما كان العرب «برابرة» لا غير، لكنهم كانوا أكثر تمدنًا بصورة طفيفة، من أولئك المهددين لشمال الإمبراطورية أو غربها كما جرت العادة، إلا أنهم كانوا أقل عددًا إلى حدٍّ بعيدٍ. وشاءت سخرية التأريخ أن يكون الخليفة عمر (634 ـ 644) قد جنى ثمار انتصارات هذا القائد على كسرى الثاني، فلم يكن لمعتنقي الدين الجديد إلا الابتهاج بذلك وضعفت مملكة الفرس وانخرم نظامها ـ فقد سجل ما لا يقل عن ثمانية أسماء للقياصرة، من سنة 629 إلى سنة 632 ـ ولم تواجه مملكة الفرس العرب إلا بمقاومة هزيلة جدًا. فقضي عليها بصورة عملية في معركة واحدة هي معركة القادسية[1]. وقد سلكت بيزنطة مسلكًا أحسن من ذلك، رغم أن الجهود المبذولة لإخضاع طيسفون بصورة نهائية قد أنهكتها. وبعد زوال مفعول المباغتة، عرف قياصرتها كيف يواجهون الموقف ويهاجمون، فكثرت انتصاراتهم. والواقع أنه جد توازن جديد خلف فيه طبعًا الفاتحون لفارس، هذه المملكة في القيام بدور الثقل التقليدي لموازنة القوة اليونانية والرومانية. وقد دام هذا التوازن عدة قرون.

لكن، وقبل أن يتفوق هذا التوازن الجديد في نهاية الأمر، عرف ورثة طيسفون كيف يكسبون نهائيًا الامتيازات التي لم يتمكن الفرس من الحصول عليها إلا بصورة جزئية مؤقتة جدًا، حين أحرزوا أعظم انتصاراتهم. فقبل شهر من وفاة أبي بكر الصديق (22 جمادي الثانية 13/23 أوت 634)، فتحت فلسطين. وبعد سنة من خلافة عمر بن الخطاب، مكنت معركة اليرموك (635) وهو أحد فروع نهر الأردن، من فتح الشام

\= والتشابه بين العقيدتين جعل خلافهما أكثر عمقًا وأكثر استعصاء. وقد كتب E. FREEMAN عن حق يقول:

"The very nearness of two creeds in origin and dogma, both semitic in birth, both monothestic in teaching, made them more distinctly rival creeds than any two forms of polytheism could ever be. The gods of Greece and the gods of Carthage might strive with each other as the protecting powers of opposing nations".

وأضاف المؤلف أن نظرة المسيحية والإسلام إلى الكون، لا يمكنهما التعايش بأية صورة من الصور. (*The History of Sicily*, vol. I, p. 31).

(1) لربما وقعت القادسية جنوب النجف، على بعد 30 كلم من الكوفة.

انظر Ch. DIEHL و G. MARÇAIS (*Le Monde Oriental de 395 à 1081*, p. 191).

للعرب، وبعد سنتين، فتحت لهم القدس أبوابها. ثم، حالما استولت الجيوش الإسلامية على الشام بقيادة عمرو بن العاص، فتحت مصر (639). وسقطت الإسكندرية سنة 642. وهكذا، فتحت الطريق نحو المغرب أمام هذه الجيوش. لكن الانتصارات لم تعد تكتسي منذئذٍ هذه الصورة الخاطفة. فقد كانت خلافة عثمان بن عفان (23 ـ 35/ 644 ـ 656) أقل بهاء، وكانت خلافة علي بن أبي طالب (35 ـ 40/656 ـ 660) بداية للفتنة التي لم ينج منها الإسلام أبدًا، ولم تعرف بيزنطة الاستفادة منها. فاستمر الفتح بحظوظ متفاوتة، ولم يحطم دفعه حقًا ولم يتوقف ـ رغم بعض التقدم والرجات اللاحقة ذات المدى الضعيف نسبيًا ـ إلا في منتصف القرن الثامن. وفي سنة 79/698، وبعد انقضاء نصف قرن من النصر والهزائم الأليمة، نجح حسان بن النعمان آخر الأمر في نصب الراية الأموية في قرطاجة ـ وتسببت الكارثة في اندلاع ثورة الأسطول الأمبراطوري وسقوط ليونس (695 ـ 698)، لكن تيباريوس الثاني (698 ـ 705) الأمبراطور الجديد عجز عن إصلاح الوضع ـ. فختم مصير إفريقية والمغرب قاطبة على هذه الصورة سنة 698 بلا رجعة، وتبين أن الانفصال عن الإمبراطورية اليونانية الرومانية صار نهائيًا. فتعين منذئذٍ على إكسرخس قرطاجة القديمة القيام بدورٍ جديد، تمثل في جعلها منطلقًا لفتوحات جديدة على حساب المسيحية، وهي التي أعطت بيزنطة سنة 610، هرقليوس، فكان من أحسن من حكمها من القياصرة.

الماضي الطويل:

وللتشاحن أو الجاذبية التي كانت تشعر بها الضفة الصقلية والضفة الإفريقية لحوض البحر المتوسط الواحدة نحو الأخرى، ماضٍ طويل، والحق يقال. وقد كانت الصدامات المتعددة الناتجة عن ذلك الأمر، شبيهة بالأصداء والهزات المحيطة بخصام عائلي قديم كانت أصوله ترجع إلى تاريخ أصول البشرية. وقد بحث هذا الأمر G. Camps في (*L'age du Bronze en Afrique du Nord*) فقال: «انطلاقًا من صقلية، كانت الطريق الإفريقية لا محالة أقرب مباشرة بين الشرق وشبه الجزيرة الإيبيرية التي كانت تحتوي على مناجم هائلة. فكان من الطبيعي تمامًا أن صارت صقلية مرحلة انتقلت عبرها مختلف عناصر حضارة البحر المتوسط المنتشرة شرق بلاد البربر، خلال ألفي سنة قبل

الميلاد»[1].

ولم تغب أهمية هذه المرحلة طبعًا عن بحارة فطنين كالفنيقيين وورثتهم من القرطاجنيين. ومن هنا نشأ خصام عنيف سببه التنافس بين سيطرتين ـ سيطرة روما وسيطرة قرطاجة ـ لكنهما لم تنجحا في التعايش، رغم ما بذل من محاولات استعدادًا لذلك. وكانت صقلية مسرحًا وثمنًا لهذا التنافس. فاصطدم في البداية تجار قرطاجة بالفلاحين الروم الذين اقتطعوا على الساحل الشرقي والجنوبي للجزيرة مستعمرات زراعية للإعمار. ويرجع تأسيس سرقوسة إلى سنة 733 قبل الميلاد، وبها ازدهرت الثقافة اليونانية، فكان لها بريق إلى حد أنها سميت «أثينا الغرب». وتنازع الروم والقرطاجنيون طيلة قرون وبحظوظ مختلفة، في الجزيرة، وتعددت الحملات حتى صار التأريخ لها مملاً غير ثابت. وأرهقت قوى الروم، فغادروا نهائيًا صقلية، وغابوا مؤقتًا عن مسرح التأريخ، ليظهروا من جديد على نفس الركح، مواصلين القتال التقليدي ضد المحتل الجديد الذي تمركز على الضفة المواجهة. وفي الجملة، تناوب الأطراف ـ إذ ينبغي استعادة النفس ـ لكن نفس النزاع استمر بلا هوادة. والتحدي الذي تخلى عنه الروم مؤقتًا، عملت به روما، فبدأ مد الحروب البونيقية (264 ـ 241، 218 ـ 201، و 149 ـ 146 قبل الميلاد) وجزرها، فكانت صقلية الرهان والمقدمة لها، قبل أن تصير قاعدة متقدمة للقوة الرومانية المحدقة. وأخيرًا، وبعد معارك هائلة، عادت الضفتان المتواجهتان إلى حظيرة روما، وتدربتا على العيش معًا طيلة قرون، وعبادة نفس الآلهة، ونفس الديانة، ونفس اللغة، ونفس الثقافة. وكانت الجاذبية المتبادلة قد وصلت إلى حد شعر معه كل من انتصب بإحدى الضفتين بإغراء جامح إلى التقدم خطوة أخرى. فحالما انتصر جنسريق في قرطاجة سنة 439، جهز أسطولاً وخرج لمحاصرة بالرمو، ونهب سرقوسة، وانتصب الوندال بإفريقية سنة 468. وانتهوا إلى الاستيلاء على الجزيرة، ودخلوا في نزاع مع أبناء عمومتهم من الأستروغوط المقيمين في إيطاليا، فارضين على الإمبراطور قبول الأمر الواقع. وقدم بليزار أخيرًا وأعاد إفريقيا إلى الإمبراطورية (534) وصقلية. وظهر الروم من جديد في الجزيرة، وقاتلوا العرب الفاتحين الجدد لقرطاجة، وسيصير العرب الطرف الجديد في نزاعٍ طويل موروث عن ماضٍ طويل وقديم[2].

---

(1) *Revue Africaine*, 1960, p. 55.

(2) يمكن الاطلاع على موجز ملائم (لتأريخ صقلية) في مجموعة *Que sais-je?*، باريس، 1957، تأليف J. Huré.

إفريقية قاعدة للعمليات:

الأسطول والغارات الأولى (79 ـ 135/698 ـ 752):

ورد في الخبر أنه حالما استقر حسان بن النعمان[1] بقرطاجة، استقدم من مصر ألف عائلة قبطية مختصة في صنع المراكب البحرية، وأنشأ بمساعدتهم أول دار عربية للصناعة[2]. وهكذا، فحالما تم الفتح، ارتقت إفريقية إلى دور القاعدة البحرية. فوجب عليها أن تبحث عن وجهتها وتقامر بمصيرها على الأمواج. والوصف الرهيب الذي وصف به عمرو بن العاص والي مصر البحر إلى الخليفة عمر ذكر فيه ذلك المجال الهائل الذي غامرت على سطحه دودات صغيرة، متشبثة بقطعة من الخشب. إلا أن العرب استفادوا من التقاليد القائمة في البلاد المفتوحة، فلم يلبثوا أن شيدوا أسطولاً عظيمًا. فأقدم هذا الأسطول منذ سنة 647، على منازعة بيزنطة في الرقابة على البحر المتوسط. فهجم سنة 649 على قبرص، بقيادة معاوية، وكانت قبرص «من أهم القواعد البحرية للبحرية البيزنطية في الشرق، واستولى عنوة على قسطنسيا عاصمة الجزيرة»[3]. واحتل الأسطول رودس سنة 645، واستولى على صنم هليوس المعتبر كإحدى العجائب السبعة في الدنيا. واستولى بعد مدة على جزيرة قوس، وهجم على إقريطش. وكان الهدف النهائي لكل هذه العمليات، الهجوم على بيزنطة طبعًا. فأدرك الأمبراطور كنسطان الثاني الخطر، وعزم على رد الفعل بقوة، فقام بقيادة الأسطول بنفسه سنة 655. لكن القتال الذي قاده على ساحل ليسي، كان قد سجل أول معركة بحرية كبرى دارت بين الأسطول العربي والأسطول البيزنطي، انتهت بهزيمة كاملة للأسطول البيزنطي[4]. وفتح اغتيال

---

(1) انظر بحثًا لمحمد الطالبي، مادة حسان بن النعمان الغساني، *E.I.²*.

(2) انظر *E.I².*، ج 2، 133 ـ 134، مادة دار الصناعة، بحث لـ G.S. Colin و Cl. Cahen. وأخبرنا البكري بصورة خاصة في «المسالك»، ص 38، عن دار الصناعة في تونس، وقد خصها G. Marçais بجانب من بحثه عن (Les villes de la côte algérienne et la piraterie au Moyen-Âge, dans *A.I.E.O.*, xiii, 1955, pp. 127-128).

(3) G. Ostrogorsky (*Histoire de l'État Byzantin*, p. 145). ليست التواريخ ثابتة. وعلى هذا، حدد Vasiliev (*Byzance et les Arabes*, I, 62) تأريخ الهجوم على قبرص بسنة 647 ـ 648، والهجوم على رودس «يحتمل أنه جد سنة 652». وحدد Amari (*Storia*, I, 184-186) تاريخ الهجوم على قبرص بسنة 648، ورودس بعد سنتين من ذلك.

(4) G. Ostrogorsky (*Histoire de l'État Byzantin*, p. 147).

عثمان (18 ذو الحجة 35/17 جوان 656) باب الفتنة، فكأن بيزنطة أمهلت بمعجزة. لكن قوة العرب البحرية لم تنفك تنمو خلال العقود الموالية. قال G.B. Bury: «يرجع انتصار العرب إلى امتلاكهم أسطول. وقد طرد حسان من قرطاجة البطريق يوحنّا»[1]. ويبدو أن أسطول بيزنطة قد أهمل شأنه، في الوقت الذي كان فيه الأسطول العربي محل عناية كاملة. وتسبب ليون الثالث الأيزوري (717 ـ 741)، حسب J.B. Bury[2]، في انخفاض قوة هذا الأسطول، أو بسبب الإمبراطورة إيرينا (780 ـ 790/792 ـ 802) حسب A.R. Lewis[3]. وعلى كلٍّ، فقد بدأ البيزنطيون الذين أبدوا اهتمامًا قليلاً بأسطولهم، يدفعون ثمنًا غاليًا لإهمالهم، وذلك بداية من عهد ميشال الثاني الألكن (820 ـ 829). فانتقلت سيادة البحار إلى العرب[4]، من سنة 827 إلى سنة 960. وهذا ما جعل ممكنًا فتح إقريطش وصقلية.

وما إن استقر العرب في قرطاجة حتى أغاروا على هذه الجزيرة. فقد زاروها بقيادة معاوية بن حُدَيْج، منذ سنة 652، وعادوا بالأسرى وبغنم كبير[5]. فتوالت منذئذٍ

---

(1) J.B. Bury (The naval policy of the roman empire in relation to the western provinces, from the 7th to the 9th cnetury, dans *Centanario Amari*, II, 25). ولم يكن A.R. Lewis موافقًا كل الموافقة على هذا الرأي. وقد لاحظ أن الحواضر التي أسسها العرب في القرن الثامن (الفسطاط والقيروان وقرطبة وفاس) كانت تبعد كلها عن السواحل، وأن الوضع البحري لم يتغير لفائدتهم إلا في القرن التاسع (*Naval Power and Trade in Mediterranean, A.D.*, 500-1100, pp. 103-105).

ومن المؤكد أن الذروة التي بلغتها القوة العربية البحرية جدت في القرن التاسع والقرن العاشر. لكن، منذ منتصف القرن السابع، قدم الأسطول العربي الدليل على عظمته، ولم ينفك طيلة القرن الثامن يقوم بنشاط «مثمر» جدًا، كاد أن يكون بلا رد فعل. ولذا، فلا يمكن الاحتجاج المقنع باختيار موقع العواصم الإسلامية المؤسسة في القرن الثامن، إذ تدخلت في الأثناء عوامل أخرى. وفضلاً عن ذلك، كانت المدن الساحلية الإسلامية العديدة مزدهرة، ولم تتأثر كثيرًا بقربها من البحر.

(2) J.B. Bury (*The naval policy...*) في *Centenario Amari*، ج 2، 25 ـ 26.

(3) قال A.R. Lewis (*Naval power*... p. 103):

«Byzance appears to have begun to neglect her sea power. This decline probably began at the time to Irene, but its full consequences were not apparent until the end of her reign. Her successor, Nicephorus, found a naval situation which can only be described as critical. Four non-Byzantine areas began to increase their fleets and naval power-Spain, Syria, North, Africa, and the Carolingian Empire».

(4) انظر A.R. Lewis (*Naval Power*, pp. 132-183)، وكذلك G. Ostrogorsky (*Histoire de l'État Byzantin*, pp. 149-150).

(5) خص Amari هذه الغارة الأولى بنقاش واسع (*Storia*, 194 ـ 209). ولم يقبل C.H. Becker (The Expansi =

الغارات، ويصعب إحصاؤها بصورة مطلقة ثابتة، على الأقل بالنسبة إلى النصف الثاني من القرن السابع. وجدت زيارة الجزيرة من جديد، كما قال ابن عذاري[1]، فقدم معاوية بن حديج أيضًا، وقد انطلق من إفريقية سنة 45/665 ـ 666. وأشير إلى وقوع غارات أخرى سنة 669[2]، وسنة 672 ـ 676[3].

لكن الهجوم الحقيقي لم يُوَجّه ضدّ جزر الحوض الغربي من البحر المتوسط، وصقلية بالخصوص، إلا بداية من سقوط قرطاجة (698)، وتشييد دار الصناعة في تونس. ولفهم سبب ذلك، يكفي إلقاء نظرة على الخارطة. فقد انطلق من صقلية الهجوم المعاكس البيزنطي على برقة سنة 688، وكذلك الهجوم الذي استهدف استرجاع قرطاجة سنة 697. ولذا، لما تمركز العرب بقوة في قرطاجة، عملوا جاهدين لوضع رقابة على هذه الجزيرة، فجددوا العهد بتقاليد قديمة للعاصمة البونيقية إذ أن خيراتها كانت تثير الأطماع، وقد أضفى عليها موقعها الجغرافي قيمة حربية لا مثيل لها. وقد منحتهم إفريقية قاعدة جيدة لتحقيق أغراضهم. فلم يتأخروا عن استخدامها استخدامًا كاملاً. وقد قاموا في نصف قرن بما لا يقل عن عشرين عملية حربية تمت كلها تقريبًا لفائدتهم[4]. فمن المفيد تقديم قائمة موجزة في شأنها:

84/703 ـ حملة أمر بها عبد العزيز بن مروان، وقادها عطاء بن رافع الهذلي،

= on of Saracens, *Cambridge Medieval History*, II, 367 et 380) بهذه الرواية، إذ يرى أن الغارة الأولى جدت سنة 664. ولا يبدو لنا أن غارة سنة 652 ثابتة لا مراء فيها. إذ لا يترك تطابق المصادر العربية والمصادر المسيحية أي شك في هذا الموضوع. وكانت التواريخ على الأكثر غير ثابتة في حدود سنة. فقد روى فعلاً كتاب Liber Pontificalis (ج 1، 338، وملحوظة 10 و 11، ص 339 ـ 340) في ترجمة البابا مارتان (649 ـ 653) خروج أولامب أسقف رَافِنَّا إلى صقلية لمقاتلة العرب. فمات بالوباء عام 652 G. OSTROGORSKY *(Histoire de l'Etat Byzantin, pp. 149 - 150)*. وقد فحص MARI بدقة أقوال المؤرخين العرب الذين تحدثوا عن هذه الغارة.

(1) البيان، ج 1، 16.

(2) AMARI *(Storia*, I, 215-222)؛ VASILIEV *(Byzance et les Arabes*, I, 63).

(3) *Liber Pontificalis* (ج 1، 346)، ترجمة البابا أديوادا (Adéodat) (672 ـ 676)، وقد ورد الحديث عن هجوم على صقلية انطلاقًا من الإسكندرية. ومن المحتمل أن يكون هذا الهجوم الذي وصف نوعًا ما بنفس الصورة وانطلق أيضًا من الإسكندرية، هو ذاته الذي ذكره Paul DIACRE (*De Gestis Longobardorum* Ch. XIII, pp. 185-186).

(4) انظر بشأن هذه العمليات M. AMARI *(Storia*, I, 290-304)؛ C. MANFRONI *(Storia della Marina Italianan*, I, 32-34)؛ P. SEBAG *(Les expéditions maritimes arabes du VIIIe siècle, dans Les Cahiers de Tunisie*, XXXI, (1960), pp. 73-83).

وكانت موجهة على سردانية. وقدم الأسطول المصري للتزود بسوسة، فخرج إلى البحر في وقتٍ رديء، رغم إنذارات موسى بن نصير له، وكان ذلك في الخريف، كما قال Amari، فغرق عند اندلاع زوبعة، في طريق العودة، فحاول موسى بن نصير استرجاع حطام السفن الملقاة على الشاطىء.

704/85 ـ حملة أمر بها موسى بن نصير، وقادها ابنه عبد الله، وجهت ضدّ صقلية وسميت غزوة الأشراف، نظرًا إلى كثرة الشخصيات المرموقة المساهمة فيها، وكللت بنصر كبير.

705/86 ـ حملة أمر بها موسى بن نصير وقادها عيّاش بن أُخيُل، وجهت ضدّ سرقوسة، وكانت الغنائم كثيرة في ضواحي المدينة، كما قال Amari.

89 ـ 707 ـ حملة أمر بها موسى بن نصير، وقادها عبد الله بن مُرَّة، وجهت ضدّ سردانية. وجاء في كتاب منسوب لابن قتيبة[1]، إنه أسر ثلاثة آلاف، فضلاً عن كمية كبيرة من الذهب والفضة.

710/92 ـ حملة أمر بها موسى بن نصير ضدّ سردانية. وانتهى المغيرون إلى اكتشاف كنوز خزنها السكان في قعر المرسى وفي الكنيسة، وفي خبايا أخرى. فخاضوا ونهبوا كثيرًا، دون احترام قواعد الفقه. فأهلكهم غضب الله، فغرقوا في طريق العودة.

وبداية من هذا التأريخ، أهمل والي إفريقية الحملات البحرية على سردانية وصقلية، إذ كان مشغولاً بفتح الأندلس، فلم تستأنف إلا بعد عشر سنوات.

720/102 ـ حملة قادها محمد بن أوس الأنصاري على صقلية. وعاد بالغنائم إلى إفريقية، فأخبر أن الوالي يزيد بن أبي مسلم الأنصاري قتله حرسه البربر، فعرضت عليه نيابته إلى أن يولي الخليفة واليًا جديدًا[2].

727/109 ـ حملة قادها بشر بن صفوان الكلبي والي إفريقية بنفسه، قبل موته بقليل. فأسر خاصة خلقًا كثيرًا[3].

728/110 ـ حملة أمر بها والي إفريقية عبيدة بن عبد الرحمان السُّلَمِي، وقادها عثمان بن أبي عبيدة بن عقبة، على صقلية. وهزم فيها البطريق البيزنطي.

729/111 ـ حملة جديدة أمر بها عبيدة بن عبد الرحمان السلمي ذاته، وقد شجعه

---

(1) كتاب الإمامة والسياسة، ص 112، ولم يذكر AMARI هذه الحملة.

(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 48 ـ 49.

(3) ابن عذاري، البيان، ج 1، 49؛ وأبو المحاسن، النجوم، ج 1، 273.

ما أحرزه من نصر في السنة السابقة، وقادها المستنير بن الحارث الحُرَيْثِي على صقلية أيضًا. واستخدم عبيدة وسائل عظيمة، فشاركت مائة وثمانون سفينة في النزول إلى البر. لكن عجز قائد الحملة وقلة احتياطه تسببا في كارثة. وتأخر المستنير في صقلية حتى الشتاء، وفاجأته زوبعة في طريق العودة، فغرق الأسطول.

112/730 ـ حملة أخرى أمر بها عبيدة بن عبد الرحمان، وقادها ثابت بن هيثم على صقلية.

114/732 ـ حملة أمر بها عبيدة بن عبد الرحمان، وقادها عبد الله بن زياد على سردانية. وكانت هذه الحملات الثلاث الأخيرة مظفرة.

115/733 ـ آخر حملة أمر بها عبيدة بن عبد الرحمان، وقادها أبو بكر بن سُوَيْد على صقلية، وكانت أقل حظًا مما سبق. فأحرق البيزنطيون عددًا من السفن.

116/734 ـ حملة أمر بها عبيد الله بن الحبحاب الوالي الجديد على إفريقية، ووجهت ضدّ صقلية. فدار قتال شديد مع أسطول الروم، ولم تترتّب عليه أية نتيجة حاسمة.

117/735 ـ حملة أمر بها عبيد الله بن الحبحاب على سردانية.

119/737 ـ حملة أمر بها عبيد الله بن الحبحاب، وقادها قُثَاني بن عوانة على سردانية. وتم جمع الغنائم كالعادة في الحملتين السابقتين. أما الحملة الموالية التي سبقتها إعدادات كبيرة، فقد استهدفت أمرًا أكثر طموحًا تمثل في فتح صقلية.

122/739 ـ قرر الحملة عبيد الله بن الحبحاب، وكلف بها حفيد فاتح المغرب العظيم حبيب بن أبي عبيدة بن عقبة بن نافع. وحاصر سرقوسة بعدما نشر الرعب في الجزيرة. لكن ثورة البربر الخوارج الكبرى اندلعت في نفس السنة بالمغرب، وأجبرت عبيد الله على استدعاء الجيوش إلى العودة. وكان الخوف قد سيطر هذه المرة على الجزيرة التي كانت محل أطماع كبيرة.

130/747 ـ حملة أمر بها عبد الرحمان بن حبيب بن أبي عبيدة بن عقبة بن نافع الفهري، وقد استولى على إفريقية عنوة. وكان عبد الرحمان ابنًا للقائد الذي استدعي من صقلية سنة 122/739، ومات في أقصى المغرب، وكان يقاتل البربر الخوارج. وفي الجملة، عاد إلى غزو هذه الجزيرة، بعد أن أجبر أبوه على قطع الحملة.

135/752 ـ حملة جديدة أمر بها عبد الرحمان بن حبيب على صقلية.

135/752 ـ حملة أمر بها عبد الرحمان بن حبيب على سردانية.

ومكنت كل هذه الحملات من جمع الغنائم وأسر خلق كثير.

وبلغت عظمة عبد الرحمان بن حبيب الفهري الذروة سنة 135/752.

قال ابن عذاري[1]: «وخلّف ابنه حبيبًا على القيروان، فغزا تلمسان، فظفر بطوائف من البربر، وعاد إلى القيروان. ثم أغزى صقلية، ثم بعث إلى سردانية، فقتل من بها قتلاً ذريعًا، ثم صالحوه على الجزية. وبعث إلى افرنجة، فأتى بسبيها، ودوّخ المغرب كله، وأذلّ من به من القبائل، لم يهزم له عسكر، ولا ردت له راية. وداخل جميع أهل المغرب الرعب والخوف منه».

وساد الرعب وانضمت إليه أحداث أخرى كان الشرق مسرحًا لها، وقد هزته هزة شديدة أزمة عنيفة حدثت في الدولة، فانجر عن لك انفجار جديد للقلاقل الداخلية في المغرب، فتوقف الأفارقة عند ذلك وطيلة نصف قرن، عن بعث الاضطراب في الحوض الغربي من البحر المتوسط. واستفادت بيزنطة من هذه المهلة.

بداية سياسة الأغالبة مع المسيحية (184 ـ 212/800 ـ 827):

لم تعد بالفعل إفريقية تلك القاعدة الحربية، كما كانت في النصف الأول من القرن الثامن، وذلك بداية من سنة 135/752 ـ 753. ذلك أن الرجات العنيفة التي اجتاحت إفريقية من جديد بسبب الخوارج، بعد مقتل عبد الرحمان بن حبيب (137/754 ـ 755)، قد تأكد توضيحها لأمور كثيرة، لكن هذا لا يكفي. فلما عاد النظام في ولاية بني المهلب (155 ـ 178/772 ـ 794)، لم تعد سفن إفريقية تتجه إلى ضفاف دار الحرب، رغم ما كانت تمتعت به البلاد آنذاك من استقرار ورخاء. فهل أهمل الأسطول؟ لا تجيب المصادر في العادة على مثل هذا النوع من الأسئلة، لكن ذلك أمر محتمل. وفضلاً عن هذه العلة السلبية، التي ليست سوى احتمال، يوجد سبب آخر ثابت إيجابي، يخص نجاعة الجهاز الدفاعي الذي أقامته بيزنطة. فقد أحيطت صقلية خاصة بالحصون. روى النويري آخر غزوة لعبد الرحمان بن حبيب، فقال: «ثم اشتغل ولاة إفريقية بالفتن التي قدمنا ذكرها في أخبارهم. فأمن أهل جزيرة صقلية وعمّرها الروم من كل الجهات. وبنوا بها المعاقل والحصون ولم يتركوا جبلاً إلا جعلوا عليه

---

(1) البيان، ج 1، 61.

حصنًا»[1]. وسخر أسطول كذلك لحراسة السواحل[2]. ولا ريب أن الغارات صارت لذلك كثيرة المخاطر، وقليلة المغنم إلى حدٍّ بعيدٍ، فلم يعد يفكر أيّ ،حد من جديد في استخدام قاعدة إفريقية، على الأقل في وقتٍ قريبٍ.

لكن هذه الظاهرة لم تقتصر على النزاع التقليدي القائم بين إفريقية وصقلية. والواقع أنها شملت مجموع البحر المتوسط الذي عرف في النصف الثاني من القرن الثامن، هدوءًا ينبغي توضيح معناه العميق ودوافعه الدقيقة. ومن الثابت أن أسطول بيزنطة أنزل هزيمة نكراء بالأسطول الإسلامي سنة 747، في مياه قبرص التي فتحها الروم من جديد[3]. لكن، مهما كانت هذه الهزيمة كاملة، فإنها لم تقرر وحدها قطعًا السلم في البحر المتوسط طيلة نصف قرن. ولذا، يجب علينا ربط الظاهرة بصورة عامة، بجزر الزحف العربي الذي أوقف أو يكاد في نفس الوقت عند امتداده شرقًا وغربًا، وقد وُجِد فعلاً حوالي منتصف القرن الثامن، وهو جدير ببحثٍ خاص متعمق[4].

ومهما طالت فترة الهدوء التي شهدها البحر المتوسط، فقد كانت لها نهاية بالرغم من ذلك. فقد بدأ القرن التاسع في الحوض الغربي من البحر المتوسط بهجوم جديد كبير الحجم قامت به البحريات الإسلامية على السواحل المسيحية. وذكر E. Besta ما لا يقل عن خمس غارات على سردانية[5] جدت من سنة 807 إلى سنة 821، مما حمل سلط

---

(1) النهاية، في Biblioteca لـ M. Amari، ص 426. نقل J.J. Caussin إلى الفرنسية، فصلاً خصصه كتاب النهاية لصقلية، كتذييل لتأليف Riedesel (Voyages en Sicile, dans *la grande Grèce et au Levant,* pp. 397-448). ويوجد المقال المذكور ص 403، لكننا لم نجار Caussin في ترجمته.

(2) ابن الأثير، الكامل، في *Biblioteca*، ص 220، لـ M. Amari. وانظر M. Amari أيضًا (*Storia,* I, 301).

(3) Ch. Diehl، و G. Marçais (*Le Monde Oriental de 395 à 1081,* p. 253)، و R.S. Lopez (*Naissance de l'Europe,* p. 84). وأشار ابن الأثير في «الكامل» (ج 5، 60) إلى حملة بحرية واحدة طيلة النصف الثاني من القرن الثامن، وقد أمرت بها الخلافة وقادها شخص يدعى الجُمْر بن العباس سنة 161/777 ـ 778. ولم يبين وجهتها ونتائجها.

(4) يرى R.S. Lopez أن التوسع العربي «الذي لم يعد يسانده» الدفع، كان نتيجة «الأربع معارك، وقعت معركتان منهـا في الوسط ومعركتان في الأطراف المتقابلة للامتداد الإسلامي الشاسع». (*Naissance de l'Europe,* p. 83). ثم ذكر المؤلف معركة Poitiers (732)، ومعركة ضفة نهر طلس في تركستان (751)، ومعركة أكرونيون بآسيا الصغرى (749)، والمعركة البحرية لسنة 747. وملحوظات R.S. Lopez موحية جدًا، لكن من البديهي أنه لا يمكن فض القضية في فقرة.

(5) جدت هذه الغارات تباعا، سنة 80 و 81 و 81 و 82 و 82 انظر E. Besta (*La Sardegna Medioovale,* pp. 35-41). يرى المؤلف أن هذه الهجومات كانت جزءًا من خطة متفق عليها، واستهدفت تحويل سردانية وكورسيكا إلى جسرين متقدمين، خصيصًا لتسهيل الغارات التي كان يقوم بها الأسطول العربي =

هذه الجزيرة على توجيه سفارة إلى بلاط الفرنجة سنة 815، طلبًا للمساعدة[1]. ولم تنج كذلك كورسيكا وسواحل بروفانس وصقلية والجزر الصغيرة المحيطة بها[2]. وجلبت هذه العودة إلى الهجوم ردًا حازمًا قام به امبراطور الشرق وامبراطور الغرب، وستحتّم فيما بعد بعض المحاولات، لكنها لم تكلل جميعًا بالنصر، وأدت إلى نتائج ملموسة تمثلت في تنسيق جهود المسيحية لصد هجمات الإسلام.

وبدأت امبراطورية شارلماني تشعر بتهديد النورمان أيضًا، فبذلت جهدًا ضخمًا لبناء أسطول بحري وحراسة السواحل. وقد قال Eginhard الذي ترجم لشارلماني، بعد أن أشار إلى التدابير المتخذة ضد النورمان: «اتخذ جنوبًا وعلى سواحل ولاية نربونة وسبتيمانيا، وعلى طول سواحل إيطاليا حتى روما، نفس التدابير ضد المغاربة الذين بدؤوا القرصنة بدورهم. وكانت النتيجة أن إيطاليا نجت في عهده من كل ضرر خطير تسبب فيه العرب، وبلاد الغول وجرمانيا من طرف النورمان، باستثناء Centumcellae (= Civitacechchia) في أتروريا (Etrurie)، وقد فتحها المغاربة ونهبوها نظرًا إلى ما وقع من خيانة»[3]. ولا شك أن انتصارات شارلماني لم تكن حاسمة بالصورة التي ذكرت فيما ألف عنه لتقريظه، لكن الأسطول الكارولانجي لم يكن لذلك أقل نشاطًا في الحوض الغربي من البحر المتوسط. والثابت أن الأسطول حدّ من الأضرار واعترض مظفرًا أحيانًا، سبيل الأساطيل الإسلامية. وقد عجل ميشال الأول (Michel 1er Rangabé)

= على ضفاف خليج الأسد وخليج جنوة، وكذلك على ساحل تسكانة واللاسيوم (المرجع المذكور، ص 35).

(1) انظر F. Lot و Ch. Pfister و F.L. Ganshof (*Les Destinées de l'Empire en Occident, de 395 à 888*, pp. 481-482).

وانظر أيضًا E. Besta (*La Sardegna Medioevale*, pp. 35-36) الذي ألح على أن الجزيرة لم تكن ملكًا للفرنجة بل حليفة لهم فقط.

(2) اختطف المسلمون بالأندلس سنة 806، من قوصرة 60 راهبًا بيعوا في إسبانيا. وافتدي بعضهم بفضل سخاء شارلماني وهاجم أسطولهم كورسيكا سنة 807. وقد رد الهجوم الأسطول الكارولنجي (انظر Eginhard، *Annales Francorum* في *Œuvres complètes*، ج 1، 272 ـ 273) ـ وستحدث عن هجوم جديد وقع سنة 812، على كورسيكا وسردانية. (انظر Eginhard، المرجع المذكور، ج 1، 298 ـ 299). ويمكن كذلك مراجعة هذه المسائل في تأليف M. Reinaud الذي تقادم جدًا لا محالة (*Invasions des Sarrazins en France*, pp. 212-219).

وراجع أيضًا F. Benoit (Documents historiques sur les incursions des Sarrazins et des Barbaresques en Camargue au Moyen-Âge, dans *R.T.*, 1932, pp. 301-306).

(3) *Vie de Charlemagne*، ص 53، ترجمة L. Halphen الذي لفت النظر إلى أن هذه الفقرة حررت بمساعدة الحوليات الملكية (*Annales Royales*) من سنة 800 إلى سنة 813 خاصة.

(811 ـ 813) من ناحيته بتوجيه بطريق إلى صقلية، لما جاءه الخبر بأن الهجوم وشيك على الجزيرة، رغم الحرب الماحقة التي كان يقوم بها في نفس الوقت ضد جحافل كروم في البلقان[1]، فحاول البطريق تعبئة القوات البحرية في نابولي وغايت وأمالفي[2].

واندلعت العاصفة المهددة فعلاً. لكن الملاحظ أن الأغالبة تميزوا بتحفظٍ واضح يتعين تأكيده. فلا يمكن إثبات قيامهم بأية غارة قبل سنة 821/206 ـ 822. ومن المؤكد أن Eginhard تحدث في «حولياته»، وبالنسبة إلى سنة 812، «عن الضجة التي انتشرت ومفادها أن أسطولاً انطلق من سواحل إفريقيا وإسبانيا، للإغارة على إيطاليا»[3]. ووقع الهجوم فعلاً على كورسيكا وسردانية، ولم يؤل لا محالة إلى نصرٍ تام. لكن لا يمكن الاستنتاج، كما وقع ذلك بدون حيطة[4]، بأن كتاب Eginhard تحدث عن إفريقيا، وأن الأغالبة شاركوا في ذلك وبالفعل، لا شيء أقل يقينًا من ذلك. فمن ناحية لا يفهم إلا بعسر كيف تم التعاون بين مملكتين متعاديتين، حتى بالنسبة إلى الجهاد[5]. ومن ناحية أخرى، من الأسهل والأصح الاعتقاد أن الخبر الذي أورده Eginhard تعلق بالأسطول الأندلسي الذي انضمت إليه عمارة من إفريقية لدعمه، ومن المحتمل أن تكون لإمارة نكُور البحرية المتمتعة بحماية الأمويين في قرطبة، وقد ساهم قائدها صالح بن

---

(1) انظر G. Ostrogorsky (*Histoire de l'État Byzantin*, p. 229).

(2) انظر C. Cenni (*Monumenta dominations pontificae*, II, 72-75).
هذه رسالة أرخها في سنة 812، وعنوانها De occisione Maurorum in Graecos، وكانت موجهة من طرف البابا ليون الثالث (795 ـ 816) إلى شارلماني، وقد أخبره فيها أن ميشال الأول علم بأن العرب كانوا يعدون العدة أثناء تلك السنة للهجوم على صقلية، فوجه إلى هذه الجزيرة بطريقًا حاول الحصول على مساعدة من نابولي وغايت وأمالفي. فتهرب من ذلك دوق نابولي. وقدمت غايت وأمالفي بعض السفن. وأفادت الرسالة أيضًا أن المغاربة (Mauri) نهبوا جزيرة لمبدوزا (Lampedusa). ثم قضي عليهم آخر الأمر. ثم خرب هؤلاء المغاربة بأربعين سفينة، بونزا (Ponza) وإشيا (Ischia)، وبقوا بها حتى شهر أغسطس. وطمأن البابا الإمبراطور وأكد له أن سواحله محمية جدًا.

(3) *Annales* في (*Œuvres Complètes*, I, 298-299)، ترجمة A. Teulet. اتخذ شارلماني التدابير الضرورية، فمكن الكونت أمبريابس (Ampurias) من إلحاق هزيمة بالأسطول الإسلامي، في طريق العودة، تجاه مايوركا. ثم غرق هذا الأسطول في زوبعة.

(4) M. Amari، *Storia*، ج 1، 534 ـ 355.

(5) سنرى من بعد أن أهل إفريقية ومسلمو الأندلس اتحدوا في صقلية على الروم. لكن، وكما قال E. Lévi-Provençal (*Histoire de l'Espagne Musulmane*, I, 243)، فإن بحارة الأندلس «خرجوا من إسبانيا للقيام بالقرصنة في البحر المتوسط لحسابهم الخاص»، ولم تكن الحال على هذا النحو في هذا المقام. ونص Eginhard قد ترك فعلاً الشعور بأنه عمل متفق عليه.

سعيد بن إدريس منذ سنة 188/804، في الجهاد بالأندلس، وذلك قبل أن يخلف أباه[1]. ولم تشر كتب التأريخ العربية إلى أية غارة بحرية كان الأغالبة قد أمروا بها، قبل عام 204/819 ـ 820، وقد عودتنا هذه التآليف على إيراد قائمة كاملة بهذه الغارات.

وأشارت كتب التأريخ المسيحية إلى غارات أخرى قامت بها في سنة 813، المراكب الإسلامية على جزر صغيرة مثل إيشيا بمدخل خليج نابولي، وبُونْزَا، ولَمْبَدُوزَا، وكذلك على قرية بناحية رِجِيُّو (Reggio)، ولم يشارك الأغالبة كذلك في هذه الغارات. فلا شيء فعلاً في المراسلات التي تبودلت بين البابا ليون الثالث وشارلماني، تلك المراسلات التي استقينا منها هذه الأخبار[2]، يسمح بتأكيد تدخل أمير القيروان. ولا شك أنها كانت غارات قام بها بحارو الأندلس مرة أخرى. وكانت قرطبة في حال حرب فعلية مع آكس لاشبال. وفي سنة 801، انتقلت برشلونة إلى حكم الفرنجة، واستمرت الحروب بلا توقف تقريبًا، بين الأمويين في الأندلس والكارولنجيين. وأبرمت سنة 812، هدنة بالفعل، وروي أن الحكم الأول هو الذي طلبها من شارلماني، لكن لم تحترم، فأدى ذلك إلى مضاعفة الغارات البحرية بأمر من قرطبة، ولم يسعف الحظ قرطبة برًا، عندما رامت استرجاع برشلونة. إذ أن الانتصارات في البحر يمكن أن تكون بديلاً للهزائم في البر، فترفع قليلاً من صيت الأمير الأموي الذي كان مهددًا إلى حدٍّ ما[3].

---

(1) E. Lévi-Provençal (*Histoire de l'Espagne Musulmane*, I, 347-348) الذي قال: «نكور (التي شيدت سنة 761)، صارت بسرعة مرسى نشيطًا، بفضل تجارة هامة كانت تقع بين المغرب الأقصى وساحل الأندلس على البحر المتوسط. وفي عهد الأمير عبد الرحمان الثاني، كان الأمير الصالحي منذ سنة 804 (188)، صالح بن سعيد بن إدريس، وقد ساهم هذا الأمير قبل توليه، في الجهاد بالأندلس، ومات سنة 864 (250)، معمرًا جدًا، بعد حكم دام مدة طويلة. وقد عاش حتى هجوم النورمان الذين استولوا على نكور، سنة 858 (244)، أو السنة الموالية، ونهبوها، وأبحروا بعد أسر نساء من البيت الحاكم. واقتدى الأمير الأندلسي أولئك الأميرات، وكان في الحكم محمد الأول ابن عبد الرحمان الثاني وخلفه. وهذا يكفي للدلالة على جودة العلاقات القائمة بين الصالحيين وإمارة قرطبة، وربما كانت لقرطبة سيادة فعلية على إمارتهم الصغيرة».

(2) تضمنت رسالة ليون الثالث إلى شارلماني، وهي الرسالة التي ذكرناها وحللناها آنفًا (انظر الملحوظة (1) ص. 443)، هذه الأخبار. وأرخها C. Cenni بسنة 812. ولا يجب أن تشتبه الغارات المشار إليها في هذه الرسالة بالغارات التي تحدث عنها Eginhard بالنسبة إلى سنة 812 (انظر الملحوظة 3 ص 443). ولذا، كان Muratori و Amari من بعده على حق لما أرخاها في 26 أوت 813. انظر Amari، *Storia*، ج 1، 351، الملحوظة رقم 1، تابع.

وسمي الغزاة في هذه الرسالة Maurés أو Agarènes، وهما لفظان يدلان على العرب عامة وخاصة أهالي إفريقية أو الأندلس ولا ينطبقان حتمًا وبصورة قاطعة على الأغالبة.

(3) انظر E. Lévi-Provençal (*Histoire de l'Espagne Musulmane*, I, 178-185). ويمكن الرجوع إلى =

والاستعدادات البحرية المزعومة التي أمر بها أبو العباس عبد الله الأول حال ارتقائه العرش، في 21 شوال 159/5 جويلية 812، ما هي إلا محض خيال. فقد كانت قائمة على مجرّد استنتاج قام به[1] M. Amari، وقد انطلق من خبر تضمنته رسالة البابا ليون الثالث[2] إلى شارلماني، يعلمه فيها أن الإمبراطور ميشال الأول (811 ـ 813) علم بإعدادات المسلمين قصد الهجوم على صقلية، فقرر دعم الدفاع عن هذه الجزيرة. لكن لا يوجد ما يدل على أن المسلمين المشار إليهم، كانوا من الأغالبة، كما ظن ذلك Amari بل كانوا بالأحرى من أهالي الأندلس، ومن المحتمل أن يكون قد رافقهم أصدقاؤهم من الصالحيين بمرسى نكور. وبالفعل، لم يوضح لنا أي نص عن أقل رغبة أبداها عبد الله الأول ليغامر على البحر. وكل شيء يدعونا إلى رفض افتراض Amari. فقد كان عبد الله الأول في طرابلس، لما مات أبوه، وكان يواجه حصارًا عسيرًا، ولما عاد إلى القيروان، في صفر 197/23 أكتوبر ـ 20 نوفمبر 812، عمل كل ما في وسعه لدعم ما حققه سلفه في الداخل.

والواقع أن أول حملة بحرية نسبت بوضوح وصراحة إلى الأغالبة، يمكن تأريخها في سنة 204/819 ـ 820، ولربما وجهت على صقلية، وقد انفرد ابن الأبار[3] بروايتها، ولعل ابن أخي إبراهيم الأول محمدًا بن عبد الله بن الأغلب هو الذي قادها. وأكد ابن الأبار ذلك بعد ذكر التاريخ، فقال: «وقد كان زيادة الله أغزاه إليها سنة 204، قبل فتحها على يدي أسد بن الفرات بنحو من ثماني سنين، فسبى منها شيئًا كثيرًا». ولم يتحدث عنها أي مصدر إسلامي آخر، ولا أي مصدر مسيحي. فهذا الصمت، إذا لم يتجه بنا إلى رفض الخبر كما نقله ابن الأبار، فإنه يدعونا على الأقل إلى التفكير في كون هذه الحملة قد اكتست ولا بد أهمية طفيفة. لكن المظنون، استنادًا إلى تأويل خاطىء لبعض كتب التأريخ المسيحية، وما منحه لها Jean-Léon l'Africain من ثقة مفرطة أن محاولة أولى لغزو الجزيرة تمت سنة 820. وقد فند M. Amari هذه الأسطورة بقريحة نافذة وتحقيق نزيه يكفيانا مؤونة العودة إلى هذا الموضوع[4].

= تأليف تقادم كثيرًا لـ M. Reinaud (*Invasions des Sarrazins en France*, pp. 126-128).

(1) *Storia*، ج 1، 354.

(2) انظر الملحوظة رقم 3، ص 442، والملحوظة رقم 2، ص 443.

(3) الحلة، مخطوطة، ظهر ورقة 35، M. Amari، *Biblioteca*، ص 327.

(4) M. Amari، *Storia*، ج 1، 359 ـ 365. ورد الخطأ في بعض كتب التأريخ اللاتينية المتأخرة، نظرًا إلى =

وينبغي أن نترقب بصورة عملية سنة 821/206 ـ 822، للتعرف على أول هجوم كبير ـ وجه ضدّ سردانية[1]ـ قام به أسطول إفريقية، وقد خاض هذا الأسطول البحار بلا انقطاع أو يكاد، طيلة نصف قرن، ثم لم يعد يدور الحديث عنه فجأة، بداية من سنة 752/135. فعاش الأغالبة في سلام مدة العشرين سنة الأولى من الحكم، مع المسيحية، ولم يعملوا لذلك إلا على مواصلة العمل بتقاليد مر عليها نصف قرن.

وكانت لهذا الركود أسباب متشعبة، أشرنا إليها سابقاً وسنعود إليها. وأحد هذه الأسباب، فضلاً عن العوامل الداخلية الصرف أو التي كانت تكتسي صبغة عامة، تمثل بدون أي شك في نجاعة رد الفعل المسيحي في الحوض الغربي من البحر المتوسط. وقد كان لنابولي وأمالفي وغايت ـ فضلاً عن صقلية والبندقية البعيدة نسبيًا، أساطيلها الخاصة بها. وبدأ الكارولنجيون أيضًا في الاهتمام بالبحر. فبدأت منذئذٍ تظهر أخطار كبيرة على ساحل إفريقية. ولم تخبرنا كتب التاريخ قط بالغارات على سواحل إفريقية. لكن لدينا علامة دامغة. لقد تضاعفت تدريجيًا سلسلة مسترسلة من الرباطات[2]، وهو حد يواجه البحر بصورة عامة. وكانت هذه الحصون عامرة بالعبّاد المجاهدين. وبها أبراج للحراس، تراقب البحر وتنبه على ظهور الخطر، ومن المؤكد أنها لم تشيد على الشاطىء لو لم يكن الخطر حقيقيًا. ولا يمكن من ناحية أخرى أن يبقى أي شك حول حقيقة

= تأويل سيء، لفقرة غير ثابتة كتبها ERCHEMPERT. أما Jean-Léon l'AFRICAIN، الذي دَوّن حسب الخاطر. في القرن السادس عشر، فقد اكتست روايته لبسًا لا حاجة بنا إلى الإشارة إليه. فبعد أن تحدث عن إنشاء رقادة، أضاف قائلاً: «في ذلك العصر احتلت صقلية الجيوش التي وجهها بحرًا برئاسة قائد يدعى هَلْقَمَة. وشيد هلقمة في هذه الجزيرة مدينة صغيرة لاستخدامها حصنًا لحماية شخصه وقد سماها باسمه. ويسميها الصقليون اليوم هلقمة. وكادت هذه المدينة أن تحاصرها الجيوش القادمة لنجدة صقلية. ولذا وجه أمير القيروان قوات ضخمة برئاسة قائد شجاع يدعى أسد، وساند أسد هلقمة. وجمع القائدان جيوشهما واحتلا باقي المدن» (*Description de l'Afrique*، طبعة جديدة، ترجمة A. EPAULARD، ج 2، 357).

ولاحظ المحقق أن (عَلْقَمة) اسم عربي، وأن مدينة أَلْقَم (Alcamo) ـ قرب بالرمو ـ كانت تسمى في القديم Longaricum، ويبدو أنها استمدت اسمها الحالي من أصل عربي. فهل أن الأسطورة التي تبناها Jean-Léon l'AFRICAIN نشأت عن الاهتمام بتفسير هذا التغيير في الاسم؟.

(1) انظر ابن الأثير، الكامل، ج 5، 184 و 204؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 97. لم تكلل هذه الحملة بالنصر الكامل. وغرقت سفن كثيرة في طريق العودة، فوجب على زيادة الله الأول إنقاذ من نجا.

(2) انظر G. MARÇAIS (Notes sur les ribâts en Berbérie, dans *Mél. d'hist. et d'arché. de l'Occ. Mus.*, t. Im art. et conf. de G. Marçais, pp. 23-27). وانظر لنفس المؤلف (*Les villes de la Côte Algérienne et la piraterie au Moyen-Âge*)؛ و A. LEZINE (Deux ribât du Sahel Tunisien, dans *Cah. de Tunis.*, XV, 1956, pp. 279-288).

الخطر، نظرًا إلى الأحاديث النبوية التي حثّت المسلمين على المرابطة بها، خاصة بالمنستير. ومن المؤسف أن الوثائق التي لدينا لا تسمح بالتعرف على نشأة جميع الرباطات. ويبدو أن أقدم رباط كان رباط سوسة. ولربما شيده يزيد بن حاتم المهلبي والي إفريقية (155 ـ 171/772 ـ 788) على جزء من أسس الكنيسة القديمة بالمدينة. وقد بنى له برج حراسة زيادة الله الأول سنة 206/821 ـ 822، وما زال يحمل إلى اليوم النقش التذكاري للحدث. ثم أُحيطت سوسة بالأسوار سنة 859. أما رباط المنستير، فقد أسسه والٍ آخر لإفريقية هو هرثمة بن أعين، سنة 180/796. ومكنت سلسلة الرباطات المتواصلة، حسب الجغرافيين العرب، واعتبارًا لما كانوا يبدون من مغالاة معروفة لدينا طبعًا، من ضمان الصلة بين مختلف نقط الساحل المهددة من الإسكندرية إلى طنجة، في ليلة، بفضل مختلف وسائل الإشارة المعروفة منذ العصور القديمة كالنار وتصعيد الدخان ونصب المرايا.

ولم تعوز هذا النظام النجاعة، مع أنه لم يكن متقنًا كل الإتقان، لكنه لم يضمن لا محالة الأمن الكامل لسواحل إفريقية. وسنرى فيما بعد أن أوفيميوس المعروف بِفيمِي كان يخوض مياه إفريقية بأسطوله، وذلك قبل الاستنجاد بزيادة الله الأول، وكان الأسرى المسلمون محبوسين في صقلية. وقد مر بنا أن الكونت بونيفاص انتصر في غارة قام بها سنة 828، بين أوتيك وقرطاجة. كما أن المؤلّفين[1] الذين ترجموا لسحنون (160 ـ 240/777 ـ 854)، قدروا له من ناحية أخرى مشاركته الشخصية في الدفاع عن السواحل بصفاقس، وقد أعد فدية الأسرى، دون أن يقدم له الأمير أية مساعدة. ولا شك أن بلدة مركز سحنون الحالية، الواقعة في ضواحي صفاقس، تذكرنا دون شك، بهذه المأثرة البعيدة. وقد روي أن ابنه محمدًا (200 ـ 255/815 ـ 869) رد هجومًا للروم، في ضواحي سوسة[2]. وكانت تتم هذه الهجومات بغتة، وكان يقوم بها في أغلب الأحوال فدائيون عددهم محدود، يعملون بسرعة وكانت أهدافهم معيّنة، وكان عددها بلا شك أضخم مما جمعناه من المصادر الإسلامية، والمظنون مبدئيًا من بعض الأمثلة المذكورة قد تجاوزه هذا العدد. واتساع الجهد المبذول لتشييد واجهة بحرية من التحصينات المسترسلة ـ وهي الواجهة التي بلغت أقصى تطورها في القرن التاسع ـ يمكن

---

(1) انظر عياض، المدارك، ترجمة سحنون، رقم 16.

(2) المالكي، الرياض، ج 1، 348.

وحده أن يمدنا بفكرة صحيحة عن الخطر المتمثل في تلك الهجومات.

ومواكبةً لهذا الجهد الدفاعي، واتقاءًا أو تحديدًا لمساوىء القرصنة والغارات البحرية التي لم تكن تكتسي مزايا فقط، كما أمكن ملاحظته ـ على الأقل لأنها كانت تقع في الاتجاهين ـ حاولت إفريقية أول الأمر سلوك سياسة الانفراج والتعايش السلمي مع المسيحية، بسبب ما فرضه من توازن تقريبي للقوات وخشية الأخذ بالثأر. وقد استفدنا من رسالة[1] وجهها البابا ليون الثالث إلى شارلماني أن غريغوار بطريق صقلية، استقبل

---

(1) انظر C. CENNI (*Monumenta dominationis pontificae*, II, 76-80). أرخت هذه الرسالة في يوم 11 نوفمبر 813. وجاء فيها أن البطريق غريغوار الصقلي استقبل وفداً عربياً وأبرم معه هدنة بعشر سنوات. ووجه البطريق اللوم إلى مخاطبيه أثناء المفاوضات، بخصوص الخرق المتواصل للمواثيق، إذ ما انفكوا يقترفون ذلك منذ 85 سنة. وأكثر من ذلك، وتبين أن قسطنطين البطريق الذي سبقه أبرم معهم هدنة لا تنتهي إلا عند حلول «المجمع الديني الثامن القادم»، وإنها لم تحترم كالهدنات الأخرى. فأجاب السفراء العرب على هذا اللوم قائلين إن أميرهم لم يزل طفلاً لما مات أبوه، فأدى ذلك إلى الفوضى التي تلت تغيير الحكم. ولاحظوا له أيضًا أنه لا يمكنهم تحمل تبعات الأندلسيين الخارجين على أميرهم، لكنهم عرضوا عليه التعاون مع النصارى لطردهم من البحر. وفي النهاية، أبرمت هدنة بعشر سنوات، وتقرر تبادل الأسرى.

وأفاد هذا المكتوب أيضًا أن سبع سفن مغربية أغارت على قرية قرب Reggio، و «في شهر جوان من المجمع الديني السادس» المنصرم، انفتحت هوة على 100 مركب كانت تستعد لغزو سردانية، فابتلعتها المياه. وأكد هذا الخبر مكتوب بعث به مسيحي من إفريقية.

وفيما يلي الفقرة الأساسية للرسالة التي قمنا بتحليلها:

«Id est de illis Sarracenorum Missis, cum quibus pactum confirmavit ipse Patricius in annos decern. Dicebat enim ad praedictos Missos Sarracenorum: quale nobiscum pactum facere vultis, cum ecce jamanni sunt octuagnita quinque quod pactum nobiscum fecistis et firmum non fuit? Imo et Constantinus Patricius, qui ante me praefuit, in decem annos. Vobiscum pactum firmavit, usque ad futuram octovam indictionem, sed neque ipsum pactum firmum tenuistis. Nunc autem quale vobiscum pactum faciamusm nobis incognitum est. Ad haec respondebant ipsi Sarracenorum Missi, diccutes; Pater istius Amiralmumin, qui numc apud nos regnare videtur, defunctus est, et iste relictus est parvulus, et qui fuit servus factus est liber, et qui liber fuit effectus eds Dominus; et nullum se regem habere putabant; sed ecce nunc postquam omnia quae suus habuit sibi subjecit; vult firma stabililate hoc quod paramus pactum servare; de Spanis Vobiscum non spondennus, quia non sunt ditione regni nostri; sed inquantum valemus eos superare, sicut vos ita et nos contra illos in mare dimicare permittimus; et si soli nos non valemus, nos a parte nostra et vos a vestra Christianorxm finibus eos agjiciemus. Post heac vero concenit illis, et confirmavere in scripto inter se pactum in annos decem».

(المرجع المذكور، ج 2، 77 ـ 78).

ومن البديهي أنه بالنسبة لمن يعرف تاريخ المغرب الإسلامي، لم يكن السفراء المذكورون سوى مبعوثين لإدريس الثاني. فهو الوحيد الذي تنطبق عليه فعلاً هذه الأوصاف التي رسمها السفراء. ومن المستبعد أن تكون حكومة إدريس الثاني قد نظمت حملات في البحر المتوسط، لكن رعايا الإمام ـ الذي عرف بأمير المؤمنين، ولم يكن يحمل هذا اللقب رسميًا، بل كان في مستطاعه أن يدعى به، بوصفه ممثلاً للشرعية العلوية ـ لا بد أنهم =

سنة 813، سفارة من الأدارسة بلا شك، قدمت للتفاوض في شأن إبرام هدنة تدوم عشر سنوات، فلام مخاطبيه الذين كانوا يمثلون في نظره، المسلمين عامة، على خرقهم المتواصل للعهود المبرمة منذ خمسة وثمانين عامًا. فاستنتج N. Amari من خلال عملية طرح، أن أول هدنة تمت بين الروم في صقلية والمسلمين، لا بد أنها كانت مؤرخة في سنة 628[1]. وهذا أمر يمكن احتماله، ومع ذلك، لا نقدر على التدليل عليه بأية وثيقة تؤكد هذا التاريخ، ما عدا الحساب.

لكن اعتبارًا من نهاية القرن الثامن، اتسع قليلاً حجم الأخبار المتعلقة بالهدنات، ولا بد أنها قامت بدورٍ معين في فترة الهدوء التي لاحظناها في الحوض الغربي للبحر المتوسط، بداية من سنة 752، وبهذا ندرك أكثر الدوافع الموحية بها. وقد أفاد نص غاب عن M. Amari أن آخر ولاة العباسيين بإفريقية، محمدًا بن مقاتل العكي (181 ـ 184/797 ـ 800)، كانت له مع الروم علاقات طيبة، فأدى ذلك إلى قيام معارضة الأوساط الدينية له. قال المالكي[2]: «وكان يلاطف الطاغية ويبعث إليه بالألطاف ويكافئه الطاغية، فكتب الطاغية إلى العكي أن ابعث إليّ بالنحاس والحديد والسلاح، فلما عزم العكي على ذلك و/ أراد/ أن يبعث إليه بما طلب، لم يسع البهلول [بن راشد] السكوت، فتكلم وعارض العكي، ووعظه، لتزول عنه الحجة من الله عز وجل، فلما ألح عليه في ذلك بعث العكي إليه فضربه». ومات الزاهد الشهير (182 أو 183/798 أو 799)، وكان يتكلم باسم فقهاء إفريقية، متأثرًا بجراحه، فأثار ذلك كثيرًا حنق أهل القيروان، وطرد الوالي الكافر من البلاد آخر الأمر. لكن إبراهيم الأول الذي جاء بعده، واصل

= مارسوا كثيراً القرصنة. ولا شكّ أن المصالح الاقتصادية قد تأثرت بذلك، بالنسبة إلى المملكة الإدريسية، وقد كانت لها علاقات تجارية مع العالم المسيحي، وهذا ما يفسر موقف مبعوثي الإمام. وأفادت الرسالة أن السفراء ركبوا سفنًا للبندقية.

ولنلاحظ أيضًا أن الأندلسيين ظهروا بمظهر المشوشين حسب رسالة ليون الثالث. وكانوا بمفردهم آنذاك في حرب مع المسيحية في الحوض الغربي من البحر المتوسط. وقد عرض سفراء إدريس الثاني حتى المشاركة في مقاتلتهم.

ولنشر أخيرًا إلى أنه لم يقع الحديث عن الأغالبة في هذه الرسالة، وأنهم لو ظهروا في البحر في ذلك العهد، لما تأخروا عن القتال إلى جانب الأندلسيين.

(1) M. AMARI (*Storia*, I, 350).

(2) الرياض، ج 1، 143 ـ 144. أورد عياض في «المدارك» (ترجمة بهلول، رقم 4، في الفقرة المخصصة لمحنه) نفس الخبر بعبارة تختلف قليلاً. واقتصر أبو العرب في «الطبقات» (ص 58) على القول أن بهلولاً عارض سياسة العكي.

العمل بنفس السياسة. ويحتمل أن يكون الأمر قد اشتبه على M. Amari، بخصوص المودة التي كان العكي يكنها لمؤسس الدولة الأغلبية العظيم، فرأى أن ينسب قيامها إلى العكي[1]. والطاغية الذي ورد ذكره في نص المالكي لا شك أنه بطريق صقلية. فكان أقرب جار مسيحي لصاحب القيروان. وعملا بالتقاليد، كانت أيضًا صقلية البلاد التي أقامت علاقات تجارية هامة مع إفريقية، نظرًا إلى الصلات ذاتها المنسوجة في الماضي والتي لم تنفصم كلها قطعًا. فلا بد أن المقتضيات الاقتصادية قد قامت بدور ممتاز لفائدة الانفراج من الجانبين. وقد كان التجار المسلمون والمسيحيون يقيمون على الضفتين، ولم يفكروا إلا في تنمية تجارتهم. وفي منتصف القرن الثامن، بدأت أوروبا فعلاً في عهد أوائل ملوك الكارولنجيين، التزود بالمواد الشرقية، من إيطاليا. ولا شك أن دور إفريقية في نقل هذه البضائع كان مرموقًا، عن طريق صقلية ونابولي وأمالفي وغايت والبندقية[2]. وإذا صدقنا المالكي، فلم تستثن من المبادلات بعض المنتجات الحساسة في ذلك

---

(1) بعد أن بين Amari أن تسليح صقلية والانقسامات الإسلامية، كانت أحسن ضمان للسلم بالجزيرة، أضاف أن الأمر دام على تلك الحال حتى عهد إبراهيم الأول الذي أدرك الأهمية الكاملة للرجوع إلى الاتفاقات الكتابية الضامنة لإقامة التجار بصقلية وإفريقية. وختم كلامه قائلاً: «وتبعًا لذلك، أبرم إبراهيم سنة 805، هدنة لعشر سنوات مع قسنطين بطريق صقلية» (*Storia*, I, 351-353). وجارى Vasiliev (*Byzance et les Arabes*, I, 64)، M. Amari الذي لم يذكر أي نص لتأييد أقواله، إذ لا توجد مثل هذه النصوص. وما هو إلا استنتاج آخر انطلق من إشارة غامضة تضمنتها رسالة وجهها البابا ليون الثالث إلى شارلماني. وكان البطريق غريغوار يلوم السفراء الأدارسة على الخرق المستمر للعهود من طرف المسلمين، مبينًا لهم أنه حتى الاتفاقات المبرمة حديثًا مع البطريق السابق قسنطين لم تحترم. فلم يذكر تاريخ معين، ولم يذكر إبراهيم الأول من باب أولى (انظر أعلاه، ص 448 الملحوظة رقم 1).

(2) انظر مقالاً جيداً لـ R. Doehaerd (Méditerranée et Economie Occidentale pendant le Haut Moyen Age, dans *Cah. dh'Hist. Mondiale*, 1954, pp. 571-593) خاصة ص 584. كان وضع البندقية مثاليًا. وأفادنا *Liber pontificalis* أن تجار البندقية ذهب بهم الأمر سنة 750، إلى شراء الرقيق من روما، ثم باعوه بإفريقية إلى «الكفرة». راجع (فضلاً عن البحث الذي ذكرنا، ص 581)، W. Heyd (*Histoire du Commerce du Levant au Moyen Age*, I, 95-96). ولنلاحظ كذلك في هذا الصدد أن سفراء الأدارسة قدموا سنة 813، للتفاوض في الهدنة مع غريغوار بطريق صقلية، فرحلوا على أحد مراكب البندقية. وجاء برسالة 11 نوفمبر 813، التي بعث بها البابا ليون الثالث إلى شارلماني، والتي أخبرتنا عن هذه السفارة، أن السفراء قدموا على سفن للبندقية:

«Ipsivero Missi Sarracenorum in navigiis Veneticorum Venerunt, et Sic Veniendo combusserunt igne navigia quae de Spania veniebant».

(Cenni، المرجع المذكور، ج 2، 79).

وهذا يؤيد وجود تيار تجاري متواصل. وقد كان الرقيق يستخدم كسلعة للتبادل بين إيطاليا المزودة للإمبراطورية الكارولنجية، وبين المغرب.

الوقت، فترتب على ذلك أن غضب الفقهاء غضبًا كبيرًا. ولنذكر في هذا الصدد أن عصرنا لم ينفرد قط بالتفكير في ضبط قوائم في المنتجات الممنوع تصديرها. فقد سبق للكنيسة والإسلام أن فكرا في الأمر قبل عدة قرون خلت[1]. ولنضف أيضًا أن الأوامر المتعلقة بالحد من المتاجرة في بعض المواد لم تحترم احترامًا كاملاً، كما هو الشأن في عصرنا، ودام ذلك مدة طويلة رغم الضغوط والاحتجاجات. وهكذا لم يعمل الأغالبة أول الأمر تجاه المسيحية، إلا بموجب سياسة ورثوها، وكان معمولاً بها منذ أمد بعيدٍ قبل أن يتولوا الحكم. ولم يكن الصمت عن هذه السياسة دون تحريف معنى الأحداث، وقد استمر الأغالبة على العمل بها لمدة ناهزت ربع قرن.

وأكثر من ذلك، أتاح الظرف آنذاك بأن يضفوا عليها قواعد أوسع، حال انتصابهم في الحكم. وبالفعل، أضيف إلى الاتفاق مباشرة مع الممثلين المحليين لبيزنطة، سلوك سياسة صداقة تقررت في أعلى مستوى، مع الامبراطورية الكارولنجية التي بلغت آنئذ ذروة عظمتها. ومن المعلوم أنه في نطاق سياسته تجاه بيزنطة[2]، حاول شارلماني ربط اتصالات مع الرشيد. واغتنم الخليفة من ناحيته فرصة التقارب مع البلاط الكارولنجي، فوجه سفراءه[3]، محملين بالهدايا، لمقابلة شارلماني، وقد توج امبراطورًا للغرب، وينبغي أن يلاحظ أن السفارات مرات بالقيروان. فأمكن للوفد الذي استقبله شارلماني في ربيع 801، بين Verceil و Yvrée أن يصطحب معه في الطريق، ممثلاً لإبراهيم الأول.

فما هو الهدف الذي كانت ترمي إليه بغداد وآكس لا شبال، ويبدو أن الوصول إليه

---

(1) لم يقع احترام المنع المسلط خاصة على تجارة الأسلحة والرقيق أبدًا. انظر W. Heyd (*Histoire du Commerce du Levant au Moyen Age*, I, 95-100) وتمت العودة طبعًا، زمن الحروب الصليبية، إلى العمل «بالأوامر الكنيسية القديمة التي نصت على منع بيع العرب أي شيء، من شأنه أن يحول إلى عتاد حربي» (W. Heyd، المرجع المذكور، ج 2، 24). ولم يكن النجاح تامًا أيضًا.
انظر أيضًا R. Lopez (*Naissnace de l'Europe*, pp. 88-89).

(2) من الثابت أن تتويج شارلماني إمبراطورا لم يكن نتيجة للصدفة والارتجال. انظر L. Halphen (Etudes Critiques sur l'Histoire de Charlemagne, dans *Rev. Hist.*, CXXXIV, 1920, pp. 219-238).
ولا ريب أن الاتصالات التي تمت مع بغداد، كانت مرتبطة بهذا التتويج.

(3) بخصوص هذه السفارات، خاصة السفارة التي مرت بالقيروان، انظر Ch. Courtois (Reliques Carthaginoises et légende carolingienne, dans *Revue de l'Histoire des Religions*, CXXIX, 1945, pp. 57-83) خاصة ص 62، الملحوظة رقم 1، حيث ذكر المؤلف مختلف الأمور المعالجة لمسألة السفارات، وكانت تعد أربع سفارات جميعًا. والملاحظ أنه إذا نوقش معنى العلاقات وأهميتها لدى العباسيين والكارولنجيين، فإن الاتفاق حاصل بشأن وجود هذه العلاقات وتواريخ هذه السفارات.

كان يفرض التعاون مع القيروان؟ ولا شك أن الامبراطور الكارولنجي كان يبحث عن كل ما من شأنه أن يرضي شهرته وزيادة، وقد ألح على ذلك بلا استثناء وكما ينبغي مقرظه Eginhard[1] ولم ترد في النصوص توضيحات دقيقة. ولذا، تحتم علينا اللجوء إلى التأويل. وقد كشف هذا الاجتهاد[2]، على ضوء السياق السياسي المتفوق في بداية القرن التاسع، عن دوافع اقتصادية حركت أساسًا الاتصالات القائمة بين الجانبين. فقد كانت الامبراطورية الكارولنجية في حاجة إلى منتجات الشرق التي لم تختف في أسواق الغرب بصورة قاطعة، كما كان يظن H. Pirenne[3]. وكان الشرق من جهته يستفيد استفادة تامة من بيع بضائعه. لكن القطيعة المتوقعة مع بيزنطة تمت عند تتويج شارلماني امبراطورًا سنة 800 بالفعل، وكذلك الحرب التي اتسعت رقعتها بين الأمويين في قرطبة والكارولنجيين ـ لنذكر أن برشلونة سقطت في قبضة الفرنجة وقد واصلوا تصعيد هجومهم بصورة عنيفة حتى سنة 813 ـ كان من شأنها بعث الاضطراب في التيارات المعتادة. ويخشى أن تأخذ بيزنطة وقرطبة بالثأر، فتعطلان تيارات التبادل في اتجاه امبراطورية الغرب. وقد اتخذت بغداد نفس الموقف إزاء هاتين العاصمتين، وهو نفس الموقف الذي اتخذته آكس لا شبال، فيمكن توقع اجتهاد الدبلوماسية الكارولنجية في تفادي هذا الاحتمال، عن طريق الاتفاق المباشر مع الخلافة العباسية. إذ كان ينبغي الإفلات من الضغوط وضمان حرية المبادلات واستمرارها، بالعمل على كشف طريق ثالثة لا تمر بممتلكات الأمويين ولا بممتلكات البيزنطيين. وهنا تظهر القيمة الجوهرية للقيروان[4]،

(1) *Vita Karoli Imperatoris* (حيارة شارلماني)، نشر وترجمة L. Halphen، ص 47 ـ 49، في (dans les *Œuvres complètes*, I, 52-53).

(2) انظر مثلاً بحثاً طيباً جداً كثير المستندات لـ Ch. Courtais بعنوان (Les rapports entre l'Afrique et la Gaule au début du Moyen-Âge, dans les *Cah. de Tunis.*, VI, 1954, pp. 127-145).

(3) سنعود في آخر هذا الفصل إلى نظريات H. Pirenne.

(4) بانت أهمية القيروان كمرحلة تجارية بصورة لا تقبل الدحض، بالنسبة إلى القرن الحادي عشر، بفضل ما جاء بوثائق الجنيزة بالقاهرة. وقد وصل S.D. Goitein، بعد البحث في قسم من هذه الوثائق، كان متعلقًا «بالتجارة والملاحة في المحيط الهندي»، إلى نتائج اعتبرها هو نفسه «عجيبة». وبالفعل، تمكن من اكتشاف الأهمية العظيمة التي كانت للتجار التونسيين، بالنظر إلى التجارة الهندية وأنها «كانت مسيطرة بالنسبة إلى التجارة في الحوض الشرقي من البحر المتوسط». وأضاف: «بعد البحث في أغلب المواد الخاصة بالقرن الحادي عشر، تبين أن الأشخاص الحاملين لألقاب مثل لقب الأندلسي والفاسي والتاهرتي والصقلي والطرابلسي الخ... كانوا قادمين في الغالب، من الأندلس والمغرب الأقصى وصقلية وليبيا، وكانوا أصيلي القيروان وشقيقتها المهدية».

=

باعتبارها نقطة وصل ينبغي تدشينها أو دعمها. ولا يمكن لسياسة السلم المتوخاة مع النصرانية منذ نصف قرن إلا أن تشجع هذا المشروع.

فلا صقلية ولا نابولي ولا أمالفي ولا البندقية بصالحة طبعًا لأن تكون محطات آمنة على طريق المبادلات بين الشرق وامبراطورية الغرب، وقد كانت تقيم علاقات تجارية تقليدية مع إفريقية، لكنها كانت تدور في فلك بيزنطة. فافترض C.Courtois[1] بكثيرٍ من الاحتمال، أن تكون محاولة إحياء المسالك القديمة قد جدت في ذلك الوقت، بمعنى أنه وقع إحياء «طريق الجزر»، المنتهية إلى ناحية البروفانس، محاذاة لسواحل سردانية وكورسيكا. وذكّر C. Courtois تأييدًا لنظريته، بالآثار البونقية في نورا، بسردانية، وكانت تشهد بوجود مسلك بري مباشر بين قرطاجة وهذه الجزيرة منذ العصور القديمة. وقد عبر الونـدال باستمرار هذا المسلك. ولنضف أن المسلمين زاروا الجزيرة مرارًا، ولم يكونوا يجهلون هذا الأمر، ولم يشك أحد في كونهم قد مروا منه عند الحاجة، لأسباب أقل صبغة عدائية. وهكذا، يمكن أن تساعدنا الأهمية الفجئية التي اكتستها كالياري (Cagliari)، على إدراك الصداقة الرابطة بين سلط سردانية والكارولنجيين الذين مارسوا سيادة ما على الجزيرة وقاموا بالدفاع عنها[2]. وحاولوا إقامة قاعدة حيوية لتنظيم التجارة تنظيمًا جديدًا، وكلفوا أسطولهم بحمايتها، وقد مر بنا أن شارلماني أولى كل عنايته لهذا الأسطول. وكانت الطريق المنطلقة من إفريقية تنتهي إلى مرسيليا إذ لوحظ عليها فعلاً مزيد من الأهمية والنشاط «في العصر الكارولنجي»[3]، وذلك بداية من سردانية ومحاذاة

= انظر S.D. Goiten (La Tunisie du XI^e^ siècle à la lumière des documents de la Geniza du Caire, *Eetudes d'Orintalisme dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal,* II, 560).

ونرى أن دور الواسطة الذي قامت به القيروان في القرن الحادي عشر، بين المحيط الهندي والبحر المتوسط، يندرج ضمن عادة قديمة جدًا، يرجع عهدها إلى القرن التاسع قطعًا، وربما إلى القرن الثامن، حيث أثبتت بحرية إفريقية إلى حد بعيد في ذلك العصر، حيويتها. إلا أننا لم نكتشف الجنيزة بعد، إذ تسمح وثائقها بإحالتنا إلى الماضي البعيد. ويرى S.D. Goiten أنه لم يفقد كل أمل في هذا الباب (المرجع المذكور، ج 2، 579).

(1) Les rapports entre l'Afrique et la Gaule au début du Moyen-Âge, dans les *Cahiers de Tunis.*, VI, 1954, pp. 135-140.

(2) من رأي E. Besta (*La Sardegna Mediovale*, pp. 36-37) أن سردانية كانت مستقلة وحليفة للكارولنجيين.

(3) انظر F.L. Ganshof (Notes sur les ports de Provence du VIII^e^ siècle, au X^e^ siècle, dans la *Rev. Hist.*, CLXXXIII< 1939, p. 31). =

لسواحل كورسيكا المناطة بوالٍ من الفرنجة. وتمكن الشاعر تيودولف (Théodulphe) من الاطلاع سنة 812 على عملات إسلامية وفيرة، وأحجار نفيسة، وجلود قرطبة، وأنسجة حريرية، «أتى بها العرب إلى هذا المكان»[1].

وتتضافر كل هذه الدلائل مبرهنة على النجاح الأول لتيار المبادلات المباشرة القائمة بين إفريقية وبلاد الغول الإفرنجية، ويسجل هذا النجاح لصالح ديبلوماسية شارلماني. فهو لم يتردد في الاهتمام أيضًا وبنفس المناسبة، بالنصارى المقيمين بإفريقية والمتعلقين عادة بالكنيسة الرومانية التي كان شارلماني حاميًا لها، وذلك لأسبابٍ تخص التدين كما تخص الهيبة. فلم يغفل أمرهم عند توزيع مساعداته، كما ذكر Eginhard. وقيل إن من بين ما وزّعه عليهم المال الذي وجهه إلى قرطاجة «حيث أثار النصارى شفقته، لما عرف تعاستهم وفقرهم». وأضاف Eginhard قائلًا: «فإن حاول مصادقة ملوك ما وراء البحار، فذلك ليخفف بعض الشيء من شقاء النصارى الموجودين تحت سلطتهم، ويقوي معنوياتهم شيئًا ما»[2]. ومن غير القول إن الكارولنجيين استهدفوا أساسًا

= وانظر أيضًا ET. SABBE (L'Importation des tissus orientaux en Europe occidentale au Haut Moyen-Âge (IX^e et X^e siècles), dans *Rev. Belge de philologie et d'Histoire,* XIV, 1935, pp. 1261-1288).

وقد لاحظ المؤلف أن الحوض الغربي من البحر المتوسط، ولو كان أقل عبورًا من بحر الأدرياتيك، فقد وجدت فيه آثار للملاحة العابرة للمتوسط، خاصة في بيزا وسردانية وجنوب فرنسا» (ص 1269). ولاحظ R. PERNAUD (*Histoire du Commerce de Marseille*) بخصوص العلاقات التجارية القائمة بين مرسيليا وشمال إفريقيا، أن الوثائق المحفوظة مفقودة تمامًا لفترة ما قبل 1211، لكن «لا يمكن الجزم بأنها لم توجد» (ص 169).

ولاحظ E. DUPART (Les relations de la Provence avec les pays du bassin occidental de la Méditerranée du V^e siècle aux Croisades, dans *Répertoire de la Société de Statistique de Marseille* (1911-1920), pp. 123 et 125)، دلائل على التجارة بين ناحية بروفانس وشمال إفريقيا، لكنه اعترف بأن المعطيات «نادرة متفرقة نسبيًا».

(1) أورده R. DOEHARD (Méditerranée et Economie Occidentale pendant le Haut Moyen-Âge, dans les *Cah. d'Hist., Mondiale,* I, 1954, p. 583) عن DUMMLER في (*M.G.H.,* Poetae latini aevi Carolinim Berlinm 1881, I, 498-499).

(2) *Vie de Charlemagne*، نشر وترجمة L. HALPHEN، ص 79. ولنتذكر في هذا الصدد أن EGINHARD لم يتردد في الذهاب إلى القول بأن الرشيد عدل عن السيطرة «على البقاع المقدسة» لفائدة شارل (المرجع المذكور، ص 49)، وأوحى هذا التأكيد إلى Louis BREHIER بتحرير رسالة طريفة موضوعها:

(Les Origines des rapports entre la France et la Syrie: Le Protectorat de Charlemagne, dans Chambre de Commerce de Marseille; Congrès français de Syrie; Séances et Travaux, fasc. =

استخدام ديبلوماسيتهم للتخفيف من وضع النصارى العائشين في البلاد الإسلامية، فلا شك أن هذا الشاغل لم يكن غريبًا عن حماة الكنيسة الرومانية، ولا بد أن مناخ الصداقة الذي حاولوا إقامته بينهم وبين العباسيين، أفاد النصارى، إذ وضعتهم نوائب التأريخ تحت حماية الإسلام الإجبارية. ولا بد أن هذا المناخ قد أفاد تنقل الأشخاص أيضًا. ويحتمل أن يكون تجار إفريقية والتجار الإفرنج[1] قد اقتفوا آثار السفراء، ولو أن المصادر الموجودة لدينا لم تذكر شيئًا في هذا الأمر.

لكن سياسة الصداقة مع الكارولنجيين لا يمكن أن تنتهي إلى نجاح تام، إذ صحت استنتاجاتنا، إلا إذا تأكد أمن «طريق الجزر»، الذي كان عمادًا لهذه السياسة. أما من جهة الأمويين في قرطبة، فمن المحتمل أن الأغالبة لم يخشوا أن يؤول عداؤهم إلى نزاع صريح، لم يرغب في نشوبه هؤلاء وأولائك. والمتوقع أن الخطر كان أكثر جدية من جانب بيزنطة. وللتوقي منه، تمادى الأغالبة بعزم على سلوك سياسة السلم التي انتهجها من سبقهم في الحكم، لا سيما وأنها كانت تتمة ضرورية للسياسة التي تم التفاوض فيها مع شارلماني.

ولذا، واصل إبراهيم الأول العمل بسياسة العكي. واستمر ابنه وخلفه أبو العباس عبد الله الأول (196 ـ 812/201 ـ 817) في نفس الطريق، بعيدًا عن كل نية في إعداد الحرب، وجدد الهدنة التي يحتمل أنها أشرفت على النهاية، مع بطريق صقلية، في تاريخ لم يذكر. وللتوقي من المصاعب التي اصطدم بها العكي، يعني معارضة الفقهاء، أشركهم أبو العباس في إبرام الهدنة. فقد روى أحدهم وهو سليمان بن عمران[2]، (183 ـ 799/270 ـ 883) الذي ولي فيما بعد خطة قاضي القضاة بالقيروان، ما يلي: «كنت

= 2, 1919, pp. 15-38).

(1) انظر ص 452 الملحوظة رقم 2. وقد رتب الفقه بشدة متفاوتة نظام النصارى من غير أهل الذمة، العائشين في البلاد الإسلامية. انظر في هذا الصدد M. Canard (Deux épisodes diplomatiques arabo-byzantins au X^{e} siècle, *B.E.O.*, XIII, 1049-1950, pp.52-43) الذي ذكر مراجع عديدة في الحاشية.

(2) انظر بخصوصه، الطبقات»، ص 180 ـ 183، أبو العرب؛ و «المعالم»، ج 2، 99 ـ 104، ابن ناجي. نشر ما كتب على قبره لأول مرة، وقد كشف بمقبرة القيروان، من طرف E. Griffini (Nota de E. Griffini intorno alla tomba di Sulayman b. 'Imranm dans *Centenario Amari*, II, 483). وكانت هذه الكتابة محل شرح قام به ح. ح. عبدالوهاب، في طبعته للأعمال لابن الخطيب، (*Centenario Amari*, Ii, 483) وأوردها أيضًا B. Roy و L. Poinssot (*les inscriptions arabes de Kairouan*, n^{0} 64, I, 133-136) وهي تؤيد تاريخ الوفاة (22 صفر 270/ أول سبتمبر 883)، لكنها لا تذكر تاريخ الولادة.

حضرت في أيام أبي العباس/بن الأغلب/ في هدنة صقلية، وقد جمع شيوخ القيروان ووجوههم، وكنت فيمن حضر، فكُتب بين يديه كتاب الهدنة وقرىء على جماعة الناس، وكان فيه: إن من دخل إليهم من المسلمين وأراد أن يردوه إلى المسلمين كان ذلك عليهم»[1].

ومن المحتمل أن تكون الهدنة المفيدة لمصالح إفريقية الاقتصادية، قد أبرمت في نهاية عهد عبد الله الأول[2]، وبقيت نافذة المفعول حتى سنة 212/827. ولنشر إلى أنها كفلت حرية التجار، وضمنت عودة التجار المسلمين إلى بلاد الإسلام، والعكس بالعكس طبعًا وبلا شك. وقد سجل تعطيل العمل بها تحت وطأة الظروف المتغيرة، تحولاً مفاجئًا في سياسة الأغالبة تجاه المسيحية، ولم تتمّ الموافقة على هذا التعطيل إلا بعد المعارضة والتردد.

---

(1) المالكي، الرياض، ج 1، 186. ورد هذا النص في «المعالم»، ج 2، 13 ـ 14، لابن ناجي.

(2) حصلنا على هذا الخبر بفضل سليمان بن عمران المولود سنة 183/799، فلم يكن عمره إلا 13 سنة في 196/812، في بداية عهد عبد الله الأول. والشك كبير أن يكون سليمان بن عمران قد حضر في هذه السن، مهما كانت العادات في العصر الوسيط، مجلسًا هامًا كالمجلس الذي قرر الهدنة. وقد بلغ من العمر 18 سنة في نهاية عهد عبد الله الأول (201/817)، ولذا، فاحتمال مشاركته قوي.

وذكر M. Amari بمجانية نسبية أن الأسطول الأغلبي شارك في غارات سنة 812 ـ 813، على جزر الحوض الغربي من البحر المتوسط (*Storia* 1 ـج 354 ـ 356) ، لكنه حدد تاريخ المفاوضة في الهدنة بسنة 813، وجاراه في ذلك Vasiliev (*Byzance et les Arabes*, I, 64). وروى أن سفراء الأغالبة وصلوا إلى صقلية للتبرأ من مسؤولية هذه الغارات وتأكيد الهدنة القديمة. ولعل العهد الجديد المبرم مع بطريق صقلية قد شملهم ـ باستثناء الأندلسيين ـ وكذلك الأدارسة. وذهب القول بـ M. Amari إلى أن جعل من هذا العهد نتيجة لتدخل قام به معًا الأغالبة والأدارسة.

قال: «Pare all'incontro che fosservi inclusi gli Idrisiti; e che ambasciatori loro fossero venuti insieme con quli di casa di al-Aglab» (*Storia*, I, 356).

ولا فائدة في الإلحاح على عدم تصورنا تمامًا أن يقدم معًا «سفراء الأغالبة والأدارسة» للتفاوض في الهدنة. ولا يقوم تأويل Amari على أي نص صريح. بل بناه انطلاقًا من استقصاء مفرط لا غير، لرسالة 11 نوفمبر 813 التي وجهها البابا ليون الثالث إلى شارلماني. وأفادت هذه الرسالة فقط أن البطريق غريغوار لام مخاطبه العرب (Sarrazins) القادمين للتفاوض في الهدنة، لخرقهم المستمر للمواثيق. ولتبرئة ساحتهم، أجابوه، قائلين ما مفاده: «كان هذا صحيحًا. لأن أمير المؤمنين ترك أميرنا الراهن طفلاً عند موته. فعمت الفوضى. لكن أميرنا استعاد اليوم السيطرة على الوضع. وأضافوا قولهم إنهم لا يستطيعون التكفل بالأندلسيين، لكنهم أبدوا استعدادهم للمساعدة على مكافحتهم. ولنذكر أن هذا الوصف لا يمكن أن يليق في سنة 813، إلا بالأدارسة وحدهم. وهو يؤكد أن الهجوم على السواحل المسيحية كان آنذاك موجهًا من طرف الأندلس المسلمة قطعًا، وقد خاضت الحرب ضد الكارولنجيين. وخلافًا لذلك، لا شيء يسمح لنا، سوى مجرد الخيال، بإقحام الأغالبة في المفاوضات الدائرة بصقلية سنة 813. انظر ص 448، الملحوظة رقم 1.

تغيير المحيط السياسي والقطيعة مع صقلية[1]:

في 2 أكتوبر 811، وبعد بضعة أشهر من وقوع الكارثة التي هلك فيها (Nicéphore 1ER) نقفور الأول (802 ـ 811)، الذي سقط في القتال (26 جويلية 811) ضد جيش البلغار الذي رأسه كروم، وقد سقي هذا القائد الخمر في جمجمة ضحيته، مزهوًا معربدًا، ارتقى العرش الإمبراطوري في بيزنطية التي كانت فريسة للحيرة والمهنة، امبراطور ضعيف تقي محب للصورة الدينية، إنه ميشال الأول رنغبي (811 ـ 813). فمالت منذ ذلك التاريخ كفة الميزان السياسي ميلاً واضحًا لفائدة امبراطور الغرب، وقد فاضت عليه الانتصارات والفوائد. ونجح الملك الشاب بيبان سنة 810، في وضع البندقية تحت السطة الكارولنجية، رغم مقاومة الأسطول البيزنطي. فرضيت بيزنطة

---

(1) لدراسة تاريخ صقلية في العصر الوسيط، قدم Fr. Natale توجيهًا طيبًا للمراجع في تأليفه (*Acciamento Allo Studio Del Medio Ero Siciliano*) وقد نشره معهد التأريخ الوسيط والحديث في جامعة مسّينا. وقد تضمن نظرة عامة إلى الاتجاهات في تأريخ صقلية، وكذلك توجيهًا منهجيًا للمراجع، يتعلق بالدراسات الصقلية والمصادر المنشورة أو المخطوطة، مع ذكر المكتبات والوثائق الخ... وخصص أكبر مكان طبعًا للمصادر اللاتينية والأبحاث باللغات الأوروبية. لكن توجد فيه أيضًا معلومات مفيدة عن المصادر العربية ـ التي جمعها M. Amari ـ والمصادر اليونانية.

غير أنه في خصوص الفترة التي تهمنا، يتعين علينا أن نستمد جوهر أخبارنا من المصادر العربية. قال Vasiliev في هذا الصدد: «تنقسم مصادر تأريخ فتح صقلية إلى ثلاث مجموعات: أ) المصادر العربية، ب) المؤرخون اليونان، جـ) كتب التأريخ الغربية اللاتينية. ويجب ملاحظة عدم إمكان القيام بتأريخ الفتح التدريجي لصقلية، كما حصل في الواقع، إلا بالاستناد على التواريخ العربية. وذكرت المصادر اللاتينية واليونانية ثورة أوفيميوس، ولم تتحدث إلا عن الحدث العام لفتح الجزيرة، دون أن تحدد في أي ترتيب سقطت مدن صقلية في حكم المسلمين. ولم يصلنا التأريخ اليوناني لتيوغنوست، وقد جاء بعد وقوع الأحداث» (*Byzance et les Arabes*, I, 64-65).

وجمع M. Amari المصادر العربية المتعلقة بصقلية في (*Biblioteca Arabo-Sicula*)، وكتب نصًا لها بالإيطالية. لكن نفضل باستثناء بعض الحالات، أن نحيل مباشرة على مختلف مؤلفات العرب. وكانت الأبحاث الحديثة وكشوف نصوص جديدة محل دراستين: F. Gabrieli (On Seculo di Studi arabo-cisuli, dans *S.I.*, II, (1954), pp. 89-103)؛ و U. Rizzitano (Nuove fonti arabe per la storia dei Musulmani di Sicilia, dans les Scriti in onore di Giuseppe Furlani, dans la *Rivista degli Studia Orientali*, xxxii, 1957, pp. 531-527).

ولنفس المؤلف «ماضي الدراسات العربية الصقلية وحاضرها»، الفكر (مجلة تصدر في تونس)، ج 7، 1961 ـ 1962، ص 927 ـ 936. ولنشر أخيرًا إلى أن H. Grégoire و M. Canard قدما أيضًا النص الفرنسي لمنتخبات من المصادر الغربية الخاصة بتأريخ بيزنطة والعرب، وبالتالي تأريخ صقلية كذلك Vasiliev (*Byzance et les Arabes*, t. II, W^e partie, extraits des sources Arabes, trad. par M. Canard).

بالتفاوض. وكان نقفور واعيًا لقوته ولأهمية الرهان، فرفض رفضًا باتًا ادعاءات الإمبراطور شارلماني. وكان ميشال الأول مهتمًا بأن يكون على وفاق مع البابا لشدة تقواه، وكان واعيًا للضعف الذي نزل بالإمبراطورية بسبب انتصارات كروم، فأبدى استعداده للاستجابة لطلبات زميله في واقع الحال، وقد أبانت انتصاراته، بما فيه الكفاية متانة نظامه، وذلك مقابل إعادة جزء من النواحي المستولى عليها. ولذا، بايعه سفراؤه سنة 812 بآكس لا شبال، بصفته ملكًا لبيزنطة. فوجد منذ ذلك اليوم امبراطوران شرعيان[1]، وختم التصالح بين الامبراطوريتين بصورة عملية، وستتاح لهما فيما بعد كثيرًا من المناسبات لتوحيد جهودهما ضد هجمات الإسلام، وذلك رغم الصدامات التي لا مفر منها.

فتغير منذئذٍ الوضع تغيرًا جذريًا، وقد تسبب هذا الوضع في التقريب بين بغداد وآكس لا شبال. فأمكن خاصة المتاجرة مستقبلاً بين امبراطورية الغرب وبين آسيا والشرق، بلا مخاطر كبرى، عبر البندقية وبيزنطة. وتبين في الأثناء أن «طريق الجزر» لم تكن آمنة كما كان مأمولاً. وبعثت الاضطراب في التجارة بصورة خطيرة، القرصنة والهجوم الأندلسي اللذين اندلعا رغم حماية الأسطول الكارولنجي الذي أخذ بالثأر. وتحتم على إفريقية ضمان حرية الملاحة وأمنها، حتى تستعيد دورها وتنجح فيه كمرحلة اقتصادية بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي. فكف الأغالبة عن كل عملٍ عدائي، لكنهم لم يقدروا قطعًا على فرض سياستهم التامة في رعاياهم، وبالأحرى على أعدائهم المسلمين الكثيرين المنشقين في المغرب والأندلس.

وهكذا، غيّر تطور العلاقات بين آكس لا شبال وقرطبة وبيزنطة، تغييرًا تامًا سنة 812، الظرف السياسي الذي أوحى بمواقف سنة 800. لكن الوضع لم يتدهور إلا تدريجيًا، وهذا أمر طبيعي. ولم يقم الأغالبة بأول هجوم لهم على سردانية إلا سنة 822/206. واعتبارًا من هذا التاريخ، يمكن أن نعتبر أن الانفصال صار نهائيًا بين الكارولنجيين والأغالبة الذين أملوا أن يجعلوا منهم حلفاء لهم أو على الأقل أطرافًا. وساعدت هذه القطيعة حتمًا على قيام قطيعة أخرى.

لكن الاتفاقات المبرمة مع صقلية صمدت صمودًا أحسن، رغم الحوادث التي جدت والتي لا مفر منها. وبالفعل، فقد توقفت الهجمات على هذه الجزيرة طيلة أكثر من

---

(1) انظر بشأن هذه الأحداث OSTROGORSKY (*Histoire de l'État Byzantin*, pp. 216-230).

ثلاثة أرباع القرن، والواقع أنها لم تستأنف إلا سنة 827/212، وساعدت الاضطرابات الداخلية أمير القيروان، فسنحت له فرصة غير منتظرة لحل المشكل القائم منذ أكثر من ألف سنة، بسبب نزاع قديم جدًا، وذلك لفائدة سواحل إفريقية.

وقد هيأت رواية هذه القلاقل الظروف المؤيدة لقطع الهدنة وغزو الجزيرة، وقد ورد ذكرها بصورة قليلة الوضوح في المصادر، فأدى ذلك إلى إبداء تأويلات متضاربة. وقصة ثورة أوفيميوس كان لها مفعول حاسم في تحول الأحداث، وقد اختلفت فعلاً روايتها وشرحها والحكم عليها.

وبعد أن لخص M. Amari المعطيات المختلفة للمصادر المسيحية(1)

---

(1) M. AMARI (*St ria*، ج 1، 367 ـ 377).

هذه معطيات للمصادر المسيحية الرئيسية:

أولاً ـ Jean Diacre DE NAPLES (متصف القرن التاسع) استرسل في الحديث، حالما انتهى من وصف المؤامرة التي رفعت ميشال الثاني في 26 ديسمبر 820 إلى الحكم، عن ثورة أهل سرقوسة الذين التفوا حول شخص يدعى Euthimius، فقتلوا البطريق غريغوار (adversus hunc Machahelium Syracusani cujus» dam Euthimii factione rebellantes, Grigoram patricium interfecerunt»)؛ وفر أوثيميوس هذا إلى إفريقيا مع زوجته وأولاده (um uxore et filiis)، ورجع سنة 827، صحبة جيش لمحاصرة سرقوسة. وبعد أن تحدث Jean Diacre عن سقوط بالرمو سنة 831، عاد إلى سرد الأحداث التي جدت بالقسطنطينية وتحدث عن ثورة طوماس (*R.I.S.*, éd. 1725, 2e partie, p. 313; *M.G.H.*, Script, rer. Longob, p. 4209).

ثانيًا ـ مؤلف مجهول من سالرنو (*Anonyme de Salerne*) آخر القرن العاشر. لم يخف المؤلف حقده على البيزنطيين، وتحدث عن شخص من الروم حكم صقلية، ووجه إهانة لا تغتفر إلى أوفيميوس الصقلي الثري الذي خطب فتاة جميلة نادرة الحال كانت تدعى هومونيزا (Homoniza). فقبل الوالي الرشوة بالمال، وخطف فعلاً خطيبة أوفيميوس، وسلمها إلى غريم له (accepta pecunia ob alioviro, disponsatam Eufimii» anfereus, alteri viro eamdenique tradibit»)، وأبحر أوفيميوس إلى إفريقيا مع أهله للانتقام وعاد مصحوبًا بجيش. فتمكن العاشق المهان من الدخول إلى قطانية وقتل الوالي. ولم يذكر أي تاريخ في هذا الشأن. (*R.I.S.*, éd. 1276, II, 2e partie, Ch. XLV, 208).

ثالثًا ـ Le Continuateur DE THÉOPHANE (متصف القرن العاشر) نقل المؤلف عن THÉGNOSTE، دون ذكر أي تاريخ دقيق. وقد أخبرنا أن شخصًا يدعى أوفيميوس كان يمارس قيادة عسكرية بصقلية، فخطف راهبة من دير، كان يهواها، وتزوجها رغمًا عنها. وأضاف المؤلف أن ميشال الثاني نفسه كان قدوة قبل ذلك في هذا الأمر، قبل مدة قصيرة. فرفع إخوة الراهبة شكاية إلى الإمبراطور الذي أمر الحاكم بالتحقيق في الأمر، وإن صح ذلك، بتنفيذ القانون بكامل الصرامة على المختطف وجدعه. ولما علم أوفيميوس بالخطر الذي كان يتهدده، دبر مكيدة مع جنوده ورفاقه ونجح في الفرار من قبضة الحاكم الذي قرر تنفيذ الحكم عليه. ولجأ إلى «أمير المؤمنين» بإفريقيا واعدًا إياه بتسليم صقلية، ودفع جزية وفيرة، إن منحه بدل ذلك لقب الإمبراطور وشاراته، ومنحه العدة من الرجال للحصول عليها. فقبل الميثاق، ودخل الملك الإفريقي الجزيرة، بمساعدة أوفيميوس وشركائه. ولم يذكر المؤلف اسم حاكم لذلك العهد، لكن عندما روى أحداث إقريطش قبل ذلك، كانت مناسبة (ص 76 ـ 77) ليخبرنا أن ميشال الثاني وجه إلى صقلية فوطينوس الذي هزم هزيمة كاملة بإقريطش التي فتحها =

والمصادر العربية وأشار إلى تناقضاتها، ظن أنه ميز أخبارًا مختلفة كانت مختلطة بها، وكانت متعلقة بنزول جيوش أسد بن الفرات بمازرة، وهذا يفسر في رأيه اللبس الموجود بالمصادر المذكورة. وانطلاقًا من هذا المبدإ، افترض أن الثورة دامت خمس أو ست سنوات، وتطورت في فترتين. وطيلة الفترة الأولى، ولعلها بدأت بارتقاء ميشال الثاني (26 ديسمبر 820)، العرش، قيل إن قادة المرتزقة كانوا يتحكمون في الوضع بصقلية، وربما انتفضوا مستفيدين من ثورة طوماس (821 ـ 823)، وقتلوا بطريقًا أولاً اسمه غريغوار. ولربما لم يكن أوفيميوس المحرك الرئيسي لهذه الانتفاضة الأولى. ثم عادت المياه إلى مجاريها، بعد تصفية ثورة طوماس، وقد اعترفت صقلية من جديد بسلطة ميشال الثاني الذي عجل بتوجيه فوطينوس (Photinos) إلى الجزيرة بصفته حاكماً جديداً، بعد أن طرده من إقريطش الثوار الأندلسيون المسلمون، وقد استولوا فعلاً قبل مدة قصيرة على هذه الأرض البيزنطية. ولربما ذهب به فرط حماسه وحتى يمحو فراره المشين من إقريطش، إلى مقاتلة أوفيميوس، «باسم الأخلاق والدين». وقد قيل إنها كانت إشارة في سنة 826، لانتفاضة ثانية كان أوفيميوس هذه المرة موجهًا لها.

وقال Vasiliev بأن «هذا النظام خيالي»[1]، وبيّن بصورة مقنعة كل الإقناع أنه نظام غير مفيد ومستحيل في نفس الوقت. وبيّن أنه من المؤكد أن ثورة طوماس كانت قادرة على إتاحة فرصة جيدة لثورة جميع من لا يتحملون إلا بمشقة نير بيزنطة. لكن الأمر الثابت أنه لم تقع الاستفادة من ذلك، فلا يمكن اعتبار غزو إقريطش وصقلية بمثابة النتائج المباشرة لهذه الثورة. وفضلاً عن ذلك، كان التعرف على هوية قسطنطين وفوطينوس مستحيلاً، أولاً لأنه لم يسمح أي مصدر بهذا التقارب بصورة جدية[2]، ثم

= المسلمون (النص اليوناني والترجمة اللاتينية في *Chronographia*، ص 81 ـ 83، ويرى M. AMARI أن هذه الترجمة اللاتينية قليلة الأمانة، (ج 1، 372، *Storia*).

رابعًا ـ Symeon MAGISTER (القرن العاشر). لم يذكر المؤلف شيئًا عن أوفيميوس. وأشار فقط إلى أنه، بينما كان ميشال الثاني يواجه ثورة طوماس، بسبب ما ارتكبه الأهالي من ذنوب، ولفسق الأمراء، استولى الأفارقة والعرب على إقريطش وصقلية وجزر سيكلاد، وقد انتزعوها من الإمبراطورية الرومانية.

(«In]er hos tumultus, hiceque curis distento Michaele, Creta Sicilia et Cyclades ab imperio romano ab Afris et Arabibus rescissae sunt, cum jam ex populi peccatis ac principum defectio habuisset exor dium»). (*Annales*, p. 691).

(1) VSILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 66).

(2) لم يذكر فعلا أي مصدر أن فوطينوس كان الحاكم المتنازع مع أوفيميوس، وحتى Le Continuateur DE =

لأن وصول فوطينوس إلى صقلية، وقد أشار إليه Le Continuateur DE THÉOPHANE لا غير، وذلك بعد سقوط إقريطش بين أيدي المسلمين (827 ـ 828)، لم يجد تبعًا لذلك، إلا في نهاية سنة 827، لا قبلها، وحتى في بداية سنة 828، أي بعد ثورة أوفيميوس.

وقد قـدّم F. Gabotto تعليلاً آخر أفسح فيه المجال بصورة أوسع للاستنتاجات. وأراد هذا المؤلف، في بحثٍ نشر سنة 1889 أن يجعل من أوفيميوس بطلاً قوميًا[1]، من

= THÉOPHANE نفسه، الذي انفرد بالإشارة إلى أن هذا الحاكم وجه إلى صقلية بعد انهزامه في إقريطش، فإنه لم يذكر إطلاقًا أنه نازع أوفيميوس. لكن تاريخ فتح إقريطش من طرف أبي حفص عمر البلوطي المطرود من الإسكندرية رفقة مسلمي الأندلس الآخرين الذين احتلوا المدينة، وقد طرده القائد العباسي عبد الله بن الطاهر في صفر 212/ ماي 827، يمكن اعتباره تاريخًا ثابتًا كل الثبات، وتحدد لربيع الأول 212/ جوان 827، ولو شك في ذلك OSTROGORSKY (المرجع المذكور). ولذا، لم يصل الأمر إلى الحاكم فوطينوس باسترجاع إقريطش إلا في بداية سنة 828، إذ كان حاكمًا على بلاد الأناضول. ورغم الإمدادات التي طلبها والتي وردت عليه، فقد هزم. فلم يوجه إلى صقلية إلا خلال سنة 828، أي بعد نزول أسد بمازرة (انظر VASILIEV (*Byzance Arabes*, I, 49-61)؛ و LÉVI-PROVENÇAL (*Histoire de l'Espagne Musulmane*, I, 70-173)؛ وكذلك المراجع التي ذكرها المؤلفان.

فاستحال تمامًا التعرف على شخص الحاكم الذي قاتل أوفيميوس، وقد سمته المصادر العربية قسطنطين، مع فوطينوس. غير أن AMARI (*Storia*, I, 373) أرخ فتح إقريطش من طرف المسلمين في سنة 825 بصورة اعتباطية نسبيًا والحق يقال، وقام بهذا التحديد على أساس بعض الاستنتاجات الرهيفة جدًا.

فقد لاحظ فعلاً أن بعض مخطوطات «النهاية» للنويري، أوردت (قَسْطَنْطين)، وأهملت أحيانًا الحرف الأول من اسم حاكم صقلية الذي واجهه أوفيميوس، فأمكنت قراءته بذلك (ف) أو (ق)، وأعجمته مرة (ف). ثم أضاف أن الحرف الثاني وهو السين، يمكن اعتباره مجرد ربط في المخطوطات العربية. فانتهى إلى قراءته (فتِين) ويعادل (فوتينوس).

ومن البديهي تمامًا أن الأمر لا يعدو أن يكون إهمالاً اعتاده الناسخون، فغمر المخطوطات. وجميع المصادر العربية التي اقتبست من نفس الزاد، كما تبين ذلك، لا فقط من الرواية المقدمة للأحداث، لكن أيضًا من العبارات ذاتها التي كتبت بها، سمت الحاكم (قسطنطين). فلا يمكن، خلافًا لكل المسلمات، تأسيس التأريخ على إهمال معتاد معروف عند الناسخين.

(1) F. GABOTTO (*Eufemio e il movimento separatista nella Italia meridionale*) نشر هذا البحث أولاً في *Rassegna Siciliana* (بالارمو، السلسلة الثانية، 3 ـ 4، 1889)، ثم أعيد نشره في *Studio*، طورينو، 1890، وفي *La Letteratura*، ج 5 وج 6 (1890 ـ 1891).

والواقـع أن M. AMARI نفسه، بدون أن يجعل من أوفيميوس بطلاً قوميًا، اعتبر هو أيضًا أن غزو العرب لصقلية كانت نتيجة مباشرة للظلم الذي رزحت تحته الجزيرة بسبب الكنيسة وبيزنطة (*Storia*, I, 349). وجارى I. SCATURRO بصدق (*Storia di Sicilia dal 264 a.c. al sec. IX d.c.*, Reffio, 1950) M. AMARI في روايته لغزو الجزيرة من طرف أهل إفريقية (المرجع المذكور، ص 336 ـ 340). وشاطره كذلك هذا الرأي. وروى ثورة ميزيزيوس (Mizzios) وسرجيوس (Aergius) وألبيديوس (Alpidios)، ثم قال: «Ora, per =

أولئك الذين كانوا سباقين إلى النهضة الوطنية (Risorgimento)، وقد حركه شاغل لضمان استقلال وطنه وإخراجه من دائرة استبداد بيزنطة ونيرها. وذكر أن ميشال حاكم صقلية عُزِل سنة 803، فعوضه قسطنطين بعدما أبرم صلحًا مع الأغالبة. ثم أخلى قسطنطين المكان لغريغوار الذي كانت تحركه مشاعر انفصالية، ويبدو أنه رفض تنفيذ العقوبات التي أمر بتسليطها الإمبراطور على أوفيميوس. ولعل فوطينوس عوض غريغوار آنذاك، واختطف زوجة أوفيميوس. فاندلعت الثورة عند ذلك. وشارك فيها شخص يدعى ميشال وشخص آخر سمته المصادر بَلاطَة. وقد عرّف F. Gabotto الأول بأنه الحاكم ميشال المعزول سنة 803، وبلاطة بأنه غريغوار المولى في خطة المشير الأكبر في القصر (Curopalata). ولعل أوفيميوس قائد الثورة استنجد بالعرب على بيزنطة بدافع الوطنية. ولئن أخطأ وهزم في نهاية الأمر، فذلك لا ينقص من نبل المثل التي حركته.

وتدل هذه التأويلات المختلفة بداهة كيف يعسر بسبب الذاتية، ورغم فوات أكثر من ألف سنة، توضيح الأحداث المنتهية إلى القطيعة بين القيروان وجيرانها من النصارى، وذلك في أقل جزئياتها. فلعل من الحكمة العدول عن إنارة كلّ أمر، فلا يحتفظ أن صح القول، إلا بالقاسم المشترك الموجود بين المصادر[1] المتفقة لا محالة في الجوهر.

= disperazione, contro il dispotismo interno s'invocô l'aiuto straniero» (المرجع المذكور، ص 139).

وخلافًا لذلك رفض J.B. Bury رفضًا باتًا هذا التعليل، ولم يعتبر أوفيميوس إلا طاغية صغيرًا. قال:

«Euphemius can in no wise be regarded as a national hero, as a recent writer, Gabotto, has endeavoured to represent him. He was simply the successor of Mizizios, Sergius, and Elpidius, who had in the 7th and 8th centuries used a favourable occasion to set up a «tyranny» and has no claim to be distinguished from other «tyrants». (The Naval Power of the Roman Empire..., dans *Centenario Amari,* II, 26\.

ورتب G. Wiet أيضًا أوفيميوس مع الخونة الذين حققوا انتصار الفاتحين المسلمين في الشام ومصر والأندلس (*Geschichte der Chalifen,* II, 249).

(1) سبق أن أوردنا المصادر المسيحية وحللناها في الملحوظة ص 459 رقم 1.وتتفق المصادر العربية جميعها، ولو بصورة متفاوتة، وقد استمدت كلها من زاد مشترك، كما تبين من الألفاظ المستعملة بالذات. وهي في رأي Amari (*Storia,* I, 373) بالذات توحي بالثقة أكثر من غيرها. وهي: «الكامل»، ج 5، 186 ـ 187، لابن الأثير؛ و«النهاية»، للنويري، عند M. Amari (*Biblioteca*) النص العربي، ص 427 ـ 428، والترجمة الإيطالية، ج 2، 113 ـ 114. وترجم Caussin de Perceval أيضًا ومنذ سنة 1802، الفصل الخاص بصقلية، اعتمادًا على مخطوطات المكتبة القومية، وأدرجت الترجمة في تذييل لتأليف البارون de Riedesel (*Voyages en Sicile*) ص 397 ـ 448. والفصل الخاص بثورة أوفيميوس موجود بصحيفة 404 ـ 405. وانظر أيضًا ابن خلدون، العبر، ج 4، 425 ـ 426؛ والرياض، ج 1، 186 ـ 188، للمالكي، وترجمت كل هذه النصوص إلى الفرنسية، تذييلاً للجزء الأول من تأليف Vasiliev (*Byzance et les Arabes*). =

ولا يهم فعلاً أن يكون أوفيميوس قد اختطف من الدير راهبة جميلة وجعل منها زوجة، رغم حتفها وحتف إخوتها، وخلافًا لذلك، أن يكون الوالي المرتشي خطف منه خطيبته الجميلة هُمُنيزَة. ولم يوح أبدًا هذا النوع من الأسباب بالقرارات السياسية الكبرى إلا في الأدب الروائي. ولذا، فالأمر الثابت أن أوفيميوس كان قبل كل شيء طموحًا في الميدان السياسي. وكان يمارس قيادة عسكرية هامة في الجزيرة، قبل أن يثور. وكان بلا شك رئيس الأسطول، فكان قائدًا مهيبًا[1]، مارس نفوذًا كبيرًا على رجاله، نظرًا إلى انتصاراته في البحر. وكان قطعًا على علمٍ تام بالوضع في إفريقية، لأن أسطوله تمثلت مهمته في ضمان حماية معينة لصقلية، وكان عند الحاجة يختطف بعض التجار المسلمين في عرض البحر أو على سواحل إفريقية. وكان واثقًا من رجاله كما كان واثقًا من شهرته بين قوّاد الجيش، وقد اتعظ بما وقع لطوماس الذي كن حظه تعيسًا، واستطاع أن يكشف له عن ضعفِ الإمبراطورية، فهل فكر سرًا في الانتقاض؟ ليس هذا بأمرٍ غير محتمل. ولا بد أن موقفه أثار لا محالة قلق السلطة، وإلا فلا تفهم صرامتها بدون ذلك. إذ لم يكن يجدع القادة العسكريون الكبار في العصر الوسيط، مهما كانت أخطاؤهم الغرامية. ولا بد أنه علم بالخطر المحدق به لدى عودته من إحدى الغارات في البحر. ولربما كانت هذه الذريعة دينية، لأن الدين كان رافعة متينة في العصور الوسطى تفك فيها أصلب الأوضاع. ولعل الحياة الخاصة لأوفيميوس قد اشتبكت بلحمة أطماعه السياسية، فأضفت عليها لونًا روائيًا ورديًا أو أسود، بحسب المشارب المؤيدة للحكم أو للثورة، الموجودة لدى الروائي الداعي. إذ مع نشوب كل حرب في العصور الوسطى، يضاف مجهود دعائي مخصص للتشهير بالعدو. وتضارب المصادر المسيحية في هذه النقطة لا ينبغي اعتباره إذن، إلا كأصداء لهذا الجهد، فمنها ما اعتبرت أوفيميوس ضحية للسلطة، وغيرها اعتبرته مدنسًا للمقدسات.

وسواء كان أوفيميوس ضحية يائسة أو خائنًا مدنسًا، فلم يكن أول من رفع لواء الثورة بصقلية. وكان له كثير من السابقين. ودون الرجوع إلى العصر القديم، لنذكر بثورة

= وانظر أيضًا «الطبقات»، ص 83 وص 114، أبو العرب؛ و «المدارك» لعياض، ترجمة أسد، رقم 6؛ و «المعالم»، ج 2، لابن ناجي، 13 ـ 14.

(1) انظر ابن الأثير، الذي قال إن أوفيميوس كان قائد الأسطول، ووصفه بأنه «كان عظيمًا شجاعًا» (الكامل، ج 5، 186)، وقال النويري: «وكان مقدمًا من بطارقته»، وذكر أنه قائد الأسطول (النهاية)، عند (M. AMARI، *Biblioteca*، ص 427)؛ وابن خلدون، ج 4، 425، الذي استعمل عبارة ابن الأثير بالذات.

ميزيزيوس الذي أعلن عن نفسه امبراطورًا، عند موت قنسطان الثاني (Constant II) ضحية الغليان بحمامات دفني (Daphné) بسرقوسة سنة 668، وثورة الحاكم سرجيوس الذي رفع إلى مقام الإمبراطورية سنة 718، شخصًا يدعى بازيل تيبار، وثورة الوالي ألبيديوس الذي كان حظيًا قديمًا عند الإمبراطورة إيرينا، ثم تألّب عليها بمساعدة أهل صقلية سنة 781. ولما قهر، تحول إلى إفريقية ووضع نفسه في خدمة المسلمين صراحة، متوقعًا الصنيع الذي سيحققه أوفيميوس بعد بضعة عقود. وبالفعل، شارك خلال شتاء سنة 178/794 في الحملة التي قادها القائد العباسي سليمان بن رشيد، على بيزنطة[1]. وثورة أوفيميوس، إن لم تتسبب صدفة في الازورار الخطير الذي حاد بالجزيرة عن طريقها الطبيعية طيلة ما يقرب من قرنين ونصف القرن، ذلك الازورار الذي اعتبره لا محالة M. Amari أحد أبناء صقلية، علاجًا مفيدًا، فلربما لم يكن سوى حادث لا يؤبه به في المسيرة المضطربة لتأريخ صقلية.

وهكذا، ثار أوفيميوس مثلما ثار كثيرون قبله. فابتسم له الحظ في القتال في فترة أولى، ونجح بمساعدة الأسطول الذي قام بدورٍ حاسم في الثورة، للسيطرة على سرقوسة. ويحتمل أن يكون اسم الحاكم قسطنطين، كما أجمعت المصادر العربية على تسميته[2]، ولجأ إلى قطانية حيث قبض عليه وقتل. ولما انتصر أوفيميوس، «خوطب بالملك»[3]. وفي الجملة، واقتداء بولايات أخرى في إيطاليا، قطعت صقلية صلاتها ببيزنطة، وأعلنت عن استقلالها.

---

(1) قال الطبري في التأريخ، ج 6، 465: «قاد الشاتية سليمان بن رشيد صحبة ألبيد (= ألبيدوس) بطريق صقلية، سنة 178.

(2) وجه قسطنطين إلى صقلية، حسب قول ابن الأثير (الكامل، ج 5، 186)؛ وابن خلدون (العبر، ج 4، 425) سنة 211/13 أبريل 826 ـ أول إبريل 827. وذكر النويري في «النهاية» (AMARI، *Biblioteca*, p. 427) سنة 201/30 يوليو 816 ـ 19 يوليو 817. لكن من البديهي تمامًا، كما لاحظ Caussin DE PERCEVAL في ترجمته لفصل النويري المتعلق بصقلية (في كتاب DE RIEDESEL، بعنوان *Voyages en Sicile*، ص 404)، أنه خطأ ناسخ أغفل كلمة (عشرة). وكان اسم هذا البطريق فرصة لإثارة مناقشات لا تنتهي. انظر الملحوظة ص 459، رقم 1، والملحوظة ص 460، رقم 1.

(3) وردت هذه العبارة كذلك في جميع المصادر العربية التي أشرنا إليها آنفاً. وحسب Le Continuateur THÉOPHANE، طمع أوفيميوس في توليته امبراطوراً (انظر الملحوظة ص 459، رقم 1). ويرى VASILIEV (Byzance *et les Arabes*, I, 69) أن أوفيميوس أعلن عن نفسه امبراطورًا. وهذا أمر قليل الاحتمال. فثورة أوفيميوس لم تكن تبدو موجهة إلى تولي الحكم في بيزنطة، مثل ثورة طوماس. فكل شيء يحملنا على التفكير بأنه كان يريد أن يكون فقط ملكًا مستقلاً بصقلية، فتحتم عليه بالتالي الاكتفاء بلقب ملك، وقد كان يحمله غيره في إيطاليا.

لكن الأيام الموالية للنصر كانت عسيرة. فقد انقلب الحظ على أوفيميوس في الفترة الثانية. وتفككت العصبة التي كان يرأسها بعد الظفر، وصار أصدقاؤه القدامى منافسين له، كما يحدث كثيرًا. وانضم إلى صف الإمبراطور شخص يدعى بلاطة[1] ـ ومن المحتمل أنه كان من سراة القوم ولاه أوفيميوس خطة المشير الأكبر في القصر ـ وابن عم له يدعى ميشال قد ولي على بالرمو، فتمكنا من هزم أوفيميوس، وقد قيل إنه فقد ألف رجل، والاستيلاء على سرقوسة وقد غادرها أوفيميوس بمراكبه ووجهته إفريقية.

فلماذا اتجه أوفيميوس إلى الأغالبة؟ يحتمل أنه لم يكن مخيرًا. فقد كان أجواره النصارى القريبون في قلورية ونابولي وغايت وأمالفي، معترفين بسلطة بيزنطة، على الأقل من الوجهة النظرية، وليست لهم بالخصوص أية فائدة في نجدته. ولم تقدر روما شيئًا لنصرته، إذا افترضنا أنها كانت مستعدة للأضرار بمصالحها في الجزيرة لمساعدته. وكان الكارولنجيون بعيدين عنه كثيرًا، ولا يمكن أن يكتسي عونهم إلا مظهر الاستيلاء.

بقي الأغالبة. لقد كانت سياستهم السلمية المؤيدة بميثاق أبرمه أبو العباس عبد الله الأول مع صقلية، توحي بالثقة. وكان يبدو أن مصاعبهم الداخلية منعت عليهم كل إمكانية في نقل القتال خارج حدودهم بصورة جدية ـ ومن المحتمل أن أوفيميوس لم يكن يجهل أن حربًا أهلية هائلة اجتاحت إفريقية منذ سنوات. وخلاصة القول، لم يكونوا مهددين ولم يكن يخشى جانبهم. ولذا، من المعقول أن أمّل أوفيميوس الحصول على مساعدة جيش من «المرتزقة»، وقد فكر بلا شك أنهم كانوا أقل خطورة وأكثر نجاعة خاصة وأنهم غرباء عن البلاد من الوجهة الدينية واللغوية، وذلك مقابل دفع جزية، بمعنى أنه يقع عقد اتفاق مالي ظرفي، يعجل بعقده وكذلك بإبطاله حسب ما يطرأ من أحداث. ولم تكن مثل هذه الأحلاف نادرة في العصر الوسيط. ومن الثابت أن أوفيميوس لم يكن يجهل أن أحسن مثال بلا منازع هو مثال طوماس الذي ساندته الخلافة العباسية حيث بحث عن ملجأ لديها قبل الشروع في عمله، مساندة أدبية وعسكرية، وذلك أثناء ثورته على بيزنطة (821 ـ 823)[2].

---

(1) أشارت فقط إلى هذا الشخص المصادر العربية التي ذكرناها آنفًا. واقترح AMARI (*Storia*, I, 376) تعريفه بالمشير الأكبر بالقصر (Curopalata). وانظر أيضًا VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 70-71) الذي اقترح أيضًا اشتقاقًا آخر ممكنًا. ولربما كان هذا الشخص من أصل أرمني AMARI (*Storia*, I, 375, note 2).

(2) انظر في خصوص ثورة طوماس J.B. BURY (*Histoire of the Eastern Roman Empire*، ص 84 وما بعدها) و OSTROGORSKY (*Histoire de l'Etat Byzantin*، ص 233 ـ 235)، وبالخصوص VASILIEV =

فلم يكتس صنيع أوفيميوس أية غرابة. ولم يكن حتمًا فعل الخائن، لأنه لا يمكن التفكير إطلاقًا أنه أراد تسليم بلاده إلى المسلمين عمدًا. وقد كانت مصلحته في ذلك فعلاً. ومع أن حساباته كانت خاطئة، فقد قام التأريخ بالتدليل على ذلك مليًا.

وبالفعل، أثار مسعى أوفيميوس لأول وهلة في القيروان، قضية طرحت لا في صيغة مساعدة، بل في صورة التدخل وحتى الإلحاق. فاستدعى زيادة الله الأول مجلس «وجوه القيروان وفقهائها»[1]، وهو نفس المجلس الذي التأم قبل بضع سنوات خلت، في عهد أبي العباس عبد الله الأول، لإبداء رأيه في الموافقة على الصلح المبرم مع صقلية. فأعلم المجلس بمقترحات أوفيميوس، وخاصة الأخبار التي فاه بها في شأن تطور الوضع بالجزيرة. وقد بلغ المجلس بالخصوص أنه احتفظ بأسرى مسلمين خرقًا للاتفاقات المبرمة مع السلط في صقلية. فبحث في العمل الذي يجب القيام به، ودعي المجلس إلى إعطاء موافقته على ذلك عند الاقتضاء، من وجهة النظر الشرعية والمنفعية. فإذا كان محضر المناقشات الموجز المدون أمينًا، كما هو رأينا، فينبغي القول، وهذا أمر يشرف أغلب فقهاء القيروان ووجوهها، إن المتبصرين المهتمين باحترام المعاهدات، لم يكونوا قلة في هذا المجلس.

وتواجه رأيان. فقد نصح القاضي أبو محرز[2] (توفي سنة 214/829 ـ 830) بتجنب كل تسرع، واتهمه بعضهم بالانتماء إلى الاعتزال، ووصفه من ترجم له بأنه رجل يتصف بنزاهة أخلاقية وفكرية نادرة. فقال: «نستأني هذا الأمر حتى

= (*Byzance et les Arabes*، ج 1، 22 ـ 44).

ولم يتردد المسلمون كذلك من ناحيتهم في الاستنجاد بالنصارى، حتى ولو كانوا أيضًا ورعين كورع دولة المرابطين بصورة رسمية. ولنقتصر على الفترة التي تعنينا، مذكرين ببعض الأحداث: فقد رحل سنة 788 سليمان بن يقظان العربي والي سرقسطة إلى بلاد ساكس، وحمل شارلماني على تجهيز حملة انتهت بكارثة Roncevaux (LÉVI-PROVENÇAL *Histoire de l'Espagne Musulmane*، ج 1، 123 ـ 124). وخرج عبد الله عم الحكم الأول (796 ـ 822) صحبة ابنيه إلى آكيس لا شبال سنة 797. ولحق به الوالي المسلم في برشلونة. وحمل كلاهما شارلماني على التدخل من جديد في الأندلس، فأدى ذلك إلى تخلي الأمويين عن برشلونة LÉVI-PROVENÇAL، المرجع المذكور، ج 1، 152 ـ 153 و 179). وسنرى فيما بعد كيف عرض المسلمون خدماتهم على مختلف حكام إيطاليا الوسطى والجنوبية ومساعدتهم على الانتصار في نزاعاتهم المستمرة.

(1) النويري، النهاية، عند AMARI (*Biblioteca*، ص 427).

(2) انظر الطبقات، أبو العرب، ص 84 ـ 85؛ والمالكي، الرياض، ج 1، 189 ـ 196؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 401.

يتبين»[1]، وأضاف أن شهادة أوفيميوس ورفاقه لا يمكن اعتمادها شرعًا، لا لفائدة سلط صقلية ولا ضدها. وعبر أسد بن الفرات[2] قاضي القيروان الثاني (142 ـ 213/759 ـ 828) الذي تتلمذ في نفس الوقت إلى مالك وطلاب أبي حنيفة، قبل شهرته كأحد فقهاء إفريقية اللامعين، عن رأي مال فيه إلى القتال ميلاً واضحًا وإلى انتهاز الفرصة دون اهتمام كبير بقواعد الفقه. فقد اعتبر أوفيميوس ورفاقه بصورة مغالى فيها إلى حدٍّ ما، سفراء فوضت إليهم حكومتهم الأمر رسميًا، فصرح بأن شهادتهم مقبولة وأضاف قائلاً: «بالرسل هادنّاهم وبالرسل نجعلهم ناقصين»[3]، واستند إلى تحكيم القرآن لقطع دابر كل نقاش، وقد جاء في الذكر الحكيم: ﴿فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون والله معكم ولن يتركم أعمالكم﴾ (سورة محمد، الآية 35). وختم أسد قوله: «فكذلك لا نتماسك به ونحن الأعلون»[4]. وجاء في شهادة أبي جعفر أحمد بن أبي سليمان الصوّاف[5]، (حوالي 206 ـ 291/821 ـ 904): «كره علماء إفريقية غزو صقلية لعهدٍ كان لهم قديمًا لا أسدًا، فخرج أسد على الجيش»[6]، ولم يتأكد أن هذا العهد قد تمّ خرقه، وقد غلب التفكير السياسي على الاعتبارات الفقهية الصرف. وفي الجملة، ونظرًا إلى الظروف، التي طرحت فيها القضية، كان الوضع وضع قوة، وأراد القوم الاستفادة منه. ولم يقل أسد أكثر من ذلك.

بقي أن نعلم إذا كان الأمر يستحق هذا الجهد. فلم يهمل هذا المظهر من القضية كذلك. فقد ألقى السؤال التالي فرد من المجلس هو سحنون بن قادم[7]، ينبغي أن

---

(1) المالكي، الرياض، ج 1، 186.

(2) انظر *E.I²*، ج 1، 706، مادة أسد، ومحمد الطالبي (Kairouan et le Malikisme Espagnol, dans *Etudes d'Orientalisme dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal*, I, 320-325).

(3) المالكي، الرياض، ج 1، 186.

(4) المالكي، الرياض، ج 1، 187.

(5) كان تلميذًا لسحنون وبالإضافة إلى الفقه، كان شاعرًا موهوبًا نوعًا ما، واتصف ببعض الحكمة. انظر أبا العرب، الطبقات، ص 139 ـ 140؛ والمالكي، الرياض، ج 1، 407 ـ 414؛ وعياض، المدارك، ترجمة رقم 60؛ وابن ناجي، المعالم، ج 2، 137 ـ 140.

(6) أبو العرب، الطبقات، ص 183؛ وانظر أيضًا المالكي، الرياض، ج 1، 187؛ وابن ناجي، المعالم، ج 2، 13.

(7) لا يتعلق الأمر بفقيه قطعًا، بل بوجه من وجوه القيروان. ولربما كان شقيق محمد بن قادم الذي خصص له أبو العرب ترجمة قصيرة (الطبقات، ص 114). وقد ساهم في الحملة مع أسد، وطالب بالتخلي عن المغامرة، لما ظهرت المصاعب الأولى. فجلد لذلك بعض الجلدات.

لا يشتبه علينا اسمه باسم مؤلف المدونة المعروف، قال: «كم بينها وبين بلاد الروم؟». قالوا: «يروح الإنسان مرتين وثلاثة في النهار ويرجع». قال: «ومن ناحية إفريقية؟» فقالوا: «يوم وليلة». قال: «لو كنت طائرًا ما طرت عليها»[1]. فلم يعمل برأيه. وكانت رغبة نهب الجزيرة هي المتفوقة. فأمر زيادة الله الأول بالشروع في الإعدادات، وتقرر أن يرأس الحملة الشخص الذي دافع عنها بحرارة، نعني القاضي أسد بن الفرات.

وهكذا، تقررت القطيعة لأسباب سياسية بحت. ومن البديهي أن الذرائع توفرت لمن كان يريد استغلالها، ويمكن أن تصير بغتة الحوادث التي لا مفر منها وقد كان يبت فيها عادة بصورة هادئة، صورًا للنزاع. وقد ساهم أوفيميوس ذاته إلى حدٍّ ما في أسر التجار المسلمين ثم جاء من بعد يشهر بأسرهم غير المشروع بصقلية، خرقًا للمعاهدات. وكانت الحوادث من هذا القبيل تنتهي بالنسبة إلى النصارى والمسلمين معًا، إلى هذه الخطوب المتعددة، ولا بد أنها تعددت وتفاقمت مع فساد الوضع المترتب على الهجوم الأندلسي في الحوض الغربي من البحر المتوسط، على قواعد الملاحة المسيحية وخطوطها. وكلما ساء الوضع إلا وتعسر بلا شك على الأغالبة أكثر فأكثر، نظرًا إلى تقلص مصالحهم الاقتصادية، الاستمرار في سياستهم السلمية، وبالخصوص في مراقبة رعاياهم مراقبة تامة ناجعة. ودلت بعض الإشارات بلا مراء أن القرصنة نمت وامتدت على نطاق تزايد اتساعه حتى اكتسى شكل مشاريع منظمة مرتبة كل الترتيب. وقد أخبرنا أبو العرب والمالكي[2] أن يزيدا بن محمد الجمحي شهر تاجر الله، كان فقيهًا له صيت، ولم يكن يستنكف من القيام بهذا النشاط. وقال المالكي: إنه مات في البحر بيد «الأعداء، الصقليين»، خلال عملية جرت في اتجاه المَصِيصَة، فروى أن ذلك دليل على عدم وجود صلح بين «أهل صقلية والمسلمين». ولا بد أن هذا الفقيه مات قبل حملة أسد مباشرة، لأن أبا العرب أرخ موته في سنة 212/827 ـ 828، ولم يكن قطعًا الوحيد المتعاطي لهذا الصنف من «التجارة»، ويحتمل أنها تسببت في تلقيبه بهذا اللقب. والمظنون أن التجارة والقرصنة، بدل أن تتناقصا، كانتا نشاطين متكاملين بالأحرى، والثابت أن اليونان كانوا محقين في تسمية إلاهة واحدة للتجارة والسرقة. وقد دوّن ابن أبي زيد نصًا أكثر وضوحًا كنّا نشرناه في غير هذا المكان[3]، وكان موضوعه استشارة

(1) النويري، النهاية، عند AMARI (*Biblioteca*، ص 427).

(2) أبو العرب، الطبقات، ص 85 ـ 86؛ والمالكي، الرياض، ج 1، 162.

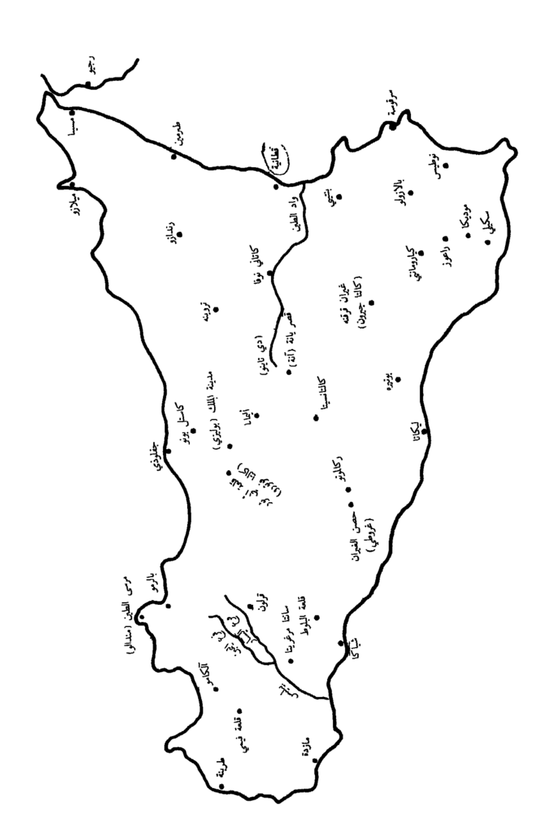
(3) محمد الطالبي (Intèrêt des œuvres juridiques traitant de la guerre pour l'historien des armées =

فقهيّة عرضت على سحنون (توفي سنة 854/240)، في تاريخ يستحيل ضبطه ضبطًا دقيقًا بكل أسف، بخصوص ثلاثة شركاء أقاموا مشروعًا للقرصنة، فتنازعوا عند قسمة الغنائم. ويتبين من هذا النص أن القرصنة صارت نشاطًا عاديًا نظمه الفقه ومارسته جمعيات حقيقية في الغالب، وذلك دون شك لتحسن توزيع المخاطر وكذلك لجمع رؤوس الأموال الضرورية. وكان يصعب فعلاً حمل رعايا بلاد بحرية مثل إفريقية على العدول عن ممارسة هذه الصناعة الرابحة، لأن الأمور تطورت في البحر المتوسط في الاتجاه الذي ذكرنا. وكلما ساء الظرف الملائم الذي تولدت عنه اتفاقات بداية القرن التاسع، إلا ووجب على التجار التخلي أكثر فأكثر عن مركزهم لفائدة القرصان بصورة تدريجية، هذا إن لم يحولوا هم أنفسهم نشاطهم المهني. وقد سهل هذا التحول فقدان خط فاصل واضح لا يتزحزح لشكلي النشاط المتمثلين في تسويق البضائع المنقولة بحرًا.

ولذلك فقد قام مسعى أوفيميوس على أكثر تقدير بدور المفجر، لكن الخليط المتفجر كان موجودًا في غير هذا المكان، أي في تحوير المعطيات السياسية للقضية في نهاية الربع الأول من القرن التاسع، وفي التقارب بين بيزنطة وأكس لا شبال، وكذلك في النزاع بين الأمويين والكارولنجيين، ولم يزد ذلك إلا تأثيرًا على العلاقات بين الأغالبة والمسيحية في البحر المتوسط.

ومن البديهي أنه كان يوجد أيضًا في التفكك الداخلي الذي كانت صقلية ضحية له، وقد كون ذلك التفكك إغراءً خطيرًا لعدو تكهن بأن ميزان القوى مال لفائدته، معتبرًا أنه لم يعد يستطيع الحصول على كبير فائدة من سياسة السلم والتجارة، فاتجه حتمًا إلى تعويضها بسياسة الغنيمة. والملاحظ في هذا المقام أن القلاقل المندلعة في صقلية والتي ظهرت نقائصها للعيان، فتسبّبت في غزو الجزيرة، لم تكن فعلاً إلا ظواهر هامشية لداءٍ أعمق يصعب الإحاطة به إحاطة كبيرة، ولا نستطيع التوقف عنده طويلاً، بدون تجاوز للإطار الذي رسمناه لأنفسنا، لكن ليس في إمكاننا إغفاله أيضًا إغفالاً تامًا، دون الإساءة إلى فهم الأحداث. ولا ريب أن Amari قدم صورة قاتمة نوعًا ما، ربما بسبب آرائه، لكن مما لا شك فيه كذلك أن الوضع الاجتماعي بالجزيرة لم يكن جيدًا، قبيل الفتح الإسلامي. فقد كانت الكنيسة تبتز خيرات صقلية، إذ كانت تملك الأراضي الشاسعة، فحاولت الجزيرة، اقتداءًا بولايات إيطالية أخرى، فك نير بيزنطة أكثر من مرة، وكبقية

= médiévales ifriqiyennes, dans *Cah. de Tunis.*, xv, 1956, p. 190).


رجيو
مسينا
ميلازو
طرمين
قطانية
واد الطين
كاتاني نوفا
رنداازو
ترونيه
مرسى الطين (مندالو)
بالرمو
جفلوذي
كاستل بونو
مدينة الملك (بوليزي)
قلعة أبي ثور (كالتا فوتورو)
أليمانا
(دي تاينو)
قصر يانة (آنة)
كالتانسيتا
ركالموتو
حصن الغيران (غروطي)
غيران قرقنه (كالتا جيرون)
بنتيبي
سرقوسة
بالازولو
كياروماتني
نوطيس
راعوز
موديكا
سكيلي
بوتيره
ليكاتا
شياكا
آلكامو
طرينة
قلعة فيمي
مازدة
قرلون
سانتا مرغريتا
قلعة البلوط

الإمبراطورية، هزتها الأزمة المترتبة على تحريم عبادة الصور، وحكمها حكام اعتمدوا جهازًا عسكريًا أجنبيًا، وعمرها مزارعون أغنياء، وأيضًا عامة الشعب الخاضع لوضع الاسترقاق، فكانت صقلية مجالاً اقتصاديًا وبشريًا مثاليًا لتطور جميع أنواع القلاقل[1].

وربما كان يمكن أن تؤدي القلاقل إلى استقلال الجزيرة، لكنها أدت إلى غزوها. وهذا هو سر التأريخ. على أن الأغالبة استمروا يتخبطون في مصاعب داخلية هائلة، لكنهم شعروا بمدى قوتهم، وكانوا على غير وعي نسبيًا ـ ربما هناك من يقول أنهم كانوا مهرة[2] ـ لقطع الصلة بسلم كانت قائمة منذ ثلاثة أرباع القرن، وامتطاء المغامرة.

النزول بمازرة(19 ربيع الأول 212/18 جوان 827)والمصاعب الأولى:

لم يكن العمل الذي قرره مجلس القيروان ضد صقلية إلا فصلاً من قضية جد قديمة طبعًا. وقد ظلّ ذلك العمل ـ وهذا ما ينبغي تأكيده أيضًا ـ الفصل الأخير من جهد واسع بذله الإسلام ليجعل من البحر المتوسط بحيرة إسلامية[3]. وتكفي نظرة على الخارطة لإدراك الأهمية الموقعية والجغرافية والسياسية للرهان. ولذا، فتحت واجهة ثانية سنة 827 على الجانب الغربي من بيزنطة فطوقت بين فكي الكلابتين المتمثلتين في بغداد والقيروان. وإذا اعتبرنا الهجوم على صقلية من هذه الزاوية، فإنه يندرج على هذا النحو ضمن المواجهة بين سيطرتين تمثلهما على التوالي بيزنطة وبغداد، وكانتا تطمحان كذلك باسم مذهبين فكريين متنافسين إلى السيطرة على العالم[4].

ولم يكن الوضع على أحسن ما يرام سنة 827 في بيزنطة. فالإنذار الذي أعلنته ثورة طوماس (821 ـ 823) المتحالف مع العرب، كان حادًا. وقد أهمل بالخصوص الأسطول[5]، فصارت بيزنطة عاجزة عن مواجهة الهجوم الأغلبي بصورة ناجعة. وخلافًا

---

(1) بخصوص الوضع الاجتماعي والسياسي في صقلية في العهد البيزنطي قبل الغزو الإسلامي، انظر AMARI (*Storia*) (ج 1، 125 وما بعدها، وج 1، 320 ـ 349). وختم AMARI هذا الفصل بقوله: «والخلاصة أن صقلية صارت بيزنطة في الداخل والخارج. فكان ينخرها سل الإمبراطورية المتدهورة، حتى أنه لا يمكن إبداء التأسف على الفتح الإسلامي الذي هزها وجددها، وذلك نظرًا إلى تلك الظروف التعيسة».

(2) انظر الفصل الثالث: صعوبات النظام الجديد، ص 236.

(3) سنرى فيما بعد أن إبراهيم الثاني أبدى النية للاستيلاء على بيزنطة عبر روما، بصورة واضحة.

(4) انظر G.E. von Grunebaum (*Medieval Islam*, pp. 9-10).

(5) انظر هذا الفصل، الملحوظة رقم 210 و 211، وص 44، والملحوظة 212 إلى 215.

لذلك، كان موقع صقلية[1] من أهم مواقع الإمبراطورية، فحصن تحصينًا عظيمًا، وهذا ما يفسر صعوبات الفتح وبطئه.

وولد أسد بن الفرات المكلف بقيادة الحملة في خراسان سنة 142/759 ـ 760، أو ربما في إفريقية حيث قدم أبواه إليها قبل مولده بقليل. ولم يباشر قبل ذلك قيادة عسكرية أبدًا، ولم يستطع في سن السابعة والستين إلا بعسر تعلم استعمال السلاح وارتجال القيادة. وبيّن من ترجموا له لا محالة أنه لم يتخل بطلبٍ منه عن خطة القضاء التي ضم إليها خطة أمير، أي قائد الجيش[2]. فكان دوره دينيًا على أكثر تقدير، يعني أنه كان دورًا سياسيًا أكثر منه عسكريًا بصورة خاصة. ولم يكن قائدًا مكلفًا بإعداد خطة وقيادة الجيوش إلى القتال، بل كان نوعًا من «المندوب السياسي» المتحمل لمسؤولية الجهاد وتنفيذ قواعده تنفيذًا تامًا. ولم يكن بلا شك لتوليته غرض آخر سوى تنبيه جميع أولئك الذين استمروا في الحرب الأهلية التي شنتها ثورة منصور الطنبذي، إلى الموقع الذي ستدور فيه المعركة الحقيقية[3]. وقد عرف أسد كيف يؤكد بشجاعة استنكاره للمعسكرين[4]، وكان بكل تأكيد الرجل الصالح للوضع، نظرًا إلى صيته كفقيه من أعلى

---

(1) انظر في خصوص تحصين الجزيرة، Constantin Porphyrogènete (De Thematibus, pp. 178-179). وقد جمع المحقق A. Pertusi في الحاشية، خلاصات لمختلف الباحثين المهتمين بموقع صقلية. Diehl (L'Origine du régime des thèmes dans l'Empire byzantin, dans *Etudes Byzantines*, Paris, 1905, pp. 276-292؛ ونشر مرة أولى في *Etudes d'Histoire du Moyen-Âge dédiées à G. Monod*, Paris, 1896)؛ ذكر أن أصله يرجع إلى سنة 654. وأبدى Gelzer (*Die Genesisder byzantinischen Themenver Fassung*, Leipzig, 1899) شكه في هذا الأمر، وحوّل تكون الموقع إلى القرن الثامن. ونسبه J.B. Bury (*A History of the later Roman Empire from Arcadius to Irene, 295 aD. to 800 aD.*, I, 345 et s.)، إلى يوستينيانوس الثاني (685 ـ 695 و 705 ـ 711). وأيد أيضًا هذا الرأي (A. Pertusi).

كان موقع صقلية مسيرًا من طرف حاكم، وكانت عاصمته سرقوسة. وكان يحتل المكانة الأولى في الإمبراطورية البيزنطية. قال J. Gay (*L'Italie Méridionale et l'Empi,e Byzantin*, pp. 7-8): «كانت دوقية قلورية تابعة لموقع صقلية. وعند حذف خطة الحاكم العسكري بإيطاليا، صار بطريق صقلية أسمى موظف بيزنطي بالغرب. لكن حتى قبل أن تفقد الإمبراطورية رافنًا وروما، كانت سرقوسة العاصمة الحقيقية لجميع الممتلكات البيزنطية في جنوب إيطاليا».

انظر أيضًا Ch. Diehl (*Etudes sur l'administration Byzantine dans l'Exarchat de Ravenne*, p. 197) (586 ـ 751).

(2) المالكي، الرياض، ج 1، 187؛ وعياض، المدارك، ترجمة أسد رقم 6.

(3) انظر ص 227 ـ 230.

(4) المالكي، الرياض، ج 1، 186؛ وانظر أيضًا ص 161 ـ 164.

طراز. وبالفعل، فالريبة تجاه ممثلي السلطة بلغت حدًّا، كما أخبرنا بذلك سحنون في المدونة[1]، جعلت معه أعمالهم لا تعتبر جهادًا ولا يستنكف من المشاركة فيها[2]. لكن مساهمة المتطوعين لم تكن مرغوبًا فيها فقط لأسباب خاصة بالسياسة الداخلية، بل ضرورية، وذلك لنجاح الحملة المزمع القيام بها. ولم يتغلب الأمير بعد وبصورة نهائية على الفتنة. ولم يكن يستطيع دون مخاطر أن يراها تلتهب من تحت الرماد، لو تخلى عن عددٍ كبير من جنوده النظاميين. وكانت الأفكار أيضًا تقاسي منذ عدة سنين، من الفظاعة والفوضى. ولذا، كان ضمان أسد جوهريًا لبعث صدمة نفسية صالحة للسلم في الداخل ولنجاح العملية في الخارج.

وقد صدرت الأوامر لتشكيل القوات وتنظيمها وتجهيزها في سوسة، وكانت معدة للمشاركة في النزول بصقلية. وكان أسد على فارغ الصبر. فاعتبر أن الانتظار طال كثيرًا، فاتهم زيادة الله الأول بأنه كان «يتثاقل». قال الفقيه المبجل: «وجدوني رخيصًا فلم يقبلوني». ثم لاحظ قائلاً: «وقد أصابوا من يُجري لهم مراكبهم من النواتية، فما أحوجهم إلى من يجريها لهم بالكتاب والسنة»[3].

ولعل الجنود المحترفين قد أظهروا حماسًا فاترًا للعمل بقيادة رجل عارف بالفقه، ولم يكن يدرك طبعًا شيئًا كثيرًا في شؤون الحرب. وأخيرًا، تهيأ الجيش. «فخرج معه أشراف إفريقية، من العرب، والجند، والبربر والأندلسيين، وأهل العلم والبصائر»[4]. ولنلاحظ أن مساهمة الجند أفادت قطعًا السلم داخل إفريقية. ويحتمل أن يكون الأندلسيون المعنيون بالأمر قد لجؤوا فرارًا من القمع الذي جد بضواحي قرطبة[5] (202 ـ 818)، فكانوا يبحثون عن أراضٍ للاستغلال وعن وطن جديد، أي عن الاستقرار

---

(1) الجزء الثالث، ص 5. طرح السؤال المتعلق بإمكان الخروج إلى الجهاد بقياد الولاة وضمن جيوشهم. قال سحنون إن مالكًا أباح ذلك مع بعض التردد الناجم فقط عن الضرر الممكن لدار الإسلام، والناجم عن الانقطاع عنه. وكان يذكر تأييدًا لإباحته هذه، بهجمات الروم على ثغور الشام.

(2) كان للشعور بالخشية لدى المشاركين في العملية بشأن تنفيذ حدود الفقه، ما يبررها تمامًا. فقد سيطر اعتباد السلط في نهاية الأمر على قسمة الأراضي والأموال المغتصبة من المغلوبين. فكان ذلك مجالاً لمشاكسات لا تنتهي وموضوعًا للخلافات والمعارك. وقد دون كتاب الأموال للداودي، أصداء حية اكتست أهمية كبرى، بخصوص هذه المشاكسات والمعارك. ونشر القسم الخاص بصقلية مع ترجمة بالفرنسية، ح.ح. عبد الوهاب وفرحات الدشراوي في (*Etudes d'Or. dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal*, II, 401-444).

(3) المالكي، الرياض، ج 1، 187، 306)؛

(4) ابن عذاري، البيان، ج 1، 102.

(5) انظر LÉVI-PROVENÇAL (*Histoire de l'Espagne Musulmanem* I, 160-173).

والانسجام من جديد. ومن المعلوم أن كثيرًا منهم استقروا بفاس، وأن بعضهم تقدموا حتى الإسكندرية حيث انطلقوا منها بقيادة رئيسهم أبي حفص عمر البلوطي، للاستيلاء على إقريطش، في ربيع الأول 212/جوان 827[1]. وقد أبرز وجود الأندلسيين اللاجئين في صفوف الجيش بقيادة أسد إلى حدّ أكبر التزامن ـ هل كان صدفة حقًا؟ ـ الموجود بين الهجومات الواقعة في آنٍ واحد على إقريطش وصقلية. فكان الجيش بقيادة قاضي القيروان، جيشًا مختارًا، يؤمن بصدق قائده ونزاهته، ويحدوه العزم على النصر أو الموت، لأسباب روحية وكذلك مادية. ولا شك أن إيمان المجاهدين الأوائل كان يحرك في البدء هذا الجيش. وقد نظم حفل بهيج عند ركوب البحر وأمر زيادة الله الأول جميع وجوه بلاطه بلا استثناء، بمصاحبة أسد حتى سوسة، في موكبٍ عظيم. وكانت اللحظات الأخيرة مليئة بالروعة. وتأثر أسد تأثرًا واضحًا للهيبة المحيطة به، وشكر الله في خطاب ألقاه، على المكرمة التي أحاطه بها، محرضًا السامعين على تدارس الفقه مفتاح جميع الأبواب، حتى باب قيادة الجيوش، كما قال لهم[2].

وهكذا، ركب الأفارقة البحر في جو من الحمية لا يوصف، للقيام بآخر مغامرة كبرى لهم ـ كانت الأخيرة أيضًا بالنسبة إلى الإسلام العربي ـ في البحر المتوسط. وركب عشرة آلاف رجل من بينهم سبعمائة فارس، بسوسة[3]، في مائة مركب[4]، بالإضافة إلى

---

(1) انظر ص 460 الملحوظة رقم 2.

(2) انظر المالكي، الرياض، ج 1، 188؛ وعياض، المدارك، ترجمة أسد، رقم 6؛ وابن ناجي، المعالم، ج 2، 15 ـ 18.

(3) انظر في خصوص ميناء سوسة في العصر الوسيط، J. HOPKINS (Sousse et la Tunisie Orientale médiévales vues par les géographes arabes, dans *Cah. de Tunis.*, XXXI, (1960), pp. 83-95).

(4) أورد النويري التاريخ الصحيح للحملة (النهاية، عند AMARI، *Biblioteca*، ص 428)، وذكر أن الأسطول أقلع يوم السبت، في منتصف ربيع الأول 212. وبما أن يوم 15 كان يقابل يوم جمعة، فقد خيرنا يوم السبت 16. وذكرت المصادر الأخرى (المالكي، الرياض، ج 1، 187؛ وابن الأثير، الكامل، ج 5، 187؛ وكتاب العيون، ص 370؛ وابن الأبار، الحلة، عند Amari، *Biblioteca*، ص 322؛ وابن خلدون، العبر، ص 425) الشهر والسنة فقط، أي ربيع الأول سنة 212. وذكر أبو العرب (الطبقات، ص 83)؛ وابن عذاري (البيان، ج 1، 102) السنة فقط، أي 212.

وذكرت هذه المصادر كذلك عدد الجنود والسفن المشاركة في الحملة. والأرقام التي ذكرناها هي التي أوردها النويري الذي قال: «فأمر بالخيل فأخرجت من المراكب وكانت سبعمائة فرس وعشرة الاف رجل». وتحدث أبو العرب في «الرياض» عن 10 000 من المشاة. واعتمده المالكي. وتحدث ابن عذاري عن 70 سفينة و 700 فارس، بدون أن يذكر عدد المشاة. أما ابن وادران فقد أشار إلى ابن رشيق، وتحدث عن 20 000 رجل (التأريخ، عند AMARI، *Bibliteca*، ص 541).

مراكب أوفيميوس، يوم السبت في 16 ربيع الأرل 15/212 يونيو 827. ونزلوا بعد ثلاثة أيام في مازرة. ويحتمل أن يكون اختيار مازرة قد أملاه وجود أنه ار أوفيميوس في هذه الناحية، فضلاً عن قرب الموقع. وقد تواجه خطأ في أول مناوشة فعلاً، بعد ثلاثة أيام من النزول، جيش المسلمين وكتيبة من الفرسان رفاق الهارب الصقلي. وأطلق طبعًا سراحهم، بعد اكتشاف الخطإ.

واستعد جيش إفريقية للقتال، كما جرت العادة في بلاد العدو، خاصة إذا ساعدت الطبيعة على الكمائن، واتجه لملاقاة بلاطة. وقد روي أن الصدام جد بسهل يحمل نفس الاسم، ويحتمل أن يكون بلاطة[1] قد رحل في منتصف الطريق الرابطة بين مازرة

(1) ذكر النويري هذا التوضيح في «النهاية» (عند AMARI، *Biblioteca*، ص 428) فقال: «ثم رحل من مازرة على تعبئة قاصدًا بلاطة وهو بمرج ينسب إليه». ويرى M. AMARI (*Storia*, I, 396, note 2) أن بلاطة تحريف للفظ لاتيني هو (Platea)، كان مستعملاً بكثرة في صقلية كاسم مكان، ولذلك صعب الاختيار، خاصة وأن النويري والمؤرخين الآخرين الذين اعتمدهم AMARI لم يوضحوا الاتجاه، وتوجد ثلاثة إمكانات:

أولاً: يمكن التفكير في رأس البَلاط الذي ذكره الإدريسي، وهو يقابل اليوم رأس غرانيطولا (Cap Granitola)، على بعد ستة أميال جنوب مازرة. وعلل AMARI هذا الاختيار بأن السهل من المستنقعات، وكان يدعى بلهجة صقلية مرجيو (margiu) وأضاف أن طابع السهل بهذه الناحية ملائم لانتشار الجيش عند القتال، وأن موقعه يفسر تقهقر المنهزمين إلى قصريانة (Castrogiovanni). هذه حجج غير مقنعة إلا قليلاً. فلا يتنقل الجيش في السهل وهو على أهبة القتال، كما يبدو من رأي AMARI. وبالأحرى، استعمل هذا الترتيب في نواحي غير آمنة تخشى منها المباغتات، خاصة في الجبال. ولم يعمل به القواد الأغالبة إلالما بدؤوا الهجوم في جبال القبائل، على أبي عبد الله الداعي. فهو يعطل فعلاً بصورة كبيرة تقدم الجيش. ولا يفهم إلا بعسر فضلاً عن ذلك كيف أن أسدًا لم يبد حراكًا بالمرة طيلة شهر كامل، حتى تقدمت نحوه جيوش الروم على بعد ستة أميال من مازرة.

ثانيًا: اقترح FAMIN (*Histoire des Invations des Sarrazins en Italie*, I, 150) تعريف موقع المعركة في حصن بلاطنا (Platana)، على بعد خمسين ميلاً من مازرة. فرفض AMARI هذا الاحتمال.

ثالثًا: بعدما أوضح أن بعض حجج القرن الثاني عشر تسمح بإمكانية نطق بَلاطَة، لكن دون تحديد لمواقع ثابتة دائمًا، اعتبر AMARI أن تطابق بلاطة ورحل البلاط قابل للتصديق. وقد أشارت إليه وثيقة لاتينية عربية لسنة 1182 ـ ويمكن تحديد موضعه بدقة نسبية غربي كورليوني.

ونحن نقبل هذا التعريف لأنه معقول تمامًا. ولا بد أن الجيش الإسلامي تقدمم بكثير من الحذر، في ناحية جبلية، فاتجه شمالاً لملاقاة قائد الروم الذي اختار بلا شك بالرمو ـ وقد قامت بدور هام في الثورة على أوفيميوس ـ لتجميع جيوشه. والتحم الجمعان في منتصف الطريق.

وقد أيد هذا التعريف للموقع، نص غاب عن AMARI. فقد ذكر ابن عبد المنعم في «الروض» (حقق RIZZITANO النصوص المتعلقة بصقلية في مجلة كلية الآداب، القاهرة، المجلد الثامن عشر (1956)، ص 157)، المسلك الذي اتبعه أسد حتى بلاطة. وقادته المرحلة الأولى المذكورة إلى Caltabellota، ومنها تقدم شمالاً بلا شك. ومن المؤسف أنه لم يقع التعرف على المراحل الأخرى التي ذكرها مؤلف الروض. وهي قلعة بلوط ـ قرى الرَّفش؟ ـ قلعة الدبّ (يبدو أنها سميت كذلك إذ وجد بها دب مروض) ـ قرية الطواويس=

وبالرمو، على ضفاف نهر بليس سنسترو (Belice Sinistro). ولما بلغ أسد هذا المكان، بدأ بمطالبة أوفيميوس بالتنحي وجنوده جانبًا، موضحًا له بأنه غير محتاج لعونه، وأن يرفع وأنصاره شارة مميزة، تجنبًا لكل خطإ عند التحام القتال. فوضعوا غصنًا صغيرًا بقبعاتهم.

وجمع بلاطة كل القوات الجاهزة في الجزيرة، روى المالكي رقمًا مبالغًا فيه، فذكر مائة وخمسين ألف رجل، ولنذكر فقط أنه كان يمتاز على عدوه بالتفوق العددي. ويحتمل أن تكون المعركة قد جدت في منتصف يوليو[1]. فهجم بلاطة أولاً بعنف. وكاد أن يبث الرعب في صفوف المسلمين. وقد روى شاهد عيان أن أسدًا كان يحمل الراية، وكان يتلو الأدعية بصوت خافت. ثم بادر بتلاوة سورة «يسٓ» التي كانت تعتبر «قلب القرآن». وكانت تقرأ عادة على من كان في النزع الأخير وعلى الأموات. ثم حرض رجاله قائلاً: «هؤلاء عجم الساحل، هؤلاء عبيدكم. لا تهابوهم»[2]، وأمر بصد الهجوم. فهزم بلاطة ولجأ أول الأمر إلى آنا (Enna)، وكان يعرف قديمًا بقصر يانة (Castrogiovanni). ولم يشعر فيه بالأمن الكافي، فالتحق بقلورية، «فقتل بها»[3].

= (سميت كذلك إذ وجد بها طواويس)، وأخيرًا بلاطة.

(1) أقيم هذا الاستنتاج على خبر جاء في *Chronique de Cambridge*، وأرخت غزوة صقلية «في سنة 6335 من تاريخ العالم... في منتصف شهر يوليو»، VASLIEV (*Byzances et les Arabes*)، تذييل الجزء الأول، ص 345). والتبس على المؤلف تاريخ المعركة الأولى بلا شك، بتاريخ بدء الغزو. واعتبر AMARI هذا التاريخ مطابقًا لتاريخ رحيل أسد عن مازرة (*Storia*، ج 1، 396 ـ 397). وقد جاراه VASILIEV في ذلك، بالمرجع المذكور، ج 1، ص 75، رهذا أمر مستبعد إلى حد كبير. فمن المستحيل فعلاً أن يكون قائد جيش إفريقية قضى شهرًا في سكون تام، دون القيام بأية بادرة. وقال النويري حرفيًا أن أسدًا قضى ثلاثة أيام بمازرة. قال: «وأقام (أسد) ثلاثة أيام، فلم يخرج إليه إلا سرية واحدة فأخذها. فإذا هي من أصحاب فيمي. فتركها، ثم رحل من مازر على تعبية قاصدًا بلاطة وهو بمرج ينسب إليه» (النهاية، عند AMARI، *Biblioteca*، ص 428، وانظر الملحوظة السابقة التي ورد بها النص العربي للجملة الأخيرة).

ويفسر بطؤ تقدم تشكيلات القتال، وهو احتياط ضروري خشية الكمائن، أن الاصطدام لم يقع إلا بعد شهر تقريبًا من النزول.

(2) المالكي، الرياض، ج 1، 188. قال المؤلف: «ومعنى قول أسد: هؤلاء عجم الساحل، يعني الذين كانوا هربوا من الساحل لما فتحت إفريقية».

(3) ذكر النويري ذلك بالنهاية، عند AMARI، *Biblioteca*، ص 428؛ و«الكامل»، لابن الأثير، ج 5، 187؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 425. غير أن AMARI (*Storia*, I, 398) ذكر فقط أنه مات بها. وليس غير محتمل بالمرة أن بلاطة قتل فعلاً. وقد جاراه VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 76). فقد ثار أول الأمر صحبة أوفيميوس قبل الانضمام إلى حزب الإمبراطور، فوجّه إليه اللوم، لأنه يحتمل أن يكون سببًا في المصائب التي نزلت بصقلية، وهو لم يقم لا محالة بالدفاع عن الجزيرة.

وحصل أهل إفريقية طبعًا على غنائم كثيرة، وكاتب زيادة الله الأول المأمون يخبره بالنصر[1].

ثم عاد أسد إلى مازرة، ليؤمن بلا ريب الأموال ويتأهب لهجوم جديد. وبعد أن ولّى أبا زكي الكناني قيادة هذه القلعة التي قامت بدور رأس الجسر، وكانت بمثابة القاعدة القتالية لجيش الحملة، اتجه إلى سرقوسة عاصمة صقلية. وقطع أقرب طريق وأكثرها أمانًا، أي الطريق الرومانية القديمة المحاذية لساحل الجزيرة الجنوبي. ولا يبد أنه لاقى مقاومة كبيرة خلال تقدمه، أو أنه قاتل. ولا نعلم كذلك كيف كان موقف المدن الساحلية بالتدقيق، لما مر بها أسد. وروي فقط أن المسلمين فتحوا كثيرًا من حصون الجزيرة[2]، ومن ناحية أخرى، اقتصر المؤرخون على ذكر أسماء المراحل الثلاثة بصورة جافة نسبيًا، دون أية تفاصيل، «ثم سار القاضي أسد إلى الكنيسة التي على البحر وتعرف بأفيميّة»[3]، وكنيسة المُسَلِّقين[4]، والقلعة المعروفة بقلعة الكُرّاث. ونظرًا إلى انعدام معلومات أدق حول الموقع، فمن البديهي أنه يصعب جدًا، وربما يستحيل تمامًا، تحديد هذه الأماكن على خارطة، تحديدًا يقينيًا ثابتًا. ولا يمكن على أكثر تقدير إلا القيام بتحديدات محتملة مدعمة بصورة متفاوتة. لكن بُذِل هذا المجهود. وقيل إن إفيميّة[5] هي Licata الموجودة

(1) المالكي، الرياض، ج 1، 188.

(2) ابن الأثير، الكامل، ص 187، ج 5. وانظر أيضًا ابن خلدون، العبر، ج 4، 425. وقد ذكر عبارة «الكامل» ذاتها.

(3) النويري، المرجع المذكور، ص 428. والخبر الوحيد الثابت الممكن استخراجه من هذا المقال، وكذلك عودة الجيش إلى مازرة، هو أن الطريق المتبعة كانت فعلاً طريق الساحل.

(4) قراءة الكلمة قابلة طبعًا للشك، إذ أن الكتابة العربية لا ترسم الحركات ولا يفيد الصرف شيئًا في هذا المقام. وأكثر من ذلك، ذكرت المخطوطات عدة روايات (انظر AMARI، *Storia*، ج 1، 399، الملحوظة رقم 1؛ والنويري، المرجع المذكور، ص 428).

ومن البديهي أن الجذر العربي الموجود (س ل ق) يمكن التفكير فيه. لكن، هل هو نقل محرف لاسم مكان محلي، أو لاشتقاق عربي؟ فمن غير المستحيل، ولو أن ذلك أمر قليل الاحتمال، أن يكون الفاتحون قد أشاروا إلى الموقع المذكور بلفظ عربي يوحي لديهم بصفة أو بمظهر للمكان. ولنذكر في هذا الصدد أن (س ل ق) كلمة تفيد فكرة رفع الصوت والصعود، والحرق، والسلخ، الخ... واشتق منها السُّلَّاق، وهو لفظ يفيد عيد معراج المسيح (انظر اللسان، مادة سلق، ج 10، 163). فهل أن كنيسة المسلّقين كنيسة إخوان المعراج؟.

(5) جميع التحديدات المقترحة قائمة على مشابهات تقريبية مفتعلة كثيراً في أغلب الصور، خاصة في النطق، إذ أن المصادر لم تذكر أي خبر مكاني دقيق. واقترح AMARI (*Storia*, I, 399) أن تعرف إفِميّة بـ Licata، ذلك أن الكتابة العربية، كما قال، تسمح بقراءة Finzia، وهذه يمكن أن تقارن بـ Phintia، وهو اسم Licata قديمًا. واقترح VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 76) «مع كامل الاحتمال»، كنيسة القديس أوفيميوس، وذكر =

بمصب نهر Salso، وكانت تعرف في العصور القديمة بـ Phintias وقيل إن بها كنيسة القديس أوفيميوس أيضًا، وعرف البعض موقعها في قلورية (Calabre)، و Pintia قرب مازرة. وحدد موقع كنيسة المسلقين بنقطتين متقابلتين كل التقابل بالنسبة إلى بلدة Licata، هما [1] Sciacca ورأس La Pietra di San Nicola.

أما قلعة الكرّاث[2]، فتقرر موقعها بين نقطتين متباعدتين كتباعد مدينة Palazzolo-Acreide المعروفة بـ Acrae قديمًا، وجبل Cratas القديم الموجود قرب قلعة البلوط. ولم يقنع أي تعريف من هذه التعريفات، ولم يسمح أيضاً برواية الأحداث رواية منطقية. ومما لا شك فيه أن أسدًا حاذى طريق الساحل. وقد حمل على تركه، كما حملته على ذلك جغرافية البلاد، قرب مصب نهر جيلـة، للإسراع على خط مستقيم، في اتجاه سرقوسة. واستقبل أسد بكنيسة المسلقين التي كانت تقع بلا شك على مسافة قصيرة نسبيًا من سرقوسة حيث بدأ الجزع ينتاب سلط الجزيرة، رسلاً قدموا من العاصمة للتفاوض معه، كما روى النويري[3]، قال: «ثم سار إلى كنيسة المسلقين فلقيه طائفة من بطارقة سرقوسة فسألوه الأمان خديعة ومكرًا». فقد طلبوا الأمان ولم يذكر حرفيًا أنهم حصلوا عليه، لكن أسدًا توقف عن التقدم ـ وقد تبين فيما بعد أن ذلك كان مطابقًا للغرض الحقيقي الذي كان يرمي إليه العدو ـ وعدل مؤقتًا عن شن كل هجوم، وكان

= نصًا لـ Métaphraste، وأضاف أنه ينبغي اعتبارها Pintia بالأحرى، حسب رأي *La vocca*) Vinc. Epifanio. (*del-Kratas e la prima invasione dei musulmane in Sicilia*, Ralerme, 1904).

(1) اعتمد Caussin de Perceval مختلف كتابات هذا الاسم، وفكر في تعريفه بموقع Sciacca، الكائن بموضع Thernae Selinuntinae ثم عدل عن هذا التحديد (المرجع المذكور، ص 408). ولم يرض به كذلك Amari. وهو يرى أن اسم Sciacca من أصل عربي. وأقترح تعريفه برأس La Pietra di San Nicola، الذي عرف في مسلك Antonin بـ Refigium Gelae، وبمرسى السَّلُوق عند الإدريسي، وهو واقع تقريبًا على بعد ثمانية أميال شرق Licata (*Storia*, I, 399-400).

وذكر Vasiliev (المرجع المذكور، ج 1، 77) أن V. Epifanio عاد إلى تعريفه بـ Sciacca.

(2) حور Amari (*Storia*, I, 400-401) الكرّاث إلى Acrae، اعتمادًا على المخطوطات، وعلى اعتبارات كتابية ولغوية، واقترح تبعًا لذلك، تعريف قلعة الكرّاث بـ Palazzolo. وقال Vasiliev (المرجع المذكور، ص 77، الملحوظة رقم 2) عن حق إن «الاعتبارات الكتابية واللغوية التي ذكرها Amari، لما قال إن لفظة الكراث تحريف لـ Acrae، مردودة». لكن سبق له أن رضي بها في النص قبل سطور من ذلك، «بجانب من التصديق»، وعرف Amari قلعة الكراث بأنها «مدينة Acra القديمة»، وتعرف اليوم بـ Palazzolo-Acreide.

وذكر Vasiliev أيضًا أن V. Epifanio حددها بجبل Cratas، وأن مقترحاته رفضت بصورة عامة من طرف Nallino في (*Rivista degli Studi Orientali*, viii, 1921, pp. 832-833).

(3) المرجع المذكور، ص 428.

أهالي سرقوسة وكأنهم فقدوا معنوياتهم، واستعدوا للخضوع ودفع الجزية. ولربما تسلم أسد في ذلك الحين مبلغًا يقدر بخمسين ألف صوليدي (عملة صقلية)، وقد تحدث عن هذا المبلغ Jean Diacre de Naples[1]. فاشترى البيزنطيون مهلة للاستراحة ذهبًا، والمفروض أنها ستمكنهم نظريًا من مواصلة التفاوض قصد تسليم الجزيرة، واستفادوا منها عمليًا لتأمين كنوز الناحية واستكمال الإعدادات الضرورية لإتاحة مقاومة أحسن. وأودعت أموال الكنيسة بقلعة الكرّاث، واستقبل أهالي الضواحي بالحصون المزودة بأغذية وفيرة. واغترّ أوفيميوس من ناحيته كبقية الناس، بخصوص مطلب البيزنطيين في الحصول على الأمان، فحرضهم سرًا، وقد دفعه ذلك إلى تعلقه بالدين، و «دخلته حمية الكفر»[2]، على الصمود والإصرار على المقاومة. والواقع أنهم لم يكونوا محتاجين لتحريضاته. إذ كانوا يرغبون في ربح الوقت فقط، وقيل إنهم احتالوا لذلك، ونجحوا تمامًا في مساعيهم.

وأدرك أسد بعد أيام أنه وقع العبث به، فعاد إلى الهجوم. وأمر بنهب المنبسط من البلاد، وعاد الجيش بعددٍ كبير من الأسرى وأنواع مختلفة من الأموال. ومن المحتمل أن يكون بعد الإحاطة بقلعة الكرّاث ـ لم يرو لنا أنه اقتحمها ـ قد تقدم لضرب الحصار على سرقوسة.

كانت سرقوسة تقع في جزيرة أورتيجيا (Ortigia) الصغيرة، وقد كانت من أشهر حواضر العالم القديم. وكانت تتمتع بتحصينات غالبًا ما برهنت على صمودها. وما عد جيش أسد قط أكثر من عشرة آلاف جندي في البداية، وتناقص عدد رجاله لما بلغ أسوار المدينة، بسبب المعارك التي نشبت والحاميات التي بقيت في المواقع المحتلة. وكان تنقص الجيش أيضًا عدة الحصار وما يكفي من السفن لمحاصرة المدينة. ولا شك أن أسدًا طالب بالإمدادات.

هذا وقد ذكر ابن الأثير أنه استولى على غيران كثيرة كانت تحيط بالمدينة[3]، بمعنى

---

(1) انظر Jean Diacre DE NAPLES (*R.I.S.*, t. I, 2e partie, p. 313) «Cui graeci resistere non valentes, et intra claustra ejusdem civitatis co angustiati valde, quinquaginta millia solidorum persolverunt in tributum».

سلم هذا المبلغ إلى أسد. فلذلك، لم يقع هذا التسليم في وقت آخر. وهذا ما أكده ابن الأثير في «الكامل»، ج 5، 187.

(2) النويري، المرجع المذكور، ص 429.

(3) جاء في الطبعات الثلاثة للكامل لابن الأثير (طبعة Tornberg؛ وطبعة بولاق، القاهرة، 1375 هـ، ج 5، 187) =



رسم مقتبس عن الدليل الأزرق لصقليه.

أنها كانت مقاطع حجرية معروفة هيئت أحسن تهيئة، وما زالت إلى اليوم تبهج السياح، فلم تكن سوى المقاطع القديمة المزودة لأثينا المنافسة لسرقوسة، بالمواد الضرورية لمعالمها الكثيرة. وكانت هذه الأماكن بلا شك، بمثابة الملجأ المعتبر للجيش، لكن المدينة ذاتها كانت ممنوعة عليه بحائط لا ثلمة فيه، كان يصل المرسى الكبير بالمرسى الصغير(1).

وحاول المهاجمون محاصرة المدينة بالوسائل التي كانت لديهم، لكن الغريب في الأمر أنهم تألموا من الحصار. وقد احتاط المحاصَرون فعلاً في جمع أغذية الناحية كلها بالمدينة، فاحتاج المحاصِرون لها احتياجًا كبيرًا. وروى المالكي(2) عن سليمان بن

= «عمرانًا كثيرة». وقد لاحظ FAGNAN في ترجمته (ص 189) بحق أن هذه العبارة «لا تقبل من الوجهة النحوية»، فاتبعنا AMARI (*Storia*, I, 402 note 2) الذي صححها إلى «غيرانًا كثيرة»، وهو إصلاح مطابق لما جاء في مخطوطة باريس.

(1) هكذا سماه النويري (المرجع المذكور، ص 429). انظر الرسم. وبشأن سرقوسة، انظر G.E. ORTOLANI (*Nuovo dizionario geografico, statistico e biografico della Sicilia antica e moderma*, pp. 141-143).

(2) الرياض، ج 1، 188 ـ 189. لم يذكر المالكي أي تاريخ. لكن لا بد أن المجاعة جدت في بداية الحصار، لما =

سالم[1] قاضي صقلية حتى وفاته (من 281/894 إلى 289/902)، وأخبرنا أن المحاصِرين (بالكسر) بلغ بهم الأمر إلى حد أكل لحوم خيلهم. فثار الغضب داخل الجيش عند ذلك. وتوجه الجند إلى فقيه ثقة هو محمد بن قادم[2] وقد تتلمذ إلى يحيى بن سلاّم وأسد نفسه، ليدعو شيخه إلى الإقرار بفشلِ العملية، ويأمر بالعودة إلى إفريقية. ولذا، فقد الجيش معنوياته تمامًا. لكن أسدًا بقي صامدًا في عزمه. وخاطبه ابن قادم قائلاً: «ارجع بنا إلى إفريقية فإن حياة مسلم واحد أحبّ إلينا من جميع المشركين». فأجابه: «ما كنت لأكسر غزوة على المسلمين وفي المسلمين خير كثير». ولم يشاطره القوم هذا المنطق، أو بالأحرى هذا الإيمان. فازداد الحنق، وهدد أسد بحرق السفن. فغضب ابن قادم وقال له: «على أقلّ من هذا قُتِل عثمان بن عفّان». فطفح الكيل. ولم يتردد أسد في الأمر بجلده، فعاد الهدوء إلى نصابه.

وخلال عودة الهدوء، لا بد أن الإمدادات وصلت من إفريقية، وتضخمت بمن انضم إلى الجيش من المتطوعين الأندلسيين وغيرهم[3]، فقامت بدورٍ حاسمٍ للرفع من معنويات الجيش، وتزويده خاصة بوسائل أحسن للعمل. فدخلت الحربُ عند ذلك مرحلة أكبر نشاطًا. وبالفعل، قدمت نجدات أيضًا على المحاصَرين (بالفتح).

وذكر ابن الأثير[4] أن والي بلرم حاول فك الحصار عن العاصمة بجيش كبير.

= تبين للجيش أنه لم يعد قادرًا على التمعش من البلاد. ولا ريب أنها وقعت قبل وصول الإمدادات من إفريقية، مما سمح بالحصول على بعض الانتصارات وحل مشكلة التموين. وذكر النويري أن الجيش رفض قبول عروض أهل سرقوسة لرفع الحصار، ويبدو أن أسدًا رغب في ذلك.

(1) انظر بشأنه، الطبقات، أبو العرب، ص 147 ـ 148؛ وبالخصوص عياض، المدارك، ترجمة رقم 57.

(2) اشتبه الأمر على M. Amari (*Storia*, I, 403, note 2) بخصوص محمد بن قادم، فظن أنه سحنون بن قادم الذي سبق الحديث عنه. وانظر «الطبقات»، أبو العرب، ص 114. فقد أشار إلى أنه عارض شيخه الذي اصطحبه إلى صقلية، فجلد لذلك. وانظر كذلك أبا العرب، الطبقات، ص 37 ـ 39، بشأن شيخه يحيى بن سلام المتهم بالدعوة إلى الإرجاء، وقد ألف كتابًا في التفسير توجد منه نسخة مخطوطة في تونس، وانظر أيضًا أبا العرب، الطبقات، ص 37 ـ 39.

(3) تحدث ابن الأثير (الكامل، ج 5، 187)؛ وابن خلدون (العبر، ج 4، 426) عن إمدادات وجهت من إفريقية لا غير. لكن النويري (المرجع المذكور، ص 429) قال: «وأتته الأساطيل من إفريقية والأندلس»، ولاحظ ابن عذاري (البيان، ج 1، 103): «وجاءته الإمداد من إفريقية والأندلس وغيرهما». ولا يمكن أن يتعلق الأمر طبعًا بتدخل رسمي من الأمويين بقرطبة، إذ لم يكن لهم أي سبب لتأييد المشروع الأغلبي أو المساهمة فيه. فلم يعد الأمر أن يكون من عمل المتطوعين القادمين للجهاد ويحتمل أنهم جاؤوا من سواحل الأندلس وكذلك من إقريطش.

(4) قال: «ولحقته إمداد من إفريقية فسار إليهم والي بلرم في عساكر كثيرة فخندق المسلمون عليهم...» (الكامل، =

وقدمت من بيزنطة إمدادات أيضًا وكذلك من البندقية. وكان تدفق القوات برًا وبحرًا، معدًّا من قبل بلا شك. فتحصن المسلمون وراء خندق واسع، وحفروا أمامه حفرًا كثيرة. فانطلت الحيلة على البيزنطيين، رغم أنهم كانوا يستعينون عادة بهذه الوسيلة لتحطيم هجمات الخيالة. فلم يصدّ هجومهم فقط، بل تكبدوا خسائر فادحة، وقتلوا بلا شفقة. فاعتد أسد بهذا النصر، وشدد الحصار على سرقوسة. وأشعلت النار في الأسطول[1] الذي قدم لنجدتها، وتكبدت حاميتها خسائر فادحة. وعرضت سلط المدينة التفاوض لرفع الحصار، وذلك بلا شك بعد إخفاق محاولة فكه. ويبدو أن أسدًا أظهر هذه المرة استعدادًا أكبر. لكن جيشه انتشى بالنصر، فأراد مواصلة القتال[2].

فأساء له ذلك، إذ لم يزل الحصار مستمرًا دون نتيجة كبيرة في الجملة، رغم الانتصار ـ منذ ما يزيد عن سنة، فانتشر الوباء بين المسلمين ومات أسد بسببه، لا متأثرًا بجراحه، كما قال بعضهم، في صائفة 828/213[3]. فانذهل الجيش لموته، إذ حرمته

= ج 5، 187) هذا نص غامض شيئًا ما. ولا نعلم هل أن والي بلرم حاول قطع الطريق على الإمدادات الإسلامية التي قيل إنها نزلت بمازرة؟ أو بالأحرى إن الإمدادات نزلت قرب سرقوسة، فقاتلهم وجيوش أسد في نفس الوقت، محاولاً فك الحصار عن العاصمة. ويبدو أن هذا الافتراض أكثر احتمالاً.

وذكر ابن خلدون (العبر، ج 4، 426) أن الإمدادات قدمت من إفريقية وذهبت لمحاصرة بلرم. هذا خطأ بداهة، وقد سبق لـ M. Amari أن شهر به (Storia, I, 405, note 1).

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 103.

انظر بشأن النار الحارقة واستخدامها، تأليفًا متقادمًا، لكنه ما زال مفيدًا، كتبه M. Reinaud و M. Favè (*Du feu grégois, des feux de guerre et des origines de la poudre à canon*, Paris, 1845)؛ وبحثًا لـ C. Zenghilis (*Le feu grégois et les armes à feu des Byzantins*, *Byzantion*, VIII, 1932, 265, et s.)؛ ولـ M. Canard (Textes relatifs à l'emploi du feu grégeois chez les Arabes, *B.E.Z.*, Alger, XXVI, 1946, pp. 3-8).

نسب اختراع النار الحارقة إلى مهندس معماري يوناني يدعى Callinique، هاجر من الشام إلى بيزنطة. وربما يعود اختراعها إلى سنة 673. ولعلها تركبت من خليط متفجر أساسه ملح البارود (انظر Reinaud و Favè، المرجع المذكور، ص 100 ـ 132). ومكنت سنة 678 من إحراق الأسطول الإسلامي وإنقاذ بيزنطة (Ostrogorsky، ص 155، *Histoire de l'Etat Byzantin*). وقد ثبت استخدامه عند العرب منذ القرن الثامن (انظر بحثًا لـ M. Canard).

(2) النويري، المرجع المذكور، ص 429.

(3) لم تتفق المصادر على السبب ولا على تاريخ موت أسد، ولا على مكان دفنه. وقد أرخ ابن وادران موته في ربيع الثاني 19/213 جوان ـ 17 جويلية 828 (عن ابن رشيق، التأريخ، عند Amari، *Biblioteca*، ص 541) في «كتاب العيون»، ص 372؛ وابن ناجي، (المعالم، ج 2، 17) عن المالكي.

أرخ ابن عذاري (البيان، ج 1، 104) موته في رجب 15/213 سبتمبر ـ 14 أكتوبر 828.

وأرخ النويري (المرجع المذكور، ص 429) موته في شعبان 15/213 أكتوبر ـ 12 نوفمبر 828. =

من قائدٍ نزيه عظيم، فبدأ رهائن الروم في الفرار، مما يعادل عمليًا نقض الاتفاقات المبرمة مع المدن التي استسلمت. وهو أمر يشكل أيضًا علامة ثابتة لانخفاض صيت الأفارقة، وتبدد الخشية التي كانوا يثيرونها. وبدأ الموت يحصد المسلمين حصدًا[1]. لكن الجيش استمر في صموده. وتولى قيادته محمد بن أبي الجواري الذي بذل أقصى جهده لإخضاع المدينة المحاصرة[2].

ومن سوء حظه ـ بعد موت أسد، أي في نهاية الصيف، كما ذكر النويري[3] ـ أن وردت في سنة 828، على سرقوسة، من بيزنطة والبندقية، إمدادات جديدة بحرًا وبرًا. وفي نفس الوقت، (آخر جمادى الأولى 213/ منتصف أغسطس 828) ـ يحتمل كثيراً أن يكون قد تم تدبر هذا الأمر والتفاوض في شأنه ـ وقع هجوم على سواحل إفريقية بين أوتيك وقرطاجة، قام به الأسطول الكارولنجي بقيادة الكونت بونيفاص حاكم لوك (Lucques)[4]. ومن ناحية أخرى، كان يبدو أن الثورة الداخلية بدأت تكتسي مع

= وأرخ ابن الأثير (الكامل، ج 5، 187)؛ وابن الأبار (الحلة، عند AMARI، *Biblioteca*، ص 332) في سنة 213/22 مارس 828 ـ 10 مارس 829، بدون أي توضيح آخر.

وأرخ أبو العرب (الطبقات، ص 83) موته في سنة 214/11 مارس 829 ـ 27 فبراير 830.

وذكر عياض (المدارك، ترجمة أسد، رقم 7) أن تاريخ موته في سنة 213/828 ـ 829، و 214ج829 ـ 830، و 217/832. وذكر ابن ناجي أيضًا أن سنة 217 وردت كتاريخ لموته. وينبغي ربط هذا التاريخ بخبر مفاده أن أسدًا دفن في بلرم التي لم تفتح فعلاً إلى سنة 831. ولم يذكر ابن خلدون أي تاريخ.

وروى ابن الأثير أن أسدًا مات بالوباء، أما النويري، فقال إنه المرض فقط، وذكر ابن ناجي أنه مات متأثرًا بجراحه.

وروى ابن خلدون أنه دفن بـ Enna. وجاء بكتاب العيون أنه دفن قرب سرقوسة، وأن قبره بقي معروفًا في عصر المؤلف. وأشار الهروي في «كتاب الإشارات إلى معرفة الزيارات»، ص 54، الترجمة ص 124، إلى قبره، كمزار يحج إليه، وأنه زاره بنفسه في صقلية، في نهاية القرن الثاني عشر، وكان يقع بين قطانية (Catane) وأنا (Enna).

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 104.

(2) النويري، المرجع المذكور، ص 429.

(3) دلنا على هذه النجدات André DANDOLE (السنة 828، *Chronica, R.I.S.*, XII, 148) و Jean DIACRE، *Chronica Venetum*، في *M.G.H.*، ج 7، 16 (ينبغي ربط هذا الحدث بالطلب الثاني الذي قدمه الإمبراطور إلى البندقية حتى توجه له سفنًا)؛ والنويري، المرجع المذكور، ص 429، وقد أكّد أن النجدات المذكورة وجهت عن طريق البحر والبر ـ عبر قلورية؟ ـ بعد موت أسد. وذكر ابن الأثير (الكامل، ج 5، 187) نفس الشيء، مع أنه كان أقل دقة. وهكذا، قامت بيزنطة بمحاولتين، بمساعدة البندقية، لفك الحصار على سرقوسة، الأولى سنة 827، والثانية سنة 828.

(4) انظر ص 228 و 232. وهذا ما قاله EGINHARD (*Annales*, I, 396-397) وكان يؤرخ في سنة 828، وهو متعلق بهذه القضية: «كان الكونت بونيفاص آنذاك مكلفًا بحماية جزيرة كورسيكا. فاصطحب أخاه برشار =

عبد السلام بن المفرج، قوة جديدة، فاستحال على زيادة الله الأول رد الفعل. لذلك، لم يكن جيش إفريقية مخيرًا. وقد امتحنه الوباء امتحانًا عسيرًا، ودب فيه الكلل، وكان يخشى أن تقضي عليه قوات كانت تفوقه عددًا، فعزم على العدول عن الحملة، ولم يكن أسد يريد تحطيمها مهما كان الثمن والالتحاق بإفريقية. وتبعًا لذلك، فإن جهود بيزنطة

= (Berchaire) وبعض كونتات توسكانة الآخرين، وذلك للإحاطة بكورسيكا وسردانية في أسطول صغير. وبما أنه لم يعثر على قراصنة (piratam) في البحر، فقد اتجه إلى إفريقيا، ونزل بين أوتيك وقرطاجة، فلاقى عددًا وفيرًا من الأهالي اجتمعوا عليه فجأة. فجد القتال، فهزمهم في أكثر من خمس معارك وحملهم على الفرار، وبعدما قتل منهم خلقًا كثيرًا، عاد إلى مراكبه، ولم يفقد سوى بعض أفراد من رجاله ذهبوا ضحية لإقدامهم. وسرى فزع كبير بين الأفارقة إثر هذا الالتحام».

والاحتمال ضعيف جدًا أن تؤول على هذا النحو عملية محدودة لحماية سواحل كورسيكا وسردانية من القراصنة، إلى هجوم مظفر، بعيدًا جدًا عن توسكانة، وبمجرد الصدفة. إن تعاون الإمبراطورين، امبراطور الشرق وامبراطور الغرب، لم يكن دائمًا منسقًا تنسيقًا كاملاً ـ وسنرى ذلك بخصوص باري ـ لصد هجمات المسلمين، لكنه كان موجودًا فلا يستبعد إذن أن يكون ملك بيزنطة الذي طلب المساعدة من البندقية ، قد طلب في نفس الوقت من زميله بالغرب القيام بعمل ما من جانبه . ومن الممكن جدًا أن يلتبس الأمر على مؤلف الحوليات بخصوص عملية غريبة في جملتها، كانت موجهة على سواحل إفريقية، وبعمليات أكثر تقليدية، موجهة على القرصان، والواقع أنه لم يلاق القرصان، وأن النزول وقع قرب قرطاجة. يا لها من صدفة!.

لكن Manfroni لا يرى أن هجوم بونيفاص كان عملية تضليل. قال: «Io non trovo in tuto racconto nessuna prova d'una meditata diversione» (*Storia della marina italiana*, I, 43).

ولنضف أن بونيفاص ولي على كورسيكا من طرف لويس الثاني، وكلف بالدفاع عن ممتلكات الفرنجة البحرية، بما في ذلك سردانية.

انظر (Vie de Louis II, *M.G.H.*, II, 632)، و E. Besta (*La Sardegna medioevale*, p. 37).

ولم يمنع ذلك Amari من اعتبار هجوم بونيفاص بادرة إيطالية للتضليل. قال: «D'altronde gli assedianti non potevano sperare nuovi aiuti d'Affrica, dove in quel medesimo tempo gli Italiani avevano osato portar la guerra» (*Storia*, I, 407).

وارتكب فضلاً عن ذلك خطأً أشنع لما التبس عليه موقع النزول الذي قام به بونيفاص، بين أوتيك وقرطاجة، بصورة اعتباطية جدًا، وذكر أن الروم نهبوا ضواحي قصر الطوب قرب سوسة، وقد روي أن محمدًا بن سحنون الذي كان فقيهًا اكتسب شهرة أبيه أو يكاد، شارك فيه. واعتمد Amari ما جاء في ترجمة محمد بن سحنون كما رواها اللبيدي (توفي سنة 440/1049)، وذكره المالكي في «الرياض» (ج 1، 348)، فبين أن محمدًا خرج إلى رباط قصر الطوب (ذكر Amari قصر الطور خطأ) للاختلاء والتعبد («للعبادة والحرس»)، فباغته الروم بهجومهم، ولم يرد تضييع الوقت في البحث عن فرس بسوسة، فشارك في صدهم على بغلته. وهذا لم يمنع Amari من القول: «Pare che nuh. b. Sahnun fosse officiale della milizie» (*Storia*, I, 408, note I). وفضلاً عن ذلك، ولد محمد بن سحنون سنة 202/817، فلم يستطع سنة 828، وكان عمره أحد عشر عامًا، المشاركة في صد الروم، وللخروج من هذه الصعوبة، افترض Amari أن تاريخ مولده خاطىء. فبتعداد الافتراضات بلا سبب، يمكن طبعًا تأويل النصوص حسب الهوى.

التي لا يمكن اتهامها بالإهمال وسوء النية[1]، يبدو أنها كادت أن تكلل بالنجاح، وقد دافعت عن موقع صقلية الذي يكتسي لا محالة أهمية بالغة بالنسبة إلى تجارتها وأمنها.

فالتحق الأفارقة إذن بمراكبهم، ورفعوا القلاع بعد ترميمها. وقد أوضح النويري أن الأسطول البيزنطي وأسطول البندقية اعترضا سبيلهم عند مغارة المرسى الكبير. ولما يئسوا من القدرة على المرور، عادوا أدراجهم.

فلو تمكنوا من النفاذ عبر أسطول العدو، لكان من المحتمل جدًا أن تتوقف مغامرتهم الصقلية عند هذا الحدّ. ولكن لم يكن لهم خيار آخر غير التوغل أكثر داخل البلاد. فأحرقوا مراكبهم لتجنب سقوطها في قبضة النصارى، واتجهوا بقيادة أوفيميوس عبر الجبل بحثًا عن ملجإ، وكانوا مرهقين مثقلين بمرضاهم. فكم كان عددهم آنذاك؟ وكم كان حجم خسائرهم؟ لم يجب أي مصدر عن تساؤلنا. وقد انفرد ابن خلدون بذكر خبر مبهم، فلاحظ قائلاً: «ثم أصاب معسكرهم الفناء، وهلك كثير منهم»[2]. وبلغ الأفارقة مِنَاو[3] (Mineo)، وهي قلعة تقع بأعلى قمة مرتفعة، على بعد مسيرة يوم في الشمال الغربي من سرقوسة، ومن المؤكد أن ذلك تم بعد مشاق كبيرة وعبر منطقة البراكين الخامدة. ومن حسن الحظ أنهم استولوا عليها بعد حصارٍ دام ثلاثة أيام.

وانتهى أمر الوباء أيضًا. فتمكنوا من الاستراحة واستجمعوا قواهم.. ثم بادروا بالقتال من جديد. فوجهوا كتيبة للاستيلاء على جرجنت (Agrigente)[4] بالساحل

---

(1) لكن ليس هذا رأي C. Manfroni الذي اتهم بيزنطة بأنها استعملت خاصة أسطولها وقواتها لإخضاع إيطاليا أكثر من محاربة المسلمين: «e che, se esso avesse voluto, la potenza araba nel Mediterraneo sarebbe stata in sul nascere» (*Storia dell marina italiana*, I, 35).

(2) العبر، ج 4، 426.

(3) انظر بخصوص مِنَاو، Amari (*Storia*, I, 409-410)، و (*Byzance et les Arabes*, I, 82-83). وقد وضعت في القرون الوسطى تحت بركة القديسة أغريبين (Ste Agrippine) التي نسبت إليها كرامات، من بينها هزيمة العرب.

(4) سميت جِرْجَنْتِي حتى عام 1927، ثم استعادت بعد ذلك اسمها القديم (ورد هذا الخبر بمعجم لاروس وبالدليل الأزرق). وأحسن وصف لما كانت عليه المدينة من خراب، رواه الداودي الذي خصص وصفًا مطولاً لها (كتاب الأموال، فصل خاص بصقلية، النص والترجمة في *Etudes d'Orientalisme dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal*) ج 2، 416 ـ 426/436 ـ 444، بقلم ح.ح. عبد الوهاب وفرحات الدشراوي). وجاء به أن هذه «القلعة كانت تقع على بعد ثلاثة آلاف ميل من البحر، وكانت خربة في أرض بور، لما فتح المسلمون البلاد وأخصبوها («فتح وعُمِّرَ بالمسلمين»). وتقاضى وتنازع المعمرون المستقرون بها باستمرار.

الجنوبي، وكانت في حالة تدهور كامل، فاستولوا عليها بلا صعوبة. وذكر ابن الأثير[1] أن هذا النصر قوى عزائم المسلمين وأعاد إليهم بهجتهم. وترك المسلمون حامية بمناو، واندفعوا مهاجمين قصريانة، وقد عرف قديمًا بـ (Castrum Ennae)، وكان من أعظم القلعات الطبيعية في الدنيا، وتعرف اليوم بـ (Enna)[2] وقد وصفت بأنها «جنان صقلية»، لما كانت تتيحه للرائي من مشاهد.

وهنا ضرب القدر موعدًا لأوفيميوس، وقد هزأ به مواطنوه، إذ ظن أخيرًا أن نجمه في طلوع. فقد جاء فعلاً ممثلون عن المدينة لملاقاته معبرين له عن مناصرتهم لأفكاره. وقالوا له: «نكون نحن وأنت والمسلمون على كلمة واحدة ونخلع طاعة الملك»[3]. وهذا المبدأ ـ الذي اندلعت بموجبه الثورة وقد اتفق عليه مع زيادة الله الأول ـ قبل رسميًا على هذا النحو، فلم يبق سوى ضبطه نصًا وتفاصيلاً. فطلب ممثلو سلطة قصر يانة من أوفيميوس، منحهم يومًا «لينظروا فيما يصالحون عليه»[4]، واتفقوا معه على ساعة اللقاء المقبل ومكانه. فتقدم أوفيميوس من الغد رفقة عدد محدود من الجنود. فسجد أمامه ممثلو قصر يانة، طبق التقاليد البيزنطية وقبلوا الأرض، متظاهرين بمبايعته بالملك. لكن السلاح كان مخفيًا في باطن الأرض، فأخرجوه وقتلوه[5].

ولم يبق للأفارقة إلا الاستيلاء عليها عنوة. ولم يكن الأمر هينًا، لا فقط لأن المدينة كانت منيعة، نظرًا إلى موقعها، لكن لأن بيزنطة عجلت بتوجيه إمدادات عظيمة إليها، ومن المحتمل أنها كانت تتركب من الأرمن بالخصوص، بقيادة قائد مقتدر اسمه

---

(1) الكامل، ج 5، 187.

(2) تسمت أول الأمر Castro giovanni (قصر يانة) وتعرف بهذا الاسم عند AMARI (*Storia*, I, 411) ـ وقد علل اشتقاق هذا الاسم بتأثير العربية عليه ـ وكذلك كان رأي VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 83).

(3) النويري، المرجع المذكور، ص 429.

(4) النويري، المرجع المذكور، ص 430.

(5) هذه رواية المصادر العربية، ورواية ابن الأثير والنويري بالخصوص. وكان ابن خلدون أكثر إيجازا. وروى Le Continuateur DE THÉOPHANE (*Chronographia*، ص 83)، أن أوفيميوس قتله على أبواب سرقوسة، أخوان تظاهرا بتقديم مراسم الملك له. وبما أن الرواية اليونانية، باستثناء المكان، لا تتعارض تمامًا مع الرواية العربية، فقد مزج AMARI مختلف المعطيات مفضلاً لا محالة Enna (*Storia*, I, 411-412).

ولاحظ: Fr. GABRIELI (Histoire et Culture de la Sicile Arabe, *Rev. de la Méd.*, Alger, 1957, p. 245) أن اسم أوفيميوس وجد في Calatafimi (= قلعة أوفيميوس) المشتهرة بانتصار غاريبلدي مع «الألف» من رفاقه.

تيودوت[1] (Théodote)، وقد كان واثقاً من نفسه ومن نواته، فبدأ القتال في الفضاء العريض. فهزم هزيمة نكراء، وترك في ساحة الوغى عددًا كبيرًا من القتلى، ومن الأسرى منهم تسعون بطريقًا، فوجب عليه الاحتماء بالقلعة. وابتهج الأفارقة لذلك، واعتقدوا بلا شك بعد انتصارهم، أن وضعهم صار قويًا في الجزيرة بصورة كافية، فضربوا السكة، ويحتمل أن يكون ذلك قد تم في المعسكر. ولدينا فعلاً درهم[2] مؤرخ في سنة 214/829 ـ 830، وقد ضرب في صقلية باسم زيادة الله الأول ومحمد بن أبي الجواري. ولم يضرب هذا الدرهم قطعًا لا بمناو ولا بجرجنت اللتين كانتا بيد المسلمين، ولم تكن بهما إلا حاميات قليلة العدد لكنه سك قرب قصر يانة حيث عسكر أكثر الجنود والقائد الذي نقش اسمه على القطعة.

ومات هذا القائد في بداية سنة 214 (11 مارس 829 ـ 27 فبراير 830). فكان ذلك إشارة لانقلاب الوضع. والقائد الذي خلفه زهير بن غوث[3] كان أقل حظًا في المعارك التي واجه فيها تيودوت الذي بادره بالقتال. وكان جيش إفريقية يتمون من البلاد، فقرر منعه من ذلك. وخرجت كوكبة من الأفارقة بحثًا عن الغنيمة، أي المؤن، فاعترض سبيلها وهزمها. فخرج زهير بن غوث من الغد بجيشه كاملاً. وجمع البيزنطيون من ناحيتهم جميع قواتهم وقد انضم إليها مجندون جدد «اجتمعوا وحشدوا»[4]. والتحم الفريقان من جديد، فكان النصر من نصيب البيزنطيين. وخسر الأفارقة ما يقرب من ألف رجل، فتراجعوا إلى معسكرهم وأحاطوه في الحال بخندق.

فصاروا محاصَرين (بالفتح) بعد أن كانوا محاصِرين (بالكسر). وتواصل القتال

---

(1) اعتبر AMARI وتبعه في ذلك VASILIEV (Byzance et les Arabes, I, 86) أن تيودوت هو القائد الوحيد المستحق لهذا الاسم، وقد وجهته بيزنطة منذ بدء الحرب. قال:

«e fu in questa guerra il solo capitano degno del nome appo i Bizanti». (*Storia*, I, 413).

وقال النويري إن جيشه تركب «من ألأمَن وغيرهم». واقترح AMARI تصحيح «من الأرمن»، وقوله قابل للتصديق.

(2) LAVOIX (القطعة رقم 840، 352 ـ 353، ج 2، *Catalogue*). وانظر أيضًا AMARI، *Storia*، ج 1، 414، ملحوظة رقم 2.

(3) هكذا سمي في «الكامل»، لابن الأثير، ج 5، 187؛ وجاء في «النهاية» للنويري (المرجع المذكور، ص 430) زَهْر بن بُرْغوث؛ وفي «العبر» لابن خلدون، ج 4، 426، زهير بن عوف. ولم يقل ابن عذاري شيئًا عنه.

(4) الكامل، لابن الأثير، ج 5، 187. ويمكن أن نستخلص من قول ابن الأثير الذي وصف المعركة أن المقاتلين وقفوا صفوفًا لبدء المعركة (تصافوا).

وبدأت المؤن تقل. فقرروا عند ذلك الخروج[1] وحاولوا مباغتة معسكر البيزنطيين ليلاً. فعلم هؤلاء بالخبر واستعدوا لذلك. وغادروا معسكرهم، وهجموا من كل حدب على الأفارقة الذين بوغتوا وهم يحاولون تنفيذ فكرتهم، وقتلوا تقتيلاً. واعتصم من نجا منهم بمناو حيث بادر البيزنطيون بمحاصرتهم بصورة جعلتهم يقدمون على أكل دوابهم وكلابهم. وعلمت حامية جرجنت بهذه الأخبار المحزنة وشعرت بعجزها عن نجدة مناو، فعزمت على نهب المدينة والتقهقر إلى مازرة. فقال ابن خلدون إن الوضع تطور بصورة تضرر فيها الأفارقة سنة 214/829 ـ 830، «إلى أن أشرفوا على الهلاك»[2].

وهكذا، وبعد سنتين من النزول بمازرة، لم يسجل الأفارقة أي نصر حاسم فحسب، بل تحتم عليهم مكافحة الوباء والمجاعة وعدو عنيد لم يأل جهداً للقضاء عليهم. وقد جعلهم الإيمان الذي زرعه فيهم أسد يصمدون لا غير. لكنه لم يجنبهم المرور بفترات من اليأس وإبداء الرغبة في العودة إلى إفريقية. فوقعوا في مصيدة صقلية. ولم يرد أعداؤهم رميهم في البحر ـ ومنعوه عليهم ـ بل القضاء عليهم. وفي منتصف سنة 214 (11 مارس 829 ـ 27 فبراير 830)، كان يبدو أن الساعة التي ستسلمهم فيها المصيدة إلى أعدائهم قد اقتربت. وتم إنقاذهم في آخر لحظة، نتيجة لتضافر الصدف.

ولاية بلرم وخضوع الجزء الغربي من الجزيرة (216 ـ 226/831 ـ 841):

برز في بداية سنة 215 (28 فبراير 830 ـ 17 فبراير 831) حدثان أسفر عن توافقهما الزمني انقلاب تام للوضع: نعني وصول إمدادات من إفريقية، وسنعود إلى ذلك، وقدوم أسطول أندلسي هام[3]، خرج من طرطوزة للقيام بحملة خاصة على «بلاد

---

(1) أخطأ VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 87) لما قال إن الأفارقة غادروا معسكرهم ليلاً للفرار.

(2) ابن خلدون، العبر، ج 4، 426. وقال ابن الأثير نفس الشيء (الكامل، ج 5، 187)، لكنه أوضح: «ودام الحال كذلك إلى أن دخلت سنة 214 وقد أشرف المسلمون على الهلاك»، مما يحمل على تأريخ هزائم الأفارقة في سنة 213. وهو أمر مستحيل لأن الأقوال أجمعت على أن هذه الهزائم بدأت بعد موت محمد بن أبي الجواري الذي توفي في بداية سنة 214.

(3) أرخ ابن الأثير (الكامل، ج 5، 188)؛ وابن عذاري (البيان، ج 1، 104) وصول الأسطول من الأندلس سنة 214، لكنهما أرخا تدخل فرغلوش سنة 215. وبما أن مناو حررت في جمادى الثانية 215/ أوت 830، فلا يمكن تأريخ نزول فرغلوش في صقلية إلا في الربيع ـ حيث إن الشتاء غير ملائم لصناعته ـ أي في بداية سنة 215. ويبدو لنا هذا التاريخ أكثر معقولية. وأرخ أيضًا ابن عبد المنعم الحميري (الروض، منتخبات متعلقة =

الروم»[1] فأرسى في طرابنة، بسبب الرياح المعاكسة. وكان قائد الأسطول أَصْبَغ بن وكيل، بربريًا من هوارة، يُعرف بفَرْغَلُوش. ووصل كذلك شخص يدعى سليمان بن عافية من طرطوزة مع بعض السفن الأخرى[2] ولربما لم يكن سوى مساعد للقائد الأول. وجاء هؤلاء الأندلسيون للقتال دون رغبة منهم تقريبًا ولحسابهم الخاص، فاستنجد بهم المحاصَرون في مناو. وبدأت المحادثات فطلب الأندلسيون الاعتراف لفرغلوش بالانفراد بالقيادة، وطلبوا الخيل. وأبرم الاتفاق، فنهب فرغلوش البلاد التي مر بها وخرّبها ـ ويحتمل أنه لاقى مقاومة ضعيفة بسبب ما أنزل في وقتٍ واحد من إمدادات قدمت من إفريقية ـ وبلغ مناو بلا صعوبة، وقاتل تيودوت قرب أسوارها في جمادى الثانية 215/أغسطس 830[3]،

= بصقلية، حققها RIZZITANO في مجلة كلية الآداب، القاهرة، العدد الثامن عشر، (1956)، ص 168 ـ 169) تدخل أهل الأندلس في سنة 215، دون أي توضيح آخر.

وروى ابن عذاري أن أسطول فرغلوش كان يعد ما يقرب من 300 مركب. وذكر ابن الأثير نفس العدد، وأضاف إليه النجدات التي وجهتها إفريقية. ولم تحدد المصادر الأخرى أي رقم. وتحدث ابن عبد المنعم الحميري (المرجع المذكور، ص 168) عن «عدد كبير» من السفن. و AMARI الذي جاراه VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 127)، اعتمادًا على أن العشرة آلاف رجل الذين نزلوا مع أسد، نقلوا على 100 مركب، قدر أن النجدات الواصلة إلى صقلية، تراوحت بين 000 20 و 000 30 جندي. ويبدو لنا أن هذا الرقم مبالغ فيه جدًا. فلا يفهم إلا بعسر كيف أن مغامرًا كفرغلوش يمكنه الحصول على 300 سفينة، كما ذكر ابن عذاري. ومن النادر جدًا أن يجمع ملوك عظماء مثل هذا الأسطول في التاريخ البحري للبحر المتوسط في العصر الوسيط. حتى ولو أضفنا النجدات التي وجهها زيادة الله الأول، فإن هذا العدد يبقى مبالغًا فيه جدًا. ولم يقدر أمير إفريقية إلا أن يجمع 100 سفينة، عام 212 فعلًا، لا لتوجيه مجرد إمدادات بل لنقل الجيش بأكمله. ولا ينبغي العدول عن تقديم أي عدد. وكل ما يمكن تسجيله هو أن أسطول فرغلوش كان هامًا. ولربما ظهر هامًا جدًا بالنسبة إلى مغامر، في نظر معاصريه، وهذا ما يفسر المغالاة التي استهدف لها. ولنلاحظ أخيرًا أنه جاء في كتاب الأموال للداودي في (*Etudes d'Orientalisme dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal*, II, 413) إشارة إلى هذه الحملة. ومن المؤسف أنها لم تأت بتوضيح معين يستحق الذكر.

(1) انظر ابن عبد المنعم الحميري (الروض)، نصوص متعلقة بصقلية، تحقيق RIZZITANO، في مجلة كلية الآداب، القاهرة، العدد الثامن عشر، 1956، ص 168، وقد انفرد بذكر هذه الجزئية، وذكر نقطة الانطلاق من الأندلس، ونقطة الوصول إلى صقلية، تحت تأثير الرياح المعاكسة.

وجاء نص ابن عبد المنعم في شكل «مقتطفات» متقطعة أُلصق بعضها ببعض. وهي تقدم توضيحات لا توجد في أي مكان آخر، لكنها لا تتبين ولا تكتسي معنى إلا بتعمير الفراغات بفضل المصادر الأخرى.

(2) انفرد النويري بالإشارة إليه في المرجع المذكور، ص 430.

(3) أورد النويري، المرجع المذكور، ص 430، هذا التاريخ. وجاء بـ(*La Chronique de Cambridge*) كتذييل لكتاب VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 345): «فتحت مناو سنة 6339 (830 ـ 831)، وقتل البطريق تيودوت». وأرخ كذلك ابن الأثير (الكامل، ج 5، 188)؛ وابن عذاري (البيان، ج 1، 104) الحدث في سنة 215/830 ـ 831، دون أي توضيح آخر. ولم يذكر ابن خلدون أي تاريخ.

فهزمه وقتل لما كان يحاول اللحاق بقصر يانة حيث تحصنت أشلاء جيشه.

وهدم فرغلوش مناو وأحرقها، ثم قاد جيشه وقد انضم إليه جانب من المحاصَرين (بالفتح) السابقين ـ من رأينا أن أفرادًا آخرين انضموا إلى الإمدادات القادمة من إفريقية والموجهة إلى بلرم ـ واستولى على بلدة سماها ابن عذاري في «البيان»، غَلْوَالِيَة، وسماها ابن عبد المنعم الحميري، غَلْيَانَة[1] (= Gagliano). وبها انتشر الوباء في صفوف جيشه. وكان فرغلوش نفسه ضحية له، وكذلك قواد آخرون. فلم يفكر الأندلسيون منذئذٍ إلا في العودة إلى مراكبهم، وقد أخذ منهم الضعف واليأس مأخذًا. فاغتنمها الروم فرصة للإغارة عليهم. فكانوا يقاتلون باستمرار، والعدو يلاحقهم، فشقوا بعد لأي طريقًا لهم[2] حتى طرابنة[3]، بعد أن تركوا كثيرًا من القتلى في الطريق. وتمكن من نجا من الإبحار آخر الأمر والتوجه إلى الأندلس وهكذا، لم يسفر نزول الأندلسيين عمليًا بصقلية إلا عن تخليص مناو على سبيل الصدفة، إن صح القول. ولم يبق منهم بالجزيرة إلا قلة قليلة رضيت في النهاية، وبعد بعض المشاحنات بشأن القيادة[4]، بالانضواء تحت لواء

---

(1) انظر البيان، ج 1، 104، وابن عبد المنعم الحميري، الروض، في المرجع المذكور، ص 168. ولم يتمكن AMARI من استخدام «الروض»، وفكر في المطابقة بين غلوالية و Calloniana، المذكورة في (*Itinéraire d'Antonin*) وتعرف اليوم بـ(Caltanissetta)، في الجنوب الغربي من قصر يانة، أو بين غلوالية و Gagliano التي تبعد 47 كلم إلى الشمال الشرقي من قصر يانة (*Storia*, I, 420, note 5). وانظر أيضًا VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 128) وذكر في «الروض» «غَلْيَانة»، فخول لنا تفضيل Gagliano.

(2) كان عليهم أن يقاتلوا غالبًا، رغم أنهم كانوا مستضعفين، مثقلين بمرضى كثيرين. وفي إحدى المعارك التي قاتلوا فيها عند تراجعهم، قتلوا شخصًا يدعى بَرُوطَة كان يلاحقهم. وطابق RIZZITANO اسمه خطأً باسم تيودوت وقد سبق أن قتل في معركة مناو. انظر عبد المنعم الحميري، الروض، في المرجع المذكور، ص 169، الملحوظة رقم 1.

(3) رأى AMARI (*Storia*, I, 422) ووافقه على ذلك VASILIEV (Byzance et les Arabes, I, 129). أن الأندلسيين ركبوا البحر بمازرة. وأفادت ملحوظة بالطبعة الجديدة لكتاب *Storia* أن مكان الركوب ربما كان جرجنت. وقد اكتشف فعلاً غير بعيد عن هذه المدينة كنز اشتمل على قطع من النقود الأموية في الغالب، لم تكن أي واحدة منها قد أرخت بعد سنة 212.

ولا يبدو أن هذه العلامة تكتسي أية صبغة يقينية. وبالفعل، فإن جيش أسد الذي نزل في الواقع سنة 212، احتل جرجنت وخربها قبل الجلاء عنها. وكان هذا الجيش يشتمل على الأندلسيين، وتضمن الكنز المكتشف قطعًا أغلبية وأخرى شرقية.

وكفانا «الروض» لابن عبد المنعم الحميري (في المرجع المذكور، ص 168) لا محالة اعتماد الفرضيات. فأخبرنا أن الأندلسيين توجهوا للرحيل، إلى المكان الذي نزلوا به، أي إلى طرابنة.

(4) انظر ابن عبد المنعم الحميري، الروض، في المرجع المذكور، ص 169.

عثمان بن قرهب الذي عوض في الأثناء زهيرًا بن غوث. والمؤكد أن وصولهم ساهم مساهمة فعّالة في إنقاذ الفتح الذي تضرر ضررًا خطيرًا، لكن زيادة الله الأول كان حريصًا أيضًا على إنجاحه.

وتقريبًا في نفس الفترة التي قام أثناءها فرغلوش بمراودة الحظ على شواطىء صقلية، وصلت فعلاً إلى الأفارقة إمدادات[1] عجل بها الأمير وقد خف قلقه في الداخل، بعد أن أجهضت مشاريع عبد السلام بن المفرج، فصار قادرًا أخيرًا على تحسين نجداته إلى الجيش القائم بالحملة، وقد خلصه فرغلوش من مهمة الذهاب لفك الحصار على مناو. ويحتمل أن تكون هذه الإمدادات قد خرجت من مازرة التي كانت تقوم مقام رأس الجسر، لفرض ا حصار مباشرة على بلرم حيث لحق بهم تدريجيًا المحاصرون القدامى وجانب من محرريهم. وبدأ هذا الحصار في جمادى الثانية 215 (26 يوليو ـ 23 أغسطس 820)[2]، أي في نفس الوقت الذي مات خلاله تيودوت وقد أجبر على التقهقر أمام مناو، ولما كان يحاول اللحاق بقصر يانة. وبفقدانه فقدت بيزنطة قائدًا مقتدرًا، وقد كانت آنذاك في وضع سيء في الشرق. ففي حوالي منتصف جمادى الأولى 215، أي حوالي منتصف يـوليو 830، غزا المأمون فعلاً التراب البيزنطي. ومن ناحية أخرى، وقبل ذلك بسنة، هزم الأسطول العربي الأسطول البيزنطي، في شهر أكتوبر 829، قرب جزيرة ثازوس (Thasos). وبدأ أهل إقريطش من جهتهم يهددون سواحل آسيا الصغرى بصورة خطيرة. وكان الفتى تيوفيل الذي ارتقى إلى العرش سنة 829، قد واجه منذ بداية عهده، وضعًا صعبًا إلى أقصى حد[3]، منع عليه تقديم العون إلى ولاية صقلية.

فاقتصرت بلرم على الاعتماد على قواتها لا غير، إلا أنها أبدت مقاومة حازمة بطولية. فواجهت طيلة سنة كاملة، وفي ظروف قاسية للغاية، تفاقمت بانتشار وباء أفنى السكان، بلا وهن، هجمات المغيرين بقيادة عثمان بن قرهب في ساحة القتال، وقد نجح في الحصول على إجماع المقاتلين والتفافهم حوله[4]. ولم تخضع بلرم آخر الأمر وتستسلم إلا عند نفاذ الموارد وبلوغ حد الاستنزاف التام. فطلب والي بلرم الأمان في

---

(1) انفرد بالإشارة إليه ابن الأثير في «الكامل»، ج 5، 188.

(2) أورد النويري هذا التاريخ، المرجع المذكور، ص 430.

(3) انظر VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 89-103)؛ و OSTROGORSKY (*Histoire de l'Etat Byzantin,* pp. 237-238).

(4) انظر ابن عبد المنعم الحميري، الروض، في المرجع المذكور، ص 169.

رجب 216 (14 أغسطس ـ 12 سبتمبر 831)[1]، وحصل عليه، «له ولأمواله وأهله»[2]. فرحل صحبة الأسقف لوك وكل من أمكنهم مغادرة المدينة، إلى بلاد الروم. فدخل الأفارقة مدينة ميتة. وروى ابن الأثير[3]، أنه لم يبق سوى ثلاثة آلاف رجل من بين سبعين ألف كانوا في بلرم قبل الحصار. ورغم أن هذه الأرقام مبالغ فيها كثيرًا، فهي تعبر عن مدى صلابة المقاومة وصرامة الحصار، وخطورة الوباء، واتساع الهجرة. وقد كللت الأساطير من بعد بعض الضحايا بأكاليل الشهداء، كما وقع للراهب القديس فيلارات (Saint Philarète)[4].

وبالضبط، في نفس التاريخ الذي فقد أثناءه تيوفيل بلرم غربًا، نزلت عليه أيضًا هزائم خطيرة شرقًا. وأقدم على التشفي من حملة سنة 830، فأغار المأمون من جديد على مملكته، من يوليو إلى سبتمبر 831. وقدم عند ذلك عروضًا سلمية طيبة، لكن الخليفة رد عليها بالرفض[5]. فتواصل هجوم المأمون ـ الذي قدم من جهة أخرى عروضًا سلمية لإمبراطور الغرب[6] ـ فكان النصر حليفه دائمًا، سنة 832 وسنة 833، ولم يتوقف إلا مع وفاته (7 أغسطس 833). فيمكن القول، إن الظرف العام كان يبدو لأول وهلة ملائماً إلى أقصى حد للأفارقة، فبدؤوا يتمتعون أخيرًا بعاصمة هامة كانت تقع في ناحية غنية، بعد أن كانوا يستندون إلى مدن ذات قيمة ثانوية، وبعد أن عاشوا لحد ذلك الوقت في المعسكرات.

---

(1) أورد هذا التاريخ ابن الأثير في «الكامل»، ج 5، 188. وأرخ *La Chronique de Cambridge* (كتذييل لتأليف VASILIEV (*Byzance et les Arabes*، ج 1، 345) احتلال بلرم في سنة 6340 (= أول سبتمبر 831 ـ 31 أوت 832). وأيد «الكامل» جمالاً. وأرخ ابن عذاري (البيان، ج 1، 104) أيضًا بصورة ضمنية فتح بلرم سنة 831/216، إذ ذكر أن زيادة الله الأول ولى في ذلك التاريخ، أبا الفهر على صقلية، وهذا يتضمن نصرًا حاسمًا. وأرخ ابن خلدون (العبر، ج 4، 426) هذا الفتح في سنة 217، وهو تاريخ وصول الوالي إلى صقلية، فيحتمل حصول اللبس. وأرخ النويري ذلك (المرجع المذكور، ص 430 ـ 431) في رجب 220/ يوليو 835، والخطأ بيّن.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 188.

(3) الكامل، ج 5، 188.

(4) AMARI (*Storia*, I, 424)، نقلاً عن Jean DIACRE.

(5) انظر VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 103-114).

(6) انظر Annalium Bertinianorum، Pars Prima، في *Script, M.G.H.*، ج 1، 424.

ورد بالنص ما يلي:

«ibiqne ad eum legati Amiral mumminin de Persidevienenentes, Pacem petivenunt».

وانظر أيضًا M. REINAUD (*Invasions de58*).

لكن الأفارقة سيلتزمون السكون التام طيلة سنتين. لماذا؟ لم تبين المصادر طبعًا الأسباب بوضوح. ولذا، يجب علينا القراءة بين السطور أو التكهن بذلك. ويمكن الافتراض أن الغالبين كانوا في حاجة بالخصوص إلى تنظيم انتصارهم. فكان ينبغي عليهم تنظيم الولاية الجديدة التي ضموها إلى الإمارة الأغلبية. لكنهم وجدوا بلرم خالية. ومن المحتمل أن الهجرة لم تنج منها البوادي كذلك. ولا بد أن تقسيم الأموال التي تركها المغلوبون أو التي انتزعت منهم، قد أثار من ناحية أخرى مشاكل هائلة مستعصية على الحل، لا سيما وأن الانعكاسات العنصرية أو وشائج النسب قد عقّدتها تعقيدًا أعظم دون أي شك. والخصومة القائمة بين الأفارقة والأندلسيين، قد أشار إليها ابن الأثير إشارة خاطفة[1]، ولم تكن لها قطعًا أسباب أخرى. فوقعت تهدئتها في النهاية، لكن لا ريب أن خصومات أخرى من نفس القبيل نشبت باستمرار، ثم هدأت وظهرت من جديد. وتكفي مطالعة الفصل الذي خصصه الداودي في «كتاب الأموال»[2]، لقضايا الأراضي والأعمار في صقلية للاقتناع بذلك. ولم تقم سياسة الإسكان واستغلال الجزيرة ـ لم يرغب الجند إلا في تعويض السيف بالمحراث ـ بلا محاباة، وباستخدام كل أصناف الجور والغصب، ولم يكن المغلوبون ضحايا لها بمفردهم لا محالة. وهكذا، شلت الخصومات والقضايا المتولدة عن النصر الغالبين وستشلهم كثيرًا بعد ذلك.

وقامت أيضًا السياسة الداخلية بدورها في هذا التعطيل. فلم يرض زيادة الله الأول عن عثمان بن قرهب المنتصر في بلرم. إذ اعتبر أن قسم الغنيمة المرسل إليه كان تافهًا، فقرر عزله لهذا السبب[3]. وعوضه بابن عم له هو أبـو فهـر محمد بن عبد الله بن الأغلب[4]، ولم يبرز هذا القائد أول الأمر إلا قليلاً في الثورة التي شنّها منصور الطنبذي.

---

(1) الكامل، ج 5، 188.

(2) تحقيق وترجمة ح.ح. عبد الوهاب وفرحات الدشراوي في (*Etudes d'Orientalisme dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal*, II, 401-404).

(3) انظر ابن عبد المنعم الحميري، الروض، في المرجع المذكور، ص 169.

(4) انظر في شأن هذا الشخص، الفصلين 3 و 4، ص 214 ـ 240. ويترتب نسبه كما يلي:

الأغلب ← إبراهيم الأول
الأغلب ← عبد الله ← الأغلب (الملقب بغلبون)
الأغلب ← عبد الله ← محمد (أبو فهر)

وروى ابن الأبار، كما رأينا، أنه قاد غارة على صقلية سنة 204/819 ـ 820، قبل أن يهزم هزيمة نكراء في معركة سبيبة. وما أوردناه من تواريخ لتوليته على صقلية، وردت عند ابن عذاري في «البيان»، ج 1، 104. =

ولم يلتحق بمركزه إلا سنة 217 (7 فبراير 832 ـ 26 يناير 833)، مع أنه قد ولي حالما تم فتح بلرم. ويحتمل أن يكون قد وجب عليه الترقب والتحقق من حسن القبول، ليقر عزمه على الرحيل. ولم يلح عثمان بن قرهب على البقاء في نهاية الأمر. فقد فر عند وصول أبي فهر. وإذا ما صدقنا ابن عذاري[1]، فقد وصل بلرم، بالإضافة إلى الوالي أبي فهر، القاضي الذي ضُرِبت السكة باسمه واسم الأمير[2] وهكذا، بدأت الولاية الجديدة تعيش ضمن الإطار الروحي والزمني السائد في القيروان. وعاشت أيضًا على وتيرة سياستها الداخلية. ولم تمح تمامًا مخلفات الفتنة الكبرى للجند، فصار الوضع بغتة محيرًا سنة 218/ 833، داخل إفريقية. ويحتمل أن يكون قد استُدعِي أبو فهر مع قسم من الجيش من صقلية، فقتّل بلا شفقة في رمضان 218/ سبتمبر ـ أكتوبر 833، أهل تونس، مكفرًا عن هزيمته بسببية.

غير أن تيوفيل لم يستفد من المصاعب التي شلت مؤقتًا تقدم الفتح في صقلية. وكرر العروض السلمية الهامة، ليتفرغ لما كان يترقبه في الشرق. لكن مسعاه كان بلا جدوى. فتواصلت الإغارة على أراضيه من طرف جيوش الخليفة. ولم يتمكن من استغلال الفرصة المتاحة له لتصحيح الوضع في الغرب. ولا يبدو بالفعل أنه وجه منذ سنة 832 إلى صقلية صهره، آلكسيس موسيلي[3] (Alexis Mousélé)، وقد نسب إليه M.

= وأكد ابن الأبار في «الحلة»، مخطوطة، وجه ورقة 35، تاريخ وصوله إلى صقلية. وذكر M. AMARI 219 بدل 217، تبعًا لخطإ (انظر *Biblioteca*، ص 327 و *Storia*، ج 1، 427). وأشار ابن الأثير (الكامل، ج 5، 186) إلى هذا الوالي دون أن يذكر تاريخًا ما. أما النويري، فقد التبس عليه اسمه باسم خلفه أبي الأغلب إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم الأول. فذكر أنه مات سنة 236/850 ـ 851، من غير أن يذكر تاريخ توليته. ونسب إليه أيضًا فتح بلرم سنة 220/835 (المرجع المذكور، ص 430 ـ 431). وحرف اسمه في «الأعمال» لابن الخطيب. فورد (الأعمال، ج 2، 45/471) مُزْهَف بن أبي الأغلب. ولم يذكر ابن خلدون اسمه.

(1) جاء في «البيان» (ج 1، 106): «مات سنة 221 ابن أبي محرز قاضي صقلية»، ثم أضاف ابن عذاري بعد أسطر أن زيادة الله الأول اعتبر أن من أحسن أعماله تولية «أحمد بن أبي محرز قضاء إفريقية». وخصص المالكي (الرياض، ج 1، 305 ـ 309)، وأبو العرب (الطبقات، ص 85 و ص 235)، وابن ناجي (المعالم، ج 2، 25 ـ 31) ترجمة هامة لهذا الشخص الذي صار معروفًا لدينا جيدًا. وقبل عن مضض كبير، خطة قاضي إفريقية، وتولاها مدة تسعة شهور حتى وفاته (جمادى الثانية 221/مايو ـ يونيو 836). ولم يذكر كل من ترجم له أنه تولى قضاء صقلية. فلم تؤكد مصادر أخرى الخبر الوارد في «البيان».

(2) لدينا درهم ضرب في صقلية سنة 220، باسمه واسم الأمير، وذكره AMARI (*Storia*, I, 429, note 1) نقلاً عن O.G. TYSSEN. وأضاف محقق الطبعة الجديدة لكتاب *Storia*، (Nallino)، بعض الإيضاحات بخصوص هذا الدرهم.

(3) من بين ما نسب AMARI لآلكسيس موسيلي ولحضوره بصقلية، بداية من سنة 832، توقف الفتح الذي دام =

Amari جانبًا من عملية التعطيل التي استهدف لها الأفارقة بعد سقوط بلرم. وقد ارتبط هذا التعطيل أساسًا، كما رأينا، بأسباب داخلية وبالسياسة الداخلية الأغلبية التي غابت عن ذهن العلامة الإيطالي.

وبعد السيطرة على الرجفات الأخيرة للانتفاضة الكبرى، عاد أبو فهر إلى مركزه، ويحتمل أن يكون قد جلب معه وسائل أعظم، فشرع في الهجوم في مطلع سنة 219 (16 يناير 834 ـ 4 يناير 835). وبدأت منذئذ السلسلة الرتيبة للحملات، وكانت مصحوبة بحظوظ الظفر المعتادة، أي الغنائم والأسرى وأحيانًا الهزائم. فانطلقت حرب استنزاف بطيئة اكتست تطورات مملة، وتلت الاتفاقات المحلية والتحالفات الزائلة والصلح الذي كان يخفي الغدر، ولدينا قائمة وافرة فيها، ربما كانت دائمًا أصح. ولم يملك أحد الجانبين طبعًا الوسائل الكافية للحصول على نصر واضح سريع.

وكان قصر يانة أعظم قلعة في صقلية. فصارت لا عاصمة ـ لأن سرقوسة احتفظت بهذا الدور حتى النهاية ـ بل المقر العام للقوات البيزنطية في الجزيرة. ولذا استنفد أبو الفهر كل جهده للتغلب عليها أولاً. وكبدت الحملة الأولى الموجهة شتاء، في بداية سنة 219 (16 يناير 834 ـ 4 يناير 835)، الروم خسائر فادحة وأعادتهم إلى تحصيناتهم. واتجه الأفارقة في الربيع إلى قصر يانة من جديد، وأحرزوا انتصارًا ثانيًا. وخرج أبو فهر سنة 220/835، يقود حملة، فانتصر على الروم للمرة الثالثة، ورجع إلى بلرم بغنيمة كبيرة، واصطحب معه بالخصوص زوجة البطريق قائد القلعة وابنه. ولما عاد إلى عاصمته، وجه محمدًا بن سالم إلى طبرمين على الساحل الشرقي، فعاد محمد محملاً كذلك بكثير من الأموال كان قد انتزعها من العدو. وجدت عدة غارات أخرى ناجحة أيضًا. وهكذا، كان يبدو أن الحظ أسعف أبا فهر في القتال. لكن انتصاراته ذاتها يحتمل أنها كانت قد قضت عليه. فقتله فريق من الجنود، ولجؤوا إلى بلاد النصارى. فهل وقع ارتشاؤهم، وبالأحرى، هل كانوا غير راضين بقسمة الثروات المستولى عليها؟

= عامين. ولم يقع إثبات هذا الأمر قط.

كان الكسيس موسيلي من أصل أرمني، وقد بدأ نشاطه بصورة بارزة جدًا أول الأمر. ولقب بطريقًا وقنصلاً وحاكمًا. وتزوج مريم ابنت تيوفيل، ثم ولي قيصرًا. وذهب التفكير إلى أن تيوفيل كان يريد توليته خلفًا له، قبل أن يفقد الحظوة آخر الأمر. لكنه كان ضحية للدسائس، والأولى أنه نفي إلى صقلية لمدة قصيرة، حوالي سنة 837، قبل استدعائه للعودة ودخول السجن، ولما أطلق سراحه، قضى بقية حياته في دير. فلا يمكن تفسير وصوله إلى صقلية كإجراء جازم لوقف تقدم الفتح الأغلبي.

انظر Vasiliev (*Byzance et les Arabes*, I, 107 et 135-136).

لم يبين لنا ذلك أي مصدر[1]. لكن روي أنه قتل تكفيرًا عن مقتل المحدث الشهير أبي الوليد عباس بن الوليد الفارسي الذي اغتيل أثناء المعركة بعد الاستيلاء على تونس من طرف أبي فهر، في رمضان 218/ سبتمبر ـ أكتوبر 833[2].

وعوض زيادة الله الأول أبا فهر مؤقتًا بالفضل بن يعقوب. فخرج الفضل في الحين على رأس كتيبة متجهًا إلى سرقوسة، ورجع من هذه الغارة بكثير من الغنائم. وحالما أتم هذه الغارة، تبعتها أخرى بعدد أكبر من الرجال. فحصلت على غنيمة عظيمة أيضًا، ولم يعرف مكانها، ولربما وقعت في ناحية قصر يانة. وعزم «البطريق ملك الروم» على العمل هذه المرة. فاعترض طريق الأفارقة بجيش كبير، لما قفلوا راجعين. وتحصنوا بناحية وعرة غطتها الغابات، فلم يقدم الروم على مهاجمتهم. وطال الانتظار بلا جدوى، فقرر الروم الرحيل، وتم ذلك بدون نظام. فاستفاد الأفارقة من هذه الفوضى وباغتوهم بالهجوم بصورة عنيفة. فسقط البطريق الجريح من على فرسه، ولم ينقذه جنوده إلا بعسر من الأسر، وقد تخلوا عن سلاحهم وأموالهم ودوابهم وفروا[3].

لقد كان الوضع على ذلك النحو، لما نزل بصقلية، في 15 رمضان 221/ أول سبتمبر 836[4]، الوالي الجديد، أبو الأغلب إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم بن

---

(1) انظر بخصوص هذه الأحداث، المصدر الأكثر تفصيلاً، «الكامل»، ج 5، 188، لابن الأثير. وانظر أيضًا ابن عذاري، البيان، ج 1، 105؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 427.

(2) انظر المالكي، الرياض، ج 1، 170. حكى أبو فهر مفتخرًا، لزيادة الله الأول، أنه أمر بقتل أبي الوليد عباس بن الوليد الفارسي، فخاطبه الأمير قائلاً: «ما حملك على ذلك، وما دعاك إلى قتله، وهو رجل صالح عالم؟ أما علمت أن قاتل عباس بن الفارسي لا يلبث حولاً». وختم أبو إسحاق بن علي بن حميد الذي نسبت إليه هذه الحكاية، بقوله: «فما دار الحول على أبي فهر حتى قتل». انظر أيضًا ص 234 ـ 236. وقدمت أسرة بني حميد للأغالبة كثيرًا من كبار وجوه بلاطهم وتولى علي بن حميد خطة وزير في عهد زيادة الله الأول. وانظر المالكي، الرياض، ج 1، 306 ـ 307.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 188؛ وابن خلدون، العبر، 427.

(4) انظر ابن الأبار (الحلة، عند AMARI، *Biblioteca*، ص 331، ظهر ورقة 148) الذي ذكر السنة فقط، 221. وذكر ابن الخطيب (الأعمال، ج 2، 45/471) الشهر والسنة، رمضان 221. ويبين ابن الأثير (الكامل، ج 5، 188) أن وصول الوالي الجديد تم في منتصف رمضان، ودل السياق أن ذلك جد في عام 221. وذكر ابن خلدون (العبر، ج 4، 427) أيضًا منتصف رمضان من غير ذكر السنة. وتحدث النويري (المرجع المذكور، ص 430 ـ 431) عن فتح بلرم سنة 220 من طرف محمد بن عبد الله بن الأغلب، أي أبي فهر، وقال إنه مات سنة 236، وهو أمر يرجع إلى لبس في أسماء الولاة كنا أشرنا إليه، وسنعود إليه قريبًا. وانفرد ابن عذاري بتأريخ (البيان، ج 1، 105) وصول الوالي الجديد في سنة 220 من غير ذكر الشهر. وتبعه في ذلك AMARI (*Storia*, I, 434) و VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 132).

لكن هذا الاختيار مستحيل. لقد رأينا فعلاً أن أبا فهر قاد بنفسه حملة سنة 220/835، ثم كلف بحملة =

الأغلب[1] ، ابن عبد الله الأول وابن أخي الأمير زيادة الله . وروى ابن الخطيب الـذي دون أكثر التفاصيل بشأنه، أنه كان وجهًا مرموقًا. وكان يباهي بكرمه ويحسب لذلك ألف حساب، فأضفى عليه ذلك شهرة كبيرة بإفريقية، ومن المحتمل أن يكون عمه قد عزم على إبعاده لهذا السبب. قال ابن الخطيب[2]: «ولى (زيادة الله ابن إبراهيم بن الأغلب) ابن أخيه أبا الأغلب بن عبد الله بن إبراهيم على صقلية قطيعة له. فكانت له بجميع ما فيها إلى أن توفي». ولما ذاع خبر توليته، أقبل الناس من جميع نواحي إفريقية لمصاحبته، لما اشتهر به من كرم كاد أن يكون

= أخرى محمدًا بن سالم، وأمر بغارات أخرى عديدة قبل أن يقتل، وهذه أمور دامت سنة كاملة. وقام الفضل بن يعقوب، بالنيابة في جزء من سنة 221/836، وقاد حملتين، وهذا يصل بنا منطقيًا إلى شهر رمضان. ولذا، فالتاريخ الذي أورده ابن الأبار وابن الخطيب وأوحى به ابن الأثير، فرض نفسه.

(1) هكذا أورد اسمه ابن الأبار (الحلة، عند AMARI، *Biblioteca*، ص 331، ومخطوطة، ظهر ورقة 148). فلم يبق أي شك في قرابته من زيادة الله الأول. وذكر ابن الخطيب (الأعمال، ج 2، 461، 472/45 ـ 46) الذي دون أكثر الأخبار بشأنه، أنه «ولّى على صقلية ابن أخيه أبا الأغلب بن عبد الله بن إبراهيم». ولذا، اعتمدنا هذين المؤلفين.

وقد وردت أعظم الالتباسات في المصادر الأخرى بشأنه:

فسماه ابن عذاري (البيان، ج 1، 105) ابن الأغلب، ثم (البيان، ج 1، 106) أبو الأغلب، وأخيرًا (البيان، ج 1، 111) أبو الأغلب إبراهيم بن عبد الله بن الأغلب، مما يحمل على الافتراض بأن أباه لم يسبق زيادة الله الأول في الحكم ولم يكن أخًا له، بل كان أخًا لإبراهيم الأول. وكان أبو الأغلب المذكور ربما أخًا لأبي فهر في هذه الصورة، وهو أول وال على صقلية خلفه. وهذا ما فكر فيه AMARI (*Storia*, I, 432-433 et note 1). إذ لم ير أنه ينبغي اعتماد ابن الأبار، ولم يكن يملك نص ابن الخطيب لحسم هذه القضية. واعتمد VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 132)، AMARI.

وكان اللبس أعظم عند المؤرخين الآخرين:

فسماه ابن الأثير (الكامل، ج 5، 188) أبا الأغلب إبراهيم بن عبد الله، فلم يمكن تعريفه بصورة يقينية، إذ أن أخا وابنا لإبراهيم الأول تسمّيا باسم عبد الله. وفضلاً عن ذلك، زاد اللبس عند ابن الأثير (الكامل، ج 5، 268) حيث أرخ موت محمد بن عبد الله بن الأغلب في سنة 236/850 ـ 851، بعد حكم دام 19 سنة. وجملة القول، كان اسم وال واحد أبو فهر محل لبس. وقد كان يدعى فعلاً محمد بن عبد الله بن الأغلب، وخلفه في بلرم، أبو الأغلب وكان اسمه إبراهيم.

ونجد هذا اللبس بالذات عند النويري (المرجع المذكور، ص 430 ـ 431) وقد أغفل تمامًا أبا الأغلب ومدد في ولاية أبي فهر، مشيرًا إليه بكنية خاصة به. (وسماه محمد بن عبد الله بن الأغلب) حوالي سنة 220 إلى سنة 236. أما ابن خلدون، فاعتمد عامة ابن الأثير، وبدأ هو أيضًا بالإشارة إلى أبي الأغلب باسم إبراهيم بن عبد الله بن الأغلب (العبر، ج 4، 431).

وهكذا، أحاط الالتباس بأبي فهر وأبي الأغلب، ونظرًا إلى اشتراك أبويهما في الاسم، وأيضًا لأن الثاني خلف الأول في بلرم. فجعل AMARI منهما أخوين.

(2) ابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 45/471.

أسطوريًا[1]. وركب أبو الأغلب البحر من سوسة. وأقلع أسطول هام محملاً بالرجال والخيل لمصاحبته.

ولم تكن الرحلة شيقة. فقد ضاع جانب من الأسطول في زوبعة. فتحتم عليه القتال ومواجهة البيزنطيين الذين حاولوا اعتراض طريق سفنه، ونجحوا في الاستيلاء على حرّاقة[2]. وخرج محمد بن السندي لملاحقتهم حتى الغروب، بالحراقات الأخرى الموجودة ضمن الأسطول.

ولما وصل الوالي الجديد إلى بلرم، تبين أنه قائد حازم ومسير ماهر. وبالطبع، فقد نظم في الحال الهجمات على المواقع البيزنطية برًا وبحرًا. لكنه كلف دائمًا قواده بتوجيهها. وذكر ابن الأثير، أنه حتى وفاته (3 رجب 236/ جانفي ك فبراير 851) لم يغادر حاضرته، ومنها وجه العمليات ونسقها. فيظهر والي بلرم بمظهر نائب الأمير المتمتع بسلطة وقدر لا مثيل لهما.

وكان أسطوله يخوض البحر حول صقلية، فاستولى مرة على مراكب بيزنطة. فأخذت أموالها وقتل جميع من كان فيها، وبهذا انتقم للإهانة التي لحقت أبا الأغلب عند عبور البحر. ورجعت عمارة أخرى أرست بجزيرة قوصرة[3]، بحراقة كان طاقمها من الروم وكان يشتمل على رجل من إفريقية اعتنق المسيحية. فأمر الوالي بقتلهم جميعًا. وبينما كانت هذه العمليات تدور في البحر، تقدمت كوكبة من الخيالة حتى سفوح بركان الأتنا (Etna) وحصون هذه الناحية. قال ابن الأثير[4]: إن السرية أحرقت المحصول

---

(1) روي أنه شاهد يومًا من أعلى دار الإمارة في القيروان، امرأة تطبخ فرخين. ولما جهزتهما، أمر خادمًا بأن يأتيه بهما. فأكلهما ثم أمر بملء قدر المرأة دنانير قبل ردها إليها. (ابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 46/472). فكان هذا الكرم الأسطوري قمينًا بإثارة الأفكار. ويحتمل أن أبا الأغلب كان يعمل الكثير للحفاظ على سمعته، ولا شك أنه لم يفعل ذلك بلا غرض معيّن.

(2) لا يعني اشتقاق الكلمة إلا سفينة محرقة، أي «حرّاقة». لكنها دلت أيضًا ومن قديم على سفينة وحتى على غندول. خصص Amari لهذه المسألة بحثًا طويلاً تممه Nallino في الطبعة الجديدة (*Storia*، ج 1، الملحوظة 4، ص 434 ـ 436). وانظر أيضًا Vasiliev (*Byzance et les Arabes*, I, 132-133, note 3).

وانظر بخصوص النار الحارقة واستخدامها عند العرب، ص 482 الملحوظة رقم 1.

(3) نظر بشأن بنتالاريا (قوصرة)، ابن عبد المنعم الحميري، الروض، نشر جانبًا منه U. Rizzitano في مجلة كلية الآداب، القاهرة، المجلد الثامن عشر، (1956)، ص 172 ـ 173.

(4) الكامل، ج 5، 188. أورد ابن الأثير هذه التفاصيل وأرخها بسنة 220/835. وفي رأينا أنه كان أولى أن تؤرخ بالشهور الأخيرة لسنة 221/836، لأن أبا الأغلب وصل إلى بلرم في 15 رمضان (أول سبتمبر) من هذه السنة. (انظر ص 496 الملحوظة رقم 4). واعتمد ابن خلدون (العبر، ج 4، 427) ابن الأثير. وتبع =

وغنمت وقتلت خلقًا كثيرًا. وبهذا بدأ الوالي الجديد حكمه.

وفي السنة الموالية، عام 837/222[1]، لم يتناقص نشاطه. فهجمت جيوشه مجددًا على ناحية الأتنا، وغنمت الغنائم الكثيرة، ورجعت خاصة بالأسرى إلى حدٍ أن الرقيق بيع بأبخس الأثمان. ومن الصعب حصر عدد الغارات وأهدافها، وقد استمرت وتطورت في نفس الوقت. ويحتمل أن يكون الأسطول تحت قيادة الفضل بن يعقوب، ونذكر أنه قام بخطة الوالي قبل تولية أبي الأغلب، وخرج يهاجم الجزر ـ أي الجزر الأيولية (Eoliennes)[2]ـ وكذلك بعض الحصون الساحلية من بينها مَدْنَار، ويمكن تعريف هذا الحصن بـ (Tindari)، ثم عاد مظفرًا إلى بلرم. ومكن صدام آخر بين البحرية الأغلبية وبحرية بيزنطة، الأفارقة من الاستيلاء على تسع سفن كبيرة بكامل رجالها، وكذلك على شَلَنْدَس. واستهدفت حملة برية قَسْطلْيَاسة[3]. فكانت مظفرة في البداية، ثم تحولت إلى هزيمة. وبوغت الأفارقة بهجوم مظفر قام به الروم، وقد كانوا محملين بالغنائم.

وبالطبع، لم يغفل أبو الأغلب القلعة الرئيسية بالجزيرة، أي قصر يانة، فوجّه إليها حملتين، الأولى بقيادة عبد السلام بن عبد الوهاب، وانتهت إلى هزيمة تامة. وقد خرجت حامية القلعة وقاتلت في البرية، فهزمت الأفارقة، وأسرت عددًا منهم، وأسر عبد السلام بن عبد الوهاب ذاته، ثم أطلق سراحه مقابل فدية. لكن حملة جديدة من المغيرين قدمت ثانية لاقتحام القلعة، وكان الفصل شتاء. واقترب من السور جندي تحت

= VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 133) AMARI (*Storia*, I, 434-437) وعمل بالتاريخ الذي ذكره ابن الأثير.

(1) جارى ابن خلدون (العبر، ج 4، 427) ابن الأثير (الكامل، ج 5، 188)، وأرخ الأحداث في عام 836/221. ونحن نعتمد ابن عذاري (البيان، ج 1، 106) الذي أرخ الأحداث في سنة 837/222، ويبدو لنا أن تأريخها أكثر منطقية وأكثر ثباتًا. وعمل AMARI (*Storia*, I, 437-441) بالتاريخ الذي ذكره ابن الأثير، وتبعه في ذلك VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 133-135). انظر الملحوظة ص 496، رقم4.

(2) لم يخضع طبعًا تعريف هذه الجزء AMARI (*Storia*, I, 437) ولا تعريف المدينة الموالية مدنار = Tindari (*Storia*, I, 438) لعمل توثيقي فاصل. بل كانت افتراضات قائمة على اعتبارات جغرافية ومقارنات يختلف مدى صبغتها المقنعة.

(3) هكذا في «الكامل»، ج 5، 188، لابن الأثير. وجاء في «العبر» لابن خلدون، ج 4، 427 (قَطَلْبَانة). ويحتمل أن يكون هنا تحريف في الكتابة تسبب فيه الناسخ، لكلمة (قَسْطلْيَاسة). وعرفها AMARI (*Storia*, I, 438) بأنها Castellucio، وكانت تقع في منتصف الطريق بين بلرم ومسينا. وأضاف في الحاشية أنه يمكن كذلك التفكير في Aci، وهذا يقودنا إلى ضواحي قطانية.

جنح الظلام، واغتنم غفلة[1] المدافعين عن القلعة، فكشف طريقًا يؤدي إلى داخلها. فعاد في الحال وأخبر رفاقه بما اكتشف. فدخلوا القلعة إثره صائحين «الله أكبر»، من الطريق التي وجدوها، واحتمى المدافعون داخل الحصن وطالبوا بالأمان، فمنحوا ذلك، مقابل المال طبعًا. وعاد المغيرون إلى بلرم محملين بالغنائم.

وفرض أبو الأغلب الحصار على جَفْلُوذِي[2] (Cefalu) في نفس الوقت الذي أمر

---

(1) قال ابن الأثير في «الكامل» (ج 5، 188): «رأى رجل من المسلمين غفلة من أهل قصر يانة فقرب منه ورأى طريقًا. . .» يبدو هذا النص واضحًا. وضمير المذكر في (منه) يعود على قصر، وتوجد تراكيب مماثلة في نفس النص وبعد سطر: «ملكوا ربضه وتحصن المشركون منهم بحصنه». إلا أن AMARI و FAGNAN تعثرًا أمام هذا النص وأولاه تأويلاً خاطئًا.

واقترح AMARI (Biblioteca, p. 227) أن يقرأ (غَيْرَهُ) وهي كلمة من أربعة حروف مهملة بمخطوطة «الكامل»، وأن يضاف بالحاشية القراءة التي اقترحها FLEISHER (غِرَّةً). واللفظ العسير هو الذي أوردته طبعات «الكامل» بالقاهرة (طبعة 1301 ـ 1302 هـ، ج 6، 139، طبعة 1357 هـ، ج 5، 188): غَفْلَةً. وأورد AMARI (Storia, I, 439)، (غَيْرَهُ) وقال: «إن مسلمًا رأى رجلاً من Castrogiovanni (قصر يانة = Enna) يدخل المدينة من طريق مجهولة».

ثم عوض ما أورده FLEISCHER (غِرَّةً)، بكلمة (عَنْزَةً) في الطبعة الإيطالية (Biblioteca، ج 1، 371، ملحوظة 2)، وترجم بقوله:

«Vide una capra appatenente a quei di Castrogiovanni, e avvicinatosi scorpi un sentiero...».

وفي طبعة Tornberg للكامل (ج 6، 240، السطر 6) الكلمة المتنازع فيها هي (ع ن ر هـ) وكانت مرفوقة بنقطة استفهام.

واستخدم FAGNAN هذه الطبعة لترجمة فقرات من «الكامل» متعلقة بالمغرب الإسلامي، واعترف بحيرته. وكتب في الحاشية، ص 193 ما يلي: «توجد كلمة محرفة لا يمكن لي تصحيحها. وأراد FLEISCHER و AMARI أن يذكرا كلاهما كلمتين في المؤنث (غِرَّةً وعَنْزَةً). ولا يمكن التفكير فيهما بسبب ضمير المذكر التابع». ثم ترجم كما يلي: «فبليلة مظلمة شتاء، رأى مسلم / حيوانًا قادمًا/ من عند أهالي Castrogiovanni، وتعرف على طريق لما اقترب. . .».

والخلاصة أنه لغرض التركيب النحوي، عوض عنزة في المؤنث، بـ «حيوان» في المذكر. لكن ما اقترحه FLEISCHER (غرة التي ليست غفلة، سوى مرادف لها) يمكن أن يخلصنا من الحيرة. ويكفي أن يلاحظ في هذه الصورة ـ وهو أمر مستحيل إن قررنا (عنزة) مثلما فعل AMARI ـ أن ضمير المذكر يعود على (قصر) ـ كما بينا في بداية هذه الحاشية. وانظر أيضًا أقوال NALLINO في الطبعة الثانية لـ Storia، تأليف AMARI، ج 1، 439، الملحوظة رقم 3.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 189. وسميت أحيانًا شَفْلُوذِي في العربية. (انظر عبد المنعم الحميري، الروض، طبعة RIZZITANO في مجلة كلية الآداب، القاهرة، المجلد الثامن عشر، 1956، ص 156). وبخصوص الأوزان اليونانية لهذا الاسم، انظر AMARI (Storia, I, 441). وانظر أيضًا A.R. LEWIS (Naval Power, p. 135).

فيه بالهجوم على قصر يانة. وتقع جفلوذي على بعد ثمانية وأربعين ميلاً شرق بلرم، على الساحل الجنوبي للجزيرة. وكانت تشكل بقلعتها الرابضة على صخر مشرف على البحر، على ارتفاع مائتين وتسعة وستين مترًا فوق سطح البحر، حصنًا طبيعيًا منيعًا. فتمادى الحصار. ثم وصلت إمدادات هامة من بيزنطة سنة 838/233. فحمل الأفارقة على التقهقر[1] والرجوع إلى بلرم، بعد قليل من موت زيادة الله الأول (في 14 رجب 11/214 يونيو 838). لكن، بينما كان تيوفيل يحصل على بعض الانتصارات غربًا، هيأ له القدر كارثة خطيرة شرقاً، وهي كارثة عمورية[2] (17 رمضان 12/223 أغسطس 838).

فحالما انسحب الأفارقة من جفلوذي، علموا بالخبر المحزن المتمثل في وفاة زيادة الله الأول، وهو الأمير الذي قرر فتح صقلية. فخشوا لحين أن يغير خلفه أبو عقال الأغلب سياسته، وروى ابن الأثير[3] أن اليأس تملكهم. لكنهم استعادوا وعيهم سريعًا. وقد بدأ أبو عقال فعلاً حكمه بإغداق عطاياه على الجيش، فأمر سنة 224 (23 نوفمبر 939 ـ 11 نوفمبر 839) بالرجوع إلى تنظيم الحملات في صقلية. فبادر الأفارقة بالهجوم من جديد وسجلوا انتصارات ـ لم يذكر ابن الأثير وابن خلدون توضيحات أكثر ـ وغنموا. وكانت السنة الموالية أكثر غنمًا. وبالفعل، استسلمت للأفارقة سنة 225 (12 نوفمبر 839 ـ 30 أكتوبر 840) حصون ومدن عديدة، كانت قد ملت بلا ريب التعرض لدفع ثمن الغارات الباهظ. وليس لدينا قائمة ثابتة مستقصية لهذه القِلاع الواقعة جميعًا في الجزء الغربي من الجزيرة. ولنذكر من بينها يقينًا إبْلاَطَانُو (Platini)، وقلعة البلّوط (Caltabellota)، وقُرْلُون (Corleone). وكان التعرف على Marineo (مَرْو أو م ر س آ) و Geraci (ح ر ح هـ) محل شك أكبر[4]. وقد تم في هذه السنة بالذات انتصار بحري هام

---

(1) انظر J.B. Bury (*History of the Eastern Roman Empire*, pp. 125-128, 305 et 407). نسب المؤلف هذا النص إلى القيصر آلكسيس موسيلي وربما وجهه إلى صقلية الإمبراطور صحبة قوات هامة. قال:
«It is propable that success of the Greeks in stemming the tide of Conquest was due to the ability of the Caesar Alexios Musele who was entrusted with the Command of the Sicilian forces». (المرجع المذكور، ص 305). لكن هذا الأمر قليل الاحتمال. وجه آلكسيس موسيلي فعلاً إلى صقلية في تلك المدة، لكن كان مغضوبًا عليه. انظر الملحوظة رقم 377 من هذا الفصل.

(2) انظر *E.I²*، مادة عمورية، بحث لـ M.Canard، وبالخصوص Vasiliev (*Byzance et les Arabes*, I, 144-190).

(3) الكامل، ج 5، 189.

(4) أوجز ابن خلدون (العبر، ج 4، 428) القول كثيرًا ولم يذكر أي اسم. فأخبرنا خاصة ابن الأثير (الكامل، ج 5، 253)، والنويري (المرجع المذكور، ص 431). وتوجد بعض الاختلافات بين المصدرين المتفقين لا محالة =

على الأسطول البيزنطي في عرض سواحل قلورية. وعاد الأفارقة إلى ناحية يانة في السنة الموالية 226 (31 أكتوبر 840 ـ 20 أكتوبر 841). ولم تحاول الحامية القيام بأي هجوم. فتمكن الغزاة من الإغارة على البلاد كما شاؤوا، فأحرقوا ونهبوا كل ما اعترض سبيلهم. ووصلوا إلى بلدة سماها ابن الأثير (حصن الغيران)، وربما كانت بلدة Grotte[1]، حيث نهبوا أربعين غارًا في طريقهم قبل العودة إلى بلرم.

وهكذا، كان وضع الأغالبة بصقلية مستقرًا تمامًا، لما مات الأمير الثالث أبو عقال الأغلب، في 22 ربيع الثاني 18/226 فبراير 841. وسارت الحملات تكتسي مظهر جولات عسكرية كانت تقوم بتخريب النواحي التي لم تخضع بعدُ، وبث الرعب بين السكان، وجلب الخيرات إلى بلرم وقد بدأ نفوذها يمتد إلى الجزء الغربي من الجزيرة. وخلافًا لذلك، لم يكن وضع بيزنطة عند موت تيوفيل (20 ينـاير 842) مستقرًا بالشرق، ولا بالغرب. وأكثر من ذلك، فإنّ السياسة الخارجية الأغلبية التي استهلّها زيادة الله الأول وشجّعتها الانتصارات، قد أصبحت تتّسم بأكثر عدوانية تجاه الأقطار المسيحية المتوسطية. ولما أحس الأغالبة بصلابة موقفهم في بلرم، أخذوا يخططون للأهداف البعيدة، وشرعوا في التدخل في الخصومات الداخلية بجنوب إيطاليا، محاولين التمركز في تلك المنطقة.

= على اسم إِبْلاطَانُو وقُرْلُون وقلعة البلوط التي سماها «الكامل»، حصن البلوط، وهو مرادف للأول.
والتعرف على مرو أو م.ر.س.آ. (ينوب السين حرفًا مهملاً ربما كان الباء أو التاء أو الثاء أو النون)، وح. ر. ح. هـ. (أشار إليها النويري وحده) أكثر شكًا. (انظر AMARI، *Storia*، ج 1، 443، الملحوظة 2). لربما كانت مرو/ م.ر.س.أ. قلعة المَوْرُو التي تحدث عنها الإدريسي، أي Caltamauro، وهو حصن ما زالت آثاره موجودة، على بعد كيلومترين تقريبًا غرب Contessa Entellina، بين Corleone والقديسة Margherita di Belice. انظر VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 187).

(1) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 253. ورد بالعبر لابن خلدون، ج 4، 428، حصن القيروان. وكان التعرف عليه عسيرًا خاصة وأن المغارات كثيرة بصقلية. وذكر AMARI (*Storia*, I, 443-444, note 1) بعضها، واقترح تعريف حصن الغيران بالمدينة الصغيرة المعروفة بـGrotte، وهي ما زالت موجودة وتقع على بعد 15 كلم تقريبًا في الشمال الشرقي من جرجنت، وإلى غرب Racalmuto قليلاً، ويرى VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 187, 188, note 5) أنه ينبغي تعريفها بالأحرى بمدينة Caltagirone الواقعة في منتصف الطريق بين يانة ورغوص Ragusa. ولا يرى NALLINO مبررًا لهذا التعريف.

التدخلات في جنوب إيطاليا 220 ـ 226/835 ـ 841:

كان جنوب إيطاليا في بداية القرن التاسع، مسرحًا لنزاعات عديدة غامضة لا تنتهي. وكانت تتواجه في هذه الناحية سلطتان هما سلطة الروم وسلطة الفرنجة ـ دون اعتبار البابوية التي كانت تحتل مركزًا معينًا ـ وكان الأسياد المحليون يحاولون قيادة زوارقهم بمهارة بين هذه الصخور الكبيرة، وكانوا يصيدون في الماء العكر عند الاقتضاء، آملين تنمية أموالهم، بأنواع مختلفة من المتاجرة، والتوسع في حدودهم قدر المستطاع[1]. وتدخل عنصر ثالث في شبه الجزيرة بقدوم الأفارقة. والواقع أنه دعي بالأحرى إلى ذلك ومال إليه. فاختلف منذئذ إلى هذه الأماكن، محاولاً الاستقرار بها.

وقد حاول أمراء بينيفانت (Bénévent)[2]، في مطلع القرن التاسع، وقد تخلصوا عملياً من وصاية الكارولنجيين ووصاية الباباوات عليهم، أن يبسطوا نفوذهم على جنوب إيطاليا بأكمله. فحاولوا بكثير من المداومة والإصرار، فرض سلطتهم على غايت ونابولي وصورانت وآمالفي، أي بسط نفوذهم على ناحية كمبانيا بأكملها (Campanie)، وقد كانت مبدئياً خاضعة لبيزنطـة. وأحرز أمير بينيفانت سيكار (Sicard) (832 ـ 839) بعض الانتصارات. وقبل أندري دوق نابولي (834 ـ 840) بدفع الجزية له. لكن استعداده الطيب لم يدم طويلاً. فحاول التخلص من التزامه سنة 835. فقدم سيكار لمحاصرة نابولي. واختار الدوق أندري أخف الضررين، ومن المحتمل أنه خير الحل الوحيد الممكن ـ لم يكن في مقدوره الاعتماد منطقيًا على مولاه الإمبراطور تيوفيل، أو أن يؤمل

---

(1) انظر J. GAY (*L'Italie Méridionale et l'Empire Byzantin*)، الذي رسم صورة للوضع بإيطاليا في القرن الثامن والقرن التاسع قبل البحث خاصة في الفترة الممتدة من سنة 867 إلى سنة 1071.

(2) استولى شارلماني على بافيا (Pavie) سنة 774، وأسر دزيدريوس (Desiderius) آخر ملوك اللمبار. وامتد حكمه إلى أهم أجزاء مملكة اللمبار، أي شمال إيطاليا وتوسكانة، لكنه لم يستولِ على الأراضي الجنوبية لدوقية صبولات (Spolète) وبينيفانت. غير أن دوق صبولات التحق بولايات شارلماني سنة 776. أما دوق بينيفانت، فقد سلك طريقًا أخرى. وكان الدوق آريكيس (Arrichis) قد حافظ على استقلاله وحول أيضًا الدوقية إلى إمارة، وتلقب بالأمير، فحصل على شارات الملك المستقل بأمره. وخضع في النصف الثاني من القرن الثامن، أكبر جزء من جنوب إيطاليا لهذه الإمارة. لكن كمبانيا ودوقية نابولي خاصة، وقلورية، كانت ترجع بالنظر إلى بيزنطة. وشرع آريكيس ذاته في التفاوض مع الإمبراطورة إيرين لتعترف بحكمه ولينجو من الملك شارل المهدد لاستقلاله. غير أن آريكيس مات (26ـ8ـ787) قبل الحصول على شارات لقبه الجديد كبطريق، وانتهى الأمر إلى اعتراف بينيفانت بسيطرة الفرنجة عليها. لكن هذا الاعتراف اشتمل في الواقع على التزامات قليلة، وحافظت بينيفانت على استقلالها بصورة عملية.

انظر J. GAY (*L'Italie Méridionale et l'Empire Byzantin*, pp. 26 -39).

شيئًا من الفرنجة ـ فاستنجد بجيرانه وأصدقائه من بلرم، إذ ربط معهم صلات تجارية مثمرة. ولم يكن ذلك بلا جدوى. فقد أجبر أسطولهم سيكار على رفع الحصار، والتفاوض مع أهل نابولي، ورد أسراهم إليهم[1]. وهكذا، بدأت بين ولاة بلرم ودوقات نابولي صلات[2] من العجيب أنها صمدت، مدة نصف قرن، أمام نوائب التأريخ والتهديدات بالإقصاء. رغم بعض الانفصالات التي لا مفر منها.

وتشجع البحارة الأغالبة بانتصاراتهم، فأحاطوا البحر الإيوني ودخلوا بحر الأدرياتيك، حيث مكنتهم غارة ناجحة من الاستيلاء على برنديزي (Brindisi). فقدم الأمير سيكار على عجل لتخليص المدينة. وعاد الا فارقة إلى العمل بطريقة قديمة نجحت في حصار سرقوسة، فأحاطوا المكان بالخنادق المخفية بمهارة بالأغصان والتراب. فتحطم هجوم خيالة اللمبار وسط فخاخ هذا الجهاز الدفاعي، فأدى ذلك إلى اندلاع مقتلة كبيرة وفرار سيكار، وقد قتل بعد مدة في بينيفانت. وخشي الأفارقة من ناحيتهم، أن يشتد الهجوم قطعًا، فسارعوا إلى نهب المدينة وحرقها، والعودة إلى صقلية[3].

وسنحت لهم فرصة قريبة للعودة إلى قلورية والاستقرار بها مدة طويلة. فقد كان سيكار طاغية سفاحًا، ولم يمنعه ذلك طبعًا من إبداء التقوى والشعوذة، فأضجر جميع الناس، وقتل (يولـيو 839)، فكان مقتله إشارة لاندلاع الحرب الأهلية. واستولى رادلكيس (Radelchis) صاحب الخزينة، على الحكم في بينيفانت. لكنه أجبر في الحال على مقاتلة سكنولف (Sikenolf) شقيق سيكار، وقد حرره المتآمرون من سجن طارانت (Tarente). وبينما كان سكنولف يلاحق رادلكيس المهزوم حتى أبواب بينيفانت، يبدو أن الأفارقة علموا بهذه النزاعات، فروى السالرني المجهول أن الأفارقة انقضوا على قلورية، ولم يلاقوا مقاومة تذكر، فاستقروا بطارانت (840)، أي بمقر الانتفاضة

---

(1) لم تتحدث المصادر العربية عن هذه الأحداث التي تعرفنا عليها عن طريق المصادر المسيحية فقط.
انظر AMARI (*Storia*, I, 445-448)، و J. GAY (*L'Italie Méridionale et l'Empire Byzantin*, pp. 24 et 50.

(2) أشار VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 181, note 4)، نقلاً عن Demenico SPINELLI (*Monete cufiche battute da principi longobardi*) «كذكرى للحلف بين نابولي والعرب»، إلى عملة ذهبية بها اسم الدوق أندري «المحاط بحروف عربية كوفية محرفة جدًا».

(3) انظر *Chronicon Salernitanum* (*M.G.H.*, Scriptorum, III, 470). وانظر أيضًا AMARI (*Storia*, I, 492-494) الذي أرخ الهجوم على برنديزي في سنة 838، ونقد النصوص، و J. GAY (*L'Italie Méridionale et l'Empire Byzantin*, pp. 50-5).

اللمباردية بالذات. وفي الأثناء، سلمت البندقية مرة أخرى بطلبات بيزنطة[1]. وخشيت أن يتقدم الأغالبة في بحر الأدرياتيك، فوجهت أسطولاً عظيمًا، ما يقرب من ستين مركبًا، إلى صقلية. فاصطدم في عرض طارنت بالبحرية الأغلبية التي بدأت القتال في الحين وأنزلت به هزيمة تامة. ثم إن ملاحقة الفارين قادت الأفارقة بعيدًا في هذا البحر. وعند مرورهم حذو الأرخبيل الدلماسي، قاموا بغارة على أوصيرو (Ossero)، في جزيرة شرسو (Cherso)، ثم نزلوا دون توفيق كبير، في مصب نهر البو (Pô)، قرب أدريا (Adria)، قبل جمع الأسرى أخيرًا بأنكونا (Ancône)، وحرق المدينة. ولاقوا في طريق العودة، وعند مدخل بحر الأدرياتيك، مراكب تجارية كثيرة للبندقية، كانت عائدة من صقلية، فاستولوا عليها. ومن المحتمل أن الأسطول الذي ظهر من جديد في السنة الموالية (841)، داخل الأدرياتيك، وأنزل هزيمة نكراء بعمارة البندقية البحرية، في خليج كارنيرو (Quarnero)، قد كان أغلبيًا. لكن ليس من المستبعد أن يكون أهل إقريطش قد ساعدوا الأغالبة، عند الحاجة. ولا شك أن المغامرين أمثال فرغلوش لم يكونوا قليلين كذلك. وبالفعل، لا ينبغي أن ننسى أبدًا أن خطوط المشاريع الرسمية والخاصة كانت في البحر المتوسط في العصر الوسيط تتلاقى وتتشابك أحيانًا، ولم يكن من السهل التمييز بينها[2].

---

(1) انتخب *Pierre Trandenico* دوقًا للبندقية سنة 836 (رئيسًا لمشيخة البندقية)، ويحتمل أن يكون ذلك قد تم بتأييد من بيزنطة. وكان البطريق تيودوز (Théodose) هو السفير الذي اختاره تيوفيل للذهاب إلى البندقية طلبًا لمساعدة أسطولها على الأغالبة. ووعد الدوق بلقب قائد حرس للإمبراطورية (Spathaire) وأن يكون الإمبراطور سخيًا معه. ولم يحدد تاريخ هذه السفارة يقينًا. وربطه بعضهم بكارثة عمورية سنة 838، وحددوه في إطار النشاط الديبلوماسي البيزنطي الحثيث الذي تلا هذه الهزيمة. إلا أن التاريخ الأكثر احتمالاً هو سنة 840. انظر في هذا الموضوع، نقاشًا طويلاً عند VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 178-179, note 2).

(2) بشأن هذه الهجمات الموجهة سنة 225 (12 نوفمبر 839 ـ 30 نوفمبر 839 ـ 30 أكتوبر 840) على قلورية، انظر «الكامل»، ج 5، ص 253، لابن الأثير؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 428، وقد أوجزا القول جدًا. ثم قال ابن الأثير (الكامل، ج 5، 268) إن المسلمين استقروا بطارانت سنة 232/846 ـ 847. وفصل القول أكثر من ذلك A. DANDOLO (Chronica, *R.I.S.*, XII, 150 et Chronica, Brevis, *R.I.S.*, XII, 357) فأرخ الأحداث في سنة 840 أو 841. وسمي قائد الأسطول العربي سَبَّة «ubi Sabba saracenorum princeps, cum exercitu maximo aderat».

ورد هذا الاسم بالذات عند Jean DIACRE، وأراد AMARI (*Storia*, I, 496) اعتباره تلخيصًا لعبارة (صاحب الأسطول)، وهو افتراض رأى NALLINO عن حق، أنه يصعب قبوله. وانظر أيضًا بخصوص هذه الأحداث J. GAY (*L'Italie Méridionale et l'Empire Byzantin*, p. 51) وقد ربطها بدون سبب ظاهر، =

وكان الإمبراطور تيوفيل قد أحس بالخطر. فلم يأل جهدًا لتلافي هذه المصائب التي اسودت بسببها آخر أيام حكمه. ولم تكن سياسة الحرب والتوسع الأغلبية تهدد فقط مواقع بيزنطة، بل مواقع الفرنجة أيضًا كما رأينا ذلك.

ولا بد أن الهجوم على برنديزي قد وقع سنة 838، أي في نفس السنة التي جدت أثناءها كارثة عمورية، فكان برهانًا على هذا الأمر. فاغتنمها تيوفيل فرصة للقيام بمناورة ديبلوماسية كبيرة، غداة الكارثة التي كانت عمورية مسرحًا لها، وكان الغرض منها فتح واجهة ثانية في الغرب من طرف جميع أولئك الذين كانوا يشعرون بخطر الأغالبة. فرحل سفراؤه سنة 839 إلى انجلهايم (Ingelheim) وقرطبة.

واستقبل الوفد الأول[1] في بلاط الفرنجة، من طرف الإمبراطور لويس الثاني، في 17 يونيو 839. وكان قدومه للبحث أساسًا عن عون الفرنجة على عرب إفريقيا، لتفريق قوات المعتصم، بالإضافة إلى فض المسائل الأخرى المعلقة بين العاصمتين. وكان القبول طيبًا، لكن الوفد لم يحصل على أية نتيجة. وبالفعل، كان الظروف غير ملائم. وكان لويس التقي يحارب أبناءه والأمويين بالأندلس والنورمان، فلم يكن يقدر على مواجهة خصم جديد. وتوفي بعد سنة بالتمام أو يكاد (في 20 جوان 840)، من وصول سفارة تيوفيل فاستأنف تيوفيل المفاوضات مع لوثار (Lothaire) سنة 842، وقد انقطعت هذه المرة بسبب موته. ولم يقرر الفرنجة التدخل في جنوب إيطاليا ضد الأفارقة إلا فيما بعد، طبقًا لالتزاماتهم كأوصياء على اللمبار.

ولم تكن السفارة الثانية أسعد حظًا[2]. فقد وصلت إلى بلاط عبد الرحمان الثاني

= بحصار مسينا الذي جد بعد عام أو عامين. ويمكن الرجوع أيضًا إلى C. Manfroni (*Storia della Marina Italiana*, I, 46-47) إذ اعتبر التحالف بين نابولي وبلرم نتيجة للحسد الذي كانت تكنه نابولي تجاه البندقية. وكانت المدينتان تتاجران في الرقيق مع الأفارقة، وكانتا متنافستين فعلاً. ولا يفسر افتراض Manfroni هذا أي شيء في نظرنا. فقد كان التحالف الموضوعي بين بلرم ونابولي موجهًا ضد اللمبار، لا ضد البندقية. وانظر أخيرًا A.R. Lewis (*Naval Power*, pp. 134-135).

(1) انظر بخصوص هذه السفارة، Vasiliev (*Byzance et les Arabes*, I, 117 et 183-185). وانظر أيضًا J. Gay (*L'Italie Méridionale et l'Empire Byzantin*, p. 59) وقد التبس عليه أمر هذه السفارة بسفارة سنة 842. وذهبت بعض المصادر إلى القول إن المساعدة التي طلبها تيوفيل كانت مخصصة لآسيا الصغرى. واتفق Vasiliev و J. Gay على أن لا يحتفظا إلا بهذه الرواية. ويرى المؤلفان أن الحلف الهجومي الذي كانت ترمي هذه السفارة إلى عقده، لا بد أنه استهدف مقاتلة عرب المغرب المغيرين على إيطاليا، حيث كان لبيزنطة وأنجلهايم مصالح مشتركة ينبغي الدفاع عنها، أي ضد الأغالبة.

(2) انظر Vasiliev (*Byzance et les Arabes*, I, 185-187) بشأن هذه السفارة، وخاصة Lévi-Provençal في =

(822 ـ 852) في نوفمبر 839. وقد توفرت لدينا اليوم أكثر معلومات حول هذه السفارة، بفضل التأريخ النفيس لابن حيان. وحسب هذا المؤلف فقد طلب تيوفيل من الأمير الأموي إبرام معاهدة صداقة، وطالبه بإرجاع إقريطش، وحثه بالخصوص في رسالته على سلوك سياسة أنشط لاسترجاع تراث أجداده من أيدي بني العباس والأغالبة، الأعداء المشتركين لبيزنطة وقرطبة. فكان الرد بالرفض لا غير، مع احترام تراتيب اللياقة، وأرفقه طبعًا بالهدايا المعتادة، فلم يكن عبد الرحمان الثاني يقدر على التشهير بالجهاد، ولو قام به الغاصبون. وكان أيضًا نصيبه من الصعوبات الداخلية في شكل انتفاضات، غير قليل، وكان مشغولاً بمحاربة الفرنجة.

وهكذا، قدمت البندقية آخر الأمر بمفردها العون إلى تيوفيل، ولم تحفل بذلك لا محالة. فلم يكن الظرف سنة 840، يسمح في البحر المتوسط وحوضه الغربي بالذات، بفتح جبهة ثانية لوقف الهجوم الأغلبي والتخفيف عن القوات البيزنطية التي وقعت بين نارين وستتزايد تدخلات إفريقية بعض الوقت، كما سنرى ذلك من بعد، وستكون أكثر إقدامًا دائمًا، في شبه الجزيرة الإيطالية.

الحملات في الجزء الشرقي من صقلية
(مسينا وموديكا ولنتيني ورغوصة): 228 ـ 236/842 ـ 851:

كان الوالي أبو الأغلب في صقلية، مسيطرًا كل السيطرة على الوضع داخل الولاية، فواصل دون توقف، وحتى موته، الهجوم على النصف الشرقي من الجزيرة وهو لم يزل بأيدي الروم[1]. وامتاز هذا الهجوم خاصة بحصار مسينا والاستيلاء عليها. وفي سنة 228 (10 أكتوبر 842 ـ 29 سبتمبر 843)، دخل الأسطول الأغلبي بقيادة الفضل بن جعفر الهمذاني إلى مرسى مسينا وضرب الحصار على المدينة بمساعدة، أو ربما بامتناع نابولي

= Un échange d'ambassades entre Cordoue et Byzance au IXᵉ siècle, dans *Byzantion*, XII, 1937, (pp. 1-24).

وانظر أيضًا لنفس المؤلف (*Histoire de l'Espagne Musulmane*, I, 249-254).

(1) المصدر الأساسي بخصوص حملات أبي الأغلب في صقلية، «الكامل» لابن الأثير، ج 5، 267 ـ 268؛ وتبعه ابن خلدون في «العبر»، ج 4، 430 ـ 431. وأوجز النويري، المرجع المذكور، ص 431، القول كثيرًا، ولم يذكر ابن عذاري شيئًا.

وبتأييد منها لا غير[1]. وكما جرت العادة دائمًا، تفرقت كتائب إفريقية في جميع الاتجاهات في ضواحي القلعة، ونهبت الناحية، وقطعت سبل التموين. ورغم ذلك، قاومت مسينا مقاومة بطولية[2]. وقرر القائد الإفريقي آخر الأمر الاستيلاء على الموقع من الخلف، فعمل بحيلة كانت ناجحة. فأحاطت جيوشه بالمدينة وكمنت في الجبال الواقعة خلف القلعة. وبينما كان الفضل بن جعفر يهجم بنفسه من جهة الساحل، هجمت بغتة الجيوش الكامنة في الجبال على الحامية التي ركزت جهودها كلها لصد الفضل، ودخلت المدينة. فاستسلمت مسينا.

وتلتها في نفس السنة مدينة أخرى سماها «الكامل»، م. س. كان[3].

ثم جاء دور حصون موديكا[4] (Modica) فاستسلمت للأغالبة سنة 844 ـ 845.

وجدت معركة كبيرة في نفس الفترة، تواجه فيها الوالي المقبل لصقلية أبو الأغلب العباس بن الفضل بن يعقوب، وجيش بيزنطي عتيد. وانتهت أزمة عبادة الصور بموت تيوفيل، وبدأ «فجر عهد جديد»، حسب قول Ostrogorsky. وأعـادت الوصية على العرش تيودورا (Théodora)، العمل بعبادة الصور، فعادت الثقة. وكأن السماء أرادت التدليل لبيزنطة على إعادة مننها لها، فغرق الأسطول الإسلامي سنة 842، في زوبعة. وقد كان متجهًا لإذلال بيزنطة. وكادت أن تنجح الحملة التي نظمت في السنة الموالية قصد استرجاع إقريطش، لكنها فشلت. وفي آخر سنة 845، دارت أخيرًا محادثات مع الخليفة الواثق، وانتهت بتبادل الأسرى، وعقد السلم على الجبهة الشرقية[5] حتى

---

(1) جاء بالكامل (ج 5، 267) لابن الأثير، الذي انفرد بالحديث عن هذا الأمر: «واستأمن إليه أهل نابل وصاروا معه». هذا النص غامض نوعاً ما. فلم يقل صراحة، كما ظن AMARI (*Storia*, I, 448) أن أهل نابولي ضموا قواتهم إلى قوات الأغالبة. وربما يمكن أن يفهم فقط أن «أهل نابولي طالبوه بالأمان وناصروه»، لا غير، تجنبًا لنزاع يضر بمصالحهم، وذلك بالامتناع من نجدة مسينا بأسطولهم، كما كان يجب أن يقوموا به لكونهم موالين لبيزنطة. .

(2)

(3) هكذا عند ابن الأثير، الكامل، ج 5، 268. اعتمد AMARI (*Storia*, I, 449 et note 2) الإدريسي، واقترح (مِخْكان)، وقد عرفها بصورة محتملة نوعًا ما، بـ Alimenia، وهي بلدة صغيرة كانت تقع على بعد عشرين كلمترًا من قصر يانة إلى الشمال الغربي.

(4) حدث أشار إليه *Chronique de Cambridge* (تذييلاً لتأليف VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 345) فقال: في سنة 6353 (= 844 ـ 845) فتحت حصون موديكا).

(5) انظـــر OSTROGORSKY (*Histoire de l'Etat Byzantin*, pp. 245-250)؛ و VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 191-204).

سنة 851. وكانت بيزنطة تتمتع بهذه الصورة، بحرية نسبية في الشرق، فحاولت تصحيح الوضع في الغرب. وعجلت بتوجيه الجيوش إلى الغرب. لكن حظ القتال لم يكن ملائمًا لها بالمرة. إذ هزمها أبو الأغلب العباس بن الفضل بن يعقوب شرّ هزيمة، قريبًا من بثيرة (Butera)، كما هو محتمل.

وقد كانت معركة لم يسبق لها مثيل، حيث خسر الروم تسعة أو عشرة آلاف رجل، مقابل ثلاثة جنود من إفريقية، كما روى ابن الأثير، مضيفًا أنه لم تقع مثل هذه المقتلة في صقلية من قبل[1].

وقاد الفضل بن جعفر المنتصر في مسينا، حملة جديدة على لنتيني[2] (Lentini)، سنة 232 (28 أوت 846 ـ 16 أوت 847). وقد كانت هذه المدينة تقع في الجزء الشرقي من الجزيرة، على بعد تسعة وتسعين كلمترًا من الساحل بين قطانية وسرقوسة. وأشعر بطريق صقلية من طرف السكان، فوعد بتقديم النجدة. واتفق على إشعال النار طيلة ثلاث ليال متوالية بأعلى تل يراه المحاصرون، فيعلمون باقترابه وبأن الهجوم وشيك. ولذا، يتعيّن عليهم الخروج في اليوم الرابع، وذلك ليقع المغيرون في حوزة قوات الروم. وأخبر الفضل بما كان يحاك بين أعدائه، فحال دون وقوع المناورة، مستخدمًا لصالحه الفخ المنصوب له. فأمر بإشعال النار على التل. ثم أعد كمينًا وأمر جنوده بالتظاهر بالفرار، عندما يهاجمون في اليوم الرابع، من طرف المحاصَرين، فعليهم

(1) الكامل، ج 5، 268. أرخ ابن الأثير هذه المعركة في سنة 229 (30 سبتمبر 843 ـ 17 سبتمبر 844) وتحدث عن 10 000 من قتلى الروم. وفي *Chronique de Cambridge* (المرجع المذكور، ص 345)ذكر أنه «في سنة 6354 (= 845 ـ 846) قامت الحرب بين المسلمين والشرزني، مات فيها من جانب الروم تسعة آلاف رجل».

وأراد Amari (*Storia,* I, 450-451, note 2) اعتبار الشَرْزَني المذكور (نقل في النص العربي لهذا التأريخ، خَرْزَنيتَه) جيوش موقع شَرْسَيَانون. ورضي Vasiliev (*Byzance et les Arabes,* I, 206, note 1) بهذا التفسير، لكن Nallino أبدى تحفظات كبيرة في الطبعة الثانية لكتاب Amari، *Storia*. وأورد «الكامل» و Chronique de Cambridge «تواريخ مختلفة بصورة محسوسة. لكن عدد القتلى كان هو نفسه تقريبًا في التأليفين، فدل على أن الأمر متعلق بنفس المعركة. وربط Vasiliev هذه المعركة بتبادل الأسرى الذي وقع سنة 845، بين بيزنطة وبغداد، وفضل تاريخ آخر سنة 845 أو بداية 846، أي التاريخ الذي ورد في *Chronique de Cambridge*.

(2) ورد في «الكامل» (ج 5، 268) لابن الأثير، مِسِّيني (= Messine)؛ وبالعبر (ج 4، 431) لابن خلدون، لِسِّي. وينبغي طبعًا تصحيحه (lentini). ويوافق التاريخ الذي ذكره ابن الأثير، تاريخ *Chronique de Cambridge* حيث قال: «في سنة 6355 (= 846 ـ 847) استولى على لنتينو» (المرجع المذكور، ص 345).

أن يقودوا الأعداء الملاحقين لهم حتى الموضع المقرر لإبادتهم. وتم كل شيء طبق الخطة المرسومة. وغرر بأهل لنتيني الذين غادروا المدينة جميعًا، شبابًا وشيبًا، متحمسين للمعركة، فوقعوا في الفخ وقوعًا. وكانت مقتلة كبيرة. واستسلم من بقي على قيد الحياة. ولما منحوا الأمان، على حياتهم وأرزاقهم، سلموا المدينة إلى الأغالبة.

وقد هجم البيزنطيون في السنة الموالية، 233 (17 أوت 847 ـ 4 أوت 848)، بعشرة شلنديات [سفن نقالة]، في مرسى التين[1] (Mondello)، على بعد عشرة كلم شمال بلرم. وتاهت الكتائب بعد أن كان من المتوقع أن تشن بعض الغارات، فركبت البحر في النهاية بلا نتيجة. وفقدت سبعة من سفنها من أثر العاصفة.

وفي السنة الموالية، 234 (5 أوت 848 ـ 25 جويلية 849)، استسلمت مدينة رغوصة (Raguse) بلا قتال، وسلمت كل أموالها. ولم تعلل المصادر العربية هذا الاستسلام، وقد تسببت فيه بلا شك «المجاعة الشديدة» التي أشار إليها كتاب *Chronique de Cambridge*[2] في تلك السنة. فحمل الأفارقة كل ما أمكن حمله، ثم هدموا المدينة قبل الرحيل.

وتوجهوا بعد ذلك إلى قصر يانة عام 235 (26 يوليو 849 ـ 15 يوليو 850)، وقال ابن الأثير[3] بإيجاز كبير إنهم سلبوا ونهبوا وأحرقوا وقتّلوا الناس. فكانت هذه المشاهد تحدّث كل يوم في هذه الحرب. ولم ير المؤرخ أن ذلك يبعث على الشفقة.

ولذا، كان من حقّ أبي الأغلب إبراهيم بن عبد الله حفيد إبراهيم الأول وثاني ولاة صقلية[4]، أن يكون راضيًا عن نفسه، حين أدركته المنيّة في 10 رجب 17/236 يناير 851. فقد تميز حكمه الذي دام أربع عشرة سنة وأربعة شهور وسبعة عشر يومًا بالهدوء داخل الولاية، وانتصاره على الروم في القتال بالجزيرة.

---

(1) عرفها AMARI (*Storia*, I, 454, note 1)، اعتمادًا على الإدريسي وحجة يونانية.

(2) المرجع المذكور، ص 845.

(3) الكامل، ج 5، 268.

(4) ذكر النويري (المرجع المذكور، ص 431) التاريخ الصحيح لموته. وأشار ابن الأثير فقط إلى الشهر والسنة (الكامل، ج 5، 268)؛ أما ابن خلدون (العبر، ج 4، 431)، فأرخ موته في سنة 233/847 ـ 848. وانظر أيضًا ص 496 الملحوظة 4، وص 497 الملحوظة 1. ولنشر إلى قطعة من النقود ضربت أثناء حكمه في بلرم سنة 230/ 844 ـ 845 (رقم 847، ج 2 من *Catalogue*، LAVOIX). ولم تحمل اسمه ولا اسم أمير إفريقية، مع أنها سكت باسم الأغالبة. وانظر أيضًا في شأن هذه القطعة، AMARI (*Storia*, I, 455-456, note 1).

من نهب كنيسة القديس بطرس إلى احتلال باري:

ولم يحرز أبو الأغلب أقل نجاحًا خارج صقلية. فقد ألقت قواته الرعب في قلب شبه الجزيرة الإيطالية. فبعد الاستيلاء على مسينا سنة 843، أمر أبو الأغلب باحتلال رأس ليكوزا (Licosa) الذي يقفل خليج صورنتي (Sorrente) في اتجاه الجنوب الغربي، وجزيرة بونزا (Ponza)، مهددًا بذلك نابولي مباشرة. ولم يعد اللمبار منذ ذلك الوقت، الأعداء الخطيرين، وذلك منذ اندلاع الحرب الأهلية بين رادلكيس وسكينولف، بل حلفاء بلرم القدامى الذين تكاثرت مغامراتهم. فقد كون سرجيوس دوق نابولي مع أمالفي وصورنتي وغايت، اتحادًا يمكن من استعادة بونزا، والتغلب على العمارة الأغلبية برأس ليكوزا[1].

وقدم أسطول أغلبي عظيم واحتل جزيرة إيشيا (Ischia)، انتقامًا لهذه الهزيمة. واستولى أيضًا على حصن ميزان (Misène) الواقع برأس يقفل خليج نابولي غربًا، وهدمه هدمًا تامًا. ثم جاء دور سهل ليبوري (Liburie) وضواحي صورنتي فنهبا. لكن فقد الأفارقة جزءًا من أسطولهم، واضطرّوا في النهاية إلى الرحيل.

وقد مهدت هذه العمليات الموجهة ضدّ ساحل كمبانيا (Campanie)، لعملية أكثر إقداما، استهدفت سواحل دولة البابا[2].

---

(1) انظر Jean DIACRE (Chronicon Episcoporum Sanctae Nepolitanae Ecclesiae, *R.I.S.*, t. 1, part. II, p. 315)؛ و *Chronicon Salernitarnum, M.G.H.*, III, 508-510. وانظر كذلك AMARI (*Storia,* I, 504-505)؛ و J. GAY (*L'Italie Méridionale et l'Em[ire Byzantin,* pp. 53-54)؛ و VASILIEV (*Byzance et les Arabes,* I, 209-210)؛ و A. LEWIS (*Naval Power,* p. 135)؛ و C. MANFRONI (*Storia della Marina Italiano,* I, 49). وقد قال MANFRONI: «Se la lega fosse durata, se un' alleanza greco-veneto-napoletana fosse stata contratta, la liberazione della Sicilia non sarebbe stata impossible».

ويبدو لنا هذا الحكم مجازفة. إذ كان الاتحاد عاجزًا عن رد الهجوم الأغلبي الذي تلا مباشرة النصر الذي تم في ليكوزا.

(2) المصدر الرئيسي هو (حياة سرجيوس الثاني) في *Liber Pontificalis* (ج 2، 99 ـ 105). وأوضحت النص حواشي الطبعة الجيدة التي أنجزها L. DUCHESNE، وتممته على أحسن وجه. ومن المؤسف أن هذه الترجمة مبتورة في موضع بدء وصف المعركة بمعسكر نيرون، أي في أهم فترة ـ لكن تمكنا بفضل مصدرين آخرين من إتمامها:

ـ دون Prudence DE TROYES، وهو أسقف عاصر الأحداث، رواية موجزة منها: (Prudentii Trecensis Annales, *M.G.H.*, I, 442-443).

=

فقد انتخب البابا غريغوار الرابع (827 ـ 844) في نفس السنة التي بدأ فيها فتح صقلية. ولم ينفك الخطر يتفاقم في عهدة، ولم تزد الأطماع الأغلبية على شبه الجزيرة الإيطالية إلا تأكدًا بمرور الزمن. فشعر البابا بالخطر، وأمر بتحصين أوستي (Ostie) وقد كانت مرسى روما في القديم، وكانت تقع بمصب نهر التيبر (Tibre)، وسميت القلعة غريغوريوبوليس (Grégoriopolis) تقديرًا له[1]. ولم يكن هذا الاحتياط زائدًا عن الحاجة، لكنه كان غير مجد. فلم تسمح القلاقل التي اندلعت بعد موت غريغوار الرابع بالاستفادة من ذلك في الوقت الملائم فعلًا. وخلفه سرجيوس الثاني (844 ـ 847) في ظروف عسيرة. واعتبر الإمبراطور لوثار (Lothaire) أنه وقع التساهل معه كثيرًا، فأراد تأكيد سلطته التأييدية، فوجه ابنه لويس صحبة جيش ولجنة للبحث. وأخيرًا، أقرّ سرجيوس الثاني في منصبه. لكنه استخدم السلطة التي تقاسمها مع أخيه بونوا (Benoit)، لنهب خيرات الأديرة، والقيام بأشنع أعمال العسف. وبما أن الكنيسة لم تقدر على إصلاح نفسها بنفسها، فقد سلط الله عليها المشركين[2].

وقد سبق أن نُهبت روما مرّتين في شهر أغسطس خلال نصف قرن، في آخر العصور

= ـ واطلع Pseudo-LIUDPRAND على ترجمة كاملة لسرجيوس الثاني، ودون منها موجزًا. المصادر الأخرى أقل تعليلًا للأمور، واكتفت أحيانًا بذكر الحديث في سطر.

انظر : A. DANDOLO, *Chronica*, dans *RIS*, XII, 152 .-

الراهب بجبل Cassin (Historiola Longobardorum, *R.G.F.S.*, VII, 45 .-

.- Annales Francorum, dans *R.G.F.S.*, VII, 64-65

.- Annales Weissemburgenses, dans *M.G.H.*, I, 111

وانظر أيضًا (*MIGH*, I, 97, et *RGFS*, VII, 161, VII, 229, 233 et 240).

وكان نهب الأفارقة لكنيسة القديس بطرس والقديس بولس موضوعًا لبحث متعمق قام به Ph. LAUER عند الحديث عن قصيد حرر بالفرنسية القديمة في القرن الثالث عشر ودون ذكرى النهب.

انظر Ph. LAUER (Le poème de la Destruction de Rome et les origines de la cité Lèonine, dans *Mél. d'Arché. et d'Hist. de l'Ec. de Rome*, XIX, 1899, pp. 307-361).

وانظـر أيضـًا : AMARI (*Storia*, I, 506-507)؛ و J. GAY (*l'Itallie Méridionale et l'Empire*, *Byzantin*, pp. 55-56)؛ و VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 210-211)؛ و L. DUCHESNE (*Les premiers temps de l'État pontifical*, pp. 210-214).

(1) انظر حياة غريغوار الرابع، في *Liber Pontificalis*، ج 2، 81 ـ 85. ويرى المحقق L. DUCHESNE أن تحصين أوسطي لا بد أنه جد في نهاية عهد البابا غريغوار الرابع، وأضاف أن اسم غريغوريو بوليس الذي تسمت به القلعة، لا يبدو أنه بقي بعد مؤسسها (ج 2، 84 ـ 85، الملحوظة 17).

(2) «ut tantum opporbrium Ecclesia sua non sustimeret, et quod neglesceruntemendare ultores ... misit Deus paganos» (*Liber Pontificalis*, II, 99).

القديمة[1]. ولم يحد الأفارقة عن هذه العادة. وروي أن مراكبهم وعددها ثلاثة وسبعون، أنزلت يوم 23 أغسطس 846، خمسمائة من الخيل وعشرة آلاف رجل بمصب نهر التيبر. وقد ذكر أن روما أخطرت بذلك الأمر قبل أسبوعين من طرف أدلبار (Adalbert) والي كورسيكا، لكنها لم تعمل بصورة جدية بالإنذار. وبالفعل، فقد اتّخذت بعض الاحتياطات، لكنها كانت غير كافية بالمرة. فاحتلت أوستي رغم التحصينات التي جهزّها بها غريغوار الرابع، بلا مقاومة، واستخدمت في النهاية كنقطة ارتكز عليها المغيرون الذين بدؤوا يزحفون على الأماكن القريبة. وهكذا، بلغوا بورتو (Porto) يوم نزولهم بالذات، فوجدوها خالية بدون مؤن. وبعد التشاور، وجه أهل روما الحجيج من السكسون والفريزون والفرنجة الذين طردوا في اليوم الموالي بعض الأفارقة، لكن هؤلاء عادوا إلىٰ نفس المكان. وقدم الرومان «الواثقين من حماية الله والقديسين» بدورهم، وانضموا إلى الحجيج الموجهين إلى بورتو. فقاتلوا بعض الأفارقة، وقيل إنهم قتلوا منهم سبعة. ولما جنّ الليل، قرروا العودة إلى روما، إذ لم يشعروا بالأمن نظرًا إلى قلة عددهم. وقبل الرحيل، جمع أهل المدينة الخالدة (روما) الحجيج السكسون والفريزون وغيرهم، وأوكلوا لهم مهمة حراسة المدينة والقتال باسمهم عند الاقتضاء. وقتل جميع هؤلاء البؤساء تقريباً، لما باغتهم الأفارقة من الغد في يوم 26 أغسطس عند تناول الطعام.

وتقدم الأفارقة على ضفة التيبر، مشيًا أو على الخيل، أو بالسفن، ووجهتهم روما، فبلغوا عند الفجر البقاع المقدسة وقرروا زيارتها. فدنست كنيسة القديس بطرس بصورة شنيعة. ودخلوها ممتطين جيادهم، وروى كاتب ترجمة سرجيوس الثاني أنهم ارتكبوا فيها «فظائع لا توصف». وهجم جند روما بقيادة دوقات الإمبراطور لوثار، بغير نظام، فهُزِموا بسهولة. ونهب عند ذلك قسم من مدينة روما كان يقع خارج حوزة أورليان (Aurélien). وقتل السكان بدون ميز في المقام أو السن أو الجنس، وأسر الرهبان والنسوة. وهدمت كنيسة القديس بطرس والقديس بولس هدمًا كاملاً. وبعد الفراغ من هذا «الجهاد» الجميل، انساب إلى لجنوب المد المغير ولم يقدر على القضاء على الأسوار الرومانية، وغمر فونديّ (Fondi)، وهدد غايت. وانتشرت كتائب الأفارقة عبر البادية في اتجاه بينيفانت، وانتصرت أيضًا أيما انتصار. ثم ألحقت هزيمة أخرى بجيوش الفرنجة،

(1) لنذكر أن نهب روما من طرف آلاريك جد من 24 إلى 27 أوت 440؛ وخضعت المدينة لنهب منظم قام به جنسريك من 2 إلى 16 أوت 455.

ويبدو أنها كانت بقيادة الملك لويس الثاني[1] ودخل أثناء ذلك، سيزار (Césaire) ابن دوق نابولي بأسطوله، مرسى غايت. وفي النهاية عزم الأفارقة على ركوب البحر بغنائم، دون الحصول على أي انتصار حاسم، ولم يقوموا سوى بارتكاب تخريبات عديدة، وقد تم ذلك في نوفمبر 846. ولم يتمتعوا بغنائمهم. إذ غرقوا بمراكبهم في زوبعة.

فلم ينتج عن المغامرة سوى قدر لا يحصى من آلام البشر. ولا شك أن مؤلفات التأريخ العربية أغفلتها تمامًا لهذا السبب. وفي الجملة، لم يعتبرها الأفارقة سوى غزوة ذات أهمية ثانوية، وفضلاً عن ذلك، فقد ساءت نهايتها. فمن الأحسن أن لا يدور الحديث حولها. وخلافًا لذلك، شعرت المسيحية جمعاء في الغرب شعورًا مؤلمًا، بالإهانة التي لحقت كنيسة القديس بطرس والقديس بولس. وتقرر القيام بكل الأعمال للحيلولة دون تجدد مثل هذه المأساة. فاستدعى لوثار (Lothaire) مجمعًا لبحث القضية. وقد ورد في الفصل الملخص للقرارات ما مفاده: «بما أن كنيسة القديس بطرس قد نهبها وخربها المشركون هذا العام، بسبب ما اقترفناه من ذنوب وانتهاكات، فإرادتنا وعزمنا وقدرتنا أن نعمل على إعادة بناء هذه الكنيسة، وأن يُمنع دخولها مستقبلاً على المشركين، ولذا وعملاً بالقرارات المتخذة، نوكل بواسطة رسائلنا ومبعوثينا، إلى مركز البابوية، بناء جدار متين حول كنيسة القديس بطرس. ونريد أن تجمع الإعانات في كامل مملكتنا، لتحقيق هذا المشروع، وذلك ليتم مثل هذا العمل العظيم المتعلق بمجد الجميع، بعون الجميع»[2]. ولا يمكن لأي تعليق وصف الشعور المؤلم الذي ألمّ بالمسيحية جمعاء في الغرب، بسبب نهب كنيسة القديس بطرس، أكثر مما أدته العبارات الواردة في هذه الفقرة. وتقرر خاصة وجوب إصلاح الأساقفة أخلاقهم، وخروج جيش بقيادة لويس الثاني، وإعادة تنظيم شؤون بينيفانت وطرد العرب. وسنعود إلى ذلك، والعمل أيضًا على جبر الأضرار. وقد عمل البابا ليون الرابع[3] (847 ـ 855) بالخصوص على ترميم

---

(1) لم تتأكد مشاركة لويس الثاني في قتال الأفارقة بصورة قطعيّة. وكما لاحظ L. DUCHESNE «كانت الوثائق المتعلقة بهذه الأحداث غامضة، مليئة بالهنات، يصعب التوفيق بينها» فكان تأويلها محل خلافات بين الذين بحثوا فيها. (*Les premiers temps de l'Etat pontifical*, p. 214).

(2) انظر Ph. LAUER (Le poème de la Destruction de Rome et les Origines de la Cité Lèonine, dans *Mél. d'Arché. et d'Hist. et l'Ec. Fr. de Rome*, XIX, 1899, pp. 321-322).

(3) انظر *Liber Pontificalis*، ج 2، 106 و 107 و 113 و 115 و 121 ـ 122 و 126، حياة ليون الرابع. وانظر أيضًا الأب Hartmann GRISAR (*Analecta Romana*، فصل «قبر القديس بطرس»، ص 279 ـ 280)، بخصوص إعادة بناء كنيسة القديس بطرس.

البناءات، فخصص لها كل طاقته.

وكان عليه أيضًا بذل كل جهوده لتلافي تجدد نفس المصائب. فقد بلغ فعلاً إلى روما الخبر سنة 849، بأن الأسطول الإسلامي كان بصدد التجمع على سواحل سردانية، في جزيرة صغيرة سماها تأليف Liber Pontificalis طوطاروم[1] (Totarum)، بنية الهجوم من جديد على المدينة الخالدة. فتجمع في الحين أسطول الاتحاد البحري الذي وحد بين نابولي وأمالفي وغايت، في أوستي، استجابة لنداء البابا الذي باركه في حفلٍ كبير. وقد كان هذا الأسطول بقيادة سيزار، وكان يستعد لمحاربة العمارة الإسلامية، ويحتمل أنها كانت قادمة من إفريقية كذلك، لما اندلعت العاصفة وجنبته المعركة. وتشتت أسطول المسلمين أو تحطم، ووقع في الأسر كل من نجا من الغرق، فاستخدم الأسرى في بناء الجدار المذكور آنفًا، وأمر الإمبراطور لوثار بتشييده، دفاعًا عن البقاع المقدسة بروما.

وفي الجملة، لم تسفر الهجومات التي وجهها الأغالبة ضدّ روما، عن نتيجة سوى حمل الحامي الطبيعي لمقر البابوية، نعني امبراطور الغرب، على الاهتمام بصورة جدية بشؤون إيطاليا، إذ تزايد خطر تسرب الأفارقة. ودون أن يذهب بنا التفكير إلى القول مثل Ph. Lauer إن «روما كانت على قاب قوسين أو أدنى من أن تصير مسلمة»[2]، فقد كان الإنذار بالخطر شديدًا والتأثر بالغًا.

لكن الفشل النهائي الذي مُنِيَ به الأفارقة في دولة البابوية ـ ولن يعودوا إليها أبدًا ـ لم يفض القضية. فقد كان المسلمون من أغالبة وأهل أقريطش فعلاً في قلب جنوب إيطاليا بالذات، حلفاء لأميرين متنافسين هما رادلكيس (Radelchis) وسيكنولف (Sikenolf) وقد أعسفهما الحظ في الاقتداء بأوفيميوس الصقلي. وقد دامت الحرب الأهلية بين الأميرين، ولم تخمد إلا في سنة 847، وقد جدت بعد اغتيال سيكار دي بينيفانت (839)، ومن بين ما ترتب عليها قيام إمارة إسلامية دامت مدة ما في باري.

ولنلاحظ منذ الآن أن التواريخ غير ثابتة. ولم تذكر المصادر المسيحية أية تواريخ[3] ولذا، اقتفينا أثر العلامات الواردة في كتاب الفتوح للبلاذري الذي كان من أكبر

---

(1) انظر بخصوص إمكانية التعرف عليها، Besta (*La Sardegna Medioevale*، ص 42).

(2) المرجع المذكور، ص 360.

(3) انظر في خصوص هذه المسألة، حاشية Nallino الهامة، في الطبعة الثانية لكتاب Amari (*Storia*, I, 500, note 1)، ومن بين ما ذكره Nallino أن بعض المؤلفين المحدثين اعتبروا ما أكدته المصادر اللاتينية: «le =

المؤرخين العرب في القرن الثالث الموافق للقرن التاسع الميلادي، فهو معاصر للأحداث وجدير بأن نثق به[1].

فقد شن شخص يدعى جَبَلَة هجومًا أولاً على باري. وكان جبلة مولى للأمير أبي عقال الأغلب (223 ـ 226/838 ـ 841)، وروى البلاذري[2] أن الحملة أخفقت في أوّل الأمر. ولا بد أن هذا الهجوم وقع عندما كان سيكار على قيد الحياة. فقد كفى أخلافه الأفارقة مؤونة الهجوم. واستنجدوا بهم لحل خصوماتهم. وكان رادلكيس أول من استنجد بلا شك بالأفارقة بواسطة بوندون (Pandon)، أحد وجوه (Gastaldus) باري، وذلك لما أوقعه سكينولف في موقف حرج. ولا نعلم شيئًا عن تفاصيل المساومة. ولا نعلم حتى إذا كان خلفون (Galfon في المصادر المسيحية) قد عرض خدماته على رادلكيس، وهل كان مبعوثًا رسميًا للسلط الأغلبية، كما كان الأمر مع أسد في الماضي، أو أن الأمر تعلق بشخصٍ منافس لفرغلوش كان يعمل لحسابه الخاص. وكل ما نعلمه أنه كان بربريًا ارتبط بالولاء بعرب من ربيعة. ولا بد أنه ساند رادلكيس مساندة ناجعة، لأن خصمه سكينولف تفوق في بداية الأمر فأجبر بدوره على البحث عن حلفاء خارج شبه الجزيرة الإيطالية. وكان لرادلكيس حليف أغلبي، أو على الأقل كان من إفريقية، بينما

= «date congetturalmente poste in margine dall editore Pertz!». وتجاه هذا الوضع، تردد Amari كثيرًا أول الأمر، إذ كان يواجه مشكل تاريخ احتلال باري من طرف العرب. ولم يذكر التاريخ في الطبعة الأولى. وبدأ في الطبعة الثانية، بتحليل نص للبلاذري، ثم أضاف قائلاً: «il principio del califato di al-Mutawakkil non se deve intendere letteralmente». وبالفعل، إذا ما طابقنا، كما فعل البلاذري، الاستيلاء على باري، مع بداية خلافة المتوكل، يحدد التاريخ على أقرب تقدير بعد 10 أغسطس 847. لكن Amari فضل في نهاية الأمر، سنة 842 (*Storia*, I, 500 et s.). ولاحظ Vasiliev (*Byzance et les Arabes*, I, 209) أن «التاريخ الصحيح لفتح باري من طرف المسلمين غير ثابت»، لكنه جارى مع ذلك Amari في واقع الأمر. ولاحظ Nallino أن مسألة تاريخ فتح باري تبقى قائمة. وأضاف قائلاً: إذا جارينا البلاذري، فينبغي عند ذلك عكس ترتيب الوقائع كما عرضها Amari ومن نحا نحوه، بمعنى أن الأحداث المتعلقة بـ Apolaffar، وبالهجوم على دولة البابوية، وربما بمصّار، كانت سابقة. ومن رأينا أن مقترح Nallino جدير بالاعتبار. فقد أورد البلاذري، وهو مؤلف جدي، المفتاح الذي يتيح لنا ترتيب الأحداث بصورة أكثر منطقية وأكثر قابلية للتصديق.

(1) انظر *E.I*2. (مادة البلاذري، ج 1، 1001 ـ 1002)، بحث لـ C.H. Becker و F. Rosenthal، وقد اعتبر المؤلفان أن كتب البلاذري التأريخية الباقية «تمتعت بالتأييد العام لما كانت عليه من نزاهة وروح ناقدة» اتصف بهما مؤلفها.

(2) الفتوح، ص 328. نقل ابن الأثير جانبًا من نص «الفتوح»، في «الكامل»، ج 5، وسمي الشخص المذكور حَيّاة.

استخدم سكينولف قائدًا من إقريطش كان يدعى أبو لَفّار[1]. لكن «أبو لفّار» تخاصم سريعًا مع سكينولف، فانتقل إلى خدمة بينيفانت واستمات في الدفاع عنها لما حاصرها لمبار سالرنة وقابو، ولم يمنع ذلك رادلكيس من الغدر به والأمر بالقبض عليه، وقد أخافه ما كان لحليفه الجديد من سلطة متسعة. قال Amari[2] كان «أبو لفّار» شجاعًا عزيزًا، «فبصق على وجه الخائن قبل أن يذهب إلى الموت».

فعوضه عند ذلك قائد مسلم آخر كان يدعى مصّار[3]، ولم يبق حبيسًا بالمدينة. فهجم سنة 846 على كامل وادي فولترن Vulturne، واستحوذ خاصة على خيرات الأديرة. ولا بد أن الأعوان المسلمين كانوا باهظي الثمن، ولا شك أن مسائل متعلقة بالأرزاق كانت قائمة الذات. لكنه رفض في يونـيو 847 الاستفادة من الزلزال الذي اجتاح ولاية إيزرنيا بتمامها (Isernia) كما أشير عليه بذلك، والشروع في القيام بعملية جديدة. وقال فعلاً إن السماء أفصحت عن غضبها بما فيه الكفاية، فلا ينبغي الزيادة في تفاقم هذا الغضب.

ولم ينقذ هذا السخاء شخصه ولا أهله من الموت. فقد تغير فعلاً الجو السياسي كل التغير في جنوب إيطاليا، بعد نهب كنيسة القديس بطرس والتأثر الذي تلاه لدى كل النصارى في الغرب. وقد مر بنا أن الإمبراطور لوثار قرر رد الفعل بشدة وتوجيه ابنه لويس لإعادة الوئام إلى دولة اللمبار، وقد كان تابعًا لها مبدئيًا. فتقرر تشكيل جيش عتيد في بافيا (Pavie) آخر ينايـر 847، وقد تركب من حشود من إيطاليا بأكملها. وانضمّت إليها كتل من جيوش قادمة من فرنسا وبورغونيا وبروفانس. وفضلاً عن ذلك، كلف أسقفان الكنت غي دي سبولات والدوق سرجيوس دي نابولي، بالتوفيق بين الرئيسين اللمبارديين المتعاديين، رادلكيس وسكينولف، على أساس قسمة الدولة بينهما، والالتزام بطرد العرب والعدول عن خدماتهم في المستقبل. ولا بد أن المفاوضات كانت طويلة وصعبة. وبالفعل، لم تبرم المعاهدة بصورة نهائية بين رادلكيس وسكينولف إلا سنة

---

(1) هكذا سماه مؤلف *Chronicon Salernitanum* (*M.G.H.*, III, 508-510). ويرى Nallino أن الأمر غير قابل للتصديق وأن هذا الاسم اللاتيني على كنية عربية هي (أبو جعفر) Amari (*Storia*, I, 502, note 3).

(2) *Storia*, I, 504. نقل Amari عن المؤلف المجهول لـ (*Chronicon Salernitanum*).

(3) ذكر Nallino (عند Amari، *Storia*, I, 509, note 1) مختلف كتابات هذا الاسم في المصادر المسيحية، وقال إنه لا بد أن يكون تحريفًا لكنية أبي مَعْشَر العربية التي كانت منتشرة إلى حد ما في القرون الوسطى. وانظر بشأن هذه الأحداث التي لخصناها بإيجاز، Amari (*Storia*, I, 502-504 et 508-511)، وكذلك J. Gay (*L'Italie Méridionale et l'Empire Byzantin*, 50-53).

849[1]، ولقد مر بنا أن مصّارًا كان يتنقل بكامل الحرية في بينيفانت في يونـيو 847[2]. لكن هذا الأمر لم يدم إلا فترة قصيرة جدًا. فأسر ليلة العنصرة، سنة 847، مع جميع أعوانه، واقتيدوا إلى معسكر الملك لويس الثاني حيث قتلوا جميعًا رميًا بالرماح.

ولا شك أن هذا الحدث ارتبط بفتح باري. وقد ذكر البلاذري[3] أنه «غزاها خلفون البربري ويقال إنه فتحها في أول خلافة المتوكل على الله». وقد ارتقى المتوكل العرش في 23 ذي الحجة 232/10 أغسطس 847. وبعد أن قدم خلفون خدماته بصورة ناجعة إلى رادلكيس، طمست بعد ذلك أنشطة «أبو لفّار» ومصّار نوعًا ما، دور رادلكيس. ومن رأينا أنه تمادى في خدمة رادلكيس جنوب مملكة اللمبار، بينما كان أبو لفّار ومصّار يمارسان حرفتهما في الجندية المرتزقة داخل العاصمة. وكما هو مظنون، فقـد كـان خلفون راجعًا بالنظر إلى السلط الأغلبية، وكان من مصلحته لا محالة قصر ميدان نشاطه على جنوب شبه الجزيرة، حيث كانت توجد قاعدة قوية في حوزة قوات أمير القيروان منذ فتح طارانت سنة 840 وانتصارها على أسطول بيزنطة والبندقية. وقد أشار ابن الأثير إلى أن هذه القاعدة دعمت سنة 232 (28 أغسطس 846ـ16 أغسطس 847) وطرأ عليها التحوير، لأن الأفارقة شعروا بلا شك ومنذ ذلك الوقت بالأمن الكافي داخلها، فعمروها[4]. لكن البلاذري حدد احتلال باري في بداية خلافة المتوكل، أي في آخر صائفة 847. وقد رأينا أن فتح باري كان نتيجة لترسيخ قواعد الفرنجة في بينيفانت، ومواقع الأغالبة في طارانت.

ولـم يعد خلفون يشك في المصير الذي كان يترقبه، بعد النهاية الأليمة التي خص بها مصّار ورجاله، تنفيذًا لمقررات المجمع الذي دعاه لوثار إلى الانعقاد، بعد نهب كنيسة القديس بطرس، واعتمادًا على ما كان يتوقع من عون من طارانت، وفضل سبق الأحداث. وقد كان رجاله يقيمون خارج المدينة قرب البحر، وقريبًا من أسطولهم دون شك. وفجأة، أوقظ أهالي باري في ليلة مظلمة ممطرة من طرف جمع من الشياطين

---

(1) انظر J. Gay (*L'Italie Méridionale et l'Empire Byzantin*, p. 62).

(2) أثبت Amari (*Storia*, I, 509, note 2) هذا التاريخ بصورة يقينية. واستند إلى *Liber Pontificalis*، حياة ليون الرابع. كان عيد العنصرة متنقلاً مرتبطًا بعيد الفصح، وكان يقع بين 12 مايو و 15 يونيو.

(3) الفتوح، ص 328، نقل عنه ابن الأثير في «الكامل»، ج 5، 263.

(4) جاء فعلاً بالكامل (ج م5، 268) بتاريخ سنة 232: «وفيها أقام المسلمون بمدينة طارنت من أرض انكبردة وسكنوها».

نصف عراة ـ مما يؤيد حدوث الأمر صيفًا ـ وكانوا مرتدين لباسًا غريبًا ومسلحين برماح خفيفة قناتها من قصب. وقضي سريعًا على كل مقاومة. وألقي أحد الأعيان في البحر، لما حاول المفاوضة، واستولى خلفون على المدينة[1].

ومن المحتمل أن يكون قد سلك سلوك الرئيس المستقل إزاء بلرم والقيروان، بعد النصر. وازداد يقيننا بشأن موقف خلفه المفرّج بن سلاّم. فلم يعترف للأغالبة بأية سلطة، وقدم طلبًا في الاعتراف ووجهه إلى المتوكل (232 ـ 847/246 ـ 861)، عن طريق صاحب بريد مصر. وروى البلاذري أنه نجح أثناء ذلك، في توسيع مملكته إلى حدٍّ كبير. وذكر أنه فتح أربعًا وعشرين قلعة، وأنشأ مسجدًا. لكن جنوده ثاروا عليه وقتلوه. فتمادى خلفه سودان في سياسة التوسع على حساب بينيفانت وسالرنة بالداخل، وطالب بأن تعترف الخلافة به في الخارج، وذلك ليزيد في تركيز سلطته في نظر رعاياه ويدعم مركزه تجاه أنداده في دار الإسلام. ولا شك أن هذه المناورة كانت ترمي أساسًا إلى وضع حدٍّ للمطامع التي كان الأغالبة يرومون بلوغها على حسابه. لكن المتوكل توفّي قبل التمكن من توجيه العهد إليه ليؤيد به سلطته ويكسبه قاعدة شرعية. ثم تعطل العهد أثناء حكم المنتصر ولم تتجاوز مدته ستة شهور. ثم تأخر في عهد المستعين (248 ـ 862/252 ـ 866) بسبب مقتل أُتَامِش (14 ربيع الثاني 6/249 يونيو 863) وكان مكلفًا بديوان المغرب. وأخيرًا، أمر وصيف صاحب الديوان الجديد بأن يوجه إليه العهد المطلوب. وهكذا، فإن المساعي التي بدأت قبل موت المتوكل (3 شوال 10/247 ديسمبر 861) لم تؤت أكلها إلا بعد سنتين تقريبًا من وفاته. ومن الصعب اعتبار هذا الأجل الطويل بصورة غير عادية مجرد نتيجة لعدم الاستقرار في الحكم الذي تلا اغتيال هذا الخليفة. ولا نغامر إذا قلنا إن الحيرة أملتها كذلك وإلى حدٍّ ما على الأقل، تدخلات الأغالبة المباشرة، أو بالأحرى العمل على مراعاتها. وما أحرزته مملكة باري في الأثناء من انتصارات وما برهنت عليه من حيوية، عملت بعد ذلك على رفع العوائق من طريق الاعتراف بها كإمارة مستقلة. فقد كان لباري فعلاً من العظمة ما حمل بينيفانت سنة 859 على الرضى بدفع الجزية لها وتسليمها الرهائن. وأخيرًا لم ينجح الإمبراطور لويس الثاني آخر الأمر في الدخول إلى باري إلا في شهر فبراير 871، بعدما يقرب من عشرين سنة.

---

(1) انظر AMARI (*Storia*، ج 1، 501، والملحوظة 3) وقد بين كيف استغرب المؤرخون النصارى من لباس رجال خلفون وسلاحهم. وانظر أيضًا VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 209)؛ و J. GAY (*L'Italie Méridionale*, p. 52).

من الجهود المضنية، فأسر أميرها سودان[1] الذي فضل الاستقلال، فلم يتمكن من الاعتماد على أي مساعدة يقدمها له جيرانه الأغالبة، ولعلهم لم يأسفوا كثيرًا لتنحيته. وبعد فقدان باري، ولى الأمير أبو الغرانيق محمد الثاني بالفعل، واليًا خاصًا على (الأرض الكبيرة) لأول مرة، يعني ممتلكات الأغالبة في شبه جزيرة إيطاليا[2].

ولاية العباس بن الفضل
(236 ـ 246/851 ـ 861)
فتح قصر يانة:

بينما كان أصحاب باري يحاولون تحسين مواقعهم الترابية والشرعية في شبه الجزيرة، كان أمير القيروان بصدد تركيز جهوده على صقلية[3]. وقد أثبت أبو الأغلب العباس بن الفضل بن يعقوب بن المضاء[4] الوالي الجديد على بلرم، إثر وفاة حفيد

---

(1) انظر J. Gay (*L'Italie Méridionale et l'Empire Byzantin*, pp. 64-97) والبلاذري (الفتوح، ص 328 ـ 329). والملاحظ أن كتاب العيون (مخطوطة، ورقة 9) أشار إلى موت محمد بن خفاجة والي صقلية في سنة 257 (29 نوفمبر 870 ـ 17 نوفمبر 871)، وأضاف أن أمير (إفْرَنْجَة) يعني هنا شبه الجزيرة الإيطالية، كان في ذلك الوقت سودان المَاوَري، وقال لسنة 257: «مات محمد بن خفاجة وأمير الإفرنجة سودان الماوري صاحب بَارَة». وانظر أيضًا (*La Chronique d'Ahimaaz*) المؤلف سنة 1054، حققه وترجمه عن العبرية Marcus Salzmann بعنوان *The Chronicle of Ahimaaz*، تحدث فيه المؤلف المنتسب إلى أسرة يهودية من أوروبا، عن غارات سودان، مبينًا أن جده شِفَتِيَه أخلص للروم، وكشف حيل سودان (المرجع المذكور، ص 74 ـ 75).

(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 115. وسنرى أن والي الأرض الكبيرة ولّي بعد موت محمد بن خفاجة، أي بعد تاريخ 3 رجب 257/27 مايو 871.

(3) انظر بخصوص ولاية العباس بن الفضل، ابن الأثير، الكامل، ج 5، 289 ـ 290؛ والنويري، المرجع المذكور، ص 431 ـ 433؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 111 ـ 113؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 431 ـ 433؛ وابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 46/472؛ وابن عبد المنعم الحميري، الروض، مجلة كلية الآداب، القاهرة، المجلد الثامن عشر، (1956) ص 170 ـ 171؛ وابن وادران، المرجع المذكور، ص 542. وانظر أيضًا Amari (*Storia*, I, 445-473)؛ و Vasiliev (*Byzance et les Arabes*, I, 208, 219-222).

(4) جاء في الأعمال (ج 2، 46/472) لابن الخطيب: العباس بن بربر واسمه الفضل بن يعقوب بن المضاء، وسماه ابن عبد المنعم الحميري في «الروض» (المرجع المذكور، ص 170)، العباس بن يزيد بن الفضل بن يعقوب بن المضاء، وليس (بربر) و (يزيد) بلا شك سوى روايتين مختلفين لنفس الكتابة. فإذا قبلنا برواية «الأعمال»، فيمكن التفكير بأن العباس كان من أصل بربري، وهذا أمر قليل الاحتمال. والرواية المعمول بها في النص ترتبت على مجموع المصادر الأخرى المشار إليها آنفًا. غير أن ابن وادران (المرجع المذكور، ص 542) سماه العباس بن الفضل بن يعقوب بن فزارة. ثم أشار إليه بنسبه الفزاري. وسماه كذلك بهذا الاسم جمال الدين =

إبراهيم الأول، أبي الأغلب إبراهيم بن عبد الله (مات في 10 رجب 17/236 يناير 851) لدى توليته، عزمه الذي لا يجاري على التمادي في الفتح.

ولم يكن العباس بن الفضل غير معروف في الجزيرة. وقد كلله النصر الذي اشتهر به في بثيرة، إذ تغلب على الروم سنة 845. فأجمع المسلمون في صقلية عند وفاة إبراهيم الأول، «فولوه أمرهم»، وترقبوا قرارات الأمير الذي أخبر في الحال كتابيًا بالوضع. فوافق أبو العباس محمد الأول على اختيار جالية الأفارقة بصقلية، موجهًا العهد إلى العباس بن الفضل، بتوليته[1].

= محمد بن نباتة (التاريخ، مخطوطة، وجه ورقة 163). فيرجع نسب العباس بن الفضل إلى عرب الشمال. انظر بخصوص (فزارة) بطن من ذبيان، *E.I²*.، هذه المادة، ج 1، 893–894، بحث لـ W. Montgomery WATT.

والرواية التي اعتمدناها ورواية ابن وادران لا تتناقضان. وفزارة اسم لقبيلة لا اسم لشخص. وقد اعتمد AMARI (*Storia*, I, 456) رواية ابن وادران.

وربما يمكن القول أيضًا أن (فزارة) ليس إلا قراءة رديئة أو خطإ ناسخ، ويجب أن يقال سَوَادَة. وربما كان الشخص المذكور قريبًا للأغالبة، فيترتب نسبه على النحو التالي:

الأغلب - إبراهيم الأول
سالم
سفيان - سوادة - المضاء - يعقوب - الفضل العباس.

وروى ابن الأبار (الحلة، طبعة MULLER، ص 271) الذي نقلنا عنه هذه الأخبار، أن أولاد يعقوب كونوا دولة حقيقية سميت اليعقوبية، وقامت بدور هام في عهد الأغالبة.

(1) يرى AMARI (*Storia*, I, 457) أن أمير القيروان لم يقدر إلا على الاعتراف بالأمر الواقع، فوجه العهد، لكن والي بلرم لم يكن يعترف عمليًا بأية سلطة للأغالبة. وبعد أن أضاف أن العلاقات بين بلرم والقيروان اقتصرت على تبادل بعض الهدايا في المناسبات الكبرى - ذكر مثال فتح يانة - قال:

«nè la Sicilia abbediva all'Africa, più che questa alla pontifical sede di Baâ dâd!».

وسيكون الأمر كذلك بلا شك بعد الأغالبة، لكنه لم يكن على تلك الحال حتى ذلك الوقت. وكان والي بلرم فعلاً يُوَلّى دائمًا من طرف الأمراء الأغالبة في القيروان، ويتم عزله أو تعويضه عند الحاجة. وسيكون الأمر كذلك، خاصة بعد موت العباس بن الفضل. وما يبعث على الخطأ هو أن مسلمي صقلية كانوا يعوضون في الحال كل وال توفي، ثم يخبرون الأميرويطلبون منه اتخاذ قرار بهذا الصدد. لكن لا ينبغي تفسير هذا الأمر بصورة آلية وكرد فعل على الاستقلال بالأمر - تطبيقًا لصورة تعتبر حتمًا كل وال في العصر الوسيط ثائرًا، فعلاً أم قولاً - ما لم يكن إلا احتياطًا بسيطًا على واجهة القتال، لأن كل فراغ في الحكم لمدة طويلة نسبيًا من شأنه أن يؤول إلى ما لا تحمد عقباه. لكن لنتذكر أن المواصلات كانت بطيئة، خاصة إذا وجب عبور البحر.

والشعور الناجم عن البحث في تاريخ صقلية في عهد الأغالبة هو أن الجزيرة أحكم التصرف فيها بحزم من طرف الأمراء الذين لم يترددوا، كما فعلوا في تونس أو طرابلس، في استخدام القوة لقمع القلاقل المضرة بسلطتهم.

غير أن الوالي الجديد لم يترقب هذا التأييد ليواصل ضغط القوات الأغلبية على النواحي الخارجة عن سلطتهم. وحالما تسلم مقاليد الحكم، وجه فرقًا من جيشه بحماس وعزم إلى جميع الجهات، فعادت إليه محملة بالغنائم. ولما بلغته العهد، ضاعف جهده. ومنذ ذلك الوقت، قاد بنفسه الجيوش حتى موته، وقد فاجأته المنية أثناء القتال، وسعى بدون كلل وحتى الإنهاك، إلى النواحي التي ما زالت تخضع للروم. فبدأ بذلك سلسلة طويلة من الحملات.

فقد خرج سنة 237 (5 يوليـو 851 ـ 22 يونيـو 852) إلى القتال. وتحولت مقدمة الجيش بقيادة عمه رباح[1]، في منتصف الطريق، إلى Caltavuturo (قلعة أبي ثور)، وكانت قلعة عظيمة على سلسلة جبال مادوني (Madonie) المشتملة على أعلى قمم صقلية بعد الأتنا. ولا شك أن رباحًا لم يتمكن من اقتحام القلعة، فأغار على البادية وعاد بالغنيمة والأسرى، فأمر بقتلهم. وتقدم في الأثناء العباس بن الفضل مع بقية الجيش حتى يانة. قال ابن الأثير[2] إنه نهب وأحرق وأغار /على الناحية/ لجبر البطريق على القتال. فكان ذلك بلا جدوى. فوجب على العبا س أن يقفل راجعًا آخر الأمر[3].

وعبر البحر سنة 238 (23 يونيو 852 ـ 11 يونـيو 853) وذهب ليقتل المشر كين تقتيلاً كبيرًا في البر، ثم وجه رؤوسهم إلى بلرم. وبعد أن جال في جميع نواحي البلاد وقضى على المحاصيل وأسر، عاد إلى صقلية. وقد انفرد ابن عذاري برواية هذه الأحداث، ولم يورد أي تو ضيح عن المدن والنواحي التي دخلها. فهل قام العباس بتطهير قلورية ـ وقد كانت امتدادًا طبيعيًا لصقلية منذ أن فتحت مسينا ـ وناحية طارانت التي ركز

---

(1) العبر، ج 4، 431، لابن خلدون اللذي قال: رياح، وهو كذلك اسم لجد تسمت باسمه قبيلة عربية معروفة.

(2) الكامل، ج 5، 289.

(3) رأى AMARI (*Storia*, I, 457) أن العباس قاد بنفسه وفي نفس السنة (237)، حملتين، الأولى على قلعة أبي ثور، والثانية في ربيع 852، على قصر يانة. وهذا تأويل قائم بلا شك على تناقض في المعنى وقع بصدد ما رواه ابن الأثير من أحداث كما يلي: «خرج /العباس/ بنفسه وعلى مقدمته عمه رباح، فَأُرسِلَ في سريّة إلى قلعة أبي ثور، فغنِم، وأسر، وعاد فقتل الأسرى. وتوجه إلى مدينة قصر يانة...» ينبغي أن يقرأ كما فعلنا (فَأُرسِلَ) في صيغة المجهول، لا (فَأَرْسَلَ) في صيغة المعلوم، التي لا تسمح بأي تركيب مرض.

وبنظرة على الخارطة، يتبين أن الطريق على خط مستقيم بين بلرم وقصر يانة، يمر في منتصفه، وقرب قلعة أبي ثور الواقعة قرب شرقي هذا الخط. ولذا، انقسم الجيش في منتصف المسافة قسمين، فتحولت المقدمة بقيادة رباح إلى قلعة أبي ثور، بيما واصل مجموع الجيش طريقه إلى قصر يانة، بقيادة العباس. ولنضف أن أي نص لم يذكر حملة الربيع الثانية، ويحتمل حسب AMARI أنها وقعت.

فيها الأفارقة استقرارهم منذ سنة 840؟ أم بالأحرى هل ذهب لنجدة صاحب باري؟ لقد تقدم لويس الثاني فعلاً إلى هذه المدينة حوالي سنة 852، وقدم له الإمدادات ألدكيس أمير بينيفانت، وكذلك بطرس الوصي على أمير سالرنة الصغير سيكون (Sicon). وانتهت الحملة بهزيمة. فهل كان للعباس ضلع في ذلك؟ لا يمكن تأكيد هذا الأمر بصورة يقينية، لكن تطابق التواريخ يدعونا إلى التفكير في هذا الأمر، وهو جدير لا محالة بالتسجيل[1]. وفضلاً عن ذلك، سمحت الحروب التي خاضها العباس بدعم مركز الأغالبة في جنوب إيطاليا دعمًا عظيمًا. وانتهت إلى إقامة عددٍ من المراكز في قلورية، وربما كذلك في لمبارديا، إذا ما صدقنا ابن الأثير[2].

وجدت في السنة الموالية (239 = 12 يونيـو 853 ـ أول يونيـو 854) غارة كبيرة عبر الجزء الجنوبي الشرقي من الجزيرة. وقد ذكر ابن عذاري أن «الصائفة»[3] أي الحملة التي جدت في صيف سنة 853، كانت للإغارة على محاصيل العدو واغتنام الرقيق. فقام العباس بالتخريب والحرق والغنيمة والأسر، وتقدم أول الأمر نحو قصر يانة الذي كـان الهدف الرئيسي لجميع العمليات العسكرية، ثم خرج إلى قطانية ومنها عرج جنوبًا وكانت وجهته سرقوسة، ثم واصل طريقه إلى نوطس (Noto)، وتحول إلى رغوصة، ومنها اتجه إلى بثيرة (Butera)، وضرب عليها الحصار. وكانت بثيرة تشرف على ناحية غنية، في أعلى تل غير بعيد عن البحر. فقابلت المغيرين بموقعها المنيع وأسوارها المتينة. وتمادى

(1) ربط AMARI (*Storia*, I, 458, 512) بصورة اعتباطية نسبياً، مقتل مصّار ونزول العباس في شبه الجزيرة. وروى هذا المؤلف أن العباس ربما أغار على شبه الجزيرة للأخذ بثأر مصّار ورفاقه. لكن مقتل مصّار تم في بينيفانت، في يونيـو 847، وبدأت حملة العباس في سنة 852 ـ 853. فلا يمكن في هذه الحال، إلا التفكير بعسر في التقريب بين الحدثين!.

وبخصوص حملة لويس الثاني لسنة 852، انظر Jean GAY (*L'Italie Méridionale*, pp. 66, 67).

(2) لا ريب أن ابن الأثير أراد الإشارة إلى هذه الحملة، لما عدد خصال العباس في نهاية الفقرة المخصصة لولايته. قال: «وأدام الجهاد شتاء وغزا أرض قلورية وأنكبردة وأسكنها المسلمين» (الكامل، ج 5، 290). وأكد ابن خلدون (العبر، ج 4، 433) نفس الشيء، بعبارة مخالفة قليلاً.

(3) الصائفة هو الاسم الفني لجميع الحملات التقليدية المتجهة صيفًا من دار الإسلام إلى دار الحرب. وأغفل ابن الأثير التحدث عن حملة العباس في شبه الجزيرة، وأرخ الأحداث في سنة 238، أي في السنة التي كان والي صقلية يحارب، كما ذكر ابن عذاري، في جنوب إيطاليا. فعملنا بالتاريخ الذي ذكره ابن عذاري (البيان، ج 1، 111) ويبدو لنا أنه تاريخ أكثر قابلية للتصديق. وأكد هذا التاريخ *Chronique de Cambridge* (المرجع المذكور، ص 345) فحدد تاريخ فتح بثيرة في سنة 6362/853 ـ 854، غير أن المصادر العربية ذكرت أن محاصرة هذه المدينة لم يؤد إلى استسلامها.

الحصار خمسة أو ستة أشهر. ورضيت سلط المكان في النهاية بالتفاوض، فحصلت على رفع الحصار، مقابل تسليم خمسة أو ستة آلاف من «الرؤوس». ولا شك أن الأسرى في أغلبهم كانوا يختارون من بين الفلاحين المستقرين قريبًا واللاجئين إلى القلعة. فنجت بثيرة بهذه الصورة، وضحت برعاع القوم، بثمنٍ زهيد نسبيًا، والثابت أن العباس وجد ما يرضيه، إذ كان يبحث عن سواعد لإحياء واستغلال النواحي التي هجرها سكانها بصورة تكاد تكون تامة، وقد وقعت في قبضة الأفارقة. وعرف النويري بالطريقة التي سار عليها العباس، فقال إنها كانت ترمي فعلاً إلى بيع السلام لأعدائه ذهبًا وأسرى، «ويصالحونه على الأموال والرقيق»[1]. والملاحظ أن العباس حصل في نفس السنة على استسلام سَبْرِينَة[2] (Santa Severina) في قلوريّة.

واستمر العباس على العمل بنفس السياسة دون أن يخشى بيزنطة التي وجهت أسطولها إلى دمياط سنة 853، فقامت بأكبر الغارات، وعاد العباس إلى الهجوم سنة 240 (2 يونيو 854 ـ 21 مايو 855) وسنة 241 (22 مايو 855 ـ 9 مايو 856). وقد ملّ المؤرخون العرب أنفسهم رتابة هذه الحملات، فلم يذكروا أي توضيح بخصوص النواحي المغار عليها. وتمادى الهجوم على المحاصيل الزراعية كالعادة، لتجويع العدو، وعاد الجيش بالغنائم والأسرى. ونصب العباس سنة 241، وطيلة ثلاثة أشهر، معسكره بأعلى الجبل ـ ومن رأي Amari[3] أنه كان جبل أرتيزينو (Artesino) ـ ومنه توزعت جيوشه بغير كلل وكل يوم إلى جميع الجهات، خاصةً قريبًا من قصر يانة، وبالطبع عزمت على فتحه بجميع الوسائل. وعاد أثناء ذلك، علي شقيق العباس من حملة شنها في مكان ما، على البحر، بأسرى كثيرين[4].

---

(1) النويري، المرجع المذكور، ص 431. انظر في خصوص مجهود إحياء صقلية، الداودي، كتاب الأموال، المرجع المذكور، ج 2، 401 ـ 444.

(2) أشار ابن عذاري (البيان، ج 1، 111) إلى عودة العباس إلى بلرم، وأضاف وحده قائلاً: «وفتح مدينة سبرينة». ويمكن حسب رواية أخرى، أن يقال أيضًا سهرينة. وأبدى Amari افتراضًا، فعرفها بـ Camerina الواقعة في ضواحي رغوص (*Storia*, I, 459, note 1). ولا يمكن العمل بهذا التعريف. وبالفعل، فإن سبرينة هو الاسم العربي لـ (Santa Severina»)، كما ذكره محققا «البيان» G. Colin و Lévi-Provençal. ولا شك أن حملة العباس دارت في صقلية. لكن لم يتحدث ابن عذاري بغير سبب عن فتح Santa Severina بعد الانتهاء من حملة العباس التي كانت عملية مستقلة. وسنرى من بعد أن Santa Severina كانت من أهم مواقع إفريقية في قلورية.

(3) *Storia*، ج 1، 461.

(4) انفرد ابن عذاري (البيان، ج 1، 111 ـ 112) برواية أحداث سنة 240 وسنة 241، ولا شك أن المؤرخين =

وحملت سنة 242 (10 مايو 856 ـ 29 أبريل 857) إلى العباس نفس الانتصارات ونفس الفوائد. وتمّ بالخصوص في هذه السنة، استسلام عدة قِلاع، يحتمل أن يكون عددها خمسًا[1]. ولا شك أن هذه الحصون ستتمت التعرض لأضرار الحملات الدائمة التي كانت تجتاح بلرم باستمرار.

وتحسنت النتائج في سنة 243 (30 أبريل 857 ـ 18 أبريل 858). وقد استهدفت الصائفة أساسًا وكالعادة دائمًا، قصر يانة. فتقدم للقتال هذه المرة، البطريق وهزم. واتجه العباس بعد الانتصار، إلى القلعة الكبيرة الثانية في صقلية، نعني سرقوسة وأغار على باديتها. ثم جاء دور طَبَرْمين (Taormine)، ومدن أخرى بالناحية، فخضعت كلها لنفس المصير. وخرج أخيرًا جيش إفريقية لاقتحام قلعة عظيمة سميت القصر الحديد أو القصر الجديد[2]. وعرض الروم (اليونان) الموجودون في القلعة الخضوع للسلم مقابل دفع خمسة عشر ألف دينار، وذلك بعد حصار دام شهرين. وروى ابن عذاري أن العباس رضي بالاتفاق ورحل. وقال ابن الأثير إنه رفضه وزاد في تضييق الحصار. وقيل إن العباس فتح مفاوضات جديدة آلت إلى استسلام الحصن برجاله وأمواله. وطبقًا لما اتفق عليه، أذن لمائتي شخص كانوا يمثلون دون شك السلط والأعيان، أن يرحلوا عن الحصن. ثم هدم الحصن وبيع من كان فيه. وكان مصير سكان جفلوذي (Cefalu) أقل أسى. فتمكن القوم من النجاة من الأسر والموت، واستسلم حصنهم وهدم من

= الآخرين اعتبروها عادية جدًا لا تستحق الذكر.

(1) «حصونًا جمة»، كما جاء في «الكامل»، ج 5، 289، لابن الأثير، لكن Fagnan لاحظ في ترجمته، ص 226، أن مخطوط باريس ذكر (خمسة)، وعمل بهذه الرواية Tornberg في طبعة «الكامل»، ج 7، 40. وتحدث ابن عذاري (البيان، ج 1، 112) عن حصون كثيرة دون أن يذكر الأرقام: «وانتقل من حصن إلى حصن ففتح أكثرها وصالحه بعض أهلها».

(2) جاء في «البيان»، ج 1، 112، لابن عذاري (قصر الحديد)، وكذلك في طبعات القاهرة للكامل، لابن الأثير. وورد بطبعة Tornberg، ج 7، 40 ـ 41 (قصر الجديد). وانظر أيضًا ترجمة Fagnan، ص 226 ـ 227. وفي طبعة العبر لابن خلدون، بالقاهرة وبيروت، أغفل ذكر هذه القلعة، لكن ذكر في الطبعة المترجمة جزئيًا بقلم NN. Desvergers (*Histoire de l'Afrique*) باسم (القصر الجديد).

ولم يقدم Amari أية حجة قاطعة، بل أراد تعريف الحصن بـ Gagliano في صقلية، في الشمال الشرقي من قصر يانة (*Storia*, I, 462-463, notes 2 et 1). وسمى «الروض» Gagliano (المرجع المذكور، ص 168) غَلْيَانَة، ولم يشر إليها ابن عبد المنعم إلا بصدد أحداث سنة 215/830 ـ 831. ألا يحسن في هذه الحال، اعتبار (القصر الجديد) Catenanuova وهي القلعة الواقعة في منتصف الطريق بين قصر يانة وقطانية؟.

أساسه[1].

وكانت سنة 244 (19 أبريل 858 ـ 7 أبريل 859) حافلة كثيرًا بالأحداث، وذلك من بين سنوات العهد التي حفلت لا محالة بانتصارات العباس، وسجلت فترة رئيسية في تأريخ فتح صقلية.

وكما جرى في السنوات الماضية، فقد بدأت العمليات الحربية بالصائفة (الحملة) المعهودة التي اندلعت هذه المرة برًا وبحرًا. فقاد علي شقيق العباس الأسطول الأغلبي، ولا نعلم بالضبط في أي موضع اصطدم بالأسطول البيزنطي المتركب من أربعين شلندي، وكان بقيادة شخص يدعى الإقْريطِشِي، وربما كان يوحنا حاكم البلوبوناز (Péloponnèse)، وقد لقب بالإقريطشي[2]. وكان القتال أول الأمر في صالح البحرية الأغلبية، فقد افتكت من العدو عشرة مراكب برجالها. لكن الحظ خانها في النهاية. فتحتم على علي أن يرحل إلى بلرم وقد فقد عشرين سفينة وكثيرًا من الرجال[3]. وكان العباس أسعد حظًا. فبعد أن شن غارةً عاديةً قادته من قصر يانة إلى سرقوسة، وهما الحصنان اللذان تركزت فيهما قوة الروم في الجزيرة، رجع كالعادة مكلَّلاً بالنصر ومحملاً بالخيرات إلى عاصمته.

وعند حلول الشتاء، وجه إلى قصر يانة سرية، مذكرًا القوم بعزمه على أن لا يمنح الحصن أية مهلة. وعادت السرية بالغنيمة وبعض الأسرى، من بينهم رومي كان يحتل مركزًا محترمًا رفيعًا بين أهله، كما ذكر ابن الأثير[4]. واستخدم وجوه الأسرى عامة كعملة ثمينة للتبادل، إما لمبادلة الأسرى وإما للحصول على فدية ضخمة. غير أن العباس أمر بقتل الرومي، ربما أخذا بالثأر، وكان ثأر الدم الطاهر لأحد وجهاء إفريقية

---

(1) روى ابن عذاري (البيان، ج 1، 112) فقط، استسلام Cefalù.

(2) روى ابن عذاري (البيان، ج 1، 113) أن الهجوم اتجه إلى جزيرة إقريطش، وهو أمر صعب تصديقه. ونتفق مع رواية النويري (المرجع المذكور، ص 432)، وابن الأثير (الكامل، ج 5، 290). وانظر بخصوص تعريف قائد العمارة البيزنطية AMARI (*Storia*, I, 464)؛ و VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 219, note 3) اللذين اعتمدا Le Continuateur DE THÉOPHANE.

(3) تحدث ابن الأثير والنويري عن الانتصار فقط. وذكر ابن عذاري وحده الهزيمة التي تلت النصر الأول. وأشار صاحب *Chronique de Cambridge* (المرجع المذكور، ص 345) فقط إلى هزيمة علي في سنة 6366 (= أول سبتمبر 857 ـ 31 أغسطس 858)، فلا بد أن صائفة 244 جدت قبل 31 أغسطس 858.

(4) الكامل، ج 5، 290. وجاء بالمصادر الأخرى (عِلْج) وقد عرفه «اللسان» (ج 2، 326) أنه «الرجل القوي الضخم من الكفار». وسنرى مفعول هذا اللفظ على غير المسلمين، وقد اكتسى طبعًا معنى المبالغة، لكنه لم يشر حتمًا، خلافًا لذلك، لأشخاص من أصل وضيع بينهم.

كان قد قتله الروم. وعرض هذا الأسير أن يترك حيًا، لما حان وقت قتله، وعليه أن يسلم قصر يانة. وتم الاتفاق. فقال: «الفصل شتاء والبرد شديد والثلج يتساقط. فأنتم على غير انتظار، وحيطة الحامية ضعيفة، وإني أعرف مكانًا أدخلكم منه إلى الحصن». فسجن الأسير في مكان خفي حالاً. واختار العباس ألف فارس وسبعمائة من المشاة الممتازين، وعين قائدًا على كل فصيلة بعشرة رجال. وبعد إتمام هذه الإعدادات، اتجه إلى قصر يانة مع الأسير. وكتم بشدة هدف العملية، فخرج الجيش ليلاً واتخذت احتياطات كبيرة حتى لا يقع إنذار العدو. ولما بلغ مرحلة من جبل الغدير، ويحتمل أنه كان غدير برغوزا (Pergusa)، وكان يبعد خمسة آلاف ميل جنوب قصر يانة، انقسم قسمين. فكمن العباس مع الخيالة وجانب من المشاة قرب مدخل الحصن. وتقدم عمه رباح خلف الأسير الرومي الذي كان دليلاً له، رفقه أحسن المشاة الذين كانوا مصحوبين بالسلالم، فتقدموا صامتين وبخطى خافتة تحت جنح الظلام. فدل الأسير الجند على المواضع التي يجب أن تسند إليها السلالم. وبعد أن تسلقها الجنود بلغوا قبل الفجر بقليل، قريبًا من أسوار الحصن، بجانب بوابة كانت تستخدم لانسياب المياه. وتسلل مشاة إفريقية من هذه الفتحة إلى القلعة، وباغتوا الحراس النائمين وقتلوهم. وفتحت أبواب الحصن في الضجيج الطاغي، فدخلت خيالة الأفارقة وبقية المشاة. وهكذا، وبعد مقتلة هائلة، اقتحم العباس الحصن وصلى فيه صلاة الفجر، يوم الخميس في 17 شوال 244/26 يناير 859[1] في القلعة الرئيسية التي لجأت إليها مقاومة الروم بالجزيرة. وألقى الخطبة من الغد من أعلى منبر مسجد قد هيىء لهذا الغرض، وصلّى بالناس صلاة الجمعة. فقال ابن الأثير في ذلك، كانت هزيمة كبرى للشرك في صقلية[2]. وبالفعل، كانت الصدمة أليمة وغير منتظرة. فكانت لذلك الغنيمة ضخمة والأسرى من الأعيان. وللاحتفاء بالحدث السعيد، وجه الأمير أبو إبراهيم أحمد وفدًا خاصًا ليخبر المتوكل بالخبر البهيج، ويقدم إليه بعض الهدايا الفاخرة من الخيرات المغتصبة من الروم، وكذلك بعض الأسرى

---

(1) من بين كل المصادر التي أشرنا إليها، أغفل ابن عذاري وحده فتح قصر يانة. وأشار *Chronique de Cambridge* (المرجع المذكور، ص 346) إلى سنة سقوطه فقط، 6367 = 858 ـ 859. وذكر ابن الخطيب (الأعمال، ج 2، 47/473) السنة والشهر، بدون أن يذكر اليوم. وقال ابن الأثير (الكامل، ج 5، 290) إنه يوم الخميس في منتصف شوال 244، وكذلك جمال الدين محمد بن نُبَاتَة (التأريخ، مخطوطة، وجه ورقة 163)؛ والنويري (المرجع المذكور، ص 433) الذي ذكر أنه تم يوم الخميس 14 ليلة بقين من شوال 244. لكن الخميس يقابل 17 شوال، وهذا ما يعلل اختيارنا. ولم تذكر المصادر الأخرى أي توضيح.

(2) الكامل، ج 5، 290.

والأسيرات المختارين بعناية[1].

وعزم ميشال الثالث بعد كارثة قصر يانة على القيام بجهدٍ كبيرٍ في الغرب، وقد كان حتى ذلك الوقت مشغولاً خاصةً بالدفاع عن حدوده الشرقية[2]. وأبحر على ثلاثمائة شلندي، جيش عظيم بقيادة قسطنطين كوندميتاس[3]، الحاكم الجديد لصقلية، وقد ولي عوضًا عن الحاكم الذي أسر بقصر يانة. ولذا، يمكن تقدير عدد رجاله بثلاثين ألفًا تقريبًا. وفي آخرصيف 859 أو في بداية الخريف[4]، نزل الجيش بسرقوسة. ولما علم العباس بالخبر، سبقه إلى القتال. فجدت المعركة، كما يحتمل، في مكان ما، قرب الساحل، لأن الأسطول البيزنطي قدم مساعدته لقوات البر، فكانت كارثة على الروم، فجدد العباس مأثرة عام 845، وهزم جيش العدو شر هزيمة، وكانت خسائر العباس طفيفة. وهزم[5] جيش الروم، ولم يركب البحر إلا للوقوع في كارثة جديدة. فقد خسر في القتال الذي تواصل بحرًا، مائة شلندي.

---

(1) ابن عبد المنعم الحميري، الروض، في المرجع المذكور، ص 171.

(2) مكنت انتفاضة لقلب الحكم في سنة 856، ميشال الثالث، من التخلص من وصاية أمه طِيُودُورَا وتولي الحكم فعلاً. وقد ألحقت كتب التأريخ المتحيزة في العهد المقدوني الضرر به، فلم تعتبره لمدة طويلة، كما فعل AMARI (*Storia*, I, 469) إلا سكيرًا فاسقًا. ولهذا السبب، لم تذكر بلا شك المصادر المسيحية شيئًا عن الإمدادات التي بعث بها إلى صقلية. ولدينا اليوم أحكام بخصوصه أكثر إنصافًا وأكثر تنوعًا. وكما قال OSTROGORSKY، لم يكن بلا شك «مثالاً للأخلاق السامية»، ولا «ملكًا عظيمًا»، لكنه «عمل مخلصًا للدفاع عن المملكة»، وساعده قواد ممتازون في ذلك، فحصل على انتصارات معتبرة على الخلافة في الشرق. وإن لم يكن حظه في القتال بالغرب ملائمًا، فلا يمكن إنكار امتيازه برد الفعل بشدة، في ظروف كانت صعبة. انظر G. OSTROKORSKY (*Histoire de l'Etat Byzantin*, pp. 251-256).

(3) اعتمد AMARI (*Storia*, I, 469-470) تأويلاً محتملاً لكتابة محرفة للنص العربي في تأليف *Chronique de Cambridge*، فاعتبره قائدًا على موقع كبّادوص (Cappadoce). لكن VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 271, note 2) تمكن من تعريفه تعريفًا يقينيًا، معتمدًا نصًا يونانيًا صار اليوم معروفًا.

(4) أرخ *Chronique de Cambridge* (المرجع المذكور، ص 346) وصول الإمدادات التي وجهتها بيزنطة في سنة 6368 (= 1 سبتمبر 859 ـ 31أغسطس 860). ويتوقع من خلال سياق «الكامل»، ج 5، 290، لابن الأثير، أن ذلك الأمر جد سنة 245 (8 أبريل 859 ـ 27 مارس 860) دون أن تذكر السنة صراحة. ومن رأينا أن إرسال الإمدادات إلى صقلية لا بد أنه تلا انتصار ميشال الثالث بصاموصات (Samosate) (10 يونيو 859) وظهور الأسطول البيزنطي من جديد أمام دمياط (.يونيو ـ يوليو 859)، لأن الوضع في بيزنطة بدأ يسوء، وذلك بداية من مارس 860. (انظر VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 235-237).

(5) أوضح ابن الأثير (الكامل، ج 5، 290) أن العباس لم يفقد سوى 3 رجال أصابتهم السهام، وهذا هو نفس العدد الذي خسره في المعركة التي جدت سنة 845 (انظر ص 510 الملحوظة رقم 4). والثابت أن هذا التشابه لم يكن راجعًا للصدفة، بل ينبغي أن يدعونا إلى الحذر، إذ يكشف فعلاً الولع بالمديح، لا مراء في ذلك.

غير أن قسطنطين كوندميتاس (Constantin Kondomytès) لم يعتبر نفسه مهزومًا. ويحتمل أنه أسهم بالفعل في انتقاض عدد كبير من المدن في آنٍ واحد، وكانت قد خضعت قبل ذلك لسلطة بلرم. فانتقضت سنة 246 (28 مارس 860/16 مارس 861) مدينة سوتيرا (Sutera) شمال جرجنت، وقلعة البلوط، وأبلاطونو وقلعة أبي ثور، وحصنان آخران لم يُعرَف موقعهما بصورة ثابتة، وقد سماهما «الكامل» على التوالي إبْلَة وقلعة عبد المؤمن[1]، وعدة مدن أخرى لم تذكر أسماؤها. ويبدو أن هذا الانتقاض قد شجعت عليه سرقوسة كل التشجيع، أو تم ربما بالتعاون معها. لأن العباس اصطدم بقوات الروم، لما خرج لتهدئة المدن الثائرة، فهزمها، قبل أن يضرب الحصار على أبلاطانو وقلعة عبد المؤمن. وهناك علم بنزول إمدادات بيزنطية عظيمة[2]. فهل كانت خطة الحاكم قسطنطين ترمي إلى مباغتة بلرم، بعملية مزدوجة بين قوات البحر والبر، عن طريق الساحل الشمالي، بينما يكون العباس في الجنوب لمواجهة عملية التمويه التي أثارها العصيان؟ فقد تم كل شيء فعلاً وكأن مثل هذه الخطة كانت مسطرة من قبل، فمن الثابت أنه لم يكن من قبيل الصدفة إيقاف هجوم الروم على جفلوذي Cefalù. فهزم الحاكم ورجع إلى سرقوسة. وعاد العباس من جهته إلى حاضرته، ومنها شرع في دعم دفاع قصر يانة وحشد الرجال والعتاد، تأهبًا للعمليات المقبلة التي عقد النية على القيام بها في اتجاه سرقوسة بلا شك.

---

(1) قيل إن إبْلَة تقابل Avola جنوب سرقوسة، وقلعة عبد المؤمن هي Calatabiano جنوب طبرمين Taormine ولا يصدق إلا قليلاً جدًا أن تكون عدة مدن خضعت للأفارقة في ناحية لم تخضع لسلطتهم بعد. ولذا، فهذه التحديدات مشكوك فيها كثيرًا. انظر Amari (*Storia*, I, 471) و Vasiliev (*Byzance et les Arabes*, I, 221).

(2) جاء في الكامل، ج 5، 220، لابن الأثير: «فأتاه الخبر بأن كثيرًا من عساكر الروم قد وصلت». غير أن Vasiliev يرى أن الوضع في بيزنطة في منتصف سنة 860 (حاصر الروس بيزنطة في 18 جوان 860) لم يكن يسمح بإرسال إمدادات جديدة. انظر Vasiliev (*Byzance et les Arabes*, I, 222 et 241).

لكن وقع تبادل الأسرى بين بغداد وبيزنطة، في ربيع سنة 860، وقد كانت هذه العملية تثير عمومًا الانفراج في الشرق، فتساعد بالتالي على توجيه الإمدادات إلى الغرب. والملاحظ أن بعض الأسرى المحررين من بيزنطة قدموا من صقلية، فأعيدوا إليها. انظر Vasiliev، المرجع المذكور، ص 239 ـ 240.

ومن جهة أخرى، تسبب هجوم الروم خاصة (يونيو 860)، في بثّ رعب كبير في بيزنطة، لكنه لم يضع حقًا المملكة في خطر. انظر Ostrogorsky (*Histoire de l'Etat Byzantin*, p. 256).

وخلاصة القول، ليس مستحيلاً أن يكون ميشال الثالث قد وجه إمدادات جديدة إلى صقلية. ولم يكن حظه في الحرب في الشرق غير ملائم، إذ بادر بالقتال من جديد، ولا شك أنه أراد كذلك تصحيح الوضع في الغرب.

وبالفعل فقد تقدّم لآخر مرة جيوشه في صيف سنة 861، واتجه إلى العاصمة التي تمركزت فيها قوات الروم في الجزيرة. وكانت الحملة مثمرة. لكنه مرض لما كان في طريق العودة، إذ أنهكت قواه بعدما قضى ما يقرب من أحد عشر عامًا في الحروب المتواصلة، وجد هذا الأمر بغِيرَان قَرْقَنَة، أو ربما في Caltagirone. وبعد ثلاثة أيام، توفي في 3 جمادي الثانية 247 / 14 أغسطس 861، ودفن على عين المكان[1]. وأخرجت جثته وأحرقها البيزنطيون.

خلافة العباس. الاضطرابات والانتصارات والنكسات وعدم الاستقرار (247 ـ 261/861 ـ 875):

طويت صفحة البطولات بموت العباس. فقد كان العباس وسلفه أبو الأغلب إبراهيم من الولاة البارزين. ولم يبلغ خلفاؤهما مستواهما. وسينغمس الفتح بعد ذلك في القلاقل والخزازات الداخلية. فخطى منذئذٍ خطوات بطيئة عسيرة، هذا إذا لم تكن الفوائد المحققة في طريق الزوال، بسبب الهزائم الفادحة. وسيرتقي إلى الحكم في القيروان من سنة 864 إلى سنة 875، أمير تحمس خاصة لصيد الغرانيق، هو محمد أبو الغرانيق، وكان عليه أن يواجه الملكَيْن لويس الثاني وبازيل الأول اللذين اتصفا بالحزم والعزم.

وقد تغير الوضع الاجتماعي كثيرًا في الجزيرة منذ أن نزل أسد في مازرة، فلم يعد ممثل الأمير في الجزيرة مجرد قائد لجيش مقاتل يعيش عيشة المعسكرات المضنية. ولم يعد رجاله من المقاتلين الذين كان يحركهم فقط سحر الفوائد الروحية والدنيوية المتمثلة في الجهاد، وكانوا يتمسكون بحبل النصر أو الموت. وقد صارت ولاية بلرم عند موت العباس، تعيش فترة ما بعد الفتح العسيرة. فصارت منذئذ ولاية أغلبية، وبدأت تتصف بنفس الصفات التي كانت تتّسم بها النواحي التابعة لسلطة القيروان، بالإضافة إلى ميزات

---

(1) أرخ ابن عذاري موت العباس في 3 جمادى الأولى سنة 15/247 يوليـو 861 (البيان، ج 1، 113)؛ وابن وادران (المرجع المذكور، ص 543) في سنة 240/854 ـ 855. وقد عملنا بقول ابن الأثير (الكامل، ج 5، 290) والذي أيده النويري (المرجع المذكور، ص 433). وأرخ ابن خلدون موت العباس في منتصف سنة 247، دون أيّ توضيح آخر (العبر، ج 4، 432). ولم يشر ابن عبد المنعم وابن الخطيب إلى أي تاريخ. وذكر ابن الأثير مكان وفاته لا غير. وبخصوص تحديد الموقع المحتمل. انظر Amari (*Storia*, I, 472-473)؛ و Vasiliev (*Byzance et les Arabes*, I, 222).

أكثر تقلصًا وأكثر نتوءًا، وأكثر إفراطًا، وأكثر اضطرابًا مما هـو الحال في النواحي الأخرى، وذلك نظرًا إلى حداثة عهد الفتح. وبدأ أعظم صنفين من رعايا الأمير في الظهور، بنسب متعاكسة طبعًا، فكانت توجد فسيفساء من عناصر المسلمين المنحدرين من مصادر بشرية مختلفة لم تنصهر بعد انصهارًا جيدًا، ولم يخضع الذميون بعد إلى وضعهم الجديد المتمثل في حرية الدين والتسامح خضوعًا تامًا، بالإضافة إلى الرضوخ لأعباء جبائية ثقيلة، وإلى الإهانات المتغيرة حسب اتجاه الريح ومزاج الأمير أو مصلحته. وقد بحثت بلا شك عناصر الجند المتصفين بأعظم الهيجان والعصيان والحنق، شيئًا فشيئًا عن مكان أنسب لمباشرة حرفتهم في صقلية بصورة مشروعة. وبالطبع، حملوا في أمتعتهم تجبرهم وأحقادهم القبلية القديمة، واحتقارهم المتفاوت لطفًا أو عنفًا، للبربر ولجميع العجم. والخلاصة أن ولاية صقلية الأغلبية كانت متنفسًا لجميع من كان يطلب المغامرة، وسرعان ما أصبحت غير قابلة للتسيير كما كان الأمر في إفريقية قبل الأغالبة. فوجب حضور قبضة العباس بن الفضل للحفاظ على التحام القوم، وكذلك على موارد الغنيمة. لكن هذه الموارد كانت قابلة للنضوب ـ لأن نجاح الفتح بالذات عجل باستنفادها ـ ولم يكن القواد المقتدرون كثرة. ولذا، بدأت بفقدان العباس فترة عسيرة.

وقد خلف العباس عمه أحمد بن يعقوب الذي ولاه الأمير أبو إبراهيم أحمد على صقلية ووجه إليه العهد. لكن، وبعدما يقرب من ستة شهور[1]، ولأسباب لم يذكرها أي مصدر، حيث يجب البحث عنها ضمن مجتمع صقلية، اضطرّ أحمد بن يعقوب إلى التخلي عن الخطة ـ وقد تم ذلك بالرغم منه لا عن رضى، كما كان محتملاً، رغم أن المصادر لم تخبرنا بأيّ شيء عن مصيره ـ وذلك لفائدة عبد الله بن العباس الذي لم يبق بدوره في الحكم أكثر من خمسة أشهر. وبدون أن يغادر بلرم ـ إذ لم يكن قادرًا بلا شك على المخاطرة بالابتعاد ـ كلف رباح العجوز الذي اشتهر عند فتح قصر يانة، بالذهاب

(1) ابن عذاري (البيان، ج 1، 113) انفرد بالإشارة مع النويري (المرجع المذكور، 433) إلى ولاية أحمد بن يعقوب، ولم يصرحا بمدة الولاية هذه. وانفرد النويري بأن قال إن عبد الله بن العباس عوضه وحكم مدة خمسة أشهر. وأيد ابن الأثير (الكامل، ج 5، 306)؛ وابن خلدون (العبر، ج 4، 433) ما قاله النويري بخصوص عبد الله بن العباس، غير أنهما أغفلا ارتقاء أحمد بن يعقوب إلى الحكم. وبفضل هذه الأقوال المتكاملة التي تؤيد بعضها البعض بدون تناقض، ترتب على ذلك أن فترة ما يقرب من 11 شهرًا ونصف الشهر التي انقضت بين موت العباس بن الفضل (3 جمادى الثانية 247/14 أوت 861) وتولية خفاجة (جمادى الأولى 248/ جويلية 862) حكم أثناءها واليان. وعملا بخبر حكم عبد الله الذي دام خمسة أشهر، يمكن أن نستنتج أن الوالي السابق بقي في الحكم قرابة ستة شهور.

لجني بعض الأكاليل المفيدة لدعم السلطة التي كانت في حاجة إلى ذلك بلا شك، على رأس «الصائفة». ومن سوء الحظ، فبعدما أحرز هذا القائد على بعض الانتصارات، هزم، ولا نعلم في أي مكان بالتحديد، تاركًا للعدو راياته وطبوله، وعددًا هامًا من الأسرى. فلم يرغب في العودة إلى بلرم بهذه الحصيلة المحزنة، فانقض على بعض المراكز ـ التي كانت ذات أهمية ثانوية قطعًا ـ ولم يقم أحد بتعريفنا بموقعها إلى الآن وهي جبل أبي مالك، وقلعة الأرمن، وقلعة المشارعة[1]، فأمكنه بذلك العودة مظفراً لا محالة. ولم يمنع ذلك الأمير الأغلبي الذي لم يوافق على توليته، من توجيه وال جديد من إفريقية، هو خفاجة بن سفيان بن سوادة.

بلغ خفاجة بلرم في جمادى الأولى 248/ يوليو 862. وقد كان وجهًا مرموقًا وبرهن على مقدرته في إفريقية[2]. وفضلاً عن ذلك، كان جده ابن عم إبراهيم الأول، وساهم أبوه في إنقاذ الدولة خلال ثورة الجند الكبرى. فكان الوالي الجديد ينتمي إلى سلالة برهنت كثيرًا على ولائها للنظام. فنزل في بلرم محاطًا بثقة القيروان ومحملاً برصيدٍ هام من التجربة والهيبة.

فوجب عليه في البداية العمل على إقرار الوضع داخل الولاية. وقد تم في الشهور الموالية لتوليه الحكم التي وافقت فترة الصيف، بمعنى أنها كانت مدة الصائفة المعهودة، الحد من العمليات العسكرية بصورة واضحة. وقد لاحظ ابن الأثير أنه لم تقع في سنة 248 (7 مارس 862 ـ 23 فبراير 863) إلا بعض العمليات التي اكتست أهمية محدودة في صقلية، فسمحت على أكثر تقدير بجمع غنائم قليلة، ولم تنشب أثناءها معركة هامة[3]. لكن خفاجة عمل بعناية منذ السنة الموالية على مواصلة الفتح. فكلف ابنه محمودًا بقيادة أول حملة نظمها بنفسه[4]. وكاد مؤلف «الكامل» أن ينفرد بذكر هذه

---

(1) لربما يجب قراءتها (المشارقة). انظر آراء NALLINO AMARI (*Storia*, I, 480-481, note 2) بشأن هذه المراكز الثلاثة. وانظر أيضًا VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 261, note 3) إذ اعترف بأن «موقع هذه القلاع الثلاث مجهول».

(2) انظر من ص 260 إلى ص 263.

(3) ابن الأثير (الكامل، ج 5، 312). وروى AMARI (*Storia*, I, 482) هذا الخبر وأرخه في سنة 242. وقد أرخه ابن الأثير بدون أي غموض في سنة 248. وكانت لهذا الخطأ نتائج أساءت لعرضه. فقد قلب فعلاً ترتيب الأحداث وأرخ حملة محمود في سنة 248. لكن المنطق البسيط كاف للقول بأن خفاجة، أمكنه أن يوقف في بداية ولايته، العمليات العسكرية حتى يجد الوقت لتولي الأمر بنفسه، لا في السنة الموالية.

(4) هكذا في «الكامل»، ج 5، 306؛ وفي «العبر» لابن خلدون، ج 4، 433. فلا يمكن التفكير في أنه خطأ، مع أن =

الأخبار، ولم يورد أي تاريخ، لكنه أوضح من ناحية أخرى أن سنة 248 كانت خالية عمليًا من الأحداث الخطيرة في صقلية، على الأقل بداية من الفترة التي تولى فيها خفاجة الحكم، ويمكن التكهن دون خشية الخطإ أن الحملة المذكورة خرجت سنة 249 (24 فبراير 863 ـ أول فبراير 864). فصارت سرقوسة الهدف الرئيسي بعد فتح قصر يانة. ولذا، خرج محمود لنهب ضواحيها، فعمل بموجب طريقة قديمة استمرت في الاستعمال، رغم تطور التقنيات، وكانت ترمي إلى إنهاك العدو وتجويعه والقضاء على معنوياته، إذا لم يكن في الإمكان اقتحام أسواره. وقد حاول الروم بسرقوسة الخروج لرد الغزاة وإيقاف التخريب. كما قال ابن الأثير واعتمده ابن خلدون، فهزموا[1]. وكان محمود مظفرًا، فرضي وكان في طريق العودة، بتجنيب ناحية رغوصة النهب وقد اتعظت بما وقع لأهل سرقوسة، فعجلت دون شك بشراء السلام، وتقدمت بالعروض المناسبة[2]. وقد مدحت كتب التأريخ حكمة زيادة الله الثاني، فحالما ارتقى العرش (13

= الأمر تعلق فيما بعد بمحمد. فلا يستحيل فعلاً أن كان لخفاجة ابنان هما على التوالي، محمود ومحمد.

(1) بخصوص الروم بسرقوسة الذين قاموا بهجوم، ورد في طبعتي القاهرة للكامل (طبعة 1301 هـ.، ج 7، 40؛ وطبعة 1357 هـ.، ج 5، 306): «فقاتلهم فظفر وعاد». وفي طبعتي «العبر» لابن خلدون (طبعة بولاق، ج 4، 202؛ وطبعة بيروت، ج 4، 433) ورد ما يلي: «فقاتلهم وظفر ورجع». وتوجد نفس الرواية عند DESVERGERS (*Histoire*...., p. 124).

والثابت أن ابن خلدون لخص أو نقل عمومًا عن «الكامل». لكن لا نظن أن المخطوطة التي استخدمها ابن خلدون تضمنت نفس الخطإ بالضبط الموجود في المخطوطة أو المخطوطات التي استعملها المحققون لطبعة «الكامل» في القاهرة، ولذا، ينبغي اعتبار رواية طبعتي «الكامل» بالقاهرة نصًا صالحًا، وقد تأيدتا بطبعة «العبر».

لكن AMARI (*Storia*, I, 482) وإثره VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 260) اعتمد طبعة «الكامل» التي حققها TORNBERG، (Brill, 1865) (وقد اعتمدها FAGNAN في ترجمته)، ونسبا النصر إلى الروم؟ وبالفعل جاء في طبعة Tornberg لكتاب «الكامل»، ج 7، 69: «فقاتلهم فظفروا وعاد». ولا بد أنه كان خطأ قطعًا في القراءة أو خطأ ناسخ بشأن فعل (ظفر) الذي ينبغي أن يقرأ في صيغة الغائب المفرد لا في الجمع. وفضلاً عن ذلك، إذا عملنا بقراءة Tornberg، فإن الفعل الموالي يجب أن يكون (وانهزم) لا (وعاد) من الوجهة المنطقية. ولنضف أنه يعسر تصور طلب الأمان من أهل رغوصة، الموجه إلى قائد مهزوم. فلا يمكن اعتماد تأويل AMARI بأية صورة كانت.

(2) جاء في «الكامل»، ج 5، 306: «عاد فاستأمن إليه أهل رغوس». ثم استرسل ابن الأثير مباشرة في الكلام مبديًا بعض الاحترازات في خصوص هذا الخبر. فلاحظ أنه سيتحدث بعد ذلك عن استسلام رغوس في سنة 252، وافترض افتراضين، فقال، إما أنه التباس (وهذا ما قبل به AMARI في *Storia*، ج 1، 482، الملحوظة 1)، وإما أن رغوس انتفضت بعد استسلامها.

ومن رأينا أنه يوجد افتراض آخر أحسن من الأول. فلا يعني فعل (استأمن) حتمًا (استسلم)، بل يعني فقط (طلب الأمان)، ومحتوى الأمان متغير كثيرًا، ومحدد بالمفاوضات والاتفاقات السابقة له. ويمكن أن يعني=

ذو القعدة 249/28 ديسمبر 863)، أقر خفاجة في خطته ووجه إليه الحلل[1]. وقد أراد قطعًا بصنيعه هذا تأكيد سلطته من جديد على الجزيرة، والتعبير كذلك عن رضاه للوالي على تحسين الوضع.

وحصل خفاجة سنة 250 (13 فبراير 864 ـ أول فبراير 865) على ترضيات جديدة. فاستولى على نوطس بفضل خيانة أحد سكانها، في محرم (13 فبراير ـ 13 مارس 864). وروي أن خيرات كبيرة وقعت في أيدي الأفارقة وذهبوا بعد ذلك لضرب الحصار على مدينة سيلي Scili وفتحها، وكانت تقع في منتصف الطريق بين موديكا والساحل الجنوبي للجزيرة[2].

وكانت سنة 251 (2 فبراير 865 ـ 21 يناير 866) أقل حظًا. فقد خرج خفاجة على رأس جيوشه قاصدًا سرقوسة. وقضى في الطريق على بعض المحاصيل في ناحية قصر يانة[3]. ولما بلغ سرقوسة، بادر بالقتال ولم يُحْرِز أي نصر، فوجب عليه الرحيل دون الحصول على أية نتيجة. وبعد عودته، وجه ابنه محمدًا للهجوم على العدو مرة أخرى على رأس الخيالة. فوقع في كمين، وخسر ألف رجل. وروى ابن عذاري الذي انفرد بذكر هذه الوقائع، أن هذه العملية بقيت معروفة في كتب التأريخ بـ «حملة الألف». ومن المحتمل أن يكون الأسطول الأغلبي قد وُجِّه إلى سرقوسة أثناء هذه العملية، فقاتل

= الحصول على ضمانات بعدم الاعتداء، مقابل عدة احتياطات، خاصة الاطمئنان على الأرواح والأموال. ولا بد أن رغوص حصلت على شيء من هذا القبيل، مقابل نوع معين من الفدية أو الجزية.

ولنذكر من ناحية أخرى أنها استسلمت للأفارقة سنة 234/848 ـ 849، وقد نهبوها وهدموها ثم تركوها (انظر الملحوظة ص 510، رقم 2). ويحتمل أن رغوصة فضلت هذه المرة التفاوض على الأمان، فتجنبت هذا المصير.

(1) ابن عذاري، البيان، 113 ـ 114.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 306، و *Chronique de Cambridge*، المرجع المذكور، ص 346.

(3) ورد في «البيان» لابن عذاري، ج 1، 114: «أن خفاجة، صاحب صقلية، غزا قصر يانة فأفسد زروعه». وهو أمر غير قابل للتصديق إلى حد بعيد، كما قال VASILIEV (*Byzance et les Arabes*, I, 262, note 5).

فقد روي، بدون ذكر ما يثبت ذلك، أن الأفارقة خسروا قصر يانة، وقد فتحت هذه القلعة بعد بذل جهد كبير، في 26 يناير 859 وحشد فيها، كما رأينا، الرجال والعتاد. فأمكن التفكير في خطإ بشأن اسم المدينة المذكورة. غير أن «البيان» انفرد بنقل هذا الاسم، فاستحال كل تحر. والملاحظ أن طبعة Dozy ذكرت، ص 107، «قصر يانة»: وإذا استثنينا إمكانية الخطإ، فيجب أن نفهم أن بعض المراكز قد بقيت بأيدي الروم، في ناحية قصر يانة، وأن الغارات العابرة وجهت عليها. وقد اعتمدنا هذا التأويل. ومن رأي AMARI (*Storia,* I, 483) أن قصر يانة استرجعه الروم، ثم أدرج أسطورة وجدها، دون أن يشير إلى المصدر، في *Annali Musulmani* بقلم RAMPOLDI.

العمارة البيزنطية، وأفتكت منه أربعة شلنديات[1].

وعاد في السنة الموالية (252 = 22 ينايـر 866 ـ أول يناير 867) قرب أسوار سرقوسة، لكن دون نجاح كبير. فاتجه خفاجة عند ذلك إلى ناحية الأتنا. واستقبل في طريقه ممثلي المدينة التي سماها كتاب «الكامل»، (طَبَرْمين)، وسماها كتاب «العبر» (طَرْميس)[2]: ولا يتعلق الأمر في هذا الصدد بطبرمين Taormine قطعًا، إذ كانت مدينة عظيمة مزدهرة وستبدي، كما سنرى ذلك، مقاومة مستميتة، قبل أن يفتحها بعد ذلك إبراهيم الثاني. وكما رأى Amari فلربما كانت Troina الواقعة غرب الأتنا. وقدم الممثلون المذكورون للتفاوض في الأمان، بمعنى الحصول على اتفاق يحمي أرواحهم وأموالهم، مقابل تنازلات معينة. فوجه خفاجة صحبتهم ابنه لهذا الغرض ـ وهذا أمر طبيعي ـ وجاء في «الكامل»، أنه وجه «امرأته»[3] معهم، وهذا أمر غريب إلى حدٍّ ما. فهل أثرت العادات الرائجة في صقلية على الجالية الإفريقية في الجزيرة، إلى حدٍّ أن النساء ـ ولا يهم إن كنّ من النساء الحرائر أم من الرقيق ـ ارتقين إلى مصاف السفراء، فتمكنّ من المشاركة في مفاوضات السلام والحرب؟ وعلى كل حال، فحالما أبرم الاتفاق تمّ نقضه. فتحتم عندئذٍ على محمد بن خفاجة اقتحام المدينة عنوة ونقل عددٍ هام من سكانها في الأسر. ومرة أخرى، كانت رغوصة هدفاً لخفاجة في نفس السنة. وقد امتحنت في الماضي امتحانًا عسيرًا، فحاولت هذه المدينة المفاوضة على الأمان. فكانت الشروط المفروضة عليها صارمة. وحصل فقط عدد معين من سكانها الممثلين قطعًا للطبقة العليا في المجتمع، على الأذن بالرحيل بأموالهم ودوابهم. وترك الباقي من أموال ورقيق ودواب وخيرات أخرى، لخفاجة كغنيمة حرب. وحصل أهالي الغيران[4] وبعض القرى الأخرى على مهادنة، ولا نعلم بأي ثمن «هادنهم» خفاجة، بينما اقتحمت عنوة

---

(1) أرخ *Chronique de Cambridge*، المرجع المذكور، ص 346، هذا الحدث في سنة 6373 (= أول سبتمبر 864/31 أوت 865).

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 306؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 433. وانظر أيضًا Amari (*Storia*, I, 485)؛ و Vasiliev (*Byzance et les Arabes*, I, 263).

(3) الكامل، ج 5، 306. يرى Amari (*Storia*, I, 485) لعل الأمر يتعلق بجارية مسيحية. فوجب على ابن الأثير عند ذلك، أن يقول (جارية) أو (أم ولد) حسب صورة الحال، وهما اللفظان المستعملان فقط في مثل هذا الظرف.

(4) سبق الكلام (انظر ص 502 الملحوظة رقم 1) عن بلدة تسمى حصن الغيران. ولم يثبت تماماً أن الأمر يخص هنا نفس البلدة. ومن رأي Amari أنها La Terra di Grotte الموجودة قرب جرجنت)• (*Storia*, I, 486).

عدة مدن أخرى كثيرة. ومن بينها ما أشار إليه صاحب *Chronique de Cambridge* فذكر نوطس Noto، وقد سبق فتحها قبل سنتين، ولربما استرجعت حريتها في الأثناء. ومرض خفاجة مكلّلاً بالنصر، فوجب نقله إلى بلرم على تخت[1].

ولا بد أن مرضه لم يطل، إذ اتجه على فرسه في السنة الموالية (253 = 11 يناير ـ 31 ديسمبر 867) إلى سرقوسة وقطانية، وبعد أن نهب الناحية وأهلك الزروع، عاد إلى بلرم، ومنها اتجهت السرايا من جديد، إلى النواحي، فخربت حقول العدو وجمعت الغنيمة.

ونشأ في نفس السنة في بيزنطة نظام جديد إثر مقتل الإمبراطور ميشال الثالث العموري الذي اغتيل في سبتمبر 827، وهو النضام الذي استهلّه بازيل الأول مؤسس الدولة المقدونية التي عملت على إحياء المملكة المتداعية. وقد وجه على الفور إمدادات إلى صقلية، الإمبراطور الجديد الذي سيطبع الحرب بطابع جديد في الواجهة الغربية.

وخرج خفاجة في الأثناء إلى القتال. وكلف ابنه محمدًا الذي سيقاتل بحرًا، بقيادة الحراقات. وغادر هو بلرم، فقاد بنفسه الهجوم برًا في 20 ربيع الأول 254/19 مارس 868. وقد استهدفت العملية كالعادة، سرقوسة. فبدأت بنجاح وسمحت بجمع بعض الغنائم، وقد علم خفاجة بوصول بطريق من بيزنطة قدم مع قوات برية وبحرية هامة. فالتحمت فورًا معركة عنيفة ضارية انتهت بانتصار الأفارقة انتصارًا باهرًا. وترك الروم آلافًا من القتلى في ساحة الوغى، وتخلّوا عن غنيمة وفيرة وعتاد وخيل وأنواع مختلفة من الأموال. واستفاد خفاجة من نصره، فنهب ضواحي سرقوسة قبل العودة إلى بلرم التي دخلها في أول رجب 254/26 يونيو 868. وأمر الأسطول بالإبحار في نفس اليوم، وكان بقيادة محمد بن خفاجة، ووجهته غايت، للقيام بمهمة سنعود إلى الحديث عنها[2].

وتواصلت العمليات الحربية في صقلية بالذات، دون توقف وحسب نفس الخطة الرتيبة المعهودة التي اكتستها منذ سنوات عديدة. ويبدو أن ساعة الانتصار على طبرمين[3]

---

(1) المصدر الرئيسي هو «الكامل» لابن الأثير، ج 5، 306. وأوجزه ابن خلدون في «العبر»، ج 4، 433. وكان ابن عذاري (البيان، ج 1، 114) أكثر إيجازًا. وانظر أيضًا (*Chronique de Cambridge*, op. cit., p.346).

(2) انظر ابن الأثير، الكامل، ج 5، 306، وقد لخصه ابن خلدون في «العبر»، ج 4، 433 بإيجاز. وانظر أيضًا ابن عذاري، البيان، ج 1، 115.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 306. ذكر في «العبر»، ج 4، 433، لابن خلدون (طَرْمِيس)، لكن التوضيح الذي ذكره ابن الأثير بخصوص أهمية المدينة لا يترك أي شك في أن الأمر متعلق بطبرمين = Taormine.

قد دقّت. وهي من أجمل مدن صقلية، كما قال ابن الأثير، وذلك بإعادة نفس العملية التي سمحت في السابق بمباغتة قصر يانة وإخضاعها. وقد عرض شخص على الأفارقة خدماته، ولم تذكر المصادر التي لدينا أي تفصيل بشأنه، فاقترح إدخالهم إلى المدينة عبر طريق كان يعرفها وحده. فخرج الجيش فورًا، عملاً بنصيحة هذا الدليل المحابي والنفعي بلا شك، وبقيادة محمد بن خفاجة. ولما قرب من المدينة، كرر القائد نفس العملية التي سبقت فتح قصر يانة، فكمن. وتبع جانب من المشاة الدليل، ونجحوا في الدخول إلى المدينة، واحتلوا الباب والأسوار، وشرعوا في نهب المكان. لكن محمدًا لم يصل في الموعد المتفق عليه. فظنوا أن العدو اعترض سبيله. وخشوا في هذه الصورة، أن تستعيد حامية طبرمين وعيها بعد انقضاء فترة الانذهال، فقرروا الجلاء عن القلعة. ولم يقدر محمد بن خفاجة عند وصوله إلا أن يسجل فشل العملية. فلم يبق له إلا أن يقفل راجعًا إلى بلرم[1].

وغادر الجيش بعد مدة، في ربيع الأول (17 فبراير ـ 18 مارس 869) العاصمة من جديد، وكان هذه المرة بقيادة خفاجة نفسه. وتوقف خفاجة في مكان يدعى م. ر. س[2]، عرف في الطبعات الثلاثة للكامل، ومنه أرسل ابنه محمدًا مع حشد عظيم من الجنود ووجهتهم سرقوسة. واصطدم محمد بقوة معادية عظيمة. وقتل قائد مسلم مهم أثناء المعركة التي نشبت. وفقد الأفارقة معنوياتهم وضعفوا، وخسروا كثيرًا من الرجال، وتقهقهروا، وتراجعوا إلى معسكر خفاجة. فبادر خفاجة عند ذلك بالهجوم بكل قواته وخرج مقتحمًا سرقوسة. لكنه لم يقدر على فتحها. وبعد أن خرب الحقول وأفسد الزروع، رفع الحصار وقفل راجعًا إلى عاصمته. وتوقف في الطريق على ضفاف واد التين، المعروف بنهر Dittaino الذي كان يصب في البحر بين قطانية ولنتيني. وفي ليلة الأربعاء من أول رجب 255/15 يونيو 869، وبينما كان يستعد لمواصلة السير، اخترقه غدرًا رمح رماه به أحد جنوده البربر، خلفون بن أبي زيد من هوارة ثم لجأ إلى سرقوسة. ودفن خفاجة في بلرم حيث ظلّت ذكرى حروبه مع الروم وانتصاراته عالقة بالأذهان مدة

---

(1) روى ابن خلدون (العبر، ج 4، 433) أن أول فرقة للجيش اغترت لما دخلت طبرمين، عند قدوم محمد مع رجاله، إذ اعتبروهم من إمدادات العدو، فأدى ذلك إلى فشل العملية.

(2) طبعة Tornberg، ج 7، 70؛ وطبعة القاهرة، 1301 ـ 1302، ج 7، 41؛ وطبعة القاهرة، 1357 هـ، ج 5، 307. واعتمد AMARI (*Storia*, I, 488, note 1) المخطوطات، ومن رأيه أنه يمكن قول (تِرَسَة) وعرفها بـ *Tiracia* المعروفة اليوم بـ Randazzo، غرب طبرمين.

طويلة، كما روى ذلك ابن الأبار[1].

فخلفه ابنه محمد وقد كان أحسن مساعد له في حروبه لما كان على قيد الحياة. قال ابن الخطيب[2] إن محمدًا حصل يوم 24 رمضان 255/5 سبتمبر 869، على العهد والخلعة التقليدية التي بعث له بها الأمير محمد الثاني أبو الغرانيق، فلم يغادر محمد منذ ذلك الوقت بلرم، وعرف بحزمه الكبير في حياة والده، ويتيح ذلك افتراض ما يفيد أن الوضع الداخلي لم يعد هادئًا آمنًا، بعد مقتل خفاجة. واقتصر على توجيه عمه عبد الله بن سفيان لنهب ضواحي سرقوسة وإفساد زروعها[3]، وذلك لئلا يحيد عن العرف المتبع من قبله.

ولم تشهد السنة الموالية (256 = 9 ديسمبر 869 ـ 28 نوفمبر 870) مزيدًا من الأحداث قط. ولم يقع شيء بصقلية لأن الوضع الداخلي بالولاية لم يكن يسمح بلا شك للجيش بالخروج بعيدًا عن العاصمة.

وكان على الأسطول أن يتدخل لتخليص مالطة من محاصرة الروم لها، كما قال ابن الأثير: «وكان الروم يحاصرونها»[4]. وقد ساد المصادر بعض الغموض في هذا الشأن[5]. لكن اتضح من أقوالها أن هذه الجزيرة احتلت أول الأمر سنة 255/869.

---

(1) انظر ابن الأبار، الحلة، عند Amari (*Biblioteca*)؛ وابن الأثير، الكامل، ج 5، 307؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 115؛ والنويري، المرجع المذكور، ص 433؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 433 ـ 434؛ وابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 47/473؛ وابن وادران (عند: Amari و *Biblioteca*، ص 543). وانظر أيضًا A. Gogt (*Basile Ier*, p. 319-320) ومن رأيه أن قاتل خفاجة يحتمل أنه كان في خدمة الروم.

(2) الأعمال، ج 2، 47/473، وبالكتاب ما يلي: «يوم السبت لـ 6 بقين من رمضان 255»، لكن يوم 24 رمضان يوافق يوم الاثنين. وأشارت المصادر الأخرى إلى الأمر بدون ذكر أي تاريخ.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 451.

(4) الكامل، ج 5، 307.

(5) دون ابن خلدون، العبر، ج 4، 430، تاريخ أول عملية انتهت إلى فتح مالطة سنة 861/255. وأورد القلقشندي في «الصبح»، ج 5، 121، نفس التاريخ كذلك. وقبل ابن الأثير ضمنيًا بهذا التاريخ، وقد أشار إلى مهمة العمارة التي خرجت من صقلية سنة 870/256، فقال إنها تمثلت في فك الحصار عن مالطة وقد ضرب الروم هذا الحصار، فيمكن التخلص إل القول إنها كانت بأيدي الأفارقة قبل ذلك (الكامل، ج 5، 307). وبدون ذكر أي تاريخ، تحدث النويري عن فتح مالطة في عهد محمد الثاني أبي الغرانيق (250 ـ 261/864 ـ 875)؛ وكان الأسطول بقيادة أحمد بن عمر بن عبد الله بن الأغلب (النهاية، طبعة G. Remiro، ج 2، 81). وأورد هذا النص Amari (*Biblioteca*, p. 449) وبه ذكر اسم قائد الأسطول خطأ، أحمد بن عمر بن عبد الله بن الأغلب. وينبغي تصحيحه إلى (عبد الله) ابن إبراهيم الأوّل. وخلفه، طبقًا لطبعة G. Remiro. وقد ولي فيما بعد على صقلية، فاستكمل المؤرخون نسبه بهذه المناسبة، فتمكنا من أن نقحم بين حاجزين اسم إبراهيم الأول في نسبه (انظر البقية بنفس هذه الحاشية). وقد دون Amari (*Storia*, I, 490) عبيد الله. وعرفنا=

وحاولت قوات بيزنطية بحرية في السنة الموالية استرجاعها بلا شك، فأدى ذلك إلى رد فعل العمارة البحرية الأغلبية المستقرة في صقلية. وقد كانت بقيادة حفيد إبراهيم الأول، أحمد المعروف بحبشي بن عمر بن عبد الله /بن إبراهيم/ بن الأغلب، وحصلت بلا قتال وبفضل ظهورها في 29 أغسطس 870، على انسحاب أسطول الروم. والمؤكد أن هذه العملية الثانية مكنت فعلاً من تثبيت وضع الأغالبة في مالطة، حتى أن بعض المؤرخين نسوا أو أغفلوا ذكر العملية الأولى. ولا شك أن هدم كنيسة الجزيرة قد تم آنذاك، وأن أسقفها قد وُجِّه أسيرًا إلى بلرم[1]. وتسمح هذه الصرامة غير المعتادة بأن نفترض أن أهل مالطة اتهموا بنقض العهد، مع العلم أن الحدث متعلق بمكان للعبادة، ولعل ذلك قد تم لما مدوا يد المساعدة إلى البيزنطيين الذين قدموا لتخليص الجزيرة. وعلى كل حال، أعيد استخدام نفس المواد في بناء قصر حبشي، وكان بناءًا محصنًا أقامه قريبًا من سوسة قائد الأسطول المتغلب على مالطة. وقد تمكن ابن الجزار (مات سنة 395/1004) من الاطلاع على الكتابة الآتية. قال: «وقرأت في قصر حبشي بسوسة، مكتوبًا: كل ما في هذا المحرس من بلاط منشور، أو عمود رخام في كبسة مالطة، أتى به حبشيّ بن عمر، طالبًا لما عند الله عز وجل وابتغاء مرضاته»[2]. وهكذا، كان الاحتفال بفتح مالطة بمثابة

= أيضًا المؤلف المجهول لكتاب العيون هذا الشخص (مخطوط، ظهر ورقة 6) معتمدًا ابن الجزار (المتوفى سنة 395/1004). وعرف قائد الأسطول، الذي فتح مالطة، بـ (حبشي بن عمر بن عبد الله بن الأغلب). ويعني (حبشي) حرفيًا، من الحبشة، وهي كنية مطابقة بصورة مخصوصة للون الداكن. وأشارت المعاجم فعلاً إلى عبارة (أحبشت المرأة) التي تعني أنجبت ولدًا «مسودًا» (حبشيًا). وإن كان (حبشي) كنية، فلنا البرهان الساطع على ذلك لا محالة. وتحدث المؤرخون عنه مجددًا (النويري في المرجع المذكور، ص 434؛ وابن عذاري في «البيان»، ج 1، 120؛ وابن الخطيب في «الأعمال»، ج 2، 475) لما ولي على صقلية، وأجمعوا على القول إنه كان يعرف باسم (حبشي)، بعد أن سموه أحمد بن عمر بن عبد الله بن إبراهيم بن الأغلب. وهو نفس الشخص إذن، عند النويري والمؤلف المجهول لكتاب العيون، فسماه الأول باسمه، والثاني سماه بكنيته. ومن ناحية أخرى، ذكر كتاب العيون التاريخ الصحيح الدقيق للعملية الثانية الموجهة ضدّ مالطة، وهو (3 أيام بقين من رمضان 256) أي في 28 أغسطس 870. وتميز هذا التاريخ بتأييده تأييداً تاماً التاريخ الوارد في *Chronique de Cambridge*، وهو 29 أغسطس 870 (عند Vasiliev، *Byzance et les Arabes*، ج 2، القسم الثاني، ص 99). ويدرك فارق يوم بيسر، نظرًا إلى اعتماد الرؤية كأساس للرزنامة الإسلامية. انظر أيضًا A.R. Lewis (*Naval Power*, p. 137)؛ و A. Vogt (*Basile Ier et la civilisation byzantine la fin du IXe siècle*, p. 320).

(1) وصفه الراهب تيودوز الأسقف فعلاً، في حكاية تعلقت بسقوط سرقوسة سنة 878، وكان في الأغلال في بلرم. انظر Amari (*Storia*, I, 550).

(2) كتاب العيون، مخطوط، ظهر ورقة 6، في سنة 256.

الحدث الهام الواجب تخليد ذكراه. ولم يكن هذا الأمر من غير سبب. إذ لم تنفك هذه الجزيرة تقوم دومًا وأبدًا بالدور الأول في البحر المتوسط، فقد أمدت فعلاً الأسطول الأغلبي بقاعدة حربية لا تنكر قيمتها. وقضى فتحها في نفس الوقت على كابوس الخطر الذي كان يسلطه الأسطول البيزنطي على خطوط المواصلات بين إفريقية وصقلية.

وفي أقل من سنة بعد ذلك، قتل محمد بن خفاجة دون أن يتمكن في الأثناء من القيام بأيّ نشاط عسكري. وقام خدمه الخصيان ـ من سلحهم؟ لماذا؟ لا علم لنا بذلك ـ بالمهمة، فقتلوه في رابعة النهار، يوم 3 رجب 257/27 مايو 871[1]. وبقيت وفاته خفية يومًا كاملاً، فتمكن القتلة من الفرار. لكن وقع اللحاق بهم، أو ببعض منهم على الأقل، فقتلوا. ولم يلحق هذا التقتيل إلا بالقتلة وشركائهم، وهو الشعور الحاصل على الأقل.

وبالفعل، تمخض بداهة عن هذا الاغتيال الثاني، أي اغتيال الابن بعد الأب، اتضاح الأمر الذي لم يعد على أحسن ما يرام في بلرم، حيث شرعت مصالح عنيدة وقوى غامضة، ليس لدينا بشأنها أي خبر صريح، تتناحر بصلابة متزايدة وبدون هوادة. ويؤيد هذا الشعور، عدم الاستقرار الذي تلا اغتيال محمد بن خفاجة. فلم يقل عدد الولاة عن ستة توالوا على بلرم في فترة تقل عن ثلاث سنين. ولم نتيقن من معرفة أسمائهم ومدة ولايتهم. وتضمنت القوائم التي دونها النويري وابن عذاري اختلافات هامة. أما المصادر الأخرى، فقد تناقص فجأة سردها للأحداث بصورة غريبة، عما كانت عليه من قبل، وذلك بداية من تاريخ موت محمد بن خفاجة. وأبان صمتها وحيرتها بصورة بليغة أن الوضع ساء كثيرًا، وأعرب عن ترددها في الاعتراف بالهزائم التي لحقت العالم الإسلامي.

وقد كلف بعد اغتيال محمد بن خفاجة، شخص يدعى محمد بن أبي الحسين بالنيابة، ولم يقره الأمير محمد الثاني أبو الغرانيق في خطته. فهل كان محل شكوك؟ لا علم لنا بذلك. وعلى كلٍّ، روى النويري ـ وقد اعتمدناه في سرد أسماء الولاة، فذكرنا

---

(1) النويري، المرجع المذكور، ص 434؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 115. وأرخ ابن الأثير في «الكامل»، ج 5، 307 و 364، موته في رجب 257 دون أن يذكر اليوم. وأرخ موته في سنة 258 (18 نوفمبر 871 ـ 6 نوفمبر 872) المؤلف المجهول لكتاب العيون (مخطوط، ورقة 9)، وأضاف قائلاً: «وأسر الإفرنجة سودان الماوري، صاحب بارة». ومن المعلوم أن لويس الثاني استولى على باري في فبراير 871، وهذا يفند التاريخ الذي أورده كتاب العيون.

روايات المصادر الأخرى[1] - أن الأمير ولى رياحًا بن يعقوب - هل كان عم العباس بن الفضل؟ - على صقلية، وأخاه عبد الله بن يعقوب على «الأرض الكبيرة»، أي قلورية. ومات رياح في محرم 258 (18 نوفمبر - 17 ديسمبر 871)، ولحق به أخوه بعد مدة، في صفر (18 ديسمبر 871 - 15 جانفي 872). فتولى عند ذلك شؤون صقلية أبو العباس بن يعقوب بن عبد الله[2]، ثم توفي بعد شهر. فنابه أخوه ولم يذكر النويري اسمه[3]. ولم يبق في الحكم مدة طويلة جدًا. وبالفعل ولى الأمير على صقلية الحسين بن رياح[4] ثم عزل بعد ذلك، ولا نعلم في أية ظروف تم عزله، وعوضه عبد الله بن محمد بن عبد الله بن الأغلب[5] ابن أول وال وجهه زيادة الله الأول إلى بلرم، وسبق له أن تولى قبل ذلك طرابلس ولم يغادرها إلا آسفًا[6]، وعاد إلى مقر عمله في شوال 259/ أغسطس 873. وبقي فيه بلا حماس إلى أن تولى إبراهيم الثاني الإمارة. ولم يكن فعلاً

---

(1) كان النويري بالفعل هو المؤلف الذي أمدنا بأكمل قائمة، إذ أغفلت المصادر الأخرى الإشارة إلى الولاة الذين كانت ولايتهم قصيرة جدًا. فلا فائدة في القول إن هذه القائمة لا توحي لا محالة بثقة تامة، وقد تضمنت عدة أخطاء بكل تأكيد.

(2) النويري، المرجع المذكور، ص 433. ولم يشر ابن عذاري (البيان، ج 1، 115) إلى محمد بن أبي الحسين، وذكر أن أحمد بن يعقوب خلف محمدًا بن خفاجة، واتفق مع النويري بخصوص عبد الله بن يعقوب. وذكر ابن الأثير (الكامل، ج 5، 364) شجرة أتم لخلف محمد بن خفاجة، فسماه أحمد بن يعقوب بن المضاء بن سلمة، فهل يجب قراءة سوادة بدل سلمة؟ وفي هذه الصورة، لربما كان الوالي المذكور قريبًا للأغالبة، ومن ذرية الأسرة اليعقوبية التي أشار إليها ابن الأبار (الحلة، طبعة Müller، ص 271). وبالفعل، كان سوادة بن سفيان بن سالم ابن عم لإبراهيم الأول بن الأغلب بن سالم. ولنذكر أن الوالي خفاجة وابنه محمدًا كانا أيضًا من ذرية سوادة. وبخصوص درجة القرابة بين سوادة وإبراهيم الأول، (انظر آخر الملحوظة ص 520 رقم 1). وسبق الحديث من ناحية أخرى عن أحمد بن يعقوب الذي خلف ابن أخيه العباس بن الفضل بن يعقوب بن المضاء على صقلية، قبل أن يجبر على التخلي لابن هذا الأخير (انظر الملحوظة ص 531، رقم 1). فهل كان أحمد بن يعقوب ذاته الذي عاد إلى النشاط السياسي، إذا صدقنا ابن الأثير وابن عذاري؟ لا تسمح المصادر التي لدينا بالوصول إلى يقين ما.

(3) ذكر ابن عذاري (البيان، ج 1، 115) أن الحسين خلف أباه أحمد بن يعقوب بن المضاء (انظر الحاشية السابقة)، وقال إن أمير القيروان أقره في ولايته.

(4) قال ابن عذاري إنه الحسين بن أحمد بن يعقوب. انظر الحاشيتين السابقتين.

(5) النويري (المرجع المذكور، ص 434) الذي التبست عليه الأمور بصورة فادحة في خصوص أبيه (انظر الملحوظة ص 493، رقم 4). فسماه عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن الأغلب، ولم تقل المصادر الأخرى شيئاً عنه، إلا ابن الأبار (الحلة، عند AMARI، *Biblioteca*، ص 327، والمخطوطة، وجه ورقة 35) الذي مكننا من التعرف عليه بصورة يقينية، فأمدنا بأخبار ثمينة عنه.

(6) دوّن عنه ابن الأبار (الحلة، طبعة Müller، ص 270، والمخطوطة وجه ورقة 35) ثلاثة أبيات باح فيها بحزنه لما علم بنقله من طرابلس.

من رجال الحرب، بل كان يأنس بالأحرى بالقلم أكثر مما كان يأنس بالسيف. وكان في نفس الوقت شاعرًا ومحدثًا وفقيهًا.

وكانت أشد رغبة عنده مغادرة فخ صقلية. وعاد أخيرًا إلى طرابلس العزيزة عليه قبل تولي خطط أخرى بالقيروان. فقدم له إبراهيم الثاني ترضية حالما تولى الإمارة، (في 6 جمادى الأولى 261/16 فبراير 875). وعوضه في بلرم أبو مالك أحمد بن عمر بن عبد الله بن إبراهيم بن الأغلب، «المعروف باسم حبشي»، كما أوضح ذلك النويري[1]، أي نفس الرجل الذي فتح مالطة، وسيأتي الحديث عنه فيما بعد. وقد شهدت مؤقتًا مدة حكمه في بلرم، وحكم إبراهيم الثاني في القيروان، توقّف فترة الاضطراب، والتفكّك الذي بدأ في صقلية باغتيالين متواليين أوْدَيا بحياة خفاجة وابنه محمد.

ولا شك أن الروم أحرزوا أثناء هذه المدة انتصارات في صقلية، وكانوا في عهد إمبراطور حازم هو بازيل الأول. ومن المؤسف أنه لم تصلنا أية تفاصيل في هذا الباب. فقد أوجز ابن الأثير القول كثيرًا، فذكر أن عهد محمد الثاني أبي الغرانيق (250 ـ 864/261 ـ 875) الذي كان منشغلاً بصيد الغرانيق أكثر من اصطياد النصر، قد تكدّر بالهزائم التي مُنِي بها في صقلية، حيث «اغتصب الروم عنوة عدة مواقع»[2]. ومن ناحية أخرى، أشير فقط إلى عمليتين قدمتا في شكل انتصار. فقيل إن الأخوين رياحًاوعبد الله بن يعقوب حصلا على بعض الفوائد في سنة 257 (29 نوفمبر 870 ـ 17

---

(1) انظر بخصوص هذا الشخص (الملحوظة ص 538 رقم 5). الذي فتح مالطة. وقد أوردنا اسمه نقلاً عن «النهاية» للنويري، طبعة G. Remiro، ج 2، 244. وجاء في طبعة AMARI (*Biblioteca*، ص 434): أبو مالك أحمد بن يعقوب بن عمر بن عبد الله بن إبراهيم بن الأغلب، وقد عرف باسم حبشي. ولا شك أن إقحام (بن يعقوب) في نسبه خطأ ناسخ تأثر بعدد كبير من المرات ورد فيها اسمه بنفس الفقرة المحتوية على بعض سطور. واستخدم G. Remiro مخطوطًا لا يتضمن فضلاً عن ذلك، هذا الاسم. وسنرى فيما بعد أن نفس الشخص ولي من جديد على صقلية سنة 274. وأجمع ابن الأثير (الكامل، ج 6، 97)؛ وابن عذاري (البيان، ج 1، 120)؛ وابن الخطيب (الأعمال، ج 2، 49/475) على ذكر اسمه كما بيناه بالنص. ومن ناحية أخرى، التبس أمره على النويري كثيرًا بشأن التواريخ. فأرخ توليه صقلية في شوال 259، أي في نفس الوقت الذي تولى فيه عبد الله بن محمد السابق له، وقد ذكر في شأنه نفس التاريخ. وأضاف أنه حكم صقلية مدة 26 عامًا حتى سنة 287 دون أن يتفطن حتى إلى أن الفارق بين 259 و 287 هو 28 سنة. والأخطاء كانت بديهية. وسنرى أن عدة ولاة توالوا طيلة هذه المدة. وأن أول تولية ذكرت هنا، لأحمد بن عمر بوصفه واليًا على صقلية، أرخها ابن الخطيب (الأعمال، ج 2، 47/473 والملحوظة 5) لا غير، وذكر ابن الخطيب أن إبراهيم الثاني هو الذي ولاه حال اعتلائه العرش ولم يتمكن AMARI من استخدام هذا النص، فترتب على ذلك اضطراب كبير في عرضه (*Storia,* I, 533-534).

(2) الكامل، ج 5، 263.

نوفمبر 871)[1]. وسنعود إلى هذا الأمر. ثم اتجهت سرية في سنة 259 (7 نوفمبر 872 ـ 26 أكتوبر 873) إلى سرقوسة. وتحصلت بدل الانتصار، على إطلاق سراح ثلاثمائة وستين أسيرًا وعادت أدراجها[2]. فمن الواضح أن المصادر قد فضلت عدم التحدث كثيرًا عن الهزائم. لكن هذه الحيرة والأسرى والاغتيالات وعدم الاستقرار شكلت حجة شاملة وأفصحت إفصاحًا كافيًا عن الوضع المحزن الذي شهدته بلرم في نهاية عهد صاحب الغرانيق. فصار تهديد الروم مستفحلاً إلى حد أن الأمير أجبر على دعم حماية الساحل، وإقامة تحصينات جديدة على طول الشواطىء[3].

الهجومات على «الأرض الكبيرة»:

يبدو أن الوضع في بلرم، كما استعرضناه، بعد موت العباس بن الفضل، وبالخصوص بعد اغتيال محمد بن خفاجة، كان ملائمًا بصورة خاصّة ليقوم النصارى بالأخذ بالثأر. لكن يظهر أنه لم يستغل بصورة تامة وكما كان في الحسبان، رغم الانتصارات التي سجلها الروم، غير أن الغرب المسيحي بداية من سنة 867، قد أشرف على حظوظه قائدان هما بازيل الأول ولويس الثاني، اتصفا بقيمة لا ينازع فيها وحماس لا مراء فيه. وكان كل شيء يدعو هذين الرئيسين، ويكاد يفرض عليهما التعاون الوثيق، رغم تنافسهما وتعارضهما. وكان يبدو أن أمرًا متحتمًا مشتركًا متمثلاً في طرد العرب، هو ختم لتحالفهما. وكان هذا التحالف يظهر، بعد كثيرٍ من التردد، بصدد الانتهاء في ربيع 869، إلى التنسيق الفعلي الناجع لجهود المملكتين. وكان يجب على الأسطول البيزنطي المتركب من أربعمائة سفينة، مساعدة لويس الثاني على افتكاك باري. والواقع أن هذه العملية آلت إلى الفشل. فلما تقدم الأسطول البيزنطي أمام باري، فك الفرنجة الحصار قبل ذلك، لأنهم يئسوا فيما يبدو من وصوله إليهم أبدًا. فترتبت على ذلك خصومة جديدة تضخمت بالتقريع والشتائم. فتوقف تنفيذ مشروع الزيجة المزمع عقدها بين ابنة لويس الثاني وابن بازيل الأول. وبعد سقوط باري (فبراير 871) في قبضة لويس الثاني، جدت

---

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 115.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 370؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 116.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 263. وأيده Le Continuateur DE THÉOPHANE، وذكره وترجمه إلى الإيطالية AMARI (*Storia*, I, 535, note 1).

محاولة جديدة للتقارب على أساس قسمة دقيقة للأدوار، فالأرض للفرنجة، والبحر للروم. وكان الهدف النهائي من التحالف تحرير صقلية ـ التي كان ينبغي إرجاعها إلى أسيادها القدامى ـ لأن بلرم كانت تهدد بيزنطة وكذلك إيطاليا جمعاء حيث اختار الإمبراطور لويس الثاني تجربة حظه. لكن التحالف لم يعقد هذه المرة أيضًا. قال J. Gay[1] بشأن العلاقات بين الفرنجة والبيزنطيين: «يبدو أنه لم يقع أي تقارب ممكن دون تذمرات ولا خصومات».

والواقع أن التعبير عن الـوّد لم يقدر أبدًا على محو الاحتقار، والقضاء قضاءًا مبرمًا على الخصومات بخصوص لقب الإمبراطور، ولا في تجنب الشكوك خاصة. وفي إيطاليا بالذات، كان النزاع على السلطة مجالاً للتعارض بين الروم والفرنجة. ولا جدال في أن مبدأ «الأرض للفرنجة والبحر للروم» كان لفائدة لويس الثاني، إذ لم يكن له أسطول، لكن لعله صفقة خاسرة بالنسبة إلى بازيل الأول. ولم يكن لويس الثاني يخفي فعلاً طموحه في توحيد إيطاليا كلها تحت ظل حكمه، فلو نجح في مشروعه، لما تنزّه قطعًا عن تجاوز حدود زميله بالشرق، ولما بلغ به السخاء إلى حد إعادة الأراضي إليه، توقعًا لطرد العرب منها. وهكذا، بدأت لعبة متشعبة بين ثلاثة، وذلك بدخول الأفارقة إلى شبه الجزيرة الإيطالية، وكان كل طرف من الأطراف يحاول لصالحه وعلى أحسن وجه، استغلال معارضات خصومه وتناقضاتهم. فكانت الأحلاف بين الروم والفرنجة تبرم وتنقض على الدوام وفورًا. والمؤكد أن الانتصارات على الأفارقة كانت مفيدة، للقضية المشتركة. لكن، ونظرًا إلى تشتت الجهود، وانعدام الثقة واستمرار الخصومات، لم تكن الانتصارات جذرية ولا اكتسبت السرعة المتوقعة منها.

وعلى الصعيد المحلي، وفي مستوى الدويلات المتقاسمة لشبه الجزيرة، كان الموضوع أكثر تشعبًا. فلم يقتصر لويس الثاني على طرد العرب، تركيزًا لسلطته وتجسيمًا لأطماعه، بل كان أيضًا في حاجة إلى إخضاع أتباعه اللمبار إخضاعًا لسلطته، واعتبار دسائس دويلات كمبانيا البحرية، التي كانت تعترف لبيزنطة اعترافًا نظريًا بسلطتها عليها، لكنها لم تكن تتردد عمليًا في التعامل في واقع الأمر مع بلرم والقيروان اللتين شدتاها إليها منافع اقتصادية متينة. لكن، لم يكن كبرياء اللمبار القومي راغبًا في سيطرة الفرنجة من ناحية، وكما لاحظ J. Gay، صرحت أوامر أدلكيس دي بينيفانت قائلة: «أخضع الله تعالى

(1) *L'Italie Méridionale...*, p. 98.

قديمًا مملكة إيطاليا إلى أمتنا اللمبادرية. . . وإذا بأمة الفرنجة تفتك منها المرتبة الأولى فجأة»[1]. وكان أمراء اللمبار عازمين على أن لا يقبلوا أبدًا هذه الإهانة. وكانت الدويلات الموجودة على ضفة بحر تيرينيا لم ترد التضحية من ناحيتها باستقلالها والإضرار بتجارتها. ومن هنا نشأت البلبلة، والأحلاف غير الطبيعية مع عدو الدين، فأثار ذلك حفيظة كبرى لدى المسيحيين. ولإنقاذ مصالحهم الراهنة، لم يرتبط أمراء جنوب إيطاليا فقط وبالمناوبة، بإمبراطور أم بآخر، حسب الحاجة الملحة، بل إن بعضهم لم يترددوا في التحالف مع الشيطان الذي كان مقره في بلرم[2].

ولذا، فإن الأغالبة لم يلاقوا جبهة موحدة، في الوقت الذي كان يرأس المسيحية قائدان استثنائيان. فلم يكافح خصومهم في صفوف ملتحمة. وأمكن لهم غرس عروقهم إلى حدٍ بعيدٍ بصورة نسبية من خلال التصدعات. لكن انقساماتهم ذاتها لم تسمح لهم كذلك بالاستفادة الكاملة من الوضع. ولم يكن أي خصم من الخصوم المتسابقين قادرًا في الجملة على الظفر بقرار جذري بناء. فترتبت على ذلك سلسلة من العمليات لم تعمل سوى على تراكم الخراب.

فقد استولى الأغالبة على طارانت، وبدؤوا يهتمون، كما رأينا ذلك، ببحر الأدرياتيك، فنجمت عن ذلك سلسلة من النزاعات مع البندقية التي شجعتها بيزنطة. وفي آخر حكم ميشال الثالث، يحتمل أن يكون الأسطول الأغلبي قد هاجم سواحل دلماسيا. ولربما كان ذلك بمساعدة أسطول إقريطش، وأدى ذلك إلى رد فعل شديد قامت به بيزنطة والبندقية، منذ أن تولى بازيل الأول الحكم. وتمكن الأسطول البيزنطي بقيادة نيسيطاس (Nicétas) من فك الحصار عن رغوصة، وقد كانت محاصرة منذ خمسة عشر شهرًا، وانتقم أسطول البندقية انتقامًا

---

(1) J. Gay, *L'Italie Méridionale...*, p. 106.

(2) انظر بخصوص الجهود التي لم تكن متآلفة دائمًا والتي بذلها بازيل الأول ولويس الثاني في جنوب إيطاليا، بحثًا جيدًا بقلم J. Gay (*L'Italie Méridionale et l'Empire Byzantin depuis l'avènement de Basile 1er jusqu'a la prise de Bari par les Normands (867-1071)*, pp. 79-108؛ وانظر أيضًا A. Vogt (*Basile 1er (867-866) et la Civilisation Byzantine à la fin du IXe siècle*, pp. 318-329؛ و Ostrogorsky (*Histoire de l'Etat Byzantin*, pp. 261-265). وقد سمى لويس الثاني في رسائله بازيل الأول (أخي العزيز، Farter Carissime)، عارضًا عليه القاعدة التي يمكن بموجبها التعاون معًا لطرد العرب (*R.G.F.S.*, VII, 572-578) وعرض عليه في الرسالة التي وجهها إليه إثر الاستيلاء على باري (*R.G.F.S.*, VII, 578) أن يتكفل بازيل الأول بالبحر ويعني لويس الثاني بالبر.

باهرًا[1] في عرض طارانت، لهزيمته في سنة 842.

ولما أقصي الأسطول الأغلبي عن بحر الأدرياتيك، تحول عند ذلك إلى مسرح آخر للعمليات. فغادر بلرم في أول رجب 26/254 يونيـو 268، بقيادة محمد بن خفاجة، ووجهته غايت. فاتجهت سرايا إفريقية طيلة ثلاثة أشهر إلى جميع نواحي هذه الدولة، وغنمت غنمًا كبيرًا، ثم عادت إلى صقلية في شوال (23 سبتمبر - 21 أكتوبر 868)، وسفنها مثقلة بالخيرات[2]. ولا علم لنا بالأسباب الحقيقية لهذه الحملة. ويحتمل أن يكون من الواجب البحث عنها في سياسة غايت، ولعل هذه السياسة صارت أقل «مودة» إزاء بلرم.

وأظهرت نابولي أكثر ولاءًا لحلفائها. فلم تتردد في الانضمام إلى بلرم، وقايةً لمصالحها الاقتصادية واحتماءًا من جاراتها. وقد أقدم دوق نابولي سرجيوس الثاني على التهديد بالإقصاء من حماية الكنيسة، فلم يخش أن يلقي بعمه الأسقف أتاناز (Athanase) في السجن، وقد عمل تحت ضغط البابا على التشهير بسياسته. ولما فر أتاناز بعد ذلك من السجن، وجد سرجيوس الثاني طبعًا أصدقاءه في إفريقية يقفون إلى جانبه، لمقاتلة الأسقف وأجواره بأمالفي. ومقابل ما قدمه الأفارقة من خدمات، وجدوا أحسن قبول في نابولي، وإمكانات للتمون والإقامة، وحتى من يهديهم بإخلاص للقيام بالعمليات الحربية. وغالبًا ما قسمت الغنائم بينهما. فشهّر لويس الثاني بنابولي قائلاً: «إنها بلرم أخرى، وإفريقية أخرى»، تربعت في قلب شبه الجزيرة[3].

وفي الواقع، كانت للويس الثاني وحده، سياسة متماسكة واصل العمل بها بإصرار وحتى بمهارة، وذلك في خضم الخصومات، والأحقاد القائمة بين العائلات، والنزاعات الوحشية التي كانت تشكل لحمة الحياة اليومية في جنوب إيطاليا، أثناء الثلث الأخير من القرن التاسع. وقد كان العدو اللدود للحضور العربي في شبه الجزيرة، فلم يأل جهدًا في تطهير البلاد من العرب. وكان بالنسبة إلى أمير القيروان بمثابة الخصم المتصف بالعزم،

(1) انظر A. Dandolo (*Chronica, R.I.S.*, XII, 157) الذي أرخ انتصار البندقية على طارانت في سنة 867. وانظر أيضًا J. Gay (*L'Italie Méridionale...*, pp. 91-92)؛ و C. Manefroni (*Storia della Marina italiano*, I, 55)؛ و Ostrogorsky (*Histoire de l'Etat Byzantin*, p. 363).

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 5، 306.

(3) انظر Amari (*Storia*, I, 520)؛ و Heyd (*Histoire du Commerce du Levant au Moyen Age*, I, 98)؛ وخاصة J. Gay (*L'Italie Méridionale*, pp. 85 et 98). توجد رسالة لويس الثاني المتضمنة لاتهامات ضد نابولي في (*Chronicon Salernitanum, M.G.H.*, III, 526). وقد شك Amari في صحة هذه الرسالة.

وقد علّقت عليه البابوية آمالاً عريضة. فخاطب البابا حادريان الثاني (Hadrien II) (867 ـ 872) في 20 فبراير 868، في روما، رجال الدين والرهبان في جميع الأمم، ودعاهم إلى الصلاة «لفائدة ابننا لويس العامل بأوامر الدين، الإمبراطور الفخيم، حتى يخضع له الله أمة العرب، فيسود بيننا السلام على الدوام»[1]. وكان لويس الثاني بطلاً لجهاد حقيقي، فأخلص تمامًا للمهمة التي حددها لنفسه، وحارب في جميع الاتجاهات. وقد كان في طريقه إلى باري سنة 870، فاستقبل نواب قلورية التي احتلها الأغالبة. فجاؤوا يعدونه بدفع الجزية، وطالبوه مقابل ذلك بمناصرتهم على العرب. فلم يتردد الإمبراطور في تكليف الكونت أوطون (Otton) دي برغام (Bergame) بنجدتهم، رفقة أسقفين. لكن من المستبعد أن يكون هؤلاء قد أحرزوا انتصارات باهرة على والي أمنتيا (Amantea)، وقد كانت مدينة قريبة من غرب كستة (Cosenza) وكانت هدفًا للحملة[2]. فاستحق الأمر أن يشار إليه. وكان يرجع إلى منهج سياسي قائم الذات وقع تصوره تصورًا واضحًا. ويبدو أن استعادة باري في فبراير 871 كانت المنطلق للشروع في تنفيذ هذا المنهج. وبالفعل، فكر لويس الثاني حالما انتصر، في احتلال طارانت. لكن المشروع كان في حاجة إلى دعمٍ حازم من الأسطول البيزنطي، أي إلى تحالفٍ متين مع بازيل الأول، فكان الأمر أكثرَ عسرًا. فأرجيء تنفيذه إلى فرصة أحسن.

وقد مر بنا من ناحية أخرى أن أمير القيروان قرر من جهته وبصورة ما، بعد سقوط باري بالذات، سد الفراغ الحاصل، فولى لأول مرة واليًا خاصًا على «الأرض الكبيرة». وكلف بهذه الخطة عبد الله بن يعقوب، بعد اغتيال محمد بن خفاجة، أي بعدتاريخ 3 رجب 257/27 مايو 871. ويحتمل أن يكون عبد الله قد أقام في طارانت، ويبدو أنه تحصل على إمدادات[3] مباشرة من إفريقية، وشرع فورًا في الهجوم. ولنلاحظ في الحال

---

(1) *Liber Pontificalis*, II, 176: «oretis pro christianissimo filio nostro Hlodowico imperatore Augusto, ut ei Deus omnipotens ad nostram perpetuam pacem Sarracenorum facia Subditam nationem».

لا علم لنا بما وافق هذا الاجتماع من حفل. قال محقق *Liber Pontificalis*: «لم أجد في أي مقام آخر أن هذا اليوم خصص لاجتماع مثل الذي وصف هنا».

(2) انظر André PRESBYTÈRE (*Chronica Brevis, R.G.F.S.*, VII, 205)؛ و J. GAY (*L'Italie Méridionale...*, pp. 96-97).

(3) لم يتحدث ابن عذاري (البيان، ج 1، 115)، ولا النويري (المرجع المذكور، ص 433 ـ 434) ـ إلا أنهما أشارا إلى تولية عبد الله بن يعقوب على رأس «الأرض الكبيرة» ـ ولا أي مصدر عربي آخر عن الإمدادات. وتحدثت المصادر المسيحية عن 20 إلى 30 ألف رجل وجهتهم إفريقية إلى عبد الله بن يعقوب (انظر AMARI، =

أن هذا الهجوم لم يستهدف لا محالة تعويض راية (سودان) براية الأغالبة في باري التي سقطت في قبضة لويس الثاني. بل إن هذا الهجوم اتجه وجهة أخرى، ذلك أنه استفاد من الظرف الملائم الذي كان سائدًا بصورة خاصة.

فغداة انتصار لويس الثاني على (سودان)، وبعد أن قاتل قليلاً في طارانت، رحل الملك إلى بينيفانت. فدقت ساعة الإصداع بالحق فورًا بالنسبة إليه، وهي الساعة الموالية في الغالب للانتصارات. وكان ينبغي أن تعود مبدئيًا أبولي (Apulie) وباري المسترجعتين، إلى أدلكيس أمير بينيفانت. لكن لويس الثاني لم يكن مستعدًا كلّ الاستعداد ليهب ثمار نصر تكلف غاليًا لمأموره الذي كان قليل الطواعية. فتسبب ذلك في نشوب الغضب والأحقاد. ومن جهة أخرى، أسكر النصر الفرنجة، فنشروا حاميات صغيرة في مختلف مدن البلاد، وأشعروا الجميع بوطأة جبروتهم وجورهم. فتحالف منذئذٍ وتآمر على الفرنجة، ألكسيس دي بينفانت والكونت دي سبولات والأمير غُوأَيْفَرْ السالرني والدوق سرجيوس الثاني دي نابولي حليف بلرم والخصم اللدود لحضور الفرنجة في شبه الجزيرة. وقيل إن (سودان) الذي أسر في باري قام بدورٍ معين واستشير. فاندلعت عند ذلك في البلاد حرب عامة على الفرنجة. وأشعلت النار في قصر لويس الثاني في بينيفانت، وتحتم على الإمبراطور الاستسلام، فأسر في 13 أغسطس 871، بعد مقاومة يائسة دامت ثلاثة أيام. وبقي في أسر مأموره حتى 17 سبتمبر، وهو التاريخ الذي أطلق فيه سراحه بعد تأدية اليمين في العدول عن الانتقام من المتآمرين. لكن لويس الثاني عجل بنقض يمينه حالما تحرر، وقد أداه بالرغم منه، وذلك بعد إذن البابا. ولم يعف

= *Storia*، ج 1، 524 ـ 526؛ و W. Heyd (*Histoire du Commerce du Levant*، ص 99)، وقد حدد نقطة تجمع هذه الجيوش بالمهدية (هكذا)؛ و J. Gay (*L'Italie Méridionale*, pp. 102-103).

وما روته المصادر المسيحية يكتسي نوعًا ما، طابع الحكاية ويتجه إلى الرواية. فذكر أن شخصًا من إفريقية كان محقًا في إبداء اعترافه بالجميلِ تجاه أمير سالرنة غوأيفر، فطلب من شخص يدعى فلوروس (Florus) كان تاجرًا بأمالفي، وكان مقيمًا آنذاك في إفريقية، أن يخبر الأمير اللمباردي بالإعدادات للحرب المنظمة ضده. ودار الحديث أيضًا عن منديل كإشارة، الخ... وبلغت الأهمية العددية للإمدادات ـ المضاعفة أو المثلثة للجيش المناط بأسد ـ ودقة الإعداد، حدا، حتى مع اعتبار صحة الخبر الوارد في المصادر المسيحية، فلا شك أن المؤرخين العرب ما أجمعوا على إغفالها. فلم يكن هؤلاء المؤرخون معادين لمحمد الثاني. فكان صمتهم بشأن حدث كان يرفع من صيت الأمير أمرًا يدعونا لذلك إلى أن نقابل بالشك الأخبار الروائية المستمدة من المصادر المسيحية. ومن ناحية أخرى، لم يكن محمد الثاني «صاحب الغرانيق»، معدًا ليقوم بالإعدادات العسكرية الكبرى. فإن كانت هناك إمدادات فعلاً، فينبغي التفكير في مغالاة كبيرة بشأنها، وقد كان مصدرها المآخذ المسيحية لغرض المديح.

عما وقع، فقدم الدليل على ذلك.

وشن عبد الله بن يعقوب هجومه في هذه الظروف. فغزا أرض سالرنة في شهر سبتمبر 871، بينما كان لويس الثاني محبوسًا في بينيفانت. ولما علم اللمبار بهذا الخبر، أطلقوا سراح الإمبراطور الذي بدأ بتصفية حساباته مع أولئك الذين حبسوه. وانتشرت سرايا إفريقية في ذلك الوقت، في الوديان والبوادي. وبلغت إحدى السرايا بينيفانت، فهزمها أدلكيس بعدما تركت ثلاثة آلاف قتيل. وخسرت سرية أخرى ألف رجل، لما هاجمت قابو (Capoue). وقاوم غوأيفر في سالرنة ذاتها ما يقرب من سنة مقاومة لم تشبها شائبة، فرد جميع هجمات جنود إفريقية، إذ كانت تحميه أسواره العالية. والواقع أن عبد الله بن يعقوب لم يسجل إلا انتصارات محدودة جدًا، وقد ترك في الحوليات المسيحية، ذكرى مرة خاصة لتدنيسه المعابد. وعوضه بعد موته، في صفر 258 (18 ديسمبر 871 ـ 15 يناير 872)[1]، شخص يدعى عبد الملك ـ كتب Abemelech في *Chronicon Salernitanum* ـ ولم تعمل كتب التأريخ العربية على تدوين اسمه. فتمادى عبد الملك في ضرب الحصار، وبدأت سالرنة تشعر بالمجاعة. فكرر غوأيفر عند ذلك التضرعات لدى لويس الثاني. فوجه إليه ابنه غوأيمر (Guaimer) للتعبير عن ولائه وخضوعه. فعزم الإمبراطور أخيرًا على نجدته. فهزمت جيوشه الأفارقة قرب قابو، ثم تقدم بنفسه رفقة مجموع جيوشه. وألح عبد الملك عبثًا على رفاقه بالاستمرار في القتال، وطمأنهم بأن سالرنة كانت بصدد الاستسلام. فنشب عصيان وغلب على أمره. فأوقف وأركب البحر عنوة إلى صقلية، فهلك في اليم. ومل الجيش الأغلبي القتال من جهته، فتراجع نحو قلورية (أغسطس 872)[2].

وهكذا، كفى ظهور الفرنجة لتخليص كمبانيا. ولم يقم الأفارقة بأية عملية في حياة لويس الثاني. وكان أمير القيروان مولعًا بصيد الغرانيق، بينما كانت بلرم مجالاً ترتع فيه الدسائس والاضطرابات. لكن لويس الثاني لم يستفد استفادة جوهرية من انتصاره. فلم يلاحق جيش إفريقية ويرميه في البحر ويسترجع طارانت. وبقي في قابو حيث أنهك قواه

---

(1) النويري، المرجع المذكور، ص 434؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 115.

(2) أبيد الأفارقة حسب بعض المصادر المسيحية. انظر (Amari، *Storia*، ج 1، 528 ـ 529). وذكرت مصادر أخرى أنهم فضلوا الرحيل، نظرًا إلى ما انتابهم من كلل. واعتمد J. Gay (*L'Italie Méridionale*, pp. 103-107) هذه الرواية. وجاء بـ *Chronique de Cambridge* (Vasiliev، *Byzance et les Arabes*، ج 2، القسم الثاني، ص 99): «قضي على جيش المسلمين في سالرنة، سنة 6380 (871 ـ 872)».

في بذل جهودٍ غير مجدية لإخضاع مأموريه. وحول أدلكيس وجهته إلى بيزنطة والتزم بدفع الجزية لملكها لينجو من قبضة لويس الثاني. وأما سرجيوس الثاني، فقد بقي وفيًا لتحالفه مع بلرم. ومن المؤكد أن الأغالبة فشلوا، ولم يوفقوا في تحسين وضعهم بالأرض الكبيرة. ولم ينجحوا في الجملة في العمل بالتحدي الذي تخلى عنه (سودان)، وتعويض الإسلام ما فقده في باري بفتح سالرنة. لكن مواقعهم لم يقع المساس بها كذلك عند موت لويس الثاني (12 أوت 875). فلا امبراطور الفرنجة، ولا ملك بيزنطة قدرا أو عرفا الوصول إلى اتفاق كافٍ للاستفادة تمامًا من صعوباتهم.

الاستيلاء على سرقوسة:
(15 رمضان 264/21 ماي 878):

وفي الأثناء، خلف إبراهيم الثاني صاحب الغرانيق، وقد كان رجلاً متصفًا بطاقة خارقة، وتم ذلك في القيروان، في 6 جمادى الأولى 261/16 فبراير 875. ومر بنا[1] أنه ما لبث أن وجه واليًا إلى بلرم، كان حفيدًا لإبراهيم الأول، هو أبو مالك أحمد بن عمر بن عبد الله بن إبراهيم بن الأغلب شهر حبشي. فشرع أبو مالك فورًا في القيام من جديد بسلسلة من الحملات على سرقوسة، بعد أن توقفت برهة من الزمن، وكانت سرقوسة بالذات عاصمة لحضور الروم في صقلية ورمزًا له.

وقد جدت الأحداث في صائفة سنة 875، طبقًا للصورة المعهودة المضبوطة ضبطًا تامًا منذئذ، وتمثلت في الاغارات، وفي السرايا المخترقة لجميع أنحاء البلاد، وإفساد الزروع، وعودة الجيوش بالغنائم. وكان هذا الصنف من الحروب التخريبية يستنزف قوى العدو ببطء، وقد كان عرضة لها خاصة الفلاحون المجردون من السلاح الذين لا تحميهم الأسوار، ولا شك أنه وقع العمل بهذا الصنف - لما تكونت مع تقدم الفتح طبقة من البدو المسلمين المتمعشين من الأرض - من طرف الروم كذلك. وفي السنة الموالية، بينما كان حبشي يحارب طبق الأساليب المعتادة في ناحية قلعة النصر - التي لم يحدد موقعها - اصطدم فعلاً بكوكبة من خيالة العدو افتكت من مسلمي الجزيرة غنيمة هامة. وقد مكن القتال الذي تلا هذه الوقعة بأن يسترجع حبشي الغنيمة، ويقتل عددًا كبيرًا من الروم،

---

(1) انظر الملحوظة ص 542، رقم 1.

ويعود إلى بلرم بعددٍ كبيرٍ من الأسرى[1].

ورغم هذه الانتصارات، فقد عزل حبشي، ولا شك أن ذلك قد تم في 263 (24 سبتمبر 876 ـ 12 سبتمبر 877)، وعوضه في بلرم جعفر بن محمد التميمي[2]، وقد نجح جعفر قطعًا، بفضل الوسائل التي وضعها على ذمته الأمير الجديد في القيروان، مدة تسعة شهور، في إخضاع عاصمة الروم بصقلية، وقد كانت الهدف الرئيسي لجميع الهجومات، ونجحت رغم ذلك في تحدي جميع الجيوش الأغلبية، طيلة نصف قرن.

وبدأت الحملة خلال صيف سنة 877 (آخر 263 ـ بداية 264) كصائفة عادية. ولما كان جعفر بن محمد يشق الجزء الشرقي من الجزيرة، أغار وأفسد على التوالي زروع رمطة (Rametta) وطبرمين (Taormine) وقطانية (Catane)، وغيرها من المدن التي لم ير المؤرخون فائدة في ذكر أسمائها، وذلك قبل بلوغ سرقوسة[3].

وقد فقدت هذه المدينة مساحتها القديمة في القرن التاسع. وتركزت الحياة

---

(1) انظر بخصوص حملات ابن مالك، خبرًا انفرد به ابن الخطيب (الأعمال، ج 2، 47/473).

(2) ابن عبد المنعم الحميري، الروض، في المرجع المذكور، ص 154. سماه ابن الخطيب في «الأعمال» (ج 2، 47/473)، أبا جعفر بن محمد بن بربر. وسماه ابن الأثير (الكامل، ج 6، 19)؛ وابن عذاري (البيان، ج 1، 117) جعفر بن محمد دون أن يذكرا نسبه.

(3) المصادر العربية كانت دقيقة بشأن فتح سرقوسة، لكنها أوجزت القول نسبيًا. انظر ابن الأثير، الكامل، ج 6، 19؛ والنويري (النهاية، طبعة G. Remiro، ج 2، 82 ـ 83، ونقل المقال Amari في *Biblioteca*، ص 449)؛ وابن عذاري (البيان، ج 1، 117)؛ وابن خلدون (العبر، ج 4، 436)؛ وابن عبد المنعم الحميري، الروض، المرجع المذكور، ص 153 ـ 154؛ وابن الخطيب، الأعمال، 47/473، الذي اختلفت روايته في جوهرها عن رواية المصادر الأخرى. وكانت المصادر المسيحية أكثر تفصيلاً في موضوع عمليات الحصار والآلام التي تحملها المحاصَرون (بالفتح). انظر (*Chronographia*, pp. 309-312، Le Continnatenr de Théophan)، والراهب Théodose (*Epistola de expugnatione Siracusarum*)، النص اليوناني والترجمة اللاتينية بقلم C.O. Zuretti في (*Centenario Amari*, I, 165-170)، وتوجد ترجمة لهذه الرسالة في *R.I.S.*، الجزء الأول، القسم الثاني، ص 257 ـ 264. وقد أسر الراهب طيودوز بسرقوسة وحرر رسالته في الأسر، مما أضفى قيمة خاصة على هذه الوثيقة. وانظر أيضًا *Chronique de Cambridge*، عند Vasiliev (*Byzance et les Arabes*)، ج 2، القسم الثاني، ص 100. واعتمد Amari خاصة على الراهب طيودوز، وبحث طويلاً في فظائع الحصار (*Storia*, I, 535-551).

وانظر أيضًا G.E. Ortolani (*Nuovo dizionario geografico, Statistico, e biografico della Sicilia antica e moderna*, pp. 141-143).

وانظر ص 479 وما يليها من هذا الفصل بشأن الحصار الأول الذي دام أكثر من عام وانتهى بهزيمة جيش إفريقية بقيادة أسد.

والنشاط في جزيرة أورتيجيا (Ortigia) الصغيرة[1]. وكانت متصلة باليابسة بواسطة جسر. وكانت هذه الجزيرة الصغيرة منيعة إن صح القول، لأنها كانت تقع بين جون عريض غربًا يسمى المرسى الكبير (Porto Grande)، والبحر الأيوني شرقاً، حيث كان يقع تقوير المرسى الصغير (Porto Piccolo) . وفي الشمال، خارج التحصينات، قامت الكنيسة القديمة، وكانت الأرباض ممتدة على موقع الحي الرئيسي القديم في المدينة. ولا بد أن هذه الأرباض قد تأثرت كثيرًا من الزحف المتواصل منذ نصف قرن، لجحافل الفتح التي اصطدمت بلا توان بأسوار المدينة، وقد احتلها المغيرون سريعًا وأقاموا بها مركز قيادتهم. وكان عدد الأهالي بها قليلاً قطعًا، ولا بد أنهم لجؤوا إلى المدينة، أي إلى جزيرة أورتيجيا.

وبدأت فورًا عمليات الحصار. فضرب الحصار برًا وبحرًا على سرقوسة. ولم يكن أهالي المدينة يترقبون قطعاً عملية أخطر من العمليات السابقة، رغم أنهم شاهدوا غيرها مرارًا، منذ نصف قرن، خاصة بعد التراخي الموالي لعدم الاستقرار الذي ساد بلرم خلال السنوات الأخيرة. فاحتاطت المدينة سنة 827، وأفرغت الناحية من جميع مؤنها، وخزنتها في مطاميرها، فأجبرت بذلك المغيرين على أكل خيولهم، لكنها بوغتت هذه المرة. وكان لإفساد الزروع المستمر مفعوله أيضًا، وقد آتى أكله إن صح القول، ولم يدم الحصار إلا تسعة شهور وبدأت المؤن تتناقص سريعًا، وصارت المجاعة لا تطاق. وساء الوضع خاصةً بعد انهزام القوات البحرية البيزنطية التي قدمت لنجدة الموقع المحاصر. وذكر ابن الأثير[2] أن انتصار الأسطول الأغلبي مكن من ضرب حصارٍ تامٍ على المدينة. قال: «فتمكنوا حينئذٍ من حصرها». وهدمت «الأسوار»، أي التحصينات التي كانت تحمي الميناءين، ومُنع على أهل سرقوسة حتى من صيد السمك. وفقد كل شيء، حتى العشب الصالح، كما قال الراهب تيودوز. وبلغت الأسعار مستويات لا تتصور. وتغذى الناس بكل شيء، بالعظام المسحوقة والجلود، وحتى بجثث البشر. فترتب على ذلك وباء فظيع. وتغطت أجسام الضحايا التعيسين بقروح مريعة. ولا شك أن العامة وخاصة منهم اللاجئين دفعوا أغلى ثمن لبطولة المدافعين.

وقاوم هؤلاء المدافعون طويلاً بالفعل. ووردت الهجمات الواحدة تلو الأخرى.

---

(1) انظر الرسم ص 479.

(2) الكامل، ج 6، 19.

فنجحت الحراسة بالنهار والليل وفي كل حين، في تجنب الإغارات والمباغتات. لكن جيش إفريقية استخدم عتادًا عظيمًا للحصار، كالأقبية التي كانت تسمح بالاقتراب من الأسوار وتلغيمها، والدبابات والسلالم، والعرادات. واستخدمت خاصة منجنيقات ثقيلة انذهل لها المحاصَرون، إذ أنها هدمت الأسوار. وكانت المنجنيقات المعروفة تلقي ذات مسار منحن، فتحدث الرعب أكثر مما كانت تحدث ضررًا حقيقيًا. ومن رأي Amari[1] أن النماذج الجديدة ظهرت للمرة الأولى في حصار سرقوسة، أو قرب أسوار سالرنة قبل ذلك سنة 871، وكانت قادرة على قذف حجارة ضخمة في مسار مستقيم. وقامت هذه المعدات بدور المدفعية الثقيلة، فمكنت من فتح الثغرة التي أنهت مقاومة سرقوسة اليائسة. وقد انهار حوالي شهر أبريل، جانب من البرج القريب من المرسى الكبير على ميمنة المغيرين، بعد أن خربته القذائف، وبعد خمسة أيام، تهدم بدوره ضلع من السطح المجاور.

وقد ذكر الراهب تيودوز أن جيش إفريقية كان بقيادة شخص يدعى Busa amirae Chagebis filus، ومن رأي Amari أنه أبو عيسى ابن الحاجب (Chagebis) محمد بن قرهب[2] الذي أمر بهجوم فوري عام. فكان التحام رهيب حول الثغرة. وقد دافعت

---

(1) .*Storia,* I, 538

(2) ورد نقلاً عن GAETANI، C.O. ZURETTI، قسم من النص اليوناني لرسالة الراهب تيودوز مع ترجمة لاتينية جديدة في (*Centenario Amari,* I, 165-173). وانظر أيضًا AMARI (*Storia,* I, 541-542, note 3) الذي أحال على نشرية GAETANI. وقد أكّد افتراض AMARI بشأن اسم القائد الذي فتح سرقوسة، اكتشاف جديد متمثل في ترجمة لاتينية تامة قديمة لرسالة تيودوز، قام بها GIOSAFAT.

وانظر Bruno LAVAGINI (Siracusa occnpata dagli Arabi, l'Epistola di Teodosio Monaco. dans *Byzantion,* XXIX-XXX (1959-1960), p. 275).

ولم تذكر المصادر العربية أبا عيسى بن محمد بن قرهب. لكن شاهد عيان كالراهب تيودوز ما كان ليجهل اسم القائد الذي فتح سرقوسة. وتختلف المصادر العربية لا محالة بخصوص هذا الموضوع. وقد أشار ابن الأثير (الكامل، ج 6، 19) إلى أن الحملة انطلقت بقيادة الوالي جعفر بن محمد. لكن لا يستخلص من قوله إن هذا الوالي قاد الحصار بنفسه حتى النهاية. بل جعلنا بالأحرى نفكر أنه عاد إلى بلرم وترك قيادة الجيش إلى قائد لم يذكر اسمه. ولم يذكر ابن عذاري (البيان، ج 1، 117) كذلك أي اسم، وبعد أن أشار إلى فتح سرقوسة، اقتصر على القول إن الوالي جعفر بن محمد اغتيل في نفس تلك السنة في بلرم. وقال ابن عبد المنعم الحميري (الروض، المرجع المذكور، ص 154) إن جعفرًا بن محمد كلف أبا العباس أحمد بن عبد الله بن يعقوب، بمعنى ابن والي «الأرض الكبيرة» المتوفى أثناء حصار سالرنة، بقيادة الحملة التي انتهت إلى فتح سرقوسة. ونسب النويري فضل فتح سرقوسة إلى شخص يدعى أحمد بن الأغلب (النهاية، تحقيق G. Remiro، ج 2، 83). ويوجد أيضًا نفس الاسم عند ابن الخطيب (الأعمال، ج 2، 47/473) الذي روى بهذا الصدد حكاية غامضة نوعًا ما، حرفت فيها أسماء الأعلام. وذكر هذا المؤلف أن إبراهيم الثاني، بعد أن ولى =

الحامية طيلة عشرين يومًا وعشرين ليلة بحمية لا تصدق، وكانت تتركّب من روم البيلوبوناز (Péloponnèse) والمردائيين (Mardaites)، وجيوش الطارس (Tarse). وأخيراً اغتصبت الثغرة في هجمة عنيفة، يوم الأربعاء في 15 رمضان 21/264 مايو 878[1]. واقتحم المغيرون المدينة، وقاموا فورًا بقتل آخر الجنود الذين كانوا يحاولون تنظيم المقاومة. ولجأ البطريق إلى برج مع سبعين من رفاقه، فأسر من الغد. وقتل كل من تبقى من الحامية بلا استثناء، وعلى رأسهم البطريق، أي أكثر من أربعة آلاف رجل، كما قال ابن عذاري[2]. وبرز نيسيطاس الطرسي بشجاعته وثلبه للرسول ﷺ، فعذب بقساوة كاملة. ومن نجا من الأهالي من الموت، ومنهم الراهب تيودوز، أسروا ونقلوا إلى بلرم تحت حراسة الرقيق الأسود. ونهبت المدينة طيلة شهرين، ثم هدمت تحصيناتها، وبعد ذلك، أشعلت فيها النيران وأخليت وعاد في ذي القعدة، أي في منتصف شهر يوليو، الجيش المظفر إلى العاصمة قادمًا من سرقوسة، وقد ذكرت المصادر العربية [الأعمال لابن الخطيب] أنه «أصاب فيها من الغنائم ما لا يوجد في مدينة من مدن الشرك». فكانت هذه نهاية سرقوسة التي لم تلفظ أنفاسها الأخيرة إلا بعد نصف قرن تقريبًا من الهجومات غير المنقطعة[3]. وقد برهنت حاميتها عن بطولة نادرة، لكن البحرية البيزنطية خيبت

= أبا جعفر بن محمد بن بربر على صقلية، أودع السجن عمه الأغلب بن محمد بن أبي الأغلب، وأخاه الأغلب بن محمد، وابن أخيه أحمد ابن أبي عبد الله. وحبس ثلاثتهم في بيت أبي حجر (هكذا). (ولربما ينبغي أن يقال أبو جعفر). وقتل أبو جعفر، بينما كان ذاهبًا إلى الصلاة، وقد قتله خدمه الذين استأجرهم المسجونون. فصار عند ذلك الأغلب صاحب صقلية. وروى ابن الخطيب أن الأغلب أعد جيشًا كلف به ابنه أحمد. وبهذه الصورة، لربما فتح أحمد بن الأغلب سرقوسة بعد تسعة شهور من الحصار. لكن انتفاضة أهل بلرم في محرم 265/ سبتمبر 878، أتاحت الفرصة لإيقاف الأغلب وأبي عقال (هكذا) اللذين وجها إلى القيروان وقتلا بها. والواقع أن بعض العناصر اختلطت والتبست كثيرًا على ابن الخطيب، وقد وجدت بترتيب آخر في المصادر الأخرى. وقد فضلنا شهادة تيودوز بصفته شاهد عيان، على الشهادات المتضاربة في المصادر العربية.

(1) لم يذكر النويري وابن عبد المنعم الحميري إلا الشهر والسنة: رمضان 264. وذكر ابن الأثير، 14 رمضان 264 الموافق ليوم 20 مايو 878. وكان ابن عذاري أدق، فكتب يقول إن الفتح تم يوم الأربعاء 14 ليلة خلت من شهر رمضان 264، وهذا يوافق يوم 15 رمضان. ويطابق هذا التاريخ تمامًا ما ذكره *Chronique de Cambridge* (المرجع المذكور، ص 100) حيث قال: «وفي سنة 6386 (877 ـ 878) تم فتح سرقوسة يوم الأربعاء في 21 مايو». وأيدت أيضًا هذا التاريخ، رسالة الراهب تيودوز. انظر (Siracusa occupata...، *Byzantion*، المجلد 29 و 30 (1959 ـ 1960)، ص 274).

(2) البيان، ج 1، 117. وذكر النويري نفس الرقم. وتحدث ابن الأثير عن عدة آلاف.

(3) B. LAVAGNINI (Siracusa occupata dagli Arabi, l'Epistola di teodosio Moncao, *Byzantion,*) XXIX-XXX, (1954-1960), p. 267) قال بصدد سقوط سرقوسة: =

الآمال. فبعد سقوط المدينة، اتجه أسطول صغير من الروم إليها، فخسر أربع وحدات، وقتل رجالها.

ولم يمكن قطعًا الوصول إلى فتح سرقوسة إلا بفضل عتاد عظيم استخدم لضرب الحصار، ولربما برهن ذلك بالخصوص عن تفوق الأغالبة، ذلك التفوّق الذي كسبوه في الحوض الغربي للبحر المتوسط. فلم تقدر بحرية بيزنطة على التدخل بصورة ناجعة. وقد مر بنا أن الأسطول الأول الذي كلف به بازيل الأول أدريان (Adrien) قائد البحر، فضل التخلّي عن القتال. وانتظر أدريان ريحاً مواتية على سواحل البيلوبوناز. لكن قبل هبوب هذه الريح، تمكن من نجا من سرقوسة على متن الزوارق، مثلهم في ذلك كمثل شياطين غابة إيلوص (Elos '، كما أوضح ذلك برصانة *Le Continuateur de Théophame*، من إنذاره بأن كل تدخ ٍ صار لا يجدي نفعًا منذئذٍ. فرجع أدريان إلى بيزنطة واختلى في كنيسة، متضرعًا للإمبراطور أن يعفو عنه، فتكرم عليه بذلك.

وكان الناس في الأثناء مبتهجين في بلرم، يستقبلون أسرى سرقوسة جماعات. وكان من بينهم الراهب تيودوز الذي قال إن المدينة بدت له فاخرة مزدهرة. واختلطت جموع المسلمين والنصارى، ولم ينفك القوم يتلون الآيات القرآنية على طول الطريق، شكرًا لله. وبعد خمسة أيام من وصول الأسرى المرموقين، ومن بينهم الراهب تيودوز والأسقف، قدموا للوالي الذي كان جالسًا على تخت، كما روى تيودوز، خلف ستارة. وبعد أن دارت مناظرة دينية قصيرة لائقة، نقل الأسرى إلى السجن. وهكذا، التقى الراهب تيودوز بأسقف مالطة الذي وقع هو أيضًا في الأسر. واستمر حبس أهل سرقوسة حتى سنة 855، ثمّ أطلق سراح جانب منهم مقابل فدية[1].

= «Si concludeva cosi, dopo cinquant' anni dallo sbareo a Mazzara, la conquista araba di Sicilia. Se anche Taormina e Rametta resisterano per qual che decenio, il dominio bizantino è praticamente finito snll'isola».

(1) هذا ما أفاد به *Chronique de Cambridge* (VASILIEV، *Byzance et les Arabes*، ج 2، القسم الثاني، ص 100).

الحياة المضطربة في الولاية
أخرت استمرار الفتح وأضرت به
(264 ـ 289/878 ـ 902):

لقد كان من المفروض أن يضمن مثل هذا النصر وما استلزمه من جهود، لصاحب هذه المأثرة التي لم يقدر أحد من قبل على تحقيقها، حتى أسد بن الفرات، صيتًا إلى حد يجعل من المستحيل وقوع أي مؤامرة. وفي الوقت بالذات الذي دارت خلاله معركة هائلة على أبواب سرقوسة، كانت الدسائس على قدم وساق في بلرم.

وقد سبق لصقلية أن قامت بدور المتنفس لجميع المغامرين القادمين من إفريقية، وصارت فعلاً نوعًا من المنفى كذلك لأشخاص غير مرغوب فيهم سياسيًا. ولقد رأينا[1] أن الحرس المتركب من الموالي بالقصر القديم، انتقض سنة 264/877 ـ 878، ونفى إبراهيم الثاني مجموعة من العصاة إلى صقلية. وأودع بحبس جعفر بن محمد، في نفس السنة، عمه الأغلب بن محمد بن الأغلب المعروف باسم «خُرج الرُّعُونة»، وأخاه أبا عقال الأغلب بن أحمد، وروى ابن الخطيب أنه سجن كذلك ابن أخيه أحمد بن أبي عبد الله[2]. فارتشى هؤلاء غلمان جعفر بن محمد، فاغتال الغلمان مرة أخرى سيدهم الذي قتل غدرًا وهو في طريقه إلى الصلاة. ويحتمل أن يكون هذا الاغتيال قد جدّ قبل سقوط سرقوسة[3]. واستولى خرج الرّعونة فورًا على الحكم. لكنه لم يحتفظ به طويلاً. إذ جدت انتفاضة أخرى، فافتكت منه السلطة ووجه مغلولاً إلى الأمير. وروي أن أهل بلرم انتقضوا عليه وعلى شركائه كأبي عقال وغيره، في محرم 265/ سبتمبر 878، ووجهوهم مغلولين إلى القيروان. ولم يتردد إبراهيم الثاني طبعًا في قتل أخيه وعمه، وقد كان يعاقب بالقتل على أقل من ذلك.

وقد دُبِّرت هذه المؤامرة في وقتٍ حاسم من تأريخ الفتح، فكانت تعبيرًا واضحًا

---

(1) انظر الفصل الثالث ص 318.

(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 177. سبق أن لخصت رواية ابن الخطيب المضطربة نوعًا. انظر الملحوظة رقم 29 من هذا الفصل.

(3) هذا ما اتضح من رواية غامضة نسبيًا لابن الخطيب (الأعمال، ج 2، 48/474) الذي ذكر أن صاحب بلرم الجديد وجه ابنه أحمد بن الأغلب للاستيلاء على سرقوسة. وتحدث ابن عذاري عن المؤامرة بعد وصفه لسقوط سرقوسة. لكنه لم يكن سوى أسلوب في العرض لا يتضمن أي توارد زمني. ولم يذكر شيئًا عن مصير القاتلين. ولا بد أن مدبري المكيدة وفوا بوعدهم فجازوهم على ذلك.

عن الجو السائد في بلرم. وقد كانت ولاية صقلية معدة للإعمار، وكانت توزع فيها الأموال المستولي عليها، فتثير خصومات لا تنتهي، وكانت أرض الجهاد الدائم، ونوعًا من البلاد العجيبة القريبة جدًا من إفريقية، فمن الطبيعي أنها تجلب كل المغامرين وكل الباحثين عن الذهب والغنيمة، وكل الصائدين في الماء العكر، ومنهم ابن حوقل الذي زار الجزيرة سنة 362/972 ـ 973، وقد دون في رسالة هجاء معروفة[1]، صورة هزلية خاطفة تبرز جيدًا الذهنية الغريبة لهؤلاء الانتهازيين المنتفخين ادعاءًا وتكبرًا. وكانت صقلية ـ وقد وصف ابن حوقل بلا شك عيوبًا أشد نتوءًا في الواقع، والفتح ما زال متواصلاً ـ عامرة على هذا النحو، فكانت تطالب القيروان خاصة بالسلاح والجنود للاستمرار في صيد الغنيمة، ومقابل ذلك، لم تكن ترضى إلا عن مضض بالولاة الموجهين إليها، وغير القادرين طبعًا، نظرًا إلى الوضع السائد، على ترضية جميع الأحزاب والأمير في آنٍ واحد، فنتج عن ذلك باستمرار توالي الاضطرابات المتولّدة عنها أكبر الهزات.

وقد وجه إبراهيم الثاني إلى بلرم ابنه أبا الأغلب، وبعد تسعة أشهر، أي في أواخر مايو 879، طرد أبو الأغلب وعوضه الحسين بن رباح[2]، وكان يمثل أسرة قديمة في المدينة، وقد تولى الجزيرة منذ بضع سنين خلت. ولا نعلم هل إن إبراهيم الثاني قبل بالأمر الواقع وأقره في خطته. غير أن الحسين بن رباح جدد العهد عند حلول الصيف، وقاد بنفسه الصائفة فكانت بلا شك أحسن طريقة يلفت بها نظر الأمير، ويبرهن له عن كفاءته.

وبعد فتح سرقوسة، احتلت طبرمين الصدارة وصارت الهدف الرئيسي لجميع

---

(1) ابن حوقل، كتاب صورة الأرض، ص 113 ـ 125. ولخص ياقوت في «معجم البلدان» (ج 1، 483، مادة بلرم) كتاب ابن حوقل بإيجاز كبير. وكان الفصل الذي خصصه ابن حوقل لصقلية موضوعًا لبحث نشره AMARI (وصف بلرم) في المجلّة الآسيوية، السلسلة الرابعة، والمجلد الخامس (1845)، ص 85 وما يليها. وأخبر ابن حوقل (المرجع المذكور، ص 122) أنه كان في صقلية في 10 رجب 362/16 ـ 4 ـ 973.

(2) انفرد ابن الخطيب (الأعمال، ج 2، 48/474) بخبر ولاية أبي الأغلب، ولم يتحدث في هذا الموضع عن الحسين بن رباح. وانفرد ابن عذاري بذكر بعض الأخبار في «البيان» (تحقيق COLIN، و LÉVI-PROVENÇAL، ج 1، 117، وتحقيق AMARI في *Biblioteca*، ص 361). لكن المصدرين لا يتناقضان. والملاحظ أن طبعة COLIN و LÉVI-PROVENÇAL أوردت (الحسن) دون أن تذكر رواية أخرى. وقد فضلنا اعتماد تحقيق AMARI. إذ رأينا فعلاً أن الحسين بن رباح هو شخص تولى صقلية قبل سنوات. ومن رأينا أنه كان نفس الشخص الذي عاد إلى الحياة السياسية.

الهجمات. وقد بدأت الحملة في ظروف سيئة. وقتل العدو خلقًا كثيرًا في صفوف الأفارقة. لكن المرحلة الثانية من العمليات كانت في صالحهم. حيث استجمع الحسين بن رباح قواه، وانتصر، وهزم الروم الذين تركوا قتلى كثيرين، كان من بينهم البطريق خريصاف. ويحتمل أنه كان البطريق الذي سماه بهذا الاسم *Chronique de Cambridge*، وذكر أنه مات سنة 6387 (أول سبتمبر 878-31 أغسطس 879). وقد أراد Amari اعتباره Crisafi الممثل لإحدى أسر صقلية العريقة التي يمكن الاطلاع على تأريخها حتى نهايتها سنة 1840. ولا بد أن انتصار الحسين بن رباح كان انتصارًا نسبيًا تمامًا. ولم تأت الحملة فعلاً بأراض أخرى، ولا بغنائم أو أسرى. ولم يتحدث «البيان» عن ذلك، فكان صمته يكتسي قطعًا دلالة.

وأحرزت السنة الموالية (266=23 أغسطس 879-11 أغسطس 880) أقل نجاحاً. فترك الحسين بن رباح ميدان صقلية إذ تبين في الجملة أنه خيب الآمال إلى حدٍّ ما، وعزم على القيام بهجوم بحري في الحملة القادمة. وقد تمكن القديس إيلي الفتى (823-903) الذي بيع مع الرقيق إلى تاجر مسيحي غني في إفريقية، من العودة إلى صقلية بعد تنقلات متعددة قادته حتى بيت المقدس، حيث حصل على الإكليل الكنسي، ومن حضور الإعدادات. لكن من المستبعد أن يكون قد استخدم للتجسس، كما ظن Amari[1]. وقد ساهم قطعًا بتحريضاته في رفع معنويات أبناء ملّته. وهذا هو المعنى الذي ينبغي أن نضفيه على التنبؤات المختلفة المنسوبة إليه، وقد كانت بمثابة الإنذارات الموجهة إلى مواطنيه. لكن بازيل الأول لم يكن في حاجة إلى خدماته ليتحصل على الأخبار، والاستفاقة بعد سقوط سرقوسة.

فقد فتح فعلاً احتلال هذه القاعدة للأسطول الأغلبي الحوض الشرقي للبحر المتوسط. وهكذا، تمكنت ستون سفينة كبيرة خرجت دون شك رأسًا من ساحل إفريقية، من الإغارة على جزيرة زانت (Zante) وسيفالوني (Cephalonie)، في عرض السواحل الغربية لبلاد اليونان. فعزم بازيل الأول عند ذلك على بذل جهد استثنائي. وقضى نيسطاس على أسطول إقريطش[2]. وللتوقي من الخطر الداهم للأسطول الأغلبي، كلف

---

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 117؛ و *Chronique de Cambridge* (VASILIEV، *Byzance et les Arabes*، ج 2، القسم الثاني، ص 100؛ و AMARI، *Storia*، ج 1، 553، الملحوظة رقم 3).

(2) انظر AMARI (*Storia*, I, 555). قتل الأسرى بعد تعذيب فظيع. فقد سلخوا أحياءًا، وغطسوا في القطران المغلى.

بازيل الأول نَصَر (Nasar)، بقيادة مائة وأربعين سفينة، وكان قائدًا بحريًا من الشام. فأحرز نصر عدة انتصارات على سواحل اليونان، واتجه إلى صقلية، فدخل إما من مضيق مسينا، وإما أنه أحاط بالجزيرة في البحر التيريني، وهو أمر أكثر احتمالاً. وهناك اصطدم في منتصف صيف 880، بالأسطول الأغلبي، لما حاول الهجوم على سواحل صقلية الشمالية، والتأم هذا الأسطول في بلرم وركب البحر من ناحيته تنفيذًا للهجوم على الروم. فتم الصدام في عرض ميلاص (Milazzo)[1]. وانتصر الأسطول البيزنطي قبل ذلك بقليل، في أكتوبر 879، في عرض نابولي، وأنزل هذه المرة كارثة كاملة بالعمارة الأغلبية التي كانت أقل عددًا منه بصورة واضحة. وأجبر الأغالبة على ترك سفنهم كلها. والتحق من نجا منهم ببلرم، فنظموا بعض الحملات برًا، تعويضًا لهزيمتهم، ولا شك أنها وجهت على الجيوش التي أنزلها نصر. وغنم الأسطول البيزنطي غنمًا عظيمًا. فاستولى خاصةً على سفن تجارية كثيرة كانت محملة بشحنة هامة من الزيت. وكانت الكميات المغتصبة هامة إلى حدٍ أن الأسعار انخفضت إلى درجة تافهة في بيزنطة. فبيع فيها رطل الزيت بفلس. وكان لانتصار الروم من ناحية أخرى صدى عظيم إلى حدٍ أن البابا يوحنّا الثامن ظن من واجبه إخبار شارل الجسيم بذلك في أكتوبر 880[2].

ويبدو كذلك أن بازيل الأول فكر بصورة جدية، بعد هذا النصر، في تطهير الجزيرة وكذلك قلورية حيث كانت قوات هامة على قدم وساق ـ من الحضور الإفريقي. وقبل الرحيل، ترك نَصَر أسطولاً من الشلنديات سيأتي الحديث عنه قريبًا، وجيوشًا حاولت الاستقرار بحزم داخل الأراضي. وأسست مدينة جديدة لاستخدامها كقاعدة للقتال، تأسيسًا كاملاً. وقد سماها ابن الأثير مدينة الملك، واعتبرها Amari بكثير من التصديق،

---

(1) لم يتمكن Amari (*Storia*, I, 556-447) من استعمال النص اليوناني لتأليف *Chronique de Cambridge* الذي ذكر بوضوح مكان المعركة في عرض ميلاص وحددها في عرض السواحل الغربية لبلاد اليونان (انظر هذا التأليف عند Vasiliev، *Byzance et les Arabes*، الجزء الثاني، القسم الثاني، ص 100، الملحوظة 2). وأكد ابن الأثير من ناحية أخرى في «الكامل»، ج 6، 25 ما ورد في *Chronique de Cambridge*، فقال إن المعركة جدت «عند صقلية». وصحح Nallino خطأ Amari في الطبعة الثانية لـ *Storia*. وحدد J. Gay (*L'Italie Méridionale*, p. 112) موقع المعركة غير بعيد من جزء ليباري، وهذا صحيح.

(2) حلل Jaffé (رقم 3327، *Regesta Pontificum*) رسالة يوحنّا الثامن. وانظر أيضًا الرسالة رقم 3303 التي تحدثت عن الانتصار البيزنطي لسنة 879. وانظر كذلك بشأن هذه الأحداث، ابن عذاري، البيان، ج 1، 117؛ وابن الأثير، الكامل، ج 6، 25؛ و *Chronique de Cambridge* عند Vasiliev، *Byzance et les Arabes*، المجلد الثاني، الجزء الثاني، ص 100 والملحوظة 2، و *La Vie de St. Elie le Jeune*، عند Da Costa-Louillet (*L'Italie Méridionale*, pp. 111-112).

مدينة بوليتزي (Polizzi)[1]. وقد كانت هذه المدينة تقع في مفترق الطرق، على ارتفاع 917 م. في جبل مادوني، وتشتمل هذه السلسلة الجبلية على أرفع القمم في صقلية بعد الأتنا، وكانت تشكل قاعدة جيدة للهجوم على مواقع إفريقية وحماية مواقع الروم.

ولذا، لم تكن ولاية الحسين بن رباح سعيدة الحظ بصورة خاصة. فلا عجب أن نرى الرجل الذي اختاره أهل بلرم لتعويض ابن إبراهيم الثاني، يتخلّى بغتة عن النشاط السياسي. ولا نعلم بالتدقيق ماذا كان مصيره، إلا أن الأمير عوضه في صقلية سنة 267 (18 أغسطس 880ـ13 يوليو 881) بالحسن بن العباس[2] الذي وجه سرايا إلى جميع الأنحاء. واتجه هو نفسه إلى قطانية وأفسد زروعها. ثم جاء دور طبرمين، فأتلفت محاصيلها وقلعت أشجارها. وقد حاول قائد هذا الموقع، وكان يدعى برصانيوس (Barsanius) أو برصاسيوس (Baracius)[3] اعتراض سبيل جيش إفريقية، فهزم، ووجب عليه التحصن في القلعة. وأتلف الحسن بن العباس الزروع وهو في طريق العودة وكان ذلك في بلدة سميت بقَارَة[4] في «الكامل» قبل أن يعود إلى بلرم. وعمل الروم بطريقة الأفارقة ذاتها، فلم يبقوا هم أيضًا ساكنين. بل كبدوا الأفارقة أثناء تنقلاتهم في أراضيهم، خسائر فادحة. وهكذا تواصلت حرب الاستنزاف الرتيبة البطيئة، خاصة على حساب الفلاحين والمحاصيل والأموال.

ومرت على هذا النحو السنة الموالية (268=أول أغسطس 881ـ20 يوليو 882) بنفس الأسلوب الذي صار معتادًا، واتسم بالهزائم والانتصارات، والأولى القول إن البداية كانت سيئة بالنسبة إلى الأغالبة. فقاد شخص يدعى أبو ثور سرية، واصطدم بجيش الروم، ويحتمل أنه كان بقيادة الحاكم موسوليسيوس (Musulicius) الذي تعلم الطريقة

---

(1) انظر ابن الأثير (الكامل، ج 6، 39) الذي لاحظ لما بدأ في رواية تهديمها سنة 881/268 ـ 882، أنها كانت قلعة «كان الروم بنوها عن قريب». ولا نرى أي فترة أخرى قريبة، بما فيه الكفاية، ما عدا المدة التي جدت أثناءها الحملة المظفرة التي قام بها نصر، ويمكن أن يؤرخ خلالها إنشاء المدينة التي ذكرها ابن الأثير. وانظر AMARI (*Storia*, I, 559 et note 2).

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 6، 36؛ وابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 48/474؛ وابن وادران (عند AMARI، Biblioteca، ص 554) الذي ذكر (الحسن بن إلياس).

(3) انظر *Chronique de Cambridge* (عند VASILIEV، *Byzance et les Arabes*، الجزء الثاني، القسم الثاني، ص 100 والملحوظة 4). وفي كتاب *Vie et St. Elie*، ورد Barsamius، وقد تنبأ القديس بهزيمته. وانظر DA COSTAT-LOUILLET، المرجع المذكور، ص 100.

(4) ج 6، 36. يرى AMARI (*Storia*, I, 561, note 1) أنها ربما كانت Vicari التي تبعد 30 ميلاً عن بلرم، أو Imachard قرب المدينة الحالية المعروفة بـ Gangi. ويبدو لنا أن هذه الفرضية الأخيرة أكثر احتمالاً.

الواجب إتباعها لدى البطريق إينياص (Ignace) من بيزنطة، وقد لاح له في المنام على حصان جميل أبيض. وطبقت هذه الطريقة بحذافيرها وتبين أنها كانت ناجعة. وهوجم الأفارقة على ميسرتهم، فأبيدوا عن بكرة أبيهم باستثناء سبعة أفراد نجوا. ولا بد أن الصدام قد جدّ قرب قلعة أبي ثور (Caltavuturo)، وسميت كذلك بلا شك تخليدًا لذكرى هذه المعركة[1].

ففقد الوالي منصبه بسبب هذه الهزيمة، وعزله إبراهيم الثاني وعوضه بأبي الحسين محمد بن الفضل[2]، ويحتمل أن يكون قد زُوِّد بوسائل أقوى للعمل. وقام بنفسه بتجنيدٍ كبير للجنود، على عين المكان، بمعنى أنه استعان بالحشد والجمع، وقام بتجنيد عام إجباري أكثر منه تطوعي، كان يتم عادة بفضل بذل الوعود بأرزاق كبيرة يختلف البر بها، فضلاً عن الضغوط والجبر. واللجوء إلى «الحشد» و «الجمع» علامة ثابتة على أن جيش إفريقية بدأت تسوده أزمة حقيقية في التجنيد. فبعد أكثر من نصف قرن من المعارك المتواصلة المنهكة، ظهر أن الجهاد لم يعد يثير كبير حماس. فقد تركت أمواج المقاتلين الأولى شيئًا فشيئًا المكان بعد أن اجتاحت صقلية، لأناس أثرياء، ولطبقة من الوصوليين كان همهم الرئيسي منذئذ حماية امتيازاتهم والتمتع بخيراتهم. وقد لاحظ ابن حوقل[3] بعد ذلك أن أهل صقلية كانوا يتدبرون الأمر للتهرّب من الخدمة العسكرية، مستخدمين جميع الوسائل، بما فيها التعجيل المفرط بممارسة حرفة المؤدب المهينة التي كانت قليلة الموارد، إلا أنها كانت تتميز بالإعفاء من الجهاد لمن احترفها، فقال ابن حوقل إن عدد المؤدبين الفقراء الجهلة المدعين ارتفع في صقلية بصورة هائلة.

ورغم ذلك، فقد نجح محمد بن الفضل في حشدِ جيشٍ عظيم. فتمكن بذلك من نشر سرايا المقاتلين في جميع الأنحاء. وخرج بنفسه على رأس قوات هامة، قاصدًا الطريق التي صارت منذئذٍ معروفة في جميع الحملات. فذهب مثل من سبقه لإفساد الزروع في قطانية. وقال ابن الأثير إنه هاجم بعد ذلك «أهالي الشلنديات». فهل يعني

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج 6، 39. واعتمد Amari (*Storia*, I, 562-564) ترجمة أبي الحسين الصقلي مات سنة (931/319). وانظر المالكي، الرياض (في *Biblioteca*، ص 195 ـ 196)، الذي ربط هذه المعركة برؤيا مقاتل بصقلية في النزع الأخير، قيل إنه شاهد حور العين تنزلن من السماء، بحثًا عن شهداء الجهاد. لكن، لا شيء بهذه الترجمة يسمح بربط الرؤيا المذكورة بمعركة قلعة أبي ثور، فهو موضوع تمجيدي لا محالة كثير التداول.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 6، 39؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 119؛ وابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 48/474.

(3) كتاب صورة الأرض، ص 120.

ذلك نزول الروم من جديد، وكان المقصود منه الهجوم على جيش إفريقية من الخلف؟ الأولى أن يتجه التفكير إلى الجيوش التي أنزلها نصر، وتركها مع قسم من الأسطول في مكان ما على الساحل الشمالي لدعم نشاط القوات المحلية. فألحق بها محمد بن الفضل خسائر فادحة. ثم هاجم طبرمين وأفسد حقولها. وبعد إنهاء هذه العملية، تحرك من جديد واصطدم بقوات هامة من الروم، ولا نعلم في أي مكان تم ذلك، فهزمهم وقتل منهم ثلاثة آلاف رجل، ثم وجه رؤوسهم غنيمة إلى بلرم. واستفاد محمد بن الفضل من انتصاره إلى أقصى حد، فاقتحم عنوة مدينة المَلِك (Polizzi) ـ ذكر ابن الأثير أنها أنشأت من عهدٍ قريب ـ وأمر بقتل حاميتها. وعاد أخيرًا إلى بلرم محملاً بالغنيمة ومرفوقًا بأسرى كثيرين، بعد أن قام بجولة مكنته من القضاء على الفوائد التي حصلها الروم من حملة نصر المظفرة.

وقصد محمد بن الفضل سنة 269 (21 يوليو 882 ـ 10 يوليو 883) الطريق المؤدية إلى الجزء الشرقي من المدينة، ولم يوفق إلا في عمليات الإغارة المعتادة. وقد استهدفت الغارة أول الأمر رمطة ثم قطانية. فمكنت من قتل كثير من الأعداء وجمع غنيمة هامة. وقفل الوالي المظفر راجعًا إلى عاصمته في ذي الحجة (11 يونيو ـ 10 يوليو 883)[1].

وبعد مدة قصيرة، عزل الوالي في ربيع الأول 270 (8 سبتمبر ـ 7 أكتوبر 883)، ولا نعلم لأي سبب، ولا شك أن الأمر تم نظرًا للمصاعب الداخلية المستعصية على الحل والتي ستزداد استفحالاً لتنتهي إلى العصيان الصريح، كما سنرى ذلك قريبًا. ولم يكن خلفه علي بن أبي الفوارس بن عبد الله بن الأغلب أسعد حظًا، وقد انفرد ابن الخطيب[2] بمدنا بأخباره. فقد ولي يوم الإثنين في 23 ربيع الأول 270/30 سبتمبر 883، ولم يبق بالولاية إلا خمسة أو ستة أشهر. ثم عزل في رمضان (مارس 884)، لأنه لم يوفق دون شك في استمالة منظوريه. فعوضه الحسين بن أحمد[3]، وقد اعتبر الحسين نفسه في وضع ربما كان أحسن من وضع سلفه، فعاد إلى العمل بتقاليد الصائفة. فوجه حملة إلى

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج 6، 50.

(2) الأعمال، ج 2، 474/48.

(3) ذكر في «الأعمال»، ج 2، 474/48، لابن الخطيب، (الحسين بن رباح). لكن من المستبعد أن يكون هذا الوالي قد حكم صقلية قبل عدة سنوات خلت، ثم عاد إلى الحياة السياسية. فاعتمدنا ابن الأثير، الكامل، ج 6، 59، وقد أيده ابن عذاري، البيان، ج 1، 119.

رمطة. ونهب الجيش الأغلبي بلاد العدو وعاد بالغنيمة والأسرى. لكن الحسين بن أحمد لم يتمكن من التمتع بثمار نصره. إذ قضى عليه المرض في شعبان 271 (22 يناير ـ 19 فبراير 885). فلم يكن الولاة سعداء الطالع في هذه الولاية.

فوجه إبراهيم الثاني عند ذلك، سوادة بن محمد بن خفاجة التميمي إلى صقلية، في 15 شوال 271/5 أبريل 885، ومن الجدير بالتذكير أن والده وجده حكما الجزيرة، واغتيلا بها، فجدد سوادة العهد بالتقاليد العائلية، وحاول دفع الفتح دفعًا جديدًا، وقد بدأ الفتح يلهث وينغمس في الكلل والمشاحنات الداخلية الخفية. فبادر بالهجوم في الصيف على رأس «عسكر كبير»، كما ذكر ابن الأثير[1]، واتجه الجيش كالعادة إلى الجزء الشرقي من الجزيرة، مركزًا جهوده على قطانية وطبرمين. ولم يكتف هذه المرة بإفساد الزروع، إذ أن ذلك كاد يصير عملية عادية. فقد روي أن الجيش توغل في ضواحي المدينتين. فقدم عند ذلك رسول وجهه بطريق الروم ـ وهو بلا شك نفس الشخص الذي سماه تأليف *Chronique de Cambridge*، البُولِيطِي ـ عارضًا على سوادة صلحًا بثلاثة أشهر و «مفاداة» الأسرى. فسمح الاتفاق المبرم باسترجاع ثلاثمائة أسير مسلم، وتخليص أسرى سرقوسة ومفاداتهم. ولما أشرف هذا الصلح على النهاية، نشر سوادة سراياه من جديد، منذ بداية 272 (18 يونيو 885 ـ 7 يونيو 886)، في الأراضي التي ما زالت بيد الروم في صقلية. ولم يترتب أيّ شيء على هذه الحملات سوى جمع قليل من الغنائم[2]، وتمثل الحدث الهام الذي جدّ في تلك السنة وسيأتي الحديث عنه فيما بعد، في نزول نقفور فقاس في قلورية. فطرد القائد البيزنطي الأفارقة من «الأرض الكبيرة»، فلجؤوا إلى صقلية، ولم يحسّن ذلك من الوضع في الجزيرة.

فتزايد الغضب، وبادر الجند العربي والبربر بالتقاتل، واندلعت الثورة في رجب 273/ ديسمبر 886[3]. فقبض على سوادة وأخيه وأنصارهما، ومن بينهم يعقوب بن بكر، وألقوا في سفينة كانت متجهة إلى إفريقية. ثم ولى أهالي البلاد، أي ممثلي الحزب

---

(1) الكامل، ج 6، 59. وانظر أيضًا Chronique de Cambridge (عند VASILIEV، *Byzance et les Arabes*، الجزء الثاني، القسم الثاني، ص 100)؛ وابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 48/474.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 6، 60؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 120.

(3) ذكر ابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 49/475، التاريخ الصحيح. وأرخ *Chronique de Cambridge* (عند VASILIEV، *Byzance et les Arabes*، الجزء الثاني، القسم الثاني، ص 100) الحدث في 6395 (أول سبتمبر 886/31 أغسطس 887)، وأرخه ابن عذاري (البيان، ج 1، 120) في 273 (يونيو 886ـ27 مايو 887).

الغالب، شخصًا يدعى أبا العباس بن علي ليتولى أمرهم. ولم يبق أبو العباس في الحكم إلا بضعة أشهر.

ووجه إبراهيم الثاني بالفعل، إلى صقلية، في صفر 247 (27 يونيو ـ 25 يوليو 887)[1]، أبا مالك أحمد بن عمر بن عبد الله بن إبراهيم بن الأغلب، فاتح مالطة المعروف باسم حبشي، وقد سبق أن ولاه على الجزيرة، منذ أن انتصب بالحكم. فقاد أبو مالك فورًا الصائفة وخرج لنهب ناحية قطانية وطبرمين ورمطة، وقد كانت النواحي الوحيدة التي لم يزل الروم مستقرين بها قطعًا. وكانت السنة الموالية (275 = 16 مايو 5/888 مايو 889) بمثابة الكارثة التي نزلت على الروم. فهاجمت عمارة أغلبية في عرض ميلاص، وهو الموضع الذي انتصر فيه نصر قبل بضع سنوات انتصارًا باهرًا، أسطولاً بيزنطيًا عظيمًا، فقضي عليه قضاءً مبرمًا، وكانت الخسائر فادحة، حيث ارتفعت إلى عدة آلاف من القتلى والغرقى. وسرى الخوف بين الروم إلى حدٍّ أن عدة حصون ومدن في قلورية، منها رجيو، تخلى عنها سكانها لما تملكهم الرعب. غير أن الأفارقة لم يستفيدوا إلا فائدة سيئة جدًا من انتصارهم. فبعدما نهبوا شيئًا ما داخل البلاد، رجعوا إلى بلرم[2]. وهكذا، بدأ عهد ليون السادس الحكيم في ظروف لا يستهان بها من سوء الطالع في بيزنطة (886 ـ 912). وقد وفق في استخدام القلم أكثر من استخدامه السيف، رغم كل حميته، وسيفشل فشلاً ذريعًا في نهاية الأمر[3].

ولا شك أن انتصار العمارة الأغلبية قد فتح آفاقًا جديدة لأمير إفريقية. قال ابن

---

(1) انفرد ابن الخطيب بذكر التاريخ الصحيح في «الأعمال»، ج 2، 49/475؛ وأشار ابن عذاري (البيان، ج 1، 120) إلى السنة، ولم يذكر الصائفة التي أشار إليها ابن الخطيب فقط.

(2) تحدث ابن عذاري (البيان، ج 1، 120) عن 7000 قتيل و 5000 غريق. وجاء في *Chronique de Cambridge* (عند VASILIEV، *Byzance et les Arabes*، الجزء الثاني، القسم الثاني، ص 101) أنه هلك 5000 من الروم. وانظر أيضًا ابن الأبار، الحلة، عند AMARI، *Biblioteca*، ص 328. وربط AMARI (*Storia*, I, 568) نصر إفريقية بعودة نقفور فقاس إلى الشرق. والملاحظ أن الأسطول البيزنطي هزم عدة مرات في عهد ليون السادس (انظر OSTROGORSKY، *Histoire de l'Etat Byzantin*، ص 283 ـ 284). وفي خصوص البحرية البيزنطية، يمكن الرجوع إلى أطروحة السيدة Ahrweiler، التي هي تحت الطبع.

(3) قال OSTROGORSKY: «أحسن ما يميز عهد ليون السادس، التباين الواضح بين سعة عمله السياسي في الداخل والفشل التام لسياسته الخارجية. إذ أن اليراع كانت تلائم ليون الحكيم أكثر من السيف» (*Histoire de l'Etat Byzantin*, p. 269). وقد حقق ليون الحكيم فعلا عملا هامًا في ميدان التشريع، لكن البلغار والعرب هجموا في عهده على المملكة، فتراكمت عليها الكوارث برًا وبحرًا.

الأبار[1]: «ثم أخرجه إلى صقلية، وولاه العسكر الذي بمسيني وأرض قلورية بعد وقعة ميلاص». وكان المقصود من هذا الأمر تقسيم السلط في صقلية للمرة الثانية، بعد التجربة التي تمت سنة 871، عندما ولي عبد الله بن يعقوب على «الأرض الكبيرة». وكان والي بلرم محاطًا بالدسائس، فكان يصرف أحسن جهوده لكشف المؤامرات، ولم تكن له عمليًا الوسائل الكفيلة بشن الحرب، داخل البلاد بصورة ناجعة. لكن إبراهيم الثاني كان يرمي إلى هدف بعيد، كما سيبرهن على ذلك فيما بعد. ذلك أنه بإمكان القائد الراجع إليه بالنظر رأسًا والمقيم بمسينا بعيدًا عن المكائد، التفرغ كل التفرغ، مع توفر بعض أسباب النجاح، لحماية حدود المواقع الأغلبية في قلورية عند الاقتضاء والتوسيع فيها. والشخص المختار لهذه المهمة كان أحدأقرباء الحاكمين «من رجال الأغالبة»، كما لقبه بذلك ابن الأبار، دون أن نقدر على تحديد درجة قرابته من الأمير[2]. وكان أيضًا رجلاً عرف صيتًا كبيرًا وسعة المال، ولم يكن تولى الأمر للمرة الأولى إذ سبق له أن تولى عدة خطط أخرى، منها ولاية الأربس، وكانت أهم قلعة في إفريقية. وكان يتمتع كذلك وفوق كل أمر، بثقة إبراهيم الثاني الذي كان يفضل صحبته، وغالبًا ما كان ينادمه. وقد كان (مُجْبَر) فعلاً مغنيًا موهوبًا أيضًا وأديبًا أريبًا. غير أنه لم ينجح في مهمته. فقد رحل على مركب «شيني» إلى قلورية، فوقع فعلاً في قبضة الروم الذين نقلوه أسيرًا إلى بيزنطة[3].

---

(1) الحلة، عند AMARI، *Biblioteca*، ص 328 ـ 329، مخطوطة، وجه ورقة 36.

(2) مر بنا (الفصل 3 ص 165: الاضطرابات بطرابلس)، أنه بعد انتفاضة طرابلس في شعبان 189/ يوليو 805، كلف الجند شخصاً يدعى سفيان بن المضاء بتولي أمر المدينة. ويصعب اعتباره والد مُجْبَر لأسباب تأريخية. ويبدو أنه كان بالأحرى من نفس جيل محمد بن خفاجة بن سفيان الوالي على صقلية. فنميل إلى اعتباره ابناً لمحمد بن خفاجة.

(3) قال ابن الأبار في «الحلة» (عند AMARI، *Biblioteca*، ص 328) وقد انفرد بذكر خبر مجبر: «فخرج في شيني يريد قلورية. فأسرته الروم وحمل إلى القسطنطينية فمات بها». ولم يقع الكلام إلا عن شيني واحد، ولم يتحدث المؤلف قطعًا عن المعركة، واعتمد AMARI بصورة مفرطة هذا النص، فربطه بإشارة مبهمة وردت في كتاب (*Vie de St. Elie le Jeune*) فقدم (*Storia, I, 570-571*) أسر مجبر على أنه نتيجة لانتصار أحرزه أمير البحر الذي كان يدعى ميشال. ودار الحديث فعلاً في (*Vie de St. Elie*) حول شخص عرف بميشال مرارًا، وروي أنه جاء إلى القديس بدير صاليناص، يطلب منه سر النصر. فنصحه St. Elie بتطهير جنوده، وذلك بأن يمنعهم من الإفراط في الأكل والشرب وتعاطي الفجور. فعمل ميشال بالنصيحة وانتصر. ولم يذكر لنا أين وكيف ولا متى انتصر. ثم جاء الحديث بعد ذلك مباشرة عن حصار طبرمين. (انظر G. DA COSTA-LOUILLET، *Bysantion*، Saints de Sicile، المجلد 29 ـ 30، 1959 ـ 1960، ص 104). فلا يمكن الربط إلا بعسر بين نصائح St. Elie وأسر مجبر. فيبدو لنا أن تأويل AMARI لا يقوم على أساس. غير أن J. GAY (*L'Italie Méridionale...*, p. 146) عمل به.

فوجه مجبر من سجنه قصيدًا شحنه حنينًا وحزنًا إلى إفريقية، ويذكر موضوعه ونَفَسه بصورة عجيبة، بالغرض الذي سيشتهر به من بعد أبو فراس الحمداني. وقد نال هذا القصيد نجاحًا كبيرًا في إفريقية وصار على كل الأفواه. وتحدث مجبر في القطع التي دونها ابن الأبار منه، عن القيروان وبلاطها وعن أصدقائه وسعادته السابقة ومصائبه الراهنة. ووضع في النهاية كل رجائه في الله الذي أنقذ من العذاب يوسف وأيوب. غير أنه مات في الأسر، قبل أن يقع افتداؤه بلا شك.

وما انفك في الأثناء يسود بلرم عدم الاستقرار والمكا د. ولم يعد يذكر حبشي في سنة 276 (6 مايو 889 ـ 24 أبريل 890). فقد ظهر من جديد ممتطيًا جواده ووجهته طبرمين التي ضرب عليها الحصار سوادة بن محمد بن خفاجة وقد أعيد إلى إفريقية قبل بضعة أعوام خلت، مقيدًا في الأغلال. ولم يسفر حصار طبرمين عن أية نتيجة. وقد كان الوضع فعلاً شديد الاضطراب في بلرم. فاندلعت انتفاضة في مارس 890، مات أثناءها شخص يدعى الطَّاوُلي، وقد جدت الانتفاضة ضد الأفارقة، أي ضد الجيوش الجديدة قطعًا، وقد أرسلت منذ مدة من إفريقية للقيام بالجهاد بلا شك وكذلك لمحاولة إيقاف الاضطرابات المستمرة. ومن المحتمل أن تكون قد اندلعت ضد هذه الجيوش لدى عودتها من حصار طبرمين. ولم نعلم بالنتائج التي توصلت إليها[1].

لكن سوادة انسحب بدوره من الميدان بعد قليل، وعوضه أبو الحسين محمد بن الفضل الذي ظهر من جديد بعد غياب دام عشر سنوات. وأشار ابن عذاري[2] مرة أولى إلى أنه ولي على صقلية من طرف إبراهيم الثاني سنة 278 (15 أبريل 891 ـ 2 أبريل 892)، ثم ذكر توليته من جديد في سنة 279 (3 أبريل 892 ـ 22 مارس 893)، فأوضح أنه دخل بلرم في 2 صفر/ 4 مايو 892. وهذا دليل بديهي على أن توليته تمت بعد لأي. ويحتمل أنه تمّ التفاوض بشأنها مع ممثلي الجالية الإفريقية في صقلية التي تزايدت صعوبة التحكم فيها.

لكن لا علم لنا بالمدة التي نجح أثناءها أبو الحسين محمد بن الفضل في البقاء بالولاية. وقد توقف لا محالة الحديث منذئذٍ عن الحملات والجهاد. وشحت جميع

---

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 121، و *Chronique de Cambridge* عند VASILIEV، *Byzance et les Arabes* (الجزء الثاني، القسم الثاني، ص 101).

(2) البيان، ج 1، 122. وذكر ابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 49/475، أن محمدًا بن الفضل خلف حبشي مباشرة.

المصادر فجأة عن ذكر التفاصيل.

وقد اكتسى طغيان إبراهيم الثاني في سنة 279، في إفريقية بالذات، صبغة ازدادت توحشًا بداية من هذا التاريخ. وانتقلت إلى بلرم أيضًا الحمى التي ألمت بمراكز إفريقية الحيوية[1]، وقد بعثت رعباً حقيقياً في الأمير. وكانت جيوش إبراهيم الثاني تعمل بقيادة ميمون الخادم والحاجب الحسن بن ناقد، وتوصلت في النهاية إلى تهدئة البلاد. ودخل الأمير إلى تونس قلب الفتنة ذاته، يوم 8 رجب 13/281 سبتمبر 894. ولم يبق إلا أن يعود الهدوء إلى صقلية. ولا شك أن الحاجب الحسن بن ناقد تحصل على إنابة في فترة حاسمة للفتنة بإشاعة السلام في كل ناحية بالقوة، بما في ذلك ولاية بلرم[2]. وبعد تهدئة إفريقية، لم يأمره إبراهيم الثاني بعبور البحر في الحال، بل فضل أول الأمر استنفاد الوسائل الديبلوماسية.

فعجل بتوجيه فقيهين حنفيين إلى بلرم، هيثم بن سليمان قاضي تونس ـ وهو من قيس، ويحتمل أن يكون قد تولى القضاء بعد أبي شجرة عمر بن شجرة، وقد اتهم بالمشاركة في الانتفاضة الأخيرة، وقتل في رقادة[3] ـ وقاسم بن أبي المنهال الذي تمتع

---

(1) انظر أعلاه ص 327 وما بعدها.

(2) هذا على الأقل ما نستنتجه من فقرة للنويري فهمت فهما مخالفا. فقد قال هذا المؤلف (النهاية، تحقيق G. Remiro، ج 2، 85، وعند AMARI، *Biblioteca*، ص 450)، في سنة 278: «وولى /إبراهيم الثاني/ حجابته الحسن بن ناقد، وأضاف إليه عدة ولايات منها إمارة صقلية». وترجم DE SLANE (*Histoire des Berbères*, App. II, T. I, p. 428 هذه الفقرة كما يلي: «والقائد الذي عوضه (يعني ابن الصمصامة الذي أمر بقتله إبراهيم الثاني وقد تحدثت عنه «النهاية» قبل الفقرة التي نقلناها بالذات) اسمه الحسن بن ناقد، باشر مهام أخرى منها ولاية جزيرة صقلية». ولا فائدة في الإشارة إلى التناقض في المعنى، إذ لا يسمح فعل (أضاف) بإبداء أي شك.

وفهم AMARI في (*Storia*, I, 572) النص فهمًا صحيحًا، لكنه اهتم فقط بدعم إبراهيم الثاني سلطة «وزيره الأول». وأرخ أيضًا الحدث تأريخًا صحيحًا في سنة 280، دون أن يعلل ذلك. لكن رأينا من ناحية أخرى (ص 326، الملحوظة رقم 2) أن تأريخ النويري في هذه النقطة عاجز، وأن سنة 278 كانت في كتابه بمثابة مدار لحشو الأحداث. وقد مر بنا (ص 321) أن الحاجب ابن الصمصامة قتل سنة 890/277 ـ 891، وأن الحسن بن ناقد لم يخلفه، بل خلف الحاجب فتح الذي قتل بدوره سنة 892/279 ـ 893 ص 327). فوافقت تولية الحسن بن ناقد اندلاع الانتفاضة العامة في سنة 893/280. وتولى الحسن بن ناقد أسمى خطة في الدولة في فترة تأزم، وأوكل به أمر إعادة السلم حيثما كانت مضطربة. ومن رأينا أنه المعنى الوحيد الممكن إضفاؤه، في ضوء الوضع العام، على المقال الذي أوردناه للنويري. وفضلاً عن ذلك، نشط الحسن بن ناقد وشارك في قمع الانتفاضة بإفريقية (ص 332)، ثم تحول إلى صقلية ضمن المهمة الموكولة إليه، كما سنرى ذلك قريبًا.

(3) انظر ص 332.

بصيت ما، ضمن مذهبه[1]. وكانت الأوامر التي تلقاها هذان المبعوثان متمثلة في تخيير أهالي صقلية بين القمع والعفو، وتنبيه مخاطبيهما إلى قوة الأمير، وعرض الأمان عليهم. ولم تثر هذه المهمة أي حماس لدى الفقهين المختارين للقيام بها على أحسن وجه. وقد روي أن الجو كان باردًا في ذلك الحين، وكانت العاصفة هائجة. لكن إبراهيم أمر بالرحيل فورًا. وأضاف ابن الجزار الذي أورد هذه الأخبار، أن عبد الله بن هيثم، ابن القاضي التعيس، أسر إليه أن أباه حين هم بتوديعه، أبلغه هذه الوصية: «يا بنيّ، أوصيكم بترك طلب العلم ومجالسة أهله، فما أحلّنا هذا المحل 'الضيّق إلا العلم والعلماء»[2]. وهكذا، بدأت العملية المستهدفة إعادة جالية الأفارقة في صقلية إلى جادة الصواب. فعبر الفقيهان البحر أحد أيام الخميس في ذي الحجة 281/ فبراير 895. وينبغي الاعتقاد أنهما وفقا في مهمتهما، إذ أننا نجد الحاجب الحسن بن ناقد في بلرم، بين أول سبتمبر 895 و 18 فبراير[3]، أي بعد بضعة أشهر، وقد رحل إليها بدون إراقة دماء فيما يبدو.

ولا شك أن تأليف *Chronique de Cambridge* أشار فعلاً إلى أبي علي[4] بخصوص

---

(1) المصدر الأصلي هو كتاب العيون، مخطوط، بتاريخ 281. انظر بشأن الفقيهين المذكورين أيضًا، أبا العرب (الطبقات، ص 191 ـ 192) الذي خصص لهما ترجمتين قصيرتين. ونجد كذلك قاسمًا بن أبي المنهال في القضية التي علقت بقاضي القضاة في القيروان، ابن طالب المعزول سنة 275/888 ـ 889. غير أن شهادة قاسم بن أبي المنهال، المنتمي إلى مدرسة مخالفة، كانت مؤيدة له. (انظر المالكي، الرياض، ج 1، 386؛ وترجمة ابن طالب في «المدارك»، لعياض).

(2) كتاب العيون، مخطوط، بتاريخ 281.

(3) انظر *Chronique de Canbridge* (عند VASILIEV، *Byzance et les Arabes*، الجزء الثاني، القسم الثاني، ص 101) وقد أرخ الصلح المبرم في عهد أبي علي / الحسن بن ناقد/ (انظر الحاشية الموالية) في 6404 ـ أول سبتمبر 395ـ31 أغسطس 896؛ وابن عذاري (البيان، ج 1، 129) الذي أرخ هذا الصلح بالذات في 6404ـ أول سبتمبر 895ـ31 أغسطس 896؛ وابن عذاري (البيان، ج 1، 129) الذي أرخ نفس هذا الصلح في 282 ـ 2 مارس 895 ـ 18 فبراير 896. وبالاعتماد على هذين التاريخين الواردين في هذين المصدرين، يمكن تأريخ حضور المفاوض على الصلح إلى صقلية، بين الحدين اللذين ذكرناهما.

(4) جاء في *Chronique de Cambridge* (عند VASILIEV، *Byzance et les Arabes*، ج 2، القسم الثاني، ص 101): «أبرم صلح في سنة 6404 (895 ـ 896) بين المسلمين والروم في مدة ولاية أبي علي». وفي النص اليوناني لهذا التاريخ المحفوظ بالفاتيكان (انظر NALLINO، عند AMARI، *Storia*، ج 1، 574، الملحوظة 1)، ذكر أنه «في مدة الأمير أبي الحسن». لكن من المعلوم أن الناس الذين يسمون بصورة عامة (الحسن) كانوا يكنون بكنية أبي علي والعكس بالعكس، فمن حقنا القول إن اسم الشخص المذكور الذي أوجزه الناسخون على صور مختلفة، وقد نقلوا إلينا *Chronique de Cambridge* كان أبا علي الحسن، يعني حاجب إبراهيم الثاني الموكول إليه إعادة السلم إلى كل مكان، بما في ذلك صقلية. وظن AMARI (*Storia*, I, 574) من بين عدة افتراضات، أنه كان رئيس الثوار في بلرم. وتحدث أيضًا عن الصلح Jean Diacre DE NAPLES =

الصلح الذي ذكره ابن عذاري أيضًا[1]. وقد استعمل هذا المؤرخ فضلاً عن ذلك، كلمة (صلح)، وهو أمر استحق الذكر. وشروط هذا الصلح المبرم في نهاية 895 أو في مطلع سنة 896، موحية وموضحة جيدًا لتدهور الوضع في ولاية صقلية. وقد التزم الروم بتسريح ألف أسير مسلم. ويشكل طبعًا العدد الكبير لهؤلاء الأسرى أحسن دليل على الانتصارات التي أحرزوها، وقبل الأفارقة من ناحيتهم بعقد الصلح لأربعين شهرًا، بمعنى أنه ينبغي لهم العدول بصورة عملية مدة أربعة أعوام متوالية عن الخروج إلى الصائفات التقليدية المغذية في الماضي بيت مالهم وقد زودتهم بوفرة الغنيمة والأسرى. والأهم من ذلك أنهم كانوا يقبلون أيضًا كضمان لاحترام شروط المعاهدة، بتسليم الرهائن إلى الروم، فكان يسلم تباعًا ثلاثة عرب أو ثلاثة بربر، ويعوضون في آجال محدّدة كانت تمتد إلى ثلاثة أشهر. ويكشف هذا التوضيح الأخير على هنة كانت من أخطر هنات الجالية الإفريقية في صقلية، وقد انقسمت إلى فريقين متعارضين على خط رسمته المشاحنات العنصرية. فقد ضعفت هذه الجالية بسبب العداوات وكثرة الدسائس المختلفة المصدر التي دُبِّرت ضدها. ولذا، فقد ولى الزمن الذي كانت فيه هذه الجالية لا تترك للمشركين من خيار سوى السيف أو الخضوع لمشيئتها. فصارت محمولة على العدول عن الجهاد، نظرًا إلى حزازاتها الداخلية، بمعنى العدول عن سبب وجودها بالذات، للحصول على تسريح أسراها.

فقد كانت السلم ضرورية فعلاً بالنسبة إليها، وكذلك بالنسبة إلى الروم، وأكثر من ذلك ربما لتصفية حساباتها الداخلية. غير أن تهديدات إبراهيم الثاني الحازمة كانت كافية هذه المرة لإعادة الهدوء بصورة مؤقتة بين أفرادها. فوجب على الحسن بن ناقد العودة إلى إفريقية ليعرض على الأمير نتائج مهمته. فأمر بالرجوع إلى بلرم سنة 284 (8 فبراير 897 ـ 27 ينايـر 898)، وتولي أمرها، كما ذكر ابن الخطيب[2]. وهكذا، كان إبراهيم الثاني يحاول مرة أخرى استرجاع ولاية صقلية بصورة سلمية، وقد تواجه فيها أصحاب

= (*R.I.S.*, I, 2e partie, p. 269) فجعلنا نميل إلى هذا الرأي. لكن Jean Diacre كان يجهل التطور الصحيح للوضع في بلرم، ولم يكن يعلم بلا ريب أن إبراهيم الثاني توصل إلى إعادة جالية إفريقية بصقلية إلى جادة الصواب. ولم يتمكن AMARI أيضًا من الاستفادة من «كتاب العيون» وكتاب «الأعمال» لابن الخطيب. فلم يكن يعلم ذلك، فتجاوز البحث تحليله، بداية من الأحداث الموالية لسنة 276.

(1) البيان، ج 1، 129. غير أن ابن عذاري لم يتحدث عن الشخص الذي قاد المفاوضات.

(2) الأعمال، ج 2، 49/475، حيث سمي الشخص المذكور، الحسن بن أحمد بن ناقد.

البلاد الجدد في نزاعات مستعصية بسبب مصالحهم، وقد ورثوا كثيرًا من الأراضي التي كانت ملكًا للكنيسة وللروم وللمغلوبين عامة، وورثوا كذلك من سبقهم كثيرًا من مواضيع المشاحنة المولدة للفوضى.

وفي نهاية الأمر، وبعد هدنة مؤقتة لم تثمر المحاولة، ولم يوفق الوالي الجديد أكثر ممن سبقوه. فاحتكم العرب والبربر إلى السلاح سنة 898، بين فبراير وأغسطس[1]، لفض نزاعاتهم على المصالح التي عقدتها الكراهية العنصرية المولدة بالذات للحيف في المعاملة[2]. فكان المفعول الأول لهذه الاضطرابات دون شك إزاحة الحسن بن ناقد، أي ممثل الأمير، عن المكان.

وتظاهر إبراهيم الثاني مرة أخرى بميله للوفاق، ليعيد الهدوء إلى نصابه. ولم نتعرف هذه المرة على المتفاوضين، لكن ابن عذاري دوّن شروط الاتفاق المؤيد بغير شك بالتهديدات المعهودة، وقد عرضه على مدبري القلاقل. فوجه إليهم رسائل دعاهم فيها إلى احترام سلطة الدولة، ومنحهم مقابل ذلك الأمان العام، ما عدا أربعة أشخاص هم أبو الحسن[3] بن يزيد وابناه، وكذلك شخص يدعى الحضرمي. ولا بد أنهم كانوا رؤساء القلاقل التي تورطوا فيها كثيرًا. ولتلافي نتائج النزاع مع القيروان، لم يقع التردد في تسليمهم، وهذا دليل على أن الأحزاب المتواجهة كانت أكثر اهتمامًا بمصالحها الراهنة

---

(1) أرخ *Chroniqu de Cambridge* (عند VASILIEV، *Byzance et les Arabes*، ج 2، القسم الثاني، ص 101) النزاع بين العرب والبربر في سنة 6406 (أول سبتمبر 897 ـ 31 أغسطس 898) وابن عذاري (البيان، ج 1، 130 ـ 131) في سنة 285 (28 يناير 898 ـ 16 يناير 899)، مما يسمح بتأريخ الأحداث بين الشهرين المذكورين.

(2) أغفل AMARI (*Storia*, II, 62) تمامًا هذا المظهر للقضية، وهو مظهر لا يقبل لا محالة النقاش، وذلك ليزيد في إبراز الفكرة الموجهة والمسيطرة على كل تأليفه، ومفادها أن أهالي صقلية لم يطمحوا إلا في التعايش بسلام، وأن الشرّ كله قدم من الخارج، أولاً من الكنيسة ومن بيزنطية، ثم من القيروان. وخلافًا لما ورد صراحة في النصوص، فقد بدأ إذن بالتأكيد أن البربر والعرب تعايشوا في وئام مدة أربع سنوات، واتحدوا على الشرير إبراهيم الثاني الذي وفق آخر الأمر إلى إثارة بعضهم على البعض الآخر والاستفادة من خصوماتهم. لكن الواقع كان أكثر تعقيدًا. فلم يكن إبراهيم الثاني إنسانًا كاملاً كما هو معلوم، لكن ذهنية جالية إفريقية في صقلية كانت «ذهنية» رواد، «فكانوا لا يستسيغون كثيرًا النظام والسلطة، ولم يكونوا يطمحون إلا في بث الفوضى وفرض قانون الغاب. وقد كشف لنا «كتاب الأموال» للداودي فعلاً، عن هذه الذهنية، وقد سبق أن تعرضنا لهذا الكتاب الذي لم يطلع عليه AMARI.

(3) عام 875/261 وعام 887/274 ـ 888. واستنتجت توليته للمرة الثالثة على صقلية من نص لابن الأثير (الكامل، ج 6، 97) مخصص لخروج أبي العباس عبد الله، ابن إبراهيم الثاني، إلى صقلية، سنة 900/287، وقد ذهب لتعويض أبي مالك أحمد بن عمر شهر حبشي في الجزيرة، الذي «استضعفه» الأمير وعزله.

منها بالمبادىء، بما في ذلك مبادىء الشرف. ولم يكن أبو الحسن يشك في المصير الذي كان يترقبه، وفضل الانتحار بالسم. وقد صلبت جثته وقتل ابناه. ثم حل دور الحضرمي، فخص بميتة أكثر تفننًا. إذ دعاه إبراهيم الثاني وكلف شخصًا بتسليته وإضحاكه. ثم لما بدأ يدب فيه الأمل وانبسطت أساريره. قال له: «ليس الوقت وقت مزح»، ثم أمر بقتله بحضور الأمير ضربًا بالعصي. وبهذا الصنيع، كان إبراهيم الثاني يرضي طبعًا ميله إلى صور التعذيب الشنيع التي كانت دارجة لا محالة في العصر الوسيط، خاصة وأنه بدأ يفقد صوابه بصورة جدية. لكن صنيعه هذا اكتسى مفعولاً سياسيًا أيضًا. حيث كان قد مل الفوضى والمؤامرات السائدة في بلرم بصورة مزمنة، ولا بد أنه أراد إرهاب الثوار المحتملين وإنذارهم جديًا. والواقع أنه لم يوفق إلا في تأخير الآجال. وسنرى أنه سيجبر في النهاية على القيام بعملية عسكرية كبيرة المدى.

وفي انتظار ذلك، ولى من جديد على صقلية أبا مالك أحمد بن عمر المعروف باسم حبشي، وقد قام بهذه الخطة قبل سنتين[1]. ومن المحتمل أنه عاد إلى مقاتلة الروم، لأن صلح الأربعين شهرًا انتهى في الأثناء، فجدت المعركة (أول سبتمبر 898 ـ 31 أغسطس 899) بـ Frangemagarica. ولم يذكر تأليف *Chronique de Cambridge*[2] من أي جانب كان النصر، لكنه أفادنا بهذا الخبر. ومن المستبعد أن يكون المعنيون بالأمر قد اهتمّوا هم أنفسهم بذلك. فلم يكونوا متعلقين آنذاك بالجهاد. بل كان شغلهم الشاغل متمثلاً خاصة في التقاتل. ولم يقدر الوالي الأغلبي على إرضاء جميع الأحزاب في وقتٍ واحد، فعجز عـن البقاء في الولاية، وحمل الأهالي على الطاعة، ومنع الفرق المتعادية من التقاتل. فقد حاربت جرجنت سنة 287/900 بلرم، ثم عادت الحرب الأهلية إلى الظهور على نطاق أوسع هذه المرة. وقد دوّن «كتاب الأموال» للداودي، أسباب النزاع تدوينًا مجملاً. وكما كان منتظرًا، كانت خصومة ناجمة عن الظروف التي تمت فيها قسمة

---

(1) انظر الملحوظة ص 570 رقم 3.

(2) عند VASILIEV، *Byzance et les Arabes*، ج 2، القسم الثاني، ص 101، والملحوظة 5. اعتبر AMARI (*Storia*, II, 83 et note 1) أن النص العربي لهذا التأريخ محرف، فصححه حتى يتمكن من ترجمته على النحو التالي في *Biblioteca* (*Versione*, I, 280) «L'anno 6407 varie fazione guerreggiaron tra loro» ولم يؤيد AMARI اكتشاف النص اليوناني بـ *Chronique de Cambridge*. ولاحظ NALLINO (عند AMARI، *Storia*، ج 2، 83، الملحوظة 1)، أنه جاء بهذا النص قوله «جدت معركة بـ Frangemagarica سنة 6407 (أول سبتمبر 898/31 أغسطس 899)»، ولم يحدد موقع هذه البلدة. وبالطبع، ينبغي تنقيح قول AMARI القائم على تفسير خاطىء ورد في *Chronique de Cambridge*.

الأراضي بين رواد الفتح. وكما هو الشأن في جميع الخصومات، كانت حجج الخصوم غامضة نوعًا ما. فترتب على ذلك أن كانت جرجنت بالأحرى مدينة متهدمة في بداية الفتح. واستقر بها فريق أول من الفاتحين، «بغير إقطاع من السلطان»[1]. فعمل المستقرون الأوائل في الأراضي على استغلال الناحية وهيؤوا بها المراعي خاصة. ثم قدم فوج ثانٍ من الفاتحين برضى ضمني من السلطة دون شك، وطرد الفوج الأول واحتل البلدة مكانهم. فنجمت عن ذلك معارك، ومات أفراد بين القادمين الجدد، فرفعوا شكواهم إلى سلط الجزيرة التي قررت التدخل عسكريًا لفائدتهم. فتحول الجيش على عين المكان، وقضى على أغلب أفراد الفوج الأول المناوئين، وحمل الذين نجوا من التقتل على الفرار[2]. وهكذا بقي الفاتحون من الفوج الثاني مسيطرين على المكان، بفضل تدخل الجيش لفائدتهم، «من غير أن يأذن لهم سلطان ولا منعهم»[3]. ومن البديهي أن الإبقاء على هذا اللبس كان مقصودًا. والثابت أن سلط الجزيرة لم ترد تسليم عهود بالإقطاع، وذلك لتتمكن من الحفاظ على قدرٍ معين من المناورة وتحتفظ لنفسها بإمكانات للضغط. وقد استمرّ هذا الوضع في مختلف فترات الولايات المتلاحقة على الجزيرة. وسيقطع إبراهيم الثاني بنفسه جرجنت دائمًا بلا كتب، لبعض الذين ساهموا في فتح طبرمين، وسيرهق الفاطميون بدورهم بطلباتهم المتمتعين فعلاً بإقطاعات في نفس هذه البقاع[4]. وقد ازداد الوضع تعقيدًا كل يوم بمرور الزمن، إلى أن صار انفراجه متعذّرًا على الإطلاق، ولم تساعد بالطبع تجاوزات السلطة، وكذلك الادعاءات التي اختلفت مبرراتها، كل أولئك الذين شعروا بالضيم، على توضيح الموقف. وليس وضع جرجنت سوى مثال. لذلك إنه مثال ثمين شحت مصادرنا في التحدث عنه بصورة خاصة، وهو يكشف لنا عن خلفية الأطماع والعنف التي عمل بموجبها «الرواد» الطامعون في الأراضي وقد كانوا دائمًا مستعدين للدفاع عن قضاياهم بحد السيف، وتسمح هذه الخلفية بإدراك

---

(1) الداودي، كتاب الأموال، في *Etudes d'Orientalisme dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal.* II,) 416).

(2) جاء في كتاب الأموال، المرجع المذكور، ص 417: «فشكوا إلى السلطان، فأخرج إليهم جيشًا فقاتل أكثر القوم الذين كانوا بالقلعة ودُفِعُوا وهرب من بقيت بأيدي الذين كانوا دفعوهم عنها». وقد بقي النص المحرر على هذا النحو غامضًا فحمل على الشعور بأنه واضح التحريف. وقد اقترحنا تصحيحه كما يلي: «ودُفِعُوا وهَرِبُوا، وبقيت. . .».

(3) الداودي، كتاب الأموال، المرجع المذكور، ج 2، 417.

(4) المرجع السابق، 416 ـ 417.

المأساة المتولدة عن تقدم الفتح في صقلية. وينبغي البحث في هذا المناخ عن الأسباب التي دفعت بأهالي بلرم، بعد أن تخلصوا من ممثل القيروان، إلى الخروج سنة 900/287، لتصفية الحساب مع أهالي جرجنت، ولربما كان ذنبهم أنهم استثمروا أراضيهم، مثيرين بذلك الأطماع[1].

وفي النهاية، وجد إبراهيم الثاني نفسه مجبورًا، بعد إخفاق عدة حلول وسطى، على الاختيار بين فقدان صقلية والتخلي عنها لمختلف أفواج «الرواد» المتنازعين على الأراضي وعلى السلطة، وبين إعادة فتحها. فاختار الحل الثاني. وقد روى ابن الأثير[2] أنه عوض أبا مالك أحمد بن عمر شهر حبشي، إذ «استضعفه»، وولى مكانه ابنه أبا العباس عبد الله الذي برهن بصورة واضحة عن طاعته لوالده وعن قيمته في خوض الحرب. فغادر أبو العباس إفريقية في جيشٍ عظيمٍ من نخبة الجنود كما قال ابن الخطيب[3]. وأبحر هذا الجيش على مائة وعشرين مركباً وأربعين سفينة حربية. ونزل أبو العباس في مازرة يوم 24 جويلية 900، ثم تحرك من هناك في اتجاه طَرَابَنْش أو طرابنة (Trapani)، وضرب عليها الحصار في أول شعبان 287/ أول أغسطس 900[4]. وبلغ خبر وصوله في الأثناء إلى بلرم، فعجلت هذه المدينة باستدعاء جنودها

(1) انظر عبد المنعم الحميري (الروض، في مجلة كلية الآداب، القاهرة، المجلد الثامن عشر، 1956، ص 173) وقد وصف جرجنت فقال إنها كانت زاهرة بصورة خاصة، وأضاف قائلاً: «وهي أكثر بلاد صقلية طعامًا». وانظر أيضًا G.E. ORTANDI الذي أكد هذا الرأي (Nuovo dizionario geografico, statistico e biografico della Sicilia antica e moderna, p. 65).

(2) الكامل، ج 6، 97.

(3) الأعمال، ج 2، 49/475. أرخ ابن الخطيب سنة 281: أولاً ـ تولية الحسن بن ناقد (الذي سماه الحسن بن أحمد بن نافد) على صقلية؛ ثانيًا ـ رحيل أبي العباس عبد الله إلى هذه الجزيرة؛ ثالثًا ـ تخلي إبراهيم الثاني عن الحكم والذهاب أيضًا للقتال في صقلية. ومن البديهي أن ذكر هذه الأحداث في نفس السنة لا يمكن إلا أن يكون ناتجًا عن خطإ. وأرخ النويري أيضًا وصول أبي العباس عبد الله إلى صقلية مرة أولى في الفصل الخاص بإفريقية (النهاية، تحقيق G. REMIRO، ج 2، ص 86) في سنة 284 في جمادى الثانية (6 يوليو ـ 3 أغسطس 897)، ثم مرة ثانية في الفصل الخاص بصقلية (النهاية، عند AMARI، *Biblioteca*، ص 434)، في سنة 900/287.

(4) جاء في *Chronique de Cambridge* (عند VASILIEV، *Byzance et les Arabes*، الجزء الثاني، القسم الثاني، ص 101) أن أبا العباس رحل من إفريقية إلى مازرة يوم 24 جويلية 900، وأرخ ابن الأثير وصوله إلى صقلية وحصاره الذي ضربه على طرابنش يوم أول شعبان 287/ أول أوت 900 (الكامل، ج 6، 97). فمن رأينا أن التاريخ الذي أورده *Chronique de Cambridge* هو تاريخ وصوله إلى مازرة، وتاريخ «الكامل» يوافق حصار طرابنش. وجاء في «الكامل» (طبعة القاهرة، 1301 ـ 1302، ج 7، 200؛ وطبعة القاهرة، 1357، ج 6، 97) طرابلس. وينبغي طبعًا تصحيحه (طَرَابَنْش). وانظر بشأن هذه المدينة، ابن عبد المنعم الحميري، =

المقاتلين في جرجنت وتوجيه وفدٍ من الشيوخ برئاسة القاضي. فعبر الوفد لأبي العباس عن خضوع بلرم لسلطة الأمير، وقدم له الاعتذار عن الهجوم المسلط على جرجنت التي لم تبق من جهتها مكتوفة الأيدي. فبادرت هي أيضًا بتوجيه وفدٍ إلى أبي العباس لكشف مناورات أعدائها. وقدم هذا الوفد شكوى جرحنت، وألح خاصة على أن أهالي بلرم لم يتراجعوا إلا ليتأهبوا للوثوب، وأن ما قالوه من عبارات الولاء لا يعول عليها، لأن سيرتهم السابقة دلت على أنهم كانوا بلا عهد ولا ميثاق. ولم يكن رسل جرجنت في حاجة إلى إقناع مقنع. وبالفعل، كان حضور أبي العباس بالجزيرة ردًا من القيروان على تخلي بلرم عن تعهداتها مرارًا وتكرارًا، وذلك رغم ما مُنِح لها من عهود الأمان مقابل التعهد بالولاء. ولذا، أصغى أبو العباس باهتمام إلى مخاطبيه، وقد اقترحوا عليه أن يطالب بلرم بأن توجه إليه بعض أعيانها، وذكروا له أسماءهم، وذلك لامتحان صدق نواياها ونقاوتها. ونقل المطلب بواسطة وفدٍ متركب من ثمانية مشايخ من إفريقية أتوا لهذا الغرض. فقابلت بلرم هذا الطلب بالرفض البات، ورفعت لواء الفتنة. فحبس أبو العباس رسلها، باستثناء القاضي. فردت بلرم بالمثل وخصصت نفس المسير لوفد إفريقية. وهكذا، وبعد محاولة التفاوض بلا جدوى، وقد تمت في جوٍّ متصلب لا يوثق به، انقطع الاتصال، فصار لا مفر من الصدام.

وقد سمى ابن الأثير رئيس الثوار في بلرم، «أمير السفهاء»، وكان يدعى رِكْمَوَيْه، ولا بد أنه كان من أصلٍ فارسي نظرًا إلى اسمه. غير أنه لم يرأس أهالي بلرم الذين قرروا الخروج للقتال. فالشخص الذي قاد العمليات الحربية كان يدعى مسعود الباجي، ويحتمل أنه كان أصيل مدينة باجة[1] بإفريقية، التي عوضت الاسم القديم Vaga، وتحتم الصدام، فكانت الطريقة المتبعة هي أحسن طريقة لأنها مكنت أهالي بلرم من توحيد قواتهم مع قوات المحاصرين في طرابنش. وللزيادة في النجاعة، تقرر أن تتم العملية برًا وبحرًا. وكان أسطول بلرم متركبًا من ثلاثين وحدة، فأبحر إلى طرابنش. ومن سوء الحظ أنه لم يبلغها إذ أحاطت به العاصفة، فخسر بعض المراكب وتعطبت وحداته، فأجبر في النهاية على العودة إلى قاعدته. وخرج جيش البر يوم 15 شعبان 287/15 أغسطس 900، وبلغ بمفرده طرابنش وشرع في القتال[2].

= الروض، في المرجع المذكور، ص 167 ـ 168.

(1) ربما كان أيضًا من أصل أندلسي، من مدينة باجة في البرتغال، أو فارسي من مدينة باجة المجاورة لأصفهان.

(2) ذكر ابن خلدون (العبر، ج 4، 435) أن أهالي بلرم وجرجنت، بعد محاولة استمالة أبي العباس كل على حدة، =

وانتهت المعركة الأولى دون أية نتيجة. واستأنف القتال في 22 شعبان/ 22 أغسطس. وعند العصر، اقتحمت صفوف أهل بلرم. فبدؤوا في الرحيل إلى بلرم، ولاحقتهم جيوش أبي العباس. وشارك الأسطول كذلك في القتال، وقد أتى من إفريقية، واعتمادًا لعدد الوحدات، يحتمل أن يكون قد أنزل أربعة عشر أو ستة عشر ألف رجل. وكان التقدم بطيئًا. فهل جدت معارك في الطريق لتعطيل الجيوش؟ وهل شرع في المحادثات؟ لا علم لنا بذلك. وعلى كل حال، لم يبلغ أبو العباس بلرم إلا يوم 10 رمضان/ 8 سبتمبر، ومن المحتمل أن يكون ذلك قد تم بعد مساومات أخيرة غير مجدية، لكن ابن الأثير أوضح أن المعارك لم تستأنف في الواقع إلا في هذا التاريخ[1].

وبدأ الصدام عند الفجر. وتقهقر الثوار عصرًا، وقتل منهم الكثير حتى المغرب. وبذلك، تمكن أبو العباس من الاستيلاء على الأرباض. ورافق النصر التقتيل والنهب المعتادين. فلم يواصل رؤساء الثوار القتال. وفر ركمويه ومعه أهم القادة العسكريين إلى بيزنطة والمدن المسيحية الأخرى، وذلك بلا ريب لتجربة الحظ وإعداد حملة أخرى. وفي الجملة فقد ردوا الفعل بنفس الطريقة التي سار عليها طوماس وأوفيميوس. ولجأ عدد كبير من الرجال والنساء إلى طبرمين، إذ كانوا متورطين كثيرًا دون شك في الانتفاضة، ولم يكونوا يأملون الخروج إلى بيزنطة. وغادر المسؤولون الرئيسيون عن الثورة بلرم، فطلب أهلها الأمان وحصلوا عليه. وبذلك تمكن أبو العباس من الدخول إلى بلرم يوم20 رمضان 287/18 سبتمبر 900[2]. وألقى القبض على عددٍ من الوجوه

= وحدوا قواتهم في النهاية ضدّه. لكن لم يشهد على تحالفهم هذا أي تسلسل في الأحداث، إذ لم نجدهما يقاتلان معًا في أي مكان.

(1) اتفقت تمامًا التواريخ الواردة في *Chronique de Cambridge* (عند VASILIEV، *Byzance et les Arabes*، ج 2، القسم الثاني، ص 102)، وفي «الكامل» (ج 6، 97) لابن الأثير.

(2) اقتبس هذا التاريخ عن ابن عذاري، البيان، ج 1، 131 الذي قال: «ودخلها لعشر بقين من رمضان من السنة». ولا يوجد تضارب بين «البيان» و Chronique de Cambridge، و «الكامل». وقد ذكر المصدران الأخيران (انظر الملحوظة 1) تاريخ المعركة التي تم بعدها تسليم الأرباض إلى أبي العباس، بينما ذكر «البيان» تاريخ دخوله إلى بلرم. وبذلك، انقضت بين الحدثين عشرة أيام في الحصار والمحادثات. واكتست استعادة بلرم من طرف الحكم الأغلبي من الأهمية ما جعل Jean Diacre DE NAPLES (Acta translations sancti Severini, Capasso, *M.N.D.*, I, 291; et dans Muratori, *R.I.S.*, II, 2e partie, p. 269) يتحدث عنها. وانظر في خصوص اتساع بلرم وأهميتها، ابن حوقل (كتاب صورة الأرض، ص 113 ـ 125) وحسب قوله، فقد وصفها سنة 362/972 (المرجع المذكور، ص 122). وهو وصف صالح قطعًا لآخر القرن التاسع. قارن مع M. COLUMBA (*Per la fotografica antica di Palemo, Centenario Amari*, II, 395-426). وانظر أيضًا =

وأرسلهم إلى أبيه في القيروان. ولا نعلم بالضبط كيف كان مصيرهم. ولم تقع الإشارة لا محالة إلى تعذيبهم، وينبغي أن نستنتج من صمت المؤرخين الميالين بالأحرى إلى المبالغة بخصوص جرائم إبراهيم الثاني، أنه وقع العفو عنهم ابتغاء التهدئة. وهكذا كان المصير المعد لبلرم في جملته أقل قساوة من المصير المسلط على حواضر أخرى انتقضت، كتونس مثلاً، إذ تعلمت الأحزاب دائمًا أو تظاهرت بالخضوع في وقت المناسب، أو عدم الانتقاض إلى نهاية الحد. وفي نهاية الأمر، كان ما دفعته بلرم عن الانتقاض طفيفًا نسبيًا، بالنظر إلى ما جرى في ظروف مماثلة بإفريقية. إذ يليق فعلاً ببلاد الجهاد حفظ المستقبل.

ولم تخف الحزازات التي جدت في صفوف الأفارقة على النصارى. فمثلاً كان Jean Diacre de Naples مطلعًا كل الاطلاع على هذا الأمر، ولم يكن يجهل شيئًا من شهرة إبراهيم الثاني وابنه[1]. وقد كان الروم يريدون استغلال الموقف لفائدتهم، فجمعوا قوات هامة في قلورية. وكانت الأخبار التي نقلها اللاجئون معهم من بلرم، بلا شك محرفة ومبالغًا فيها كما ينبغي، والآمال المعروضة عليهم زادتهم يقينًا وعزمًا أكبر قطعًا. وسنرى أن أسطولهم قادم عما قريب دعمًا لقواتهم في الجزيرة.

وسواء كان أبو العباس عبد الله على علمٍ أم لا بهذه الاستعدادت، فإنه يقدر من ناحيته أن يقصر عمله على إخضاع أهل بلرم. وكان يجب عليه، حفاظًا على صيته وكذلك دعمًا للنتائج المكتسبة، العودة إلى الفتح، وهو الغرض الأسمى من تدخله. فبادر فورًا بالهجوم على طبرمين التي أذنبت لما استقبلت اللاجئين من بلرم. غير أن أبا العباس اكتفى بالإغارة خاصةً على كروم الناحية ـ ويسمح لنا هذا الأمر بتأريخ الحملة في بداية أكتوبر ـ ثم تقدم إلى قطانية بعد أن خاض بعض المعارك وضرب عليها الحصار بدون نتيجة. وبقدوم فصل الشتاء، عاد إلى بلرم، كما ذكر ابن الأثير[2] لقضاء بقية سنة 900/287، والقيام بإعدادات جديدة. فأبحر الأسطول يوم أول ربيع الثاني 288/25 مارس 901. وقاد أبو العباس من ناحيته جيش البر، وبعد أن تنقل عبر الجزيرة، خرج لمحاصرة دمونة (Demena). فنصب المنجنيقات. لكن بعد أيام، علم بأن الروم قاموا بتجميع كثيرٍ من الجيوش في رجيو. فعدل عن الحصار وانطلق إلى مسينا حيث سبقه

= عبد المنعم الحميري، الروض، في المرجع المذكور، ص 146 ـ 148.

(1) انظر (Acta translationis Sancti Severini) في *M.N.D.*، ج 1، 291.

(2) الكامل، ج 6، 97.

الأسطول إليها. ومن هناك، نزل البر. قال Jean Diacre إن خبر وصوله كان كافيًا لبثّ الرعب في صفوف جيش الروم المتركب من حشود قدمتها المراكز البيزنطية المختلفة في جنوب إيطاليا. ولم يبدِ هذا الجيش أية مقاومة، إذ فقد معنوياته إن صح القول. فدحر سريعًا وهزم، وبينما كانت عناصره المختلفة تفر، دخل أبو العباس في 10 يوليو 901[1] شاهرًا السيف. وفتح المغيرون المدينة ونهبوا وغنموا غنيمة عظيمة، من ذهب وفضة وحرائر فاخرة. وأسر أيضًا آلاف من الروم قيل إن عددهم كان سبعة عشر ألفًا، منهم أسقف المدينة. فخشيت المدن المجاورة الأمر وبادرت بتوجيه وفود وطلب الأمان وعرضت دفع الجزية. وبينما كان الوضع على ذلك النحو إذ علم أبو العباس بوصول أسطول حربي بيزنطي إلى مسينا. والثابت أن الخطة كانت منسقة. ولا بد أن هذا الأسطول قد وجب عليه أن يعمل مع القوات المتجمعة على البر، وقد قضى عليها تدخل أبو العباس لسرعته وحزمه. ولذا، فشلت خطة الروم. فعبر أبو العباس المضيق من جديد، وتوصل إلى افتكاك ثلاثين وحدة من أسطول العدو. ثم بعد أن هدم أسوار مسينا، ومنعها من قبول البيزنطيين عند الحاجة، عاد إلى البر وخاض بعض المعارك الأخرى مع «الفرنجة من وراء البحر»[2]، كما قال ابن خلدون، قبل أن يعود إلى بلرم حيث سبقته

(1) ذكر *Chronique de Cambridge* (عند VASILIEV، *Byzance et les Arabes*، ج 2، القسم الثاني، ص 102) التاريخ الصحيح. وذكر AMARI (*Storia, II, 91*) 10 يونيو، لأنه لم يطلع على النص اليوناني في *Chronique*، لكنه ذكر في الحاشية (*Storia, II, 93*) احتمال الخطإ، وينبغي تصحيحه إلى 10 يوليو. وأيد اكتشاف النص اليوناني هذا التصحيح. وأرخ ابن الأثير (الكامل، ج 6، 98) هذا الحدث في رجب 288 (21 يونيو ـ 20 يوليو 901).

(2) العبر، ج 4، 436. ويرى AMARI (*Storia*، ج 2، 92) أن الفرنجة المذكورين كانوا جيوش دوقات صبولات وكمرينو، وكانوا يعملون بأمر امبراطور بيزنطة. ويرى أيضًا أن أبا العباس احتل ناردو أثناء هذه الغارة، في 901/7/20.

ولبلوغ هذه النتيجة، لا بد أن AMARI أرخ فتح رجيو في 10 يونيو 901. وقد مر بنا أنه خطأ (انظر الملحوظة 1 وأن فتح رجيو تم في 10 يوليو. وقد ثبت هذا التاريخ كل الثبات، عملاً بشهادات اتفق عليها النص اليوناني الوارد في *Chronique de Cambridge*، وابن الأثير، وجعل بمفرده نتائج AMARI مردودة. فلا يفهم إلا بعسر كيف تمكن أبو العباس في 10 أيام من الفراغ من نهب رجيو، وجمع جزية المدن المجاورة، والعودة إلى صقلية لقهر أسطول الروم وافتكاك ثلاثين وحدة منه، ثم العودة إلى البر، والتغلب على الفرنجة، وفتح ناردو الواقعة في تراب أوطرانت، أي بعيداً نسبياً عن رجيو وفي بلاد يسيطر عليها البيزنطيون بحزم. وتوجد أمور أهم. لقد جاء في طبعات «الكامل» (القاهرة، 3101 ـ 1302، ج 7، 113؛ القاهرة، 1357، ج 6، 5): يَرْطِينُو. لكنه نطق محتمل غير ثابت كثيرًا لا يمكن التعويل عليه (انظر AMARI، *Storia*، ج 2، 92، الملحوظة 1)، و *Biblioteca*، *Versione*، ج 1، 393؛ وانظر أيضًا FAGNAN، ترجمته للكامل، ص 248).

وفضلاً عن ذلك، أدرج المقال المتعلق بفتح يرطينو، في جميع طبعات «الكامل»، عند رواية الحملة التي =

السفن المحملة غنيمة وأسرى(1).

وهكذا، توصل أبو العباس عبد الله إلى بعث نفس جديد في الفتح، وبث الرعب في نفوس العدو، وفرض سلطته على منظوريه، وقد حكّمهم كما قيل، في نفس الوقت بالعدل والحزم. غير أن مهمته الجديدة، مهما كانت رائعة، فيجب التأكيد أنها لم تقدم ترضيات كبيرة، فيما يبدو. فبالنظر في ثلاثة أبيات نظمها في صقلية، ودونها ابن الأثير وابن الأبار(2)، يتّضح لنا أنه لم يكن يطمح في شيء طموحه في العودة إلى إفريقية، وهو دليل على أن حكم صقلية، حتى من طرفِ شخصية من طراز أبي العباس، لم يكن بالأمر المريح. فلا بد أنه تقبل بارتياح الأمر بالرجوع إلى القيروان.

تقهقر الأغالبة وفشلهم في جنوب إيطاليا (261 ـ 288/875 ـ 901):

لقد ساعدت جميع هذه الأمور على إثبات وضع صقلية كمتنفس لجميع العناصر الأكثر هيجانًا في إفريقية، فصارت ولاية غير قابلة للتسيير بأتم معنى الكلمة. وقد مر بنا أن الاضطرابات التي ما انفكت تهز صقلية، خاصة بعد اغتيال محمد بن خفاجة (3 رجب 257/27 مايو 871) أضرت بتقدم الفتح داخل الجزيرة. وكانت لها آثار أفدح على وضع الأفارقة المستقرين في جنوب إيطاليا. فلما توفي لويس الثاني (12 أوت 875) توفّق

= قام بها إبراهيم الثاني في صقلية سنة 289. فورد كما يلي: «وسار / إبراهيم الثاني/ إلى مدينة يرطينو. فملكها سلخ رجب وأظهر العدل وأحسن إلى الرعية». ولنذكر أن إبراهيم الثاني الذي ركب البحر إلى صقلية في 6 رجب 16/289 يونيو 902، دخل بلرم في 28 رجب / 8 يوليو، للقيام فورًا بحملته (انظر الفصل الخامس، الملحوظة 3 ص 360). فيبدو أن النص الذي نقلناه احتل مكانه تماماً. لكن AMARI عمل على نقله (Storia, II, 93, suite de la note 2) ووضعه في سنة 288، فنسب بذلك فتح يرطينو التي عرفها بناردو، إلى أبي العباس عبد الله.

ولا نرى وجوب معالجة النصوص إلى هذا الحد، بدون ضرورة مطلقة أو سبب قاسر، وجعلها تقول ما لا يوجد بها مبدئيًا.

(1) ذكر (دقيق) في «الكامل» لابن الأثير، ج 6، 98. واقترح AMARI (*Storia*، ج 2، 93، تابع الملحوظة 2) تصحيحها إلى (رقيق)، ويبدو لنا أنه تصحيح قد فرض نفسه. وانظر أيضًا ابن عذاري، البيان، ج 1، 131، الذي لخص بإيجاز كبير الأحداث. وبخصوص هذه الأحداث، انظر أيضًا J. GAY (*L'Italie Méridionale...*, pp. 156-157).

(2) ابن الأبار، الحلة، ص 266؛ وابن الأثير، الكامل، ج 6، 103.

هؤلاء الناس رغم هزائمهم، إلى الحفاظ على مواقعهم الرئيسية، بحظوظ متفاوتة. وسيفقدونها في الربع الأخير من القرن التاسع بصورة نهائية، خاصة بسبب حمية بازيل الأول[1].

وبعد موت لويس الثاني، تركبت منذئذٍ الأطراف المتبقية من البابا يوحنّا الثامن (872 ـ 882) الذي خاض حربًا صليبيّة توحيدًا للصفوف حول الفاتيكان؛ والأمراء المحليين في غايت ونابولي وأمالفي وسالرنة وقابو وبينيفانت، المهتمين بإنقاذ استقلالهم، مهما كلف الأمر؛ وامبراطور الشرق العازم على استرداد مواقعه؛ والأغالبة الذين بدؤوا يتأخرون، لكنهم كانوا دائمًا مصممين على الاحتفاظ بفتوحاتهم، وتوسيعها قدر الإمكان. ومن هنا نجم نشاط معقد جدًا، فكانت الأحلاف تعقد، متجاوزة حدود الإيمان، وكانت لعبة محيرة شارفت الفوضى، وانتهت إلى أعمال عنف كثيرة وتخريبات لا تحصى. غير أن الوضع كان مغايرًا كثيرًا في جنوب وادي كراتي وشماله. فوجب التمييز بوضوح بين مظهري القضية والعمليات.

ولم يكن الأغالبة يخوضون بصورة رسمية عملية فتح منظمة ومتفق عليها إلا في بلاد قلورية وناحية طارانت، حيث احتلوا سبرينه Santa Severina ومنتية Amantea.

وكان أسطولهم ينفذ بسهولة إلى بحر الأدرياتيك من طارانت. ومن المحتمل أن تكون عمارة أغلبية قد هاجمت كوماتشيو (Comacchio) في أغسطس 875، وكانت في طريق

---

(1) بخصوص الأحداث الموالية، المصادر الرئيسية هي: ERCHEMPERT (*Historia Longobardorum, dans* *M.G.H.*, III, 255-264) ورسائل Jean VIII في Jaffé، *Regesta Pontificum* (رقم 3008، 3012، 3062، 3081، 3088، 3090، إقصاء آثاناز عن الدين)؛ ورسائل 3091 ـ 3098 (تبحث في العرب وحلفائهم في كمبانيا)؛ ورسائل 3099، 3238، 3281، 3307 ـ 3309، 3321، 3343، 3346، 3378 (تبحث في التبرئة الواجب منحها لآثاناز، بشرط قطع علاقته باغارينيس)؛ ورسالة 3382 (تبحث في العرب والنصارى الكفرة)، وانظر أيضًا رسائل Jean VIII في *R.G.F.S.*، ج 7، 473 ـ 479، الموجهة إلى الملك شارل الأصلع وإلى أساقفة بلاد الغول. ولم تهتم المصادر العربية إلا بقلورية. انظر ابن الأثير، الكامل، ج 6، 60؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 120.

وأهم الدراسات بحث AMARI، *Storia*، ج 1، 576 ـ 605، و ج 2، 190 ـ 195؛ وكذلك J. GAY (*L'Italie Méridionale*, 162-110). وانظر أيضًا:

A. VOGT, *Basile 1er*, 329-337. - L. DUCHESNE, *Les Premiers temps de l'Etat pontifical*, pp. 265-269. - A. LEWIS, *Naval Power*, pp. 138-140. - C. MANFRONI, *Storia della Marina italiana*, pp. 57-59. - Fred E. ENGREEN, Pope John the eight and the Arabs, dans *Speculum*, XX, 1945, pp. 318-330. - A. FLICHE, Les origiaes de l'action de la papauté vue de la Croissade, dans *Rev. d'Hist. Ecclésiastique*, XXXIV, 1938, 4e tr., pp. 765-775. - H. GRÉGOIRE, La carrière du permier Nicéphore Phocas, dans *Hommage à St. Kyriakidis*, 1953, pp. 232-254. - OSTROGORSKY, *Histoire de l'Etat Byzantin*, pp. 265-266 et 283.

العودة من عملية قادتها حتى داخل خليج البندقية، وفي نفس الفترة تقريبًا، استأنفت الإغارات برًا. وعاد جيش طارانت إلى الهجوم، فقام بالدور الذي كانت تلعبه باري في الماضي، وقد دعّمته أشلاء الجيوش الفاشلة أمام سالرنة، ويحتمل أن تكون قد انضمّت إليه الحشود الجديدة التي بادر إبراهيم الثاني بتوجيهها من إفريقية. فقاد عثمان الغارة على بينيفانت وهجم ثلاث مرّات على الجيوش التي وجّهها أدلكيس لملاقاته. وتمكّن بذلك، بعد أن عاث فسادًا في ضواحي بينيفانت من فتح الطريق نحو وادي فلترن العالي، حيث تعرضت مدينتا تيليز وأليف لمحن جديدة، وكانت جيوش مصّار قد أغارت عليهما قبل ذلك بربع قرن.

وكان الرهان يدور حول أبولي. ذلك أن اللمبار المقيمين في هذه الناحية قد انزعجوا وتوجّهوا نحو الروم، أي الوالي البيزنطي على أوطرانت غريغوار الذي فتحوا له أبواب باري. فبدأ الحكم الإمبراطوري في تلك المدينة بإلقاء القبض على الحاكم اللمبردي الذي نصّبه أدلكيس بعد هزيمة سودان، وعلى أعيان المدينة الذين وجّههم كرهائن إلى بيزنطة (25 ديسمبر 876). وعندئذ تقرّبت بينيفانت من طارنت، وتفاوض أدلكيس مع عثمان وأفرج عن قوّاد العرب الأسرى. وعزّزت بيزنطة من ناحيتها مواقعها في باري التي أصبحت مقرًّا للوالي غريغوار. وسيبقى بها حتى سنة 885 معزّزاً بحامية عتيدة، وسيحاول باستمرار توسيع نفوذه وحدود منطقته. فاستفاد حينئذ من هذه العملية أساسًا بازيل الأوّل الذي ركّز جهوده بعد سقوط سرقوسة على شبه الجزيرة، حيث يمكن أن تنطلق منها عملية استرجاع الجنوب الإيطالي الذي أصبح في عداد البلاد المفقودة. فبذل مزيدًا من الجهد والعزم لاسترجاع قلورية. وقد سبق أن رأينا كيف أحرز الأسطول بقيادة نصر الشامي انتصارًا باهرًا[1].

وفي نفس الوقت، أي في سنة 880 نزل جيش بيزنطي عتيد في جنوب إيطاليا، فامتزجت الهجومات التمويهية على صقلية ـ وقد ترك فيها نصر كما أسلفنا جنودًا وشلنديات ـ بالعمليات البحرية المعزّزة بالمعارك الجارية في شبه الجزيرة، وقد كان الجيش النازل في إيطاليا والمتركّب من الجنود القادمين من المواقع الغربية مع حلفائهم الصرب والكروات، تحت إمرة القائد بروكوب، وفيالق تراقيا ومقدونيا بقيادة الأسطرا طيغوس ليون أبوستيبوس، يعدّ حسب تقديرات J. Gay «ما بين 35000 و 36000

(1) انظر ص 557 و 559 من هذا الكتاب.

رجل، بغضّ النظر عن الصقالبة»[1]. لكن الأفارقة لم يتمكنوا من الحصول على إمدادات. وقد هزمت العمارة البيزنطية قرب مكان يحمل اسم «الأعمدة»، ويُعرف عمومًا برأس Stilo، أسطولاً قدم للنجدة من إفريقية. وكان الجيش البيزنطي يتنقل على طول السواحل، فتمكن بذلك من استرجاع أغلب جزء من قلورية، وكذلك بلاد لونغو باردي بأكملها وجنوب أبولي حتى ضواحي طارانت التي كانت الهدف الرئيسي من العملية. فحوصرت من جهة البحر، وهاجمها جيش عرمرم من جهة البر، فاستسلمت طارانت بدورها، بعد مقاومة مستميتة وخاض القائد الأعلى Procope معركة أولى على مسافة قصيرة من المدينة، وكان يقود مسيرة الجيش وفيما يبدو، لم يسانده زميله ليون أبوستيبوس. فشن هجومًا عنيفًا. واغتصب القلعة عنوة، واسترق المدافعين عنها. وساند العمليات أسطول نصر. فتمكن بذلك من العودة إلى بيزنطة محملاً بالأسرى والغنيمة. وهكذا، نجحت الخطة التي وضعها قادة الروم نجاحًا تامًا. ولا بد أن سقوط طارانت قد جد في آخر سنة 880، فقضى عمليًا وبصورة نهائية على جهود الفتح التي استمرّ في بذلها الأغالبة منذ عقود عديدة. وبداية من ذلك التاريخ، تضرر وضع الأغالبة الداخلي من جراء المجاعة والانتفاضات[2]. فلم يتبق لهم في البر إلا ثلاثة حصون حمتها مواقعها، وهي سبرينة Santa Severina ومنتية Amantea وطبرينة Tropea.

ولم يخفف بازيل الأول من الضغط وركز منذئذٍ جهوده على القلاع الثلاث. وعاد ليون أبوستيبوس إلى بيزنطة حوالي سنة 882 أو 883. فاتهم بالخيانة، نظرًا إلى سيرته المتسببة في موت بروكوب، وحكم عليه بالنفي. فعوضه قيصر بيزنطة بالحاكم إتيان ماكسنتيوس (Etienne Maxentios) الموجه إلى إيطاليا مع جيش جديد متركب من جنود مواقع تراقيا ومقدونيا وكبادوس وكرسانيون ورغم قيمة الجنود، فقد هزم أمام منتية. ثم هجم علىسبرينة وهزم شر هزيمة.

فاتهم بالعجز وأمر بالعودة وعوض في سنة 885 بقائد ذائع الصيت هو نقفور فقاس القديم[3]. وسيرتقي حفيده إلى عرش بيزنطة بنفس الاسم. ونزل نقفور فقاس بقسمٍ من

---

(1) *L'Italie Méridionale...*, p. 113. وانظر أيضًا Henri GRÉGOIRE (La Carrière du premier Nicéphore Phocas, dans *Hommage à St. Kyriakidis*, p. 235, note 5) عدد فيه المؤلف مختلف المراكز التي قدمت جيوشًا.

(2) انظر ص 323 وما يليها.

(3) توجد أخبار عن نقفور فقاس في التآليف المشار إليها آنفاً (انظر ص 579، الملحوظة رقم 1)، لكن البحث =

الجيوش المخصصة لآسيا الصغرى، وقد انتهت من إحراز الانتصارات الحاسمة التي أسهم فيها هذا القائد، وتم لـه ذلك في الفترة الممتدّة من 872 إلى 883، على البوليسيين (Pauliciens) وكذلك على العرب في جبهات طوروس والفرات. وكان بازيل الأول قد خلص نسبيًا من الشرق، فوجه ثلاثة أفواج متتالية من أحسن الجنود إلى الهيجاء في جنوب إيطاليا، فتمكن بذلك من التأثير بوزن قواته كلها على الجبهة الغربية. وفي نفس الفترة، كانت بلرم القاعدة الرئيسية للقوة الأغلبية في قلب العمليات بالذات، وصارت فريسة للتناحر والفوضى، وقد بدأ أمير القيروان يفقد صوابه بصورة جدية. وكان نقفور فقاس قائدًا بارعًا وسياسيًا ماهرًا، فاستفاد من الوضع استفادة كاملة. وشن هجوماته في كل مكان بصورة مظفرة، بمساعدة البوليسيين الشجعان[1]، المنضمين منذ ذلك الوقت إلى الدين القويم والمتخلين نهائيًا عن حربهم المقدسة التي شهروها على

= الأساسي هو تأليف H. Grégoire (La Carrière du premier Nicéphore Phocas, dans *Hommage à St. Kyriakidis*, 1953, p. 232-254).

وخلافًا للرأي المعمول به عامة والذي نشره Vasiliev، فإن H. Grégoire لا يضع حملات نقفور فقاس في قليقيا (Cilicie) في اتجاه طرسوس وأدانة، في آخر حياته، في بداية القرن العاشر، بل قبل أن يخرج إلى قلورية سنة 885. وذكر أنها من مغامرات الشباب. وبداية من هذه النظرية الأساسية، حاول تصنيف حياة نقفور فقاس. فكتب في خصوص حصار متنية، أنه «اتصل برسالة من ليون السادس يعلمه فيها بموت أبيه بازيل الأول». وأضاف قائلاً إنها تضمنت عودته إلى القسطنطينية. فعمل بهذه الدعوة «بعد قليل من فتحه للمدينة، إذ لا شيء يسمح أن نفترض استمرار إقامته في قلورية سنة 887 والسنوات الموالية، لأن قسطنطين والقائد الأعلى سمبتيكيوس (Sympatikis) باشرا آنذاك قيادته لكل مواقع الغرب» (المرجع المذكور، ص 244). وقد قاتل نقفور فقاس لا محالة في بلغاريا سنة 894 بصفته «خادمًا للشول (Scholes)»، وكانت خطة خلف فيها أندري السيتي (Le Scythe)، ومات بعد مدة قليلة بين سنة 894 وسنة 896. واعتبر H. Grégoire الأخبار المتعلقة ببقائه على قيد الحياة بعد هذا التاريخ، أخبارًا من صنف الرواية.

(1) غالبًا ما اعتبر البوليسيون قومًا دانوا ببدعة مانوية (انظر مثلاً J. Gay، *L'Italie Méridionale...*, p. 133) والواقع أن القضية التي أثارتها معتقداتهم على جانب من التعقيد. فقد كانت هذه القضية من سنة 1963 إلى سنة 1965، محل بحث جماعي بإشراف P. Lemerle، بشعبة التأريخ البيزنطي في المدرسة التطبيقية للدراسات العالية في جامعة الصوربون. و«يحتمل أن تنشر نتائج هذا البحث الجماعي في كتاب». وفي انتظار ذلك، وهو أمر مرغوب فيه جدًا، يمكن الاطلاع على تقرير P. Lemerle، إذ تطرق إلى الخطوط الكبرى لهذا البحث، قال «بقي المضمون وأصل الديانة (أو «البدعة») خاصة، البوليسية على جانب من الغموض، بسبب مخبرينا الذين دافعوا بدون هوادة عن الدين القويم بغير تمييز، وعجزوا حتى عن محاولة تفهم هذه البدعة التي نسبوها بسهولة لكن خطأ إلى المانوية».

(Ecole Pratique des Hautes Etudes, IVe section, Sciences historiques et philologiques, *Annuaire*, 1964, Paris, p. 214).

المملكة. فأشرف بنفسه على محاصرة سبرينة، ووجه على السفح الآخر من جبال قلورية كوكبة لاقتحام منتية Amantea و Tropea. وفقدت بذلك الحاميات الإفريقية معنوياتها، إذ لم تكن تعتمد على أية نجدة، نظرًا إلى الظروف السائدة في بلرم، وفضلت التفاوض على الاستسلام. وبفضل الاتفاقات المبرمة، تمكنت من العودة إلى صقلية. فعوضتها حاميات بيزنطية في جميع المواقع، وتدعمت الانتصارات على الأفارقة بانتصارات أخرى، وقد تمت بفضل حملة عسكرية ونفسانية بارعة على اللمبار وشمال قلورية. وهكذا، لما دعي نقفور فقاس للحضور بالشرق، ويحتمل أن ذلك قد جد في بداية حكم ليون السادس تمامًا (886 ـ 912)، فلم يبق للأغالبة أي موقع جنوب إيطاليا. فلا النصر في ميلانو (888/275 ـ 889)، ولا المحاولات الموالية، ولا حملة أبي العباس عبد الله أتاحت لهم فيما بعد، الإقامة بها بصورة دائمة، كما أسلفنا. وكان الوضع شمال وادي كراتي مغايرًا وأكثر تعقيدًا في نفس الوقت.

وقد تطورت المعطيات السياسية للقضية تطورًا كبيرًا بعد موت لويس الثاني (12 أوت 875). ولم يعد الكارولنجيون يهتمون بقضايا جنوب إيطاليا، رغم النداءات المستمرة القلقة للبابا يوحنّا الثامن (872 ـ 878) الذي ورث هو نفسه المشاريع، وربما طموحات لويس الثاني السياسية وطرق عمله. ففي النواحي التي تزايد فيها نشاطه، أي في كمبانيا وفي الدول اللمباردية، لم يكن الأغالبة يعملون بأية سياسة للفتح المنظم، ولم تكن تمثل الأفارقة سوى بعض الجماعات التي كانت بلا شك تجد تأييدًا في بلادها الأصلية حسب الظروف، بما في ذلك التأييد لدى السلطة، لكنها عملت إما لحسابها الخاص، أو بوصفها متحالفة مع الأمراء المحليين ومتعاونة معهم. وقد كان هؤلاء الأمراء مهددين فعلاً في استقلالهم بسبب ما سلكته البابوية من سياسة، فلم يترددوا في عقد أحلاف باهظة الثمن مورطة، عمل الفاتيكان على التشهير بها دائمًا باسم الدين. فانجر عن ذلك وضع معقد جدًا، وامتزجت فيه الأوامر باسم الله، بالحِرْم والإقصاء عن المسيحية، والدسائس، والعنف، والغدر، والحروب، والحرائق، والنهب، والتخريب. وكان هذا الوضع يرجع أكثر لسياسة جنوب إيطاليا الداخلية في الربع الأخير من القرن التاسع، منه لسياسة الأغالبة في الخارج. وقد اكتسى صمت المصادر العربية لا محالة دلالة بليغة إذ كانت هذه المصادر تجهل تمامًا «تواريخ» الجماعات ومغامراتها، وقد عملت هذه الجماعات باتفاق متفاوت مع الأمراء المتقاسمين لجنوب إيطاليا، ورفضت المصادر في الجملة إدراجها ضمن التأريخ الرسمي للدولة الحاكمة في

القيروان. فلن نطيل القول في شأنها بدورنا أكثر مما يجب.

فبعد دخول الروم إلى باري، تخوف رؤساء مختلف الدول المتقاسمة لجنوب إيطاليا، من مشاريع بيزنطة والبابوية، إذ كانت خطيرة على استقلالهم، فاهتموا قبل كل شيء بإضعاف أعدائهم وذلك بحملهم على التناحر ـ وكان ذلك الموقف قاعدة دائمة أساسية في سياستهم ـ وتقربوا من المسلمين، وأبرموا معهم اتفاقات. فأوثقت نابولي علاقاتها مع بلرم والقيروان، واقتفت أثرها في ذلك غايت وأمالفي وسالرنة وأسقف قابو وأمير بينيفانت. فاستفحل طبعًا الخطر المحدق بالدولة البابوية التي واجهت بمفردها الجهاد. ولا شك أن جماعات من إفريقية خرجت من صقلية، وظهرت في دولة البابا من جديد. وبدا الوضع خطيرًا قطعًا في نظر يوحنّا الثامن، كما كان سنة 845. فاختار حليفه منذ يوم 25 ديسمبر 875، وتوج شارل الأصلع امبراطورًا، لكنه لم يتوصل إلى حمله مباشرة على الاهتمام بشؤون إيطاليا. فوجب عليه الاقتصار على المناورات والضغوط والتهديدات لإبعاد الأمراء الإيطاليين عن التحالف مع العرب، وقد وُفِّق توفيقًا جزئيًا في ذلك. واستمر في نفس الوقت في توجيه نداءاته إلى الكارولنجيين حتى يتدخلوا بجيشهم، وللتأثير عليهم لم يستنكف من استعمال أصناف المبالغات البلاغية. فكتب يقول: «انقض العرب على الأرض كالجراد، ولوصف فظائعهم، ينبغي أن يكون عدد الألسنة مساويًا لعدد أوراق أشجار البلاد»[1]. وإذا ما صدقناه، فقد تجاوزت الغارات العربية كل وصف. قال في رسالة وجهها إلى شارل الأصلع، وكانت مؤرخة في ديسمبر 876: «كانت أمة المؤمنين محل تقتيل مستمر. فمن نجوا من السيف أو النار، ذاقوا المرار والنهب، واسترقوا، وشردوا دائمًا، وخربت المدن والحصون والقرى التي هجرها سكانها، وشتت الأساقفة فلم يجدوا ملجأ إلا في معابد روما». وبعد أن أضاف أن أسقفياتهم صارت مخابىء للدواب، ختم رسالته بقوله: «وهكذا، أيها الإمبراطور العزيز جدًّا، لقد وصل السيف حتى إلى أعماق أرواحنا، فنصدح في يوم الآلام هذا: «سعد العاقرون الذين لم ينجبوا»[2]. وكتب من جديد إلى الإمبراطور بعد ثلاثة أشهر، في فبراير 877، وأخبره بهجوم جحافل العرب على كمبانيا، وعبورها أنيان (Aniene) وهو راقد روافد نهر التيبر، ونهبوا سابينة (Sabine) وبدؤوا يظهرون من جديد قرب أسوار روما[3].

(1) ذكر هذه الرسالة AMARI (*Storia*, I, 588) نقلاً عن LABBE (*Sacro Santa Condilia*, IX, 1).

(2) *R.G.F. Scriptores*, VII, 470-471.

(3) *R.G.F. Scriptores*, VII, 473.

ووجّه رسالة أخرى في مارس 877، إلى أساقفة بلاد الغول، تدعوهم إلى الضغط على الإمبراطور حتى يبادر بإرسال الجيوش. وعاد البابا إلى موضوع الغارات التي شنها «الأغارانيس» (أمة الصحراء) وفجورهم وشركائهم وأتباعهم من أهل البلاد[1].

وإذا ما صدقنا حرفيًا تذمرات يوحنّا الثامن الذي ترك لنا عددًا كبيرًا من الرسائل، فمن السهل الظن أن وسط إيطاليا الذي أبيح للعرب، قد نزلت به كارثة لم يسبق لها مثيل في التأريخ. لكن لم يقع شيء من ذلك. فمن البديهي أنه تمّ تهويل الخطر بصورة متناهية[2]. ولا شك أن جماعات الأفارقة خاضت عمليات واسعة النطاق جسورة للنهب، بفضل ما تمتعت به في البلاد من مساعدات، وقد بثت بدون أي شك الرعب والمصائب في طريقها. فلم تكُ تشدها اعتبارات دينية، ولذا، فقد تجاسرت واستولت على الثروات في أماكنها، نعني في الأديرة ـ حيث كانت تصنف الوثائق التاريخية ـ وفي أملاك الكنيسة المتمتعة دومًا وأبدًا بمناعة معينة. وكانت هذه الجماعات قليلة العدد إلى حدٍّ بعيد، وكانت غير منظمة من جهة أخرى، ولم تكن ترمي كذلك إلى أية عملية فتح، ولم تكن تشكل أوّلاً وبالذات خطرًا سياسيًا جديًا.

لقد كان البابا يوحنّا الثامن ألد أعدائهم. وكانت له دوافعه في ذلك، وقد اكتست صبغة روحية قطعًا، لكنها كانت لها أيضًا أسباب مادية وسياسية. فقد أبرمت جماعات إفريقية اتفاقات مع مختلف الأمراء، وغالبًا ما كانت تقاسمهم ما يحصل عليه القوم من غنائم، وقد هاجمت خاصة أملاك الكنيسة. وتحالفت هذه الجماعات من ناحية أخرى

---

(1) *R.G.F.*, Scriptores, VII, 476. ولخصت هذه الرسالة أيضًا في JAFFÉ (*Regesta Pontificum*, n⁰ 3081).

(2) هذا رأي AMARI (*Storia*, I, 558-589) فقد ذهب به الأمر إلى اتهام يوحنّا الثامن صراحة بالكذب، فقال: «Parlando ai capitani di Basilio Macedone, che eran bizantini e vicini, non si potean dir tante bugie».

والملاحظ في هذا الصدد أن AMARI تأثر بوضوح في بحثه بعدائه للكنيسة. وكان رأي J. GAY (*L'Italie Méridionale*, p. 118) أكثر تمييزًا، فاعتبر أيضًا وجود جانب هام من الصور البلاغية في تذمرات يوحنّا الثامن. وخلافًا لذلك، كان M. BERZA مستعدًا كل الاستعداد للثقة فيها بدون استثناء. فقال: «من اليسير علينا أن نعتبر اليوم أن قوة التوسع العربي بلغت منتهاها وأن الأمر لم يتعلّق بخطة منظمة للفتح، لكنه كان ينبغي استفهام أناس ذلك العصر عما إذا كانوا يفكرون على ذلك النحو...» (Sur le voyage en France du Pape Jean VIII. dans le *Revue Hist. du Sud-Est Européen*, XVIII, 1941, p. 82).

ويمكن أن نجيب أن أناس ذلك الوقت كانوا يفكرون كذلك فعلاً، إذ أن أمراء جنوب إيطاليا استخدموا جماعات من الأفارقة، وقد أبدى يوحنّا الثامن حنقه عليهم، وأراد الأمراء حماية استقلالهم لاعتبارهم أن مصدر التهديد كان بيزنطة وروما أكثر من أية جهة أخرى.

مع الرؤساء المحليين وقدمت إليهم يد المساعدة، فعطلت بذلك المطامح السياسية للبابوية. وقد فعل يوحنّا الثامن كل ما أمكن فعله لفك عقدة هذه الأحلاف، فعرض الأموال، وفاوض، وسافر، وساعد على حبك المؤامرات، وعقد المجامع، وكال اللعنات، واستخدم سلاح الإقصاء عن الدين، واجتهد بغير حساب. وخلافًا للمبدأ القائل «بأن فارس الله لا يشارك إلا قليلاً جدًا في الأمور الدنيوية»[1]، فقد عمل على أن يكون موجّه «الصليبية»، وحاول عبثًا فرض نفسه بوصفه باعث الوحدة. وكان ينتصر عامة في نقطة ليتحقق في غيرها. وقد أرادت سخرية القدر أن يدفع هو نفسه الجزية إلى العرب.

وفي ربيع 878، صار أسير لمبار (Lambert)، الذي من المفروض مبدئيًا أن يكون تابعًا له. فلما أطلق سراحه، عزم على الرحيل إلى فرنسا بحرًا، لأن الطرق البرية كانت غير آمنة آنذاك. وقبل القيام بهذه الرحلة، رضي بشراء السلـم من أولئك الذين كانت حرفتهم خرقها حتى تسود أثناء غيابه. وفي نفس الوقت، كان العرش الملكي شاغرًا في ذلك الحين، فتحول إلى بيزنطة طلبًا للنجدة. ولا بد أن نداءاته قد ساهمت في عزم بازيل الأول على توجيه الأسطول إلى البحر التيريني، فانتصرت في آخر سنة (879)، عمارة صغيرة بقيادة غريغوار وتيوفيلاكت والكونت ديوجان، في عرض نابولي، على الأفارقة. وفي العام الموالي، أحـرز نصـر نجاحًا كنا تحدثنا عنه آنفاً.

ونظرًا إلى امتداد هذا النصر الباهر بالذات، فقد كان علامة خطيرة على الهزائم الفادحة للسياسة التي جسمها يوحنّا الثامن، وقد وفّق مؤقتًا في إبعاد نابولي عن التحالف مع العرب. وبإيعاز من يوحنّا الثامن، قبض فعلاً الأسقف أتاناز على أخيه الدوق سرجيوس الثاني الذي سـ ى أن أقصي عن المجموعة الدينية المسيحية، ففقأ له عينيه، ثم وجهه إلى روما. فارتقى أتاناز الثاني إلى مرتبة أسقف ودوق نابولي مكانه، فعمل أول الأمر بسياسة البابا، لكن ادعاءات بيزنطة أزعجته، إذ عبرت بعد انتصار نصر وعن عزمها

---

(1) ورد هذا المبدأ برسالة جيلاز الأول (492 ـ 496)، وقد ذكره كثيرًا القانونيون والجدليون، ويمكن أن يراجع بشأنه A. Fliche (Les origines de l'action de la papauté en vue de la Croisade, dans la *Revue d'Histoire Ecclésiastique*, XXXIV, 1938, 4e tr., pp. 765-766).

وقد تعرض المؤلف للتطور الذي أدى بالبابوية إلى الدعوة إلى الحرب الصليبية، وتحدث عن عمل يوحنّا الثامن، متخلصًا إلى القول إن هذا البابا لم يفكر في أي وقت من الأوقات، في إمكانية تعويض الإمبراطور في القيام بواجب حماية المسيحية (المرجع المذكور، ص 769). والحقيقة أن يوحنّا الثامن لم ينفك يذكر الإمبراطور بواجبه. لكن الحقيقة أيضًا ـ حيث إن نداءه لم يسمع ـ أنه نشط في خوض العمل السياسي، فكان روح الكفاح.

على إعادة السيطرة الملكية على كمبانيا، فعاد إلى العمل بسياسة سرجيوس الثاني. واستخدم مساعدين من إفريقية، ونصبهم بأسفل جبل الفيسوف (Vésuve). واقتفت أمالفي نفس الطريق. واستنجد كونت قابو بندونولف (Pandonolf de Capoue) أيضًا، وقد حارب جيرانه من اللمبار، بمرتزقة من العرب، فاستأنفت الغارات شمال كراتي، سنة 880، بينما كانت جيوش بيزنطة بصدد الحصول على انتصارات حاسمة بناحيتها، فاستأنف يوحنّا الثامن رحلاته من جديد، وفاوض، وحاول إصلاح الأمور. فعقد مجمعًا في مارس، ولما ملّ الأمر، أقصى عن المجموعة المسيحية في إبريل 881 الأسقف أتاناز الثاني دوق نابولي. وقد تنازع هذا الدوق في الأثناء مع أعوانه الأفارقة الذين تزايد إقدامهم، فتجاسروا فعلاً على الإغارة على ضواحي نابولي، ولعلهم فكروا في الاستيلاء على المدينة فعاد أتاناز الثاني عندئذٍ إلى حظيرة الكنيسة، وقد وعده يوحنّا الثامن بالصفح، «وألزم بتوجيه جانب من القواد العرب إلى روما، وقتل الباقي خنقًا»[1]. فوفى الأسقف دوق نابولي بوعده. واستنجد بأعداء الأمس، أي بأمراء اللمبار وأمير سالرنة وطرد الأفارقة من خليج نابولي، فلجؤوا إلى جنوب سالرنة، في أغريبولي (Agripoli)، واستخدموها عرينًا جديدًا ـ ويمكن تأريخ الأحداث في خريف سنة 882 ـ وبعد أشهر من ذلك، اغتيل يوحنّا الثامن في 15 ديسمبر 882.

وبعد مدة قصيرة من موت يوحنّا الثامن، احتلت جماعات أخرى من الأفارقة البقاع العالية المشرفة على الضفة اليمنى من مصب نهر غريغليانو (Garigliano) الدال على المجرى السفلي لنهر ليري (Liri) ولم يتمّ طردهم منها إلا عام 915. وقد استدعاهم أيضًا أول الأمر، الرئيس المحلي لإمارة ثارت على البابا، وكان الحاكم الأول في غايت المدعو دوسيليبيس (Docilibis). وقد أشرف إشرافًا تقليديًا على أملاك البابا المحيطة بمدينة غايت الحرة. وفي نفس الوقت، ووقاية لمصالحه، أبرم اتفاقات مع الأفارقة. وقد حرمه يوحنّا الثامن من إدارة أملاك البابوية عقابًا له، وكلف بها خصمه في قابو، التابع المخلص بندونولف. فاستنجد دوسيليبيس عند ذلك بجمع من الأفارقة، ونصبهم بفوندي (Fondi) وترايقت (Traecte)، ومنها شنت الغارات المعتادة. فحمل يوحنّا الثامن على التفاوض. وسلم فوندي وترايقت إلى دوسيليبيس. وحصل هذا القائد مقابل ذلك من ناحيته وبعد مصاعب متعددة، على أن يغادر آخر الأمر مساعدوه الأفارقة

---

(1) J. Gay, *L'Italie Méridionale*, p. 125.

فوندي، وقد استنجد بهم، ويذهبوا للاستقرار جنوبًا، قرب مصب نهر غريغليانو.

وبالإضافة إلى أغريبولي ونهر غريغليانو، أقام الأفارقة معسكرًا محصنًا في قلب شبه الجزيرة بالذات، في سبينو (Sepino) ومن هنا شاركوا في نزاعات أمراء اللمبار تارة، وأقدموا طورًا على غارات ناجحة. وفي سنة 881 أضرمت النار في مدينتي إيزرنيا (Isernia) وبوجانو (Bujano). وحل في سنة 882 دور الدير الكبير للبند كتان، وهو دير القديس فانسان دي فولترن (Vincent de Vulturne)، فأغاروا عليه. وبقي مهملاً ثلاثين سنة تقريباً. أمّا التخريب الذي خلف أحلك ذكرى، فهو ذلك الذي لحق دير جبل كسينو بلا منازع. ثم جاء دور دير القديس بونوا (Benoit) في سبتمبر 883، فتحول إلى رماد. وبعد شهور قليلة، في آخر أكتوبر أو في بداية نوفمبر، هلك جميع رهبان دير القديس المخلّص في الهجوم الثاني، لما حوصروا بغتة، وكانوا ملتفين القسّ برثار (Berthaire). ولم ترفع أنقاض الديرَيْن التابعَيْن لفرقة البندكتان إلا في القرن العاشر.

وفي سنة 886، استنجدت سبرينة بأغريبولي وغريغليانو، فأمدتاها بالنجدات، وقد حاصرها نقفور فقاس. وبعد أن فقد الأغالـ قلورية، عادت هذه الإمدادات إلى معسكراتها. وواصلت غريغليانو مساندة غايت. وأمدت أغريبولي من ناحيتها، أتاناز الثاني بالأعوان، فاستفاد منهم وتفوق مؤقتًا في النزاع الطويل القائم بين أهل :ابولي واللمبار، للسيطرة على ليبوري (Liburie) وسهل فولترن. وبالطبع، تواصلت أعمال السلب خلال الخصومات والأحلاف المؤقتة. وكانت الفوضى سائدة جنوب إيطاليا، والمعارك غامضة. وفي ـ نة 888، كان من جهة البيزنطيون والنابوليتان والأفارقة حلفاء الأسقف الدوق أتاناز الـ'لا ي، يقاتلون من جهة أخرى، أتينولف (Atenolf) قـابـو الـذي أيده أيون (Aion) بينيفانت وأعوان أفارقة آخرون.

وكان هؤلاء الأعوان الأفارقة تارةً يطردون ويمتهنون، ويستنجد بهم طورًا. وأبرز مثال على ذلك، وضع جالية غريغليانو. فقد حاول غي دي صبولات سنة 887 إخراج هذه الجالية من معسكرها دون جدوى. وعاد إلى بذل نفس المحاولة في نفس السنة حاكم باري البيزنطي تيوفيلاكت، مع جيشٍ صغيرٍ. فهزم وأجبر على التقهقر. وما لبث أن طرد من باري، وقد طرده أيون دي بينيفانت الذي جند أعوانًا أفارقة محافظة على المدينة، فساعدوه على هزم البطريق قسطنطين الذي وجهته بيزنطة مع جيش عتيدٍ لاسترجاع الموقع. وظهر من جديد الأفارقة المقيمون في غريغليانو سنة 903. فتغلبوا على النصارى القادمين لطردهم، وتم ذلك على ضفاف النهر. وقتلوا أهل قابو سنة

905، بعد التحالف مع أهل نابولي. وبعد مدة قليلة، نجح أتينولف قابو في فصل نابولي عن التحالف مع إفريقية. فحاولت عند ذلك جامعة تحالف فيها اللمبار وأهل نابولي وأمالفي الانتصار من جديد على معسكر غريغليانو. فساعد أهل غايت جالية غريغليانو، فانتصرت الجالية مرة أخرى. وعاد السلب. وظهرت جماعات الأفارقة من جديد ويلغوا ضواحي روما. ولم يتوصل تحالف جميع النصارى إلى إبادة الجالية بمساعدة بيزنطة، إلا سنة 915.

وهكذا، ارتبطت جماعات المغامرين الأفارقة أوثق الارتباط بالسياسة، أو بالأحرى بالفوضى التي اتّصف بها جنوب إيطاليا في آخر القرن التاسع. فقد كان هؤلاء المغامرون الأشاوس المقدامون مرغوبًا فيهم ومكروهين في آنٍ واحد، فكانوا تارة أعوانًا نفيسين، وطورًا لصوصًا مخيفين. وكانوا قليلي العدد جدًا، فلم يشكلوا خطرًا جديًا للاحتلال، ولم يتمكنوا من انتزاع أية مدينة، ولا تأسيس أي دولة، مهما كانت صغيرة. وقد تحصنوا بمعسكراتهم، ولم يخرجوا منها إلا لعرض خدماتهم، أو للقيام بسلبٍ عظيم مثمر. وقد اندمجوا في متاهة الفوضى السائدة في إيطاليا الجنوبية في نهاية القرن التاسع، وبسببهم استفحلت دون منازع التخريبات الناجمة عن النزاعات الداخلية المستمرة، وكانوا من المارقين، فلم يحترموا حتى المعابد ورجال الدين الذين وصفوهم لنا في تواريخهم، أما هؤلاء، فلم يتركوا لنا أي كتاب يحكي «أيامهم»، ولا حتى قصيدًا مثل أيام بني هلال.

حملة إبراهيم الثاني (902/289):

الواقع أن المد الزاحف من سواحل إفريقية على صقلية ومن هناك على البلاد المجاورة كل المجاورة، كان في آخر مطافه. فلم يعد يحمله الدافع. غير أنه سيحاول في هجمة أخيرة عنيفة ليست موفقة دائمًا، ابتلاع قلورية من جديد بعد أن خرج منها.

ويبدو أن إبراهيم الثاني قد حنق على موقف ابنه الذي جلا عن شبه الجزيرة بعد انتصاره في رجيو. وقد ذكر أنه قال ما يلي: «هذا الرجل فسد. فلم يشبه أمه ولا أباه. فلو كان حقًا من دمي، لقضى بالسيف على كل النصارى. فاذهبوا وآتوني به عاجلاً، فلن يبلغ النهاية في هذا الأمر سواي»[1]. وكان Jean Diacre شاهد عيان للأحداث، فروى

(1) Degener iste, degener matrizat, non patrizat. Si mei sanguinis proles fuisset, nullis christianis = mucro pepercerat eius. Ite, ite inquam, quanto cius et eum ad me redire compellite, quoniam

الأخبار دون شك لأنها شاعت في إيطاليا، وتعلقت بنزول الأمير المخيف وبنواياه. وسواء قال الأمير ذلك أم لا، فهي أقوال مطابقة كل المطابقة لنفسيته، وتعكس جيدًا حالته النفسية ومشاريعه بخصوص الفتوحات الكبرى. وسنرى أن هذا الهدف النهائي تمثل فعلاً في فتح بيزنطة بالذات.

وقد خرج إبراهيم الثاني من نوبة في 6 رجب (16 يونيو 902)، كما أثبتنا ذلك[1]، ونزل في طرابنش كما يحتمل، في الثامن أو التاسع من نفس الشهر. وقضى هناك، كما قال النويري[2]، تسعة عشر يومًا لتوزيع الأرزاق على الجنود، ولتنظيمهم أيضًا وبلا شك، تأهبًا للصدامات التي كانت تنتظرهم. وبلغ بلرم في 28 رجب/ 8 يوليو. وتوقف بها، في المدينة أو المعسكر المقام خارج أسوارها[3]، بعد أحد عشر يومًا[4]. وقضى تلك المدة في «رد المظالم»، ووزع أرزاقًا أخرى على القوات البرية والبحرية المحلية، فرفع بذلك عدد الجنود. ثم لما قدر أن الإعدادات صارت مرضية، وأن مؤخرته في حماية كافية بفضل السياسة الجديدة التي سنها قبل الرحيل عن إفريقية، وقد كانت قائمة على العدل ورد المظالم، بدأ الهجوم[5] في 9 شعبان/ 19 يوليو، على

---

non ille, sed ego ad istud opus profectum sum: (Jean Diacre: Acta translationis sancti Severini, = dans M.N.D.I., 292).

(1) انظر ص 360 الملحوظة رقم 3. وقد أرخ *Chronique de Cambridge* (عند Vasiliev، *Byzance et les Arabes*، ج 2، القسم الثاني، ص 102) وصول إبراهيم الثاني إلى صقلية في مايو 6416 (أول سبتمبر 907 ـ 31 أوت 908). فأوضح Amari (*Storia*, II, 104, note 1) أنه ينبغي تصحيح 6410 (أول سبتمبر 901 ـ 31 أغسطس 902)، وأيده اكتشاف النص اليوناني. وأرخ Amari حسب *Chronique de Cambridge* وصول إبراهيم الثاني إلى صقلية في آخر مايو 902 (*Storia*, II, 99). ومن رأينا أن التاريخ الذي أثبتناه صمد أمام كل التحريات، فهو الأفضل.

(2) النهاية، تحقيق G. Remiro، ج 2، 88.

(3) روى Jean Diacre أن إبراهيم الثاني استنكف من الدخول إلى بلرم ذاتها (Acta translationis Sancti Severini, dans *M.N.D.*, I, 292). وخلافًا لذلك، قال النويري: «ثم رحل فدخل مدينة بلرم» (النهاية، تحقيق G. Remiro، ج 2، 88).

(4) ذكر في «النهاية» (ج 2، 88) للنويري، 14 يومًا، لكن ينبغي تحديد تاريخ رحيل إبراهيم الثاني إلى طبرمين في 12 شعبان/ 22 يوليو، غير أن المؤرخ أرخ هذا الخروج في 9 شعبان/ 19 يوليو، فرأينا لذلك أن نقوم بما يجب من تصحيح. وذكر Amari (سبع) بدل (تسع)، فذكر تاريخ 17 يوليو (*Storia*, II, 99, note 4).

(5) انفرد ابن الأثير برواية هذا الخبر، فقال إن إبراهيم الثاني فتح مدينة اسمها يرطينو، قبل أن يتوجه إلى طبرمين. وأرخ ابن الأثير هذا الحدث في نهاية رجب 289/10 يوليو 902 (الكامل، ج 6، 5). فإن صح هذا الخبر، وهذا أمر مشكوك فيه Amari، فإن يرطينو لا يمكن إلا أن تكون مدينة ثائرة قريبًا من بلرم.

طبرمين عاصمة آخر ما ملكه الروم في صقلية.

لقد كانت طبرمين مدينة عظيمة مزدهرة جيدة التحصين بفضل موقعها المنيع. وصارت الهدف الرئيسي لجميع الحملات منذ أن فتحت سرقوسة، فوفقت دائمًا في المقاومة التي أبدتها. ودافع البطريق قسطنطسن عن المدينة بمساعدة ميشال شركطوص (Charactos) وأوسطاش (Eustache) قائد جيوش المواقع البحرية[1]. ولا شك أن المدافعين عن المدينة كانوا على علمٍ من التهديد المحدق بها، فاتخذوا الاحتياطات الضرورية لذلك. لكن لا يبدو أن ليون السادس اعتبر ضروريًا توجيه إمدادات جديدة إليها، وقد كان مشغولاً بتشييد مبانٍ دينية، إذ قد برهن هذا الموقع عن طابعه المنيع، متحديًا كل الهجومات. وفي نطاق التعبئة المعنوية القائمة الذات، دعي إلى القلعة القديس إيلي، فقد بلغت شهرته في ذلك الوقت القسطنطينية. وروي أن الإمبراطور نفسه طلب منه الصلاة لفائدة المملكة. فعبر هذا القديس المضيق، لتكريم رفات القديس بنكراص (Pancrace) في طبرمين بصورة مبدئية. والواقع أنه اتصل خاصة بالمسؤولين عن الدفاع عن المدينة، فعملوا على استشارته. فنصح البطريق قسطنطين بفرض النظام والعفاف على جنوده، ومنعهم من مضايقة الرأي العام بفجورهم. وكرر التحريضات والإنذارات التي صارت طبعًا تنبؤات عند مؤلف ترجمته. وهكذا فقد تنبّأ في قصر كريزون (Chrysion) الذي استُقبِل فيه، بأن Brachimus (إبراهيم الثاني) سيجلس قريباً على السرير الذي جلس هو عليه، وأن حيطان هذا القصر «ستشهد كثيرًا من وجوه المدينة يقتلون». وغادر القديس إيلي أخيرًا طبرمين واتجه إلى أمالفي، رافعًا ثيابه حتى ركبتيه، كما قيل. وقد شرح لرفيقه دانيال - ويحتمل أن يكون دانيال قد ترجم له - أنه رأى سيولاً من الدم، وأضاف قائلاً: «سينتصر الأغارليس ويهدمون المباني التي تشاهدها أمامك»[2]. ويمكن أن نستخلص من هذه التفاصيل أن ريح التفاؤل لم تكن تهب على طبرمين، قبيل أن يقتحمها الأمير الرهيب، وقد بلغت شهرته المرعبة أسماع النصارى. ونتذكر أن طبرمين قبلت كل من لجأ إليها من بلرم قبل ذلك بسنتين، ولم يكن يجهل اللاجئون شيئًا طبعًا من أسطورة إبراهيم الثاني، فلم يترددوا قطعًا في نشرها.

---

(1) *Vie de St. Elie*، عند DA COSTA-LOUILLET (Saints de Sicile...) في *Byzantion*، المجلد 29 و 30، (1959 - 1960)، ص 105. ويحتمل أن البطريق قسطنطين سمي أيضًا كراملوس (Caramalos). وقد عرف أحيانًا بهذا الاسم. انظر AMARI (*Storia*، ج 2، 100، الملحوظة 1).

(2) *Vie de St. Elie*، المرجع المذكور، ص 105.

وبدل أن يحتمي المدافعون عن المدينة بأسوارهم التي قهرت مرارًا المغيرين في الماضي، قبلوا بمواجهة جيوشه في أرض منبسطة. وقد جد القتال بأقصى العنف من الجانبين. وهلك الكثير من الجهتين، وبلغ عددُ الجرحى في صفوف الأفارقة حدًا جعلهم يفكرون في وقف القتال. فاختلى إبراهيم الثاني في خيمته عند الظهر. وجاءه منجمه إسماعيل بن يوسف الطّلاء المنجم، وأخبره بأن حساباته دلت على أن الأمير سيفتح المدينة بعد قليل، وكان الأمير نفسه عارفًا بالتنجيم، فنظر بدوره في الطالع، واقتنع بأن منجمه كان صادقًا[1]. فعاد فورًا إلى ساحة الوغى. وتلا أحد القراء الآية: ﴿إذ جاء نصر الله والفتح﴾[2]. وكانت أولى آيات سورة النصر. وبهذه الصورة، علم الجيش برسالة النجوم، خاصة وأن إيمانه بدأ يتضاءل. ثم طلب الأمير من القارىء تلاوة ما يلي: ﴿هذان خصمان اختصموا في ربهم فالذين كفروا قُطِّعَت لهم ثياب من نارٍ يصَبُّ من فوق رؤوسهم الحميم﴾[3]. وبعد تلاوة هذه الآية، قال إبراهيم الثاني: «يا الله! اختصم إليك والمشركين». ثم حمل بنفسه على العدو رفقة «حماة العسكر وأهل البصائر بنيات صادقة»[4]. فدحرجت صفوف العدو أمام هذه الحملة العنيفة. ودب فيه الانهزام بسرعة. ولحق جيش إفريقية بالفارين دون هوادة في الجبال والأودية. وقد نجا من كان أكثر حظًا على المراكب. وكان من بينهم قواد الروم بلا شك. ولجأ آخرون إلى المدينة. فلاحقهم جنود إبراهيم الثاني ودخلوها معهم. ولم يبق إلا فتح القلعة حيث اعتصم بها بعضهم. فاكتشفت طريق تسمح لرجال أشداء يستندون إلى أيديهم وأرجلهم بالدخول إليها. فرمى إبراهيم الثاني بالجنود السود، فدخلوها صائحين: «الله أكبر». وتم هذا الأمر يوم الأحد في 22 شعبان 289/ أو أغسطس

---

(1) أورد الزبيدي هذه التفاصيل في «طبقات النحويين»، ص 263 ك 264. وقد دعي الأمير إبراهيم بن الأغلب. فأدى ذلك بالمحقق (ص 263، الملحوظة 3) إلى الخلط، حيث التبس عليه الأمر، فحسبه إبراهيم الأول، وذكر أنه مات سنة 196/811 ـ 812، اعتمادًا على ما قال ابن خلدون.

(2) سورة النصر، الآية 1.

(3) سورة الحج، الآية 19.

(4) النويري، النهاية (تحقيق G. Remiro ج 2، 88). وتحدث «الكامل» لابن الأثير (ج 6، 6) عن «أهل البصائر» فقط. وكانت هذه العبارة الأخيرة مجالاً لتأويلات مختلفة.

والجدير بالملاحظة أن عبارة «أهل البصائر» معروفة جدًا في اللغة الدينية الإسلامية خاصة في لغة التصوف. وتدل حسب القول المأثور، على الذين «يرون بنور الله». ولنذكر في هذا الصدد أن إبراهيم الثاني غادر إفريقية متزهداً، مرتدياً لباس الزهّاد، وكان محاطاً فعلاً بأهل البصائر (انظر ص 346). ولنذكر أيضاً تقديسه وتورعه من أولياء مملكته. فقد كانوا أهل البصائر المذكورين.

902[1]. ولم يدون ابن عبد المنعم الحميري اسم الشاعر الذي أنشد قصيد النصر، فحيّى فيه الأمير بلقب «إمام الهدى»، وطلب من الله قائلاً: «وزاده عزًا وتمكينًا»[2].

وقد اقتحمت المدينة عنوة «بلا عهد ولا عقد» للاستسلام، كما ذكر ابن عبد المنعم الحميري[3]، فأبيحت للتقتيل والحرق والنهب. وقتل المحاربون الذين وقعوا في الأسر، أما باقي الأسرى، فبيعوا أو وزعوا على الغالبين مع بقية الغنيمة. فحصل إسماعيل بن يوسف المنجم الذي تنبأ بفتح المدينة، على ثمانية عشر منهم[4]. وقد كان بنو عبد الصمد من جند ميلة[5]، ويحتمل أنهم قبضوا ستة آلاف دينار لاقتحامهم. فعرضوا على الأمير شراء إقطاع جرجنت بهذا المال، ويبدو أنه قبل بترضيتهم دون أن يطلب دفع الثمن، فأدى ذلك فيما بعد إلى نشوب قضايا لا تنتهي، وساهم في الرفع من تعقيد وضع اكتسى غموضاً كبيراً[6]. وقد جدت أعمال فظيعة. وألح Jean Diacre النبوليطاني بالخصوص على ما حصل للأسقف بروكوب. فروى أن الأمير أحضره أمامه وعرض عليه أعظم المراتب إذا هو دخل في الإسلام، فيبقي على كل أهل طبرمين، ثم خاطبه قائلاً: «أيها

---

(1) أكدت جميع المصادر هذا التاريخ. انظر *Chronique de Cambridge* (عند VASILIEV، *Byzance et les Arabes*، ج 2، القسم الثاني، ص 102). وانظر ص 590، الملحوظة رقم 1، وابن الأثير، الكامل، ج 6، 5 ـ 6؛ والنويري، النهاية، تحقيق G. REMIRO، ج 2، 88؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 435؛ والقاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط، ص 77؛ وابن عبد المنعم الحميري، الروض، في المرجع المذكور، ص 165 ـ 166؛ وابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 49/ 475؛ وكتاب العيون، مخطوط، في سنة 289، ورقة 46 وظهر 47 (ترجم هذا المقال عند VASILIEV، *Byzance et les Arabes*، ج 2، القسم الثاني، ص 221). وانظر أيضًا ـــــــ AMARI (*Storia*، ج 2، 102 ـ 105)؛ و J. GAY، *L'Italie Méridionale*، ص 157؛ و OSTROGORSKY، *Histoire de l'Etat Byzantin*، ص 283؛ و A.R. LEWIS، *Naval Power*، ص 139 ـ 140.

(2) ابن عبد المنعم الحميري، الروض، في المرجع المذكور، ص 166. هي ثلاثة أبيات، ينبغي أن يقرأ (تسع وثمانين) في البيت الأول، بدل (سبع وثمانين). وذكر التاريخ الصحيح قبل سطور. ويصحح في البيت الثاني (ميمونًا) بدل (ميموتا).

(3) المرجع المذكور، ص 166. وانظر أيضًا ابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 49/ 475.

(4) الزبيدي، طبقات النحويين، ص 264.

(5) الداودي، كتاب الأموال، في (*Etudes d'Orientalisme dédiées à Lévi-Provençal*, II, 418-420).

كان بنو عبد الصمد بلا شك مستقرين في ميلة. ويحتمل فعلاً أن رئيسهم المدعو موسى بن عباس بن عبد الصمد كان قائد هذه القلعة (انظر اليعقوبي، البلدان، ص 214). وسيتاح لنا قريبًا الحديث عن مقاتلته للداعي وعن اتصاله بإبراهيم الثاني. وليس من غير المحتمل أن يكون قد أمده بالجيوش عند خروجه إلى صقلية. ولا بد أن إضعاف الجند العربي الذي تم في بلاد كتامة، ساعد على الانتقاض.

(6) انظر ص 572 الملحوظات 1 و 2 و 3.

الأسقف، تقديراً لشبابك، أدعوك إلى مساعي نصيحتي إليك دعوة مسالمة كثيراً، قصد سلامتك، ولتفكر في صلاحك وصلاح هؤلاء الناس. وإلا فسينالك فورًا ما جرى لأهل بلدك. فأنا أريدك أن تبقى أبدًا إلى جانبي في أعظم حظوة، وأن تكون أعز عليّ من جميع الأغارانيس، إذا أنت تركت دين النصارى ودخلت ديني». ولما سمع خادم الرب هذا القول، تبسم فقط ولم ينبس بكلمة. فارتعد الأمير غضبًا وصاح: «أنت تهزأ من أقوالي يا أسير وتضحك ولا تعلم لدى من أنت واقف». فأجاب خادم المسيح بكل حزم: «أنا أضحك حقًا وجيدًا، لأن الشيطان هوالذي أنطقك بمثل هذه الأقوال وما أنت إلا نفس منه». فارتعد الطاغية السفاك عند سماعه هذا الكلام، وغضب، وأمر حرسه قائلاً: «ليبقر بطنه، وليستخرج قلبه ولنرى وندرك أسرار / شجاعة/ عقله»[1]. وألقيت جثة الأسقف الشهيد في النار، وختم الأمير كلامه قائلاً: «هكذا، هكذا يحرق كل من اعترض مشيئتي»[2]. ومن المعلوم أن إبراهيم الثاني طاغية لا يرحم، فالملاحظ في هذا المقام أن كتب التأريخ اللاتينية أيدت كتب التأريخ العربية.

وبعد القضاء على طبرمين، لم يعد ممكنًا لممتلكات الروم الأخرى إبداء مقاومة كبيرة في الجزيرة، فأوكلت مهمة إخضاعها إلى أربعة جيوش. وقد كلف زيادة الله الثالث الأمير القادم، من طرف أبيه أبي العباس عبد الله، مرفوقًا بأخيه أبي معدّ[3] بجيوش صقلية. فاستدعي للعودة إلى إفريقية، وكانت وجهته مِيقَش[4]؛ واتجه أبو الأغلب ابن

(1) Jean Diacre (Acta translationis Sancti Severini, dans *M.N.D.*, 293).

«O episcope, qui caput tuum multo salito bombyce abundat, idcirco placidissimuste adhortor, ut meis salutaribus monitis obedias et consulas tuae et istorum commoditati; sin autem, talem me confestim experieris, qualem ceteri concives tui. Volo enim, si legem meam feceris et te Israelitico ritu distinxeris, ut semper in conspectu meo assistas et sis mihi corior prae omnibus Agàrenis. Ad haec Domini autistes subrisit tamtum et nihil locutus est. Tunc rex iratus infremuit, et ait: Ridesne, captive, ad haec? Ridesne et non intelligis, ante quem stas? Mox constantissimus Christi servus respondit: Rideo plane, et bene rideo, quia ille te talia loqui stimulat, de quo offlatus es. daemon. His sanguinarius heros auditis infremuit et furibundus ad lictores suos conversus. Eia, inquit, quantocius apente illum in pectore et cor ejus inde protrahite ut arcanum mentis illius videamus et intelligamus».

(2) المرجع السابق، ص 294 («sic, sic consummabuntur omnes qui noluerunt neam voluntatem»).

(3) ابن الأثير، الكامل، ج 6، 98.

(4) كتب اسم هذه المدينة بصور مختلفة. فذكر تيف. ش.، في «النهاية» للنويري (عند AMARI، *Biblioteca*، ص 452؛ وعند DE SLANE، *Histoire des Berbères*، ج 1، 433). وورد ب.ن.غ.ش.، في طبعة G. =

الأمير إلى (دَمْنِش): واتجه أخوه أبو حجر إلى رمطة، وخرج أخيرًا سعدون الجلوي[1] إلى حصون الياج (Aci)[2]. فارتاع السكان والمدافعون عن الحصنين الأولين من المصير الذي شهدته طبرمين، وفضلوا العدول عن المقاومة، وعملوا على الفرار. فاكتفت الجيوش التي وجهها إبراهيم الثاني بنهب المواقع. وطلب أهل رمطة الأمان وعرضوا دفع الجزية. وفضلاً عن ذلك، فرض عليهم أبو حجر هدم الحصن، فرضوا بذلك. وفرض سعدون الجلوي من جهته نفس الشروط على الياج والحصون المجاورة. فهدمت جميع الحصون وألقيت أحجارها في البحر. وهكذا فقدت بيزنطة نهائيًا صقلية، بعد قرنين من فقدانها لإفريقية.

فحزن ليون السادس لذلك حزنًا كبيرًا، كما أجمعت على ذلك المصادر المسيحية والإسلامية. وأعلن الحداد سبعة أيام لم يضع فيها على رأسه تاج الملك. وقد روى ابن الأثير[3] أنه قال: «لا يليق برجل حزين أن يضع التاج». فحمل الإمبراطور سقوط طبرمين على كاهل كراملوص، أي على البطريق قسطنطين، متهمًا إياه بالجبن والخيانة، وقضى عليه بالموت. فتدخل كبير بطارقة القسطنطينية وحول العقاب إلى دخول الدير للتعبد. وقرر ليون السادس في نفس الوقت توجيه جيش هام. لكن هذا الجيش لم يسمح له القوت بالوصول، ولم تسنح له الفرصة للقتال[4].

= REMIRO، ج 2، 88. وورد في «الكامل» (ج 6، 6) لابن الأثير، ميـ.ق.ش. ويرى AMARI (*Storia*، ج 2، 105) أنها قلعة كانت تسمى Mico أو Vico. وحدد موقعها برأس Scaletta.

(1) النويري، النهاية، تحقيق G. REMIRO، ج 2، 88. لا بد أن هذا القائد كان من جبل جلاوة، وقد حدد الإدريسي (النزهة، ص 70) موقعه في بلاد القبائل الصغرى. وكانت قبائل جلاوة تشكل مجموعة بربرية دون أي شك. فلم يظهر لهم أثر خلال انتفاضة الشيعة. فهل كان ذلك لأن عددهم كان ضعيفًا جدًا؟ أم بالأحرى، هل تحولوا جميعًا إلى صقلية رفقة رئيسهم سعدون؟ ويحتمل أن حرف (ج) نقل إلى العربية، الوحدة الصوتية البربرية (g)، فهل يمكن تعريف جلاوة بقبائل جلاوة الذين ما زالوا موجودين جنوب المغرب الأقصى؟ وقد أشار الإدريسي (النزهة، ص 92) كذلك إلى مكان عرف بقصر جَلَّة قريبًا من مصب مجردة. لكن الاحتمال ضعيف أن تكون النسبة (الجلوي) مشتقة منه.

(2) ذكر (الباج) في «النهاية» (ج 2، 88) للنويري؛ و«الكامل» (ج 6، 6) لابن الأثير. واقترح AMARI (*Biblioteca*، Versione، ج 1، 69 ـ 70؛ و *Storia*، ج 2، 106) التصحيح، وعرف الموقع بأنه Aci.

(3) الكامل، ج 6، 6.

(4) قال ابن الأثير إن اضطرابًا كبيرًا تملك بيزنطة. وتقرر وضع جميع قوات المملكة في الميزان دفاعًا عن صقلية. لكن، لما جاء الخبر أن إبراهيم الثاني عزم على الهجوم على بيزنطة، حشدت جيوش هامة لمواجهة هذا الاحتمال، ووقع الاقتصار على توجيه جيش واحد إلى صقلية. ولا منازع في أن اضطرابًا كبيرًا ساد بيزنطة سنة 902. لكن لم تتسبب فيه أحداث صقلية فقط. فقد «كان العرب يسيطرون في الشرق، فضلاً عن البحر المتوسط =

لقد كان إبراهيم الثاني يرمي إلى هدفٍ بعيدٍ، فغزا فعلاً قلورية دون توقف. وبعد شهر من سقوط طبرمين، وبعد عودة الحشود من النواحي المختلفة، خرج إلى مسينا ولم يقم بها كثيرًا فغادرها بعد يومين. ثم أمر في 26 رمضان 289/3 سبتمبر 902، بعبور المضيق. فلم يلاق جيشه أية مقاومة. فطرد الحاميات والسكان الهلعين. وبلغ وادي كراتي في آخر شهر سبتمبر.

فتملك الرعب عند ذلك المدن الواقعة شمال الوادي. وقدمت الوفود من كل مكان وعرضت دفع الجزية. فلم يرض الأمير إبراهيم الثاني حتى باستقبالهم. وأمر بالإشارة عليهم بالرحيل، بعد انتظارٍ دام عدة أيامٍ. وقال: «ليعودوا لأهلهم ويخبروهم بأنه من حقي وحدي العناية بإيطاليا كلها، ومشيئتي أن أملك رقاب أهلها ولربما أملهم أن يقدر الروم المساكين والفرنجة التعساء على اعتراض سبيلي. وأطلب من الله أن يمنحني القدرة على ملاقاتهم جميعًا بكامل قواتهم، وأن يتعظوا بالشجاعة والقدرة على القتال! فلن أقبل هؤلاء إذن، ليذهبوا ويعلموا أني عازم على هدم مدنهم وكذلك مدينة ذلك العجوز الشقي بطرس، ولن يبقى لي بعد ذلك إلا الوصول إلى القسطنطينية والقضاء عليها بهجمة مني عظيمة»[1].

وذاعت هذه التهديدات وهذه التحديات، ونقلتها الوفود، فبلغت نابولي، وتمكن شاهد عيان هو Jean Diacre من سماعها وتدوينها. فدب الرعب والهيجان إلى المدينة.

= ذاته، على بحر إيجه المحاط بممتلكات بيزنطة. فكانت الإغارات توجه تارة على الأرخبيل، وطورًا على ساحل البيلوبوناز وتساليا، وقد قضى سنة 902 على Démétrias أغنى مدينة ساحلية في تساليا. لكن أخطر عملية كانت الحملة الكبرى التي جدت سنة 904 بقيادة مارق من الروم اسمه ليون دي تريبوليس (Lèon de Tripolis) OSTROGORSKY (*Histoire de l'Etat Byzantin*, pp. 283-284). ولهذا، لم تكن بيزنطة قادرة طبعًا على رد الفعل، بكامل ما يفرضه الوضع من قوة. ومن رأي AMARI أن ليون السادس اقتصر على توجيه مقادير هامة من المال لأمراء اللمبار، ودعاهم إلى حشد الجيوش لمواجهة إبراهيم الثاني (*Storia*، ج 2، 108 ـ 110). واعتبر J. GAY أن الإمدادات وجهت، لكن هجوم إبراهيم الثاني كان مباغتًا إلى حد أن هذه النجدات لم تصل في الوقت المناسب.

(1) Jean DIACRE, Acta Translationis Sancti Severini, *M.N.D.*, I, 294.

«Vadant hinc, ad suos et eis remuntient, quod ex me totius Hesperiae cura dependeat: et egovelut mihi placuerit, ita dispono ex incalis meis. Forsitan sperant quod mihi reniti possit Graechlus aut Franculus. Utinam invenissem eos omnes in unum collectos et ostendissem illis robur, quaeque sit virtus bellorum? Sed cur eos demoror? Vadant tantum et certo certius teneamiquia nou solum illos, verum etiam et civitatem Petruli senis destruam. Hoc enim unum restat, ut Contantinopolim proficiscar et conteram eam in impetu fortidudinis meae?.

وتشاور القنصل غريغوار والأسقف ستيفان والأعيان. وتقرر هدم أسوار قلعة Lucullanum، وقد شيد هذا الموقع على ربوة Pizzofalcone برأس مسينا، ولن يلبث أن يقع في قبضة العدو عاجلاً، إذا ما وقع الهجوم من البحر، ويستخدم كقاعدة للهجوم على نابولي ووقع التفكير في إنقاذ الكنوز، منها رفات القديس سيفيران (Sévérin) المدفون بها. فكشف عنها في 12 أكتوبر، ونقلت إلى نابولي. وخصص Jean Diacre لهذا الحدث تأليفه النفيس الثري بالأخبار (*Acta ranslationis Sancti Severini*) فكان عمل التقوى هذا منقذًا للمدينة المتورعة الضاحكة. وظهر القديس سيفيران في الحلم لصبي، وطلب منه إنذار سكان نابولي أنه وضع مدينتهم تحت حمايته[1]. وقد أسعفنا الحظ، فتمكنا من الاطلاع على الوضع في نابولي بفضل أخبار Jean Diacre، ولم يكن هذا التأليف الوحيد من نوعه قطعًا. فليس سوى مثال يستحق الذكر، إذ أنه يصف جيدًا الرعب الذي تملك السلط والأهالي، وقد وضعوا كل آمالهم في قديسيهم، وهو يوضح بصورة أخاذة الحمية الدينية التي دارت فيها الاستعدادات للمقاومة في جنوب إيطاليا بأكمله.

لكن الأمير المُرعِب فكر وهو في طريقه إلى مكة، في تحقيق مشروع جنوني يرمي من ورائه إلى فتح روما وبيزنطة، ضمانًا لمزايا الجهاد والحج في نفس الوقت[2]، ولم يلبث أن مات. فقد شعر بالضعف، فغادر مقدمة الجيش والتحق بالمؤخرة. وقد نصبت جيوشه خيامها على ضفاف نهر كراتي. ورغم تزايد ضعفه، فقد أمر باقتحام كسنتة في 24 شوال 289/ أول أكتوبر 902. ورسم لكل واحد من أبنائه وقواده مكانه، وأمر بنصب المنجنيقات. ومع تغيب الأمير، فقد تواصل القتال لكن دون حماس كبير. وقد اختلى فعلاً في كنيسة صغيرة مجاورة[3]. وكان مصابًا «بعلة الذرب». وما لبث أن أصابه

---

(1) Jean Dacre, Acta translationis Sancti Severini, I, 294-295.

(2) اتفقت المصادر اللاتينية والعربية على أن هذا الحلم قد راود إبراهيم الثاني. وفضلاً عن Jean Diacre الذي استشهد به، انظر ابن الأثير، الكامل، ج 6، 5 و 6. وبالفعل، لقد كان لإبراهيم الثاني ما يكفي من الإقدام أو الجنون للتفكير في مثل هذا الحلم.

(3) روى Jean Diacre (Acta translationis Sancti Sevirini, *M.N.D.*, Iv, 297, 15-17) أن إبراهيم الثاني اختلى بكنيسة القديس ميشال. فظهر له هناك الشيخ بطرس (Petrus Senex) في الحلم، وهدده بالموت، وضربه بعصا كانت بيده، ثم غاب عنه. ولما استيقظ إبراهيم الثاني، دعا أسيرًا لاتينيًا واستخبره عن الشيخ بطرس في روما. فروى هذا الأسير الحكاية إلى القنصل غريغوار في نابولي. وبالطبع، نسبت موت إبراهيم الثاني إلى معجزة. فتقدم Jean Diacre وأفاض في شكر الخالق. ويوجد نفس الشعور في حياة القديس إيلي =

الأرق واستولى عليه الفُواق. فأنهكت قواه في النهاية، وأسلم الروح لخالقها يوم السبت في 17 ذي القعدة 23/289 أكتوبر 902[1]. فتولى عند ذلك الأمير المقبل زيادة الله الثالث قيادة الجيش في ظروف سنعمل على توضيحها في الوقت المناسب. وبادر بقبول عروض أهل كسنتة الذين كانوا يجهلون ما وقع، فعرضوا عليه دفع الجزية. وبعد جمع الجيوش، رفع الحصار، وأمر بالعودة. ونُقِلت جثة الأمير الراحل على تابوت إلى بلرم ومنها إلى القيروان وبها دفن[2].

كانت نهاية إبراهيم الثاني جديرة بحياته الخارقة وبأسطورته. فقد أنهى المذنب الفظيع والعظيم القوة حياته غير العادية والمأسوية ؛ هدًا وشهيدًا. فما هي القيمة الواجب

= بقصر يانة، وقد روي أنه كان آنذاك في أمالفي، وتسلح ضد الطاغية بالصلاة والصوم. وهكذا، «فإن إبراهيم هذا، المرعب الذي خطط لمشروع الخروج لاحتلال القسطنطينية ذاتها، قهره القديس ومات حقيرًا بكسنتة في إيطاليا» G. DA COSTAT-LOUILLET (Saints de Sicile..., *Byzantion*, XXIX, XXX, 1959-1960, p. 105).

(1) سادت الحيرة بخصوص اليوم والتاريخ الصحيح لموت إبراهيم الثاني. وكان قول ابن خلدون (العبر، ج 4، 437) غامضًا، فذكر أنه مات في آخر سنة 289 وأرخ ابن الأبار موته (الحلة، ص 263) في ذي القعدة بدون إشارة أخرى. وأرخ ابن الأثير (الكامل، ج 6، 6)؛ والنويري (النهاية، ج 2، 89)؛ وابن الخطيب (الأعمال، ج 2، 17/443)؛ وأبو الفداء (التاريخ، ج 2، 53) موته، ليلة السبت؛ والقاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط، ص 77) يوم السبت، وابن عذاري، يوم الاثنين. وأرخ جميعهم موته من ناحية أخرى في ذي القعدة، لكن في تواريخ تختلف قليلاً. فذكر النويري وابن الخطيب أنها جدت في 12 ليلة بقين من هذا الشهر، وذكر القاضي النعمان أنها جدت في 13 من هذا الشهر. وباستخدام جداول Cattenoz التي حسبت شهر ذي القعدة لسنة 289، ثلاثين يومًا، لا يطابق أي واحد من الأيام المذكورة التاريخ المحدد.

وأثبت كتاب العيون (مخطوط، ظهر ورقة 46، في سنة 289) نقلاً عن ابن الجزار (مات سنة 1004/395 ـ 1005)، التاريخ واليوم الصحيحين لوفاة إبراهيم الثاني. وروى هذا المؤلف أن إبراهيم الثاني مات يوم الاثنين أو السبت لـ 13 يومًا بقين من سنة 289، لكن يوم 17 من هذا الشهر يوافق يوم السبت فعلاً. وقد اعتمدنا هذا التاريخ دون أيّ احتراز، خاصة وأن الحساب يسمح بالتحري فيه. وحدد ابن عذاري (المرجع المذكور، ج 2، 132)؛ والنويري (المرجع المذكور، ج 2، 89)؛ وابن الأبار (الحلة، ص 261) لحكم إبراهيم الثاني 28 عامًا و 6 شهور و 12 يومًا. وبما أنه ارتقى إلى الحكم يوم 6 جمادى الأولى سنة 261، فإن الحساب حدد فعلاً موته في 17 ذي القعدة من سنة 289.

(2) ذكر القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط، ص 78)؛ وابن عذاري (البيان، ج 1، 132)؛ والنويري (النهاية، ج 2، 89)؛ وابن الخطيب (الأعمال، ج 2، 17/443)؛ وابن عبد المنعم الحميري (الروض، في المرجع المذكور، ص 170) أن إبراهيم الثاني دفن في بلرم، وأن مزارًا شيد على قبره. وحدد ابن الخطيب تاريخ هذا الدفن في 22 ذي الحجة 27/289 نوفمبر 902، وأرخ ابن عذاري ذلك بعد 43 يومًا من موته، أي في أول محرم 5/290 ديسمبر 902. وانفرد ابن الأثير (الكامل، ج 6، 6) وأيده أبو الفداء (التأريخ، ج 2، 53) فقال إنه دفن في القيروان. وقد اعتمدنا ابن الأثير، لأنه جاء في بحث شفوي لم يتحر فيه بعد، أن حجر قبره اكتشف في هذه المدينة، وأورد ابن خلدون (العبر، ج 4، 437) الروايتين، الأولى بدون ذكر للمصدر، لكن رويت عن ابن الرقيق قطعًا، والثانية عن ابن الأثير.

إضفاؤها على هذا التحول؟ لقد حللنا الدوافع العملية لهذا الأمر. لكن تقواه، هل كانت موازية في عمقها وصدقها لتلك الدوافع؟ وهل صدق الأمير نفسه؟ وهل وجد بذلك خلاصًا من أشباحه وقلقه؟ من المعلوم أن الأرواح المندفعة المضطربة القلقة هي أيضًا أرواح المتصوفين. ولم يكن يستطيع إبراهيم الثاني التخلي عن كابوسه إلا بأن يعيش عيشًا جديدًا، فيحيى بنفس القوة ونفس الأزمات المتصلة بطبيعته وعقله. ويكفي أن تتحول الأمور الزمنية إلى روحانيات ليجتمع نور الهداية بحرارة نيران الندم. ولا غرابة في هذه الظاهرة، ويمكن أن نجد في تأريخ التصوف أكثر من مثال. ولنتذكر أيضًا أن إبراهيم أظهر دائمًا احترامه المتناهي للأولياء الصالحين في إمارته، حتى في أحلك ساعات فظاعاته وجنونه الدامي. ومع أن هذا التقدير كان بوحي من الخشية، فلم يكن بالضرورة أقل صدقًا، بل بالعكس. والنموذج الذي انسجم معه احتواه دائمًا في نفسه. ولم يتخل عن تعطشه إلى الحكم المطلق بل تغير موضوعه واكتسى في الجملة رمزًا معاكسًا، فقد خلف الزهد الطغيان الذي مارسه ضد الآخرين، والزهد هو أيضًا طغيان لكنه موجه إلى النفس وقد عُوِّضت محاولة ربح الآخرة بالسيف بمحاولة فتح الدنيا.

وهكذا، لم يكن مصير إبراهيم الثاني بسيطًا. وليس من السهل الاطلاع على نفسه المريضة الممزقة المحيرة لكثرة ما احتوت عليه من تناقضات. فقد كان أحسن أمراء فصيلته وأشنعهم. وكأن الطبيعة أرادت إحياء آخر أيام حياته التعيسة، فظهرت عند موته ظاهرة سماوية عظيمة خارقة. فبعد خمسة أيام من وفاته، في 22 ذي القعدة 289/28 أكتوبر 902، ظهرت لرعايا الأمير ـ ويمكن أن نتصور مدى استغرابهم لذلك الحدث وتأويلاتهم له ـ نيران هائلة في السماء، لكواكب سيارة ورجم. فقال في ذلك ابن الأبار «رُمِيَ بالنجوم، فكانت تتناثر كالمطر»[1].

---

(1) الحلة، ص 263. لوحظت هذه الظاهرة أيضًا في مصر، فكانت موضوعًا لبحث قدم لمجمع العلوم في 20 فبراير 1837. وانظر في هذا الصدد FOURNEL (*Berbers*، ج 1، 582 ـ 593). وقد اقتبسنا تاريخ هذه الظاهرة عن ابن عذاري، البيان، ج 1، 133. وأرخ القاضي النعمان في «الافتتاح»، ص 77 ـ 78، هذه الظاهرة 5 أيام قبل موت إبراهيم الثاني، وحدد لها يوم 8 ذي القعدة/ 14 أكتوبر. واستشهد المؤلف المجهول لكتاب العيون (مخطوط، ظهر ورقة 46، في سنة 289) بابن الجزار، وأرخ الظاهرة في 8 ذي الحجة 289/13 نوفمبر 902، لكنه أضاف أنه قيل أيضًا إنها جدت في نفس اليوم الذي مات فيه إبراهيم الثاني. وروى Jean DIACRE (Acta Translationis Sancti Severini, *M.N.D.*, I, 296, par. 14) أن الظاهرة وقعت يوم 18 أو 19 أكتوبر، واعتبرت معجزة أعلنت عن موت إبراهيم الثاني. ولنذكر أنه أخفي خبر هذا الموت، ولم يعلن عنه إلا عندما غادر جيش إفريقية قلورية، وقد تطلب ذلك مدة طويلة نسبيًا. وعلل AMARI (*Storia*، ج 2، 113، =

وبذلك أسدل الستار على آخر فصل من المأساة التي واجه بها الأغالبة منذ ثلاثة أرباع القرن العالم المسيحي. وستدور المأساة منذئذٍ وبصورة رئيسية في الداخل، وسيقوم بأدوارها آخرون من قبيلة كتامة. وقبل تغيير المشهد والمنظر، لنلق نظرة أخيرة على علاقات الأغالبة بجيرانهم النصارى.

الحرب والدبلوماسية والتجارة:

انطلاقًا من فتح صقلية، سيطرت الحرب على العلاقات بين الأغالبة والمسيحية في البحر المتوسط. وكان يحرك العالمين المتواجهين على هذه الصورة مذهبان متعاديان، دون أي شك ممكن. وقد تساوى المذهبان في نجاههما العالمي، فلا يمكنهما دون التنكر لجوهرهما، التخلي عن رسالتيهما اللتين لم تكونا تستطيعان التحقق إلا بزوال الخطإ ـ بصورة عنيفة أو سلمية ـ عن إحداهما. فلا يمكن قيام التعايش بينهما من الوجهة النظرية.

ولم يكن الأمر على تلك الصورة في الواقع، ولم يصور مشهد الغارات والحروب الذي رسمناه إلا جزءًا من الواقع. ولم تكن الحرب القاعدة الوحيدة للعبة. وكان بالهامش ما يكفي من المجال للقيام بالمناورات والدبلوماسية ومرونة التجار.

ولم يتبادل النصارى والمسلمون ضربات السيف وأحيانًا الأسرى فقط، بل تبادلوا عددًا كبيرًا من الوفود والسفارات والهدايا والرسائل الودية[1]. أما الأغالبة، فقد تحدثنا

= الملحوظة 1) كيف أمكن تسرب الخطإ إلى نص Jean DIACRE، وفضل التاريخ الذي ذكر في «البيان»، ونحن نوافقه على ذلك.

ولوحظت هذه الظاهرة أيضًا برملة في الشام، من طرف عبيد الله وابنه القائم من أعلى سطح بيت الوالي حيث لجأ إليه. إذ أن الوالي العباس كان يؤيده خفية. وجمع محمد بن محمد اليماني أقوال الحاجب جعفر، وذكر تأكده من أنها سنة 289، لكنه لم يتذكر الشهر جيدًا، وربما كان شهر رجب (يونيو ـ يوليو). انظر محمد اليماني، سيرة الحاجب جعفر، (*B.F.A.E.*, 1936, p. 112).

(1) قال VASILIEV (*Byzance et les Arabes*، ج 1، 12) في هذا الصدد: «من الغريب أن يلاحظ، أن العلاقات بين العرب والمشارقة والبيزنطيين، رغم هذه الحروب المستمرة، وبالإضافة إلى حالة الحرب، لم تتميز أبدًا بطابع عدائي. بل خلافًا لذلك، كانت بالأحرى ودية». ثم ذكر المؤلف عدة أمثلة، منها هذا المثال: «كان «الأصدقاء» العرب يجلسون في مراسم قسطنطين بالمائدة الملكية، أعلى من «الأصدقاء» الفرنجة». وحصل نفس الشعور لدى علماء آخرين في نهاية أبحاثهم. انظر مثلاً H.A.R. GIBB (Arab-Byzantine Relations under the Umayyad Caliphate, dans *Studies on the Civilization of Islam*) لنفس المؤلف؛ و R. LOPEZ (*Naissance de l'Europe*, pp. 82-83). وكانت المراسلات المطبوعة بالود والهدايا مجالاً =

عن الدور الذي قاموا به في تبادل الهدايا والوفود بين الرشيد وشارلماني. وسنرى فيما بعد أن زيادة الله الثالث استقبل بكثير من الأبهة أثناء انتفاض الشيعة سفارة وجهها إليه ليون السادس الحكيم[1]. ولنشر كذلك إلى السفارة الغريبة التي أرسلتها بارتا التوسكانية (Berthe de Toscane) سنة 293/905 ـ 906، إلى الخليفة المكتفي (289 ـ 295/902 ـ 908). وقد كان الوسيط المختار في السابق مولى لزيادة الله الثالث. وكان يدعى علي الخادم، وقد أسر في البحر مع مائة وخمسين من رفاقه، سنة 286/899، ثم تحول إلى خادم أمين عند بارتا[2].

لكن الأمر كان أحسن من ذلك، فقد كانت الأحلاف المعقودة بين المدن البحرية في كمبانيا وبلرم، وهي الأحلاف التي قال عنها J. Gay: «تنجذب دائمًا الدول البحرية مثل غايت ونابولي وأمالفي بقوة لا تقاوم، نحو التحالف مع العرب. ولا يهمها أن تسطو جماعات عربية على السهول اللمباردية، لأن جيرانها وأعداءها كانوا يتضررون خاصة من هذا الأمر. فالمهم عندها هو المحافظة على الساحل وضمان مصالحها التجارية.

= للمبادلات. فكان السفراء يربطون الصلات بين البلاطات. وقد أمكن ضبط قائمة طويلة من السفارات، مستمدة من «كتاب الذخائر والتحف»، للقاضي الرشيد بن الزبير، قام بها محمد حميد الله.

وانظـر لهـذا المـؤلـف Nouveaux documents sur les rapports de l'Europe avec l'Orient musulman au Moyen Age, dans *Arabica*, VII, pp. 281-300).

وقد أبرز، M. GANARD أيضًا الطابع الودي لهذه العلاقات بين بغداد وبيزنطة بنشرتين:

Deux épisodes des relations diplomatiques arabo-byzantines au X[e] siècle, dans *B.E.O.*, XII (1949-1950), pp. 51-69; et Quelques «à-côté» de l'histoire des relations entre Byzance et les Arabes, dans *Studi orientalistici in onore di Giorgio Levi della Vida*, Rome, 1956, I, 98-119.

(1) انظر الفصل السابع، فقرة بعنوان (الفزع والاندهال).

(2) انظر بخصوص هذه السفارة: محمد حميد الله (Embassy of Queen Bertha of Rome to Caliph al Muktafi Nillah in Baghdad, dans *Journal of the Pakistan Historicul Society*, Karachi, Octobre 1953, pp. 2-29) والقاضي الرشيد بن الزبير، كتاب الذخائر والتحف، ص 48 ـ 59، وخاصة (La Corrispondenza di Berta di Toscana col Califo Muktafi, dans *Rivista Storia Italiana*, Naples, LXVI, (1954), pp. 19- 38) ويرى Levi DELLA VIDA أن الرسالة السرية التي وجهتها بارتا إلى المكتفي قد اقترحت فيها على الخليفة إبراهيم عقد حلف ضد بيزنطة يتاح بفضله الخلاص لإيطاليا، وتتمكن بغداد من تحقيق أهدافها بالشرق. ومن نتائج هذا الحلف أيضًا وإلى حدٍّ ما أن يبرم على حساب الأغالبة. ولعل بارتا حاولت الحصول فعلاً على وعد بأن يضع حدًا لهجمات الأغالبة على إيطاليا. وهذا يفسر في رأي Levi DELLA VIDA أن عليًا الخادم تجنب المرور بإفريقية، لأن الحلف المعروض على الخليفة من شأنه أن يصطدم برفض القيروان.

وبالمتاجرة مع العرب حصلت على نصيبها من الغنيمة وتنامى ثراؤها. وقد كانت سياسة نابولي وأمالفي سياسة تجار قبل كل شيء...»[1]. وكانت سياسة الحلول الوسطى هذه أو التواطؤ، حسب وجهات النظر المتميزة، من الأمور التي يشهّر بها طبعًا من الجانبين أصحاب النظر المتصلبون في ذلك الحين، نعني الفقهاء. وقد مر بنا أن ذلك كان بلا فائدة. ولذا لم تشكل الديانة أو المذهب حاجزًا مستعصيًا.

وتم اعتناق دين الغالبين بأفواج كبيرة في صقلية، خاصة في الجزء الغربي من الجزيرة، فانقلبت بذلك النسبة العددية بين المسلمين والذميين[2]. ومن ناحية أخرى تحول المسلمون الذين بقوا في بيئة مسيحية، خاصة في جنوب إيطاليا، بسرعة كبيرة إلى ديانة الغالب. ولجأ ثوار مسلمون أيضًا من بلرم، كما وقع سنة 900/287، لا إلى دار الإسلام التي لا تخضع لرقابة الأغالبة ـ كالأندلس والمغرب الأوسط والمغرب الأقصى ـ بل إلى طبرمين وبيزنطة. وسجلت تواطؤات غريبة بين العائلات. وكان الذكور عند المُشَغْمِذِين المنتشرين خاصةً في بوادي صقلية، ينتمون إلى ديانة الأب، وتنتمي البنات إلى ديانة الأم، في شكل زواج مختلط[3].

ولم يقدر الدين على منع الأحلاف السياسية والأحلاف العائلية، ولم يكن كذلك عائقًا في طريق التجارة. وقد مُنع قطعًا تصدير المواد الحربية بصورة مبدئية. إلا أن هذا المنع لم يكن محترماً قط احتراماً صارماً. وفضلاً عن ذلك، ومهما فكر هـ. بيران في الأمر، لم تتضرر تيارات المبادلات بصورة عامة إلا قليلاً نسبيًا بسبب الحرب وتصغيرها المتمثل في القرصنة. لكن القضية بقيت عسيرة الحل، نظرًا إلى ما اكتسته الوثائق من صبغة معينة. وفي الجملة كان المؤرخون فعلاً محاسبين نزهاء، فدونوا تقريبًا بالسجلات المعارك والكوارث من كل الأنواع، وإن صح القول، لم يُولوا أية عناية لما كان أمرًا عاديًا، بما في ذلك التجارة. ولذا استحال كل تدليل وثائقي فاصل حاسم في هذا الباب، وهذا ما يفسر المجادلة المتناهية الخصبة التي أثارتها نظريات هـ. بيران، لكن تمّ التخلي عنها تقريبًا في خصوص نهاية العصر الوسيط، على الأقل في الصيغ التي قدمت

---

(1) *L'Italie Méridionale*, p. 128.

(2) انظر F. GABRIELI (*Histoire et Culture de la Sicile Arabe, dans la Revue de la Méditerranée*, 1957, p. 248).

(3) ابن حوقل، كتاب صورة الأرض، ص 123.

بها(1).

ولا يمكن أن نضم إلى ملف المبادلات التجارية بين ضفاف البحر المتوسط التابعة للمسيحية والإسلام، إلا تخمينات وعلامات. فقد سبق أن أشرنا إلى مظاهر هذه القضية قبل فتح صقلية. فلما جد هذا الغزو، فهل غيّر الوضع وأوقف كل نشاط؟ لا شك أن الوضع الجديد الناشيء عن الحرب لا بد أنه أدخل الاضطراب بصورة جدية على التيارات التقليدية للمبادلات. وقد استجابت هذه التيارات لحاجات أساسية وربما حيوية، فلم يمكن القضاء عليها كذلك بصورة نهائية جذرية. وبالعكس، ساعد كل شيء على التدليل بوجود صيغ جديدة، ولربما وجد وسطاء جدد. وقد استأنفت المبادلات المرفوقة طبعًا بالإعدادات والتكييفات الضرورية التي فرضتها الظروف الجديدة، ـ بعد مرور فترة ترقب

(1) نظريات Henri PIRENNE معروفة. وقد شرحت في مختلف كتاباته بين سنة 1922 وسنة 1935، ثم عاد إلى تحليلها في كتابه *Mahomet et Charlemagne* ـ ومفادها أن التوسع الإسلامي، لما قضى على الوحدة حول البحر المتوسط وقضى على التجارة، أعلن عن ظهور العصر الوسيط، والنتيجة أن شارلماني لا يتصور بغير محمد، وأن حضارة العصور القديمة التي توصلت إلى إدماج الحرمان، كانت ستستمرّ على درب التطور لولا التوسع الإسلامي.

وقد كانت هذه النظريات مجالاً لنقاش حاد جدًا وخصب جدًا. ويمكن الاطلاع على قائمة جيدة بالمراجع الموجهة ـ أكثر من مائة تأليف ذكر وشرح ـ وتدقيق طيب في بحث بقلم Anne RIISING (The fate of Henri Pirenne's theses on the consequences of the Islamic expansion, dans *Classica et Mediaevalia.* XIII, 1952, pp. 87-131)، وتوجد قائمة مستكملة ومستحدثة للمراجع، شكلت بفضل جودة ترتيبها، دليلاً ثابتًا للتعرف على الأدب الوفير الناشيء عن نشاط H. PIRENNE، وهي لـ H. VAN WERVEKE.

وانظر H. PIRENNE (*Histoire économique et Sociale du Moyen-Age*)، وهي عبارة عن مراجعة متممة ومرفوقة بملحق مرجعي نقدي لـ H. VAN WERVEKE، باريس، 1963، ص 183 ـ 220. وقد حلل H. VAN WERVEKE في هذا الملحق المرجعي ولخص في بضع كلمات محتوى كل بحث وكل كتاب أثارته مؤلفات PIRENNE.

وانظر أيضًا R. DOEHARD (Méditerranée et économie occidentale pendant le haut Moyen-Âge, dans *Cahies d'Histoire Mondiales,* I, 1954, pp. 571-593)؛ R. LOPEZ (Les influences orientales et l'éveil économique de l'Occident, dans *Cahies d'Histoire Mondiale,* I, 1954, pp. 594-622).

وراجع أيضًا دراسات S.D. GOITEN التي تدل على المكان الهام الذي احتله أسطول إفريقية وتجارها، لا فقط في تجارة البحر المتوسط، بل حتى في تجارة المحيط الهندي. وانظر لهذا المؤلف:

From the Mediterranean to India, dans *Speculum,* XXIX, avril 1954, pp. 181-197; The Cairo Geniza as a Source for the history of muslim civilization, dans *S.I.,* III (1955), pp. 75-91; et la Tunisie du XI[e] siècle à la lumière des documents de la Geniza du Caire, dans *Etudes d'Orientalisme dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal,* II, 559-579.

محتملة يصعب تقديرها ـ وتواصلت أثناء الحرب، وحتى ضمن المعارك بالذات[1]. وقد مر بنا أن نصر أحرز انتصارًا باهرًا سنة 880 على الأسطول الأغلبي، غير بعيد من جزر ليباري. ورأينا أيضًا أن هذا الانتصار مكن من الاستيلاء على كمية هائلة من الزيت حتى أن أسعار هذه البضاعة انهارت في بيزنطة بصورة لم يسبق لها مثيل. ولم تكن العمارة الأغلبية المغلوبة على أمرها مشحونة طبعًا بالزيت. فيجب التفكير بالضرورة في أسطول تجاري هام كان متجهًا إلى بعض موانىء كمبانيا، فأحاطت به العاصفة وسقط في قبضة الروم. ولا يبدو لنا أن الأمر محل شك إذن. وقد بقيت تجارة الزيت التقليدية التي أثرت إفريقية بتصديره منذ أقدم العصور، رغم كل العوائق. ويمكن الافتراض من ناحية أخرى أن الأسطول التجاري الذي استولى عليه نصر تحتم عليه العودة بشحنات من الحبوب. وبالفعل فقد شهدت إفريقية مجاعة رهيبة سنة 266/879 ـ 880، فذكر ابن عذاري[2] أن الأسعار بلغت مبلغًا باهظًا، ولا بد أن هذا الوضع قد شجّع المبادلات بصورة خاصة، وضمن للتجار أرباحًا هامة. وتوجد علامة أخرى أبلغ من ذلك، وهي أقل قيمة من الوجهة الاقتصادية. فقد كان البابا يوحنّا الثامن رمزًا بالذات للشدة والتصلب على إفريقية، لكن براءاته حررت على بردي به عبارة ذكر فيها الله[3]، ويحتمل أن هذا البردي جلب من بلرم[4].

ولـذا، فـإن كـلّ شـيء يـدل عـلى أن القطيعـة الاقتصـاديـة لـم تقـع. ولـم يتـوقـف تيـار المبادلات بسبب الحرب، بل إن الحرب شجعت على ذلك. وبالفعل، فقد أمدته الحرب

---

(1) وهذا شعور R. LOPEZ أيضًا. ونوافقه عليه كل الموافقة. فقد حدد سياسة المدن البحرية الإيطالية في القرن 9 قائلًا:

«Keeping a balance between these three powers - the Caliphate, the Byzantine Empire, and the Western Empire - was not a always easy. Sometimes Naples, Gaeta, Amalfi or Venice had to take sides or was attacked by one of its neighbours, but there were peaceful interwals, *and trade continued even in the midst* of hostilities». (*Medieval Trade on the Mediterranean World*, p. 33).

(2) البيان، ج 1، 117.

(3) أشار إلى هذا الأمر R. LOPEZ استنادًا إلى J. KARABACKE (*Das Arabishce Papier*) قال:

«A bull of John VIII (year 876), which has been preserved with parts of original protocol, bearson it the invocation to Allah, according to the regulation of Abd-Malik». (Mohammed and Charlemagne; a revision, dans *Speculum*, XVIII, (1934), p. 27).

(4) شهد ابن حوقل، كتاب صورة الأرض، ص 117، بوجود البردي وصناعته في بلرم وكانت له جودة بردي مصر.

بمادة تجارية ثمينة هي الرقيق. ولنذكر أن نابولي عملت للحصول على هذه «المادة» المطلوبة كثيرًا في أسواق إفريقية، فبحثت عنها في بلاد اللمبار المجاورة، وقد زود اللمبار بلا شك الأغالبة بعددٍ كبيرٍ من الصقالبة المعتبرين، لبريق عيونهم وبشرتهم. وقد عُقدت المعاهدة المعروفة والمبرمة في يوليو 836 لمدة خمس سنوات بين سيكار دي بينيفانت ودوق نابولي، وبموجبها تخلى هذا الأخير عن هذه التجارة[1]. ويمكن أن نستخلص منطقيًا من هذا الأمر أنه لئن لم يقع التردد في تصدير النصارى إلى أسواق إفريقية، فإن التردد كان أضعف لربط علاقات تجارية أقل معرة، ولم تعد أبدًا السفن المشحونة رقيقًا فارغة إلى بلادها.

وقد وقع تيسير التجارة من ناحية أخرى بعوامل جديدة كانت قائمة بين الضفتين في البحر المتوسط المتعاديتين من الوجهة السياسية. وكانت الأقليات المسيحية بلا أي شك قد ربطت، لوجودها في إفريقية، علاقات مسترسلة مع أبناء ملّتهم في إيطاليا وغيرها، وقد استخدمت هذه الأقليات للوساطة في أكثر من مهمة. فالقديس القادم إيلي الفتى (823 ـ 903) الذي أسر خلال هجوم وجه على قصر يانة وبيع واسترق في إفريقية، قد اشتراه تاجر مسيحي غني وجعل منه كاتبه وكلفه بتسيير شؤونه[2]. وكان هذا التاجر قد اختار اختيارًا أملته عليه النجاعة، بمعنى أن نوع التجارة التي كان يتعاطاها حتمت عليه ذلك دون شك، وكذلك صنف حرفائه الذين تعامل معهم. فإن اختار كاتبًا مسيحيًا يتقن اليونانية، فذلك لا يعني قطعًا أنه سيتاجر مع الشرق أو مع دار الإسلام عامة، بل بالأحرى مع البلدان التي كان القديس إيلي قد درس ديانتها وعرف لغتها، وهذا ما سهل الاتصالات

(1) اشتهرت المعاهدة المذكورة وكثيرًا ما كان يستشهد بها. انظر W. HEYD (*Histoire du commerce du Levant*, I, 99; et R. DOEHAERD: Méditerranée et économie occidentale pendant le hant Moyen Age, dans les *cahiers d'Histoire Mondiale*, I, (1954), p. 587).

وترجم R. LOPEZ المادة التي تهمنا في هذه المعاهدة، كما يلي:

«It is agreed that you shall not, by any means, buy Lombard /subjects/ nor shall you sell them overseas. And if this is done, the person himself who bought, together with the one who bought /from him/, shall be delivered to us. And if not, and if there is a delay /the guilty party/ shall pay 100 solidi, and the ahovesaid person shall be delivered; and if the sale has been made overseas, the one who committed this evil deed shall pay 200 solidi». (*Medieval Trade in the Medirranean World*, p. 34).

هذا وفي الإمكان إيراد أمثلة أخرى متعلقة بالنخاسة (تجارة الرقيق).

(2) انظر G. DA COSTAT-LOUILLET (Saints de Sicile et d'Italie Méridionale, dans *Byzantion*, XXIX-XXX (1959-1960), p. 99).

والمبادلات تسهيلاً كبيرًا. والمثال الذي ذكرنا لم يكن استثنائيًا قطعًا. وإن لم نجد غيره في مصادرنا، فلذلك وقع فقط لأن شواغل المؤلفين آنذاك ليست شواغلنا الآن، فلم يعتبروا من واجبهم وصف الوقائع اليومية الرتيبة. وما ورد في كتاب «حياة القديس إيلي»، كان أمرًا غير مباشر لا محالة. فمؤلف الأخبار لم يكن ينوي قطعًا الكشف عن تيارات المبادلات القائمة بين البلدان المسيحية والبلدان الإسلامية. بل كانت مشاغله من نوع آخر تمامًا. وما كان يريده إنما هو الاستشهاد بعفة القديس الذي عرف كيف يقاوم، كما قاوم يوسف عليه السّلام مدة غياب سيده الذي رحل للمتجارة إلى بلاد بعيدة ـ ولم يذكر في أي مكان ـ إغراء زوجة التاجر، فأوقعه ذلك في الأغلال قبل الكشف عن براءته وافتداء خلاصه.

ومن جهة أخرى كان التجار الأفارقة مستقرين في البلاد المسيحية. ومن غير الحديث عن صقلية، يمكن إلى حدٍ ما اعتبار باري وطارانت وسبرينة وأغريبولي ومعسكر غريغليانو الذي كثيرًا ما تحدثنا عنه، مراكز محصنة وقع تعاطي التجارة فيها، كما وقع تعاطي الحرب وربما أكثر من ذلك.

وهذا أمرٌ معقولٌ خاصة وأنّ من حقنا التفكير في أن الأشخاص كانوا يتنقلون تنقلاً حرًا بصورة نسبية، رغم نشوب المعارك. فقد خرج القديس إيلي من إفريقية وتمكن من التحول إلى البقاع المقدسة المسيحية والرجوع إلى إفريقية واللحاق ببلرم دون أن يخشى أبدًا مكروهًا، ثم عاد إلى طبرمين والبلاد المسيحية. ومن المعلوم أيضًا أن تاجرًا مسلمًا من إفريقية أقام بأمالفي وسالرنة وعقد صداقات وعاد إلى إفريقية، ولعله أخبر أمير المدينة الأخيرة بواسطة شخص كان يدعى فلوروس رحل آنذاك إلى إمارة الأغالبة للاتجار بالهجوم الذي كان يُعَدّ ضده[1].

وتدل كل هذه الإشارات على أن صناعة الحرب لم تقض على صناعة التجارة. ولم تقض عليها صناعة القرصنة كذلك[2]. وهذا الشكل الرابع العنيف اعتمد في آنٍ واحدٍ الحرب والتجارة، وفضلاً عن ذلك لم يكن بالأمر الجديد. فقد تعاطاه أيضًا الأفارقة مع

---

(1) انظر ص 547، الملحوظة 2. والطابع القصصي لهذه الحكاية في المصادر المسيحية المذكورة. لئن قلل الثقة في شهادتها المباشرة المتعلقة مثلاً بالأهمية العددية للإمدادات، فإنه لم ينقص شيئًا من شهادتها غير المباشرة في خصوص قيام علاقات تجارية مطبوعة بالصداقة.

(2) يمكن الرجوع إلى P. Gosse (*The history of piracy*)، ترجمة P. Teillac إلى الفرنسية بعنوان Histoire de la piraterie، باريس، 1952، في موضوع القرصنة.

غيرهم، بحظوظ متفاوتة[1]. وكانت القرصنة تتضمن حتماً وجود التجارة، ولا غرابة في القول إن ازدهار القرصنة قد واكب أهمية حجم المبادلات. فكما لاحظت آن ريزنغ[1]، «لا بد أن فقدان المراكب قد تزامن مع المجاعة عند القراصنة»، ومن المنطق القويم أن ذلك قد حتّم زوالها. ولم يمارس الأفارقة القرصنة بصورة آلية فوضوية. بل إن الفقه قننها، فكانت خاضعة مبدئيًا لقوانين الحرب، نظرًا إلى فقدان اتفاقات معينة، وقد تواجه فيها بصورة دائمة دار الإسلام ودار الحرب. فعالجت كتب الفقه هذه المسألة في باب الجهاد. وقد نشرنا منذ بضع سنوات فتوى عالجت نزاعًا نشب في منتصف القرن التاسع مسألة قسمة الأرباح[3]. ويجدر إدراج وثيقة أخرى مستمدة من نفس المصدر بحذافيرها:

«ومن كتاب ابن سحنون، قال: وما جاء من مراكب الروم، وقد قرب من المرسى أو بعد، فأخِذ:

ـ فإن كان ممن عرف بالتجارة إلى المسلمين، فلا يحلّ إلاّ أن يؤخذ ببلده وهو يريد غير بلاد الإسلام.

ـ وإن كان ممن لا يعرف بالتجارة إلى المسلمين فهو حلال.

وإذا أخذنا مركبًا في البحر جاء من بلد الإفرنج أو غيرها، فقالوا: «نحن ذمّة لصاحب الأندلس بأخذه منّا الجزية».

ـ فإن جاءوا بيّنة على ذلك، وإلا فهم فيء».

---

(1) لنذكر أن أوفيميوس حارب القراصنة قبل أن يثور، ومن ناحية أخرى، فقد مارس القرصنة بنفسه. فاستولى على مراكب تجارية لإفريقية. ويبدو أن علي الخادم مولى زيادة الله الثالث وقع مع مراكبه الثلاثة و 150 من رفاقه في قبضة بارتا دي طوسكان سنة 899، وقد كان فعلاً رئيسًا لمؤسسة للقرصنة ساءت حالها (انظر هذا الفصل، الملحوظة 645).

(2) قالت Anne Riising:

«Common sense tells us that piracy presupposes navigation, and it is contradictory to say that the pirates actually stopped all navigation for more than a century, as a complete absence of ships mnst have meant starvation to the pirates. Furthermore, piracy was nothing new: Vandal and Greek pirates had harried the Mediterranean for a long time, and later times have frequently witnessed and extensive navigation in spite of much piracy».
(The fate of Henri Pirenne's Theses... dans *Classica et Mediaevalia*, XII, 1952, p. 101).

(3) محمد الطالبي Intérét des œuvres juridiques traitant de la guerre, dans *Cahiers de Tunisie*, n⁰ 15) ((1956), pp. 290-291.

ـ فإن أثبتوا ما قالوا وادّعوا، فإنّ من أخذ منهم أموالاً[1]. . . .

. . . فإن كانوا مأمونين، لم يحلفوا لهم، وإن كانوا من أهل الشرّ ومن عرف به، حلفوا لهم»[2].

إن هذه الوثيقة دليل على خضوع القرصنة في إفريقية في جملتها لبعض القواعد. فقد كانت بالخصوص لا تعترض سبيل السفن التي تتولى الربط والتبادل بين الإسلام والمسيحية. ومهما يبدو الأمر غريبًا، فقد اتجهت القرصنة إلى مساعدة التجارة بين البلدان المسيحية والبلدان الإسلامية، ووجهت الحركة البحرية في هذا المعنى، وذلك على حساب المبادلات الداخلية القائمة في العالم المسيحي. فبذلك يفهم طابع «هذه القوة التي لا تقهر»، كما تحدث عنها J. Gay[3]، وقد أرجعت هذه القوة دائمًا في غايت ونابولي وأمالفي وجذبتها «إلى التحالف مع العرب». وقد ضمن هذا التحالف فعلاً ازدهار هذه الموانىء، فأتاح لأساطيلها التمتع بأمن ما. وخلافًا لذلك، خضعت الموانىء التي لم تمتد خطوط ملاحتها في الأراضي الإسلامية، للقرصنة الإفريقية والإسلامية بصورة أعم، وحوصرت حصارًا معينًا، فحكم على نشاطها بالتدهور. ولمحاولة عبور خيوط هذا الحصار الموكول إلى كثير من الجمعيات الخاصة للقرصنة التي تزيد أهميتها أو تنقص، وهي من نوع تلك التي أثارت الفتوى المشار إليها أعلاه، لم تتردّد دون شك بعض طواقم السفن المسيحية في الظهور بمظهر الذميين عند الحاجة، وهو احتمال حاول النص الذي أدرجناه اقتراح حل له. وخلاصة القول، إن القرصنة الإسلامية وقرصنة إفريقية في البحر المتوسط خاصة، اندرجت ضمن عمليات الجهاد وخضعت مبدئيًا لشرائعه ـ كما دلت على ذلك النزاعات التي كانت محل فتاوى كثيرة[4] ـ ولم تعتبر شكلاً من أشكال اللصوصية بل اعتبرت شكلاً من أشكال الحرب، ولم تستهدف منع النشاط البحري، بل تم بالأحرى كل شيء وكأنها كانت بصدد البحث عن فرض اتجاه معين للحركة، نظرًا إلى المقاييس المعتمدة في الجملة والتي لم تحترم دائمًا كلها، بمعنى أنها تجعلها تمارس

(1) لا مراء في أن هذا النص مبتور، تبعًا لما أغفله الناسخ عفوًا. فحاولنا سد الفراغ واعتمدنا كتاب «مسائل محمد بن سحنون» (مخطوط بالمكتبة الخاصة للمرحوم الطاهر بن عاشور ـ تونس)، لكن النص مفقود منه.

(2) ابن أبي زيد القيرواني، النوادر، مخطوط، المجلد الأول، وجه ورقة 287.

(3) *L'Italie Méridionale*, p. 128.

(4) لنشر أن محمدًا بن عمر (توفي بين سنة 297 وسنة 310 (909 ـ 923) الفقيه القيرواني الذي لا ينبغي أن يلتبس اسمه علينا باسم أخيه يحيى المعروف أكثر منه)، قد ألف كتابًا في الأسطول التجاري (كتاب أكرية السفن) لم يصل إلينا طبعًا. انظر عياض، المدارك، ترجمة رقم 59، محمد بن عمر.

نشاطها لفائدة موانىء الإسلام وموانىء البلدان المسيحية المتاجرة معها.

وقد لوحظ لا محالة وينبغي أن يلاحظ مجددًا أن الفقه لم يأتِ بأي تحديد للتجارة، لا مع المسيحيين ولا مع المنتمين إلى أية ديانة أخرى[1].

وهكذا، لئن تضررت التجارة بلا مراء من النزاع الذي نشب بين الإسلام والنصرانية في البحر المتوسط، فإنها لم توقف لذلك تمامًا ولم يقض عليها. والثابت أنها خضعت لبعض الاضطرابات المتولدة عن الحرب ودفعت ثمنًا باهظًا للحرب، وتحتم عليها الخضوع للقواعد الجديدة والمراوغة وتصحيح خطواتها حسب الظروف. لكن المبادلات بين الشرق والغرب وخاصة بين إفريقية وشبه جزيرة إيطاليا، لم يقض عليها قضاءًا مبرمًا خلال الزوبعة. وخلافًا لذلك، تضافرت كل الدلالات على إثبات بقائها وربما تعمقها. ولا شك أن المراكز الأغلبية المقامة في إيطاليا لم تكن فعلاً رؤوس جسور متقدمة للحرب فقط، بل كانت أيضًا وعلى الأقل مخازن. فلم يجل التجار النصارى عن إفريقية، وكانت مراكبهم تخرج للموانىء الأغلبية، واثقة من إمكانية تمتعها بالأمن الوافر، فلا الدبلوماسية ولا التجارة فقدت تمامًا حقوقها لفائدة الحرب فقط، ولم تقطع الأواصر أبدًا بصورة نهائية.

وكما لاحظ Jean Bayet، كان مصير صقلية أن تكون مفرق حضارات. فلم تكن ساحة للوغى والسطو، رغم الحرب. «ولم تنفك هذه الجزيرة ذات الحياة القوية المستمرة على هذا النسق، تجلب الغزوات، وقد خضعت لحضارات متنوعة، فنفثت فيها من رحيقها»[2]، ورغم كل شيء، فقد كانت منطلقًا للمبادلات وهمزة وصل.

---

(1) قال D.C. Dennet بحق في هذا الباب:

«We must affirm that neither in the Koran, nor in the sayings of the Prophet, nor in the acts of the first Caliphs, nor in the opinions of Muslim jurists is there any prohibition again, trading with the christians or unbelievers» (Pirenne and Muhammad, dans *Speculum*, XIII, 1948, p. 168).

ثم ختم بقوله: **«There is no evideuce to prove that the Arab either desired to close, or actually did close the Mediterranean to the commerce of the West either in the seventh of eight ceinturies»** (المرجع المذكور، ص 189).

(2) Jean Bayet، في تقديمه لكتاب *Sicile Grecque*، تأليف G. et V. de Miré, F. Vilard et H.) (Herzfelder, p. 7.

الفصل السابع

سقوط الأغالبة

أولاً ـ الفشل في تصحيح الوضع[1]

كيف ترك إبراهيم الثاني الوضع لخلفه، وهو الأمير الذي أقامت الطبيعة حفلاً فخمًا عند موته؟ فقد كان ذلك الأمير يخيف الكبار وأصحاب الإقطاعات وكبار الملاّكين مثل ملاّكي إبيَّانَة، وكان طيبًا إلى حد ما وعادلاً على طريقته تجاه الضعفاء. لكنه اعتبرهم ملكًا له أو «مادة» مقصورة عليه، كما قال هو نفسه. فنقض نوعًا من العقد الضمني القديم، ورفض تبعًا لذلك مقاسمة الأسياد العظماء مملكته واستغلالهم للصغار. وتسبّب له هذا الموقف في كثير من المصاعب الداخلية والخارجية، لأن الملاّكين المهانين

---

(1) انظر بخصوص هذا القسم: القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط، ص 77 ـ 78 و 147 ـ 155؛ والبكري، المسالك، ص 83 الترجمة ص 169؛ والمسعودي، المروج، ج 4، 290، والترجمة، ج 4، 245 ـ 246؛ وابن عساكر، التهذيب، ج 5، 395 ـ 396؛ وابن الأثير، الكامل، ج 6، 103 ـ 104، 128، 131؛ وابن الأبار، الحلة، ص 263 ـ 268 و 277 ـ 278؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 133 ـ 146؛ والنويري، النهاية، ج 2، 87 ـ 89 و 92 ـ 94؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 438 ـ 441؛ وابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 443 ـ 447؛ والحلل المرقومة، ج 2، 193، لنفس المؤلف؛ وأبو الفداء، التأريخ، ج 2، 66 ـ 67؛ وأبو العرب، الطبقات، ص 153، 196، 197، 213، 238؛ وعياض، المدارك، ترجمة رقم 53 لعيسى بن مسكين، وترجمة حمديس القطان رقم 63، وترجمة حماس بن مروان رقم 125؛ وابن ناجي، المعالم، ج 2، 155 ـ 156 (ترجمة ابن الأشجّ)؛ واللسان، ج 11، 128، مادة ج م ل، و ج 13، 246 ـ 247، مادة ص د ن؛ وكتاب العيون، مخطوط، ظهر ورقة 46 ووجه ورقة 50، لسنة 289 و 290.

والمنكوبين احتفظوا بوسائل التآمر وحتى بإسماع أصواتهم في بلاط بغداد. ونتج في النهاية عن سياسة الأمير تضييق القاعدة التي قام عليها الملك وتفتتها.

ومن ناحية أخرى، لا يمكن لسياسة الاستبداد الكامل تجنّب إراقة الدماء باسم الدولة. وقد روي أن الإفراط تصاعد على مراحل، فأدّت هذه السياسة إلى ارتكاب أعمال مجانية غير معقولة، إذ سايرت منحدر الماليخولياء. فتقمص إبراهيم الثاني عند ذلك وجه الشر بالذات، وقد ساعدت دعوة الشيعة على استفحال هذا الأمر، وكان على المهدي المنتظر الذي بدأت ألويته تنتشر وتنذر بالخطر وهي مظفرة على قمم جبال المشارف الغربية في الإمارة، أن يمحو فعلاً هذا الشر.

ولا شيء يشبه الذروة سوى الأفول. وقد كانت الصخرة الترابائية (التي كان يلقى منها المجرمون في روما) في جبال كتامة قريبة من مقرّ السلطة الأغلبية. وهكذا، فإن الأمير الواثق أشد الوثوق بعظمته وربّما بطالعه، لم يترك في الواقع لخلفه إلا ملكاً كان في ظاهره سليمًا وأمتن ممّا كان أبدًا، لكنه كان حقًّا منخورًا ومهددًا بصورة خطيرة. ورغم المخاطر المتضافرة في الداخل والخارج، لم تزل الإمارة قوية من الوجهة المادية وعامرة بالموارد. فهل سيتواصل التصحيح الأخلاقي الذي شرع فيه إبراهيم الثاني في آخر لحظة وسينقذ الوضع؟.

أبو العبّاس عبد الله الثاني والتعبئة الأخلاقية:

لقد عمل أبو العبّاس بن إبراهيم بن أحمد بعناية لفائدة هذا التصحيح، وكان الأمير الثاني للدولة المسمّى بعبد الله. وكان عبد الله الأول قد خلف إبراهيم الأول في ظروف عسيرة، خلال الحرب القائمة شرقي الإمارة. وخلف عبد الله الثاني إبراهيم الثاني في ظروف أعسر، بينما كانت هيجاء أخطر بكثير تزمجر في غرب البلاد.

فمن هو الرجل الذي وضعه القدر في مفترق التأريخ الأغلبي؟ لم يكن مجهولاً لدينا. فقد تعرفنا عليه سابقًا سنة 269/882 ـ 883، وقد قضى على انتفاضة لواتة. وكلّفه أبوه سنة 280/893 ـ 894 بمهمّة خاصة تمثلت في تقتيل أهل بلزمة غدرًا. وخاض سنة 283/896 في حرب ضدّ قبائل نفوسة وسحقهم، وأغار عليهم من جديد سنة 286/899. ثم قدم إلى بسكرة شاهرًا سيفه دائمًا سنة 286/899. ثم قاتل في صقلية وانتصر من سنة 286/899 إلى سنة 289/900 إلى 902، قبل أن يدعى للعودة إلى إفريقية. وسلّم إليه الحكم في 21 ربيع الأول 289/5 مارس 902. وكان الرجل

الذي ترك له إبراهيم الثاني الإمارة جنديًا محنكًا، وبدا أن الظروف فرضت هذا الأمر. قال ابن الأثير[1] إنه كان من أكبر فرسان عصره، وكان على معرفة كبيرة «بالحرب وتصرفها».

وحالما سلّم إليه أبوه الحكم، اتّخذ عبد الله الثاني التدابير العسكرية الضرورية القمينة بالقضاء على الخطر فورًا، أو على الأقل بالحد منه. فعجل بتوجيه ابنه أبي عبد الله الأحول[2] الذي كان قائدًا حاذقًا حذرًا إلى ساحة العمليات. ولم تكن تعوزه الوسائل المادية لتسيير الحرب. فالدولة التي خلفها إبراهيم الثاني لم تنقصها الموارد ولا الجنود المحنكين ولا السلاح ولا العتاد، بل كانت القضية من نوع آخر. فأدرك ذلك عبد الله الثاني لأنه كان رجل حرب. فقد أدرك هذا الرجل المحنّك الذي أعدته مدرسة القتال أن النزاع لم يكن عسكريًا في جوهره، وأن النصر لا يمكن الحصول عليه بقوة السلاح وحدها.

لقد كان النزاع مذهبيًا فعلاً وكذلك أخلاقيًا، أكثر ممّا كان شيئًا آخر. فوجب خاصة إعادة الثقة أي ثقة البلاد في حكّامها، وإعادة هيبة الدولة الممثلة في شخص رئيسها. وكان عبد الله الثاني مسلّحًا جيّدًا لمواجهة هذا المظهر من القضية. ولم يكن جنديًا محنكًا فقط. بل كان أيضًا أديبًا وفقيهًا، بمعنى أنه امتلك ناصية الثقافة، فخولت له فرض نفسه على أهل البلاد والتعرّف عليهم جيدًا، بمعنى أن يسوسهم جيدًا بما لهذا اللفظ من دلالة كاملة. وقد أجمعت المصادر على مدح شخص هذا الرجل الأديب القادر على قرظ الشعر في أوقات فراغه المفضّلة أو المفروضة[3]. فخصّص كامل جهده للتصحيح

---

(1) الكامل، ج 6، 103.

(2) كان هناك بعض التردّد بخصوص اسم هذا الشخص ونسبه. وقد سماه القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط ص 138 وما بعدها) أبو حوّال بصورة عامة. وأوضح أيضًا أنه كان ابنًا لعبد الله الثاني، وأن اسمه الكامل هو أبو عبد الله محمد، وشهر بكنية أبي حِوّال لرعشة انتابت بصره عند التحديق في شيء. وذكر (أبو خَوْل) في «العبر»، ج 4، 439، لابن خلدون. وسمته المصادر الأخرى (أبو عبد الله الأحول). وذكر ابن الأثير (الكامل، ج 6، 103) أنه لم يكن أحول، لكن هذه الكنية جاءته من كونه ينظر شزرًا عند تحديقه. وأضاف، خلافًا للمصادر الأخرى، أنه كان أخًا لعبد الله الثاني وعما لزيادة الله الثالث.

(3) روى ابن الأثير (الكامل، ج 6، 103)؛ وابن الأبار (الحلة، ص 264) مع بعض التحويرات التي لم تكن سوى تحريفات، أبياتًا نظمها أبو العباس عبد الله في صقلية:

«شربت الدواء على غربة	بعيدًا عن الأهل والمنزل
وكنت إذا ما شربت الدواء	تطيّبت بالمسك والمندل
فقد صار شربي بجاري الدماء	ونقع العجاجة والقسطل»

قُرِئ عجز البيت الثاني، في «الكامل» كما في «الحلة»، (الصندل) بدل (المنزل) الذي كان تحريفًا.

الأخلاقي الذي كان الأساس في إصلاح الوضع. وأراد إقناع الرأي العام سواء بأعماله في الحكم أو بسيرته في حياته الخاصة، بأنّ التحوّل الذي شرع فيه أبوه وافق انفصالاً حقيقيًا عن ماض معيّن وتغييرًا عميقًا دائمًا في تسيير شؤون الدولة.

وقد حُوِّلت بعض القرارات التي اتخذها إبراهيم الثاني وساعدت على استمالة الرأي العام، عن قصدها ولم تستجب لما كان ينتظر منها من مفعول. فمثلاً استخدمت الأموال المصروفة للفقهاء خاصة بصورة سيئة جدًا. فقرر عبد الله الثاني استرجاعها، ولا بد أن صنيعه كان مرضيًا، لأن سخاء الأمير الراحل خصّص مبدئيًا لتخفيف آلام الضعفاء، وقد استخدم استخدامًا سيئًا. على أن هذا الصنيع لم تعوزه الشجاعة، ويمكن اعتباره دلالة على أن الأمير الجديد عزم عزمًا صادقًا على تطهير الوضع بصورة جدية، دون اللجوء إلى الوسائل الميسورة والفوضى. فحالما تولّى الحكم، عكست التدابير الأخرى التي اتّخذها نفس الشجاعة ونفس الصدق. وقد وعد عبد الله الثاني رعاياه بالعدل والرفق والجهاد في رسالة توجّه بها إلى الولاة ونشرت على العامة في جميع أنحاء الإمارة. وقد كان ذلك برنامج حكومته، فأعلن عنه إعلانًا رسميًا، موجزًا إياه في نوع من الشعار الذي يسهل تعميمه وحفظه، وقد طلب إلى العامة تأييدها له. وكان هذا البرنامج يستهدف تعبئة البلاط من الوجهة المادية والأدبية، وكان مركزًا على الجهاد. وقد جمع الأمير حوله مجلسًا استشاريًا من العلماء لإعداد القرارات الحكومية الكبرى، مبرهنًا بذلك على أن برنامجه لم يكن مجرد دعاية لا طائل من ورائها، وبعمله هذا استأنف العمل بعادة كانت شائعة في عهد الرسول، وقد نجح في إحيائها الداعي في بلاد كتامة. وألزمت المواجهة المذهبية السلطة الأغلبية بإصلاح وضعها، وكان من فضل عبد الله الثاني أنه أدرك هذه الضرورة. وكانت النزاهة التي برهن عنها الداعي جوهر قوته، وقد أرساها على التقشّف، فوضع عبد الله الثاني أيضًا عهده تحت شعار التقشّف والزهد. فترك القصر الذي شيّده أبوه وأقام في بيت متواضع بني بالطوب، وتخلّى عن العرش وجلس على الأرض، ولبس الصوف، وعاد إلى العمل بعادة محببة فأحيى مجلس المظالم، ولم يركب الخيل إلا للخروج إلى المسجد. وجملة القول إنه أراد مواجهة الداعي الشيعي بنفس سلاحه. ولم يرد التخلّف عن ركبه، فاهتم لذلك بإحياء أحد أعمال الرسول، وفي فترة كانت حرجة بالنسبة إلى مصير الدولة التي كان يمثّلها، منح رعاياه صورة مطهرة جذابة للسلطة، استوحت ذاتها مباشرة من صورة الخلفاء الراشدين الذين مثّلوا النموذج الأسمى في الحكم. وكانت تلك الصورة القائمة آنذاك بمثابة المصدر الدائم والمرجع، لا فقط في

عمق شعور كل المسلمين، بل أيضًا في جميع الأذهـان آنذاك بمثابة المصدر الدائم والمرجع، لا فقط في عمق شعور كل المسلمين، بل أيضًا في جميع الأذهان.

فهل كان ذلك الموقف وسيلة للظهور؟ وبعبارة أخرى، هل كان عبد الله الثاني يمثّل دوره؟ هذا أمر ضعيف الاحتمال. فقد كانت سنة 289/902 سنة مليئة بالتنبّوات الخطيرة ـ وسنعود إلى ذلك ـ وتمثل الجو السائد في أزمة الضمير. وأبو الأغلب الذي كان أحد أبناء إبراهيم الثاني، وقد شارك في الجهاد في صقلية وإيطاليا، تحت قيادة أبيه، اختار إثر وفاة أبيه، الاختلاء في رباط سوسة والعيش عيشة الزهد رفقة المرابطين. ولا يستبعد أن يكون شعر عبد الله الثاني تعبيرًا عن أزمة الضمير ذاتها. وهو أمر قابل للتصديق خاصة وقد اعترف له بمعارف متينة في الفقه، وقد أبدى دائمًا اهتمامًا كبيرًا بالعلوم الدينية، لا سيما منها العلوم المتعلقة بالفتاوى. وقد روي أنه اجتمع في رقادة بعالمين من المذهب المالكي، يحيى بن عمر (المتوفى في ذي القعدة 289/ نوفمبر ـ ديسمبر 902) وحمديس القطّان (المتوفى سنة 303/915 ـ 916) وصلّى رفقتهما الفجر، ثم فتح معهما مناظرات فقهية لم يقبل لها العالمان إلا عن مضـض، وقد جد هذا الأمر لما كان أبوه على قيد الحياة. وكان شيخ عبد الله الثاني في الكلام، ابن الأشجّ[1]، وكان يعلم فعلاً مذهبًا مريبًا في نظر المالكية. قال القاضي النعمان[2]: «كان أبو العبّاس هذا يعني بعلم الفتيا ويرى رأي أبي حنيفة ويذهب إليه، وينتحل القول بخلق القرآن، وكان ذلك ممّا ينقمه عليه العامة». وقد أيّد المؤرخون المخبرون السنّيون هذا القول، على الأقل بخصوص عقيدة خلق القرآن. وهكذا، فحالما أعلن إبراهيم الثاني عن عزمه على ترك الحكم لابنه، طلب قاضي القضاة المالكي عيسى بن مسكين إعفاءه من مهامه، وهو لم يقبل بها لا محالة إلا مرغومًا. فعوضه محمد بن أسود الصَّدَني[3] قاضي القضاة عند المعتزلة، وقد تمتع بسلط متّسعة تجاوزت كثيرًا نطاق القضاء، فأشاع عدلاً صارمًا جدًا، خاصة تجاه الكبار وحتى بين

---

(1) انظر النويري، النهاية، ج 2، 93؛ وابن ناجي، المعالم، ج 2، 155 ـ 156.

(2) الافتتاح، مخطوط، ص 154.

(3) هكذا سمته أغلب المصادر. وسماه النويري (النهاية، ج 2، 92 ـ 93) الصِّدِيني. وكذلك الأمر في «المدارك» لعياض، ترجمة رقم 125 عن حماس بن مروان. وربما يحسن تصحيحه (الصِّيْدَني)، نسبة إلى صَيْدَن، ومن معانيه الثعلب. انظر «اللسان»، مادة ص د ن، ج 13، 246 ـ 247. أو أن يقال (الصَّدَفي)، كما في «كتاب العيون»، مخطوط، ظهر ورقة 46، لسنة 289، ووردت الكلمة مهملة.

خاصة الأمير. فعمل عندئذ عبد الله الثاني بكل صدق عملاً يطابق معتقداته مطابقة كاملة.

ولقد فعل أكثر من ذلك لما أحيى من جديد قبيل قتله، النزاع المشؤوم المتعلق بخلق القرآن، فعمل على نشر هذه العقيدة مجددًا من أعلى منابر الإمارة كلها. فهل ارتكب خطأ سياسيًا فادحًا، مغاليًا في إبداء صدقه في ظرف غير لائق، وهذا أقل ما يمكن أن يقال عنه؟ والملاحظ أن التصريح الرسمي بعقيدة خلق القرآن لم يقع إلا في نهاية عهده الذي لم يتجاوز تسعة شهور وأحد عشر يومًا. فهل استجاب الأمير بعد مقاومة دامت عدة شهور لمطالب قاضي القضاة المعتزلي؟ وبالأحرى هل أراد ضم المترددين، لأنه تمكّن من تقدير مفعول التدابير الأولى المتّخذة حال تولّيه الحكم؟ وبالفعل لئن كان خطر انضمام المالكية إلى الشيعة مفقودًا من الوجهة العملية، فإن الأمر لم يكن كذلك لما تعلّق بالحنفية أو المعتزلة. إذ سلطت دعوة الداعي أكبر جاذبية على ذينك الحزبين. فهل ظن عبد الله من الحكمة السياسية أن يقدم لهما ضمانات أكبر؟ ومن ناحية أخرى، كان من طبيعة سياسة التوازن التي كانت بصورة عامة سياسة الأغالبة، الاستناد إلى السنة ثم إلى المعتزلة بالتناوب. وقد استجاب تغيير نقطة الاستناد التي بدأت باستدعاء الصدني المعتزلي إلى القضاء، لاقتناعات الأمير الشخصية ولا بد أنه بدا له في نفس الوقت من المفيد العمل به من الوجهة السياسية، فترتب على ذلك إحياء خصومة قديمة كانت قد هدأت بمشقة. وبالطبع أغضب التأييد الرسمي لعقيدة خلق القرآن أهل السنة وعلى رأسهم المالكية.

قال عياض[1]: «وبينا /عيسى/ يقرأ عليه أصحابه إذ أخبره آت أن أبا العباس بن الأغلب كتب السجلات بخلق القرآن وأمر بقراءتها على المنابر، وأن يُحْمَل الناس عليها. فهمَّه ذلك وأصحابَه وباتوا من أجله في غمّ. فلما أصبح قال لهم عيسى: إن مدة هذا الرجل قد انقطعت. /فأتى الخبر أنه مات تلك الليلة/».

وهكذا وصف المخبر المالكي خبر قتل عبد الله الثاني واعتبره بمثابة الخلاص الذي تمّ بمعجزة. ولم يدرك فورًا مدى الكارثة القاضية على الرجل الوحيد القادر على القضاء على انتفاضة الداعي، فأدّى ذلك إلى تسليم الإمارة وعلى رأسها المالكية إلى البدعة الشيعية.

---

(1) ترجمة عيسى بن مسكين، رقم 53.

تحت شعار جريمة قتل الأب: 28 شعبان 290/27 يوليو903:

لا يبدو أن الشعور قد استوعب وقتئذ فظاعة الصنيع الذي أودى بحياة عبد الله الثاني الذي ذهب ضحية جريمة قتل الأب. والواقع أن المملكة الإسلامية عاشت وقائع أخرى كثيرة في ذلك العصر[1]. فساهم ذلك كثيرًا في إضعاف الحساسية بهذه الأمور، خاصة وأنها لم تكن أبدًا حادّة جدًا في العصر الوسيط. فقد قتل عبد الله الثاني بإيعاز من ابنه زيادة الله. وأجمعت كل المصادر على ذلك، مع أنها تضمنت اختلافات جزئية، وكانت صريحة في هذه ا نقطة، باستثناء ابن عذاري الذي روى الأحداث دون أن يتهم صراحة آخر أمراء الأغالبة.

لقد خاض عبد الله الحرب في صقلية مع أخيه أبي معدّ تحت قيادة أبيه ثم تحت قيادة جدّه إبراهيم الثاني، بعد أن دعي أبو معدّ للعودة إلى إفريقية. وقد روى القاضي النعمان أن جدّه قضى عليه بالحبس في خيمته لأنه غضب لحماقاته وزناه ووضعه تحت الحراسة المشددة، وذلك قبيل وفاته. ومات إبراهيم الثاني بعد مدة، وقيل إنه ترك قيادة الجيش وخاتمه لابنه أبي الأغلب الذي كان هادىء الطبع. وخشي أن تكون لأخيه أبي العبّاس شبهة من توليته، فتنحّى لفائدة ابن أخيه. وذكر القاضي النعمان أنه استقدمه وقال له: «أبوك هذا هو الأمير، وأنت أحق بهذا الأمر مني، ودفع إليه خاتم إبراهيم وتبرّأ ممّا جعل له»[2]. وقد تعرضت المصادر الأخرى للأمور بصورة مخالفة قليلاً، وكان كتاب النهاية للنويري، أكثرها تفصيلاً. فقد يئس رفاق إبراهيم الثاني من حظوظ بقائه على قيد الحياة بعد مرضه، فولّوا سرًا زيادة الله قيادة الجيش، و «قلّدوا الإمارة زيادة الله» اتقاءًا لكل احتمال. ثم واصل النويري حديثه متعرضًا إلى وقوع ما لا بد أن يقع وقال: «فركب القواد إلى أبي مضر زيادة الله، وهو أكبر أولاد أبي العبّاس بن إبراهيم، فقالوا له: تولّ هذا الأمر حتى نصل إلى أبيك ـ فقال لعمّه أبي الأغلب: أنت أحق بحق أخيك. فلم يتقدم على زيادة الله، وكان يحب السلامة»[3]. ولا يستحيل حتمًا التوفيق بين الروايتين، رواية القاضي النعمان ورواية باقي المصادر. ولا بد أن تقع الحقيقة في نقطة تلاقيهما.

---

(1) كان المتوكل مثلاً أيضًا ضحية لابنه. فقد أقصى ابنه المنتصر عن خلافته بعد تعيينه وليًا للعهد، فحبك ابنه مؤامرة ودبر اغتياله في شوال 247/ ديسمبر 861. انظر مادة (المتوكل) في *E.I*.

(2) الافتتاح، مخطوط، ص 150.

(3) النهاية، ج 2، 88 ـ 89.

والأمر القابل كثيرًا للتصديق هو أن إبراهيم الثاني ترك خاتمه وقيادته لابنه أبي الأغلب. ومن الثابت أيضًا أن هذا الابن لم يمل إلى الحرب إلا قليلاً. فذهب يرابط بسوسة، ومنها استقدمه زيادة الله الثالث وقتله. والثابت أيضًا أن الجيش لم يؤيده، ولربّما كان ذلك لطبعه الهادىء وشدة زهده. وعند وفاة أبيه، كان له الخاتم والقيادة، فلا بد أنه شعر بحرج موقفه، فتخلّى عن الأمر. وفضّل العدول عن الإمارة خاصة وأن قواد الجيش لم يتركوا له اختيارًا آخر بمناوراتهم ومساندتهم لزيادة الله الذي وعدهم بمباهج لا تحصى في تصوّراته لحياتهم في عهده.

وتخلّص كبير أولاد أبي العبّاس عبد الله الثاني من رقابة جدّه وتقوّى بسند الجيش، فظنّ أن طريقًا مزدوجة انفتحت أمامه منذ ذلك الحين، طريق الملذات وطريق الحكم. فترتب على ذلك الانفصال عن أبيه، وكانت هذه القطيعة قد آلت إلى عواقب وخيمة غير متوقعة أيضًا. وبموت إبراهيم الثاني، أتيح فعلاً لزيادة الله الانغماس في الفجور. وقاوم ولي العهد بهذه الصورة المستفحلة سياسة التقشف والطهر والتقوى التي جعل منها أبوه حجر الزاوية للتصحيح الأخلاقي القادر وحده على تعبئة الطاقات بصورة مرضية، والسماح باستفاقة تكفل الانتصار على الداعي الشيعي عند الاقتضاء. ومن شأن فجور ولي العهد أن يخرب البناء. وقد فعل هذا الأخير أكثر من ذلك. فقد حاول جرّ الجيش إلى الانتقاض على أبيه وكان غرضه الصحيح خلعه عن العرش، وذلك لما تخلّى عن توزيع الأرزاق. فلاقى مشروعه الاعتراض. وقد احتجّ بعض قواد الجيش قائلين إنه ليس في مقدورهم تعريض أهلهم المقيمين في إفريقية للخطر، ونصحوا بالتريث، واعدين بأنهم لن يترددوا في تنفيذ المشروع حال رجوعهم إلى مسقط رأسهم. وأخبر عبد الله الثاني بفجور ابنه ومناوراته، وهما أمران وضعا أمن الإمارة في خطر. فجمع قوات هامة على الساحل[1]. وعند نزولها في 19 جمادى الثانية 290/20 مايو 904[2]، أُلقي القبض على زيادة الله وجمع كثير من خاصته، وقدموا للأمير الذي أمر بجلد ابنه جلدًا شديدًا وحبسه مع رفاقه المقبوض عليهم، وفشل مشروع الانتقاض. لكن ولي العهد لم

---

(1) القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط، ص 150) انفرد بذكر هذه التفاصيل، فلم يذكر المكان بالضبط، ولا بد أن تجمع الجيوش قد تم بتونة (= سيدي داود). وكان ميناء حربيًا أبحر منه إبراهيم الثاني إلى صقلية. وكانت المصادر الأخرى أقل وضوحًا. وقد قام هذا الميناء فعلاً بدور رأس الجسر إلى صقلية. فاقتصرت على القول إن عبد الله الثاني عزل ابنه من ولاية صقلية ـ وعوضه بالسرقوسي ـ وحبسه.

(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 134.

يستسلم. فقد عوقب عقابًا مبرحًا وحبس ووضع في الأصفاد الثقيلة، فأوحى له حقده بارتكاب جرم شنيع. إذ حاول التخلّص من أبيه الذي اعترض سبيله ولم يجد أحسن من اغتياله. وقد كان اثنان من الخصيان[1] متمتعين بثقة الأمير، فوعدهما مقابل ارتكاب الجريمة بالوعود الخلابة، فقبلا عرضه وكانا الأداة لتنفيذ أغراضه الإجرامية. فقتلا عبد الله الثاني ليلة الأربعاء في 28 شعبان 290/27 يوليو 903. وروى ابن عذاري أنه دخل الحمّام ثم نام على فراش[2] من الخيزران، ويحتمل أنه تمدد بسبب الحر، بعد أن تركه القوم. وقد وضع سيفًا تحت رأسه زيادة في الاحتياط. ففكّر الخصيّان أن الظرف ملائم أحسن ما يكون ملاءمة، وقد بقيا وحدهما بين يدي الأمير إذ كانا في خدمته. ثم استمرّ ابن عذاري[3] في رواية الأحداث، فقال: «فتقدم أحدهما، فاستل السيف الذي كان تحت رأسه، وضربه ضربة قطع عنقه ولحيته، حتى نفذ إلى السرير. ومضى الفتى الآخر إلى ناحية الدار، فارتقى الحائط ونفذ إلى زيادة الله، وأعلمه أن أباه قُتِل، فظن أنها مكيدة عليه. فقال له: «إن كنت صادقًا، فأرني الرأس». فانصرف مسرعًا ورمى إليه بالرأس، فعند ذلك صدقه».

ثم دعي حدّاد فورًا وخلّص الأمير من أغلاله، فبادر بضمان خلافته الواقعة من أول وهلة تحت طالع سوء تمثّل في قتل أبيه. وقد جرت هذه الخلافة في ظروف من الفظاعات والمغالاة المتواصلة، ولم تكن سوى معطيات منطقية إلى حد بعيد للجريمة الأساسية والاختيار المتضمن لها. وقد انتحرت الدولة التي أسسها إبراهيم الأول بيد زيادة الله وفي شخص عبد الله الثاني. وهكذا تأكّدت بكيفية عجيبة الصورة التي استخلصها ابن خلدون. وبدأ التفكّك الداخلي وصار منذئذ بلا هوادة ولا رجعة.

(1) روى ابن الأثير وابن الأبار أنهم كانوا ثلاثة. لكن جميع المصادر لم تذكر سوى خادمين قتلا وصلبا، عند الحديث عن العقاب الذي أنزله زيادة الله الثالث بقاتلي أبيه.

(2) قال القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط، ص 151): وقيل أيضًا إنه شرب قبل ذلك وسكر. ولم يتأكد أن هذا الحدث الذي رواه مصدر شيعي فقط، كان يرمي إلى تدنيس ذكرى عبد الله الثاني. والنبيذ شراب مسكر، أحله الحنفية والمعتزلة، وهو ما تبناه الراحل من الوجهة المذهبية.

(3) البيان، ج 1، 134.

التفكّك الداخلي:

لم تتخبّط خلافة الأمير الراحل في الدم فقط، بل انغمست أيضًا باعتبارها نتيجة حتمية للاغتيال الأول، في جرائم جديدة، وفي الرياء والكذب والغش والحمى والغموض. وهكذا رفع الستار عن المسرح الدامي للعهد الجديد لتمثيل مهزلة البيعة.

وبعد أن تخلص زيادة الله من أغلاله، أسرع إلى بيت الجريمة، خشية أن يسبقه إليها أحد. وأطلق فورًا سراح عبد الله بن الصائغ وأبي مسلم منصور بن إسماعيل، وقد قبض عليهما في نفس الوقت الذي أُلقِي فيه القبض عليه ووجهت إليهما نفس التهمة، ودعاهما إليه عاجلاً. وقد كان هذان الرجلان يعرفان بعضهما بعضًا منذ أمد بعيد، فابن الصائغ كان كاتباً لأبي مسلم في عهد إبراهيم الثاني. وسيمنح ابن الصائغ قصب السبق، والثابت أنه كان أصغر سنًا، فأساء ذلك إلى علاقاتهما سريعًا جدًا فيما بعد. وانضم إليهما عبد الله بن أبي طالب الذي لا نعلم شيئًا عن ماضيه، وقد فُقِد أثره سريعًا في تسلسل الأحداث. وانعقد المجلس في الحال، وقد جمع كل الذين يبدو أنهم كانوا الرؤساء الأصليين للمؤامرة التي أخفقت، وانتهى بها الأمر إلى الاغتيال.

وفتح زيادة الله باب النقاش، فخاطبهم بلغة بسيطة وبليغة جدًا في إيجازها، وكانت مشحونة بالمعاني، قال: «انظروا لي ولأنفسكم»[1]. فلم يدم تفكيرهم طويلاً. إذ كان الواجب يقتضي إنهاء العمل بسرعة. فنصحوه قائلين: «أرسل في أعمامك على لسان أبيك، وفي وجوه الرجال والقواد»[2]. ولما التأم الجمع، لم يكن لهم من رأي سوى مبايعة الأمير الجديد. فوزعت الصلات فورًا، وقدمت البيعات كما ينبغي. وختم عندئذ كتاب بيعته، وأعلن عنه في تونس على الفور خلال حفل رسمي أقيم بالجامع، وقُرِىء على الناس من أعلى المنابر. وهكذا افتك زيادة الله الثالث ما شاء من القدر والزمن والأيدي، منتصبًا في الحكم بصورة مشروعة كل الشرعية.

لكن قيمة اليمين المنتزعة تحت الجبر قابلة للقدح، خاصة وقد نشب سبب للخشية من النوايا الخفية، وقد كان القوم على علم بهذا الأمر. ورغم ذلك، بقي الوضع هشًا، رغم أن وجوه الإمارة بايعوا النظام الجديد. ومن نافلة القول إن زيادة الله الثالث لم يتبجح باغتياله لأبيه. وقد روي أنه استنكر استنكارًا شديدًا العمل الإجرامي الذي ذهب

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 135.
(2) المرجع السابق.

أبوه ضحية له. لكنه لم يقدر على منع تسرّب الشكوك للعقول، ومنع الحقيقة من الظهور. فكان عليه أن يعجل بدعم انتصاره الأول الذي كسبه بالمباغتة والقهر، والمال والدم، وهما الدعامتان التقليديتان للقضايا المريبة. وفي الصباح أذاع المنادون الرواية الرسمية للأحداث بلا شك، داعين كل الجنود الموجودين في تونس إلى «باب الأمير». فقدم هؤلاء زرافات شاهرين السلاح. وأدخل أبرز القواد وأرفعهم شأنًا فرادى وعلى التوالي. وقبض كل واحد منهم خمسين مثقالاً ذهبًا وبايعوا بدورهم الأمير وطلب إلى أكثر الجنود العودة من الغد ليواصلوا حضور الحفل وتسلّم الهبات. لكنهم ردّوا على أعقابهم بأعذار مختلفة من يوم إلى آخر، وغلبهم الملل فعدلوا عن الطلب. وفي الليلة الأولى من الاستيلاء على الحكم، اعتبر زيادة الله الثالث بالفعل أن وضعه تدعم دعمًا كافيًا، فأقفل خزائن بيت المال.

ووجهت في الأثناء تعليمات إلى جميع الولاة لإعلام الرعايا كلهم من أعلى منابر الإمارة بأسرها، بالرواية الرسمية للظروف التي أدّت بزيادة الله الثالث إلى تولي الحكم، وتقبل «بيعة العامة».

ولم يبق إلا الاتقاء من الأقارب الذين طالبوا بالثأر، وهذا أمر محتمل دائمًا. فتقرر القيام بتطهير جذري. فلم يأذن لهم زيادة الله في الخروج بعد أداء البيعة. بل أبقاهم عنده ما دامت المراسم متواصلة، ثم اختار من بينهم في المساء بعد خروج كل الناس، تسعة من أعمامه، وأبناء عمومته وإخوته، وأمر بإركابهم البحر فورًا، موثقين في الأغلال على شيني وتوجيههم إلى جزيرة الكراث[1]. وكانت هذه الجزيرة تقع تجاه غار الملح، في الشمال الغربي من تونس، على بعد كيلومترين ونصف من رأس الطرف. وقد ضربت أعناقهم جميعًا ليلة الأحد في 3 رمضان 290/31 يوليـو 903، أي بعد ثلاثة أيام من الاغتيال الذي مكّن زيادة الله الثالث من تولّي الإمارة. وأُخرِج أبو الأغلب وهو أحد أعمامه من خلوته، وسلّط عليه نفس المصير، وكان قد تخلّى عن الحكم لفائدة زيادة الله بعد موت إبراهيم الثاني، مفضلاً العيش في الرباط.

وهكذا، بلغ التطوّر منتهاه. وتحتم على أمراء بني الأغلب قتل الجند ووجوه الجيش، لا سيما منهم العرب، وأصحاب الإقطاعات، وأخيرًا أعيان المدن، دون البحث

---

(1) تسمى اليوم (الجزيرة الواطئة). وفضلاً عن «المسالك» للبكري، ترجمة DE SLANE، ص 169، انظر بشأن هذه الجزيرة، (البيان المغرب، الترجمة، ج 1، 181) الذي ذكر بالحاشية بعض التوضيحات. وانظر أيضًا الملحوظة رقم 1، ح.ح. عبد الوهاب في تحقيقه لكتاب الأعمال لابن الخطيب، ج 2، 19/445.

عن بديل بين العامة بصورة واضحة منتظمة مسترسلة. وقد ضرب آخر أمراء هذه السلالة رأس الدولة. فبدأت عند ذلك مرحلة الهدم الذاتي، وصارت عزلة الأمير تامة، فلم يبق محاطًا إلا بمرتزقة طامعين شركاء في الجرم خاصة. واضمحلت عصبية الأغالبة في الدم، وفقد البلاط ما تبقّى له من هيبة. ولا بد أنه قد نما في قلب كل فرد من أفراد الرعية شعور يتفاوت وضوحًا، بأن حاكمه منذئذ ليس طاغية فقط بل مجرد قاتل. لكن ممثل السلطة في العصر الوسيط الإسلامي، أكثر ممّا هو عليه اليوم، كان يجسم رمزًا. وكل ما كان يستنقصه كان يجر انكسارًا موازيًا في أدبيات الأمة. ولم يرفع قطعًا من صيت آخر أمراء بني الأغلب ما نال الخصيين الذين عقدا الآمال العريضة على ما وعدهما به مدبّر الجريمة من منة، فكانا أداتين لها. وبالفعل، فحالما اطمأن زيادة الله الثالث على البيعة، أمر بقطع أيديهما وأرجلهما وصلبهما في تونس، فصلب أحدهما بباب القيروان، وصلب الآخر بباب الجزيرة[1]. ولم يغتر أي كان دون شك بهذه المهزلة الدامية.

وبقي الأخذ بالثأر. فقد شك زيادة الله الثالث في شخص يدعى ابن القيّاد لم تصلنا أخبار أخرى عنه، بأنه نصح أباه بأن يسلط عليه ما ناله من عقاب. فأمر زيادة الله بقتله.

وهدأت على هذا النحو المخاوف والضغائن بسرعة فائقة عن طريق إراقة الدم. وفي نفس الوقت، اجتهد الأمير في درأ خطر آخر كان أشد فداحة. إذ توقع أن شقيقه أبا عبد الله الأحول الذي حاصر الداعي في جبال بلاد القبائل، سيكون خطره أعظم لو علم بالحقيقة، حيث كان على رأس جيش، وكما قيل، فالوقاية خير من العلاج. فأمر زيادة الله الثالث منذ اللحظات الأولى بتوجيه مكتوب إلى أخيه باسم أبيه، يأمره فيه بالعودة بجيشه إلى تونس. وكلّف بهذه المهمة الدقيقة قائدًا من أصل مسيحي هو فتوح الرومي[2] الذي خرج على الفور على رأس كوكبة تشتمل على خمسين فارسًا. واحتياطًا، ودرأ لكل احتمال، حمل رسالة ثانية موجّهة إلى كبار قواد الجيش وتقرر تسليمها إليهم إذا تقاعس الأحول ولم يلتزم الطاعة. وتضمنت هذه الرسالة الرواية الرسمية لاغتيال عبد الله الثاني وارتقاء زيادة الله الثالث الحكم، ودعتهم إلى القبض على قائد الجيش إن هو تردد في الرحيل إلى تونس. غير أن احتياطات الأمير كانت غير ذاك موضوع. فلما

---

(1) ما زال هذا الباب يعرف إلى اليوم في مدينة تونس بأنه الطريق المؤدّي إلى مسالك الجنوب والوطن القبلي.

(2) (الفتوح) هو أول مطر في الربيع. وهو اسم يتضمن معنى الاستعطاف، كما كان يسمى به عادة الأفراد من الرقيق. ويحتمل أن (فتوح) كان قادمًا من صقلية، أي من ناحية مارس فيها زيادة الله قيادات عسكرية ولا شك أنه استخدم موالي أخلصوا له النية.

وردت الرسالة على الأحول، وقد دعي فيها إلى الرحيل، كما ذكر القاضي النعمان[1]، كان هذا القائد قد مل محاربة الداعي الذي تعذّر القبض عليه بلا فائدة. وفضلاً عن ذلك، لم يبلغه خبر اغتيال أبيه. فجمع قواد جيشه وأبلغهم مضمون الرسالة التي اعتقد أنها صادرة عن عبد الله الثاني، وأمر بالرحيل.

فقوبل هذا الأمر قبولاً فوريًا من طرف الجنود الذين خاضوا الحرب بلا فائدة، وما كانوا يفكرون إلا في الرجوع إلى بيوتهم. ولما بلغ أبو عبد الله الأحول بلزمة علم بخبر اغتيال أبيه، وقد أخبره بالأمر حي بن تميم الذي عرض عليه الإقامة والمساعدة إن هو قبل البقاء معه. ولم يوافق أبو عبد الله الأحول على هذا العرض بل واصل سيره. فهل فكّر في خطة؟ لم يصل هذا الأمرإلى علمنا أبدًا. ولما اقترب من باغاية أوقفه جيش بقيادة صالح بن الروحاني الذي قبض عليه وتولّى قيادة الجيش مكانه، ثم وضعه في الأغلال و«حمله على البريد» إلى تونس، وقتل بها في رمضان 290/ أغسطس 903. وقد ختم النويري[2] كلامه قائلاً: «فكان ذلك أعظم فتح عند الشيعي». وأكّدت كتب التأريخ عند الشيعة هذا الشعور. وقد استخلص القاضي النعمان الموعظة فعلاً من ناحيته، فقال: «وكان ذلك من صنع الله لأوليائه. وما أراده من قطع دولة الظالمين. فقتل بعضهم بعضًا، وكان في ذلك وهن لهم وتضعيف لأمرهم»[3]. ولم يكن مؤرخ الشيعة مبالغًا قط في الأمر. إذ أن غريزة البقاء قد أدّت بزيادة الله الثالث إلى تفكيك الدولة وإضعاف معنويات البلاد الخاضعة منذ سنوات لامتحان عسير، وإلى تحريض العدو واطلاعه على مشهد التفكّك الداخلي.

وأكّدت الجماعة المنتصبة في الحكم في مثل هذه الظروف غير الملائمة، هذه الطلائع المشؤومة لعجزها وضلالها.

وقد ولي عبد الله بن الصائغ الوزارة والبريد. فقبض عمليًا على جوهر السلطة في الدولة حتى سقوطها. والواقع أنه لا أحد، حتى ولو كان قاضي القضاة حماس مثلاً، كان يقدر على الوصول إلى الأمير دون أن يوافق ابن الصائغ على ذلك. ولئن كان لا ينازع أيّ أحد في موهبة هذا الرجل بوصفه شاعر البلاط، وقد أجمع القوم على كيل الإطراء له لذلك، وقد أثر تأثيرًا كليًا في زيادة الله وفي دواليب الحكم، فقد كانت كفاءته كرجل

---

(1) الافتتاح، مخطوط، ص 152 ـ 153.

(2) النهاية، ج 2، 93.

(3) الافتتاح، مخطوط، ص 153 ـ 154.

دولة محدودة جدًا بلا منازع. وقد كان بالخصوص رجلاً كاملاً من رجال الحاشية، فقضى وقته كلّه تقريبًا في تسلية سيّده والترويح عنه لا غير. واستعان بموهبته الشعرية لمصالحة الأمير مع خطّاب غلامه الجميل، وتفنن خاصة وباستمرار في تحقير الخطر لدى زيادة الله الثالث، وإخفاء الحقائق المؤلمة عنه، والتهدئة من روعه، وتحريضه على الانغماس في أحضان الملذات والهروب من الهموم، رغم أن الأمير لم يكن حقًا في حاجة إلى ذلك. وخلاصة القول إنه فعل الكثير حتى حام الشك في كونه عمل ذلك بالاتفاق مع الداعي. إذ كان عن وعي أو بلا أحسن حلفائه من الوجهة الموضوعية دون منازع، ذلك أنه خرب الدولة من الداخل تخريبًا ناجعًا جدًّا.

وكان الشخص الثاني الذي دبّر المكيدة هو أبو مسلم منصور بن إسماعيل، وقد كلّف بتولي ديوان الخراج، غير أنه لم يبق مدة طويلة على رأس هذا الديوان، وذلك بسبب دسائس شريكه ابن الصائغ دون شك، إذ كان يتوق إلى الاحتفاظ وحده بحظوته لدى الأمير، فانتهى الأمر بابن الصائغ إلى أن دبّر قتله. فخلف هذيل النفطي أبا مسلم على الخراج، ولم يكن أسعد منه حظًا. ولسبب لم يكشف عنه النقاب وينبغي البحث عنه قطعًا في خيانات البلاد ودسائسه، قتل سنة 291/904، في نفس الوقت الذي قتل فيه ابن المُنْبِت المعروف خاصة بالعجل. ولم نجد لأبي مسلم أثرًا حتى صفر 296/ نوفمبر 908، ثم ظهر في ولاية قسطيلية التي تكفل بالدفاع عنها. وحمله ابن الصائغ مسؤولية هذا الفشل، واغتنمها فرصة فدفع زيادة الله الثالث وحرضه على الأمر بقتله. وبذلك صفى حسابًا قديمًا معه. وقد روى ابن عذاري[1] أنه لما بلغه الخبر، صاح قائلاً: «الله أكبر! خدع الصبي الأحمق وذهب ملكه». فندم أبو مسلم شديد الندم لتأييده «الصبي الأحمق» لقتل أبيه، ومروقه في سبيل الله لخدمته، ونصحه بقتل أعمامه. ثم تاب وبكى وتقدم للجلاد فضربت عنقه وصلب. ولم يفز ابن الصائغ طويلاً بالأمر. فما لبث أن كان بدوره ضحية لكائدين ونمّامين آخرين، فدفع أيضًا حياته ثمنًا لذلك.

هذه هي الجماعة التي تولّت الحكم رفقة زيادة الله. وبينما كانت النار تلتهم الإمارة، كان هؤلاء يقضون أفضل أوقاتهم في التملّق والتقرّب والكيد القاتل. وزال كل جد إلى حد نقش اسم أحد الغلمان على النقود، وهو خطّاب[2] الجميل الذي تحدثنا عنه آنفًا.

---

(1) البيان، ج 1، 146.

(2) أورد ابن الأبار في «الحلة»، ص 267 هذا الخبر؛ وكذلك ابن عذاري في «البيان»، ج 1، 143. غير أنه لا أثر لاسم خطّاب على أية قطعة عرفتها السجلات وذكرتها.

ولم تكن لهذا الفريق من سياسة سوى استعمال ورقة الديماغوجية السنيّة، دون الاهتمام بالتناقض الصارخ بين الأقوال والأفعال. وادعى البلاط المعربد أنه سيقود الحرب التي تشنّها السنّة على الشيعة. ومن الجلي أن الأدوار كانت مزوّرة منذ البداية، وفضلاً عن ذلك، كانت دعوة الشيعة قائمة الذات، فشهرت بالنفاق وفتحت بصائر أكثر الناس تصديقًا، على فرض وجود عدد كبير منهم.

فحالما ارتقى زيادة الله الثالث إلى الحكم، عزل الصدني المعتزلي ودعي إلى تولي القضاء حِماس[1] بن مروان بن سماك الهمذاني (ولد سنة 222/837 ـ توفي سنة 303/915 ـ 916)، وكان رجلاً زاهدًا نزيهًا، فأبدت له أوساط السنة احترامًا صادقًا، وقد وجّه الأمير إلى أهل القيروان تصريحًا رسميًا ألح فيه على مقصده من هذا الصنيع، ومن البديهي أنه عمل على تملق عامة أهل السنة ومداراتهم. قال: «إني قد عزلت عنكم الجافي الخلق، المبتدع المتعسّف، وولّيت القضاء حماس بن مروان لرأفته ورحمته وطهارته وعلمه بالكتاب والسنّة»[2]. ولربّما كان هذا الصنيع بارعًا في ظروف أخرى، لو أن الأعمال لم تتعارض كثيرًا مع الأقوال. فقد قدم زيادة الله نفسه في صورة بطل المذهب السنّي المقاوم للبدعة التي ساندها أبوه. والواقع، واعتمادًا على ما قاله أبو العرب ونقله عنه القاضي عياض، أن أهل القيروان ابتهجوا كثيرًا لذلك. لكن سريعًا ما خابت آمالهم. إذ لم يقابل تولية حماس بأي إيمان عميق، ولا حتى أي منهاج سياسي متماسك، بل كان أساسًا ذريعة. ومن ناحية أخرى كان طبع الرجل متّصفًا بالنفور، وكان قضاؤه صارمًا، فلم يتساهل إلا قليلاً مع السلطة وأفرادها. واستخدم ابن الصائغ وسيلة آتت أكلها في مثل هذا الوضع، فولّى إلى جانبه دون أن يبعده، قاضي قضاة آخر كانت له أسبقية النظر، وكان ذلك من نصيب محمد بن أحمد المكنّى بابن جَمَال[3]. وقد كان حنفيًا، وفضلاً عن

(1) لكتابة هذا الاسم، اعتمدنا محققي «البيان» لابن عذاري، وقد نقلوا رسمه عن أبي العرب، الطبقات، ص 153 (انظر البيان، ج 1، 136، الملحوظة 3). ويشير (ح م س) إلى فكرة الحر. واشتق منه (حَمَاس). أما وزن حِماس، فلم يعمل به، ويمكن اشتقاقه بصورة نظرية.

(2) النويري، النهاية، ج 2، 93 ـ 94؛ وعياض، المدارك، ترجمة حماس بن مروان، رقم 125.

(3) اعتمدنا عياض، المدارك، ترجمة حماس رقم 125، بخصوص اسم هذا القاضي. ولا زال لقب جمال موجودًا في تونس، مما جعلنا نميل إلى هذا الاختيار. ومن ناحية أخرى، فـ (جمال) اسم لامرأة عربية ـ وليس فقط اسم لجارية كما هو متوقع ـ استعمل منذ أقدم العصور (راجع «اللسان»، ج 1، 128). فلم يكف نادرًا التسمية باسم الأم ـ دون أن يتحتم التفكير في أن ذلك أثر لنظام قائم على الأمومة. ويمكن التفكير أيضًا في (جَمَّال، من جَمَل). ولربما كان ينبغي في هذه الصورة أن تظهر أداة التعريف مع الاسم. ووجب أن يسمى القاضي المذكور =

ذلك، بدا أنه لم يكن عالمًا كبيرًا، وكان يحترز بالخصوص في أحكامه وكان ساذجًا. فأعلن المنادي عن الإصلاح الطارىء بين الناس، وأذاع تصريحًا رسميًا ينصّ على أنه في صورة نشوب نزاع بين المتقاضين حول اختيار القاضي الذي يريدون المثول بين يديه، يُرفع الخلاف إليه، فينبغي حينئذ أن يمثّلوا حتمًا أمام ابن جمَال. فأغلق حماس مجلس قضائه فورًا وذهب إلى رقادة لتقديم استقالته. وقد حاول عبثًا الدخول على الأمير، وترقب ذلك في مسجد رقادة مدة ستة شهور. ثم رضي في النهاية أن يتوجّه إلى ابن الصائغ الذي حصل له على قبول اعتزاله القضاء، في جمادى الأولى 294/ فبراير- مارس 907. وهكذا رفع القناع وهو لم يكن يخفي لا محالة شيئًا.

واستمر الاهتمام ذاته بتملق أهل السنّة دائمًا، والظهور في مظهر المدافع عن مذهبهم الذي هددته البدع. فأمر زيادة الله الثالث بالكتابة على ألويته «نصر من الله»[1]، وولّى في نفس الوقت (حماس) خطة قاضي القضاة، وكتب بالرايات أيضًا، «الأمير زيادة الله ابن عبد الله ناصر سنة رسول الله». واتضحت الإشارة إلى القرآن وإلى التبشير بالنصر الموجّه إلى المؤمنين، في عقول تشبعت بها. وطرز على الرايات برنامج مقاتلة الشيعة، فكان بذلك واضحًا بليغًا عند جميع الرعايا. لكن وجب التوفيق بين ما قيل في البلاط وبين أبواق الحرب. غير أن زيادة الله الثالث لم يقم بشيء من ذلك، وقد اقتبسنا نص التصريح الذي أمر زيادة الله الثالث بطرزه على راياته، من كتاب القاضي النعمان الذي شرح الأمر قائلاً: «وهو ما عليه من الخلاعة، والمجانة، والفساد، وارتكاب حرم أبيه فلم يلتفت العامة إلى ما رأته من ذلك، ولا أقبلت عليه»[2].

ولذا لم تترك له العامة مجالاً للتغرير بها، فواصل التفكّك الأخلاقي مساره. ولم يعد يردع أي رادع ما جد من فجور وتهوّر في البلاط. وفقد بزوال الوفار الذي أحسّ به المسلمون في جميع الأزمنة، الاحترام المحيط بالبلاط، ولم يكن الشعور نحوه إلا

= ابن الجمّال. وقد أورد أبو العرب رواية أخرى. وجاء في «الطبقات»، ص 196، ابن جمّال، دون أن يوضح الاسم أو النسب. واعتمد محققو «البيان» لابن عذاري (ج 1، 140، الملحوظة 1) رواية أبي العرب، وصححوا النص الذي ورد به جيمّال، تبعًا لذلك. والملاحظ أخيرًا أن كتاب البيان أورد نسبًا مخالفًا لما جاء في «المدارك». وقد سمي القاضي المذكور «محمد بن عبدالله المكنى بابن جيال». فهل اختلط الأمر بين اسم الأب والكنية؟ ومن المعلوم فعلاً أن من سمي (محمد) يكنى عادة بأبي عبد الله.

(1) هذه عبارة مستمدة من القرآن (سورة الصف، 13). وقد جاء بالآية: ﴿وأخرى تحبونها نصر من الله وفتح قريب. وبشر المؤمنين﴾. وكانت الإشارة واضحة بالنسبة إلى رعايا الأمير.

(2) الافتتاح، مخطوط، ص 154.

الاستنكار والاحتقار الصادر عن الأتقياء. ولم تعد تحصى العواقب على الصعيد النفساني المكتسي لأهمية رئيسية. وعمّ الفراغ الأخلاقي. والأنكى من ذلك، أن كل القِيَم صارت معكوسة. ولم تطف على سطح حمأة القبائح إلا مخلوقات ممتهنة منحلة، طردت بلا هوادة الناس الجديين والرؤساء الحازمين، ولربّما أنقذت نصائح هؤلاء وأعمالهم الوضع. وكان منظر الأمير عاملاً حاسمًا للحط من المعنويات. فقد حطم معنويات الأمة، ولا شك أن الكثيرين تمنوا ورود مياه جديدة، ولو كانت من ينبوع غير طاهر، لتطهير اسطبلات الملك. وبهذه الصورة ندرك إلى حد بعيد جدًا، مدى خمول بلاد تعمقت فيها جذور السنة، أمام مشروع بدعة الشيعة الرامي إلى الاستيلاء على الحكم. وكما لاحظ Cl. Cahen[1] بحق «فإن سلوك المسلم تجاه الرجال الذين يحكمونه، لا ينفصل من بعض الوجوه عن الفكرة التي كونها عن قيمتهم كمسلمين».

على أن القاضي النعمان قد قال[2]: «وفشا عنه شرب الخمر بعينها، ولم يكن قبله يعرف بإفريقية شربها، وأظهر الغناء والمعازف، وجمع أهل اللهو، والمتخنثين، والمضحكين. وكان لا يقلع عن شرب الخمر، ولا يكاد إلا أن يرى سكران، واتخذ ندماء يتصافعون بين يديه، ويفحشون في القول عنده، ويأتون ما لا ينبغي أن يذكر فضلاً عن أن يعمل به.

وكانوا يتخذون مثانات الغنم منفوخة مربوطة ويجعلها تحت بساطه، فإذا دخل عليه الجليل من رجاله، فجلس، تقعقعت تحته، فيضحك، ويضحك أصحابه في كثير من الرقاعة والعبث والمجانة والخلاعة.

وكان يأتيه، ويتصل بأبي عبد الله أخباره فيه، ويحدّث به رجاله، ويقول: أبشروا فهذا صاحبكم وآخر من يحاربكم».

وهكذا، بينما كانت نار الحرب تلتهم الإمارة، كان البلاط غارقًا في وحل الفحش والسفالة. وقد دوّن ابن عذاري شهادة أخرى خاصة بأبي يعقوب إسحاق بن سليمان الطبيب اليهودي الذي زار بلاط زيادة الله الثالث سنة 293/905 ـ 906 في الأربس، أي في ساحة القتال. فقال: «رأيت مجلسه قليل الوقار كثير اللهو»[3]. فقد انتهى سريعًا

---

(1) انظر (La changeante portée sociale de quelques doctrines religieuses, dans *l'Élaboration de l'Islam*, p. 5).

(2) الافتتاح، مخطوط، ص 155.

(3) انظر ابن عذاري، البيان، ج 1، 141.

نقاش جدي دار حول الطب إلى مهزلة، وأدخل ذلك سرورًا كبيرًا على الأمير وأثار ضحكه.

ولإرضاء حاجته إلى الضحك، اجتمعت حول زيادة الله الثالث، شرذمة من الصفّاعين والعيّارين والشطّار والزّمّارين والضرّاطين(1). فأصبح البلاط مقرًا للأوباش وسوقًا للألعاب المنبئة بسوء الذوق. وتوضّح الصورة الأخيرة بالخصوص مدى تربية الأمير وخاصته وانحطاط ذوقهم وابتذالهم الفكري والأخلاقي. وغالبًا ما بقيت البلاطات الإسلامية في العصر الوسيط حتى في عصور التدهور السياسي، مراكز للثقافة الظريفة الرقيقة. لكن بلاط زيادة الله الثالث ابتعد عن الظرف ابتعادًا كبيرًا.

فهيّأ ابتذال البشر سقوط الدولة وسبقه. وجعل التفكّك الداخلي على وجه الخصوص انتصار الشيعة ممكنًا.

سياسة رفض مجابهة الخطر:

في سنة 291/903 ـ 904، أي بعد بضعة أشهر من قتله أبيه، طلب زيادة الله الثالث البيعة بصفة رسمية لابنه محمد ولي العهد، فأجيب إلى ذلك وتمّت مبايعة ابنه كما جرت العادة بذلك. وكان الأمير يعتقد بكثير من عدم التبصّر ومقدار هام من الأوهام، أنه في الإمكان التفكير أخيرًا في المستقبل بثقة، وضمان الدوام لذريته، فيكون بهذا قد توّج

(1) انظر ابن خلدون، العبر، ج 4، 439؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 143. من الصعب توضيح الألفاظ توضيحًا دقيقًا، وقد حاولنا نقلها بصورة تقريبية. ولا شك أنه كان يوجد عدة أنواع من الألعاب الشعبية في الأسواق. انظر *E.I*², مادة (عيّار)، ج 1، 817 ـ 818، بخصوص العيّارين، بحث لـ Fr. TAESCHNER، *E.I*²، مادة أحداث، ج 1، 264، بحث لـ Cl. CAHEN وانظر أيضًا Cl. CAHEN (Mouvements populaires et autonomisme urbain dans l'Asie musulmane du Moyen-Âge, dans *Arabica*, V. 225-250, et VI, 25-26, 233-265).

فقد ورد ذكر العيارين في الميدان الديني والاجتماعي والعسكري بين القرن التاسع والقرن الثاني عشر، خاصة في آسيا، وتجمعوا في الشرق في طرق، وعملوا بنظام الفتوة (انظر *E.I*²، مادة عيّار). وقد ذكرهم «البيان» بصورة منعزلة مقتضبة جدًا، فلا يمكن استخلاص نتائج صحيحة ثابتة من ذلك. والمؤكد أنه لا يستحيل أن تذكرنا منظمات العيارين بمنظمات الشرق بصورة مختلفة، وأنها وجدت في إفريقية، وأنها لم تحدث قلاقل تستحق الذكر، فوقع إغفالها في كتب التأريخ، لكن الاحتمال أقوى في صورة الحال، أن العيارين المذكورين لم يكونوا سوى بعض المشعوذين ويشبهون أولئك الذين كانوا يسلون أبا العساكر جيش (282 ـ 283/ يناير ـ يوليو 896) الذي خلف ولم يزل صبيًا، والده خمارويه على مصر. وقد أحاط بالأمير أوباش آخرون، كما ذكر أبو المحاسن (النجوم، ج 3، 88)، ومن بينهم «رجلان من عامة العيارين» كانا يرفعان حجارة ثقيلة وحدائد ويتصارعان. وهكذا، انتشرت نفس العادة في نفس الفترة تقريبًا، في بلاطين كانا يمران بأزمة أخلاقية خطيرة. ويشكل أولاد عيار اليوم قبيلة في الوسط التونسي، وانتشرت نسبة العياري كثيرًا كلقب بين العائلات.

عمله الذي سقاه دم أهله بوفرة. وما بدا عليه قط توقعه المصير الذي ينتظر الدولة بعد أمد قصير، وقد سبق له أن شذبها تشذيبًا متّسعًا بكلتا يديه. وما توقّع ذلك إلا قليلاً ـ وقد أراد أن لا يرتاب في ذلك ـ بل دفن رأسه تحت جناح سميك تزايد ثقله، من الملذات، وعزم على أن لا يفتح عينيه، وأن يختنق سريعًا ما ترك له ضباب الخمر من وعي، بتخدير أكثر عمقًا للفكر وتوتّر أقوى للحواس. فقدم إليه خواصه في هذا الباب يد المساعدة، وكثيرًا ما تسابقوا لنجدته بصورة ناجعة. فجسم صورة الملتذ المثالي بالحكم حسب نظرية ابن خلدون المتعلقة بحياة الدول.

وكانت موارد المملكة والمخزونات المتكدسة في خزائن الأمير عظيمة، فكان من شأنها الإيحاء بالثقة في المستقبل، مهما كانت مصاعب الحاضر، وذلك بسبب مجال الأعمال المتنوعة المتضمنة لها. لكن كان ينبغي استخدامها بحكمة في مناخ جدّي غير أنها إما صرفت في غير محلها، وإما بذرت، وهذا أغلب ـ بينما كان الداعي يقدم المثال المفيد الحاثّ على التقشف ـ في مصاريف بذخ خدمت المحرمات. واستخدم زيادة الله موارده الطائلة خاصة للهروب من الهموم بصورة كلها حسية سبقت وهيأت الفرار المشين الواقعي نحو الشرق. لقد أغمض عينيه بإصرار. وأفرط في التبذير خلال الحرب لخلق عالم مغلق على نوائب الدهر، ونوع من الجنة المصطنعة أصر على الاختلاء فيها. وقد غرقت لحظات الصحو النادرة بلا هوادة وقصدًا في الخمر والغناء. وقد ساهمت كثيرًا النزهات على الساحل وفي البحر وفي الزوارق فوق فسقيات القيروان، والغلمان والجواري والشراب، في تشييد هذا العالم تشييدًا عظيمًا، وقد دبّر وخطط لهذا العالم إطار انعزل عن بقية الدنيا من الوجهة المادية والأدبية. وقد عاد في ربيع الثاني 292/ فبراير ـ مارس 905، من تونس إلى رقادة. فبني له قصر خاص[1] بهذه المناسبة، في المقر الذي أسسه جده. «وحفر بها حفيرًا بناه صهريجًا طوله خمسمائة ذراع وعرضه أربعمائة ذراع وأجرى إليه ساقية وسمّاه البحر. وبنى فيه قصرًا سمّاه العروس على أربع طبقات، أنفق فيه سوى خسر[2] اليهود والعجم، مائتي ألف دينار واثنين وثلاثين ألف

---

(1) سمي هذا القصر في «البيان» لابن عذاري، ج 1، 144، قصر البحر. وقد طلب إليه سنة 294/906 ـ 907 أن يقوم بنزاهة فيه، لتحويل زيادة الله عن عزمه على مغادرة إفريقية، وذلك بأن يشاهد كل ما نوى التخلي عنه. وسنعود إلى ذلك.

(2) هكذا في النص. وانظر أيضًا «الحلة»، تحقيق حسين مؤنس، القاهرة، 1963، ج 1، 176، الملحوظة 1. ولم يقدم «اللسان»، ج 4، 238 ـ 239 أي معنى مرضي. ولربما وجب تصحيحه (عُشْر)، كما اقترح ذلك حسين مؤنس.

دينار»[1]. ولنذكر في هذا الصدد، قصد القيام بوجه من وجوه المقارنة، أن الجزية التي كان يجب على إفريقية دفعها إلى الخلافة، قدرت بأربعين ألف دينار كل سنة. ولذا، ندرك كم كانت كلفة القصر باهظة. ولتكوين فكرة عن البذخ المبذول فيه، روى ابن الأبار أن عبيد الله تعجب واندهش لما رآه، فقال إنه حتى في الشرق لم يشاهد أبدًا مثل هذه الأعجوبة. ومن البديهي أن هذه المقارنة بالشرق لفائدة إفريقية شكلت بالنسبة إلى المغربي ابن الأبار أقصى صيغة في الإطراء.

وقد استخدم زيادة الله الثالث كذلك موارده الضخمة، لمغالطة ولي أمره الذي أقلقته عنايته به والحق يقال. وعند ظهور أزمات حادة: وجّه إليه كرتين ـ وسنعود إلى ذلك ـ في شكل مساعدات وهدايا وكلمات مطمئنة، أدوية مسكنة ليس لها من نتيجة سوى أن الداء تمكن من النمو في جسد الخلافة دون كبير ألم. وفي سنة 291/903 ـ 904[2]، لما بدأ الداعي يسجل انتصارات حاسمة؛ كان الأمير يعمل بجد لإخماد مخاوف الخليفة المحقة وذلك بأن مدّه بمقادير من الدنانير كان لها وزن وكتابات مقنعة بصورة خاصة. ثم في سنة 295/907 ـ 908، أي عندما كانت الكارثة وشيكة الوقوع وبالصورة التي كانت الأحداث تسير عليها، ولم يعد لأي بصير مجالاً للشك، قدم من جديد إلى بغداد مبعوث زيادة الله الثالث محملاً بالهدايا والأموال الوفيرة. وكانت مهمته مزدوجة، تتمثل في تقديم مقادير جديدة من المسكنات إلى الخليفة، واقتناء ـ ويصعب تصوّر قدرًا أكبر من انعدام الشعور ـ مختلف البضائع ذات الأبّهة الكبيرة لحساب مخدومه. من ذلك أنه اشترى غانيات بثلاثين ألف دينار، وهنّ لا يساوين عشرة آلاف على حد قول الصولي. ولم يكن لهذا المبعوث أية معرفة بالموسيقى، فوقع التغرير به تغريرًا مشينًا، ولم يتسل حتى بنقل مقتنياته إلى إفريقية. وقد بلغ في الأثناء إلى بغداد خبر فرار زيادة الله الثالث.

وقد ظلّ عدم تبصّره الذي وقعت صيانته بعناية، كاملاً إلى آخر وقت، فحتى اللحظة الأخيرة، لم يفكّر الأمير إلا في ملذاته. فاعتزل قصدًا عن العالم خلف قناعها. وفي الجملة، لقد وفق كل التوفيق في العمل بسياسته المتمثلة في رفض مجابهة الخطر. قال ابن الأبار[3]: «فكانت ولايته ست سنين إلا شهرين وأيامًا، أتلف جلها في الملذات والبطالة»، إلى أن زال عرشه وغلبه عدوه.

---

(1) ابن الأبار، الحلة، ص 265.

(2) سنعود إلى هذه الأحداث فيما بعد، عند الحديث عن محاربة الداعي الشيعي، فنناقش الأحداث والتواريخ.

(3) الحلة، ص 265.

ثانيًا ـ تنظيم الانتفاضة
(280 ـ 289/893 ـ 902)

انتهى التصحيح الذي قام به في آخر لحظة عبد الله الثاني إلى الإخفاق. إلا أن هذا التصحيح ما كان ليستحيل لو تحقق التسلّح الخلقي. فقد ملكت الإمارة موارد مادية وفيرة، لكن الإفلاس الأخلاقي صار تامًا في عهد زيادة الله الثالث ولم تستخدم الموارد التي كانت ملكًا للإمارة، إلا في الإسراع بسقوط الاعتبار، نظرًا لكيفية استعمالها. والواقع أن الأمير قاتل أبيه لم يكن له أي فضل في بعض المحاولات التي لم تُفضِ إلى شيء، وبعض الردود المؤقتة والفوضوية أيضًا، من سياسة مسترسلة سوى تناول مقادير كبيرة من الخمر وارتكاب الموبقات. فغالط نفسه مغالطة منظمة، وغالط غيره، ووقعت مغالطته. وواجه العرش الأغلبي الغني لكن المتعفن بلا رجعة، جبلاً فقيرًا، حرّكه إيمان حار، وقد اتّجه بكل قواه وكل أنواع حرمانه نحو الأمد المنتظر بأن يتجسد به وله السراب العنيد لملك الله. ويتعيّن علينا الآن تحليل التغييرات التي ستعجل من بربر كتامة المغمورين حماة هذه الإمارة التي وعدت بها العقيدة الإسماعيلية المؤمنين بها.

الدعــوة:

كان لمولد النزاع أصل بعيد جدًا وغير واضح بالمرة. وقد انتهت الدعوة الإسماعيلية إلى انتصاب الفاطميين، وكانت جزءًا من مشكلة الشيعة المعقدة جدًا. وبالمركز يوجد طرح للقضية على المجموعة الإسلامية الفتية نظرًا إلى انتقال الرسول إلى الرفيق الأعلى وخلافته. وقد انجر عن الجواب المخصص لهذه القضية، وسوء الفهم الطارىء عليها، الإبهام والحرمان المعقد لها، سلسلة كاملة من مآسي الضمير

والاهتزازات والنزاعات المؤيدة بشدة بالقلم والسيف. وإلى اليوم، وبعد أكثر من ثلاثة عشر قرنًا من المجادلات والخصومات، ما زالت القضية قائمة الذات تمامًا وقد اكتست صبغة راهنة ملحة في نظر كثير من المسلمين. ويذكر المسرح الشعبي الفارسي دائمًا في نحيبه وبكائه، وفي مشاهد «التعزية»، مأساة كربلاء، شيئًا ما، على غرار التمثيليات الدينيّة في العصر الوسيط.

ومن البديهي أنه لا مجال في هذا الصدد لتلخيص ا. مذهب الشيعي - على فرض أن ذلك الأمر ممكن - واستعراضه[1] بكل تعقده. لكن لا يمكن كذلك اختيار حل سهل

---

(1) الحق أنه لا يمكن حتى إيراد قائمة بالمراجع. والنظر وحده في المصادر الإسماعيلية تطلب فعلاً كتابًا احتوى على 245 صفحة. انظر W. IVANOV (*Ismaᶜili Literature*)، طهران، 1963، وكانت طبعة جديدة أضاف إليها كثيرًا تأليف (*A Guide to Ismaᶜili Literature*)، لندن، 1933. فينبغي الاقتصار على بعض المراجع.

مصادر السنّة: الأشعري، المقالات: خصصت الفصول الأربعة الأولى للإمامة (ص 1 - 5) وللشيعة المقسمين إلى غالية (ص 5 - 16)، ورافضة (ص 16 - 64)، وزيدية (ص 65 - 75). واستعرضت أقوال الخطابية، ص 10 - 13؛ وأشير بإيجاز إلى الأسماعيلية ص 26. - البغدادي (توفي سنة 429/1037)، كتاب الفرق، الفصل 17، خاص بالباطنية. وطبعة القاهرة (1910) رديئة جدًا. وقد ترجمه K.C. SEEL إلى الإنكليزية، (*Moslem Schisms and Sects*) نيويورك، 1919، القسم الأول من «الفرق» حتى المرجئة، ص 190، و A.S. HALKIN بنفس العنوان (تل أبيب، 1935، القسم الثاني من «الفرق»). وبحث H. LAOUST (*La Classification des sectes dans le Farq d'al-Baghdadi*) (*R.E.I.*، 1961، المجلد 19، 19 - 59) مدخل جيد لدراسة التأليف المذكور. وقد اعتمد كتاب «الفرق» (وقد ألفه أشعري) كثيرًا كتاب المقالات لأبي ن الأشعري (توفي سنة 324/936). وقد كان عنيفًا جدًا على الإسماعيليين نظرًا إلى الظروف التي ظهر ، وغالبًا ما اكتسى طابع الهجاء الحقيقي وتحدث (ص 266) عن «فضائح» الباطنية التي تجاوز عددها حبات الرمل وقطرات الماء». ويدل هذا التأكيد على طابع الكتاب ويدعو إلى الحذر. - وكان ابن حزم أيضًا معاديًا جدًا للشيعة في «الفِصَل» (توفي سنة 456/1066). وقد عنوان أحد الفصول المخصص لهم «ذكر شنع الشيعة» (الفصل الرابع، 179 - 188). وفقرات «الفصل» الخاصة بالشيعة كان موضوعًا لدراسة جدية بقلم I. FRIEDLAENDER (*The heterodoxies of the Shiites according to Ibn Hazm*, intro. trans. and commentary, dans *J.A.O.S.*, 1907-1909, XVIII, I-80 et XIX, 6-183).

وقد لجأ المؤلف إلى مختلف مخطوطات «الفصل» لتحسين طبعة القاهرة لسنة 1317. وراجع أيضًا لابن حزم، «الجمهرة»، ص 53 وما بعدها، حيث تعرض إلى نسب العبيديين. - وعاد الإسفرائيني (شافعي، توفي سنة 471/1081 - 1082)، في «التبصير» (ص 29 و 41 و 123 - 130) إلى نفس الأقوال ونفس المواضيع التي طرقها البغدادي، ونقل عنه أحيانًا حرفيًا، فرتب الباطنية، أي الإسماعيليين في الفصل الثاني عشر، المخصص لغير المسلمين. - الحُمَادي (يمني من القرن الخامس/ الحادي عشر) أورد أعنف قدح عن القضية في «كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة»، فاتهمهم خاصة بالكفر وحب الملذات. - وكان الشهرستاني (الملل، ص 341 - 342 و 421 - 448) أرصن من كتب من السنة في البدع، تجاه المذهب الإسماعيلي غير أنه أصدر حكمه عليه بوضوح. فاعتبره بعضهم من الباطنية المتخفين، بدون أساس جدي. وترجم كتابه في «الملل» إلى الألمانية، T. HAARBBRÜER في جزأين، HALLE، 1850 - 1851 (*Religions-Parcheien and* =

. . . .

= .(*Philosophen Schulen*

ومن البديهي أن استخدام مؤلفات من كتبوا في الملل، طرحت مشاكل شائكة تكاد تستعصي على الحل. واللوم الموجه إليهم معروف، فلم يكونوا من المؤرخين. وهم يضعون جنبًا إلى جنب ما يتوارد في الزمن؛ وينسبون إلى الماضي مذاهب قامت في فترة غير ثابتة أو حديثة؛ وليس لهم أي إحساس بالنسبية، حتى أنه لا يميز في مقالاتهم إلا بعسر، الفرق الحقيقية ذات التأثير الكبير، من الفرق الصغيرة التي لا صوت لها. وحتى من مجرد موالي موقتين لشخص.. وينبغي دائمًا أن يكون الوعي تامًا بحدودها، عند استخدامها.

وقد اهتم مؤرخو العصر الوسيط طبعًا بالقضايا التي طرحتها صحة النسب الفاطمي، والانتفاضات التي أثارها الإسماعيليون، أكثر من اهتمامهم بالمذهب الإسماعيلي ونظرياته. وقد فاجأتهم الثورات، ولا يبدو أنهم أدركوا إلا ببطء وفي وقت متأخر نتائجها المذهبية. انظر B. Lewis (*The Origins of Ismaʿilism*، فصل Sunni Historical Sources، ص 3 ـ 9) وقد روى الطبري (مات سنة 922/311)، التأريخ، ج 8، 159 ـ 258، انتفاضات القرامطة. وفقرات عريب (مات سنة 980/370) ـ وقد واصل عمل الطبري ـ المتعلقة بالفاطميين في إفريقية، أقحمها محققو ابن عذاري (توفي بعد عام 1306/706)، نعني Dozy ثم G. Colin و E. Lévi-Provençal، في «البيان»، ج 1، 124 ـ 130 و 149 ـ 152. واعتمد المؤرخون الموالون، بخصوص الإسماعيليين والفاطميين، الرواية التي نشرها أبو عبد الله بن رِزام (القرن الرابع/ القرن العاشر) وقد فقدت تآليفه اليوم. لكننا نجدها عند ابن الأثير (مات سنة 1233/630) في «الكامل»، ج 6، 69 ـ 135. والنويري (توفي سنة 1332/732)، «النهاية»، مخطوط باريس، المكتبة القومية، رقم 1576، بعنوان «أخبار من نهض في طلب الخلافة من الطالبيين»، ولم يتضمن هذا المخطوط الناقص أي شيء عن الفاطميين. وانظر أيضًا ابن خلدون، العبر، ج 4، 3 ـ 23؛ و 58 ـ 83؛ و 181 ـ 211، وقد اتخذ في الجملة موقفًا نقديًا بصورة نسبية. والمقريزي، الاتعاظ، ص 4 ـ 74، ولئن رفض رواية ابن رزام، فقد ألح قائلاً (ص 26): «وأنا بريء من قوله» ـ وأفسح له المجال كثيرًا في كتابه.

مصادر الشيعة: فرق الشيعة، وهو تأليف نفيس القيمة، عاصر الأحداث. وقد ألف في العقد الثامن من القرن الثالث الموافق لآخر القرن التاسع. ونسب عادة لأبي محمد الحسن بن موسى النوبختي (توفي قبل سنة 922/310). والأولى أن المؤلف الحقيقي ربما كان سعد بن عبد الله الأشعري القمي (مات سنة 299 أو سنة 301/911 ـ 913). (انظر B. Lewis، *The Origins of Ismaʿilism*، ص 14 ـ 15. ـ الكَشّي (القرن الرابع/ العاشر)، «معرفة أخبار الرجال» أحسن وأقدم تأليف في موضوع الإثني عشرية. وانتمى القاضي النعمان إلى الإسماعيلية، لكن الاثني عشرية طالبوا به أيضًا. ولم تأت مؤلفاته في فقه الإسماعيلية بشيء حول الدعوة. لكن كتابة «أساس التأويل» هام للمذهب الإسماعيلي. وبه عرض لنظرية النبوة عند الإسماعيلية، قائم على تأويل القرآن. وتضمن الفصل الأول مبحثًا هامًا عن الإمامة. ـ كتاب استتار الإمام، تحقيق W. Ivanov في *B.F.A.E.*، 1936، المجلد الرابع، 93 ـ 107. وسيرة جعفر الحاجب، تحقيق W. Ivanov في *B.F.A.E.*، 1936، المجلد الرابع، 107 ـ 133. وترجمة M. Canard في *Hespéris*، 1952، هذان التأليفان للإسماعيلية. (*Fragments relatifs à la Doctrine des Ismaélis*).

البحوث:

R. Brunshvig, Figh Fatimid et histoire de l'Ifriqiya, dans *Mélanges Georges Marçais*, pp. 13-20. - Cl. Cahen, La changeante portée sociale de quelques doctrines religieuses, dans *L'Élaboration de l'Islam*, pp. 5-22; Points de vue sur la «Révolution» ʿabbâsside», dans *R.H.*, 1963, pp. 295-338. - M. Canard, art Daʿwa, dans *E.I²*., II, 173-176; et art. Fatinides, dans *E.I²*., =

متمثل في الصمت، دون المخاطرة والإضرار بفهم الأحداث. ولذا، يجب علينا الإشارة بإيجاز ـ وسيتم ذلك بصورة مقتضبة حتمًا ـ إلى المعطيات الأساسية التي يجب أن يستحضرها الفكر باستمرار ليقدر الوضع تقديرًا صحيحًا، وتشكل هذه المعطيات نوعًا ما، الأحداثيات التي ستتسق الوقائع ضمنها.

= II, 870-882. - H. Corbin et M. Moh Mo'in, *Nasir-e-Khorsaw, Kitab-e-Jani^c.*

(كتاب جامع الحكمتين) وقد تضمنت مقدمته ملحوظات رشيقة حول النظريات الإسماعيلية.

ـ De Goeje (*Mémoire sur les Carmathes*)، تقادم هذا التأليف، لكنه ما زال صالحًا للمراجعة.

ـ D.M. Donaldson (*The Shi^cite Religion*)، يتحدث بالخصوص عن تأريخ الإثني عشرية، لكنه كثير الوضوح والفائدة أيضًا للتأريخ العام للشيعة ونظرياتها المشتركة. ـ W. Ivanov، *Ismalism Qarmatians*، في *J.B.B.R.A.S.*، 1940، ص 43 ـ 85؛ *Early Chi^cite Movements* في *J.B.B.R.A.S.*، 1941، ص 1 ـ 23 (بحث مؤسس على المجلد الرابع عشر من «شرح الأخبار» للقاضي النعمان، غير مطبوع)؛ The alleged *founder of Isma^cilism*, Bombay, 1946؛ و *Isma^cili tradition concerning the rise of the Fatimids*, Oxford-Londres, 1942 (وثائق مستمدة من عدة مصادر للإسماعيلية ترجمت إلى الإنكليزية وشرحت).

H. Laoust (Le rôle d'Ali dans la Sira Chiite, dans *R.e.I.*, 1962, pp. 7-27).

ـ B. Lewis (*The Origins of Isma^cilism*) وبه بحث طيب في المصادر الموجودة لسنة 1940، وقد حاول المؤلف حل المشكل العويص الخاص بأصول الإسماعيلية، وكذلك صحة نسب الفاطميين.

P.H. Mamour, *Polemics on the Origin of the Fatimid Caliphs.* - W. Madelung, *Fatimiden and Bahrain qarmaten, Der Islam,* xxiv, 1959, 34-38. - Y. Marquet, Imamat, Résurrection et Hiérarachie selon les Ikhwan as-Safa, dans *R.E.I.*, 1962, pp. 49-142. - L. Massignon, Esquisse d'une Bibliographie Carmathe: Salman Pak et les Prémices Spirituelles de l'Islam Iranien; L'Expérience musulmane de la compassion, ordonée à l' universal; à propos de Fâtima et de Hallâj, dans *Eranos-Jahtbuch,* 1956, xxiv, 119-132.

محمود علي المكي، التشيع في الأندلس منذ الفتح حتى نهاية الدولة الأموية، *R.I.E.E.L.*، 1954، المجلد الثاني، 93 ـ 145، لقد غالى المؤلف في الاعتماد على التأليف الواجب استخدامها بحذر.

S. de Sacy, *Exposé de la Religion des Druzes.* - *S.M.* Stern, The Early Ismâcili Missionaries in North-West Pressia and in Khurâsân and Transoxiana, dans *B.S.O.A.S.*, 1960; Isma^cilis and Qarmations, dans l'Étaboration de l'Islam, pp. 99-180. - E. Tyan, *Stutanat et Califat,* pp. 376-385, et 433-456. - J. Wellhausen, *Das Arabische Reich und sein Sturz.*

ترجمه إلى العربية أبو ريدة، ص 64، وص 181 ـ 183. ـ مادة علي، Wensinck Hand Book، *E.I.*، مادة (بنو العباس = عباسيون). بحث لـ B. Lewis؛ وعبد الله بن ميمون، بحث لـ S.M. Stern؛ وعبد الله بن سبأ، البحث لـ Hodgson؛ وأبو الخطاب الأسدي، بحث لـ B. Lewis؛ وعلي بن أبي طالب، بحث لـ Veccia Vaglieri؛ و *^cAlides*، بحث لـ B. Lewis؛ والجَنّابي، أبو سعيد، بحث لـ Hodgson؛ وجعفر الصادق، بحث لـ Hodgson؛ والقرمط، بحث لـ L. Massignon؛ والكيسانية، بحث لـ Arendonk؛ والإسماعيلية، بحث لـ W. Ivanov؛ ومحمد بن الحنفية، بحث لـ Fr. Buhl؛ ومختار، بحث Lévi della Vida.

ولنذكر أن أبا بكر «خليفة رسول الله» الأول، قد تمّ «انتخابه». ولم يحضر علي الانتخاب، إذ كان مشغولاً مع بعض الصحابة الآخرين بما ينبغي تأديته للراحل العظيم (13 ربيع الأول سنة 8/11 يونيو 632)، ذلك أن الانتخاب تمّ على عجل أو يكاد، وتمادى طيلة ستة أشهر في رفضه لمبايعة الخليفة المختار بتلك الصورة. وتولّى عمر الخلافة من لدن أبي بكر، ونشأت خلافة عثمان عن تولية جماعية، وقامت الخلافة الأموية على الحرب الأهلية.

والشيعة هم الذين رفضوا مختلف صيغ تولّي الحكم. فقد كانوا «أهل النص والتعيين»، بمعنى أنهم أكّدوا أن قضية الحكم حلّها الوحي حلاً واضحًا صريحًا. فقد أكّدوا فعلاً أن القرآن والحديث المضبوطين المفسّرين تفسيرًا صحيحًا، يعني حسب نظريتهم، تضمنّا النصوص الموجبة لتولي علي وذريته من بعده خلافة الرسول الزمنية والروحية. وتجسّد الجدال في آخر الأمر حول حديث غدير خمّ الشهير[1]. ولم يتضمن مذهب الشيعة، الإسماعيلية إلا كإحدى الصيغ المتعددة التي اكتساها على مر العصور، أي طيلة النصف الأول من القرن الأول في الإسلام، وقد كان أول الأمر مطلبًا سياسيًا لا غير. وقد تلا اغتيال علي (660/40) مقتل عثمان، وقد خلفه علي في ظروف مضطربة كانت موضوعًا لنزاع كبير، وقد سجّل هذا الاغتيال بالنسبة إلى الأمة الإسلامية إحدى تلك الفترات التأريخية التي تقرر فيها مصير مجموعات هامة من البشرية لعدة قرون. وانقسمت الأمة إلى أربعة أحزاب. فقد أوكل المرجئة إلى الله أمر الفضل بين الصحابة، منضمين لا محالة إلى أصحاب السلطة في الواقع، أي إلى بني أمية، واختار المعتزلة موقف الحياد والتقوى، ولم يفهم الخوارج تورط هؤلاء وأولئك في السياسة،

---

(1) توقف محمد ﷺ رفقة علي بغدير خمّ، بعد أن غادر مكة إثر حجة الوداع، منذ أربعة أيام. وكان ذلك في يوم 18 ذي الحجة سنة 16/10 مارس 632. فنزلت عليه الآية: ﴿يأيها الرسول، بلغ ما أنزل إليك من ربك. وإن لم تفعل فما بلغت رسالته، والله يعصمك من الناس إن الله لا يهدي القوم الكافرين﴾ (القرآن، سورة المائدة، 67). وقد اعتبر تفسير الشيعة أن هذه الآية نص عين بموجبه علي لخلافة الرسول. وأن الرسالة المذكورة خاصة بتولية علي. فخاطب محمد الصحابة قائلاً: «كل من كنت وليًا لهم، فعلي ولي لهم، يا الله، والِ من والى عليًا، وعادِ من عادى عليًا». هذا مضمون حديث خمّ الشهير، وقد اكتسى قوة في المعنى خاصة وأن الشيعة ربطوه بنزول الآية التي ختم بها الوحي (﴿اليوم أتمت لكم دينكم﴾. . .، قرآن، سورة المائدة، 3). وانظر WENSINCK، *Handbook*، مادة علي؛ و E. LAOUST (Le â ole de ᶜAli dans la Sira siᶜite, *R.E.I.*, 1962, pp. 7-26).

وقد خصصت الفقرة 15 من هذا البحث فعلاً، لحديث غدير خمّ وأوردت المراجع الأساسية.

فقاتلوا الشقَّيْـن، ولما مات علي، حولوا سيوفهم على بني أمية حتى بلغ إنهاك الجانبين منتهاه. وأخيرًا، شعر الشيعة بالحرمان والقنوط والمرارة بعد أن مات إمامهم، ولم يعرفوا كيف يساندونه ولا كيف يدافعون عنه في الوقت المناسب، فنمت فيهم منذ ذلك الوقت، وعلى كامل امتداد تأريخهم، عقدة عظيمة من الاضطهاد، غذّتها المصائب الجديدة باستمرار، وقد أضفت هذه العقدة تلونًا خاصًا على حركتهم، ومنحتها في النهاية قوتها، إذ مكّنت من إعداد رصيد هام من المودة حول شهيد أهل البيت، ومن بين الذين سيستغلون ذلك بمهارة الإسماعيليون. وقد شحنت كل هذه الفرق فيما بعد وأكثر فأكثر بالتفكير الديني، حسب تطوّر الفقه والتأثيرات المختلفة التي نفذت إلى جسد الإسلام من جميع المسام، وتحولت وتكاثرت بغزارة لم تتحدث عنها مؤلفات النحل إلا بصورة منقوصة جدًا.

ولم تستثن شيعة علي من القاعدة العامة. وقد رفعت دائمًا مشعل الإمام الموجّه. لكن نور هذا المشعل عرف انعكاسًا بدأ بالتشيّع الحسن، أي المقبول المعتدل، الذي لم ينكره السنّة، إلى حماقات الغلاة التي لا تنتهي. وقد غالت في خصال الإمام إلى حدّ التأليه. إن تأريخ مذهب الشيعة كتأريخ أغلب الفرق، هو تاريخ الانشقاقات والانقسامات المتناهية، وقد كادت أن تكون متماثلة تارة، ومتناقضة تناقضًا عنيفًا طورًا، التي طرأت على النحل المتفرعة عن نفس الخلية الأم الأولى. وهو أيضًا تاريخ الهزائم والرفض وفروع التقية ـ بمعنى التستر الشرعي المعمول به ـ والاختفاء والظهور، وانفجارات الإيمان الشديدة، والقمع العنيف.

وقد تقدم للمطالبة بالخلافة ثلاثة من أولاد علي الثمانية عشرة، وهم الحسن والحسين ابنا فاطمة، وكانا أيضًا حفيدين للرسول، ومحمد بن الحنفية. وقد «باع» الحسن عمليًا حقوقه لمعاوية وعاش في سلام. وانتقض الحسين وقتل في كربلاء (680/61) وكان استشهاده ذكرى يحتفل بها إلى يومنا هذا، في يوم حداد ودموع، فأدخل بذلك في النقاش عنصرًا مأسويًا استعطافيًا شحن الموضوع ألمًا، وأضفى عليه أبعادًا مؤثرة. وكأغلب فرق الشيعة، انتسب الإسماعيليون إلى الحسين.

وقد اجتمع الشيعة حول أبناء فاطمة، وتظاهروا أول الأمر بالاعتدال، فكانوا يعملون بحذر بما جاءت به السنّة. والتفّ المتطرفون حول محمد بن الحنفية ابن علي وخولة التي كانت جارية من قبيلة أبي حنيفة. وقد ولد محمد بن الحنفية سنة 637/16. وكان أبناء علي الآخرين صغارًا جدًا عند موت الحسين، فظهر طبعًا في مظهر رئيس البيت

العلوي وحزب الشيعة. ويبدو أنه انضم بدون الرغبة في ذلك إلى فتنة مختار بن أبي عبيد الثقفي. وكان مختار مثالاً للثائر بعينه الذي حركته إرادة مصمّمة على الأخذ بالثأر أي ثأر الحسين[1]. وقد تشيع للعلويين. وكان يتيمًا، إذ ربّاه فعلاً عمّه سعد بن مسعود الذي تولّى المدائن باسم علي. وارتمى بدوره في الهيجاء، مستفيدًا من الحيرة المتسببة فيها الحرب الأهلية التي تواجهت أثناءها دمشق عاصمة الأمويين، ومكة التي كانت في حكم ابن الزبير. وانضم أول الأمر إلى ابن الزبير، بدافع عملي فيما يبدو، ليلتحق بالكوفة الخاضعة لابن الزبير. وهناك قام بدعوة واسعة النطاق، وتقدم باسم محمد بن الحنفية، فذاق السجن وأطلق سبيله، ثم انضم إليه آخر الأمر قائد بارع هو ابن الأشتر الذي قاد أبوه جيوش علي. فتمكن في 14 ربيع الأول 66/19 أكتوبر 685 من الاستيلاء على المدينة وبسط سلطانه عليها، بعد أن أحرز انتصارات باهرة، وكذلك بسط سلطته على جانب هام من العراق، ثم هزم وقتل في النهاية، يوم 14 رمضان 67/3 أبريل 687.

وقد كانت الكوفة مدينة مضطربة تنتسب إلى العلويين عادة. وسكنها في ذلك الوقت كثير من الموالي المحرومين الناقمين الذين كان إسلامهم سطحيًا، وهم ما زالوا يحنون تمامًا إلى معتقداتهم الأولى. فكانت إذن مجالاً جيدًا لزرع البلبلة الدينية والغموض والاقتباسات والشمولية. فلا أكثر وجاهة من أن تتفتح في هذه البيئة ـ حيث قامت دعوة مختار المركزة على الموالي، بدور المحرض ـ بعض الأفكار الرئيسية لمذهب الشيعة. وعلى هذا النحو ظهرت فرقة غير معروفة جيّدًا هي فرقة الكيسانية[2] المتفرعة فيما بعد إلى فروع كثيرة، اختلفت في تطرفها. وبايع جميع الكيسانية محمد ابن الحنفية بالإمامة، ولم يستنكر أبدًا بصراحة عمل مختار، ومع ذلك لم يمنحه أبدًا كذلك أية «تولية». ولا شك أنه فضّل اتخاذ موقف مشبوه، لتردده وكذلك لانتهازيته فلم يخشَ أبدًا وبصورة جدية أي خطر حتى موته (81/700)، يأتيه من ابن الزبير، ولا من طرف عبد الملك بن مروان الذي قبل مبايعته بالإمامة. وبالطبع فسّر أنصاره موقفه بأسباب دينية.

---

(1) قال Cl. CAHEN (Points de vue sur la «Révolution ᶜabbâside», dans *Rev. Hist.*, 1963, p. 304): «من المؤكد أن الأخذ بالثأر في البيت العلوي كان المحرك للفتنة، وكل ما عدا ذلك يأتي في المقام الثاني، وهو أمر ثانوي إن لم يكن خياليًا». وأيد هذه النظرة الكشّي في كتاب «الرجال»، ص 115 ـ 117، فألح مرارًا في ترجمة مختار، على أن مختارًا ثؤر للدرية علي، وكان ذلك أهم ما امتاز به.

(2) يوجد اشتقاقان، ولربما يجب الرجوع بالكيسانية إلى كيسان أبي عمرة، قائد الموالي خلال ثورة مختار، أو إلى اسم مختار ذاته الذي ربما لقب بكيسان.

ورأت الهاشمية أن ابنه أبا هاشم حقيق بخلافته، وقد أسهموا إلى حد لا يستهان به في تولي بني العبّاس الحكم[1]، أما القُرَيْبِيَّة، فقد رفضوا التصديق بموته، وترقبوا ظهوره في صورة المهدي المنتظر المنقذ، من غار رضوة غرب المدينة، وروي أنه اختفى. وهكذا، فقد اكتسى الأمل المنتظر الذي أودع في المهدي صيغة دقيقة، وكذلك الأفكار السائدة حول الغيبة والرجعة، وقد حاول توطينهما عبد الله بن سبأ اليهودي أصيل اليمن الذي أسلم وكان شخصًا قد تحمس كثيرًا في غموض وناصر عليًا، وقد دفع حياته ثمنًا لحماقاته. وكانت هذه المبادىء وغيرها[2] موجودة طبعًا في جو الشرق الأوسط المفتوح لجميع رياح المعتقدات الكبرى، وستعيش كثيرًا من التقلبات فيما بعد. ومن المؤسف أنه استحال علينا عمليًا التمييز دائمًا بالتدقيق ويقينًا، بين نقطة الانطلاق ونقطة الوصول التي دونها مؤلّفو كتب الفرق.

غير أنه من الثابت أن الكيسانية وفروعهم فقدوا الاتجاه الثوري، وزالوا عمليًا من التأريخ، عند تولّي العبّاسيين (132/749 ـ 750). ولا شك أن كثيرًا من أنصارهم، وعديدًا من أفكارهم في نفس الوقت، التي سبق لها أن كيفت كما ينبغي، وطهرت أو أثريت، تقبلتها الفرق البديلة، ويمكن أن نعد الإسماعيليين من بينها.

وبالفعل تحول الكمون المذهبي والثوري إلى جانب آخر بصورة نهائية. واتّجه إلى ذرية الحسين الذين عرفوا حتى ذلك الوقت خاصة باعتدالهم. وقد برز وجه من هذه الذرية إلى المقام الأول، وهو أبو عبد الله جعفر بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن حسين بن علي، المعروف بالصادق[3]. وكان جعفر الصادق (80 ـ 148/700 ـ 765) يوجد في وسط عقيدة الإسماعيليين والاثني عشرية، ـ ويمكن القول أيضًا في المفترق، لأن التمييز جد بعده ـ أي في أهم فرعين لمذهب الشيعة. وهو أساس كل علومها الباطنة والظاهرة. وقد كان في آن واحد مفسّرًا وفقيهًا ومحدثًا خاصة. واعتمد في كل هذه الميادين باستمرار، على مؤلفات الفرق المنتسبة إليه. وجاء ذكره حتى في أسانيد السنة، بسبب ما كان له من شهرة كبيرة وسيرة مستقيمة.

---

(1) الواقع أنها مسألة معقدة إلى حد ما وتثير عدة قضايا. انظر في هذا الموضوع Cl. Cahen (Points de vue sur la «Révolution ᶜabbâside», *Rev. Hist.*, octobre-décembre 1963, pp. 295-238).

(2) مثلاً مبدأ المشاركة في جوهر الله، ومبدأ الظهور، واستمرار النبوءة في المانوية.

(3) انظر *E.I²*، ج 2، 384 ـ 385، مادة جعفر الصادق، بحث لـ M.G.S. Hodgson الذي قدم المراجع الأساسية.

وكان يعمل ضرورة بالقعود، فأبقى جعفر الصادق الشيعة خلال حياته كلها في حالة ترقب يقظ. فتجنب وجنب أنصاره فتنة زيد بن علي (740/122) وفتنة محمد النفس الزكية (762/148) التي كانت، والحق يقال، قضية تابعة للحسن خاصة. لكن الاختمار الفكري والمذهبي كان حادًا حوله. ومن بين أعضاده، ثبت أن شخصين لا يفترق اسمهما ـ ولو أن دورهما الحقيقي وتأثيراتهما الصحيحة يصعب تحديدهما ـ عن ظهور الإسماعيلية. نعني بذلك عبد الله بن ميمون القدّاح الذي سبق لوالده العمل مع خاصة محمد الباقر، ومحمد ابن أبي زينب مِقْلس الأجدع الأسدي المعروف خاصة بأبي الخطّاب. ورواية السنّة معروفة، وقد أُذيعت بكثير من التفاصيل المثيرة، نقلاً عن ابن رزام خاصة، وأفادت أن مذهب الإسماعيلية لم يكن سوى غش للقدّاح الذي استهدف بفضل تعليم خفي تدريبي في سبع درجات القضاء على الإسلام لا غير، وتعويضه بالكفر وأقبح الفجور. ولم يطرأ قدح أكبر من ذلك على شخص أبي الخطّاب. ولا شك أنه كان أقرب أعضاد جعفر الصادق، فكان جعفر يبوح له بأفكاره. وروي أنه وضع يومًا يده على صدره، وقال: «تذكر ولا تنس! تعلّم ما استبطن، أنت خزانة علمنا وملجأ سرّنا»[1]. غير أن جعفرًا الصادق تنكّر لأبي الخطّاب، وذلك قبل أن يثير الفتنة[2] المتسببة في موته وموت سبعين من أنصاره. وروي أن هذه الكارثة قد جدت نظرًا إلى نوع الأفكار التي أشاعها، ومن بين ما حامت عليه هذه الأفكار، تشخيص النار والجنة، اللّتين أنكر واقعهما الموضوعي، والإباحة والتقية والتسجيد، ونبوءة الأيمة. وقد وردت هذه الأخبار بمصادر السنّة طبعًا، وكلها متأخرة بالنظرة إلى الفترة المتحدث عنها، وليست لدينا وسائل إخبارية أخرى. فلنكتفِ بالملاحظة أن هذه الأفكار تذكر بوضوح بأفكار الباطنية عامة، والإسماعيلية خاصة. وينبغي من ناحية أخرى أن تقابل هذه الملاحظة بتأكيد مؤلف «فرق الشيعة» الذي «لا يمكن اتهامه بمعاداته للشيعة، وقد ذكر أن الإسماعيلية ليسوا سوى الخطابية أصحاب أبي الخطّاب محمد بن علي بن أبي زينب الأسدي»[3]. غير

---

(1) حسب Bernard Lewis، *Origins*، ص 34؛ و H. Corbin et Moh. Moin (*Masir-e-Khosrow*, p. 14) وذكر Lewis أيضًا الكشي، معرفة أخبار الرجال، ص 188.

(2) وقع التردد بين سنة 755/138، وسنة 762/145، إذ لا يعرف تاريخ هذه الفتنة بدقة، خاصة بعد القبض على أبي الخطاب وقتله وصلبه. انظر B. Lewis (*The Origins of Ismailism*, p. 33) وكذلك بحثه في *E.I*[2]، عن أبي الخطاب.

(3) فرق الشيعة، ص 73. انظر ص 632، الملحوظة 1. بخصوص مؤلف هذا الكتاب، ويمكن أن لا يكون هذا المؤلف مؤيداً للإسماعيلية، دون أن يكون معادياً للشيعة.

أن الإسماعيلية رفضوا هذا النسب. لكن الحكم المسلّط على أبي الخطّاب الأسدي، في تآليف الإسماعيلية التي ظهرت في العصر الفاطمي، لربّما يمكن تعليله بأسباب خاصة بالوصولية. وقد احترز العبّاسيون أيضًا، حالما تولّوا الحكم من هؤلاء الأصدقاء المضايقين الذين ساهموا في شق الطريق إلى الخلافة.

ومن ناحية أخرى، لئن أثارت النظريات التي دعا إليها أبو الخطاب إصدار حكم جعفر عليها بصورة صريحة، فيبدو أنها ثبتت كل الثبات. وخلافًا لذلك، فقد لاقت أذنًا تزايد إصغاؤها لدى ابنه الأكبر إسماعيل ولي عهد الإمامة. لكن من العبث محاولة التدقيق أكثر للطابع الصحيح للعلاقات الموحّدة بين الرجلين. فمن العسير فعلاً تقديم أمر أثبت تأريخيًا حول الإمام الجد للإسماعيلية. ولا نعلم هل مات قبل أبيه أم بعده. ولا نعلم هل أنه مات، أو إذا كان المهدي الذي سيظهر يومًا ما. وكانت مسألة خلافة الإمام جعفر فرصة لظهور كتابات طويلة عند الشيعة وتسببت في ظهور أكثر من نحلة.

وقد بايع الإسماعيليون بعد إسماعيل ابنه محمد بالإمامية، ثم بويع على التوالي ذرية محمد الذين عاشوا كلهم متخفين حتى ظهور عبيد الله المهدي مظفرًا. ومصاعب القضية معروفة، وقد استعصت على الحل في الظاهر، وتعلقت بشجرة الفاطميين. ولم تخطىء مصادر السنة فقط في صحة نسب عبيد الله المهدي إلى الحسين، إذ اصطبغت حتمًا بالعاطفة والتحيّز، وقد شهرت بخدعته بصورة صاخبة متأخرة، عريضة بغداد المؤرخة في سنة 402/1011 ـ 1012. وقبلت أيضًا عدة مصادر إسماعيلية ضمنيًا وحتى صراحة أحيانًا، أن عبيد الله ربّما لم يكن من ذرية الحسين. وبالفعل فإن انتقال الإمامة ليس أمرًا جسديًا بالضرورة، بل يمكن أن يكون أيضًا ثمرة لنكاح روحاني[1]. فينشأ عنه إمام مستودع، شبيه بالوكالة أم بالنيابة للإمام المستقر الذي يكون نسبه جسديًا. وقد حاول B. Lewis[2]، بعد النظر في الحلين، النفاذ إلى سر النسب الفاطمي. لكن الواقع أننا لا نعلم علم اليقين بما جرى في الخفاء.

وقد نزل قناع التخفّي فعلاً على الدعوة الإسماعيلية بعد موت إسماعيل، حتى قبل أن تتشكل حقًا. فبدأ عند ذلك ليل الستر الطويل. وتكوّن خلال هذه المدة مذهب الفرقة في الخفاء، انطلاقًا من عناصر أقدم عهدًا. وكان هذا المذهب خفيًا سريًا، فكان باطنيًا

(1) B. Lewis, *Origins*, p. 44.

(2) المرجع السابق، ص 44 ـ 75.

مريديًا حتمًا في كثير من مظاهره التي أثرت أكثر من غيرها على من ألفوا في الفرق. ولا يوجد أي شك في أن رقم سبعة الحتمي قام بدور هام. فسمي الإسماعيليون بالسبعية، إشارة إلى الإيقاع السباعي الذي كشفوه في كل مستويات الكائن. ومن البديهي أن هذا الواقع السباعي يبدو بأكمل صورة في رجوع الأيمة بصورة دورية، وللسابع من كل مجموعة رتبة الناطق. ويعتبر الإسماعيليون أنفسهم أيضًا كأهل الباطن أو أهل التأويل، بمعنى أنهم كانوا أنصارًا للباطنية والتأويل الرمزي أو المجازي للمؤلفات الدينية. وينصفهم أهل السنّة أيضًا، مثل البغدادي، بين الباطنية. لكن نسبوا إليهم لذلك كل أنواع المعتقدات ومقاصد الكفر، إلى حد اعتبارهم على التوالي مجوسًا ودهرية أضمروا نوايا شيطانية إزاء الإسلام. وبالفعل ربّما ذهب بهم تفسيرهم المجازي لأمور منها وضع تنبّؤات لم يعد فيها الرسل سوى رؤساء سياسيين، وانتهى بهم الأمر إلى الإذن بالإباحة الكاملة، وإلى إنكار كل وجود حقيقي لجهنم والجنة، كما تصورتهما الشريعة.

فما القول في هذه التوضيحات أو هذه النمائم؟ الثابت أن مؤلفات الإسماعيليّين الباطنيّة لم تكشف بعد عن كل أسرارها[1]. ولكن الأمر الثابت الذي لا يقبل النكران أن سيرة الإسماعيلية لم تختلف قط اختلافًا محسوسًا عن سيرة بقية المسلمين، قبل وصولهم إلى الحكم وبعده. فقد أدّوا فرائضهم الدينية علنًا وفي أوقاتها، حتى أنهم استخدموا القوة للتهدئة من حماقات بعض من أنصارهم المتحمسين. وقد صارت مؤلفاتهم الظاهرية اليوم في متناولنا، خاصة الممتازة منها التي ألفها القاضي النعمان بن حيّون (توفي في 29 جمادي الثانية 27/363 مارس 974)، قاضي القضاة في عهد المعز (341 ـ 365/953 ـ 975). وقد تميزت باتّزانها العجيب. وقد نظر R. Brunschvig[2] في كتاب «دعائم الإسلام» للقاضي النعمان، ملاحظًا أنه لم يتضمن في الجملة إلا «فقهًا عاديًا»، لم

---

(1) تساءل S.M. Stern في هذا الصدد قائلاً:

«The question arises what these beliefs were; and when we come to inquire into them, we must beware of the pitfall of attributing to earlier generations the doctrines professed by later ones. If we wish to find out the doctrines preached by the Isma^cili missionaries in the second half of the third century A.H., the only admissible method is to examine contemporary authorities. I think I have found a way to recover, by confronting certain contemporary evidences with some later Isma^cili texts, the original cosmological system taught by the Isma^ciliy ya whicb had later to give way to more advanced doctrines». (Isma^cilis aud Qarmatians, dans *L'Élaboration de l'Islam*, p. 102).

لم يطلعنا S.M. Stern بعد عن نتيجة اكتشافاته. فلنترقبها إذن.

(2) في *Mél. G. Marçais* (Fiqh Fatimide et Histoire de l'Ifriqîya)، ص 13.

يبتعد كثيرًا عن طرق التقديم السنية، ولم تتضح الخلافات إلا «لبصر ثاقب». فهل هذا تغرير؟ ربّما. لكن، ينبغي أن نقبل عند ذلك أن مذهبهم في الإباحة والكفر كان مخفيًا وخصص لوجوه من المريدين الذين كان عددهم محدودًا ـ فلن ينتسب إليه صاحب النظر الإسماعيلي القاضي النعمان ولا أبو عبد الله الداعي ـ إلى حد أنه لم يتمخض في الواقع عن أي مفعول عملي، ويمكن تقدير أهميته التأريخية إذا ما استثنينا استغلاله من طرف أعدائهم، وفي نهاية الأمر لم يؤبه به على الإطلاق. فالمذهب الإسماعيلي كما تعرضت إليه بعض مؤلفات السنّة، لم يكن له أبدًا أي وجود تأريخي ثابت بصورة قطعيّة، بمعنى أنه كان مذهبًا يستهدف القضاء على الإسلام في مراحل وتعويضه بمجتمع كافر إباحي. والواقع أن أبا عبد الله الداعي الذي اتهم هو أيضًا بالدعوة إلى الإباحة[1] كان أكثر تشدّدًا في تأدية الفرائض وأشد تقشفًا من أكثر فقهاء السنّة تشكّكًا.

والواقع أن مذهب الإسماعيلية جمع أتباعه، لا حول نظر أسطوري ما ورائي بعيد المنال، بالنسبة إلى العامة، ولو على درجات، بل لضمان عهد الإمام الشرعي والمنقذ الذي «سيملأ الدنيا عدلاً وإخاءً كما مُلِئَت ظلمًا وجورًا»، طبق ما ورد في خبر صدّقه النّاس بكلّ قوّة يأسهم وآمالهم. ومن غير أن ننكر وجود المذاهب الباطنية أو حتى أهميّتها، يمكننا أن نؤكّد أنّ جوهر قوّة الجاذبية التي اتّسم بها المذهب الإسماعيلي متأتّية، لا من المذاهب التي لم نتعرّف عليها بصورة جيّدة ـ فقد أسلفنا أن الصورة التي رُسِمَت لها، إما أنها غير ثابتة أو أنها مشوّهة تشويهًا واضحًا ـ بل من انتفاع ذلك المذهب بالآمال العريضة في الظهور التي جاء بها بنو العباس ثم خابت بسببهم. وسننظر لا محالة قريبًا في مثال محسوس للدعوة الإسماعيلية يتمثل في دعوة أبي عبد الله في كتامة، تلك الدعوة التي ستسمح لنا بتقدير المسافة الفاصلة بين نظريّات أصحاب كُتُب الفرق التي يصعب التحقّق منها، وبين الواقع التاريخي الحقيقي. ولكن لا ينبغي أن نتعجّب بإفراط من كون أصول الدعوة الإسماعيلية قد اكتنفها كثير من الظلال والتناقضات والأسرار الخفيّة. وذلك هو نصيب جميع الحركات السريّة.

ففي أيّ عصر تخلّصت الدعوة الإسماعيلية من الغليان الذي استمدّت منه جوهرها قبل أن تظهر على سطح التاريخ في شكل حركة متينة التنظيم كاملة التنسيق؟.

لم يظهر الإسماعيليون أثناء انتفاضة فخّ سنة 169 ـ 785 ـ 786. ولم يكونوا

---

(1) انظر محمد بن محمد اليماني، سيرة جعفر الحاجب، في .B.F.A.D، 1936، ص 117.

قادرين ـ والحقّ يقال ـ على تأييد حركة حسنيّة. ولكن الغالب على الظنّ أيضًا وبصورة خاصّة أنهم لم يظهروا بعدُ في شكل دعوة منظّمة على أكمل وجه. ذلك أن البغدادي قد حدّد بداية دعوتهم في عهد المأمون (198 ـ 218/813 ـ 833) وانتصاراتهم الأولى في عهد المعتصم (218 ـ 227/833 ـ 842). والواقع أنهم لم يظهروا حقيقةً على ساحة التاريخ إلا اعتبارًا من القرن الثالث الموافق للقرن التاسع ميلادي. وقد غادر تلك الساحة منذ قليل أتباع الإثني عشرية بصورة رسمية، معلنين حوالي سنة 260/873 ـ 874 أن إمامهم الثاني عشر والأخير قد اختفى ولن يظهر ـ والله أعلم متى! ـ إلا في صورة مهدي في آخر الزمان. ومعبّرين بذلك عن عزمهم على وضع حدّ لمطالبهم والتعاون أكثر فأكثر وبكلّ راحة بال مع أيّ نظام يرضى بقبولهم . ومن غريب الصدف أن تاريخ اختفاء آخر الأيمّة الإثني عشريّة قد وافق انطلاق نشاط الدعاة الإسماعيليين الذين أصبحوا يتحمّلون دون سواهم مهمّة إذكاء جذوة الثورة والشرعيّة الحسينيّة. وقد تنبؤوا جميعًا بظهور المهدي في القريب العاجل ودعوا الجماهير إلى القتال باسمه وتحت رايته. وفي سنة 261/874 ـ 875 أعلن حمدان قرمط عن اندلاع الثورة في جنوب العراق. وبذلك بدأت الانتفاضة القرمطية التي ستهزّ العرش العباسي هزًّا طوال النصف الثاني من القرن الثالث الموافق للقرن التاسع ميلادي. وقد تأكّد اليوم بصورة قطعيّة أنّ الإسماعيليين هم الذين أوحوا بالحركات الثورية الحادّة التي نسبها المؤرخون إلى القرامطة. فاكتست الدعوة الإسماعيلية في أوّل الأمر الشكل القرمطي، قبل أن تحرز النصر في شكلها الفاطمي في انتظار تحولات أخرى وارتدادات وانشقاقات حسب تطور الدعوة التأريخي.

ويبدو أن الحظ قد أسعف الدعوة في الشرق أول الأمر أي في اليمن والبحرين والشام. قال W. Ivanov[1]: «لم تكن حركة القرامطة سوى حركة استهدفت الوصول إلى نفس الأهداف التي بلغتها في شمال إفريقيا، ألا وهي الاستيلاء على السلطة وتنصيب المهدي في الحكم. ومن الواضح جدًا أن هذه الحركات قد هُزِمت نظرًا إلى وفاة رئيسها الأول، وبسبب الخصومات التي جدت بين مسيريها، والمقاومة العنيدة التي أبداها العبّاسيون رغم اضطراب وضعهم. فلو كانت الظروف أكثر ملائمة، لأصبحت دمشق بلا شك عاصمة للفاطميين».

---

(1) في مقدمة لكتاب سيرة الحاجب جعفر، .B.F.A.E، 1936، ص 91.

ولا بدّ أن الحركة الثورية التي أوحى بها الإسماعيليون وقادوها، وقد اندلعت بعنفٍ نادر بداية من سنة 260/873 ـ 874، قد أعدت لها العدة طبعًا بصورة دقيقة، وخطط لها من قبل. لكن المؤسف أننا لم نتبين المرحلة الإعدادية التي التبست بالتهيء المذهبي عند الفرقة. وممّا لا شك فيه أن القيادة التي سيرت ونسقت العمليات، كان مقرها العام في مدينة سلمية، وهي مدينة تجارية صغيرة في الشام تقع بين حما وحمص، وبقي هذا المقر خفيًا إلى سنة 289/902، وقد انتشر الدعاة من هذا المركز وتجمّع به رسلهم المحملون بالأخبار والهدايا.

دخول العلويين والشيعة إلى المغرب قبل سنة 280/893 ـ 894:

في أي تاريخ قدم هؤلاء الدعاة إلى أرض إفريقية؟ سنرى أن القضية متشعبة. لكن الأمر الثابت أن أهل إفريقية لم يترقبوا وصول أبي عبد الله الداعي لمؤالفة قضايا العلويين.

فقد لعبت إفريقية إلى حدّ كبير دور المركز الحسّاس الحيوي بالنظر إلى مذاهب الشرق، فلا يمكن إلا أن تشعر بنتائج الرجات المتمركزة بالشرق، وذلك بالذات بسبب نوعية أهلها وصلاتها مع دمشق ثم مع بغداد. وكانت شرعية العلويين ومآسيهم معروفة في إفريقية قطعًا، ويحتمل أنها اعتبرت في بعض الأوساط، كما هو الأمر في الشرق، بعطف وود. ولم تخضب أمواج الفاتحين الزاحفة على إفريقية أرضها فعلاً بموجة أموية أو عبّاسية صرف. وكثيرًا ما كانت هذه الأمواج عكرة. ومن ناحية أخرى، فإن الرحلات، سواء استهدفت التجارة أو العلم، قد أثمرت الباقي بلا شك، وأتاحت تنقل الأفكار والأهواء. وكانت إفريقية ولاية متشبعة تشبعًا عميقًا بالحضارة الإسلامية، فتجاوبت ـ ولا حاجة إلى التدليل على هذا الأمر ـ مع الشرق. وكانت أيضًا مركزًا لامعًا للفقه. لكن قضية علي ونزاعاته مع الصحابة كانت تطرح في صلب العقائد ذاتها. فقد عرف مذهب الشيعة بتلوناته العقائدية وتأريخه المكتوب بالدم معرفة جيدة في إفريقية، ولا شك أن مناصريه كانوا غير قليلين.

وقد تركزت دعوة الشيعة أول الأمر في الشرق، إلا أنها أهملت هذا المجال وتخلت عنه لفائدة مذهب الخوارج. وبدأ مذهب الشيعة يظهر في بيئة الكوفة المعروفة باختلاف أجناسها، مقامرًا بمصيره بين الموالي أول الأمر ـ وقد اقتبس عنهم كثيرًا من

مشاربه وجسم مطالبهم ـ وأوكل الدور الذي قام به في صفوف الموالي إلى المذهب الخارجي في المغرب الداعي إلى المساواة، وكان يبدو أنه موافق أكثر للبربر المعروفين بالتقاليد الديمقراطية، وبقلة ميلهم إلى الاتجاه العقلي في الرموز، والباطنية الماورائية، وهو ناتج عن تفكير دقيق جدًا بالنسبة إلى الجماهير المغربية.

لكن ومن ناحية أخرى، ربّما كان العطف على أهل البيت والاعتقاد في فضائلهم العجيبة، أعظم في المغرب منه في أي مكان آخر. وقد أتاح هذا العطف وهذا الاعتقاد للأدارسة السيطرة على المغرب الأقصى بلا مشقة كبيرة. ولئن كان مثال الأدارسة أبلغ مثال وأبرزه، فإنه لم يكن الوحيد. حيث اشتمل المغرب الأوسط، باستثناء الأراضي التابعة لإمام تاهرت، في النصف الثاني من القرن الثالث الموافق للقرن التاسع، على إمارات كثيرة تابعة للعلويين. وبفضل تشيع اليعقوبي، حفيد واضح الذي ساعد، مخاطرًا بحياته، إدريسًا الأول على الفرار إلى المغرب الأقصى، تمكّنا من الاطّلاع على أخبار وفيرة عن رؤساء هذه الإمارات. وقد عد اليعقوبي تسع إمارات علوية[1]، إذ زار المغرب بين سنة 263/876 وسنة 276/889[2].

فقد كان حسن بن سليمان بن سليمان بن حسين بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب أميرًا على ناحية هاز[3] العامرة بالبربر من قبائل زناتة وصنهاجة وزوارة.

وحكم بنو محمد بن جعفر، من ذرية حسن بن علي بن أبي طالب، سهل متيجة الذي وصفه اليعقوبي قائلاً إنه كان «زاهرًا وفير الزروع».

وتولت ذرية محمد بن سليمان بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب مَذْكَرَة التي عرفت باسم مليانة[4].

---

(1) اليعقوبي، البلدان، الترجمة، ص 215 ـ 216 و 221 ـ 222 .

(2) انظر G. Wiet، مقدمة لترجمته لكتاب البلدان؛ G. Marçais (La Berbérie au IXe siècle d'après al-Yaqubi, dans *Mél. G. Marçais*, I, 38).

(3) لربما وقعت مدينة هاز، اعتمادًا للطريق التي خطها الإدريسي (النزهة، ص 60) على بعد محلة من المسيلة على طريق تاهرت، أي على بعد أربعين كيلومترًا إلى غربي الشمال الغربي لمسيلة. وأشار الإدريسي الذي عاش في منتصف القرن السادس الموافق للقرن الثاني عشر ميلادي، إلى أن هذه المدينة كانت خربة في عصره. وكان خراب المدينة يرجع إلى القرن الرابع الموافق للقرن العاشر ميلادي. وأشار ابن حوقل (كتاب صورة الأرض، ص 85 ـ 85) أيضًا إلى أن (هاز) كانت فعلاً مدينة كبيرة قديمة، ووجدها خربة تملؤها الأعشاب. وحدد لها نفس الموقع الذي حدده الإدريسي. وقد خلف حمزة بن الحسن بن سليمان الذي منح اسمه لسوق حمزة، أباه على هاز. انظر ابن حزم، الجمهرة، ص 49.

(4) انظر G. Marçais (La Berbérie au IXe siècle d'après al-Yaᶜqubi, dans *Mél. G. Marçais*, I, 47).

وحكم أحفاد آخرون لمحمد بن سليمان نفسه الخضراء Oppidium Novum قديمًا و Duperré) حاليًا[1] وعدة مدن أخرى في وادي الشلف حيث تكاثروا فتسمت البلاد باسمهم[2].

وحكم فرد آخر من هذا البيت العريق، هو عيسى بن[3] إبراهيم بن محمد بن سليمان بن عبد الله بن حسن بن حسن، سوق إبراهيم وهي المدينة التي تسمّت باسم أبيه، وكانت تقع على الساحل في مصب وادي سِلِي ووادي الشلف.

وكان محمد بن سليمان بن عبد الله بن حسن بن حسن قد تولّى إمارة أخرى شملت تلمسان وضواحيها، وكانت عاصمتها تَمْطِلاس، وسكنها خصوصًا بربر مطماطة.

وأقام محمد بن قاسم بن محمد بن سليمان في تلمسان.

وحكم محمد بن علي بن محمد بن سليمان نُمَالَتَة (= مغنية)[4].

وقد أسس مدينة العلويين (= صبرة = Turenne)[5] أيضًا بنو سليمان، لكنها أهملت، لما كتب اليعقوبي تأليفه، من طرف أفراد هذا البيت لفائدة أمير من زناتة كان يدعى علي بن حامد بن مرحوم الزناتي.

وقد رسمت، نقلاً عن اليعقوبي، الخارطة السياسية، لمُمتلكات العلويين في المغرب الأوسط في النصف الثاني من القرن الثالث الموافق للقرن التاسع ميلادي، ويمكن إتمامها بمعلومات أخرى مستمدة من «المسالك» للبكري[6] الذي أشار فعلاً إلى إمارتين أخريين للعلويين، إمارة حمزة مؤسس سوق حمزة، «المسمى حاليًا (بُوِيرَة) في وادي سهل»[7]، و «إمارة أبي العيش عيسى بن إدريس المؤسس سنة 872/259 لمدينة جَرَاَيَة في سهل ساحلي، على الحدود الجزائرية المغربية، ولا بد أن أراضيها امتدت حتى

---

(1) G. Marçais، المرجع المذكور، ج 1، 47.

(2) اليعقوبي، البلدان، الترجمة، ص 216. وضع Fournel (*Berbers*، ج 2، 10) معتمدًا «المسالك» للبكري، شجرة ذرية محمد بن سليمان، وذكر ممتلكاتهم.

(3) لا بد أنه كان نفس الشخص الذي سماه «البيان»، ج 1، 153، إبراهيم بن عيسى بن محمد بن سليمان بن عبد الله بن حسن بن الحسن (هكذا بن علي بن أبي طالب، وأشار ابن عذاري إلى أنه مات سنة 296/908 ـ 909، ودفن في بيته في أَرْشْقُول (= Rachgoun).

(4) وقد عرفها R. Basset، انظر G. Marçais، المرجع المذكور، ج 1، 47.

(5) انظر G. Marçais، المرجع المذكور، ج 1، 47.

(6) المسالك، الترجمة، ص 134 ـ 135، 156، 158، 273، 303.

(7) G. Marçais، المرجع المذكور، ج 1، 48.

أرشغول (رشغون)»[1].

وهكذا، طورد العلويّون في الشرق[2]، فتمكنوا من التمركز بقوة في المغرب، في الأراضي التي لم تكن فيها سلطة الخليفة وممثليه قائمة بصورة فعلية أبدًا. لكنهم جاؤوا إليها جميعًا ـ وهنا يكون التمييز رئيسيًا ـ في حالة فرار، لا كثائرين، وقد أسعدهم الحظ، لما أحاط بنسبهم من هالة التقديس لا غير. والملاحظ أنهم كانوا أيضًا في الغالب من آل الحسن، أي أنهم كانوا أبناء عمومة الأدارسة الذين دلوا الكثيرين بانتصارهم دون شك على الطريق الواجب اتباعها. وقد مسهم الحرمان وقضى عليهم في الشرق، فتمكنوا في الجملة من الحصول على جانب من السلوى في المغرب، وقنعوا بذلك. لكن هؤلاء النازحين مهما قلت دسائسهم وطموحاتهم، فلا بد أنهم نشروا لا محالة بصورة واسعة بين رعاياهم من البربر، النظريات المشتركة لمذهب الشيعة، ومآثر الشرعية العلوية. وقد شكل تطويق المغرب الأوسط من طرف العلويين دون أي شك تهيئة جيدة لتنمية الدعوة الشيعية فيما بعد.

غير أنه يصعب تأريخ بداية هذه الدعوة بصورة دقيقة، والإحاطة بطابعها الأول إحاطة يقينية. فليس لدينا فعلاً إلا بعض القرائن المتقطعة، وذلك قبل أن يبدأ الداعي الإسماعيلي أبو عبد الله نشاطه. وقد عدد المسعودي[3] الشهداء الطالبيين فروى أن الأمير الأغلبي ـ لا بد أنه كان إبراهيم الأول ـ من أحفاد جعفر الصادق. لكن يصعب ربط هذا القتل الذي لم يرد ذكره في كتب التاريخ المغربية، بأي نشاط سياسي نضالي للاثني عشرية في إفريقية. وقد اقتدوا بالإمام جعفر الصادق، فعدوا فعلاً من بين الشيعة الأكثر مسالمة. ولم يكن موسى الكاظم نفسه إمامًا ولا ابنًا لإمام. فيجب البحث عن دوافع قتله في غير هذا المكان. فمن المعلوم أنه اندلعت سنة 862/186، انتفاضة خريش المؤيدة للعلويين[4]. ولا شك أن التوتر الناجم عن هذه الفتنة ـ حيث أن كل فرد من ذرية علي

---

(1) المرجع السابق.

(2) فر العلويون إلى المغرب من القمع المسلط عليهم في الشرق، وكانوا جميعًا تقريبًا، كما رأينا، من أتباع الحسن، وليس ذلك من باب الصدفة. فلئن كان جعفر الصادق وذريته عامة ـ أي الفرع الحسيني ـ قد احترمهم العباسيون، إلا أن أتباع الحسن لوحقوا بلا هوادة لأنهم كانوا يمثلون أقرب خطر. فمن المعلوم مثلاً أن المنصور ترك عند موته عددًا كبيرًا من جثث آل الحسن في سجونه المظلمة، وقد اعتني بتعريف القتلى، فوجد بآذانهم ورقة ذكر فيها الاسم والنسب (انظر *E.I.*، مادة المنصور ومحمد بن عبد الله).

(3) المروج، ج م2، 306. وروى ابن حزم في «الجمهرة»، ص 57، نفس الأحداث.

(4) انظر ص 153 إلى ص 158.

صار مشكوكًا فيه حتمًا ـ قد تسبب في مقتل حفيد موسى الكاظم. والموعظة الواجب استخلاصها من كل هذه الأمور أن إفريقية، لئن لم تقع من أول وهلة وفورًا في محور العاصفة العلوية، فإنها لم تنج تمامًا كذلك منها، ولما طرحت عليها القضايا، واجهتها في أسلوب شرقي خالص.

وفضلاً عن ذلك، لا شك أن دعوة شيعية معينة لا بد أنها تمت على هامش كل نشاط ثوري منظم أو خارجه، خاصة في أوساط الفقه التي لم تقدر أن تتجنب الخوض في قضية قائمة في جوهر كل العقائد الإيمانية. وسنعود إلى هذا الأمر. والثابت أن مؤلفات الطبقات التي وصلتنا ـ وقد كانت كلها سنية واتجهت بصورة تكاد تكون تامّة إلى المالكية دون سواهم ـ لم تدون أية ترجمة لفقيه لم يعمل تمامًا برأي السنة. فهل نستخلص من ذلك أن الإجماع ساد القيروان؟ بالعكس فقد عكست كتب الطبقات وحدة رائقة كانت مغالطة بالفعل. وتدل على ذلك بعض القرائن. فمن المعلوم أن «طبقات» أبي العرب (توفي سنة 333/944 ـ 945) لم تستثن بصورة قاطعة غير المالكية، وقد وصلت إلينا ناقصة مهذبة. وتمكن عياض (توفي سنة 544/1149) من استخدام مرجع أتم، لكنه لم يختر إلا ما كان يوافق كتابه «المدارك». ولا شك أن الوزير السراج (توفي بعد سنة 11137/1724) استخدم أيضًا تأليفًا أتم من ذلك. ومن حسن الحظ أنه لم يحترز احترازات الفقيه، فدون جانبًا من ترجمة فقدت من تأليف «الطبقات» الذي وصل إلينا، وقد وضح الأمر توضيحًا كبيرًا. وجاء في «الحلل» أن أبا عبد الله محمد بن الحسن (توفي سنة 294/906 ـ 907) «الذي تشيع»[1]. كان من بيت مشاهير نفطة، وورد الخبر عن أبي العرب. وقد أقام هذا الشخص في القيروان، طلبًا للعلم دون شك. فتتلمذ إلى محمد بن بشر الوراق وسفيان بن بشر الكوفي. وتفيد هذه النسبة إلى الكوفة انتسابه إلى مدرستها. ولنذكر في هذا الصدد أن المهدي عبيد الله اختار العلماء المؤمنين بالدعوة في إفريقية، وتم ذلك بين الكوفيين، أي بين تلاميذ أبي حنيفة. وهكذا رفع أبو العرب القناع عن عالم قائم الذات، كنا نحس قطعًا بوجوده، لكنه لم نكن نملك بشأنه أي خبر موثوق به. وقد فعل ذلك وأبدى كثيرًا من الحيطة، كأنه يريد الاعتذار لأنه أفسح كتابه لشيعي، موضحًا بأنه لم يسمع أبدًا أن أبا عبد الله محمد بن الحسن أساء القول في خصوص أحد الصحابة، وهذه إشارة إلى الموقف العام للشيعة تجاه أولئك الذين خرقوا نص القرآن

---

(1) ج 1، 213.

والأحاديث، فحرموا عليًا من الخلافة، فقضي عليهم لهذا السبب قضاءً اختلفت شدته. وفي الجملة فقد اعتبر أبو العرب أن مذهب الشيعة الذي تشيع إليه أبو عبد الله «تشيعًا حسنًا» لم يحكم على صاحبه بالنسيان. لكن أخلافه «ومحققي كتابه» تشددوا أكثر من ذلك، لأن ترجمة أبي عبد الله زالت من نسخ «الطبقات» الموالية، بما فيها نسخ أبي العرب نفسه. ولذا فبالإمكان أن نستنتج من هذه القرائن أن مذهب الشيعة ـ سواء كان حسنًا أو قبيحًا، فذلك لا يهم ـ كان له أتباع بين فقهاء إفريقية، بمن فيهم بعض السنيين. ولئن لم نعلم بهذا الأمر قط، فذلك لأن التآمر القائم على الصمت حول الشيعة الذي عمل به مذهب السنة قد وفق توفيقًا جيدًا وبلغ أغراضه.

ويبدو أن ولاية قسطيلية شهدت من بين ولايات إفريقية، أكثر انتصارات الشيعة. فقد ولد أبو عبد الله محمد بن الحسن في نفطة ومات بها. وأكثر من ذلك، وتصديقًا لعدة قرائن أخرى، يبدو أن قسطيلية كانت محطّة هامة على طريق نشر مذاهب الشيعة في النصف الثاني من القرن الثالث الموافق للقرن التاسع ميلادي. وقد نقل لنا ابن حوقل[1] وخاصةً البكري[2] ـ الذي أورد رواية مستقلة أدق وأكثر تفصيلاً ـ بعض الأخبار عن مغامرة غريبة كان بطلها شخصًا يدعى محمد بن وَرْصَنْد[3]

---

(1) المسالك، ص 65 ـ 66. لا وجود في كتاب صورة الأرض للبكري، للفقرة الموجودة في «المسالك» والمتعلقة بأنصار ابن ورصند في السوس. ومن المعلوم أنه كثيرًا ما تطابق التآليفان. وفضلاً عن ذلك، كانت رواية ابن حوقل أكثر إيجازًا وأقل تفصيلاً من رواية البكري. ولم تستخدم كأساس لها. وهاك النص: «أهالي السوس فرقتان، فرقة موساوية يقطعون على موسى بن جعفر من أصحاب ابن ورصند والغالب عليهم الجفاء وغلظ الطبع»، وفرقة من السنة المالكية الحشوية. ودام النزاع بينهما ليلاً نهارًا وسال الدم باستمرار بينهما. وتقاسما مسجدًا وأدوا فيه صلواتهم العشر كل فرقة على حدة ـ حيث إذا صلت فرقة، تلتها الثانية، وكانوا يؤذنون ويقيمون الصلاة عشر مرات ـ وكان المالكية منهم أكثر تهورًا من الشيعة، فكانوا أعنف طبعًا وأسوأ خلقاً».

وميل ابن حوقل إلى الفاطميين معروف، وهذا ما يفسر أسلوب هذا النص. والمُلاحظ أيضًا أنه يكتسي طابعًا أكثر إبهامًا من نص البكري، وبه ملاحظات مقتضبة متقطعة عن بلدة في السوس لم يذكر اسمها، لكن لم تدخل تحت سلطة أنصار ابن ورصند كلها، ولا بد أنها كانت تقع على مشارف بلاد بني لماس التي أشار إليها البكري. وفي النص أيضًا انطباعات المؤلف الخاصّة.

(2) المسالك، الترجمة DE SLANE، ص 304؛ والنص، ص 161، والملاحظ أن رواية البكري مستقلة كل الاستقلال عن رواية ابن حوقل. فلا مضمونهما ولا عباراتهما بمتشابهين.

(3) جاء في «المسالك»، ص 161، وَرْصَنْد. واعتمد DE SLANE هذه الرواية في ترجمته، ص 304، لكنه أشار إلى غيرها، وهي وَرْصَنْد التي اعتبرناها أحسن من الأولى. وفضلاً عن العوامل الصوتية، فيمكن اعتماد ابن حوقل (المسالك، ص 65)، والعمل بالرواية التي أيدناها، وكذلك اعتماد ابن عذاري (البيان، ج 1، 154) الذي أشار إلى أنه في سنة 296/908 ـ 909 مات محمد ابن الحسن المعروف بابن وَرْصِيد قاضي قسطيلية، ولا بد أنه كان من أقرباء الشخص الذي ذكرنا، وربما ابن أخيه. وجملة القول، فالأمر تعلق بمسألة إعجام =

البَجْلي[1] الذي خرج من نفطة قبل وصول أبي عبد الله الداعي إلى المغرب، وقصد جبال الأطلس في المغرب الأقصى لدعوة بني لِماس إلى ضيعة من مذهب الشيعة تذكر بالصنف الذي رسخ بعد ذلك في القيروان.

قال البكري: «قبيل يقال لهم بنو لماس، وكلهم روافض، ويعرفون بالبجليين»، نسبة إلى من أدخلهم في مذهبه، وأخبرهم أن «الإمامة في ولد الحسن[2]، لا في ولد الحسين»، و «دعاهم إلى سب الصحابة» ـ خصوم علي طبعًا ـ «وزعم أن الربا بيع من البيوع؛ وزادهم في الآذن بعد أشهد أن محمدًا رسول الله، أشهد أن محمدًا خير البشر؛ ثم بعد حي على الفلاح، حي على خير العمل آل محمد خير البرية». واتسم هذا التعليم بنفس الروح التي تضمنها تعليم أبي عبد الله الداعي. واتهمهم البكري بالإباحية التي اتهم بها الإسماعيلية عامة. ولنلاحظ أخيرًا أن البكري الذي ألف كتابه سنة 460/1067 ـ 1068، أوضح أن بني لماس كانوا يدعون دائمًا إلى نفس المذاهب التي جاء بها البجلي فربما كان الإغراء شديدًا أن يعتبر محمد بن ورصند داعيًا إسماعيليًا مكلفًا في جبل الأطلس بالمغرب الأقصى، بمهمة مماثلة لتلك التي أنيطت بالداعي الموجه إلى جبال كتامة، لولا توضيح ابن حوقل الذي أفاد أن أنصار ابن ورصند كانوا موساوية يقطعون

= الحرف الرابع الأصلي. لكن صعوبات الكتابة العربية معروفة وكذلك صعوبات المخطوطات في هذا الموضوع. ومن ناحية أخرى، فلم نتمكن من الوصول إلى أي ترجمة لمحمد بن ورصند، وهذا أمر طبيعي تمامًا، نظرًا لتشيعه.

(1) تفرض هذه النسبة أن محمدًا بن ورصند كانت ينتمي إلى أصل عربي. وكانت بَجْلة فخذًا من بَهْثَة الذين كانوا ينتمون إلى سُلَيْم. انظر القلقشندي، النهاية، ص 171 وص 181.

(2) جاء في «المسالك» للبكري، ص 161؛ الترجمة، ص 304، العكس. وروي أن محمدًا ابن ورصند أفاد أن الإمامة كانت في ذرية الحسن لا الحسين. والملاحظ أول الأمر أن الكتابة العربية تيسر الالتباس بين الاسمين في المخطوطات. وفضلاً عن ذلك، حكم الأدارسة المغرب الأقصى وكانوا من ذرية الحسن، وقد أثر هذا الأمر على الناسخين.

ويبدو لنا أن التصحيح يفرض نفسه لسببين:

ـ أولاً ـ يبدو لنا أن الدعوة المنسوبة إلى محمد بن ورصند انتمت بالأحرى في أغراضها انتماءًا واضحًا إلى مذهب الشيعة الغلاة. وتميزت ذرية الحسن بتشيع معتدل جدًا. فكان مثال الأدارسة من هذه الوجهة ممتازًا.

ـ وفضلاً عن ذلك، وسع محمد بن ورصند دعوته في الأطلس بالمغرب الأقصى، أي في بلاد كانت ترجع مبدئيًا بالنظر للأدارسة، فلم يكن له من سبيل إلا التنازع معهم، وهذا يفسر التأكيد على أن اتباع الحسن، وبالتالي ذريتهم من الأدارسة، لم يكن لهم أي حق في الإمامة. وبالفعل، «باع» الحسن حقوقه إلى معاوية.

ـ وأخيرًا وبالخصوص، ابن حوقل (انظر بقية الفقرة) صنف أتباع ورصند بين الموساوية الذين كانوا ينتسبون عن طريق جعفر الصادق، إلى الحسين.

بتوقف الإمامة عند موسى بن جعفر الصادق. ومن المعلوم من ناحية أخرى أن هذه الفرقة وجدت فعلاً[1]، وقد تميّزت عقيدتهم بالاعتقاد بأن ذرية الأيمة انقطعت مع موسى الكاظم (توفي سنة 183/779 ـ 800) وبرفضهم لقبول موته كأمرٍ ناجز، والتصديق بظهوره في صورة المهدي المنتظر.

ويترتب على ما سبق بيانه أن مذهب الشيعة توفرت له في ولاية قسطيلية، خاصة بنفطة، قواعد ثابتة قبل وصول صانع نصر الفاطميين بمدة طويلة. ويحتمل كثيرًا أن إقامة هذه القواعد كانت ثمرة الرحلة لطلب العلم في الشرق. والثابت أن طلبة إفريقية لم يلاقوا، كما يمكن افتراضه عند مطالعة كتب الطبقات المالكية، وهي الوحيدة التي وصلت إلينا، سوى شيوخ انتسبوا إلى مذهب السنة.

لكن ذكر أيضًا أن مذهب الشيعة دخل إفريقية بصورة أكثر إضمارًا وأكثر تنظيمًا. ويبدو أن أبا عبد الله الداعي لم يكن أول مبعوث قدم من الخارج بأهداف محددة كل التحديد، ولا أول من وطأت قدماه أرض المغرب.

فقد أكد البغدادي[2] أن ميمونًا بن دِيصَان القدّاح ـ الذي عاش في محيط محمد الباقر وجعفر الصادق، وقد نسب إليه جانب كبير من إعداد المؤامرة الإسماعيلية المدبرة في حبس الخلافة ـ رحل إلى إفريقية. وروي أنه ظهر بها كأحد أفراد ذرية عقيل شقيق علي. ثم إنه لاقى بعض التوفيق لدى غلاة الشيعة، و «دخل في دعوته قومٌ من غلاة الرفض والحلولية»، فادعى أنه من ذرية محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، «فصدقه الأغبياء، وقد أجمع النسابون الموثوق بهم على أنه مات دون أن يخلف». وقد مكّن انتصار المؤامرة آخر الأمر ابن حفيده، وكان اسمه الحقيقي سعيد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن ميمون القداح، من التقدم بصفته المهدي المنتظر. تلك هي النظرية التي شرحها البغدادي في «الفرق»، وكان تأليفًا جدليًا تمجيديًا ألف في فترة متوترة، وخصص لإضفاء الصبغة الشرعية «مسبقًا على كلِ الوسائل القمعية التي ينبغي للدولة تسليطها على أخطر فرقة للغلاة، هي فرقة الباطنية ـ أولئك الباطنية الذين لا يملكون قوة العبيدية في مصر فقط، بل نجح الدعاة مرة أخرى في الاستقرار، بجميع الولايات الشرقية في العالم الإسلامي، محاولين إقامة دول جديدة للفرق»[3]. فلا يمكن أن يكتسي كتاب «الفَرْق» إلا

(1) انظر البغدادي، الفرق، ص 46.

(2) الفرق، ص 266.

(3) H. Laoust (La classification des sectes dans le Farq d'al-Baghdadi, *R.E.I.*, 1961, , 56).

قيمة تأريخية محدودة، بعد جرده دائمًا. لكننا لا نجد في مؤلفات الشيعة ولا في مؤلفات السنة الأخرى، أي تأكيد للمهمة التي قيل إن ميمونًا القداح كلف بها في المغرب. وتوضح رواية البغدادي بصورة قاطعة الرأي الذي كان لمذهب السنة المتضرر، بخصوص الدعوة التي أدت بالفاطميين إلى الحكم، وامتزج في هذا الرأي كثير من الأهواء والأخطاء والالتباسات والأحكام المسبقة. وليست هذه القصة سوى أسطورة نشأت عن الرغبة في توثيق الصلة بين دعوة ميمون القداح ـ وقد اعتبره مذهب السنة الشيطان المؤسس لمذهب الإسماعيلية ـ وسؤدد الفاطميين. فتعلق الأمر بالجدل واللجوء إلى الخلط، أكثر مما تعلق بالتأريخ.

ولا تطالب مصادر الإسماعيلية بتبني القداحين ـ والشهرة التي أقامها لهم السنة معروفة ـ لكنها طالبت بشخصين آخرين، الحُلْواني وأبي سفيان السابقين لأبي عبد الله الداعي والممهدين له. فقد أورد القاضي النعمان بن حيون المؤرخ الرسمي للفاطميين الأحداث في كتابه «الافتتاح» المؤلف سنة 957/346، ونقلها ابن الأثير (توفي سنة 1234/630) كما هو محتمل، عن الرقيق (توفي بعد سنة 1027/418) وابن شدّاد (توفي بعد سنة 1186/582)، والنويري (مات سنة1332/732)، وابن خلدون (مات سنة 1406/808)، والمقريزي (مات سنة 1442/846) في كتابه «الاتعاظ». وخلافًا لذلك، لم يذكر ابن عذاري[1] الحلواني ولا أبا سفيان قط ـ وأورد خبرًا منفردًا لمحمد بن يوسف الوراق (مات سنة 363/944 ـ 945) القيرواني الذي استقر بقرطبة، وكان كاتبًا للحكم الثاني خصم الفاطميين. ولم يذكرهما ابن حمّاد (مات سنة 1231/628) كذلك في «أخبار ملوك بني عبيد» وقد وصلنا في نهاية الأمر الخبر عن أبي سفيان[2] والحلواني فقط، عن طريق التأريخ الرسمي للدولة الفاطمية، في «الافتتاح»، لمؤلفه قاضي قضاة المعز.

وقد روي أن أبا سفيان والحلواني قدما من الشرق للاستقرار في المغرب سنة 762/145 ـ 763. وقال القاضي النعمان[3]، دون أن يؤكد الأمر كثيرًا: «قيل إن

---

(1) البيان، ج 1، 134 وما يليها.

(2) شوه اسمه أحيانًا في التآليف التي نقلت عن «الافتتاح». وقد ورد في «العبر» لابن خلدون مرة أولى، (ج 4، 65) اسمه صحيحًا (أبو سفيان)، ثم سمي ابن بكّار في الصفحة الموالية (ج 4، 66)، ولنلاحظ مرة أخرى كثرة تشويه أسماء الأعلام في «العبر».

(3) الافتتاح، مخطوط، ص 33.

أبا عبد الله جعفر بن محمد / الصادق/ (صلوات الله عليه) بعثهما وأمرهما أن يبسطا ظاهر علم الأئمة (صلوات الله عليهم) وينشرا فضلهم». وروي أيضًا أن جعفرًا الصادق طلب منهما أيضًا اجتياز حدود إفريقية ذاتها، والافتراق والاستقرار بين البربر[1].

فاستقر أبو سفيان بضواحي مرماجنّة[2] في تالة[3]. وتزوج هناك بامرأة من البلاد واشترى عبدين ذكرًا وأنثى لمساعدته في شغله. فأسس في الجملة أسرة ونظم حياته الدنيوية. ثم رابط في مسجد وقضى حياة مثالية زاهدة. ويمكن أن نتصور تقدير الناس لذلك العالم الشرقي الزاهد المقيم في بلدة منعزلة. فزاره الناس واستمعوا إليه وكان يتحدث عن فضائل أهل البيت. فصارت مرماجنة بتأثيره، «دار شيعة» بصورة تدريجية. ثم تقدم مذهب الشيعة من هناك إلى الأربس شمالاً، وامتد حتى نفطة جنوبًا. وقيل إنه دخل نفطة بمساعدة تجار كانوا يتاجرون في الحبوب والتمور بين هذه المدينة ومرماجنة، حيث تمكنوا من حضور دروس أبي سفيان وتقدير مدى علمه ونبله وكراماته أيضًا.

---

(1) يبدو أن سنة 145/762 ـ 763 كانت مناسبة لإبراز جهد الدعاة بكيفية لا مثيل لها، في اتجاه الغرب الإسلامي، وكان جهدًا لا مراء في كونه ارتبط بانتفاضة محمد النفس الزكية وأخيه إبراهيم، في نفس السنة بالمدينة والبصرة. ولنذكر رواية مفادها أن عيسى شقيق محمد النفس الزكية كلف في ذات السنة بجلب البربر المقيمين في المغرب إلى صف العلويين (انظر ص 412، الملحوظة رقم 3)، فيقع بهذه الصورة الإعداد لانتصاب الأدارسة في الحكم. فهل طرد أبو سفيان والحلواني من الشرق، أم هل أجبرا على الخروج فرارًا من القمع الموالي لفشل انتفاضة محمد النفس الزكية وأخيه؟ والملاحظ ختامًا أن ظاهرة أخرى لمذهب الشيعة ظهرت في ذات الفترة تقريبًا، وكانت الأندلس الإسلامية مسرحًا لها. فقد اكتشف بغتة سنة 151/768، أن مؤدبًا بربريًا من مكناسة هو شَقْية بن عبد الواحد كان علوي النسب، فانتقض. ولم يقض على الفتنة التي أثارها إلا سنة 160/776 ـ 777.

انظر LÉVI-PROVENÇAL (*Histoire de l'Espagne Musulmance*, I, 112-114).

ولم يكن التزامن الموجود صدفة قطعًا. ومن المؤسف أن دور الدعاة الذي كان سريًا قسرًا، لم نعلم عنه إلا القليل. ويمكن القول فقط إنه وجد عدد كبير حقًا من الدعاة الذين لم يقدروا كلهم على الظهور على سطح التأريخ.

(2) يمكن تعريف موقع مرماجنة يقينًا، فقد كانت تقع على مرحلة من سبيبة، على طريق هذه المدينة إلى مسكيانة، أي في ضواحي مواقع تالة حاليًا. انظر ابن حوقل، كتاب صورة الأرض، ص 86؛ والبكري، المسالك، ص 145 (طبعة 1857)؛ والإدريسي، النزهة، ص 74 و 86 و 88. وقد شوه هذا الاسم، كما يقع غالبًا في «العبر» لابن خلدون الذي ذكر (ج 4، 65) مَرَاغة.

(3) مدينة قديمة موجودة إلى اليوم. قال Ch. TISSOT (*La Province romaine d'Afrique*, II, 633) بصددها: «آثار تالة عظيمة. ويمكن تقدير محيط المدينة العتيقة بستة كيلومترات، وكانت تحتل منحدرات ومنبسط التلال الكبرى. وبموقعها تراكمت حجارة كبيرة من الجنادل، وتسيل عين غزيرة داخل الآثار...» ولم تعد تالة بلدة كبيرة في القرن التاسع. فقد احتلت مرماجنة مكانها وصارت محط رحال ومركزًا رئيسيًا للناحية.

وضاق حال أحد التجار، فاقترض منه جملاً بضمان الله وحده، وأغفل إعادته إليه. فترك يومًا الجمل القافلة وعاد إلى أبي سفيان. فتأثر القوم بهذه الكرامة، وقد رواها القاضي النعمان بتفاصيل كثيرة. فازداد تأثير أبي سفيان طبعًا، وحافظت هذه الناحية بعد موته على ذكراه وتعاليمه بورع.

وتقدم الحلواني أكثر من ذلك. فذهب حتى ناحية سُوجْمَار[1]. واستقر بالناظور[2]، وكانت قرية واقعة على بعد واحد وعشرين كيلومترًا شرقي قالمة، موقعها الحالي، وكانت على حدود بلاد كتامة. والناحية التي أقام فيها الحلواني آنذاك كانت تقع في حوزة سُمَاتَة[3]. فعمل بنفس الطريقة التي سلكها رفيقه الذي تركه في تالة. وتزوج

---

(1) ورد على هذا النحو في مخطوط «الافتتاح» مرتين، ص 35 وص 47. وقد تسببت الصيغة الغريبة لاسم المكان هذا، بالنظر إلى مؤلفين عرب، في عدة تشويهات راجعة قطعًا إلى جهود الناسخين في استقراء النص، في المؤلفات التي روت عن «الافتتاح». وهكذا، جاء في «الكامل» لابن الأثير (ج 4، 127) سوق حمار، وفي «العبر» لابن خلدون (ج 4، 65) صُوف جِمَار، ويحتمل أن هذا الاستقراء نشأ عن اتفاق ذكرى متعلقة بواد سوف، والثانية بالحج؛ وبهامش مخطوط «الاتعاظ» (ص 54، حاشية المحقق الثانية) للمقريزي، سوق حمّاد. ولم يدون أي جغرافي فضلاً عن ذلك اسم المكان هذا، إذ لا شك أنه لم يكن محط رحال، فلم يهتم به مؤلفو «المسالك» قط.

غير أن سياق «الافتتاح» مكننا من تحديد موقع سوجمار بحدود بلاد كتامة. وأوضح القاضي النعمان أيضًا أنه راجع لسماتة (انظر ابن حزم، الجمهرة، ص 462، بخصوص هذه القبيلة). لكن ابن خلدون (العبر، ج 4، 65) جعل منها بالأحرى جزءًا لا يتجزأ من بلاد كتامة. وانظر أيضًا الحاشية الموالية، وكذلك الملحوظة رقم 3، ص 667).

(2) أشار الإدريسي (النزهة، ص 65) إلى بلدة تسمى حصن الناظور، وتقع على الضفة اليمنى لنهر سُمّام بين بجاية وقلعة بني حماد، على مرحلتين جنوب تاورِت. لكن من المستبعد أن يكون الحلواني قد بلغ هذا المكان النائي.

ومن رأينا أنه بعد مغادرة رفيقه بمرماجنة، لم يتقدم أكثر من ناحية سوق أهراس، وأن بلدة الناظور التي استقر بها ليست سوى Nador بين Guelma و Duvivier. وبالفعل، كان منجم الزنك في Nador مستغلاً في الماضي، وقد نشأ بها عمران (انظر Ch. Tissot ‏(*La Province romaine d'Afrique*, II, 399-400)؛ S. Gsell ‏(*Atlas Archéologique de l'Algérie*, IX, 172, ad. et XXVIII, 269).

وبلدة Nador القديمة، ما زالت موجودة، وقد وجدت بلا ريب أيضًا ومن باب أولى في القرن الثالث الموافق للقرن التاسع ميلادي، والثابت أن الحلواني استقر بها. وعلى بعد 7 كلم شرقي Nador، توجد اليوم بلدة تسمى سَدْ جَرْمَة. فهل ينبغي تعريفها بأنها سوجمار التي ورد ذكرها في «الافتتاح»، ومنحها بالنظر إلى Nador، نفس الدور الذي كان لمرماجنة بالنسبة إلى تالة؟.

(3) انظر ابن حزم، الجمهرة، ص 462، بشأن قبيلة سماتة. هاجر أفراد من هذه القبيلة إلى الأندلس المسلمة، وتولى بعض منهم خططًا هامة، كالمنذر بن سعيد السماتي، الذي تولى القضاء. ابن حزم، المرجع المذكور، ص 465. ولا ينبغي أن يلتبس أمر هذه القبيلة ببلدة سماطة في جهة نفطة. انظر بخصوص هذه البلدة ابن حوقل، كتاب صورة الأرض، ص 92؛ والبكري، المسالك، ص 74، والترجمة، ص 152.

من أهل البلاد، واقتنى أيضًا عبدين ذكرًا وأنثى لقضاء حاجات بيته وشغله، و «بنى مسجدًا». وقد وفق توفيقًا كبيرًا لصفته الشرقية وتقواه وعلمه. قال القاضي النعمان[1]: «فاشتهر به ذكره، وضرب الناس من القبائل[2] إليه، وتشيع كثير منهم على يده من كتامة، ونَفْرة[3]، وسماتة». ومات أبو سفيان في مرماجنة، وعاش الحلواني «بعده دهرًا طويلاً»[4]، ومات بدوره في الناظور حيث ترك ابنته أم موسى، وعددًا من الأفراد من معارفه، وعاشوا طويلاً بعده وحضروا وصول أبي عبد الله الداعي إلى بلاد كتامة. وقد روى القاضي النعمان أنه كان من عادة الحلواني القول: «بعثت ـ أنا وأبو سفيان ـ فقيل لنا: اذهبا إلى المغرب، فإنكما تأتيان أرضًا بورًا، فاحرثاها، وكرّباها، وذللاها إلى أن يأتيها صاحب البذر، فيجدها مذلّلة فيبذر حبًا فيها»[5].

ويتضح من خلال هذه الفقرة اتضاحًا كاملاً اهتمام القاضي النعمان بأن يوحي إلينا بأن المهمة الموكولة إلى أبي عبد الله الداعي لم تكن سوى تتويج لعمل دبر بعناية، وقد وقع الشروع فيه منذ مائة وخمس وثلاثين سنة مضت. وهكذا، ربما بدأت سنة 762/145 ـ 763، ولعلها بدأت على مراحل مرسومة، وكان ينبغي أن تعد العدة لظهور المهدي في المغرب. فمن كانت له البادرة؟ هل كانت بادرة جعفر الصادق؟ هذا ما أراد أن يوحي به بوضوح كبير، مؤلف «الافتتاح». وبالفعل، فهل يوجد أمر أكثر بداهة من أن

---

(1) الافتتاح، مخطوط، ص 35.

(2) قبائل، ج. قبيلة. ومن المعلوم أن هذا الجمع تحول في الفرنسية إلى Kabylie. وانتهى الأمر بجمع (قبائل) إلى الدلالة على كلمة قبائل المقيمة على أراضي جبال جرجرة وبابور من جهة، ووادي السمام من جهة أخرى، وذلك بعد تطور لم يوضح كل الوضوح بعد. ويرى G. Yver في بحثه (*E.I.*) أن هذا اللفظ ظهر بهذا المعنى للمرة الأولى في «روض القرطاس» لابن أبي زرع (مات بعد سنة 1324/724). ويتيح «الافتتاح» العودة بهذا التحديد إلى بداية القرن الرابع الموافق للقرن العاشر ميلادي وحتى قبل ذلك. واستعمل فعلاً هذا اللفظ بوضوح في المعنى الذي اكتسته كلمة Kabyles.

(3) جاء في المخطوط، «من كتامة ونفر سماتة». ويظهر أن هذه القراءة ناتجة عن جهد الناسخ الذي استقرأ وحول نَفْرَة إلى نَفْر، بغرض الكشف عن معنى للنص. لكننا نعلم بوجود قبيلة بربرية سميت نَفْرَة (انظر ابن حزم، الجمهرة، ص 462). فينبغي تصحيح «من كتامة ونَفْرة وسماتة». وجاء في «الاتعاظ»، ص 68، للمقريزي، أن مذهب الشيعة انتشر، بفضل أبي سفيان والحلواني (في كتامة ونفزة وسماتة). وينبغي طبعًا تصحيحه (نفرة). ونفرة هي بالفعل ناحية بشط الجريد حكمها الإباضية.

(4) إلا أن ابن الأثير (الكامل، ج 6، 127) ذكر أنهما ماتا في نفس الفترة تقريبًا.

(5) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط، ص 35. وانظر أيضًا ابن خلدون (العبر، ج 4، 65) الذي لخص المقال؛ والمقريزي (الاتعاظ، ص 54، الحاشية 2، الذي نقل هذه الفقرة بنفس العبارة تقريبًا، معتمدًا حاشية المخطوط).

يكون الإمام جعفر ـ مؤلف الجفر، أي المجموعة التي تكشف للمريدين عن المستقبل بأكمله، وسيأتي الحديث عنها فيما بعد ـ قد علم أين ومتى وكيف سيظهر المهدي، وأن المكان أعد له مسبقاً! لكن القاضي النعمان بقي رغم ذلك محتاراً. فلم يجسر على اتخاذ موقف حاسم واضح ثابت. بل عمل على الإيحاء، ولجأ إلى طريقة سلبية تركت صاحب الفعلة في الظل وعلى حذر. ولم يذكر الحلواني بوضوح من أوكل إليه المهمة(1).

ومن المحتمل أن تكون الحقيقة مخالفة وأبسط من ذلك. ويمكن أن نعتبر أمرًا ثابتًا أن أبا سفيان والحلواني لم يكلفا بأية رسالة بالمعنى الذي تعطيه الدعوة الإسماعيلية لهذا اللفظ. وقد كانا بلا شك تلميذين لجعفر الصادق. والأمر المعلوم أنه كان فقيهًا ومحدثًا كبيرًا خاصة. وقيل إن مالكًا وأبا حنيفة تتلمذا إليه في المدينة حيث استقر. وقد شهدت «الطبقات» بتكاثر تلاميذ كبار الشيوخ. وفضلاً عن ذلك، كان النصف الثاني من القرن الثامن الموافق للقرن الثامن ميلادي، فترة هجرة كبيرة من الشرق إلى المغرب. وقد دون مؤلفو الطبقات أسماء المشاهير منهم الذين أقاموا في المراكز الكبرى للحضارة الإسلامية، كالقيروان وقرطبة. فأهملوا حتمًا الآخرين، خاصة إذا لم يتتلمذوا إلى المؤسسين الكبار لمذهب السنة. ولا شك أن أبا سفيان والحلواني تتلمذا إلى جعفر الصادق، وكانا طالبين متواضعين، وقدما بلا شك مثل كثير غيرهما، بحثًا عن الرزق في مكانٍ ما من المغرب حيث كان التوفيق حليفهما لعلمهما وأصلهما. وليس من المستبعد

---

(1) يترك هذا الأمر الباب مفتوحًا على مصراعيه للافتراضات. فقد ناصر جعفر طول حياته الإمامة غير المناضلة، ومن البديهي التفكير في حلقة المتحمسين الملتفين حول ابنه إسماعيل، وكان روحها أبو الخطاب. لكن من المستبعد أن يكون قد فكر في تمديد عمله إلى المغرب البعيد، وقد ركزه على مدينة الكوفة. ويبدو فضلاً عن ذلك أنه لا أبا سفيان ولا الحلواني نشرا مذاهب متطرفة.

لكن يمكن الافتراض تقريبًا بفضل ما استعمل ابن الأثير من عبارات نقلها المقريزي عنه، أن أبا سفيان والحلواني كلفا بمهمتهما ـ التي صيغت بعبارات متماثلة تقريبًا، وقد كانت أكثر إيجازًا مما هي عليه في «الافتتاح» ـ لا من طرف شخص، بل من طرف فريق سير الانتفاضة الإسماعيلية. «وكانوا أنفذوا ـ أو أوفدوا ـ إلى المغرب»... و«قالوا لهما...»، كما ورد في «الكامل»، ج 6، 126؛ و«الاتعاظ»، ص 53 ـ 54. واتضح من السياق أن ضمائر الجمع تعود على مدبري المؤامرة الإسماعيلية، أي إلى القدّاحية الماكرين وحلفائهم الذين أثاروا حوالي سنة 260/874، الفتنة في اليمن. هذا وفي الجملة مزيج من المعطيات المقتبسة، بدون اهتمام كبير بالتأريخ والمتناقضات، من الرواية المعادية للإسماعيلية لابن رزام، الخاصة بعهد الفاطميين، ومن «الافتتاح».

ورفض ابن خلدون الرواية المعادية للإسماعيلية لابن رزام، وأوضح أن أبا سفيان والحلواني وجها على عجل من طرف جعفر الصادق، وأنهما تلقيا أوامرهما من فمه. وبهذا، فهو لم يعمل إلا على أن يؤكد بوضوح لما اقتصر القاضي النعمان على الإيحاء به.

أن يكون الشيخ قد أمدهما ببعض التوصيات قبل الرحلة. ودلت شهادات كثيرة أن جميع كبار الشيوخ الكلفين بشهرتهم كلفهم بنشر علمهم، سلكوا هذا المسلك في مثل هذه الظروف. ومن الممكن جدًا أن يكون الإمام جعفر قد نصح تلاميذه الذين غادروا المشرق إلى المغرب، بأن يلحوا في تعليمهم على محبة أهل البيت وفضائلهم. ومن نافلة القول من ناحية أخرى أن التلاميذ نسجوا بطبيعة الحال أسطورة مشائخهم. ومن المعلوم مثلاً أن شهرة مالك في المغرب الإسلامي تكونت على صورة معينة. فلا يمكن لمذهب الشيعة الذي اشتهر به الإمام جعفر، أن لا يستفيد من الهالة المحيطة بالإمام. وفضلاً عن ذلك، لم يمكن نشر أخبار جعفر وفقهه وتعليم محبة أجداده، دون أن تنتشر في نفس الوقت النظريات العامة لمذهب الشيعة، بمعنى «ظاهر علم الأيمة»، حسب عبارة القاضي النعمان. فكان أبو سفيان والحلواني رائدين بهذا المعنى، وأعدّا التربة للداعي الإسماعيلي. لكن أن نجعل منهما داعيين مأمورين عملا في نطاق تخطيط دقيق للحركة التي يتعيّن عليها أن تعهد بالحكم في تاريخ محدد تماماً إلى أبناء علي الممثلين في شخص عبيد الله المهدي، طبقاً لإرادة الله وفي الساعة التي قررها تعالى، فلم تبق لتأكيد ذلك سوى خطوة دعانا مؤلف «الافتتاح» باحتشام التي قطعها.

والأمر الثابت الذي لا نزاع فيه، بغضّ النظر عن كل عمل مترابط مدبر سبق التفكير فيه وإضماره منذ مدة بعيدة، أن أبا عبد الله الداعي لم يجد في المغرب أرضًا بورًا تمامًا. وقد كان عليه فضلاً عن ذلك لفائدة نجاح مهمته ذاتها البحث عن نفسه وإيجاد مبشرين يعلنون عن ظهوره وظهور المهدي إثره، وهو أمر أسهم في تسجيد قصة أبي سفيان والحلواني. فالحرث والبذر والحصد كانت حقًا المراحل الثلاث التي برزت من بعد وأقحمت ضمن نفس الحركة في نوعٍ من الصورة المفسرة، وقد كانت علامات لوصول الفاطميين إلى الحكم. ومن الوجهةِ الموضوعية، توافق هذه المراحل الثلاث الواقع كل الموافقة. لكن لئن كان صاحب البذر الإسماعيلي قد استغل بلا منازع وبمهارة نادرة المجال المذلل مسبقًا لإنضاج الزرع المخصص للهري الفاطمي، فمن المشكوك فيه جدًا أن يكون الزراع الكثيرون المختلفون الذين سبقوه، قد شعروا شعورًا واضحًا أنهم عملوا لمثل هذه الغاية.

وصول صاحب البذر أبي عبد الله الداعي:

لم تظهر الدعوة الإسماعيلية ذاتها في الشرق إلا حوالي سنة 260/873 ـ 874، ولم تبدأ فعلاً في الظهور في المغرب إلا عند وصول «صاحب البذر». فمن هو صاحب البذر؟.

تقدم أبو عبد الله أول الأمر على أنه أصيل صنعاء[1] المدينة اليمنية، وقد لُعِن من أعلى منابر إفريقية كلها باسم الصنعاني[2]. لكن الواقع أنه كان من الكوفة المركز التقليدي لمذهب الشيعة. وكثيرًا ما تضاربت الأخبار في شأنه. فمن المفيد إيراد شهادة الحاجب جعفر في هذا المجال، وقد استمرّ الحاجب جعفر في معاشرة المهدي، فكان شاهدًا للأحداث منذ الساعة الأولى. فقد كانت له «مذكرات»، وهي نوع من الرواية العادية لملحمة سيده، وقد طفحت بالملاحظات الشخصية، وقد لفت A. Gateau النظر إلى أنها كانت مذكرات «عجوز ذكر أحداثًا تجاوزته كثيرًا»[3]. فتناويت المشاهد الحية التي دونتها الذاكرة جيدًا، والثغرات وانعدام الدقة. لكن هذه المذكرات تتيح إمكانية الحصول على أخبار من الدرجة الأولى، نظرًا إلى طابعها كشهادة مستمدة مباشرة من مصدرٍ طيبٍ، خاصة إذا أمكن تحقيقها وتوضيحها بواسطة البحث في الأحداث المروية في مصادر مختلفة.

روى الحاجب جعفر[4] قال: «وإنما أراد ع م بإنفاذ المطلبي ليعرف عبد الله الشيعي

---

(1) أوضح القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط، ص 39) أن أبا عبد الله الداعي نفسه هو الذي أشاع في البداية، لما وصل من اليمن إلى كتامة، أنه قدم من صنعاء. فذاع هذا الخبر. وقد ورد في «البيان» (ج 1، 124) ونقله ابن عذاري عن الورّاق (مات سنة 363/973 ـ 974)؛ وفي «الكامل» (ج 5، 127) لابن الأثير. وكان رأي ابن خلكان أيضًا، وقد خصص ترجمة للداعي أبي عبد الله في «الوفيات»، رقم 191. وفضل S.M. Sern هذه الرواية (انظر E.I², مادة «أبو عبدالله»). لكن المقريزي (الاتعاظ، ص 74 والخطط، ج 2، 160) الذي روى عن ابن الأثير، حذف الإشارة إلى صنعاء. ويرى ابن خلدون (العبر، ج 4، 65) أن أبا عبد الله الداعي كان من البصرة، واشتغل فيها بالحسبة. وهو نفس الرأي الذي عبر عنه ابن حماد، الأخبار، ص 7.

(2) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 39.

(3) A. Gateau (سيرة جعفر الحاجب، في *Hespéris*، 1947، ص 375 ـ 396)، و M. Canard (ترجمة سيرة جعفر، في *Hespéris*، 1952، L'autobiographie d'un chambellan du Mahdi (ᶜObeidallah.

أبرز جيدًا ضعف ذاكرة جعفر، وخاصة عدم الدقة في تأريخ الأحداث كما رواها.

(4) محمد بن محمد اليماني، سيرة الحاجب جعفر، *B.F.A.E.*، 1936، ص 121 ـ 122، ولا نجاري M. Canard في ترجمته *Hespéris*، 1952، ص 306 ـ 307، إذ لم يحترم النص احترامًا كافيًا.

بالمهدي ع م، لأن الشيعي الداعي ببلدة كتامة لم يكن رأى المهدي[1]. وإنما ابتداء أمره أنه كان رجلاً صوفيًا جارًا لأبي علي الداعي بالكوفة هو وأخوه أبو العباس محمد بن أحمد بن زكريا، وأبو عبد الله حسين بن أحمد بن زكريا. وكان أبو العباس هذا أكبر سنًا من أبي عبد الله وكانا شيعيين جميعًا، فلما علم بخروج أبي علي الداعي إلى مصر سألا صهرهِ فيروز ورغبا إليه معًا بالجوار والتشيع ولم يكونا أبصرا الإمام ولا وصلا إلى رؤيته، فسأل لهما فيروز الإمام بعد أن أخذ عليهما فيروز.

ورباهما وفقههما في إنفاذ أبي عبد الله حسين بن أحمد إلى مصر ثم إلى أبي القاسم الداعي باليمن ليعينه فيما ندب إليه، وإنفاذ أخيه أبي العباس إلى القائم بمصر مع أبي علي الداعي بها، فأجاب الإمام ع م سؤاله.

فنفذ أبو عبد الله من مصر إلى اليمن وأقام أخوه أبو العباس بمصر مع أبي علي. ولم يزل أبو عبد الله باليمن وقد أصاب أبا القاسم مستغنيًا عنه، وقد تم له كل ما كان يؤمله إلى أن كتب الإمام ع م إلى أبي القاسم بإنفاذه إلى مصر. فلما وصل إلى مكة اجتمع مع الكتاميين فصحبوه إلى مصر ثم إلى المغرب، إلى بلدهم على أمر الإمام ع م ولا رأى المهدي ع م. ولم يزل أخوه أبو العباس يتخدم أبا علي بمصر وينفذ برسائله إلى الإمام على يدي فيروز، إلى أن سأل فيروز ورغب إليه بعد خدمة كثيرة في مدة طويلة، إلى أن سأل الإمام في الأخذ عليه، فأجاب الإمام ع م سؤاله وأخذ عليه من خلف ستارة، ثم رفعت من بعد الأخذ عليه فرأى الإمام والمهدي والقائم معهما وهو طفل صغير صلوات الله عليهم أجمعين».

وانطلاقًا من هذه الشهادة، يمكن أن نتفهم تفهمًا تامًا بداية أبي عبد الله، وتسمح هذه الشهادة أحسن من أي نص آخر بإدراك صعوده والنفاذ إلى شخصيته. ولم يكن الرجل ذلك الثعلب الماكر غير النزيه، وعلى حد قول الورّاق[2]، اتفق رؤساء المؤامرة الإسماعيلية بعد كثير من المشاورات وتبادل الرسائل، على المبادرة بتوجيهه إلى المغرب، ليغالط «بضعيف الحيل» أهالي جبال كتامة والاستيلاء على الحكم. ولم يكن

---

(1) بمعنى أن ذلك تم قبل أن يدخل إلى سجلماسة لتخليصه. وقد روى الحاجب جعفر من ناحية أخرى أن أبا عبد الله لم يكن يعرف الإمام، فكان ضحية غلطة أول الأمر، إذ ظن أن الشخص الآخر الذي كان أيضًا محبوسًا بسجلماسة هو عبيد الله.

(2) في «البيان»، ج 1، 124 ـ 125، لابن عذاري.

ذلك الدجال الذي وصفه لنا البغدادي[1]، وقد تهور في مخادعة البربر السذج بواسطة كرامات كاذبة.

وتصوف أبو عبد الله في البداية وانتمى عن اقتناع - وقام اقتناعه بدور تأتى من تأثير بيئة الكوفة طبعًا - إلى مذهب الشيعة. لكن مذهب التصوف افترض دائمًا انطواء عميقًا على النفس وتحمسًا كبيرًا لخدمة المثل والتصوف أيضًا استعدادًا للشرح والتأويل الرمزي أو المجازي للنصوص. فقد وصف القاضي النعمان أبا عبد الله بأنه كان في بدايته بالكوفة، وقد اتصف بزهدٍ كبيرٍ وأخلاقٍ عالية جدًا، وكان يعيش عيشة «ورع وأمانة ونزاهة». كما أضاف أنه «أكثر علم الباطن»، و«نظر في علم الظاهر نظرًا لم يبالغ فيه»[2]. والمفهوم من ذلك أنه عمل بالتصوف أكثر مما عمل بالفقه. لكننا نعلم أن هذين العلمين لا يجتمعان دائمًا. وفي الجملة كان أبو عبد الله بالنظر إلى اتجاهاته الطبيعية وكذلك استعداده، قابلاً للافتتان بفلسفة مذهب الإسماعيلية.

فمتى وكيف تعرف على ذلك المذهب؟ فإذا كان الخبر الذي أورده ابن خلدون صحيحًا، كما هو اعتقادنا، فلا بد أن الخيبة قامت بدورها، كالافتتان سواء بسواء أو يكاد، في تحوله إلى مذهب الإسماعيلية. ومن رأي ابن خلدون أنه باشر الحسبة في البصرة[3]، وكانت مهنة جيدة لأنها تتيح معرفة الناس وتعد العدة لخطة الداعي. وبذلك تمكن أبو عبد الله قطعًا من تقدير مدى تفكك المجتمع وتفاهة جهوده لإصلاحه. فلم يكن نادرًا أن تخيب الحسبة آمال النفوس الزكية العميقة التصوف، وقد أرادت أن تكون الحسبة أداة لتحسين الأخلاق والدين، كما كان يجب أن تكون حسب اعتقادهم. فتعاطى التدريس بعد هذه الخيبة. قال ابن خلدون[4]: «وأبو عبد الله هذا يعرف بالمعلم لأنه كان يعلم مذهب الإمامية» فقد انتمى أصلاً إلى نحلة الإثني عشرية. ويفسر هذا الأمر الرئيسي كثيرًا من الأمور. فيوضح كيف أن أبا عبد الله تمكن من خدمة العباسيين (كان الاثنا عشرية يقومون بذلك ويترقبون الساعة المقررة لظهور المهدي)، ويوضح لماذا لجأ إلى

---

(1) الفرق، ص 273.

(2) الافتتاح، مخطوط ص 36.

(3) أضاف ابن خلدون (العبر، ج 4، 65) قولاً مفاده أن أخاه هو الذي مارس الحسبة. لكن يمكن التأكد من هذا الرأي القائل إن أبا عبد الله هو الذي كان محتسبًا فعلاً، في «البيان»، لابن عذاري، ج 1، 125؛ والمسعودي (مات سنة 346/957 - 958)؛ المروج، ج 4، 290؛ وعريب (مات سنة 370/980)؛ والصيلة، تحقيق DE GOEJE، ص 51 - 52.

(4) العبر، ج 4، 65.

التعليم (وهذا ما كان جعفر الصادق يحرض عليه ويعمل به هو نفسه)، ويوضح أخيرًا تبدد أوهامه التي كانت إلى حدٍ بعيد، خيبات الداعي الذي لم يندمج اندماجًا كاملاً في مذهب الإسماعيلية[1].

ويوضح لنا أيضًا توضيحًا أكبر الأصول التي استمدها أبو عبد الله من الاثني عشرية، تحوله وما أحاط به من ظروف انفرد بروايتها كتاب سيرة جعفر، وهذا ما يضفي أهمية خاصة على ما أوردنا. وقد استفاد هذا التحول كثيرًا من محاورة أبي علي ربيب فيروز الذي كان «باب الأبواب» للدعوة الإسماعيلية، بمعنى أنه كان رئيس الدعاة. وقد تم حين عين أبو علي ضمن بعثة مصر. وتسمح بعض القرائن بتأريخه في الشهور الأخيرة من سنة 278/ بداية 892[2]. وقد ظهرت الدعوة الإسماعيلية في شكل حركة ثورية متسقة جيدًا، حوالي سنة 260/ 873 ـ 874، وأحرزت عند ذلك بعض الانتصارات الباهرة، خاصة في اليمن، وأعلنت عن الحدث الحاسم الذي سيملأ أخيرًا تحت راية المهدي الدنيا عدلاً وإنصافًا، وتقرر ذلك لسنة 290/903. وخلافًا لذلك، أعلن الاثنا عشرية فعلاً، حوالي سنة 260/ 873 ـ 874، عن وفاة الإمام الثاني عشر والأخير الذي لن يعود إلى الظهور إلا عند قيام الساعة ـ فأجلوا بذلك في واقع الأمر الأمل في الظهور إلى آخر الزمان، مستسلمين بصورة عملية أمام السلطة القائمة ـ فنزعوا السلاح عن جنودهم إن صح القول، وأعادوهم إلى بيوتهم. ولم يبق الجنود طبعًا وإلى مالا نهاية في بيوتهم. ولم يقدروا كلهم بداهة على الرضى بخلوة لا تنتهي. لكن وفي ذلك الوقت بالذات، ازدهرت الدولة الإسماعيلية ازدهارًا كاملاً، وعرضت الخدمة الإيجابية على كل الجنود الذين أرادوا نصرة القضية العلوية. فوجب على كثير من الإثني عشرية المسرحين التجنيد تحت راية حزب العلويين بسهولة، خاصة وأن الحواجز لم تكن فاصلة أبدًا بين مختلف فروع مذهب الشيعة. وكان أبو عبد الله من بينهم. فكان كل شيء قد أعده لذلك الأمر، كالظروف التأريخية، وإيمانه بالنضال، وتصوفه المتجه إلى الباطن، ومجاورة ربيب فيروز باب الأبواب الإسماعيلي.

وقد طلب فيروز من الإمام الإذن بقبول شخصَيْن آخرَيْن هما أبو عبد الله وأخوه

---

(1) من بين المراجع، انظر «الكامل»، ج 6، 134 لابن الأثير؛ والبيان، ج 1، 161 ـ 162، 164، لابن عذاري؛ والعبر، ج 4، 77، لابن خلدون؛ والاتعاظ، ص 94 ـ 95، للمقريزي.

(2) وصل أبو عبد الله إلى اليمن إذ لم يبق فعلاً مع أبي علي في مصر، وقد وجه إليها، في بداية سنة 279/892 ـ 893، كما سنرى ذلك، انظر القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 36.

أبو العباس. ثم بدأ التجنيد وأداء اليمين والتدريب الذي قام به الداعي نفسه. ثم خرج أخيرًا أبو عبد الله وأبو العباس إلى مصر في إثر الداعي أبي علي. ولم يقدما إلى الإمام قبل ذلك، وقد ألح الحاجب جعفر مرارًا على هذا الأمر. والشيء المفهوم هو أن الأخوين لم يستعدّا في البداية للقيام بأدوار مهمة. وقد كلف أبو العباس أكبر الأخوين بأن يكون الواسطة بين داعي مصر أبي علي وفيروز، دون الاتصال رأسًا بالإمام، وهو شرف لم يحظ به ـ ويحتمل ذلك لما بدأ أخوه يحصل على انتصارات هامة ـ إلا بعد تقديم خدمات عديدة. فهل أن الإمام، لما منحه هذا الشرف، ت. فكر في المستقبل؟ وهل أراد بهذا الصنيع تيسير الاتصالات المقبلة بداعي كتامة الذي أغفل التعرف عليه في بداية الأمر؟ هذا أمر محتمل.

فقد وُجِّه أبو عبد الله من مصر إلى اليمن لدى أبي القاسم بن حَوْشَب الذي كان آنذاك أبرز الدعاة، نظرًا إلى انتصاراته. فهل تم ذلك لأنه لم يتمكن من الحصول على خطة على ضفاف النيل؟ أم بالأحرى هل تميز بخصال أعدته لأن يكون أكثر من عون اتصال مأمور؟ يبدو لنا أن الافتراض الثاني أحسن[1]. وفي الجملة وُجِّه أبو عبد الله لقضاء مدة في التمرن عند أقدر داعٍ وذلك حتى تُحدَّد له فيما بعد مهمة قائمة الذات.

فقد قال القاضي النعمان[2]: «فلما تمكنت الدعوة باليمن، وظهر أمرها، أرسل الإمام أبا عبد الله إلى أبي القاسم داعي اليمن. فكتب إليه في أن يُبَصِّرَه ويُرْشِدَهُ ويُلَقِّنَه. وقيل لأبي عبد الله: امتثل سيرته، وانظر إلى مخارج أعماله ومجاري أفعاله فاحتذها، وامتثلها واعمل عليها، ثم اذهب حيث شئت فادع. وقيل بل حُدَّ له المغرب وأرسل إلى بلد كتامة. وهذا أثبت الأمرين».

ونحن نؤيد بيسر رأي القاضي النعمان. فشهادة الحاجب جعفر شهادة خادم مأمور، لم يكن على علم بأسرار الإمام، فلم يدرك جيدًا لماذا لم يبق أبو عبد الله مدة

---

(1) شهادة جعفر الحاجب غامضة إلى حد ما في هذه النقطة. لكن القاضي النعمان كان واضحًا. ورأى ابن خلدون (العبر، ج 4، 65) أن أبا عبد الله اتصل مباشرة بوالد عبيد الله، الإمام محمد الحبيب الذي تعرف على خصاله الخارقة، ووجهه إلى ابن حوشب لإعداده قبل ترحيله إلى المغرب. وجعل ابن الأثير (الكامل، ج 6، 127)؛ والمقريزي من بعده (الاتعاظ، ص 74 ـ 75) من أبي عبد الله مساعدًا لابن حوشب الذي أوفده مباشرة إلى المغرب، لما علم بموت الحلواني (هكذا). وقد مر بنا أن الحلواني بلغ المغرب في حياة جعفر الصادق، سنة 145/762 ـ 763، وهذا ما نزع كل قيمة عن رواية ابن الأثير والمقريزي التي لم تكن إلا تأويلاً خاطئًا للأحداث.

(2) الافتتاح، مخطوط ص 37.

طويلة في اليمن، فاستنتج أن سبب ذلك هو أن أبا القاسم بن حوشب لم يكن في حاجة قط إلى خدماته. ولا يتحتم أن تكون هذه النتيجة خاطئة كل الخطإ لا محالة، لكنها لا تكشف إلا عن مظهر من مظاهر الأمور. فقد دامت الفترة التي قضاها أبو عبد الله في التدريب باليمن المدة الفاصلة بين حجتين. وقد وصل مع عودة الحجيج سنة 278/891 ـ 892، بمعنى أن ذلك جد كما يحتمل في محرم 279/ أبريل 892، وخرج مع قافلة الحج في تلك السنة بالذات، وكان ذلك بلا شك في ذي الحجة/ فبراير ـ مارس 893. فهل حددت مهمته آنذاك؟ بلا شك. لكن تحتم تأكيدها له فقط، إذ تبين أن الاستطلاعات الأولى التي وجب عليه القيام بها مسبقًا كانت مشجعة، وتحتم عليه الخروج إلى مصر وبها تم الأمر، عملاً بتعليمات الإمام. وهذا ما يفسر حيرة القاضي النعمان في هذا الموضوع. والثابت أن تأكيد مهمته ارتبط فعلاً بنجاح الاتصالات الأولى التي فُرِض عليه القيام بها في مكة بمناسبة موسم الحج الذي يجتمع فيه المسلمون القادمون من جميع أنحاء دار الإسلام. ولا وجود لأي شك أنه كان على علم تام بالوضع في المغرب، وبالإمكانات المتوفرة في نواحيه المختلفة لتأسيس الدعوة. ولَم يتوجه أبو عبد الله صدفة إلى مكة واتجه إلى حجيج كتامة. وبداية من هذه الفترة، أمكن متابعة سير نشاطه بيسر، وتطابقت الأقوال في الجملة أكثر من ذي قبل.

ونجد أبا عبد الله في مكة على قدم وساق، ولم يكن وحيدًا. فطبقا لتنظيم الإسماعيلية، عين له أبو القاسم بن حوشب مساعدًا يدعى عبد الله بن أبي المُلاحِف[1] الذي سيصحبه حتى بلاد كتامة، ثم يستدعي إلى الرجوع ويعوضه لديه يمني آخر يدعى إبراهيم بن إسحاق الزبيدي الذي أرسله داعي اليمن ذاته. وهكذا يتبين على الأقل في البداية أن أبا القاسم بن حوشب قد أشرف على الدعوة المغربية التي لا بد أنها انطلقت طبق خطة مرسومة في اليمن. لكن لا يبدو أن أبا الملاحف وخلفه الزبيدي قاما بأي دور ملحوظ ـ مع أنهما تلقبا معًا بالسيد الصغير في بلاد كتامة، واختص أبو عبد الله بالسيد ـ ثم فُقِد أثرهما سريعًا جدًا.

وقد استخبر أبو عبد الله في مكة محاولاً الاتصال بحجيج كتامة. ثم اتجه إلى جمع منهم، وقيل إن عددهم كان عشرة، وحاول ربط الحوار معهم. فأنصت إليهم وحضر مناقشتهم لخصال أهل البيت، ولم يكن هذا أمرًا خارقًا في الحج. ومدح فضائل أهل

---

(1) اسم فاعل من لاَحَفَ مرادف لازم.

البيت ـ وبالأخص فضائل علي[1] حسب القاضي النعمان ـ بصورة خاصة شخصان احتلا مركزًا بارزًا في الفرقة، هما حُرَيْث الجَمِيلي وموسى بن مُكَارِمَة[2]. ويبدو أنهما قد انضما إلى مذهب الشيعة الذي سبق للحلواني أن دعا إليه كتامة في الماضي[3]، فأنصت أبو عبد الله إلى ذلك. ثم شارك في الحديث فأعجب سامعيه. فتكررت اللقاءات وتزايد إعجاب حجيج كتامة بصديقهم العظيم العالم، يومًا بعد يوم. وأخيرًا انتهى موسم الحج، واستعدوا للرحيل. فسئل أبو عبد الله عن وجهته، فذكر أنها مصر، وسيعمل مؤدبًا بها ويعلم القرآن. فطلب منه أهل كتامة الانضمام إليهم، فقبل الأمر عن طيب خاطر. ولم ينفك يثير إعجابهم في الطريق بورعه ويبهرهم بعلمه. فتأثروا بشخصيته، ومن ناحيتهم، ما فتىء الحجيج يكررون علامات الاحترام نحوه[4]. وبقوا في خدمته تمامًا. فأبدى القاضي النعمان بتبصرٍ كبيرٍ هذه الملاحظة الرئيسية التي يمكن التأكد من صحتها اليوم، وهي توضح لنا سرًا من أسرار نجاح أبي عبد الله.

---

(1) روى ابن الأثير (الكامل، ج 6، 127) واعتمده المقريزي (الاتعاظ، ص 75) أن النقاش دار حول مدح أهل البيت، وروى القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط ص 40) أنه دار حول مدح علي. لكن الواقع أن أهل البيت اقتصر عددهم في كل الأذهان آنئذ على علي وذريته. فلا تناقض في الأمر، ولم يفكّر أحد في بني العباس قطعًا، عند مدحه أهل البيت.

وروى الورّاق واعتمده ابن عذاري (البيان، ج 1، 124) أن أهالي كتامة الذين لاقاهم أبو عبد الله كانوا من الإباضية المنتمين إلى فرقة النُّكارية. وليحسن الإحاطة بهم بعد ذلك، بدأ أبو عبد الله أول الأمر بتأييد مذهبهم. وقد استهدفت هذه الرواية إبراز قلة نزاهة الداعي وطبعه الماكر وكانت مطابقة لاتجاه السنة لكن لا أساس لها. ومن المعلوم فعلاً أن الإباضية لم تدخل حقًا بلاد كتامة. وكان فخذ من المسالتة الذين سيأتي الحديث عنهم، منتسبًا إلى الإباضية (انظر القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 114). ولذا، فمن المستبعد جدًا أن تكون كتامة الحاضرة في موسم الحج قد نشرت مذهب النكارية، خاصة وأنه لم يذكر مسالتة من بينهم.

(2) لا شك أن حريثًا الجميلي استمد نسبه من قبيلة جَمِيلَة، ومنها بنو سَكْتَان الذين قاموا بدورٍ هام في الدعوة. وبالفعل كان حريث من فخذ بني سكتان جميلة (انظر ابن خلدون، العبر، ج 4، 66 ـ 67، حيث قرأ جَبِيلَة خطأ). ويحتمل أن جميلة كانوا يقيمون في الجبال التي بقيت باسمهم حتى اليوم، أي جبل جميلة الواقع في منتصف الطريق بين ميلة وجيجل. ويمكن التفكير أيضًا في نسبة مشتقة من جميلة (Cuicul قديمًا) الواقعة على بعد 38 كلم في الشمال الشرقي من سطيف، لكنه أمر قليل الاحتمال. وسمي موسى بن مكارمة في «الكامل»، ج 6، 127، لابن الأثير، موسى بن مُكاد؛ وفي «العبر»، 66، لابن خلدون، موسى بن تَكَاد. وهذه بلا شك تحريفات تسببت فيها لبس في الحروف المتشابهة، وإسقاط المقطع الأخير. وقد اعتمدنا القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 40.

(3) روى ابن خلدون (العبر، ج 4، 66) أن حريثًا وموسى لقيا الحلواني الذي قدم إلى المغرب كما هو معلوم، سنة 145/762 ـ 763، وهو أمر قليل الاحتمال. ولا بد أن ذلك استنتاج عاجل لابن خلدون. قال القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 40، وانفرد بذلك: «كانوا تشيعوا بأسباب الحلواني».

(4) انظر في خصوص علامات الاحترام هذه، القاضي النعمان، مخطوط ص 41.

قال[1]: «وكذلك شأن كتامة إلى اليوم، يعظّمون من كان عنده أقل شيء من العلم، ويقدمونه، حتى المعلم الذي يكون عندهم، وإن كان لا يحسن غير قراءة القرآن، فإن له عندهم قدرًا، وحالاً، ومكانًا».

وقد تحلّى إذن أبو عبدالله بهالتين، إذكان شرقياً وكان في نفس الوقت عالماً اصيلاً، فكسب من أول وهلة نفوذًا عظيمًا على رفاقه. فلم ينفك يسأل في الطريق أصدقاءه الجدد الذين أخلصوا له منذئذٍ قلبًا وقالبًا عن بلادهم وإخوانهم في الدين وعلاقاتهم بالسلطة. وكانت الأخبار التي تحصل عليها مشجعة، وأكدت كل التأكيد الأخبار المجموعة قطعًا من مصادر أخرى، فلم يبق له إلا أن يبعث بنتائج الاستطلاع الأول ويطالب بتأكيد مهمته.

ولا شك أن هذه الضرورة منعته من قبول اقتراحات رفاقه من أول وهلة، وقد ألحوا عليه بمرافقتهم إلى بلادهم. ولما بلغ مصر، تركهم... بحثًا عن كُتّاب يعمل فيه مؤدبًا، واعدًا إياهم باقتفاء أثرهم إن خابت آماله. والواقع أنه اتصل بكبار المسؤولين عن الدعوة. فبمن اتصل؟ يحتمل أنه اتصل بقائم مصر، وكان نائب الإمام الذي خدمه قبل سنة أخوه أبو العباس وأبو علي الداعي، وقد اتصل هو نفسه به قبل أن يخرج إلى اليمن، كما ذكر في «سيرة جعفر». وبعد أن قدم تقريره، جاءه تأكيد بمهمته، كما ذكر الحاجب جعفر. ومن البديهي أنه لم يكن قادرًا على ترك أصدقائه الكتاميين يترقبون طويلاً حتى يذهب إلى سلمية حيث كان يقيم الإمام آنذاك.

وقصدت الجماعة الصغيرة من حجيج كتامة طرابلس، وقد أحاطوا دائمًا ضيفهم العظيم بكثير من علامات التبجيل، ثم اتجهوا إلى قسطيلية «لأنها الجادة»[2]، وتقدموا إلى بلاد القبائل دون المرور بالقيروان[3]. ولما بلغوا ناحية سوجمار[4] ـ أي ضواحي

---

(1) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 42.

(2) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 46. وهذا يفسر أيضًا لماذا اتبع المهدي بدوره هذه الجادة للذهاب إلى المغرب. ويمكن عرض تعليل آخر أيضًا مفاده أن قسطيلية كانت، كما مر بنا، ولاية متشعبة كثيرًا بمذهب الشيعة.

(3) كما أوضح ذلك القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوطة ص 47)؛ وابن خلدون (العبر، ج 4، 66). وخلافًا لذلك، روى الوراق (في «البيان» لابن عذاري، ج 1، 125) أن أبا عبد الله أقام مدة طويلة في القيروان، لاستطلاع بلاد كتامة والإمكانات المتوفرة فيها لتنظيم الثورة. والمؤكد أن هذه الرواية خاطئة. فقد أعد كل شيء عند الورّاق الذي كتب كما نعلم، لخصوم الفاطميين من بني أمية، ليظهر أبا عبد الله في أشنع مظهر ممكن.

(4) انظر ص 654 الملحوظة رقم (1).

قالمة ـ التي سكنها سماتة، وجدوا أنفسهم في بلاد معهودة لديهم والتقوا بمعارفهم. وكان لوصول أبي عبد الله إلى هذه الناحية، حيث ما زالت ذكرى الحلواني العالم الشرقي الآخر حية، تأثير كبير. واكتسى الاستقبال الذي خص به الحجيج العائدون إلى بيوتهم، مظهرًا رسميًا أكثر عظمة. واستقبل حريث الجميلي وموسى بن مكارمة وأصدقاؤهم المتشيعون كذلك، وهم أبو حيون بن المفتش[1]، وأبو القاسم الوَرْفَجُّومي[2]، وأبو عبد الله محمد بن حمدون بن سماك الأندلسي[3]. وكما قال القاضي النعمان، كان أبو حيون بن المفتش في ذلك الوقت عجوزًا «خرفًا»[4]، وقد تعرف في صباه على الحلواني. أما أبو عبد الله الأندلسي، وتبين من نسبته أنه من الأندلس المسلمة، ومن مدينة باجة بصورة أدق. وكان قد قدم في تاريخ لم يذكره القاضي النعمان، ويحتمل أنه عمل بعادة شائعة، فاشتغل معلمًا عند سماتة. ولما وفق في ذلك، استقر بالمكان. «وصار إلى درجة العلماء وتشيع»[5]، إذ انتشر مذهب الشيعة في الناحية وتسابق القوم إلى التشرف بتكريم أبي عبد الله، ولجؤوا في نهاية الأمر إلى القرعة بالسهام للفصل بين المعجبين به. فعين الحظ أبا عبد الله الأندلسي لقبول الضيف العظيم. وقبل أبو حيون بن المفتش حريثًا، وقبل أبو القاسم الورفجومي موسى. وبالطبع، ذبحت الخرفان كالعادة، وكان الاستقبال حارًا جدًا. والتف القوم في المساء حول الضيف الشرقي، ودار الحديث طبعًا حول النظريات المعروفة في مذهب الشيعة. واكتشف أبو عبد الله عند مخاطبيه الجدد حيوية فكرية غير متوقعة وسعة في المعارف لم يكن يترقبها، «فزاد في الكلام معهم والإيضاح لهم»[6]. فهل بدأ عند ذلك يدب الشك إليهم؟ ليس ذلك أمرًا

---

(1) شوه اسم هذا الشخص في «الافتتاح». فذكر «أبو حيوان المعروف بابن الفَتْش» (مخطوط ص 35)؛ وأبو القِشّ (مخطوط ص 47)، ثم بعد سطور وبنفس الصفحة أبو المفتش مرتين، ثم أبو المفتش مرة أخرى (مخطوط ص 48)، ثم في نفس الصفحة وبعد سطور، سمي أبو حيون.

(2) سمي في «العبر»، ج 4، 66، لابن خلدون، أبو القاسم الوَرْنَجُّومي، والخطأ واضح.

(3) أورد ابن خلدون، العبر، ج 4، 66، اسمه كاملاً. وسماه القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط ص 46 وما بعدها) أبا عبد الله الأندلسي لا غير. وقد قام وأفراد آخرون من بيته بدور هام في العصر الفاطمي، فكان ذلك موضوعًا لبحث خاص نشره M. Canard في *Mél. G. Marçais*، بعنوان (Une famile de partisans, puis d'adversaires des Fatimides, II, 33-49) وينبغي إتمام هذا البحث بالأخبار الواردة في «الافتتاح» إذ لم يطلع عليها المؤلف.

(4) الافتتاح، مخطوط ص 50.

(5) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 49.

(6) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 48.

مستحيلاً[1]. وقد طال الحديث لا محالة بعد ذهاب الزائرين كامل الليل بين أبي عبد الله الأندلسي ومضيفه، وكان حديثًا مثمرًا. وقبل أن يصلّي أبو عبد الله الداعي صلاة الفجر، اتجه إلى مخاطبه و «كشف له الأمر»، و «أخذ عليه العهد». وهكذا، جند أول أنصاره. فكان على أبي عبد الله الأندلسي وأهله أن يقوموا فيما بعد بأدوار هامة، فناصروا الفاطميين ثم ناصبوهم العداء[2].

فانتشى أبو عبد الله الأندلسي باعتناقه القريب العهد للمذهب الإسماعيلي ودخوله الدعوة. فعزم على دعوة جميع حجيج كتامة إلى وليمة كبيرة. فبوغتوا بذلك ونفذ صبرهم بالخصوص «لقرب بلدهم»[3]، ولرغبتهم في العودة إلى ديارهم، ولم يقبلوا الدعوة إلا مراعاةً لصحّة مضيفهم الذي قضى ليلته ساهرًا. ولم يزد هذا التكريم إلا تقديرًا لأبي عبد الله الداعي، ولم يزد تبعًا لذلك إلا تصاعدًا القدر الذي منحه له حريث الجميلي وموسى بن مكارمة. ومن الغد، عندما دقت ساعة الرحيل، انضم إلى جماعة حجيج كتامة الصغيرة، شخصان آخران لم يرغبا منذ ذلك الوقت في التخلي عن الضيف الشرقي هما أبو عبد الله الأندلسي وأبو القاسم الورفجومي. ولم يبق على عين المكان سوى أبي حيون بن المفتش، إذ تقدمت به السن فلم يقدر على السفر.

وهكذا، وفي منتصف ربيع الأول 280/ يونيو جوان 893[4]، دخل أبو عبد الله

---

(1) حسب رواية القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط، ص 48 ـ 50) لربما قال أبو حيون بن المفتش لرفاقه، بعد المحادثات الطويلة التي دارت مع أبي عبد الله الداعي، من رأيه أن أبا عبد الله ربما كان «صاحب البذر» الذي أعلن عنه الحلواني، إذا أدخل «صبعًا في فيه»، وكانت العلامة التي تسمح بالتعرف عليه. وقد شرح أبو عبد الله الداعي لأنصاره، بعد انتصاراته الأولى، أنه ينبغي أن يكون الإصبع على الفم إشارة إلى الأمر بالصمت. والمؤكد أنها حكاية ملفقة ـ انطلاقًا من عنصر حقيقي تمثل في التقية التي جاءت بها مختلف فرق الشيعة ـ والمعدة لتديم الدعوة الإسماعيلية على أنها امتداد مقرر منذ مدة طويلة لعمل سابق. لكن يجب التخلي عن هذا المظهر، وليس غير محتمل أن تكون أقوال أبي عبد الله الداعي قد جعلت سامعيه يتوقعون نوع المهمة الموكولة إليه.

(2) انظـــر M. Canard (Une famille de partisans, pnis d'adversiares des Fatimides, dans *Mél. G. Marçais*, II, 33-45).

(3) هذه حجة إضافية تفيد أن ناحية سوجمار التي سكنها سماتة تقع فعلاً على حدود بلاد كتامة.

(4) «يوم الخميس نصف ربيع الأول 280»، كما ورد في «الافتتاح»، مخطوط ص 50. لكن يوم الخميس يوافق إما 11 أو 18 ربيع الأول. وقال ابن الأثير (الككامل، ج 6، 127): «في نصف ربيع الأول 280»؛ وابن خلدون (العبر، ج 4، 66): «في نصف ربيع ـ بدون توضيح آخر ـ 280»؛ والمقريزي (الاتعاظ، ص 76): «في نصف ربيع الأول 288» (يوافق يوم الخميس أيضًا في تلك السنة، إما 11 وإما 18 من ربيع الأول)؛ ولم يذكر ابن عذاري أي تاريخ؛ وكذلك ابن الخطيب؛ وذكر أبو الفداء (التاريخ، ج 2، 69) ربيع الأول 280؛ وذكر عريب =

الداعي بلاد كتامة محاطًا بتقدير الجميع واحترامهم[1]. وقد مر بنا أنه لم يترقب الوصول إلى الحقل المفضل للبذر والبدأ في نشر حبوبه، ليلاحظ أنَّ التربة ذللت كثيرًا وكانت تبشر بخيرٍ عميم.

قبائل كتامة:

ينبغي لفهم الأحداث الموالية، أن نحدّد بأكثر ما يمكن من الدقة، الموقع الذي سيشهد فيه نشاط الداعي نمواً، وأن نجمع الأخبار عن المشاركين في الدعوة.

وقد أورد القاضي النعمان خبرًا ثمينًا. فقال إن الداعي استمر يتلقط الأخبار في طريقه، عند رفاقه من كتامة، بخصوص بلادهم. فسألهم أبو عبد الله الداعي هذا السؤال: «أفبالقرب منكم أمصار؟ قالوا: نعم، وذكروا ميلة، وسطيف وبِلْزِمة، وقالوا: هي في حدودنا»[2]. وكان المثلث المعروف على ذلك النحو، قد حدده دون منازع محور الزلزال الذي سينهار بسببه البناء الأغلبي، أو إن فضلنا، كان يشكل التوطئة التي ستعقد لها المأساة. لكن الساحة بتمامها كان أوسع من ذلك دون منازع. وقد أجاب حجيج كتامة المرافقون للداعي على سؤاله، ولم يفكروا بلا شك إلا في الناحية التي أقامت بها جموعهم. وكانت قبائل كتامة جموعًا كثيرة فعلاً، فلا يمكن أن تقيم بمثل تلك الرقعة

= (الصلة، ص 52) أن الداعي وجه إلى بلاد كتامة دون أن يذكر أي تاريخ؛ وأرخ المؤلف المجهول لكتاب العيون (مخطوط، سنة 286، ثم سنة 297) ظهور دعوة أبي عبد الله مرة أولى سنة 286 دون توضيحات أخرى، ثم سنة 280 دون توضيحات أخرى كذلك. وأرخ السيوطي (التأريخ، ص 370) وصول الداعي إلى القيروان في سنة 280 دون بيانات أخرى.

(1) اكتست رواية الوراق (في «البيان» لابن عذاري، ج 1، 124 ـ 127) طابعًا روائيًا واضحًا. فتوفرت فيها تفاصيل مرويّة، وكذلك خوارق الأعمال والاستناد باستمرار إلى القدر. وكثيرًا ما عجب المؤلف قائلاً: «فسبحان مقدر المقدور، ومحكم الأمور، كيف يشاء، لا إلاه إلا هو» (البيان، ج 1، 124)، وقال كذلك: «فسبحان مسبب الأسباب!» (البيان، ج 1، 126). ووصف وصول الداعي أنه أمر لا مفر منه تنبأ به الكهان وهيأه القدر العجيب.

وهكذا، ذكر أن الداعي شرى بغلة شهباء في القيروان. ولما بلغ مشارف بلاد كتامة، وقف أمام فلاح كان يدرس الحبوب رفقة ابنه. وكان الابن يدعى تمّام والأب مُعَارك. فتعجب الداعي لذلك وقال: «ثم أمرنا إن شاء الله، لكن بعد معارك» (البيان، ج 1، 116). وكانت الحربُ قائمة بين قبائل كتامة. فقادت امرأة الداعي حتى وصل إلى حيث كان يقصد. وفي محلة من المحلات في بلاد كتامة، طفق أحد المعلمين يتفرس فيه متعجبًا. فما هو السبب؟ لقد تنبأ كاهن من كتامة يدعى فيلق أن قبائل كتامة تبقى تتقاتل فيما بينها، وسيشهدون الحرب حقًا «إذا جاءكم الرجل الشرقي صاحب البغلة الشهباء» (البيان، ج 1، 126).

ومن الواضح جدًا أن الحكاية التي دونها الوراق من نسج الخيال الشعبي المعادي للشيعة.

(2) القاضي النعمان، الافتتاح، ص 43.



الضيقة. وقد شكلت مع جموع زناتة وصنهاجة المنافسة إحدى المجموعات القبلية الكبرى التي تقاسمت المغرب الأوسط. وقد حد وادي سُمّام ووادي القصب إلى الغرب الأراضي التي أقامت بها، ووادي الواد الكبير إلى الشرق، وشط الحضنة وجبل الأوراس إلى الجنوب. وقد أشار البكري[1] فعلاً إلى أن بلاد القبائل في جبال بابور التي يحدّها واد سمام والواد الكبير، وتسكنها جموع من كتامة، ومن ناحية أخرى فقد أشير إلى حضورهم في هذه الناحية منذ القرن الرابع المسيحي[2]. ووصف ابن حوقل[3] من ناحيته المسلك الممتد من القيروان إلى المسيلة عبر بلاد كتامة، وأشار إلى وجودهم على طول الخط الرابط بين تيجس والمسيلة. وأخيرًا، نسب إليهم ابن خلدون الأراضي الخصبة الممتدة غرب قسنطينة حتى بجاية، وجنوب قسنطينة حتى جبال أوراس[4]. وأضاف أنهم

---

(1) المسالك، ص 82 ـ 83، الترجمة ص 168.

(2) انظر Ch. Courtois، (*Les Vandales*)، ص 119 ـ 121.

(3) كتاب صورة الأرض، ص 87.

(4) ابن خلدون، العبر، (الترجمة *Histoires des Berbères*، ج 1، 291).

أقاموا بمدينة جيجل والقلّ وسكيكدة وتيجس وقسنطينة وميلة وسطيف ونقاوس وبلزمة وباغاية. والمؤكد أن ما خصت به المدن من إثبات يطابق الوضع الموالي[1] لانتصار الشيعة، لا الوضع السابق الذي كان مغايرًا نسبيًا.

وشهادة حجيج كتامة العائدين إلى بيوتهم رفقة الداعي ـ والتي أيدها فضلاً عن ذلك توالي الأحداث ـ صريحة، إذ كانت المدن خارجة تمامًا عن سلطتهم. وكانت بمثابة حصون قائمة على حدود أو داخل الشكل الرباعي الذي تعرفنا عليه، فشكلت عدداً من أبراج الحراسة المعدة لمراقبة أهل الجبال المخيفين المهتاجين والإحاطة بهم. ولم يخترع العرب هذا الجهاز، إذ واصلوا العمل بعادة قديمة أثبتت قيمتها طيلة قرون عديدة من السيطرة السابقة. ولم تكن كل هذه الحصون تحت رقابة الأغالبة المباشرة. حيث كانت طبنة[2] مقرًا للوالي، وامتد نفوذها على بلاد الزاب بأكملها بصورة مبدئية فقط وكذلك على بلاد كتامة. وكانت باغاية أيضًا قلعة رئيسية يحكمها قائد يعود بالنظر رأسًا إلى القيروان. لكن علاقات قواد الحصون الأخرى بالأمير كانت أكثر غموضًا. فكانت هذه العلاقات، كما قال مؤلف «الافتتاح»، مزيجًا غير ثابت فكانت «طاعة في معصية»، بمعنى أن دور الوصولية الدقيق، والنسبة بين الحاجات والقوات قد سيطرا عليها. والواقع أن أغلب الحصون القائمة في بلاد كتامة أو ما شكلت حزام الأمن بالنسبة إليها ـ وسنعود إلى ذلك عند الخوض في موضوع المؤسسات ـ قد كانت في قبضة أسياد حقيقيين من «الإقطاعيين» العرب الذين اعترفوا عن رضى «بسلطة» ما لأمراء القيروان عليهم ـ بشرط أن تكون سلطة صورية طبعًا ـ خاصةً وأن المصلحة المتبادلة تستدعي تعاون الأسياد والأمراء على درء الخطر المشترك الداهم من جبال البربر. لكن هذا التعاون كان عبارة عن ملاحة حقيقية غير آمنة بين الصخور المختلفة، فلم يكن دون ارتكاب أخطاء في الحساب ولا هنات خطيرة.

وقد مر بنا[3] أن المؤرخين أجمعوا على القول إن اندلاع الخطر الذي سيجهز على الأغالبة، قد بدأ حين ناقض إبراهيم الثاني نفسه إلى حدٍ أنه قلب الوضع، وبالغ في

---

(1) انظر أيضًا الإدريسي، النزهة، ص 70 ـ 71، الذي أوضح أن كتامة في عصره، أي في منتصف القرن السادس الموافق للقرن الثاني عشر ميلادي، كانوا كثيرين مزدهرين، فصار عددهم 4 000.

(2) انظر ابن خلدون، العبر، ج 6، 227، الذي ذكر أن بلاد كتامة كانت ترجع بالنظر إلى طبنة في عهد بني المهلب، ولا يبدو أن الأغالبة غيروا هذا التنظيم.

(3) انظر الفصل الخامس ص 323 وما بعدها.

إضعاف الحامية العتيدة الموجودة في قلعة بلزمة، ففتح بذلك ثغرة في الأسوار المحاصرة لكتامة، قضت على بقاء الحكم في دولته. وكان الأسياد العرب المستقرون في أراضي كتامة مقتنعين ومؤمنين بتفوق جنسهم، وأسوارهم، وتنظيمهم العسكري القديم، فلم يفرطوا فعلاً في أي فرصة لإخطار كتامة بوزن قوتهم ومطالبهم. وقد أجبرهم سيد سطيف على دفع العشر. وفرض عليهم سيد بلزمة إهانات أكبر. قال النويري[1]: «لأن أهل بلزمة كانوا قد أذلوا كتامة، واتخذوهم خولاً وعبيدًا، وفرضوا عليهم العشور والصدقات، وأن يحملوا ذلك على أعناقهم». لكن كتاب الافتتاح أورد رواية مخالفة لذلك كل الاختلاف. فقد أجاب رفاق أبي عبد الله الداعي على سؤاله: «فلسلطان إفريقية بها أعمال؟»، فقالوا: «لا. . . قال: فلهم عليكم أنتم طاعة؟ قالوا: لا، بل هم يدارون من قرب منهم منا، ونحن الغالبون عليهم»[2]. فما القول في هذه التأكيدات المتضاربة نوعًا ما؟ لا بد أن الحقيقة تشعبت نسبيًا قطعًا. فمن ناحية نجد تبجحًا غير مستبعد، ومن ناحية أخرى، ندرك تعسر البوح ـ حتى ولو كان ذلك إلى صديق ـ بالإهانات والتنكيلات التي استهدف لها المرء. ولا شك أن الأسياد العرب المتمركزين بشدة في بيئة البربر، لم يقدروا على العدول عن أمرٍ كان جوهريًا لحياتهم، ولم يكونوا بلا شك من الرعاة المسالمين، ومن باب أولى من الفلاحين. وتحتم عليهم عمليًا العيش من الحرب التي كانت صنعتهم التقليدية المتوارثة. فاندرجت إهانة البربر واستغلالهم تمامًا في طبع الأسياد العرب، وإن صح القول، في النظام السوي للأمور في حياة إفريقية في العصر الوسيط. لكن لا وجود لأي شك كذلك أنه من التهور أن يتجاوز التحدي حدودًا معينة، فيلاحق البربر في معاقلهم الأخيرة. والثابت أن انقسام البربر كان السبب الرئيسي في قوة العرب. لكن الإفراط في الطلبات والقيام بالمغامرات البعيدة في الجبال المعادية، لا يمكن إلا أن يوحّدا بين الطبيعة والرجال على الغزاة المتهورين الذين ما قدروا وما أرادوا قطعًا ـ خاصة بعد مأساة بلزمة ـ الاعتماد على مساعدة القيروان الباهظة[3]. وقد طهرت سرايا الجيش الأغلبية جبل الأوراس، لكنها لم تحضر أبدًا إلى ديار كتامة. ولا بد أن نوعًا من العهد الضمني أبرم إذن بين المستغِلين العرب المنظمين في حصونهم تنظيمًا عسكريًا،

---

(1) النهاية، ج 2، 84 ـ 85.

(2) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 42.

(3) وسنرى من بعد أن سيد ميلة تخلى عن عرض إبراهيم الثاني في مساعدته على القبض على أبي عبد الله الداعي، لأنه لا يريد قطعًا إدخال الذئب إلى الزريبة.

والمستغَلين البربر الذين كان في إمكانهم دائمًا اللجوء عند الضرورة إلى مواقع منيعة في جبالهم. وقد أضعف تقتيل أهل بلزمة بصورة خطيرة الصف العربي، وهز لفائدة البربر هزًا عميقًا التوازن الذي قضى عليه قدوم أبي عبد الله الداعي قضاءًا مبرمًا. فلم يجد أبو عبد الله الداعي صاحب البذر حقلاً أحسن من ذلك لحبوبه. ولم يكن المزيج المتفجر من غضب كتامة المقهور المكبوت يترقب سوى الشرارة المنقذة الصادرة عن الدعوة الإسماعيلية، فوجدت مجموعة لا تنضب من الرجال المتأهبين، وكذلك مناخًا ملائمًا مستعدًا للتآمر معها.

وقد كانت بالفعل لبلاد كتامة أرض[1] متنافرة شديدة التنافر ومشاهد مضطربة كثيرة الاضطراب. وقد برزت شمال سلسلة جبال بابور جملة من القمم والتضاريس حتى مشارف عنابة، وامتدت جنوبًا حتى قسنطينة عبر جبال غالبًا ما كانت من الجبس، وكانت منكسرة جدًا ومتهدمة كثيرًا. وفي اتجاه الجنوب، تظهر قباب متصدعة وجبال منعزلة بين هبطات مقعرة. ثم تبرز السهول العالية بين أطلس التلال وأطلس الصحراء، ومتوسط ارتفاعها يناهز الألف متر، وكانت تعلوها على خمس من مساحتها تقريبًا جبال صغيرة ترتفع من 1100 إلى 1700 متر. وينغلق هذا المشهد جنوبًا بكتلة ضخمة لجبل الأوراس الذي هو امتداد لسلاسل جبال الحضنة وبلزمة. وفي هذا الإطار، لا يندر وجود أعشاش النسور، والشعاب الملائمة للكمائن، والقمم الوعرة المنيعة، فشكل هذا الإطار في كل زمان مكانًا طبيعيًا مثاليًا يلجأ إليه، فالقعرة أو السهل الملائم للزراعة أو المرعى بجوار الجبل المساعد عند الحاجة. فمن رأينا أنه تكثف به الأهالي دائمًا تكثفًا نسبيًا[2]، فكانوا

---

(1) انظر بخصوص هذه المسألة P. BIROT et J. DRESCH (*La Méditerranée et le Moyen-Orient,* I, 391-416) و J. DESPOIS (*L'Afrique du Nord,* pp. 46-70).

(2) بحث Ch. COURTOIS في هذه القضية الخاصة بعمران الجبال. فقال: «لا يهم فعلاً إلا قليلاً، عدم دخول الحضارة الرومانية الجبال، إذ لم تكن هذه الجبال سوى عالم قفر. وتعد بلاد القبائل الكبرى اليوم أكثر من مليون ساكن. والأوراس وبلاد القبائل في جبال بابور عامرة أيضًا نسبيًا. لكن الجبال الإفريقية استخدمت عبر نوائب التاريخ، أحيانًا كملجأ للأهالي المهددين في السهول، وليس هذا الأمر بافتراض مستحيل. ويتضاءل شكنا إذ يمكن تقديم الدلائل، بالنسبة إلى عصر ما قبل التأريخ، وكذلك العصر الوسيط والعصور الحديثة» (*Les Vandales,* p. 118).

وبعبارة أخرى، لا يستحيل أن كان الجبل أكثر عمارًا نسبيًا في العصور القديمة منه اليوم، وذلك ارتباطًا بالظروف الخاصة المتفوقة في مختلف عصور التأريخ. ويبدو لنا أن هذه الفرضية معقولة تمامًا. لكن يصعب ضبط الأرقام، ولو بصورة تقريبية، وقد سئل حجيج كتامة عن عددهم، وهم في طريق العودة مع الداعي من مكة، فاقتصروا على القول: «الكثير عددنا» (القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 44). وبخصوص عدد =

يفضلون بسط قراهم وحمايتهم من المباغتات، على منحدر أو قبة منيعة. ولم يكن الجبل خاليًا بالأمس كما هو اليوم، وقد عرفت قرى بلاد القبائل كما هي اليوم، تأريخًا طويلاً قديمًا قطعًا. وقد رأينا أن كتامة ما راقبوا أية حاضرة، وقد اعترفوا بذلك. وكان ميدانهم الجبل المزدان بالقرى. وكان هذا الجبل عامرًا بالسكان، وكان خزانًا حقيقيًا للرجال الأحرار العائشين على هامش السلطة، في حالة دائمة من عدم الخضوع الواقع أو المتوقع، فشكلوا لهذا السبب «مركزًا للخطر»[1] الدائم بصورة متوقعة. وغالبًا ما لجأ إليه مدبرو القلاقل[2].

= أفراد كتامة، ليس لدينا إلا قرينتين مرقمتين يصعب التوفيق بينهما. فقد خرج أبو عبد الله الداعي من إكجان لخوض قتال حاسم في الأربس، فتوقف في باغاية واستعرض جيوشه المتركبة آنذاك من رجال كتامة بلا استثناء، جميعهم أو أغلبهم على الأقل. وقال القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط ص 236) أنهم عدوا 200 000 من المشاة والخيالة. وقد أورد هذا الرقم ابن الأثير أيضًا (الكامل، ج 6، 131)؛ وابن خلدون (العبر، ج 4، 74). وروى الإدريسي من ناحيته ما جد في منتصف القرن السادس الموافق للقرن الثاني عشر ميلادي. فقال: «ولم يبق من كتامة في وقت تأليفنا لهذا الكتاب، إلا نحو أربعة آلاف رجل، وكانوا قبل ذلك عددًا كثيرًا، وقبائل وشعوبًا». ومن المعلوم أن الحروب قضت على جنود كتامة، ودفعوا ثمنًا باهظًا جدًا من الدماء في عهد الفاطميين وبني زيري (انظر مثلاً H.R. Idriss، *Les Zirides*، ج 1، 40، 47، 75 ـ 78)، ورافق كثير منهم المعز إلى مصر. لكن يظهر لنا من الصعب اعتماد عدد 4000 رجل، وهو العدد المذكور بالنسبة إلى منتصف القرن الثاني عشر. وفضلاً عن كل خبر عددي، لا يمكن إلا أن يكون مخاطرة، فلا منازع أن كتامة كانوا كثيرين إلى حد أنهم أمدوا الداعي بحشود كافية أطاحت بالأغالبة.

(1) أوضح جيدًا Ch. Courtois هذا الخطر في تأليفه عن الوندال. وامتد الاحتلال الروماني حسب قوله «كالمياه». فغمر السهول وترك الجبال التي بقيت مواقع خطيرة انخرم فيها الأمن. وعارض هذا الرأي G. Picard وأكد أن «البحث في توزيع الجيوش يدل من ناحية أخرى على عدم وجود تلك المواقع الخطرة داخل الولايات، وقد دعانا Ch. Courtois إلى النظر إليها في كل موقع جبلي» *(La Civilisation de l'Afrique Romaine*, p. 7).

ومن البديهي أن Ch. Courtois على حق، وبدون البحث عن الثورات المزمنة والتحدي الدائم الذي وجهه الجبل إلى السهل، يكفي أن نفكر في عدد الحصون المقامة في إفريقية التي ورثها الأغالبة. والثابت أنه وقعت الإحاطة بالجبل في عصور العظمة الكبيرة، سواء كانت السلطة رومانية أم بيزنطية أم عربية. لكن حالما يكتشف الجبل التصدعات في واجهة الحكم، فإنه يتحرك، وتبدأ في النشاط خميرة ذلك العصر المختلف كمونها، سواء انتسبت إلى مذهب دونا أم الخوارج أم الشيعة أم غيره من المذاهب. كان الجبل في جسد المملكة، وبقي إلى عهد قريب جدًا، مركزًا للتجمع، وكان يتوقع أن ينمو منه الداء وينتشر باستمرار.

(2) غالبًا ما كان هؤلاء اللاجئون عربًا ثائرين في وجه السلطة. فقد لجأ مثلاً الحسن بن حرب عند كتامة سنة 151/768، فرارًا من والي القيروان (ابن عذاري، البيان، ج 1، 77). وحاول كذلك عبد الرحمان بن حبيب بن عبد الرحمان بن حبيب الذي تولى والده القيروان بعض الوقت. اللجوء إلى بلاد كتامة، بعد انتفاضات الخوارج التي جدت سنة 153 ـ 155/770 ـ 772 (البيان، ج 1، 79؛ وابن الأثير، الكامل، ج 5، 33 و 40).

وقد ساهمت طبيعة الأرض أيضًا في حماية الانسجام داخل عنصر كتامة ونظامهم الخاص. وقد اقترح Ch. Courtois[1] أنه ينبغي تعريفهم بـ (Ucutumani) أو (Ucutamii) وكان بعض ممثليهم يشكلون جمعًا حكمه ملك، وقد ثبت ظهورهم منذ العصر البيزنطي، استناداً إلى ما ورد بكتابة مسيحية يحتمل تأريخها في تلك الفترة، جنوب بلاد القبائل في جبال بابور. فإلى أي أصل انتموا؟ قال القلقشندي في كتابه «النهاية»[2]، وكان تأليفاً خصص فقط للقبائل العربية: «(بنو كتامة) بطن من البرانس، من البربر». وقال الطبري: «هم من حمير وليسوا من قبائل البربر، خلفهم إفريقي الذي تنسب إليه إفريقية، فيكونون حينئذٍ معدودين في جملة قبائل العرب». وقد أشار القلقشندي بوضوح إلى ميله إلى هذا الافتراض الأخير، وذلك لما أفسح لهم كتابه «نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب». وقد سخر ابن خلدون من هذا الافتراض أول الأمر في «المقدمة»[3] في فصل بعنوان «... والإلماع لما يعرض للمؤرخين من المغالط والأوهام»، ملاحظًا بقوله «وتأباه نسابة البربر»[4]. لكنه اعتمده فيما بعد في تأريخه[5] ـ ذاكرًا أن سنده ابن الكلبي (توفي بين سنة 204 و 206 / 819 ـ 821) والطبري (مات سنة 311/922)، دون أن نعلم كثيرًا هل وافق أم لم يوافق عليه آخر الأمر. والواقع أن الداعي لهذه التصنيفات[6]، ولا مجال للبحث فيها هنا، لا يهم إلا قليلاً. والدرس الواجب استخلاصه هو أن هذه التصنيفات جسدت من جهة الشعور العميق الذي أحس به المعنيون بالأمر في موضوع نسبهم، ومطالبهم من جهة أخرى في المساواة ودورهم التأريخي. فيمكن اعتبار كتامة مثل أبناء عمومتهم صنهاجة[7] الذين خلفوهم في المغرب، فرعاً من البرانس[8]، بمعنى أنهم كانوا

---

(1) *Les Vandales*، ص 121.

(2) ص 405.

(3) ج 1، 16 ـ 17.

(4) ج 1، 17.

(5) العبر، الترجمة (*Histoire des Berbères*، ج 1، 291).

(6) لم تحل بعد قضية أصل البربر. انظر *E.I*²، مادة بربر، أصول، بحث لـ Ch. PELLAT، درس مختلف الافتراضات.

(7) اعتمدنا الشكل التقليدي. واقترح LÉVI-PROVENCAL صِنْهَاجَة. انظر بخصوص هذه المسألة H.R.IDRISS (*Les Zirides*)، ج 1، 4، الملحوظة رقم 1.

(8) هذه ذرية بُرْنُس، حسب ابن حزم، الجمهرة، ص 461: «برنس أنجب كُتَامَة وصَنْهَاجة وعَجِيسَة ومَصْمُودَة وأَوْرَبَة وأَزْدَاجَة وأُرَيْغ. ومن ناحية أخرى، فقد ذكر ابن حزم (الجمهرة، ص 466) أن بعض أفراد كتامة هاجروا إلى الأندلس وباشروا بها خططًا هامة.

بربرًا مستقرين معادين عادة للرحل من زناتة التي ربطتهم تقاليد النسب ببُطر. وليست هذه التمييزات بزائدة عن الحاجة، دون الحكم على طابعها الصوري أو الواقعي. فهي تسمح بالتعرف أكثر على وجوه الفاطميين وتتيح إدراكًا أحسن لطبيعة انتفاضتهم. ولا بد أن أحلام الأخذ بالثأر أو التوسع على حساب العرب وكذلك على حساب زناتة، قد لعبت دورًا هامًا على صعيدي الشعور واللاشعور، في التفافهم حول راية أبي عبدالله الداعي.

وكانت خصوصيتهم ومشاحناتهم وانقسامهم متسببة في ضعف البربر عامة، وكتامة خاصة. ولنذكر أن البربر، باستثناء بعض الفترات النادرة من تأريخهم ـ وأهمها كانت فترة مسينيسا (حوالي سنة 237 ـ 148 ق.م.) دون منازع ـ لم يتحدوا أبدًا لمدة طويلة ولم يكونوا أمة حقًا. فكانت كتامة مثل بقية البربر، منقسمين إلى عدة بطون وأفخاذ وكانت الحرب الدائمة الكامنة أو الفعلية فاصلة بينهم[1]. وقد عدد ابن خلدون[2] بطون كتامة، طبقًا للنظرية القبلية التقليدية، بمعنى أنه اعتمد صورة النسب التوضيحية، مثل إسودَة[3] وغَرْسَن. فالأولى أنجبت بدورها فَلاصَة ودَنْهَاجَة[4]، ومَتُوسَة[5]، وأَوْرَاسَن؛ والثانية

---

(1) وصف الوضع حجيج كتامة الذين لاقاهم أبو عبدالله الداعي في مكة. وروى القاضي النعمان المشهد في صورة أسئلة وأجوبة: «قال: فأنتم قبيل واحد؟ قالوا: يجمعنا اسم كتامة، ثم نفترق قبائل وأفخاذاً وبيوتات. قال: فبعضكم ناء من بعض؟ قالوا: ما بيننا كثير تباعد. قال: فأمركم متفق؟ قالوا: لا يحارب بعضنا بعضًا، ثم يصطلح بعد القتال، ويصالح القوم منا قومًا، ويحاربون آخرين، كذا دأبنا. قال: فإن دهمكم غيركم تجتمعون؟ قالوا: ما رام ذلك منّا أحد قط». (الافتتاح، مخطوط ص 44). ولا بد أن النزاعات المستمرة الداخلية التي جعلت كتامة يتقاتلون فيما بينهم، كانت أكثر ضجيجًا بلا موتى كثيرين. فكانت دواعيها غير جدية بالتأكيد، ولا بد أنها رجعت غالبًا إلى ما تصوروه عن الشرف. ومن شأن الماضي القريب أن ينير الماضي البعيد في هذا الأمر. وللاقتناع بذلك، يكفي مطالعة الفصل المثير جداً الذي خصصه A. Le Tourneux et A. Hanoteau إلى الحرب في بلاد القبائل في منتصف القرن التاسع عشر. *(La Kabylie et les Coutumes Kabyles*, chap. de la guerre, II, 69 - 77).

وانظر أيضًا L. Feraud(Moeurs et Coutumes Kabiles, *Rev. Afr.*, 1862, pp. 272 - 283 et 429 - 440).

ولم تثر بلاد القبائل في جبال بابور التطلع إلا قليلاً، ولم نطلع على أية أقوال أخرى بخصوصها سوى ما قاله Féraud.

(2) العبر، الترجمة *Histoire des Berbères* (ج 1، 291 ـ 292).

(3) انظر T.Lewicki (A propos d'une liste de tribus berbères d'Ibn Hawqal, dans *Folia Orientalia*, 1959, p. 130) الذي اقترح بعض التصحيحات.

(4) في «الافتتاح»، مخطوط ص 109، وقد ورد بالكتاب (دِهَاجَة).

(5) تسمى عدد كبير من بربر نفوسة باسم ماطوس أو متوس، وهذا ما جعل Lewicki يقول: «ولنضف أيضًا أنه يبدو أن تسمية قبيلة البربر ماطوسة أو متوسة المنضوية في قبيلة نفوسة والمتوزعة عدة أفخاذ، منها من أقام في=

أنجبت مَصَّالَة، وكَلْدَن ومَوَاطِن ومَغد، وكلها انقسمت إلى ثلاثة فروع. فأنجب الأول لَهيصَة وجَميلَة ومَسَالْتَة، وانضووا تحت جد موحد هو إنَّاو؛ والثاني وَلْطَايَة وإجَّانة وغَشْمَان وأَوْفَس الذين كانوا يرتبطون بإنْطَاسِن؛ والثالث، مَلُوسَة وبنو زَلْدَاوِي المقيمون بالجبال المجاورة لقسنطينة في عصر مؤلف «العبر». وكان (عَيْن) جدًا لملوسة وبني زلداوي. ولنذكر أيضًا أن ابن خلدون ربط زواوة بكتامة.

ويحتمل أن لا يكون هذا الجدول مستقصيًا ولا صحيحًا من وجهة الحساب، وهو يدل لا محالة على شيء صحيح لا مراء فيه يثبت على تشتت كتامة الكبير، ويفسر هذا التشتت كثيراً من الأمور، خاصة قلة الصعوبات التي تسببوا فيها وقتئذٍ للسلطة، وكذلك الانقسام إلى أقصى حد لخلايا كتامة التي عاشت نوعاً من الامتصاص الداخلي جعل مركز انخرام الأمن المتوقع الذي جسموه، قليل الخطورة لمدة طويلة. وسيتغير الوضع يوم يتبدل تحت مفعول صدمة خارجية، الاتزان الحياتي الذي كان اتزانهم لأمد طويل. وستتاح لنا الفرصة قريبًا لنلاقي في طريقنا، في خضم النشاط الثوري، كثيرًا من القبائل التي ذكرها ابن خلدون ـ وقد نجح بعضها في عبور مجرى التأريخ دون أن تفقد تمامًا أصالتها وأسماءها[1] ـ وكان غيرها ينتمي أيضًا إلى كتامة لكنه أغفلها[2].

وممّا زاد في استفحال الانقسامات الداخلية النقص التام لكل تأطير إداري في كتامة. ففي داخل كل فخذ أو كل قرية، كانت جمعية التحكيم في النزاعات ـ طبقًا لتقليد

= نـواح مختلفة من المغرب، قد اشتقت «من اسم العلم هذا»، واعتمد LEWICKI ابن خلدون *(Histoire des Berbères, I, 227)* الذي جعل من متوسة فخذاً من نفوسة. وأشار إلى أنه كان على بعد 12 ميلاً عربية من بجاية، قرية تسمى متوسة (انظر الإدريسي، النزهة، تحقيق وترجمة DOZY و DE GOEJE، ص 98 و 102؛ وتحقيق PÉRÈS، 69 و 73).

وأضاف LEWICKI قوله: «والطابع الأهلي البربري لاسم العلم ماطوس محل ريبة نسبيًا في رأينا، وليس من غير المستحيل أن لا يقارن باسم العلم اللوبي Mathos. ونحن نميل بالأحرى إلى مقارنة اسم العلم المذكر ماطوس واسم القبيلة ماطوسة / متوسة، باسم لاتيني مسيحي هو Mathaeus. ويجب فعلاً أن نتذكر أن اسم العلم ماطوس موجود خاصة عند نفوسة في العصر الوسيط وأن ماطوسة / متوسة شكلوا أحد الأفخاذ الأربعة لهذه القبيلة التي كانت مسيحية قبل أن تعتنق الإسلام، وقد لوحظ عندها عدة آثار من الثقافة الرومانية والمسيحية» T. LEWICKI *(Etudes Ibadites Nord - Africaines, partie, I, pp. 40 - 41)*.

(1) من البديهي أن أحسن مثال هو زواوة. لكن يمكن أن نذكر أيضًا مَصَّالة، ولا بد أن الزعيم المعروف مصّالي الحاج ينتمي إليهم. ولا بدّ أن مصّالة تبعوا كلهم أو على الأقل قسم منهم الفاطميين إلى المهدية، فهل كانت عائلة مَزَالي الحالية من الساحل التونسي من ذريتهم؟

(2) مثل بنو سَكْتَان وسيقومون بدور هام، أو لَطَانَة. فهل يستخلص من ذلك أن بعض قبائل كتامة لحقوا بالفاطميين دون أن يتركوا أحد ممثليهم في بلادهم الأصلية؟

بربري قديم كثيرًا ما وصف الملاحظون المحدثون جهازه.[1]ـ إنها جمعية الأعيان، تلك الجماعة الدائمة القديمة التي بقيت رغم كل اضطرابات التأريخ. ولننصت إلى حجيج كتامة يصفون نظامهم للداعي. فقد أجابوا على سؤال وجهه إليهم وهو «من تطيعون؟» فقالوا: «لكل رجلٍ منا في نفسه عزيز، ولنا أكابر منا في كل قبيلة، وعندنا قوم نظروا في شيء من العلم ومعلمون نستفتيهم في أمر ديننا، ونتحاكم إليهم فيما يكون بيننا، فمن حكموا عليه لزم نفسه ما ألزموه، وإن عَنِدَ عن ذلك قامت الجماعة عليه، وما وجب في أموالنا من عُشْرٍ أو صَدَقَة أخرجناها نحن بأنفسنا فدفعناها إلى الفقراء فينا»[2].

وهكذا كان لكتامة أيضًا نظامهم الخاص بهم، وكان نظامًا متحررًا نسبيًا لم يساعد قط على الاستقرار والوحدة وإعداد قوة معينة. وكان هذا التنظيم راميًا جذوره عند البربر إلى حدٍ أنه بقي في أحسن النواحي دفاعًا ضد التأثيرات الخارجية على الأقل، دون أن تطرأ تغييرات ملحوظة حتى العصور الحديثة والمعاصرة. فلا بد أن توحيهم وإخضاعهم لسلطة قوية صارمة التركيز لم يكونا بالأمر الهين.

وكان لكتامة أيضًا عاداتهم الخاصة، وهي عادات لم يقدر الإسلام على إصلاحها، ولو تناقضت بصورة مفضوحة مع الشريعة. وينبغي البحث عن أصولها أحيانًا حتى في عصور ما قبل التأريخ. فقد كان إكرامهم للضيف محل إجماع، وبقي[3] مثاليًا. وكان ضيفهم مبجلاً، كما كان الأمر عند العرب، وربما أكثر من ذلك، وكان متمتعًا بحصانة حقيقية يتكفل بها البطن كله. فاستفاد أبو عبدالله الداعي استفادة كبيرة من ذلك. وقد رفض القوم باسم القرى المقدس رفضًا دائمًا وكان قرارهم نهائيًا خاصة في البداية، «استخراجه» أو تسليمه لخصومه. حتى ولو لم يكن الاتفاق تامًا معه.

وقد ذهب شوطًا بعيدًا جدًا تقديس قرى الضيف. فلم تعرض الزوجة على الضيف، كما كانت الحال في شعوب أخرى تعتبر بدائية، بل إن سيد البيت كان يعرض نفسه وأولاده. قال ابن حوقل[4]: «وكتامة وميلة وسطيف يضيفون المارة ويطعمون الطعام،

---

(1) انظر *E.I.*، مادة بلاد القبائل، بحث لـ G.Yver. هذا البحث مثل كل المؤلفات المذكورة بالقائمة. مختص فقط ببلاد القبائل في جرجرة التي أثارت وحدها تقريباً، فضول الباحثين. لكن يمكن التوسع في البحث. دون ارتكاب خطأ فادح.

(2) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 43.

(3) انظر مثلاً A. le Tourneux et a. Hanoteau (*La Kabylie et les Coutumes Kabyles*, II, 44 - 49) وقد بين المؤلفان أن قرى الضيف نظم ورتب بدقة عند القبائل حتى منتصف القرن التاسع عشر.

(4) كتاب صورة الأرض، ص 91. وقد عاد ابن حوقل، ص 93، إلى المسألة ذاتها وأطال، وأكد من جديد =

ويتخلّق قوم منهم بخلق ذميم من بذل أنفسهم لأضيافهم على سبيل الإكرام ولا يحتشمون من ذلك، وأكبرهم وأجملهم كأصغرهم في بذله نفسه لضيفه حتى يلح به. وقد جاهد على ذلك أبو عبدالله الداعي لبعضهم إلى أن بلغ بهم كل مبلغ فما تركوه». وفي منتصف القرن السادس الموافق للقرن الثاني عشر، أبدى الإدريسي نفس الملاحظات الخاصة بكتامة، مما يؤكد لنا شهادة ابن حوقل وملاحظاته[1]. وخلاصة القول، كان لكتامة حب متساوٍ للإسلام وممثليه ـ وقد سبق أن بينا تقديرهم لكل من كان يملك مسكة من العلم ـ ولعاداتهم القديمة. فكانوا يحجون ولهم «فقهاء» معلمون. لكنهم حافظوا أيضًا على مفهومهم الأخلاقي القديم، بما احتواه من قوانين خاصة بقرى الضيف، وكذلك على كثيرٍ من العادات الأخرى المريبة قطعًا في نظر الإسلام، ولم ير طبعًا المؤرخون من المفيد إخبارنا عنها، لقلة اهتمامهم بالشؤون الاجتماعية. وليس من الثابت أنهم شعروا أبدًا كل الشعور بتناقضاتهم. فلا تعرف الأنفسِ البسيطة نزاعات التعلق بمثل غير منصهرة أو متعارضة.

ولما تحول أبو عبدالله الداعي من الشرق إلى بلاد كتامة، وجد نفسه في بيئة ملائمة قطعًا، وكانت متقبلة ومتأهبة لأكثر من سبب، ومع ذلك، انتشرت بها العوائق والمكايد. فكان الواجب يحتم تكوين أمة متجهة كلها إلى إقامة مملكة الله على الأرض وحاكمها الإمام المنزه المختار من أهل البيت، وذلك بإشراف الداعي الذي كان وبقي صوفيًا قبل

= ملاحظته الأولى فقد زار المغرب سنة 340/951 ـ 952 (انظر كتاب صورة الأرض، ص 83 و 96).

(1) سنعود إلى مسألة «الحب اليوناني» في تأليف مقبل عند الشروع في كتابة فصل عن «المجتمع». والمهم في صورة الحال أن اللّواط ليس رذيلة. فقد كان فيما يبدو، جزءاً من قوانين قديمة لقرى الضيف. وقد أورد الإدريسي (النزهة، ص 70 ـ 71) ما أفاد أن العادة تمادت في عصره. قال: «ولا تتم عندهم الكرامة البالغة إلا بمبيت أبنائهم مع الأضياف ليتلقوا منهم الإرادة. ولا ترى كتامة بذلك عاراً، ولا ترجع عن ذلك البتة. وقد أصلبتهم الملوك بذلك وبالغت في نكاياتهم. فما أقلعوا ولا امتنعوا عن عادتهم في ذلك ولا تحولوا عن شيء منه». ولذا، فلم يكن دخولهم في الإسلام ناجعاً في هذا الباب. والمعلوم أن الإسلام لم يتمكن من التغلب على العادة، خاصة في الجبال. وأحسن مثال بقاء القانون العرفي البربري إلى يومنا هذا. (وأحسن عمل في رأينا، في الموضوع، ما كتبه MARCY *(Le Droit coutumier des Azemmour)*. وقد وقع التخلي فيما بعد عن اللّواط كقانون لقرى الضيف. فهل ينبغي نسبة اجتثاثه إلى تدخل الموحدين ومساعديهم من الحفصيين؟ فقد جاء فعلاً في تأليف *(La Kabylie et les Coutumes Kabyles*, II, A. LE TOURNEUX ET A. HANOTEAU 215) ما مفادة: «كاد اللّواط في القديم أن يكون مجهولاً في بلاد القبائل، وقد أدخله جنود من الأهالي. والفعلة ذاتها اشتهرت فظاعتها واستنكرت، بقطع النظر عن ظرف التشهير». وكما نرى، فقد تطورت الأخلاق تطورًا كبيرًا منذ القرون الوسطى.

كل شيء، وتشكل هذه الأمة من كثير من البطون المتعادية التي تناقضت غالبًا أخلاقها تناقضًا مفضوحًا مع أبسط قواعد الإسلام. ولم تكن المهمة أمرًا هينًا. بل تطلبت ما يقارب من عشر سنوات من التضحيات والعمل الدّؤوب.

بدء الدعوة. إكجان:

وهكذا بدأت دعوة جديدة سارت على منوال الرسول ذاته وعادت إلى العمل برسالة النبي من مصدرها في شكل مصغر وسلكت نفس المسلك. وقد استهدفت هذه الدعوة تصحيح الانحرافات المتوالية ـ انحرافات الصحابة وبني أمية وبني العباس ـ التي منعت الدعوة الأولى لأول رسول في الإسلام من بلوغ غرضها، وذلك بإبعاد الخليفة الشرعي للرسول من العمل على الاستمرار في المهمة النبوية واستكمالها. فوجب العودة إلى الأساس وإعادة بناء أمة أصيلة من المؤمنين ـ هكذا سمى الداعي أتباعه، خلافاً للكافرين الذين لم يعترفوا بالإمام ـ القادرين على تحمل الرسالة من جديد، وختمها آخر الأمر بالانتصار النهائي للإمام. وقد اقتفى الإمام أثر الرسول، فبدأ يعد أسس هذه الأمة في بلاد كتامة. وقد مر خاصة العمل بمرحلتين: مرحلة إكجان ومرحلة تازروت اللتين وافقتا تباعًا مرحلة مكة والمدينة. وبمشيئة الداعي الواعية أو غير الواعية وعملاً بالطريقة التي لقنها إياه ابن حوشب قطعًا، وأيضًا عملاً بطريقة المؤرخ الرئيسي للأحداث ـ القاضي النعمان الذي وإن لم يقم أبدًا باتجاهٍ واضح صريح للمقارنة، فقد بالغ في إبراز بعض الأوصاف بلا شك ـ صار اتجاه الموازنة الحاضر دوماً وأبداً بين سيرة الرسول وسيرة الداعي، بارزاً لكل من اطلع على «السيرة»، بمعنى أن ذلك أمر يهم عملياً جميع المسلمين الذين اتجه إليهم الداعي ومؤرخه.

ولا يوجد أي شك في أن وقوع الاختيار على «مكة» المغربية التي وجب أن تنطلق منها الدعوة لم يترك للصدفة. فالموقع الذي كان على أبي عبدالله الداعي تنمية نشاطه انطلاقًا منه، قد قرر له مسبقًا بكل تأكيد ووصف له وصفًا دقيقًا. فلا بد أنه سبق توجيه الداعي فحص لبلاد المغرب. فهل كلف أعوان سريون بهذه المهمة الاستطلاعية؟ ولنلاحظ في هذا الصدد أن الجغرافي اليعقوبي المنتمي إلى الشيعة مثل جده واضح جال في المغرب فعلاً، في منتصف القرن الثالث الموافق للقرن التاسع. وقد ألف كتابه «البلدان» سنة 276/889. فهل جاء اليعقوبي يتجسس للإسماعيلية؟ ولنذكر كذلك أن أبا عبدالله الداعي، لما هم بمغادرة اليمن، رافقه عبدالله بن أبي الملاحف الذي كان «يعلّمه

وصحبه إلى أن وصل إلى بلاد كتامة»[1]. فماذا كان يمكن أن يُعلِّم عبدالله بن أبي الملاحف ـ الذي كان شخصًا غامضًا نسبيًا، وقد دعي إلى العودة حالما وصل مرافقه إلى حيث يقصد ـ أبا عبدالله الداعي؟ ولقد تملكنا شعور واضح أنه استخدم دليلاً خاصة، فأمد أبا عبدالله بكل أنواع الأخبار الخاصة بالبلاد والعباد في الطريق[2]. فهل أن هذه الأخبار هي التي مكنته من إدهاش أصحابه الكتاميّين تمامًا لما ألقى عليهم السؤال التالي: «أين فج الأخيار؟»[3]، وقد طلبوا إليه اختيار مضيفه لوضع حدٍ للخصومات الناجمة بينهم في هذا الشأن ولم يذكروا فعلاً أنهم حدثوه عن الفج أبدًا. فأجابوا مُنْذَهلين بأنه يقع في بلاد بني سكتان. فعزم على الرحيل إليه والاستقرار به، قبل أن يذهب إلى القبائل الأخرى على التوالي. فواصل سيره رفقة حريث الجميلي وموسى بن مكارمة، وأبي القاسم الورفجّومي وأبي عبدالله الأندلسي. ولما وصل، فاجأ كثيراً من أصدقائه مرة أخرى لما تعرف قبلهم على الموضع. واعترف لهم أمام عجبهم وتساؤلاتهم قائلاً: «البلدان توصف للناس وتذكر لهم وإن لم يروها»[4].

وهكذا، استقر أبو عبدالله الداعي في الناحية التي وصفت له، أي في إكجان[5]

---

(1) القاضي النعمان. الافتتاح، مخطوط ص 37.

(2) عوض فيما بعد إبراهيم بن إسحاق الزبيدي لدى الداعي، عبد الله بن أبي الملاحف، وعرف عن الزبيدي أنه من هوارة (انظر القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 37). ولم يكن هذا اللبس قطعاً بلا أساس تماماً. فلا بد أن هذا الشرقي تعلم التشبه بالبربر ليكون واحداً منهم. فهل تم ذلك عن طريق إقامة طويلة بينهم، كجاسوس أيضًا؟

(3) ما زال الفج يدل على الشعاب في بلاد القبائل. ولنذكر فجّ مَزَّالَة الذي يحتمل أن اسمه مشتق من نسبة قبيلة مَصَّالة من كتامة، وقد حدد موقع أراضيها بهذه الصورة، إذ يقع فج مزالة في الشمال الشرقي من جميلة (= Cuicul).

(4) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 51.

(5) كانت إكجان محل عدة تحديدات قامت كلها على الاشتراك اللفظي. فقد حددت أول الأمر شمال سطيف على بعد كلم واحد شمال بلدة Chevreuil. وقام بهذا التعريف G. MARCAIS، وذكرها لأول مرة E. F. GAUTIER وقال: «حسب ما أخبر به شفويًا G. MARCAIS، فينبغي البحث عن إكجان قرب بلدة Chevreuil. وهناك نقطة تسمت باسم بربري وتأثرت بتعريبها إلى خربة الكلاب، وبالفعل يعني لفظ إكجان المعروف جدًا، الكلاب، ومن ناحية أخرى، فلا توجد آثار، ولما سئل الأهالي صراحة، قالوا إنهم يذكرون إكجان الاسم القديم. لكن ينبغي توجيه سؤال صريح إليهم. هذا إذا كل ما بقي من هذا المعلم التأريخي الذي كان نقطة الانطلاق للفتح الفاطمي!» (الطبعة الجديدة لكتاب *Siècles Obscurs* بعنوان *Le passé de l'Afrique du Nord*، ص 343). واعتمد تحديد الموقع هذا G.MARCAIS و E.F. GAUTIER ومؤلفون عديدون، خاصة منهم *Berbérie,* VONDERHEYDEN، ص 288، الملحوظة 1؛ وكذلك في تحقيقه وترجمته لكتاب أخبار ملوك بني عبيد لابن حماد، ص 19، الملحوظة 2، وترجمة M. CANARD لسيرة جعفر الحاجب، في *Hespéris*, 1952، =

= ص 315، الملحوظة 2؛ و *Berbérie,* H. R. Idris، ج 2، 499، الملحوظة 744، إلخ...

وعرف موقعها أيضًا بغموض نسبي قرب قسنطينة في «تأريخ الدولة الفاطمية»، ص 48، الملحوظة 1، لحسن إبراهيم حسن، فقال بالصفحة الموالية: «وكان يطلق على إيكجان منذ قديم الزمان Tzaijan (هكذا)، وهو محل اجتماع الحجاج من الأندلس وشمالي المغرب الأقصى». ولم يذكر حسن إبراهيم حسن أي مرجع يؤيد هذا التأويل، ولم نجد في أية مجموعة للخرائط موقع Tzaijan. وحدد Massignon موقع إكجان أخيرًا على بعد 12 كلم ونصف إلى الجنوب الشرقي من سطيف. وذكر أنها تقع حاليًا بدوار Guidjdjel الذي تكون في نطاق بلدية أو، ماس المختلطة، من خمسين بيتًا تجمعت حول المسجد المرمم سنة 1937، ولربما كان مقامًا على أسس يه د تاريخها إلى القرن السابع. وتدل بقايا الأعمدة والحجارة والسراديب على أنه موقع قديم. «وقد عوض اسم Guidjdjel في القرن التاسع عشر اسم إكجان القديم». وقد حدد L. M.assignon دار الهجرة التي أقامها أبو عبدالله الداعي، وكذلك أحد المواقع المحتملة لأصحاب الكهف (انظر Les Sept Dormants (de l'Ephèse, en Islam et en Chrétienté, dans *R.E.i.*, 1954, pp. 79-85.

ويمكن أن نضيف أيضًا إلى حجج Massignon أن مخطوط «أخبار ملوك بني عبيد» لابن حماد تضمن Guidjdjel وقد رفض هذه الرواية المحقق Vonderheyden مفضلًا إكجان (انظر النص العربي، ص 7، الحاشية 2).

ويمكن أن نضيف أيضًا أن (إكجان) أخرى تقع بسيدي عيش قرب بجاية، وقد أشار إليها كذلك L. Massignon (المرجع المذكور، ص 79).

فماذا تختار إذن؟ لم يقم أي موضع مقترح على تدليل وثائقي. ولم توجد كتابات طبعًا. ولم تذكر مصادرنا أي توضيح كاف ثابت يسمح بتحديد دقيق لا غبار عليه للموقع. وقد ذكرت كتب التأريخ عامة الاسم بدون ذكر للموقع، وقد ساد الغموض النسبي أقوال الجغرافيين. وذكر ياقوت (المعجم، ج 1، 273، هذه المادة) أن إكجان قرية في بلاد كتامة؛ وذكر المقدسي (أحسن التقاسيم، ص 6 ـ 7 و 52 ـ 53) أن إكجان تقع بين سطيف ومرسى الدجاج؛ والإدريسي (النزهة، ص 63 وص 70، تحقيق de Goeje ص 91 و ص 98 ـ 99؛ الترجمة ص 105 والملحوظة 1) حدد إكجان مرة أولى على بعد أكثر من مسيرة يوم من بجاية، ثم حددها قرب سطيف دون إبداء توضيح آخر. واقتصر de Goeje في الحاشية التي أضافها إلى الترجمة على مناقشة رسم الكلمة ونطقها. وذكر القاضي النعمان أخيراً (الافتتاح، مخطوط ص 143 ـ 144) بلدة أخرى تسمى إكجان كَجارْمَة الواقعة دائمًا في ناحية ميلة، لكن على أرض قبيلة لطانة. وكجارمة بطن من لطانة (الافتتاح، مخطوط، ص 140).

والخلاصة: في إمكاننا القول إن اسم إكجان لا بد أنه انتشر نسبيًا. ولم يكن حقًا اسم بكل تأكيد، بل كان لقبًا مشتقًا من أُكْج تصغير أُكْجَون (= كلب). وإكجان جمع المذكر السالم في البربرية لأكج (جراء). فيصح القول إن كثيرًا من قرى بلاد القبائل سميت بهذا الاسم، بالأمس كما باليوم. وهذا يفسر سبب دلالته على أسماء كثير من البلدات.

والنص الوحيد الذي يتيح لنا من ناحية أخرى تحديدًا يقينيًا دقيقًا نسبيًا. موقع قرية إكجان ـ لا تبعًا لمعلومات عن المكان، لكن فقط بفضل بعض القرائن والإشارات عن العمليات ـ هو «الافتتاح» للقاضي =

بضواحي ميلة عند بني سكتان وهم بطن من جميلة كانوا بلا شك يقيمون في الجبال التي ما زالت تحمل اسمهم إلى الآن[1]. وكانت تقع في منتصف الطريق غربي الجادة الرابطة بين ميلة وجيجل عبر فج فدولي. فهل أقام هناك بصفة معلماً؟ لنتذكر أنه قد صاحب مبدئيًا حجيج كتامة إلى بلادهم ليمارس هذه الحرفة الضامنة لأزكى الموارد. فلم يتحدث القاضي النعمان عن ذلك ولا أيّ مؤلف آخر لخص كتابه أو اقتبس منه. فهل تعمد مؤلف الافتتاح إهمال هذه الفترة، إذ كانت في جملتها ثانوية وقصيرة جدًا دون شك في نشاط الداعي؟ هذا أمر كثير الاحتمال. وخلافًا لذلك، أفاض الوراق في الحديث عن هذا الأمر، وذلك لغرض بديهي قصد منه وصف أبي عبدالله الداعي في مظهر الرجل المحتال وقليل النزاهة والمتخفي[2].

= النعمان ـ فقد كان أهل إكجان يتردّدون على ميلة لقضاء حاجات حياتهم اليومية (الافتتاح، ص 53 وما بعدها)، ولما أراد أبو عبدالله الذهاب إلى الحمام للتداوي، اقترب: «الحمام بميلة، وهو قريب منك» (الافتتاح، مخطوط، ص 53). كما أن الموقع الأول الذي وجه إليه أبو عبدالله الداعي سلاحه كان ميلة أيضاً. ويمكن أن نذكر قرائن أخرى. فقد روى ابن خلدون أن إكجان كانت تقع على أرض بني سكتان المنتسبين لجميلة (العبر، ج 4، 66 ـ 67). فإن كانت جميلة تقع ـ كما هو رأينا ـ في جبال ما زالت تحمل اسمهم إلى اليوم (يقع جبل جميلة في منتصف الطريق بين ميلة وجيجل) ربّما يمكن تحديد موقع إكجان بين هذه الجبال وميلة. ويحتمل أن يكون كذلك على بعد عشرين كلم من هذه القلعة. وتشير خرائطنا فعلاً إلى أن الطريق تخترق بداية من هذا الموضع الوادي الذي امتاز بطابعه السياحي الكبير ومناظره الجميلة. فهل كان فج الأخيار؟.

وإن حددنا لا محالة لإكجان مكانًا آخر، خاصة قرب سطيف ـ ولا يهم أن كان ذلك إلى شمال سطيف أو إلى جنوبها ـ فلن نفهم شيئًا من سير العمليات والأحداث. فإن كانت ميلة فعلاً منذ الساعة الأولى في قلب الهيجاء بالذات، فإن سطيف، مثل بلزمة بالضبط، لم تشارك فيها إلا جزئيًا، لأنها كانت بعيدة نسبيًا عن موضع القتال.

(1) أكد ابن خلدون (العبر، ج 4، 67 وقد ذكر جبيلة بدل جميلة) ما ذكره القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط ص 78 ـ 79) أن بني سكتان كانوا بطنًا من جميلة، فقبلوا عندهم أبا عبدالله الداعي. ويمكن التفكير أيضًا في تحديد موقع جميلة، اعتمادًا على الاشتراك اللفظي، قرب Cuicul (= جميلة) على بعد 38 كلم إلى الشمال الشرقي من سطيف. لكن هذا الافتراض ـ الذي اعتمده E.F. Gautier في كتابه (*Le passé de l'Afrique du Nord*، ص 343) ـ قليل التصديق. وبالفعل، فكل شيء في سير العمليات يجعلنا نفكر أن بني سكتان وجموع جميلة استقروا أول الأمر في الناحية التابعة لميلة. ولا نعلم فضلاً عن ذلك في أي تاريخ عوضت Cuicul اسمها القديم باسم جميلة. فإذا وجب ربط تغيير الاسم بذكرى جميلة. فالأولى التفكير في توسع مقبل لهذه القبيلة بفضل ما قام به الداعي من فتوحات.

(2) أورد ابن عذاري (البيان، ج 1، 126 ـ 128) هذه الرواية، فقال إن أبا عبدالله الداعي قصد المسجد الذي كان مدرسة أيضًا، وقد تردد عليها أبناء الصديق الكتامي للداعي. ولما حانت صلاة الظهر، أبعد هذا الصديق الذي لم يذكر اسمه الإمام والمعلم المعتاد، مقدمًا نحو المحراب أبا عبدالله الذي أم المصلين، وأعيد نفس المشهد أثناء صلاة العصر. فأدرك الإمام المعلم الأمر وترك المسجد، فعوضه أبو عبدالله في الإمامة والتعليم. ثم تعاون =

وقد كان المسجد في العصر الوسيط مركزًا للحياة الفكرية والسياسية. فكان فعلاً للمذاهب الدينية قواعد وامتدادات سياسية. وبالطبع استخدم مسجد إكجان إذن من طرف أبي عبدالله الداعي كمنبر ومنصة وساحة للنقاش. ولما عاد الحجيج المرافقون له إلى بيوتهم تحدثوا وزينوا طبعًا خصال المعلم الذي لاقوه في مكة واجتهدوا في استقدامه إلى بلادهم. وقد بينا ما كان لكتامة من تقدير لأقل «طالب»، فقدموا من كل حدب لسماع العالم الشرقي والإصغاء إليه. وبلغ خبر شهرته إلى مسامع صاحب ميلة الذي ارتاب في أمره. وقد بعث فعلاً تعليم أبي عبدالله الداعي على القلق لدى كل شخص بصير، ولو أنه اقتصر على نشر العلم الظاهر. وكانت المواضيع المدروسة علناً تحوم حول فضل أهل البيت، أي علي و لأيمة من ذريته. وكان أبو عبدالله يبوح بسرّه إلى أولئك الذين شعر بميلهم إليه. فكاء فهم تدريجيًا بنواياه الحقيقية. فحصل بذلك على انضمام حريث الجميلي، وموسى بن مكارمة، وأبي القاسم الورفجومي، وقد رافقوه منذ الساعة الأولى. ثم حل دور أفراد آخرين مهمين، من قبائل مختلفة من كتامة، فانضموا إلى الدعوة. وقد انضمّت على التوالي، قبائل مسالتة؛ وهارون بن يونس بن موسى المَسَالِتي المعروف بشيخ المشائخ[1]؛ وغَشْمَان تازروت وسيقومون بدور حاسم في نصرة الدعوة ـ والحسن بن هارون الغشمِي، وكان فتًى غنيًا يتمتّع بنفوذ كبير على أهله، وسيأتي الحديث عنه قريباً؛ وإجَّانة؛ وأبو يوسف ماكيون بن ضَبَارَة[2]، وكذلك ابن أخيه أبو

= أولياء التلاميذ وعرضوا عليه 40 دينارًا، فرفضها باحتقار. ثم أخرج كيسًا به 500 دينار، وأفرغ ما فيه أمام صديقه قائلاً له: «لست معلم صغار»، وكشف له عن مهمته. فانضم إليه الشيخ صديق أبي عبدالله. ثم جاء دور أقاربه وخاصته. ولما حل شهر رمضان أوضح أبو عبدالله إلى صديقه أنه كان يجب ترك صلاة التراويح التي جاء بها عمر. فوافقه على رأيه. فتسبب هذا الترك في بعض التململ. فوفق أبو عبدالله بفضل ما وهب من قدرة على الخطابة والتملق ـ فقد أكد لكتامة أن الله جعل منهم أداة لنصرة أهل البيت ـ إلى حملهم على قبول هذا التغيير. وكان للشيخ صديق الداعي شقيق معاد لأبي عبدالله. فأوقعه في كمين وأمر بقتله. ثم استمر القتال مدة سبع سنوات. ولم يذكر الوراق أية تفاصيل إضافية، لكنه أوضح أن أبا عبدالله تغلب على صعوبات عديدة وعرف كيف يفرض على كتامة تنظيمًا عسكريًا متينًا، («فألزمهم العسكرية») مكنه من فتح المدن والإطاحة بالأغالبة في نهاية الأمر.

(1) ربما انتابته الشكوك فيما بعد، بخصوص صفة المهدي التي اتصف بها عبيدالله، فطالبه بآية لتصديق دعوته. فأمر عبيدالله بقتله. انظر ابن خلدون، العبر، ج 4، 77.

(2) انظر القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 113. وجاء في «الافتتاح»، مخطوط ص 53: «مَكِّيُون بن صُبَارَة». ويدل لفظ صُبارة على الصخور الملساء، وضَبَارَة على البدانة. ويمكن أن يقال أيضًا ضُبَارَة (حزمة من الرماح)، أو ضِبَارَة (جمع من الرجال). وفي «البيان» لابن عذاري (البيان، ج 1، 164 و 168) دعا هذا الشخص نفسه مَاقْنُون بن دَبَّارَة الإجَّانِي، وقد ولاه على طرابلس عبيدالله المهدي مكافأة له على خدماته. وأمره =

زاكي تمّام بن مُعَارِك[1] الذي أخلص إخلاصًا تامًا في خدمة الداعي بصورة خاصة.

كان الوضع على ذلك النحو ـ وقد بدأت الدعوة بحذر ودون الاصطدام على الصعيدين العلني والسري ـ لما أصيب أبو عبدالله بمرض الحصاة منذ مدة، فعبر عن رغبته في الذهاب إلى الحمام للتخفيف من ألمه. فقيل له: «لو أصبت حمامًا؛ وقيل له الحمام بميلة، وهو قريب منك»[2]. فذهب صحبة رجل من بني سكتان ونزل خانًا كان على ملك شخص يدعى فَرْجُول[3] أحد موالي صاحب القلعة موسى بن عباس الذي أخبر بوصوله. فأمر فورًا مولاه فرجول أن يأتيه به. فعجل فرجول ـ هل كان ذلك لتجنب المصاعب مع كتامة الذين ترددوا على خانه، أو تشيعاً؟[4] ـ بإعلام أبي عبدالله سرًا، ففر الداعي في الحال، ثم هرع فرجول إلى سيده وقدم له اعتذاره، وأخبره أن الرجل قد رحل. فلم يفكر موسى بن عباس بعد ذلك في الأمر، ولم يبد أية محاولة للحاق بالهارب. والظاهر لئن بدأ أبو عبدالله في إثارة مخاوف سلط الناحية، فإن ما أوحى به من خشية ما زال محدودًا جدًا. ولا شك أنه لم يمثل بعدُ خطرًا أعظم من خطر أحد المرابطين المعروفين في قرية من قرى بلاد القبائل. ولم ير صاحب ميلة حتى ضرورة توجيه بعض من رجال حرسه ليأتوه به، وقد كان الداعي في قبضته أو يكاد.

وبعد فشل هذه المحاولة للقبض عليه، ومهما اتسمت بحزم ضعيف، فقد أضفت على الداعي مزيداً من المهابة. فذاع عند ذلك الخبر في كل مكان أن أبا عبدالله الداعي كان «يدعو إلى مكتوم»[5] لم يكن اطلع عليه إلا العارفون. وزادت جاذبية الأمر طبعاً،

= عبيد الله المهدي بقتل ابن أخيه أبي زاكي.

(1) سمي أيضًا أبو زالي أحيانًا. (القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط، ص 53) لكن من الواضح أنه خطأ كتابي. وانظر كذلك «البيان»، ج 1، 126 لابن عذاري، الملحوظة 129 من هذا الفصل، بخصوص الدور الاستعطافي الذي كان لاسم هذا الشخص في رواية الوراق. وقد تمتع أبو زاكي بثقة أبي عبدالله الداعي الكاملة. وقام فعلا صحبة أبي العباس شقيق الداعي بنيابته عند رحيله إلى سجلماسة لتخليص المهدي. ثم شارك في المؤامرة التي استهدفت حياة المهدي، فأدى ذلك إلى قتله وكلّف به عمه والي طرابلس. انظر ابن عذارى، البيان، ج 1، 152، 153، 163، 164؛ وابن خلدون؛ العبر، ج 4، 77؛ والملحوظة السابقة.

(2) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 53.

(3) جاء في مخطوط «الافتتاح»، ص 53ـ 54 تارة فرجون وطوراً فرجوب. وقد رأينا تصحيح ذلك، إذ ذكر بوضوح أنه مولى، يعني أنه شخص من الرقيق.

(4) أكّد القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط ص 53 ـ 54) أنّ فرجول كان في رخاء وترك عند موته عشرين طفلاً، فأوحى لنا بأن صنيعه مع الداعي كان سببًا في ما لحقه من رحمة وخير من الله.

(5) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 55.

لما اكتساه من سرية. وحاول القوم كشف السر عبثًا. فأجاب المطلعون على السر باستمرار على الأسئلة الملقاة عليهم بصيغة واحدة: «أَبْلُغْ تُوقِنْ»[1]. فتزايد عندئذٍ عدد المنضمين إليه. لم هذه الكثرة؟ يمكن تفسيرها بالفضول والرغبة في الانتماء إلى جمعية سرية تكاتف أفرادها تكاتفاً ناجعًا، عملاً بما أملته الأخوة، والجاذبية التي عرف الداعي كيف يمارسها على كلٍ من اقترب منه. لكن بالاهتمام أيضًا اهتمامًا غريزيًا بتوحيد الصفوف حول كل رجل لاحقته سلطة العرب، وفي عدة صور؛ الرغبة في التحرّر من نفوذ وجوه القبائل، وخاصة الأمل في الاستفادة فورًا أو بعد حين من المغامرة. وقد أدخل أبو عبدالله الداعي العصيان والحركة فعلاً في دنيا القبائل الجامدة، ورفع الستار عن آمال متناهية. وقد تضخم العدد إلى أحد أنه طالب بني سكتان لما نزل ضيفاً عليهم، بتخصيص مكان للاجتماع والدعوة، «ودعا جماعة من بني سكتان فأخلوا له مجلساً للسماع»[2]، وقد سهروا على من تسابقوا من كل صوب لسماعه.

فماذا عَلَّم سامعيه؟ من البديهي أننا لا نملك أصول خطب ومواعظ أبي عبدالله. بل وصل إلى علمنا فقط أنه طرق المواضيع المعروفة حول ما كان لذرية علي من فضائل خارقة، وحقهم في الانفراد بالإمامة، مستعيناً بلا شك بالأحاديث والآيات المَؤَوّلة تأويلاً بارعًا. وقد شهر أيضًا تشهيرًا لاذعًا قطعًا بظلم الزمان، ولا بد أن يقضي عليه المهدي بمساعدة كتامة. وما انفك يردد لهم قوله: «والله ما سمي هذا الفج إلا بكم. ولقد جاء الحديث: «إن للمهدي هجرة تنبوء عن الأوطان، في زمن محنة وافتتان. ينصره فيها الأخيار من أهل ذلك الزمان. قوم مشتق اسمهم من الكتمان. فأنتم هم كتامة، وبخروجكم من هذا الفج يسمى فج الأخيار»[3]. فصدّق القوم وظنوا أن الأمر مقدّر. فقد كان للتنبؤات عند جميع شعوب العصر الوسيط وخاصة في بلاد كتامة، صدى عميق. فتأهب القوم لليوم العظيم.

وتقبّلت الأمة المتولدة عن الدعوة إعدادًا متينًا منقولاً عن إعداد الرسول. فقد وجب عليها فعلاً أن تكون جديرة باكتساب صفة أفضل أمة في ذلك العهد، كما كانت أمة الرسول. فتأثر الأقارب والأصدقاء بما كان من صدق لأفراد الأمة الجديدة الذين علمهم

---

(1) المرجع السابق.

(2) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 55 ـ 56.

(3) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 51 ـ 52؛ وابن الأثير، الكامل، ج 6، 127، والمقريزي، الاتعاظ، ص 76 ـ 77.

الداعي، وبالتحول العجيب الطارىء على سيرتهم. فأبدوا جميعًا ورعًا كبيرًا وفعلوا الخير وضاعفوا من أعمال البر. ولم يدعوا بعضهم إلا أخوة، وصنعوا كل ما يجب صنعه لتتحول هذه الأخوة إلى أعمال.

وقد فتت هذا التضامن المناضل الحواجز والأجهزة المعتادة للعصبيات، فألحق بهذه الصورة ضررًا خطيرًا بسلطة الرؤساء التقليديين وامتيازاتهم، وأثار خوفًا كبيرًا. فبدأ الهمس لإيقاف الحركة التي دفعت الناس دفعاً لا يقاوم نحو أبي عبدالله الداعي، وقيل إنه إذا كانت العقيدة التي دعا إليها طيبة نزيهة، فلا ينبغي أن تكون سرية، وقد فضح الغموض الذي اكتنفها تناقضها مع الإسلام. وقد بلغ إلى سمع موسى بن عباس[1] صاحب ميلة صدى الانقسامات الداخلية ـ وكان ثمنًا طبيعيًا لانتصارات الداعي الأولى ـ التي بدأت تدب إلى صفوف بني سكتان، فظن أن الظرف صار ملائماً لمحاولة استغلال الوضع وخنق الحركة التي صار تقدمها مخيفًا أكثر فأكثر. وبدأ عدد هام من بني سكتان يكتشف، لأسباب متنوعة لم تكن تخلو من المشاحنات، أن النظريات التي دعا إليها الداعي قابلة للانحراف عن الدين القويم، فعرضوا على الداعي أن يتناظر في بيته مع العلماء، فرفض بنو سكتان هذا العرض، وقد تفوق طبعًا التضامن بين العصبيات. ومن ناحية أخرى، لم يكن في مقدورهم التملص من قوانين قرى الضيف الموروثة وتسليم ضيفهم دون أن يلحقهم العار. فاستخدم صاحب ميلة عبثاً وعلى التوالي الإقناع والتهديد والدسائس. فلم يقدر على ثنيهم، لما توعدهم بتدخل إبراهيم الثاني، ولم يوفق كذلك في إثارة بطون أخرى من كتامة عليهم.

والواقع أنه لم يكن قط مستعدًا فضلاً عن ذلك، ورغم تهديداته، ليقبل تدخل الأمير في ناحيته، فيخاطر بذلك بالأراضي التي كانت في حوزته. ولما أبدى إبراهيم الثاني مخاوفه، كتب له فعلاً رسالة مهدئة وطمأنه بأنه رجل لابس الغليظ، يأمر بالمعروف ويدفع الناس إلى العبادة[2]. غير أن الأمير أراد أن يعرف بينة الأمر. فوجه إلى موسى بن عباس، منجمه ابن المعتصم المنجم، وطلب إليه أن يهيىء له مقابلة مع أبي عبدالله، ليسلّم إليه رسالة شخصية من صاحب القيروان. وتم اللقاء، فدعي أبو عبدالله إلى الاختيار بين تحقيق جميع مطامحه، إن قبل بالتخلي عن ضلاله، وبين أن يناله أشد

---

(1) جاء أيضًا في مخطوط الافتتاح (ص 55 وما بعدها) عيّاس أحيانًا؛ وفي «العبر» لابن خلدون، ج 6، 67، عيّاش. وقد وجه اليعقوبي اختيارنا إذ سماه موسى بن عباس بن عبد الصمد (البلدان، ص 214).

(2) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 57 ـ 58؛ وابن الأثير، الكامل، ج 6، 127.

العقاب إن تمادى في إفساد رعايا الأمير، وإقامة أوهام زائلة على حفنة من الأوباش الذين يبادرون بتسليمه عند ظهور أول خطر. وقد كان رفض المساومة واضحًا طبعًا. وفضلاً عن ذلك، كان أبو عبدالله سياسيًا ماهرًا، فاغتنمها فرصة ـ معيدًا بذلك صنيع الرسول ـ ودعا إبراهيم الثاني إلى اعتناق الدعوة قبل فوات الأوان، قال لمبعوث الأمير: «إني أدعوه إلى الله (ع و ج) وإلى كتابه، وإلى الإمام المهدي من ذرية رسوله دعوة محتجّ عليه، وأرغب فيما ينجيه. فإن قَبِل عنّي قبل رشده، وإن عاند فقد قدمت إليه المعذرة. ولو كان صاحبي لعجلّت السير نحوه ولكن له ولمن بعده متاع إلى حين، حتى إذا بلغ الأجل، وحان الحين ـ ﴿وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون﴾ ـ»[1].

وقد ذكر القاضي النعمان أن إبراهيم الثاني لما تلقى هذه الرسالة، امتقع وجهه وأيقن أن أبا عبدالله كان فعلاً الرجل الذي اختاره القدر للإطاحة بدولته. فروي أنه أسرّ لخاصّته: إن دخل هذه المدينة من باب، فسأتركها من باب آخر[2]. ولم يكن الفزع الذي ألم بأمير إفريقية مجرد أقوال اختلقها تمامًا مؤلفو كتب تأريخ الشيعة. فلا شك أن اطمئنان الداعي وإيمّانه بدعوته أحدثا صدمة حقيقية أثرت في عقل إبراهيم الثاني المريض الذي كان يترصّد دائمًا بالتنبؤات، والملاحظ أن مبعوثه كان منجمًا. لكن لا يكفي ذلك لتفسير جموده الكامل. فلم يحاول فعلاً القيام بأي شيء على الإطلاق لإيقاف الداعي عند حده، ولم يكن لتلويحه بالحرب أي نتيجة. لكن إبراهيم الثاني عودنا على ردود فعل أخرى أمام نوائب الدهر التي كشفت عنها التنبؤات والمنجمون. فلما تنبؤوا له بأن فتى سيقتله، بادر فأمر بقتل كل فتيانه. وينبغي البحث عن أسرار جموده إذن في غير ذلك الأمر بالخصوص، دون أن نهمل مفعول التنبّؤات الذي يشل العزائم، بمعنى أن يقع البحث من ناحية في تقدير فرص التوفيق المحتملة لحملة توجه إلى بلاد كتامة، ومن ناحية أخرى، في الأمل المعقود على مناورات أخرى تعرض لأول وهلة وكانت أكثر نفعًا

---

(1) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 62. والجملة الأخيرة هي الآية 227 من سورة الشعراء. وروى القاضي النعمان نص الرسالتين بحذافيره، وقد تبادلهما الأمير والداعي. وليس من المستبعد، انظر إلى المكانة التي كانت لمؤلف الافتتاح، والتي خولت له الاطلاع بيسر على الوثائق، أن تكون هاتان الرسالتان صحيحتين، لا في المضمون فقط بل كذلك في المبنى (انظر «الافتتاح»، مخطوط ص 58 ـ 62). وذكر حسن إبراهيم حسن (تأريخ الدولة الفاطمية، ص 50، ملحوظة 3) أن النويري دوّن أيضًا نص هاتين الرسالتين في «النهاية» مخطوط القاهرة، دار الكتب، المجلد 26، ورقة 26. وذكر ابن الخطيب في «الأعمال»، ج 2، 445/19، مقطعين قصيرين منهما.

(2) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 63.

وأقل بذلاً، نظرًا إلى الوضع الذي وقع الوقوف عنده. والثابت أن جيوش الأغالبة غامرت بنجاح في جبال مليئة بالمكايد كجبال الأوراس وجبال النمامشة. لكن كان لها هناك قواعد للعمليات ثابتة، مثل قاعدة باغاية وطبنة. وكان الوضع مغايرًا كل المغايرة في جبال كتامة. ولم يكن أي سيد على استعداد لقبول جيوش إبراهيم الثاني وعرض حماية أسواره عليهم، وكذلك عرض ممارسته للرجال والمواقع. وبالفعل، لم يزل القوم يذكرون جيدًا المأساة الغادرة التي ذهب ضحيتها سنة 280 / 893 ـ 894، أي في نفس السنة التي دخل خلالها الداعي بلاد كتامة، أحسن مقاتلي بلزمة. والثابت أن نتائج هذه المجزرة قد قضت على الدولة، كما أدرك ذلك جيدًا المؤرخون العرب[1]. فلو تمكن إبراهيم الثاني من تنفيذ وعيده والقضاء على الحركة في المهد، لما استولى الفاطميّون بلا شكّ على الحكم، على الأقل في المغرب. لكنه حمل على التخلي عن الأمر، لعدم قدرته على الاعتماد على الأسياد المحليين، ولم يقدر إلا أن يفوّض إليهم الأمر ـ فقد كانوا لا محالة المعنيين الأولين به ـ لفض القضية التي لا تَبْدُو في رأيه فادحة الخطر أو مهدّدة مباشرة، بوسائلهم الخاصة، ويحتمل أنهم وعدوا بالقيام بذلك. وكان الأمير مشغولاً بهموم عاجلة وبتفاقم مرضه، فلم يعد يفكر في الأمر. لكن خلفه سيجد اليقظة صعبة. وفي انتظار هذا الأمر، فشل تدخل إبراهيم الثاني، ولم يزد ذلك أبا عبدالله الداعي إلا شهرة. فقد تمكن لأول مرة من التفاوض على قدم المساواة مع أمير إفريقية، فقدم موضوع مهمته بصورة علنية رسمية. وهكذا، انتهت مرحلة هامة في طريق الفتنة، ونأسف لعدم تمكننا من تحديدها من الوجهة التأريخية. لكن الصعوبات لم تنته بعد.

الهجرة إلى تازروت:

بدأ أبو عبدالله الداعي المسمى بالمشرقي وأنصاره الذين بايعوه وقد عرفوا بالمشارقة، يشكلون خطرًا رهيبًا في إكجان، لا بالنسبة إلى الأمير البعيد قطعًا، بل بالنسبة إلى الأسياد القريبين جدًا والحاكمين في الحواضر المجاورة، وكذلك رؤساء العصبيات الذين اعتبروا أن تهديد سلطتهم في تزايد وأن النظام القبلي المتوارث عن الأجداد في اضطراب. فصار رد الفعل أمرًا لا مفر منه. فجمع في واقع الأمر تحالف بين الأسياد ورؤساء القبائل المهددين بنفس الخطر. وتشاور أصحاب ميلة وسطيف وبلزمة، أي على

---

(1) انظر ص315 وما بعدها.

التوالي موسى بن عباس وعلي بن حفص بن عَسْلُوجَة وحي بن تميم، وتدبروا الأمر. وشرع من ناحيتهم رؤساء مسالتة ولهيصة وإجّانة ومتوسة، وهم حسب الترتيب، فتح بن يحيى المسالتي شهر الأمير، ومهدي بن كَنَانَاوَة[1]، وفرج بن حيران، وأبو تميم فحل بن نوح[2]، وزياد المتوسي، في مشاورات طويلة بحثًا عن حل، غير أنهم استبعدوا من أول وهلة اللجوء إلى القوة. ولم يشك أحد فعلاً في أن بني سكتان وجموع جميلة سيدافعون عن ضيفهم دفاعهم عن شرفهم، ومن المتوقع جداً أن تخوض كتامة نزاعاً لا تعرف عواقبه، في معسكرين متعاديين. والظاهر أن لا أحد أراد مثل هذه المخاطرة، خاصة وأنه بدا أن القضاء على الداعي كان عليه أن يتم بوسائل أقل تقتيلاً كانت سرًا من أسرار أهل الجبال قد مارسوها طويلاً.

ولذا عُقِد العزم على أن يتمّ التفاوض مع يَابَان بن صَنْقَلان[3] وكان من أعظم قواد بني سكتان، ولم يعتنق بعد مبادىء الداعي ولم يشعر في قرارة نفسه إلا بمخاوف أنداده ذاتها، في خصوص مستقبل حكمه. وقد وجهت إليه أربعة أفراس ومائة خروف ـ وكان ذلك توطئة طيبة وافقت قطعًا التقاليد المحلية القديمة ـ ووضح له أن الرجل الذي أضافه إخوته من عصبيته «قد بدل الدين وفرّق الجماعة، وشتت الكلمة، وأدخل الشتات بين الأقارب»[4]. فطلب إليه أن يعمل كل جهده لإيقاف الخطر، وذلك بأن يأمر بقتل أبي عبدالله الداعي، أو على الأقل أن يقوم بطرده وكمكافأة على خدمته، وعد بمبايعته رئيسًا لكتامة أجمعين وكل عرب الناحية. وكحجة أخيرة، لوح من جديد باحتمال تدخل إبراهيم الثاني، وسيكون هذا الأمر كارثة على الجميع. فقابل يابان هذا العرض بالرفض، ولاحظ أن أبا عبدالله ضيف القبيلة كلها. وبهذه الصفة، فهو متمتع بحصانة حقيقية

---

(1) هكذا في «الافتتاح» للقاضي النعمان، مخطوط ص 79. وقد سمي هذا الشخص مهدي بن أبي كَمَارَة في «العبر» لابن خلدون (ج 4، 67). لكن لا يمكن اعتماد «العبر». فقد أشرنا مرارًا إلى ما لحق أسماء الأعلام من تشويه كبير، نتيجة فقدان تحقيق نقدي. وهكذا، نجد في نفس الصفحة، مسيلة بدل ميلة؛ وسريف بدل سطيف. ويلزمة بدل بلزمة؛ والمساكتي بدل المسالتي؛ ولهيعة بدل لهيصة؛ وبجيلة بدل جميلة.

ومن ناحية أخرى، سمي تميم بن فحل في «العبر»، تَمْل بن بَجْل، وصار (بَيَان) بَيَات بعد خمسة سطور.

(2) سمي في «الافتتاح» للقاضي النعمان (مخطوط ص 79) تميم بن فحل؛ وبعد قليل (الافتتاح، مخطوط ص 105 ـ 109) سمي أبو تميم فحل بن نوح. ويظهر أن هذه الرواية هي الأتم، فعملنا بها. وجاء في «العبر» لابن خلدون (ج 4، 67) تمل بن بجل.

(3) كتب اسمه أحيانًا: بَيَان وبَيْنَان (الافتتاح، مخطوط ص 80 وما بعدها) وكذلك بَيَات (انظر الملحوظة السابقة)، وسمي أبوه صَقْلان تارة وصَقْلاب طورًا، بالإضافة إلى صَنْقَلان التي اعتمدناها.

(4) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 80.

لا يمكن نزعها عنه دون التعرض للعار. وبذلك لاقت الدعوة سندًا عظيمًا في التصورات الخاصة بشرف القبيلة. لكن لا بد من مخرج. فعرض يابان على أنداده أن يناظر أبو عبدالله العلماء، فيتيح ذلك إما فضحه ـ وبذلك يمكن طرده بسهولة، لكونه دجالاً، وحفظ الشرف ـ وإما التدليل على صدق أقواله، ويجب عندئذٍ اتباعه.

وقد تظاهر رؤساء القبائل المعادية بالموافقة على هذه المقترحات، وروي أنهم اعتزموا نصب الكمائن. وعلم أبو عبدالله الداعي بما كان يحاك ضدّه، فغاب في الأثناء، وعاش منذئذٍ متخفيًا. ويمكن فعلاً أن تكون المناظرة المنوي عقدها مناسبة سانحة للتخلص منه بالاغتيال، ثم يتمّ فض النزاع مع بني سكتان بالطرق المعروفة في مثل هذه الصور. فاستعد القوم لكشف المناورة من ناحية، ومدها بأقصى ما يمكن من فرص النجاح من ناحية أخرى. واستقبل أصدقاء الداعي شاهري السلاح، الجيش الجرّار الذي شاهدوه آتٍ إليهم، ويبدو أنه لم يأت لمواجهة مذهبية هادئة. ونتج عن الصدام الضجيج خاصة، وكان مجالاً لخصومات عنيفة، لكن الكمين أخفق، وبقي أبو عبدالله متخفيًا من باب الاحتياط.

ونظرًا إلى فقدان وسائل أخرى، كان يابان محل توسلات ملحة من جديد. ولفت انتباهه مرة أخرى مدى انقسام القبائل الذي تسبب فيه الداعي، ولوحظ له أنه لا يمكن قطعًا أن يتواجه «شيطان شرقي» و«علماء بسطاء من البربر»، دون أن يؤول الأمر إلى فشل ذريع. فتأثر يابان بهذه الحجج ووعد بتقديم مساعدته. فناوب منذئذٍ بين إسداء النصح والتهديد والتحريض والتعنيف، وبدأ في الضغط على أهله للتخلي عن الداعي. فصار وضع الداعي دقيقًا يومًا بعد آخر، إذ قضي عليه بالاختفاء أكثر فأكثر. وقد أخبر طبعًا بالحملة التي شرع فيها يابان ضده. وتقرر أن يقوم أنصاره من بطن بني سكتان بمسعى لدى يابان. فبقي السعي بدون نتيجة. وأجاب يابان مخاطبيه، فلاحظوا ما يلحق من عار كبير كل من تخلى عن ضيفه، فلفت نظرهم إلى استفحال الخطر الذي يتهدد القبيلة.

وكان الوضع على تلك الحال لما سنحت الفرصة لأبي عبدالله الداعي وبني سكتان للتخلص من مصاعبهم. فقد قدم الحسن بن هارون الغشمي الذي كان من الأوائل الذين اعتنقوا الدعوة كما أسلفنا، وكان من أكثر رجالات غشمان نفوذًا ـ وعرض على أبي عبدالله حمايته وحماية البطن بأكمله. فماذا دفع غشمَان في ظرفٍ دقيقٍ بصورة خاصة، إلى تعويض بني سكتان؟ لا شك أنه لا ينبغي أن نهمل بصورة قطعية الدور الذي قام به

الحسن بن هارون بدفع من إيمَانه الجديد وحماسه كشخص حديث عهد بالإيمَان. لكن ذلك لا يكفي لشرح كل شيء. والملاحظ أن غشمان لم يكونوا من بين القبائل الخمس اللائي ضغطن على بني سكتان للتخلي عن تأييدهم لأبي عبدالله الداعي. فهل رفضوا الانضمام إلى تحالف البطون المعادية للداعي؟ وهل تركوا جانبًا، فشعروا لذلك بالمرارة والضغائن؟ وحسب بعض القرائن، يمكن التخلص إلى القول إن العلاقات بين غشمان وأفراد العصبة المعادية للداعي قد ساءت وتوترت نسبيًا، لأسباب مادية تمامًا وحسية، وقد أشار القاضي النعمان إلى اتساع ثراء الحسن بن هارون الغشمي، وأخبرنا فعلاً أنه كسب أموالاً بحدود بلاد إجّانة وملوسة ولهيصة ولطانة وجميلة. ولم تبق هذه السعة بلا منافسات ومشاحنات جدية خطيرة. فقد بدا لنا بطن غشمان قويًا بصورة خاصة، وقد توسع كل التوسع على حساب جيرانه الذين كونوا فعلاً عصبة معادية للداعي. ويمكن للحركة التي تسبب فيها الداعي أن تخدم أغراضهم، إن هم تبنوه ووجهوه لفائدتهم. وقد كان الحسن بن هارون الغشمي رئيسًا غنيًا طموحًا، وقد أفاض القاضي النعمان في وصف فطنته[1]، ومن البديهي أنه أدرك الفائدة كلها وغنمها لنفسه ـ وسيمنحه أبو عبدالله فيمَا بعد القيادة العليا للخيالة والجيش بأكمله ـ ولأهله. وكان له حساب قديم يجب تصفيته مع أخيه الأكبر، ومن البديهي أن ذلك لم يحوله عن مشروع قمين بأن يمده بقصب السبق عليه، دون منازع، في صورة ما إذا وفق في ذلك.

فاستشار أبو عبدالله جماعة «المؤمنين» ـ هكذا سمي أنصاره، خلافًا «للكافرين» الذين عارضوا طبعًا الدعوة ـ وتحصل على موافقتهم، فرافق حاميه الجديد إلى بيته في تازروت[2]، متبوعًا بجميع القادرين على التنقل معه. وروي أنهم قوبلوا من طرف غشمان قبولاً أخويًا كالذي قابلت به المدينة في الماضي المهاجرين[3]. ولم يذكر أي تاريخ لهجرة الداعي، مع أنها كانت مرحلة حاسمة في طريق الدعوة.

---

(1) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 52 و 53 و 85.

(2) كانت تازروت تقل مثل إكجان كذلك، قريبًا من ميلة (انظر القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط، ص 99 ـ 100) لكن لا شيء يسمح بتحديدها تحديداً دقيقًا على الخارطة.

(3) المؤكد أن القاضي النعمان كرر التفاصيل لدعم المقارنة بالرسول. وهكذا، كلف أبو عبدالله بكل من لم يقدر على اتباعه، من الضعفاء والفقراء، الحكم بن ناسب الذي بقي في إكجان، واقتسم أنصار غشمان بيوتهم وأموالهم مع المهاجرين من إكجان، إلى أن تمكن المهاجرون انطلاقًا من تازروت من تموين أهلهم الباقين في إكجان، بفضل هبات غشمان، وتكرم الأغنياء مثل الحسن بن هارون بصورة خاصة، وتقاطر طبعًا الناس على تازروت من كل ناحية (الافتتاح، مخطوط ص 86 ـ 88).

وتمكنت الدعوة في هذه الفترة من إعداد قوة حقيقية خطيرة، لا سيما وأنها قامت بذاتها ولم تتواطأ مع الخارج. غير أنه كان يمكن القضاء عليها عبر المصالح التي هددتها، لو لم تندمج في الوقت المناسب اندماجًا عميقًا في الواقع الداخلي لكتامة، وقد تشكل هذا الواقع من المشاحنات العنيدة والخصومات المستمرة، فكانت تارةً خفية وطورًا علنية، وكانت تخف وتشتد في آنٍ واحد، نظرًا إلى ما كان يتصور الناس عن الشرف الفردي الجماعي. وفازت الدعوة في نقطة التقى فيها المذهب ـ الذي توصل بفضل مهارة داع خارق إلى غرس جذور عميقة في الأفكار والقلوب المتعطشة إلى الأخذ بالثأر والتغيير ـ بمطامح عصبيّة مستعدة للمراهنة عليها، لفض خصوماتها القديمة مع جيرانها لفائدتها. فصار من الوهم منذئذٍ إرادة استئصالها بالطرق المعتادة، أي بالمشاورات والمحادثات والفتنة والقتل الذي أتقن تدبيره. فصار القتال الشامل بين كتامة المنقسمين إلى معسكرين متعاديين، وقد اجتهدت الحكمة القبلية القديمة في درئِه على الدوام، أمر لا مفر منه منذ ذلك الحين.

تطويق تازروت وانتصار الداعي:

ورغم ذلك فقد قام المتحالفون بمحاولة أخيرة لإقصاء الداعي دون قتال، قبل الوصول إلى هذا الحد. وكانوا على علم بالتشاحن القائم بين الحسن بن هارون الغشمي وبين أخيه الأكبر محمود، فعزموا على استغلاله. وكلف بهذه المهمة الصعبة مهدي بن كناناوة رئيس لهيصة الذي كان جارًا أو صديقًا قديمًا لمحمود. فقدم لمحمود نفس الحجج التي أقنعت قبل ذلك يابان بن صنقلان، بما في ذلك طبعًا الوعد بمنحه المقام الأول بينهم عند الفوز، مكافأة له على ما قدمه من خدمات. ولنفس الأسباب كذلك، ومن باب أولى هذه المرة، نظرًا إلى القوة التي اكتسبها الداعي، تقرر بالإجماع اللجوء إلى حيلة المناظرة مع العلماء، التي تختم طبعًا بالاغتيال. ولما أخبر أبو عبدالله في الإبان بما كان يحاك ضده بمشاركة محمود بن هارون، أشار على غشمان بنزع السلاح من محمود ومنحه كل المناصب التي طمح فيها. فأدت النصيحة إلى أحسن النتائج. ولم يسلم محمود شركاءه فقط، بل تكفل بنفسه بإفشال المؤامرة، فاستقبلهم على رأس غشمان بالسلاح. وجرح محمود في القتال، ومات متأثرًا بجروحه «فسر أخاه موته، وسر

أبا عبدالله وسر الأولياء»[1]. فاتحدت منذئذٍ جموع غشمان اتحادًا تامًا، واعتنقوا جميعًا الدعوة، وتلقى الحسن بن هارون الغشمي لا فحسب القيادة العليا للخيالة (أعنة الخيل) بل كذلك قيادة جيش «المؤمنين» بأكمله من أبي عبدالله الداعي، فصار منذئذٍ رئيسهم الوحيد دون منازع. وترتب آخر الأمر على فشل المؤامرة تزايد قوة الداعي الذي ظهر في مظهر الرئيس، بعدما كان ضيفًا ومحميًا.

وقد سبق أن قلنا إن الموت غير المتوقع لمحمود بن هارون أدخل البهجة على غشمان كلهم. غير أنهم لم يعتقدوا أنهم أعفوا لذلك من مطالبة لهيصة الذين اعتبروا مسؤولين عن موته، بالدية، كما يفرض ذلك شرف القبيلة. وهكذا نجم نزاع تقليدي بعد ما جرى من أحداث. وغالبًا ما كان يندلع مثل هذا الأمر في جبال البربر، فكان العنصران يتواجهان، وكذلك حلفاؤهم في نوعٍ من الحرب التقليدية المعهودة لديهم. فساهم أبو عبدالله فيها بنفسه مساهمة بارعة مؤيدًا لأول وهلة ضيوفه حتى يقدر على تسييرهم. فتبين فورًا أن الدعوة صفقة رابحة لغشمان، إذ أمدتهم بالدعم الأدبي والمذهبي، وفضلاً عن ذلك جعلت جموع المؤمنين من كل البطون ينضمون إلى جانبهم. وقد تعزّزت صفوفهم أيضًا برجال ملوسة وبني سكتان ـ فاعتنق رئيسهم يابان ابن صقلان الدعوة[2]، وقد خابت آماله دون شك نظرًا إلى عدم الوفاء بالعهود المقطوعة له ـ وبطون أخرى لم تذكر أسماؤها. وتحصلت لهيصة من جانبها على تأييد البطون الأخرى في التحالف المعادي للداعي، أي مسالتة وإجّانة ولطانة ومتوسة. واستمرت الحرب بعض الوقت. والواقع أنها دارت خاصة بين غشمان ولهيصة، في شكلها المعروف من مناوشات وهجومات خاطفة وقتال فردي وكمائن. وكان رئيس لهيصة فارسًا أشعر مخيف المظهر، وقد نجا من كمائن عديدة، وألقى الرعب في معسكر العدو لكثرة ما كان مقدامًا. لكن أخاه أبا مَدِيني[3] نافسه طبعًا كذلك. وقد سبق له أن اعتنق الدعوة منذ مدة قصيرة والتحق بأبي عبدالله في تازروت صحبة أفراد آخرين من لهيصة. وتكلف رفقة أحد الفتيان من أهله، «بتصفية» أخيه. فاستقدما المهدي بن كناناوة إلى كمين، بذريعة

(1) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 94. ولي (يجمع على أولياء) اسم آخر يدل على من اعتنق الدعوة. ويشار إليهم على هذا النحو إشارة بلا شك لما جاء بحديث غدير خم. انظر بشأن هذا الحديث، ص 635، الملحوظة رقم 1.

(2) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 88.

(3) مديني نسبة مشتقة من مَدِين، أحد أسماء الأسد.

مفاوضته في الأمر، وطعناه معًا بالرماح. فتسبب موته في بث الفوضى بين لهيصة، وانتهى بهم الأمر إلى الدخول في الدعوة. وهكذا استخدمت الحزازات الداخلية في البطون، واستغلت بمهارة، فنفعت كل يوم بصورة متزايدة قضية الداعي. وظهر لكثير من الناس أكثر فأكثر أن الانضمام إليها كان أضمن وسيلة لعزل أعدائهم، والاستيلاء على المقام الأول داخل قبائلهم.

وتعزّز أبو عبدالله بهذا النصر، فشرع فورًا في تنفيذ المرحلة الثانية من عمله. فتخلى عن الدفاع وبدأ الهجوم، فنظم حملات على البطون المجاورة التي ناصبته العداء.

ولم يكن إبراهيم الثاني قد تخلّى بعد عن الحكم، لما تحققت هذه النتائج. وقد ارتكب يوسف الغطاشي رئيس مزاتة هفوة، فخرج لملاقاة الأمير، وأراد المراهنة عليه. فاستقبله الأمير بأبهة، وخلع عليه الحلل، ومما أهداه، جارية جميلة. فشجعه ذلك الصنيع قطعًا على الولاء والمقاومة، لكن الأمير لم يمده بالوسائل اللازمة لذلك. ولا يمكن أن تكون هذه السياسة رابحة إلا إذا شملت غيره. وأدرك أبو عبدالله الداعي الخطر بلا شك. فعزم على الضرب ضربًا سريعًا قويًا، لمعاقبة رئيس مزاتة وردع كل من أراد الاقتداء به. فانقضت خيالة أبي عبدالله الداعي بغتة على أراضي مزاتة، بينما كان الرجال بالمرعى، ونهبوها بلا شفقة. ولم ينج يوسف الغطاشي إلا بالاختباء في مطمورة. وخسر طبعًا كبقية أهله أمواله إذ حملها المغيرون معهم، بما فيه الجارية المذكورة التي منحه إياها إبراهيم الثاني فأخذها أبو عبدالله لنفسه.

فكان لخبر هذه المأثرة الباهرة وقع عميق في كل بلاد كتامة، وألقت الرعب في جميع القلوب التي ما زالت معادية للداعي. فقد اتخذت فعلاً الأحداث اتجاهًا خطيرًا، وأعلنت عن نهاية التوازن القبلي الموروث، ذلك التوازن الذي شكل دستور كتامة الضمني وأساس وحدتها في نطاق الاحترام المتبادل لكل الخصوصيات. والثابت أن الحرب تواصلت، إلا أن قواعدها قد احترمت. لكن تجلى للجميع أن الأمر لم يعد على ذلك النحو منذئذٍ.

وفي الأثناء، تركت لهيصة المتحالفين العازمين على دعوة كل أنصارهم وتعبئة كل قواهم. وتضررت مزاتة كثيرًا منذ عهدٍ قريب، واستجابوا طبعًا لهذا النداء، وكذلك العرب أسياد الحصون بالطبع. ورمت الخطة المتفق عليها إلى تطويق تازروت وجموع غشمان، وجبرهم على الاختيار بين التخلي عن أبي عبدالله الداعي وبين الإبادة. وتقاسمت جيوش المتحالفين النواحي فيما بينها. ويحتمل أن يكون عرب الحصون الثلاثة

قد تجمعوا في ميلة، وأقام بالقرب منهم إجّانة ولطانة وجموع أخرى أقل أهمية قدموا من أماكن قريبة، وكلفت بطون كتامة من ناحية سطيف بقيادة فتح بن يحيى قائد مسالتة، وأخيرًا عبأت مزاتة قواتها في ناحيتها بالذات، ويحتمل أن يكون ذلك قد تم جنوب تازروت المطوقة من أربع جهات بسياج حقيقي من القوات المعادية. ولم يذكر شيء عن متوسة الذين شاركوا منذ البداية في التحالف. فهل تخلوا عنه مثل لهيصة؟ وقد كانت القوات المجندة كبيرة لا محالة، رغم التخليات، ويبدو أن رؤساهم وعوا كل الوعي أنهم صاروا يمثلون آخر فرصة لحل القضية وفضها عن طريق الحرب لا غير.

ولم يفت أبو عبدالله الداعي وجموع غشمان أن الخطر اكتسى طابعًا جديًا، فتأهبوا لذلك. فقد غادر أبو عبدالله تازروت التي لم تكن محصنة قطعًا ـ ونصب قريبًا منها معسكره وأحاطه بخندق، كما فعل الرسول في الماضي. ثم دعا جميع المؤمنين المتفرقين في مختلف القبائل، فتسابقوا إليه. وأمام اتساع رقعة الخطر، عرض عليه الالتحاق بمكان آمن سري يراقب منه تطورالوضع. والمؤكد أن مصير الدعوة تقرر في ذلك الظرف بالذات، فلو رضي بالرحيل لوجد المتحالفون طريقة للفوز كما كان يحتمل كثيرًا، سواء عن طريق محاربة جيوش حرمت من عبقرية قائدها وقوته الأدبية أو بصورة أبسط بواسطة الوعود الخلابة والضغوط. فقامر أبو عبدالله بكل ما يملك. وطمأن أنصاره عن يقينه من النصر، فسرى إيمانه بينهم قطعًا. فتقاسموا السلاح وكل الدواب الموجودة في حماس وتآخ كبير. وبذلك أمكن إعداد جيش من سبعمائة فارس، «لا أكثر ولا أقل»، كما أوضح القاضي النعمان ـ وما يقرب من ألفين من المشاة. فكان عددهم متواضعًا جدًا، كما نرى. لكن يمكن أن تكون هذه الأعداد أقل مما هي عليه في الواقع قصدًا. حتى يبرز الطابع الإلاهي للانتصارات الحاصلة.

وحاول أبو عبدالله تفريق المتحالفين أول الأمر. فقد كان لأبي تميم فحل بن نوح رئيس لطانة صهر من «المؤمنين» هو سهل بن بَرْكَاس[1]، فكلف بالاتصال بحميه وإقناعه بالتخلي عن أصدقائه. ولنلاحظ الدور الهام حقًا الذي قامت به الدسائس والمشاحنات العائلية، فاستفيد منها بمهارة لنصرة الدعوة. فلقن أبو عبدالله تلقينًا دقيقًا سهل بن بركاس ما ينبغي له قوله وفعله. فعرض السلم على حميه، طبق ما كان لديه من تعليمات على

(1) هكذا سمي في «الافتتاح» للقاضي النعمان، مخطوط ص 105، لكن ورد في «العبر» لابن خلدون، ج 4، 68، سهل بن فوكاش.

أساس حرية التفكير والتعايش المعهود بين المذاهب المتعارضة. فقال له: «ونكون كأهل مذهب من المسلمين: من أراد منكم الدخول في مذهبنا، دخل فيه، ومن أراد منا الرجوع إلى ما أنتم عليه، رجع إليه، لا يكره أحد على ذلك، ولا يؤخذ عليه فيه، بحسب ما عليه أهل المذاهب في البلدان، وبكل وجه ومكان»[1]. فهل كانت مجرد مناورة؟ ليست المسألة بمثل هذه البساطة قطعًا. فمن الثابت أن أبا عبدالله اعتبر الوقت في صالحه، وأن حرية الضمير التي اقترحها ستكون لفائدته. ولم ير خصومه في ذلك إلا آخر حيلة لرجل بلا دين ولا خُلُق، وقد حاول الخلاص منهم، لما شعر بضيقِ وضعه. وتأثر رئيس لطانة أيما تأثر بحديث صهره التوفيقي، فجمعهم وأجمعوا في نهاية الأمر على رفض المقترحات المعروضة عليهم، خاصة بفضل الموقف الشديد الحزم الذي وقفه فرج بن حيران رئيس إجّانة.

ومنذ ذلك الوقت صارت ممارسة القوة فاصلة، أمرًا لا مفر منه. ونظرًا إلى عدم تناسب الجيوش المتقابلة من حيث العدد، فلم يكن من حظ لأبي عبدالله في الانتصار إلا بالتغلب على خصومه، فردًا فردًا. فبادر بهجوم قوي. وهجم أول الأمر على ناحية ميلة، وقد تجمع فيها خاصةً إجّانة ولطانة وعناصر أخرى متفرقة تنتمي إلى عدة قبائل[2]. وقتل الأولياء منذ الصدامات الأولى كثيرًا من أفراد جيش العدو، وقد كانوا الموالين المقدسين للدعوة، ويبدو أن ذلك لم يتسبب لهم في أقل خسارة، وهذا ما أيدهم في صحة معتقداتهم وقوى عزمهم. ولا شك أن مفعول المباغتة قد أفادهم. وأراد المتحالفون الإجهاز على الداعي في الدائرة المرسومة حوله، فلم يترقبوا قطعًا مبادرته بالهجوم. وقد مكنته هذه العملية غير المتوقعة التي حيرت أعداءه وفاجأتهم من النصر دون شك. فقد تمكن فعلاً وبفضل حركة دائرية سريعة مقدامة من هزمهم الواحد تلو الآخر. وفي اليوم الثالث من القتال، دحرت صفوف المتحالفين في ناحية ميلة[3]. وقد تم ذلك عند الظهر، كما روي. واستمرت ملاحقة الفارين حتى الليل. ولم ينج أحد من

---

(1) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 107.

(2) أشار القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط ص 109) بالإضافة إلى إجانة ولطانة، إلى أفراد من جميلة وملوسة ودنهاجة وحتى غشمان الذين كانوا قبيلة قامت عليها العصبة فعلاً. فشملت هذه العصبة كل العناصر المعادية للداعي بلا تمييز قبلي. لكن قلّ بلا شك عدد الذين تركوا القبائل المناصرة للداعي ضمن الحلف.

(3) ذكر ابن خلدون، العبر، ج 4، 68، جزئية تستحق الذكر. قال إن عروبة بن يوسف الملوسي برز بصورة خاصة أثناء القتال. لكن عروبة هذا سيحول سلاحه فيما بعد وبأمر من عبيدالله المهدي على الداعي ويغتاله. انظر مثلاً، العبر، ج 4، 77؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 164.

المقاتلين، وأشعلت النيران في بيوت الأعداء ومخيمّاتهم، واستولى على كل أموالهم، لكن النسوة نجون. وهكذا واصل أبو عبدالله القتال بصلابة كبيرة، منفيًا على عادات الحرب بعض المظاهر الإنسانية. ومن المعلوم أن جموع المسلمين في القرون الوسطى كانوا حساسين إلى حدٍ بعيدٍ في شأن أعراض النساء. وسيتكرر هذا الصنيع فيما بعد. فجلب له ذلك ود خصومه وسهل كثيرًا انتصاراته المقبلة. ولم يكن ذلك مجرد مهارة سياسية قطعًا، بل إنه وافق بلا شك ما للداعي من معتقدات عميقة أيضًا. فقد كان صوفيًا أول الأمر ومحتسبًا متعطشًا للسمو الأخلاقي والعدل الاجتماعي.

وفي حين لجأ من نجا من المقتلة إلى ميلة، أو حاولوا اللحاق بأراضي قبائلهم، وجه أبو عبدالله قواته فورًا إلى ناحية سطيف حيث كان النصر السريع حليفه. ثم واصل تحركه دون توقف، وهجم للمرة الثانية على مزاتة، فتملكهم الرعب لما أحرزه الداعي من انتصارات، فغلبوا على أمرهم عاجلاً وأبيدوا بلا رحمة، إذا لم يقدر أي حصن على إنقاذهم وراء أسواره.

وغنم أبو عبدالله غنيمة لم يرها أبداً أي فرد من كتامة قبل ذلك. وقد دفع الأولياء المنتصرون أمامهم قطيعًا عظيمًا من الجمال والخيل والدواب الأخرى، وحملوا أسلحة نفيسة وحللاً وأنواع مختلفة من الأرزاق الثمينة افتكوها من العرب المقيمين في الحصون، وتبعهم رقيق كثير، فرجعوا إلى تازروت حاملين معهم الرايات والطبول التي أخذوها من المغلوبين. وكان الانتصار على المتحالفين تامًا حاسمًا إلى حدٍ أنه أدخل اضطرابًا كاملاً على نسبة القوات وعلى الوضع في بلاد كتامة. ونشأ عن هذا النصر قيام دولة حقيقية في تازروت استهدفت نشر سلطانها فورًا على بلاد كتامة بأكملها، واستكمال تنظيم الأمة الجديدة قبل المبادرة بهجومات أوسع نطاقًا.

دولة تازروت

الانضمامات والمغازي:

ولدى عودته إلى تازروت، أمر أبو عبدالله الداعي بتشييد قصر ليقيم فيه. ووزع بعض قطع الأرض القريبة منه على أنصاره الذين قاموا ببناء مساكن لهم أيضًا. وقد اقتدى بشيخه ابن حوشب، فجعل من تازروت «دار هجرة»، كما قال القاضي النعمان[1]، بمعنى

(1) الافتتاح، مخطوط ص 112. أقام ابن حوشب دار للهجرة بعدن ياعة في اليمن. وأقيمت دور أخرى للهجرة من =

أنها نقطة للتجمع وعاصمة مؤقتة لمساندة الدعوة في المرحلة الجديدة التي شرعت في اجتيازها.

واستخدمت تازروت ملجأ لجميع أنصار الداعي الذين شعروا بالخطر داخل قبائلهم بالذات، نظرًا إلى معتقداتهم. واستخدمت أيضًا قاعدة لحملات متعددة كان القصد منها إظهار قوة الأمة الجديدة وتوسيع رقعة نفوذها. وتوالت طلبات الأمان والانضمامات بفضل هذه السياسة، وتشتّت صفوف المتحالفين بسرعة.

وهكذا اعتنق أغلب ملوسة ولهيصة وإجانة ولطانة الدعوة، وتم نصف الأمر جبرًا ونصفه الآخر لفائدة أو عن اقتناع. ولما رأى الرؤساء أن أقوامهم تخلوا عنهم، عجلوا بالعودة إلى ميلة. وقد اختار خاصة هذا الحل، أبو تميم فحل بن نوح رئيس لطانة، وفرج بن حيران الذي تخلى منذئذٍ عن رئاسة إجانة لأبي يوسف ماكيون بن ضبارة، ومن المعلوم أنه كان من الأوائل المعتنقين للدعوة مع ابن أخيه أبي زاكي تمّام بن معارك.

وانفرد مسالتة بين كتامة باشتمالهم على عدد كبير من الإباضية[1]، فبرهنوا عن اتحاد أكبر وقاوموا بصورة أعظم. والأصح أنهم انقسموا إلى فريقين. فاعتنق الفريق الأول الدعوة ـ وقد تركب من السنيين ـ وكان رئيسه أبو موسى هارون بن يوسف، وواصل الفريق الثاني القتال، وقد تركب من الإباضية وكان قائده فتح بن يحيى. غير أن فتح بن يحيى سرعان ما هُزِم ولجأ إلى ضواحي سطيف، وتركه أهله وتسللوا الواحد تلو الآخر إلى الداعي. فرضخ وطلب الأمان فأجيب إلى ذلك. وكلف أبو عبدالله، أبا موسى هارون بن يوسف بمكاتبته في هذا الشأن وقبول دخوله الدعوة. فخشي أبو موسى أن يعوضه الدخيل الجديد ـ وقد كان فارسًا مغوارًا ومحاربًا مقدامًا ـ لدى الداعي ويرأس أهله، فينكّل به تنكيلاً. ففر فتح بن يحيى من جديد وعاد إلى القتال. ولجأ عند عَجيسَة، في ناحية سطيف، وقد قال القاضي النعمان[2] إنها كانت قلعة عرفت باسمين، أَهَانُور ومَشْنُوَالِك، ولا شك أنها كانت قصرًا عتيقًا. فقدم أبو عبدالله بنفسه لإخضاعهم. وقوبلت جيوشه بسيل من الصخور ـ إذ كان كتامة يجهلون

= طرف دعاة الإسماعيلية بأُهَيْدِر وطَالَقَان مثلاً. فلم يأت أبو عبدالله بجديد. وكان تأسيس دار للهجرة جزءاً من التنظيم العام للدعوة الإسماعيلية. انظر في هذا الموضوع، المقريزي، الاتعاظ، ص 113.

(1) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 114.

(2) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 115. لم نتمكن من تحديد موقع أية قلعة في ناحية سطيف، كان اسمها يذكر بالمواضع التي أوردها القاضي النعمان.

السهام[1] - ألقي بها من أعلى القلعة، ورغم ذلك انتهى بهم الأمر إلى اقتحامها عنوة. فأبيد أغلب المدافعين عنها، بمن فيهم شقيق فتح بن يحيى الذي تمكن مرة أخرى من الهروب واللحاق بأمير إفريقية - روى ابن خلدون أنه إبراهيم الثاني وروى القاضي النعمان[2] أنه أبو العباس عبدالله الثاني - وحرضه على التدخل.

وقد أمدنا هذا التوضيح الأخير بخبر زمني نفيس لا سيما وأنّ التواريخ المتعلقة بتقدم عمل الداعي في بلاد كتامة كانت نادرة إلى حدٍ بعيد. ويسمح لنا ذلك بتأريخ قيام دولة تازروت والأحداث المرتبطة بها، تقريبًا في نهاية حكم إبراهيم الثاني، أو على أقصى حد في بداية عهد عبدالله الثاني الذي تولى الحكم، كما أسلفنا، في 21 ربيع الأول 5/289 مارس 902.

وفي نهاية الأمر، لم ينتج عن آخر محاولة للمقاومة قام بها فتح بن يحيى إلا تحول المغلوبين الجدد إلى صف الداعي وهم عجيشة[3]. وبادر كتامة جميعهم بمبايعته. وقد نجت فقط الحصون والقبائل العائشة بقربها وتحت حمايتها من سلطته لحين. وقد «تركهم (أبو عبدالله) على حالهم مستورين، كما ترك رسول الله (ﷺ وآله) من كان بالمدينة من المنافقين[4].

وبالفعل فقد فرضت عليه القيام بمهمة مستعجلة. حيث كان من واجبه فض القضايا التي أثارتها انتصاراته وتنظيم أراضيه. وتضخمت صفوف أنصاره بدعمٍ عظيمٍ من الأشخاص المنضمين إلى الدعوة، لأسباب مختلفة حللها تحليلاً واضحًا نسبيًا القاضي النعمان[5]. ومن بين هذه الأسباب، كان الاعتناق الصادق المتبصر من الأمور النادرة. وقد انضم الناس إلى صفوف الداعي المظفر خشية منه أو لمنفعة ومصلحة أكثر منه لأمر

---

(1) انظر القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 117.

(2) الافتتاح، مخطوط ص 116، العبر، ج 4، 69. أورد ابن خلدون خبرًا، ومع أنه لمؤلف متأخر، فيبدو لنا قابلاً للتصديق أكثر من غيره. ويسمح بتأريخ الأحداث تأريخًا أحسن. وبالفعل، فبعد القضاء على آخر مواقع المقاومة لكتامة، خصص أبو عبدالله بعض الوقت، لا بد أنه طال بما يكفي، لتنظيم النواحي المفتوحة، قبل القيام بمغامرات أخرى. لكن الهجوم على ميلة وقع قطعًا قبل ذي القعدة 7/289 أكتوبر - 5 نوفمبر 902، كما سنرى ذلك قريبًا. ولذا، نرى أن قيام دولة تازروت، وكذلك الأحداث المرتبطة بها، لا بد أنها جدت بالأحرى في عهد إبراهيم الثاني أكثر مما هو في عهد ابنه وخلفه عبدالله الثاني.

(3) روى ابن خلدون، العبر، ج 4، 69، أن فوز الداعي مكنه كذلك من التحاق زواوة بصفه.

(4) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 120.

(5) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط، ص 120 - 121.

آخر، مصحوبة بنوايا القضاء على عدو قديم، أو التشفي، أو الحصول على منصب رسمي في النظام الجديد. فوجب قبل التقدم أكثر في المغامرة، تكوين أمة قوية متحدة منظمة تنظيمًا كاملاً، من مجموعة غير مستقرة بعد ومختلطة ورهيفة. ولاستكمال بناء هذه الأمة وإعدادها للصدمة الأخيرة، لا بد من الإسمنت. الذي لم يكن طبعًا سوى رابط ديني أي مذهبي. ففي كل زمان لم يتم أبدًا تحقيق أي أمر من غير مذهب. وقد كان أبو عبدالله يعلم ذلك بالغريزة فقرر التعجيل بتعليم المعتنقين الجدد للمذهب الإسماعيلي، بالسيف والدعوة، قبل أن يخوضوا معارك جديدة. ولم يكن أبو عبدالله يعلم قطعًا أنه استخدم طرق الحرب الثورية، لكنه عمل بوسائلها التي لم تكن جديدة بعبقرية ونجاح كامل. قال القاضي النعمان: «فنظر إلى أصل ما بني عليه أمره، وقطبه الذي عليه مدار الدين، وما يوجبه الحق، وتنصلح به أمور الخلق فاعتمد عليه»[1].

فعزم على القيام بصهر مختلف العناصر المنضوية تحت رايته في بوتقة المذاهب التي دعا إليها. وحرص لهذا الغرض على تطبيق فعلي للأخلاق الإسلامية، والعمل كل العمل بالفرائض الدينية. وبذلك، دب في جيوشه الشعور بنوعيتهم، عملاً بصنف من الانضباط المعروف عند المرابطين والجنود، فحملهم على الطاعة المرغوب فيها عن طواعية، فسلست قيادتهم وزاد ثباتهم ونجاعتهم. وكان يقظًا في الحرص على احترام الشريعة، وعاقب كل زلة بالحبس المتفاوت طولاً، أو الطرد، وحتى السيف. وفي هذه الصورة الأخيرة، حرص على أن ينفذ أقرب شخص للمحكوم عليه العقاب، وكان ذلك الأمر قطعًا لإثبات نفوذه أكثر وكذلك لتلافي المصاعب القبلية. فوفق في ضبط أنصاره ضبطًا كاملاً، وحصل على طاعة شرطية نوعًا ما. وقد أفاض القاضي النعمان في سرد حكايات كثيرة[2]، يصف فيها الأخلاق وكذلك السلم والأمن السائدين آنذاك في جبال كتامة. وكان انتماء هؤلاء إلى الأمة، أو إن شئنا إلى الحزب الذي أسسه الداعي، انتماءً تضمن مطالب دائمة، فتجسد في كلمة كان تردادها يوميًا يذكر بصورة دائمة كل فرد بواجباته تجاه غيره وتجاه الجميع، وهي كلمة «أخ». ولم تكن قطعًا كلمة جديدة، بل شوهت مثل لفظة «رفيق» تمامًا. وتمثلت عبقرية أبي عبدالله فعلاً في كونه قد أعاد لها شحنة وصدى ثوريين. فمن أعلى السلم الاجتماعي إلى أسفله ـ وكانت توطئة للمساواة

(1) الافتتاح، مخطوط ص 121 ـ 122.
(2) المرجع السابق.

التي وعدت بها مملكة الله الجميع وسيؤسسها المهدي ـ لم يسم القوم بعضهم بعضًا إلا أخوة، بمن فيهم الداعي. وقد كشفت مذاهب أقرب عهدًا سحر لغة من نفس النوع، وهذا دليل على دوام بعض التقنيات القائمة على نفسية العامة.

ولضمان تعليم طيب، والتمكن من تجنيد سريع عند الحاجة، قسّم بلاد كتامة إلى سبع ـ الملاحظ مرة أخرى دور هذا العدد في الفكر والنظام الإسماعيلي[1] ـ دوائر سياسية وعسكرية. وعين على رأس كل دائرة قائدًا عسكريًا سمي المقدم، ومندوبًا سياسيًا سمي الداعي. ومنحهما لقب شيخ دون اعتبار للسن. وخصص هو نفسه حصصًا يومية طويلة للتعليم المذهبي، وطلب من الدعاة بمختلف الدوائر الاقتداء به. فاستمر العمل بالإعداد السياسي الديني بكثيرٍ من العناية واليقظة. ولا حاجة إلى التأكيد على أهمية هذا العمل المتعمق الذي صاغ الأداة التي خولت الانتصار للدعوة.

ولم يكن أبو عبدالله الداعي ليوفق في بعث الثورة في قلوب أنصاره وعقولهم، بمفعول عمله التنظيمي وتعليمه فقط، لو لم يتقدم هو نفسه في صورة تجسيد لا مراء فيه، ورمز أمين وصارم للأفكار التي دعا إليها. فمنذ اتصالاته الأولى بكتامة، أثار إعجابهم ودهشتهم باستقامته الدينية والأخلاقية. وعمل طويلاً على التشدد في احترام العفة بينهم ـ والمرأة الوحيدة التي عاشرها كانت الجارية التي افتكها من رئيس مزاتة ـ وعاش دائمًا عيشة زهد وفقر. فلم يأخذ أبدًا أيّ شيء من الغنيمة. وبقيت كل الأموال المفتكة من الأعداء في قبضة الرؤساء السياسيين الدينيين المعينين على رأس قبائل كتامة، وقد سُلِّمت كلها إلى المهدي فيما بعد. ومنذ بداية الانتصارات، وجه إلى المهدي بانتظام وفي حينه نصيبه من الغنيمة، بينما استمر الداعي على شظف العيش، فاضطرّ أحيانًا إلى بيع أمتعته لقضاء مآربه.

وفي الجملة، كان أبو عبدالله الداعي يتحلّى بكلّ مظاهر الرئيس الثوري الحقيقي، كما عن للتأريخ أن يولد كثيرًا من طرازه في جميع العصور. وعرف كيف يخلق حول شخصه وشخص المهدي أسطورة حقيقية تولد عنها الحماس والاندفاع. وقلد كثير من أنصاره سيرته عن اقتناع أو لغاية بعيدة، وكانت لهم مآثر من البطولة والتفاني، أفاض القاضي النعمان القول في شأنها[2]. وهكذا، عرف كيف يصهر الأسلحة التي ستفتح له

---

(1) انظر في موضوع الإيقاع السباعي الذي كشفه الإسماعيليون في كل مستويات الكائن، هذا الفصل ص 16 ـ 17.

(2) الافتتاح، مخطوط ص 132 ـ 136.

بصورة بطيئة وثابتة أبواب إفريقية، في بوتقة دولة تازروت.

أسرار النصر:

ها نحن بلغنا هذه المرحلة من بحثنا، فمن المفيد أن نستنتج مما سبق بعض الملاحظات. فقد لاحظ Ivanov[1] أن الداعي وُصِف على وجه العموم في المؤلفات السنية في صورة بطل حقيقي لرواية بوليسية، يصعب القبض عليه، فقد كان حاضرًا في كل موقف، كثير الحيل عديم النزاهة، وكان في الجملة يملك عبقرية حقيقية لفعل الشر، فاستغلها لهدم النظام القائم، بسبب خداعه، وقد بلبل العقول وبث الشحناء في المجتمع. تلك هي الصورة وذلك هو التأويل اللذين قدّمهما بخصوص إفريقية، أحد كبار كتاب الفرق عند السنة، هو عبدالقادر البغدادي (توفي سنة 429 / 1037 ـ 1038). وقد التبس عليه الأمر في كتابه «الفَرْق»، فخلط بين أبي عبدالله الداعي وشيخه المهدي عبيدالله بن الحسن، فقال «إن الباطنية خرج منهم عبيدالله بن الحسن بناحية القيروان، وخدع قومًا من كتامة وقومًا من المصامدة وشرذمة من أغنام بربر بحيل ونيرنجات، أظهرها لهم كروية الخيالات بالليل من خلف الرداء والإزار. وظن الأغمار أنها معجزة له، فتبعوه»[2]. فغطت صورة الداعي المحتال الذي غرر بالأغبياء، تغطية تامة قضية تنظيم الدعوة الإسماعيلية. ولم تقدر فضلاً عن ذلك إلا على أن تجعل من انتصاره أمرًا غير مفهوم. غير أن عمل أبي عبدالله الداعي الذي قمنا بتحليله قد قدم لنا صورة أخرى ربما أقل إبداعية، لكن لا مراء في كونها أكثر مطابقة للواقع. فقد انتصر أبو عبدالله بعد كفاح طويل لم يقل عن تسع سنوات، لا بفضل الحيل أو بصنع المعجزات، بل بفضل خصاله ووفائه الصادق للقضية وإيمانه وجهده وعناده. إنّه كان رجلاً عبقريًا قطعًا، لكن عبقريته ليست شريرة. بل حري بنا القول إنه دعا إلى الاستقامة في الأخلاق، وعلم أخلاقًا جوهرها الزهد، طابقت تكوينه ومثله الصوفية. وقد أقنع بحياته المثالية وقوة إيمانه البليغة كذلك أكثر مما أقنع بالدعوة والعناية بالتعليم المذهبي. وعمل عملاً متعمقًا

---

(1) انظر (The Organisation of the Fatimid propaganda, dans *J.B.B.R.A.S.*, 1939, pp. 1-2). وقد استمر البحث حتى صفحة 35.

(2) البغدادي، الفرق، ص 273. وقد روى هذا المؤلف قبل بضع صفحات (ص 270) أن القرامطة في البحرين جعلوا اللّواط إجباريًا، وقرروا الحكم بالموت على الصبي الذي يرفضها! ووصف أبو عبدالله الداعي في «الكامل» لابن الأثير ج 6، 127، بأنه أيضًا دجال.

حقًا لتشكيل حزب مسير تسييرًا كاملاً، ومزود بمذهبٍ بسيطٍ بلا ريب، لكنه لُقِّن للجميع بعناية، وبشدة عند الحاجة[1].

كان المذهب الملقن فعلاً ـ خلافًا لما كان ينتظر، وما سيجري ربما لو أن الدعوة تطورت في بيئة أخرى ـ بلا تعقيد. ولم ينفصل عن صيغ السنة، أي عن الأشكال المعهودة في الإسلام بإفريقية، إلا بما يكفي لإضفاء وحدة معينة خاصة بالأمة الجديدة وبعض الشعارات المميزة تمييزًا كافيًا. والثابت أن هذا التعليم بدأ في شكلٍ سري تدريبي نسبيًا. ذلك أنه وجب العمل قليلاً بوسائل الدعوة ومبادئها العامة. ولم يقدر من ناحية أخرى أيّ داعٍ يدعو للفتنة خاصة، أن يهمل في البداية على الأقل، اتخاذ بعض الاحتياطات الأولية. وقد تأكدنا من عدم وجود أقل أثر لباطنية حقيقية، ولا أية مغالاة كذلك، ولا أية إباحية أبدًا خلال تحرياتنا. وتتفق ملاحظاتنا في هذا الباب مع ملاحظات Ivanov المطلع جيدًا على مذهب الإسماعيلية حيث قال: «يبدو الآن أن الموضوع اتضح بفضل الاطلاع على المؤلفات الأصيلة للمذهب الإسماعيلي الذي كان في بدايته أو كاد يكون دين الجماهير العريضة في شكلٍ معهود في الإسلام، لا بصفته ديانة عددٍ صغيرٍ من المتصوفين والمختصين في الجدل الباطني، وذلك فقط بإدخال بعض المعتقدات الإضافية المتعلقة بنظرية الإمامة، وبعض أفكار الشيعة والإسماعيلية البحت الأخرى»[2].

لقد تركز تعليم أبي عبدالله الداعي في جوهره ـ فضلاً عن بعض التغييرات في العبادات، مثل عدم العمل بصلاة التراويح، والتحويرات الطارئة على عبارات الآذان ـ على مذهب الشرعية العلوية وموقف المؤمنين من الصحابة. وقد روى أبو العرب[3] بالتفصيل مناظراته مع أبي عثمان سعيد بن محمد الحداد، ويمكن أن نكوّن بفضلها فكرة دقيقة للمذاهب التي علمها ودافع عنها. ومهما كانت معتقداته الباطنية وميوله الشخصية، فلم يحمل اتباعه أبدًا على ركوب محيط متناه لا يعرف مداه في التأويل، ولنذكر أن التأويل لم يكن ملكًا للإسماعيلية فقط. فلم يكن خيال بعض الصوفية الذين لم يرفضهم

---

(1) لقد خصّص القاضي النعمان في «كتاب الهمة في اتباع الأيمة»، ص 136 ـ 140، فصلاً بحث فيه سيرة الداعي وواجباته. وعند مطالعة هذا الفصل، نشعر أن أبا عبدالله الداعي هو المثال الذي كان يتمثل به. وقد مات أبو عبدالله الداعي مقتولاً قطعًا مع أخيه، بأمر من المهدي. لكن محاولة تدنيس ذكراه لم تقع فيما نعلم. وقد اعتني بالتحامل على أخيه، إذ اعتبر أنه كان مدبر السوء لدى الداعي، وذلك لحماية هذا الأخير. وهذا الأمر يفسر المكانة الهامة التي احتلها الداعي في مذهب الإسماعيلية.

(2) W. IVANOV (Ismailis and Qarmatians, dans *J.B.B.R.A.S.*, 1940, p. 45).

(3) الطبقات، ص 192 ـ 212.

مذهب السنة، أقل خصوبة. ودون أن يضحي أبو عبدالله الداعي بالجوهر، فقد عرف جيدًا كيف يتكيف مع البيئة، ويسكت عن بعض التصورات النظرية أو الشروح المبهمة المتنوعة[1]، وقد صعب على مجتمع البربر خاصة ومجتمع إفريقية بصورة عامة استيعابها.

ولذلك هل يجب اعتبار نصيب المذاهب قليل الشأن في نظام الدعوة ونجاحها، فلا نعتبرها إلا كمشروع سياسي صرف، فنكون في رأينا قد ارتكبنا خطأً فادحًا وغلطًا تاريخيًا سيئًا. ولنذكر أن قضايا الإمام والصحابة احتلت مكانًا مركزيًا في كل العقائد. وقد دار الحماس والقتال لفائدة الإمامة، كرمز في نفس الوقت لاستقامة العقيدة والحكم العادل المتقدم، كما أن الناس تحمسوا وقاتلوا في عصور حديثة العهد لنصرة مبادىء مذهبية أخرى ندركها ونأنس بها أكثر. وكان الإمام في نفس الوقت وعدا بالسلام والخلاص. وفي الجملة كانت كتامة بمثابة الخراسانيين بالنسبة إلى الفاطميين، دعاهم داعٍ له عبقرية أبي مسلم ذاتها، لمساندة قضية الإمام الذي اختاره الله من ذرية الرسول ـ لا مَن أهل بيته كما قيل بصورة مبهمة[2]ـ فتتم في النهاية النجاة في الآخرة من ناحية، والوعد بعالم أحسن في الحين، يكونون بمثابة الدعامات له وبالتالي المنتفعين الأوائل منه من ناحية أخرى.

وهذا يعني أنه لا سبيل إلى التقليل من نصيب المذهبية في نجاح الحركة، ولا ينبغي كذلك أن نجعل منها المحرك الوحيد للثورة. فقد استُخدِم المذهب كخمير

(1) قال W. Ivanov (Ismailis and Qarmatians)، *J.B.B.R.A.S.*، 45 ـ 46، في هذا الصدد:

«Everyauthor strains his fantasy to explain this or that question in a novel way, making use of the same old philosophical and mystical speculations. The uncharted sea of the ta`wil, or allegorical interpretation of religion, gives full freedom to every one to sail any way he likes. In all these allegories, explanations and interpretations suggested there is agreement only in very few of the most fundamental points. It is there fore impossible to compile a dictionary, a sort of a cipher code of such esoteric meanings, just as it is impossible to prepare a similar dictionary of mystical allegories used by different authors in sufic poetry».

(2) أوضح أبو عبدالله الداعي في رده على إبراهيم الثاني، أنه كان يدعو باسم «الإمام المهدي من ذرية رسول الله» (الافتتاح، مخطوط ص 62). ومن المعلوم أن الفتنة التي أطاحت بالأمويين قامت باسم الإمام المختار من أهل البيت الذي مكن أن يكون طبعًا من ذرية أحد أعمام الرسول أو أن يكون عباسيًا. وانظر بخصوص هذه المسألة، Cl. Cahen (Points de vue sur la «Révolution `abbâside», dans la *Rev. Historique*, n° 468, octobre - décembre 1963, pp. 295 - 338).

ضروري ناجع. لكن هذا الخمير لم يكن كافيًا قطعًا، لو أن شروطًا أخرى ـ سياسية واقتصادية وعنصرية واجتماعية معًا ـ لم تتحقق من ناحية أخرى، وهي الشروط التي ألححنا عليها بما يكفي، فلن نعود إلى ذلك. وقد اتفقت ملاحظاتنا مرة أخرى مع ملاحظات Ivanov، الذي لاحظ بحق أن «الدعاة ليسوا هم الذين رشوا الجماهير، بل إن الجماهير هي التي ترقبت مجيء الداعي، بفضل تنسيق الجهود وجمع الفرق المنعزلة، لتتوحّد في نفس الاتّجاه أفكار كانت كثيرة الانتشار»[1].

وقد كان أبو عبدالله الداعي بالضبط الرجل الذي جاء في الابان. وهو الرجل الذي عرف، بفضل ما تحلى به من صبر وعبقرية، كيف يصنع بنار الله المقدسة للدعوة، وانطلاقًا من الحرمان ومطامح الجسيمات الكتامية، سلاحًا مخيفًا سنقدر قريبًا نجاعته حقّ قدرها.

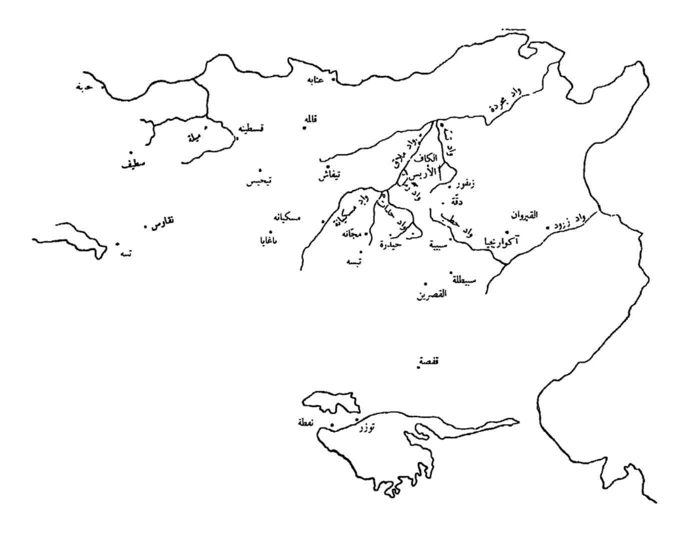
(1) The Organization of the Fatimid propaganda, *J.B.B.R.A.S.*, 1939, p. 3.

ثالثًا: انتصار الشيعة
(289 ـ 296/902 ـ 909)

لم يطرأ على طريقة الحرب الهدامة أو الثورية تغيير هام منذ القرون الوسطى إلى يومنا هذا. فلا تتم الهجمات الخاطفة دفعةً واحدة في الحرب الثورية، ولا يقرر مصير مملكة في معركة أو معركتين مدهشتين حاسمتين. فالحرب الثورية حرب تآكل أولاً وبالذات. وهي تسير على مراحل. ويتلو شكل معين من حرب العصابات مقرها الجبل، تجميع الأهالي نفسانيًا، ثم يأتي إعداد وحدات قوية تخوض معارك يتزايد نطاقها اتساعًا. ويبدأ أخيراً الهجوم العام. ذلك هو السبيل الذي اتبعه الداعي أبو عبدالله. فكانت الطريق طويلة، لكنها كانت ثابتة. وقد أملى هذا الاختيار على الداعي الحيطة وكذلك ضرورة تشكيل تدريجي ـ بفضل الانضمامات المتوالية والسنوات المقضاة في مدرسة المقاومة الجيدة الصلبة ـ لجيشٍ عتيدٍ، تدرب وتجهز بما يكفي ليواجه العدو أخيرًا في البرّ وقد امتلك منذ البداية تفوقًا تمثل في تنظيم عسكري قديم وموارد مالية ومادية وفيرة، ويقاتله بصورة تقليدية فاصلة. فأكثر أبو عبدالله الداعي من الالتواءات والمراوغات والانثناءات، وقضى قرابة سبع سنوات لقطع الطريق الفاصلة بين إكجان ورقادة. وسنقتفي خطواته.

سقوط ميلة: 289/902:

لقد كانت ميلة الرمز بالذات للحضور العربي في قلب بلاد كتامة، وكانت على مسافة قصيرة من إكجان وتازروت. وشارك صاحب ميلة في جميع الدسائس منذ البداية، وقد استهدفت أبا عبدالله الداعي. فكانت ميلة لذلك أول عائق يجب الإطاحة به طبعًا،


عنابه
قالمه
قسطينه
ميلة
سطيف
تيجيس
تيفاش
واد مجردة
واد ملاق
الكاف
الأربس
زنفور
دقّة
القيروان
واد زرود
آكواريجيا
واد حطب
سبيبة
حيدرة
مجّانه
تبسه
واد مسكيانة
مسكيانه
ماغايا
نقاوس
سبيطلة
القصرين
قفصة
توزر
نفطة

لتحطيم دائرة الحصون التي ضيقت لمدة طويلة الخناق على كتامة. وقد كان
موسى بن العباس الذي سبق أن تحدثنا عنه. وكان قائدًا للقلعة منذ سنة 9/276
الأقل، أي مذ كان اليعقوبي يؤلف «كتاب البلدان» الذي جاء فيه ما يلي: «ومدينة
جليلة يقال لها ميلة عامرة محصنة، لم يلها وال قط. ولها حصن دون حصن، ف
من بني سليم، يقال له موسى بن العباس بن عبد الصمد من قبل ابن الأغلب»(
تحدث اليعقوبي قطعًا عن حصون بنيت أو رممت من طرف الأمبراطور يست
سنة 540، ولم تنقرض تمامًا إلى يومنا هذا[2]. وهكذا، نجد مرة أخرى الإر
خلفته العصور القديمة في قلب مصير الأغالبة بالذات.

وقد مر بنا أن أبا عبدالله الداعي قرر التمهل. فلماذا أنهى العمل بهذه الم
بضعة أشهر وهجم على ميلة وفتحها؟ فهل اعتبر أن إعادة التنظيم السياسي وال
التي كان ينبغي أن يقوم بها، تقدمت تقدمًا كافيًا يسمح له بالضرب من جديد؟ و
الاستفادة من فرصة سانحة أو بالأحرى هل دفعه الاهتمام بالقضاء على مناور
الخطر؟ لا ريب أن كل هذه الأسباب مجتمعة دفعت به إلى اتخاذ هذا القرار،
متفلوتة.

وقد كفت بضعة أشهر قطعًا بفضل الحمى الثورية، أبا عبدالله للسيطرة ع
سيطرة حازمة. وفضلاً عن ذلك، لا يمكن لعملية أخرى باهرة. إلا أن تعزّز
المكتسبة على هذا الصعيد وتدعمها. وخلافًا لذلك، يمكن أن يلحق الضرر بهذه ا
وربما يقضي عليها، لو أن الأمير قام بهجومٍ قوي، وعزم أخيرًا على ردِ الفعل وا
إمكانات التدخل التي هيأها له، في قلب بِلاد كتامة بالذات، أعداء الداعي من

---

(1) اليعقوبي البلدان، ص 214.

(2) قال Diehl، استنادًا إلى بحث St. Gsell، حول ميلة إن «حوزة المدينة العربية ليست فعلاً سو
البيزنطية المرممة». وبعد أن ذكر الجزئيات المعمارية، أضاف قوله: «كانت مدينة ميلة تحتل مو
هامًا... وقد شهد قول لـ Procope لم ينشر، أن هذا الحصن كان بناءً رسميًا للسلطة الملكية وأنه
عهد يوستينيانوس». وانظر أيضًا *(La Provine Romaine d'Afrique, II, 406 - 409)*؛ و *(e*
(Byzantine, pp. 603 - 604).

ومن بين المؤلفين العرب، لم يقم المقدسي في «أحسن التقاسيم»، ص 6 ـ 7، إلا بتعريف ميلة
وأشار البكري في «المسالك»، ص 64، الترجمة ص 132 ـ 133، أن ميلة خربت في عهد بني زيري
هذا الخراب الذي أشار إليه البكري، فانظر H.R. Idris *(Berbérie)*، ج 1، ص 76 ـ 77). وقد
الهدم سنة 988/377 وعاد الرخاء إلى ميلة منذ ذلك التاريخ. فقد وصفها الإدريسي في «النزهة»،
ـ 67، مدينة غنية مزدهرة.

والبربر، فهم لم يلقوا السلاح بعد، وقد تجمعوا فعلاً في ميلة التي صارت لذلك خطرًا جديًا على دولة تازروت الفتية. وكان هذا الخطر جديًا لا سيما وأن عبدالله الثاني قد استعد للتدخل، ولم يكن الداعي يجهل ذلك، وله كل الحظوظ ليجد في ميلة قاعدة عمليات لا تقدر بثمن ونقطة ارتكاز قوية، والمحتمل أنها صارت أخيرًا مستعدة لقبول جيوشه نظرًا إلى استفحال الخطر. وقد مر بنا أن فتح بن يحيى المسالتي خرج يطلب منه التدخل. فاستقبل أحسن استقبال ونقل إلى الأمير أخبارًا استمدها من مصدر موثوق به عن الداعي وعن تقدير قواته، وربما قلل من عددها لتشجيعه على التدخل تدخلاً سريعًا. وروى القاضي النعمان أنه لما لاحظ له عبدالله الثاني أن الداعي هزم كل الجيوش المحلية التي قاتلته، أجابه فتح: «ليس أمرنا من أمرك شيئًا: نحن نقاتل بلا رأس، ولا كثرة عدة، ونقاتل من يعرفنا من أهل البلد. ولو قد جاء عسكر من قبلك، لكانت له هيبة في صدور الناس ويكون لهم يومئذٍ رأس، وأتانا بالعدة التي ليست عندنا، وبالرجال الذين لم يمارسهم أهل البلد، ويقاتلونهم بقتال لا يعرفونه من النشاب والقنا، وغير ذلك. ولعسكر السلطان هيبة. ولو دخل بلاد كتامة لانصرف إليه أكثر من صار إلى أبي عبدالله»[1]. وسواء دار هذا الحديث حرفيًا ووجه هذا الكلام للأمير أم لا، فلا يهم. والذي لا شك فيه أنها أقوال تلخص الآراء الجوهرية لأصحاب الحجج المناصرة للتدخل في بلاط تونس وقد حرضهم على ذلك اللاجئون من كتامة. ولا بد أنه وُجِد تيار مسالم متركب من جميع أولئك الذي كانوا حذرين ونصحوا بالتريث وترتقب الأحداث[2]. وكان لأبي عبدالله مصلحة جيدة للتجسس، فهل أخبر بأن الغلبة ستكون لمؤيدي التدخل؟ لم يكن ذلك أمرًا غير محتمل بالمرة.

---

(1) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 116 ـ 117.

(2) يفهم من خلال نص «الافتتاح» للقاضي النعمان، وجود هذا التيار السلمي المتريث. قال: «وكان أبوه إبراهيم بن أحمد قد أسرّ إليه أمر أبي عبدالله ونهاه عن محاربته، وقال له: كن من أمره على وِقاء، فإن رأيت أنه قصد إليك فخَلِّ من بين يديه، والحق بي إلى بلد الروم، فليس لك به طاقة، وهو صاحب قطع دولتنا. فاعتمد أبو العباس على ذلك. ورد الغصب والقطائع، ولزم الخمول والتواضع فعل منتظر لما كان عهده إليه أبوه وتقدم له فيه. فلما جاءه فتح بن يحيى بما جاء أصغى إليه، ومال نحوه» (الافتتاح، مخطوط 117 ـ 118).

وبدأ عبدالله الثاني بذلك يتخذ موقفًا متريثًا، ولربما فعل ذلك عملاً بنصيحة أبيه. والثابت أن هذا الموقف قام على تيار واسع ساد خاصته. وعملاً برأي أغلب الجنود لا سيما منهم الذين استنكفوا من القيام بعمل سابق لأوانه كما يحتمل ـ وكان المأمول إلى حدّ ذلك التاريخ إيجاد حل محلي تجنبًا لخوض مغامرة تقوم بها الإمارة ـ ولم تكن مصاعبه غائبة على أحد. فمن الطبيعي أن يؤوّل القاضي النعمان هذا الموقف ويقدمه لنا على ضوء المآل حسب مذهب الإسماعيلية.

ووصلته أخبار أخرى في الأثناء، أو بالأحرى عروض محددة وردت من ميلة. ولم تكن هذه القلعة فقط إقطاعًا لبني سليم[1] الذين كانوا بطنًا من قيس، وقد انتمى إلى قيس موسى بن عباس قائد القلعة. وعاش بها أيضًا بطن هام من ربيعة أصيل سنجار[2]، وعرفوا بالسناجرة بسبب هذا الأصل. وكان رئيسهم الحسن بن أحمد بن علي بن كليب المعروف بابن أبي خنـزيـر. والثابت أن بني سليم والسناجرة لم يكونوا يعيشون في وئام. ولا بد أن التنافس الطبيعي لرئيسيهما على السلطة تغذى فضلاً عن ذلك بالزاد القديم من الأحقاد القبلية العنيدة[3]. وقد استفاد الداعي مرة أخرى من هذا التطاحن فاعتنق ابن أبي خنزير الدعوة، وقد ساوى ذلك عرضًا للخدمات، فلن ينسى أبو عبدالله مكافأته عليها بسخاء فيما بعد، فيوليه على القيروان[4].

فكان لأبي عبدالله الداعي أكثر من سبب للتعجيل بسير الأحداث. فهجم وحاول موسى بن عباس الخروج على رأس جيوشه ذاتها وجموع كتامة اللاجئين عنده، ومنهم فحل بن نوح رئيس لطانة وفرج بن حيران قائد إجانة، فهزم وقتل فحل بن نوح، وفتح أصدقاء الداعي ما جاور القلعة التي لجأ إليها الفارون. وأمكن اقتحام الحصن أيضًا، بفضل ما قدمه ابن أبي خنـزيـر[5] من مساعدة، ولما أحس موسى بن عباس بالهزيمة،

---

(1) ورد ذكر وجود بني سليم بإفريقية قبل الغزوة الهلالية بكثير، وقد كانوا إحدى موجاتها المهلكة. انظر H.R. Idris، *Berbérie*، ج 1، 206، 208، 210، 249، 261؛ وانظر القلقشندي بشأن موضع بني سليم في نظام الأنساب العربي، النهاية، 294 ـ 295.

(2) انظـر أعـلاه ص 231، بخصـوص ربيعـة وقـد حـدد M. Plessher، فـي *E.I.*، مـادة سنجـار، موقعها قريبًا جدًا من شرق الدرجة 42 في العرض و 36 درجة و 22 دقيقة شمال دوائر الطول، على منحدر خصب. ويسكنها اليوم الكرد اليزيدية.

(3) انظر بخصوص هذه الأحقاد القبلية ص 226 وما بعدها.

(4) ولى أبو عبدالله فعلاً، حال دخوله القيروان، الحسن بن أحمد بن أبي خنزير. وكافأ أخاه خلف بن أحمد الذي قام قطعًا بدور أيضًا في تسليم ميلة، فولاه القصر القديم. وقد ذكر أن الحسن بن أحمد بن أبي خنزير استولى مع شريك آخر من كتامة على أموال أبي سعيد الوكيل الذي كان محدثًا بالقيروان، بعد موته. ثم نجد نفس الشخص على رأس صقلية التي طرد منها، بسبب جشعه قطعًا، سنة 300/912 ـ 913، من طرف الأهالي الذين ولوا عليهم ابن قرهب، ثم ولي على الأسطول، فقتله آخر الأمر ابن قرهب سنة 301/913 ـ 914. انظر القاضي النعمان، الافتتاح، ص 136 ـ 140؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 151، 168، 171؛ وأبو العرب، الطبقات، ص 174 ـ 175، 216؛ وعياض، المدارك، ترجمة رقم 144.

(5) لم يتحدث القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط ص 137 ـ 140) طبعًا عن الخيانة، وذلك ليحمي قطعًا ذكرى الحسن بن أحمد بن أبي خنزير وأهله الذين مدحهم، ذاكرًا فقط أنه اعتنق الدعوة وأن موسى بن عباس علم بذلك، فخاطبه عندما اقتحمت القلعة، وسأله طلب الأمان. لكن لم يكن لابن الأثير (الكامل، ج 6، 128) وابن خلدون (العبر، ج 4، 69) نفس الأسباب التي كانت للقاضي النعمان لإخفاء الحقيقة بين التلميحات، فتحدثا =

رضي بالاستعانة به لطلب الأمان الذي شمل الجميع بشرط أن لا يقع أي عمل عدائي. إلا أن أبا إبراهيم ابن موسى بن عباس ابن صاحب ميلة، تمكن من الفرار ليلاً مع فريق من الأصدقاء واللحاق بأمير إفريقية. ولم يوف الغالبون إلا بنصف ما وعدوا به. وهكذا بادروا بقتل فرج بن حيران بإيعاز من أبي زاكي، كما قال القاضي النعمان، وقد خشي أبو زاكي أن يتم لفرج استعادة المكانة الأولى بين إجانة بدله، لقوة شخصيته. فتواصلت تصفية الحسابات الشخصية في ظل الدعوة المظفرة.

ولم يتم النصر هذه المرة على قبيلة ما أو على عصبة من البربر. فقد استسلم أحد حصون إمارة الأغالبة للمرة الأولى، وعوض السيد العربي، بربري هو أبو يوسف ماكيون بن ضبارة عم أبي زاكي. وقد كانت الإهانة مباشرة هذه المرة، فلا يمكن أن تبقى بلا رد فعل. فتحرك الجيش الأغلبي إلى جبال كتامة في ذي القعدة289 (7 أكتوبر ـ 5 نوفمبر 902). فلا بد أن يكون سقوط ميلة قد تمّ في شوال من نفس السنة (8 سبتمبر ـ 6 أكتوبر)[1].

الحملة الأولى والحملة الثانية لأبي عبدالله الأحول (289 ـ 902/290 ـ 903):

تسلل أبو إبراهيم بن موسى بن عباس ليلة سقوط ميلة، والتحق بالأمير وذهب إلى تونس لدعم صف المهاجرين من بلاد كتامة المتحمسين طبعًا للأخذ بالثأر، وضم صوته إلى صوت فتح بن يحيى المسالتي وطلب من السلطة المركزية أن ترد ردًا سريعًا. وكان لسقوط ميلة فضلاً عن ذلك وقع نفساني عميق. فتقرر توجيه حملة[2].

وقرر أبو العباس عبدالله الثاني الحشد وهو التجنيد الاستثنائي زمن الحرب، وفتح خزائنه ليشجع على التجنيد. وقد كان يملك جنودًا نظاميين قليلين، لأن أهم القوات

= عن الخيانة بوضوح.

(1) FOURNEL (*Berbérs*، ج 2، 59) فضل تأريخ ذلك حوالي رجب (1 جوان ـ 10 جويلية).

(2) المصدر الرئيسي هو القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط، ص 116 ـ 117 و 139 ـ 155. و «الافتتاح» المؤيد طبعًا للفاطميين، لم يشوه الأحداث بل عرضها لصالح الداعي. فينبغي التنبيه إلى ذلك وإجراء التحريات التي تتيحها مصادر أخرى كانت لا محالة أقل تفصيلاً. انظر ابن الأثير، الكامل، ج 6، 103 و 128؛ وابن عذاري، البيان، ج ، 133؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 69 ـ 70؛ والمقريزي، الاتعاظ، 79 ـ 80؛ وكتاب العيون، مخطوط، في سنة 290.

الأغلبية خاضت آنذاك القتال قرب كسنتة بقلورية، بقيادة إبراهيم الثاني. وأشرف على الجنود الجدد أحسن المقاتلين المحنكين الموجودين، وكلف بالجيش المُؤّلف على تلك الصورة، عسكري محنك هو أبو عبدالله الأحول الذي كان من أبناء الأمير. وجمع الجيش اثني عشر ألفًا من الخيالة والمشاة، وجهز بعتادٍ كامل. فلم يقتر في السلاح ولا في التبرع بالمال. وقد اشتملت طبعًا صفوفه على جميع المهاجرين وجميع اللاجئين في بلاد كتامة، وقد وضعوا تحت قيادة البربري فتح بن يحيى المسالتي، ألد أعداء الداعي ومن رؤساء عصبة قبائل كتامة التي قاتلت الداعي بلا جدوى، وأبي إبراهيم بن موسى بن عباس ابن صاحب ميلة. وكان الاثنان محل كل أنواع الحفاوة والتبجيل.

ولما علم أبو عبدالله الداعي بهذه الإعدادات، وضع تحت الحراسة أحد رهائنه موسى بن عباس، وتأهب من ناحيته للحرب. وقد غادر الجيش الأغلبي تونس في ذي القعدة 289/7 أكتوبر ـ 5 نوفمبر 902. ولم ينفك يدعم صفوفه في الطريق. وقد لاقى عدة رؤساء قبائل فكانوا محل مختلف أنواع التقدير والتشريف. وقد شعروا بهذا التشريف خاصة وأنهم تعودوا عليه منذ أقدم العصور في مثل هذه الظروف. فخلع عليهم أبو عبدالله الأحول خلعًا وأهداهم هدايا فاخرة. وأهدت روما وبينزطة في مثل هذه الظروف الصولجانات والتيجان والأردية البيضاء ذات الأبازيم الذهبية، وشعارات أخرى للسلطة[1]. فاستمر العمل بنفس السياسة. ومقابل ذلك تمكن أبو عبدالله الأحول من حشد جنود جدد بيسر، خاصةً وأنه «بذل العطاء» وقد وقع تحديد المكافآت المسلمة عند التجنيد لتكون مقنعةً جدًا. وروى القاضي النعمان أن الجيش الذي خرج من تونس تضاعف. ولما بلغ سطيف، كان يعد اثني عشر ألف رجل[2]. واتصل هناك بجيوش بني عسلوجة وبني تميم[3] المستقرين على التوالي في سطيف وبلزمة، واتصل كذلك بحلفائهم من كتامة غير المنجذبين للدعوة، وقد أقاموا بالبلاد التابعة للقلعتين.

---

(1) انظر Ch. A. Julien *(Histoire de l'Afrique du Nord)*، ج 1، 263.

(2) الافتتاح، مخطوط ص 144. ذكر ابن الأثير (الكامل، ج 6، 128) ـ الذي روى أن أبا عبدالله الأحول وجهه إبراهيم الثاني ـ وقد أمده الأمير نفسه بـ 000 12 رجل، فتضاعف بذلك جموع الجيش الأول الذي عد في البداية 000 12 جندي. واعتمد المقريزي (الاتعاظ، ص 79 ـ 80) ابن الأثير، وتحدث أيضًا عن بعثتين متواليتين بـ0000 12 رجل. ولا شك أنها التباسات متعلقة حتى بالأمير الذي وجه الحملة. ولم يذكر ابن خلدون شيئًا في هذه النقطة، ولم يخصص ابن عذاري لكل هذه الأحداث إلا سطرًا ونصفًا (البيان، ج 1، 133).

(3) صاحب سطيف علي بن حفص بن عسلوجة، وصاحب بلزمة حي بن تميم. انظر هذا الفصل ص 665 ـ 667.

وتكون الجيش على ذلك النحو بأعداده العظيمة، وبدأ القتال فورًا. قال ابن خلدون[1]: «فدوخ كتامة». وقتل خلقًا كثيرًا في الغارة الأولى من اتباع الدعوة، ونهب أموالهم وسبي نساءهم وأطفالهم. وهكذا بدأ الأخذ بالثأر حسن الطالع، ممّا أدخل سرورًا كبيرًا بلا شك على المهاجرين واللاجئين الذين ما تلطفوا قطعًا في التقتيل. وسر أبو عبدالله الأحول بهذه النتائج الأولى، فنزل بحصن باغاية قبل أن يبادر بالهجوم على الداعي. وقد أراد بلا شك الاطمئنان على الأموال المجموعة وخاصةً ترك جيوشه تستريح، وإعادة تنظيمها استعدادًا للمواجهة الحقيقية.

ولم تذكر المصادر متى عاد إلى الهجوم. لكن اتضح أن الأمر تم في الشتاء. فيمكن تأريخ هذه الحملة تقريبًا في محرم ـ صفر 290 ديسمبر 902 ـ يناير 903. وقد ألح القاضي النعمان خاصة على الاحتياطات المتناهية المتخذة. فقسم الجيش إلى وحدات قتالية (أكداس)، وغادر القلعة على أهبة للقتال. وتقدم مستعدًا دائمًا لخوض المعركة. وقد وجد في كل محلة مخيمًا محميًا أعدته له فرق مختصة وزعت المهام عليها وضبطت ضبطًا دقيقًا. وكانت هذه المخيمات محروسة بالليل من طرف فرق من المشاة في الداخل، وكوكبات من الخيالة في الخارج. ومن البديهي تمامًا أن الجيش لم يشعر بالأمن. وقد كانت الجبال المحدقة التي قرر قائد الجيش دون احتياط كبير ـ لماذ؟ لكي لا يترك الوقت لكتامة ليفيقوا من دوختهم؟ ـ أن يخوض به في الشتاء القتال، عامرة بالأعداء المتخفين والخطرين خاصة وأنهم حرموا من نسائهم وأطفالهم. وتم أخيرًا اللقاء على أرض ملوسة[2]. وكانت هذه القبيلة قد دخلت في الدعوة. وبعد قتال مرير، تخلى أبو عبدالله الداعي آخر النهار عن المعركة ورجع أدراجه. فهزم من الغد لما وقع اللحاق به. ثم تساقطت الثلوج كثيرًا، فاستحالت كل ملاحقة. فاغتنم أبو عبدالله الداعي الفرصة ورجع إلى تازروت ثم اعتبرت تازرورت غير آمنة، فأخليت وتركت. وحمل أتباع الداعي كل أموالهم، فتحصنوا بإكجان التي انطلقت منها أول شرارة للدعوة، قبل عشر سنوات خلت.

ثم مكن ذوبان الثلوج أبا عبدالله الأحول من مواصلة القتال. فوجد تازروت خالية وأمر بحرقها. وقد سبق أن هدم القصر الذي بناه فيها الداعي. ثم اتجه الجيش إلى

---

(1) العبر، ج 4، 69.
(2) جاء في «الكامل»، ج 6، 103، لابن الأثير، كَمُوشَة. هذا خطأ ثابت لناسخ أو تصحيف.

ميلة[1]، فوجدها خالية كذلك، فنصب خارجها معسكره، وترقب الأمر بالهجوم على إكجان. وقد كان الوضع على ذلك النحو، لما جدت هزيمة كانت أبعادها محدودة أول الأمر، ثم تسببت سريعًا في الانحدار فأجبرت أبا عبدالله الأحول على إجلاء البلاد.

أمر أبو عبدالله الداعي بقتل موسى بن عباس الذي أسره عند اقتراب جيوش الأغالبة، وهو السيد المزاح عن ميلة، وقد اتهم بتوجيه ابنه للأمير طلبًا للنجدة، فتسبب بذلك في كل المصائب النازلة على كتامة. وتم تنفيذ القتل بإكجان كجارمة[2]، في بلاد لطانة، وألقي بالجثة بمطمورة في هذه القرية. فطلب أبو إبراهيم بن موسى بن عباس من أبي عبدالله الأحول الأذن له بالذهاب لاسترجاع جثة والده. فخرج على رأس كتيبة عتيدة من الخيالة، فوجد البلدة خالية من سكانها. لكنه وجد سرية من خيالة إكجان كجارمة ترافق حمولات من الحبوب. والمؤكد أنهم أكملوا إفراغ ما احتوته مطموراتهم واستعدوا لنقلها للداعي الذي تأهب للحصار. فبدأ القتال فورًا، وقتل أبو إبراهيم بن موسى بن عباس منذ أول التحام. ووجهت طلبات النجدة من الجانبين، وتقاطرت الإمدادات. وفي الليل تقهقرت الجيوش الأغلبية فلاحقها العدو بالـ يوف، حتى حدود مخيمها. وقد كانت نكسة صغرى في الجملة، فأدى ذلك إلى أن الجنود «ماجوا». وفي منتصف الليل، اندلعت انتفاضة في المعسكر.

واقتحمت عناصر مختلفة متنافرة غير منسجمة في الجيش منافذ المعسكر، وقرروا التخلي عن القتال والعودة إلى نواحيهم. وعجز أبو عبدالله الأحول عن إعادة النظام وفرض الطاعة، فأمر بالر- يل، وأعطى إشارة الرجوع على نور المشاعل، متجهًا إلى إفريقية عبر بلاد جميلة[1]. واقتصر أتباع الداعي على نهب ما تبقى من المخيم المتخلى عنه، ثم لما زال الخطر، عادوا إلى ديارهم.

---

(1) روى ابن الأثير (الكامل، ج 6، 128) واعتمده المقريزي (الاتعاظ، ص 79 ـ 80) أن ميلة أضرمت فيها النار أيضًا. لكن هذا الأمر ضعيف الاحتمال. فبعد مرور الخطر، عاد أهل ميلة إلى مدينتهم فعلاً.

(2) القاضي النعمان، الافتتاح، ص 140 و 143 ـ 144. ولا ينبغي أن يلتبس أمرها بإكجان بني سكتان حيث بدأت الدعوة وكانت جزءاً من جميلة، يقع على أرض هذه القبيلة. انظر ص 680، الملحوظة 5. وجاء في «الافتتاح» مخطوط ص 140، بشأن موسى بن عباس، «فقتل صبرًا في بني جلامة». ويصحح في بني كجارمة. وبالفعل، كتبت هذه الكلمة مرارًا فيما بعد على هذا النحو (الافتتاح، مخطوط ص 143 ـ 144).

(3) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 144: «فأخذ ناحية جميلة يريد إفريقية». لا ينبغي أن تلتبس علينا بلاد قبيلة جميلة بموقع جميلة القديم. فقد عسكر أبو عبدالله الأحول على أبواب ميلة، فلم يكن قادرًا على التوجه إلى جميلة الواقعة غربًا، ويعود إلى إفريقية.

وهكذا، فإن مجرد نكسة جدت خلال مهمة محدودة، كانت كافية للإعلان عن التفتت لماذا؟ السبب هو أن أبا عبدالله الأحول كان قليل الحذر أو كان مقدامًا، ولربما اعتمد كثيرًا على عبقريته في التنظيم والحرب التي لا غبار عليها، لخوض معركة صعبة، في فترة من السنة غير ملائمة بالمرة، بجيش شكل بصورة ارتجالية من عناصر متنافرة لا لحمة بينها ولا جلد. والعساكر الجدد المجندون في تونس كما في الطريق شكلوا أهم عنصر، وقد أرادوا قطعًا المشاركة عند الاقتضاء في جولة عسكرية رابحة، مع الأمل في العودة عاجلاً إلى بيوتهم بالكسب. أما السير في الوحل والثلوج، والعيش الشاق في المعسكرات وسط الجبال المعادية، وخوض القتال المضني في فصل عسير، فلم يكن ذلك شأنهم. ولما ملوا، تذرعوا بأول نكسة للانفصال عن الجيش. والجيش المحترف وحده المدرب على الانضباط والجلد، ربما تمكن من الصمود إلى النهاية، والبلوغ بهذه المغامرة خاتمتها الطيبة. لكن الجيش المحنك كان موجودًا في مكان آخر. كان يجمع أكاليل النصر التي صارت غير مجدية منذئذٍ، بساحات الوغى في قلورية وصقلية.

لكن الإنذار كان جديًا بالنسبة إلى الداعي، ولربما قضى عليه. فقد تخلى عن كامل الأراضي التي فتحها، ولجأ إلى المهد الأول للدعوة عند بني سكتان. واستقبلت تازرورت مهاجري الساعة الأولى، وبها أسست منذ البداية دار للهجرة، وقد تركت لأسباب خاصة بالأمن، وأحرقت، فوجب إعادة بنائها، إذا ما أريد لها استعادة دورها الأول. وتمّ التخلي عن هذا الاحتمال لعدة أسباب. فقد كانت إكجان ملجأً آمنًا، وهذا اعتبار حاسم بداهة زمن الحرب. ثم إن الحسن بن هارون الغشمي الذي قبل بتازروت أبا عبدالله الداعي في ظرفٍ من أحرج ظروف الدعوة، مرض ومات في إكجان، ولم يجد بنو سكتان وعلى رأسهم يابان بن صقلان الذي حصل في الأثناء على رضى الداعي، أية صعوبة لإقناعه بالعودة إلى مدينته الأولى. فعوضت منذئذٍ إكجان تازروت، وقامت بدور دار الهجرة، ولن تتخلى منذ ذلك الوقت عن هذا الدور كعاصمة للدعوة إلى أن انتصرت الحركة في النهاية.

وقد سمح جلاء الجيوش الأغلبية عن البلاد لأبي عبدالله الداعي باسترجاع ما فقده على الصعيد المادي والمذهبي. واستعاد كتامة المنضمون إلى الدعوة أراضيهم المهملة، واسترجعوا قراهم وبيوتهم. وانتشر الدعاة أيضًا في كل مكان للإقناع والشرح. وأعطى أبو عبدالله المثال. «وكان يجلس في كل يومٍ للمؤمنين يحدثهم ويشرح لهم. وأمر الدعاة

بذلك»[1]. فعمًا كان يحدثهم؟ وماذا كان يشرح لهم؟ الثابت أنه كان يشرح لهم معنى الأحداث التي جدت، وذلك دون شك في ضوء السياسة المؤيدة للدعوة المقدمة كأمر لا بد له من الانتصار في الساعة المقررة، بعد المحن المحتومة التي أرادها الله.

وذهب أبو عبدالله الأحول من ناحيته لإقناع أبيه بأن الجو وسوء الحظّ هما اللذان تسببا في فشله النسبي الذي جد بعد انتصارات باهرة، «لأمر عرض من غير علة»[2]. فتقرر تنظيم حملة ثانية، وأعد جيش جديد أكثر عددًا من الجيش الأول، في نفس الظروف التي وصفناها. وانطلق من تونس في 20 جمادى الأولى 21/290 إبريل 903[3]، أي في الظرف المناخي الأكثر ملاءمة. وسلك نفس الطريق التي مر بها خلال الحملة الأولى. وبلغ سطيف متخذًا نفس الاحتياطات العسكرية التي أشرنا إليها آنفًا، فتأهب للقتال، وتمركز على أرض ملوسة التي كانت مسرحًا للمعركة الأولى. وغادر أبو عبدالله الداعي من ناحيته إكجان، ونصب معسكره بتَسَنْدَنْت[4] في بلاد لهيصة. وهناك جمع الخيالة بأكملهم ـ وسنرى أنهم صاروا أكثر فأكثر الأداة الرئيسية لانتصاراته ـ وكلفهم بمهمة الاطلاع على مدى مقاومة أبي عبدالله الأحول، وبقي هو نفسه في المؤخرة مع جموع المشاة. وغادر القائد الأغلبي معسكره المحصن على رأس كل جيوشه لمواجهة المغيرين. ودامت المعركة كامل النهار دون نتيجة فاصلة. وعند قدوم الليل، رجعت جيوش الأغالبة إلى معسكرها وقد بدأت تحس بالتعب. ولم تتقدم من الغد إلى القتال وأخبر الداعي بذلك، فحثه قواده على الأمر بالهجوم العام بمجموع قواته. فاحتاط ورفض ذلك، ولربما أجابهم قائلاً: «فإن هربوا، فإلى لعنة الله»، متجهًا بكلامه إلى من نفذ صبرهم، فطالبوا بالتدخل بصورة حاسمة فورية. ورد القائد الأغلبي على حذر رئيس الشيعة بمثل تريثه. ولم يرضه الصدام الأول، وقد أكد له ضعف القدرة القتالية لجيشٍ قد تألف أغلب قسم منه من جنود جدد جندوا بفضل الحشد، ففضل التوقف عن القتال. وأمر في الليل وعلى ضوء المشاعل بالرحيل إلى سطيف، وخاض معارك على المؤخرة لحماية عودته، وترك المعسكر للأولياء ينهبونه. واتجه من هناك إلى طبنة مقر الولاية

---

(1) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 145.

(2) كما روى ذلك القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 147.

(3) أورد كتاب العيون وحده هذا التاريخ (مخطوط، لسنة 290) باستثناء كل المصادر الأخرى التي لم تذكر أي تاريخ مدقق.

(4) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 148، والنطق بها محل شك.

وأهم قلعة بالناحية، وجعل منها مقر قيادته العام.

وهكذا، فقد لاحظ أبو عبدالله الأحول بالتجربة أن الجيش المنكود الذي رأسه كان أداة غير سلسة القياد وكان من الصعب الاطمئنان إليه، ولم يقدر الذهب الموزع بسخاء أن يمنحه ما كان يعوزه من انضباط ومعنويّات وتكوين، فحمل على التخلي عن الهجوم بصورة مؤقته على الأقل، واكتفى بالدفاع. فهل أمل بعد وفاة إبراهيم الثاني التي جدت في الأثناء، وتعطلت المغامرة الحمقاء التي خاطر بها، الحصول على إمدادات اقتطعت من جيش صقلية بعد أن عاد قسم منه؟ ربما كان الأمر كذلك. ويمكن التفكير أن ما حثه على الرحيل، مؤملاً العودة إلى الهجوم بوسائل أعظم وأنجع، هو خبر العودة الجزئية لجيش صقلية الذي نزل صحبة أخيه زيادة الله في 19 جمادى الثانية 290/20 مايو 903، أي بعد شهر بالضبط وفي نفس اليوم تقريبًا من رحيل الحملة الثانية إلى بلاد كتامة. لكنه، إذا ما تصور هذا الأمل، فقد خاب أمله قطعًا. ولا يبدو أنه حصل على أقل جندي وقع توجيهه إلى طبنة. فقد أجبر عبدالله الثاني على التريث فعلاً بسبب قيام أزمة داخلية نادرة الخطورة. ونحن نجهل الأهمية العددية للجيوش العائدة التي والت ولي العهد. والمفروض أنها ساعدته على خلع أبيه. فألقي برئيسهم وكثير من شركائه في السجن، حال نزولهم.

لقد كان الوضع على ذلك النحو[1]. إذ لم يكن من الممكن توجيه جيش مريب مفكك مددًا، على الأقل بصورة فورية. واندلعت الكارثة في الأثناء، حين قتل عبدالله الثاني، واغتيل ابنه غدراً وقد دعي من طبنة (رمضان 290/ أغسطس 903)، وبذلك حكمت الدولة على نفسها بالموت. فقد نجح أبو عبدالله الأحول فعلاً وحتى ذلك الوقت في إيقاف تقدم الداعي. فسجلت وفاته تحولاً فاصلاً. قال ابن الأثير[2]: «انتشرت عساكر أبي عبدالله / الداعي / في البلاد».

لقد انهار المعقل الأدبي والعسكري الذي حاول عبدالله الثاني إقامته. وسيستمر التفكك الداخلي والخارجي منذئذٍ دون هوادة حتى نهايته المحتومة.

---

(1) انظر بخصوص هذه الأحداث، ص 596 ـ 598 وما بعدها.

(2) الكامل، ج 6، 128.

الركود في سير الأحداث
وتكثيف هجوم الدعوة الشيعية :

لقد استرجعت جيوش الداعي حريتها إثر وفاة أبي عبدالله الأحول، لكن لا يبدو أنها استفادت كل ما يمكن استفادته فورًا من الوضع الجديد. وبالفعل، ذلك أنها لم تحرز أي انتصار باهر فوري حتى سقوط سطيف الذي لم يحصل إلا بعد ذلك بسنة. والشعور الواضح هو أن الداعي التزم قصدًا العمل بمهلة. لماذا؟ ما هو الحدث المنتظر؟ إنّ البحث عن الجواب على تساؤلنا موجود في سلمية وكذلك في الوضع الداخلي.

فقد كان عبيدالله، المهدي المقبل، برملة في «عام النجوم»، أي بصورة أدق في ذي القعدة 289 (7 أكتوبر ـ 5 نوفمبر 902)[1]. وغادر سَلَمِيَّة حيث اكتشفت السلطة مخبأه. لكن ذلك لم يكن السبب الوحيد لتنقله. فنظرًا إلى الانتصار الحركة المندلعة باسمه، جذبته ثلاثة اتجاهات في ذلك التاريخ جذبًا ملحًا متساويًا. فقد انتصر القرامطة مؤقتًا في

---

(1) هذا أثبت تاريخ، لأنه قاوم كل المقابلات (انظر ص 599، الملحوظة رقم 1)، في الملحمة التي قادت عبيد الله حتى سجلماسة. وخلف لنا مطالعة «سيرة الحاجب جعفر» (*B.F.A.E.*، 1936، ص 111 ـ 112) الشعور أن عبيدالله لم يقمِ طويلاً برملة، بل غادرها إلى مصر. ولعله بلغ مصر منذ آخر سنة 289. وأضيف أنه لاقى صعوبات مع النُّوشَرِي الوالي الذي لم يول على مصر إلا في جمادى الثانية 10/292 نوفمبر ـ 8 ماي 905. فتضارب المصادر واضح.

وفضّل A.GATEAU (سيرة جعفر الحاجب، *Hespéris*، 1947، ص 391 ـ 392) سنة 289. وتخلص M. CANARD إلى افتراض (L'autobiographie d'un chambellan du Mahdi `Obeidallah le Fatimide, *Hespéris*, 1952, p. 289, note I)، بعد نقد دقيق للنصوص «وجود احتمال كبير أن لا يكون المهدي بلغ مصر إلا سنة ٢٩١»، ويقي بها حتى ولاية النوشري.

وانظر أيضًا عن هذه المسألة W.IVANOV (*Rize of the Fatimids*, pp. 79 - 80).

ولنشر أخيرًا إلى أن أبا زكرياء (*Chronique*، *Rev. Afr.*، 1960، ص 339 وما بعدها) أورد رواية شخصية تمامًا عن رحلة عبيدالله المهدي. وكان من عادته أن لا يذكر أي تاريخ، فقال إن عبيدالله قادته العلوم الخفية التي برع فيها، إلى توزر، وتوزر عملاً بحساباته الفلكية، هي المدينة التي ستخرج منها الحركة المؤدية به إلى الحكم. فلم تلحقه إلا الخيبة حتى جاء يوم دار فيه الحديث صدفة عن مدينة اسمها تازروت. فاستخبر ووجه إليها مولاه الحِجّاني ليعد له الجو. وتوجه عبيدالله إلى سجلماسة واستعان بمعرفته بالفلك، فعجب كل الناس من صحة تنبؤاته. فلم يبق طويلاً حتى استوزر، ثم عوض أمير سجلماسة. فجمع جيشًا عتيدًا وطلب من مولاه الحجاني اللحاق به. ونجح الحجاني كثيرًا عند كتامة ـ فقد كان له ما يقرب من 400 تلميد (هكذا) ـ والتحق به. وهجما معًا على ورغلة، ثم تهرت إلخ... وكما مر بنا، فهذه مجرد رواية شعبية. ولا شيء ينقصها، حتى المغامرات الغرامية وجزئيات أخرى يطول سردها. وما يمكن استخلاصه من موعظة وحيدة من هذه القصة لأبي زكرياء، هو أن ملحمة الداعي مرت بتحريفات مختلفة، وتلونت حسب القرائن التي عكستها.

الشام، فألحوا عليه بترك التخفي والقدوم لرئاستهم[1]. وطلبه اليمن أيضًا، فذاعت تنبّؤات أعلنت عن ظهوره القريب[2]. وفي تهافت الطلبات هذا، لم يكن أبو عبدالله الداعي أقلهم حركة طبعًا[3]، وقد تسببت إلى حدٍ هام اللفتة الخاصة الموجهة لنداءاته في تخلي فيروز ـ الداعي الأكبر الذي لقنه الدعوة ـ وكان هذا التخلي عن الدعوة سببًا في القلاقل المندلعة في اليمن. وقد أمل أبو عبدالله الداعي بكل تأكيد رؤية المهدي يقدم بنفسه ويعطي نفسًا جديدًا للدفع الثوري، ويقطف بنفسه ثمرة بدت يانعة، ولذلك ظهر الركود الملاحظ في سير الأحداث. فترقبه حينئذ.

وقد ترقبه لا سيما وأن سنة 290 هجرية كانت وشيكة. وقد اكتست بموت عبدالله الثاني (28 شعبان 289/ 7 أغسطس 902) قيمة رمزية، نظراً إلى الظروف التي جدت أثناءها. لكن وجب أن تسجل سنة 290 حاجزًا فاصلاً، في التمثل الأسطوري التأريخي لمذهب الإسماعيلية. ولم تكن الفكرة من صنعٍ محلي ظرفي اختص به المغرب. وقد أشار الحلاج الذي عاش في عالمٍ آخر، فيَ إحدى «رواياته»، إلى «معنى الميزان لسنة 290»[4] من الهجرة. وقد تحتّم فعلاً في تلك السنة ظهور المهدي ليملأ الدنيا عدلاً وقسطًا. ويبدو أن تحديد هذا التاريخ كان ثمرة لتستر الإسماعيلية. ولربما كان نقلاً عدديًا لاسم فاطمة الباطن (= فاطر)، وقد وجب تسجيل قطيعة بين الغل القديم وميلاد العهد الجديد. وتوجد في (ف ط ر) فعلاً أفكار القطع والعودة إلى الطهر الأصلي والولادة[5].

---

(1) انظر محمد بن أحمد النيسابوري، كتاب استتار الإمام، *B.F.A.E.*، 1936، ص 102 ـ 103؛ و M. Canard (سيرة الإمام جعفر، مجلة *Hespéris*، 1952، ص 285، الملحوظة 1).

(2) انظر B.Lewis، *Origins*، ص 95.

(3) انظر محمد بن أحمد النيسابوري، كتاب استتار الإمام، *B.F.A.E.*، 1936، 106. وقد تحدث القاضي النعمان أيضًا عن العلاقات المسترسلة التي عقدها الداعي بواسطة رسل كتامة، مع المهدي (الافتتاح، مخطوط، ص 127 ـ 128). وروى ابن خلدون من ناحيته كذلك (العبر، ج 4، 70) أن الداعي بادر منذ موت أبي عبدالله الأحول، بتوجيه رسول من كتامة إلى المهدي يخبره بالانتصارات ويحثه على القدوم.

(4) L. Massignon، *Passion*، ص 73 ـ 74 و 732 و 902. ولنذكر أن الإسماعيليين وبعض السنة اعتبروا الحلاج داعيًا إسماعيليًا، كما بين ذلك L. Massignon. وقد ألقيت في حمص، سنة 290، خطبة ألقاها يحيى بن زكرويه، فلم تترك أي شك في ترقب ظهور المهدي قريبًا. وقد دونها مخطوط ثابت بن سنان الذي اكتشفه وحققه B. Lewis (القاهرة، 1947). ومنها (ص 165): «اللهم أهدنا بالخليفة الوارث المنتظر المهدي. اللهم املأ الأرض عدلاً وقسطاً. اللهم دمّر أعداءه! اللهم دمّر أعداءه! انظر M. Canard (سيرة حاجب المهدي عبيد الله الفاطمي، *Hespéris*، 1952، ص 285، الملحوظة 1).

(5) من المعلوم أن علمًا كاملاً لفضائل الحروف الخفية (حساب الجمل وسر الحرف) نما عند العرب. انظر *E.I.*[2]، مادة أبجد، بحث لـ G.S. Colin و A. Abel (Changement politique et littérature eschatologique

ولذا فليس من الغريب أن يمتنع أبو عبدالله الداعي قصدً عن كل عملٍ مدهشٍ، ويترك ظاهرًا للمهدي فائدة البدء بأعمالٍ مأثورة، خاصةً وأن ظهوره قريب.

ولا بد أن اعتبارات محلية أخرى أثرت نوعًا ما في اختياره وبررت المهلة التي منحها لنفسه. فلم يعتبر قطعًا من الأمور السيّئة ترك أتباعه يتنفسون قليلاً، ويتفرغ لهضم فتوحاته وتحسين مواقعه. والمحقق أن المهلة ما كانت فترة ركود مطلق على عين المكان. لكن المؤرخين لا يدونون أبدًا عمليات محدودة المدى، ولا بد أنها كثيرة، ولا ريب أنها استهدفت إخضاع جميع البربر الذين ما زالوا مترددين، وتجنب الحصون لحين، إذ كانت رمزًا للحضور والسيادة الأغلبية.

وفي نفس الوقت ولإعداد السبيل لظهور المهدي، بدأت حملة واسعة النطاق للدعوة، وامتصت قطعًا أكبر جزء من طاقة الداعي. حيث كانت سنة 290 (5 ديسمبر 902 ـ 23 نوفمبر 903)، سنة مقدرة، وقد برز فيها خاصة تكثيف مجهود الدعوة.

كان الظرف ملائمًا. وقد انشغل الداعي كثيرًا بموقف عبدالله الثاني. فكان خبر موته محل ارتياح وظهر كعلامة من القدر أعلنت أن التحول الحاسم المتنبأ به وشيك الحدوث. وهذا القاضي النعمان يحلل الوضع فيروي عن أبي عبدالله الداعي أنه قال: «كان يرسل إلى إفريقية قومًا يأتونه بالأخبار، لا يقطع ذلك، فقيل: كان لا يمر يوم إلا وعنده منها خبر. فجاءه الخبر بموت إبراهيم بن أحمد، وجلس للناس ذلك اليوم،

= dans le monde musulman, *S.I.*, II, pp. 34 - 35) وابن خلدون، المقدمة. وقد عين لكل حرف قيمة عددية. وهكذا نجد (ف = 80) + (أ = 1) + (ط=9) + (ر = 200) = 290. وانظر بخصوص «الدلالة السرية لسنة 902/290»، عند الإسماعيلية، التأويل الذي اقترحه L'experience musulmane de L. Massignon) la compassion, ordonnée à l'universel; à propos de Fatima et de Hallâj, *Eranos*, 1956, p. 130.

لقد كشف المؤلف عن ثمرة شمولية معينة يبدو أن التأثير المسيحي لعب فيها دَورًا ما. قال: «إنها بالنظر إلى الإسماعيليين، السنة التي «نحت» فيها فاطمة (= فاطر) مريم، وخلفتها كمريم أسمى». ولنضف أن ف ط ر قامت بدور ما في الفكر الإسلامي. وقد ارتبطت الكلمة بفكرة (فطرة)، والطهر الأصيل. انظر *E.I.*، هذه المادة، بحث لـ D.B. Macdonadl، وكذلك L. Gauthier (تحقيق وترجمة حي بن يقظان، لابن طفيل، ص XII - XIX) الذي أشار إلى قضية الفطرة عند الفقهاء والفلاسفة المسلمين، بشأن الرواية الفلسفية الشهيرة التي تقوم فيها بدور هام. وهي ترتبط أيضًا بمبدأ الله الفاطر (الخالق) وقول (فاطر السموات والأرض) وردت ما لا يقل عن ست مرات في ست آيات مختلفات (القرآن، سورة الأنعام، الآية 14؛ وسورة يوسف، 101؛ وسورة إبراهيم، 10؛ وسورة فاطر، 1؛ وسورة الزمر، 42؛ وسورة الشورى، 11).

ولعل من المهم محاولة البحث في تفسير الإسماعيلية لهذه الآيات، في صورة ما إذا سمحت الوثائق بذلك. ويمكن التفكير أيضًا أن (فاطر) وقيمتها 290، ليست سوى المهدي ذاته الذي بدأ بظهور ميلاد عالم جديد.

واجتمع إليه المشائخ فرأوه متقابضًا لم ينشرح ولا يتكلم إلى وقت انصرافهم. فلما خرجوا من عنده، أقبل بعضهم على بعض، فقالوا: ما نراه إلا وقد أتاه أمر أهمه، والواجب أن لا ننصرف حتى نعلم علم ذلك؛ فإن كانت لنا فيه حيلة استعملناها. فوقفوا، وردوا بعضهم إليه، فاستأذن عليه، وذكر ذلك له. فأمره بردهم؛ فقال: بلغني ما أنكرتموه من انقباض؛ وما ذلك إلا لشيء اشتغل به صدري. فقالوا: ما هو؟ أَطْلِعْنَا عليه، فلعله أن يكون عندنا حيلة فيه! قال: الفاسق إبراهيم بن أحمد قد استأثر الله به، فمات. فحمدوا الله وشكروه واستبشروا بذلك وقالوا: ما يُغِمُّكَ من هذا؟ قال: لا يغمني ذلك، ولكّن هذا الفاسق ابنه لما أتاه موت إبراهيم أبيه زاد في الرياء، وردّ على الناس جميع ما كان أبوه اغتصبهم إياه، وعدل فيهم، وتواضع لهم وجلس في المسجد الجامع لظلاماتهم على حصير ونصب دِرّة بين يديه كفعل القضاة يستميل بذلك قلوب العامة إليه. فقالوا: ذلك أهون له. قال: لا تقولوا ذلك! كيف لكم بمن قابلكم بحصير ودرّة يستميل بذلك قلوب العامة؟ ولكن جِدُّوا في أمركم، واجتهدوا! فما زال يحذّرهم ذلك، فيقول لهم، حتى أتاه الخبر بقتل أبي العباس وبأنّ ابنه زيادة الله قد صار إلى مكانه، وأنه هو الذي عمل في قتله وارتكب المحارم، وعكف على الملاهي، وشرب الخمور. فبشرهم بذلك وقال: قد زال عنكم ما كنتم تتوقعون وهذا صاحبكم وآخر من يحاربكم، وعنه يصير الأمر إليكم إن شاء الله تعالى».

فتنبأ منذئذٍ بقرب ظهور المهدي. قال ابن الأثير[1]، إنه حالما علم بمقتل أبي

---

(1) في «الكامل»، ج 6، 128. وذكر ابن خلدون أيضًا (العبر، ج 4، 70) أنه حالما علم الداعي بتولي زيادة الله الثالث الحكم ومقتل أبي عبدالله الأحول، أعلن عن قرب ظهور المهدي. غير أن القاضي النعمان لم يتحدث عن هذا «الخبر». ويحتمل أنه لم يفعل ذلك لأن الأحداث كذبت هذا الأمر المنتظر. ولم يقتصر لا محالة على السهو فقط، لإظهار الطابع الاستثنائي للدعوة. ولا شك أنه قام بتنقيحات ملائمة. وقد روى قصيدة تتنبأ بأمور عظام ويعتقد أنها دونت علم دانيال، فروى بيتَين على النحو الآتي:

«وفي الست والتسعين تهبط رأية ... من الغرب في جمع كثيف المواكب
وتطلع شمس الله من غرب أرضه ... فلا توبةً ترجى هناك لتائب».

(الافتتاح، مخطوط، ص 67 ـ 68). وكانت سنة 296 بالفعل عامًا تولى فيه الفاطميون الحكم. ونواجه افتراضين، كالقصد المذكور إما أنه سبق هذا التاريخ وإما لحقه. وفي هذه الصورة الأخيرة، من البديهي أن هذا القصيد ما لعب أي دور في الدعاية التي ساهمت في فوز الدعوة وقد كان جزءًا من أدب الآخرة الذي مهد دائمًا في العصر الوسيط الإسلامي ـ وحتى بعد ذلك ـ إلى التحولات الطارئة على الدولة. وقد سبق سنة 290 قطعًا، ولا شك أنه تنبؤ في شكله الأصلي، كما هو شأن الأدب الأخروي كله الذي ذاع في الشرق بأكمله والمغرب الإسلامي، بالحدث الكبير في ذلك التاريخ. ولذا، من المفروض أن الرواية الأصلية لصدر البيت، كانت =

عبدالله الأحول (رمضان 290/ أغسطس 903) «وكان كل من عند زيادة الله من الوزراء شيعة، فلا يسوءهم أن يظفر أبو عبدالله».

وهكذا، قامت حملة واسعة النطاق للحط من العدو واستمالة العامة. ذلك أن الشعب الذي لا يفارق إطلاقًا الحرب الثورية، ليس اكتشافًا من اكتشافات عصرنا الحاضر، حيث أن الداعي أتقن حرفته. لكن الحرب النفسية التي تبث الشك وروح الانهزام في قلوب الأعداء، وتخلق التوق إلى الانضمام إلى صف الخصم، فينفضّ من حولهم الأنصار في آنٍ واحدٍ، لا يمكن أن تحظى بفرص جدية للتوفيق إلا إذا استندت إلى التشهير ببعض المظالم المثيرة بصورة كافية، وإلى رغبات قوية في التغيير يمكن أن تكتسي شكل ترقب وقوع معجزة تخلص البشر، كما كان الاعتقاد سائدًا في العصر الوسيط. فقد كان أبو عبدالله الداعي محظوظًا بصورة عجيبة على هذين الصعيدين. وقد ألححنا بما يكفي على الفجور الذي ساد الدولة في عهد زيادة الله الثالث، فلن نعود إلى ذلك. أما عن ترقب مجيء المنقذ، فكان أمرًا مستمرًا في العالم الإسلامي في العصر الوسيط، وقد مر طبعًا بفترة سخط خاصة عند ظهور الأزمات.

وقد مر بنا أن إبراهيم الثاني ترصّد التنبؤات، وصار منجمًا للنفاذ إلى أسرار المستقبل. ولم يتردد القاضي النعمان في تفسير خروجه إلى صقلية بسبب الرعب الذي تملكه من أن سنة 290 كانت وشيكة، عملاً بالتنبؤات الرائجة في هذا الباب[1]. وقد لعبت إكجان قطعًا، في الوقت المناسب، دورًا أساسيًا في نشر هذه التنبؤات وتنظيمها

= حسب الاحتمال، على النحو التالي، قبل تنقيحها فيما بعد وهي تؤرخ تأريخًا صحيحًا تولي الفاطميين («وفي سنة التسعين تهبط راية»)، وتوافق هذه الصيغة كل الموافقة البحر الطويل للقصيد.

ولم تكن عملية التنقيح المنجزة مستوفاة لا محالة. فقد وردت في نص «الافتتاح» بعض التناقضات التي تكشف عن إصلاح سيء. وأشار القاضي النعمان فعلاً (الافتتاح، مخطوط ص 77) إلى التنبؤات الرائجة في خصوص المهدي، والمفروض أن ظهوره تقرر لسنة 290، وقيل إنه تسبب في فرار إبراهيم الثاني إلى صقلية قبل هذا التاريخ.

والتنبؤات سلاح ذو حدين. فعدم تحققها في الوقت المناسب من شأنه الإساءة إلى القضايا التي يجب أن تخدمها. وللتوقي من هذا الخطر، بقي أدب الآخرة عمومًا مبهمًا غامضًا احتياطًا لكل طارىء. وفضلاً عن ذلك، تصور الشيعة مخرجًا آخر، بالنظر إلى صور مماثلة للحالة التي تعنينا. وصنفوا مبدأ البداء، أي «تحول الإرادة» في الله، الذي يحتل مكانة هامة في مذهبهم. ولم نعلم هل أن الداعي لجأ إليه، وهل شعر بالحاجة إلى أن يشرح لأتباعه سببًا لتأخّر ظهور المهدي في الساعة المقدّرة له، وقد أعلن إليهم عن قرب ظهوره سنة 290.

(1) القاضي النعمان، الافتتاح، ص 77.

واستغلالها. وقد قيل إنها كانت تعود إلى عهد دانيال[1]، وقد وجدت طبعًا صيغة تعبيرية تحفظها الذاكرة، في صورة شعرية، وفي العصور التي لم تعرف الصحافة، كانت تلك أنجع طريق تسلكها المطالب السياسية والاجتماعية والأفكار الثورية. وقد دون القاضي النعمان عينات كثيرة من أبيات انتشرت انتشارًا واسعًا في إفريقية كلها، وتنبأت بقرب ظهور المنقذ ابن فاطمة[2]. وجاء فيها:

«وتطلع شمس الله من غرب أرضه فلا توبة ترجى هناك لتائب[3]»

فالغرض واضح. لقد وجب اعتناق الدعوة سريعًا، قبل فوات الأوان وقبل أن يطلع المهدي شمس الله على المغرب. فلم يتأخر أبو عبدالله الداعي في ترويج هذا الإنذار على نطاق واسع. ويمكننا أن نتصور مدى ما أحدثته هذه الدعاية من خوف وسرعة تصديق من لدن العامة.

ولم يكن الموضوع جديدًا. لكن إيقاع الدعاية ضمن تصعيد جهد الدعوة الذي تلا سقوط ميلة، شهد سرعة أكبر. ولم يعوز شعراء الشيعة إفريقية أبدًا. فقبل الفتنة بكثيرٍ، قام هؤلاء الشعراء بتهيئة الأفكار، وترويج أغراض الظهور الملخصة لوعود مذهب الشيعة. لكن لا نشك أنه وجب البدء بتجسيد هذه الأغراض التي أضفته عليها ثورة كتامة والإسماعيلية، وخاصةً التنظيم الذي استهدفت إليه في إكجان، ثم نجدها تنطلق حقًا وبصورة حاسمة، بأمرة الساحر الممثل في شخص الداعي، فتولدت عن ذلك عاصفة ذهبت بعرش الأغالبة. وقد دوّن القاضي النعمان بعض الأمثلة الجيدة لهذه الأغراض،

---

(1) ورد فعلاً في قصيدة عن قيام الساعة رواها القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط، 67) البيت التالي:

«روايــة وهــب عــن سَطِيــح ودنيــال مشـايـخ علـم صـادق غيـر كـاذب»

ووهب المذكور كان بلا شك وهب بن منبه الذي نسبت إليه أساطير عديدة تتفاوت صبغتها اليهودية، وقد شهدت رواجًا كبيرًا حتى عند المفسرين، وسطيح إنما هو ذلك الكاهن الذي ظهر في مظهر وحش أسطوري لبلاد العرب في العصر الجاهلي (انظر بشأنه *E.I.*، مادة سطيح بن ربيعة، ج 4، 189 ـ 190، بحث لـ G. Levi DELLA VIDA) والإشارة إلى دانيال في هذا البيت هامة. وهي تؤكد ما سماه A. ABEL رواج «أخبار دانيال» بإفريقية. وأوحى جلّيان دانيال أمورًا أخرى كثيرة. قال A. ABEL: «فتكاثر هذه الرؤى وتعبيرها، والدوام الذي عرفته بين العامة المغلوبين الخاضعين، وأن ممثليها خدموا الأمراء المسلمين للتذكير بتلك التنبؤات، وكانوا أحيانًا في خدمة مغامرين أو فاتحين، كل ذلك شاهد لا محالة على استمرار صيغة التفكير التي أبدعها دانيال، أو على الأقل كان المنظم العبقري لها».

(Changements politiques et littérature eschatologique dans le monde musulman, *S.I.*, II, 28).

(2) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 68.

(3) الافتتاح، مخطوط، ص 68.

وكانت للشاعر الشيعي محمد بن رمضان أصيل نفطة ـ التي كانت مركزًا نشيطًا لمذهب الشيعة، كما رأينا ذلك ـ وقد أجبر في عهد إبراهيم الثاني على اللجوء إلى بلزمة للنجاة من الخطر الذي يتهدده بسبب تشيعه. وقد أوحى إليه فعلاً غرض المهدي العادل المنقذ شعرًا اتصف بنبرات الأخذ بالثأر وبالثورية، ويمكن ملاحظة ذلك في هذا المقطع[1]:

«فهـذا أوان الحـق قـد حـان حينـه ... ودولــة أهــل البغــي آن زوالهــا

كأني بشمس الأرض قد طلعت لنا ... مـن الغـرب مقـرونًـا إليهـا هـلالهـا

فيمـــلأ أرض الله قسطًـــا بعـــدلـــه ... بمـا ضـم منهـا سهلهـا وجبـالهـا»

ولم يكن اتساع الآمال التي أثارتها هذه الأبيات مساويًا إلا للآلام المتحملة قطعًا. وفضلاً عن ذلك، فقد تغذّى مشهد المظالم اليومية دون انقطاع بوحي شعراء الآمال في الظهور. وقد صاح نفس الشاعر محمد بن رمضان بعد قتل أهل بلزمة، مرة أخرى يريد الأخذ بالثأر، فخاطب إبراهيم الثاني قائلاً: إن عهد المهدي قريب[2].

وهكذا، فبواسطة الإعلان عن قرب ظهور المهدي سنة 290، تمكن أبو عبدالله الداعي من الاعتماد على خبر تعمقت جذوره في البلاد، ورواه بوفرة أدب تفاوت في الاصطباغ بالصبغة الباطنية والطابع التهويلي، وقد استخدم رمزية من شأنها أن تثير فضول العامة. وتمثل فنه خاصةً في استخدام هذا الأدب بمهارة نادرة، ولا بد أنه كان أدبًا غزيرًا لم يصلنا كاملاً، وذلك لخلق أو على الأقل لإثارة جو التوتر الأخروي الذي وعد عادة ورافق التبدلات في الدولة في العصر الوسيط الإسلامي[3]. ولم يكن هذا المناخ عاملاً من العوامل التي لا يؤبه بها للنجاح. وقد كان هذا الأدب ناجعًا خاصة وأنه كان محل تصديق، ولربما كان الداعي هو أول من صدقه. ونحن نوافق في هذا الصدد A. Abel على رأيه لما قال: «من الخطإ أن لا نرى في هذه الكتابات سوى مجرد نتاج لنوايا الغش أو للآمال المضيق عليها والتي يعبر عنها عن طريق الصدفة، وذلك باستخدام عبارات مختارة بصورة عشوائية. وقد بقي الإيمان في هذا الصنف من التنبؤات المكررة مئات

---

(1) الافتتاح، مخطوط، ص 75.

(2) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 73.

(3) انظر بخصوص هذا المظهر من القضية A. **Abel** (Changement politiques et littérature eschatologique dans le monde musulman, *S.I.*, II, 23-45).

وانظر أيضًا المباحث في موضوع الجَفْر *E.I.*², ج 1، 386 ـ 388، بحث لـ ت. فهد). ومهدي (بحث لـ M.Macdonald 120 ـ 126، ج 3، *E.I.*) وكذلك المراجع التي ذكراها.

المرات، والأخبار التي جرفتها سيول الأفكار في الأخيلة، تلك الأفكار المتولدة عن ظهور تفاسير القرآن فأتت بضمانات جديدة لوعود جديدة»[1]. فقد قامت التنبؤات والأدب الأخروي عامةً، في العصر الوسيط، لا في العالم الإسلامي فقط، بل أيضًا في العالم المسيحي، بدورٍ لا ينكر في توجيه سير الأحداث، وذلك بأن صاغت عقول الأشخاص وقلوبهم. وهيّأت الحملة النفسانية المذهبية المستندة إلى تنظيمٍ ماهر ناجع للدعاية، هيأت الحملات العسكرية في إفريقية وصاحبتها، فأمدتنا بمثالٍ جيد حول هذا الموضوع.

الدعوة المعاكسة الأغلبية السنيّة:

وبالطبع، حاول الحكم الأغلبي مواجهة العدو في ميدانه بالذات. وقد مر بنا أن زيادة الله الثالث اعتقد من واجبه منذ أن تولى الحكم، العودة إلى العمل بمذهب أهل السنة للحصول على تأييد العامة الذين وجههم الفقهاء وأحاطوا بهم. وفضلاً عن ذلك، ألححنا بما يكفي على الأسباب التي حالت دون هذه المهزلة فمنعت عليها النجاح، وقد مثلت بصورة متهورة فلن نعود إلى ذلك.

وفي سنة 291 (24 نوفمبر 903/12 نوفمبر 904) ـ لم يذكر ابن عذاري الشهر[2] ـ قرر زيادة الله الثالث بذل جهد جديد وتعبئة مذهب السنة تعبئة رسمية، ويحتمل أن يكون ذلك قد تم نظرًا إلى نجاح الحملة الدعائية التي قام بها الداعي. فدعي مجلس حقيقي للالتئام، وجمع كبار الفقهاء بإفريقية. فانعقد بدار الوزير ابن الصائغ وبرئاسته دون شك. وقد تعلقت المسألة المطروحة على مجمع الفقهاء بقيمة المذاهب التي نشرها الداعي ودعا إليها. ففتح الوزير ابن الصائغ النقاش مُذْليًا بالتصريح التالي إلى المجلس: «إن الأمير يقول (لكم): هذا الصنعاني[3]. الخارج علينا مع كتامة يلعن أبا بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ ويزعم أن أصحاب النبي ﷺ ارتدوا بعده، ويسمي أصحابه المؤمنين، ومن يخالفه في مذهبه: الكافرين، ويبيح دم من خالف رأيه!»[4]. وقد انفصل الفقهاء

---

(1) A. Abel, Changements politiques..., *S.I.*, II, 31-32.

(2) البيان، ج 1، 137.

(3) انظر ص 658 الملحوظة رقم 1.

(4) ابن عذاري، البيان، ج 1، 137.

المجتمعون عن هذه المذاهب طبعًا، مصرحين بوجوب لعن صاحبها، بمعنى أنه يجب تكفيره، وحرضوا المؤمنين على مقاتلته، وأصدروا أخيرًا فتوى ورد فيها أن محاربة الداعي جهاد.

وهكذا، كانت الدعاية الأغلبية في حاجة إلى التسلح بسلاح مذهبي. لكن البلاد تشبعت بمذهب السنة تشبعًا عميقًا، وستقيم الدليل على ذلك في العصر الفاطمي. فينبغي اعتبار حاجة الأمير هذه دليلاً على قلة التأييد التي لاقته الدولة المُهَانة نهائيًا في شخصه، من طرف الرأي العام الذي تأثر بمهارة دعوة الشيعة. فحاول الأمير لذلك إحياء حماس رعاياه الفاتر، فأعلن إعلانًا رسميًا عن طريق مجلس الفقهاء، الجهاد على الداعي، محاولاً أن يجعل من مقاومة الداعي فرضًا دينيًا مُلْزِمًا، آملاً بذلك حمل الناس على القتال ولو أنهم لم يرغبوا في ذلك حسبما يظهر. وقد نشرت الدعاية الأغلبية مقررات المجلس بصورة واسعة قطعًا، ولم يطرأ أيّ تغيير على الوضع قط. ولم تَحْظ الروح القتالية في البلاد أو لدى الجيوش بأدنى تشجيع واضح في الواقع. لكن بداية من هذا التاريخ بلا شك، بدأ لعن الداعي بانتظام من أعلى كل منابر الإمارة[1]. فكانت تلك هي النتيجة الوحيدة الملموسة لالتآم المجلس، غير أن ذلك لم يلحق بالداعي أيّ ضرر. وهذا لا يعني أن مذهب الشيعة اكتسح البلاد، بل بالعكس فقد رفضت البلاد لا غير، وبصورة تكاد تكون غريزية، تأييد بلاط مهان حائر، عبث هو أيضًا بالدين، فكان قدوة في ارتكاب الفحش.

وقد دام التأثير النفسي لفحش الحكام عظيم المفعول على العامة. فاستعملت الدعاية الأغلبية هذا الميدان كذلك. ومن التهم المشينة الموجهة إلى مذهب الإسماعيلية تهمة الإباحة. فعملت الدعاية الأغلبية بموجب طريقة مجربة في الشرق. ونشرت خبرًا مفاده أن الداعي دعا إلى الإباحة. وحاولت حمل الناس على تصديق الفكرة القائلة إن أبا عبدالله الداعي أحل لكتامة ما حرم من زواج الأب بابنته والأخ بأخته، وإنه أبطل الصيام والصلاة[2]، ووفقت في ذلك أيما

---

(1) دوّن القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط ص 39) العبارة المستعملة في لعن الداعي.

(2) وردت حكاية في «سيرة الحاجب جعفر» (.B.F.A.E، 1936، ص 118)، فدلت فعلاً على أن الرأي العام عارض الشيعة. وقد كلف المهدي جعفرًا بشراء باذنجان له، فتعامل مع تاجر غشاش أراد سرقته وأهاج الرعاع عليه، فصاح وقال إنه رافضي. وتدل هذه الحكاية أيضًا على وجود شيعة في المملكة الأغلبية، وقد لاحقتهم الشرطة. ولم يجد أبو العباس شقيق الداعي أيضًا أحدًا في القيروان يلجأ إليه، لشدة ما يتهدّد الخطر كل من أخفى شيعيًا (سيرة الحاجب جعفر، .B.F.A.E، 1936، ص 116) فوقع تحذير الرأي العام من تسلل الشيعة بواسطة ضغط الشرطة والدعاية.

توفيق[1]. ولما بلغ المهدي توزر، لاحظ إلى أي حد انتشرت هذه التهم بين كل الناس الذين لاقاهم، باستثناء حلاق أقام عند كتامة، فتمكن من معاينة خطئها بنفسه. وبعبارة أوضح لم تتردد الدعاية الأغلبية في اللجوء إلى النميمة لتأييد قضيتها. وقد أرادت إخفاء الفحش الواقع المؤكد الذي ساد البلاط بقناع الفحش الخيالي المنسوب إلى الداعي وأتباعه. لكن شاء سوء حظها ومهارة الداعي أن استمرت الأحداث تزيد كل يوم في تكذيب مزاعمها. وقد احترم الداعي في كل عملٍ يقوم به وفي كل نصر يحرزه على وجه الخصوص، الفقه احترامًا كامـلاً، بما في ذلك ميدان الجباية الحساس جدًا بالنسبة إلى قلوب رعاياه وأموالهم. ولذا عادت الصفعة الموجهة إلى الخصم على من لم يحتط في توجيهها. وفي الجملة فإن الدعاية الأغلبية قد سفّهتها التجربة فنزعت العداء ـ إن لم تسرع بالانضمامات ـ تجاه نظام أعلن في البداية على الأقل، عن تسامحه على صعيد العقائد، وكان أقرب من المثال الإسلامي في خصوص الجباية والأخلاق.

وفضلاً عن ذلك، حاولت الإمارة الأغلبية توثيق صلاتها بالخلافة العباسية لمواجهة دعاية الشيعة المركزة على الإمامة. وقد تفككت هذه الصلات بمرور الزمن نوعًا ما، فلم تُدفع الجزية المحددة في الأصل بمبلغ 000 40 دينار في السنة لمدة طويلة. ولم يذكر أي مصدر أنها دفعت كل سنة بانتظام وهو صمت لا يشكّ أحد في دلالته. ذلك أن وزراء الخليفة قد كانوا مضطرّين إلى استنفاد كل طاقاتهم ومهارتهم في الترسل، ليحصلوا لفائدة سيدهم لا على دفع الجزية المتناسية قطعًا ذكراها، بل على هدية ترك تقديرها لعناية الأمير الأغلبي الثري وسخائه، فقد روى الصولي (مات سنة 946/335) أنه لما تولى العباس بن الحسن الوزارة خلفًا للقاسم بن عبيدالله بن سليمان بن وهب، قال للخليفة المكتفي إثباتًا لتفوقه على الوزير السابق: «/ زيادة الله الثالث/ في دنيا عظيمة ونعم خطيرة. فاستأذنه في مخاطبة ابن الأغلب هذا»، لدعوته إلى الطاعة وتحذيره من المعصية. وقد أحرزت رسالته نجاحًا كاملاً. «فوجه ابن الأغلب إليه برسول[2] عجوز معه هدايا عظيمة،

---

(1) انظر سيرة الحاجب جعفر، *B.F.A.E.*، 1936، ص 117. لا شك أن هذه الأغراض مستمدة من الشرق. فقد تضمنها فعلاً كتاب «الفرق» للبغدادي وجاء به خاصة: «ثم إن الباطنية لما تأولت أصول الدين على الشرك، احتالت أيضًا لتأويل أحكام الشريعة على وجوه تؤدي إلى رفع الشريعة أو إلى مثل أحكام المجوس. والذي يدل على أن هذا مرادهم بتأويل الشريعة أنهم قد أباحوا لأتباعهم نكاح البنات والأخوات، وأباحوا شرب الخمر وجميع اللذات» (الفرق، ص 270).

(2) ذكر ابن عذاري (البيان، ج 1، 137 و 145) اسمه وسماه الحسن ابن حاتم. مات في الشرق في شوال 295/ يوليو 908.

ومائتا خادم، وخيل، وبزّ كثير[1] وطيب، ومن اللبود المغربية مائتان[2]، وعشرة آلاف درهم في كل درهم عشرة دراهم، وألف دينار في كل دينار عشرة دنانير. وكتب على الدنانير والدراهم في وجه:

يا سائرًا نحو الخليفة قل له	أن قد كفاك الله أمرك كله
بزيادة الله بن عبد الله	سيف الله من دون الخليفة سله

وفي الوجه الآخر.

ما ينبري لك بالشقاق منافق	إلا استباح حريمه وأحلّه
من لا يرى لك طاعة فالله قد	أعماه عن طرق الهدى وأضلّه»[3]

---

(1) ورد في «التهذيب» لابن عساكر الذي اقتبسنا عنه النص (ج 5، 395): برّ كثير. واعتمدنا رواية ابن الأبار (الحلة، ص 267) الذي أورد نفس النص، فذكر بَزّ كثير. ويدل (بزّ) على أنسجة الكتان والقطن. وقد انتشرت الصناعتان انتشارًا كبيرًا في إفريقية خلال القرن التاسع.

(2) ورد في «الحلة» لابن الأبار (ص 267) 1200.

(3) روى ابن عساكر (مات سنة 1175/571 ـ 1176، التهذيب، ج 5، 395 ـ 396) وابن الأبار (مات سنة 1260/658، الحلة، 267 ـ 268)، مع بعض التغييرات الجزئية التي أشرنا إليها، عن «كتاب الوزراء» للصولي (مات سنة 946/335)، وواصل قوله في «التهذيب»:

«قال الصولي. قد رأيت الشيخ القادم بالهدايا من قبله. وكان عظيم اللحية، وكان معه مال عظيم. فاشترى مغنيات بنحو ثلاثين ألف دينار لابن الأغلب تساوي عشرة آلاف دينار، ولعب الناس عليه فيهن وغبنوه، وكان قليل العلم بالغناء. ثم اعتل فمات، فأخذ العباس جميع ما كان معه. وورد الخبر بعقيب ذلك بمجيء ابن الأغلب منهزمًا إلى مصر، فكتب العباس يتعرف مقدار ابن الأغلب وجيشه، ما وردته مصر معه، فوردت كتب أصحابه بأنه في غاية الرّقة والتشاغل بلذّته، وأنه لا رأي له ولا حرم عنده».

ولم ترد هذه الفقرة في «الحلة»، فقد اقتبست عن الصولي إلى نهاية الرباعية الشعرية الثانية. وتثير بالصورة التي وردت بها في «التهذيب»، كثيرًا من الصعوبات، نظرًا إلى التناقضات العديدة المترتبة عليها. فقد توفي سفير زيادة الله في الشرق في شوال 295 / يوليو 908 (انظر ابن عذاري، البيان، ج 1، 145). وكان فرار زيادة الله في جمادى الثانية 296 / مارس 909. فلم يمر وقت قصير بين الحدثين، إذ لم يفصل بينهما أقل من ثمانية أشهر. وفضلاً عن ذلك، فقد اغتيل الوزير العباس بن الحسن في 20 ربيع الأول 17/296 نوفمبر 908. فلم يتمكن لذلك من الكتابة مستخبرًا عن فرار زيادة الله الثالث. والمؤكد أن بعض المؤرخين أرخوا سقوط الأغالبة في سنة 295 (انظر المسعودي، المروج، ج 4، 290) ويمكن التفكير أن ابن عساكر أو بالأحرى الصولي الذي اعتمده، قال بهذا الرأي. لكنه قول خاطىء دون منازع.

ويوجد تناقض آخر أهم. فنحن نشعر عند مطالعة تأليف ابن عساكر أنه روى تأريخ نفس السفارة الوحيدة التي جدت ببادرة قام بها العباس بن الحسن، حالما خلف الوزير السابق القاسم بن عبيدالله (مات في 6 ذي القعدة 19/291 سبتمبر 904)، أي في ذي القعدة 19/291 سبتمبر 904. (انظر D. Sourdel، *Le Vizirat*، ج 1، 355). فلا يتصور أن السفارة بدأت في نهاية 291، ثم استمرت حتى سقوط الأغالبة في منتصف 296.

والواقع أن هناك إبهامًا والتباسًا في الأمر. إذ لم تشكل سفارة واحدة، بل سفارتان، الأولى في سنة =

ووجه زيادة الله الثالث أيضًا هدايا كثيرة ثمينة إلى العباس، وأكد له أنه ما حاد وأجداده عن سبيل طاعة الخليفة.

فلا ابن عساكر (توفي سنة 571/1175 ـ 1176) ولا ابن الأبار (توفي سنة 658/1260)، اللّذين رويا هذا النص، ذكرا تاريخ خروج سفارة زيادة الله الثالث إلى بغداد. لكن القاضي الرشيد[1] (القرن الخامس الموافق للقرن الحادي عشر ميلادي)

= 291، والثانية في سنة 295 (انظر ابن عذاري، البيان، ج 1، 137، 141، 145، والمسعودي، المروج، ج 4، 290). وأشار ابن عذاري بإيجاز إلى سفارة سنة 291، وروى الرباعية الأولى المنقوشة على الدنانير المهداة إلى الخليفة (البيان، ج 1، 137)؛ وأشار إلى عودة السفير سنة 293/905 ـ 906 مصحوبًا بالطبيب إسحاق الإسرائيلي؛ ثم، وبدون الإشارة الصريحة إلى خروج السفارة الثانية، روى أن رسول زيادة الله الثالث إلى الخليفة مات في بغداد في شوال 295 (البيان، ج 1، 145). وكان المسعودي أكثر وضوحًا في هذا الموضوع. فلم يتحدث عن السفارة الأولى لسنة 291. لكنه أشار إلى سفارة سنة 295، وأورد كذلك بعض التفاصيل. قال إنه وصل إلى مدينة السلام (بغداد) سنة 295، هدايا زيادة الله الثالث المكني بأبي مضر. وكانت تشتمل على مائتين من الرقيق السود والبيض، ومائة وخمسين جارية، ومائة من الخيل العربية، وأشياء أخرى ثمينة (المروج، ج 4، 290). وأثبت عريب (الصلة، تحقيق De Goeje، ص 19) التاريخ الصحيح لوصول سفير زيادة الله الثالث إلى بغداد في 17 رمضان 295/21 يونيو 908. ومن العسير تحديد سبب الالتباس الموجود عند ابن عساكر. ويمكن رد ذلك إلى طريقة الإلصاق والقص، لأن المؤلف ضم فقرتين منفصلتين متعلقتين بحدثين متميزين، جمعت بينهمًا صدفة التصنيف. لكن يمكن أيضًا رد الالتباس إلى الصولي نفسه. ولا يمكن التحري إذ أن «كتاب الوزراء» مفقود وانظر في هذا الموضوع، Brockelmann، *G.A.L.*، *G.i.* 149 ـ 150؛ و *S.I.*، 218 ـ 219؛ و M. Canard، أخبار الراضي بالله، حيث نظر المؤلف في قضية كتاب الوزراء، مقدمة، ص 37، الملحوظة 40، وص 38. وقد غابت الفقرة المذكورة من «كتاب الوزراء» عن D. Sourdel، فلم يشر إليها في (Fragments d'al-Sulí sur l'histoire des Vizirs Abbasides, *B.E.O.*, 1955 - 1957, XV, 99 - 108) المعهد الفرنسي بدمشق).

(1) القاضي الرشيد، كتاب الذخائر والتحف، ص 47 ـ 48، الفقرة 68. روي النص لا عن الصولي بل عن علي بن الفتح المعروف بالمطوق. وجاء في قائمة الهدايا: «100 خادم، و 100 جارية، و 100 فرس، و 200 لبد مغربية وكثير من الأقمشة الصوفية والقطنية (صححنا هذا النص الذي ورد به تِرْكَش، واعتمدنا رواية ابن الأبار، الحلة، ص 267، وجاء بها «بزّ كثير»)، وطيب وزرافة، وبقر وحشي و 000 100 دينار». وأورد القاضي الرشيد روايتين للأبيات المنقوشة على الدنانير الموجهة إلى الخليفة. وقد طابقت الرواية الأولى الرواية التي أشرنا إليها آنفًا نقلاً عن المصادر الأخرى. وجاء في الرواية الثانية أن الرباعيتين الشعريتين اللتين ذكرناهما نقشتا على الوجه الأوّل. وجاء في الوجه الثاني ما يلي:

يهنــــا الخليفـــة أن الله أيّـــده	بنـاصـر الـديـن والقـرآن والسـنـن
سيــف الخــلافــة يحميهــا ويحفظهــا	وخصّهـا مـن صروف الـدهـر والفتـن
الله أبقـــى بـــه الــدنيــا وبهجتهــا	والله يحـرســه فيهـا مـن المحـن
زيـادة الله يـا ابـن الصيـد مـن مضـرٍ	لـولاك لـم تُخلـق الـدنيـا ولـم تكـن

لهذه الرباعية صبغة واضحة للوصف الساخر، ولا شك أنها قطعة مضافة.

ـ الذي أورد قائمة مخالفة تمامًا بخصوص الهدايا الموجهة إلى الشرق، وابن عذاري[1] ـ الذي أوجز نسبيًا القول في أمر هبات زيادة الله الثالث ـ قد أشارا إلى وقوع السفارة سنة 291/903 ـ 904. وبالفعل فقد تم التحري التام في هذا التاريخ ويمكن تحديده بأكثر دقة من ذلك. حيث أوضح الصولي أن السفارة تمت ببادرة طيّبة بدأ بها العباس بن الحسن وزارته. ومن المعلوم أنه تولى الوزارة بتوصية من الوزير السابق القاسم بن عبيدالله (مات في 6 ذي القعدة 291/ 19 سبتمبر 904)، وقد كان كاتبًا له، في بداية ذي القعدة 291 (آخر سبتمبر 904).

ولإدراك كنه هذه السفارة وأهميتها ينبغي أن ننظر في الوضع بالشرق آنذاك، وكذلك بإفريقية.

يظن المرء عند مطالعة رواية الصولي، أن العباس بن الحسن لم يكن له من هم سوى التدليل لسيده، بصفته واحدًا من الخاصة المكتملين، على توفقه في الترسل، وقدرته على تعمير بيت المال وقد ساءت بالأحرى أحواله. ولا بد أن هناك أمرًا صحيحًا في هذا الموضوع. لكن ليس هذا هو الجوهر لأنه لم يكن سوى الجانب الروائي ـ الذي دونه وأبرزه مخبرنا وقد كان بالخصوص أديبًا ـ لقضية أكثر جدية من ذلك. فقد افتتح القاسم بن عبيدالله[2] قائمة كبار الوزراء الذين سيروا الدولة في الواقع، فكان حازمًا في تنفيذ سياسة معادية للشيعة. وقمع بأقصى ما له من حزم وتوفيق تام، فتن القرامطة في بلاد ما بين النهرين، وقد اجتاحت هذه الفتن الشام بداية من سنة 288/901. وعارض داخل الدواوين ذاتها معارضة شديدة حزب الشيعة بقيادة ابن الفرات، وقام بتنفيذ سياسة تطهيرية. وواصل كاتبه العباس بن الحسن العمل بسياسته طبعًا، وقد نصح القاسم المكتفي (289 ـ 295/902 ـ 908) بأن يوليه الوزارة من بعده. فخلع على العباس خلعًا سنة 293/906 «جزاءًا على حسن النظام»[3] الذي تم بفضله الانتصار على القرامطة. وقد كان له الفضل في حبك وتنظيم هذا النصر على القرامطة، فترتب عليه أيضًا زوال جيران الأغالبة من الطولونيين[4] من مصر، وقد اتهموا بالتقصير والضعف أمام

---

(1) البيان، ج 1، 137، لم يشر سوى إلى 10 000 مثقال، وكل مثقال يساوي عشرة، ولم يروِ إلا الرباعية الأولألى المنقوشة على كل مثقال، بين الهدايا التي وجهها زيادة الله الثالث.

(2) انظر D. Sourdel، *Le Vizirat*، ج 1، 345 ـ 347؛ وج 2، 693 ـ 694، 677 ـ 680، 714 ـ 715.

(3) المرجع السابق، ج 1، 361.

(4) تسبب إخفاقهم في الشام أمام القرامطة في توجيه جيوش الخليفة إلى دمشق. وقد أفلست فعلاً الدولة بسبب =

مذهب الشيعة. وأمر محمد بن سليمان القائد الذي هزم القرامطة في الشام، بإقصاء الطولونيين عن الحكم. فاقتحم الفسطاط برًا وبحرًا، ولم يقاوم الفسطاط إلا مقاومة ضعيفة، فاستولى عليه في 2 ربيع الأول 12/292 جانفي 905، ووجه في الأصفاد إلى بغداد الأحياء الذكور من بني طولون.

فهل أن مصيرًا مماثلاً قد هدد البيت الأغلبي ورئيسه زيادة الله الثالث، بسبب الضعف والقصور بالذات؟ والمؤكد أن الهجوم على القيروان كان مغامرة أخطر بكثير، نظرًا إلى بعد المسافة. لكن خطر الشيعة الذي كانت بغداد قد تيقّنت من قداحته، من شأنه أن يجعل فعلاً الخلافة تفكر في احتمال القيام بالمغامرة. ولا علم لنا بمحتوى الرسالة التي وجهها الوزير العباس بن الحسن إلى زيادة الله الثالث، بل ذكر فقط أن الوزير دعا الأمير إلى الطاعة وحذره من مغبة المعصية، وهي عبارة غامضة مطروقة كثيرًا في لغة الدواوين خلال العصر الوسيط. فلا يمكن الاطمئنان إلى استخلاص عبرة ما منها. لكن هذه العبارة اتضحت رغم ذلك على ضوء ما ورد في جواب زيادة الله الثالث. ولم يصل إلينا قطعًا هذا الرد. لكننا على علم بالحجج الواردة فيه والموجزة في صيغة شعرية، كما كان الأمر معهودًا كثيرًا في المراسلات الرسمية، في العصر الإسلامي الوسيط، ولا شك أنها نقشت على الدنانير الثقيلة المهداة إلى الخليفة، لتكتسي صورة أبلغ. لكن هذه الأبيات قد وصلت إلينا، وكما لاحظنا ذلك، فإن الأمير دعا مولاه إلى عدم الانشغال، وطمأنه على قدرته على قمع الفتنة بمفرده وبوسائله الخاصة. ويمكن أن نستنتج استنتاجًا ثابتًا من كل هذه الأمور وهو أن الخليفة الذي لم يشك في يقظة دواوينه المعادية للشيعة، علم بما جرى في إفريقية، فعبر عن مخاوفه، ولربما اقترح أيضًا توجيه جيوش الخلافة

= تبذير خمارويه، ويمدنا بفكرة عن ذلك البذخ الذي أحاط بزواج ابنته قطر الندى بالخليفة المعتضد. وخلف خمارويه عند موته، وقد اغتاله أحد خدمه في منتصف ذي الحجة 282 / بداية فبراير 896، تركة صعبة. حيث كان بيت المال خاويًا، وكان أبناؤه كلهم قصرًا، فصاروا ألعوبة بين أيدي الخاصة وهووا سريعًا في الفجور. وتعاطى أبو العساكر جيش بن خمارويه الشراب مثل زيادة الله الثالث، وجمع حوله العيارين (أبو المحاسن، النجوم، ج 3، 90). ولم يكن خلفه هارون بن خمارويه (283 ـ 292/896 ـ 905) بأحسن منه. وقد قتل لما استولى محمد بن سليمان على الفسطاط. وهكذا تسبب عجز أخلاف أحمد بن طولون في عودة مصر إلى حظيرة الخلافة. فهل راود حل مماثل بغداد في خصوص إفريقية، لم يكن ذلك أمرًا مستحيلاً. فقد كانت المقارنة عجيبة فعلاً بين الوضعين. انظر *E.I.*، مادة (طولونيون)، بحث لـ H.A.R. Gibb، ج 4، 877 ـ 880؛ ومادة خمارويه، بحث لـ Sobernheim، ج 2، 1030 ـ 1031؛ وأبو المحاسن، النجوم، ج 3، 64 ـ 139.

للقضاء على الفتنة في جبال كتامة، كما تمّ ذلك في الشام، وقد رفض الأمير هذا العرض محتجًا بقدرته وقوته.

ولا بد أن هذه المفاوضات بين بغداد والقيروان قد جدت بعد سقوط سطيف، وقبل كارثة كيونة، وسيأتي الحديث عنهما فيما بعد. وقد تمنى الأمير بلا شك عند مكاتبته الخليفة، أمنية صادقة، أن يترتب أخيرًا على الجهد العظيم الذي بذله آنئذٍ لتجهيز جيشٍ قوي، استئصال الداء، فيريحه ويريح مولاه الخليفة من جميع همومهما. ولتوفير جميع أسباب النجاح للحملة المزمع القيام بها، شعر قطعًا بالحاجة إلى توثيق الصلات بالخلافة. وقام مجلس الفقهاء المنعقد بتونس بالدعوة إلى الجهاد ضد الداعي. وأراد قطعًا زيادة الله الثالث الذي كان عليه أن يتجه باللوم إلى نفسه، الحصول لفائدته، إن أمكن، على ضمان الخلافة الأدبي الذي استمد حكمه منه شرعيته. فاستهدفت السفارة الموجهة إلى بغداد هدفين، أن تتجنب تدخل الخلافة مباشرة في شؤون إفريقية، وأن تحصل على مساندة الخليفة. وقد تحتم فعلاً تذكير العامة، لما ركزت دعاية الشيعة حججها على قرب ظهور المهدي، أن الإمام الشرعي هو خليفة بني العباس، وأن الأمير يحكم إفريقية فعلاً باسمه وبتأييد منه. ولإدراك كنه الدعاية التي عملت على توثيق الصلات بين بغداد والقيروان، ينبغي أن نتذكر مدى التقدير الذي أحاط به، بعد أكثر من ثلاثة قرون ونصف القرن، رجل سياسي محنك وقليل النزاهة مثل بيبرس الأول ابنًا مخلوعًا من ذرية بني العباس قد نجا من المغول بعد كارثة سنة 656/ 1258[1]، فاستقبله وبايعه بالخلافة. فلم يحتفظ هذا الابن المشرّد والمُعدم لا فقط بالشرعية، بل أيضًا بالقوة المبررة للسلط الزمنية التي من المفروض أن تكون صادرة عنه[2].

فنجحت سياسة زيادة الله الثالث من ناحية نجاحًا تامًا وأخفقت إخفاقًا كاملاً من ناحية أخرى. حيث أيدت الخلافة أدبيًا ودون استثناء الإمارة، وامتنعت من التدخل عسكريًا. لكن، وبسبب القطيعة الواضحة بين الأعمال والأقوال، لم تتراخ الدعاية الأغلبية طوال مدة الحرب عن مواصلة جهودها دون أن تؤثر في العامة، وستتاح لنا الفرصة ثانية للتعرف على ذلك. وحتى يستفيد من هذا الوضع، كان على الأمير أن يبدأ أولاً بإصلاح أخلاقه.

---

(1) انظر مادة (بيبرس الأول)، *E.I.²*، ج 1، 1158 ـ 1160، بحث لـ G. WIET.

(2) انظر مثلا بخصوص أهمية الخليفة، لا فقط على الصعيد الديني، بل الدنيوي أيضا *Le Khalife* A. ABEL (*présence sacrée*)، في *S.I.*، ج 7، 29 ـ 45، وكذلك الفصل الثاني من هذا الكتاب.

سقوط سطيف وكارثة كيونة:

وهكذا وافق قرب ظهور المهدي تنشيط دور الإمام الموكول إلى الخليفة. لكن المهدي لم يظهر في الساعة المقررة لظهوره. فقد مرت سنة 290 وجزء كبير من سنة 291، دون أن يقع الحدث العظيم المتنبأ به. ولم تذكر لنا المصادر كيف تغلّب الداعي على هذه الصعوبة. فلا بد أنه وضع كل شيء على عاتق أخطاء الحساب والتأويل، أو لجأ إلى عمق سر الحكمة الربانية، فطلب من أتباعه أن يخلصوا النوايا ويزيدوا من إصلاح أخلاقهم للتعجيل بقدوم اليوم الذي ستضيء فيه شمس الله الأرض بنورها، مكافأة لهم على مزاياهم. وقد صنف لا محالة مذهب الشيعة المتعود على مثل هذه النوازل الحلول الملائمة منذ أمدٍ طويل، كالبَدْء مثلاً[1].

وفي الأثناء لا بد أن/أخبار ملحمة المهدي وصعوباته المتعددة قد بلغت الداعي الذي لم يعد يعقد عند ذلك آمالاً عريضة في ظهوره سريعًا، فلجأ إلى ترك الترقب وعاد إلى القتال. فبعد ميلة المدينة التي جسدت أكثر من غيرها في نظر كتامة النير العربي الأغلبي، حل دور سطيف. فعزم أبو عبدالله الداعي على إنهاء أمرها. فقد شاركت في كل الأحلاف المعقودة ضده، واستخدمت منذ عهد قريب قاعدة للعمليات ونشاط الحكم الأغلبي في بلاد كتامة.

وفي النصف الثاني من سنة 291 (24 نوفمبر 903 ـ 12 نوفمبر 904[2])، خرج أبو عبدالله الداعي لاقتحامها[3]. واستمر الحصار دون نتيجة طيلة أربعين يومًا. وكانت

---

(1) انظر ص 721، الملحوظة رقم 1.

(2) لم يذكر أي مصدر تاريخًا دقيقًا كل الدقة، فاعتمدنا بعض القرائن. فقد كلف زيادة الله الثالث إبراهيم بن حبشي بالقضاء على الداعي سنة 291 (ابن عذاري، البيان، ج 1، 137). وكان ذلك بلا شك رده لما علم بسقوط سطيف. وأقام هذا القائد 6 أشهر بقسنطينة، قبل أن يهزم هزيمة كاملة سنة 292، ويحتمل أن يكون ذلك قد تم في رجب (القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 165؛ وابن الأثير، الكامل، ج 6، 130؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 138) وهذا ما أدى بنا إلى تأريخ سقوط سطيف في نهاية 291.

(3) المصدر الأساسي لتحرير هذه الفقرة هو «الافتتاح» للقاضي النعمان، مخطوط ص 161 ـ 169. انظر أيضًا البكري، المسالك، ص 76؛ وابن حوقل، صورة الأآض، ص 91 و 93؛ والإصطخري، المسالك، ص 34؛ وابن الأثير، الكامل، ج 6، 130؛ وابن عذاري، البيان، ج 71 136 ـ 139؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 72؛ وابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 445/19؛ وكتاب العيون، مخطوط، في سنة 292؛ والطبري، التأريخ، ج 8، 234 ـ 235؛ وأبو المحاسن، النجوم، ج 3، 45 وما بعدها.

تحصينات القلعة جيدة موروثة عن العصور القديمة[1]، ولم يكن آنذاك للمغيرين معدات للحصار. وتمتع علي بن حفص بن عسلوجة بصيت استحقه في إقدامه في الحرب، فهجم بمساعدة أخيه أبي حبيب، وكبد المهاجمين خسائر فادحة، فأجبروا في النهاية على الرحيل. لكنهم هجموا من جديد هجومًا قويًا بعد شهر. فقد جند أبو عبدالله فعلاً في إكجان كل الأولياء تجنيدًا كاملاً ورمى بهم على الحصن. فحاول علي بن عسلوجة أول الأمر مواجهة أمواج المغيرين، كما كان من قبل في البرّ، لكن كثرتهم قهرته، فأجبر على العدول آخر الأمر، وتحصن وراء أسواره. وبعد أيام قلائل ـ هل كانت صدفة؟! ـ مات هو وأخوه أيضًا. فانخذل لموتهما المحاصرون، وكان من بينهم لاجؤون من كتامة عديدون، ومنهم داود بن جُمَاست[2] من أحسن فرسان لهيصة. وقد مدحه القاضي النعمان أعظم مدح، فطلب داود الأمان وحصل عليه للجميع، «خلا من استحق القتل»[3]. ففتح الحصن أبوابه. ودخلت إليه جيوش الداعي، وقتل طبعًا كل من استحق الموت، وهدموا الأسوار، ولم يتوانوا عن هتك حرمة قبر علي بن عسلوجة وقبر أخيه وصلبهمَا، «لما كان في أنفس الأولياء منهما»[4]. وهكذا كان الأمان شبيهًا بأشنع استسلام إلى حدٍ كبيرٍ. فتبين أن الدور الذي قام به داود اللهيصي من كتامة كان تبعًا لذلك مريبًا، خاصة وأن القاضي النعمان أفاض في مدحه. ولا مراء في أن الداعي استفاد في سطيف كما في ميلة من بعض المساعدات في صفوف كتامة ـ الذين عملوا وكأنهم من الفيلق الخامس ـ وقد كانوا معادين له في بداية الأمر، ولما رأوا من أي جهة هبت الريح منذئذٍ، حاولوا اللحاق بالركب.

ولا بد أن سقوط سطيف قد تمّ حوالي نهاية سنة 291، ويوافق ذلك التاريخ أكتوبر

---

(1) DIEHL (*L'Afrique Byzantine*, I, 258) كتب في هذا الموضوع ما يلي: «كان ذلك الحصن يراقب في آن واحد، جبال بلاد القبائل الصغرى وجبل بابور العالي، وقد سيطر على الطريق الكبيرة القادمة من الغرب، بالنقطة التي تلتقي فيها بالسهل، بعد عبور فجاج البيبان». وأدرج كذلك، ص 256، تصميمًا للقلعة القديمة التي ثبت أنها لم تتغير في القرن التاسع، وما زالت حوزة سطيف البيزنطية موجودة فعلاً سنة 1844، وقد دون DELAMARE رسمًا نقله DIEHL في المرجع المذكور، ج 1، 257، الرسم 57.

(2) قراءة ظنيّة حسب «الافتتاح»، مخطوط ص 164. سمي في «العبر»، لابن خلدون، ج 4، 72، داود بن جاتة من ذرية لهيعة. ولا شك أنها تحريفات.

(3) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 164.

(4) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 164. وقد فسر البكري (المسالك، ص 76) هذا الإصرار بالحقد على العرب في سطيف لأنهم أخضعوا كتامة لدفع العشر.

أو نوفمبر 904. فقد ردّ زيادة الله الثالث الفعل وولى قائدًا كلفه بالقضاء على الفتنة. ولم تتمّ هذه المهمة العسيرة حتى من طرفِ قائدٍ محنك مثل أبي عبدالله الأحول، فكلف بها هذه المرة رجل بلاط فقد كل قيمة عسكرية على الإطلاق. نعني إبراهيم بن حبشي[1] بن عمر التميمي، وقد كان ابن عم الأمير، وكان مسالماً لا يفهم شيئًا في الحرب. وقد بُذِل جهد عظيم في التجنيد لإعداد جيش لا يقهر. إذ أراد الأمير في الظاهر التخلص من الداعي كما بين ذلك إلى الخليفة. وقد كان بيت المال عامرًا جدًا. ولم يتردد الأمير في بذل المصاريف. وكما يقع دائمًا في مثل هذه الحال، حشدت «حشود» كثيرة (من المتطوعين) بفضل صرف مكافآت تجنيد سخية، فتضخمت بوجودهم صفوف الجيش المحترف. ورغم أن المصادر لم تذكر شيئًا من ذلك، فيمكن الافتراض أن الجيش المحترف الموجه ضدّ الداعي تشكل في أغلبه من جيوش صقلية، وبعد الانتهاء من غزوة قلورية التي قام بها إبراهيم الثاني، استرجع قسم من الجنود. وقد مر بنا أن جانبًا من هذه الجيوش عاد إلى إفريقية رفقة زيادة الله الثالث الذي أخلص له أغلب جنوده. وأوضح ابن الأثير[2] أن الأمير وجههم كلهم إلى القتال بقيادة إبراهيم بن حبشي، دون أن يبقي تحت طلبه في إفريقية أقل مقاتل مقتدر. فقامر بكل شيء. وهكذا خرج إلى بلاد القبائل أربعون ألف رجل، مسلحين جيدًا ومزودين بمالٍ وفيرٍ. واستمر قائد الجيش في حشدِ «المتطوعين» وهو في الطريق وبذل المال كما جرت العادة.

وانتصب الجيش الأغلبي بقسنطينة، ومن هناك خاض مناوشات كثيرة ضد كتامة المستقرين في تلك المنطقة. وقد خضع جميع أهالي كتامة طوعًا أو كرهًا في النواحي المجاورة. ولم يردّ أبو عبدالله الداعي الفعل، بل احتاط وبقي في حالة دفاع. فسرى الارتباك والاضطراب عند ذلك في صفوف جنود الأغالبة الراغبين طبعًا في القيام بحملة عاجلة تمكنهم من العودة في أقرب وقت إلى بيوتهم. فعزم إبراهيم بن حبشي عندئذٍ على الشروع في الهجوم. وسبق أن جاء الأمر من زيادة الله الثالث لشبيب بن أبي شدّاد صاحب

---

(1) تغير رسم الاسم كثيرًا حسب المصادر. فمثلاً جاء في «الكامل» لابن الأثير، ج 6، 130 (خُنَيْش)؛ وفي «العبر»، لابن خلدون، ج 4، 72 (حَبِيش). واعتمدنا القاضي النعمان الذي أيده ابن عذاري. انظر بخصوص هذه الكتابات المختلفة Fagnan *(Annales du Maghreb)*، ص 291، الملحوظة 1. وانظر بخصوص أبيه الذي استولى على مالطة في 29 أوت 870 وتولى صقلية فيما بعد ثلاث مرات، ص 520 ـ 523. وص 524 الملحوظة رقم 506. وكان أبوه أحد أحفاد إبراهيم الأول.

(2) الكامل، ج 6، 130.

طبنة بالخروج بجنوده لدعم جيش قسنطينة الذي بلغ تعداده آنذاك ما يقرب من مائة ألف رجل، كما ذكر القاضي النعمان[1]، وهو رقم مبالغ فيه طبعًا بغرض إضفاء طابع العظمة على نصر الداعي.

وبدأت جيوش الأغالبة بالهجوم، ويحتمل أن يكون ذلك قد قع في رجب 292/9 مايو ـ 7 يونيو 905)[2]. ولما بلغت قرية كيونة[3]، في بلاد إجّانة، اصطدمت بكوكبة من الخيالة خرجت للاستطلاع بأمر من أبي عبدالله الداعي. قال القاضي النعمان[4]: «فلما تراءت له الخيل، قصد إليها بنفسه فعل جاهل بالحرب، ولم ينزل ولا ينزل أحد من أصحابه، والأثقال على الدواب والجمل». فارتجلت المعركة في هذه الظروف. وأخبر أبو عبدالله الداعي فورًا بالأمر، فهجم على رأس كل رجاله. وبوغت جنود الأغالبة، فلم يتمكنوا حتى من امتطاء أفراسهم والقتال ـ وكان إبراهيم بن حبشي نفسه على برذون[5] ـ فسلموا تسليمًا وكانوا فريسة لمجزرة حقيقية. وقطعت أرجل برذون إبراهيم بن حبشي وجرح هو نفسه. فكانت الكارثة تامة. وتخلى الجنود الأغالبة عن كل عتادهم، وجميع أحمالهم، وكل أموالهم، وحتى عن النقود التي كانت معهم، وتخلصوا من كل شيء عاقهم، بحثًا عن النجاة والفرار وكانت وجهتهم باغاية. فلاحقهم الأولياء كامل النهار وكذلك من الغد، وقتلوا منهم خلقًا عظيمًا. قال القاضي النعمان[6]: «فقتل منهم ما لا

---

(1) الافتتاح، مخطوط ص 166.

(2) لم يذكر أي مصدر الشهر، لكن بعض القرائن تدلّ على ذلك. فقد غادر إبراهيم بن حبشي القيروان في نهاية 291 وأقام ستة أشهر في قسنطينة، فيؤدي ذلك قريبًا من رجب 292، وفضلاً عن ذلك، أشار ابن عذاري (البيان، ج 1، 139) إلى ظهور مُذَنَّب في رجب 292، ثم قال: «وفيها كانت وقعة على عسكر السلطان»، ويبدو أنه ربط بين الظاهرتين، فاعتبر أن الأولى كانت فألاً للثانية. وقد وافق رجب 292 أخيرًا تاريخ 9 مايو ـ 7 يونيو 905، أي الفترة المعتادة للشروع في الغزوات.

(3) كتابتها ظنيّة. وقد جاء في «الافتتاح»، مخطوط ص 167، كَيُونة مرة، وكَبُون مرة أخرى. وورد في «الكامل»، ج 6، 130، لابن الأثير كَرْمَة؛ وفي «البيان» لابن عذاري، ج 1، 138، كَيْنُونَة، وأشار المحققون إلى مخطوط ورد به كَبُونَة؛ وفي «العبر»، ج 4، 72، لابن خلدون، ذكر بَلْزَمَة. وصحح Fagnan (*Annales du Maghreb*)، ص 291، الملحوظة 2، بعد de Slane و Fournel بَلْزَمة. لكن لا وجوب لهذا التصحيح، بل إنه زاغ تمامًا عن معنى هذه العمليات. وقد تحرك إبراهيم بن حبشي فعلاً للهجوم على الداعي الذي تحصن بإكجان، رافضًا التحرك. وتبعًا لذلك، فلا يفهم أن المعركة ربما دارت جنوبًا، في ناحية بلزمة.

(4) الافتتاح، مخطوط ص 167.

(5) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 167. كانت تمتطي الخيل أثناء المعركة لتجنيبها التعب، واستخدمت دواب أخرى للسفر.

(6) الافتتاح، مخطوط ص 168.

يحصيه إلا الله تعالى». وكانت الغنيمة أيضًا عظيمة في المال والعتاد من كل نوع. وكتب القائد المهزوم على هذا النحو المشين رسالة من باغاية بخطّ يده إلى الأمير، ويحتمل أن تكون عباراتها صحيحة، ولم تخل من بعض الفكاهة المنبئة بتفكير أحد أفراد الخاصة المحارب للداعي. قال: «كتبت إلى الأمير أطال الله بقاءه من مدينة باغاية، وقد انهزم العسكر المنصور. فلم ينج منهم إلا شرذمة يسيرة، وذهب كل ما كان من المال معي والسلاح وغير ذلك، وقتل أكثر أهل العسكر المنصور[1]». ثم عاد إلى القيروان للعيش في البلاط دون ترقب الرد. ورجع شبيب بن أبي شداد من ناحيته إلى طبنة، وعاد كل من نجا إلى بيته.

وكانت لكارثة كيونة عواقب وخيمة، فقد انهزم هزيمة نكراء أعظم جيش أمكن للأغالبة إعداده، وكلفوا به عاجزًا سلمه إلى العدوّ بلا قتال. وحصل الداعي على انتصار عظيم. وعظم قدره وعظمت كذلك قوته العسكرية. ومكنته الغنيمة التي افتكها من العدو من تحسين تسليح جيوشه وتجهيزها، وكذلك من دعم حماس أتباعه بفضل نمط فاخر من العيش، إنما هو صورة لما كان يترقبهم في المستقبل الموعود. وأخبر المهدي الذي كان في سجلماسة بالنصر ـ كانت سجلماسة بمثابة (سلميّة) في المغرب وقد تتبع منها الأحداث ـ وقد نال طبعًا نصيبًا كبيرًا من الغنيمة.

وخلافًا لذلك، هبت ريح الخذلان أقوى مما كانت عليه أبدًا على إفريقية، فاضطربت الأفكار وتزايد القلق. فهل امتد هذا القلق إلى الشرق؟ يمكن اعتقاد ذلك. فقد أخبر الطبري أنه وُجِّه على عجل في 12 شوال 292/17 أغسطس 905، أي بعد كارثة كيونة بالضبط، قائدان عباسيان فاتك وبدر الحمّامي لقمع فتنة الخَلِيجي في مصر، وقد قام بطرد النّوشري الذي تولى الأمر منذ عهد قريب، لـ «إصلاح أمر المغرب»[2]. فأعاد

---

(1) المرجع السابق.

(2) الطبري، التأريخ، ج 8، 235. أكد الخليفة عزمه على التدخل عسكريًا في إفريقية، في رسالته الموجهة إلى أهل إفريقية وقد دونها القاضي النعمان في «الافتتاح»، مخطوط ص 192 ـ 199. وجاء فيها بالخصوص: «وأمير المؤمنين على إنقاذ الجيوش ومواصلة الإمداد إليه معونة له وتقوية لأمره وشدا عليه فيما هو بسبيله» (مخطوط ص 198). وأشار أيضًا زيادة الله الثالث في رسالته الموجّهة إلى رعاياه، إلى احتمال تدخل جيوش الخلافة. لكن الأمير عبر أيضًا عن أمله في أن لا يكون ذلك أمرًا ضروريًا. وأعلن زيادة الله الثالث في هذه الرسالة ما يلي: «فقد انتهى إلى الأمير أن أمير المؤمنين المكتفي بالله ـ أطال الله بقاءه ـ لما انتهى إليه خبره أمر بإخراج العساكر إليه من قبله مادّة للأمير زيادة الله بن عبدالله، وتقويه له ـ. والأمير يرجو أن يُظْفِرَه الله بالفاسق من دون ذلك» (الافتتاح، مخطوط ص 188). وسنعود إلى هذا الأمر.

الجيش العباسي النوشري إلى الولاية، وبلغ بذلك الهدف الأول المحدد له، لكنه لم يغامر بعيدًا. ولا شك أن زيادة الله الثالث قد وفق مرة أخرى في التهدئة من روع الخليفة، وحمله على العدول عن مثل هذا المشروع الذي لم يُثِر فضلاً عن ذلك أي حماس مفرط قطعًا.

وقد زادت كارثة كيونة البلاد خذلانًا في النهاية، قبل أن تشحذ العزائم وبقيت ردود فعل الخلافة حائرة، إذ لم تقدر على التعويل على مساعدة الأمير الفاجر المتخوف. أما السلطة الأغلبية فقد فقدت نهائيًا المبادرة بالعمليات العسكرية. وكان همها الوحيد منذئذٍ حماية نفسها والبقاء إلى أقصى حد، فكادت تقتصر على الدفاع لا غير، خشية نزول كارثة أخرى.

الجهد الأخير للتعبئة الأخلاقية والمادية
تشكيل وتجميع جيش جديد بالأربس:

تحتم الإسراع بتهدئة البلاد التي بدأت تتململ تململاً خطيرًا. قال القاضي النعمان[1]: «فاضطربت إفريقية، واستهال أهلها أمر أبي عبدالله». وتمثل الخوف قطعًا بعد القضاء على الجيش الأغلبي، في الاعتقاد أن هذا الجيش سيفتح فورًا البلاد. وحرصًا على تهدئة الخواطر ومحاولة تعبئة الطاقات حول العرش، أمر زيادة الله الثالث بتحرير رسالة، ويحتمل أن يكون ذلك قد تم في نهاية سنة 292 (13 نوفمبر 904 ـ أول نوفمبر 905)، وتوجيهها إلى كل نواحي الإمارة، بما في ذلك أصغر قراها. وقد دون القاضي النعمان النص الكامل لمضمون هذه الرسالة[2].

---

(1) الافتتاح، مخطوط ص 168.

(2) بدأت هذه الرسالة في «الافتتاح»، مخطوط ص 184 ـ 190، بفصل تلا آخر خصص لسقوط تيجس. وقد جد هذا الأمر، كما سنرى ذلك، في النصف الأول من سنة 294. ويمكن مبدئيًا الاعتقاد أن رسالة زيادة الله الثالث تلت هذا التاريخ. لكنه أمر مستحيل لأكثر من سبب. أولاً، كل شيء في مضمون هذا المنشور يدل على أنه سابق لهذا التاريخ. فالداعي لم يفتح في ذلك الوقت إلا أماكن قريبة من إكجان، أي ميلة وسطيف. ولذا، فالمنشور سبق سقوط طبنة الذي تم في نهاية سنة 293. وفضلاً عن ذلك، أشير إلى الأمر الذي وجهه المكتفي إلى جيوش الخلافة للتحرك إلى المغرب. وأكد مصدر مستقل هذا الأمر، وقد صدر، كما رأينا، في 12 شوال 17/292 أغسطس 905. وهذا يؤول بنا إلى تأريخ منشور زيادة الله الثالث في نهاية 292 أو في بداية سنة 293. وأكد ابن عذاري، البيان، ج 1، 140، هذه النتائج بصورة غير مباشرة، فروى أنه وصلت إلى إفريقية سنة 293، رسالة من الخليفة المكتفي حرض فيها الأهالي على مساندة الأمير. لكن القاضي النعمان ذكر أن المكتوب المذكور لزيادة الله الثالث سبق هذه الرسالة.

فوصف الأمير نفسه بداية من السطر الأول بأنه حصن السنة ومجاهد لأعداء الله. وقد كانت محاولة جديدة مطابقة للخط السياسي المقرر منذ أول يوم تولى فيه الإمارة، وقد استهدفت وضع القضية على الصعيد المذهبي وحمل السنة بذلك على الانضمام إلى صفه بصورة فعالة. ثم قال إن الله لا يمنح النصر في النهاية إلا لمن قاتل في سبيل الدين الحق، وتعرض إلى النقاط المختلفة المكفرة لمذهب الداعي الذي لم يوفق في مغالطة كتامة إلا «لأنهم بمنزلة الحمر النافرة»[1]. وطلب الأمير من جموع المسلمين أن يشهدوا على الداعي، فذكر بموقفه من الصحابة، وألح على أنه أحل دم من لا يشاركونه آراءه، ولامه لأنه دعا إلى مذاهب باطنية، وهدم المساجد، ومنع الصلاة، وارتكب مظالم كثيرة. ثم أخبر رعاياه أن الخليفة المكتفي (289 ـ 902/295 ـ 908) أمر بخروج الجيوش إلى إفريقية، لكن الأمير أمل أن لا يكون هذا التدخل ضروريًا للانتصار، ولا شك أن مزايا هذا النص قد نسبت إلى مولاه الخليفة. ثم قال في الرسالة المنشورة: «والأمير زيادة الله بن عبدالله سهم من سهامه وشهاب من شهبه، وما أظهره الله (ع و ج) عليه، وأظفره به فهو منسوب إلى أمير المؤمنين، وسبب من سببه»[2]. ثم اجتهد زيادة الله الثالث في التقليل من شأن الكارثة النازلة على عساكره، فقدر أنها مجرد تقهقهر أمام الداعي الذي تمكن من السيطرة على مواقع موجودة بجوار مقره فقط[3]، فلا ينبغي المغالاة في أهمية هذا التقهقهر خاصةً وأن الصحابة تعرّضوا لأكثر من ذلك، ولا بد من الإيمان بكلام الله الذي وعد المؤمنين بنصره. وختم بقوله: «وليظهر من قلة اكتراثكم بأمر هذا الفاسق ما يكون دليلاً على ثقتكم بربكم! وانفروا إليه خفافًا وثقالاً كما أمركم الله وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم كما افترض عليكم! وادفعوا عن إباحة مهجكم وانتهاك حريمكم! وأن لا تفتتنوا في دينكم، وكافحوا عنه من بدّله، وتبرؤوا ممن أحدث فيه وغيّره! وفقكم الله لما يحبّ ويرضيه ويزدلف به إليه»[4].

وقد نقل هذا المكتوب الوعظي إلى جميع أتباع مذهب السنة من أعلى كل منابر الإمارة. واستهدف هذا التحريض تخلي أهل السنة عن تحفظهم الذي كان بالأحرى معاديًا، والوقوف إلى جانب الدولة الموصوفة بأنها أداة طيعة للخلافة، وتجسيدًا للدين

---

(1) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 186.

(2) الافتتاح، مخطوط ص 188 ـ 189.

(3) «انصراف الجيوش عنه، وتغلبه على ما دنا وقرب منه»، الافتتاح، مخطوط، ص 188.

(4) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 190.

القويم. ولمقاومة الخذلان الذي نشرته دعاية الشيعة في شكل فؤول وتنبؤات وإنذارات بعذاب الآخرة، اعتمدت الرسالة المنشورة على الإيمان بكلام الله. لكن أخطىء المرمى مرة أخرى. فقد روى القاضي النعمان أن الناس لما سمعوا بنصها، بدؤوا يلمحون إلى فجور زيادة الله الثالث، وإلى قتله أبيه وإخوته وأعمامه، وقارنوا حياة الفحش التي كان يعيشها، بقشف أبي عبدالله الداعي الذي كان قدوة لنزاهته وتقاه. وقد تأكد آخر الأمر شيء واحد لديهم، هو أن السلطة ارتبكت وشعرت بالخطر والعزلة، فبدأت تفقد ثقتها في قواتها ذاتها وأبدت علامات خطيرة من الخوف، وهو أمر لم يهدىء طبعًا من الخواطر، ومن باب أولى، فهو لم يعد إلى الرعايا الشعور بالأمن.

فتمّ تنظيم حملة نفسية جديدة، ومن المحتمل أن تكون قد جدت في الأشهر الأولى من سنة 293 (2 نوفمبر 905 ـ 21 أكتوبر 906)[1]، وحاولت مرة أخرى التغلب على الخمول العدائي والخوف المتزايد اللذين شلا وخذلا البلاد إزاء هجمات الشيعة، وسنرى أنها كانت عوامل ينبغي تقدير عواقبها مرارًا وتكرارًا. وقد صدر تحريض آخر عن الخليفة نفسه هذه المرة، بمعنى أنه صدر عن أسمى سلطة روحية وزمنية في الإسلام، ووجه إلى أهل إفريقية وقُرِىء في كل المساجد، فشكل بصورة عملية النتيجة الإيجابية الوحيدة المترتبة على السفارة التي خرجت إلى بغداد سنة 291 (24 نوفمبر 903 ـ 12 نوفمبر 904). وقد عادت إلى الأمير محملة ببعض الهدايا المناسبة ـ كالخلع والرايات والسيوف والأسلحة، ولا شك أنها كانت رمزية ـ وخاصة حصلت على ضمان الخلافة وتأييدها الأدبي. وبدأ هذا التحريض الموجه إلى «أهل إفريقية من المسلمين»، بعد ذكر عبارات الحمد والشكر المعتادة، بنداء حار مدعم بالآيات القرآنية، يستحث الأمة على الاتحاد على أعداء الدين الحق الذين فصموا عراه. وبعد أن ألح النداء على أن الله في عون من أعان نفسه، أخبر الخليفة رعاياه في إفريقية أنه على علم بالجرائم التي اقترفها «عدو

(1) تلت رسالة الخليفة في «الافتتاح»، مخطوط ص 192 ـ 199، رسالة زيادة الله الثالث، وذكر أنها كانت لاحقة لمكتوب زيادة الله، فلعل ذلك يجرنا إلى تأريخها في منتصف 294 (انظر ص 738، الملحوظة رقم 2). ويدلّ مضمون الرسالة على أنها كانت نوعًا من الرد على سفارة سنة 291، وقد عادت السفارة إلى إفريقية سنة 293، وأوحت كارثة كيونة بها، فأدت بالخليفة إلى أن أمر جيوشه بالتحرك إلى المغرب، في 12 شوال 292/17 أوت 905. وفضلاً عن ذلك، قال ابن عذاري (البيان، ج 1، 140) وكان معروفًا بثبات تواريخه بصورة عامة، أن رسالة المكتفي التي دعا فيها أهل إفريقية إلى تأييد أميرهم بلغت إفريقية سنة 293. ومن رأينا أن ذلك تم في الشهور الأولى من هذه السنة، في حين ما زالت الخواطر متأثرة بصدمة تحطيم الجيش الأغلبي في كيونة، في شهر رجب 292 / مايو ـ يونيو 905.

الله»، وبالجهود المشكورة المثمرة مستقبلاً التي بذلها الأمير للقضاء عليه. ثم ذكر الجميع تذكيرًا رسميًا واستشهد بالقرآن (سورة النساء، 59) بواجب الطاعة المفروضة للحكام الشرعيين، وألح على ثقته الكاملة في زيادة الله الثالث. وبعد أن عبر عن نيته في توجيه جيوش الخلافة لنجدة إفريقية، ذكر مرة أخرى بخصال الأمير والأمراء السابقين الذين أخلصوا جميعًا في خدمة الخلافة. ثم قال: «ورأى أمير المؤمنين أن يكتب إليكم... لمحاربة أعداء الله الكفرة ومجاهدتهم، وإجابة دعوته متى استدعاكم واللحوق إليه وترك التثاقل عنه»[1].

ولا شيء آخر يدل على أي مدى كان الأمير معزولاً محرومًا من التأييد الشعبي، مثل هذه النداءات المتكررة بنبرة حزينة كادت أن تكون يائسة. وترك الأمير يتبارى وحده ضد مذهب الشيعة، ووقع الاكتفاء بعد النقاط، بجزءٍ امتزج بنوعٍ من السرور الخفي، لأن الله عاقب قاتل أبيه الفاجر، وقد تناقضت حياةُ الفحش التي كان يحياها تناقضًا مفضوحًا والمبادىء التي دعا إليها وعبث بها يوميًا في آن واحد. وإن صدقنا القاضي النعمان[2]، فلم يكن لرسالة الخليفة من نتيجة سوى أنها زادت في طلاقة الألسن «في الأسواق وفي الشوارع، في المدينة والأرياف»، فلم يدُرْ الحديث إلا عن جرائم الأمير ورذائله. وقد تكرر لا محالة القول في كل مكان إن الحرب ليست من شأن الرعايا الجانحين دائمًا مع المظفر. فتمخض مجهود التعبئة المعنوية مرة أخرى عن فشلٍ ذريع.

وإزاء هذه الجهود الفاشلة لتعبئة الرأي العام، عمل زيادة الله الثالث كل شيء لدعم الدفاع المادي للإمارة. فلم يعد الأمر متعلقًا بالهجوم. وقد طمع الأمير فورًا في الاكتفاء بمحاولة تجنيب الحصون الأخرى نفس المصير الذي خضعت له سطيف، لأنها كانت تشكل درعًا لإفريقية. فدعم حامية باغاية، و«شك» طبنة بالرجال والسلاح، كما قال ابن عذاري[3]، وولى عليها حاجبه أبا المقارع حسن بن أحمد بن نافذ[4] بمساعدة شبيب بن

---

(1) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 198 ـ 199.

(2) الافتتاح، مخطوط ص 198 ـ 199.

(3) البيان، ج 1، 140.

(4) هكذا سمي في «البيان» لابن عذاري، ج 1، 140. فهل كان نفس الشخص الذي عمل حاجبًا لإبراهيم الثاني باسم الحسن بن ناقد. وقام بهذه الصفة بدور ما في قمع فتنة سنة 280/894. ثم في تهدئة صقلية؟ (انظر ص 332 والفصل السادس ص 567 ـ 568).

أبي شداد القمودي السابق الذكر، وخفاجة العبسي. وقد روي أن هذين القائدين كانا معدودين من أقدر المقاتلين في الإمارة.

وفي نفس الوقت، عمل على تشكيل جيشٍ جديدٍ، إذ أن كارثة كيونة تركت البلاد عمليًا بلا عساكر[1]. وقد وجّه الحُشَّاد لكل أنحاء الإمارة، وأعطيت الأوامر لتوزيع المكافآت السخية في كل مكانٍ أثناء الحشد وقدم الأمير المثال على ذلك، مظهرًا للجميع الأهمية التي أولاها للحشد الذي قام به هو نفسه، فجلس تحت «قبة الأرض»[2]، أمام أكداس من الذهب، وجعل يستعرض «المتطوعين»، وذلك لقطع دابر الأقوال التي راجت في خصوصه. وسلم إلى كل مجند صحفة ذهبًا قدرت بخمسين دينارًا تقريبًا. فشاع الخبر في كل مكان كلمح البرق، وقيل إن الأمير وزع الذهب وكان «يعطي بالصحفة»[3]. فتزاحم الناس عليه. ووجه المجندون الجدد للانتصاب بالأربس، وقد اختير هذا المكان مقرًا عامًا ومركزًا لأعداد الجيش الجديد.

وحام الشك كثيرًا حول قيمة هذا الجيش الجديد المشكل في الظروف التي ذكرنا. وقد دل مثالان على هذا الأمر، الأول متعلق بالقيادة، والثاني متعلق بالروح التي حركت المجندين الجدد.

وقد وجه زيادة الله الثالث يوم الاثنين في 9 جمادى الثانية 293/7 مارس 906[4]،

---

(1) اعتمدنا التاريخ الذي ذكره ابن عذاري (البيان، ج 1، 140). وأرخ القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 201 ـ 206، تشكيل هذا الجيش في بداية 295 (انظر المخطوط ص 203). وخطأ هذا التاريخ واضح. فهو لا يناقض فقط التاريخ المذكور في «البيان»، بل إنه لا يصمد أمام التحريات. وذكر القاضي النعمان أنه عند خروجه فعلاً إلى الأربس للعمل على تشكيل هذا الجيش، عين زيادة الله الثالث ابن جمال (ابن حِيمال في المخطوط، وانظر في شأن هذه المسألة هذا الفصل الملحوظة رقم 29). لكن هذا التعيين وقع سنة 293 (انظر «البيان»، ج 1، 140). وأضاف أنه لدى عودته إلى رقادة، منحه الأسبقية على حماس قاضي القضاة الذي قدم استقالته. غير أن مصدرًا مستقلاً هو «المدارك» لعياض، ترجمة حماس رقم 125، ذكر تاريخ هذه الاستقالة وأرخها في جمادى الأولى 294 (بعد ستة شهور من المطالبة بها)، وهذا يعود بنا إلى آخر شهر من سنة 293.

(2) الافتتاح، مخطوط ص 202.

(3) الافتتاح، مخطوط ص 202، وانظر أيضًا ابن عذاري، البيان، ج 1، 140.

(4) روى ابن عذاري، البيان، ج 1، 140، فتنة مدلج؛ والمؤلف المجهول لكتاب العيون، مخطوط لسنة 293؛ والقاضي النعمان، شرح الأخبار، عند IVANOV *(Rise)*، ص 34. وذكر «كتاب العيون» أن هذه الفتنة جدت يوم الإثنين في 10 بقين من جمادى 293. وبالإضافة إلى عدم ثبات هذا التاريخ، فقد تبين أنه خاطىء، حيث أن 20 جمادى الأولى 293 يوافق فعلاً يوم الأربعاء، وكان 19 جمادى الثانية 293 موافقًا ليوم الخميس. فاعتمدنا ابن عذاري الذي أرخ هذه الفتنة في يوم الإثنين 10 جمادى الثانية 293. ووافق اليوم العاشر من هذا =

جمعًا من المجندين الجدد بلا شك إلى الأربس بقيادة قائدين هما مدلج بن زكرياء، وأحمد بن مسرور الخال. وبعد ثلاثة أيام، أي في 12 جمادى الثانية / 10 مارس، ظهروا من جديد بأبواب القيروان رافعين راية العصيان. وقد تغلبت سريعًا عليهم «غوغاء» العاصمة، وهذا دليل على أن الجمع كان محدود الأهمية. وقتل مدلج وشخص آخر يدعى ابن بربر في المعركة، وصلبا على باب رقادة. أما زيادة الله الثالث، فقد «كتب فتحًا» ـ يعني نشرة النصر الوحيدة في عهده المجيد ـ قُرِىء في القيروان وفي كل ولايات الإمارة. وكان طبعًا كل شيء صالحًا لرفع الهيبة التي تضررت كثيرًا. ولم يترتب على فتنة مدلج سوى خلاص المحبوسين بالقيروان وكان من بينهم أبو العباس[1] شقيق الداعي، وقيل[2] إنه تسبب فيها حنق هذا القائد الذي حرمه الأمير من «منية»، عملاً برأي قاضي القضاة حماس بلا شك. وهذا دليل على أن إخلاص القواد تكلف غاليًا قطعًا، فلا يمكنه تحمل أي عائق.

ولم يبد المجندون الجدد المقدر ثمنهم ذهبًا حقًا، من ناحيتهم دلائل الولاء أكثر من قوادهم. فتحول زيادة الله الثالث إلى الأربس لاستمالة الرأي العام بعملٍ حازم، والثابت أن ذلك الأمر قد تم بعد فتنة مدلج، فتظاهر الأمير بأنه أزمع على تسيير العمليات بنفسه. وواصل هناك حشد «المتطوعين» ضمن حملة التجنيد التي بدأت في رقادة. قال ابن عذاري[3]: «لكل رجلٍ صحفة توضع له في كسائه دنانير / ويحمل على فرس / ، ثم يخرج (الرجل) فلا يرى بعدها». وكان هؤلاء هم الرجال المجنّدون بلا استعداد وقد جلبتهم الرغبة في الذهب لا غير، وأراد الأمير أن يواجه بهم أهل جبال كتامة الأشداء المتشبعين بالمذهب الإسماعيلي والمتحمسين بفضل دعاية قوية بدأت منذ أكثر من اثني عشر عامًا.

= الشهر يوم ثلاثاء، فقمنا بالتصحيح اللازم. وهذا النوع من التفاوت الراجع إلى نقص في رؤية الهلال أمر عادي فعلاً.

(1) ذكر القاضي النعمان، شرح الأخبار، عند IVANOV *(Rise)*، ص 34، هذا الخبر. ويمكن أن نميل طبعًا إلى اعتبار فتنة مدلج عملية خصصت لتخليص شقيق الداعي، لكن هذا الافتراض مستبعد جدًا.

(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 141.

(3) ابن عذاري، البيان، ج 1، 140.

فقدان الزاب مهد الدولة، في ذي الحجة 293 ـ شعبان 294 (23 سبتمبر 906 ـ 14 يونيو 907):

لقد أحدثت نكبة كيونة فراغًا روحيًا وماديًا لم يقع سده، رغم الجهود المبذولة، إلا بصورة سيئة جداً، ولذا يمكن التعجب من أبي عبدالله الداعي الذي تابع بعناية شؤون إفريقية، ولم يستفد تمامًا من هذا الوضع، فيزحف فورًا على رقادة التي كانت عرضة لأشنع المصاعب.

فلماذا ترك الوقت للأمير ليعيد تنظيم الجيش بصورة متفاوتة؟ الجواب على هذا السؤال موجود على خارطة توزيع قوات إفريقية كما هو موجود في مزاج الداعي الذي كان حذرًا، ففضل أن لا يضر بحظوظ النصر الذي لا يمكن لا محالة أن يفلت منه، ويقوم بعملٍ سابق لأوانه، اعتمادًا على استمرار الوضع في التطور في نفس الاتجاه. وقد كان الجبل حينئذٍ أحسن حلفائه. ففضل أن لا يغادره آنذاك. ومن ناحية أخرى، لو اندفع فورًا في غارة جسورة فاصلة على القيروان، لكان تعرّض بلا ريب للهجوم من الخلف في الأرض المكشوفة وفي السهل، بعيدًا عن مساعدة الجبال الملائمة. وبالإضافة إلى ميلة وسطيف، بقيت الحصون الأخرى بمثابة الدرع الواقي لإفريقية وبأيدي رجال الأمير فعلاً. وقد مر بنا أن الأمير قد شعر بدورها، فعجل بدعم قدرتها الدفاعية. وقد كانت إفريقية محمية غربًا بخطٍ جيدٍ من التحصينات القائمة منذ العصور القديمة، فلا يمكن لأي قائد متبصر المغامرة في تلك الظروف مغامرة في العمق بإفريقية، تاركًا الخطر الحقيقي الذي كانت تشكله الحصون، يشتد على مؤخرته. فعزم أبو عبدالله الداعي على إخضاعها أولاً، بمعنى أنه قرر الشروع في فتح الزاب[1].

فحالما تحطمت قوة الأغالبة الهجومية، أي بعد نكبة كيونة، وجه الداعي هجوماته ضدّ طبنة عاصمة الزاب التي انطلق منها قبل ذلك بقرن، حظّ جد العائلة المالكة. وكانت

---

(1) انظر بخصوص هذه الفقرة، القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 71، 169 ـ 183 و ^20 ـ 210؛ وابن الأثير، الكامل، ج 6، 130 ـ 131؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 141 ـ 143؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 72 ـ 73؛ والنويري، النهاية، ج 2، 84 ـ 85 ومخطوط ورقة 30؛ وابن الأبار، الحلة، مخطوط، وجه ورقة 150 (ترجمة أبي المقارع)؛ وابن حوقل، صورة الأرض، ص 91 ـ 92؛ والبكري، المسالك ص 50 ـ 51، 53، 63، 144، 145؛ والإدريسي، النزهة، ص 71؛ وابن عبد المنعم الحميري، الروض. مخطوط ص 141؛ والفصل الرابع من هذا التأليف، ص 296ـ 297ـ 298؛ والفصل الخامس، ص 323ـ 324؛ والفصل السابع، ص 669 وص 689.

المدينة محصنة تحصينًا شديدًا[1]، وقد عبئت، كما رأينا، بالرجال والسلاح. وكلف أبو المقارع حاجب زيادة الله الثالث بمهمة القيام بالدفاع عن الحصن، وكان محاطًا بقواد محنكين، منهم شبيب بن أبي شداد الذي كان قائدًا للمشاة، ومحمد بن قرهب[2] الذي كان قائدًا للخيالة، وفتح بن يحيى المسالتي الذي كان منذ البداية ضمن عصبة قبائل كتامة المعادية للداعي، فترأس في هذا المقام قسمًا من أهله ومن البربر الآخرين المقرين العزم على مقاتلة مذهب الشيعة. فلم يكن فتح الموقع بالأمر الهين. وقد تحطمت مدة ما يزيد على عام أمواج متلاحقة من كتامة على أسوار الحصن. ثم عبأ أبو عبدالله الداعي آخر الأمر، في واخر سنة 293 (2 نوفمبر 905 ـ 21 أكتوبر 906) جميع رجاله. فحاصرت موجة بشرية حقيقية المدينة المحصنة من كل الجهات. وكان التفوق العددي للمهاجمين، وقد بلغ حدًا جعل معه المدافعين يفضلون الامتناع عن كل محاولة للهجوم من موقعهم، وبدأ الحصار. وقد شوهد مقاتلو كتامة هذه المرة مجهزين أحسن تجهيز، إذ لا ريب أن الغنائم وأسرى العدو أفادوهم كثيرًا. فقد أظهروا فعلاً معرفة عميقة بعمليات الحصار، واستعملوا آلات الحرب. «ونصب عليها الدبابات، ونقب برجا وبدنة، فسقط السور بعد قتال شديد»[3]، فأدى ذلك إلى استسلام المدينة. فتحصنت الحامية، وأبدت مقاومة أخيرة في القلعة التي كانت مشيدة بالجنادل تشييدًا قويًا. فتضرر أحد مجانيقها ولم يمكن إصلاحه. فاعتبر أبو المقارع ذلك فألا وتملكه الكلل، ومن الواضح أن الوضع صار بدون مخرج. فتشاور القادة العسكريون عند ذلك. وفكر القوم في الفرار طبعًا، لكنهم سرعان ما تخلوا عن هذا المشروع، إذ لا يمكن تحقيقه. فرضوا بطلب الأمان. وقبل طلبهم في آخر ذي الحجة 293/21 أكتوبر 906[4]. وقد ذهب

---

(1) انظر الفصل الرابع، ص 273. أورد Ch. Diehl (*L'Afrique Byzantive*، ج 1، ص 216) تصميم الحصن القديم الذي ورثه الأغالبة، وقال بخصوصه: «كان الحصن متحكمًا في كامل الناحية المكشوفة التي تفتح جنوبًا في اتجاه مُدوكال، وكان يراقب ويريح جبل الحفصة شرقًا، فوقع بذلك على حدود بلاد نوميديا وموريتانية القيصرية، فقام بدور رئيسي في النظام الدفاعي لإفريقيا اليونانية» (المرجع المذكور، ج 1، 250). واستمر الحصن طبعًا في القيام بهذا الدور بالنسبة إلى إفريقيا الأغلبية.

(2) لا شك أنه قريب، ويحتمل أنه شقيق أحمد بن قرهب، أحد قواد إبراهيم الثاني. انظر ص 393 وص 395.

(3) ابن لأثير، الكامل، ج 6، 130.

(4) أورد ابن عذاري، البيان، ج 1، 141 هذا التاريخ. ودون البكري في «المسالك»، ص 51، رباعية لأبي عبدالله الداعي الذي تباهى بيوم الخميس، وهو اليوم الذي دخل فيه تبنة. وإذا اعتبرنا هذه الجزئية، فيمكن تأريخ استسلام المدينة في يوم الخميس 24 ذي الحجة 293/16 أكتوبر 906.

السخاء بأبي عبدالله الداعي إلى منح مقام مرموق بين خاصته لأبي المقارع الذي نال إعجابه بحماسه وأدبه[1].

لكن سخاءه ظهر خاصة بصورة مسرحية قصدًا في اتجاه الأهالي الراجعين بالنظر إلى طبنة. فقدم الجباة إلى مركز طبنة وسلموا إليه الأموال المجموعة من جباية مختلف الضرائب والمكوس الموجودة بخزائنهم. وبدل أن يعجل أبو عبدالله باستلام هذه الهبة التي نزلت عليه من السماء، تظاهر قبل كل شيء وبالخصوص بالاهتمام بشرعية الجباية حسب التعاليم القرآنية. فطلب إيضاحات حول مصدر المال المقدم إليه. وبعد التحري في شرعية الإجراءات المتخذة والقواعد الحسابية المتوخاة، تقبل محاصيل الجزية التي قسمها على أتباعه وكذلك الجباية المجموعة على رؤوس الدواب. لكنه رفض جباية العشر التي قدمت له نقدًا، إذ لا يمكن جمع العشر إلا عينًا. وأمر رجاله قائلاً: «وأعلموا الناس أنهم أمناء على ما يخرج لهم من أرضهم، وسنة العشور معروفة في أخذه وتفرقته، على ما ينصه كتاب الله عز وجل»[2]. ثم أمر في الحال بإعادة الأموال التي جمعت دون وجه شرعي. وأمر كذلك بإرجاع ما جبي من خراج. وصرح قائلاً: «لا قبالة ولا خراج على المسلمين في أموالهم»[3]. وهكذا أكد المظفر تأكيدًا رسميًا نيته في أن لا يكون مجرد بديل لا غير للدواوين التي قضى عليها. واعتنى النظام الجديد بأن يظهر في مظهر الوريث لمن قاومه. وقد وجب أن يتصف عصر المهدي بالعدل والإنصاف في نور شمس الله، فبدأ بأيمن طالع. وكان هذا الصنيع بارعًا طبعًا[4]. ومن الهين تصور حماس الأهالي الذي بلغ حدًا عظيمًا. قال ابن عذاري: «/ وانتشر فعله في جميع نواحي إفريقية، فتاقت أنفسهم إليه، وكاتبوه، ودخلوا في طاعته / . وبلغ ذلك زيادة الله، فاغتنم / به / غمًا شديدًا، / وأخذ في حشد الرجال والاستكثار منهم / ، وأمر بلعنة الشيعي على المنابر»[5].

وبعد أن ولى أبو عبدالله الداعي يحيى بن سالم على طبنة وأمر رغم الأمان الذي منحه له بقتل فتح بن يحيى المسالتي الذي حرم نفسه من كل عفو لتماديه في الغي، عاد

(1) خصص له ابن الأبار ترجمة، الحلة، مخطوط، وجه ورقة 150، وهذه طريقة للاعتراف بموهبته الأدبية.
(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 141.
(3) ابن عذاري، البيان، ج 1، 142.
(4) لنذكر في هذا الصدد أن إبراهيم الثاني الذي تاب، سبق الداعي في هذه السبيل. انظر ص 357.
(5) ابن عذاري، البيان، ج 1، 142.

إلى إكجان رفقة جيشه. وقد انخذل زيادة الله الثالث كل الانخذال، فغادر أيضًا الأربس، وقد جد ذلك بلا شك منذ شهر محرم 294(22 أكتوبر ـ 20 نوفمبر 906)[1]. ولما خيب الأهالي أمله بسبب سلوكهم، تشفى منهم فأهان أهل السنة في شخصِ حماس بن مروان قاضي القضاة الذي أجبر على الاستقالة (في جمادى الأولى 17/294 فبراير ـ 18 مارس 907)[2]. وقد قُدِّم تعيين حماس في خطة قاضي القضاة كشاهد على تحالف الأمير مع أهل السنة[3]. وقد عزل حماس في ظروف مشينة بصورة خاصة، وسجل عزله التخلي عن السياسة المخيبة لآمال الجميع. فلم يعد الأمير معتمدًا منذئذٍ إلا على الموارد المادية التي ما زالت وفيرة لديه.

وترك الأمير الجيش في الأربس التي غادرها عملاً بنصيحة صحبه الذين أرادوا عدم تعريضه لأيّ مكروه، ثم تمكينه من مواجهة الخطر عند نزول كارثة، وكلف بالجيش قريبه إبراهيم بن أبي الأغلب[4]. وقبيل رحيله، في 15 محرم 5/294 نوفمبر 906، اتجهت إلى طبنة حملة بقيادة إبراهيم بن حبشي المسؤول عن نكبة كيونة. وقد انفرد ابن عذاري[5] بالإشارة إلى هذه الحملة، دون أن يذكر نتائجها، ولا بد أنها أجهضت سريعًا قبل بلوغ الهدف المحدد لها. ولما عاد زيادة الله الثالث إلى رقادة فكر أولاً في أمن شخصه فأمر بإحاطة المدينة بسور من الطوب ليستمر في حياة الملذات.

---

(1) غادر زيادة الله الثالث الاربس متّجهًا إلى رقادة سنة 294، كما ذكر ابن عذاري، البيان، ج 1، 143، دون أن يذكر الشهر. غير أنه يمكن تأريخ هذه العودة في النصف الثاني من محرم. وقد كان الأمير فعلاً في الأربس في 15 من ذلك الشهر، وأحضر بين يديه ابن مفرج قاضي قسطيلية (البيان، ج 1، 143) مغلولاً. لكن عودته إلى رقادة لا بد أنها لم تقع بعد محرم بمدة طويلة. وقد ذكر عياض (المدارك، ترجمة حماس، رقم 125) أن (حماس) قاضي القضاة حمل من طرف الأمير على التخلي عن خطته، لدى عودته إلى رقادة، وتحصل حماس على إقالته بعد ستة شهور من الانتظار، في جمادى الأولى سنة 294. ولعله من الواجب تصحيح (جمادى الثانية)، وهذا يعود بنا إلى محرم.

(2) ذكر ابن عذاري، البيان، ج 1، 143، سنة 294، دون ذكر الشهر. وأرخ القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط، ص 203 ـ 205، الحدث في سنة 295، وهذا خطأ واضح. وأورد عياض، المدارك، ترجمة حماس، رقم 125، بصورة دقيقة السنة والشهر، لكن يجب بلا شك تصحيح جمادى الثانية بدل جمادى الأولى. انظر الملحوظة السابقة رقم 323.

(3) انظر بشأن هذه المسألة، ص 682 وما بعدها.

(4) هكذا في «الكامل»، ج 6، 131، لابن الأثير؛ وفي «العبر»، ج 4، 73، لابن خلدون. وجاء في «البيان»، ج 1، 143، لابن عذاري، إبراهيم بن أحمد بن أبي عقال؛ وسمي هذا القائد بعد ذلك إبراهيم بن أبي الأغلب (ج 1، 146 و 148). وجاء في «الافتتاح»، للقاضي النعمان، مخطوط، ص 205، إبراهيم بن الأغلب.

(5) البيان، ج 1، 142.

وتمادت في ذلك الوقت جيوش الشيعة في فتح الزاب. وقد تعرضت قلعة بلزمة لهجماتهم مرارًا. واستهدفت هذه الهجومات في البداية إفساد الزروع خاصة، للقضاء على القلعة وتجويعها. وقد عزم الداعي كما هو محتمل على إنزال الضربة القاضية في منتصف سنة 294 (22 أكتوبر 906 ـ 11 أكتوبر 907)، أي في الربيع. فقدم مصحوبًا بآلات متقنة للحصار، وأغار على القلعة التي قلّت فيها المؤن بسبب إفساد الزروع الذي تم بصورة منظمة وقد شُرِع فيه قبل ذلك وكانت القلعة «تشرف على سهل ممتد تحكم في كل الطرقات المؤدية إليها وراقبت منافذ الممرات المؤدية إلى الشمال»[1]. وكانت قلعة عظيمة مزودة جيدًا بآلات الحرب من مجانيق وعرّادات، وقد احتلت موقعًا أساسيًا. فقاومت مقاومة مستميتة ومات قائد الحصن حي بن تميم أثناء الحصار. وتناقصت الأغذية بسرعة طبعًا، وتغذى الناس حتى بجلد الدروع. ورفض الداعي ما عرض عليه من مفاتحات سلمية وقعت بواسطة كتامي من إجّانة، وأمر بقتل الرسول متذرعًا بتكبره الشديد. وقد أراد الداعي في الظاهر القضاء على الموقع بالقوة. وهوجمت الأسوار بدواليب متنقلة قذفت منها القلعة بقذائف م'تعلة شبت فيها النار. فأمكن بذلك اقتحامها. وقتل كل من تبقى من المقاتلين، با ستثناء النساء والأطفال، واحتجزت كل أموالهم، وهُدّم السور. إنه لإصرارٍ عجيب! خاصة وأنه يعسر التوفيق بينه وبين العفو الذي مُنح لطبنة، قبل ذلك ببضعة أشهر. وينبغي البحث عن السبب في الضغائن الهائلة المتراكمة منذ أجيال في قلوب كتامة على حصن سقاهم طويلاً كأس الإهانة حتى الثمالة[2]. وبعد الحرمان الجزئي الذي نال جنوده في طبنة، استحال عمليًا على الداعي الاعتراض على تصفية حسا ب قديم جدًا، دون المخاطرة بفقدان السيطرة على جيشه.

---

(1) DIEHL، *L'Afrique Byzantine*، ج 1، 252. انظر D·EHL، المرجع المذكور، ج 1، 251، بخصوص تصميم القلعة العتيقة. من ناحية أخرى، خلف لنا ابن عبدالمنعم الحميري، الروض، مخطوط، ص 141، الوصف التالي للقلعة: «وهو حصن لطيف، وفي أهله عزة ومنعة. ولها ربض وسوق وبها آبار طيبة وماؤها أيضًا غدق. وهو في وسط فحص أفيح وبناؤه الحجارة الكبار القديمة. ويذكر أهل تلك الناحية أنه من أيام السيد المسيح وهذا السور يراه الراؤون من خارج عاليًا جدًا. والمدينة في ذاتها مردومة بالتراب والأحجار. فإذا نظر الناظر إلى السور من خارج، رأى سورًا كاملاً. وإذا دخل المدينة، لم يجد لها سورًا لأن أرض الحصن مساو للشرفات. وهي مردومة كما ذكرنا، وهذا غريب في البناء». وانظر أيضًا الإدريسي، النزهة، ص 71، وقد أورد كذلك هذا النص. وخصص البكري في «المسالك»، ص 70، أيضًا بعد السطور لوصف بلزمة ذاكرًا أنها قلعة عظيمة عتيقة تقع في ناحية ثرية مزروعة جيدًا.

(2) انظر هذا الفصل ص 671.

وقد فضلت قلعة دار ملول[1] الاستسلام، وكانت تقع على مسيرة يوم وزيادة شرقي طبنة واتعظت بما حصل. فتقرر أن تخرج حملة أغلبية للانتقام منها، وقد كلف بها هارون الطبني[2]. فتجمع اثنا عشر ألف رجل ووضعوا تحت قيادته. وكان أخوه ـ وقد اشترك في الاسم مع الأمير، فتسمى زيادة الله ـ واليًا عليها، فتمكن هارون بفضل ما بذل من مالٍ وفيرٍ، من الزيادة في عدد جنوده في باغاية. ثم خرج للهجوم على رأس هذا الجيش المؤلف على هذا النحو، فاقتحم دار ملول وهدمها. لكنه التقى في طريق العودة إلى باغاية بكوكبة من الخيالة بقيادة عروبة بن يوسف الذي سبق أن تعرفنا عليه. فكان لقاء الصدفة، وكانت المفاجأة تامة بالنسبة إلى الخصمين. وبعد فترة من الحيرة تقهقهر الجيش الأغلبي صائحًا «إلى الجبل»، مفكرًا في البداية في الاستناد إلى الجبل ومحاولة الاحتماء به عند الضرورة هو الحل. لكن حالما وصل العساكر إلى أسفل الجبل، أطلقت صيحة أخرى «إلى البلد». فكان ذلك إشارة إلى التشتت. فلاحق الألف فارس بقيادة عروبة الفارين المتسابقين إلى بيوتهم وقتل هارون الطّبني. أما الجيش الذي بذل في جمعه الكثير، فقد اندثر بغير قتال. والواقع أن الإمارة لم يعد لها عساكر جديرون بهذا الاسم.

وزاد مشهد هذه الهزائم في الانخذال. وقد فضلت تيجس الانضمام بدورها إلى المعسكر المعادي. واعتنق هوارة المقيمون في المنطقة الدعوة، ومنهم حمزة المَلْزِي[3] الذي وصف بأنه كان فارسًا شجاعًا مغوارًا. وقد طلب رفقة بعض أفراد قبيلته القيام بغارات في اتجاه بلادهم الأصيلة، فحصل على الإذن له بذلك من أبي عبدالله الداعي. والواقع أنه لما حان وقت التنفيذ، وجد نفسه وحيدًا مع غلامه ولم ييأس لذلك، بل نجح في اعتراض سبيل «رفقة» صاحبوا بريدًا من القيروان إلى باغاية والهجوم عليهم بإقدام، ونقل الرسل إلى الداعي. فكان لهذه المأثرة صدى كبير وأثارت التنافس. فوقعت المنطقة منذئذٍ تحت طائلة الغارات المستمرة، وكانت تقع بين باغاية وتيجس. وقد دافعت عن

---

(1) انظر الإدريسي، النزهة، ص 66، وقد ذكر أن هذا الحصن كان عظيمًا مزدهرًا، وصار متهدمًا في عصره.

(2) هكذا سمي في «العبر» لابن خلدون، ج 4، 72، الذي أضاف أنه كان عاملاً على باغاية. وذكر القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط، ص 177) أدق رواية، وسماه أيضًا هارون الطبني، لكنه أوضح أن أخاه زيادة الله الذي شارك الأمير اسمه، تولى طبنة. ولم يذكر ابن عذاري هذه الأحداث، لكنه ذكر دون توضيحات أخرى، أن شخصًا يدعى ابن الطبني عاد إلى بغداد سنة 293.

(3) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط، ص 180. النطق محل شك.

تيجس كوكبة من خمسمائة فارس بقيادة عبد من عبيد زيادة الله الثالث كان يدعى يحفور، وكان ابن ركاب واليًا عليها. فعبر الوالي عن الشعور العام، واتصل سرًا بالداعي وطلب منه توجيه الجيش، واعدا إياه بتسليم المدينة. ولما لم يثمر هجوم أول قاده مكداس، إذ تحصنت الحامية بإصرار في القلعة المشهورة بمناعتها[1]، ولم يقدر ابن ركاب شيئًا على ذلك. لكن جيوش الشيعة عادت إلى محاصرة القلعة، بقيادة يوسف الغشمي[2]. ونجح ابن ركاب هذه المرة في إقناع الحامية بالجلاء عن المكان والعودة إلى القيروان بجميع أموالهم وفي أمن كامل. ووافق يوسف الغشمي على هذه الصيغة التي احترمت احترامًا تامًا وقابلتها إفريقية بتأييدٍ كامل. وقد دلت الحصون الأخرى التي هددها ضغط الشيعة على الطريق الواجب اتباعها، فاتعظت منذئذٍ بهذا المثال، إذ أنها فقدت كل أمل في الحصول على الحماية الأغلبية.

فبدأ أهالي باغاية بدورهم محادثات سرية مع الداعي بواسطة أصدقاء اعتنقوا الدعوة، وقد انتهت إلى عرض تسليم القلعة إليه، كما حدث في تيجس. فتحرك عند ذلك أبو عبدالله الداعي على رأس جيشٍ عظيمٍ ووجهته القلعة. ولما علم قائد المكان بخبر وصوله، وعلم بالمؤامرة، لم يتردد في الفرار واللجوء إلى الأربس. وخرج وجوه المدينة من جانبهم لاستقبال الداعي. فأكد لهم وعده بالأمان، ثم كلف أبا يوسف

---

(1) أورد Ch. Diehl، *L'Afrique Byzantine*، ج 1، 219، تصميم القلعة العتيقة. وكتب Tissot، *La Province Romaine d'Afrique*، ج 2، 420 ـ 422، في هذا لصدد يقول: «اكتشفت كتابة بعين البرج سنة 1878، وقد أوردناها في هذا المقام، وهي تضبط ترادف Thigisis وعين البرج الواقعة في بحيرة الطويلة على بعد 16 كلم شرق Sigus (برج بن زكري)...

وتقع قلعة عين البرج على أكمة لا يصعد إليها إلا من ثلاث جهات ويعسر جدًا الوصول إليها من الجهة الرابعة، وشكلها كثير التنافر، إذ أن عددًا من أبراجها لها شكل شبه دائري، ولم تحترم بها قواعد التجنيب. وأخيرًا، فكل شيء يحمل على الظن أن تخطيط هذه البناية يرجع إلى العصر النوميدي. وقد بلغ إلى علمنا بفضل Procope أن Thigisis كانت من أقدم المستعمرات الفينيقية في بلاد نوميديا. وعن خبر نقله على عين المكان طبعًا، مؤرخ غزوة بليزار، ربما أسس الكنعانيون Thigisis، وقد طردوا من فلسطين زمن الهجرة الإسرائيلية. وأقام المطرودون بـ Thigisis، قرب العين الرئيسية التي غلت المدينة، عمودين يحملان هذه الكتابة الفينيقية التي دوّن ترجمتها Procope، وقد ذكرت بأصلهم ولعنت في نفس الوقتِ رئيس العبرانيين. وما زالت العين التي تحدث عنها Procope موجودة، وقد تسمت بها آثار Thigisis بالاسم الذي تحمله اليوم، والعين نابعة تحت حيطان القلعة ذاتها، إلى الزاوية الجنوبية الغربية من السور».

(2) جاء في «العبر»، ج 4، 72، الغسّاني، وهذا خطأ واضح، لأن القائد المذكور من كتامة من قبيلة غشمان التي ساندت مساندة قوية الدعوة منذ البداية. وقد اعتمدنا القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 182.

ماكيون بن ضبارة الإجّاني بقيادة القلعة، وقد كان من أعضاده الأوائل وترك حامية بخمسمائة فارس، وعاد إلى إكجان.

وغيرت باغاية موقفها في شعبان 294 (17 مايو 14 يونيو 907). فترتب على هذا القرار فقدان الزاب فقدانًا نهائيًا. واطمأن منذئذٍ الداعي على مؤخرته، فتمكن من تصعيد هجومه تجاه رقادة بدون مخاطر.

الانزعاج والانذهال:

كان استسلام باغاية بمثابة الخطر الذي أعلن بدون مراء عن انقراض العائلة المالكة. وقد كان الحصن الذي استسلم بلا قتال يمثّل الركيزة الأساسية في النظام الدفاعي الحامي لإفريقية نحو الغرب، وقد أعد لمواجهة أشنع الحصارات والمحافظة على المناعة قدر المستطاع[1]. فكان أول عمل قام به زيادة الله الثالث التخلي عن المعركة والفرار إلى الشرق. وقد روي أن وزيره ابن الصائغ قال له: «ارحل إلى مصر سرًا،

---

(1) DIEHL، *L'Afrique Byzantive*، ج 1، 152. أورد تصميمًا للبرج بالزاوية الشمالية، وتصميمًا لسور المدينة البيزنطية، ج 1، 192؛ وتصميمًا لتحصين القلعة البيزنطية، ج 1، 193؛ وقال بخصوصها: «كانت باغاية بأبراجها الخمسة والعشرين والتطور الضخم ـ 1172 مترًا ـ لسورها الواسع، عبارة عن أحد النماذج الممتازة للمدينة البيزنطية المحصنة. واقتصر على ملاحظة الوضعية الهامة جدًا التي دعمت في باغاية، كما في جلولة، وسائل الدفاع عن المدينة بفضل تحصين داخلي. وقامت قلعة حقيقية مستندة إلى الجبهة الشرقية الغربية من السور، وقد أشرفت على المدينة كلها بالموقع الأكثر تضرسًا من التل، وقلدت النوع العادي للقِلاع في إفريقية، فشكلت مستطيلاً طوله 74 م تقريبًا وعرضه 63 م، ويجانبه في زوايا الأبراج المربعة الشكل، ويحميها برج آخر مربع، وفي وسط كل حائط بين حائطين، باستثناء الجبهة المشتركة مع الحوزة. وداخل هذه القلعة بالذات، ترتفع بناية أخرى، كانت عبارة عن برج استند إلى الحيطان الخارجية. وكان قياسه 26 م. تقريبًا لكل ضلع، وغلظة جدرانه متر و 15 سم، بجانب بريجان زواياه نحو الشرق والجنوب. وكلها في مدينة باغاية المحصنة، الغربية من ناحية أخرى، بناءات تستحق الدرس. وهي دليل على الجهود المبذولة لضمان منفذ أخير للحامية، حتى بعد احتلال المدن، ووسيلة قصوى للمقاومة». (المرجع المذكور، ج 1، 193 ـ 194).

وقال البكري، المسالك، ص 144: «باغاية وهي حصن صخر قديم حوله ربض كبير من ثلاث نواح وليس فيما يلي الناحية الغربية ربض. إنما يتصل بها بساتين ونهر. وفي أرباضها، فنادقها وحماماتها وأسواقها وجامعها داخل الحصن. وهي في بساط من الأرض، عريض كثير المياه... ويسكن فحص هذه المدينة قبائل مزاتة وضريسة وكلهم إباضية». وانظر أيضًا ابن حوقل، كتاب صورة الأرض، ص 84؛ والإدريسي، النزهة، ص 74 ـ 75.

فقد أجليت باغاية وهدمتها الكاهنة لما غزا حسان بن النعمان (انظر *E.I.²*، هذه المادة) إفريقية (المالكي، الرياض، ج 1، 32؛ وابن الأثير، الكامل، ج 4، 32؛ والنويري، تذييل لكتاب DE SLANE *Histoire Des Berbères, I, 240*)؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 36، فلا بد أنها رممت فيما بعد.

واستخلف على إفريقية قائدًا تجعل إليه أمر العساكر، وتترك له الأموال»[1]. فبدأ الأمير أول الأمر في تنفيذ هذه الفكرة ـ حيث أمر بإحضار خمسمائة من الجمال للنقل ـ لكنه عدل عن المشروع بعد التروي. وقد اجتهد ابن عمه إبراهيم بن حبشي خاصة في حمله عن الإقلاع عن ذلك. فصاحبه في زيارة قصر البحر، وقد بذلت فيه أموال طائلة[2]، ولفت نظره إلى قيمة ما نوى تركه، وأشار أيضًا إلى المقاومة البطولية التي أبداها زيادة الله الأول، وكان ساخرًا حقًا ـ إذ يحقّ لمن انهزم في كيونة أن يبدي سخريته! ـ من الداعي «ذلك الشيخ المسكين التائه بين البربر»، وتمادى في الحديث عن الثروات والموارد البشرية والمادية المتناهية الموجودة تحت طلب الأمير المحبوب من خاصته وكل رعاياه، فالتذ بكلام أحد أفراد الحاشية، ورضي الأمير المحبوب بأن يقتنع بذلك.

وجمع مجلسًا حربيًا للبحث عن الوسائل الكفيلة بإصلاح الوضع الناشيء عن استسلام باغاية. ونصحه البعض بأن يأمر إبراهيم بن أبي الأغلب الذي كان رفقة الجيش في الأربس باسترجاع هذا الموقع. فاعترض الوزير ابن الصائغ على هذا المشروع مبينًا مخاطره وملاحظًا أن تدخل الجيش كان مرغوبًا فيه قبل الاستسلام، لكنه صار خطيرًا بعد ذلك. وأوضح أن القلعة كانت منيعة فعلاً لكن قبل اتخاذ أي قرار، سيبادر جيش الشيعة بالهجوم. وفي صورة التراجع، فلا يؤول جيش إبراهيم بن أبي الأغلب إلا إلى التفكك. وتبين هذه الملاحظة الأخيرة أنه لم يكن يرجى شيء من قيمة الجنود الذي كانوا على ذمّة الأمير ومن حماسهم. والواقع أن الحل كان مفقوداً، نظراً إلى ما كان يتّسم به البلاط من فحش ونقص في الإيمان عمومًا ورداءة العساكر وقوادهم.

ولم يدم الأمر طويلاً حتى تجسدت تلك الرداءة أحسن تجسيدًا في الحين في شخص الأمير نفسه. ذلك أن المجلس قد تحوّل بتشجيع منه إلى جلسة شكُر. فوضع ابن الشميم أحد أفراد خاصته الأمور في نصابها، إذ سئم سماع لغة غير معتادة. فقال: «ما باغاية؟ ـ أعز الله الأمير ـ ومن أهل باغاية؟ والله ما كانوا عليك إلا كلا، يرتزقون أموالك ويأخذون لأطفالهم الرضع وما نفعوك ولا قاتلوا عدوك، ولا كان لهم عناء ولا معهم

---

(1) انفرد ابن عذاري بالحديث (البيان، ج 1، 143) عن هذه المحاولة الأولى لفرار زيادة الله الثالث بعد فقدان باغاية. ولنلاحظ في هذا الصدد أن المسعودي (المروج، ج 4، 290) أرخ هروب زيادة الله الثالث إلى الشرق في سنة 295.

(2) انظر هذا الفصل ص 629.

فائدة. ولقد أراحك الله منهم»[1].

فلم يبق إلا شكر الله. وقد تمّ كلّ ذلك في جوٍ من الطرب، وارتجل ابن الشميم بيتًا مناسبًا من الشعر لتبديد الأحزان عن سيده. فأُمِر الموسيقيون فورًا بالشروع في الطرب، وارتفعت أصوات المطربات بالغناء، ورددن جميعًا بيت ابن الشميم:

«اشـــــرب واسقينـــــا مـــن الكـــرب يكفينـــا».

فدارت الأقـداح ونسي الأمير حزنه، وأجمع الندماء على مجاراة ابن الشميم، فعادت البهجة إليهم. ولا يبدو أن هذه حكاية مختلقة. إذ كان من طبع زيادة الله الثالث البحث عن مخرج مستحيل في النشوة، أو إن شئنا، في اللهو مع كل ما يتبعه، بما في ذلك المعنى الذي عبّر عنه باسكال بخصوص لفظ لهو.

وشعر مرة أخرى بالتأثر، فكافأ جارية أنشدته ما يلي مكافأة سخية:

«اصبـــر لـــدهـــر نـــال منـــك فهكـــذا مضـــت الـــدهـــور

فـــــرح وحـــــزن مـــــرة لا الحـــزن دام ولا الســـرور»[2].

وهكذا هدهدت هذه «الأبيقورية» الشعرية زيادة الله الثالث، فاجتاز النوائب المتتالية في بهجة الطرب، مؤملاً ربما حصول المعجزة التي قد تغيّر يومًا ما مجرى الزمان لفائدته.

وفي انتظار ذلك تواصل لا محالة دعم جيش الأربس. ووجهت إليه غداة استسلام باغاية إمدادات أخرى، وبذل مجهود مالي إضافي.

وقد أشار ابن عذاري[3] في ذلك الوقت إلى أشخاص عادوا إلى إفريقية، فقال: «قدم حبشي وابن أبي حجر وابن عباس من بلد الروم، ومعهم رسول صاحب القسطنطينية». فقوبلت هذه السفارة بحفاوة بالغة، وأقام الرسول البيزنطي في ملعب رقادة. وقد انفرد ابن عذاري بسرد هذه الأخبار، ولم يذكر شيئًا آخر. لكن الأمور كلها تدلّ على أننا بصدد مفاوضة هامة بدأت في بيزنطية بطلب من أمير إفريقية وتواصلت برقادة. ويمكن الافتراض أيضًا أنها كانت غير مثمرة، ولذا أوجزت المصادر القول بشأنها

---

(1) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 209 ـ 210.

(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 143.

(3) ابن عذاري، البيان، ج 1، 144. ولنشر في هذا الصدد إلى السفارة الموجهة في نفس السنة من بغداد إلى بيزنطة، وقد كلفت بالتفاوض في تبادل جديد للأسرى. انظر M. Canard (Deux épisodes des relations diplomatiques arabo-byzantines aux X^e siècle, dans *B.E.O.*, XIII (1949 - 1950), p. 59).

وأغفلت التحدث عنها. فما هو موضوع هذه المفاوضة؟ يبدو أن حبشيًا كان رئيس السفارة الأغلبية، ولم يكن سوى أبي مالك أحمد بن عمر بن عبدالله بن إبراهيم بن الأغلب[1] الذي اشتهر بفتحه لمالطة سنة 870/256، ثم ولي على صقلية. واعتبارًا لشخصية هذا المفاوض الذي استأنس تمامًا بشؤون صقلية، لا بد أن المفاوضة دارت حول إبرام الهدنة، نظرًا إلى الظروف التي بدأت فيها، ومن شأن هذه الهدنة أن تتيح لجيش صقلية ـ وهو الجيش الوحيد الجدير بهذا الاسم والذي كان موجودًا ـ التفرغ لإفريقية التي كانت في أمس الحاجة إليه. وينبغي الاعتقاد أن الأمير لم يستجب لمطلبه، لأنه رضي بالاعتماد على تجنيد المتطوعين لا غير. فبعد أن تحدث ابن عذاري عن السفارة المذكورة، انتقل إلى الحديث عن زيادة الله الثالث الذي «جدد الحشد، ورغّب الناس بالأموال»[2].

وفي نفس الوقت، وسعيًا إلى حث العامة على التظاهر بتأييدها له، حمل أهالي القيروان على الحراسة في الخيام، حول رقادة، وأخبر كل رباط أو محرس على توجيه جمع من الشبّان للقيام بنفس الخدمة[3].

وبعد مرور فترة الانزعاج، ظن الأمير أنه قادر على الاستمرار في اللهو بسلام، في حماية جيش الأربس، وقد صارت هذه القلعة منذئذٍ آخر سور لرقادة بعد استسلام باغاية، وتحت الحراسة الإجبارية لأهل القيروان وشباب إفريقية.

تفاقم ضغط الشيعة في رمضان 294 ـ جمادى الثانية 295 (يونيو 907 ـ مارس 908):

لم تبق جيوش الشيعة أثناء ذلك الوقت، بعد تأمين مؤخرتها، مكتوفة الأيدي. وقد أمر إبراهيم بن أبي الأغلب بعدم التحرك من الأربس. وعملت عساكر الداعي بطريقة مخالفة لذلك كل المخالفة. فخاضت من الشمال إلى الجنوب حرب مناوشات، تقريبًا على طول حدود البلاد التونسية الحالية، ويبدو أنها كانت تبحث عن منفذ إلى القيروان.

(1) انظر الفصل السادس، ص 539 ـ 542.

(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 144.

(3) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط، ص 205 ـ 206؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 144.

فمارست ضغطها أول الأمر في الوسط في اتجاه مجّانة[1]. وكان خفاجة الحبشي[2] واليًا عليها، وكان مقاتلاً مغوارًا وخادمًا أمينًا للأمير. وكلف أبو مديني على رأس ألف فارس بالهجوم عليها انطلاقًا من باغاية. ودارت المعركة في أرض منبسطة طول النهار. ولم يغادر خفاجة القلعة من الغد، ورفض الخروج إلى القتال. فاقتصر الشيعة على نهب المنطقة والرجوع إلى إكجان واللحاق بالداعي. وبعد مدة قصيرة، خرجت حملة جديدة إلى نفس الموقع، وبعد التوقف في باغاية، هاجمت الموقع دائمًا بقيادة أبي مديني، وانطلاقًا من تبسة. وأخبر خفاجة بذلك في الإبان، فأمن الأموال في الحصن، وخرج لملاقاة المغيرين. فقتل مع كل من لم يتمكن من الرجوع إلى الحصن. ولم يحرك جيش الأربس ساكنًا، ولم تكن تفصله عن مجانة سوى مسافة قصيرة. فنفذ إبراهيم بن أبي الأغلب تنفيذًا كاملاً الأمر بعدم التحرك، إذ كانت مهمته الأساسية متمثلة في حماية القيروان ورقادة. فلم يوجه أقل امداد لنجدة مجانة المتعرضة لغارات اعتبرت في مركز الإمارة غير خطيرة للغاية، نظرًا إلى قلة العدد جنود الشيعة الذين خاضوا المعركة. لكن، إن لم تكن هذه الغارات تشكل فعلاً أي خطر فوري على القيروان، فقد ساهمت لا محالة - إذ كشفت بصورة واضحة لا عن عدم النجاعة فقط بل عن فقدان الحماية الأغلبية ذاتها - في استفحال خذلان البلاد، والقضاء نهائيًا على كل محاولة للمقاومة في المراكز الأكثر عرضة للخطر في الحال. ولم يتردد الشيعة في استثمار جمود الجيوش الأغلبية.

فقد قام شجار بين سكان قصر الإفريقي الواقع على مرحلة من تيفاش غربًا، وسكان قرية كَرْناية الذين استنجدوا بأبي عبدالله الداعي. فوجه من إكجان سرية بقيادة أبي جعفر أحمد بن سليمَان السكتاني لتخريب قصر الإفريقي الذي لم يكن محاطًا

---

(1) كانت مجّانة تقع على بعد مرحلة شرقي مسكيانة الواقعة هي ذاتها على مرحلة من باغاية، على الطريق الرابطة بين هذه القلعة والقيروان عبر مرماجنة وسبيبة. انظر اليعقوبي، البلدان، ص 211؛ وابن حوقل. كتاب صورة الأرض، ص 84 ـ 85؛ والبكري، المسالك، ص 63 و 145؛ والإدريسي، النزهة، ص 74 و 87 ـ 88، وقد أحيطت مجانة بسور من الطوب وكانت لها قلعة مبنية بالجنادل. وشكلت الهجومات الموجهة عليها بعد احتلال باغاية بالضبط، بلا أي شك، محاولات لاستخدام هذه القلعة الأخيرة قاعدة للانطلاق والتقدم إلى القيروان من أقصر طريق. واقترح LEWICKI (*Une langue romane oubliée de l'Afrique du Nord*, p. 471) أن تعرف في موقع Medianae وشرح الاشتقاق.

(2) سمي في «الافتتاح» مرة خفاجة العشي (مخطوط، ص 212) ثم، فيما بعد، (مخطوط، ص 214) خفاجة العبسي. ومن رأينا تصحيح الأمر، لأن نسبة حبشي تسمى بها كثير من خدام الأغالبة وحتى الأمراء، مثل أحمد بن عمر بن عبدالله بن إبراهيم بن الأغلب والي صقلية. ولم تكن منطقة مجانة مسكونة من طرف عبس بل من طرف ربيعة سنجار (اليعقوبي، البلدان، ص 211).

بسور[1]، وكذلك المنطقة بأكملها حتى طَبَرْسِيق[2].

وقد انضمت تيجس عن رضى إلى صف الشيعة في الوقت الملائم. وتم تخريب قصر الإفريقي وضواحيه تخريبًا دون أيّ رد فعل. وكانت تيفاش المرحلة الموالية حتمًا المقرر اقتحامها، وذلك بالنظر إلى موقعها. إذ توجد «من القيروان إلى المسيلة طريق غير هذا الطريق على بلاد كتامة والأربس»[3]، أي على الطريق المقرر اقتحامها والتي كانت تحت حراسة الجيش الذي بذل الكثير في تشكيله، وكان يمثل آخر فرصة لدوام الدولة. فاقتصر على اتخاذ الاحتياطات وعدم التحرك، طالما أن بلاط إفريقية لم يلحقه أيّ أذى مباشر وواضح. فهل نعجب بعد ذلك أن تختار تيفاش هي أيضًا الانضمام إلى الشيعة، بعد أن رأت خيالتهم تتقدم بيسر حتى طبرسيق[4]، أي حتى حدودها القريبة؟ وكان الوالي إسحاق بن أبي علاّس[5] قدوة، فخرج للاتصال بالداعي. ولم يجد زيادة الله الثالث من يعوضه، إذ لم يقبل أيّ أحد من خاصته الذهاب إلى تيفاش. ورضي أخيرًا أحد أهالي

---

(1) ابن حوقل، كتاب صورة الأرض، ص 187، والإدريسي، النزهة، ص 188 . انظر أيضًا البكري، المسالك، ص 53.

(2) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط، ص 215. ينبغي تعريف طَبَرْسُِق بـ Thubursicum Numidarum الواقعة على بعد كيلمترات في الشمال الغربي من تيفاش (= Tipasa). وانظر أيضًا الملحوظة الموالية.

(3) ابن حوقل، كتاب صورة الأرض، ص 86. كان المسلك كما يلي: القيروان ـ جلولة ـ آجُر ـ طَامَجْنَة ـ الأربس ـ تيفاش ـ قصر الإفريقي ـ أُرْكُو ـ البَرْدَوَان ـ النَّهْرَوَيْن ـ تَامْسِيت ـ دَكْمَة ـ أَهَوْسْحَنْت ـ المسيلة. وقد ذكر هذه الطريق الإدريسي، النزهة، ص 88 ـ 89. وهي متفقة مع ما ذكره ابن حوقل، كتاب صورة الأرض، ص 86 ـ 87، وقد أورد أسماء بعض المراكز التي لم تذكر بالطريق، لكنها تقع قريبًا منها. وتغيرت أيضًا كتابة بعض الأسماء أحيانًا تغييرًا طفيفًا. وذكر البكري، المسالك، ص 54 ـ 54، كذلك، ومع اختلاف بعض الجزئيات، نفس المسلك، موضحًا أنه يعبر بلاد كتامة. وانظر بخصوص تيفاش = Tipasa، Ch. Tissot (*Le Province Romaine d'Afrique*, II, 387 - 389).

قال Tissot: «كانت تيفاش تشرف على سهل شاسع وخصب بصورة عجيبة، وتقع على المنحدرات الأخيرة لجبل يفصلها عن طبرسيق. ولم تبق إلا أحجار من المدينة ذاتها، لكن الحصن حافظ على قسم من أسواره وأبراجه، ومن السهل التعرف على تصميمه. وكان شكل المدينة عبارة عن مسدس الزوايا أضلاعه غير متناسقة. . . وعلى بعد خمسة أميال إلى الشمال الغربي من تيفاش، كانت الطريق تمر بمركز هام لم تذكره الخرائط، نعني طبرسيق. وتحمل الآثار اليوم اسم خميسة». (المرجع المذكور، ج 2، 387 ـ 388). ووصفها ابن حوقل بأنها «مدينة أزلية أولية قديمًا، عليها سور قديم بالحجر والجير». وورد هذا الوصف بنفس العبارة في «النزهة»، ص 88، للإدريسي. وأضاف البكري في «المسالك»، ص 53، أنها سميت تيفاش الظالمة.

(4) عرّفها S. M. Stern بـ Thubursicum Numidarum بموقع خميسة الحالي.
(Three North-African topographical (Islamic-Roman), *Arabica*, Ii, 343).

(5) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 215. ومن معاني ع ل س (شرب وناول الطعام).

المدينة حبيب بن ليفة توليها، فأخذ الهدايا وخلعت عليه الخلع المعروفة، فلم يتولها طويلاً. وقد كان الشيعة فعلاً بالمدينة، ومنهم عبدالله بن كليب الذي كان مخبرًا من مخبري الداعي. فخرج مع وجهين من وجوه المدينة، وأخبره بالوضع وطلب منه توجيه سرية لفتح القلعة. فعاد عبدالله بن كليب والوجهان صحبة كوكبة متركبة من 500 فارس بقيادة صَوْلَات السَّكْتَاني. فبادرَ حبيب بن ليفة باللجوء إلى إبراهيم بن أبي الأغلب في الأربس، بينما خرج أهل تيفاش من جهتهم لاستقبال الشيعة الذين منحوهم طبعًا الأمان وتسلموا المدينة بلا قتال.

ولا بد أن دخول الشيعة إلى تيفاش قد تم في ذي الحجة 294 (12 سبتمبر ـ 11 أكتوبر 907)[1]. ولا شك أن هذا الحدث حول إلى صف الداعي موقعًا يبعد مرحلة عن المقر العام للقوات الأغلبية، فأثار فزعًا كبيرًا، ودفع بزيادة الله الثالث إلى الخروج إلى الأربس في محرم 295 (12 أكتوبر ـ 10 نوفمبر 907)[2] مرة أخرى. ولم يذكر متى رجع الأمير إلى رقادة، لكن إقامته بالمقر العام لجيوشه لا بد أنها لم تدم طويلاً.

---

(1) لا يذكر دائمًا تاريخ المعارك المتتالية التي خاضها الداعي. والتواريخ قليلة جدًا في «الافتتاح»، وأورد ابن عذاري عمومًا تواريخ تصمد أمام التحريات، فيمكن اعتبارها ثابتة نسبيًا، لكنهما أغفلا كثيرًا من الأحداث. فبعد سقوط طبنة الذي جد في آخر ذي الحجة 21/293 أكتوبر 906، ذكرت بوضوح ثلاثة تواريخ، تاريخ استسلام باغاية في شعبان 17/294 مايو ـ 14 يونيو 907؛ وتاريخ الهجوم على قسطيلية في آخر 295 ـ بداية 296 / سبتمبر ـ أكتوبر 908 (وهو تاريخ استنتج بداية من يوم قتل والي قسطيلية عند انهزامه، وقد جد القتل في 14 صفر 13/296 أكتوبر 908، البيان، لابن عذاري، ج 1، 146)؛ وتاريخ معركة الأربس التي بدأت في أول جمادى الثانية 25/296 فبراير 909. ولا يمكن تحديد التواريخ الأخرى إلا بالتقريب والاستنتاج، انطلاقًا من التواريخ المذكورة التي استخدمناها كعلامات، وقد رويت الأحداث الأخرى حسب ترتيب وقوعها، لكن بدون ضوابط زمنية. وقد دلنا في صورة الحال من ناحية، فقدان تيفاش الذي تم بين غارتين على مجانة تلتا استسلام باغاية، ومن ناحية أخرى، تاريخ خروج زيادة الله الثالث إلى الأربس، ويظهر أن خروجه ارتبط بفقدان تيفاش.

(2) ذكر «البيان» لابن عذاري، ج 1، 144: خرج زيادة الله سنة 295 إلى مدينة تونس في محرم «ليحاول أموره فيها». ولا يفهم إلا بعسر مدار القضايا التي كان على زيادة الله حلها آنذاك في تونس. ومن رأينا أنه ينبغي تصحيح الأربس، كما تسمح الكتابة بذلك. وقد تحدث فعلاً القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص203؛ وابن الأثير، الكامل، ج 6، 130 ـ 131؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 72 ـ 73؛ والمقريزي، الاتعاظ ـ ولا شك أنهم اعتمدوا «الافتتاح» اعتمادًا متفاوتًا ـ عن خروج زيادة الله الثالث إلى الأربس في بداية سنة 295، ولم يذكروا شيئًا عن تونس. لكنهم جعلوا من هذا الخروج نتيجة لخسارة تيجس، إلا أن خسارة هذه المدينة سبقت خسارة باغاية التي جدت في شعبان 294. فيصعب لذلك الربط بين الحدثين، نظرًا إلى الشهور العديدة الفاصلة بينهما.

والواقع أنه يوجد لبس في «الافتتاح» وفي كتب التواريخ التي اعتمدته بصورة مباشرة أم لا. ولا تتحدث هذه المصادر إلا عن خروج واحد للأسير إلى الأربس، أرخ في بداية 295. لكنه خرج مرتين، المرة الأولى في النصف الثاني من سنة 293 (انظر ص 743، الملحوظة 3)، وكانت المرة الثانية التي ذكرناها، في بداية سنة 295.

فسار التفتت منذئذٍ سيرًا سريعًا. ولم يعد الشيعة في حاجة إلى القتال للانتصار. وقد عرضت قالمة بدورها نفسها في شخص «مقدم» المدينة خلفون بن مهدي، واستسلمت للداعي وانضوت تحت رايته. فقبل طبعًا ذلك، وأمر بأن توجه إليه بعض الشخصيات من المدينة «منهم إبراهيم بن روح الذي كانت تضرب السكة باسمه»[1]. وكان إبراهيم بن روح سيدًا مستقلاً في القلعة قطعًا، وكان بلا شك خلفون بن مهدي منافسًا له عظيمًا غير متريث. وكما جرت العادة دائمًا، قامت المشاحنات والخصومات الداخلية بدور لفائدة مذهب الشيعة. فنقل ثلاثمائة فارس من حامية تيفاش وتمكنوا من تنصيب النظام الجديد الذي منح قالمة الأمان المعروف في مثل هذه الصورة. وفي نفس الوقت، توالت وفود قبائل المنطقة على إكجان، ووعدت بالرضوخ للنظام الجديد. وأمر الداعي المحتاط زائريه كل مرة بالقدوم والتجمع حول دار الهجرة.

ولا شك أن إبراهيم بن أبي الأغلب قد حاول إيقاف حركة الانضمام إلى الداعي التي تقدمت الاقتداء بتيفاش، فعزم أخيرًا على الخروج من ركوده. وقد روى القاضي النعمان[2] أنه هجم صحبة اثني عشر ألف فارس، دون اعتبار لعدد المشاة، على تيفاش وقد خرج قسم من حاميتها إلى قالمة، فلم يبق للدفاع عنها إلا كوكبة متركبة من مائتي رجل لا أكثر. والثابت أنها أرقام خاطئة في الاتجاهين حتى يقع إرضاء الحاجة إلى المديح. وقد انتصب فرسان الشيعة على باب المدينة بقيادة صولات السكتاني، وقيل إنهم تمكنوا من هزم الجيش الأغلبي قبل الرجوع إلى قالمة دون إزعاج، وأخبر الداعي بالوضع، فأمرهم بالالتحاق بإكجان. وفي الأثناء، استرجع الجيش الأغلبي تيفاش، وقام بتقتيل خلق كثير فيها، منهم الجاسوس الشيعي عبدالله بن كليب الذي قتله حبيب بن ليفة بيده، وسيقتل حبيب بدوره عند دخول الداعي رقادة.

وقد اهتم الداعي بعد ذلك بأوربة[3] المقيمين بناحية عنابة، وقد دخلوا في الدعوة ثم انشقوا عنها. فبطلب من منصور بن حبيب الأوربي الذي قتل أفراد قبيلته المتمرّدون، أباه رئيس أوربة، خرجت سرية من جيش الشيعة وعاقبت المذنبين وعادت إلى إكجان محملة بالغنيمة.

---

(1) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 218.

(2) الافتتاح، مخطوط، ص 219 ـ 220.

(3) القاضي النعمان، الافتتاح، ص 221. وانظر أيضًا الإدريسي، النزهة، ص 35 وص 58. ولنذكر أيضًا أن قبيلة أوربة مكنت إدريس الأول من الفوز بوليلي.

محاولات فاشلة للتقدم عبر القصرين، ثم عبر قفصه:

إلا أن هذه الأحداث الأخيرة التي تلت سقوط تيفاش لا بد أنها جدت في النصف الأول من سنة 295 (12 أكتوبر 907 ـ 29 سبتمبر 908). وقد مر بنا أن أبا عبدالله الداعي لم يقم بردّ الفعل بعد استرداد الجيوش الأغلبية تيفاش. فقد فكر في الضرب بمكان آخر.

وقد أجبر فصل الشتاء على البطء في شن العمليات العسكرية، فوجب تأريخ خروجه في الربيع، أي تقريبًا في جمادى الثانية 295 (8 مارس ـ 5 ابريل 908)[1]، على رأس كل جيوشه قاصدًا باغاية[2]. واتجه من هناك إلى مسكيانة، ومنها تحول إلى تبسة، ثم تقدم لضرب الحصار على مَيْدَرَة (حَيْدَرة)[3]. وكانت ميدرة قلعة عظيمة[4] تجمع فيها من نجا من قصر الإفريقي ومجانة ومرماجنة، وأناس آخرون. وبادر المحاصرون بطلب الأمان من أعلى الأسوار، إذ سرعان ما تيقّنوا من عبث كل مقاومة، فتحصلوا على

(1) لم يصرح أي مصدر بهذا التاريخ المستنتج بالنظر إلى تاريخ الهجوم على قسطيلية الذي تم في آخر 295 وبداية 296/ سبتمبر ـ أكتوبر 908 (انظر ص 757، الملحوظة رقم 1). والهجوم على قسطيلية الموالي للهجوم على القصرين، كان مسبوقًا بشهرين من الهدوء الكامل، كما أوضح ذلك ابن عذاري، البيان، ج 1، 145، وقد مكنتنا هذه المعلومات من تأريخ حملة القصرين حوالي منتصف سنة 295.

(2) أسقط مقطع في «الافتتاح»، مخطوط ص 221، فورد به (باية). وأتاح لنا ابن خلدون، العبر، ج 4، 73، التصحيح.

(3) كتابة وردت في «الافتتاح»، للقاضي النعمان، مخطوط ص 222. وذكر «الكامل»، ج 6، 131، لابن الأثير، مَدْبَرَة، وكتب FAGNAN في ترجمته لهذا النص (*Annales du Maghreb*، ص 294) في الحاشية قائلاً: «اسم هذه المدينة غير معروف، وقد كتب بصور مختلفة في المخطوطات». وأشار كذلك إلى أن SACY (*Druzes*, I, CCLXVII) روى Mérida، وأن WUSTENFELD و FOURNEL فكرا في مَدْغَرَة، أي في «مليانة، وكانت تبعد كثيرًا عن الأماكن التي دارت فيها الأحداث المروية هنا».

وأتاح لنا القاضي النعمان الخروج من هذه الورطة. فمَيْدَرَة ليست سوى Ammaedara (= Haïdra) قديمًا التي تقع على الخط الكبير الرابط في العصور القديمة بين قرطاجة و Lambèse عبر Theveste (= تبسة)، والأربس، و Coreva (انظر: P. SALAMA (Les voies romaines de l'Afrique du Nord, Carte) du réseau routier de l'Afrique Romaine)، وصارت Ammaedara اليوم، حيدرة وهي مركز للجمارك على الطريق الرابطة بين تبسة والقلعة الجرداء، على بعد 7 كلم من الحدود الجزائرية.

(4) بناها الأمبراطور يوستينيانوس، وقد احتلت Ammaedara المنحدر الجنوبي لربوة صغيرة وقد حصنت تحصينًا عظيمًا. وخصص لها M.H. SALADIN (Rapport, dans *Archives des Missions*, XIII, 169 - 189) دراسة مفصلة جدًا مصحوبة بعدة رسوم وصور وتصاميم.

وانظر أيضًا Ch. DIEHL (*L'Afrique Byzantine*, I, 196 - 202).

الأمان، ويبدو أن ذلك قد تم على النحو التالي: «فأعطاهم الأمان بعض العسكر من قبل نفسه»[1]، وقد بين القاضي النعمان أن أبا عبدالله الداعي أصيب بالحصاة، فتألم من ذلك من وقت لآخر، فانشغل كثيرًا بما أصابه من داء، فلم يقف بنفسه على إعداد الحصار، ومن البديهي أن هذا العذر قدم طبعًا لتبرئة ساحة المهدي، أي لتبرئة العدل. وترتب على ما تضافر من ظروف سيئة أن فتح المحاصرون الواثقون من الأمان الأبواب، فقتلوا شر تقتيل ونهبوا نهبًا.

وكانت الحقيقة مخالفة كل المخالفة طبعًا وهي أبسط من ذلك، وقد احتواها التطور الطبيعي الحتمي للأشياء، فصار أهل كتامة منذئذٍ مظفرين واثقين من النصر النهائي أو يكاد، فتزايدت قلة صبرهم لا غير، وأرادوا التخلص من القفازات التي فرضها عليهم الداعي إلى حدّ ذلك التاريخ، وذلك لصدق مثله وأيضًا لاهتمامه بالدعاية. وتضخمت صفوفهم أيضًا بفضل ما تم لهم من انتصارات، بأناس كثيرين قليلي التشبع بالمذهب، وقد جذبهم فقط منذ ذلك الحين الغنم، بعيدًا عن كل المثل الثورية. فبدأت علامات التحول تظهر، وستتأكد أكثر فأكثر مع مرور الزمن، إلى أن يتعفن الوضع كل التعفن، فتتم خيبة الآمال المودعة في الثورة التي بدأ يحركها الطموح في الظهور لشعب محروم مهان في نور شمس الله الذي مثله المهدي، أي في السعادة والعدل والإنصاف الاجتماعي. فبالانتصارات وتوارد الأموال المنجر عنها حتمًا، استخدم هذا الشعور أكثر فأكثر منذئذٍ بمثابة الحجة وتغطية لظهور الغرائز ولا سيما منها الغرائز الأكثر بدائية، وتحول إلى تعطش لا يقاوم لاسترداد فوري للثروات التي استحوذ عليها بغير وجهٍ شرعي الكافرون على حساب المؤمنين، يعني الطبقة الجديدة من أصحاب الامتيازات، وقد كانت بصدد الاستيلاء على رسوم الملكية والشرف بحد السيف. وهكذا انزلقت الثورة التي كان عليها تنصيب مملكة الله على الأرض بسرعة نحو نظام صار فيه النهب مشروعًا، وكان أكثر قربًا وأكثر إدراكًا لدى أهل كتامة في الجبال من المثال في الظهور، وأكثر تجسيدًا وحسًا فوريًا أيضًا. وعندما يتم الظفر النهائي، سيكون من الصعب على الداعي لا محالة الوصول إلى إنقاذ القيروان من النهب الذي تأهب له جنوده، ولن يعفى إلا بمقدار في خصوص تسامحه

(1) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط، ص 222. المقصود من هذا التوضيح رفع مسؤولية الداعي والتخفيف من غدر المهاجمين. وبالفعل، فقيمة الأمان الذي لم يمنحه قائد العساكر قابل للتجريح في نظر الفقهاء. وكثيرًا ما جدت هذه الصورة خلال الفتوحات.

هذا[1].

فقد نبهته هذه المرة صيحات الضحايا، فوجد من القوة ما أسكت به آلامه وقبض على زمام الوضع من جديد. فجمع شيوخ كتامة، ووزع اللوم، وأوقف النهب، وحاول قدر الإمكان الإصلاح وجبر الأضرار، وأمر بإعادة ما نهب من مال إلى أصحابه. وقد ألح أبو عبدالله الداعي خاصة لدى شيوخ كتامة على اتساع الخطأ السياسي المرتكب. وقد استغلت الدعاية الأغلبية هذه الفرصة فعلاً. فلما علم القوم بالأحداث، ضخمت ونشرت نشرًا واسعًا، وأضيفت إليها الشروح المناسبة في إفريقية كلها. واستخلصت رسائل منشورة باسم الأمير العبرة للرعايا في كل مساجد الإمارة. فكان الداعي عرضة للمرة الأولى للنقد بصورة جدية، إذ تجاوزته الأحداث. فعزم على تصحيح الوضع وتلقين درس يفيد رجاله.

وقد استمر على السير في تعريجات طريقه، وذلك دون شك لتحيير الدفاع الأغلبي والإحاطة بالجبال التي تشقّها الطريق الكبرى الرابطة على خط مستقيم بين القيروان وباغاية عبر مرماجنة وسبيبة. فخرج أبو عبدالله الداعي إلى الجنوب وحاصر القصرين (= Cilium). فاستسلم الحصن استسلامًا عفويًا وحصل على الأمان، ودعي الأهالي إلى الامتناع من فتح الأبواب للمغيرين الذين اقتصروا على قبول خضوع المحاصرين من أعلى الأسوار.

وانفتحت طريق القيروان انفتاحًا عريضًا عبر القصرين دون أن يعترضها عائق طبيعي. وبلغ الخبر إبراهيم بن أبي الأغلب في الأربس أن أبا عبدالله الداعي استعد للهجوم على عاصمة إفريقية، ولم يوجد بها آنذاك كثير من الرجال. فعزم على اعتراض طريقه. وتحرك نحو الجنوب على رأس جموع عساكره. وجد الصدام بين القوات الأغلبية وقوات الشيعة بدار مدين، ويحتمل أنها كانت تقع بين سبيطلة والقصرين. فبدأ القتال ألفا فارس من الشيعة خرجوا من هذا الموقع. فهزموا أول الأمر فساندهم آخر النهار الداعي وتقدم للقتال لنجدتهم، وإذا بالليل قد فصل بين المقاتلين. فلم يستمر رئيس الشيعة في القتال. وتراجع من الغد إلى القصرين ثم تحول من هناك إلى إكجان. وعاد إبراهيم بن أبي الأغلب من ناحيته إلى الأربس. ولم يرد أي طرف من الطرفين القتال إلى النهاية. إذ أرجئت المعركة الحاسمة باتفاق بين الطرفين.

---

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 150.

واستغلت الدعاية الأغلبية إلى أقصى حد انتصار دار مدين، ووصفته بأنه نصر عظيم وأذيع بين الرعايا بواسطة رسائل قُرِئت من أعلى المنابر في كل المساجد، فاستقام الوضع قليلاً لصالح الأمير. وعادت بعض القبائل المنضمة إلى الداعي إلى سلطة الإمارة.

وكان ذلك بالخصوص شأن وَشْنُو وبني صَدْعَايَان[1] المستقرين بجوار طبرسيق في ناحية تيفاش. فعزم الداعي على ردعهم، فاتجهت حملة في البداية إلى قصر الإفريقي، وتمكن أهلها من إجلائها في الوقت المناسب، ثم كمنت الحملة قرب طبرسيق. وعند الفجر، انقض عساكر الشيعة على وشنو الذين بوغتوا مباغتة تامة، وأبيدوا عن آخرهم. ثم اتجهوا سريعًا إلى صدعايان وأحرقوا ديارهم، وقتلوهم بلا شفقة وسلبوهم كل أموالهم. ولا منازع أن أبا عبدالله الداعي أراد إقناعهم بالنار والدم أنه كان دائمًا وما زال الأقوى، وذلك ليوقف عودة قبائل البربر إلى سلطة الأغالبة. وهكذا دفع الأهالي ثمنًا تزايدت فداحته للمقاتلين، سواء كانوا في المدن أم القرى. وآتى الدرس القاسي الذي نزل على وشنو وبني صدعايان أكله. ولم يبق بنو وَرْدِيم بناحية قالمة موالين لمذهب الشيعة فقط، بل إنهم وقفوا في مقاومة عساكر إبراهيم بن أبي الأغلب المثقلين كثيرًا بالعتاد، للقتال في الجبال، فردوا على أعقابهم بمساعدة خمسمائة فارس وجههم رئيس الشيعة لنجدتهم. وخلافًا لذلك قتل قسم من هوارة شر تقتيل لأنهم لم يقتدوا بهذا المثال وتجاسروا على الارتداد والخروج من مذهب الشيعة. وكان ذلك عقابًا سويًا ضروريًا على الكفر.

وتلا هذه الحملات التأديبية إخفاق محاولة المرور من القصرين، وكان الغرض منها مراقبة قبائل الشمال الغربي في إفريقية، وهي القبائل التي قامت بدور الحاجز بين إكجان والأربس، ولا بد أنها تمت في الشهور الأخيرة من سنة 295 (12 أكتوبر 907 ـ 29 سبتمبر 908). ولأسباب لم يوضحها أي مصدر، أوقف أبو عبدالله الداعي العمل بها فجأة. وقد امتنع جنوده عن كل نشاط حتى أنه شاع خبر مرضه بل حتى موته، ودام ذلك شهرين لا شك أنهمَا كانا الأخيرين في هذه السنة.

واغتنمت هذه المهلة لإعداد هجوم عام جديد. وقد غادر أبو عبدالله إكجان، ويحتمل أن يكون ذلك قد تم في محرم 296 / أكتوبر 908[2]، على رأس كل جيوشه،

---

(1) انفرد القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 225 ـ 229، برواية هذه الأحداث، فذكر أولاً بني صَدَعات، ثم بني صَدْعَايَان، ونطق كلاهما ظنّي.

(2) يمكن تحديد هذا التاريخ بيقين تقريبًا. وقد اعتبر أبو مسلم مسؤولاً عن الهزيمة التي لحقت الأغالبة، فقتل فعلاً =

فرجع من جديد إلى الجنوب قاصدًا باغاية. فأخبره بها يحيى بن سليمان والي طبنة أن الرسل الذين وجههم إلى المهدي بسجلماسة بوغتوا وقتلهم في الطريق الأعداء التقليديون لكتامة، يعني زناتة، فكاد أن يعدل عن هدفه الأول، ويوجه قواته فورًا عليهم. ثم بعد التروي، أرجأ آخر الأمر تصفية الحساب مع زناتة، وواصل طريقه في اتجاه قسطيلية التي تولاها شبيب بن أبي الصارم، وأبو مسلم منصور بن إسماعيل الذي كان مع الوزير ابن الصائغ أحد القادة الرئيسيين للمؤامرة التي أدت بزيادة الله الثالث إلى الحكم. ولم تبد قسطيلية إلا مقاومة ضعيفة جدًا. وتخلى شبيب وأبو مسلم بسرعة كبيرة عن القتال وتراجعا إلى توزر، فتركا جيوش الشيعة تخرب الولاية، وتحرق القرى وتنهب الأموال[1]. وبعد تخريب قسطيلية، تقدم أبو عبدالله الداعي بعساكره إلى قفصة. وطلبت قفصة الأمان وسلمت إلى المغيرين الأملاك والأموال التابعة للإمارة. وخلاصة القول إنها دفعت ثمنًا باهظًا تجنبًا للتخريب. ولنلاحظ ملاحظة عابرة فنذكر أن شواغل شرعية الجباية القرآنية والنزاهة التي ظهرت في طبنة، أي أثناء أول انتصار هام حققه الداعي، ذابت كالثلج في حرارة الانتصارات. ولم يتساءل الداعي كثيرًا عن مصدر الأموال المقدمة له، وقد تمكن رجاله من الغنيمة في راحة بال.

ولذا كانت التخريبات عظيمة إلى حدٍ أن الرعب قد ملأ القلوب. وهدأت المخاوف قليلاً بعد انتصار دار مدين، ثم حميت أكثر مما كانت عليه أبدًا. وكان الشعور السائد أن النهاية المحتومة لا يمكن أن تطول كثيرًا. فبلغ الاضطراب العاصمة وسرت العدوى إلى البلاط. فاضطرب الأمير لذلك من جديد. فاغتنم ابن الصائغ الفرصة للتخلص من عدو قديم. فاتهم أبا مسلم قائلاً: «هذا من صنيع شيخ السوء أبي مسلم ومن سوء نظره»[2]، وحصل على الأمر بقتله. وصدر في 15 صفر 296/13 نوفمبر 908، الأمر عن زيادة الله الثالث لشبيب بقتله وصلبه.

غير أن أبا عبدالله الداعي لم يتقدم إلى القيروان كما كان يتوقع. بل عاد من قفصة محملاً بالغنيمة إلى باغاية أولاً، ثم رجع إلى إكجان. واستخدمت باغاية للمرة الثانية

= في 15 صفر 296، وهذا يمكننا من تأريخ بداية الحملة في محرم تقريبًا.

(1) أخبر ابن عذاري، البيان، ج 1، 145، عن هذه الغارات. وذكر القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 232 بمفرده أن جيش الداعي غنم غنيمة عظيمة قبل أن يطلب منه الأمان وقبل أن يمنحه. وانظر أيضًا بخصوص هذه الحملة، ابن الأثير، الكامل، ج 6، 131؛ وابن خلدون، العبر، 73 ـ 74.

(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 145.

وفي بضعة شهور كرأس جسرٍ لغزو إفريقية، إذ كانت بمثابة القفل لها. ولم يترك قبل مغادرتها سوى حامية صغيرة بها. فأخبر إبراهيم بن أبي الأغلب بذلك. فعزم على مباغتة القلعة ومحاولة استردادها بفضل عملٍ ضخمٍ، فيرفع بذلك الخطر المسلط على أمن البلاد. فهجم بنفسه في عسكر كثير. وكانت المقاومة مستميتة، وقد أخبر أبو عبدالله الداعي بذلك بسرعة وكان في طريقه إلى إكجان. ودقت الطبول فورًا منذرة بالخطر، فأسرع عند ذلك عشرة آلاف فارس بقيادة أبي مديني لنجدة الحصن المهدد. لكن إبراهيم بن أبي الأغلب رفع الحصار إذ سرعان ما أدرك أنه لم يكن مثمرًا. فلم يتمكن فرسان أبي مديني إلا من محاربة مؤخرته. ولاحقوا الهاربين حتى فج العرعار، ويبدو أن ذلك قد تم طبقًا لتعليمات الداعي، ثم عادوا إلى باغاية بعد نهب المخيم الذي تخلى عنه القائد الأغلبي[1].

ضربة السيف: القضاء على جيش الأربس
22 جمادى الثانية 296/18 مارس 909:

وتلت ذلك مهلة أخرى. وقد وافقت فصل البرد غير الملائم طبعًا للعمليات العسكرية. فأقام أبو عبدالله الداعي مشتاه في إكجان. وعدل عن العمليات ذات المدى المحدود وعن المناوشات التي مكنته في المرحلة الأولى من القتال، ومن خذل العدو وهدم نظامه الدفاعي. فتحتم إنزال ضربة السيف بعد إرهاق العدو. واغتنم الداعي مهلة الشتاء واستعد للأمر استعدادًا دقيقًا.

فأعد في الربيع مائتي ألف رجل[2] من مشاة وخيالة. وغادر إكجان في اتجاه باغاية على رأس هذا الجيش، في أول جمادى الثانية 296/25 فبراير 909. وقد كانت باغاية رأس جسر للعمليات الهجومية كلها. فاستعرض بها رجاله، واطمأن مرة أخيرة على تنظيم جيشه تنظيمًا كاملاً، ثم شرع في القتال. وقد دون القاضي النعمان رواية مفصلة

(1) انفرد القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 232 ـ 236، برواية هذه الأحداث.

(2) ذكر القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 236 هذا الرقم؛ وابن الأثير من بعده دون شك، الكامل، ج 6، 131، وابن خلدون، العبر، ج 4، 74. ويحتمل أن هذا رقم مبالغ فيه، لكن لا يمكن كذلك منح الثقة لعدد 100 000 الذي ذكره ابن الخطيب في «الأعمال»، ج 2، 446/20، إذ أنه مصدر متأخر لا يوثق به ثقة كاملة.

لمعركة الأربس[1]، فذكر بدقة المسلك المتبع، قائلاً: «وسار أبو عبدالله من باغاية حتى انتهى إلى مسكيانة فأخذها مع الوادي حتى خرج إلى وادي مجانة ثم خرج على وادي مرماجنة إلى وادي الرمل فنزل عليه»[2]. ولم يتغير اسم واد الرمل كغيره من أسماء الأماكن الكثيرة منذ أول العصر الوسيط، ويمكن التعرف عليه بسهولة على خرائطنا الحالية. وكان يصب في واد ملاق على بعد عشرة كلم جنوبي الكاف. وهكذا أمكن تحديد مكان معركة الأربس.

وهجم أبو عبدالله الداعي من ضفاف وادِ الرمل بالخيالة يوم الخميس في 20 جمادى الثانية 296/16 مارس 909[3]، على مَنْيُولَة ونهبها. ومن الغد بدأت خيالته

---

(1) الافتتاح، مخطوط، ص 235 ـ 241.

(2) الافتتاح، مخطوط ص 236 ـ 237. لا بد أن واد مجانة يطابق اليوم ما يعرف بواد حُرُهُرير الموجود منبعه قريبًا من جنوب مجانة. ويطابق واد مرماجنة واد صَرّات الموجود منبعه قريبًا من جنوب مرماجنة. وقد رأينا تصحيح ما جاء في «الافتتاح» فأعدنا كلمة «وادي» التي أغفلها الناسخ دون شك. إذ لا يمكن فعلاً أن يتعلق الأمر بمدينة مرماجنة الواقعة بين حيدرة وسبيبة، قرب بلاد تالة حاليًا، وهي لم تكن في طريق الداعي. أما واد الرمل الذي احتفظ مثل الكثير من أسماء لأماكن بنفس الاسم منذ أول العصر الوسيط ـ وكذلك الأمر مثلاً بخصوص واد مسكيانة والمدينة التي تحمل نفس الاسم، وهي اليوم مقر لبلدة بها أكثر من 000 31 ساكن ـ فينبغي مطابقته بواد رمل المتفرع عن واد ملاق الجاري على قرابة 10 كلم جنوب الكاف. ويمكن تفسير زوال مدينة مجانة ومرماجنة بتغير أسماء الأودية المسماة باسمها في العصر الوسيط. وقد أشار البكري فضلاً عن ذلك (المسالك، ص 49) إلى قرية اشتهرت بزياتينها النابتة في رمل أصفر، والواقعة على بعد 40 ميلاً من القيروان بطريق سبيبة، وسميت واد الرمل. ومن المستبعد أن يكون موقعها هو الذي ذكر في «الافتتاح». إذ تدل بقية النص بالفعل على أن المعركة دارت في ضواحي الكاف والأربس. انظر الخريطة.

(3) ورد في «الافتتاح»، مخطوط ص 237: يوم الخميس لـ 8 بقين من جمادى الثانية، وتم في يوم الجمعة الموالي اندلاع الهجوم على الكاف، واندلعت معركة الأربس لستة أيام بقين من جمادى الثانية. وأرخ ابن الأثير، الكامل، ج 6، 131، المعركة في آخر جمادى الثانية دون أي تدقيق آخر؛ وأرخها ابن الأبار، الحلة، ص 264 ـ 265، في يوم السبت لـ 6 بقين من جمادى الثانية سنة 296؛ وحددها ابن عذاري، البيان، ج 1، 146، لـ6 بقين من جمادى الثانية، دون ضبط لليوم؛ وذكر ابن خلدون، العبر، ج 4، 74 و 440 ـ 441، جمادى 296، دون أي توضيح آخر؛ وحددها النويري، النهاية، مخطوط، ورقة 30، لـ 8 بقين من جمادى الثانية 296 دون أن يذكر اليوم؛ وأرخ المقريزي، الاتعاظ، ص 86 ـ 88، في جمادى الثانية سنة 296، بدون شيء آخر؛ وذكر ابن الخطيب، الأعمال، ج 2، 446/20، بدء الغزوة فقط، في أول جمادى الثانية سنة 296؛ وأشار البكري، المسالك، ص 46، إلى سنة 296 فقط.

ومن اليسير حفظ أسماء الأيام أكثر من حفظ التواريخ. فمن رأينا أنه وقع الاحتفاظ يقينًا بأسماء الأيام التي استمرت خلالها الحملة، لكن التاريخ لم يرد ذكره إلا بصورة تقريبية، فنجم عن ذلك ما لاحظنا من تردد. وبالفعل، لم يوافق تاريخ 6 جمادى الثانية سنة 296 يوم السبت. بل يوافق يوم الأحد في 23 جمادى الثانية 296/19 مارس 909.

وقد اعتمدنا أسماء الأيام، واعتبرناها في صورة الحال عناصر أثبت للتأريخ، فنزلنا يومًا بالتواريخ التي =

الهجوم من جديد، وكان يوم جمعة. فخرجت منذ الصباح وهجمت قبل الظهر على شَقْبَنَارِيَة (= Sicca Veneria) أي على الكاف. ولم يقاوم هذا الموقع كثيرًا. فطلب الأمان في المساء واستسلم للعدو، مهددًا بذلك الجناح الغربي لجيش الأربس، وتاركًا إياه عرضة لمحاولات التطويق التي ربّما ستؤدي به إلى مواجهة الهجوم من الخلف. وتمثل القول الفصل في المعركة في مناورة من هذا القبيل. واصطدمت خلال نفس اليوم كوكبة من خيالة الشيعة كانت مهمتها مباغتة بني جَوْدَان، بسرية من خيالة الأغالبة. فقتل أسير كتامي، رغم أن محبوبًا بن عبدون رئيس هوارة تدخل لفائدته.

وشرع أبو عبدالله الداعي منذ فجر الغد السبت في 22 جمادى الثانية 296/18 مارس 909، في الهجوم. فانطلق جيشه وكان على أهبة للقتال. وقد كان بنو يَعْطَاش في الميمنة وبنو نِيَاوَة في الميسرة ـ وهذه قبائل جديدة ظهرت لأول مرة، على الأقل في المصادر التي بين أيدينا، إلى جانب الداعي ـ وكان في الوسط ملوسة ومسالتة، وقد تحدثنا عنهما كثيرًا فيما مضى. وتقدم أبو عبدالله الداعي بنفسه في صفٍ متأخر بين عشرة آلاف من نخبة الخيالة وخيرة المقاتلين بين كل القبائل. وكان الداعي حذرًا، فلم يخض بكل قواته القتال مرة واحدة. ولتتبع تطور العمليات والاستعداد لمواجهة كل طارىء، انتصب مع الخيالة الاحتياطية بأعلى ربوة ومنها أمكنه مراقبة ساحة القتال. فتبين بذلك أن الداعي كان مدبر حروب حاذقًا حذرًا. فقد جعلت منه خمسة عشر عامًا من المعارك قائدًا ماهرًا ومخططًا محنكًا.

وتم الصدام الفاصل في السهل الممتد جنوبًا، في أسفل التل الذي أقيم فيه حصن من أعظم حصون إفريقية، وهو حصن الأربس[1]. فلم يتواجه مثل هذا العدد من الرجال

أوردها القاضي النعمان واعتمدتها أغلب المصادر الأخرى.

ويمكن أيضًا أن يرجع هذا التحويل لغرر الحساب القمري القائم على الرؤية، فيكون شهر جمادى الثانية سنة 296 قد بدأ بالنسبة إلى ذلك العصر، لا يوم السبت في 25 فبراير 909، كما ذكرته جداول Cattenoz، بل يوم الجمعة في 24 من ذلك الشهر الذي انتهى فعلاً بالنسبة إلى أهل ذلك العصر، لا يوم السبت، كما ورد في جداول Cattenoz، بل يوم الجمعة (ابن عذاري، البيان، ج 1، 149).

(1) قال Ch. Diehl: «عرفت بهنشير كُوكَش شمال حيدرة، بين هذه النقطة وتالة، طريق بيزنطية تليها بعض الحصون الصغيرة ولم يكن لها في الظاهر أية قيمة عسكرية معينة. وأبعد من ذلك، بولاية إفريقيا في عهد الرومان، وجدت الحصون الحقيقية القائمة بالدفاع عن الطريق، أنه حصن جَزَّة (Anbuzza)، وكان ملجأ مربعًا ضلعه 20 م؛ ونجد بالخصوص قلعة الأربس المشرفة على السهل حيث يجري واد Lorbeus. وفي هذه النقطة حيث تلتقي الطريق الكبرى من Aquae Regiae إلى Assuras (زَنْفُور) بطريق Theveste إلى قرطاجة، شيد يوستينيانوس خلف تبسة وحيدرة، قلعة هامة جدًا لخط دفاعي ثانٍ، قامت غرب الولاية، تقريبًا بنفس الدور

من قبل، في عهد الأغالبة. وقد ألقى إبراهيم بن أبي الأغلب بكل جنوده المتركبين من الحرس الأسود وموالي الأمير وحشود البربر من لُوَاتة وكَزْنَايَة ومَكْلاتَة وهَوَّارَة ونَفْزَة، وكذلك عددٌ كبير من العساكر المجندين بكل أنحاء الإمارة، وقد بذل كثير من الصحاف التي ملأت ذهبًا ووزعت بسخاء بالطريقة التي أشرنا إليها آنفًا. وامتلأ السهل بالمقاتلين وكان عدد القتلى كبيرًا من الجانبين.

وبعد الظهر، تمكن أبو عبدالله الداعي من رؤية رجاله في مرقبه، وقد شعروا بالتعب، فخشي عليهم من الهزيمة. فجمع عند ذلك شيوخ كتامة الذين بقوا معه وطلب منهم اختيار أحسن المشاة. وقد روى القاضي النعمان أنه انتخب خمسمائة وخمسة وسبعين رجلاً. فأمروا بالتسلل عبر مسيلة عريًا تمامًا وقد تسلحوا بدرع ورمحين، على الطريق الرابطة بين الكاف والأربس، لمباغتة خيالة العدو، ومهاجمتهم من الخلف وبث الرعب بين أفرادهم. وقد أتاحت هذه المسيلة، انطلاقًا من الكاف، الفرصة لاقتحام ميمنة جيش الأغالبة، لكن رجال إبراهيم بن أبي الأغلب راقبوها جيدًا. ورغم ذلك بوغتوا جميعًا وقتلهم فدائيو الشيعة المنتخبون الذين تقدموا بالرماح، وتسللوا من وراء صفوف الخيالة الأغلبية، وأثاروا فيها الاضطراب.

الذي قامت به Junca وبالخصوص Hadrumète شرقًا. وقد عدت من أحسن الحصون في إفريقيا البيزنطية وسط الغابات المحيطة بها في القرن السادس، وقدم البطريق يوحنّا المهزوم بالحدود لإعادة تشكيل جيشه داخل أسوارها سنة 547. وما زالت آثارها العظيمة تشهد إلى اليوم بأهميتها الماضية، والمناظر البارزة من أعلى أبراجها دليل كاف على قيمتها الحربية. وهي تراقب في اتجاه الشرق، وسط البلاد التونسية، وتقع في اتجاه الغرب قريبًا من حصن الكاف الكبير (Sicca Veneria) وطريق Cirta بقرطاجة، فتتحكم جنوبًا في السهول الشاسعة بأبه وبالقصور، وكثيرًا ما تصدّ أسوارها الغزاة القادمين من الجنوب». (*L'Afrique Byzantine*, pp. 272 - 273).

وانظر أيضًا Ch. MONCHICOURT، *La région du Haut Tell en Tunisie*، ص 256 و 260 ـ 261. وبخصوص رسم الطرق الرومانية، انظر P. SALAMA (*Les voies romaines de l'Afrique du Nord, Carte du réseau routier de l'Afrique Romaine*).

ولم يدون الجغرافيون العرب وصفًا مفصلاً للأربس. وقد اقتصروا عامة على الإشارة إلى المسافات وذكروا أنها كانت مدينة مزدهرة آهلة كثيرًا بالسكان المنتسبين إلى قبائل مختلفة. وذكروا أيضًا أنها محاطة بسور عظيم وربض آهل. انظر اليعقوبي، البلدان، ص 211؛ والمقدسي، أحسن التقاسيم، ص 5 و ص 19؛ والبكري، المسالك، ص 46؛ والإدريسي، النزهة، ص 85 ـ 86، 87 و 88؛ وياقوت، المعجم، ج 1، 136.

ولنذكر أيضًا أن الأربس قامت بدور هام في الفتنة الكبرى للجند في عهد زيادة الله الأول. انظر الفصل الثالث، ص 206 وما بعدها.

وقد كان ذلك علامة على الجزع. فتفكك الجيش وبدأ العساكر يفرون في جميع الأنحاء كالعادة. فقتلهم الأولياء ونهبوهم، ولاحقوهم حتى الغروب. وخضعت أيضًا الأربس للتقتيل والنهب طيلة بقية اليوم. وفي اليوم الموالي، وكان يوم أحد، هاجم الداعي القلعة من جديد وأسلمها إلى جنوده الذين انتشاهم النصر، فأعملوا فيها السيف. قال القاضي النعمان[1]: «فقتلوا بها من الخلق ما لا يحصى وانتهبوا ما بها. وأقاموا يوم الأحد وانصرف أبو عبدالله بجميع العساكر يوم الاثنين فأخذ على دقة يريد إلى قمودة». فتجمع أهل الأربس وفلول الجيش الذين لم يتمكنوا من الهروب، وتكدسوا بمسجد المدينة، أملاً في النجاة من غضب الشيعة، في حوزة هذا المكان المقدس. لكنهم لم يعملوا إلا على الوقوع ضحية سائغة فقتلوا عن بكرة أبيهم[2]، وبدأت المقتلة في العشي ولم تنته إلا مع آخر الليل. وقد روي أن الدم سال كما تسيل الأنهار بعد هطول المطر.

ومن المعلوم أن حروب القرون الوسطى تتسبّب في عدد من الضحايا أعظم بين الأهالي منه بين العساكر. ومعركة الأربس أحسن دليل على هذا المظهر من المعارك القروسطية. وقد كانت حدًا أقصى لتطور سبق لنا أن لاحظناه. وقد أبدى أبو عبدالله الداعي نزاهة عجيبة في طبنة. ثم لانت صرامة المبادىء الجميلة في حرارة الانتصارات. ولا شك أنه بالإمكان تبرير كل شيء، ولم يتوان القاضي النعمان[3] في شرح الأمر، فقال إن أهل الأربس استحقوا العقاب المسلط عليهم نظرًا إلى عنادهم، فقد «أصروا» على تأييد الغي. والواقع أنه لم يكن في مقدور أي قائد في سياق العصر الوسيط بإفريقية، وبعد وقوع مثل هذه المعركة العظيمة التي أدت إلى انهيار الأغالبة، حرمان جيشه من «الاحتفاء» بالنصر. لقد أمكن مسك زمام الحشود الأولى بأعدادها المحدودة نسبيًا والمتشبعة تمامًا بالمذهب الإسماعيلي. وصار الأمر أكثر صعوبة وخطيرًا لا محالة أن يقع «حرمان» جيش وفير العدد لم يكن مذهب الشيعة بالنسبة إليه على أكثر تقدير، سوى

---

(1) الافتتاح، مخطوط ص 242. وخلافًا لذلك، ذكر ابن عذاري، البيان، ج 1، 147، أن أبا عبدالله عاد إلى باغاية، «مخافة أن يُحَاشِدَ عليه أهل إفريقية». وهو عرض للأحداث مشكوك فيه كثيرًا، لكنه تعبير عن الحقد الهائل الذي أثارته أعداد القتلى.

(2) البكري، المسالك، ص 46؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 147، أشار إلى 000 30 ضحية بالمسجد فقط. وحدد ابن الأثير، الكامل، ج 6، 132، عددهم بـ : 000 3، وتحدث ياقوت، المعجم، ج 1، 136، عن عدة آلاف. ولم يذكر المؤلفون الآخرون عددًا، بل اتفقوا جميعًا، بما فيهم القاضي النعمان، على القول إن المنتصرين خاضوا معركة ضارية.

(3) الافتتاح، مخطوط ص 242.

دعامة جيدة لتتحرّر بصورة شرعية الغرائز الأكثر بدائية التي وترها النصر الصاخب. القول، إنّ نصر الأربس قد قرّر التعفن النهائي لمثال الظهور الأول الذي بعث كثيرًا من الآمال الطاهرة، بالإضافة إلى غلبة جيوش الشيعة. إنه مجرد حادث طرأ على المسيرة لا محالة، في طريق الشعوب الباحثة عن مملكة الله المفقودة، وقد عبّدت بالخيبات والمآسي.

فهل هذا رياء أم بهتان؟ لربما كان الأمر كذلك. لكنهما كانا إلى حدٍّ بعيدٍ جدًا عن غير وعي بكل تأكيد، وهذا ما يضفي لا محالة طهرًا على الضمير وصفاء على الوضع الأخلاقي. ولم يعمل الأولياء (أحباء الله) على كل حال إلا على تسليط المصير الذي تسبب فيه عناد الكفار المتجبرين. والمذهب يبرر ويعفو. وربما فكر أبو عبد الله أيضًا في إنقاذ القيروان، لما خول لجيشه «التحرر» في الأربس.

نهاية الأغالبة:

بلغ رقادة خبر النكبة يوم الأحد بعد الظهر. فوجه فورًا الوزير ابن الصائغ عن طريق المنادين، نداءات حارة للمتطوعين، واعدًا بمنح عشرين دينارًا للفرسان وعشرة دنانير للمشاة. فأزعج هذا السخاء الناس. وبدأت الشكوك تحوم حول حدوث الكارثة، وبلغ الاضطراب العاصمة. ولطمأنة المخاوف، كذبت الإشاعات المخيفة، وبذل كل جهد لإخفاء أخبار النكبة التي بدأت تروج. وتمّ التأكيد على أن عساكر الأمير انتصروا، وضربت أعناق المحبوسين المساكين، وأظهرت رؤوسهم بالقيروان والقصر القديم لإقناع الناس بذلك.

وامتدت الحمى إلى القصر أيضًا. فاعتبر الأمير أن القضية خاسرة بعد تشتت الجيش الذي عقد عليه آماله الأخيرة، فعزم على الفرار[1]. وقد حاول وزيره ابن الصائغ

---

(1) المصدر الأساسي لتحرير هذه الفقرة هو «الافتتاح»، للقاضي النعمان، مخطوط، ص 242 ـ 251. وقد اقتبس المؤرخون عن القاضي النعمان، وكذلك عن الورّاق، وابن الجزار، والرقيق، فأتاح ذلك تحريات مفيدة وكذلك استكمال أخبارنا بصورة ثمينة. انظر كتاب العيون، مخطوط في سنة 296، وجه ورقة 64، وظهر ورقة 65؛ وابن الأثير، الكامل، ج 6، 123 ـ 124 و 132؛ وابن الأبار، الحلة، ص264 ـ 268؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 146 ـ 152، 176، 173؛ والنويري، النهاية، ج 2، 95 ـ 97، مخطوط ورقة 30؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 74، 75، 441؛ والمقريزي، الاتعاظ، ص 87 ـ 88؛ وأبو المحاسن، النجوم، ج 3، 156 و 168؛ وابن عساكر، التأريخ، ج 5، 395 ـ 396؛ وأبو الفداء، التأريخ، ج 2، 66 ـ 67؛ وابن خلكان، الوفيات، ترجمة رقم 191، ج 1، 443 ـ 445؛ والقاضي الرشيد، كتاب الذخائر والتحف، ص 226 ـ 227،

عبثًا تهدئته[1]، ونصحه بالاقتداء بعمه العظيم وشريكه في الاسم، زيادة الله الأول الذي عرف كيف يواجه العاصفة في ظروف أشنع من ظروفه. ولم ير الأمير في هذه التحريضات سوى تأكيد لتهم الخيانة التي كثيرًا ما وجهت إلى وزيره. فلم يلح ابن الصائغ بعد ذلك على الأمر. فأخبر زيادة الله الثالث عندئذٍ سراة البلاط بالوضع الحقيقي، وبعزمه على الخروج فورًا إلى الشرق، ودعاهم إلى مرافقته. ولم تخامره خلال اضطرابه حتى فكرة الرحيل إلى صقلية التي عرفها جيدًا، والخروج بكامل أسطوله. فقد شعرت الدولة القادمة من الشرق في نوعٍ من انعكاس الطريد اليائس، بحاجة لا تقاوم عند النزع الأخير، إلى العودة للمشرق للتحصيل على فتوة جديدة أو الموت هناك. ولم تنتظر حاضرة الأمراء نداء الأمير للشروع في إخلاء المكان. وانهمك الناس في كلّ مكان وعلى عجل في جمع أنفس الأشياء وحمل الأحجار الكريمة والمصوغ والزينة والذهب. ولتوزيع المخاطر، ملأ زيادة الله الثالث أحزمة ألف من الرقيق البيض (الصقالبة) بألف قطعة ذهبًا لكل واحدٍ منهم. وحمل ما بقي في بيت المال على البغال. فذهبت ثلاثون حمولة من الدنانير خطأ، بسبب البلبلة العامة، وأرست بسوسة حيث سيستلمها الداعي بعد ذلك. وتمت الإعدادات في حمى لا توصف وفي جوٍّ من الفزع العظيم. وأشعلت النار في ديوان الخراج[2]. «فلما أذن المؤذن بصلاة العشاء الآخرة، خرج من رقادة، واتبعه الناس قومٌ بعد قوم يهتدون بالمشاعل ويتبعونه. فأخذ إلى قلشانة جادة طريق مصر»[3].

وفي ليلة الإثنين 24 جمادى الثانية 20/296 مارس 909، غادر ما يقارب من ثلاثة آلاف رجل تحت جنح الظلام المقر الفخم للأمير الذي أسسه إبراهيم الثاني، وقبرت الدولة خُفيةً إن صح القول، على ضوء المشاعل وعلى عجلٍ. فاكتسى هذا الدفن في نظر الكثيرين أبعاد الفاجعة الهائلة. ولم يقدر الجميع طبعًا على الرحيل. فتكاثر الأشخاص المتخلى عنهم، وغالبًا ما كان الفراق قاسيًا. وترك الموالي السود لبني الأغلب، وقد أمر أبو عبد الله الداعي بقتلهم جميعًا. ولم تخرج الجواري أيضًا، باستثناء المحظيات وأمهات الأولاد، وقد كن بضاعة معتبرة، فلم ينلهن نفس المصير الذي نال السود التعساء. بل كان الأمر مجرد تحول إلى سيدٍ آخر. ولتجسيد هول الفاجعة وقساوة

و IDRIS، *Berbérie*، ج 1، 48، 49، 54.

(1) انظر هذا الفصل، الملحوظة رقم 392.

(2) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 323.

(3) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 244.

الأوضاع، وربما للإشارة إلى ذلك بمثالٍ شعري نبيلٍ فقط، روى ابن عذاري والنويري حكاية مفادها أن زيادة الله الثالث تقلد سيفه وامتطى جواده، وفي ذلك الحين ضمت جارية تخلى عنها عودها إلى صدرها ونقرت أوتاره، وأنشدت:

«لم أنس يوم الرحيل موقفها وجفنها في دموعها غرق
وقولها، والركاب سائرة يتركني سيدي وتنطلق!»[1]

وأضاف النويري قوله: «فدمعت عيناه وأمر بحط حمل مال عن بغل وحملها عليه». وكان عريب أقل صبغة روائية، ولا منازع أنه كان أيضًا أقرب للتصديق، فقال إن وضع الأسى الذي كان عليه الأمير منعه من أن يسكب أكثر من دمعة على الجارية اليائسة. إذ أن المرء يشعر بتمزق أقل عندما يلم به الذعر. وخلت رقادة خلال ليلة من أعيانها الذين لم يقدروا على اقتفاء أثر الأمير ـ لقلة الدواب الناقلة للأحمَال والرجال؟ أم هل دفعهم أملٌ غامض إلى إعادة بناء عيش محترم على عين المكان بعد مرور العاصفة؟ ـ فتفرقوا في مختلف أنحاء البلاد، أو بحثوا فقط على ملجإ في المدينة المقدسة القريبة. أما الذين فروا ولم يخرجوا إلى المشرق فسيكون مصيرهم في العصر الفاطمي متأرجحًا بين القتل والدخول في خدمة الأسياد الجدد، ومرورًا بالعفو أو مجرد النسيان الذي كان لا محالة من نصيب الأكثرية.

ولم يقتف الوزير ابن الصائغ نفس الطريق. فقد كان مسؤولاً عن الحكم، ويمكن اعتباره بيسر مسؤولاً عن الهزيمة. إذ لم يكتسب في البلاط الأصدقاء فقط. وقد سلطت عليه الشكوك الخطيرة، وكان ولاؤه للنظام محل ريبة. ولذا فضل ركوب البحر إلى الشرق، فهل كانت له خطة؟ وقد كان على كل حالٍ مركب في انتظاره بلمطة أو سوسة. إذ توقع احتمال الفرار العاجل، وتأهب لذلك[2]. وسنرى أن سوء الحظ سيحول دون

---

(1) النويري، النهاية، ج 2، 95؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 167. روى ابن عذاري هنا روايتين. فنقل الأولى عن شخص يدعى المظفري، واتفقت روايته مع رواية النويري. ونقل الثانية عن عريب، ومفادها أن زيادة الله الثالث انشغل كثيرًا بمصائبه، فلم يتمكن من حمل المغنية معه. وقد وردت هذه الرواية الأخيرة فقط بفصل آخر من «البيان»، ج 1، 147. وروى ابن عذاري في هذه المقالة بيتًا آخر يبدو لنا غير متفق أو يكاد مع ما سبق ونصه:

«أستودع الله ظبية جزعت للبين والبين فيه لي حرق!»

(2) ربما حول ابن صائغ خازنيه ولفائدته 30 حملاً ذهبًا اشتمل كل واحد منها على 000 16 مثقال. وقد بلغت هذه الأثقال سوسة متأخرة جدًا بعد أن أبحر ابن الصائغ، فاستولى عليها ابن الهمذاني الوالي وسلمها إلى الداعي (ابن عذاري، البيان، ج 1، 148). لكن القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط ص 245 ـ 246) ذكر أن هذه =

تحقيق مشاريعه.

ولما ظهر فجر يوم الاثنين في 24 جمادى الثانية 296/20 مارس 909، خلت رقادة من أهلها، وكان القصر القديم بصدد الاقتداء بها. ولما ذاع خبر فرار الأمير بدأ النهب ودام حتى يوم الجمعة، أي حتى قدوم عروبة بن يوسف الملوسي قائد مقدمة جيش الشيعة وانتصابه بالمدينة المهجورة مع عساكره، وقد أمر من خرج منها بعدم العودة، ومن بقي بها أن يغادرها دون أن يحمل متاعًا ما. وقد طغت قبل ذلك موجة حقيقية من البشر خرجت من القيروان وضواحيها على عاصمة إفريقية الضخمة الإدارية الوجيهة، وذلك طيلة خمسة أيام. وحمل كل شيء، وفتش في المطامير، ونزعت حتى أقفال الأبواب. وكانت الفوضى كاملة، وجرد الأقوياء الضعفاء. ومن البديهي أن الرعاع هم الذين قاموا خاصة بالنهب في رقّادة، لكن أبناء الأسر العريقة، كابن الفقيه القيرواني المحترم خلف بن مَعْمَر، لم يتورعوا كذلك عن المشاركة في النهب[1]. وسيحاول الداعي قدر الإمكان أن يسترد منهم ما أخذوا.

ولما بلغ إبراهيم بن أبي الأغلب القيروان، وجد رعاعاً مضطربين وأميرًا بصدد الفرار وقد ترك قصره للنهب. لقد وصل بعد فوات الأوان. ولا شك أنه لم يتوقع فرار زيادة الله الثالث بمثل هذه العجلة. وقد أراد قطعًا إعادة تنظيم فلول جيشه قبل الرجوع إلى القيروان. ولو وصل في الإبان لربما تمكن من منع الهجرة. وضم صوته إلى صوت ابن الصائغ وحمل الأمير بعد طمأنته على تجميع من نجا من الأربس حوله ومحاولة المقاومة بصورة نهائية ولو كانت غير مجدية. وبعد مرور فترة الفزع، سيندم زيادة الله الثالث بالفعل عند بلوغ طرابلس على تسرعه في مغادرة عاصمته. وفضلاً عن ذلك، حاول إبراهيم ابن أبي الأغلب تنظيم الدفاع، رغم ما وجد عليه البلاد من وضع يائس. فاتجه إلى دار الإمارة وجمع الفقهاء وأعيان المدينة، وبعد أن لام الأمير علَى فراره قال:

«إنما قصدت المجاهدة عن حريمكم ودمائكم وأموالكم. فأعينوني على ذلك

= الأثقال كان عليها أن تلحق بالأمير، فوصلت خطأ إلى سوسة، لما عم من ضجيج. وروى النويري، النهاية، ج 2، 96، أن ابن الصائغ اختار لمطة لا سوسة للإبحار. وقد كانت لمطة مرسى حربيًا وقاعدة للانطلاق إلى صقلية (ابن عذاري، البيان، ج 1، 171).

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 173. كان خلف بن معمر بن منصور فقيهًا حنفيًا. وكان أبوه تلميذ الأسد. وانضم إلى مذهب الشيعة، لما دخل أبو عبد الله الداعي القيروان، للنجاة من التتبعات، إذ اتهم ابنه بنهب رقادة.

بالسمع والطاعة، وأمدّوني بأموالكم ورجالكم، ودافعوا عن حريمكم ومهجكم». فقالوا: «أما السمع والطاعة فهما لك ولكلّ من ولينا. وأما إعانتك بأحوالنا، فهي لا تبلغ ما تريده. والقتال، فما لنا به قوّة ولا معرفة. وأنت فقد ناصبت هؤلاء ومعك صناديد الحرب ووجوه الرجال، ووراءك بيوت الأموال، فلم تظفر بهم. وتروم الآن ذلك منّا نحن، وبأموالنا؟!»[1]. ويوضح هذا القول صبغة المحادثة التي دارت بين القوم. فقد أراد أهل القيروان فعلاً بصفتهم سنيّين مبايعة كل شخص مسك فعلاً بزمام الأمر. لكن لا يمكن تجاوز هذا الحد. وقيل إن إبراهيم بن أبي الأغلب بويع بلقب الأمير بلا صعوبة، لأن السلطة بقيت شاغرة بعد فرار زيادة الله الثالث. لكن بيت المال حمل أو نهب، ولا يمكن مواصلة الحرب بلا مال. ولما طلب الأمير الجديد المؤقت المال من الحاضرين، تسمم الجو السائد. فطلب إبراهيم بن أبي الأغلب قرضه أموال الأوقاف على الأقل لدفع أرزاق الجند وتجنيد عساكر جدد، وكان ذلك عبثًا. فصرف عندئذ محدثيه الذين أخبروا عند خروجهم الجموع المتجهرة حول دار الإمارة بفحوى المحادثات التي جرت منذ حين. فصاح الناس: «اخرج عنا، فما لنا بك من حاجة، ولا نسمع ولا نطيع لك»[2].

وهاجمت الدهماء. وتفرق العساكر وذابوا كالثلج في الشمس بعد أن تمكن إبراهيم بن أبي الأغلب من اصطحابهم معه إلى القيروان، لما علموا بفرار الأمير وفقدان الخزينة. ولم يبق من اختيار لإبراهيم بن أبي الأغلب سوى امتشاق السيف وامتطاء راحلته والفرار[3] بدوره متبوعًا بخاصته، فقصد باب أبي الربيع فقذفته العامة بوابل من الحجارة. ولا شك أن عداء العاصمة للأغالبة هو الذي أوحى بهذا الموقف. لكن أملاه أيضًا الخوف ومجرد غريزة البقاء. والمؤكد أن كبريات مدن الإمارة قد عودتنا على أن تستمد من ذاتها القوى الضرورية لحمايتها وثوراتها. وما بالعهد من قدم، فقد تمكنت القيروان من ردع مدلج وهزمه. لكن في صورة الحال، ونظرًا إلى عدم التناسب العظيم بين القوات، فإن حظوظ المقاومة في العاصمة المحرومة فضلاً عن ذلك من أسوارها، كانت حقًا ضئيلة

---

(1) النويري، النهاية، ج 2، 96.

(2) النويري، النهاية، ج 2، 97؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 148.

(3) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 248، ذكر بهذا الصدد بنبوءة راجت بإفريقية، ومفادها أن آخر أمراء بني الأغلب سيكون اسمه إبراهيم كما أن أول أمرائهم كان اسمه إبراهيم أيضًا. ويحتمل أن تكون هذه النبوءة قد راجت فعلاً ضمن حملة الدعاية الأخرويّة التي هيأت الفرصة للشيعة، غير أن الإشارة التي تضمنتها تعلقت بإبراهيم الثاني الذي كان مكروهًا بصورة خاصة وقد هاجت في عهده دعوة الشيعة وتنبأت بظهور المهدي في سنة 290.

وحتى معدومة. فلم يفكر الفقهاء والوجهاء المجتمعون في دار الإمارة، أعني ممثلي الطبقة الحاكمة، سوى في أمرٍ واحد، ألا وهو تجنيب مدينتهم الأحداث التي جدت في الأربس. ولم يغب مغزى صنيعهم ومشاغلهم عن الداعي، فأجاب نوابهم الذين لاحظوا له أنهم طردوا ابن الأغلب، قائلاً: «أحسنتم وأجملتم، ودنياكم حققتم»[1].

وبعد انتصاره بالأربس، قصد أبو عبد الله الداعي سبيبة عبر دقّة (= Thucca)، بمعنى أنه مر بالطريق القديمة العتيقة الرابطة عبر سبيطلة (= Sufetula)، و (Sufes) (= سبيبة)، بين قفصة (= Capsa)، وبين الخط الكبير Cartago Sitifis. ونظرًا إلى فشل المحاولة الأخيرة للمقاومة التي قادها إبراهيم بن أبي الأغلب، فلم يبق «لأهل الحل والعقد» بإفريقية إلا الخضوع للحكم الجديد القائم، والحصول على عفوه. فخرج الأعيان والفقهاء لتحيّة صاحب البلاد الجديد. فاعترض سبيلهم محبوب بن عبد ربه الهواري، يوم الأربعاء في 26 جماى الثانية 296/22 مارس 909، في سهل بَارُوقَس الواقع بين جلولة وحمام السرادق، وأجبروا على العودة أدراجهم في ظروف سيئة. فكاتبوا الداعي واعتذروا واشتكوا وطلبوا مقابلته. فضرب لهم موعدًا ليوم السبت في 29 جمادى الثانية 296/15 مارس 909 بساقية مَمْس في ضواحي القيروان. فكان لوصول عروبة بن يوسف الملوسي إلى رقادة ليلة الموعد على رأس مقدمة جيش الشيعة الوقع الحسن وبدد الظنون نظرًا إلى الظروف التي تم فيها. وأكدت المقابلة مع رئيس الشيعة هذا الشعور وقد فاجأ مفاجأة طيبة نواب القيروان. إذ وجدوا فعلاً الداعي مستعدًا لطي الصفحة وتقديم أكبر التنازلات مساعدة منه على التهدئة. فمنحهم كلهم الأمان وقدمت وعود للعفو والعدل في معاملة الرعايا. فابتهج نواب القيروان لذلك، وقد روى ابن عذاري أنهم كانوا من الفقهاء والوجهاء وكبار التجار، فلم يتوانوا عن مراضاة الداعي مؤكّدين له رغبتهم في تأييد نظامه. وانطلقت الألسن أيضًا وانصب النقد بشدة على زيادة الله الثالث وفجوره وجبنه. فلاحظ أبو عبد الله مغتنمًا الفرصة بخصوص النقطة الأولى، وقد كانت نظرته إلى الأمور بعيدة، فقال: «فلو علمتم ورأيتم أحوال بني العباس وما هم عليه من الفسق وسوء الحال لما تعاظمتم ما رأيتموه من هذا وما وصفتموه من وهنه وضعف أمره»[2]. ولم يوافقهم بخصوص النقطة الثانية، فقال: «فما أبقى في المدافعة

---

(1) كتاب العيون، مخطوط ظهر ورقة 64.

(2) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 250.

والاجتهاد لما قدر عليه وأمكنه... ولكن أمر الله لا يدافع ولا يغالبه مغالب». وفي الجملة، فقد ذكّرهم وأعاد قوله مؤكدًا الطابع الإلاهي للنظام الجديد، بأنّ النصر دون مخاطر يعني نصرًا دون مجد. فأدركوا أنهم «زلوا»، ولمحو ذلك الانطباع أطنبوا في مدح الداعي. وهكذا بدأ أول اتصال مع ممثلي المال والضمير الإفريقيّيْن في جوٍّ طيب. ولا شك أن مشاغل الطرفين كانت متباينة، لكن لن يظهر سوء التفاهم ولن يستفحل إلا فيما بعد، عندما ستُسلَّم مقاليد الحكم إلى أشخاص أقل خبرة.

وفي انتظار ذلك، تسبب جو الوئام الذي ساد أهل القيروان في غضب كتامة في الحال، والثابت أنهم كانوا يتمنّون نهب عاصمة إفريقية مكافأة لجهودهم وتتويجًا لها، وقد مكنهم الداعي من تنمية هذا الأمل، فباحوا بخيبة أملهم للداعي. فتخلص من المأزق بحيلة، بمعنى أنه أوّل آية قرآنية تأويلاً مناسبًا وعلى ضوء ما جد من ظروف. فتلا: ﴿وأخرى لم تقدروا عليها قد أحاط الله بها﴾[1]. وقال: هي القيروان[2]. وسواء اقتنع كتامة أم لا بقوله، فقد أذعنوا. إذ لا يمكن تحدّي حماية إلاهٍ برهن بصورة منذ حين بصورة باهرة على عنايته بالمؤمنين به. والواقع أن كل شيء قد تم وكأن الداعي منح أهل الجبال الأربس وحرمهم من القيروان، محاولاً مع ذلك صيانة المستقبل. وكان يعلم أنه لا يستطيع البناء الجيد على أرض خضبتها الدماء تخضيبًا مفرطًا[3]. ولذا تمادى في الاهتمام بالتهدئة والنجاعة أيضًا، إلى حدٍّ أنه أقرّ في خططهم، أكثر من كانوا في خدمة الأغالبة، ولم يدخل على تنظيم البلاد إلا النزر اليسير الضروري من الإصلاحات التي لا مفر منها لإضفاء الشعارات العلنية المميزة وتبرير وجود النظام الجديد.

وبينما أعد بالقيروان عالم كأنه شيد على أنقاض أحلام ظهور المهدي، دون أن تحدث معجزة ولا تجديدات كبيرة، وقد وجب على هذا العالم الانبثاق بفضل عصا المهدي السحرية، مليئًا بالعجائب، لكن الواقع أنه لم يصحبه أي تحويل - باستثناء حظوظ الرؤساء - فقد واصل آخر الأغالبة طريقه في اتجاه الشرق ولم يتوقف إلا في

---

(1) سورة الفتح، 21. وجاء بالآية السابقة: ﴿وعدكم الله مغانم كثيرة تأخذونها فعجل لكم هذه وكفّ أيدي الناس عنكم ولتكون آية للمؤمنين ويهديكم صراطًا مستقيمًا﴾. وتأويل هذه الآية أن «هذه» تعني الأربس و«تلك» القيروان. ومن المعلوم أن الحجج لا تعوز أبدًا التأويل الإسماعيلي!.

(2) ابن عذاري، البيان، ج 1، 150.

(3) من البديهي أن كتامة لم تكن لهم نفس المشاغل. فبسبب حرمانهم من الغنيمة لم يفوّتوا أية فرصة لإهانة أهل القيروان مرارًا وتكرارًا. فتسببوا في 19 شعبان 299/10 أبريل 912، في انتفاضة خطيرة بالقيروان، إذ أرادوا نهبها رغم ذلك (ابن عذاري، البيان، ج 1، 166).

طرابلس. وقام هناك بدور الأمير لآخر مرة، فبدأ بدفع الأرزاق[1]. ولا بد أنه بلغ طرابلس في رجب 26/296 مارس 909، وبقي بها تسعة عشر يومًا. فالصدفة من جهة والجبر من أخرى أديا إلى أن التحق به ابن الصائغ رئيس حكومته ضمن أشخاصٍ آخرين كثيرين تمكنوا من الفرار حالاً، وكذلك القائد الأعلى لجيوشه إبراهيم بن أبي الأغلب، وكلاهما لم يرغب في ملاقاته لأسباب مختلفة. وقد نظم ابن الصائغ الأمور وأبحر إلى الشرق[2]. فألقت به الرياح المعاكسة على شواطىء طرابلس. فرضي بما كتب له وادعى أنه أراد اللحاق بسيده بحرًا لثقل أحماله. ورام الأمير تصديقه. وكان لابن الصائغ أعداء كثيرون هاجموه وأعلنوا عن سوء نواياه وأعادوا اتهامه بالخيانة[3]. وقد ضحى به زيادة الله الثالث في مؤامرة دبرتها عصابة من خاصته. فأمر جلاده راشد الأسود بقتله وكاد أن ينال إبراهيم بن أبي الأغلب نفس المصير. وقد تأثر فعلاً زيادة الله الثالث من محاولته الحصول على البيعة بالإمارة مكانه فعنفه على ذلك. وأيدته خاصته في هذا الأمر ـ إذ نبهوه إلى عواقب «النميمة» التي سيعمل على بثها بشأنه في مصر وقد بدأ بعد في نشرها بغزارة ـ فعزم على الأمر بقتله كذلك. لكن إبراهيم علم بالخبر في الأبان، فلجأ إلى الإسكندرية وطلب حماية واليها، وذلك لما بدأ القوم يقتربون من حدود مصر. ومن

---

(1) كتاب العيون، في سنة 296، مخطوط ظهر ورقة 65.

(2) رواه ابن عذاري، البيان، ج 1، 149. وقال القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 244 ـ 245، إنه ربما أبحر من سوسة إلى صقلية. وذكر النويري، النهاية، ج 2، 95، 97 ـ 98، أنه ربما أبحر من لمطة ووجهته صقلية كذلك. لكن لا يفهم إلا بصعوبة كيف تمكن من النزول بطرابلس.

(3) نسبت كل المصادر مقتل ابن الصائغ إلى الاتهامات بالخيانة. وقد اتهمه أعداؤه في البلاط بذلك. وسانده زيادة الله الثالث دائماً على مناوئيه. لكن الأمير ضحى به في طرابلس استجابة لرغبتهم. وروى كتاب العيون (مخطوط ظهر ورقة 65) أنه لامه لأنه تسبب في خراب بيت بني الأغلب وفي فرار الأمير من رقادة على عجل. وروي أنه خاطب ابن الصائغ قائلاً: «تأتي إليّ صلاة الظهر تظهر أن الفتح لأصحابي، ثم تأتي آخر النهار فتقول قد انهزم العسكر والقوم في آثارهم، وإن أقمت الليلة أخذت أسيرًا، فأخرجني من رقادة بلا زاد، وقد حاصر الجند جدي زيادة الله بن الأغلب وطبقوا عليه وكان له الظفر بعد ذلك عليهم». ثم أمر راشد الأسود فضرب عنقه. وقد روت المصادر الأخرى عكس ذلك بالضبط في خصوص ما قام به ابن الصائغ. وقيل إنه ألح على الأمير عبثًا في الاستمرار في القتال. فأجابه الأمير: «هذا تصديق ما قيل فيك إنك كاتبت الشيعي فأردت أن تمكنه مني. فاعتذر إليه وتبرأ مما قيل فيه، وأمسك عنه» (القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 243؛ والنويري، النهاية، ج 2، 95). وتكرر اتهامه بالخيانة في طرابلس. وألح أصدقاؤه كثيرًا في ذلك، فتركه لهم زيادة الله الثالث آخر الأمر. لكن القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط ص 266 ـ 267) الذي اقتبس عنه النويري (النهاية، ج 2، 98) ألح على براءته. «وحكي عن الشيعي أنه قال: والله ما كاتبني قط». فلو خان ابن الصائغ لكان بقي بلا شكّ في رقابة لاستلام ثمار خيانته. لكنه كان مجرد ضحية لدسائس البلاط.

هناك سبق الأمير المخلوع إلى القاهرة ولم يعمل قط على تأييده لدى السلط.

وبعد أن راوده الشك في خصوص أبي العباس[1] شقيق الداعي الذي تخفى بطرابلس، ترك سبيله، وعبر الحدود بدوره، فغادر زيادة الله الثالث إلى الأبد مملكة أجداده. وكان مصحوبًا بخاصة كثيرة ـ قدرت في البداية بثلاثة آلاف رجل، كما أسلفنا ـ وقد تضخم هذا العدد في الطريق ببقية الهاربين. فدخل مصر جيش حقيقي كان يخشى حسابه، لا سيما وأن إبراهيم بن أبي الأغلب أخبر عيسى النوشري أن زيادة الله الثالث راوده الأمل في تولي مصر تعويضًا لما فقده في إفريقية. ويبدو أن الأمير المخلوع كانت له عيون هو أيضًا بالقاهرة[2]. فأخبروه بما حام حوله من شكوك. غير أن زيادة الله الثالث بادر بتوجيه وكيل، ابن القديم في مهمة لدى النوشري يخبره بوصوله ـ وقد أرخ أبو المحاسن ذلك في رمضان 296 (24 مايو ـ 22 يونيو 909)[3] ـ ويرغب منه أن يعد له بيتًا يقيم به في القاهرة. فدخل ابن القديم على النوشري في آخر النهار. ولم يعزم الوالي على إجابة الأمير إلا من الغد. وقد نوى أن يطلب من الأمير الهارب من إفريقية التوقف وترقب تعليماته. لكن الأمير بلغ في المساء قرب أول جسر يفتح على الجزيرة، فدحر الحرس وعبره عنوة. وعند ذلك قطع الجسر الثاني فورًا. ولما طلع النهار كان يخشى أن يؤول الأمر إلى ما لا تحمد عقباه. وقد أنقذت رباطة جأش صاحب خراج

---

(1) روى ابن عذاري، البيان، ج 1، 150 أن أبا العباس حبس بطرابلس. وروى ابن خلدون، العبر، 74، أن أخاه الداعي أخرجه من حبس رقادة. ولا شك أن هاتين الروايتين خاطئتان. وكما رأينا فإن أبا العباس استفاد من فتنة مدلج في جمادى الثانية 293/ أبريل 906 للفرار من سجون القيروان واللحاق بطرابلس حيث عاش مجهولاً.

ولما بلغ زيادة الله الثالث طرابلس، شكوه إليه. فأمر الأمير باستقدامه، واستجوابه. فأنكر أبو العباس أن يكون أخًا للداعي مدعيًا أنه تاجر شرقي بريء كان ضحية لسوء النية، فعرض عليه عند ذلك زيادة الله الثالث مصاحبته إلى الشرق، وتمكينه من الرجوع إلى أهله: فأجاب أبو العباس بأن ذلك يعرضه للخطر في بلاد ليس للأمير فيها أي سلطة، نظرًا لما حام حوله من شكوك. وقيل إن زيادة الله الثالث أجابه: «لا يخلو أمرك من أن يكون كما قيل فيك أو كما قلت ونحن نبقيك. فإن كان الأمر على ما قيل فيك كنت للصنيعة موضعًا فستحفظنا فيمن خلفنا. وإن كنت كما قلت لم نتعرض لإثمك وخلى سبيله» (القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط، ص 270). ثم أخلى سبيله (القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 270).

والتقى أبو العباس في طرابلس بأبي جعفر الخِدْري، وكان أحد أعوان المهدي، صاحب ما تبقى من أهل سيده في الشرق. فألقى الرجلان خطبًا طويلة معادية للشيعة بمسجد المدينة لإبعاد الشبهات. فلم يكشف أمر الخدري. فقد مثل دوره وأتقن التمثيل مظهرًا عداءه للشيعة، كما روى القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط ص 271 ـ 272) إلى حد أنه صاحب باكيًا زيادة الله الثالث حتى باب طرابلس لما هم الأمير بالرحيل.

(2) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 274.

(3) النجوم، ج 3، 156.

مصر أبو العباس بن بسطام الموقف. فبين لزيادة الله الثالث أن مهاجمة ولايات الخليفة ليست أحسن طريقة للفت نظره في حين كان الأمير في طريقه إليه يطلب منه المساعدة، فاعتذر الأمير. وقام النوشري أيضًا بوضع دار الجصّاص لمقامه الشخصي تحت طلبه، ووزع أفراد خاصته على عدة بيوت في القاهرة. فاطمأنوا على حالهم وبدؤوا في التفوق حين غادر آخر الأغالبة القاهرة بعد أن أقام فيها مدة ثمانية أيام، «فتخلف عنه عامة من كان معه»[1].

وسرعان ما تدهورت حاله بداية من هذه اللحظة، فبدأ يدخل في طور النزع الأخير، إن صح القول. وكاتب بغداد وهو في الرملة، فأمرت بغداد القاهرة بإعادة خدمه له، فأطاع النوشري الأمر. واستمر زيادة الله الثالث في طريقه عند ذلك. وقد أثارت مجوهراته طمع سامي كتاب الدواوين العباسيين. فعرضوا عليه بالخصوص شراء اثنين من صغار الخصيان ملكا كل القلوب بحسنهما، فرفض مفارقتهما. وعند بلوغه الرقة وجه إليه محتسب ماهر لإجراء تحقيق حول سلوكه. واستقدمه القاضي ورُفِعت ضدّه قضية، وجاء الشهود للتشهير بفجوره، وأمر القاضي باسم الفضيلة ببيع الخصيين محل النزاع. فتم بهذه الصورة ترضية الأخلاق العامة، وكذلك الأعيان المهتمين بامتلاك الصبيين الظريفين.

وكاتب زيادة الله الثالث من الرقة الوزير ابن الفرات طالبًا مقابلة الخليفة المقتدر، وكان الخليفة صبيًا في ذلك الحين[2]، فأجيب بالبقاء في الإقامة الجبرية حتى يتخذ قرار في شأنه. ومرت شهور طويلة على تلك الحال[3]، قضاها الأمير المخلوع في الشراب. وتناقصت خاصته وانفضت من حوله. وتركه وكيله ابن القديم دون أن يسهى عن نقل مبالغ طائلة من المال واللجوء إلى أحد العظماء، فصارت من العبث ملاحقته. وأخيرًا تمّ التشهير بسيرته لدى الخليفة، وكان الاقتراح أن «يرد إلى المغرب فيطلب بثأر نفسه ويقوم على من قام عليه»[4]. فتبنّت حكومة بغداد هذه الفكرة الجيدة وأعلمت بها كتابيًا المعني

(1) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 276.

(2) تمّت مبايعة المقتدر بالخلافة في ذي القعدة 295/ أغسطس 988، وسنة 13 عاماً وشهراً و 21 يوماً (الطبري، التأريخ، ج 8، 250).

(3) روى ابن الأثير، الكامل، ج 6، 124 أن زيادة الله قضى سنة بالرقة في الانتظار، وتحدث القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 277، عن مدة فقط، دون أي توضيح آخر. انظر الصفحة الموالية، الملحوظة 1.

(4) القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 278.

بالأمر باسم الخليفة. وطلبت في نفس الوقت من القاهرة تقديم العون المالي والعسكري للأمير في هذا الصدد[1]. ولم يثر ذلك حماسًا مفرطًا على ضفاف النيل. ولذا لما عاد زيادة الله الثالث إلى القاهرة، دعي إلى الاستقرار بمكان آخر، في ذات الحُمَام[2]، حتى يكون على أهبة للهجوم على إفريقية بعد إنهاء الإعدادات. فالتف حوله بعض المهاجرين من إفريقية وترقب عبثًا ولمدة طويلة المساعدة المالية والعسكرية من مصر. لكن توفّرت لديه المؤن والشراب، فأكل وشرب ليتسلى طبعًا، مستعملاً دائمًا نفس الدواء لعلاج نفس الأدواء. ولم يزل كذلك وإذا بالقوم ينفضون تمامًا من حوله. فأخبر والي مصر مقر الخلافة بهذا الوضع، فجاء الأمر بصرفه. فتبدد بذلك آخر حلم للعودة إلى الهجوم على إفريقية بعون أمير لمؤمنين وبتأييدٍ منه. فباع الأمير السابق أسلحته الأخيرة وقصد الشام بنية الإقامة في القدس. فتفاقم مرضه وقيل إن أحد خدمه سمه وتساقط شعر لحيته. وأنهكت قواه في النهاية وتوفي لا نعلم أين، في تاريخ لم يعرف بالضبط. وهذا دليل على

---

(1) كان النوشري واليًا بالقاهرة آنذاك، كما ذكر القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 278. وقيل إن المقتدر كاتبه وكاتب ابن بسطام في نفس الوقت، بصفته صاحب الخراج. وأورد ابن الأثير، الكامل، ج 6، 124؛ وابن خلدون، العبر، ج 4، 441، نفس الرواية.

ومات النوشري في شعبان 15/297 أبريل ـ 13 ماي 910. وقد غادر زيادة الله القاهرة في رمضان 24/296 ماي ـ 22 جوان 909، وأقام بالرقة، كما روي (ابن الأثير، الكامل، ج 6، 124) سنة، قبل أن يأتيه الأمر بالرجوع إلى إفريقية. فإذا أضفنا الوقت الذي قضاه في السفر ذهابًا وإيابًا، صار من البديهي تأريخ الحدث الذي رواه القاضي النعمان في ولاية النوشري. وأرخه Fournel (*Berbers*, II, 81, note 10) في ولاية خلفه أبي منصور تَاكِين الخَزَري. لكن يمكن افتراض أمر آخر أيضًا.. يمكن التفكير فعلاً أن زيادة الله قضى أقل من سنة بالرقة، وقد ذكر القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط، ص 277) أنه قضى «مدة» بها. ولا بد أن هذه المدة بدت في نظره طويلة بصورة متناهية، ولا بد أن الرأي العام الذي دوّنه بعض المؤرخين قدر من ناحيته هذه الفترة بسنة لإبراز الإهانة التي وجهها الخليفة إلى الأمير المعزول الذي لم يقبله في نهاية الأمر، وفرض عليه الترقب طويلاً بعيدًا عن العاصمة. وإذا ما قبلنا هذا التأويل، فمن المعقول أو يكاد تأريخ عودة زيادة الله الثالث إلى القاهرة في آخر ولاية النوشري، ولا حاجة لنا إلى إبداء الشك في الخبر الصريح الذي أجمعت عليه المصادر.

(2) انظر اليعقوبي، البلدان، ص 201؛ والبكري، المسالك، ص 3. قال البكري: «ذات الحمام هي سوق جامعة بها جامع بناه زيادة الله بن الأغلب منصرفه من المشرق إلى إفريقية، بإزائه بئر غزيرة طيبة حولها جنّات وبساتين، وبها قصر خرب يتداول سكانه روابط صاحب مصر. وسميت ذات الحمام لأن كل من شرب من مائها حمّ إلا من عافاه الله». وأشار de Slane في ترجمته للمسالك (ص 10، الحاشية 3) أن الإدريسي حدد موقع ذات الحمام على بعد 38 ميلاً من الإسكندرية وأن الخريطة المصاحبة لكتاب الرحلة Barth (*Wanderungen durch die Kuestenlaender des Mittelmeers*) حددت مكانًا يقع على بعد 34 ميلاً إلى الجنوب الغربي من الإسكندرية وإلى 9 أميال من البحر، ويدعى بير الحَمَم.

اللامبالاة أو النسيان المحيط بأيامه الأخيرة، وقد انتهت حياته في ضبابة خمرية، ولم يقض أبداً حياة عزيزة ولا واعية كثيراً. وقد أرخت وفاته بين 299 و304 (29 أغسطس 911 ـ 23 يونيو 917)[1]. وللإشارة إلى ما تركه من ذكرى في ضمير معاصريه، روى القاضي النعمان[2] أن قبره حفر صدفة في موقع أحد المراحيض المنهارة، ولم يمكن إخراج جثّته فتركت وشأنها. وهكذا انتهت بهذه الصورة التعيسة وفي شخص آخر ممثل لها، الدولة التي عاشت العظمة والمجد وحكمت إفريقية طيلة ما يقرب من قرن وعقد (800 ـ 909)، في صورة بلاد مستقلة لأول مرة، في إطار دار الإسلام[3].

الدواليب الرئيسية للإمارة المنقرضة:

كيف نظم الأغالبة إمارتهم وكيف سيروها، وقد تابعنا خطوة خطوة عظمتهم وشقاءهم، من المهد إلى اللحد. سنخوض في هذه القضية بصورة متعمقة ـ في حدود ما تسمح به مصادرنا ـ ضمن تأليف قادم. لكن ليس في مقدورنا إنهاء القول في هذا الأمر بخصوص الأمراء الذين أخلصوا لبغداد، ومع ذلك فقد صنعوا ودعموا استقلال إفريقية

---

(1) القاضي النعمان، وابن الأثير وابن الأبار والنويري لم يذكروا أي تاريخ. وأرخ ابن عساكر، التأريخ، ج 5، 396، وفاته في الرملة سنة 304، وأرخها ابن خلكان، الوفيات، ج 1، 443 ـ 445 (في ترجمة الدعي، رقم 191) أيضًا، وعن ابن عساكر، في الرملة سنة 304؛ وأرخها ابن عذاري مرة أولى (البيان، ج 1، 167) في سنة 299 بالقدس، ومرة ثانية (البيان، ج 1، 173) سنة 303 بالرملة. وأرخ وفاته بالرملة دون أن يذكر التاريخ، أبو الفداء، التأريخ ج 2، 67. وكذلك الأمر عند ابن الأثير. لكن القاضي النعمان (الافتتاح، مخطوط ص 279) أرخها بالقدس. وأرّخها أبو المحاسن، النجوم، ج 3، 191، في 304، في برقة أو الرملة. وأرخ القلقشندي، الصبح، ج 5، 122، وفاته بالقدس بدون تاريخ. وانظر أيضًا G. Well (*Geschichte der Chalifen*) ج 2، 584، الملحوظة 4) فقد ناقش المؤلف مناقشة طويلة قضية تاريخ وفاة زيادة الله الثالث ومكانها.

(2) تحدث القاضي النعمان، الافتتاح، مخطوط ص 279، وتحدث ابن خلكان أيضًا (الوفيات، ج 1، 445) عن انهيار القبر، دون أن يشير إلى المرحاض.

(3) لم يصحب أفراد بيت الأغالبة رئيسهم ولم يفروا معه كلهم. وقد لاحظ القاضي النعمان أن كثيرًا منهم كانوا من الفقراء وحتى من المحتاجين «أكثرهم في حال الفقر والمسكنة»، الافتتاح، مخطوط ص 247. وقد عاملهم الشيعة بالحسنى أول الأمر (الافتتاح، مخطوط ص 326). ثم اتهم بعضهم بالتشيع لأبي عبد الله الداعي، فقتلوا سنة 299/911 ـ 912، بعد قتل الداعي (ابن عذاري، البيان، ج 1، 169). وقتل غيرهم في السنة الموالية بطرابلس (البيان، ج 1، 169). غير أن ذرية ابن الأغلب لم تنقطع من القيروان. حتى أن أحدهم عبد الله بن محمد الكاتب (قتل في 11 رجب 377/6 نوفمبر 987) ولاه بنو زيري خطة عامل بإفريقية، ويحتمل أن يكون قد فكر في القيام بخطة سامية. انظر H.R. Idris *Berbérie*، ج 1، 48 ـ 49، 54، وما بعدها، 62 ـ 63، 66 ـ 70.

وشخصيتها، دون محاولة التدليل والنظر ولو سريعًا في الدواليب الأساسية للجهاز الإداري الذي مكنهم من قيادة البلاد في فترة حاسمة من نموها وطيلة أكثر من قرن على طريق عسيرة خطها التأريخ.

لم يحدد الأغالبة على صعيد الدواوين ولم يضحوا بالتقاليد المحلية، على الأقل بصورة واضحة في المستوى الراهن للأخبار الموجودة بين أيدينا. ويحتمل أن تكون هذه التقاليد قد بقيت حية داخل القبائل البربرية فقط، خاصة بين القبائل المعزولة. فقد نظم الأغالبة أمورهم طبق نموذج بغداد[1] لا غير، ذلك النموذج الناجع المهيب في نظرهم، وذلك النظام المتأثر شديد التأثر بتقاليد الحكم القديمة والمراسم المعقدة عند الروم والفرس.

وفي الواقع فإن مصدر السلطة مبدئيًا وإلى حدٍّ بعيدٍ أيضًا في هذا التنظيم للدولة بتمامها وجميع أشكالها، هو صاحب الحكم. فهل ينبغي التذكير أن العالَم القروسطي لم يعرف تمامًا تقسيم السلط التنفيذية والتشريعية والقضائية؟ وقد كان الأمير الأغلبي ذاته رئيس حكومته، وكان ضامنًا للشريعة أي القانون، وكان القاضي الأعلى لرعاياه. وكان يسير الأمور فعلاً ويتخذ بنفسه كل القرارات الهامة. ولم توجد حدود أخرى لسلطته سوى رغبته، بمعنى أنه وجد من ناحية القوة الحقيقية التي كان يملكها، ومن ناحية درايته بالتزاماته ومصالحه، أو وطأة رغباته وتقلبات مزاجه. فعندما بلغت الدولة ذروة عظمتها، ظهر إبراهيم الثاني على التوالي في مظهر الطاغية المستنير الخير، والشخص الفاقد الاتزان وصاحب الحماقات الدامية. وقد صنع إبراهيم الثاني النظرية الخاصة بطغيان الأمير، فتمثلت لدينا صورة قصوى تنتهي إلى اللامعقول، غير أن هذا الحكم المطلق ملطف بصورة عامة ومن الوجهة العملية، بفضل ضغط الرأي العام وتقاليد الدواوين ودور بعض المؤسسات العامة الذي كان لا يستهان به. فمهما كان الامتداد النظري لسلطة الأمير، لم يكن هذا الأخير قادرًا على الحكم وحده فعلاً، متجاهلاً النصائح والضغوط البالغة إليه أو المسلطة عليه. وفي خصوص القرارات الهامة، كان يستشير أصحاب الرأي الذين اختارهم بنفسه، حسب الصور، من بين الأشخاص العائشين بين خاصة البلاط أو

---

(1) كانت شهرة التنظيم الحكومي عند بني العباس عظيمة إلى حد أن هذا التنظيم لم يستفد منه «اتباعهم» بالقيروان فقط، بل أيضًا دولة قرطبة المنافسة لهم. قال LÉVI-â ROVENÇAL في هذا الصدد: «من الثابت أن أمراء قرطبة تابعوا بدقة وطيلة كامل القرن التاسع، أخبار نظام الحكم العباسي ـ الذي صار لا محالة ،لنظام المعمول به في إمارة الأغالبة بإفريقية القريبة نسبيًا من الأندلس. . . » (*Histoire de l'Espagne musulmane*, III, 7).

بين المختصين الأكفاء. ولم يكن هناك قطعًا مستشارون لخدمة العرش، ولا مجلس مركب حسب التراتيب يملك صلاحيات محددة جيداً. فمن حيث المبدأ كان الأمير يختار ويجمع من يشاء حسب المواضيع والظروف. وكان دور المجالس المشكلة بهذه الكيفية استشاريًا بحتًا لا محالة. والواقع أن بعض الأعلام قد فرضوا اختيارهم على الأمير بصورة آلية. إمّا لعلمهم وكفاءتهم أو لمركزهم الاجتماعي، ولم تُترَك للأمير إلا فسحة محدودة للاختيار. فمثلاً، كان يتم تولية قاضي القضاة بإفريقية الذي كان من أبرز وجوه النظام، دائمًا بموافقة مجلس الفقهاء، وحتى إبراهيم الثاني لم يقدم على التأثير أبدًا تأثيرًا محسوسًا على تركيبه أو الاعتراض على رأيه. وقد حدث أن التأم مجلس الفقهاء ومجلس الوجهاء معًا وجلسا للموافقة على الصلح مع صقلية في عهد عبد الله الأول، ثم قررا غزو هذه الجزيرة في عهد زيادة الله الأول. هذان مثالان فقط من أمثلة كثيرة سلما من الغرق والنسيان بفضل ما جد من أحداث منقذة اهتمت بها مصادرنا وحدها، ولأنهما ارتبطا بهـا.

وقد حكم الأمير حسب طريقة الخليفة ولكن على نطاق أضيق، وعاش أيضًا حسب نفس الأسلوب ونفس المراسم. وقد تبنى السواد لونًا رسميًا، وفصله حجاب في المواكب الرسمية عن العامة، ووقف بجانبه حرس مسلحون، ورتب له الحاجب الاستقبالات والوصول إليه. وعمل أبو إبراهيم أحمد بعادة وضع التاج[1]، ولا يبدو أنها وردت من المشرق. وأحيط الأمير طبعًا بجمع من الخدم، من الصقالبة خاصة، وكان بلاطه باهرًا. وكانت رقادة بقصورها الفاخرة وبساتينها وبركها إطارًا اتصف ببذخ فائق وباهر لم تعرفه إفريقية أبدًا من قبل. واجتمع في المدينة الزاهرة مقر الإمارة والحكم أكبر الشخصيات في الدولة، وحل فيها للجميع اللهو والنبيذ ـ المحرم بالقيروان ـ، وكان البذخ الصارخ والأبهة المثيرة مصدرين للحسد، وقد استفظعتهما المدينة المقدسة المجاورة التي أسسها عقبة بن نافع، والعامرة بالفقهاء الورعين المتقشفين. وكان البلاط مجالاً لكل بهجة، وحتى القرآن فقد أصبح يُرتّل[2] بأنغام موسيقيةَ من طرف جوار حسان عازفات اقتنين بأثمان باهظة من المشرق. وهكذا تمكن الأمراء حسب أذواقهم وشهواتهم من تعاطي الصيد، كصيد الغرانيق مثلاً، أو اللعب بكرة المضرب، أو سماع الشعر، أو

(1) انظر ابن ناجي، المعالم، ج 2، 96 ـ 97.

(2) انظر محمد الطالبي، القراءة بالألحان، *Arabica*، ج 5، ص 183 ـ 190.

المشاركة في مناظرات دينية أو أدبية، أو حضور مجالس الموسيقى والرقص أو اللهو وتعاطي الرذائل.

وقد ساعدهم على ممارسة الحكم عدد من سامي الكتّاب لم نتعرف عليهم جميعًا، ولا شك أن صلاحياتهم كانت غير محددة نسبيًا وارتبطت إلى حدٍّ بعيدٍ بالصيت والنفوذ الشخصي لأصحاب الخطط، والأولى أن نقول إنها بقيت غامضة لدينا إلى حدٍّ ما. وبإمكان المستندات المحفوظة مدنا بالتوضيحات المناسبة في هذا المجال. لكن ينبغي العدول عن هذه الفكرة والاقتصار على أخبار قليلة جمعت من كتب التأريخ.

وقد كان يرأس هؤلاء الكتّاب الوزير الذي كان الشخص الثاني بالإمارة بعد الأمير. وكان دوره يتمثل في النصح ومساعدة رئيس الدولة. لكنه كان يباشر أحيانًا الحكم بنفسه، وكان اختياره يتمّ تارةً من بين سلالة الأمراء، وطورًا من بين كبار وجوه البلاط. وقد تمتع غلبون بسلطة متسعة، وسير فعلاً جهاز الدولة في عهد زيادة الله الأول. وتولّى الوزارة فيما بعد بنو حُمَيْد، فبلغوا حدًا من العظمة في عهد محمد الأول أثارت حسد أبي جعفر أحمد، وقد ساهم ذلك في قيام فتنة ذهب بنو حميد ضحية لها آخر الأمر. ومن الوزراء الذين طبعوا بختمهم تأريخ الأغالبة، نذكر كذلك ابن الصائغ الذي كان خاصة أحد عناصر الحاشية، وقد عرفنا نهايته الأليمة. والملاحظ أخيرًا أن تطورًا بدأ يظهر في عهد إبراهيم الثاني، وقد استهدف استبدال الوزير في تسيير الأمور وتعويضه بالحاجب. لكن لم يتأكد هذا التطور في عهود خلفائه، ولم يؤد إلى تحول في المؤسسات شبيه بما جد في الأندلس المسلمة.

كان الوزير الأغلبي يشرف على كل دواوين الدولة التي كان على رأسها أعوان كبار تسموا فعلاً بالكتاب. وكانوا أقل رتبة من الوزير، ولم تتحدث عنهم المصادر إلا إذا كانوا ضحايا لعسف الأمراء، وبالتالي لم نتعرف عليهم إلا قليلاً. واختير رؤساء ديوان الرسائل بالقيروان، كما في بغداد أو قرطبة، من بين خيرة الأدباء وذوي الأسلوب الرقيق. غير أن تفننهم لم يكفِ دائمًا لحمايتهم من عسف الأمير. وقد أمر إبراهيم الثاني بقتل محمد بن حيّون البريدي قتلا فظيعًا، وكان محمد ضحية لموهبته التي لم تكن مجدبة. لكن الكتاب كانوا محظوظين أحيانًا، والمثال على ذلك هو ما حدث لمغامر موهوب يدعى أبو اليسر[1] الذي وفق في استمالة أهل قرطبة قبل أن يدخل في خدمة الأغالبة ثم

(1) كان أديبًا رقيقًا ومغامرًا قليل النزاهة. وكان كاتبًا في عهد إبراهيم الثاني وعبد الله الثاني. ثم كلفه زيادة الله =

الفاطميين. وقد كان للأغالبة أيضًا ديوان للبريد، بمعنى مكتب للبريد والأخبار. وقد كلف زيادة الله الثالث وزيره ابن الصائغ بهذا الديوان، ومن المحتمل أن يكون ذلك قد جد نظرًا إلى الظروف الخطيرة الملمة بارتقائه إلى الحكم. وبالطبع، وجد أيضًا ديوان الخراج. وكان له من الأهمية ما حمل زيادة الله الثالث على الأمر بحرقه، رغم الصورة العاجلة المضطربة التي تم بها الرحيل. وكان الأمراء حريصين على تعيين مختص كفء على رأس هذا الديوان الأساسي. وقد مر بنا أن إبراهيم الثاني عرض ديوان الخراج على المسيحي سوادة الذي رفض الخروج من دينه لتولي خطة لم يطالب بها، فقضي عليه وذهب ضحية لعسف الأمير ولكفاءته التي كلفته شرفًا كان في غنى عنه. وكان تحت نظر صاحب الخراج عمال عديدون وصاحب بيت المال. وكانت موارد بيت المال متأتّية من الجباية والمغارم، وكذلك الجزية الموظّفة على غير المسلمين. وقد أثارت صبغة الجباية الأغلبية غير الشرعية بالنظر إلى النواميس القرآنية، حنق الفقهاء طبعًا. وقد مر بنا أن تدخلهم لدى عبد الله الأول الذي زاد في تفاقم فساد النظام، بقي دون جدوى. وبالطبع لم يترتب أيّ شيء على العودة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية التي بدأ العمل بها إبراهيم الثاني لغرض دعائي قبل خروجه إلى الجهاد. فوجه الشيعة عملهم بمهارة إلى العودة إلى الجباية الأصلية، ترضية لأحد مطالب العامة الأساسية، وذلك كما حددها القرآن والسنة. ولا فائدة من التوضيح أنهم حالما اطمأنوا على نصرهم، لم يوفوا بوعودهم. وقد قبض ديوان الخراج الأغلبي عينًا محصول الجباية المطلوب، خلافًا للنظام الجبائي المنصوص عليه في القرآن. ومن ناحية أخرى، يبدو أن تداول النقود كان هامًا، فترتبت على ذلك ضرورة الحرص على جودة السكة. ولم يخش إبراهيم الثاني إغضاب العامة لفرض

= الثالث ببيت الحكمة بالقيروان. ولم ينس أبو عبد الله الداعي من ناحيته استخدام مواهبه: وهكذا، نجده يخرج مع الوفد المعين لمصاحبة المهدي من سجلماسة إلى القيروان. وقد مات في خدمة الفاطميين سنة 298/910 ـ 911. ودوّن المقري، نقلاً عن الرقيق وعريب، وصفًا بليغًا عنه (نفح الطيب، ج 4، 130 ـ 131). وانظر أيضًا أخبار مجموعة، ص 146 ـ 148؛ وابن عذاري، البيان، ج 1، 152 ـ 153 و 162 ـ 163.

ويحتمل كثيرًا أن يكون أبو اليسر جاسوسًا للشيعة. ولا شك أن ابن الأثير فكر في توظيف أشخاص من صنفه، لما قال إن وزراء زيادة الله الثالث كانوا شيعة واتصلوا باستمرار بأبي عبد الله الداعي (الكامل، ج 6، 128). ولم تكن هذه الظاهرة خاصة بإفريقية. وكانت دواوين بني العباس في نفس الفترة، محل غزو من طرف أعوان الشيعة الذين شكلوا عصبية حقيقية قوية جدًا.

انظـر L. MASSIGNON (Recherches sur les shiites extrémistes à Baghdad à la fin du IIIe siècle de l'Hégire, *Z.D.M.G.*, 1938, pp. 378-382; et D. SOURDEL, *Le Vizirat*, I, 352-353).

الأصلاحات الضرورية في هذا الميدان. وقد كلفت دار الضرب في الدولة بمراقبة السكة وضربها. وكان يشرف عليها رجل ثقة من الدولة وكثيرًا ما كان من الرقيق، مثل (بلاغ) الشهير الذي نقش اسمه على أغلب النقود المضروبة في عهد إبراهيم الثاني. والثابت أن الجباية الأغلبية عاشت فترات صعبة، لكنها كانت في رخاء بصورة عامة. وقد مكنت الجباية لا محالة زيادة الله الثالث من صرف الأموال بلا حساب والاستقرار بالمشرق وحمل أموال طائلة معه.

ومن أهم وظائف أيّة دولة إسلامية في العصر الوسيط، ضمان العدل الذي لا مراء فيه للرعايا. وهو أمر خول الحكم على الدولة أو لها. وكان قاضي القضاة يمثل في نظر الرعية قمة هيكل الدولة. وقد أثار اختياره مشاكل عويصة في وجه أمير إفريقية ولم يكن من الصعب فقط التوفيق بين رغبات الخاصة والعظماء على وجه العموم وبين مصالح الأمة، بل وجب أيضًا اعتبار المشاحنات القائمة بين مذهب السنة بفرعيه المالكي والحنفي، وكلاهما عارض المعتزلة الذين حصلوا على انضمام البلاط وتأييده لهم. فكانت تولية قاضي القضاة في إفريقية بمثابة الأمر العظيم، ولم ينته عزله أبدًا دون نشوب الاضطراب. فكانت الفرصة سانحة لتُرفع ضدّه قضية تتيح للمذهب المقابل الغلبة. وأبرز صورة على ذلك القضية التي أقامها سحنون على القاضي المعتزلي السابق له الذي مات تحت التعذيب. ولم يلقب قاضي إفريقية بلقب قاضي القضاة كما هي الحال في المشرق، أو بقاضي الجماعة المستعمل في الأندلس، وقد تمتع بقدرٍ كبير ونفوذ أدبي شامل. وكان حاميًا للشريعة حريصًا على تطبيقها، وقد تولى مهمة حقيقية، وكثيرًا ما دخل في نزاع مع الحكم. وقد اشتهر سحنون أيضًا في هذا الباب. وقد ملك الأمير في مثل هذه الصور وإذا أراد إخضاع القاضي، فضلاً عن العزل المتوقع خطره، سلاحًا آخر تمثل في تعيين زميل له أكثر «تفهمًا» ومنتسب لمذهب منافس منح الأسبقية في القضاء. وهذا ما وقع بالذات لسحنون. واستعمل أحيانًا هذا الحل بمساعدة وجوه لا جدال في قيمتها بين الأوساط الخاصة بها، مثل أسد بن الفرات وأبي محرز في عهد زيادة الله الأول، وذلك لترضية مختلف تيارات الرأي العام. وتدل كل هذه الأمور على المقام الرفيع الاستثنائي الذي يحتلّه قاضي القضاة في نظام الدولة الإسلامية في العصر الوسيط عامة، وفي القيروان خاصة التي كانت من أهم مراكز الثقافة الإسلامية في القرن التاسع الميلادي.

وكان قاضي القضاة بإفريقية على وجه العموم، من ابن غانم إلى حماس بن

مروان، مرورًا بأسد وأبي محرز وسحنون وسليمان بن عمران وابن طالب وعيسى بن مسكين، شخصًا من أعلى طراز في ميدان العلوم الإسلامية كما في ميدان النزاهة الأخلاقية. وكان القضاة مثل ابن جمال بمثابة أدوات جاهلة طيعة للحكم ومن النوع الاستثنائي. ولنتذكر أيضًا أنه ينبغي الاحتراز من أحكام قليلة الإطناب وجهت لقضاة المعتزلة مثل ابن عبدون. فهل ينبغي أن يلاحظ أن هذه الأحكام صادرة عن أعدائهم؟ وباستثناء الحالات الشاذة، كان القاضي شخصًا نزيهًا مقتدرًا، يشتغل أساسًا بفض النزاعات، عملاً بقواعد الفقه واجتهاده، عن طريق الجبر أو بالتراضي. وقد كان يجلس بالمسجد وينصت للمتقاضين ويقضي ويسهر على تنفيذ العقوبات. إلا أن صلاحياته لم تكن قضائية فحسب، بل كانت أيضًا نمطًا للحاة الروحية والزمنية، والحياة العامة والخاصة. فكان لا يحد اختصاصه حدًا، نوعًا ما، وقد امتد خاصةً إلى الأخلاق. وكان أيضًا وصيًا على الأيتام والمجانين والمبذرين، وكان يزوّج اللاتي كن بلا ولي، ويشرف على الأحباس، ويسهر على نفيذ الوصايا وغيرها من المواثيق، الخ..

وكان يساعده في أعماله المختلفة قاضيان آخران هما صاحب السوق المحتسب الذي يشتغل خاصة بالمضاربات والأسواق، وصاحب المظالم الذي يسهر على قضاء الحقوق. وقد عاصر الأغالبة مصدر لا يقدر بقيمة، وقد أخبرنا بصورة مفصلة نسبيًا، على هذه الخطة، نعني كتاب «أحكام السوق» ليحيى بن عمر (مات سنة 289/902)، وهو موجز للمحتسب الكامل. وأما الخطة الثانية، فلم ندرك إلا قليلاً أهمية الدور الذي قامت به، وتفصيل اختصاصات القائم بها. ومن المعلوم أن الماوردي أكسبها أهمية نظرية. وقد وجب أن تشكل مبدئيًا أحسن سياج تجاه السيطرة وأخطاء القضاء وتجاوز السلطة مهما كان مصدرها. ووجب إناطتها بشخص مرموق جدًا، وحتى بالأمير نفسه. ويبدو جيدًا أن الأمر كان على ذلك النحو أحيانًا في إفريقية. فقد كلف مثلاً إبراهيم الثاني ابنه أبا العباس أحمد بهذه الخطة سنة 278/891 ـ 892[1]. وبما أن الأمراء كانوا يعقدون مجالس العدل بأنفسهم، فقد عملوا أيضًا على مقاومة المظالم. لكن كثيرًا ما باشر قضاة من الدرجة الثانية هذه الخطة، ولم يعملوا إلا على مساعدة قاضي إفريقية. وقد شغلها ابن طالب[2] قبل أن يتولى القضاء الأسمى، وكلف بها سحنون تلميذه

---

(1) ابن عذاري، البيان، ج 1، 122.

(2) انظر عياض، المدارك، ترجمة إبراهيم بن عتاب الخولاني، رقم 73.

حبيب بن نصر[1]. وفي هذه الصورة تمثلت الخطة في القضاء في الجرائم الصغرى فقط، ومعاقبة الأخطاء التي لا تكتسي خطورة كبرى. وفي الجملة قامت هذه الخطة آنذاك بدور محكمة ابتدائية مكلفة بفض النزاعات الصغرى، ولنذكر أخيرًا القاضي المكلف بالسهر على النظام في المدينة، غير أن «والي المدينة» لم يوجد إلا في العاصمة لا غير. أما الشّرطة فلا يبدو أنّها كانت تمثّل خطّة مستقلة في عهد الأغالبة. ولا بدّ أن صلاحياتها كانت متداخلة بصورة تزيد أو تنقص مع صلاحيات الجيش.

وكما لاحظنا، فقد تغيّر هذا الجيش تغيّرًا كبيرًا بمرور الزمن في عهد الأغالبة. إذ كان يتألّف في الأصل من حشود جند العرب دون سواهم تقريبًا. وسرعان ما احتلّ جند العبيد السّود مكانه إلى جانب الجند العربي. وبعد ذلك بدأ تجنيد الصقالبة أي بالخصوص اللمبار المُشْتَرين من تجّار نابولي والبندقية. وهكذا أخذ دور الجند العربي يتقلّص، لا سيما بعد الثورة التي هزّت عرش زيادة الله الأوّل. ولُوحِظ نفس التطوّر ضمن قيادة الجيش. حيث أصبح اختيار كبار القوّاد يتمّ أكثر فأكثر من بين أمراء الأسرة المالكة أو مواليهم. ولضمان أمن البلاد والدفاع عنها كان الجيش يستند إلى سلسلة من الحصون الموروثة عن العصور القديمة. وقد كانت تلك الحصون بمثابة الخطوط الدفاعية الواقية للبلاد من الهجومات القادمة من الغرب أو المنطلقة من صلب القبائل البربرية الطائشة أو من الجبال المنذرة بالخطر. وقد كانت حامياتها تساهم في المحافظة على السلم في المملكة بالتصدّي لأهل المناطق المناوئة أو المضطربة.

إلاّ أن هذه السلم كثيرًا ما يتعكّر صفوها، كما أسلفنا ـ في الولايات التي كان يشرف على حظوظها وُلاة معروفون دومًا وأبدًا بولائهم للأمراء. وفي مراكز الولايات الهامة مثل طبنة وطرابلس وتونس يقع الاختيار في أغلب الأحيان على أولئك الولاة من بين أفراد الأسرة المالكة. وكانت باجة وباشو وسوسة وقسطيلية ونفزاوة مراكز ولايات هي أيضًا. أمّا بلزمة وسطيف وميلة التي كان يحكمها أمراء عرب معترفون بالسلطة الأغلبية ولكنّهم قليلو الانقياد، فقد كانت تتمتّع بنظام خاصّ وتحتلّ مكانة منفردة. إذ

---

(1) انظر الطبقات، أبو العرب، ص 141؛ وعياض، المدارك، ترجمة حبيب بن نصر، رقم 61؛ وترجمة سحنون، رقم 16. وتولى فقهاء آخرون قضاء المظالم، منهم محمد بن المبارك (مات سنة 260/873 ـ 874)، وقد ولاه ابن طالب (المدارك، ترجمة رقم 110)؛ وأبو زيد قاسم بن عمر (مات سنة 284/897 ـ 898)، وولاه أيضًا ابن طالب (المدارك، ترجمة رقم 115)؛ وسليمان بن سالم القطان (مات سنة 298/902) الذي تولى القضاء فيما بعد (المدارك، ترجمة رقم 57).

يبدو أن أمير قالمة الذي كان يضرب سكّة خاصّة به، قد كان يتمتع باستقلال حقيقي. وكان الوالي يُدير منطقته بمساعدة قاضٍ يحكم بين الناس، وعدد كبير من الجُباة المُكلّفين بجمع الضرائب وقائد ا لجيش المحلّي. وكان منصب الوالي يمثل بطبيعة الحال خطّة مُربحة ومرغوبًا فيه إلى أبعد حدّ، وذلك بالخصوص بسبب الأرباح التي يدرّها على صاحبها استغلال الرعايا وقد رُوي أن بني حُمَيْد الذين كانوا يتمتّعون بحظوة لدى الأمراء إلى أن ثار أبو جعفر أحمد على أخيه محمّد الأوّل، قد كانوا يرغبون في ولاية باجة بسبب ثروة منطقتها. ولما اعتلى أبو عقال العرش حاول إصلاح هذا الوضع برفع مرتبات الولاة بصورة محسوسة. ولكن من المستبعد أن تكون التجاوزات قد توقّفت نهائيًا أو لمدّة طويلة.

ورغم التجاوزات والنقائص، فقد كانت المؤسسات الأغلبية المنقولة عن النموذج البغدادي أكثر المؤسسات تطوّرًا في المغرب العربي، وقد سارت في الجملة على الوجه المَرْضِي، ومكّنت من حكم البلاد بنجاعة وعرفت الخصوص كيف تتلاءم مع الظروف وتتطوّر مع الزمن. ومن سوء الحظ فإن نوعية الـوثائق التي لدينا لا تسمح لنا بمتابعة ذلك التطوّر وذلك المجهود في سبيل التلاؤم مع الظروف، ممّا يخلف لدينا شعورًا مؤلمًا بالتقطّع والغموض وتقلّب الصلاحيات على نحوٍ غير مفهوم.

الخـاتمـة

لا شك أن ابن خلدون استحضر ذهنيًا مصير الأغالبة وتمثل به خاصة، عند تأمله في معنى التأريخ وتصنيف فلسفته. فهذا المصير يُعتبَر أحسن شرح للمثلث التعليلي الذي أحكم وضعه، وللرسم الدوري في ثلاث مراحل الذي ظن أنه اكتشفه في نسق نمو المجتمعات والدول، وهو رسم خُصِّص لاستعراض ولادة الدول والحضارات المرتبطة بها وازدهارها ثم ذبولها وموتها.

فقد كان قيام الدولة الأغلبية من صنع عزيمة مرنة، لكنها راسخة، في خدمة عقل عبقري عرف كيف يدرك ويزن ويقرر اتجاه قوى ذلك الظرف لإحكام السيطرة عليها وتوجيهها. وهو ثمرة لقاء بين رجل فريد وظرف خاص. فنشأت عن الخضم أول دولة مستقلة، عربية إسلامية غير منشقة في إفريقية. ومرت في المرحلة الأولى من حياتها التي دامت قرنًا وزيادة بطور النمو والتوطيد. إذ تعيّن عليها التغلب على مصاعب ضخمة. ووجب أن تتمرن البلاد وتتعود على الاستقرار والنظام. وقد عاشت البلاد مدة طويلة في الاضطرابات الموالية للفتح والتي استهوتها. وما زالت سلطة الأمير غير ثابتة، وما زالت الأحقاد القبلية حية، وقد أبدى الفقهاء مناوءتهم للنظام الجديد فناصبوه العداء، وقد فرض الحمية على الأطماع الجشعة النافرة. وفي المستطاع تأخير موعد المواجهة الكبرى بقوة الحزم والمرونة السياسية. وقد تم الأمر على ذلك النحو. لكن لم يمكن تجنبها إلا بعسر. فعصفت يومًا الريح من ناحية الجند المحرومين المبعدين عن لعبة الشهوات والحرب الدامية، لما طفحت الكأس من الجانبين. إلا أن العرش لم تحمله العاصفة مرة واحدة برياحها العاتية، الكثيرة التحول، فلم تنفخ بما يكفي من القوة والاستمرار في نفس الاتجاه، فخرج العرش في النهاية وقد رسّخت أقدامه المحنة. ولم يقض طور أزمة المراهقة التي مرت بها الدولة الفتية عليها.

بل خرجت منها واثقة من قواها وثوقًا كافيًا لبدء مرحلة عهد الازدهار والنضج بعمل اتّصف بالإقدام والشجاعة. فافتتحت سياسة العظمة والتوسع فيما وراء البحار. وبينما توقف الإسلام أو تأخر شرقي القيروان وغربيها، فقد دفع تحت راية الأغالبة بشوكاته المظفرة الأخيرة في شكلها العربي في قلب البحر المتوسط. وبذلك بث أمراء القيروان بصورة جدية الذعر في ملوك بيزنطة والملوك الكارولنجيين، وفتحوا الطريق أمام الأساطيل الإسلامية للسيطرة على البحر المتوسط. وقد سالمت الدولة مذهب السنة في الداخل. ورضي أسد بن الفرات العظيم بقيادة جيوشه إلى الجهاد، وقدم للفقه بالقيروان معلمًا من أحسن معالمه هو «الأسدية». لكن الإشعاع الثقافي بعاصمة الأغالبة لم يشهد أكبر امتداد له إلا في عهد سحنون، مؤلف المدونة والمؤسس الحقيقي للمذهب المالكي في المغرب. وقد أقبل على دروسه الطلاب من جميع أنحاء الأندلس، وبفضل ما كان له من صيت، صارت القيروان من ألمع المراكز الثقافية في العالم الإسلامي. وامتلأت كتب الطبقات بالتراجم التي أطنبت في إطراء علماء الفقه بإفريقية في ذلك العصر الزاهر. وقد وهبهم الأمراء أحسن درة للفن في المغرب كله أي جامع القيروان، لممارسة نشاطهم به. فاكتسى وجه إفريقية خلال هذه الفترة الممتازة للنضج السياسي والفكري والفني، مميزاته النهائية التي تقبلها الأخلاف منذئذ. وسمحت ندرة القلاقل وقلة خطورتها ببعث الحياة الاقتصادية أيضًا. وقد عمر الأمراء البلاد بمنشآت مائية، خاصة منهم أبو إبراهيم أحمد. فتلا الرخاء هذا الإنجاز، وبلغ الذروة في عهد ابن الدولة الضال محمد الثاني أبي الغرانيق، وقد ارتبطت ذكراه في الأذهان مدة طويلة بعدم الاكتراث، وكان قدوة في العيش الهنيء اليسير. وذكر أن أيامه رويت بالحنين إلى بلاد وفيرة الخيرات.

وفي عهد إبراهيم الثاني، بلغت الدولة قمة المجد والعظمة. ومن الصعب البقاء بصورة متوازنة على القمة إن لم تكشف قمم أخرى ينبغي تسلقها، وإن لم تتجدد القوى في الجهد الضروري للقيام بفتوحات جديدة. وقد اضطرب بصر إبراهيم الثاني، فلم يقدر على النظر والتمييز. فهوت الدولة معه في هاوية الاستبداد والجنون. فبذر إبراهيم الثاني سريعًا رصيد المودة الذي تجمع في البلاد خلال الفترة السابقة، رغم الانطلاق الطيب الذي فتح به حكمه. ثم ما فتيء أن ساء الرعب في البلاد. فتحولت عند ذلك ريح الأمل عن وجهتها، وبدأت تنفخ من جبال كتامة. ولم يمر الزمن إلا في ترقب ميزان سنة 290 وكان على هذا الميزان أن يزن الأعمال ويعطي كل ذي حق حقه. واتجهت الأنظار منذئذ إلى المغرب، تترقب طلوع شمس الله. وتزايد الخوف في كل مكان، وفي بغداد كذلك.

فغادر الطاغية المتعطش للمطلق أرض إفريقية، في رجفة أخيرة من الوضوح وطلبًا للعظمة، قاصدًا أرضًا أخرى لها نفس الحزم، لكنها كانت أكثر نزاهة وأحسن ثباتًا. فهل كان ذلك هو الخلاص؟ وهل أن تحويل المقود في الوقت المناسب وفي الاتجاه الطيب سيصحح الوضع وينقذ الدولة من الموت ويعيد إحياءها؟ كلاّ. لقد كان بإمكان القائد الكفء قيادة السفينة خارج منطقة العواصف، لكن قضت عليه يد قاتل أبيه. فمن صدق ذلك؟ إنه تحدي التأريخ. وما أهمه من حدث! فلو أن زيادة الله الثالث لم يقتل أباه عبد الله الثاني، لتغيّر بلا شك سير تأريخ الإسلام بأكمله، ولربما غاير تسبيًا ما كان عليه. **وأنف كليوبطرة، لو كان أقصر، لتغير وجه الأرض. وقد هم كرموال بغزو المسيحية جمعاء، لكن حبة رمل صغيرة خرقت حالبه. . .**

لقد أراد القدر أو الصدفة إذن أن تضيع الفرصة الكفيلة بإنقاذها وتوجيهها في الطريق الشاقة للانبعاث. غير أن مثل هذه الفرص لا تتوفّر مرتين. فقد كانت إفريقية عبارة عن سفينة تائهة بالمعنى الصحيح، في عهد زيادة الله الثالث، فقضي عليها منذئذ أن تتيه رغمًا عنها، محاطة بضبابات البلاط الخمرية، ويأس الرعايا، حتى حل الموعد المكتوب بالأربس حيث ترقبها القدر، وقد امتلأت خزائن الدولة بالذهب، وقدرت على العطاء بلا حساب، وكانت إمارة غنية في رخاء، وزرعت جيوش العرش الرعب والخوف على ساحات القتال في بلاد ما وراء البحار، سيمحى كل ذلك في انتفاضة، بمشيئة أهل الجبال الغلاظ المحرومين من كل شيء. . . إلا من الإيمان. . . فكيف يمكن تعليل ذلك؟ لم يكن مؤرخو الدولة يدركون ذلك الأمر. هل إنها خيانة؟ أجاب على ذلك ابن الأثير بالإيجاب، فقال إن كل وزراء زيادة الله من الشيعة. وقد استحسنوا انتصار أبي عبد الله الداعي[1]. فليكن! من الأكيد أن أعوان الشيعة السريين ارتشوا دواوين القيروان، كما فعلوا بدواوين بغداد في نفس الفترة لا محالة. لكن إذا وقعت خيانة الأغالبة، فذلك لأنهم صاروا عرضة للتهجم، وعرضة لأن «يخانوا». فليس ذلك بالتعليل الحقيقي. ويمكن الإشارة أيضًا إلى نجاعة خيالة كتامة بالجبال ومهارة الداعي على وجه الخصوص. لكن نتجت نجاعة خيالة كتامة ودعاية الداعي خاصة عن ضحالة خصومهم وفجورهم.

والواقع أن الدولة الأغلبية قتلتها أزمة في الرجال واليأس. لقد ذل زيادة الله الثالث

(1) الكامل، ج 6، 128.

وأذل الدولة في شخصه. فنفر الناس، وبذلك، رفضت البلاد المتشبعة تشبعًا عميقًا بمذهب السنة، القتال، وبلغ بها الأمر أن تمنت سرًا تطهير رقادة (كما حصل في اسطبلات الملك الأسطوري اليوناني أوجياص) مهما كلف الثمن، ولو عن طريق موجات المذهب الشيعي المُلوَّثة، خاصة وأن هذا المذهب عرف كيف يكتسي الأشكال الأكثر اعتدالاً والأقل أذى، وأن يتقدم بالخصوص حاملاً بيده مفتاح مملكة الله المليئة شمسًا وعدلاً وإنصافًا للجميع. كلّا! لم يُطرَد الأغالبة بقوة السلاح. بل طردوا بالإيمان والأمل الذي لا يقاوم في عالم أحسن. فقد خاب باستمرار هذا الإيمان وهذا الأمل، وتجدد دومًا وأبدًا، وهو معنى التأريخ، وبحر الأحلام العنيدة التي تبحر عليها البشرية متجهة إلى مصيرها.

لأن التأريخ، مهما قال R. SÉDILLOT[1]، هو مجموع ونتيجة الرغبات العميقة ـ الواعية أو الغامضة، لا يهم ذلك ـ لأفراد عاقلين، وله معنى الأمل أو توق تلك الكائنات في عالم عدل وسعادة مطابق لشعور فطري ـ ولو أن كثيرًا من الغرائز الأخرى معاكسة له ـ بالمساواة، واحترام الفرد البشري والأخلاق. والإنسان حيوان أخلاقي، ولو سار على نهج مناف للأخلاق أو راوغ ضميره. وقد برهن التأريخ، بما في ذلك ما روينا، بصورة واضحة، أن الطريق إلى أحسن العوالم، هو موضوع لكل الآمال، وهي مزروعة بالعقبات والارتدادات والانحرافات والأكاذيب والاغتصابات والأخطاء والفظائع.

وقد بدت طريق الأغالبة مسدودة في جملتها. وكان يبدو أنها لن تقود إلا إلى الضلالة. فسار رعاياهم في سبيل آخر، قادهم إليها بصيص جديد من الأمل، فظنوا أنه ضياء شمس الله أخيرًا. ومن المعلوم أن هذه الطريق الجديدة لن تكون لا أحسن ولا أسوأ، والمعلوم أيضًا أن خيبات ومشاق البشرية لن تنتهي. لكن طريق التأريخ تبقى دائمًا مفتوحة، وطريق الأمل أيضًا.

ولعلّ دروس الماضي تساعدنا على تحسين اختيار مراحلنا وتحسين سير خطانا.

---

(1) (*L'Histoire n'a pas de sens*)، باريس، 1965. لم يوفق R. SÉDILLOT في الواقع إلا في التدليل على أن الذين فكروا في معنى التأريخ، مذ وجد الإنسان وبدأ يفكر، لم يتفقوا ـ وهذا أمر عادي ـ وأن طريق الماضي ليست مستقيمة ولم تكن بغير منعرجات، وهذا أمر طبيعي. ولنسجل لا محالة درس التواضع الذي قدمه لنا هذا الكتاب، والإنذار الذي تضمنه بشأن استخدام مبدإ معنى التاريخ لغايات بعيدة عن النزاهة العلمية. وانظر بخصوص هذه القضية:

R. ARON: Dimensions de la conscience historique; L'Homme et l'Histoire, actes du VI[e] congrès des Sociétés de Philosophie de langue Française, Paris, 1952; et l'Histoire et ses interprétations, entretien autour d'A. Tonybee, sous la direction de R. ARON, Paris, 1961.

المصادر باللغة العربية

الإدريسي ، **كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق** ، نقل H. PÉRÈS الفصول المتعلقة بالمغرب ، –عن تحقيق لـ R. DOZY و J. DE GOEJE (Leyde ، 1866) – بعنوان *(Description de l'Afrique (Septentrionale et Saharienne)* ، الجزائر ، 1957 .

الأسفرائيني (مات سنة 471/1078–1079) ، **التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية من الفرق الهالكين** : تحقيق الشيخ الكوثري ، القاهرة ، 1955 .

الأشعري ، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين** ، تحقيق H. RITTER (Wiesbaden ، 1963) .

الأصبهاني (أبو نعيم أحمد بن عبد الله) ، **حلية الأولياء** ، القاهرة ، 1933 .

الأصطخري ، **المسالك والممالك** ، تحقيق محمد ج. عبد العال ، القاهرة ، 1961 .

أمين (أحمد) ، **ضحى الإسلام**.

ابن الأبار ، **الحلة السيراء** ، حقق Marcus Joseph MÜLLER جزء منه في *(Beiträge zur Geschichte der Westlichen Araber)* ، مونيخ ، 1866 ، ص 161–360 . أحلنا عامة على هذه الطبعة («الحلة» بإيجاز) . وقد حقق آماري فصولا متعلقة بصقلية من «الحلة» في تأليفه *(Biblioteca)* . وقد استخدمنا أيضا مخطوط «الحلة» ، على ملك الجمعية الأسيوية ، باريس ، رقم 21 أ . وخلافا لذلك ، لم نتمكن من استخدام تحقيق حسين مؤنس ، القاهرة ، 1963–1964 ، إذ فقد من المكتبات التي عملنا فيها . وانظر أيضا الطبّاع ، إعتاب الكتاب ، تحقيق صالح الأشتر ، دمشق ، 1961 .

ابن الأثير ، **الكامل في التأريخ** ، القاهرة ، 1357/1938–1939 . وقد اعتمدنا أحيانا طبعة القاهرة لسنة 1031–1302/1884–1885 ، وطبعة TORNBERG ، Leyde ، 1865 . وقد جمع E. FAGNAN وترجم فصولا من «الكامل» تعلقت بالمغرب الاسلامي بعنوان *(Annales du Maghreb et de l'Espagne)* ، الجزائر ، 1898 .

ابن أبي حاتم الرازي ، **كتاب الجرح والتعديل** ، طبعة حيدر آباد ، 1943–1953 .

ابن أبي زرع (مات بعد سنة 724/1324) ، **الأنيس المطرب بروض القرطاس ، في أخبار ملوك المغرب وتأريخ مدينة فاس** («الروض» بإيجاز) ، طبعة حجرية ، فاس ، 1303/1885– 1886 . عرف هذا التأليف رواجا عظيمًا في أوروبا : حققه وترجمه إلى اللاتينية TORNBERG ، Upsula ، 1843–1846 ،

وترجمه إلى الالمانية DOMBAY-AGRAM 1794–1797 ؛ ونقله إلى البرتغالية Moura ، لشبونة ، 1824 ؛ ونقله الى الفرنسية BEAUMIER ، 1860 .

ابن أبي زيد القيرواني (310–922/386–996) . **النوادر والزيادات على ما في المدونة من غريب الامهات** . مخطوط بجامع الزيتونة . ملك الصادقية ، تونس . 6 مجلدات . من رقم 5191 الى رقم 5196.

ابن أبي يعلا الفراء ، **طبقات الحنابلة** ، طبعة القاهرة ، 1952/1371.

ابن بطة . انظر H. LAOUST .

ابن تغريبردي (مات حوالي سنة 1465/874) . أنظر (أبو المحاسن).

ابن تيمية . **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية** ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 1955 ، ترجمه H. LAOUST ترجمة محشاة . بيروت . 1948 . بعنوان *Le traité de droit public d'Ibn* (*Taimiya*).

ابن جماعة . **تحرير الأحكام في تدبير أهل الاسلام**.

ابن الجوزي ، **مناقب الامام أحمد بن حنبل** ، القاهرة ، 1931/1349.

ابن حجر العسقلاني . **التهذيب** ، كلكتا ، 1907/1325 –1908 .

ابن حزم (مات سنة 1064/456) . **جمهرة الانساب العرب** . تحقيق LÉVI-PROVENÇAL ، القاهرة ، 1948 ؛ الفصل في الملل والأهواء والنحل ، مجلدان . القاهرة ، 1900/1317 . ترجم Israel FRIEDLAENDER الفصول المتعلقة بالشيعة بعنوان (The heterodoxies of the shiites according to Ibn Ḥazm) بمجلة *J.A.O.S.* ، المجلد 18 (1907) ، ض 1–80 . و 19 (1909) ، ص 1–183.

ابن حمّاد (= ابن حمّادو) . **أخبار ملوك بني عبيد** ، تحقيق وترجمة VONDERHEYDEN ، الجزائر وباريس . 1927.

ابن حوقل (مات بعد سنة 977/367) ، **كتاب صورة الأرض** ، طبعة بيروت ، بدون تاريخ /1962/ ، نقله الى الفرنسية J. H. KRAMER و G. WIET ، بعنوان (*La géographie d'Ibn Hauqal*) . جزآن . Leyde ، 1964.

ابن خرداذبه . **كتاب المسالك والممالك** . تحقيق وترجمة جزئية للحاج صادق . بعنوان (*Description du Maghreb et de l'Europe au III^e/IX^e siècle*) ، الجزائر ، 1949 .

ابن الخطيب . **أعمال الأعلام**... ، حقق ح. ح. عبد الوهاب الفصول المتعلقة بالمغرب وصقلية في (*Centenario Amari*) ، ج2 . 427–476) . وترجمته الى الإسبانية Rafaela C. MARQUEZ بعنوان (*El-Africa del Norte en el-«Aᶜmal» de Ibn al-Jaṭīb...*) ، مدريد . 1958 ؛ الحلل المرقومة . حققه وترجمه CASIRI الى اللاتينية في (*Bibliotheca Arabico Hispana Escurialensis...*, Madrid, 1970, II, 117 et s.) و (رقم الحلل في نظم الدول) ، طبعة تونس . 1898/1316.

ابن خلدون (أبو زكرياء يحيى ، الأخ الأصغر لمؤلف «العبر») ، **كتاب بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد** ، حققه وترجمه VONDERHEYDEN ، الجزائر وباريس ، 1927

ابن خلدون (عبد الرحمان) ، **كتاب العبر** ، طبعة بيروت ، 1958 . جمع DE SLANE الفصول المتعلقة بالمغرب الإسلامي ، ما عدا الفصول الخاصة بالأغالبة ، وترجمها بعنوان (*Histoire des Berbères*) في 4 أجزاء ، الجزائر ، 1852—1856 . ونشرت طبعة جديدة بإشراف Paul CASANOVA في 4 أجزاء ، باريس ، 1925—1956 . وحقق A. Noël DESVERGERS وترجم الفصول المتعلقة بالأغالبة ، بعنوان (*Histoire de l'Afrique sous la dynastie des Aghlabites et de la Sicile sous la domination musulmane*) ، باريس ، 1841 .

ابن خلكان (608—681/1211—1282) وفيات الأعيان ، القاهرة ، 1948 .

ابن رسته ، **كتاب الاعلاق النفيسة** ، حققه وترجم قسما منه الحاج صادق ، بعنوان (*Description du Maghreb et de l'Europe au III*e*/IX*e *siècle*) ، الجزائر ، 1949 .

ابن سعد ، **الطبقات** ، بدأ في تحقيقه J. HOROVITZ ، Leiden ، 1909 .

ابن الصغير ، **أخبار الأيمة الرستميين** ، تحقيق MOTYLINSKY بعنوان (*Chronique d'Ibn Saghir sur les imams rostémides de Tahert*) في أعمال المؤتمر الدولي الرابع عشر للمستشرقين ، باريس ، 1908 ، ص 3—132 .

ابن عبد الحكم ، **فتوح افريقية والأندلس** ، حققه وترجم جزءا منه Albert GATEAU ، الجزائر ، 1948 . انظر بخصوص ابن عبد الحكم بحثا ادرج في هذه القائمة بقلم R. BRUNSCHVIG ، وكذلك مباحث Albert GATEAU في *R.T.* ، 1936 ، ص 57—83 ؛ و1937 ، ص 61 وما بعدها ؛ و1938 ، ص 37—55 ؛ و1939 ، ص 203—219 ؛ و1942 ، ص 311—320 .

ابن عبد المنعم الحميري (مات قبل سنة 727/1327) ، **كتاب الروض المعطار في خبر الاقطار** ، تحقيق جزئي لـ Umberto RIZZITANO ، الفصول المتعلقة بصقلية ، في مجلة كلية الآداب ، القاهرة ، المجلد الثامن (1956) ، ص 129—181 . وقد استخدمنا أيضا مخطوط معهد الدراسات الإسلامية في باريس .

ابن عذاري ، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب** ، تحقيق G. S. COLIN و E. LÉVI-PROVENÇAL ، Leiden ، 1948 . وترجمه E. FAGNAN بعنوان (*Histoire de l'Afrique du Nord et de l'Espagne intitulée al-Bayano-l-Mogrib*) ، الجزائر ، 1901 .

ابن عساكر ، **تهذيب التأريخ** . تحقيق ابن بدران ، دمشق ، 1332/1913—1914 .

ابن عاصم المالكي ، **العاصمية** ، تحقيق وترجمة Léon BERCHER ، الجزائر . 1958 .

ابن عمر (يحيى) ، **أحكام السوق** ، جمع علي المكي ، في *R.I.E.E.I.* ، IV (1956) ، ص 59—151 ، مخطوط تونس ، الزيتونة ، ملك الأحمدية ، رقم 3137 . فصول هذا التأليف أوردها الونشريشي في كتابه «المعيار» ، **وأشرنا إليها في مجلة «الفكر» ، المجلد** I (1954) ، الجزء الثاني ، ص 45—51 ، تونس .

ابن الفقيه الهمذاني (توفي بعد سنة 903/290) ، **كتاب البلدان** ، حققه وترجم جزءًا منه الحاج صادق بعنوان (*Description du Maghreb et de l'Europe au IIIe/IXe siècle*) ، الجزائر ، 1949 ، «البلدان» بإيجاز.

ابن القاضي أحمد بن محمد بن العافية ، **جذوة الاقتباس في من حل من أعلام مدينة فاس** ، طبعة حجرية ، بلا تاريخ.

ابن قتيبة (كتاب منسوب إلى) ، **كتاب الإمامة والسياسة** ، مجلدان ، القاهرة ، 1937/1356 ، أنظر بخصوص هذا التأليف ، (*Le K. al-imāma wa-l-siyāsa et la réception des poètes par le Khalife omeyade ʿUmar b. ʿAbd al-ʿAzīz*) في R.T. 1934 ، ص 317–335. و م. ي. نجم ، كتاب الامامة والسياسة المنسوب لابن قتيبة : من مؤلفه؟ ، في مجلة الأبحاث ، بيروت ، المجلد 14 (1961) ، ص 129–132.

ابن المقفع ، **الأدب الصغير والأدب الكبير ورسالة الصحابة** ، تحقيق يوسف أبو حلقة ، بيروت ، 1960.

ابن منظور ، **لسان العرب** ، طبعة بيروت ، 1955–1956.

ابن ناجي ، **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان** ، 4 أجزاء ، طبعة تونس ، 1902/1320.

ابن نباتة (جمال الدين محمد) ، **التأريخ** ، مخطوط الاسكوريال ، رقم 1641.

ابن وادران ، **تأريخ تونس** ، عند AMARI ، *Biblioteca* ، ص 540–544. ترجمه CHERBONNEAU بعنوان (Précis historique de la dynastie des Aghlabites) في *Revue de l'Orient, de l'Algérie, et des Colonies* ، دسمبر 1855 ، ص 2–14.

أبو ريدة ، **إبراهيم بن سيار النظام وآراؤه الكلامية الفلسفية** ، القاهرة ، 1946.

أبو زهرة ، **أبو حنيفة ، حياته وعصره ، آراؤه وفقهه** ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1955 ؛ **ابن حنبل ، حياته وعصره ، آراؤه وفقهه** ، القاهرة ، 1947.

أبو العرب ، **طبقات علماء افريقية** ، تحقيق ابن شنب ، الجزائر ، 1914.

أبو الفداء اسماعيل بن علي (مات سنة 1331/732) ، كتاب **المختصر في أخبار البشر وهو ذلك التأريخ ...** ، جزآن ، القاهرة ، 1325–1907/1326–1908. («التأريخ» بإيجاز).

أبو الفرج الأصفهاني ، **مقاتل الطالبيين** ، القاهرة ، 1934/1353.

أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغريبردي ، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** ، طبعة أبو يوسف يعقوب ابن إبراهيم ، كتاب الخراج ، طبعة بولاق ، 1302. ترجمه الى الفرنسية H. E. FAGNAN بعنوان (*Le Livre de l'Impôt Foncier*) باريس ، 1921.

البغدادي (أبو جعفر محمد بن سعيد) (مات في سنة 859/245) ، **كتاب أسماء المغتالين من الإشراف في الجاهلية والاسلام** ، وأسماء من قتل من الشعراء ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، 1954.

البغدادي (أبو منصور عبد القادر بن طاهر) (مات سنة 429/1037–1038) ، **كتاب الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم** ، تحقيق محمد بدر ، القاهرة ، 1910 ، بصورة سيئة جدا ، وترجم قسما منه إلى

الانكليزية K. Ch. Seel (*Moslem schisms and sects*) حتى «المرجئة» ، نيويورك ، 1919 ، وترجم البقية A. S. Halkin بنفس العنوان ، تل أبيب ، 1935.

البغدادي (عبد الله) ، **كتاب الكتّاب** ، تحقيق D. Sourdel ، في *B.E.O.* ، 14 ، (1952–1954) ، ص 115 وما بعدها.

البكري (أبو عبيد) (مات سنة 487/1094) ، **المسالك والممالك** ، تحقيق de Slane الذي نقله الى الفرنسية بعنوان (*Description de l'Afrique septentrionale*) ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، 1911–1913.

البلاذري أبو العباس أحمد بن يحيى (مات سنة 302/914–915) ، **فتوح البلدان** ، تحقيق عبد الله وعمر أنيس الطباع ، بيروت ، 1958. أنساب الاشراف ، المجلد الخامس ، حققه S. D. F. Goiten ، القدس ، 1936 ، ص 214–273.

البلوي أبو محمد عبد الله بن محمد المديني ، **سيرة أحمد بن طولون** ، تحقيق محمد كرد علي ، دمشق ، 1358 هـ.

التجاني (مات بعد 707/1308) ، **الرحلة** ، طبعة تونس ، 1958 ، تقديم ح. ح. عبد الوهاب.

التجاني أبو عبد الله محمد ، **تحفة العروس** ، القاهرة ، 1301 هـ.

الجاحظ ، **رسالة الى الفتح بن خاقان في مناقب الترك وعامة جند الخلافة** ، في *Tria Opuscula* ، تحقيق Vonderheyden ، Leyde ، 1903.

الجهشياري أبو عبد الله محمد (مات سنة 331/942) ، **كتاب الوزراء والكتاب** ، تحقيق مصطفى السقاء وابراهيم الأبياري وعبد الحافظ شلبي ، القاهرة ، 1938.

حسن ابراهيم حسن ، **تأريخ الدولة الفاطمية في المغرب ومصر وسورية وبلاد العرب** ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 1958.

الحمّادي محمد بن مالك بن أبي الفضائل اليماني (القرن الخامس الموافق للقرن الحادي عشر) ، **كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة** ، تحقيق الكوثري ، القاهرة ، 1955.

الحُمَادِي ، انظر الحَمَّادي.

حسن أحمد محمود وسيد إسماعيل كاشف ، **مصر في عصر الطولونيين والأخشيديين** ، القاهرة ، 1960.

طه حسين ، **الفتنة الكبرى** ، 1: عثمان ، القاهرة ، 1947 ؛ 2 : علي.

الداودي ، **كتاب الأموال** ، تحقيق وترجمة ح. ح. عبد الوهاب وفرحات الدشراوي ، للفصل المتعلق بصقلية ، بعنوان Le régime foncier en Sicile au Moyen Age (IXe et Xe siècles), *Etudes d'orientalisme dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal* ، باريس ، 1962 ، ج 2 ، 401–44.

الدرجيني ، **كتاب طبقات المشايخ** ، مخطوط رقم 505 بجامعة الجزائر. ولجامعة Lwow نسخة منه أيضا ذكرها T. Lewicki ولم نتمكن من الاطلاع عليها.

الدينوري (أبو حنيفة) ، **الأخبار الطوال** ، تحقيق عبد المنعم عامر ، القاهرة ، 1960.

رشيد رضا ، انظر H. Laoust.

الرقيق إبراهيم بن القاسم ، **قطب السرور في الأنبذة والخمور** ، مخطوط بالمكتبة الوطنية ، باريس ـ رقم 4829 و 4830 و4831 .

السخاوي ، **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التأريخ** ، دمشق ، 1349/1930 – 1931 .

سحنون ، **المدونة** ، طبعة القاهرة ، 1323/1905 .

السيوطي (مات سنة 911/1505 – 1506) ، **تأريخ الخلفاء** ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، 1952 .

سعد بن عبد الله الأشعري القمي (مات سنة 299 – 301/911 – 913) ، **فرق الشيعة** ، طبعة النجف ، 1936 ، ونقل لطبعة Ritter ، استنبول ، 1931 .
انظر بخصوص المؤلف ، B. Lewis (*The Origins of Ismāᶜilism*, pp. 14 – 15) و Oriens ، 1954 ، ص 204 .

الزبيدي محمد بن الحسن (مات سنة 374/989 – 990) ، **طبقات النحويين واللغويين** ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة ، 1373/1954 .

الزبيدي ، **تاج العروس** ، 10 أجزاء ، القاهرة ، بدون تاريخ .

زكي محمد حسن ، *Les Tulunides* ، باريس ، 1933 .

الشافعي ، **كتاب الأمر** ، القاهرة ، 1322/1904 – 1905 .

الشماخي أبو العباس أحمد بن سعيد (توفي سنة 928/1521 – 1522) ، **كتاب السير** ، طبعة حجرية ، القاهرة ، 1301/1883 – 1884 .
انظر T. Lewicki في *R.E.I.* ، 1934 ، ص 59 – 78 ، بخصوص هذا الكتاب .

الشهرستاني (مات سنة 548/1153) ، **كتاب الملل والنحل** ، تحقيق محمد فضل الله بدران ، القاهرة ، 1951 .
ترجمه T. Haarbrücker بعنوان *Religions parthein und Philosophen-Schulen* ، جزآن ، Halle ، 1850 – 1855 .

الطباع (عبد الله) ، **كتاب الحلة السيراء لأبي عبد الله بن الأبار** ، بيروت ، 1962 .

الطبري ، **تأريخ الأمم والملوك** ، 8 مجلدات ، القاهرة ، 1939 ، نقله الى الفرنسية H. Zotenberg في 4 أجزاء ، وأعيد طبعه سنة 1958 في Leyde .

عبد الرازق (علي) ، **الاسلام وأصول الحكم** ، القاهرة ، 1925 .

عبد الوهاب (حسن حسني) ، **الطاري** ، في المجلة الزيتونية ، ماي 1940 ؛ **المصاهرات بين العراق وإفريقية التونسية** ، في مجلة المجمع العلمي العراقي ، 1956 ؛ (Du nom arabe de la Byzacène), *R.T.*, (1939, pp. 199—201 ؛ و (Un tournant de l'histoire aghlabite) ، **فتنة محمد الطنبذي سيد المحمدية** ، في *R.T.* ، 31 – 32 (1937) ، ص 343 – 352 ؛ و (Villes arabes disparues, (*Mél. W. Marçais*, Paris, 1950, pp. 1 – 15.

عريب بن سعد القرطبي ، **صلة تأريخ الطبري** ، تحقيق M. J. de Goeje ، Leiden ، 1897 . (« الصلة »)

بايجاز) . اعتمدنا هذه الطبعة . ونشر كتاب «الصلة» كذيل لتأريخ الطبري . المجلد الثامن . طبعة القاهرة . 1939 .

عياض (Biographies aghlabides extraites des Madārik du Cadi ʿIyād)، تحقيق محمد الطالبي ، تونس . 1967 . («المدارك» بايجاز) . تحيل أرقام التراجم على تحقيقنا .

غالب (مصطفى) . **أعلام الاسماعيلية** ، بيروت ، 1964 .

الغزالي . **الاقتصاد في الاعتقاد** ، القاهرة . 1327/1909 .

الفرزدق . **ديوان** . تحقيق عبد الله إسماعيل الصاوي ، القاهرة ، 1354/1936 .

القاضي أبو حنيفة النعمان بن أبي عبد الله محمد بن منصور بن أحمد بن حيون التميمي ، **افتتاح الدعوة وابتداء الدولة** ، مخطوط L. MASSIGNON ، **وكتاب الهمة في آداب اتباع الأئمة** ، تحقيق محمد كامل حسين ، القاهرة ، بدون تاريخ 1948/ ؛ **وأساس التأويل** . تحقيق عارف ثامر ، بيروت ، 1960 .

القاضي الرشيد بن الزبير (القرن الخامس الموافق للقرن التاسع) . **كتاب الذخائر والتحف** . تحقيق محمد حميد الله ، -الكويت ، 1959 .

القلقشندي (مات سنة 821/1418) ، **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء** ، 14 جزءا ، القاهرة ، 1913 — 1920 ؛ **ونهاية الأرب في معرفة أنساب العرب** ، تحقيق ابراهيم الأبياري . القاهرة ، 1959 .

القمي ، انظر سعد بن عبد الله...

كتاب العيون والحدائق في الأخبار الحقائق ، لمؤلف مجهول ، تحقيق الفصل الثالث الذي يبدأ بخلافة الوليد ابن عبد الملك وينتهي بخلافة المعتصم ، قام به M.J. DE GOEJE و P. DE JONG ، بعنوان (*Fragment a historicum Arabicorum*) ، Leyde ، 1869 . وقد استخدمنا في خصوص المجلد الموالي مخطوطة برلين، المكتبة الوطنية العربية ، Wetzstein ، ج2 ، 342 ، سجل Ahlwardt رقم 9491 .

الكشي أبو عمر محمد بن عمر بن عبد العزيز (القرن الرابع الموافق للقرن العاشر) ، **معرفة أخبار الرجال** ، تأليف للأثني عشرية ، طبعة بومباي ، 1317/1900 ، ثم طبعة كربلاء ، بدون تاريخ .

الكندي محمد بن يوسف (مات سنة 350/961) ، **ولاة مصر** ، بيروت ، 1379/1959 .

المالكي (أبو بكر) . **رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وافريقية...** ، تحقيق حسين مؤنس ، القاهرة ، 1951 ، نشر الجزء الأول فقط ، واعتمدنا أيضا مخطوط باريس «الرياض» ، المكتبة الوطنية ، المؤلفات العربية ، رقم 2153 .

الماوردي (مات سنة 450/1058) الأحكام السلطانية ، تحقيق M. ENGERI ، Bonne ، 1853 ، ترجمه E. FAGNAN بعنوان (*Les statuts gouvernementaux*) ، الجزائر ، 1915 .

محمد بن أحمد النيسابوري ، انظر النيسابوري.

محمد بن محمد اليماني ، انظر اليماني.

محمد علي مختار ، **تصنيف النصوص بشأن عمر بن العزيز** ، أطروحة مرقونه ، معهد الدراسات الإسلامية ، باريس .

المرتضى أحمد بن يحيى . **كتاب طبقات المعتزلة** ، فلاسفة الإسلام الاسبقين ، تحقيق Susanna DIWALD-WILZER ، بيروت – ويزبادن ، 1961 .

المسعودي . **مروج الذهب** (*Les prairies d'or*) ، تحقيق وترجمة Barbier DE MEYNARD و Pavé DE COURTEILLE 9 أجزاء . باريس ، 1872 – 1877 . يحال عليه للترجمة . وبخصوص النص العربي . أحيل على تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، 1958 . ولم تبلغ ترجمة Ch. PELLAT بعد ، الفصول التي تهمنا .

المُقَدَّسِي . انظر المَقْدِسِي .

المَقْدِسِي (أبو عبد الله محمد . أو المُقَدَّسِي ، مات سنة 988/378) ، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم** ، حقق وترجم Ch. PELLAT قسما منه ، بعنوان (*Description de l'Occident musulman au IVe/Xe s.*) . الجزائر ، 1950 .

المَقْدِسِي (المطهر بن طاهر) . **كتاب البدء والتأريخ** ، نسب أيضا الى أبي زيد أحمد بن سهل البلخي . 3 أجزاء . تحقيق وترجمة Cl. HUART ، باريس ، 1899 – 1916 .

المقري ، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب** . 4 أجزاء . الطبعة الثانية . القاهرة ، 1368/1949 .

المقريزي ، **اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء** . تحقيق جمال الدين الشيال . القاهرة . 1367/1948 . الخطط المقريزية ، طبعة بيروت . بدون تاريخ .

(محمود علي) مكي . **التشيع في الأندلس منذ الفتح حتى نهاية الدولة الأموية** . في *R.I.E.I.I.* ، مدريد . ج 2 . (1954) ، ص 93 – 145 .

الناصري (أحمد) . **كتاب الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى** . 3 أجزاء ، تحقيق جعفر ومحمد الناصري ، ابن المؤلف . الدار البيضاء ، 1954 .

النسفي (عمر) ، **العقائد** .

النعمان ، انظر القاضي أبو حنيفة النعمان...

سيد ناصر نقشبندي . **الدينار الاسلامي في المتحف العراقي** ، بغداد ، 1372/1953 .

النوبختي (مات سنة 310/922) لم يكن المؤلف الحقيقي لكتاب «فرق الشيعة» ، انظر سعد بن عبد الله الأشعري القمي .

النويري ، **كتاب نهاية الأرب في فنون الأدب** ، حقق وترجم الفصول المتعلقة بالمغرب الإسلامي M. Gaspar REMIRO بعنوان (Historia de los Musulmanes de Espana y Africa, dans *Revista del Centro de Estudios Historicos de Granada y su Reino*) جزآن ، غرناطة ، 1917 – 1919 .

– نشر : AMARI الفصول الخاصة بصقلية في (*Biblioteca Arabo-Sicula*) مع الترجمة الايطالية .

– ذيل J. J. A. CAUSSIN تأليف DE RIEDSEL (Voyages en Sicile, dans la Grande

Grèce et au Levant, suivie de l'histoire de Sicile par le Novaïri, Paris, 1802, (pp. 397—448 ، بالترجمة الفرنسية لهذه الفصول بالذات.

– نقل DE SLANE إلى الفرنسية الفصول المتعلقة بالمغرب ، تذييلا للجزء الأول من ترجمته الجزئية للعبر ، لابن خلدون ، بعنوان (*Histoire des Berbères*) ، الطبعة الثانية ، ص 313–447.

– اعتمدنا كذلك مخطوط «النهاية» بالقاهرة ، دار الكتب ، رقم 549 ، معارف عامة ؛ وكذلك مخطوط باريس ، المكتبة الوطنية ، مؤلفات عربية ، رقم 1576.

النيسابوري (محمد بن أحمد) ، **كتاب استتار الامام** ، تحقيق W. IVANOV ، في *B.F.A.E.* ، الجزء الرابع ، القسم الثاني ، 1936 ، ص 93–107.

الهروي أبو الحسن علي بن أبي بكر (مات في رمضان 611/ جانفي 1215) ، **كتاب الإشارات الى معرفة الزيارات** ، تحقيق Janine SOURDEL-THOMINE ، دمشق ، 1953 ؛ ترجم بعنوان (*Guide des lieux de pélerinage*) ، دمشق ، 1957.

الورجيلاني (أبو زكرياء يحيى بن أبي بكر) ، **كتاب السيرة وأخبار الأيمة** ، ترجمه E. Masqueray إلى الفرنسية بعنوان (*Chronique d'Abou Zakaria*) ، الجزائر ، 1878 ؛ وترجمه R. LE TOURNEAU من جديد ، بعنوان *Chronique* ، في *R.A.* ، بداية من رقم 104 ، 1960. وقد اعتمدنا هذه الترجمة الأخيرة.

الوزير السراج ، **الحلل السندسية** ، الجزء الأول (ناقص) ، طبعة تونس ، 1287/1870–1871.

الونشريشي ، **المعيار** ، 12 جزء ، طبع حجري ، فاس ، 1314–1315/1896–1898.

ياقوت ، **معجم البلدان** ، 5 أجزاء ، طبع بيروت ، 1955 ؛ **ومعجم الأدباء** ، 20 جزءا ، تحقيق أ. ف. الرفاعي ، القاهرة ، بدون تاريخ.

اليعقوبي ، **كتاب البلدان** ، ترجمة G. WIET ، Les Pays ، القاهرة ، 1937 ؛ **التأريخ** ، جزآن ، بيروت ، 1960.

اليماني (محمد بن محمد) ، **سيرة الحاجب جعفر بن علي ، وخروج المهدي من سلمية ، ووصوله الى سجلماسة ، وخروجه منها إلى رقادة**. تحقيق W. IVANOV ، في *B.F.A.E.* ، 4 ، 1936 ، ص 107–133. انظر أيضا A. GATEAU.

المصادر باللغات الأخرى

Jean 'Abdel-Jalil, *Aspects intérieurs de l'Islam*, éd. du Seuil, Paris, 1949.

A. Abel, *Changement politique et littérature eschatologique dans le monde musulman*, dans *SI*, II (1954), pp. 23-43; *Le Khalife, présence sacrée*, dans *SI*, VII (1957), pp. 29-45.

Aḫbār Maǧmū'a, éd. et trad. esp. de Don Emilio Lafuente y Alcantara, Madrid, 1867.

Ahimaaz, voir M. Salzmann.

Marie-Thérèse D'Alverny, *La Connaissance de l'Islam en Occident du IX^e au XII^e siècles*, dans les *Actes de la XII^e semaine internationale de Spolète*, organisée par le Centre italien d'Études sur le Haut Moyen Age, 2-9 avril 1964

Michèle Amari, *Storia dei musulmani di Sicilia*, Catane 1933-5, 3 vol., 2^e éd. révisée par C.A. Nallino. La première éd. est de 1854; *Biblioteca Arabo-Sicula*, texte arabe, Lipsia, 1857; *Biblioteca Arabo-Sicula*, versione italiana, Turin et Rome, 1880, 2 vol.; *Description de Palerme*, dans *J.A.*, IV^e série, V (1845), pp. 85 et s.

Annales, E.S.C. = Annales (Économies, Sociétés, Civilisations).

Annales Francorum, dans *RGFS.*, VII, 64 et s.

A.I.E.O. = *Annales de l'Institut d'Études Orientales* d'Alger.

Annales Weissemburgenses, dans *MGH*, I, 111 et s.

Annalium Bertinianorum, Pars prima, dans *MGH*, I, 424 et s.

Thomas W. Arnold, *The Caliphate*, Oxford, 1924.

Raymond Aron, *Dimensions de la conscience historique*, Paris, 1961.

Atlas des ceinturiations romaines, publication de l'InstitutGéographique National, Paris, 1954.

Lionel Balout, *Préhistoire de l'Afrique du Nord*, 1 vol., Paris, 1955.

J. Baradez, *Fossatum Africae. Recherches aériennes sur l'organisation des confins sahariens à l'époque romaine*, Paris s. d. [1949]. CR. dans *RA*, 1950, pp. 184-187.

C.H. Becker, *The expansion of the Saraceens, Cambridge medieval history*, II.

Alfred Bel, *La religion musulmane en Berbérie, esquisse d'histoire et de sociologie religieuse*, Paris, 1948.

M. Belin, *Du régime des fiefs militaires dans l'Islamisme et principalement en Turquie*, dans *J.A.*, 1870, pp. 1-116.

F. Benoît, *Documents historiques sur les incursions des Sarrasins et des Barbaresques en Camargue au Moyen Age*, dans *RT*, 1932, pp. 301-6.

Malek Bennabi, *Vocation de l'Islam*, Paris, 1954.

Jacques Berque, *Structures sociales du Haut Atlas*, Paris, 1955; *Les Arabes d'hier à demain*, Paris, 1960.

M. Berza, *Sur le voyage en France du pape Jean VIII* (878), dans la *Revue historique du sud-est européen*, XVIII (1941), pp. 66-86.

Enrico Besta, *La Sardegna medioevale, le vicende politiche dal 450 al 1326*, Palerme, 1908.

La Bible, La Sainte Bible, trad. fr. sous la direction de l'École Biblique de Jérusalem, Club Français du Livre, Paris 1965.

Pierre Birot et Jean Dresch, *La Méditerranée et le Moyen-Orient*, 2 vol., Paris 1953.

Régis Blachère, *Le Coran*, Paris, 1957.

R. Boutruche, *Seigneurie et féodalité, le premier âge des liens d'homme à homme*, Paris, 1959.

E.V. Bohill, *The golden trade of the Moors*, Oxford University Press, 1963.

L. Bréhier, *Les origines des rapports entre la France et la Syrie: Le protectorat de Charlemagne*, dans *Chambre de Commerce de Marseille, Congrès français de Syrie, Séances et travaux*, fasc. II, 1919, pp. 15-38.

J.D. Brethes, *Contribution à l'histoire du Maroc par les recherches numismatiques*, Casablanca, 1939.

Carl Brockelmann, voir *G.A.L.*.

Robert Brunschvig, *La Berbérie orientale sous les Ḥafsides des origines à la fin du XV^e siècle*, 2 vol., Paris, 1940-1947; *A propos d'un toponyme tunisien du Moyen Age: Nûba-Nûbiya*, dans RT., 1935, pp. 149-154; *Ibn 'Abd al-Ḥakam et la conquête de l'Afrique du Nord par les Arabes: étude critique*, dans *AIEO*, VI (1942-7), pp. 108-155; *La Tunisie dans le Haut Moyen Age, sa place dans l'histoire*, dans les *Conférences de l'Institut français d'archéologie orientale*, Le Caire, 1948; *Polémiques médiévales autour du rite de Mālik*, dans *Al-Andalus*, XV (1950), fasc. II; *Problème de la décadence*, dans les *Actes du Symposium de Bordeaux* (25-29 juin 1956), pp. 29-43.

B.E.A. = Bulletin des Études Arabes d'Alger.

B.E.O. = Bulletin d'Études Orientales de l'Institut Français de Damas.

B.F.A.E. = Bulletin of the Faculty of Arts of the University of Egypt.

B.S.O.A.S. = Bulletin of the School of Oriental and African Studies, Londres.

John B. Bury, *A history of the Eastern Roman Empire from the fall of Irene to the of Basil I (A.D. 802-867)*, Londres, 1912; *The naval policy of the Roman relation to the western provinces, from the 7th to the 9th century*, dans Ce *Amari*, II, 21-34.

Byzantion, revue internationale des études byzantines, Bruxelles.

Claude Cahen, *Les facteurs économiques et sociaux dans l'ankylose culturelle de* dans *Classicisme et déclin culturel dans l'histoire de l'Islam*, Actes *international d'histoire de la civilisation musulmane* (Bordeaux, 25- organisé par R. Brunschvig et G. E. von Grunebaum; *Fiscalité antagonismes sociaux en Haute-Mésopotamie au temps des premiers d'après Denys de Tell-Mahré*, dans *Arabica* I, (1954), pp. 136-152; *Mo populaires et autonomisme urbain dans l'Asie musulmane du Moyen Age*, dans V (1958), pp. 225-250, et VI (1959), pp. 25-26, et 233-265; *La changeante part de quelques doctrines religieuses*, dans *L'Élaboration de l'Islam*, coll

Strasbourg, 1961, pp. 5-22 *Points de vue sur la «Révolution 'Abbâside»*, dans la *Revue Historique*, nº 468, octobre-décembre 1963, pp. 295-338.

CT. = *Cahiers de Tunisie.*

Marius Canard, *Textes relatifs à l'emploi du feu grégeois chez les Arabes*, dans *BEA*, XXVI (1946), pp. 3-8; (أخبار الراضي بالله) Alger, 1946; *L'impérialisme des Fatimides et leur propagande*, dans *AIEO* (1942-7), pp. 156-93; *Deux épisodes des relations diplomatiques arabo-byzantines au Xe siècle*, dans *BEO*, XIII (1949-50), pp. 51-69; *L'autobiographie d'un chambellan du Mahdi 'Obeidullah le Fâṭimide* (trad. de la *Sîrat Ja'far al-Ḥâjib)*, dans *Hesperis*, 1952, pp. 282 et s.; *Quelques «à-côté» de l'histoire des relations entre Byzance et les Arabes*, dans *Studi Orientalistici in onore di Giorgio Levi Della Vida*, Rome, 1956, I, 98-119; *Les travaux de T. Lewicki concernant le Mağrib et en particulier les Ibāḍites*, dans *RA*, CIII (1959), 3e et 4e tri., voir Vasiliev.

Farrugia di Candia, *Monnaies Aghlabites du Musée du Bardo*, dans *RT*, 1935, p. 273 et s.

B. Capasso, voir *MND.*

J. Carcopino, *Le Maroc antique*, Paris, 1948.

Paul Casanova, *Mohammed et la fin du monde, étude critique sur l'Islam primitif*, Paris, 1911.

Casiri, voir Ibn al-Ḥaṭīb.

J.J. A. Caussin, voir al-Nuwayrī.

Caietani Cenni, *Monumenta dominationis pontificiae*, 2 vol., Rome, 1760 et 1761.

Centenario della nascita di Michele Amari, 2 vol., Palerme, 1910.

Chikh Békri, *Le Kharijisme berbère, quelques aspects du royaume rustumide*, dans *AIEO*, XV (1957), pp. 55-109.

Chronicon Salernitanum, œuvre d'un auteur anonyme du Xe siècle qui avait utilisé des documents antérieurs, dans *MGH*, III, 467-560.

La Chronique de Cambridge, en appendice de l'ouvrage de Vasiliev, *Byzance et les Arabes* I, 342-346, et II, 99-106, texte grec et trad. fr. Le texte latin peut être consulté dans *R.I.S.*, éd. de 1725, I, 2e partie, pp. 245-248.

Pierre Cintas, *Le sanctuaire punique de Sousse*, dans *RA*, XCI (1947), pp. 1-80.

G.S. Colin, *Monnaies de la période idrîsite trouvées à Volubilis*, dans *Hesperis*, XXII (1936), pp. 113-127.

M. Columbia, *Per la topografia antica di Palermo*, dans *Centenario Amari*, II, 394-426.

Le Continuateur de Théophane, voir Theophanes Continuatus.

Henry Corbin et Mohamed Mo'in, *Nāsir-e Khosraw, Kitab-e Jami'al-ḥikmatain* (كتاب جامع الحكمتين), Téhéran-Paris, 1953.

G. da Costa-Louillet, *Saints de Sicile et d'Italie Méridionale aux VIIIe, IXe et Xe siècles*, dans *Byzantion*, XXIX-XXX (1959-60), pp. 89-173.

Christian Courtois, *Les Vandales et l'Afrique*, Paris, 1955; *De Rome à l'Islam*, dans *RA*, LXXXVI (1942), pp. 22-45; *Reliques carthaginoises et légende carolingienne*, dans la *Revue de l'Histoire des Religions*, CXXIX (1945), pp. 57-83; *Saint Augustin et le problème de la survivance du punique*, dans *RA*, XCIV (1950), pp. 259-82; *Les rapports entre l'Afrique et la Gaule au début du Moyen Age*, dans *CT*, VI (1954), pp. 127-45.

K.A.C. Creswell, *A short account of early muslim architecture*, Londres, 1958.

André Dandolo, *Chronica*, dans *RIS*, nouvelle éd., Bologne, 1938, XII, 1-327; *Chronica Brevis*, dans *RIS*, nouvelle éd., Bologne, 1938, XII, 351-373.

M.J. De Goeje, *Memoire sur les Carmathes du Bahrain*, Leyde, 1862.

De Mas Latrie, *Traités de paix et de commerce et documents divers concernant les relations des Chrétiens avec les Arabes de l'Afrique Septentrionale au Moyen Age*, 2 vol., Paris, 1866 et 1872.

G. et V. De Miré, F. Villard et H. Herzfelder, *Sicile Grecque*, Paris, 1955. Préf. de Jean Bayet.

Daniel C. Dennett, *Pirenne and Muhammad*, dans *Speculum*, XXIII (1948), pp. 165-190.

De Riedesel, (أنظر النويري) .

Silvestre de Sacy, *Exposé de la religion des Druzes*, 2 vol., Paris, 1838.

De Slane, (أنظر النويري) .

Jean Despois, *Le Djebel Nefousa*, Paris, 1935; *L'Afrique Blanche*, I, *L'Afrique du Nord*, 2e éd., Paris, 1958. La 1re éd. est de 1949; *Le Djebel Ousselat*, dans *CT*, XXVIII (1959), pp. 408 et s.

A. Noël Desvergers, (أنظر ابن خلدون) .

Charles Diehl, *L'Afrique byzantine, Histoire de la domination byzantine en Afrique* (533-709), Paris, 1896. Nlle réimpression, New York, s.d.; *Études sur l'administration byzantine dans l'exarchat de Ravenne* (568-751), Paris 1888.

Charles Diehl et Georges Marçais, *Le monde oriental de 395 à 1081*, 2e éd., Paris, 1944.

Renée Doehaerd, *Méditerranée et économie occidentale pendant le haut Moyen Age*, dans les *Cahiers d'histoire mondiale*, I (1954), pp. 571-93.

Dwight M. Donaldson, *The shi'ite religion, a history of Islam in Persia and Irak*, Londres, 1933.

R.P.A. Dozy, *Histoire des Musulmans d'Espagne*, Paris, 1932; *Supplément aux dictionnaires arabes*, 2 vol., Leyde, 1877-1881.

Louis Duchesne, *Les premiers temps de l'État Pontifical*, 3e éd., Paris, 1911; la première éd. est de 1904; voir *Liber Pontificalis*.

E. Duprat, *Les relations de la Provence avec les pays du bassin occidental de la Méditerranée du Ve siècle aux Croisades*, dans *Répertoire des travaux de la société de statistiques de Marseille* (1911-20), pp. 96-128.

Eginhard, *Vie de Charlemagne*, trad. de L. Halphen, Paris, 1923. وأحيل على هذه الطبعة في خصوص Les Annales ويمكن الرجوع أيضا إلى *Vita Karoli*, dans *MGH. Scrip.*, I, 135-218.

Andrews S. Ehrenkrentz, *Studies in the monetary history of the Near East in the middle ages, the standard of fineness of some types of dinars*, dans *JESHO*, II (1959), pp. 128-161.

E.B. = *Encyclopaedia Britannica*, Chicago-Londres, 1964.

E.I. = *Encyclopédie de l'Islam*, ancienne et nouvelle édition. Nous utilisons de multiples articles de cet ouvrage auxquels nous renvoyons dans nos notes.

Fred E. Engreen, *Pope John the eighth and the Arabs*, dans *Speculum*, XX (1945), pp. 318-330.

D. Eustache, *El-Basra, capitale idrisite et son port*, dans *Hespéris*, 1-2 tri. 1955.

Henri Ey, *Études psychiatriques*, Paris, 1950, 3 vol.

Henri Ey, P. Bernard et Ch. Brisset, *Manuel de psychiatrie*, 2e éd., Paris, 1963.

Edmond Fagnan, *Additions aux dictionnaires arabes*, Alger, 1923; *Extraits inédits relatifs au Maghreb (géographie et histoire)*, Alger, 1924; voir Ibn al-Atīr, et Ibn 'Idārī.

César Famin, *Histoire des invasions des Sarrazins en Italie*, Paris, 1843. (طبعة تقادمت جداً).

L. Féraud, *Mœurs et coutumes kabiles*, dans *RA*, 1862, pp. 272-83, et 429-40; 1863, pp. 67-95.

Augustin Fliche, *Les origines de l'action de la papauté en vue de la Croisade*, dans la *Revue d'histoire ecclésiastique*, publiée par l'Université Catholique de Louvain, XXXIV (1938), 4e tri., pp. 765-775.

Henri Fournel, *Les Berbers*, 2 vol., Paris, 1875-1881.

C.M. Fraehn, *Numis Kuficis*, طبع أولاً في *Mémoires de l'Académie Impériale des Sciences de Saint-Pétersbourg*, IX (1823), et X (1825); ثم في مجلد مستقل.

Edward A. Freeman, *The history of Sicily from the earliest times*, 4 vol., Oxford, 1891.

Israel Friedlaender, *The heterodoxies of the shiites according to Ibn Ḥazm (introd., transl., and commentary)*, dans *JAOS*, XVIII (1907), pp. 1-80, et XIX (1909), pp. 1-183.

Asaf A.A. Fyzee, *The study of the literature of the Fatimid Da'wa*, dans *Arabic and islamic studies in honor of H.A.R. Gibb*, éd. G. Makdisi, Leiden, 1965.

F. Gabotto, *Eufemio e il movimento separatista nella Italia meridionale*, ظهر أولاً في *Rassegna Siciliana*، بلرم ، السلسلة الثانية 3-4 ، (1889)؛ ثم في : *Studio*. *Turin*, *1890; et enfin dans La Letteratura*, V-VI (1890-91).

Francesco Gabrieli, *Al-Ma'mūn e gli 'Alidi*, dans *Morgenländische texte u. Forschungen*, *herausgegeben von A. Fischer*, II, 1, Leipzig, 1929, pp. 5-62; *L'Opere di Ibn al-Muqaffa'*, dans *RSO*, XI (1931-2), pp. 197-247; *Un secolo di studi arabo-siculi*, dans *SI*, II (1954), pp. 89-103; *Histoire et culture de la Sicile arabe*, dans la *Revue de la Méditerranée*, Paris-Alger, mai-juin 1957, pp. 241-259; *Arabi e Bizantini nel Mediterraneo centrale*, dans *Bulletino dell'Istituto per il Medio Evo e Archivio Muratoriano*, n° 76, Rome, 1964, pp. 31-46.

F.L. Ganshof, *Qu'est-ce que la féodalité*, Bruxelles, 1947; *Notes sur les ports de Provence du VIIe au Xe siècle*, dans *RH*, CLXXXIII (1939), pp. 28-37.

Louis Gardet, *La Cité musulmane, vie sociale et politique*, Paris, 1954.

Albert Gateau. *La sīrat Jafar al-Ḥājib (contribution à l'histoire des Fatimides)*, dans *Hesperis*, 1947, pp. 375-96.

Maurice Gaudefroy-Demombynes et Platonov, *Le monde musulman et byzantin jusqu'aux Croisades*, Paris, 1931.

Léon Gauthier, *Ḥayy Ben Yaqdhân (roman d'Ibn Ṭufayl)*, éd. et trad. fr., Beyrouth, 1936.

E. F. Gauthier, *Le passé de l'Afrique du Nord, les siècles obscurs*, Paris, 1952.

Pierre Gaxotte, *Aujourd'hui, thèmes et variations*, Paris, 1965.

Jules Gay, *L'Italie Méridionale et l'Empire Byzantin depuis l'avènement de Basile Ier jusqu'à la prise de Bari par les Normands (867-1071)*, Paris, 1904.

Hamilton A.R. Gibb, *Studies on the civilization of Islam*, Londres, 1962.

Dr. H. Giese, (مدير معهد البحوث الجنسية بجامعة هامبورغ) *L'Homosexualité de l'homme*, préface du Dr. A. Hesnard, (رئيس الجمعية الفرنسية لعلم التحليل النفسي) trad. D. Maze, Paris, 1963.

S.D Goitein, *The origins of the vizirate and its true character*, dans *Islamic Culture*, XVI (1942), pp. 255-263; *A turning point in the history of the muslim state* (بمناسبة كتاب الصحابة لابن المقفع), dans *Islamic Culture*, XXIII (1949), pp. 120-135; *From the Mediterranean to India*, dans *Speculum*, XXIX (avril 1954), pp. 181-197; *The Cairo Geniza as a source for the history of muslim civilization*, dans *SI*, III (1955), pp. 75-91;

The Unity of the Mediterranean World in the "Middle" Middle Ages, dans *SI*, XII (1960), pp. 29-42; *La Tunisie du XI^e siècle à la lumière des documents de la Geniza du Caire*, Dans *Études d'Orientalisme dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal*, II, 559-579, Paris, 1962.

Philip Gosse, *The history of piracy* (1932), trad. fr. par P. Teillac, *Histoire de la piraterie*, Paris, 1952.

Henri Grégoire, *La carrière du premier Nicéphore Phocas*, dans *Hommage à St. Kyriakidis*, Salonique, 1953, pp. 232-254.

E. Griffini, *Nota di E. Griffini intorno alla tomba di Sulaymān b. Imrān*, dans *Centenario Amari*, II, 483.

Hartmann Grisar, *Analecta romana, dissertazioni, testi, monumenti dell'arte riguardanti principalmente la storia di Roma et dei papi nel Medio Evo*, Rome 1899.

Gustave E. von Grunebaum, *Medieval Islam, a study in cultural orientation*, Chicago, 1947, trad. par Odile Mayot, *L'Islam Médiéval, Histoire et civilisation*, Paris, 1962; *Nationalism and cultural trends in the Arab-Near-East*, dans *SI*, XIV (1961), pp. 121-153.

Stéphane Gsell, *Histoire ancienne de l'Afrique du Nord*, 8 vol., Paris, 1913-1928; *Atlas archéologique de l'Algérie, éd. spéciale des cartes au 200.000^e du service géographique de l'armée*, Alger-Paris, 1911.

V. Guérin, *Voyage archéologique dans la Régence de Tunis*, 2 vol., Paris, 1862.

Stanislas Guyard, *Fragments relatifs à la doctrine des Ismaélis*, Paris, 1874.

Ḫalīl b. Isḥāq, *Abrégé de la loi musulmane selon le rite de l'Imām Mālik*, trad. Nlle, par G.H. Bousquet, Alger-Paris, 1958.

Louis Halphen, *Les Barbares*, Paris, 1926; *L'Idée d'État sous les Carolingiens*, dans *R.H.*, n° 185-6 (1939), pp. 59-70; *Études critiques sur l'histoire de Charlemagne*, dans *R.H.*, n° 135 (1920), pp. 219-48.

Muhammad Hamidullah, *Embassy of queen Bertha of Rome to Caliph al-Muktafī Billah in Baghdad*, dans *Journal of the Pakistan Historical Society*, Karachi, 1953, pp. 2-29; *Nouveaux documents sur les rapports de l'Europe avec l'Orient musulman au Moyen Age*, dans *Arabica*, VII (1960), pp. 281-300.

A. Hanoteau et A. Letourneux, *La Kabylie et les coutumes kabyles*, 2^e éd., 3 vol., Paris, 1893. (ظهرت الطبعة الأولى سنة 1688).

Hassan Zaky Muḥammad, *Les Tulunides*, Paris, 1937.

W. Heyd, *Histoire du commerce du Levant au Moyen Age*, éd. française par F. Raynaud, réimpression de l'éd. de Leipzig, 1885-1886, 2 vol., Amsterdam, 1959.

John Hopkins, *Sousse et la Tunisie Orientale médiévales vues par les géographes arabes*, dans *C.T.*, XXXI (1960), pp. 83-95.

Georges F. Hourani, *The basis of authority of consensus in sunnite Islam*, *S.I.*, XXI (1964), pp. 13-60.

Jean Huré, *Histoire de la Sicile*, col. *Que sais-je*, Paris, 1957.

Hady Roger Idris, *La Berbérie orientale sous les Zirides X-XII^e siècles*, Paris, 1962.

W. Ivanow, *Ismailis and Qarmatians*, dans J.B.B.R.A.S., 1940, pp. 43-87. *Early shi'ite movements*, dans *J.B.B.R.A.S.*, 1941, pp. 1-23; *Ismāili tradition concerning the rise of the Fatimids*, Oxford-Londres, 1942; *The alleged founder of Ismāilism*, Bombay, 1946; *Ismāili Literature*, 2^e éd. très augmentée de *A guide to ismāili literature* ، طبعة ثانية أضيف إليها الكثير بالنظر إلى تأليف (*A guide...*)، وقد نشرت في طهران سنة 1963.

Iyāḍ, *Biographies aghlabides extraites des Madārik du Cadi Iyāḍ* . تحقيق محمد الطالبي . تونس ، 1967 . المدارك (بايجاز) . وتحيل ارقام التراجم إلى تحقيقنا .

Philippe Jaffé, *Regesta Pontificum Romanorum ab condita Ecclesia ad annum 1198*, 2e éd., 2 vol., Leipzig, 1885. (وهو فهرست سهل المتناول كثيراً . رتبت ورقمت به رسائل البابوات حسب الترتيب الزمني) .

Jean Diacre de Naples, *Acta translationis sancti Severini*, dans *M.N.D.*, I, 291-300; *Martyricum S. Procopii Episcopi Tauromenii*, dans *R.I.S.*, éd. de 1725, T. I., 2e partie, pp. 269-273; *Chronicon episcoporum sanctae neapolitanae ecclesiae*, dans *R.I.S.*, éd. de 1725, T. I, 2e partie, p. 291-324.

Jean-Léon l'Africain, *Description de l'Afrique*, nouvelle éd. trad. de l'italien par A. Épaulard, 2 vol., Paris, 1956.

Abdul Jabbar Joumard, *Haroun al-Rashid, étude historique, sociale et politique*, 2 vol., en arabe, Beyrouth, 1956.

J.A.O.S. = Journal of the American Oriental Society.

J.A. = Journal Asiatique.

J.B.B.R.A.S. = Journal of the Bombay Branch of the Royal Asiatic Society.

J'E.S.H.O. = Journal of the Economic and Social History of the Orient.

Charles André Julien, *Histoire de l'Afrique du Nord; Tunisie, Algérie, Maroc*, 2 vol., I, *Des origines à la conquête arabe* (647 après J.-C.), 2e éd. revue par Ch. Courtois, Paris, 1956. II, *De la Conquête arabe à 1830*; 2e éd. revue par R. Le Tourneau, Paris, 1956.

M.J. Kister, *Mecca and Tamīm (Aspects of their relations)*, dans *Jesho* VIII, part II, 113-164.

A. von Kremer, *Kulturgeschichte des Orients*, 2 vol., Vienne, 1875-1877.

Stanley Lane-Poole, *Catalogue of oriental coins in the British Museum*, 8 vol. plus 2 vol. d'additions, Londres, 1876; *Catalogue of the collection of arabic coins preserved in the khedivial Library at Cairo*, Londres, 1897; *The Mohammadan Dynasties*, Paris, 1925.

Henri Laoust, *Le califat dans la doctrine de Rašīd Riḍā*. (ترجمة محشاة لكتاب «الخلافة والإمامة العظمى») *La profession de foi d'Ibn Baṭṭa*, Damas, 1958. CR. Cl. Cahen dans la *R.H.* n° 453, pp. 148-9; et M. Talbi, dans *C.T.* XXVIII (1959), pp. 548-9; *La classification des sectes dans le Farq d'al-Baghdādī*, dans *R.E.I.*, XXIX (1961), pp. 19-59.

Ph. Lauer, *Le poème de la destruction de Rome et les origines de la Cité Léonine*, dans *Mél. d'Archéologie et d'Histoire de l'École Française de Rome*, XIX (1899), pp. 307-361.

Bruoni Lavagnini, *Siracusa occupata dagli Arabi e l'Epistola di Teodosio Monaco*, Dans *Byzantion*, XXIX-XXX (1959-1960), pp. 267-79.

Henri Lavoix, *Catalogue des monnaies musulmanes de la Bibliothèque Nationale*, Paris, 1887.

Gérard Lecomte, *L'Ifrīqiya et l'Occident dans le Kitāb al-Maārif d'Ibn Qutayba*, dans *C.T.*, XIX-XX (1957), pp. 253-7.

Legendre, *Mesures traditionnelles.*

Paul Lemerle, *Histoire byzantine*, (تقرير حول وضع الأبحاث) dans l'*Annuaire de l'École Pratique des Hautes Études*, IVe section, Paris, 1964-1965, pp. 213-217.

L'Histoire et ses interprétations, entretiens autour d'Arnold Toynbee, sous la direction de Raymond Aron. Publication de l'École Pratique des Hautes Études, VIe section, Paris, 1961.

Le Strange, *Baghdad during the Abbasid Caliphate*, Oxford, 1924.

Roger Le Tourneau, *Fès avant le protectorat*, Casablanca, 1949; *Les Zirides au Maghreb central*, CR. de l'ouvrage de L. Golvin ainsi intitulé, dans *C.T.*, XIX-XX (1957), pp. 393-6.

G. Levi Della Vida, *La corrispondenza di Berta di Toscana col Califo Muktafi*, dans *Rivista Storica Italiana*, Naples, LXVI (1954), pp. 19-38; *Il motivo del cannibalismo simulato*, dans *Rivista degli Studi Orientali*, XXXII (1957), pp. 741-748.

Évariste Lévi-Provençal, *Histoire de l'Espagne musulmane* 3 vol., Paris, 1950-1953; *Un échange d'ambassades entre Cordoue et Byzance au IXe siècle*, dans *Byzantion*, XII (1937), pp. 1-24; *La fondation de Fès*, dans *Islam d'Occident, études d'histoire médiévale*, Paris, 1948; paru d'abord dans *A.I.E.O.*, IV (1938), pp. 23-53; *Le titre souverain des Almoravides*, dans *Arabica*, II (1955), pp. 266-288; *Un nouveau récit de la conquête de l'Afrique du Nord par les Arabes*, dans *Arabica*, I (1954), pp. 17-43.

Tadeuz Lewicki, *Le culte du bélier dans la Tunisie musulmane*, dans *R.E.I.*, II (1935), pp. 196-200; *Notice sur la chronique ibāḍite d'ad-Darǧīnī*, dans *Rocznik Orjentalistyczny*, Lwow, XI (1936), pp. 2-27; *On some Libyan ethnics in Johannis of Corippus*, dans *Rocznik Orientalistyczny*, Krakow, XV (1948), pp. 114-128; *Une langue romane oubliée de l'Afrique du Nord, observations d'un arabisant* dans *Rocznik Orientalistyczny*, Krakow, XVII (1953), pp. 415-480; *Études ibāḍites Nord-Africaines*, 1 vol., Varsovie, 1955; *La répartition géographique des groupements ibāḍites dans l'Afrique du Nord au Moyen Age*, dans *Rocznik Orientalistyczny*, Varsovie, XXI (1957), 301-343; *Les Ibāḍites en Tunisie au Moyen Age*, dans les Conférences de l'*Accademia Polacca di Scienze et Lettere, Biblioteca di Roma*, fasc. nº 6, Rome, 1960, 16 pp.; *Les Ibāḍites dans l'Arabie du Sud au Moyen Age*, dans *Folia Orientalia*, Krakow (= Cracovie), I (1959), pp. 3-18; *A propos d'une liste de tribus berbères d'Ibn Ḥawqal*, dans *Folia Orientalia*, Krakow (= Cracovie), I (1959), pp. 128-35; *Un document ibāḍite inédit sur l'émigration des Nafūsa du Ǧbal dans le Sāḥil Tunisien au VIII-IXe siècle*, dans *Folia Orientalia*, I (1959), pp. 175-191.

Archibald R. Lewis, *Naval power and trade in the Mediterranean A.D. 500-1100*, Princeton University, New Jersey, 1951.

Bernard Lewis, *The origins of Ismāilism*, Cambridge, 1940; *Some observations on the significance of Heresy in the History of Islam*, dans *S.I.* I (1953), 43-63.

Bernard Lewis et P. M. Holt, *Histoires of the Middle East*, Londres, 1962.

Alexandre Lezine, *Deux ribât du Sahel Tunisien*, dans *C.T.*, XV (1956), pp. 279-88. *Le ribât de Sousse, suivi de notes sur le ribât de Monastir*, 1 fasc., 49 pp. Tunis, 1956. *Architecture de l'Ifrīqiya. Recherches sur les monuments aghlabides*, 1966, 168 pp. (Arch. Medit., 2).

Liber Pontificalis, éd. posthume de l'abbé Louis Duchesne, 3 vol., Paris 1955-7.

I. Lichtenstadter, *From particularism to unity: race, nationality and minorities in the early islamic empire*, dans *Islamic Culture*, XXIII (1949), pp. 251-80.

Lokkegaard, *Islamic taxation in the classic period*, Copenhague, 1950, CR. Cl. Cahen, dans *Arabica*, I (1954), pp. 346-353.

Roberto S. Lopez, *Mohammed and Charlemagne: a revision*, dans *Speculum*, XVIII (1943), pp. 14-38; *Les influences orientales et l'éveil économique de l'Occident*, dans *Cahiers d'Histoire Mondiale*, I (1954), pp. 294-622; *Medieval trade in the Mediterranean World*, 1 vol., Oxford University Press, Londres, 1955; *Naissance de l'Europe*, 1 vol., Paris, 1962.

Ferdinand Lot, Ch. Pfister et F. L. Ganshof, *Les Destinées de l'Empire en Occident de 395 à 888*, Paris, 1928.

W. Madelung, *Fatimiden und Baḥrainqarmaten*, dans *Der Islam*, XXXIV (1958).

P. H. Mamour, *Polemics on the origin of the Fatimi Caliphs*, Londres, 1934.

Camille Manfroni, *Storia della marina italiana*, 3 vol., Livourne, 1899.

Robert Mantran, *Inventaire des documents d'archives turcs du Dar El-Bey*, Paris, 1961; *L'évolution des relations entre la Tunisie et l'Empire Ottoman du XVIe au XIXe siècles*, dans *C.T.*, XXVI (1959), pp. 319-333.

Georges Marçais, *Note sur les ribâts en Berbérie*, publiée d'abord dans les *Mél. René Basset*, t. II, Paris, 1925; reproduite dans les *Mél. d'histoire et d'archéologie de l'Occident musulman*, I, *articles et conférences de G. Marçais*, Alger, 1957, pp. 23-37; *Contribution à l'étude de la céramique musulmane*, IV, *les faïences à reflets métalliques de la Grande Mosquée de Kairouan*, Paris, 1928; *La Berbérie au IXe siècle d'après El-Yaqûbî*, dans *R.A.*, 1941, pp. 40-61; reproduit dans *Mél. d'Hist. et d'Arch.*, I, 37-49; *La Berbérie musulmane et l'Orient au Moyen Age*, Paris, 1946; *Sîdî Uqba, Abu l-Muhâjir et Kusaila*, dans *C.T.*, I (1953), pp. 11-18; *Manuel d'art musulman. L'architecture. Tunisie, Algérie, Maroc, Espagne, Sicile*, 2 vol., Paris, 1926-7; remanié sous le titre *Architecture musulmane d'Occident*, Paris, 1954; *Les villes de la côte algérienne et la piraterie de Sidi Oqba*, dans *Mél. d'Hist. et d'Arch...*, pp. 151-161.

William Marçais, *Comment l'Afrique du Nord a été arabisée*, dans *A.I.E.O.*, IV (1938), pp. 1-21.

Georges Marcy, *Le droit coumutier Zemmour*, Alger, 1949.

J. Margat, *Note sur la morphologie du site de Sijilmāsa*, dans *Hespéris*, XLVII (1959), 3e et 4e tri.

D.S. Margoliouth, *Lectures on arabic historians*, Calcutta, 1930.

Y. Marquet, *Imamat, Résurrection et Hiérarchie selon les Ikhwān Aṣ-Ṣafā*, dans *R.E.I.*, XXX (1962), pp. 49-142.

Louis Massignon, *Introduction à l'étude des revendications islamiques*, dans *R.M.M.*, XXXIX (1920), pp. 1-23; *La passion d'al-Hosayn ibn Mansour al-Hallâj, martyr mystique de l'Islam, exécuté à Bagdad le 26 mars 922. Étude d'histoire religieuse*, Paris, 1922; *Esquisse d'un bibliographie carmathe, E.G. Browne Mémorial Volume*, Cambridge, Univ. Press, 1922, pp. 329-338; *Salmān Pāk et les prémices spirituelles de l'Islam iranien*, Paris, 1934; Recherches sur les shi'ites extrémistes à Bagdad à la fin du IIIe *siècle de l'Hégire*, dans *Z.D.M.G.*, XCII (1938), pp. 378-382; *L'«Umma» et ses synonymes; notion de «communauté sociale»*, dans *R.E.I.*, 1941-1946, pp. 151-157; *Les Sept Dormants d'Ephèse* (اهل الكهف) *en Islam et en Chrétienté, recueil documentaire et iconographique* réuni avec le concours d'E. Dermenghem, L. Mahfoud, Dr. S. Univer et N. de Witt, dans *R.E.I.*, XXII (1954), pp. 59-112; *L'expérience musulmane de la compassion ordonnée à l'universel, à propos de Fâtima et de Hallâj*, dans *Eranos-Jahrbuch*, XXIV (1956), pp. 119-132.

Maulavie Mohamed Bereketullah, de Bhopal, *Le Khalifat*, Paris, P. Geuthner, 1924.

Léon-Robert Ménager, *Amiratus, L'Émirat et les origines de l'amirauté (XIe-XIIIe siècles)*, Paris, 1960.

Adam Mez, *Die Renaissance des Islam*, trad. M. H. Abu Rīda, (الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ، القاهرة ، 1947).

G. C. Miles, *The numismatic history of Ravy; The coinage of the Umayyads of Spain*, New-York, 1950.

Le Moine du Mont Cassin, *Historia Longobardorum*, dans *R.G.F.S.*, VII, 45 et s.

Ch. Monchicourt, *La région du haut Tell en Tunisie*, Paris, 1913.

R. Montagne, *La civilisation du désert, nomades d'Orient et d'Afrique*, Paris, 1947.

M.G.H. = *Monumenta Germaniae Historica*, éd. G.H. Pertz, Hanovre, 1826.

M.N.D. = *Monumenta ad Neapolitani Ducatus*, éd. Bartholome Capasso, Naples, 1831.

A. de C. Motylinski, *Bibliographie du Mzab. Les Livres de la secte abadhite*, dans le *Bulletin de correspondance africaine*, Alger, III (1885), pp. 15-72; *Le Djebel Nefousa*, Paris, 1899.

W. Muir, *The caliphate, its rise, decline and fall*, 3e éd., Londres, 1898.

A. Müller, *Geschichte des Islam im Morgen-und Abendlande*, Leipzig, 1885-1887.

L.A. Muratori, voir *R.I.S.*

Francesco Natale, *Avviamento allo studio del Medio Evo Siciliano*, t. II des Publications de l'Institut d'Histoire Médiévale et Moderne de l'Université de Messine, Florence, 1959.

C.A.O. van Nieuwenhuijze, *The Ummah — An analytic approach*, dans *S.I.*, x (1959), pp. 5-22.

H. S. Nyberg, *'Amr Ibn 'Ubayd et Ibn al-Rawandī, deux réprouvés*, dans *Classicisme et déclin culturel dans l'histoire de l'Islam*, Actes du symposium international d'histoire de la civilisation musulmane (Bordeaux 25-29 juin 1956) organisé par R. Brunschvig et G.E. von Grunebaum, pp. 125-136.

G.E. Ortolani, *Nuovo dizionario geografico statistico e biografico della Sicilia antica e moderna*, Palerme, 1819.

Georges Ostrogorsky, *Histoire de l'Ét at byzantin*, préf. de P. Lemerle, trad. J. Gaillard, Paris, 1956.

Marcel Pacaut, *La Théocratie*, Paris, .957.

Paul Diacre, *De gestis Longobardorum*, Lugduni Batavorum, 1619.

J.D. Pearson, *Index Islamicus* (1906-1955), Cambridge, s.d.; *Index Islamicus* (1955-60), Cambridge, 1962.

P. Pelet, *Nouvel Atlas des Colonies françaises*, Paris, 1891.

Charles Pellat, *Un document important pour l'histoire politico-religieuse de l'Islam: la* Nâbita *de Djâhiz*, dans *A.I.E.O.*, x (1952), pp. 302-326; *e culte de Muāwiya au IIIe siècle de l'Hégire*, dans *S.I.*, VI (1956), pp. 53-66; *L'Iman. it dans la doctrine de Ğāḥiẓ*, dans *S.I.*, xv (1961), pp. 23-52.

Pellissier, *Description de la Régence de Tunis.*

Régine Pernoud, *Histoire du Commerce de Marseille*, publication de la Chambre de commerce de Marseille, T. I, *L'Antiquité*, par R. Busquet; *Le Moyen Age jusqu'en 1291*, par R. Pernoud, Paris, 1949-1951.

Édouard Perroy, J. Auboyer, Cl. Cahen, G. Duby, M. Mollat, *Le Moyen Age*, T. III de l'*Histoire générale des Civilisations*, Paris, 1961, *Encore Mahomet et Charlemagne*, dans *R.H.*, 1954.

A. Pertusi, *Costantino Porfirogenito. De Thematibus. Introduzione, testo critico, commento*, Le Vatican, 1952.

G.C. Picard, *Les religions de l'Afrique antique*, Paris, 1954; *La civilisation de l'Afrique romaine*, Paris, 1959. CR. dans *R.A.*, 1960, pp. 433-442; en collaboration avec Colette Picard, *Carthage à l'époque d'Hannibal.*

Henri Pirenne, *Mahomet et Charlemagne*, 6e éd., Paris, 1938; *Histoire économique et sociale du Moyen Age*, éd. revue et mise à jour avec une annexe bibliographique et critique par H. van Werveke, prof. à l'Univ. de Gand, Paris, 1963.

Xavier de Planhol, *Le monde islamique, essai de géographie religieuse*, Paris, 1957.

A.N. Poliak, *La féodalité islamique*, dans *R.E.I.*, x (1936), pp. 247-65.

F. Pons Boigues, *Ensayo bio-bibliografico sobre los historiadores y geografos arabigo-espanoles*, Madrid, 1896.

Prudence de Troyes, *Prudentii Trecensis Annales*, dans *M.G.H.*, I, 442 et s.

M. Reinaud, *Invasions des Sarrasins en France, et de France en Savoie, en Piémont et dans la Suisse*, Paris, 1836.

M. Reinaud et M. Favé, *Du feu grégeois, des feux de guerre, et des origines de la poudre à canon*, Paris, 1845.

R.G.F.S. = *Rerum Gallicarum et Francicarum Scriptores, Recueil des Historiens des Gaules et de la France*, t. VII, éd. Martin Bouquet, Paris, 1749.

R.I.S. = *Rerum Italicarum Scriptores*, éd. Louis-Antoine Muratori, 25 vol., Milan, 1723-1751.

عاد علماء مختلفون إلى تحقيق هذا التأليف بداية من سنة 1900 . وفي شأن الجزء الثاني ، القسم الأول . نحيل على الطبعة الجديدة ؛ وبخصوص القسم الثاني ، نحيل على الطبعة القديمة ، فهي سهلة المتناول كثيرًا . ولنشر إلى أن A. Muratori أدرج بتأليفه *R.I.S.* بعض منتخبات من المخطوطات العربية المترجمة إلى اللاتينية ، خاصة نصًا مقتبسًا عن ابن أبي الدم بعنوان :

Exçerpta ab historica cui titulus Asmodferi, auctore al-Kadi Sciobabadin filio Abiddami, T. II, 2e partie.

R.A. = Revue Africaine, Alger.

R.H. = *Revue Historique*, Paris.

R.I.E.E.I. = *Revista del Instituto Egipcio de Estudios Islamicos*, Madrid.

R.T. = *Revue Tunisienne*, Tunis.

Anne Riising, *The fate of Henri Pirenne's theses on the consequences of the islamic expansion*, dans *Classica et Mediaevalia*, Rev. danoise de philologie et d'histoire, XIII (1952), pp. 87-131.

R.S.O. = *Rivista di Studi Orientali*, Rome.

U. Rizzitano, *Nuove fonti arabe per la storia dei musulmani di Sicilia*, dans *Scritti in onore di Giuseppe Furlani, R.S.O.*, XXXII (1957), pp. 531-557. (وبحث بعنوان الدراسات العربية العقلية ، الفكر ، تونس ، ج 7 ، 62-1961 ، ص 927-936).

E.I.J. Rosenthal, *Political thought in Medieval Islam, an introductory outline*, Cambridge, 1958.

B. Roy, P. et L. Poinssot, *Inscriptions arabes de Kairouan*, 2 vol., Paris, 1950.

Et. Sabbe, *L'importation de tissus orientaux en Europe occidentale au Haut Moyen Age* (IXe et Xe siècles), dans la *Revue belge de philologie et d'histoire*, XIV (1935), pp. 1261-1288.

M.H. Saladin, *Rapport sur la mission faite en Tunisie de novembre 1882 à avril 1883*, dans *Archives des missions scientifiques et littéraires*, 3e série, t. XIII, 1887.

P. Salama, *Les voies romaines de l'Afrique du Nord*, Alger, 1951.

Marcus Salzmann, *The chronicle of Ahimaaz, translated with an introduction and notes*. New-York, Columbia Univ. Press, 1924.

A. Sanhoury, *Le Califat, son évolution vers une société des nations orientales*, Paris, 1926.

Ignazio Scaturro, *Storia di Sicilia dal 264 a.C. al IXe d. C.*, Reggio, 1950.

J. Schacht, *The origins of Mohammadian jurisprudence*, Oxford, 1953; *Bibliothèques et*

manuscrits abądites, dans *R.A.*, 1956, pp. 375-398.

René Sédillot, *L'histoire n'a pas de sens*, Paris, 1965.

V. Serres, *Des rapports entre le mot français «amiral» et le mot arabe «émir»*, dans *R.T.*, 1917, pp. 215-219.

Dominique Sourdel, *Le Vizirat*, 2 vol., Damas, 1959-1960; *La biographie d'Ibn al-Muqaffa d'après les sources anciennes*, dans *Arabica*, I (1954), pp. 307-323; *Fragments d'al-Ṣūlī sur l'histoire des vizirs abbāsides*, dans *B.E.O.*, xv (1955-7), pp. 99-108.

Speculum, A journal of Medieval Studies, published quarterly by the Medieval Academy of America.

C.J. Speel, The disappearance of Christianity from North Africa in the wake of the rise of Islam, dans *Church History*, USA, 1960, xxix, 4, pp. 379-397.

S.M. Stern, *Three North-African topographical notes (Islamic-Roman)*, dans *Arabica*, I (1954), pp. 343-5; *The early Ismaîlî Missionaries in North-West Persia and in Khurâsân and Transoxiana*, dans *B.S.O.A.S.*, 1960; *Ismāīlīs and Qarmaṭians*, dans *L'Élaboration de l'Islam*, Colloque de Stransbourg (12-14 juin 1959), Paris, 1961, pp. 99-108.

G. Surdon, *Esquisse de droit coutumier berbère marocain*, Rabat, 1928.

Symeon Magister, *Annales*, éd. E. Bekker, Bonn, 1838, dans le vol. XXXIII du *Corpus scriptorum historiae Byzantinae*. (النص اليوناني والترجمة اللاتينية ، ص 601−760)

Mohamed Talbi, *Intérêt des œuvres juridiques traitant de la guerre pour l'historien des armées médiévales ifrîkiennes*, dans *C.T.*, xv (1956), pp. 289-293; *La qirāa bi-l-alḥān*, dans *Arabica*, v (1958), pp. 183-190; *Les Bida*, dans *S.I.*, xiii (1960), pp. 43-77; *Kairouan et le mālikisme espagnol*, dans *Études d'Orientalisme dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal*, Paris, 1962, I, 317-337.

Henri Terrasse, *Histoire du Maroc, des origines à l'établissement du Protectorat français*, 2 vol., Casablanca, 1949-1950.

Théodose (Le moine), *Epistola de Syracusanae Urbis expugnatione*, trad. du grec par Octave Caietani, dans *R.I.S.*, éd. 1725, T. I, 2e partie, pp. 257-64. Voir aussi C.O. Zuretti.

Theophanes Continuatus, *Chronographia*, éd. E. Bekker, Bonn, 1838, dans le vol. xxxiii du *Corpus Scriptorum Historiae Byzantinae*. (النص اليوناني والترجمة اللاتينية ، ص 1−484) وانظر بخصوص هذا التاريخ F. Barišic, *Les sources de Génésios et du Continuateur de Théophane pour l'histoire de Michel II* (820-829), dans *Byzantion*, xxxi (1961), pp. 257-271.

Pierre Thévenaz, *Événement et Historicité*, dans *L'Homme et l'Histoire, Actes du VIe congrès des sociétés de philosophie de langue française*, Paris, 1952, pp. 217-225.

Charles Tissot, *Exploration scientifique de la Tunisie, Géographie comparée de la Province Romaine d'Afrique*, 2 vol., Paris, 1884, T. I, *Géographie physique, géographie historique*; t. II, *Chorographie, Réseau routier*. Abrév. *La province romaine d'Afrique.*

Carolus Johannes Tornberg, *Numi Cufici*, Upsala, 1848; أنظر ابن الأثير

Émile Tyan, *Institutions du droit public musulman*, t. II, *Sultanat et Califat*, Paris, 1956, CR. de Cl. Cahen dans *Arabica*, v (1958), pp. 70-76.

Max van Berchem, *Titres califiens d'Occident*, dans *J.A.*, 10e série, *IX* (1907), pp. 269-275.

A.A. Vasiliev, *Byzance et les Arabes*.
T. I, *La dynastie d'Amorium* (820-867), éd. fr. préparée par H. Grégoire et M. Canard,

avec le concours de C. Nallino, E. Honigmann et Cl. Backvis, Bruxelles, 1935.

T. II, *La dynastie macédonienne* (867-959), éd. fr. préparée par H. Grégoire et M. Canard — 2e partie, *Extraits des sources arabes*, trad. par M. Canard, Bruxelles, 1950.

Albert Vogt, *Basile Ier* (867-886) *et la civilisation byzantine à la fin du IXe siècle*, Paris, 1908.

M. Vonderheyden, *La Berbérie orientale sous la dynastie des Benoû l-Aṛlab* (800-909), Paris, 1927.

Gustav Weil, *Geschichte der Chalifen*, 2 vol., Mannheim, 1846.

Julius Wellhausen, *Das Arabische Reich und sein Sturz*, (نقله إلى العربية محمد عبد الهادي (ابو ريدة ، وراجعه حسين مؤنس . بعنوان تاريخ الدولة العربية ، القاهرة ؛ 1958).

A. J. Wensinck, *The muslim creed*, Cambridge, 1932.

A. J. Wensinck et J. P. Mensing, continuées par J. Brugman, *Concordance et Indices de la Tradition musulmane*, *Leyde*.(أو المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، ج1 إلى ج4 ، نشرت ، النص العربي ؛ 1936 – 1962 ؛ والنشر متواصل).

Gaston Wiet, *L'Égypte arabe*, tome IV de l'*Histoire de la Nation Égyptienne*, (G. Hanotaux باشراف), Paris, 1937.

E. de Zambaur, *Manuel de généalogie et de chronologie pour l'histoire de l'Islam*, Honovre, 1927.

Z.D.M.G. = *Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft*, Berlin.

C. Zenghelis, *Le feu grégeois et les armes à feu des Byzantins*, dans *Byzantion*, VII (1932), pp. 265 et s.

C.O. Zuretti, *La espugnazione di Siracusa, testo greco della lettera de Monaco Teodosio*, reproduit d'après O. Caetani (1566-1620), *Vitae sanctorum siculorum*, éd. posthume, Palerme, 1657, (ترجمة لاتينية جديدة), dans *Centenario Amari*, I, 165-173.

1 ـ فهرس الأعلام

ـ أ ـ

ـ ب ـ

ـ ز ـ

ـ س ـ

ـ ش ـ

ـ ص ـ

ـ ض ـ

ـ ط ـ

ـ غ ـ

- ي -

2 ـ فهرس القبائل والطوائف والفرق

3 ـ فهرس الأماكن والبلدان

ـ ت ـ

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

ـ ع ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ن ـ

4 ـ فهرس الخرائط

الصفحة

5 ـ فهرس المواضيع

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع الصفحة



دار الغرب الإسلامي

بيروت - لبنان

لصاحبها الحبيب اللمسي

شارع الصوراتي (المعماري) - الحمراء ، بناية الأسود

تلفون البناية: 340131/ تلفون مباشر : 350331 ص . ب . 5787-113 بيروت ، لبنان

DAR AL-GHARB AL-ISLAMI B.P.:113-5787 Beyrouth, LIBAN

الطبعة الأولى: الرقم 60 / 3000 / / 1985

الطبعة الثانية : 1995 / 5 / 1000 /

التنضيد : كومبيوتايب

الطباعة: دار صادر ، ص . ب . 10- بيروت

DAR AL-GHARB AL-ISLAMI
B. P. : 113-5787- BEYROUTH

MOHAMMED TALBI

L'EMIRATE
AGHLABIDE

HISTOIRE POLITIQUE
184 - 296 / 800 - 909

Traduit en Arabe
par
MONGI SAYADI

Revu et corrigé
par
HAMADI SAHLI



DAR AL-GHARB AL-ISLAMI

L'EMIRATE AGHLABIDE





Serie
Universitaire

L'EMIRATE
AGHLABIDE

HISTOIRE POLITIQUE
184 - 296 / 800 - 909

PAR
MOHAMMED TALBI

Traduit en Arabe
par
MONGI SAYADI

Revu et corrigé
par
HAMADI SAHLI

